



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

ملحق الجزء الأول
السنة الحادية والثلاثون

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٨٤

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
دكتور محمد عبد المجيد ، وعاصم المرافى ، وصيد عبد الباقي ، ودكتور أحمد حسنى .

(٢٤٢ مكرر)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٧ قضائية :

(١ - ٤) نقل " نقل بحرى : معاهدة بروكسل ، شرط بارامونت " .

(١) أحكام معاهدة بروكسل ، توافر شروط تطبيقها . ١٠٢٠ مؤداة . استبعاد تطبيق
أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المطلقين بالإجراءات .

(٢) سند الشحن ، عدم خضوعه لأحكام معاهدة بروكسل . ١٠٢٠ . غير مانع من الاتفاق
على تطبيقها بشرط (بارامونت) .

(٣) معاهدة بروكسل ، إنطباقها عند توافر شرطها أو الاتفاق على تطبيقها . مؤداة .
استبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى .

(٤) أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى ، عدم تماثلها بالنظام العام
وإن كان لها صفة الإجراءات . أثره . جواز الاتفاق على استبعادها .

١ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل الدولية
فى شأن سندات الشحن الموقعة فى ٢٥ من أغسطس ١٩٢٤ وقد أصبحت تشريعا
نافذ المفعول فى مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤
فإن توافر شروط إنطباقها المنصوص عليها فى مادتها العاشرة يؤدى إلى استبعاد

تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري المتعلقين بالإجراءات بحيث تكون دعوى المسؤولية قبل الناقل مقبولة إذا رُفعت قبل مضي المدة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهي سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه .

٢ - من الجائز لطرفي عقد النقل - إذا كان سند الشحن لا يخضع للمعاهدة طبقاً للشروط التي أوردتها المادة العاشرة منها - أن يتفقا فيه على خضوعه لها بتضمينه شرط "بارامونت" .

٣ - كلما انطبقت المعاهدة سواء لتوافر شروطها أو لالتفاق في سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام المعاهدة وحدها هي التي تنطبق سواء ما يتعلق منها بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالإجراءات وهو ما يؤدي دائماً إلى استبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري .

٤ - الأحكام الواردة في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وإن كانت لها صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفي العقد الاتفاق على استبعادها وإعمال الإجراءات والمواعيد الواردة بمعاهدة بروكسل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رغم أنه أثبت في مدوناته أن الطرفين قد اتفقا في سند الشحن على خضوعه لأحكام المعاهدة إلا أنه قضى بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري بمقولة إن هذا الاتفاق لا ينصرف إلا إلى الأحكام الموضوعية في المعاهدة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إحتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الهيئة العامة (الطاعة) أقامت الدعوى رقم ١٢٨٠ سنة ١٩٧٠ تجارى كلى اسكندرية على المطعون ضدهما بصفةتهما وكيان من ملك السفينة " ميكى " انتهت فيها إلى طلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا لها مبلغ ١٨٦٣ ج ، ٦٧ م والفوائد القانونية ، وقالت شرحا لدعواها إنها استوردت وسالة من الأغنام السورية شحنت من ميناء " طرطوس " على السفينة " ميكى " التى يملها المطعون ضدهما ، وفى ٢٦/٥/١٩٧٠ وصلت تلك السفينة إلى ميناء الإسكندرية وبعد تفريغ الشحنة تبين وجود أضرار بها ، ولما كان عند الشحن قد صدر نظيفا خاليا من التحفظات فإن المطعون ضدهما يلتزمان بتعويضها عن هذه الأضرار وهو ما رفعت به الدعوى . وبتاريخ ١٨/١/١٩٧٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بالزام المطعون ضدهما بأن يدفعوا للطاعة مبلغ ١٦٩٣ ج ، ٦٩٨ م وفوائده القانونية . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨ سنة ٢٨ ق تجارى وبتاريخ ١/٨/١٩٧٧ قضت محكمة استئناف إسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول إن الدفع بعدم قبول المبني على المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز الاتفاق على مواعيد أخرى لتقديم الاحتجاج ورفع الدعوى تزيد أو تنقص عن تلك الواردة في المادتين المشار إليهما ، كما يجوز للتنازل من هذه المواعيد صراحة أو ضمناً ، وإذا كان الثابت من سند الشحن أن الطرفين قد اتفقا فيه على تطبيق معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ بتضمينه شرط "بارامونت" ، فإن هذا الاتفاق وقد جاء مطلقاً وشاملاً ينصرف إلى كافة أحكام المعاهدة سواء منها ما يتعلق بالإجراءات أو بالموضوع ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح أحكام تلك المعاهدة وأعمل نص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية وقضى بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة الإجراءات الواردة بهما ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل الدولية في شأن سندات الشحن الموقعة في ٢٥ من أغسطس ١٩٢٤ وقد أصبحت تشريعاً نافذاً المفعول في مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ ، فإن موافق شروط إنطباقها المنصوص عليها في مادتها العاشرة يؤدي إلى استبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المتعلقين بالإجراءات بحيث تكون دعوى المسؤولية قبل الناقل مقبولة إذا رفعت قبل مضي المدة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهي سنة من تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه ، وكان من الجائز لطرفي عقد النقل إذا كان سند الشحن لا يخضع للمعاهدة — طبقاً للشروط التي أوردتها المادة العاشرة منها — أن يتفقا فيه على خضوعه لها بتضمينه شرط « بارامونت » فإن مفاد ذلك أنه كلما انطبقت المعاهدة سواء لتوافق شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام المعاهدة وحدها هي التي تنطبق

سواء ما يتعلق منها بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالإجراءات وهو ما يؤدي دائما إلى إحتبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري ، ذلك أن الأحكام الواردة في هاتين المادتين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وإن كانت لها صفة الإجراءات إلا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفي العقد الاتفاق على استبعادها وإعمال الإجراءات والموايد الواردة بمعاهدة بروكسل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رغم أنه أثبت في مدوناته أن الطرفين قد اتفقا في حند الشحن على خضوعه لأحكام المعاهدة إلا أنه قضى بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري بمقولة أن هذا الاتفاق لا ينصرف إلا إلى الأحكام الموضوعية في المعاهدة ، فإنه يكرن قد خالف الدانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



جُمُهورية مِصرَ العَرَبِيَّة

مِجْلَدُ النِّقَضِ

المكتب الفنى

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

الجزء الثانى

السنة الحادية والثلاثون

من مايو إلى ديسمبر سنة ١٩٨٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالى

١٩٨٢

جلسة أول مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد
وعزت جنودة .

(٢٤٣)

المطعم رقم ٣١٨ لسنة ٤٧ القضائية :

دستور . ملكية .

الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة أو غيرها من الحقوق والحريات العامة . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنه . م ٥٧ من الدستور . الاعتداء على حق الملكية الخاصة . لا يندرج تحت هذا النص .

النص في المادة ٥٧ من الدستور مفادها أن الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة أو غيرها من الحقوق والحريات العامة لا يسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم . وإذا كان حق الملكية الخاصة من الحقوق الخاصة فإنه لا يندرج تحت نص المادة ٥٧ من الدستور سالفه البيان ، وكان الطاعن قد أفصح عن أن المطعون ضدهما بصفتيهما قد استوليا على أطيانه الزراعية المملوكة له ضمن الأطيان التي تم الاستيلاء عليها والمملوكة للسيد / الذي فرضت الحراسة على أمواله وممتلكاته بما لا يعدو أن يكون خطأ يرتب عليه ضرر له تمثل في حرمانه من الانتفاع بأرضه ، ومن ثم فإن النعي على الحكيم المطعون فيه عدم تطبيق نص المادة ٥٧ من الدستور المشار إليها يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٨٦ سنة ١٩٧١ مدنى
كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما بصفتيهما بطلب إلزامهما بمبلغ ٥٠٠ ج
والفوائد القانونية — وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥ فرضت
الحراسة على أموال وممتلكات السيد / ولدى استيلاء المطعون
ضدهما بصفتيهما على تلك الأموال التى فرضت عليها الحراسة أدخلها
ضمنها خطأ أموالا مملوكة للطاعن شخصيا عبارة عن ثلاثة أفدنة أرضا
زراعية ، ط ١٦ ، س مزروعة موزا ، وقد أهملت تلك الأرض وخفضت
قيمتها كما حرم من زراعتها لها بنفسه بما يقدر عنه تعويضا المبلغ المطالب
به سالف الذكر . وبعد أن نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى قضت محكمة
جنوب القاهرة الابتدائية بجلسته ١٩٧٦/٣/٤ بالزام المطعون ضده الأول
بصفته بأن يؤدى للطاعن مبلغ ٤٠٩ ج و ٢٠٠ م والفوائد القانونية .
استأنف المطعون ضده الأول بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٢١
سنة ٩٣ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة قضت بجلسته ١٢ ١٩٧٧/١ بإلغاء
الحكم المستأنف وسقوط الدعوى بالتقادم التلاثى . طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن المادة ٥٧

من الدستور نصت على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة لأوطين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء — ولما كان ما وقع على حقوق الطاعن من اعتداء يشكل جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنهما بالتقادم ، وإذ أفعل الحكم المطعون فيه تطبيق حكم الدستور ، وقضى بسقوط دعوى الطاعن بالتقادم الثلاثي ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ، ذلك أن النص في المادة ٥٧ من الدستور مفادها أن الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة أو غيرها من الحقوق والحريات العامة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم — وإذ كان حق الملكية الخاصة من الحقوق الخاصة فإنه لا يندرج تحت نص المادة ٥٧ من الدستور سالفه البيان ، وكان الطاعن قد أفصح عن أن المطعون ضدهما بصفتهم قد استوليا على أطيانه الزراعية المملوكة له ضمن الأطيان التي تم الاستيلاء عليها والمملوكة للسيد | الذي فرضت الحراسة على أمواله وممتلكاته بما لا يعدو أن يكون خطأ ترتب عليه ضرر له تمثل في حرمانه من الانتفاع بأرضه — ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه عدم تطبيق نص المادة ٥٧ من الدستور المشار إليها يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه أوضح في صحيفة افتتاح الدعوى أمام محكمة أول درجة أنه سبق أن طالب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به من جراء الاستيلاء على أرضه بمظنة أنها مملوكة للخاضع للحراسة بالدعوى رقم ٣٥٢ سنة ١٩٦٩ أمام محكمة أمن الدولة العليا ، وقضى فيها بعدم الاختصاص ، وأن من شأن تلك الدعوى التي رفعت بتاريخ ١٩٦٩/٤/٥ أن تقطع التقادم ، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن تحقيق هذا الدفاع

والأمر بضم تلك الدعوى وهو دفاع جوهرى من شأنه تغيير وجه الرأى فيها فإنه يكون قد شابه البطلان الإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا على الحكم المطعون فيه إذا أغفل التحدث عن دفاع لم يقدم الطاعن المستندات التى استدل بها عليه ، وكان الثابت فى صحيفة افتتاح الدعوى رقم ١٣٨٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة التى أقامها الطاعن أمام محكمة أول درجة أنه أورد بها أنه سبق أن رفع الدعوى رقم ٣٥٢ سنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٥ أمام محكمة أمن الدولة العليا بطلب التعويض قبل المطعون ضدهما بصفتيهما وقضى فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، وكان الثابت أيضا أن الطاعن لم يقدم أمام تلك المحكمة أو محكمة ثانى درجة ما يدل على إقامته تلك الدعوى التى يستدل بها على انقطاع التقادم على نحو ما ذهب فانه لا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن ذلك الدفاع الذى لم يقدم دليلا ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الأمانة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد وعزت جنودة .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٧ التضيائية :

بيع . شفعة . شيوع . قسمة .

بيع المالك على الشروع - صته مفروزة للغير . بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو إجازة
باقي الشركاء . اعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم . حقهم في أخذ الحصة المبيعة
بالشفعة . م ٩٣٦ مدني .

نص المشرع في المادة ٨٢٦ من القانون المدني على أن " كل شريك
في الشيوع يملك حصته ملكا تاما وله أن يتصرف فيها ويستولي على ثمارها
وإذا كان التصرف منهجا على جزء مفروز من المال الشائع ولم يقع هذا
الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت
التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة ... " ثم نص
في المادة ٩٣٦ من هذا القانون على أنه " يثبت الحق في الشفعة للشريك
في الشيوع إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبي " ، يدل على أن للمالك
على الشيوع أن يبيع ملكه محذرا مفروزا ويقع البيع صحيحا وإن كانت
حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع ،
ومتى كان هذا البيع صحيحا وصدر لأجنبي وكان الإفراز الذي تحدده به محل
البيع لا يحتاج به سائر الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضاء
مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع فإنه ينبغي

على هذا أن يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في ذلك البيع وفقا لصريح عبارة النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الثاني بصفته وليا طبيعيا على أولاده
انقصر أقام الدعوى رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٨ أمام محكمة الزقازيق الابتدائية
مختصا المطعون ضده الأول والطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين طالبيا
الحكم بأحقية في أخذ الفدانين المبين حدودهما ومعالمهما بصحيفة الدعوى
بالشفعة مقابل ما أودعه من ثمن خزانة المحكمة وتسليمها إليه ، وقال بيانا
لدعواه إنه بموجب عقد بيع مسجل بمكتب الشهر العقاري بالزقازيق
بتاريخ ١٩٦٨/٤/٧ باع المطعون ضده الأول إلى الطاعن الأول ومورث
باقي الطاعنين أرضا زراعية مساحتها فدانان اختص كل مشتر فدان واحد
لقاء ثمن مقداره سبعة جنيه ، وإذا كانت هذه الأرض المبيعة شائعة
في مساحة ٦٤ ف و ١٢ ط و ١٢ س يملك فيها حصة شائعة
مقدارها ١٠ ف و ١٢ ط بتمتضي عقد بيع مسجل في ١٩٦٧/٢/٢٣
بمكتب شهر عقارى الزقازيق فانه يحق له أخذ تلك الأرض المبيعة بالشفعة
باعتباره شريكا في الشروع ، وأنه إذ يضع يده على قدر مقرر يوازي
حصته الشائعة في الملكية وهذا القدر يلاصق الأرض المبيعة من جهتين
كما أن لهذه الأرض حق ارتفاق بالرى والمرور على أرضه فانه يحق له
الأخذ بالشفعة لهذين السببين أيضا وهما الجوار وقيام حق الارتفاق
ولذا فقد أقام دعواه ليحكم بمطلبه فيها . وبعد أن نذبت المحكمة خبرا

قضت بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٢ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الثانى بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاء والقضاء بطلباته ، وقيد استئنافه برقم ١٧٩ لسنة ١٥ قضائية وبتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ثم قضت بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٧٤ بتدب خير لبيان ما إذا كانت الأرض المشفوع بها تلاصق الأرض المشفوع فيها من جهتين وما إذا كان لهذه الأرض حق ارتفاق بالمرور والرى على الأرض المشفوع فيها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الثانى بصفته فى أخذ الأرض الزراعية ومساحتها فدانان الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بالشفعة مع تسليم هذا القدر إليه . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم جواز الأخذ بالشفعة من الشريك فى الشيوع إذا بيع من شريكه الآخر حصته مفرزة ، ومع أن هذا الدفع جوهرى فهو لم يورد أسبابا تتناوله بالتنفيذ وقضى على خلافه بأحقية المطعون ضده الثانى بصفته فى الأخذ بالشفعة باعتباره شريكا فى الشيوع على الرغم من أن البيع سبب الشفعة ورد على قدر مفرز من المال الشائع ، وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ، إذ أن عبارة ” إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبي ” الواردة بنص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى ينصرف تفسيرها إلى بيع شيء شائع من العقار ولا يمتد إلى بيع حصة مفرزة ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون فضلا من قصوره معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مسديد ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٨٢٦ من القانون المدني على أن " كل شريك في الشيوع يملك حصته ملكا تاما وله أن يتصرف فيها ويستولي على ثمارها وإذا كان التصرف منصبا على جزء مفروز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة .. " ، ثم نص في المادة ٩٣٦ من هذا القانون على أنه " يثبت الحق في الشفعة للشريك في الشيوع إذا بيع من العقار الشائع إلى أجنبي " فقد دل على أن مالك على الشيوع أن يبيع ملكه محمدا مفروزا ويقع البيع صحيحا وإن كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع ، ومتى كان هذا البيع صحيحا وصدر لأجنبي وكان الأفرار الذي تحدد به محل البيع لا يحتاج به سائر الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضاء مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع فإنه ينبغي على هذا أن يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في ذلك البيع وفقا لصريح عبارة النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدني ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ أقام قضاءه على ثبوت حق الشفعة للشريك في الشيوع عند بيع حصته من العقار شائعة أو مفروزة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو القصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع أن البيع المطلوب أخذ الشفعة فيه وإن سجل بتاريخ ١٩٦٨/٤/٧ إلا أنه قد انعقد في الواقع بمقتضى العقد العرفي المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٤ أى في تاريخ سابق على تملك المطعون ضده الثاني للأرض المشفوع بها فلا يكون مالكا وقت قيام سبب الشفعة ، وهو الأمر الذي أسست عليه محكمة أول درجة قضاؤها ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يعول على العقد

العرفي آنف الذكر استنادا إلى أن البيع الوارد بالعقد عدل عنه طرفاه وتقابلا بشأنه بدلالة أنه لم يرد له ذكر بالعقد المسجل كما أن الثمن مختلف في كل من العقدين ، وهو من الحكم استدلال قاصر لا يتأدى منه ثبوت العدول والتقابل ، وهذا بالإضافة إلى أنهم أبانوا في دفاعهم أن البيع العرفي اقترن بوضع اليد وأن ما طرأ على الثمن الوارد بالعقد المسجل من نقص عن ذلك الذي أثبت بالعقد العرفي كان مستهدفا به تخفيض الرسوم المستحقة على التسجيل إلا أن الحكم لم يعن بتخصيص هذا الدفاع أو الرد عليه بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير الاتفاقات والمحركات للتعرف على حقيقة المقصد منها أمر تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لمحكمة النقض عليها طالما كانت عبارات المحرر تحتمل المعنى الذي حصلته ، ومتى استقام قضاؤها على أسباب سائغة فلا تكون بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم والرد عليها استقلالا لأن في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دلائلها التعليل الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلاص إلى القول بأن عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٤ الذي انعقد بين المطعون ضده الأول ومورث الطاعنين من الثاني إلى الأخير قد عدل عنه طرفاه وتقابلا بشأن الالتزامات المتولدة عنه ثم اتجهت إرادتهما مع طرف ثالث هو الطاعن الأول إلى إبرام عقد بيع آخر هو العقد المسجل في ١٩٦٨/٣/١٩ ، ودال الحكم على ذلك بما ثبت بالعقد العرفي أن البيع لم يصدر إلى الطاعن الأول بل إلى مورث باقي الطاعنين وحده عن مساحة القدانين بثمن يختلف عن الثمن الوارد بعقد البيع المسجل ، وبأن هذا العقد الأخير الذي شمل البيع إلى الطاعن الأول مورث باقي الطاعنين معاجاء خلوا من الإشارة إلى العقد العرفي

المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٤ كما خلت الأوراق من دليل على حصول شراء من الطاعن الأول لشيء من الأرض المشفوع فيها قبل انعقاد العقد المسجل مما يجعل هذا العقد منبذ الصلة بالعقد العرفي المحرر في عام ١٩٥٨ ، لما كان ذلك وكان الاستخلاص من الحكم سائغا ومستمدا مما له أصل في الأوراق وتظاهره العبارات الواردة بالعقدين العرفي والمسجل فلا تثريب عليه إن لم يرد على مختلف مناحي دفاع الطاعنين في هذا الصدد و يكون النعى عليه بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق ، الدكتور جمال الدين محمود ويحيى
الرفاعي .

(٢٤٥)

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) استئناف . حكم " الطعن في الحكم " .

الأحكام غير المنهية للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا بعد صدور الحكم المنهى
للخصومة . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . إعتبار هذه الأحكام متناقضة مع استئناف الحكم
المنهى للخصومة ما لم تكن قبلت صراحة . م ٢٣٩ مرافعات .

(٢) نقض " أسباب الطعن " .

أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفا واضحا نافيا عنها التعموض والجهالة .
عدم بيان سبب النعي بيانا دقيقا وتقديم المستندات الدالة عليه . نعي غير مقبول .

(٣) حكم " بيانات الحكم " .

خلو الحكم من بيان إمام أمين الصر . لا بطلان . علة ذلك . م ١٧٨ مرافعات .

١ - مفاد نص المادتين ٢١٢ ، ٢٢٩ مرافعات أن المشرع منع الطعن
المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها
بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء
كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالاثبات وحتى

او كانت منية بلـزء من الخصومة وامتنى المشرع أحكاما أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى لأن القابلية للتنفيذ تنشئ بالحكم عليه مصاحبة جدية في الطعن فيه على استقلال وحتى يتسنى طالب وقف نفاذه ، وأن الأحكام الفرعية والموضوعية الصادرة لمصاحبة المستأنف أو ضده التي لا تقبل الاستئناف المباشر وفقا لمادة ٢١٢ من قانون المرافعات تعتبر مستأنفة مع استئناف الحكم المنهى للخصومة كلها الذي يصدر بعدها في الدعوى بشرط ألا تكون قد قبلت صراحة .

٢ — إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي تبنى عليها الطعن وإلا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان أن تعدد أسباب الطعن وتعرف تعريفها واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعيبه الطامن على الحكم وموضع منه وأثره في قضائه . ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبينا بيانا دقيقا وأن تقدم معه المستندات الدالة عليه وإلا كان النعى به غير مقبول .

٣ — حددت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات البيانات التي يجب اشتمال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه ورتبت المادة البطلان على خلو الحكم من هذا البيان ، ولم يتخاطب المشرع فيما تعمله من بيانات في الحكم أن يذكر فيه اسم أمين السر ، الأمر الذي يفيد أن هذا البيان ليس جوهريا في نظر المشرع ، ومتى كان ذلك فإن خلو الحكم المطعون فيه من بيان اسم أمين السر لا يفنده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٠٢ سنة ١٩٧٠ مدنى أمام
قاضى التنفيذ بمحكمة شبرا الخيرية بطلب إلزام الشركة المطعون ضدها أن تدفع
مبلغ ٩٥٦٥ ج و ١٧٠ م قيمة دينه ورسم التنفيذ والتقرير بما فى الذمة ومبلغ ١٠٠٠ ج
تعويض . وقال بيانا للدعوى أنه كان يعمل لدى شركة أوتوبيس المنوفية التى
فصلته من عمله ولما أقام ضدها الدعوى رقم ٢٩٣ سنة ١٩٦٠ عمال كلى
القاهرة بطلب أجره المتأخر والتعويض الاتفاقى عن الفصل قضى له بهذا الأجر
فقط فاستأنف الحكم باستئنافه رقم ٢١٦١ سنة ٧٩ ق أمام محكمة استئناف
القاهرة الذى تصالح فيه مع هذه الشركة على تحديد مستحقاته لديها بمبلغ
٩٥٠٠ ج فتمضت المحكمة فى ٣٠/١٠/١٩٦٣ بالتصديق على محضر الصلح المقدم
المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٣ وإلحاقه بمحضر الجلسة وجعله فى قوة السند واجب
التنفيذ وإذ أتمت تلك الشركة فقد أوقع بذلك السند فى ٢١/١٠/١٩٧٠ —
حجز ما للدين لدى الغير التنفيذى على كافة المبالغ المستحقة لها الناتجة من التأمين
تحت يد الشركة المطعون ضدها التى قررت بما فى ذمتها بقلم كتاب محكمة
روض الفرج الجزئية لكن هذا التقرير خالف الحقيقة فيجوز له الرجوع إليها
بدينه مع التعويض والمصروفات ولذلك رفع الدعوى بطلباته سالفه البيان .
وفى ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بتدب خير لأداء المهمة التى
أفصحت عنها بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ
٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ — فى مادة تنفيذ موضوعية — برفض الدعوى ،
استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيّد برقم ٤٧٩ سنة ٩١ ق مدنى أمام
محكمة استئناف القاهرة ، وتمضت فى ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧٤ بتأييد الحكم

المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . ودرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت انظاره جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وبينا لنا لذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه على أن عقد الصلح المصدق عليه في ٣٠/١٠/١٩٦٣ معدوم فلا يصح كسند تنفيذي ولا يغير من ذلك الحكم الابتدائي التمهيدى الصادر بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧١ لأنه لم يحسم شيئا من الخصومة ، والفصل فيه يعتبر مطروحا على المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع عن الحكم التالى له الصادر في ٣٠/١٢/١٩٧٣ وذلك طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون المرافعات . في حين أن الحكم الأول وقد اشتمل في أسبابه على قضاء قطعى بهجة عقد الصلح أصبح اتمائيا بقوات ميعاد استئنافه فصارت له حجية الأمر المقضى بما لا يجوز معه المساس به والمعدل عنه كما أن ذلك الحكم فصل في شق من الموضوع فيستأنف على استقلاله وإذ صار اتمائيا قبل رفع الاستئناف عن الحكم الثانى فلا يعتبر مطروحا في هذا الاستئناف .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى " وفي الفقرة الأولى من المادة ٢٢٩ من ذلك القانون على أن استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، مفاده أن المشرع منع الطعن المباشر في الأحكام التى تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها بحيث لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالاثبات وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة واستثنى المشرع أحكاما أجاز فيها الطعن المباشر من بينها

الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري لأن القابلية للتنفيذ تنشئ للحكم عليه مصلحة جديّة في الطعن فيه على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه ، وأن الأحكام الفرعية الصادرة لمصلحة المستأنف أو ضده التي لا تقبل الاستئناف المباشر وفقا للسادة ٢١٢ من قانون المرافعات تعتبر مستأنفة مع استئناف الحكم المنهى للخصومة كلها الذي يصدر بعدها في الدعوى بشرط ألا تكون قد قبلت صراحة . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٧١ الذي قضى بنسب خير لبيان مدى مطابقة التقرير بما في الذمة موضوع التداعى للحقيقة ووجه مخالفته لها إن وجد وخلص في مدوناته إلى إطراح ودفع الشركة المطعون ضدها ببطلان الصالح كسند تنفيذي هو حكم غير منه للخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبري ولم تقبله هذه الأخيرة ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف على استقلال فيعتبر مستأنفا مع استئناف الحكم المنهى للخصومة كلها الصادر بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ ويسوغ لمحكمة الدرجة الثانية مناقشته والفصل فيه وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون بمثابة من الخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في أوراق الدعوى ومستنداتها التي تدل على أن التقرير بما في الذمة الصادر عن الشركة المطعون ضدها يخالف الحقيقة .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن السادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفها واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا زفيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعيب الطاعن على الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدي به يجب أن يكون مبيّنا بيانا دقيقا وأن تقدم معه المستندات الدالة عليه وإلا كان النعي به غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطاعن ينعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت

في أوراق الدعوى ومستنداتها ، غير أنه لم يفصح عن موضوع هذه المخالفة من الحكم وكيفية إثباتها في قضائه فإن النعي يكون مجهولا غير جائز القبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث والوجه الثاني من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض والخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن الخصومة في الاستئناف رقم ٢١١١ سنة ٧٩ ق إنقطع السير فيها بقوة القانون منذ زوال الوجود القانوني لشركة أوتوبيس المنوفية وزالت تبعاً لذلك صفة ... في تمثيلها في الصلح المصدق عليه في هذا الاستئناف وذلك منذ ١٧/٦/١٩٦٣ بتأميمها وإدماجها في الشركة المطعون ضدها فيكون عقد الصلح موضوع النزاع التالي لذلك وارداً على خصومة غير قائمة قانوناً فضلاً عن صدوره ممن لا صفة له قانوناً في تمثيل الشركة المؤتممة ، في حين أن أسبابه السابقة على ذلك تضمنت ما يفيد إقراره بصفته المذكورة في تمثيل هذه الشركة إذ جاء بها أن تمسك الطاعن بتحديد محضر الصلح معه بصفته ممثلاً لها لا بصفته الشخصية يطابق الثابت بهذا المحضر من كون الخصومة في ذلك الاستئناف كانت منعقدة بينه وبين تلك الشركة . كما أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ صدر في ٢٠/٧/١٩٦١ بتأميم بعض الشركات ومن بينها الشركة المذكورة ، ولما اختص ممثلها بعد التأميم في الدعوى رقم ٢٩٣ سنة ١٩٦٠ عمال كلى القاهرة التي رفع الاستئناف المشار إليه من حكمها الصادر برفض طلب التعويض الاتفاقى قضى بإخراجه منها وأصبح هذا الشق نهائياً فلا يحق للطعون ضدها التمسك بوجوب تمثيلها في الخصومة التي صدر فيها ، بالإضافة إلى أن نص المادة الثالثة من القانون المنوه عنه على أن لا تسأل الدولة عن التزامات الشركة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها، فرضت على الدولة دون الشركة المؤتممة الوفاء بديونها فيكون تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية الصادرة ضد هذه الشركة بغير اختصاص ممثلها بعد التأميم لأنها تقوم بتنفيذ الالتزام نيابة عن الدولة المسئولة عن تنفيذه بطريق حجز ما للمدين لدى الغير الذي لا يتطلب تمثيل الشركة المحجوز تحت يدها في السند التنفيذي .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أنه لما كان التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم دلى أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق وليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يؤهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض مادام قصد المحكمة ظاهرا ورأيها واضحا فيه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يجعل تأمين الشركة محل النزاع فى ٢٠/٧/١٩٦١ بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ دعامة لقضائه بل أسسه على أن الخصومة فى الاستئناف المقيد برقم ٢١٦١ - سنة ٧٩ ق انقطع السير فيها بقوة القانون منذ زال الوجود القانونى لشركة أوتوبيس المنوفية فى ١٧/٦/١٩٦٣ بإدماجها فى الشركة المطعون ضدها مما يجعل فقد الصالح التالى لذلك المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٣ والمصدق عليه فى ٣٠/١٠/١٩٦٣ واردا على خصومة غير قائمة قانونا فلا يصاح كسند تنفيذى . أما ما أورده الحكم فى أسبابه من أن تمسك الطاعن بأن محضر الصالح حرر مع بصفته ممثلا لشركة أوتوبيس المنوفية لا بصفته الشخصية يطاق الثابت بهذا المحضر من كون الخصومة فى الاستئناف رقم ٢١٦١ سنة ٧٩ ق كانت منعقدة بينه وبين هذه الشركة ، فإنه واضح أن الحكم قصد بهذه العبارة مجرد بيان دفاع الطاعن فى هذا الخصوص وأطراف الخصومة فى ذلك الاستئناف الذى انتهى بعدئذ إلى أنها انقطعت بإدماج تلك الشركة وهى من أطرافها فى انطعون ضدها وليس من شأن العبارة المشار إليها أن تغير من الأساس الذى أقام عليه الحكم قضاءه ، ومن ثم يكون بمنأى من التناقض والخطأ فى تطبيق القانون ، ويضحى النعى عليه فى هذا الخصوص غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه بالبطلان لاقتضاه أحد مقوماته الجوهرية بخلوه ببيان اسم أمين السر .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات عدت البيانات التي يجب اشمال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه ورتبت المادة الإعلان على خلو الحكم من هذا البيان ، ولم يتطلب المشرع فيما تطالبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيه اسم أمين السر ، الأمر الذي يفيد أن هذا البيان ليس جوهريا في نظر المشرع ومتى كان ذلك فإن خلو الحكم المطعون فيه من بيان أمين السر لا يفسده ، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / د. فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ٤ ومضوية السادة
المستشارين : أحمد شبيب الحمد ، أحمد صبرى أسعد ، وفهمى عوض مسعد ، وجهادان حسين
عبد الله .

(٢٤٦)

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل "تسكين العمال" . شركات .

العاملون السابقون بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين . تعيينهم
بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وشركاتها بالقرار الجمهورى رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥
تسوية حالتهم . وجوب الاعتماد عند حساب مدة الخبرة بمدة عملهم بثلث المؤسسات أو الشركات
وعملهم بالحراسة من المدة السابقة عليها .

مفاد نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعيين العاملين بالحراسة العامة على أموال الرعايا
البريطانيين والفرنسيين بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والشركات
التابعة لها - أنه لا يجوز تسوية حالة العاملين المشار إليهم بالقرار الجمهورى
رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ على فئة وظيفة لم يستوفوا شروط شغلها المحددة بجدول
الشركة المعتمدة وفيها شروط مدة الخبرة والذى نص المشرع على أنها مدة عملهم
بالحراسة وكذلك المدة التى يقضونها بالمؤسسة أو الشركة بعد تعيينهم بالمكافأة
وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده
للفئة المالية الرابعة على أساس أن مدة خبرته بلغت ٢٢ سنة و ١٠ أشهر و ١ يوم
محتسبا مدة خبرته السابقة على عمله بالحراسة فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠٧١/١٩٧١ عمال كلى
جنوب القاهرة على الطاعنة — شركة فنادق مصر الكبرى — وطلب الحكم
بتسكينه بالفئة المالية الرابعة اعتبارا من ١/٦/١٩٦٥ مع مايرتب على ذلك من
آثار وسداد الفروق المالية ، وقال بيانا لها أنه حصل على دبلوم المدارس
الصناعية عام ١٩٣٨ والتحق بعدة وظائف وفى ٣/١/١٩٥٨ عين بالحراسة
العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين وظل بها إلى ٣١/٥/١٩٦٥ إذ
عين بالشركة الطاعنة تنفيذا لقرار الجمهورى رقم ٨٣٢/١٩٦٥ بتعيين العاملين
بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين بالمؤسسة المصرية
العامة للسياحة والفنادق والشركات التابعة لها . فقامت الطاعنة بتسكينه
فى وظيفة كاتب أول بالفئة المالية السابعة اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٦٥ واعتبرت
أن مدة خبرته ٧ سنوات و ١١ شهرا و ١٨ يوم مغفلة المدة السابقة على عمله بالحراسة
وإذ كان أجره فى الحراسة العامة قد بلغ ٤٨ ج و ٧٥٠ م بما فى ذلك المنحة ،
كما أن مجموع مدد خبراته السابقة على عمله بالحراسة العامة واللاحقة له بلغت
٢٧ عاما وأنه يستحق التسكين بالفئة المالية الرابعة فقد أقام الدعوى بطالباته
آثمة البيان . وبتاريخ ١/٢/١٩٧١ قضت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة
العدل لأداء المهمة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت
فى ١٠/٥/١٩٧٤ بتسكين المطعون ضده بالفئة المالية الرابعة اعتبارا من
٣١/١٢/١٩٦٥ و الزام الطاعنة بأن تؤدى إليه مبلغ ٤٧٩ ج و ١١٢ م استأنفت
الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩١/٣٣٤٥ ق —
وبتاريخ ٢٣/٣/١٩٧٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة

في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ومرض الطعن على غرفة المشورة فجددت انظره جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنمى الطاعنة بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن المطعون ضده من الشركة في ١٩٦٥/٦/١ تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم ١٩٦٥/٨٣٢ الذي نص في مادته الثانية على أن يكون تعيين من شملهم القرار بمكافآت تعادل المرتبات أو المكافآت الأصلية التي كانوا يتقاضونها من الحراسة العامة على أن تسوى حالتهم خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار بوضعهم في الوظائف التي تتوافر اشتراطات شغلها فيهم بالفئات المقررة لها بمراعاة مدة عملهم السابقة بالحراسة وكذلك المدد التي يقضوها بالمؤسسة أو بالشركة بعد تعيينهم بالمكافأة . . وقد التزمت الطاعنة بما نصت عليه هذه المادة فسكنت المطعون ضده في وظيفة كاتب أول بالفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٦٥/١٢/٣١ مراعية مدة خدمته بالحراسة العامة وبالشركة والتي بلغت ٧ سنوات و ١١ شهراً و ١٨ يوماً إذ أن القرار الجمهوري السالف لم ينص على إعانة مدد خبرة سابقة على العمل بالحراسة إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى بتسكين المطعون ضده بالفئة المالية الرابعة محتسباً له مدد خبرة سابقة على عمله بالحراسة وبذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥/٨٣٢ بعد أن نص في مادته الأولى على تعيين العاملين بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين — ومنهم المطعون ضده — بالمؤسسة المصرية العامة للسياسة والفنادق والشركات التابعة لها نص في مادته الثانية على أن يكون تعيين هؤلاء العاملين بمكافآت تعادل المرتبات أو المكافآت الأصلية التي كانوا يتقاضونها من الحراسة على أن تسوى حالاتهم خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار وفقاً للأوضاع الآتية : يوضع العاملون المشار إليهم بقرار رئيس الجمهورية في الوظائف التي تتوافر اشتراطات شغلها فيهم وبالفئات

المقررة لها بمراعاة مدد عملهم السابقة بالحراسة وكذلك المدد التي يقضونها بالمؤسسة أو الشركة بعد تعيينهم بالمكافأة وبحسب مايزيد عن مدة الخبرة المشترطة لشغل الوظيفة في حساب أقدمية فئتها وفي تدرج مرتبتها بمنح العلاوات الدورية خلال مدة الأقدمية الاعتبارية كل سنة وفقا للفئات الواردة بالجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ويعفون من شروط اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة . ويشترط ألا يسبق العامل الذي تسوى حاله وفقا لهذه المادة زملاءه في الجهة التي يعمل بها إذا تساوى معهم في التاريخ الفرضي للتعيين واشترطات شغل الوظيفة ونص في مادته الثالثة على أن "يمنح هؤلاء العاملون المرتبات التي يستحقونها بالتطبيق للمادة السابقة من تاريخ القرار الذي يصدره بالتموية ، أو المكافآت التي كانوا يتقاضونها إن كانت تزيد على تلك المرتبات على أن تخضع لزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية التي تستحق مستقبلا ، وكان مفاد هذا النصوص أنه لا يجوز تسوية حالة العاملين المشار إليهم بالقرار الجمهوري رقم ٨٣٢/١٩٦٥ على فئة وظيفية لم يستوفوا شروط شغلها لمدة بجدول اشركة المعتمدة ومنها شرط مدة الخبرة والذي نص المشرع على أنها مدة عملهم بالحراسة وكذلك المدة التي يقضونها بالمؤسسة أو الشركة بعد تعيينهم بالمكافأة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده للفئة المالية الرابعة على أساس أن مدة خبرته بلغت ٢٢ سنة و ١٠ أشهر و ١٠ يوم محتسبا مدد خبرته السابقة على عمله بالحراسة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شويح الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبري أحمد وفهمي
عرض مسعد .

(٢٤٧)

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٩ القضائية :

(١) دعوى " انقطاع الخصومة " .

زوال صفة ممثل المدعى عليه أثناء سير الدعوى . اختتام صاحب الصفة الجديد . أثره .
لا محل للقضاء بانقطاع سير الخصومة .

(٢) عمل " إنهاء العقد " . إثبات " الإقرار القضائي " .

عقد العمل غير محدد المدة . جواز إنهاء رب العمل له وإلزامه بالتعسف . حق العامل
في التعويض إن كان له محل . القضاء للعامل بامتيازاته للأجر رغم إقراره بنفسه من
العمل . خطأ .

١ - إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده - المدعى - قام بتصحيح
شكل الدعوى باختصاص صاحب الصفة الجديد في تمثيل المجلس - المدعى عليه -
واستقام بذلك سير الخصومة فيها فإنه لا موجب للقضاء بانقطاعها .

٢ - إذ كان الثابت في الدعوى أنه من بين طابات المطعون ضده
- العامل - الختامية طلب وقف تنفيذ قرار فصله من العمل الحاصل
في ١٩٧٦/٣/١ وقد قضى في هذا الطلب بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق
القانوني ، ويعد هذا الطلب بمثابة إقرار قضائي من المطعون ضده

بمحصل فصله من العمل في التاريخ المشار إليه يحتاج به ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن لرب العمل طبقا للمواد ٦٩٤ من القانون المدني ، ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إنهاء عقد العمل غير المحدد بإرادته المنفردة ، وأنه بهذا الإنهاء تنقضى الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض إن كان له محل — فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر عقد العمل مستمرا وقضى للمطعون ضده بالأجر وفروقه من الفترة اللاحقة على ١٩٧٦/٣/١ رغم إقرار المطعون ضده بفصله يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر « والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن — المجلس الملي العام — الدعوى رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٧٦ عمال جزئي القاهرة وطالب الحكم بزيادة أجره الشهري إلى ١٢ ج اعتبارا من ١٩٧٤/٧/١٨ وإلزام الطاعن بأن يؤدي إليه مبلغ ١٧٢ ج و ٥٠٠ م قيمة فروق الأجرة المستحقة له عن المدة من ١٩٧٤/٨/١ إلى آخر مايو سنة ١٩٧٦ وما يستجد . وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل لدى الطاعن في ١٩٧٣/٨/٢ حارسا لدير الملاك بأجر

شهرى مقداره ٤ ج و ٢٠٠ م ، وقد صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بتحديد الحد الأدنى لأجر العاملين بالقطاع الخاص باثني عشر جنيها شهريا اعتبارا من ١٨/٧/١٩٧٤ . واذ امتنع الطاعن عن أداء أجره المقرر إليه فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وأثناء نظر الدعوى عدل المطعون ضده طلباته إلى وقف قرار فصله من العمل بتاريخ ١/٣/١٩٧٦ - واعتبار أجره الشهرى ١٢ ج فى ١/٨/١٩٧٤ وإلزام الطاعن بأن يؤدي إليه مبلغ ١٥٠ ج قيمة فروق الأجر المستحقة له حتى آخر فبراير سنة ١٩٧٦ . وبتاريخ ٢/٦/١٩٧٧ قضت المحكمة بعدم قبول طلب وقف قرار الفصل لرفعه بغير الطريق القانونى وباحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء فى منطوق الحكم . وبعد إجراء التحقيق حكمت فى ٢٢/١٢/١٩٧٧ بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وباحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ٦٧ سنة ١٩٧٨ عمال كلى . وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٨ قضت المحكمة باعتبار أجر المطعون ضده الشهرى ١٢ ج بدءا من ١٨/٧/١٩٧٤ وبندب خبير لبيان الفروق المالية المستحقة له . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٣/٤/١٩٧٩ بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ٥٧٤ ج و ٢٤٠ م قيمة فروق الأجر المستحقة له حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٨ مبلغ ١٦ ج و ١٢٥ م استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٦٦١ سنة ٩٦ ق ، وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم نقضا جزئيا فى خصوص ما قضى به من أجر وفروق مالية عن الفترة اللاحقة لتاريخ ١/٣/١٩٧٦ وعرض الطعن على غرفة المشورة فـددت لنظره جلسة ٩/٣/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الثانى منها وبالشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق

الدفع ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب من محكمة أول درجة الحكم بانقطاع سير الخصومة بسبب زوال صفة الممثل السابق للمجلس الطاعن ولم تستجب المحكمة إلا بدبل أجالت الدهوى لتصحيح شككها بإدخال مثله الحديد ، كما أثار دفاعا بأن المطعون ضده إنما يستأجر أرضا زراعية ولا يعمل حارسا على ما يبين من المستندات المقدمة ، إلا أن الحكم أعرض عن هذا الدفاع واعتبره حارسا بالمخالفة لأفوال الشهود وما ثبت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢١ فأخل بحق دفاع انطاعن أو خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأنه لما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قام بتصحيح شكل الدهوى باختصاص صاحب الصفة الحديد في تمثيل المجلس — السيد / — واستقام بذلك سير الخصومة فيها بما لا يستوجب انقطاعها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من قيام علاقة عمل فيما بين الطاعن والمطعون ضده في الفترة السابقة على يوم ١٩٧٦/٣/١ على ما قاله في أسبابه من أن ” الدهوى أحيات للتحقيق مرتين وفيها أشهد المستأنف عليه — المطعون ضده — شاهدين من أعضاء الكنيسة ولم يشهد المستأنف — الطاعن — أحدا . هذا فضلا عن ذلك الكتاب الصريح الذي بعثت به البطريكية في ١٩٦٧/٨/٣٠ إلى المستأنف عليه تخبره فيه بأنه تقرر تعيينه خفيرا على دير الملاك وجميع الأراضي للقضاء والزراعية التابعة له لحراستها ولم يحدد هذا الكتاب مدة ولا ينال من ذلك عقد الإيجار الذي تحرر في ١٩٦٤/١٠/٣١ إذ هو يشمل بعض الأراضي وهي الحديقة وبعض المباني . بل جاءت به عبارة لا تفهم إلا على أنها إشارة لصلة العمل ، إذ جاء به أنه على المستأنف عليه حراسة الحديقة ليلا ونهارا من الداخل والخارج ولم يجر ثمة عرف بأن يتولى المستأجر خفارة ما يستأجره ، ومن ثم فإن حصيلة ذلك كله هو ثبوت رابطة العمل بين المستأنف عليه والمستأنف وبالأجر الذي يدعيه .. “ ، وهي أسباب سائفة

تكفى لمل قضائه ونمل الرد الضمى على كافة ما ساقه الطامن من دفاع .
فإن النعى على الحكم المطعون فله فى خصوص ما تقدم يكون ولا أساس له .

وحيث إن حاصل ما يتعم الطامن بالسبب الأول والشق الثانى من السبب
الثالث الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك
يقول إن المطعون ضده أقر فى الدعوى بأنه فصل من عمله فى ١٩٧٦/٣/١
وطلب وقف تنفيذ قرار فصله ، ويعد ذلك منه إقرارا قضائيا يحتاج به
فى شأن واقعة انتهاء عمله لدى الطامن ، وإذ كان الأجر مقابلا للعمل
وكان حق العامل بعد فصله ينحصر فى التعويض الذى يقدر على أساس
ما أصابه من ضرر فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى للمطعون ضده بالأجر عن
الفترة اللاحقة على ١٩٧٦/٣/١ يكون قد خالف إقرار المطعون ضده وما ثبت
بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢١ بما يخالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى عمله ، ذلك لأنه لما كان الثابت فى الدعوى أنه
من بين طلبات المطعون ضده الختامية طلب وقف تنفيذ قرار فصله من العمل
الحاصل فى ١٩٧٦/٣/١ وقد قضى فى هذا الطلب بعدم قبوله لرفعه بغير
الطريق القانونى ، ويعد هذا الطلب بمثابة إقرار قضائى من المطعون ضده
بحصول فصله من العمل فى التاريخ المشار إليه يحتاج به ، وكان قضاء
هذه المحكمة قد جرى على أن لرب العمل طبقا لنواد ٦٩٤ من القانون
المدنى ، ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ، وأنه بهذا الإنهاء
تنقضى الرابطة العقدية وأولسم بالتعسف غاية الأمر أنه يربب للعامل
الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة لائق فى التعويض إن كان له محل ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد العمل مستمرا وقضى للمطعون ضده بالأجر
وفروقه عن الفترة اللاحقة على ١٩٧٦/٣/١ رغم إقرار المطعون ضده
بفصله يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه جزئيا فى هذا الخصوص .

جريدة ٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية الدادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد مازم ، محمد طه منجر وإبراهيم
محمد فراج .

(٢٤٨)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" :

(٢٠١) أحوال شخصية . دعوى . قانون .

(١) خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من تنظيم للإجراءات في الدعاوى التي كانت
من اختصاص المحاكم الشرعية . وجوب الرجوع في شأنها الى قانون المرافعات وماورد بالكتاب
الرابع منه .

(٣) دعاوى الأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غير علائقية . مخالفة ذلك .
أنه . بطلان الحكم .

١ - النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء
المحاكم الشرعية والمحاكم المالية على أنه " تتبع أحكام قانون المرافعات في
الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص
المحاكم الشرعية أو المجالس المالية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعده
خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المشكلة لها " يدل
على أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تظل - وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض - خاضعة للائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المشكلة
لها ، وأن ذات هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للإجراءات في الدعاوى

المذكورة ، فعندئذ تتبع الإجراءات الميئة بقانون المرافعات بما في ذلك ماورد بالكتاب الرابع منه وإذ كانت القواعد المقررة بالمواد ٨٢ إلى ٩٧ من اللائحة المذكورة والمتعلقة بإجراءات سماع الدعوى ومنها ما تستوجب المادة ٨٤ من طنية المرافعة إلا في الأحوال التي تأمر المحكمة بإجرائها مرة ، قد ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة ، فإنه يتمين الرجوع بصدد هذه الإجراءات إلى مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية .

٢ — النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات على أنه " تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا " يدل على وجوب نظردعوى الأحوال الشخصية في غير علانية ، وكان يترتب على مخالفة ذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — البطلان وكانت المادة ٣٢٢ من لائحة ترتيب الماكم الشرعية تقضى بسريان جميع القواعد المستأنفه . وكان يبين من صور محاضر جلسات محكمتى أول وثانى درجة أن الدعوى نظرت أمامها في جلسات علنية فإن كلا من حكميهما يقع باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية كلى شمال القاهرة ، بطلب الحكم بفسخ عقد زواجها بالمطعون ضده واعتباره كأن لم يكن . وقالت شرعا لها أنه تزوجها بعقد موثق بمكتب توثيق القاهرة

في ١٩٦٨/٦/٣٠ باعتبار أنهما مسيحيان وتبين لها فيما بعد أن والدها اعتنق الدين الإسلامي في سنة ١٩٥٥ وقت أن كانت في العاشرة من عمره ، ومن ثم تكون مسلمة بالتبعية له ، ولا يحل لها الزوج بغير مسلم ، وتأكيدا لإسلامها نطقت أمام المحكمة بالشهادتين ، ويعرض الإسلام على المطعون ضده اسلم هو الآخر ، وبتاريخ ١٩٧٧/١/١٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقمي ١٢٦ ، ١٢٧ لسنة ٩٤ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدامن . وإذا عرض عن المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك نقول أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف في جلسات علنية بالمخالفة لنص المادة ٨٧١ من قانون المرافعات التي توجب نظر دعوى الأحوال الشخصية في غرفة المشورة .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية على أنه "تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم والقوانين الأخرى المسكلة لها" يدل على أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تظل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خاضعة للائحة ترتيب هذه المحاكم والقوانين الأخرى المسكلة لها ، وإن خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للاجراءات في الدعاوى المذكورة ، فعندئذ تتبع الإجراءات المبينة بقانون المرافعات ، بما في ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه وإذا كانت القواعد المقررة بالمواد من ٨٢ إلى ٩٧ من اللائحة المذكورة والمتعلقة بإجراءات صماع الدعوى ومنها ما يستوجب المادة ٨٤ من طنية المرافعة إلا في الأحوال

التي تأمر المحكمة بإجرائها سرا ، قد ألغيت بالقانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٥ مالف الإشارة ، فإنه يتعين الرجوع بمحدد هذه الإجراءات إلى مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، وإذ تنص المادة ٨٧١ منه على أنه "تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا " مما مفاده وجوب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غير علانية ، وكان يترتب على مخالفة ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الحكم وكانت المادة ٣٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تقضي بسريان جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى والسير فيها أمام المحاكم الابتدائية على الدعاوى المستأنفة . وكان يبين من صور محاضر جلسات محكمة أوك وثاني درجة أن الدعوى نظرت أمامها في جلسات علنية فإن كلاما من حكميهما يقع باطلا بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المنشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة
المستشارين : مجدى الخولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وعزت حنورة .

(٢٤٩)

الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) دعوى . استئناف . " نطاق الاستئناف " . حكم .

الحكم بعدم سماع الدعوى أو بعدم قبولها أو رفضها بحالتها . أثره . استنفاد المحكمة
ولايتها فيها . إلغاؤه استئنافيا . عدم بعبارة إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة . وجوب فصل
المحكمة الاستئنافية في موضوع النزاع .

(٢) قانون . " سريانه " . نظام عام . إصلاح زراعى .

أحكام القانون الجديد . الأصل هو عدم صريحتها على المراكز القانونية السابقة عليها ما لم
ينص على خلاف ذلك . الاستثناء . الأحكام المتعلقة بالنظام العام . صريحتها على الآثار
المترتبة من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز سابقة عليه . تعلق القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦
المعدل لبعض أحكام القانون ١٧٨/٥٢ بالنظام العام . أثره .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بعدم سماع الدعوى أو بعدم
قبولها أو برفضها بحالتها تستنفذ به المحكمة ولايتها فإذا ما ألغته محكمة ثانية
درجة وقيمت الدعوى فانها لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها
أن تفصل في موضوعها (١) .

(١) نقض ١٩٧٤/٢/٥ بمجموعة المكاتب الفنى — السنة ٢٥ ص ٢٨٥ .

نقض جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ بمجموعة المكاتب الفنى للسنة ٢٥ ص ١١١١ .

٢ — الأصل أن أحكام القانون لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذه ولا يترتب عليه أى أثر بالنسبة لما تم قبله من مراكز قانونية ما لم ينص على خلاف ذلك ، إلا أنه متى كان القانون الجديد متعلقا بالنظام العام فإنه — دون حاجة إلى نص خاص — يحكم الآثار التى تترتب من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه وذلك طبقا للأثر الفورى المباشر لهذا التشريع . ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتمديد بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متعلقا بالنظام العام فإنه يسرى على العقود السابقة عليه بالنسبة لما يستجد من آثارها من وقت نفاذه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام المنازعة رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ أمام لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بناحية السيادة مركز فاقوس بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٢/١٦/١٩٧٠ الصادر من وكيل الدائنين فى تفليسة المسالك الأصلية ... إلى الطاعن الأول عن الأطيان محل الدعاى وطرد هذا المستأجر وباقي الطاعنين بوصفهم مستأجرين من باطنه ، تأسيسا على أن المطعون ضده قد تملك هذه الأطين بحكم مرسى المزداد وأن الطاعن الأول قد خالف قانون الإصلاح الزراعى بتأجيرها من باطنه إلى باقي الطاعنين . ويتاريخ ١٩٧٣/٩/٥ رفضت اللجنة ذلك الطلب . فتظلم المطعون ضده من هذا القرار أمام اللجنة الاستئنافية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته . وإذ صدر القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ بإلغاء تلك اللجان فقد أحالت اللجنة الاستئنافية هذا التظلم إلى محكمة الزغازيق الابتدائية وقيد بها

برقم ٣١٤ سنة ١٩٧٦ مدني مستأنف وبتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء القرار المستأنف بطلبات المطعون ضده . فأقام الطاعنون استئنافا عن هذا القضاء لدى محكمة استئناف المنصورة " مأمورية الزقازيق " بالاستئناف رقم ١١٩ سنة ٢٠ ق بطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض دعوى المطعون ضده واحتياطيا بإعادة المنازعة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها من جديد . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٥ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا . وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرنة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع ومخالفة القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقوون إن لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لم تفصل في موضوع المنازعة وإنما أصدرت قرارها بعدم قبولها شكلا لعدم وجود عقد إيجار بين طرفي التداعي مودع بالجمعية التعاونية ومتى ألغت المحكمة الابتدائية هذا القرار كان عليها أن تعيد الدعوى إلى المحكمة الجزئية للفصل في موضوعها لا أن تفصل هي فيه . وإذا أيد الحكم المطعون فيه قضاء المحكمة الابتدائية في الموضوع على سند من القول إن المحكمة الابتدائية استنفدت ولايتها فلا يجوز الإعادة إليها يكون قد أخطأ في فهم الواقع وخالف القانون وشابه قصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم بعدم سماع الدعوى أو بعدم قبولها أو برفضها بحالتها تستنفذ به المحكمة ولايتها فإذا ما ألغته محكمة ثانية درجة وقيمت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها . ولما كان الطاعنون لم يقدموا صورة قرار لجنة الفصل في المنازعات

الزراعية وكانت مدونات كل من الحكم المطعون فيه وحكم محكمة الزفازيق الابتدائية قد أوردت أن القرار المذكور قضى برفض الدعوى لعدم وجود عقد إيجار ثابت بالجمعية بين المطعون ضده والطاعنين وأعدم تحويل عقد الإيجار الأصلي للمطعون ضده مما مؤداه أنه قضاء بعدم القبول أو برفض الدعوى بحالتها استنفذت به هذه اللجنة ولايتها ولا يجوز إلغاء هذا القضاء إعادة المنازعة إلى المحكمة الجزئية التي حلت محل اللجنة الأولى في الاختصاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب إعادة الدعوى إلى المحكمة الجزئية على سند من أن الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في منازعات الإصلاح الزراعي التي أحيلت إليها من اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية تعتبر أحكاماً مبتدأة وتعتبر المحكمة الابتدائية محكمة أول درجة بالنسبة لهذه القضايا . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح النتيجة فيما انتهى إليه من قضاء ويكون لمحكمة النقض تصحيح أساسه القانوني ويصح الجدل بعد ذلك في مدى سلامة هذا الأساس لا يرتب سوى مصاحبة نظرية بحمة تجعل الدعوى به غير مقبولة .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه انطواء في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائي مؤيد بالحكم المطعون فيه اعتبر الطاعنين مستأجرين من الباطن فيحق للمالك طردهم طبقاً لأحكام قانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ رغم اعتراف الحكام لهم وضع يدهم على هذه الأطنان كـ مستأجرين من قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي وكانت المادة ٣٧ من هذا القانون تشيء علاقة إيجارية أصلية مباشرة بين المالك وبين المستأجرين من الباطن ، وكان القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ ليس له أثر رجعي كما أنهم سبق أن حصلوا على قرار من لجنة الإصلاح الزراعي بصحة وفناء عقد مشاركتهم في استغلال الأرض المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦١ في مواجهة سلف المطعون ضده بما يجعلاهم مستأجرين أصليين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان عقد المشاوكة وطبق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بأثر رجعي واعتبر الطاعنين

مستأجرين من الباطن يحق للطعون ضده طردهم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النعى المفتقر إلى الدليل . ولما كان الطاعنون لم يدينوا ثمة عبارة وردت بأى من الحكم الابتدائي أو الحكم المطعون فيه المؤيد له تدل على أن محكمة الموضوع قد اعتبرت أن الطاعنين وضعوا اليد كمستأجرين من الباطن لأطيان النزاع من قبل قانون الإصلاح الزراعى حالة أن أسباب الحكمين قد خلت فعلا من ذلك . كما أن الطاعنين لم يقدموا دليلا آخر على صحة ما زعموه ، فإن للنعى في هذا الخصوص يكون عاربا عن الدليل ، ومن ثم غير مقبول . والنعى في شقه الثاني غير سديد ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن أحكام القانون لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذه ولا يترتب عليه أثر بالنسبة لما تم قبله من سرائر قانونية ما لم ينص على خلاف ذلك ، إلا أنه متى كان لقانون الجديد متعلقا بالنظام العام فإنه — دون حاجة إلى نص خاص — يحكم لآثاره التى تترتب من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن سرائر قانونية سابقة عليه ، وذلك طبقا للأثر الفورى المباشر لهذا التشريع . ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متعلقا بالنظام العام فإنه يسرى على العقود السابقة عليه بالنسبة لما يستجد من آثارها من وقت نفاذه . ولما كان الطاعنون لم يقدموا ثمة دليل على أن قرارا قد صدر من لجنة لفصل فى المنازعات الزراعية قضى بصحة عقد المشاركة المؤرخ ١٠ / ١٠ / ١٩٦١ ضد سلف الطعون ضده حتى يحتاج به هذا الأخير ، وأنه حاز قوة الأمر المقضى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق القانون المذكور على ما استجد بعده من آثار هذه المشاركة يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية لاسادة المستشارين ،
 محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد ، الدكتور جمال الدين محمود ويحيى الرقاصى ،

(٢٥٠)

الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(٢٤١) عمل " المساواة " .

(١) قاعدة المساواة بين عمال رب العمل ، قاعدة أساسية تفرضها قواعد العدالة وأولم يجوز
 بها نص فى القانون .

(٢) تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن عدم ضم مدد الخدمة السابقة فى القطاع
 العام فى أدمية الوظيفة . تعليمات إدارية لا يمكن أن تعدل من قاعدة المساواة .

١ - إذ كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن قاعدة المساواة بين عمال
 رب العمل الواحد - وهى قاعدة أساسية - وأولم يجوز بها نص خاص
 بالقانون تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح رب العمل إلى التفرقة بين عماله
 فى شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر .

٢ - تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة واللى تمنع من ضم مدد الخدمة
 السابقة فى القطاع العام فى أدمية الفئة المقرره للوظيفة لا تعدو أن تكون مجرد
 تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من مبدأ المساواة
 بين عمال رب العمل الواحد المنصوص عليه فى المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١
 لسنة ١٩٥٩

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٢ مدني
كلّي بنّى سوينف بطلب الحكم بأحقّيته للفئة الثامنة اعتباراً من ١٩٧١/٦/٣٠ وما يترتب
على ذلك من آثار وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالشركة الطاعنة بوظيفة كاتب
حسابات بالفئة التاسعة بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٦ وأنه حصل على دبلوم التجارة
الثانوية سنة ١٩٦٥ وكان له مدة خدمة سابقة في شركة الأزياء الحديثة لم تقم الشركة
الطاعنة بضمها له ولذلك فإنه يستحق الفئة الثامنة طبقاً لأحكام القانون ومبدأ
المساواة بين العاملين بالشركة الطاعنة — وبجلسة ١٩٧٢/٤/١١ قضت محكمة
أول درجة بإحالة الدعوى إلى خبير لأداء المأمورية الواردة بمنطوق الحكم —
وبعد أن قدم الخبير تقريره — حكمت بجلسة ١٩٧٣/٤/٢٤ بأحقية المطعون
ضده في الفئة الثامنة اعتباراً من ١٩٧٠/١/١ وما يترتب على ذلك من آثار —
استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧ لسنة ١١ ق بنّى سوينف
وبجلسة ١٩٧٣/١١/٥ قضت محكمة الاستئناف بالتأييد — طعنت الشركة
في هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي
برفض الطعن — ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً
بالنظر — وبالجلسة المحددة التزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ في تطبيق القانون —
وتقول الطاعنة بياناً للوجه الأول من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى
بأحقية المطعون ضده للفئة الثامنة اعتباراً من ١٩٧٠/٧/١ تأسيساً على حق
المطعون ضده في ضم مدة خدمة سابقة إلى مدة خدمته بالشركة الطاعنة في حين

أنه قبل التعاقد مع الشركة على شروط معينة حددتها المسابقة التي أجرتها قبل تعيينه وأقر بعدم وجود مدة خدمة سابقة له فضلا عن أن تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تمنع ضم مدة الخدمة السابقة في القطاع العام في أقدمية الفئة المقررة للوظيفة — وفي بيان الوجه الثاني تقول الطاعنة أن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده في شغل وظيفة من فئة معينة دون أن يتحقق من وجود الوظيفة أو الدرجة الشاغرة للترقية وسائر الشروط التي يتطلبها القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة الثامنة من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وفي الوجه الثالث من سبب الطعن تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية المطعون ضده في الدرجة الثامنة تأسيسا على قاعدة المساواة بينه وبين زميلين له طبقا لما أورده تقرير الخبير في شأنهما — في حين أن تقرير الخبير أخطأ في التسوية بين المطعون ضده وزميليه المقارن بهما — وخرج عن حدود المأمورية التي كلف بها والتي كان يجب أن تقتصر على تقرير التعاق المطعون ضده بالشركة بمسند اجتيازه امتحان مسابقة دون أن تتطرق إلى تحديد الفئة التي يستحقها أو تم تعيينه ابتداء طبقا للأحكام المقررة بلائحة الشركة .

وحيث إن سبب الطعن مردود في وجهه الأول — بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بأحقية المطعون ضده للفئة الثامنة اعتبارا من ١/١/١٩٧٠ على وجوب ضم مدة خدمته السابقة التي أثبتتها الحكم وإعمالا لمبدأ المساواة بين عمال رب العمل الواحد واستند في ذلك إلى تقرير الخبير الذي أثبت أن الشركة الطاعنة قد ضمت مدد الخدمة السابقة لزميلين للمطعون ضده هما ... و ... طبقا لقرار إداري أصدرته الشركة — وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد — وهي قاعدة أساسية — ولو لم يجر بها نص خاص بالقانون تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح رب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أي حق من حقوقهم بغير مبرر ، وكنت تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والتي تمنع من ضم مدد الخدمة السابقة في القطاع العام في أقدمية الفئة المقررة للوظيفة لا تعدو أن تكون مجرد تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من مبدأ المساواة بين عمال رب العمل الواحد المنصوص عليه في المادة ٥٣ من القانون ٥٩/٩١ — لما

كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني من سبب الطعن مردود — بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة لم تلتزم أمام محكمة الاستئناف بنص المادة ۱۲ من القرار الجمهوري رقم ۳۴۰۹ لسنة ۶۶ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والذي يحكم واقعة الدعوى — والتي تمنع الترقية إلا لوظيفة خالصة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ومدروجة بميزانياتها وفي الفئة الأعلى ومع استيفاء شروط الترقية إليها ، ولما كان هذا الوجه من الطعن وإن كان مبنيًا على الخطأ في تطبيق القانون إلا أنه يخالطه واقع يقتضي التحقق من وجود درجة شاغرة في الهيكل التنظيمي للشركة وتوفر شروط الترقية التي أوردتها المادة ۱۲ من القرار الجمهوري رقم ۳۴۰۹ لسنة ۶۶ في المطعون ضده — لما كان ذلك — وكان هذا الدفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثالث — مردود — بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عهد إلى الخبير المنتدب في الدعوى ببيان ما إذا كانت الشركة الطاعنة قد سوت حالات مماثلة بحالة المطعون ضده طبقًا للقرار الإداري رقم ۷ لسنة ۱۹۶۸ الصادر منها — وأنه استند في توفر عناصر المساواة بين المطعون ضده وبين المقارن بهما . . إلى تقرير الخبير الذي اطمان إليه — لما كان ذلك — وكان تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضي الموضوع لأن تقارير الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديره دون معقب عليه في ذلك فإن ماثيره الطاعنة من جدل حول تجاوز الخبير المنتدب لمهامه في تقريره لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار - مصطفى كسيرة نائب رئيس المحكمة -
المستشارين : حسن السفياني ، ومحمد حسبانة ، وأحمد ضياء عبد الرزاق عبيد
ومحيي الرفاعي .

(٢٥١)

الطعن رقم ٦٧ في نسخة ٥ القضائية :

(١) حكم . نقض " حالات الطعن " .

الأحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض . المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات .
أحكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها
بالنقض .

(٢) عمل " تسكين العمال " شركات .

لهم شركات القطاع العام بوصف وظائفها وتحديد واجباتها وتقييمها وتصنيفها في جداول
معتمة . جواز اختلاف مشيئة العمل الواحد من شركة إلى أخرى . نقل العامل . وجوب
تسوية حاقه طبقا لقواعد التوظيف والتقييم بالشركة المنقول إليها .

١ - إذ كان مؤدى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات
أن يقتصر الطعن بطريق النقض من الخصوم على الأحكام الصادرة من محاكم
الاستئناف والأحكام النهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على
خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة
الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض

وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة عنها من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغائها أو بتعديلها .

٢ - إذا كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والإشتراكات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان العمل الواحد قد يختلف مسؤولياته من وحدة اقتصادية من وحدات القطاع العام إلى وحدة أخرى تبعا لحجم العمل وتشعب مشاكله في كل منها ، ولذلك وكما أشارت المذكرة الإيضاحية لتلك اللائحة ترك لكل وحدة أن تقترح تنظيما لأعمالها في حدود فئات الجدول الخاص بها بما يوائم أوضاعها ، ولما كان مؤدى ذلك أن تسوية حالة الطاعن على الوظيفة التي كان يشغلها في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ لدى بنك الأراضى المصرى - وهى وظيفة كاتب درجة أولى - مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة المحددة بقواعد التوظيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفق جداول الشركة المطعون ضدها الأولى أما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التي يستوفي شروط شغلها ، ولا وجه للتحدى بقاعدة المساواة للخروج على هذا الأصل العام الذى قرره المشرع بنص صريح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١ سنة ١٩٦٩ عمال كلى الاسكندرية والتي انتهى فيها إلى طلب الحكم على الشركة المطعون ضدها الأولى في مواجهة البنك المطعون ضده الثانى بارجاع أفديته في الفئة الرابعة — المرقى إليها — اعتبارا من تاريخ تسكينه في ١/٧/١٩٦٤ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال يانا للدعوى أنه كان يعمل في وظيفة كاتب درجة أولى بالإدارة القانونية لدى بنك الأراضى المصرى — الذى بيع إلى المطعون ضده الثانى — ونقل منه في أول أغسطس سنة ١٩٦٤ إلى الشركة المتحدة للغزل والنسيج المندمجة في المطعون ضدها الأولى التى سكتته على الفئة السادسة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ مع أنه كان يعمل وقتذاك لدى ذلك البنك وعودت وظيفته بالفئة الرابعة التى رقى إليها بعدئذ فيستحق من التاريخ المذكور هذه الفئة ولذلك فقد رفع الدعوى بطلباته سالفة البيان . وبسار يخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة بنسب خير لأداء المهمة الى أفصحت عنها بمنطوق حكمها ثم حكمت في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٠ بإعادة المهمة إليه لاستكمالها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٥ من يناير سنة ١٩٧٤ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيد برقم ١٧٧ سنة ٣٠ ق مدنى أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، فقضت في ٨ من فبراير سنة ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم والحكم الابتدائى بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت لنظره جلعة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن على الحكم الابتدائى مردود بأنه لما كان مؤدى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض من الخصوم على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام النهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية

بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة عنها من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلاتها ، لما كان ذلك . فإن الطعن في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٥ من يناير سنة ١٩٧٤ يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب . ينمى الطاعن بالأسباب الأول والثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وبياننا لذلك يقول أن الحكم أسس قضائه برفض الدعوى على أن تسكن الشركة المطعون ضدها المأوى له على الفئسة السادسة طبقاً لجداولها من حق بنك الأراضي المصري الذي لا يجوز للطاعن التمسك بجداوله بعد نقله منه وأن وظيفة مساعد رئيس وحدة القضايا والتحقيقات بالشئون القانونية التي سكن عليها بالشركة أفضل من وظيفة كاتب بالإدارة القانونية التي كان يشغلها بالبنك ، في حين أنه يجب تسكينه وفقاً لجداول هذا البنك لأنه عملاً بالمادتين ٦٣ ، ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تكون العبرة في التسكين بوظيفته يوم ١٩٦٤/٦/٣٠ الذي كان يعمل فيه لدى البنك المذكور ولم ينقل منه إلى تلك الشركة إلا في ١/٨/١٩٦٤ وقد حددت تلك الجداول لوظيفته الفئة الرابعة التي انتهى الخبر إلى أحقيته لها أسوة بزميليه المقارن بهما بالبنك فلا يجوز الاعتراض عليها حتى ولو كانت وظيفته لدى شركة أفضل منها .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود ، ذلك أنه لما كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن

يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد على مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل وكان العمل الواحد قد يختلف مسؤولياته من وحدة اقتصادية من وحدات القطاع العام إلى وحدة أخرى تبعاً لحجم العمل وتشعب مشاكله في كل منها ولذلك وكما أشارت المذكرة الإيضاحية لتلك اللائحة ترك لكل وحدة أن تقترح تنظيمها لإعمالها في حدود فئات الجدول الخاص بها بما يوائم أوضاعها ، ولما كان مؤدى ذلك أن تسوية حالة الطاعن على الوظيفة التي كان يشغلها في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ لدى بنك الأراضى المصرى — وهى وظيفة كاتب درجة أولى — مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة المحددة بقواعد التوظيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفق جداول الشركة المطعون ضدها الأولى أما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التي يستوف شروط شغلها ، ولا وجه للتحدى بقواعد المساواة للخروج على هذا الأصل العام الذى قرره المشرع بنص صريح ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن لا تتوافر فيه شروط شغل وظائف الفئة الرابعة المقررة بجدول الشركة المطعون ضدها الأولى التي سكتته على وظيفة مساعد ورئيس وحدة بالشئون القانونية من الفئة السادسة ، فإن تسوية حالته على هذه الوظيفة بتلك الشركة تكون قد جرت وفقاً لأحكام لائحة العاملين المشار إليها وفي نطاق سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته وتصنيف وتقييم وظائفها فلا يحق للطاعن أن يتضرر منها ، وإذا نضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن تأسيساً على عدم أحقيته للتسكين على الفئة الرابعة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة سديدة في القانون ، ويضحي انتهى عليه بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم خلاص إلى عدم مسئولية البنك المطعون ضده الثانى عن طلباته استناداً إلى أنه إنما اشترى في ١٩٦٥/٣/٣١ بنك الأراضى المصرى بعد نقله منه إلى الشركة المطعون ضدها

الأولى ، في حين أنه وفقا للمادة ٨٥ من قانون العمل يسأل المشتري من كافة الالتزامات التي كان البائع مسؤولا عنها والطاعن كان يعمل لدى بنك لأراضى في ١٩٦٤/٦/٣٠ وتم تسكين جميع العاملين به على فئات وفقا للجداول القائمة في هذا التاريخ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن لتسكين على الفئة الرابعة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وهي نتيجة صحيحة قانونا على ما صاف بيانه في الرد على باقى أسباب الطعن — فإن تعديده فيما استورد إليه من عدم التزام البنك المطعون ضده الثانى بأية التزامات قبل الطاعن — أيا ما كان وجه الرأى في هذا النعى — يضحى غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى ، ندادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور إبراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطي
، سماعيل رحمن عثمان عمار .

(٢٥٢)

الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) بطلان ” بطلان الإجراءات “ .

البطلان الصريح والبطلان غير المنصوص عليه . ، التفرقة بينهما م ٢٠ مرافعات . الشكل
في الإجراء وسيلة لتحقيق غاية في المحصرمة . تحقق الغاية دون توافر الشكل ، أثره .
الحكم بالبطلان عن تخلف الشكل أو إيلان المطلوب . ، ملاحظه .

(٢ ، ٣) زعميات . ” إجراءات الإثبات “ . بطلان .

(٢) خلو محضر التحقق الذي أبرته المحكمة من تاريخ إجرائه وماعة بدنه وانتهائه .
لابطلان . م ٩٣ من قانون المرافعات .

(٣) مد أجل التحقق أو تأجيله . أمر متروك لمطلق تقدير المحكمة .

١ — النص في المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أنه ” يكون الإجراء
باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابته عيب لم يتحقق بسببه
الغاية من الإجراء — ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية
من الإجراء “ . يدل — وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية في خصوص هذه
المادة — أن المشرع قرر التفرقة بين حالة البطلان الذي يقرره القانون

بعبارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه ، فإذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أو أوجب أن تتضمن الورقة بياناً معيناً وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه ، فإن الإجراء يكون باطلاً - وليس على من تقرر الشكل لمصلحة من الخصوم إلا أن يثبت تحقيق غاية معينة في الخصومة ، فالقانون عند ما يتطلب شكلاً معيناً أو بياناً معيناً فائماً يرمى إلى تحقيق غاية يهدفها توافر هذا الشكل أو البيان ، فإن من بين التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان ، ومؤدى ذلك أن ربط شكل الإجراء بالغاية منه إنما يستهدف جعل الشكل أداة ناعمة في الخصومة ، وليس مجرد قالب كالشكليات التي كانت تعرفها بعض القوانين القديمة ، هذا إلى أن تشكّل ليس هو الإجراء ، ذلك أن الإجراء أو العمل الإجرائي هو عمل قانوني يجب أن تتوفر فيه شروط معينة من بينها الشكل الذي يحدده القانون - وترتيباً على ما تقدم فإنه إذا أوجب القانون توافر الشكل أو بيان في الإجراء فإن مناط الحكم بالبطلان هو التفطن إلى مراد المشرع من هذه البيانات وما يستهدفه من تحقيق غاية معينة .

٢ - المادة ٩٣ من قانون الإثبات وإن نصت على أن "يشتمل محضر التحقيق على البيانات الآتية - يوم التحقيق ومكان وساعة بدئه وانتهائه . . . إلا أنها لم ترتب البطلان جزاء على عدم إثبات إحدى هذه البيانات وكان إغفالها لا يؤدي إلى تخلف غاية معينة إذ هي لا تعدو أن تكون في حقيقتها بيانات تنظيمية ، فإن خلو محضر التحقيق الذي أجرته المحكمة منها لا يرتب البطلان .

٣ - المقرر أن المحكمة غير ملزمة بمد ميعاد التحقيق أو تأجيله إلى تاريخ لاحق وأن الأمر متروك لمطلق تقديرها ، فإنه لا جناح عليها في عدم استجابتها لما حابه الطاعن لأن ذلك يفيد عدم قبولها عذره في عدم إعلانه شهود في الميعاد الذي كان محددًا للتحقيق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه — بصفته — أقام الدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٧٦ مدين كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن وآخر للحكم بإخلائهما من العين الموضحة بصحيفتها ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/٢/١٩٧٤ أجرتلك الآخر الدكان الموضح بالعقد لاستعماله في صناعة الأحذية وتجارتها ، وتضمن هذا العقد نصا يحظر عليه التنازل أو التأجير من الباطن إلا أنه تنازل عنه للطاعن الذى استعمله فى تجارة الأدوات الكهربية وبذلك يحق له طلب إخلائهما منه طبقا للمادة ٢٣ (ج) من قانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٧٧ سنة ٩٣ قى القاهرة ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد إبحائه قضت بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩ ، بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعن وورثة المستأجر الأصل من الدكان مثار النزاع . طعن الطاعن فى هذا الحكم بسريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى ببطلان الصحن استنادا إلى أن الطاعن لم يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن بالنقض صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه من هذا الحكم مما يستوجب طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات — الحكم ببطلان الطعن . وأضافت النيابة العامة فى مذكرة تكميلية أنه ثبت من محضر الإيداع المؤرخ ١٤/٥/١٩٧٩ أن الطاعن أودع مع صحيفة الطعن حافظة مستندات طويت على صورة عرقية من الحكم الابتدائى وأخرى عرقية من الحكم المطعون فيه ولم يتضمن البيان المثبت لمحتويات الحافظة ما يجاوز ذلك ، وأنه وائن كان من بين أوراق الطعن حافظة بمستندات أخرى برقم " ١١ دوسيه " طويت على صورة رسمية من كل من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه ، لا أنه لا بين منها تاريخ إيداعها واسم المودع لها وأنه لما كانت الأوراق المثبتة تحت رقم ١٠ " دوسيه " مقدمة من المطعون عليه وأن محضر إيداعها مؤرخ ١٩٧٩/٦/٥ فإن حافظة مستندات الطاعن ١١ " دوسيه " مألقة البيان تكون قد أودعت بعد هذا التاريخ وايس وقت تقديم صحيفة الطعن ، ومن ثم تصمم النيابة على رأيا الذى أبدته فى مركزها الأولى ببطلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الثابت من الاطلاع على أوراق للطعن أن صحيفته أودعت قلم كتب محكمة القضا بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٩ وأن محضر إيداع الأوراق في ذات التاريخ والذي يحمل رقم ٤ دوسيه ثابت به أنه يشتمل على : (١) حافظة مستندات . (٢) مذكرة شارحة ، وكان الأستاذ / ... المحامي ووكيل الطاعن قد تقدم بمذكرة أورد بها . . . أن لمحامي الذي أودع صحيفة الطعن نيابة عنه قدم وقت تقديمها حافظة انطوت على صورة رسمية من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي وصحيفة افتتاح الدعوى وصحيفة الاستئناف ومحضر سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وأن تاريخ تقديم هذه الحافظة ثابت من محضر الإيداع المؤرخ ١٤/٥/١٩٧٩ فإنها بذلك تكون قد قدمت في الوقت الذي حددته المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر الإيداع ١٤/٥/١٩٧٩ والذي يحمل رقم ٤ دوسيه والذي حرره موظف عمومي مختص بتحريره أنه أثبت به انطواءه على حافظة بالمستندات أودعت وقت تقديم صحيفة الطعن الحافظة الوحيدة التي قدمها الطاعن والمدون على وجهها أنها تضم صورة رسمية من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي وأوراقا أخرى فإن القول بأنها لم تقدم في ذات التاريخ يكون عاريا عن الدليل ويدحضه ما هو ثابت بمحضر الإيداع المؤرخ ١٤/٥/١٩٧٩ ولا ينال من صحة هذه الواقعة الناشر على الحافظة آنفة الذكر برقم ١١ دوسيه إذ ليس ذلك من عمل الطاعن كما أن وجه تلك الحافظة جاء غفلا من إثبات تاريخ آخر أو أية بيانات تفيد تقديمها في تاريخ لاحق على تقديم صحيفة الطعن ومحضر إيداع الأوراق سالف البيان ، لما كان ذلك ، فإن الأوراق التي أوجبت المادة ٢٥٥ تقديمها وقت تقديم الصحيفة تكون قد قدمت في الوقت الذي حدده القانون ويكون الدفع المبدى من النيابة العامة في غير محله متعينا ورفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلانه ، وفي بيان ذلك بقول إن المحكمة لم تلتزم في التحقيق

الذى أجرته الإجراءات المنصوص عليها في المواد ۷۳ ، ۷۶ ، ۹۱ ، ۹۳ من القانون رقم ۲۵ لسنة ۱۹۶۸ في شأن الإثبات ذلك أنه جاء خلوا من بيان ساعة بدء التحقيق وانتهائه ، أو حضور المحضرين وبيدهم النظمون عليه كما لتفت عن طلبه - الطاعن - بمنحه أجلا ليتسنى له خلاله إحضار شهوده .

وحيث إن هذا الذمى في شقه الأول مردود بأن النص في المادة ۲۰ من قانون المرافعات على أنه " يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الإجراء - ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الماية من الإجراء " يدل - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية في خصوص هذه المادة - أن المشرع قرر التفرقة بين حالة البطلان الذى يقرره القانون بعبارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه ، فإذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أو أوجب أن تتضمن الورقة بيانا معيننا وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه ، فإن الإجراء يكون باطلا - وليس على من تقرر الشكل لمصادقته من الخصوم إلا أن يثبت تحقق العيب ويتمسك بالبطلان . . . وإن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة ، فالقانون عند ما يتطلب شكلا معيننا أو بيانا معيننا فائما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان - وإذا ثبت تحقيق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فإن من بين التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان . ومؤدى ذلك أن ربط شكل الإجراء بالغاية منه إنما يستهدف جعل الشكل أداة نافعة في الخصومة ، وليس مجرد قالب كاشكليات التى كانت تعرفها بعض القوانين القديمة ، هذا إلى أن الشكل ليس هو الإجراء ، ذلك أن الإجراء أو العمل الإجرائى هو عمل قانونى يجب أن تتوافر فيه شروط معينة من بينها الشكل الذى يحدده القانون - وترتبا على ما تقدم فإنه إذا أوجب القانون توافر للشكل أو بيان في الإجراء فإن مناط الحكم بالبطلان هو التفتن إلى مراد المشرع من هذه البيانات وما يستهدفه من تحقيق غاية معينة . ولما كانت المادة ۹۳ من قانون الإثبات وإن نصت على أن " يشمل التحقيق على البيانات الآتية : يوم التحقيق ومكان وساعة بدئه وانتهائه . . . إلا أنها لم ترتب بالبطلان جزاء على عدم إثبات إحدى هذه البيانات وكان إغفالها لا يؤدي إلى

تخلف غاية معينة إذ هي لا تندو أن تكون في حقيقتها بيانات تنظيمية ، فإن خلو محضر التحقيق الذي أجرته المحكمة منها لا يترتب البطلان . هذا فضلا عن أن البين من الاطلاع على محضر التحقيق - المرفق صورته بأوراق الطعن - أنه أثبت تاريخ إجراءات وانتهائه وهو ذات التاريخ بأحالة الدعوى إلى المرافعة بعد الانتهاء من سماع الشاهدين اللذين حضرا في الوقت المحدد لإجرائه ومن ثم فإن التمسك بالبطلان يكون في غير محله . هذا إلى أن النعي في شقه الثاني مردود بأمر الثابت من صدر محضر التحقيق أنه أثبت به حضور كل من المحامي الموكل عن المستأنف والمستأنف عليه . ولما كانت المحكمة قد أحالت الدعوى على التحقيق وحددت لإجرائه تاريخا محددا وفيه أحضر المطعون عليه شاهديه وطالب الطعن أجلا لإحضار شهوده ولم تستجب المحكمة ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بمدعيها في ميعاد التحقيق أو إجرائه إلى تاريخ لاحق وأن الأمر متروك لمطابق تقديره ، فإنه لا جناح عليها في عدم استجابتها لما طلبه الطاعن لأن ذلك يفيد عدم قبولها عذره في عدم إدلائه بشهود في الميعاد الذي كان محددًا للتحقيق . لما كان ذلك ، فإن ما أثاره الطاعن في شأن ما شاب إجراءات التحقيق يكون على غير سند من الواقع أو القانون ويكون النعي على الحكم المطعور فيه بهذا السبب غير سليم .

وحيث إن حصل السبب الثاني والثالث من أسباب الطعن المقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق وانفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أفام قضاءه على صورية عقد الشركة المبرم بينه وبين المستأجر الأصلي مستندا في ذلك إلى أن مدة الشركة المحددة فيه هي سنة واحدة تبسدا في ١٩٧٥/٧١ كما استند إلى ما حمله من شهادة شاحدي المطعون عليه ، في حين أن البند الخامس من عقد الشركة منصوص فيه على أن مدة السنة قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة بنفس شروط العقد ، فضلا عن أن ما استخلصه من شهادة الشاهدين لا يتفق ومؤدى أقوالها في التحقيق ، هذا إلى أنه تمسك في دفاعه بدلالة البطاقة الضريبية التي تثبت حقيقة قيام الشركة ومع ذلك فقد نفت الحكم عن الرد عليها .

وحيث إن هذا النعمى غير صحيح ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا استعرضت محكمة الموضوع مستندات الخصوم فناقشت ثم - أدة الشهود وسألت القرائن واستخلصت من كل ذلك استخلاصا مائغا له أصله الثابت فى أوراق الدعوى أن عقد الشركة المعقود بين الطاعن والمستأجر الأصلي ضرورى وأن حقيقة الأمر أنه قصد به تنازل الأخير عن عقد استئجاره لعين النزاع فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها الموضوعية فى تقدير الأدلة مما تستعمل به بغير رقابة عليها من محكمة النقض . ولما كان البين من مدونات الحجة المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما حصله من أقوال شاهدى المطعون عليه وإلى ما ساقه من قرائن ، وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشاهدين سالفى البيان غير مناقض لما هو مثبت بخبر التحقيق - المرفق بأوراق الطعن - فإن ما أثاره الطاعن لايعدو جدلا فى مطلق . ففى محكمة الموضوع فى تقدير أقوال الشهود وأخذها بما اطمانت إليه منها وهو ما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ولا يجوز إثارتها أمامها . هذا إلى أن ما زعم الطاعن على ما ساقه الحكم من قرائن تدل على ضرورة عقد الشركة مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه إذا أقيم الحكم على دعائين ، تكفى إحداهما لقيامه فإن تعبيه فى الدعامة الأخرى لا يؤثر فيه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه أخذا من شهادة شاهدى المطعون عليه يكفى للحمل النتيجة التى خلص إليها وهى ضرورة عقد الشركة وما رتبته على ذلك من إخلاء الطاعن وورثة المستأجر الأصلي فمن ثم فإن النعمى عليه بالنسبة للدعامة المستمدة من القرائن - وأيا كان وجه الراى فيها - يكون غير منتج . هذا إلى أنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعرض لما استدل به الطاعن من دلالة البطاقة الضريبية ، ذلك لأن محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير ملزمة بالرد على جميع ما يقدمه الخصوم من قرائن ، إذ حسبها أن تقرير حكمها على ما يصلح لحمله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أسبابا كافية لحمل قضاؤه وتنطوى على الرد الضمنى على ما عداها ، فإن النعمى عليه بما جاء بهذين السببين يكون على غير أساس خائفا بالرفض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المنتشار / محمد فاضل المرجعوني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المفتين : أحمد شوقي المايحي ، أحمد صبري أحمد ، فهيم عوض سعد وجهدان
حسين محمد الله .

(٢٥٣)

اللعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ القضائية :

عمل " أجازات العامل " . شركات .

مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام . حقه في تمديد وقت الأجازة الانتدابية للعاملين
بها . جواز تأجيله طو اسنوات تالية عدا صلة أيام متصلة سنويا . رفض الزعوى بالأجازة
المستحقة للعامل رغم ملها . أثره . استحقاقه مقابل تقديراتها .

مفاد نص المادة ٣٣ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين
بالقطاع العام الذي يحكم واقعة الدوى أن مدير الإدارة المختص بشركات
القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل بتحديد وقت الأجازة
الاعتيادية المستحقة للعاملين بملك اشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه
وله إذا دعت أسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الأجازة
الاعتيادية لسنوات تالية ، وتضم الأجازات المؤجلة في حدود ثلاثة أشهر
فقط على أن ذلك لا يخل بحق العامل في الحصول على قدر من أجازته الاعتيادية
مدته ستة أيام متصلة سنويا . لما كان ذلك ، وكان الواقع الثابت في الدعوى
أن الطاعن إبان عمله لدى البنك المطعون ضده طلب الحصول على أجازته
الاعتيادية في مواعيدها ، وقد حال دون ذلك صدور أمر رئيس مجلس
إدارة البنك بتأجيلها إلى سنوات لاحقة لأسباب قدرها ودعت إليها مقتضيات

العمل ومصداقته ، وكان رئيس مجلس الإدارة وهو يقف على قمة الهيكل الوظيفي للبنك يعتبر بمثابة مدير الإدارة المختصة بالنسبة للطاعن في حكم المادة ٢٣ المشار إليها ، وإذا كان الطاعن لم يتراخ بأجازاته الاعتيادية بمشيئته وإرادته المنفردة فإنه يحق له بالتالى المطالبة بمقابل مالى لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — عن ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٧٤ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده — بنك الاسكندرية وطالب الحكم بالزامه بأن يؤدى إليه مبلغ ٦٩٠ ج و ٩٣٨ م . وقال بيانا لها إنه كان يعمل بالبنك المطعون ضده فى وظيفة مستشار قانونى ولم يكن يحصل بسبب مقتضيات العمل على أجازاته الاعتيادية السنوية فى ، واعيدها المقررة ، وكان رئيس مجلس إدارة البنك يصدر أمره بتأجيلها إلى سنوات لاحقة حتى بلغ رصيدها عند بلوغه سن التقاعد ٨٨ يوما ، وإذا كان يحق له الحصول على مقابل لهذه الأجازات يعادل أجر أيامها وجملة ٦٩٠ ج و ٩٣٨ م فقد أقام الدعوى بطلبه المتقدم وبتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٧٤ قضت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٦٣٥ ج و ٩٨٧ م استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٧٨٢ سنة ٩١ ق . بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنبقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٦ / ٤ / ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينهى بسببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن المادة ٣٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أباحت تأجيل أجازات العامل الاعتيادية لسنوات تالية بداع من مقتضيات العمل وأنه في هذه الحالة تظم لأجازات بشرط ألا تزيد حملتها عن ثلاثة أشهر وإذا انتهى الحكم إلى تدبيرة مخالفة والتفت عن فحوى خطاب المدير العام للبنك إلى الطاعن في ٣١/٣/١٩٧٣ من أن رئيس مجلس إدارة البنك وهو الرئيس المباشر للطاعن هو الذي أمر بتأجيل أجازات الطاعن التي كان قد طلبها في مواعيدها إلى سنوات تالية لأسباب اقتضتها مصلحة العمل ، وأسس قضاءه برفض الدعوى بالمطالبة بمقابل أجر تلك الأجازات على مند من القول بأن الطاعن إبان عمله بالبنك كان يستقل بأموره وبالتصرف في أجازاته وأنه كان في وسعه الحصول عليها لكنه ترائى في ذلك بإرادته فلا يستحق مقابلا ماليا عليها ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام — والذي يحكم وادعة الدعوى — تنص على أن " تحدد مواعيد الأجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العدل وظروفه بقرار من مدير الإدارة المختصة . ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها إلا لأباب قوية تقتضيها مصلحة العمل . وفي هذه الحالة يجوز ضم مدد الأجازات السنوية إلى بعضها بشرط ألا تزيد بأية حالة على ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على أجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل مما مفاده أن مدير الإدارة المختصة بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل بتحديد وتمت الأجازة الاعتيادية المستحقة للعاملين بتلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه ، وله إذا دعت أسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الأجازات الاعتيادية لسنوات تالية ، وتظم الأجازات المؤجلة في حدود ثلاثة أشهر فقط ، على أن ذلك لا يخل

بحق العامل في الحصول على قدر من أجازته الاعتيادية مدته ستة أيام متصلة سنوياً . لما كان ذلك ، وكان الواقع الثابت في الدعوى أن الطاعن إبان عمله لدى البنك المطعون ضده طلب الحصول على أجازته الاعتيادية في مواعيدها ، وقد حال دون ذلك صدور أمر رئيس مجلس إدارة البنك بتأجيلها إلى سنوات لاحقة لأسباب قدرها ودعت إليها مقتضيات العمل ومصالحته ، وكان رئيس مجلس الإدارة وهو يقف على قمة الهيكل الوظيفي للبنك يعتبر بمثابة مدير الإدارة المختص بالنسبة للطاعن في حكم المادة ٣٣ المشار إليها . لما كان ما تقدم ، ودان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على قوله " إن القاعدة أن أجازة العاملين مقرررة لصالح العمل وليست لصالح العامل أو رب العمل وبالتالي فهي من النظام العام ولا يجوز للعامل أن يتنازل عنها كما لا يجوز لرب العمل أن يحرم العامل منها " وإذا كان القانون قد أباح لصالح العمل تأجيلها لسنة تالية فقد اشترط ألا تزيد في جملتها على ثلاثة شهور . وإذا صح من ذلك أن التأجيل يكون في نطاق سنوات ثلاث فإن المقصود في النهاية أن يحصل العامل على مدة الأجازة عيناً لا عن طريق البديل النقدي فإذا تراخى العامل ولم يحصل على أجازة عيناً إلى أن أحيل إلى التقاعد فإنه لا يكون له من حق في المطالبة ببديل نقدي لأجازة هو الذي شارك بقباله في ترحيلها إلى سنوات مقبلة حالة كون تلك الأجازة من النظام العام ولا يجوز تنازل عنها بغية الحصول على بدل نقدي إذ أن في ذلك مخالفة صارخة لتصديق المشرع من تقرير أجازات العاملين ولقد بان قصد المستأنف عليه من التأجيل وذلك بقبول ترحيل أجازته من سنة ١٩٦٥ حتى تاريخ خروجه من العمل في حين أنه كان يشغل وظيفة رئاسية ولا معقب على أمره إذا رغب الحصول على أجازته السنوية فور استحقاقه لها . وعلى تقريرات تخالف الواقع الثابت بخطاب المدير العام للبنك إلى الطاعن بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣١ من أن الطاعن كان قد طلب الحصول على أجازته الاعتيادية في مواعيدها فأمر رئيس مجلس إدارة البنك بتأجيلها إلى سنوات تالية لأسباب افتضتها مصلحة العمل . وأن الطاعن لم يتراخ بأجازته الاعتيادية بمشيئته وإرادته المفردة ، فيحق له وبالتالي المطالبة بمقابل مالي لها ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفة القانون قد جاء معيها لمخالفته الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه .

جاسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المنشار / مصطفى انق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للمادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد السيد ، حاتم المراهي ، سيد عبد الباقي
والدكتور أحمد حسني .

(٢٥٤)

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ القضائية :

إثبات . " البيئة " . شركات . محكمة الموضوع .

الإثبات في المراء التجارية . جوار الإثبات بالبيئة كقاعدة عامة . عقود شركات التضامن
والتوصية والمساهمة . وجوب إثباتها بالكتابة . شركات الواقع . جواز إثباتها بالبيئة .
تحسكنا الموضوع استخلص قياها من ظروف لدعى .

استبعد المشرع مواد تجارية من الأحكام التي وضعت للإثبات في المواد
من ٦٠ - ٦٣ من قانون الإثبات ، وجاءت تلك المواد لتنظيم قواعد
الإثبات في غير المواد التجارية وأباح القانون في المواد التجارية الإثبات
بالبيئة كقاعدة عامة ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك في قانون التجارة
أو القانون البحري ، ولما كان قانون التجارة لم يوجب الكتابة للإثبات
إلا بالنسبة لعقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة ، أما شركات الواقع
فإنه يجوز إثبات وجودها بالبيئة ، وتستقل محكمة الموضوع باستخلاص
قيام شركة " وقع أو عدم قيامها من ظروف الدوى وفرائض الحل فيها دون
رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما قد أغامت قضائها على
أسباب مائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
وبالقدر اللازم للفصل فيه — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة استصدرت من قاضى
الأمر الوقتية أمرا بتاريخ ۳/۳/۱۹۷۵ بوضع الأختام على المحل التجارى المملوك
للمطعون ضده الثانى ، ثم أقامت الدعوى رقم ۷ سنة ۱۹۷۵ إفلاس الزقازيق
طالبة الحكم اشهار إفلاس المطعون ضده الثانى وأخوته التجار الذين يمثلهم
المطعون ضده الثالث لتوقفهم عن سداد ديونهم التجارية البالغ
مجموعها ۱۸۹۹ ج و ۲۹۵ م والمثبتة فى اثني عشر سندا إذنا استحق سدادها
خلال أكتوبر ونوفبر وديسمبر سنة ۱۹۷۴ ويناير سنة ۱۹۷۵ ، كما
أقام المطعون ضده الدعوى رقم ۷/۵ سنة ۱۹۷۵ مدنى كلى لزقازيق
متغلبا من امر وضع الأختام على محله ، وبعد أن قررت محكمة الزقازيق
الابتدائية ضم الدعويين ليصدر فيما حكم واحد قضت بتاريخ ۱۱/۵/۱۹۷۵
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى قيام شركة تضامن فعلية بين
المطعون ضده الثانى وأخوته ، وبعد أن استتمت المحكمة لأقوال شهود الطرفين
قضت بتاريخ ۲۲/۶/۱۹۷۵ برفض دعوى الإفلاس وبإلغاء امر وضع الأختام
الصادر فى ۳/۳/۱۹۷۵ ورفض الأختام المبروعة على محل تجارة المطعون
ضده الثانى . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۷
لسنة ۱۸ ق تجارى ، وبتاريخ ۱۴/۲/۱۹۷۶ قضت محكمة استئناف
المنصورة (مأمورية لزقازيق) بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى قيام
شركة التضامن الفعلية سالفة البيان ، وبعد أن استتمت محكمة الاستئناف
لأقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ۱۵/۳/۱۹۷۷ بتأييد الحكم المستأنف .

طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب سعى بها الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت بوجود ذكـة واقع بين المطعون ضده الثاني وأخوته ، وقدمت من الأدلة الكتابية والقرائن ما يكفي لإثبات قيام تلك الشركة ، من ذلك أن السندات الإذنية المقدمة باسم الشركة المطعون ضدها الأولين وأخوته وأن احتجاجات عدم الدفع المحررة عن تلك السندات ثابت بها إعلانها للمطعون ضدهم في محل التجارة الوحيد الذي يملكونه ببابيس حيث خاطب المحضر في إحداها المطعون ضده الثاني وخاطب في بعضها بـينه وخاطب في باقيها المطعون ضده الثالث كما أن إيصالات استلام البضاعة صادرة باسم هذه الشركة قد وقع على بعضها من المطعون ضده الثاني وبعضها الآخر وقع عليها من المطعون ضده الثالث بما يفيد استلامهما للبضاعة المرسلـة إلى شركتهم ، كما قدمت الدائمة صورة رسمية من دعوى الإفلاس رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ : المقامة من تاجر آخر بطلب إشهار إفلاس المطعون ضده الثالث بصفته مديرا لشركة وأخيه كما قدمت صورة رسمية من محضر جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٧٦ التي نظرت فيها تلك الدعوى ، وثابت فيه حضور محام عن المطعون ضده الثالث وطلب أجلا للاستداد ، ولما كان الأصل في الإثبات أنه لا يجوز إهمال الأدلة الكتابية إن وجدت والانحراف عنها إلى أدلة أدنى منها مرتبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر حكم عكـة أول درجة باطراح هذه الأدلة

الكتابية والاعتداد بأقوال شاهدي المطعون ضده الثاني دون أقوال شاهدي الشركة الطاعنة ، بمقولة أنهما لم يجددا المشاركة بين المطعون ضده الثاني وأخوته في التجارة وتاريخها ومدتها وممثليها القانوني ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك أن إثبات شركات الواقع لا يحتاج من الغير سوى إثبات قيام أكثر من شخص بالتعامل تجاريا مع الغير ، دون حاجة لإثبات تاريخ قيام تلك الشركة ومدتها وممثليها القانوني لأن ذلك كله ليس من أركانها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المشرع قد استبعد المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات في المواد من ٦٠ — ٦٣ عن قانون الإثبات ، وبما أن تلك المواد لتنظيم قواعد الإثبات في غير المواد التجارية وأباح القانون في المواد التجارية الإثبات بالبينة كقاعدة عامة ما لم يوجد نص يقتضي بغير ذلك في قانون التجارة أو القانون البحري ، ولما كان قانون التجارة لم يوجب الكتابة للإثبات إلا بالنسبة لمقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة أما شركات الواقع فإنه يجوز إثبات وجودها بالبينة ، وتستقل محكمة الموضوع باستخلاص قيام شركة الواقع أو عدم قيامها من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ، طالما قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، لما كان ذلك . وكان للبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها بنفس قيام شركة واقع بين المطعون ضده الثاني وأخوته على ما استخلصته من خلو السندات الإذنية التي قدمها الطاعنة من أي توقيع للمطعون ضده الثاني ومن أقوال شاهدي الأخير اللذين نفيا قيام تلك الشركة واطمان وجدان المحكمة إلى صحة أقوالهما ومن المستندات التي قدمها المطعون ضده الثاني واستدل بها على وجود معاملات تجارية سابقة وعديدة بينه كصاحب منشأة فردية وبين الطاعنة

وتجار آخرين ، وأن محكمة الاستئناف لا ترى فيما قدمته الطاعنة من مستندات ما يفيد قيام شركة واقع وأن توقيع المطعون ضده الثاني على إيصال استلام البضاعة لا يترض دليلا على قيام تلك الشركة ، ولما كانت هذه الأسباب سائغة وتكفي لحمل قضائها وتؤدي إليه ، فإن مجادلة الطاعنة في هذا العدد تعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود ، واستخلاص القرائن فنحصر هنا رقابة محكمة النقض ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب هي غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى القنق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور سمير عبد المجيد ، هاشم المراهي ، محمد فتح الله وسيد
عبد الباقي .

(٢٥٥)

للطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٨ القضائية :

موطن . " الموطن المختار " .

بيان المدعى لموطنه المختار بصحيفة الدعوى دون الإفصاح عن موطنه الأصلي . أثره . جواز
إعلانه بصحيفة الطعن في هذا الوطن المختار . بيان موطن أصل غير صحيح أو ذكر بيان ناقص
له . اعتباره في حكم إغفال هذا البيان . م ٢١٤ مرافعات .

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أنه وإن كان الأصل
هو وجوب إعلان صحيفة الطعن لشخص المطعون ضده أو في موطنه الأصلي
إلا أن المشرع أجاز استثناء إعلان تلك الصحيفة في الموطن المختار في حالتين :
(أولاها) إذا كان المطعون ضده قد اتخذ هذا الموطن المختار في ورقة إعلان
الحكم ، (والثانية) إذا كان المطعون ضده هو المدعى أمام محكمة أول درجة
ولم يكن قد أوضح في صحيفة دعواه موطنه الأصلي واقتصر على بيان موطن
مختار له ففي هذه الحالة يجوز إعلانه بصحيفة الطعن في الحكم الصادر في تلك
الدعوى في موطنه المختار ، فقد رأى المشرع ألا يكلف الطاعن في هذه الحالة
مشقة البحث عن الموطن الأصلي للمطعون ضده حتى لا تفوته المواعيد المقررة
للطعن وإجراءاته ، ويعتبر في حكم عدم بيان الموطن الأصلي في صحيفة افتتاح
الدعوى بيان موطن غير صحيح أو ذكر بيان غير كاف لا يتمكن معه ذوو الشأن
من معرفته أو الاهتداء إليه ، إذ البيان الخاطيء أو الناقص للوطن الأصلي يستوى
في أثره مع إغفال هذا البيان .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — وفى حدود ما يقتضيه الفصل فيه — تتحصل فى أن المطعون ضدهم
أقاموا الدعوى رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى الجيزة على شركة النصر لحرار
وأصواف الشرق بامبابية — والتي اندمجت بعد ذلك فى الشركة الطاعنة — طالبين
الحكم بالزامها بأن تؤدى لهم مبلغ ٥٦٦٢٥ ج قيمة نصيبهم فى العمولة التى
استحققت لمورثهم المرحوم نتيجة لوساطته بين هذه الشركة وشركة
هيلد إخوان الإنجليزية ، وبجلسة ١٩٧٥/٦/١٦ قررت محكمة الجيزة الابتدائية
بناء على اتفاق الطرفين — إحالة الدعوى إلى محكمة بنها الابتدائية حيث قبلت
أمامها برقم ١١٢٩ لسنة ٧٥ مدنى كلى بنها ، وقام المطعون ضدهم بتصحيح
شكل الدعوى باختصاص الشركة الطاعنة بعد أن اندمجت فيها الشركة المدعى
عليها . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٨ قضت محكمة بنها الابتدائية بالزام الطاعنة بأن تؤدى
للمطعون ضدهم مبلغ ٥٥٠٧ ج و ٩٠٩ م استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٢٢٦ لسنة ٩ ق . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٧ قضت محكمة استئناف طنطا
(مأمورية بنها) باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .
وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ،
وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنهاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
وتأويله وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن
لم يكن على بطلان إعلان صحيفة الاستئناف للمطعون ضدهم فى موطنهم المختار

وأنه كان يتعين على الطاعنة بعد أن ارتدت الصحيفة دون إعلان بسبب عدم وجود محل إقامة المطعون ضدهم في الوطن الذي كانوا قد أوضحوه في صحيفة افتتاح الدعوى أمام محكمة أول درجة — أن تقوم بإعلان تلك الصحيفة إلى النيابة العامة طالما لم تسفر تحرياتهما عن معرفة موطنهم الأصلي ، وفات الحكم المطعون فيه ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ۲۱۴ من قانون المرافعات — الواردة في بيان طرق الطعن في الأحكام — من أنه إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قدين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة ، وهو ما سلكته الطاعنة ، ومن ثم فإنها لم ترتكب خطأ يستوجب توقيع جزاء اعتبار الاستئناف كأن لم يكن المنصوص عليه في المادة ۷۰ من قانون المرافعات ، إذ تطلبت هذه المادة لتوقيع الجزاء المشار إليه أن يكون عدم إعلان الصحيفة خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها قلم الكتاب راجعا إلى فعل المدعى أو الطاعن في حين أن ذلك يرجع في خصوص هذه الدعوى إلى خطأ المطعون ضدهم بتعمدهم إثبات عنوان غير صحيح بـ صحيفة الدعوى المرفوعة منهم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مسدّد ، ذلك إذ نصت المادة ۲۱۴ من قانون المرافعات على أن " يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه ، ويجوز إعلانه في الوطن المختار المبين في ورقة إعلان الحكم . وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قدين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة " فقد دلت على أنه وإن كان الأصل هو وجوب إعلان صحيفة الطعن لشخص المطعون ضده أو في موطنه الأصلي إلا أن المشرع أجاز استثناء إعلان تلك الصحيفة في الوطن المختار في حالتين : (أولا) إذا كان المطعون ضده قد اتخذ هذا الوطن المختار في ورقة إعلان الحكم ، (والثانية) إذا كان المطعون ضده هو المدعى أمام محكمة أول درجة ولم

يكن قد أوضح في صحيفة دعواه موطنه الأصلي واقتصر على بيان موطن مختار له ففي هذه الحالة يجوز إعلانه بصحيفة الوطن في الحكم الصادر في تلك الدعوى في موطنه المختار ، فقد رأى المشرع ألا يكلف الطاعن في هذه الحالة مشقة البحث عن الموطن الأصلي للطعون ضده حتى لا تفوته المواعيد المقررة للطعن وإجراءاته ، ويعتبر في حكم عدم بيان الموطن الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى بيان موطن غير صحيح أو ذكر بيان غير كاف لا يتمكن معه ذرو الشأن من معرفته أو الاهتداء إليه ، إذ البيان الخاطئ أو الناقص للموطن الأصلي يستوى في أثره مع إغفال هذا البيان ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة وجهت إعلان صحيفة الاستئناف إلى المطعون ضدهم في عمل إقامتهم الثابت بصحيفة افتتاح الدعوى التي أقاموها وهو ١٥ ش بمصر الجديدة إلا أن الإعلان لم يتم وأثبت المحضر في ورقة الإعلان أنه ليس للراد إعلانهم سكن في هذا العنوان ، فاضطرت الطاعنة إلى توجيه إعلان الصحيفة إلى الموطن المختار للطعون ضدهم وهو مكتب الأستاذ الخامي . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد بهذا الإعلان بمقولة أنه لم يصدر من المطعون ضدهم ما يدل على الاستمرار في اتخاذ هذا المكتب موطنًا مختارًا لهم بعد صدور الحكم المستأنف وأنه كان يتعين على الطاعنة بعد رد الصحيفة دون إعلان التحري عن الموطن الأصلي للطعون ضدهم فإذا لم تتوصل إليه قامت بإعلانهم مع النيابة العامة طبقاً لنص المادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات وانتهى الحكم ترتباً على ذلك إلى القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالتطبيق لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات لعدم إعلان المطعون ضدهم خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداع الصحيفة قلم الكتاب بمقولة أن ذلك يرجع إلى فعل

الطاعنة ، وفاته اعمال حكم الفقرة اثنائية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات والتي تعتبر إعلان صحيفة الاستئناف للطعون ضدهم في موطنهم المختار صحيفا في هذه الحالة طالما أنهم ضمنوا صحيفة افتتاح الدعوى ببيان غير صحيح لموطنهم الأصلي ويكون الحكم قد فاته بحث الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في ظل هذا التطبيق القانوني السليم ، ومن ثم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضرة المادة المستشارين :
محمد وجدي عبد الصمد ، ألقى بقطر حبشي ، محمد علي هاشم وصلاح الدين محمد العظيم .

(٢٥٦)

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٧ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية " . شركات .

مبرورة المنشأة الفردية شركة توصية بسيطة . أثره . إعتبار نشاط المنشأة الفردية منها
ولو انحس النشاط فيها . وجرب إخطار مصلحة الضرائب بذلك في الميعاد القانوني . إغفال
ذلك . أثره .

تغير الكيان القانوني للمنشأة من منشأة فردية إلى شركة توصية بسيطة من
شأنه إعتبار نشاط المنشأة الفردية منها ولا يغير من ذلك أن يكون نشاط
المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة ، ويلتزم المطعون ضده ..
بإخطار مصلحة الضرائب بذلك في مدى ستين يوما وأن يقدّم إليها الوثائق
والبيانات اللازمة لنصفية الضريبة . وإذا أغفل هذا الإجراء فإنه يكون ملزما
بإداء الضريبة عن سنة كاملة طبقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٨
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (١) .

(١) نقض ١٩٧٥/٢/٢٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل في أن مأمورية ضرائب المطارين قدرت صافي أرباح المطعون ضده
الثالث عن نشاطه في تجارة الأحذية باعتبار المنشأة فردية في المدة من ١٩٦٦/٣/٢١
تاريخ بدء النشاط — إلى ١٩٦٧/٣/٣١ بمبلغ ١٤٩١ ج ، وفي المدة
من ١٩٦٧/٤/١ إلى ١٩٦٧/١١/٨ — تاريخ انتهاء النشاط الفردي — بمبلغ
٨٢٨ ج يضاف إليه مبلغ ١٨٥٠ ج وربح رأسماليا نتيجة تخارج من المنشأة واعتبار
الضريبة من سنة كاملة بسبب عدم إخطاره من تغيير الشكل القانوني للمنشأة
طبقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وتحديد أرباح الشركة
في المدة من ١٩٦٧/١١/٩ بمبلغ ٥٣٤ ج ، وفي المدة من ١٩٦٨/٤/١ إلى ١٩٦٨/٣/٢٤
بمبلغ ١٤٦٧ ج ، وإذا عترض المطعون ضدهم وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن
التي أصدرت قرارها في ١٩٧١/٥/١٠ بتخفيض صافي ربح المطعون ضده الثالث
من منشأته الفردية في المدة من ١٩٦٦/٣/٢١ إلى ١٩٦٧/٣/٣١ إلى مبلغ ٩٨٩ ج
وفي المدة من ١٩٦٧/٤/١ إلى ١٩٦٧/١١/٨ إلى مبلغ ٥٤٠ ج ، وبعد عدم إقرار
المأمورية على تطبيق حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عليه ،
وباستبعاد الربح الرأسمالي المقدر له ، وتخفيض أرباح الشركة على الوجه
المبين بالقرار ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٧١
ضرائب الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه ، وتأجيل
تقديرات المأمورية واحتساب الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨
لسنة كاملة وفي ١٩٧٢/٤/١٧ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه .
استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠ لسنة ٣٠ لإسكندرية
وفي ١٩٧٧/١/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنتم مصلحة

الضرائب في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم تطبيق حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على المطعون ضده الثالث ، وبعدم إلزامه بالضريبة عن سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ كاملة على ما رآته اللجنة - وأخذ به الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم المطعون فيه - من أن المأمورية هي التي أثارت عدم قيام المطعون ضده الثالث بالإخطار بتغيير الشكل القانوني للمؤسسة ومن أنه قدم الإقرار باسم الشركة وليس باسمه شخصيا ومن أنه وأفراد الشركة طلبوا اعتمادها من تاريخ بدء النشاط في ١٩٦٦/٣/٢١ في حين أن اعتبار اللجنة المؤسسة فردية باسم المطعون ضده الثالث من بداية النشاط في ١٩٦٦/٣/٢١ ، واعتبارها شركة من ١٩٦٧/١١/٨ وعدم طعن الممولين على ذلك ، مؤداه الحتمي أن النشاط الفردي قد توقف في هذا التاريخ الأخير الذي تم فيه تغيير الشكل القانوني للمؤسسة ، فيلتزم المطعون ضده الثالث بالضريبة عن سنة كاملة طالما أنه لم يخطر بهذا التوقف تطبيقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ومن حيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن لجنة الطعن اعتبرت المؤسسة فردية باسم المطعون ضده الثالث من بدء النشاط في ١٩٦٦/٣/٢١ إلى ١٩٦٧/١١/٨ واعتبرتها شركة توصية بسيطة في المادة من ١٩٦٧/١١/٩ إلى ١٩٦٨/٣/٣١ وأيد الحكم الابتدائي قرار اللجنة في هذا الخصوص كما أخذ به الحكم المطعون فيه ، وكان تغيير الكيان القانوني للمؤسسة من مؤسسة فردية إلى شركة توصية بسيطة من شأنه اعتبار نشاط المؤسسة الفردية منتهيا في ١٩٦٧/١١/٨ ، ولا يغير من ذلك أن يكون نشاط المؤسسة الجديدة من نوع نشاط المؤسسة السابقة ، ويلتزم المطعون ضده الثالث بإخطار مصلحة الضرائب بذلك في مدى ستين يوما وأن يقدم إليها

الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة و إذ أغفل هذا الإجراء فإنه يكون ملزماً بأداء الضريبة من سنة كاملة طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ۵۸ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على إلزام المطعون ضده الثالث بالضريبة لغاية يوم ۱۱/۸/۱۹۶۷ وهو التاريخ الذي وقف فيه العمل بمشأته الفردية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وبما يجب نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل ، ولما تقدم يتعين إلزام المطعون ضده بالضريبة عن سنة ۱۹۶۷/۱۹۶۸ كاملة باضبارها

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار إبراهيم محمد هاشم ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوة السادة
المستشارين : إبراهيم فردة ، حسن النمر ، منير عبد المجيد ومحمد خليل .

(٢٥٧)

الطعن رقم ٦٥٥ ؛ لسنة ٧٧ القضائية :

(٢ ، ١) استئناف . " الأحكام غير الجائر استئنافها " .
تزوير . حكم .

(١) استئناف الحكم برفض الطعون بالجهالة والإنكار والتزوير مع إعادة الدعوى للرافعة
في الموضوع . قضاء المحكمة لاستئنافية بعدم جواز طعن استئنافاً في هذا الحكم . صحيح .
م ٢١٢ مرافعات .

(٢) الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري الجائر الطعن فيها استئنافاً . هي الأحكام الصادرة
في بعض الطلبات الموضوعية . الحكم بالنزاع عند رفض الادعاء بالتزوير . جزاء
مقرر لصالح الخزينة العامة . عدم جواز الطعن فيه استئنافاً . م ٢١٢ مرافعات .

١ - مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الحكم الذي
ينهى الخصومة كلها ، هو ذلك الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى
برمته أو الحكم الذي ينهى الخصومة بغير حكم في موضوعها ، وإذا كان
الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم المستأنف
الذي لم يتناول إلا الطعون بالجهالة والإنكار والتزوير المبدأة من الطاعنين
وأخرى دفعا لدعوى المطعون دأبه الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع
الصادر إليه من مورث الطاعنة الثانية ، وهي لا تعدو أن تكون دفاعاً

فی مسأله فرعیہ متعلقہ بالاثبات تترض سیر الخصومۃ الأصلیۃ والفصل فیہا بعد قضاء صادرہ قبل الفصل فی الموضوع لا تنہی بہ تلك الخصومۃ الأصلیۃ المرددة بین الطرفين ، فانه یكون غیر منہ للخصومۃ کما ولا یجوز استثناءہ ، ولا ینیر من ذلك أن یكون سبب الطعن النعی علیہ بالبطلان ، اذ ینتبع استثناءہ الحکم المنہی للخصومۃ حتما استثناءہ جمیع الأحکام الّتی سبق صدورہا فی القضیۃ ، وفی نطاق ما یرفع عنہ الاستثناء ما لم تکن قد قبلت صراحة .

۲ - الأحکام القابلۃ للتنفیذ الجبری فی مفهوم المادة ۲۱۲ من قانون المرافعات هی الأحکام الموضوعیۃ الّتی تصدر ببعض طایبات الخصوم الموضوعیۃ واذ كانت الغرامة الّتی یحکم بہا عند رفض الادعاء بالتزویر تطبیقا لأحکام المادة ۵۶ من قانون الاثبات فی المواد المادیۃ والتجاریۃ إنما تحکم بہا المحکمة وجوبا علی مدعی التزویر بجزاء أوجب القانون توقيعه علیہ عند عجزه من إثبات ادهاء واصالح الخزانة العامة ، فإن الحکم بہا وقبل الفصل فی موضوع الخصومۃ المرددة بین الطرفين لا یجعل هذا الحکم قابلا للاستثناء استقلا (۱) .

المحکمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الّلی تلاه السید المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حیث إن الطعن استوفی أوضاعه الشکلیۃ .

وحیث إن الوقائع — علی ما ینبین من الحکم المطعون فیہ وسائر أوراق الطعن — تحصل فی أن المطعون علیہ الرابع أقام للدعوی رقم ۱۸۲۲ لسنة ۱۹۷۱ المنصورة

الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧١/٣/٢٥ الصادر من مورث الطاعة الثانية والمطعون عليهن الثلاثة الأول والمتضمن بيعه إياه فدانا واحدا مابين الحدود والمعام بالعقد نظير ثمن مقبوض قدره ٣٠٠ ج وقال شرحا لها أنه اشترى هذا القدر من المورث الذي توفي قبل التوقيع على العقد النهائي فلم يقيم وهو وورثته من بعده بتنفيذ الالتزام بنقل الملكية . طمنت الطاعة الثانية على هذا العقد بالجهالة ثم طمنت عليه وأخرى بالإنكار كما تدخل الطاعن الأول بصفته مشتريا لنصيب الطاعة الثانية في تركة مورثها المذكور طالباً رفض الدعوى وطاعنا على هذا العقد بالتزوير . وبتاريخ ١٩٧٥ / ٥ / ٢٩ حكمت المحكمة برفض الطعنين بالجهالة والإنكار وبغريم الطاعة الثانية ١٥ ج عن كل طعن وبرفض الطعن بالتزوير المبدى من الطاعن الأول وتغريمه ٢٥ ج وصحة التوقيع المنسوب إلى المورث المرحوم على عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧١/٣/٢٥ وأعادت الدعوى إلى المرافعة ليستوفي الطرفان دفاعهما . استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٤٨٥ لسنة ٢٧ ق المنصورة . وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٥ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينحى للطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من وجهين أولهما أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الحكم المستأنف غير منه للخصومة كلها وليس أحد الأحكام الواردة بالاستثناءات المنصوص عليها في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات التي يجوز الطعن فيها استقلالا دون أن يرد على ما تمسكا به من بطلان الحكم المستأنف وبطلان الإجراءات التي أتت بها محكمة أول درجة لعدم تحقيق الطعن بالتزوير ومخالفته لنسب في الأوراق . وثانيهما أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما تمسكا به من أن التكليف الصحيح للحكم المستأنف أنه حكم بعدم قبول دعوى التزوير يقبل الطعن المباشر

باعتباره حكما بعدم قبول الطلب المعارض مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه
الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول ، ذلك أن مؤدى نص
المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الحكم الذى ينهى الخصومة كلها ،
هو ذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى برمته أو الحكم الذى
ينهى الخصومة بغير حكم فى موضوعها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه
قد قضى بعدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم المستأنف الذى لم يتناول
إلا الطعون بالجهالة والافتكار والنزوير المبداء من الطاعنين وأخرى دفعا
لدعوى المطعون عليه الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر
إليه من مورث الطاعنة الثانية ، وهى لا تعدو أن تكون دفاعا فى مسألة فرعية
متعلقة بالإثبات تعرض سير الخصومة الأصلية والفصل فيها بعد قضاء صادرا
قبل الفصل فى الموضوع لا تنهى به تلك الخصومة الأصلية المرددة بين
الطرفين ، فإنه يكون غير منه للخصومة كلها ولا يجوز استئنافه . ولا يغير
من ذلك أن يكون سبب الطعن النعى عليه بالبطان ، إذ يستتبع استئناف
الحكم المنهى للخصومة حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها
فى القضية ، وفى نطاق ما يرفع عنه الاستئناف ما لم تكن قد قبلت صراحة .
وهو مردود فى وجهه الثانى بأنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إقفاله الرد على
دفاع لا سند له من القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما
تمسكا بجواز الطعن المباشر فى الحكم المستأنف باعتباره حكما قابلا للتنفيذ
الجبرى عملا بحكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات إذا استصدر قلم كتاب
محكمة المنصورة الابتدائية صورة تنفيذية من الحكم أعلاه بها وأوقع الجز
على منقولتهما وحدد يوما لبيعها جبرا اقتضاء للغرامة المحكوم بها ولكن
الحكم المطعون فيه رد على دفاعهما بأن الحكم القابل للتنفيذ الجبرى هو الحكم
الصادر فى شق من موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى
 فى مفهوم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هى الأحكام الموضوعية التى تصدر
 ببعض طلبات المحكوم الموضوعية ، وإذ كانت الغرامة التى يحكم بها عند
 رفض الادعاء بالتزوير تطبيقا لأحكام المادة ٥٦ من قانون الإثبات فى المواد
 المدنية والتجارية ، إنما تحكم بها المحكمة وجوبا على مدعى التزوير بخزاء أوجب
 القانون توقيعه عليه عند عجزه عن إثبات ادعاءه ولصالح الخزائنة العامة ،
 فإن الحكم بها وقبل الفصل فى موضوع المحسومة المرددة بين الطرفين لا يجعل
 هذا الحكم قابلا للاستئناف استهلالا ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
 قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجلالى ، أمين طه أبو العلا ومحمد زغلول
عبد الحميد .

(٢٥٨)

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٦٤ القضائية :

إختصاص . استئناف . حكم .

فضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لعدم الالتجاء أولاً إلى اللجنة المختصة للاعتراض
على تقدير التعويض . إلغاؤه استئنافاً . أثره . وجوب إعادة الدعوى للمحكمة الابتدائية
لمنظر الموضوع . عدم استنفاد ولايتها فيه .

إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أنه قضى بعدم قبول الدعوى
استناداً إلى أن المطعون ضدها لم تسلك طريق الاعتراض على التعويض التقدير
أمام اللجنة المختصة وأن المحكمة لا تختص إلا بمنظر الطعن في قرارات تلك اللجنة .
وإذ كان مؤدى ذلك أن محكمة أول درجة بقضائها بعدم قبول الدعوى لم تعرض
لموضوعها ولم تستنفذ ولايتها في نظره ، فقد كان على محكمة الاستئناف ، وقد
انتهت إلى إلغاء هذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى أن تعيدها إلى محكمة أول
درجة لمنظر موضوعها ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصديق له لما يترتب على
ذلك من تفويت إحدى درجتي التقاضى على الخصم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المحقور ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتمثل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٩٤٣ سنة ١٩٧٢
مدنى كلى جنوب القاهرة قبل الطاعن وآخرين طلبا للحكم بالزامهم متضامنين
بدفع مبلغ قالت أنه يمثل باقى قيمة التعويض المستحق لها من عقارين تملكهما
تداخلا فى خطوط التنظيم بموجب قراراتين صادرا من المحافظة ، وقدر لها مجلس
التشعين المختص ثمنا اقرضت عليه واحتفظت لنفسها — فى عقدي بيع أبرمتها —
بالحق فى الرجوع على الطاعن بقيمة باقى الثمن بعد استئصال قيمة التعويض المقدّر
قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٢ بعدم قبول الدعوى ، استأنفت المطعون
ضدها الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٤٧ سنة ٩٠ قضائية القاهرة ، وقضت المحكمة
بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف وببندب خير قدم تقريره نقضت
فى ١٩٧٦/٢/١٥ بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها بعض ما طلبت ، طعن
الطاعن فى هذا الحكم وسابقه بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى بنقض الحكمين ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فحدثت
لنظاره جلسة التزمت فيها النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة القانون والخطأ
فى تطبيقه بمقولة أن محكمة أول درجة وإن قضت بعدم قبول الدعوى إلا أن
قضاءها انصب على شكل الخصومة دون موضوعها وسنده عدم مراعاة المطعون
ضدها الإجراءات المنصوص عليها فى قانون نزع الملكية ، وهو قضاء لم تستنفذ
به المحكمة ولايتها فى نظره موضوع الدعوى مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف
وقد ألغت الحكم المستأنف أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظره موضوعها

وإذ تصدت للفصل فيه فإنها تكون قد خالفت مبدأ التقاضى على درجتين بما يستوجب نقض الحكمين المطعون فيهما .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن البين من مدونات الحكم الابتدائى أنه قضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن المطعون ضدها لم تسلك طريق الاعتراض على التعويض المقدر أمام اللجنة المختصة ، وأن المحكمة لا تختص إلا بنظر الطعن في قرارات تلك اللجنة ، وإذ كان . وؤدى ذلك أن محكمة أول درجة بقضائها بعدم قبول الدعوى لم تعرض لموضوعها ولم تستنفذ ولايتها في نظره ، فقد كان على محكمة الاستئناف وقد انتهت إلى إلغاء هذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى أن تعيدها إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، ولا يملك محكمة الاستئناف المتصدى له لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجتى التقاضى على الخصوم ، وإذ خالف الحكم الصادر في ١٩٧٣/٦/٢٧ هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما جاوز إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى ، وكذا نقض الحكم اللاحق له الصادر في ١٩٧٦/٢/١٥ الذى قضى في موضوع الدعوى دون حاجة لبحث ثانى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عبد محمود الباجوري ، إبراهيم عبد حاتم ، محمد طه منبجر وإبراهيم
محمد فراج .

(٢٥٩)

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٩ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . حيازه . قضاء مستعجل .

تفضيل المستأجر الأسبق في وضع اليد على العين المؤجرة . م ١/٥٧٣ مدني .
إخلاء المؤجر جبرا تنفيذ الحكم مستعجل بطرده وتأجير العين لأخر . الحكم بتعيين
المستأجر الأول من العين لثبوت أن عقده صحيح وقائم . لا خطأ ، اختياره الأسبق في حيازه
العين المؤجر بغض النظر عن حسن نية المستأجر الآخر .

الأفضلية بين المستأجرين إذا تعددوا تكون للأسبق في وضع اليد على العين
المؤجرة دون غش أو للاسبق في تسجيل العقود إذا انتهت الأسبقية في وضع
اليد ، وكان لا محل لتطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي
تم التعاقد في ظله لأنه يشترط اسريانها أن يبرم المؤجر أكثر من عقد من عين
واحدة لدى قيام حقه في تأجيرها في حين أنه في الحالة موضوع الدعوى
كان قد حصل على حكم من القضاء المستعجل بانتهاء عقد المستأجر الأول قبل
إبرامه المقدم مع المستأجر الآخر وهو مالا محل معه لأعمال نص المادة ١٦
سابقة الإشارة ، وإذا كان المقرر أن يد المستأجر على العين المؤجرة لا ترتفع
فانونا إذا انتزعت الحيازه منه بالتسجيل أو بطريق الجبر وإنما تعتبر قائمة
ومستمرة وأن حال بين مباشرتها ماديا على العين المؤجرة مانع عارض من

القرار أو التحيل مما لا يقره القانون، وكانت الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هي أحكام وقتية لا تحوز قوة الأمر المقضى فيما قضت به بالنسبة لأصل الحق فلا تلتزم محكمة الموضوع عند الفصل فيه بما استند إليه القاضي المستعجل في حكمه بالإجراء الوقتي، وكان النزاع في الدعوى يدور حول بقاء العلاقة التجارية قائمة بين المطعون ضده الأول وبن مالك العين المؤجرة — المطعون ضده الثاني — بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٣/٥/١ واستمرار التزام الأخير بعدم التعرض للأول في الانتفاع بها باعتبار أن العقد الصادر به الحكم المستعجل بطرده منها منور، فإنه لا على محكمة الموضوع وقد تبين صدور هذا الحكم بناء على عقد اعتبر غير موجود لا ممتنع المؤجر عن تسليمه وتعذر ضبطه به اتخاذ إجراءات الادعاء بتزويره، وتحققت من صحة عقد الإيجار المقدم لها من المطعون ضده الأول عن النزاع — إذا لم تعد بقضاء الحكم المستعجل المشار إليه واعتبرت العلاقة التجارية مع المطعون ضده المذكور قائمة بموجب العقد الصحيح الذي لم يقض بإنهائه. وإذا كان مقتضى ذلك اعتبار هذا الحكم بمثابة عقبة مادية اتخذها المطعون ضده الثاني وسيلة لانتزاع حيازة العين قسرا من المطعون ضده الأول فلا تزول به تلك الحيازة قانونا، وتكون له الأفضلية لسيقه في حيازة العين بغض النظر عن حسن نية المتأجر الآخر (١) — الطاعن — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسكين المطعون ضده الأول من عين النزاع يكون قد أصاب صحيح القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة.

(١) ذات المبدأ تقرره بالحكم الصادر في الطعن ١٠٦٩ لسنة ٤٩ بذات الجلسة.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٨٠٨٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بقبول الادعاء بالتزوير عقد الإيجار المدعى تحريره في ١/٦/١٩٥٧ واعتباره غير موجود قانونا وإلغاء حكم الطرد الصادر في الدعوى رقم ٩٤٩٣ لسنة ١٩٧٣ مستعجل القاهرة وكل ما ترتب عليه من آثار وتمكينه من العودة إلى العين المؤجرة موضوع الدعوى وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١/٥/١٩٦٣ استأجر من الطاعن عين النزاع لاستعمالها مكتبا للحمامة وإذا اضطرت لمغادرة البلاد في يناير سنة ١٩٧٠ فقد ترك المكتب أمانة في يد أحد زملائه ولدى عودته أخيرا لم يجد منقولات مكتبه وتبين أن المطعون ضده الثاني قد شغله بطريق الغش والتواطؤ بناء على حكم الطرد المستعجل المشار إليه والذي استصدره الطاعن استنادا إلى عقد إيجار مزور . دفع الطاعن . والمطعون ضده الثاني بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم رقم ٩٤٩٣ لسنة ١٩٧٣ مستعجل القاهرة وبعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، واتخذ المطعون ضده الأول إجراءات الادعاء بالتزوير عن عقد الإيجار المؤرخ ١/٦/١٩٥٧ ، بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٧ حكمت المحكمة برفض هذين الدفعين ورفض الادعاء بالتزوير لعدم جدواه ، ثم عادت حكمت في ٣٦/٦/١٩٧٧ بتمكين المطعون ضده الأول من عين النزاع — استأنف الطاعن والمطعون ضده الثاني هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٣٦٩٤ لسنة ٩٤ ق القاهرة كما استأنف المطعون ضده الأول أولهما بالاستئناف رقم ٣٧٦٠ لسنة ٩٤ ق القاهرة وأقام عنهما المطعون ضده الثاني الاستئناف رقم ٣٩٤٤ لسنة ٩٤ ق القاهرة ، وبعد ضم الاستئنافين الأخيرين للأول حكمت محكمة الاستئناف في ٢٦/٦/١٩٧٨ بتعديل الحكم المستأنف الصادر في ٣١/٣/١٩٧٧ فيما قضى به في موضوع الادعاء بالتزوير إلى اعتبار عقد الإيجار المؤرخ ١/٦/١٩٥٧ المدعى بتزويره غير موجود وبعدم قبول الادعاء بالتزوير ، ثم عادت وحكمت في ٢٥/٣/١٩٧٩ بتأييد الحكم الثاني . من الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن على الحكم الصادر بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٨ وبعدم قبوله بالنسبة للمطعون ضدهما

الثالث والرابع وأبدت الرأي في موضوع الطعن برفضه ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة ببطلان الطعن على الحكم الأول الصادر في ١٩٧٨/٢/٢٦ أن الطاعن لم يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورة بمن هذا الحكم مطابقة لاصله أو صورته المعلنة بالمخالفة لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد أوجبت على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لاصله أو الصورة المعلنة منه وربت على مخالفة هذا الإجراء ببطلان الطعن ، وكان الثابت أن الطاعن لم يودع مع صحيفة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٦ مطابقة لاصله أو صورته المعلنة ، وكان السبب الأول من أسباب الطعن يتعلق به فإن الطعن بالنسبة له يكون باطلا .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث والرابع أن الطاعن لم يوجه إليهما طلبات ما ولم يقض لهما بشيء عليه وأنهما لم ينازعا في طلباته وأن أسباب الطعن لاتتعلق بهما ومن ثم لاتقوم له مصلحة في اختصاصهما ويكون الطعن بالنسبة إليهما غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع وأن ينازعه فيها وكان الثابت أن الطاعن والمطعون ضدهما الثالث والرابع لم يوجها إلى بعضهم البعض طلبات ما وأن موقف الأخيرين في الخصومة كان سلبيا ولم يقض لهما أو عليهما شيء فإن الطعن بالنسبة إليهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن فيما عدا ما تقدم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينمى بالأسباب الثانية والرابع والخامس على الحكم الثاني المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن مؤدى ما أورده المطعون ضده الأول في صحيفة افتتاح الدعوى والاستئناف من اضطواره إلى مغادوة البلاد في يناير سنة ١٩٧٠ وتركه العين المؤجرة أمانة في يد أحد زملائه أنه يقر بتركة "عين خمس سنوات دون أن يسدد أجزائها وهو لإقرار من شأنه إنهاء عقد استئجارها لها ومع ذلك قضى الحكم بتمكينه منها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بانتهاء العلاقة الإيجارية القائمة بموجب العقد المبرم بينهما وبين المطعون ضده الأول لإقراره بترك العين المؤجرة فإنه لا يجوز له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة القضاة ويكون النعى غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم ذهب إلى أن عقد المطعون ضده الأول هو الذي دون عقد المطعون ضده الثاني الذي يستحيل حقه إلى تعويض ، في حين أن العقد الأول قد انقضى وانقضت المراكز القانونية الناشئة عنه وأن العقد الثاني وضع موضع التنفيذ . هذا وقد حجبت المحكمة نفسها عن الفصل في طلب إجراء المفاضلة بينهما بمقولة أن العقد الأول منتج لأثاره مع أن وجود عقدين متعلقين بعين واحدة يوجب بذاته المفاضلة بينهما بغض النظر عن تاريخ إبرامهما ، إدام أنهما غير مسجلين والأصل فيها أن تكون للحائز على أساس أنه الاق في وضع اليد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني على أنه " إذا تمديد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون فسخ فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل أن يتجدد

عقد إيجاره فإنه هو الذى يفضل يدل على أن الأفضلية بين المستأجرين إذا تعددوا تكون للأسبقى فى وضع اليد على العين المؤجرة دون غش وللأسبقى فى تسجيل العقود إذا انتفت الأسبقية فى وضع اليد ، وكان لا محل لتطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى تم التناقد فى ظله لأنه يشترط لمرضاها أن يبرم المؤجر أكثر من عقد عن عين واحدة لدى قيام حقه فى تأجيرها فى حين أنه فى الحالة موضوع الدعوى كان قد حصل على حكم من القضاء المستعجل بانتهاء عقد المستأجر الأول قبل إبرامه العقد مع المستأجر الآخر وهو مالا مجال لأعمال نص المادة ١٦ سالفة الإشارة ، وإذا كان المقرر أن يد المستأجر على العين المؤجرة لا ترتفع قانونا إذا انتزعت الحيازة منه بالتحويل أو بطريق الجبر وإنما تعتبر قائمة ومستمرة وأن حال بين مباشرتها ماديا على العين المؤجرة مانع عارض من القسر أو التعجيل مما لا يقره القانون ، وكانت الأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هى أحكام وقتية لا تحوز قوة الأمر المقضى فيما قضت به بالنسبة لأصل الحق فلا تلتزم محكمة الموضوع عند الفصل فيه بما استند إليه القاضى المستعجل فى حكمة بالإجراء الوقتى ، وكان النزاع فى الدعوى يدور حول بقاء العلاقة الإيجارية قائمة بين المطعون ضده الأول وبين مالك العين المؤجرة — المطعون ضده الثانى — بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٣/٥/١ واستمرار التزام الأخير بعدم التعرض للأول فى الانتفاع بها باعتبار أن العقد الصادر به الحكم المستعجل بطرده منها ضرور ، فإنه لا دلى محكمة الموضوع وقد تبذرت صدور هذا الحكم بناء على عقد اعتبر غير موجود لامتناع المؤجر عن تسليمه وتبذره ضبطه بعد اتخاذ إجراءات الادعاء بتزويره وتحققت من صحة عقد الإيجار المقدم لها من المطعون ضده الأول عن عين النزاع — إذا لم تعتمد بقضاء الحكم المستعجل المشار إليه واعتبرت العلاقة الإيجارية مع المطعون ضده المذكور قائمة بموجب العقد الصحيح الذى لم يقض بانتهائه وإذا كان مقتضى

ذلك اعتبار هذا الحكم بمثابة عقبة مادية اتخذها المطعون ضده الثانى وسيلة لانتزاع حيازة العين قسرا من المطعون ضده الأول فلا تزول به تلك الحيازة قانونا وتكون له الأفضلية أسبقه فى حيازة العين بغض النظر عن حسن نية المستأجر الآخر - الطاعن - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتكليف المطعون ضده الأول من عين النزاع يكون قد أصاب صحيح القانون وأن تنكب الوسيلة باستناده فى ذلك إلى انتفاء مجال تطبيق قاعدة الأنغلية بين عقود الإيجار المقررة بالمادة ٥٧٣ من القانون المدنى ، بما يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صريف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، وإبراهيم محمد هاشم ، ومحمد طه منجر ، وصبحي
رزق دارد .

(٢٦٠)

الطعن رقم ١٢١٣ / ١٣٩٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٣) إيجاز . " حجز أكثر من مسكن " . قانون .

(١) حق المالك في استعمال واستغلال العين المؤجرة . نظامه . تهاذ القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ مقيدا حقه في الإخلاء م ٢١ ق قبل صدور حكم نهائي في الدعوى . أثره .
وجوب تطبيق أحكامه على العقود المبرمة قبل نفاذه .

(٢) حظر احتجاز الشخص ماله أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد
للواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مخالفة الحظر . أثره . للزجر حق إخلاء المستأجر .
هذه ذلك .

(٣) تأجير المستأجر لمسكن مفروشا للغير وأو بتصریح من المالك . لا يهد من قبل المقتضى
الذى يبيح له احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . المقصود بالمقتضى . هو الحاجة الشخصية
للمستأجر للكان المؤجر وليس الرغبة في المضاربة .

١ - الأصل أن لمالك الشيء وحده - في حدود القانون - حق استعماله
واستغلاله والتصرف فيه ، مراعيًا في ذلك ما تقتضيه القوانين والمراسيم واللوائح
المتعلقة بالمصلحة العامة ، أو بالمصلحة الخاصة عملاً بالمادتين ٨٠٢ و ٨٠٦ من
القانون المدني ، مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التي يملكها ،

وأن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها ، أو قام سبب لفسخ عقد الإيجار وأن يختار مستأجره ، وأن يستعمل العين في أى وجه مشروع يراه ، غير أن المشرع رأى بمناسبة أزمة الإسكان ، تقييد حق المؤجر في طلب الإخلاء ، لانتهاء المدة المتفق عليها أو لفسخ العقد الذى نشأ صحيحاً ولم يبطل أو يفسخ بقوة القانون أثناء مدته ، إلا للأسباب التى نص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يحكم واقعة الدعوى لهفاده قبل أن تستقر المراكز القانونية للمصوم بصدر حكم نهائى ولتعلقه بالنظام العام فيما أورده من نصوص أمره ، فتسرى بأثر فوري على آثار العقود حتى إذا كانت قد أبرمت قبل سريان القانون .

٢ - النص فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " لا يجوز أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى " يدل على أن المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مبرر ، ونص فى المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور ، وعلى أن يحكم فضلاء العقوبة بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالخافعة لحكم القانون ، وهذا مايجب فى أيام الإيجار مخافة للنظام العام ، فيبطل إذا توافر سبب الحار عند التعاقد ، أما إذا كان توافر هذا السبب فى وقت لاحق فإنه يؤدي لانقضاء العقد ، ويكون للمؤجر ما يتبارة عارفاً فى العقد أن يطلب إخلاء المخالف ، وتوافر له مصلحة قائمة بقرها القانون فى إخراج المستأجر الذى بطل عقده أو انفسخ حتى يسرد حريته فى استغلال العين على الوجه الذى يراه ، خاصة وقد أوجبت المادة ٧٦ عند ثبوت المخالفة الحكم بالحزاء الجنائى والحكم بإنهاء العقد لصالح المؤجر ، ولا يتعارض هذا وما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تنص على أم باب لإنهاء عقد إيجار قائم ومنتج لآثاره . لأن مخافة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة إعمالاً لأحكام القانون دون أن يتعلق ذلك بإرادة المؤجر .

٣ — تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشا ولو بتعريض من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذى حثته المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ذلك أن الاستفادة منه أن المشرع منع المضاربة على الأماكن المعدة للسكنى — فيما لا يعارض مع المشروعات التجارية التى تتخذ من المباني عنصرا من عناصرها كالفنادق — بمنعه استئجارها لإعادة تأجيرها مفروشة أو خالية ، فهو ممنوع من احتجاز أكثر من مسكن بقصد المضاربة بالتأجير مفروشا سواء كان ذلك بموافقة المؤجر أو بغير موافقته ، يؤيد ذلك أنه صرح للمستأجر فى المادة ٤٠ على سبيل الاستثناء — بأن يؤجر المكان المؤجر له لاستعماله الشخصى مفروشا أو خاليا ، فى الحالات التى حددها ، دون حاجة للحصول على موافقة المؤجر ، بما مؤداه أنه فى غير الحالات المذكورة لا يجوز التأجير من الباطن بغير موافقة المؤجر ، وأنه إذا حصل المستأجر على موافقة المؤجر بالتأجير من الباطن ، فإن هذه الموافقة لا تعطيه الحق إلا فى تأجير المكان الذى يستأجره لاستعماله الشخصى ، ولا تخوله الحق فى الاستئجار للمضاربة بالتأجير مفروشا ، وما أورده المشرع فى الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٤٠ من أنه ” يشترط ألا يزيد مجموع ما يقوم المستأجر هو وزوجته وأولاده القصر بتأجيره مفروشا على شقة واحدة فى نفس المدينة “ ينصرف لحالة احتجاز المستأجر وزوجته وأولاده القصر أكثر من مسكن فى نفس المدينة عند توافر المقتضى لذلك ، ولا يفيد السماح لهم باستئجار مكان خلاف المكان المخصص لاستعمالهم الشخصى لتأجيره مفروشا وقد منع المشرع المالك فى المادة ٣٩ من أن يؤجر أكثر من وحدة واحدة مفروشة فى العقار الذى يملكه واعتبره فى تطبيق هذه المادة وزوجة وأولاده مالكا واحدا ، وإذا اتخذت الملكية شكل وحدات مفروزة فى عقارات ، فلا يكون له سوى تأجير وحدتين مفروشتين فى كل مدينة مهما تعددت الوحدات المملوكة له ، ولا يتصور أن يكون المشرع قد فضل المستأجر على المالك بحيث يسمح له أن يؤجر من الباطن عددا غير محدود من المساكن وهو ما يؤدى إليه السماح له بأن يستأجر بقصد المضاربة وإعادة التأجير ، يضاف لهذا أن المقتضى الذى يبيح للشخص احتجاز أكثر من مسكن فى المدينة الواحدة طبقا

للإدانة الثامنة ، وفقاً لما يستفاد من النص وحكته هو السبب المبرر الذى ينبع من حاجة المستأجر لاستعماله الشخصى ، فلا ينصرف للرغبة فى المضاربة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وباقى الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهم اختصموا الطاعن فى الدعوى رقم ٦٢٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبن الحكم بفسخ عقد إيجار العين المبينة بصحيفة الدعوى وإخلائه منها وتسليمها إليهم ، وقالوا بياناً للدعوى : أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٨/٧/١ استأجر الطاعن الشقة آتفة لذكر وقد قام بإحداث تغييرات بها بأن جعل منها شقتين لتأجيرهما مفروشتين بما يضر بهم ، كما احتجز أكثر من شقة بالقاهرة مخافاً بذلك الحظر الوارد بالقانون ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩ حكمت المحكمة (أولاً) برفض الدفع المبدئى من المدعى عليه — الطاعن — بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة ، (ثانياً) برفض شق الدعوى الخاص بالإخلاء للتأجير من الباطن ، (ثالثاً) بعدم قبول شق الدعوى الخاص باحتجاز الطاعن لشقتين فى بلد واحد لرفعها من غير ذى صفة ، (رابعاً) وقبل الفصل فى الموضوع بنسب خبير الجدول لأداء التزامات المبينة بالحكم ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة وبطلانها ، (ثانياً) برفض الدعوى ، لاستئناف المطعون ضدهم ، إذ الحكم بالاستئناف رقم ٩٦/٦٢٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الشقة ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ١٢١٣ سنة ٤٩ ق كما طعن عليه وبذات الأسباب بالطعن رقم ٤٩/١٣٩٤ ق ، وقد أمرت المحكمة بضمهما

ليصدر فيهما حكم واحد وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظرهما وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين أقبا على سببين ، ينمى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالإخلاء تأسيسا على احتجاز الطاعن مسكنين في بلد واحد دون مقتضى حالة أنه كان قد قضى في هذا الطاب بتاريخ ۱۹۷۶/۳/۲۹ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لانتفاء مصاحبة المطعون ضدهم في طاب الإخلاء المؤسس على احتجاز الطاعن لمسكنين ، ولما كان المطعون ضدهم قد نصرروا استئنافهم على الحكم الصادر في ۱۹۷۶/۱۲/۲۸ برفض الدعوى فيكونون قد قبلوا الحكم الصادر في ۱۹۷۶/۳/۲۹ ويصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه وقد قضى بالإخلاء لاحتجاز الطاعن مسكنين في بلد واحد قد قضى بمالم يطلبه الخصوم وخالف قوة الأمر المقتضى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ۱/۲۲۹ من قانون المرافعات تنص على أن استئناف الحكم المنهى للتصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية مالم تكن قد قيات صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ۲۳۲ من ذات القانون ، وتنص المادة رقم ۲۳۲ على أن " الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط " فتحدد سلطة المحكمة الاستئنافية بما رفع عنه الاستئناف أي ما تناولته صحيفة الاستئناف وما أعلنوا منه في طلباتهم التنازلية فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن المطعون ضدهم استندوا على سببين (أولهما) حجز الطاعن مسكنين في بلد واحد ، (ثانيهما) استعماله لعين النزاع بطريقة تتنافى مع شروط الإيجار المدقولة وتضر بمصالحهم كما أبان الحكم بمدوناته بجلسته ۵ / ۱۹۷۶/۳/ قدم المستأنفون أمام محكمة أول درجة مذكرة شرحوا فيها وقائع الدعوى ودفاعهم الذي يخلص في أن المستأنف عليه — الطاعن — يحتجز مسكنين في بلد واحد وأصابهم ضرر من إحداثه

تغييرات في شقة النزاع ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف أنها تضمنت النعي على الحكم في أنه لم يناقش دفاع المستأنفين المبين بذكرتهم المقدمة الخاصة بـ ١٥/٣/١٩٧٦ والتي كانوا قد تمسكوا فيها ، كما أوضحت مدونات الحكم ، بطلب إخلاء الطامن لاحتجازه مسكنين في بلد واحد ، ومفاد ذلك أنهم لم يقبلوا صراحة الحكم الصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٦ القاضي بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلبهم إخلاء الطامن لاحتجازه مسكنين في بلد واحد ، وظلوا متمسكين بهذا السبب في الاستئناف فلا يعتبر الحكم المطعون فيه إذ فصل فيه ، قد حكم بما لم يطلبه المستأنفون .

وحيث إن الطامن ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول ، إن المسالكة السابقة للعقار كانت قد صرحت له بتأجير عن النزاع مفروشة بما يتوافر به المقتضى لاحتجازه هذه العين بالإضافة إلى العين التي يسكنها فضلا عن أنه يلزم لتطبيق المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يثبت المتمسك بتطبيقها أن له مصلحة في طلب الإخلاء ولكن الحكم لم يستظهر قيام مصلحة للطعون ضدهم في ذلك ولم يعتبر التصريح بالتأجير مفروشا مقتضى رد احتجاز أكثر من مسكن فيكون معيبا بالقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الأصل أن المسالك الشئ واحد في حدود القانون - حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، سراجيا في ذلك ما تقتضيه القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة ، أو بالمصلحة الخاصة عملا بالمادة ٨٠٢ و ٨٠٦ من القانون المدني مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التي يملكها ، وأن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها . أو قام سبب لفسخ عقد الإيجار وأن يختار مستأجره ، وأن يستعمل العين في أي وجه مشروع يراه ، غير أن المشرع رأى بمناسبة أزمة الإسكان تنبيذ حق المؤجر في طلب الإخلاء لانتهاء المدة المتفق عليها ، أو لفسخ

العقد الذي نشأ صحيحا ولم يبطل أو يفسخ بقوة القانون أثناء مدته إلا للأسباب التي نص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، الذي يحكم واقعة الدعوى إنفاذه قبل أن تستقر المراكز القانونية لتصوصم بصدور حكم نهائي ولتعلقه بالنظام العام فيما أورده من نصوص أمره فتسري بأثر فوري على آثاره الموقود حتى إذا كانت قد أبرمت قبل سريان القانون ، كما نص في المادة الثامنة من ذات القانون على أنه " لا يجوز أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى " ، بما يدل على أن المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر ، ونص في المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور ، وعلى أن يحكم فضلا عن العقوبة بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون ، وهذا ما يجعل قيام الإيجار مخالفا للنظام العام ، فيبطل إذا توافر سبب الحظر عند التعاقد أما إذا كان توافر هذا السبب في وقت لاحق ، فإنه يؤدي لانقضاء العقد ، ويكون للتأجير باعتباره طرفا في هذا العقد أن يطلب إخلاء الخلف ، وتتوافر له مصلحة قائمة يقرها القانون في إخراج المستأجر الذي بطل عقده أو انفسخ حتى يسترد حريته في استغلال العين على الوجه الذي يراه ، خاصة وقد أوجبت المادة ٧٦ عند ثبوت المخالفة الحكم بالجزاء الجنائي والحكم بإنهاء للعقد لصالح المؤجر ، ولا يتعارض هذا وما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلى تنص على أسباب لإنهاء عقد إيجار قائم ومتج لا آثاره ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة عمالا لأحكام القانون دون أن يتعلق ذلك بإرادة المؤجر ، لما كان ذلك ، وكان تأجير المستأجر المسكن المؤجر مفروشا ولو بتصریح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذي عنته المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ذلك أن الاستفادة منه أن المشرع منع المضاربة على الأما كن المعدة للسكنى فيما لا يتعارض مع المشروعات التجارية التي تتخذ من المباني عنصرا من عناصرها كالفنادق — بمنعه استئجارها لإعادة تأجيرها مفروشة أو خالية فهو ممنوع من احتجاز أكثر من مسكن بقصد المضاربة بالتأجير مفروشا سواء كان ذلك بموافقة المؤجر أو بغير موافقته

يؤيد ذلك أنه صرح للمستأجر في المادة ٤٠ — على سبيل الاستثناء — بأن يؤجر المكان المؤجر له لاستعماله الشخصي مفروشا أو خاليا ، في الحالات التي حددها دون حاجة للحصول على موافقة المؤجر بما مؤداه أنه في غير الحالات المذكورة لا يجوز التأجير من الباطن بغير موافقة المؤجر ، وأنه إذا حصل المستأجر على موافقة المؤجر بالتأجير من الباطن ، فإن هذه الموافقة لا تعطيه الحق إلا في تأجير المكان الذي يستأجره لاستعماله الشخصي ، ولا تنحوله الحق في الاستئجار للمضاربة بالتأجير مفروشا ، وما أورده المشرع في الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٤٠ من أنه ” يشترط ألا يزيد مجموع ما يقوم المستأجر هو وزوجته وأولاده القصر بتأجيره مفروشا على شقة واحدة في نفس المدينة “ ينصرف لحالة احتجاز المستأجر وزوجته وأولاده القصر أكثر من مسكن في نفس المدينة عند توافر المقتضى لذلك ، ولا يفيد السماح لهم باستئجار مكان خلاف المكان المخصص لاستعمالهم الشخصي لتأجيره مفروشا ، وقد منع المشرع المالك في المادة ٣٩ من أن يؤجر أكثر من وحدة واحدة مفروشة في المقار الذي يملكه ، واعتبره في تطبيق هذه المادة وزوجا ، وأولاده القصر مالكا واحدا ، وإذا اتخذت الملكية شكل وحدات مفرزة في عقارات ، فلا يكون له سوى تأجير وحدتين مفروشتين في كل مدينة مهما تعددت الوحدات المملوكة له ، ولا يتصور — أن يكون المشرع قد فضل المستأجر على المالك بحيث يسمح له أن يؤجر من الباطن حدا غير محدود من المساكن ، وهو ما يؤدي إليه السماح له بأن يستأجر بقصد المضاربة وإعادة التأجير ، يضاف لهذا أن المقتضى الذي يليق للشخص احتجاز أكثر من مسكن في المدينة الواحدة طبقا للمادة الثامنة ، وفقا لما يستفاد من النص وحكمته — هو السبب المبرر الذي ينبع من حاجة المستأجر لاستعماله الشخصي فلا ينصرف للرغبة في المضاربة ، لما كان ما تقدم فيكون النعمى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب غير سليم :

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠

برنامج السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد
وعزت حنورة .

(٢٦١)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بطلان . محاماة . بيع . نظام عام .

حظر بيع الحقوق المتنازع عليها لعمال القضاء والمحامين . جزاؤه . بطلان التصرف بطلانا
مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٤٧١ ، ٤٧٢ مدني .

(٢) نظام عام . نقض . محكمة الموضوع .

قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة للنقض شرطه . ألا يخالفه واقع
لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

(٣) بيع . محاماة .

تحریم شراء المحامي للحق المتنازع فيه . شرطه . م ٤٧١ ، ٤٧٢ مدني .

(٤) عقد . محكمة الموضوع . نقض .

استخلاص عناصر الفسخ المبطل للصرفات . تقدير ما يثبت به . من ملامة محكمة الموضع
طالما أقامت قضاها على أسباب ماثقة .

١ - مفاد النص في المادتين ٤٧١ ، ٤٧٢ من القانون المدني - وعلى
ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية - أن جزاء حظر بيع الحقوق المتنازع فيها

لعمال القضاء والمحامين هو البطلان المطلق الذي يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام .

٢ — قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط ألا يخالطه عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، إذ يجب أن يكون تحت نظرهما عند إصدار الحكم المطعون فيه جميع العناصر الواقعية التي تتمكن بها من الإحاطة والإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى بموجبه ، فإن تبين أن أحد هذه العناصر تنقصها وكان الوقوف عليها يستلزم تحقيقا ونحيصا ، فإنه يمتنع عرض السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — يشترط في تحريم شراء المحامي للحق المتنازع فيه — وفقا لما تفيد به عبارة المادتين ٤٧١ ، ٤٧٢ من القانون المدني — أن يكون النزاع على الحق جديا وقائما بالفعل وقت الشراء سواء طرح أمام القضاء أم لم يطرح بعد ، فلا يكفي لإبطال البيع أن يكون الحق المبيع قابلا للنزاع أو محتملا النزاع بشأنه أو يقوم عليه نزاع جدي ولكنه يكون قد انتهى وانحسم عند حصول الشراء ، كما يجب عدم المحامي بقيام النزاع في الحق إن كان مجال التطبيق هو نص المادة ٤٧١ ، أو أن يكون وكيفا في الحق المتنازع فيه ويشتريه ممن وكله في الدفاع عنه وذلك بصدد أعمال نص المادة ٤٧٢ .

٤ — استخلاص عناصر الغش الذي يبطل التصرفات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع استظهارا من وقائع الدعوى ، كما أن تقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به يدخل في سلطتها التقديرية دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفي لجملة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن للطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدوى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٥
مدنى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بصحة وتفاذ عقد
البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٣١ المتضمن بيع الطاعن له اثني عشر قيراطا مشاعا
فى أرض وبناء العقار المبين بهذا العقد وصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره
ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه ، وقال بيانا لدعواه إنه اشترى من الطاعن
بمقضى عقد البيع الدوى المؤرخ ١٩٧٤/١/٣١ حصة شائعة قدرها اثنا عشر
قيراطا فى أرض ومباني العقار الموضح بهذا العقد مقابل ثمن مقداره
ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه أدى منه أثناء إبرام العقد مبلغ ألف وخمسمائة جنيه
واتفق على دفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائى بمكتب الشهر العقارى ،
وأنه إذ تخلف الطاعن عن اتخاذ إجراءات تسجيل العقد لنقل ملكية العقار
المبيع فقد أقام دعواه ليحكم بمطلبه منها ، وبتاريخ ٢٩ من ديسمبر
سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بما طلب فى الدعوى . استأنف الطاعن هذا
الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد
الاستئناف برقم ٧٩ لسنة ٣٢ قضائية ، وبتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٦
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض
على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره ،
وفيهما التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه سبق أن باع إلى مشترين آخرين ذات الحصة من العقار التي باعها إلى المطعون ضده بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٧٤٠/١/٣١ ، واتخذت بشأن ذلك البيع الأول إجراءات الشهر إلا أن هذه الإجراءات توقفت ولم يتم تسجيل البيع لنزاع نشب بين أولئك المشترين ، ولقد كان المطعون ضده وهو محاميه ووكيلا عنه بمقتضى توكيل عام صادر في سنة ١٩٧٠ قبل حصول البيعين على علم بقيام هذا النزاع ومع ذلك فقد أقدم على شراء الحق المتنازع فيه مما يكون البيع المحرر عنه العقد موضوع الدعاى قد وقع باطلا لمخالفته الحظر المقرر بالمادتين ٤٧١ ، ٤٧٢ من القانون المدنى والذي يحرم على المحامى شراء الحق المتنازع فيه أو التعامل مع موكله في حق محل نزاع يتولى الدفاع عنه ، وإذ كان هذا البطلان مطلقا يتعلق بالنظام العام فإنه يجوز الدفع به ولأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذ قضى الحكم على خلاف هذا النظر بصحة البيع وتفاذه فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذمى غير مقبول ، ذلك بأنه وإن كان مفاد النص في المادتين ٤٧١ و ٤٧٢ من القانون المدنى — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — أن جزء حظر بيع الحقوق المتنازع فيها لعمال القضاء والمحامين هو البطلان المطلق الذى يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام ، إلا أنه لما كان قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطا ألا يخالطه عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع إذ يجب أن يكون تحت نظرها عند إصدار الحكم المطعون فيه جميع العناصر الواقعية التى تمكن بها من الإحاطة والإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى بموجبه فإن تبين أن أحد هذه العناصر تنقصها وكان الوقوف عليها يستلزم تحقيقا وتحصيما فإنه يمتنع عرض السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان يشترط فى تحريم شراء المحامى للحق المتنازع فيه

وفقا لما تفيد به عبارة المادتين ٤٧١ ، ٤٧٢ من القانون المدني أن يكون التنازع على الحق جديا وقائما بالفعل وقت الشراء سواء طرح أمام القضاء أم لم يطرح بعد ، فلا يكفي لإبطال البيع أن يكون الحق المبيع قابلا للتنازع أو تحملا النزاع بشأنه أو يقوم عليه نزاع جدي ولكنه يكون قد انتهى وانحسم عند حصول الشراء ، كما يجب علم المحامي بقيام النزاع في الحق إن كان مجال التطبيق هو نص المادة ٤٧١ ، أو أن يكون وكيلا في الحق المتنازع فيه ويشترطه ممن وكله في الدفاع عنه وذلك بصدد أعمال نص المادة ٤٧٢ ، وإذا كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان البيع الصادر إلى محاميه المطعون ضده لوروده على حق متنازع فيه ، وكانت هذه المحكمة لا يتسنى لها التحقق من قيام هذا البطلان إلا بالخوض في وقائع النزاع وصولا إلى الوقوف على مدى توافر شرائطه وذلك بتحقيق ما إذا كان قد حصل بيع ساق من الطاعن لذات المقار على الداعي إلى آخرين وماهية النزاع الذي تعلق به ومدى جديته ومصيره وقت شراء المحامي المطعون ضده ومدى علمه به أو توليه الدفاع عنه ، وهي عناصر لم تكن معروضة على محكمة الموضوع قبل إصدار حكمها المطعون فيه ، فإن ما يثيره الطاعن من دفع ببطلان البيع وإن كان سببا قانونيا متعلقا بالنظام العام إلا أنه لما يناظره من واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع يكون غير جائز التحدي به لأول مرة أمام هذه المحكمة ويكون النعي بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بالحق في الدفاع من وجهين ، يقول في أولهما إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن غشا وقع عليه أثناء التعاقد فكان من أثره تفاهة الثمن المتفق عليه فأصبح غير متناسب البتة مع القيمة الحقيقية للعقار المبيع بما يلحقه بالثمن الصوري ، وطلب تحقيقا لهذا الدفاع ندب خبير لإثبات تفاهة الثمن إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب واكتفت بالرد على تقرير خبير استشاري كان قد قدمه تدليلا على دفاعه عما يجعل حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بالحق في الدفاع ، ويقول الطاعن في الوجه الثاني من النعي إنه طلب من محكمة

الاستئناف إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم بطلبين قدمهما بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٨ و ١٩٧٦/١١/٦ وكان ينبغي من طلبه الثانى حسبما أثبت به اتخاذ طريق الطعن بالتزوير على أوراق قدمها خصمه المطعون ضده غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه بأسباب حكمها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالإخلال بجمته في الدفاع .

وحيث إن النفي في وجهه الأول مردود بأن استخلاص عناصر الغش الذى يبطل التصرفات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل الواقعية التى تقدرها محكمة الموضوع استظهارا من وقائع الدعوى ، كما أن تقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت به يدخل في سلطانها التقديرية دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لجملة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه تصدى للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن مطرح تقرير الخبير الاستشارى الذى قدر ثمن العقار بمبلغ ثلاثين ألف جنيه بما استخلصه من أوراق الدعوى ومستنداتها من تناسب الثمن المتفق عليه في العقد مع الحصة الميعة وهى نصف منزل مكون من طابقين يقع بمدينة مرمى مطروح وأن هذا الثمن لا يقل كثيرا عما ثبت من مستند قدمه خصمه يفيد أنه باع ذات الحصة بمبلغ خمسة آلاف جنيه ومستند آخر يفيد أن مصلحة الضرائب قدرت في عام ١٩٧٢ قيمة المنزل بمبلغ ٢٤٦٢ ج و ٤٠٠ م ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم بعد استدلالا سائغا وكافيا لحمل قضائه في دحض القول بتفاهة الثمن قوام الادعاء بالغش الذى أثاره الطاعن ، وكان مفاد المادة ٣٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن نذب الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك ، فإن مجادلة الطاعن في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره

تتجسر عنها رقابة هذه المحكمة ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس ، والنعى في وجهه الثاني مردود ذلك بأن إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم وانتهاء المرافعة فيها ليس حفا للتصوم يتختم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك تقديره لمحكمة الموضوع ولا يعيب الحكم عدم الإشارة إلى طلبهم في هذا الصدد والتفاتة منه ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم أن محكمة الاستئناف أجابت الطاعن إلى طلبه الأول بفتح باب المرافعة المقدم بعد حجزها الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ ، فلا تريب عليها إن التفتت عن الطلب الثاني الذي قدم بتاريخ ١٩٧٦/١١/٦ بعد حجز الدعوى للحكم للمرة الثانية وإفعال باب المرافعة فيها باعتباره من إطلاقاتها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / حافظ رقتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد
وعزت حنورة .

(٢٦٢)

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٧ القضائية :

استئناف . اختصاص . بطلان . تنفيذ .

رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة . لا بطلان . قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية
بدون اختصاصها بنظر الاستئناف في منازعة متعلقة بالتنفيذ وإحالة إلى محكمة الاستئناف . للزام
المحكمة المحال عليها بالإحالة . لا خطأ .

المشرع لم يرتب البطلان جزاء على رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة ،
بل إنه لم يعرض لهذه المسألة بنص خاص ، ومن ثم تنطبق عليها القواعد
المقررة بشأنها أمام محكمة الدرجة الأولى عملاً بالمادة ٢٤٠ من قانون
المرافعات ، ولما كان مفاد المادة ١١٠ من هذا القانون أنه إذا قضت
المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب عليها إحالتها إلى المحكمة المختصة ،
وتلتزم المحكمة المحال عليها الدعوى بالإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي
قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى منها ، وإذا كان يبين من الحكم
المطعون فيه أن الاستئناف رفع ابتداءً إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية
في الموعد القانوني ، فقضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظره وإحالة إلى
محكمة الاستئناف - المختصة - فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم حكم الإحالة وقضى
في الاستئناف المحال إليه شكلاً وموضوعاً فإنه لا يكون قد خالف القانون (١) .

(١) قض ١٩٧٦/٣/٢٩ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٧ ص ٧٧٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار لمقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١١١٩
لسنة ١٩٧٣ مدني مركز الزقازيق ضد الطاعنين وباقي المطعون ضدهم بطاب
الحكم باستحقاقها لقدر شائع في المنزل محل التداعي وبطلان إجراءات
التنفيذ العقاري المتخذة من الطاعنين على هذا القدر بالقضية رقم ١٠٩٩
سنة ١٩٧٠ بيوع مركز الزقازيق ، وذلك تأصيلا على أنها اشترت ذلك القدر
بعقدي بيع غير مسجلين من أخوة المدين — المطعون ضدهم من الثالث إلى
الآخر — واكتسبت ملكيته بالتقادم المكسب الطويل ، وإذ دفع الطاعنان
هذه الدعوى بصورية عقدي شراء المطعون ضدها الأولى صورية مطابقة
وبأن زوجها المدين — المطعون ضده الثاني — هو المالك لكامل العقارين
بأن ورث قدرا فيهما واشترى الباقي من أخوته المذكورين واقترن ذلك
بوضع يده المكسب لالكية المكتمل المدة من قبل تنبيه نزع الملكية ،
أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان صورية عقدي شراء
المطعون ضدها الأولى وتملك المطعون ضده الثاني ، وبعد أن سمعت
الشهود قضت بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٧٥ في مادة تنفيذ برفض الدعوى ،
استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة الزقازيق الابتدائية
بطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها آتفة البيان ،
وبتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيميا بنظر الاستئناف
وأحالته إلى محكمة استئناف المنصورة مأمورية الزقازيق فقيدها برقم ١٧٠
سنة ٧٠ ق ، وبتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٧٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم
المستأنف وبأحقية المطعون ضدها الأولى لمساحة ١٧٧ مترا مربعا و ٦٨ م

في منزلي الداعي وبطلان إجراءات التنفيذ بالنسبة لهذا القدر . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينفي الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الاستئناف يقع باطلا متى رفع أمام محكمة غير مختصة بنظره اختصاصا متعلقا بالنظام العام ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا بعد أن قضت محكمة الزقازيق بعدم اختصاصها قيميا بنظره يكون قد خالف القانون وبني على إجراءات باطلة بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النفي غير سديد ، ذلك أن المشرع لم يرتب البطلان جزاء على رفع الاستئناف إن محكمة غير مختصة ، بل إنه لم يعرض لهذه المسألة بنص خاص ، ومن ثم تنطبق عليها القواعد المقررة بشأنها أمام محكمة الدرجة الأولى عملا بالمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، ولما كان مفاد المادة ١١٠ من هذا القانون أنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب عليها إحالتها إلى المحكمة المختصة ، وتلتزم المحكمة المحل عليها الدعوى بالإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى منها ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف وقع ابتداء إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في الموعد القانوني ، فقضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظره وإحالتها إلى محكمة الاستئناف المختصة - فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم حكم الإحالة وقضى في الاستئناف المحال إليه شكلا وموضوعا فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النفي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان السبب الثالث من الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته أن الثابت من تحرير

الخبير - الذي أخذ به ذلك الحكم - أن المدين - المطعون ضده الثاني - لا يمتلك في عقار التداعي سوى حصته الميراثية وأنه لم يضع يده إلا على هذه الحصصة الشائعة وفي حدودها ، في حين أنه بالاطلاع على تقرير الخبير تبين خلوه من هذا القول ، وإذ بنى الحكم عليه يكون مخالفاً للثابت بالأوراق وفاسداً في الاستدلال ، كما أن الخبير جعل للزوجة حيازة مستقلة عن حيازة زوجها رغم أنها تعيش معه في ذات المنزل بما يجعل الحيازة تنصرف له وحده ، فيكون الحكم المطعون فيه بأخذه بنتيجة تقرير الخبير مع ما فيه من خطأ ، معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي بشقيه مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص مدلول عناصر الإثبات المطروحة عليها - بما في ذلك تقارير الخبراء - دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً ، وأن لمحكمة الموضوع - في حدود صلاطاتها التقديرية - الأخذ بتقرير الخبير متى اقتضت بصرحة أسبابه ، وأن الجدل الموضوعي في تقدير الدلائل الذي اقتضت به المحكمة ومدى كفايته لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ولما كان تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه - والمقدمة صورته الرسمية - قد أورد في مدوناته أن الاستفادة من سماع أقوال شهود وطرفي الخصومة وشيخ الناحية أن متلى النزاع كانا في وضع يد وورثة المرحوم منذ تاريخ وفاته في ١٩٣٦/١/١١ إلى أن اشترته المطعون ضدها بالعقدين المؤرخين ١٩٦١/٩/٣ و ١٩٦٥/٤/١٨ فحلت محل البائعين لها فيما كانوا يحوزونه وهو ١٧٧ متراً مربعاً و ٦٨ س بينما ظل المطعون ضده الثاني يضع اليد على نصيبه الميراثي وقدره ٥٤ متراً مربعاً و ٩٢ س ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص من ذلك أن المطعون ضده الثاني لا يمتلك في عقار التداعي سوى حصته الميراثية وأنه لم يضع يده إلا على هذه الحصصة الشائعة وفي حدودها ، يكون استخلاصه

سائنا وله أصله في تقرير الخبير ويكون النعى عليه بخالفة الثابت في الأوراق وبالفساد في الاستدلال على غير أساس ، ويكون النعى بعد ذلك في مدى دلالة خيابة المطعون ضدها الأولى مجرد جمل موضوعي في تقدير الدليل ومدى كفايته مما لا تجوز إثارته أمام محكمة القضا .

وحيث إن الطاعنين ينميان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما دفعا بصورة عقدى شراء المطعون ضدها الأولى من أخوة زوجها المدين ، وأخذ الحكم الابتدائي بهذا الدفع ولكن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر على صند من أن الطاعنين ليسا دائنين ولا خلفا للمتعاقدين في العقدين المدفوع بصورتيهما كما أنهما لا مصلحة لهما في هذا الدفع لأن العقدين على فرض صورتيهما غير متبجين في الدعوى ، وإذا كان الغير الذي يحق له إثبات صورة العقد ليس هو فقط الدائن أو الخلف الخاص لأى من المتعاقدين وإنما هو أيضا كل ذى مصلحة من غير المتعاقدين وورثتهما ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن العقدين غير متبجين في الدعوى لاعتماد عليهما في ضم مدة حيازة البائعين إلى حيازة المطعون ضدها الأولى ، فإنه يكون انعيبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالتناقض بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في شقيه مردود ، فهو في شقه الأول غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، فإن النعى عليه بالخطأ في تقريراته القانونية غير منتج ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن الدفع بالصورية المبدى من الطاعنين تأسيما على انعدام مصلحتهما فيه لما ثبت من عدم ملكية مدينتهما المطعون ضده الثاني للقدر المبيع بالعقدين محل الدفع بالصورية لأن ثبوت الصورية - بفرض نجاح الطاعنين في إثباتها - لا يفيد الطاعنين طالما أن القدر محل العقدين ليس مملوكا لمدينتهما وبالتالي لا يستطيع الطاعنان التنفيذ على هذا القدر ، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيحا ومستندا

إلى أساس سائق كاف لحمله ، فإن النعى عليه بعد ذلك فيما قرره من تحديد للغير الذي يحق له الطعن بالصورية ، يكون غير منتج ، والنعى في شقه الثاني الخاص بالتناقض غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يضمن أسبابه قولا بأن عقدي البيع المطعون بصورتيهما غير متجهين في الدعوى ، وإنما أورد في مدوناته بصدد بيان انعدام مصلحة الطاعنين في الدفع بالصورية أنه " سواء كان هذا البيع قد تم أو لم يتم فإن المستأنف عليهما الأولى والثانية - الطاعنين - لا يستطيعان التنفيذ على ما هو مملوك للمستأنف عليهما من الرابع للأخير - البائعين - وإنما يستطيعان فقط التنفيذ على ما هو مملوك لمدينهما " ، ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنياطي ، أحمد ضياء عبد الرازق عبيد ، الدكتور جمال الدين محمود
وبحجي الرفاعي .

(٢٦٣)

الطعن رقم ٤ لسنة ٥ في القضايا :

عمل " سلطة رب العمل " .

سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . حقه في تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته . إنهائه
حقوق بعض عماله لهذا السبب . إنقضاء وصف التعسف عنه . إقتصار رقابة المحكمة على التحقق
من جدية المبررات .

جرى قضاء محكمة النقض على أن من سلطة رب العمل تنظيم منشأته واتخاذ
ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه
أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه بحيث إذا اقتضى
هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله
متى كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتهى عنه وصف التعسف وسلطته في ذلك
تقديرية ، لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على
التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه وهو غير ملزم بأن يلحق العامل
المفصول بعمل آخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن -توفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٨٣٩ لسنة ٧١ عمال كلى
جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي إليه
مبلغ ٢٨ ج مرتب شهر أغسطس سنة ٦٧ ومبلغ ٢٨ ج مقابل مهلة الإنذار ،
و ٢٨ ج مقابل الإجازة السنوية عن سنتى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ومبلغ ٢٠٠٠ ج
تعويضاً عن فصله بلا مبرر وقال بيئاً لدعواه إنه التحقق بالشركة المطعون
ضدها للعمل فى مشتريات تموين البواخر السياحية خلال عام سنة ١٩٦١ ،
وأنه أخطر بالاستغناء عنه بتاريخ ١٩٦٧/٨/٧ بحجة إلغاء الفرع الذى كان يعمل
به وإنهاء عقد تأجير باخرتين سياحيتين كانت تستغلها الشركة ، ولما كانت
المطعون ضدها مازالت تباشر نشاطها ببواخر سياحية أخرى فإن فصله يصبح
بلا مبرر ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٤ قضت محكمة أرب درجة بإحالة الدعوى إلى
خبير وبعد أن قدم تقريره حكمت بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي
إلى الطاعن مبلغ ٢٨ ج مرتب شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ ورفضت ماعدا ذلك
من الطلبات ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٨٦ لسنة ٨٩ ق ،
وبجلسة ١٩٧٤/١١/٢٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف
وإلزام الشركة بأن تؤدي إلى الطاعن مبلغ ٦٥ ج و ٣٥٠ م أبر شهر أغسطس
سنة ١٩٦٧ ومقابل مهلة الإنذار وبدل الإجازة فى السنة الأخيرة وتأيد الحكم
المستأنف فيما عدا ذلك ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة
فى غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة
العامة رأياً .

وحيث إن الطاعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها مخالفة
الثابت في الأوراق ويقول الطاعن بياناً لذلك إن الحكم المطعون فيه أمام قضاءه
برفض دعوى التعويض عن الفصل التعسفي تأسيساً على انكشاف حجم العمل
في الشركة المطعون ضدها بعد إلغاء عقد تأجير بائنتين كانت تستغلها وأن
فرع النيل الذي كان يعمل به الطاعن قد أغلق في حين أن الثابت في الأوراق
يدل على أن الشركة نقلت الطاعن إلى مكتبها الرئيسي بالقاهرة ليستمر في العمل
وأنها تستغل بواخر أخرى وأن تقرير الخبير أثبت أن الشركة المطعون
ضدها عجزت عن إثبات غلق فرع النيل .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان مبرر الغلق من المسائل الموضوعية
التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائع ، وكان
الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى تأسيساً على ما استظهره من واقع
التزاع من أن الفصل لم يكن بقصد الإساءة إلى الطاعن ، فإن ما يثيره في وجه النعي
لا يبدو أن يكون جدلاً في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الفساد في الاستدلال وبيان ذلك أن الحكم
المطعون فيه دلل على انكشاف حجم العمل في الشركة المطعون ضدها بمردود
قرار للجمعية العمومية بوضعها تحت التصفية في حين أن هذا القرار صدر
في شهر يونيو سنة ١٩٧٢ أي بعد فصل الطاعن بعدة سنوات كما أن الشركة
فوتت على الطاعن فرصة نقله إلى شركة فنادق شبرد أسوة بزملائه حين أغفلت
إدراج اسمه ضمن المنقولين منها إلى الشركة مألوفة الذكر .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ، بأن الحكم المطعون فيه قد دال
على انكشاف حجم العمل بالشركة بما يكفي لجعل فصل الطاعن من عمله مبرراً ،
لما كان ذلك ، وكانت الدعوى التي أقام عليها الحكم قضاءه كافية لجملة فإن
تعييبه في أية دعامة أخرى — أيا كان وجه الرأي فيها — يكون غير منتج ،
ومردود في الشق الثاني بأن من سلطة رب العمل — على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به
ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل

ما یدو الیه بحیث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف وسلطته في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه وهو غير ملزم بأن يلحق العامل المفصول بعمل آخر . وإذا كان ذلك - وكان الحكم المطعون قد دلل على نفي التعسف في فصل الطامن بأسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق فان ما يثيره الطامن من تعسف الشركة في عدم إلحاقه بالعمل في شركة أخرى - ليست خلفا لها - لا يكون له أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث هو القصور في التسبب وبيان ذلك أن الطامن أوضح في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية أن الشركة المطعون ضدها تعسفت في فصله دون أن تعمل على نقله إلى شركة فنادق شبرد التي تلتزم باستخدامه أصوة بزملائه طبقا لنص المادة ۸۵ من قانون العمل ولم يعن الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع أو يرد عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود - بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة كانت تستأجر بائرين من وزارة السياحة ثم أنهت الأخيرة تأجير البائرين للشركة وتسليمتهما منها - ولما كان إنهاء عقد إيجار البائرين لا يجعل من وزارة السياحة أو غيرها خلفا للشركة المطعون ضدها في حكم المادة ۸۵ من قانون العمل حتى يظل عقد عمل الطامن قائما بقوة القانون مع الخلف - وكان دفاع الطامن بالتزام الشركة بنقله إلى شركة فنادق شبرد - لا يقوم على أساس قانوني صحيح فان إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا مبطلا له .

وحيث إنه مما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة المستشارين :
حسن السباطي ، أحمد ضياء عبد الرازق عيد ، الدكتور جمال الدين محمود ويحيى الرفاعي .

(٢٦٤)

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) حكم " الطعن في الحكم " نقض .

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . الطعن فيها بطريق النقض .
مطلوبه . مخالفة الحكم المطعون فيه لحكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضي . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(٢) حكم " حجية الحكم " .

اكتساب الحكم حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلاً للطعن فيه .
وقف الحجية بمجرد اختلافه . رفض الاستئناف . أثره . ميراثه الحكم انتهائياً حازاً لقوة الأمر المقضي .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وكان لا يجوز وفقاً للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي . وكان اثبات في الدعوى أن الحكم الأول الصادر في الدعوى الأخرى لم يكن قد صار انتهائياً لرفع استئناف عنه من الشركة المطعون عليها ولم تلحقه بذلك قوة الأمر المقضي وإذ لم يتقيد الحكم المطعون فيه بحجية ذلك الحكم ، وفصل في الدعوى الراهنة وقضى

برفضها ، دون اعتداد به فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكمة
حائزا لقوة الأمر المقضى .

۲ - جرى قضاء محكمة النقض أنه وإن كان كل حكم قضائي قطعي
تكون له حجة الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه ،
إلا أن هذه الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف من هذا الحكم وتظل
موقوفة حتى يقضى برفض هذا الاستئناف ويصير الحكم انتهايا لأنه بهذه
الانتهاية يصبح حائزا لقوة الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أنه الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى
رقم ۲۲۹ سنة ۱۹۷۱ عمال جزئي شبرا الخيمة بطلب الحكم بالزامها أن تؤدي
إليه مبلغ ۱۱۸ ج و ۵۴ م وقال في بيان دعواه أن الشركة تصرف له إعانة فلاء
المعيشة بواقع ۵۶ و ۲۵٪ فقط فاستصدر عليها حكما في الدعوى رقم ۹۶۳
لسنة ۱۹۶۹ مدني كلي بنها قضى بتعديل الإعانة إلى ۷۵٪ و بصرف الفروق
المستحقة له حتى ۱۹۶۹/۶/۳۰ - لما يفصل في الاستئناف المرفوع عنه بعد -
وإذا امتنعت الشركة عن صرف الفروق المستحقة له من المدة اللاحقة
حتى ۱۹۷۳/۴/۳۰ فقد أقام عليها دعواه بالطلبات سالفة الذكر . ومحكمة أول
درجة قضت في ۱۹۸۱/۱۲/۲۶ بنسب خبير لأداء المهمة الميينة بمنطوق
الحكم و بعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ۱۹۷۳/۱۱/۱۵ بالطلبات .

استأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة بنها الابتدائية بهئية استئنافية وفيد الاستئناف برقم ۳۱۸ لسنة ۱۹۷۳ وبتاريخ ۱۹۷۵/۱/۲۹ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهئية استئنافية في حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض وعرض الطعن على غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية بهئية استئنافية ، وكان لا يجوز وفقا للمادة ۲۴۹ من قانون المرافعات الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه وأن كان كل حكم قضائي قطعي تكون له حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه ، إلا أن هذه الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل وقوفة حتى يقضى برفض هذا الاستئناف وبصير الحكم انتائيا لأنه بهذا الانتائية يصبح حائزا لقوة الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها وكان الثابت في الدعوى أن الحكم الأول الصادر في الدعوى رقم ۹۶۳ لسنة ۱۹۶۹ مدني كل بنها — لم يكن قد صار انتائيا لرفع استئناف عنه من الشركة المطعون عليها ولم تلحقه بذلك قوة الأمر المقضى ، وإذ لم يتقيد الحكم المطعون فيه بحجية ذلك الحكم ، وفصل في الدعوى الراهنة وقضى برفضها دون اعتداد به فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما حائزا لقوة الأمر المقضى . ولما كان ذلك ، فإن مما يتعاه الطاعن بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه من أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب هو مما يخرج عن الحالة التي يجوز فيها الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهئية استئنافية ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بقرادى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : الدكتور إبراهيم على صالح ، عبد العزيز عبد العاطي ، إسماعيل ، شمس الدين عثمان عمار ، ورايح طاني حمة .

(٢٦٥)

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٦ القضائية :

(٣ ، ١) إختصاص . ” إختصاص نوعي ” . إيجار . ” مخالفة شروط الإيجار ” .

(١) دعوى الإخلاء لاستعمال المستأجر المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بالمالك . إختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بنظرها . ق ٢٠ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) إخلاء المستأجر لاستعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار . مناطه . مدة وإبادة ، اشروط بخلوها من عيب إساءة استعمال الحق .

(٣) طريقة استعمال المكان المؤجر . مردها لإرادة المتعاقدين طالما لا تخالف قاعدة أمرة في الشريعات الاحتشائية . تحديد نطاق إحداث الضرر . عدم اقتضائه على ما يقع داخل العين المؤجرة . جواز شمول الاتفاق لما يتصل بها من أجزاء أخرى . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى الإخلاء عند المخالفة .

(٥ ، ٤) إيجار ” مخالفة شروط الإيجار ” .

الاتفاق على حفر استخدام المستأجر لبدروم المنزل وحديقته . إخلاء المستأجر مخالفته شروط العقد . لاخطأ .

(٥) مخالفة المستأجر لشروط الإيجار المعقولة بما يضر بالمؤجر . تعلق حق المؤجر بطلب إخلائه ولو أزال المستأجر أسباب المخالفة .

١ - النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٦٩١ الذي أبرم عند الإيجار مثار النزاع ورفعت الدعوى في ظله والمادة ٢٣ منه يدل على اختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بالنظر في طلب الإخلاء المؤسس على استعمال المكين المؤجر بطريقة تتخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر دون التفات إلى قيمة هذا الطلب في ضوء القواعد المقررة لتقدير الدعاوى في قانون المرافعات .

٢ - النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - يدل على اعتداد القانون في مقام تقدير موجب الإخلاء على ما ينطوي عليه عقد الإيجار من شروط اتفاقية بشرط معقوليتها بأن تخلو من عيب إساءة استعمال الحق في التعاقد في ضوء ما تنقضي به المادة ٥ من القانون المدني وأحكام هذا القانون وهي الأصل العام في تحديد حقوق كل من طرفي عقد الإيجار وواجباته فيما لم يرد فيه نص في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ توجب على المستأجر استعمال العين المؤجرة على النحو المتفق عليه المادة ٥٧٩ من القانون المدني وأن يبذل من العناية في استعمالها ما يبذله الشخص المعتاد " المادة ٥٨٣ " مدني وفي ذلك ما يفيد أن من شروط عقد الإيجار ما يوجب على المستأجر أن يلتزم في استعماله للعين المؤجرة الحدود التعاقدية بغير خروج عليها وإلا كان مخالفاً بالتزامه العقدي إخلالاً يترتب عليه تطبيق الجزاء المقرر قانوناً .

٣ - طريقة استعمال العين المؤجرة مرددها لإرادة المتعاقدين مادامت لا تتخالف قاعدة آمرة في التشريعات الاستثنائية فإن اتفاقهما يكون في هذا النطاق مشروعاً ومن ثم واجب الأعمال تفادياً مما يترتب على مخالفة ذلك من ضرر سواء بالعين ذاتها أو بمصلحة مادية أو معنوية للمؤجر أو لمن يكون. وجزءاً من أصلهم عدم التعرض أو الإضرار بمصلحةهم ولا جناح على الطرفين في أن ينفقا على تحديد النطاق الذي يعتبر منه الفعل مؤدياً إلى إحداث الضرر سواء أكان واقعاً داخل العين المؤجرة أو مستطيلاً إلى ما يتصل بها مادامت هي السبيل المباشر لوقوع الفعل المؤدى إلى إحداث الضرر ذلك أنه لما كان العقد هو شريعة المتعاقدين (المادة ١٤٧ من القانون المدني) وأن من الواجب تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه (المادة ١٤٨) فإنه يكون هو مصدر

المسئولية العقدية التي يملك طرفاها تعديل قواعدها تخفيفا أو تشديدا في نطاق المشروعية ويكون اتفاقهما بشأنها في عقد الإيجار الذي ينظم حدود استعمال المستأجر للعين المؤجرة بما لا يضر بالمؤجر من شروط الإيجار التي يترتب على مخالفتها تحقق الأثر المبين في الفقرة (ح) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهو إخلاء المكان المؤجرو حالة توافر شروطها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد إيجار العين مزارع الزراع قد حذر على الطاعن استعمال البدروم والسطح والحديقة أو إحداث أى تعديل فيها دون إذن كتابي من المالك وأن قوام دعوى المطعون عليه — المؤجر — أن الطاعن — المستأجر — قد خالف هذا الحظر العقدي المتصل بطريقة استعمال العين المؤجرة بما يعتبر معه مخالفة لحكم الفقرة (ح) آنفة الذكر فإن الدعوى الماثلة تكون ناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مما يسلكها في عداد ما تختص به المحكمة الابتدائية ويكون الدفع بعدم اختصاصها على غير أساس .

٤ — جرى قضاء هذه المحكمة من أن للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا أخل المستأجر في استعماله للمكان بالتزاماته المتعلقة بهذا الاستعمال المنصوص عليها في المواد ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨٣ من القانون المدني والتي تلحق بالمؤجر ضررا . ولما كان عقد الإيجار المبرم بين الطرفين والذي نظم حقوقهما والتزاماتهما المتبادلة قد حذر على الطاعن — المستأجر — استعمال بدروم المنزل وحديقته وكان الحكم المطعون فيه — الذي قضى بإخلاء المستأجر لمخالفته الشروط المعقولة في عقد الإيجار — موافقا لصحيح القانون ومؤديا إلى النتيجة التي خلص إليها فإن النعي عليه لمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

٥ — لا وجه لتجدي الطاعن — المستأجر — بمسارحته إلى إزالة أسباب المخالفة بعد وقوعها — مخالفة شروط الإيجار المعقولة — لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من تعلق حق المؤجر المضرور بطلب الإخلاء تطبيقا لحكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بوقوع الضرر من جانب المستأجر ولا عود إلى إزالته بعد ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الونائم — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — نتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٧٥
كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن للحكم بإخلاء الشقة الميمنة بعقد الإيجار
المؤرخ ١٩٧١/٢/١٥ وصحيفة الدهوى ، وقال بيانا لذلك أنه بموجب ذلك
العقد استأجر الطاعن شقة بالدور الأول من عقار مملوك له لاستعمالها مسكنا وقد
نص فى العقد الذى حدد معالم العين المؤجرة ، على عدم شموله البدروم والسطح
والحديقة وعدم جواز استعمال الطاعن لها وأحقية المطعون عليه وحده فى ذلك
إلى أن الطاعن خالف هذا الحظر بأن اتخذ من الحديقة محلا لاصلاح السيارات
ومكانا لايوائها ونجزا للأخشاب مما أدى إلى تصدع سورها ، كما استعمل
البدروم حظيرة للدواجن ، مما أضر بالمطعون عليه وحدابه إلى إقامة هذه
الدعوى . قضت المحكمة بالإخلاء . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ١٥٢
لسنة ٩٣ قضائية القاهرة . وبتاريخ ١٢/٥/١٩٧٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بالوجه الثالث من أولهما على
الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون برفضه الدفع بعدم اختصاص
المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر الدهوى قولا من الطاعن بأن مآزاه إليه المطعون
عليه من مخالفات حسبما يبين من دهواه ، لم يقع فى حدود العين المؤجرة كما
حددها عقد الإيجارها وإنما وقع خارجها ، مما ينأى بالواقعة محل التدعى عن
نطاق العقد ولا يدع من ثم مجالا لتطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

عليها ، ويجعل الاختصاص بنظر الدعوى — بفرض صحتها — معقودا للمحكمة التي تحددها القواعد العامة للقانون في ضوء أحكام المواد من ٣٦ إلى ٤٨ من قانون المرافعات وعلى الرغم من تمسكه أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية إلا أن المحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع بمقوله أن تلك المحكمة تختص بهذا النوع من الدعاوى باعتبار أن قيمتها تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها وأنه لا يوجد محاكم خاصة غير المحاكم الابتدائية لنظر الدعاوى المنبثقة عن قوانين الإيجار الاستثنائية ، وهو مالا يواجه دفع الطاعن من جهة وينطوى على خطأ في تطبيق القانون من جهة أخرى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي أبرم عقد إيجار المكان مثار النزاع ورفضت الدعوى في ظله — على أن " تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أحكام هذا القانون ، وترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار " — وفي المادة ٢٣ منه على أنه " في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للأجير أن يطلب إخلاء المكان ... إلا لأحد الأسباب الآتية : — ... ج — إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر ، يدل على اختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بالنظر في طلب الإخلاء المؤسس على استعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر ، دون التفات إلى قيمة هذا الطلب في ضوء القواعد المقررة لتقدير قيم الدعاوى في قانون المرافعات ، كما يدل على اعتداد القانون في مقام تقدير موجب الإخلاء على ما ينطوى عليه عقد الإيجار من شروط اتفاقية ، بشرط معقوليتها ، بأن تخلو من عيب إساءة استعمال الحق في التعاقد في ضوء ما تقتضيه المادة ٥ من القانون المدني . لما كان ذلك ، وكانت أحكام هذا القانون — وهي الأصل العام في تحديد حقوق كل من طرفي عقد الإيجار وواجباته ، فيما لم يرد به نص في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ — توجب على المستأجر استعمال العين المؤجرة على النحو المتفق عليه " المادة ٥٧٩ من القانون المدني " ، وأن يبذل من العناية في استعمالها ما يبذله الشخص المعتاد المادة ٥٨٣ .

فإن في ذلك ما يفيد أن من شروط عقد الإيجار ما يوجب على المستأجر أن يلتزم في استعماله للعين المؤجرة الحدود التعاقدية — بغير خروج عليها — وإلا كان مخالفاً بالتزامه العقدي إخلالاً يترتب عليه تطبيق الجزاء المقرر قانوناً ، ولما كانت طريقة استعمال العين المؤجرة مردداً لإرادة المتعاقدين مادامت لا تخالف قاعدة أمرية في التشريعات الاستثنائية ، فإن اتفاقهما يكون في هذا النطاق مشروعاً ومن ثم واجب الأعمال تقادياً مما يترتب على مخالفة ذلك من ضرر سواء بالعين ذاتها أو بمصلحة مادية أو معنوية للأجير أو لمن يكون المؤجر ضامناً لهم عدم التعرض أو الإضرار بمصالحهم ، وكان لاجتراح على الطرفين ، في أن يتفقا على تحديد النطاق الذي يعتبر من الفعل مؤدياً إلى إحداث الضرر سواء أكان واقعاً داخل العين المؤجرة ، أو مستطيلاً إلى ما يتصل بها مادامت هي السبيل المباشر لوقوع الفعل المؤدى إلى إحداث الضرر ، ذلك أنه لما كان العقد هو شريعة المتعاقدين — المادة ١٤٧ من القانون المدني وأن من الواجب تنفيذها طبقاً لما اشتمل عليه "المادة ١٤٨" ، فإنه يكون هو مصدر المسؤولية العقدية ، التي يملك مرفأه تعديل قواعدها — تحقيقاً أو تشديداً — في نطاق المشروعية ، ويكون اتفاقهما بشأنها في عقد الإيجار — الذي ينظم حدود استعمال المستأجر للعين المؤجرة بما لا يضر بالمؤجر — من شروط الإيجار التي يترتب على مخالفتها تحقق الأثر المبين في الفقرة (ح) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وهو إخلاء المكان المؤجر في حالة توافر شروطها — لما كان ماتقدماً ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد إيجار العين مثار النزاع قد حظز على الطام من استعمال البدروم والسطح والحديقة أو إحداث أى تعديل بها دون إذن كتابي من المالك ، وكان قوام دعوى المطعون عليه أن الطاعن قد خالف هذا الحظر العقدي بطريقة استعمال العين المؤجرة بما يعتبر — مخالفة لحكم الفقرة (ح) آنفة الذكر ، فإن الدعوى المائلة تكون ناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يسلكها في عداد ما تختص به المحكمة الابتدائية ، ويكون الدفع بعدم اختصاصها على غير أساس ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجهين الأول والثاني من
من السبب الأول مخالفة المانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن
الحكم قد ذهب إلى القول بعدم أحقية الطاعن في استعمال البدروم والحديقة ،
بالمخالفة لشروط العقد المعقولة ، ورتب على ذلك اعتباره خارجا على نص
الفقرة (ح) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ ، مما يبرر
إخلائه ، في حين أن مناط تطبيق ذلك النص أن تقع إساءة الاستعمال على
المكان المؤجر ذاته ، وإذا كان ما يعزوه المطعون عليه في الطاعن خارجا عن نطاق
ذلك المكان لخروج البدروم والحديقة عن الشقة المؤجرة فإن تطبيق النعي آنف
الذكر على واقعة الدعوى يكون خاطئا .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن للمؤجر
أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا أخل المستأجر في استعماله للمكان بالتزاماته
المتعلقة بهذا الاستعمال والمنصوص عليها في المواد ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٣ من
القانون المدني والتي تلحق بالمؤجر ضررا ، ولما كان عقد الإيجار المبرم بين
الطرفين والذي نظم حقوقهما والتزاماتهما المتبادلة قد حظر على الطاعن - على
ماسلفت الإشارة إليه في الرد على الوجه السابق - استعمال بدروم المنزل وحديقته
وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته ، ردا على ما ذهب إليه الطاعن
من دفاع قوله : " إن شرط عدم استعمال المستأجر للحديقة والبدروم من ضمن
الشروط التي تضمنها عقد الإيجار وهي شروط معقولة الغرض منها إمكان
استعمال المالك لها حتى إنه قد ورد بعقد الإيجار أن لـ لـ لـ أو من ينوب عنه
الحق في استعمال البدروم وبئر السلم في أي وقت والسكن فيه دون اعتراض من
المستأجر وقد تسبب المستأجر بفعله الذي ارتكبه في عدم إتاحة الفرصة للمالك
في استعمال تلك الأمكنة وكس في الحديقة الأخشاب والمركبات وبنى في البدروم
حظائر للدواجن وغرف خشبية ... بل وصل به التعنت في احتلال الحديقة
والحاق الضرر بالعين المؤجرة حسبما هو ثابت في المحضر الإداري ١٩٧٥/١٠/٢٠
المعادي وملحقه والمعاينة الواردة به وإثبات منها أنه جعل من الحديقة المحفورة
عليه استعمالا مخزنا للأخشاب وجراجا للسيارات النقل الصغير والمركبات
وتسبب في شرخ سور الحديقة وإتلاف النباتات والأشجار بها ووضع بها

صناديق كبيرة من الخشب .. كما احتل البدروم وقام ببناء حظيرتين لتربية الطيور وبناء غرف خشبية بدون موافقة المالك ، وأما ما نذرع به المستأنف الطاعن — فإن البيان الوارد بعقد الإيجار لنطاق العين المؤجرة يجعل ماعداه من شروط تضمها العقد يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فهو غير سليم قانونا ، إذ إن حظر الخروج عن حدود العين المؤجرة إلى غيرها من عناصر العقار المملوك لاؤجره هو من الشروط المعقولة في عقد الإيجار يكون الخروج عليه مخالفة صريحة لعقد الإيجار مما يخضعه لحكم المادة ٢٣ / ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٨ " وكان ما أورده الحكم موافقا لصحيح القانون ومؤديا إلى النتيجة التي خالص إليها الحكم فإن النعمي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالاسبب الثاني على الحكم المطعون فيه انفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في قضائه إلى أن الطاعن استعمل الحديقة مخزنا وجراجا وتسبب في شرخ سورها واتلاف النباتات فيها وأن هذا يعتبر مخالفة لشروط الإيجار المعقول ويضر بالمطعون عليه في حين أنه لم يثبت وقوع إتلاف للحديقة أو مسؤولية الطاعن عن شرخ السور علاوة على مسارعة الطاعن إلى رفع ما كان بالحديقة وإعادة أشياء إلى أصله مما ينفي معه مبرر الإخلاء .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص مآثرها صحيحا منها لا رفاة عليها من محكمة النقض ، ذلك مادام قضاءها المبني على ذلك له أصله الثابت في الأوراق ومستندا إلى أسباب سائغة تصالح لحمل النتيجة التي انتهت إليها . وبما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي وما إضافة هذا الحكم الأخير إليها أنه استند فيما

أثبتته في حق الطاعن من خروج على أحكام عقد الإيجار إلى ماحوته أوراق الشكوى رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٧٥ إدارى المعادى من أدلة على استعمال الطاعن للخدمة والبدروم رغم حظر ذلك عليه ، كما أشار إلى ما ألحقه ذلك بالمطعون عليه من ضرر ، وكان لهذا وذلك سند من الأوراق ويكفى للحال قضاء المحكم ، فإن منازعة الطاعن في ذلك لا يعدو أن يكون جدلا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، وكان لا وجه لتحدى الطاعن في هذا المقام بمساوئته إلى إزاله أسباب المخالفة بعد وقوعها ، لما هو مقرر في قضاء هذا المحكمة من تعلق حق المؤجر المضرور بطاب الإخلاء تطبيقا لحكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بوقوع الضرر من جانب المستأجر ولو عمدا إلى إزالته بعد ذلك ، لما كان ماسلف فان لا معنى على المحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، حسن السنباطي ، أحمد ضياء عبد الرازق هيد ، الدكتور جمال الدين محمود
و يحيى الرفاعي .

(٢٦٦)

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) محاماة . نقض . ” رفع الطعن “ . هيئات . وكالة .

الطعن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية .
مصحح . لا محل لصدور نقوض خاص من الهيئة للإدارة . علة ذلك . القانونان ٧٥
لسنة ١٩٦٢ و ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(٢ - ٤) تأمينات اجتماعية . ” المعاش “ .

(٢) ضم مدة الخدمة السابقة على صدور القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في حساب المعاش .
شرطه . أن تكون مما يستحق العامل عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ٩١
لسنة ١٩٥٩ .

(٣) قائد السيارة الخاصة . عدم استحقاقه لمكافأة نهاية الخدمة ، ق ٩١
لسنة ١٩٥٩ . عدم جواز ضم مدة خدمته السابقة على القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في حساب
المعاش المستحق له .

(٤) ثبت أن مدة الاشتراك في المعاش منذ العمل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حتى
نهاية خدمة العامل تقل عن المدة المرجحة لاستحقاق المعاش . وجوب رفض الدعوى به .
لا يغير من ذلك تقاضى هيئة التأمينات اشتراكات حايقة على هذا القانون وهم
استحقاقها قانونا .

١ - مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمادة السادسة من القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة يدل على أن اختصاص الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص إدارة قضايا الحكومة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها - الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية - فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . ولما كان ذلك ، وكانت إدارة قضايا الحكومة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض مختصة بنص المادة السادسة المشار إليها بأن تنوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيانات مستقلة وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام ، فإن هذه الإدارة تكون مختصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة تفويض خاص في كل قضية ، ومن ثم يكون الطعن المائل - المرفوع من إدارة قضايا الحكومة - قد رفع ممن يملك رفعه من الهيئة ويكون الدفع المبدى من النيابة في هذا الشأن قائما على غير أساس .

٢ - تنص المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية، رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه " تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش " . مما يفاده أنه يشترط في مدة الخدمة السابقة حتى تدخل في حساب المعاش أن تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل .

٣ - نصت المادة الخامسة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " لا تسرى أحكام هذا القانون على خدام المنازل ومن

فی حکمہم إلا فیما یرد بہ نص خاص “ ولم یرد بهذا القانون ولا بقوانين العمل السابقة نص یرتب لأحد من هؤلاء حقاً فی مکافأة عند انتهاء عقده ، وكان حکم محكمة أول درجة المؤید بالحکم المطعون فیہ قد انتهى فی أسبابه إلى أحقية المطعون ضده — وهو سائق سيارة خاصة — فی اقتضاء معاش شهري یحسب علی أساس ضم مدد خدمته السابقة علی العمل بأحكام القانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ والتي لا یستحق عنها مکافأة وفقاً لقانون العمل ، فإن الحکم المطعون فیہ إذ قضی بتأیید هذا الحکم یكون قد خالف القانون وأخطأ فی تطبیقه .

۴ — إذ كانت مدة اشتراك المطعون ضده — وهو سائق سيارة خاصة — فی التأمين من تریخ العمل بأحكام القانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ حتى تقاعده فی ۱۰/۳/۱۹۷۵ تقل عن المدة الموجبة لاستحقاق المعاش فإن دعواه تكون قائمة علی غیر أساس ویتعين رفضها ، ولا یغیر من هذه النتيجة أن الهيئة نقضت اشتراكات عن مدة خدمته التي قضها فی ظل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۵۹ ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن قیام الهيئة بتقاضی الاشتراكات عن أحد العمال فی غیر الأحوال المحددة بقوانين التأمينات الاجتماعية لا ینشئ للعامل حقاً لا تقرره له أحكام هذه القوانين .

المحكمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — علی ما یبين من الحکم المطعون فیہ وسائر أوراق الطعن — تتحصل فی أن المطعون ضده الأول أقام علی الهيئة الطاعنة الدعوى رقم ۱۹۷۵/۱۷۱ مدنی کلی بنی سویف وطلب الحکم بالزامها فی مواجهة مورث باقي المطعون ضدهم أن تؤدي إلیه معاشاً شهرياً من ۱۰/۳/۱۹۷۵

بواقع ستة جنيهاً ومن ١/١/١٩٧٧ بواقع ٦ ج و ٦٠٠ م مع مبلغ ١٥١ ج و ٨٠٠ م قيمة المماش المستحق له حتى ١٩٧٧/٣/٣١ . وقال بياناً لذلك أنه عمل سائقا خاصا لدى المورث من ١/١/١٩٤٥ حتى تفاعد في ١٠/٣/١٩٧٥ وسدد عنه المورث الاشتراكات من ١/٨/١٩٥٩ ، وامتنت الهيئة عن تقرير معاش له فأقام عليها دعواه بالطلبات سالفه الذكر . ومحكمة أول درجة حكمت في ١/٢/١٩٨٧ بنذب خير لأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١١/٤/١٩٧٨ بالطلبات . استأنفت الهيئة هذا الحكم أمام محكمة استئناف بني سويف بالاستئناف رقم ٨٧ لسنة ١٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٥ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٥ طعنت الهيئة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بصحيفة موقع عليها من مستشار مساعد بإدارة قضايا الحكومة وهو لا يملك أن ينوب قانونا عن الهيئة ما لم يقدم تفويضا منها برفع الطعن . وأبدت النيابة وأياها في موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها وقدم الحاضر من إدارة قضايا الحكومة عن الهيئة تفويضا صادرا بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ من مجلس إدارة الهيئة إلى رئيس المجلس في إحالة بعض الدعاوى والمنازعات إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها عن الهيئة ، وتفويضا صادرا بناء عليه بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٢ من رئيس المجلس إلى إدارة قضايا الحكومة في التقرير بالطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق وهو للطعن المسائل .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن شكلا أن إدارة قضايا الحكومة أقامت هذا للطعن نيابة عن الهيئة فطاعة في حين أن الإدارة القانونية بالهيئة هي المختصة بمباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالإدارات القانونية ، وما لم تقدم إدارة قضايا الحكومة تفويضا عن الهيئة يخولها للتقرير بهذا الطعن عملا بنص المادة الثالثة من هذا القانون فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن تتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية (أولا) المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام ، والنص في المادة الثالثة من هذا القانون على أن "لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة تكليف إدارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة لها بسبب أهميته أو ظروفه ، كما يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية ، إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها ، إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها والنص في المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق الاخلال باختصاصات الهيئات النقابية المقررة في قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة والنص في المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا يدل على أن اختصاص الإدارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص إدارة قضايا الحكومة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا ، ولما كان ذلك . وكانت إدارة قضايا الحكومة ودلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مخصصة

بنص المادة السادسة المشار إليها بأن تنوب عن الهيئات العامة التي تبشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام ، فان هذه الإدارة تكون مختصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل قضية ، ومن ثم يكون الطعن المائل قد رفع ممن يملك رفعه عن الهيئة ، ويكون الدفع المبدى من النيابة في هذا الشأن قائما على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الهيئة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه بالمعاش على ضم مدد الخدمة السابقة على العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في حين أن المطعون ضده كان يعمل سائقا خاصا لدى المورث والسائق في حكم خدام المنازل فلم يكن يخضع للقانون .

وحيث إن هذا التعمي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش .. مما مفاده أنه يشترط في مدة الخدمة السابقة حتى تدخل في حساب المعاش أن تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل وكانت المادة الخامسة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه لا تسرى أحكام هذا القانون على خدام المنازل ومن في حكمهم إلا فيما يرد به نص خاص ولم يرد بهذا القانون ولا بقوانين العمل السابقة نص يرتب لأحد من هؤلاء حقا في مكافأة عند انتهاء عقده وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى أحقية المطعون ضده في اقتضاء معاش شهري يحسب على أساس ضم مدد خدمته السابقة على العمل بأحكام القانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم . وإذا كانت مدة اشتراك المطعون ضده فى التأمين من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حتى تقاعده فى ١٠/٣/١٩٧٥ تقل عن المدة الموجبة لاستحقاق المعاش فإن دعواه تكون قائمة على غير أساس ويتمين رفضها ولا يغير من هذه النتيجة أن الهيئة تقاضت اشتراكات عن مدة خدمته التى قضاهـا فى ظل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيام الهيئة بتقاضى الاشتراكات عن أحد العمال فى غير الأحوال المحددة بقوانين التأمينات الاجتماعية لا ينشئ للعامل حقاً لا تقرر له أحكام هذه القوانين .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د. إبراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، حسن عثمان عمارة وواج
لطفى بحمة .

(٢٦٧)

الحكم رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) دعوى . " سقوط الحصومة " . نقض .

نقض الحكم . أثره . وجوب تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة خلال سنة
من تاريخ صدور الحكم بالنقض . إفعال ذلك . أثره . لكل ذى مصلحة التمسك بسقوط
الحصومة . م ١٣٤ مرافعات .

(٢) إعلان . " إعلان رجال القوات المسلحة " .

إعلان أفراد القوات المسلحة . تمام الإعلان بإسليم الصورة للإدارة القضائية المختصة .
لا مبرة : وصول الصورة للامان إليه شخصيا من عدمه .

(٣) نقض . " أثر نقض الحكم " .

الزام محكمة النقض بالفصل فى موضوع النزاع عند الطعن فى الحكم مرة
الثانية . شرطه . أن يكون الحكم المنقوض قد فصل فى الموضوع . مقتضاه على
الفصل فى إجراء شكلى . أثره . لمحكمة النقض بعد نقض الحكم إحالة النزاع إلى
محكمة الموضوع .

۱ — المقرر فی قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى إلا أنه يزول بتقضيه ، وينفتح للمصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم فإذا كان حكم محكمة النقض قد صدر لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض وجب عليه إذا ما أراد متابعة السير في المصومة أمام محكمة الإحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض فإذا أهمل القيام بهذا الإجراء كان لكل ذي مصلحة التمسك بسقوط المصومة عملاً بالمادة ۱۳۴ من قانون المرافعات .

۲ — البين من المادتين ۹ و ۱۰ من قانون المرافعات أن الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها إنما تكون من أصل وصورة وأن الذي يتم تسليمه منها هو الصورة ويكون تسليمها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي أو موطنه المختار في الأحوال التي بينها القانون ، وكان القانون استثناء من هذا الأصل قد نظم في المادة ۱۳ مرافعات أرضاءاً خاصة لتسليم صور الإعلانات إلى جهات معينة بالنسبة لأفراد معينين حددتهم تلك المادة ومن بينهم أفراد القوات المسلحة إذ نصت تلك المادة على أنه "فما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة . تسليم صورة الإعلان على الوجه الآتي : فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم تسلم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة فذلك على أن الإعلان في هذه الحالة يتم بتسليم الصورة لتلك الإدارة دون أن تبحث المحكمة فيما وراء ذلك بشأن تسليم الصورة إلى المراد إعلان شخصياً مثلها في ذلك مثل تسليم الصورة في الموطن ، إذ لا شأن للمحكمة بما إذا كان الشخص الذي تسلمها فيه قد سلمها بدوره إلى المراد إعلان أم لا ، وبهذا يكون القانون قد اعتبر الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بمثابة الموطن بالنسبة إلى أفراد القوات المسلحة وتسليم الصورة في الموطن يتم الإعلان وينتج أثره .

٣ - الأصل أن الفصل في موضوع الدعوى منوط بمحكمة الاستئناف وأن دور محكمة النقض إنما هو مراقبة سلامة تطبيق القانون على موضوع الدعوى مما مقتضاه أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد النظر في الموضوع بحكم جديد على الوجه المطابق للقانون ، وكان خروج المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على هذا الأصل بالزامها محكمة النقض بالفصل في الموضوع إذ كان الطعن للمرة الثانية وذلك قطعاً لدابر النزاع عند حد معين إنما يكون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إذا كانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع الدعوى للمرة الثانية أما إذا كانت قد وقفت في قضائها هذا عند حد الفصل في إجراء شكلي غير فاصل في الموضوع فلا على محكمة النقض بعد نقضها للحكم إن هي أعادت القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطعن الأول قد انصب على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع في حين أن الطعن الثاني المائل قد ورد على قضاء تلك المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف ، لما كان ما تقدم ، فإن هذه المحكمة ترى أن يكون مع النقض الإحالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والطرافعة وبعد المداولة . .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٤٢ سنة ١٩٧١ مدني كلى جنوب القاهرة ضد المطعون عليهم للحكم بالزام المطعون عليه الأخير بصفتة - وفي مواجهة الباقيين - بتحرير عقد إيجار لهم من الشقة

المدينة بصحيفتها ، وقالوا بيانا لذلك أنهم اشتركوا منذ أكثر من خمس سنوات مع مورث المطعون عليهم - هذا الأخير - في الانتفاع بتلك الشقة وإن كان عقد إيجارها محررا باسمه ، وإذا توفي المورث وأنكر عليهم ورثته - المطعون عليهم هذا الأخير - حقهم في الانفراد بالانتفاع بتلك الشقة فقد أقاموا دعواهم ، قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ثم حكمت برفضها . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٢٣ سنة ٨٩ قضائية . وبتاريخ ١٨/٣/١٩٧٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليهم الأخير - في مواجهة باقي المطعون عليهم - بأن يحضر للطاعنين عقد إيجار عن شقة التراجع . طعن المطعون عليهم - هذا الأخير - في هذا الحكم بطريق النقض ، وذلك بالطعن رقم ٤١٧ سنة ٤٣ قضائية وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٩ نقضت محكمة النقض ذلك الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة استنادا إلى ما جاء بحكمها - المودعة صورة رسمية منه ملف الطعن - من أن محكمة الاستئناف - أفلت الرد على دفاع جوهرى للطاعنين في الطعن المشار إليه - وهم المطعون عليهم في الطاعن المسائل - وما ساقوه من أدلة يتأثر بها - لو صحت - وجه الرأى في الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب ومخالفة القانون . قدم الطاعنون - في الطعن المسائل - إلى لم كتاب محكمة الاستئناف صحيفة تعجيل السير فيه ودفع المطعون عليه الرابع بسقوط الخصومة في الاستئناف . وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم .

وحيث إنه مما ينهض الطاعنون - بالسبب الأول من أسباب الطعن - على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم ذهب إلى أنه لا يكفي في إعلان أفراد القوات المسلحة ، تسليم الصورة للإدارة القضائية المختصة ، بل يلزم لتحقيق الإعلان تسليم صورته إلى المعلن إليه ذاته ، في حين أنه يكفي - طبقا لنص المادة ١٣/٦ من قانون المرافعات - لتحقيق الاعلان أن تسلم الصورة عن طريق النيابة العامة إلى الإدارة القضائية

المختصة ، دون استلزام قيام تلك الإدارة بتسليم ورقة الإعلان إلى المراد إعلانه وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى عمله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى . إلا أنه يزول بنقضه — و يفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة المتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ، فإذا كان حكم محكمة النقض قد صدر لمصلحة المستأنف فى الحكم المنقوض ، وجب عليه إذا ما أراد متابعة السير فى الخصومة أمام محكمة الإحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض ، فإذا أهمل القيام بهذا الإجراء ، كان لكل ذى مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، ولما كان البين من المادتين ٩ ، ١٠ من قانون المرافعات أن الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها إنما تكون من أصل وصورة ، وأن الذى يتم تسليمه منهما هو الصورة ، ويكون تسليمها إلى الشخص نفسه أو إلى موطنه الأصلي أو موطنه المختار وفى الأحوال التى بينها القانون ، وكان القانون — استثناء من هذا الأصل — قد نظم فى المادة ١٣ مرافعات أوضاعاً خاصة لتسليم صور الإعلانات إلى جهات معينة بالنسبة لأفراد معينين حددتهم تلك المادة ، ومن بينهم أفراد القوات المسلحة إذ نصت تلك المادة على أنه " فيما عدا ما نص عليه فى قوانين خاصة ، تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتى : ٦ — فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم تسلم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة " . فدللت بذلك على أن الإعلان — فى هذه الحالة يتم بتسليم الصورة لتلك الإدارة دون أن تبحث المحكمة فيما وراء ذلك بشأن تسليم الصورة إلى المراد إعلانه شخصياً ، مثلاً فى ذلك مثل تسليم الصورة فى الوطن ، إذ لا شأن للمحكمة بما إذا كان الشخص الذى تسلمها فيه قد سلمها بدوره إلى المراد إعلانه أم لا ، وبهذا يكون القانون قد اعتبر الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بمثابة الوطن بالنسبة إلى أفراد القوات المسلحة ، وتسليم الصورة فى الوطن يتم الإعلان وينتج أثره ، لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الطعن أن الحكم الذى أصدرته محكمة النقض فى الطعنين السابقين قد صدر بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩ ، وكان

الطاعنون قد تابعوا السير في الخصومة أمام محكمة الاستئناف بإيداع صحيفة التعجيل قلم كتاب تلك المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ ، وكان الثابت أيضا من ورقة إعلان المطعون عليهما الرابع والخامس — وهما — ضباط القوات المسلحة — والمودعة صورة رسمية منها حافظة مستندات الطاعنين — أنهما قد أعلننا يوم ١٩٧٨/٢/٢٥ بالطريق الذي رسمه المشرع في المادة ٦/١٣ من قانون المرافعات لإعلان ضباط القوات المسلحة ، وذلك بتسليم صورة الإعلان بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بتلك القوات ، فإن الطاعنين يكونون بذلك قد تابعوا السير في الاستئناف خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة في الاستئناف استنادا إلى ما أورده بمدونات من أن إعلان المطعون عليهما الرابع والخامس بصحيفة التعجيل لم يتم خلال سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم ، مستلزما في ذلك تسليم المعلن إليه ورقة الإعلان حتى ينتج الإعلان أثره ، فإنه يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في محله .

ولما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجه لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما كان الأصل أن الفصل في موضوع الدعوى منوط بمحكمة الاستئناف وأن دور محكمة النقض إنما هو مراقبة سلامة تطبيق القانون على موضوع الدعوى ، مما يقتضاه أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد النظر في الموضوع بحكم جديد على الوجه المطابق للقانون ، وكان خروج المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على هذا الأصل بالزامها محكمة النقض بالفصل في الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية — وذلك قطعا لدابر النزاع عند حد معين — إنما يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا كانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع الدعوى للمرة

الثانية — أما إذا كانت قد وقعت في قضائها هذا عند حد الفصل في إجراء شكلي غير فاصل في الموضوع ، فلا على محكمة النقض — بعد نقضها للحكم — إن هي أعادت القضية إلى محكمة الاستئناف لفصل في الموضوع . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطعن الأول رقم ١٧ لسنة ٤٣ قضائية ، قد انصب على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع ، في حين أن الطعن الثاني — المائل — قد ورد على قضاء تلك المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف ، لما كان ما تقدم فإنه هذه المحكمة ترى أنه يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / هـ فاضل المرجوعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شبيب الحمد ، أحمد صبري أسعد ، وفهمي عوض مسعد ، وجهادان حسين
عبد الله .

(٢٦٨)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل "الأجر" .

شمل مرتب للعامل على مقابل نقدي ازاياء عينية تقررت له كبدل سيارة واستعمال تليفون .
هدم جواز الانتفاص منه . مخالفة الحكم لهذه التعمد رغم تمسك العامل بالنص على هذه الزاياء
في قرار تعيينه واستمرار صرفها له دون إتفاقه فعلا . خطأ في القانون .

تنص المادة الثالثة من قانون العمل على أنه " يقصد بالأجر في تطبيق
أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه
جميع العلاوات ، أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتي : (١)
(٢) الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة
وأعباء العائلة " وإذ كان الثابت أن ما تقرر للطاعن - العامل - من
مرتب يشمل المقابل النقدي لمزايا تقررت له بجزء لا ينفصل عن أجره ، وكان
بدل السيارة واستعمال تليفون بمنزل العامل لا يعدو أن يكون مقابلا نقديا لميزة
عينية التزمت الشركة بتقديمها للعامل وعنصرا من عناصر الأجر ، وكان لا يوجد
في القانون ما يمنع من اعتبار تخصيص سيارة لانتقال العامل ميزة عينية وجزءا
من الأجر في تطبيق المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فلا يجوز
المساس بها أو الانتفاص منها لما في ذلك من انتفاص للأجر بالمخالفة للقانون .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى أن ميزتي السيارة والتليفون لاتعدان جزءا من الأجر ، ولم يواجه الواقع الذي سجله الحكم الابتدائي وتمسك به الطاعن بهذا بالنص عليها في قرار تعيينه واستمرار صرفها له من غير أن يكون اتفقها فعلا ، ورتب على ذلك كونها بدلا وليست أجرا وأنه يشترط لاستحقاقها أن يقوم العامل باتفاقها فعلا في سبيل أعمال الشركة المطعون ضدها ، فإنه يكرن قد خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٩ عمال كلي القاهرة على المطعون ضدها (شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت) والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية وطلب الحكم بأحققته في صرف مقابل المزايا العينية المستحقة له اعتبارا من يناير سنة ١٩٦٨ وقال بيانا لها أنه بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٤ صدر القرار الجمهوري رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٦٤ بتعيينه مديرا عاما وعضوا بمجلس إدارة الشركة المطعون ضدها بأجر سنوي شامل قدره ٢٢٧٨ ج و ٧٥٠ م منه مبلغ ٥٩٨ ج و ٧٥٠ م مقابل مصروفات واستهلاك للسيارة وتليفون المنزل وظلت المطعون ضدها تعرف له أجره شاملا مقابل هاتين الميزتين العينيتين إلى أن توقفت عن صرفه له اعتبارا من ١/١/١٩٦٨ ، إلى أن ترك عمله بها في آخر يناير سنة ١٩٦٩ ، وإذ كان هذا المقابل جزءا لا يتجزأ من الأجر لا يحق للمطعون ضدها أن تمتنع عن صرفه فقد أقام الدعوى

بطلبه آنف البيان ، وبتاريخ ١٦/٣/١٩٦٩ قضت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٧/١١/١٩٧١ بعدم قبول الدعوى قبل المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية و بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطا من مبلغ ٦٤٦ م و ٦٤٨ ج ، إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٨٨/٤٢٣١ قضائية ، وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم و عرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٣/٤/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطامن ينمى بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في تحديدها للأجر لم تقصره على ما يعطى للعامل مقابل الجهد الذى يبذل إنما أضافت إليه الميزات العينية وأن التزام المطعون ضدها فى الوفاء بقيمة اشتراك التليفون وتقديم سيارة لنقلاته ميزة عينية استبدلت بها مما بلا نقديا فلم تكن منحة من المطعون ضدها وإنما هى التزام وارد فى عقد العمل وجزء من الأجر معلق على قيام علاقة العمل وقد تحقق الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة من قيام هذه الميزة بعناصرها من ثبوت قيمتها واستمرار صرفها بما يجعل منها جزء من الأجر ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فى تكييف هذا المبلغ بتقريره أنه لا يعتبر أجرا وأن الطاعن لا يعول عليه فى معيشته ، وخلو أوراق الدعوى من دليل على قيام الطاعن باتفاق هذا المبلغ فى أعمال الشركة .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص ما يأتى (١) .. (٢) الأمتيازات العينية وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأهواء العائلة .. وكان

البين من الحكم المطعون فيه أن قرار تعيين الطاعن كان بمرتبة سنوية قدره ٢٢٨٧ ج و ٧٥٠ م شاملا للزايبا ~~التي~~ المتضمنة في مبلغ ٥٩٨ ج و ٧٥٠ م مقابل مصاريف واستهلاك سيارة وتليفون بمنزله ، وأنه ظل يصرف المقابل المادي لتلك المزايا من ١٩٦٤/٧/١ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وكان مفاد ذلك أن ما تقرر للطاعن من مرتبة يشمل المقابل النقدي لمزايا تقرر له بجزء لا ينفصل عن أجره ، وكان بدل السيارة واستعمال تليفون بمنزل العامل لا يعدو أن يكون مقابلا نقديا لميزة عينية التزمت الشركة بتقديمها للعامل وعوضا من عناصر الأجر ، وكان لا يوجد في القانون ما يمنع من اعتبار تخصيص سيارة لانتقال العامل ميزة عينية وجزءا من الأجر في تطبيق المادة الثالثة من قانون العمل ١٩٥٩/٩١ فلا يجوز المساس بها أو الانتقاص منها لما في ذلك من انتقاص للأجر بالمخالفة للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى أن ميزتي السيارة والتليفون لا تعدان جزءا من الأجر . ولم يواجه الواقع الذي سجله الحكم الابتدائي وتمسك به الطاعن من النص عليها في قرار تعيينه واستمرار صرفها له من غير أن يكون أنفقها فعلا ورتب على ذلك كونها بدلا وليست أجرا وأنه يشترط لاستحقاقها أن يقوم العامل باتفاقها فعلا في سبيل أعمال الشركة المطعون ضدها فانه يكون قد خالف القانون وجاء مشويا بالقصور مما يستوجب نقضه .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد عبد المساجد ، هاشم المرافى ، محمد قسح الله ،
والدكتور أحمد حسنى .

(٢٦٩)

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٦ القضائية :

(٢٤١) حكم ” الطعن فى الحكم “ . نقض .

(١) إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المبين فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء ما .
شرطه .

(٢) إضافة ميعاد مسافة أن يكون موطنه فى مناطق الحدود . المقصود بهذه المناطق . هى
تلك الواقعة بأقرب من الحدود السبائية لمصر ولا تربطها بالمدن الرئيسية ومئات مواصلات
منتظمة . مدينة مرسى مطروح . لا تعد من مناطق الحدود .

١ - مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان الميعاد معيناً
فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء ما فإنه يضاف إلى الميعاد الأصلي ميعاد مسافة
بين المكان الذى يجب انتقال الشخص - أو ممثله - منه والمكان الذى يجب
عليه الحضور فيه أو القيام فيه بعمل إجرائى ما خلال هذا الميعاد ، ويجب
لإضافة ميعاد مسافة أن يكون موطنه فى مصر أن تكون المسافة السائفة ذكرها
نحو ١٠٠ كيلومتراً على الأقل حيث يضاف يوم واحد منها كلما زاد يوم على ما يزيد
من الكسور على الثلاثين كيلومتراً على ألا يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام .

٢ - ميعاد المسافة بالنسبة لمن يكون موطنه فى مناطق الحدود خمسة عشر
يوماً بصرف النظر عن بعد هذا الوطن بالكيلو مترات ، وإذا خلت نصوص

قانون المرافعات من بيان المقصود بمناطق الحدود في نطاق تطبيقه فإنه يتعين الاستهداء بقواعد القانون الدولي والحكمة التي تغياها المشرع من إضافة ميعاد المسافة وتفاوت مدده ، وعلى هدى ذلك تكون مناطق الحدود هي المناطق النائية التي تقع بالقرب من الحدود السياسية بين جمهورية مصر العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل مواصلات منتظمة وذلك بصرف النظر عن مدى بعدها بالكيلومترات . لما كان ذلك ، وكانت مدينة مرسى مطروح — التي يقيم بها الطاعن — هي عاصمة محافظة مطروح وتربطها بباقي المدن الرئيسية مواصلات منتظمة فإنها لا تعتبر من مناطق الحدود فلا يحق للطاعن سوى الاستفادة من ميعاد المسافة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر اوراق الطعن وبالمدر اللازم للفصل فيه — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٠١ لسنة ٧١ م دنى تلى الإسكندرية على المطعون ضدهما طالبا الحكم بأحقية في أخذ العقار المدين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بالشفعة مع كل ما يترتب على ذلك قانونا . وبتاريخ ١٩٧٥/٢/١١ قضت محكمة اسكندرية الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٩ لسنة ٣١ ق م دنى ، وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٩ قضت محكمة استئناف اسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت المطعون ضدها الثانية مذكرة دفعت فيها بسقوط الحق في الطعن لرفعه بعد الميعاد وفدعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع المشار إليه ، وإذ عرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدئى من المطعون ضدها الثانية أن الطامن أودع فلم كتاب محكمة استئناف اسكندرية صحيفة الطامن بالنقض فى ١٧/٧/١٩٧٦ وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٩/٥/١٩٧٦ فإن الطامن يكون قد تجاوز المدة المقررة قانونا للطامن بالنقض وسقط حقه فيه ، ولا وجه لما ذهب إليه الطامن من أن مدينة مرسى مطروح التى يقيم بها تعتبر من مناطق الحدود ابتغاء الاستفادة من ميعاد المسافة الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون المرافعات وهو خمسة عشر يوما ذلك أن مناطق الحدود التى تقع على حدود الجمهورية مثل السلوم غربا وسيناء شرقا وحدود جمهورية مصر مع جمهورية السودان جنوبا أما مدينة مرسى مطروح فلا تعد منطقة حدود إذ أنها ماصحة محافظة مطروح ويربطها بالإسكندرية طرق مواصلات متعددة ومنطقة وهي السكة الحديد وسيارات الأتوبيس ومن ثم يكون ميعاد المسافة الواجب احتسابه هو أربعة أيام فقط طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات باعتبار أن المسافة بين مدينة مرسى مطروح والإسكندرية تزيد على مائتى كيلو متر وإذ صدر الحكم المطعون فيه فى ٩/٥/١٩٧٦ وأردمت صحيفة الطامن بالنقض فى ١٧/٧/١٩٧٦ فإن الطامن يكون قد أقيم بعد انقضاء ميعاد الطامن بالنقض . مضافا إليه ميعاد المسافة المقرر قانونا .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان معين فى القانون ميعاد للحضور أو لباشرة إجراء ما فانه يضاف إلى الميعاد الأصلي ميعاد مسافة بين المكان الذى يجب انتقال الشخص - أو ممثله - منه والمكان الذى يجب عليه الحضور فيه أو القيام فيه بعمل إجرائى ما خلال هذا الميعاد ، ويجب لإضافة ميعاد مسافة لمن يكون موطنه فى مصر أن تكون المسافة السالف ذكرها خمسة وعشرون كيلومترا على الأقل بحيث يضاف يوم واحد عنها كذا زاد يوم على ما يزيد عن الكسور على الثلاثين كيلومترا على ألا يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام ، أما من يكون موطنه فى مناطق الحدود فإن ميعاد المسافة بالنسبة له خمسة عشر يوما بصرف النظر عن بعد هذا الموطن بالكيلومترات ، وإذ خلت نصوص قانون المرافعات من بيان المقصود بمناطق الحدود فى نطاق تطبيقه فانه يتعين الاستدعاء بقواعد القانون الدولى

والحکمة التي تفيهاها المشرع من إضافة ميعاد المسافة وتفاوت مدده ، وعلى هدى ذلك تكون مناطق الحدود هي المناطق النائية التي تقع بالقرب من الحدود السياسية بين جمهورية مصر العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل مواصلات منتظمة وذلك بصرف النظر عن مدى بعدها بالكيلومترات . لما كان ذلك ، وكانت مدينة مرسى مطروح - التي يقيم بها الطاعن - هي عاصمة محافظة مطروح وتربطها بباقي المدن الرئيسية مواصلات منتظمة فانها لا تعتبر من مناطق الحدود فلا يحق للطاعن سوى الاستفادة من ميعاد المسافة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/٥/٩ وكان ميعاد الطعن بالنقض ومدته ستون يوما - قد بدأ في السريان اعتبارا من اليوم التالي لصدور الحكم وكان ميعاد المسافة بين موطن الطاعن بمدينة مرسى مطروح إلى مقر محكمة استئناف اسكندرية - التي أودع صحيفة الطعن في قلم كتابها - هو أربعة أيام طبقا لنص المادة ١٦/١ من قانون المرافعات فإن الطاعن إذ أودع صحيفة الطعن في قلم كتاب المحكمة المشار إليها بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٧ فإنه يكون قد أقام طعنه بعد انقضاء ميعاد الطعن بالنقض مضافا إليه ميعاد المسافة المقرر قانونا ومن ثم يكون حقه في الطعن قد سقط ويتعين لذلك قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد القانوني .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / مصطفى الفتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد المجاد ، عامر المرافى ، محمد فتح الله
سيد عبد الباقي

(٢٧٠)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٧٠ القضائية :

(١) بيع . تأمين .

تأمين المشتري على السيارة المبيعة مع احتفاظ البائع بحق الملكية لحين سداد الثمن . استحقاق
المؤمن له القيمة ما ياتى المبيع من اضرار . حق للبائع المستفيد من عقد التأمين . اقتضاره على
مقابل التأمين في حالة الهلاك الكلى .

(٢) دعوى "الطلبات العارضة" .

الطلب المقدم من المدعى عليه الذى يترتب على إجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها
أو يحكم بها مقيدة لمصلحة المدعى عليه . طلب عارض . وجوب الحكم فيه مع الدعوى الأصلية
أو استيفائه للحكم فيه بعد تحقيقه .

١ - إذ كانت قيمة إصلاح الاضرار التى سببها الحادث هى من حق
المؤمن له الذى صدرت الوثيقة باسمه وقام بسداد أقساط التأمين ، ولأنه
هو المستغل للسيارة ومن حقه أن تظل السيارة فى حالة صالحة للاستعمال
والاستغلال ، أما الشركة البائنة فإن حقها فى اقتضاء باقى الثمن إنما تضمنه
السندات الإذنية الصادرة من المشتري ، كما تضمنه السيارة ذاتها التى
احتفظت بملكيتها ، أما كونها هى المستفيدة من عقد التأمين فإن ذلك
لا يعطيها إلا الحق فى قبض مقابل التأمين فى حالة الهلاك الكلى ، لما كان ذلك .
فإن النعمى على الحكم بالتقصير فى التسبب يكون فى غير محله .

٢ - لادعى عليه وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة أى طلب يترتب على إجابته ألا يحكم للدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه . فاذا طرحت على المحكمة طلبات عارضة تعين عليها أن تحكم فى موضوعها مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك ، ولا استبقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه ، وذلك إعمالا لنص المادة ١٢٧ من القانون سالف البيان .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته أقام الدعوى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة - والتي قيدت بعد ذلك برقم ٥٥ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة - على الشركة الطاعنة وشركة الشرق للتأمين المطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بإلزامهما متضامتين بأن تدفعا له بالغ ٢٥٨٢ جنيها ، وقال بيانا لذلك أن الشركة الطاعنة باعت - مع الاحتفاظ بحق الملكية - السيارة رقم ١٣١٦ أجرة غربية بعد أن استردتها من المشتري السابق الذى كان قد أمن عليها تأمينا شاملا لدى الشركة المطعون ضدها الثانية لصالح الطاعنة البائدة التى أضافت إلى ثمن السيارة قيمة التأمين الشامل ومصاريف الإجراءات ، وقامت بإخطار شركة التأمين ببيع السيارة ونقل ملكيتها له مع مريان الوثيقة حتى ١٥ / ٤ / ١٩٧٠ . وإذ وقع للسيارة حادث بتاريخ ٢٠ / ٣ / ١٩٦٩ حرر عنه محضر أحوال بمركز بنها فقد قام بإبلاغ الشركتين ، وسلم شركة التأمين - بنساء على طلبها - مقايمة بقيمة الاصلاحات فى ٢٥ / ٣ / ١٩٦٩ ولكنها امتنعت

عن السداد بزعم أن وثيقة التأمين موقوفة اعتباراً من ١٩٦٨/٢/٢٥ لعدم معاينة السيارة بعد الاصلاح من حادث وقع لها وهي في حيازة مشتريها السابق ، فطالبها المطعون ضده الأول بالالتجاء إلى التحكيم أعمالاً لأحكام الوثيقة إلا أن الشركة واوغته فأقام الدعوى بطلباته السابقة .

وبجلسة ١٩٧١/٥/٢٣ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنذب خبير قدم تقريراً جاء به أن الحادث وقع بتاريخ ١٩٦٩ / ٣ / ٢٠ أثناء سريان وثيقة التأمين الشامل التي صدرت لمدة سنتين من ١٩٦٧/٩/١٩ حتى ١٩٦٩/٩/١٨ وأن الشركة الطاعنة تقاضت من المطعون ضده الأول قيمة التأمين الشامل على السيارة حتى ١٩٧١/٥/٣٠ تاريخ انتهاء التفسير ، وأنه ترتب على الحادث اضرار بالسيارة لم يتم إصلاحها تقدر قيمتها بمبلغ ٧٥٥ جنيهاً ، فضلاً عن الأضرار التي حاقّت بالمطعون ضده الأول نتيجة تعطل السيارة وتقدر بواقع أربعة جنيهات يومياً بنحو ٢٠٠ جنيه مقدار النقص في قيمة السيارة . وجهت الشركة الطاعنة طاباً عارضاً إلى الشركة المطعون ضدها الثانية للحكم بالزامها بأن تدفع لها المبلغ الذي قدره الخبير لاصلاح السيارة استناداً إلى أنها هي المستفيدة من وثيقة التأمين وما زالت السيارة مملوكة لها ولم يسدد المطعون ضده الأول ثمنها . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٤ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى المطعون ضده الأول قبل الشركتين ، وقبل الفصل في موضوع الطالب العارض باستجواب الشركة البائعة ، ثم قضت بجلسة ١٩٧٢/٤/١ بالزام شركة التأمين بأن تؤدي لشركة للطاعنة مبلغ ٧٥٥ جنيهاً . استأنف المطعون ضده الأول بالاستئناف رقم ١٩٣٨ لسنة ٨٩ ق طالباً بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٤ . واستأنفت شركة التأمين الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٤/١ بالاستئناف رقم ١٩٦٧ لسنة ٨٩ ق وبعد أن قروا محكمة استئناف القاهرة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٣ في الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٩٧٢/٣/٤ والزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ ١١٣٥ جنيهاً ورفض ما عدا ذلك من الطلبات ، وفي الاستئناف الثاني بإلغاء الحكم المستأنف

الصادر في ١٩٧٢/٤/١ وبعدم قبول الطلبات العارضة . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها اراى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه استند في إلغاء حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٤ والفاضى بعدم قبول دعوى المطعون ضده الأول قبل الشركتين إلى أن التأمين الشامل قد تم لصالح المشتري والشركة البائعة مستدلا على ذلك بقيام المشتري السابق بصرف التعويض عن حادث سابق للسيارة بمقتضى وثيقة التأمين الشامل ، والصحيح أنه وإن كانت وثيقة التأمين تصدر باسم المشتري إلا أن التأمين يتم بناء على طلب الشركة البائعة ولصالحها لضمان قيمة السيارة المبعة التي احتفظت الطاعنة بملكيتهما حين سداد قيمتها ، وليس للمشتري حق في قبض قيمة التأمين إلا بعد سداد ثمن السيارة بالكامل ولذلك نصت وثيقة التأمين على أن الشركة البائعة هي المستفيدة في المقام الأول . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك ان قيمة إصلاح الاضرار التي سببها الحادث هي من حق المؤمن له الذي صدرت الوثيقة باسمه وقام بسداد أقساط التأمين ، ولأنه هو المستغل للسيارة ومن حقه أن تظل السيارة في حالة صالحة للاستعمال والاستغلال ، أما الشركة البائعة فإن حقها في اقتضاء باقي الثمن إنما تضمنه السندات الإذنية الصادرة من المشتري ، كما تضمنه السيارة ذاتها التي احتفظت بملكيتهما ، أما كونها هي المستفيدة من عقد التأمين فإن ذلك لا يعطيها إلا الحق في قبض مقابل التأمين في حالة الهلاك الكلى ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في التسبيب بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفةً لما
بالأوراق ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم ذهب في قضائه إلى أن الشركة
الطاعنة إذ استوأت على أقساط التأمين الشامل لنفسها ولم تقوم بالعمل على تحويل
مقد التأمين السابق إلى اسم المشتري الجديد (المطعون ضده الأول) فإنها تكون
قد أخلت بالتزامها قبله ويحق له مطالبتها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت
من إجراء هذا الإخلال بالإلتزام وهو تعويض يتمثل في قيمة المبالغ التي كان
يحق له اقتضاؤها من شركة التأمين أثر وقوع الحادث فيما لو كانت الشركة
البائعة قد نفذت التزامها قبله بالتأمين الشامل على السيارة لصالحه ، وهذا الذي
ذهب إليه الحكم يخالف الثابت بالأوراق وما انتهى إليه تقرير الخبير من أن
وثيقة التأمين السابقة ظلت سارية ومنتجة لكافة أثارها وقت وقوع الحادث ،
كما لم يقدم دليل على إخطار شركة التأمين للطاعنة بما يفيد وقف مريان تلك
الوثيقة الأمر الذي يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة
المطقة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة وفرائن
بما في ذلك تقارير أهل الخبرة ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتضت بها وأن
تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحله . وكان البين من مدونات الحكم
المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالتزام الشركة البائعة بالتعويض على ما استخلصه
من إخلالها بالتزامها قبل المطعون ضده الأول بالتأمين على السيارة تأميناً
شاملاً باسمه ولصالحه ، وإذ أنها لم تنكر اضلاقاً طوال مراحل الدعوى أن
المطعون ضده الأول عندما تعاقد معها على شراء السيارة موضوع النزاع سدد
لها بالكامل قيمة أقساط التأمين الشامل عليها لمدة سنتين من تاريخ الشراء
الحاصل في ١٩٦٨/٥/٣١ بل أقر وكيانها صراحة بهذه الواقعة إلا أن الشركة
البائعة استوأت لنفسها على أقساط التأمين الشامل التي سددتها المطعون ضده
الأول وأكتفت بأن طابت من شركة التأمين تحويل عقد تأمين سابق من اسم
المشتري السابق إلى اسم المطعون الأول فرفضت الشركة الأخيرة هذا الطلب ،
وخاص الحكم من ذلك إلى أن الشركة البائعة تكون قد أخلت بالتزامها في
هذا الصدد قبل المطعون ضده الأول ويحق له مطالبتها بالتعويض عن

الأضرار التي لحقت من جراء هذا الإخلال بالإلتزام وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن مجادلة الطاعنة في هذا الشأن تعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقديره الدليل تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ، ولا يغير من ذلك ما أثبتته الحبير في تقريره من أن وثيقة التأمين السابقة ظلت سارية المفعول حتى وقوع الحادث وأنه وجد بملف شركة التأمين أخطارا عن الحادث في ١٩٦٩/٣/٢٢ ثم قبوله والتوقيع عليه من الباحث المختص ، وأنه لم يجد أثرا لخطاب المؤرخ ١٩٦٨/٨/٢٧ المزعوم إرساله بوقف سريان الوثيقة بملف أى من الشركتين ذلك أن كل ما أثبتته الحبير في تقريره لا ينهض دليلا على قيام الشركة الطاعنة بتحويل الوثيقة من اسم المشتري السابق إلى اسم المطعمون ضده الأول ، أو بإبرام وثيقة تأمين شامل جديدة باسمه تنفيذا لالتزامها بذلك ويكون انتهى إلى الحكم المطعمون فيه بخالفه الثابت بالأوراق على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث هو الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعمون فيه استند في قضائه بعدم قبول الطلب المعارض المقدم منها إلى أنه ليس من إطلبات الواردة في المادة ١٢٥ صرافيات رغم أنه يندرج تحت الطلبات التي نصت عليها الفقرة الثانية من هذه المادة إذ يترتب عليه عدم الحكم للمدعى بطلباته والحكم لها بطلباتها .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن للمدعى عليه وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات المعارضة أى طلب يترتب على إجابته إلا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه . فإذا طرحت على المحكمة طلبات عارضة تبين عليها أن تحكم في موضوعها مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك وإلا استبقت الطلب المعارض للحكم فيه بعد تحقيقه وذلك أعمالا لنص المادة ١٢٧ من القانون سالف البيان لما كان ذلك وكان الطلب الذي وجهته الطاعنة إلى المطعمون ضدها الثانية — على ما أورده الحكم المطعمون فيه بشأنه — ينطوى على طالب الحكم لها دون المطعمون ضده الأول بالزام شركة التأمين بأن تدفع لها المبلغ

الذى قدره الخبير تعويضاً عن الأضرار التي أصابت السيارة بسبب الحادث وكان هذا - الطلب منها يعتبر دفاعاً في الدعوى الأصلية التي أقامها المطعون ضده الأول طالبا إلزامها مع شركة التأمين بالتضامن فيما بينهما بدفع التعويض المطلوب ، ويرى إلى تفادى الحكم بطلبات المطعون ضده الأول فإن هذا الطلب يدخل في نطاق الطلبات المعارضة التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات ، وكانت الشركة الطاعنة قد تقدمت بطلبها إلى المحكمة بالإجراءات التي نصت عليها المادة ١٢٣ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول طلب الشركة الطاعنة بمقوله أنه ليس من الطلبات المعارضة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئياً في هذا الخصوص .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، الدكتور محمود عبد الماجد ، حامم المرافي ، محمد فتح الله
وسيد عبد الباقي .

(٢٧١)

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٠١) أحوال شخصية . " ولاية على المال " . بيع . تسجيل
صورية .

(١) تصرف الأب بالبيع المنجز لابنه القاصر . صحيح وار كان هبة مستترة في صورة
عقد بيع . ثبوت صورية الثمن . لا يترتب عليه سوى إعفاء الأب من تقديم حساب عن العقار
محال التصرف وعدم امتثال المحكمة عند معرفته فيه لغيره .

(٢) بيع المنصرف ذات العقار لأشخاص مختلفين على أحاس أصبوة تسجيل عقودهم .
لا محل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ مدني بتفضيل المنسك بالهقد للظاهر على من يتمك بالعقد
المستتر . التصاره على حابة اختلاف شخص المنصرف .

١ - تصرف الأب بالبيع المنجز في عقار يملكه إلى ابنه القاصر يعتبر
تصرفا صحيحا وناقذا سواء كان في حقيقةه بيعا أو هبة مستترة في صورة
عقد بيع ، وتسجيله تنتقل ملكية العقار المبيع إلى القاصر ، ولا يترتب على ثبوت
صورية الثمن سوى إعفاء الأب من تقديم حساب عن هذا العقار ومن
الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية عند تصرفه فيه بصفتة
وليا شرعيا على ابنه القاصر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٣ من المرسوم
بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال .

٢ - إذا تصرف الأب بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر في ذات العقار بعقود متعددة ولأشخاص مختلفين فإن المفاضلة بينهم تجرى على أساس أسبقية تسجيل عقودهم ولا على الأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني بتفضيل المتمسك بالعقد الظاهر على المتمسك بالعقد المستتر ذلك أنه إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني على أنه : " إذا أبرم عقد صوري فالدائى المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسنى النية أن يتمسكوا بالعقد المستتر وينتبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم " فقد دلت على أن مجال تطبيق هذا النص يكون عند اختلاف شخص المتصرف فى كل من العقدين محل المفاضلة بحيث يكون أحدهما صاحب حق ظاهر والآخر صاحب الحق المستتر . ومن ثم فإنه إذا كان الشيء محل التصرف مملوكا لشخص واحد وتصرف فيه بعقود متعددة إلى أشخاص مختلفين ، فإن المفاضلة بينهم تجرى على أساس أسبقية تسجيل عقودهم لحسب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضده الثانى بصفته وليا شرعيا على نجله القاصر طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ الصادر من الأخير بصفته المذكورة ببيع أرضا زراعية مساحتها ٣ ف و ٢١ ط و ١٢ س لقاء ثمن قدره ١٩٤٧٩ ج و ١٦٥ م بواقع خمسة آلاف جنيه للفدان ، وإذ تراخى البائع فى إجراءات التسجيل فقد

أقام دعواه بطلبائه السالفة وأودع باقي الثمن خزانة المحكمة بعد أن عرضه على البائع بالجلسة ورفض قبوله . تدخل الطاعنون هجوما طالبين رفض الدعوى بمقولة أنهم اشتروا هذه الأرض في مزاد أجرته نيابة الأحوال الشخصية بناء على قرار المحكمة الصادر في ١٩٧٤/٦/٢٧ بالتصريح للولى ببيع الأتبان المملوكة للقاصر بالمزاد العلني ، وقد رسا المزاد عليهم بواقع ٣٤٠٠ جنيه ثمنا للفدان الواحد واستلم الولي الشرعي كامل الثمن في ١٩٧٤/٨/٢٨ ، وصدر قرار محكمة الأحوال الشخصية في ١٩٧٤/١٠/٣ باعتماد رسو المزاد عليهم . وأضاف الطاعنون بعد ذلك إلى طلباتهم طلب محو التسجيلات المترتبة على صحفة الدعوى وتسليم المساحة المبينة بها إليهم . طلب المطعون ضده الثاني الحكم للتدخلين بطلباتهم استنادا إلى بطلان عقد المطعون ضده الأول لعدم صدور إذن بالبيع من محكمة الأحوال الشخصية ورد الأخير على ذلك بأن المطعون ضده الثاني — توفيقا لأوضاع ملكية الأسرة وقانون الإصلاح الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ — كان قد تصرف في هذه الأرض لابنه القاصر على سبيل الهبة في صورة عقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٧٠/١/١٠ استعان فيه بعمدة القاصر التي قررت أنها دفعت الثمن تبرها له وقد اعتمد التصرف في ١٩٧٤/١/٢١ رغم إشهار العقد في ١٩٧٤/٣/٢٨ وإذ باع الأب له هذه الأرض بموجب العقد العرفي المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ . موضوع الدعوى فانه لم يكن في حاجة إلى إذن المحكمة طالما أن المساحة المبيعة قد آلت إلى القاصر تبرها من أبيه عملا بحكم المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وبذلك يكون عقده صحيحا وناظرا ، ورد المتدخلون على ذلك بأنهم لما كانوا قد تمسكوا بعقد البيع الظاهر الذي دفع فيه الثمن من عمدة القاصر بما يتمسك المطعون ضده الأول بعقد الهبة المستترة فإن الأفضلية تكون لهم عملا بحكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني . وبتساريخ ١٩٧٥/١٠/٢٥ قضت محكمة اللجنة الابتدائية بقبول التدخل وإلزام المطعون ضده الثاني بتسليم المتدخلين القدر الذي رسا عليهم مزاده بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٨ وبعدم قبول الدعوى الأصلية تأسيسا على أعمال العقد الظاهر الذي يتمسك به المتدخلون

طبقاً للمادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني بما لا يجوز معه لأولى أن يتصرف فيما زاد على ٣٠٠ ج إلا بإذن المحكمة ، ويكون عقد البيع موضوع الدعوى الصادرة منه للمطعون ضده الأول بدون إذن من محكمة الأحوال الشخصية غير صحيح وغير نافذ في حق الصغير . إمتانف المطعون ضده الأول هـ هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٦١ لسنة ٩٢ ق . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٦ قضت محكمة إمتانف القاهرة برحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن التصرف الصادر من الولي الشرعي لابنه كان بيعاً مستورا وأن المتدخلين كانوا على علم بحقيقته كما كانوا على علم يسبق حصول البيع للمطعون ضده الأول عند دخولهم مزاد الأطلاق . وبعد أن امتنعت المحكمة إلى أنوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبصحته وتقاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ تأسيساً على أن تصرف الولي الشرعي أولاده القاصر كان تبرعاً ومن ثم يكون له التصرف في ذات الأطلاق بدون إذن المحكمة ، وأنه لا محل لإعمال حكم المادة ٢٤٤ من القانون المدني لعدم وجود المعارض في المصلحة الذي قال به الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هـ هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبرز عرض الطعن على هـ هذه المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينفي الطاعنون بالسببين الأول والثاني منهما على الحكم المطعون فيه انخفاً في تطبيق القانون والنقص في التسبيب والتمسك في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أنه لا مجال لتطبيق حكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني على واقعة النزاع لسببين (أولهما) أن المعارض الذي يجب توافره لإعمال النص غير قائم وهو وجود تعامل بين كل من الأغيار وبين كل من طرفي العقد الظاهرة أما إذا كان التعامل مع شخص واحد يتلقى كل طرف الحق منه فلا ينطبق النص . (وثانيهما) أن التصرف الذي صدر من الأب لابنه كان في حقيقته تبرعاً منه لولده القاصر . وهذا الذي ذهب إليه الحكم يتطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني جاء عاماً فيسرى حكمه على جميع

الحالات التي يكون قد أبرم فيها عقد صوري وتمسك ببعض الأغيار بالعقد الظاهر ، وتمسك بعضهم الآخر بالعقد المستتر فتكون الأفضلية لمن يتمسكون بالعقد الظاهر ، كما يسرى على عقد البيع الصادر من الأب لابنه القاصر إذا ما انطوى على هبة مستترة ، ومن ناحية أخرى فإنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه ذهب إلى أن نطاق سريان المادة ٢٤٤/٢ المشار إليها يقتصر على الحالة التي يكون فيها التعارض في المصلحة بين الأغيار متمثلاً في التعارض بين مصالح الدائنين الذين يريد كل منهم التنفيذ على مال مدينه ، ويكون مدين بعضهم هو البائع في عقد البيع الصوري ويكون مدين بعضهم الآخر هو المشتري في هذا العقد ، وهو ما يشكل خطأ في تطبيق القانون لأنه من المتفق عليه بين الشراح أن الأغيار أو ذوى الشأن في معنى الصورية هم كل من كسب حقاً شيئاً من أحد المتعاقدين على الشيء محل التصرف الصوري سواء كان هذا الحق سابقاً للتصرف الصوري أو تالياً له ، وكذلك الدائنون الشخصيون لكل من المتعاقدين طرفي الصورية هذا فضلاً عن أن لحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى استبعاد تطبيق المادة ٢٤٤ من القانون المدني على واقعة النزاع ، عاد فقرر أنه تمسك الطاعنين بالعقد الظاهر طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة لا يمكن أن يفيدهم لأنها تشترط لتفضيل الأغيار الذين يتمسكون بالعقد الظاهر أن يكونوا حسن النية وهي صفة كانوا يفتقدونها عند دخولهم مزاد بيع أرض للنزاع لأنهم يعملون في تجارة الأراضي وعلى علم تام في الأغلب الأعم بكل ما يتم من تصرفات في وقف المنشئ ، وبالتالي سبق بيع أرض للنزاع إلى المطعون ضده الأول ، وهذا من الحكم خطأ في فهم القانون وتطبيقه وفساد الاستدلال ذلك أن شروط حسن النية الذي تتطلبه المادة ٢٤٤ المشار إليها من الغير الذي يتمسك بالعقد الظاهر لا يعني عدم العلم بصورية هذا العقد الظاهر كما أن استدلال الحكم على سبق علم الطاعنين ببيع أرض النزاع إلى المطعون ضده الأول من كونهم يشغلون في تجارة الأراضي بالمنطقة وعلى علم تام في الأغلب الأعم بكل ما يتم من تصرفات فيها ، يعتبر استدلالاً فاسداً ذلك أن انشغال الطاعنين بتجارة الأراضي في المنطقة لا يستتبع بطريق اللزوم الحتمى علمهم بالتصرف موضوع النزاع ، كما أن العلم بالبيع لا يدل على علمهم بطبيعة عقد البيع الظاهر الذي صدر

من الأب لنجلاه القاصر وإذا كان الطاعنون قد ردوا بالتفصيل على دفاع المطعون ضده الأول بطلب إعمال حكم المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني وضمنوا ردهم أربع مذكرات تقدموا بها إلى محكمة الاستئناف الأولى بجلسته ١٩٧٦/١٢/١٨ ، والثانية بجلسته ١٩٧٧/٤/٢ وكان الحكم المطعون فيه لم يشر إلا للمذكرة الرابعة فان هذا يقطع بعدم اطلاع محكمة الاستئناف على المذكرتين المشار إليهما ، ولو اطلعت عليهما وعينت بمناقشة دفاعهم الوارد بها لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالتصور إلى جانب خطئه في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التبعي غير سديد ، ذلك أن تصرف الأب بالبيع المنجز في عقار يملكه إلى ابنه القاصر يعتبر تصرفاً صحيحاً وناظراً سواء كان في حقيقته بيعاً أو هبة مستترة في صورة عقد بيع ، وتسجيله تنتقل ملكية العقار المبيع إلى القاصر ، ولا يترتب على ثبوت صورية الثمن سوى إعفاء الأب من تقديم حساب من هذا العقار ومن الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية عند تصرفه فيه بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال فإذا تصرف الأب بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر في ذات العقار بعقود متعددة والأشخاص مختلفين فإن المفاضلة بينهم تجرى على أساس أسبقية تسجيل عقودهم ، ولا محل لإعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني بتفضيل المتمسك بالعقد الظاهر على المتمسك بالعقد المستتر ذلك أنه إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني على أنه إذا أبرم عقد صوري فلدائن المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا أحسن النية أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم ، فقد دلت على أن محل تطبيق هذا النص يكون عند اختلاف شخص المتصرف في كل من العقدين محل المفاضلة بحيث يكون أحدهما صاحب حق ظاهر والآخر صاحب الحق المستتر . ومن ثم فإنه إذا كان الشيء محل التصرف مملوكاً لشخص واحد وتصرف فيه بعقود متعددة إلى أشخاص مختلفين فإن المفاضلة بينهم تجرى على أساس أسبقية تسجيل عقودهم

غضب ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب جميع القانون ، ولا يعيبه ما استورد إليه تزييدا من عدم توافر شروط تطبيق المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني في حق الطاعنين لسوء نيتهم ذلك أن الحكم يستقيم بدون هذا الاستطراد الزائد عن حاجة الدعوى ، كما لا يقبل من الطاعنين على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم الرد على ماورد بالمذكرتين المقدمتين منهم بجلستي ١٩٧٦/١١/١٨ ، ١٩٧٧/٤/٢٤ إذ لم يبينوا في صحيفة طعنهم أوجه هذا الدفاع الجوهرى الذى تضمنته هاتان المذكرتان بخاء نعيمهم مجهلا ويكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه استند في اعتبار العقد الصادر من الأب للقاصر تبرعا على عدة قرائن شاب أغلبها عيوب تخضعه لرقابة محكمة النقض ، فمن القرائن الرئيسية التى استند إليها ما نسبته إلى الطاعنين من تناقض في خصوص المبلغ الذى دفعته عمه القاصر ثمنًا للأرض بمقولة أنهم قدموا عقدين أولهما مؤرخ ١٩٧٧/١/١٠ ثابت به أن الثمن خمسة عشر ألف جنيه وثانيهما مسجل برقم ١١٨٩ لسنة ١٩٧٤ ثابت به أن الثمن خمسة عشر ألف جنيه ثم قرروا في مذكراتهم أن الثمن خمسة عشر ألف جنيه ، وأن العادة لم تجر على أن تبرع العم لابن أخيه بمبلغ كبير لاسيما وأن والده ليس فقيرا بل ثبت أنه كان يمتلك أكثر من مائة فدان فضلا عن اختلاف أقوال شاهدة الطاعنين في محضر التحقيق المؤرخ ١٩٧٨/٤/٢٤ عن أقوالها المثبتة في محضر التحقيق بجلسة ١٩٧٧/١٢/٢٠ وفات الحكم أن اختلاف الثمن في عقدي البيع المشار إليهما يرجع إلى اختلاف المساحة المبعة في كل منهما وأن محضر التحقيق الحاصل ١٩٧٧/١٢/٢٠ قورت المحكمة عدم الاعتداد به لبطلانه ، وإذ كان الحكم قد أقام قضاءه باعتبار عقد البيع الصادر من الأب ساترا لمبة على جملة قرائن مجتمعة ومتساندة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة ثم تبين أن الاستناد إلى بعضها كان معيبا فإن ذلك يرتب بطلان الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير الأدلة والمستندات التي تقدم إليها والموازنة بينها ، وتقدير أقوال الشهود والأخذ بما يطمئن إليه وجدانها واستخلاص الحقيقة منها متى كان استخلاصها سائغا وله أصل ثابت في الأوراق ، وكان للبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على ما استخلصه من أن تصرف الولي الشرعي لابنه القاصر بمقتضى عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠ / ١ / ١٠ كان تبرعا منه للقاصر ولم يكن بيعا مستدلا على ذلك بأن هذا البيع تم في أعقاب صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد ملكية الفرد بما لا يزيد عن ٥٠ فداناً ، وأنه كان توفيقاً لأوضاع ملكية الأسرة أعمالاً لأحكام هذا القانون وعلى نحو ما جاء في الطلب الذي تقدم به الأب لمحكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٧٣ / ١٢ / ١٢ للإذن له ببيع عشرة أفدنة من أطيان القاصر ، فضلاً عن إقرار الأب في محضر مناقشته أمام النيابة بتاريخ ١٩٧٤ / ١ / ٢٠ بأن الأطيان المطلوب بيعها آلت ملكيتها إلى القاصر تبرعاً منه وهو ما يفيد أن ما جاء به عقد البيع من أن عمه القاصر هي التي قامت بمسداد الثمن تبرعاً منها لا يتفق مع الحقيقة ولا يسانده الواقع أو القانون لأن هذه العمدة تقدمها باعتجزاً يسيراً من أطيانها لمضر الطاعنين مقابل ثمن قبضت ثلاثة أرباعه مقدماً مبلغ ١٢٥٥ جنيهاً وليس هذا شأن من يتبرع بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، كما أن العادة لم تجر على أن تبرع العمدة بهذا المبلغ الكبير لابن أخيها وهو أخ ثبت أنه كان يمتلك مائة فدان وما استخلصته المحكمة من أقوال شاهدة الطاعنين في محضر التحقق المؤرخ ١٩٧٧ / ١٢ / ٢٠ ولما كانت هذه الأسباب سائغة ولها أصل ثابت في الأوراق وتكفي لحمل قضاء الحكم ، فإن مجادلة الطاعنين في شأنها تعتبر مجادلة موضوعية في سطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل واستنباط القرائن ننحصر منها رقابة محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور سعيد عبد المجيد ، ومحمد فتح الله ، وسيد عبد الباقى ، والدكتور أحمد حسنى .

(٢٧٢)

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٩ ، القضائية :

(١) أحوال شخصية * ولاية على المال . . إختصاص . " إختصاص
موى " . عقد . " تكييفه " .

تكييف التصرف الصادر من الوالد لإبنته بأنه عقد بيع أو هبة مستترة . إختصاص المحكمة
المدنية بالفضل فيه . لاشأن لمحكمة الأحوال الشخصية بذلك .

(٢) أحوال شخصية * ولاية على المال . . حكم " حجبة الحكم " .
عقد " تكييف العقد " .

لأقرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بالإذن لولى الشرعى ببيع بعض أطياف إبنته
القاصر . عدم تضمنه فصلا فى تكييف سند ملكية القاصر باعتباره يما أو هبة مستترة . لاجبة
له فى النزاع القائم بين الولى الشرعى وآخرين بشأن تكييف هذا التصرف . حلة ذلك .

(٣ ، ٤) أحوال شخصية * ولاية على المال . .

(٣) المال الآيل للقاصر عن طريق التبرع من أبوه مريحا أو مستترا . يجوز تعرفه فيه
دون إذن المحكمة . عدم التزامه بالجرء أو تقديم كذف حساب عنه م ١٣٠ . ق ١١٩
لسنة ١٩٥٢

(٤) المال الآيل للقاصر عن طريق التبرع من أبيه . تعرفه فيه بالبيع . لا يشترط فى هذا
للتصرف خلوه من الغبن الذى يزيد عن خمس القيمة . هذا التبرع مقصور على التصرفات الخاضعة
لاستئذان المحكمة .

(٥) إثبات "البينة" .

مدول المحكمة من سماح باقي الشهود بجملة لتحقيق لعدم إعلان بعض الخصوم بتلك الجلسة .
علم جواز استناد الخصم إلى شهادته الشاهد الذي سمعت أقواله فيها .

١ - الخلاف حول ما إذا كانت ملكية القاصر للأطيان موضوع النزاع قد آلت إليه من والده على سبيل الهبة أم بطريق البيع هو في حقيقته نزاع حول تكييف عقد البيع الصادر للقاصر من أبيه وهل كان بيعاً حقيقياً دفع فيه الثمن من طرف ثالث تبرعاً للقاصر أم كان هبة مستترة من الأب في صورة عقد بيع . وهو بهذا الوصف تكييف لاشأن لمحكمة الأحوال الشخصية به بل هو من صميم اختصاص المحكمة المدنية .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها ، يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً ، وأن تكون هي ذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم . وكان البين من الاطلاع على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ... أنه لم يصدر في خصومة ما بل صدر بناء على الطالب الذي تقدم به المطعون ضده الثاني لنيابة الأحوال الشخصية للاذن له ببيع عشرة أفنة من المساحة التي يمتلكها نجله القاصر ، والتي باعها له توفيقاً لأوضاع ملكية الأسرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وأنه قرر في التحقيقات التي أجرتها النيابة أن هذا البيع كان تبرعاً منه لنجله القاصر . وقد صدر قرار المحكمة متضمناً الإذن له بالبيع مزاداً دون أن يتضمن في منطوقه أو في أسبابه أية إشارة لما إذا كان عقد البيع سند ملكية القاصر الصادر له من الولي الشرعي يعتبر بيعاً بعوض أو هبة مستترة ، ودون أن يكون أطراف الخصومة الحالية المشترين لقدر من هذه الأطيان من الولي الشرعي بعقد بيع ابتدائي

والمشترون لها بطريق المزاد العلني — ممثلين عند نظر طاب الولى الشرعى أو صدور قرار الإذن بالبيع . فإن هذا القرار لا يجوز حجبة تمنع هؤلاء الحصول من أن يطرحوا على القضاء النزاع حول حقيقة طبيعة العقد الصادر من الولى للقاصر، وذلك للفصل فيه . ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بأن عقد بيع الأطيان الصادر من الولى لابنه القاصر يسترهبه له من والده فإنه لا يكون قد خالف قضاء سابقا حائزا قوة الأمر المقضى .

٣ — إن المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال إذ نصت على أنه " لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آت إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستترا ، ولا يلزم الأب بتقديم حساب من هذا المال " . فقد دلت على إعفاء الولى الشرعى من كافة القيود الواردة في القانون سواء كانت قيود حظر موضوعية ، أو قيودا متعلقة بالإدارة أو للتصرف بالنسبة للمال الذى آت منه للقاصر بطريق التبرع فيعفى من إجراءات الحصول على إذن من المحكمة حيث يشترط الإذن لحواز التصرف ، كما يعفى من الأحكام الخاصة بالالتزام بالجرد وتقديم الحساب .

٤ — تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في فقرتها الثانية على أنه " لا يجوز للمحكمة أن ترفض الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر فى خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة " . ومفاد ذلك أن اشتراط خلو التصرف من الغبن الذى يزيد على خمس القيمة قاصر على التصرفات الخاصة لامتدازان المحكمة ، وإذا كان عقد البيع الصادر من الولى الشرعى ببيع أطيان النزاع — التى آلت للقاصر بطريق التبرع من أبيه — إلى المطعون ضدها الأولى غير مقيد بصدور إذن من المحكمة بأمره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحته ونفاذه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

٥ — إذ كان الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن استمعت إلى أقوال الشاهد الأول للمطعون ضدها الأولى بجلسته .. رأت عدم المضى

فی التحقیق لعدم إعلان بعض الخصوم بتلك الجلسة فانه لا يسوغ للطاعنين التمسك بأقوال هذا الشاهد بالجلسة المذكورة لأن المحكمة لم تعمل عليها لا بتناقضها على إجراء باطل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوثائق — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ۲۴۵۴
لسنة ۷۴ مدني كلى الجيزة على المطعون ضده الثاني بصفته وليا شرعيا على
نجله القاصر بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ۱۰/۱۰/۱۹۷۲
الصادر لها منه ببيعها أرضا زراعية مساحتها ۶ ف و ۱۳ ط و ۱۱ ص لقاء
ثمن قدره ۱۹۶۸۲ ج و ۲۵۰ م بواقع ۳۰۰۰ جنيه للقدان . تدخل الطاعنون
هجرميا طالين رفض الدعوى بمقولة أنهم اشتروا هذه الأقطبان في مزاد أجرته
نيابة الأحوال الشخصية بناء على قرار محكمة الأحوال الشخصية الصادر
في ۲۷/۶/۱۹۷۴ بالتصريح للمطعون ضده الثاني ببيع الأقطبان المملوكة لابنه
القاصر بالمزاد العلني وقد رسا المزاد عليهم بثمن قدره ۳۳۰۰۰ ج و ۶۳۱ م
بواقع ۵۰۳۰ جنيه للقدان الواحد ، استلم الولي الشرعي كامل الثمن ثم
صدر قرار من محكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ۳/۱۰/۱۹۷۴ باعتماد رسو
المزاد عليهم وأصبح قرارها نهائيا لعدم الطعن عليه . وأضاف الطاعنون بعد
ذلك طلب نحو التسجيلات المترتبة على صحيفة الدعوى وتسليم المساحة المباعة
إليهم . طلب المطعون ضده الثاني رفض الدعوى والحكم للتدخلين بطلباتهم
استنادا إلى بطلان عقد المطعون ضدها الأولى لعدم صدور إذن بالبيع
من محكمة الأحوال الشخصية ، وردت الأخيرة على ذلك بأن المطعون

ضده الثاني — توفيقاً لأوضاع ملكية الأسرة وقانون الإصلاح الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ كان قد تصرف في هذه الأرض لابنه القاصر على سبيل الهبة في صورة عقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٧٠/١/١٠ استعان فيه بعمه القاصر التي قررت أنها دفعت الثمن تبرعاً له . وقد اعتمد بالتصرف في ١٩٧٤/١/٢١ وتم إشهار العقد في ١٩٧٤/٣/٢٨ . وإذا باع الأب لها هذه الأرض بموجب العقد العرفي المؤرخ ١٩٧٢/١٠/١٠ موضوع الدعوى فإنه لم يكن في حاجة إلى إذن المحكمة طالما أن المساحة المبعة قد آلت إلى القاصر تبرعاً من أبيه عملاً بحكم المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وبذلك يكون عقدها صحيحاً وناظراً . ورد المتدخلون على ذلك بأنهم يتمسكون بعقد البيع الظاهر الذي دفع فيه الثمن من عمه القاصر بينما تمسك المطعون ضدها الأولى بعقد الهبة المستتر وأنه إزاء هذا التعارض في المصالح تكون الأفضلية لهم عملاً بحكم المادة ٢٤٤ من القانون المدني . وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥ قضت محكمة الجيزة الابتدائية بقبول التدخل وإلزام المطعون ضده الثاني بتسليم المتدخلين القدر الذي رسا عليهم مزاده والمبين بمحضر مرسى المزاد المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٨ وبعدم قبول دعوى المطعون ضدها الأولى تأسيساً على أعمال العقد الظاهر الذي يتمسك به المتدخلون طبقاً للمادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني بما لا يجوز معه للولى أن يتصرف فيما زاد على ٣٠٠ جنيه إلا بأذن المحكمة ، ويكون عقد البيع موضوع الدعوى الصادر للمطعون ضدها الأولى بدون إذن من محكمة الأحوال الشخصية غير صحيح وغير نافذ في حق الصغير . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٦٠ لسنة ٩٢ ق — وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن التصرف الصادر من الولي الشرعي لابنه القاصر في ١٩٧٠/١/١٠ كان عقداً صورياً يخفى تبرعاً منه للقاصر وأن الطاعنين كانوا يعلمون بذلك عند شرائهم الأطنان التي رصت عليهم بالمزاد وبعد أن استتمت المحكمة إلى أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥ بإلغاء الحكم المستأنف وببصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧١/١٠/١٠

تأسيسا على أن تصرف الولي الشرعي لولده القاصر كان تبرعا ، ومن ثم يكون له التصرف في الأرض بدون إذن محكمة الأحوال الشخصية ولا محل لأعمال حكم المادة ٢٤٤ من القانون المدني لعدم وجود التعارض في المصلحة الذي قال به الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينمى الطاعنون بالأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن محور النزاع بينهم وبين المطعون ضدها الأولى كان يدور حول ما إذا كانت الأطيان موضوع عقد البيع المؤرخ ١٠ / ١٠ / ١٩٧٢ قد آلت إلى القاصر من والده المطعون ضده الثاني بطريق البيع أم بطريق الهبة المستترة ، وقد تصدت محكمة الاستئناف للفصل في هذا النزاع ، وانتهت في حكمها المطعون فيه إلى أن هذه الأطيان قد آلت إلى القاصر من والده بطريق الهبة التي تمت في صورة عقد بيع ، في حين أن الاختصاص بنظر هذا النزاع معهود لمحكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالتطبيق لأحكام المواد ٨٧١ و ٨٨٥ و ٩٦٩ من قانون المرافعات . وإذا كانت تلك المحكمة سبق أن فصلت في هذا النزاع عندما أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧ ببيع أطيان القاصر بالمزاد العلني ، إذ رأت في حدود ولايتها أن ملكية القاصر لأطيان النزاع قد آلت إليه بطريق المعاوضة ، وليس بطريق التبرع كما ادعى الولي في طلب الإذن ببيع هذه الأطيان ، وكان هذا منها فصلا في خصومه فإن قرارها يعتبر حكما قضائيا له حجية الأمر المقضى وإذا أصبح نهائيا فقد كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعدد بحجته بعد أن تمسك الطاعنون به في مذكرتهم المقدمة بجماعة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٨ وإذا تصدت محكمة الاستئناف لنظر هذا النزاع وأهدرت حجية القرار النهائي الصادر من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال

المختمنة ، فان حكما المطعون فله فكون قد خالف القانون وأخطأ فف تطبقه بما فستوجب نقضه .

وآفث إن هذا النعى فر سرفء ، ذاك أن الخلاف حول ما إذا كانت ملكفة القاصر للأطفان موضوع النزاع قد آلت إلفه من والفة المطعون ضفءه الثاني على سبفل الهبة أم بطرفق البفع هو ف فقفقته نزاع حول فكفف ففء البفع المؤرخ ١٩٧٠/١/١٠ الصادر للقاصر من أففه وهل كان ففما فقفقفا ففم ففم الثمن من طرف ثالث فبرعا للقاصر أم كان هبة مسفرة من الأب فف صورة ففء ففم . وهو بهذا الوصف فكفف لا شأن لمحكمة الأحوال الشفصففة بفبل هو من صفم اأفصاف المحكمة المرففة ، وففعف فففا أن فقول كلمتها ففم ، فاذا كانت محكمة الاستئناف قد استألففت من الفففقق الذى أفرته ومن ظروف الففوى وأدلتها أن ففء ففم الأطفان الصادر من المطعون ضفءه الثاني لنفله القاصر هو فف فقفقته هبة مسفرة فانها لا فكون قد فرففت بذلك عن ففء اأفصافها ، لما كان ذاك . وكان من المقرر فف فضاء هذه المحكمة — أن المنع من إعادة طرح النزاع فف المسألة المقضى فففا — فشرط ففم أن فكون المسألة واحدة فف الففوفف ، ولا فوافر هذه الوحفة إلا أن فكون هذه المسألة أساسفة لا فففر ، وأن فكون الطرفان قد فناقشا فف الففوى الأولى واستفرت فقفقتها ففهما بالفكم الأول استقرارا جامعا مانعا ، وأن فكون هى بذاتها الأساس ففما ففم ففم ففم الففوى الثانية ففم نفس الفصوم ، وكان البفن من الاطلاع على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشفصففة بفارفع ١٩٧٤/٦/٢٧ أنه لم فصدر فف ففصومه ما بل ففء ففم على الطلب الذى ففم ففم المطعون ضفءه الثاني لنفابة الأحوال الشفصففة للإذن له فففع عشر أففنه من المساحة الفف فملكها نفله القاصر ، والفف باعها له فوففقا لأوضاع ملكفة الأسرة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وأنه قرر فف الفففقات الفف أفرتها نفابة أن هذا البفع كان فبرعا منه لنفله القاصر . وقد ففء قرار المحكمة ففضمنا الإذن له بالبفع مزاءا ففم أن ففضمف فف منطوقه أو فف أسبابه أية إشارة لما

يعرض أو هبة مستترة ، ودون أن يكون أطراف الخصومة الحالية - ممثلين عند نظر طلب الولي الشرعي أو صدور قرار الإذن بالبيع . فإن هذا القرار لا يحوز حجية تمنع هؤلاء الخصوم من أن يطرحوا على القضاء النزاع حول حقيقة وطبيعة المقد الصادر من الولي للقاصر وذلك للفصل فيه . ويكون الحكم المطعون فيه حين قضي بأن عقد بيع الأتيان الصادر من الولي لابنه القاصر يستر هبة له من والده فإنه لا يكون قد خالف قضاء سابقا حائزا قوة الأمر المقضي ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التبرير ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١٠/١٠ الصادر من الولي الشرعي نيابة عن ابنه القاصر ببيع أتيان النزاع إلى المطعون ضدها الأولى ، إصراه البطلان النسبي لمجاوزة الولي حدود ولايته لعدم حصوله على إذن محكمة الأحوال الشخصية بإبرامه ، هذا فضلا عن انطواء عقد البيع المشار إليه على غبن فاحش تجاوز الخمس إذ باع الولي بمقتضاه أتيان النزاع بسعر الفدان الواحد ٣٠٠٠ ج بينما قدر الخبير الذي انتدبته محكمة الأحوال الشخصية سعر الفدان بخمسة آلاف جنيه ، وبلغ سعره في المازاد الذي أمرت به تلك المحكمة ٥٠٣٠ ج ، ورغم تمامك الولي الشرعي والطاعنين ببطلان عقد البيع المشار إليه ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضي بصحته ونفاذه وأغفل الرد على دفاعهم الجوهرى بجاء الحكم مخالفا للقانون ومشوبا بالخطأ في تطبيقه والقصور في التبرير بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال إذ نصت على أنه " لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آت إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستترا ، ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال " . فقد دلت على إعفاء الولي الشرعي من كافة القيود الواردة في القانون سواء كانت قيود حظر موضوعية ، أو قيودا متعلقة بالإدارة ،

أو التصرف بالنسبة للمال الذي آل منه للقاصر بطريق التبرع فيعفى من إجراءات الحصول على إذن من المحكمة حيث يشترط الإذن لجواز التصرف ، كما يعفى من الأحكام الخاصة بالالتزام بالحدود وبتقديم الحساب ، وإذا كان الحكم بصحته ونفاذه قد آلت إلى القاصر من والده تبرعا فإن للأخير حق التصرف فيها بجميع أنواع التصرفات دون قيد على سلطته فلا يلزم باستصدار إذن من محكمة الأحوال الشخصية بالتصرف . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أنه لا يجوز للمحكمة أن ترفض الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر ، أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة . فإن مفاد ذلك أن اشتراط خلو التصرف من الغبن الذي يزيد عن خمس القيمة قاصر على التصرفات الخاضعة لاستئذان المحكمة ، وإذا كان عقد البيع الصادر من الوالي الشرعي ببيع أطيان النزاع إلى المطعون ضدها الأولى غير مقيد بصور إذن من المحكمة بإبرامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحته ونفاذه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولا يعيبه التفاته عن الرد على دفاع الطاعنين بوجود غبن يزيد عن الخمس في عقد البيع المشار إليه لأنه غير متج أو مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ومن ثم يكون النعي بهذين السببين في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الخامس والسادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم قدموا للمحكمة الاستئناف — وبعد سماع أقوال شهود الطرفين — ثلاث مذكرات ضمنوها دفاعهم المبني على تناقض أقوال الشاهد الأول للمطعون ضدها الأولى إذ قرر بجلسته التحقيق المنعقدة في ١٩٧٨/٢/٦ أن عمه القاصر دفعت ثمن الأرض تبرعا من مالها ثم عدل عن ذلك بجلسته ١٩٧٨/٣/٧ إلى القول بأنها لم تدفع شيئا من مالها ، وتمسك الطاعنون بدلالة أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى التي تفيد التبرع بالثمن ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض بالإشارة أو الرد إلى دفاعهم بجاء مشوبا بالقصور في أسبابه الواقعية ، هذا فضلا عما شابه من فساد في الاستدلال حين استدل على علم الطاعنين بأن التصرف الصادر للقاصر

من أبيه كان تبرعا من وجود علاقات سابقة بينهم وبين المطعون ضده الثاني وعمة القاصر المتبرعة بالثمن في حين أن ذلك لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه في تكوين عقيدته ما بدلى به شهود أحد الطرفين مادام لم يخرج في ذلك عما تحتمله أقوالهم ، ولما كان الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن استمعت إلى أقوال الشاهد الأول للمطعون ضدها الأولى بـ ١٩٧٨/٢/٦ رأت عدم المضي في التحقيق لعدم إعلان بعض الخصوم بتلك الجلسة فإنه لا يسوغ للطاعنين التمسك بأقوال هذا الشاهد بالجلسة المذكورة لأن المحكمة لم تعمل عليها لابتنائها على إجراء باطل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن أطيان النزاع قد آلت للقاصر من أبيه بطريق التبرع وأقام قضاءه على ما حصله من أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى التي اطمأن إليها وعلى القرائن التي استخلصها من وقائع الدعوى ، وكانت هذه الأدلة وتلك القرائن سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يعيب الحكم عدم تناوله بالرد على دفاع الطاعنين في شأن مناقشة أقوال الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة لأنه من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم وحججهم والرد عليها استغلا لا طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ، كما لا يعيب الحكم المطعون فيه ما امتطرد إليه في أسبابه تزييدا من أن الطاعنين كانوا على علم بأن التصرف الصادر من الولي لابنه القاصر كان تبرعا مستدلا على ذلك بوجود علاقات سابقة بينهم وبين الولي والعمة ، ذلك أن علم الطاعنين أو جهلهم لا يغير من طبيعة التصرف وحقيقة الواقع فيه ، ومن ثم فإن هذا الاستطراد الزائد غير مؤثر على النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه الذي يستقيم بدونه ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار صلاح الدين دوتس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العامة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، ألقى بقطر حبشي ، محمد علي هاشم وصلاح الدين
عبد العظيم .

(٢٧٣)

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب . " التقادم " . تقادم . " قطع التقادم " .

الإجراء للمطاع لتقادم الضريبة النوعية . أثره . قطع تقادم الضريبة العامة على الإجراء
بالنسبة لهذا العنصر فقط .

النص في المادة ٢٤ مكررا (٦) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ يدل على أنه إذا كان أحد عناصر
الإيراد الخاضع للضريبة العامة محل طعن نوعي ، فإن الإجراء الذي يقطع
تقادم الضريبة النوعية يقطع في الوقت ذاته تقادم الضريبة العامة بالنسبة
لهذا العنصر فقط دون أن يتعدى أثره إلى باقي العناصر ، وهو ما يساير
التعديل الذي أدخله الشارع على نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩
لسنة ١٩٤٩ بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ إذ استلزم هذا التعديل
بالضرورة أن تكون الضريبة العامة المستحقة على العنصر النوعي المطعون فيه
بمناى عن السقوط بالتقادم ، فأورد الشارع النص في المادة ٢٤ مكررا (٦)
تحقيقا لهذا الغرض والقول بغير ذلك يؤدي إلى التراخي في تصفية مرا كز
المولين الخاضعة للضريبة العامة لمجرد الطعن في أحد عناصرها النوعية أو قطع
تقادم الضريبة النوعية المستحقة عن هذا العنصر بأي إجراء مما ينقطع به
التقادم . لما كان ذلك ، وكان إخطار المورث بربط الضريبة على أرباحه

التجارية والصناعية عن سنة ١٩٥١ ، لا أثر له في قطع تقادم الضريبة العامة المستحقة عليه من إيراد أطيانه الزراعية في تلك السنة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أخطرت مورث المطعون ضدهم بربط الضريبة الأخيرة في ١٩٦١/٣/٢٦ بعد أن كانت مدة تقادم الضريبة المذكورة قد اكتملت ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى تقادم تلك الضريبة فلا يعيبه ما استند إليه من قرارات قانونية خاطئة ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن للطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بلقاس قدرت صافي إيراد .. - .. مورث المطعون ضدهم من أطيانه الزراعية ، وأرباحه التجارية في كل من سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ بمبلغ ٤٤٢١ ج و ٤٠٠ م ، وفي كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٤٨٩٦ ج و ٦٠٠ م ، وفي سنة ١٩٥٥ بمبلغ ٤٥٢٩ ج و ١٠٠ م وأخطرته بهذا الربط في ١٩٦١/٣/٢٦ ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ودفع بسقوط حق الطاعنة في اقتضاء الضريبة المستحقة من السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ بالتقادم ، وأصدرت اللجنة قرارها في ١٩٦٢/١٠/٣٠ بقبول الدفع بتقادم الضريبة المستحقة على صافي إيراد المورث من أطيانه الزراعية من السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ ، فقد أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢ تجاري كفر الشيخ

(١) قض ١٩٧٧/٢/٥ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٨ ص ٢٨٢ .

الابتدائية طعنا في هذا القرار ، وفي ١٣/١٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه فيما قضى به من قبول الدفع بتقادم الضريبة المستحقة على صافي إيرادات المورث من الأرباح الزراعية عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٤ ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٥ ق طنطا - مأمورية كفر الشيخ - وفي ١٧/١٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى قبول الدفع بتقادم الضريبة المستحقة على صافي إيرادات المورث من أرباحه الزراعية في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ ، طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

ومن حيث ان الطعن بني على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم اقام قضاءه بقبول الدفع بتقادم الضريبة المستحقة على صافي إيرادات مورث المطعون ضدهم من أرباحه الزراعية في سنة ١٩٥١ على أن إخطاره بربط الضريبة المستحقة عليه من أرباحه التجارية والصناعية الذي تم في ٢٥/٢/١٩٥٧ بقطع التقادم بالنسبة للضريبة العامة المستحقة على إيراده بكافة عناصره ومن بينها ضريبة الأرباح الزراعية ما دامت هذه الضريبة الأخيرة لم تسقط بالتقادم ، في حين أن مدة تقادم الضريبة العامة على إيرادات المورث عن سنة ١٩٥١ وهي خمس سنوات كاملة تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٥٢ وتكتمل في ٣١/٣/١٩٥٧ وقد أخطر المورث بربط الضريبة على أرباحه التجارية والصناعية قبل اكتمال تلك المدة فيكون التزامه بسداد الضريبة العامة على إيراده عن سنة ١٩٥١ قائما .

ومن حيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكررا (٦) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ على أنه " ... وإذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فان الاجراء الذي يقطع

تقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة .. ، يدل على أنه إذا كان أحد عناصر الإراد الخاضع للضريبة العامة محل طعن نوعي فإن الإجراء الذي يقطع تقادم الضريبة النوعية يقطع في الوقت ذاته تقادم للضريبة العامة بالنسبة لهذا العنصر فقط دون أن يتعدى أثره إلى باقي العناصر ، وهو ما يساير التعديل الذي أدخله الشارع على نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ إذ استلزم هذا التعديل بالضرورة أن تكون الضريبة العامة المستحقة على العنصر النوعي المطعون فيه بمنأى عن السقوط بالتقادم ، فأورد الشارع في المادة ٢٤ مكررا (٦) النص سالف الذكر تحقيقا لهذا الغرض ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى التراخي في تصفية مراكز الممولين الخاضعة للضريبة العامة لمجرد الطعن في أحد عناصرها النوعية أو قطع تقادم الضريبة النوعية المستحقة عن هذا العنصر بأي إجراء مما ينقطع به التقادم . لما كان ذلك ، وكان إخطار المورث بربط الضريبة على أرباحه التجارية والصناعية عن سنة ١٩٥١ ، لا أثر له في قطع تقادم الضريبة العامة المستحقة عليه عن إيرادات أطيانه الزراعية في تلك السنة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطائفة أخطرت مورث المطعون ضدهم بربط هذه الضريبة الأخيرة في ٢٦ / ٣ / ١٩٦١ بعد أن كانت مدة تقادم الضريبة المذكورة قد اكتملت ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى تقادم تلك الضريبة فلا يعيبه ما امتد إليه من قرارات قانونية خاطئة ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحبيبي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة
المستشارين : محمد فاروق راتب ، مصطفى قراطام ، عبد الحميد المنلوطي
جلال الدين أنسى .

(٢٧٤)

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ القضائية :

اختصاص . دعوى . محاماة . مؤسسات عامة .

المؤسسات العامة . اختصاص الادارات القانونية بها بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم . نيابة
لإدارة قضايا الحكومة عن هذه المؤسسات . شرطه . صدور تفويض لها من مجلس إدارتها .
ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تقضى بأن تتولى الإدارة
القانونية في الجهة المنشأة فيها الاختصاصات التالية (أولاً) المرافعة ومباشرة الدعاوى
والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم . كما تنص المادة الثالثة على أنه
” يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ،
بناء على اقتراح إدارتها القانونية ، إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي
تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ،
طرقاً فيها ، إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، ومؤدى هذين النصين
أن الأصل هو أن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة هي صاحبة الصفة
في مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ،

واستثناء من هذا الأصل يجوز لإدارة قضايا الحكومة مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عن تلك المؤسسات بشرط إصدار تفويض لها من مجلس إدارتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليهن الثلاث أقرن الدعوى رقم ۵۲۳ سنة ۱۹۶۹ كلى
الاسكندرية ضد المطعون عليه الرابع ومستشفى المواصاة بالاسكندرية بطلب
الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لهن مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل
التعويض عن وفاة مورثهن بسبب خطأ المطعون عليه الرابع عند إجراء
جراحته له في تلك المستشفى وإهماله في متابعة علاجه مما أدى إلى وفاته
ثم أدخلن الطاعنة في الدعوى بعد أن آلت إليها ملكية المستشفى بعد
تأميمها . وبتاريخ ۲۰ / ۴ / ۱۹۷۰ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة
والمطعون عليه الرابع بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعيات عشرة آلاف جنيه .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۸۲۶ سنة ۲۶ ق الاسكندرية .
وفي ۲۱ / ۵ / ۱۹۷۵ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن
الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها
بعدم قبول الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة
لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الطعن رفع من إدارة قضايا الحكومة
وبغير أن تتضمن أوراقه ما يفيد صدور تفويض لها من مجلس إدارة المؤسسة
الطاعنة في رفعه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المبادأة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تقضى بأن تتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : (أولا) المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم .. كما تنص المادة الثالثة على أنه " يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية ، إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، طرفا فيها ، إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها " ومؤدى هذين النصين أن الأجل هو أن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة هي صاحبة الصفة في مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها واستثناء من هذا الأصل يجوز لإدارة قضايا الحكومة مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عن تلك المؤسسات بشرط إصدار تفويض لها من مجلس إدارتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على صحيفة الطعن أنها أودعت قلم كتاب هذه المحكمة في ١٨ / ٨ / ١٩٧٥ من الأستاذ المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة بصفته نائبا عن المؤسسة الطاعنة وقد وقع عليها مقدمها بهذه الصفة ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد صدور تفويض من مجلس إدارة المؤسسة الطاعنة لإدارة قضايا الحكومة برفع الطعن نيابة عنها بديلا عن إدارتها القانونية ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد سالم ، محمد طه منجر وإبراهيم
محمد فراج .

(٢٧٥)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" .

أحوال شخصية "النسب" . إثبات "عبء الإثبات" .

الإقرار بالأبوة . شرطه . أن يكون المتر له مجهول النسب . وجوب إثباته الدليل على
عدم صحة نسبته أن هو منسوب إليه . انقضاء ثبوت نسبته بمجرد الإقرار بالأبوة . خطأ
في القانون .

المقرر في فقه الأحناف أنه يشترط لصحة الإقرار بالأبوة أن يكون الولد
المقرر له مجهول النسب فإن كان معروفاً نسبته من غير المقرر لا يثبت نسبته منه
بمجرد الإقرار لأنه لا يمكن ثبوت نسبته من رجلين بل لابد أن ينتفى أحدهما ،
ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة
الاستئناف بأن المطعون ضده معلوم النسب لأبيه ... إذا ألحق به في سجلات
قيد المواليد وتزوج وجند باسمه منتسباً له ، وشهد بصحة هذا النسب كل من
زوجة هذا الأب وابنه عند سؤالهما في التحقيقات الإدارية المقدم صورها
في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الاستئناف شكلاً بما ينطوى عليه
هذا القضاء من رفض للدفع بنهاية الحكم المستأنف ثم تعرض للوضع فأيد
الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت نسب المطعون ضده الآخر — مورث
الطاعنين — على سند من مجرد إقراره بأبوته له ، وذلك دون أيقيم المطعون

ضده البينة على عدم صحة نسبه لمن هو منسوب إليه حتى يتحقق لدى المحكمة أنه مجهول النسب ويصح إقرار الغير بأبوته له ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٧١ لسنة ١٩٥٨ على أحوال شخصية القاهرة ضد .. بطلب الحكم بإثبات نسبه لإنه له وأن اسمه الحقيقى .. وأن ماجاء بشهادة ميلاده من أن اسم والده .. خطأ وقع من القابلة حين إبلاغها عن مولده وبالجلسة حضر من قرر أنه المطلوب لإثبات النسب إليه وأقر بالدعوى وبتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإثبات نسب المطعون ضده إلى والده وإن توفى الأخير فى ١٩٦٩/١٢/٢٠ إستأنف أخوه لأبيه مورث الطاعنين — هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٧٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٠ حكمت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . طعن المورث المذكور فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٤٠ لسنة ٤٠ قضائية وأقام الدعوى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية جنوب القاهرة الابتدائية قبل المطعون ضده بطلب الحكم ببطلان وانعدام الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٧١ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية ، كما أقام هو وشقيقته .. الدعوى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية جنوب القاهرة الابتدائية قبل المطعون ضده بطلب الحكم بثبوت وفاة أخيهما لأبيهما الشهير بـ وانحصار إرثه الشرعى فيهما بصفةتهما المذكورة واستحقاقهما لجميع تركته تعصيبا وإخراج المطعون

ضده من وراثته وإبطال إسماء تحقيق الوفاة والوراثة الصادر له ، وبضم ملف الدعوى رقم ٩٧١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليها لدعى مورث الطاعنين بالتزوير على ورقة إعلان صحيفتها ومحضر جلستها وبصمى الختم الذى يحمل اسم المطلوب إثبات النسب إليه والموقع به على هذا المحضر وعلى الإقرار بالنسب المنسوب إليه ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٢ حكمت المحكمة فى الدعوى ٤٢٥ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية برفضها ، فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٩٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ حكمت فى الدعوى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية بعدم قبول الادعاء بالتزوير ، ثم حكمت فى ١٩٧٤/١٢/٢٧ بوقف الدعوى حتى يفصل فى الطعن بالنقض رقم ٤٠ لسنة ٩٠ قضائية والاستئناف رقم ٧ لسنة ٩٠ ق القاهرة وإذا نقض الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٦ لسنة ٧٨ ق القاهرة ، وأحيلت الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة بناء على طلب الطاعنين لوفاة مورثهم قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ٧ لسنة ٩٠ ق القاهرة إليه ليصدر فيها حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١ حكمت بتأييد الحكيم المستأنفين . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبعرضه على المحكمة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت نسب المطعون ضده من مورث مورثهم بصفته إبناً له أخذاً بإقراره أمام محكمة أول درجة بأن المذكور ابنه من ... التى تزوجها بعقد عرفى ، فى حين أن المطعون ضده معلوم النسب من آخر إذ حمل اسم أبيه ... منذ ولادته ، وأنه عاش يحمله حتى تزوج وجند بهذا الإسم ، ومن ثم لا يقبل فى الشرع إقرار الغير بأبوة له .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان المقرر فى فقه الاحناف أنه يشترط لصحة الإقرار بالأبوة أن يكون الولد المقرر له مجهول النسب فإن كان معروفاً نسبه من غير المقرر لا يثبت نسبه منه بمجرد الإقرار لأنه لا يمكن

ثبوت نسبه من رجائين بل لابد أن ينتفى أحدهما ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده معلوم النسب لأبيه إذا لحق به في سجلات قيد المواليد وتزوج وجند باسمه منتسبا له ، وشهد بصحة هذا النسب كل من زوجة هذا الأب وابنه عند سؤالهما في التحقيقات الإدارية المقدم صورها في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الاستئناف شكلا بما ينطوى عليه هذا القضاء من رفض للدفع بنهاية الحكم المستأنف ثم تعرض للوضوح فأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت نسب المطعون ضده لآخر — مورث ومورث الطاعنين — على سند من مجرد إقراره بأبوته له ، وذلك دون أن يقيم المطعون ضده البينة على عدم صحة نسبه لمن هو مذموب إليه حتى يتحقق لدى المحكمة أنه مجهول النسب ويصح إقرار الغير بأبوته له ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى وعلى أن يكون مع النقض الإحالة لأن الطعن وإن كان للمرة الثانية إلا أنه يتناول مالم يكن الحكم السابق قد فصل فيه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد صوف الدين عابى ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجورى ، محمد طه منجر ، إبراهيم محمد فراج وصبحى
وزق دأود .

(٢٧٦)

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٩ التمهنية :

(٢ و ١) إيجار . " وفاة المستأجر " . قانون .

(١) تأجير العين لاستعمالها مكتبا ومكنا . وفاة المستأجر . أثره . وجوب الرجوع
للعقود العامة فى القانون المدنى دون أحكام التشريع الاستثنائى لإيجار الأما كن ولو امتد العقد
بقوه ، هذا التشريع .

(٢) تأجير العين لاستعمالها مكتبا ومكنا . رخصة المستأجر للغير بجميع الأركان . اعتباره
خلفاء أما للرعى فى حكم الوارث . حقه فى امتداد الإيجار لصالحه فى المسكن الذى كانت تزارل
فيه نشاطها .

١ - المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه إذا خلا قانون إيجار الأما كن
من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدنى حتى
ولو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت وأصبح العقد ممتدا بقوة القانون
الخاص . وإذا كان الواقع فى الدعوى أخذا من مدونات الحكم المطعون فيه
أنه أشير فى العقد المؤرخ ... إلى أن العين أجرة لاستعمالها مكتبا
وسكنا ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى حدث وفاة المستأجر
فى ظل العمل به حدد المستفيدين من الامتداد القانونى عند وفاة المستأجر
فما يتعلق بعقود إيجار المساكن دون سواها ، فلا يجوز تطبيق حكمه على

ما عقد لغير هذا الغرض وإنما يطبق على تلك الأماكن المؤجرة لغير السكن القواعد العامة الواردة في القانون المدني .

٢ - إذ كانت المادة ١/٦٠١ من القانون المدني تقضى بأن موت المستأجر ليس من شأنه أن ينهى عقد الإيجار ، وكان الغرض من إيجار العين موضوع الدعوى هو استعمالها مسكناً ومكتباً ، فإن الإجارة لا تنتهى بوفاة المستأجر بالنسبة للمكان المؤجر لغير السكن ، بل ينتقل الحق فيها إلى ورثتها ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من الاعلام الشرعى الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية " دائرة الأحوال الشخصية لشئون الأجانب " أن المستأجرة توفيت وانحصر إرثها في الطامن دون سواء بموجب وصيتها ، وكان الموصى له بجميع التركة يعتبر خلفاً عاماً للموصى ويأخذ حكم الوارث بخلاف الموصى له بمال معين الذى يعتبر خلفاً خاصاً ولا يأخذ حكم الوارث ، فانه يحق للطامن التمسك باستمرار عقد الإيجار لصالحه فى المكان الذى كانت المستأجرة تمارس فيه نشاطها الاقتصادى متى ثبت أنها استمرت فعلاً فى مزاولة هذا النشاط حتى وفاتها ولم تحدث تعديلاً فى اسماء العين وتقصره على الكنى وحدها . وإذ خالف الحكم هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن الطامن ليس من بين الأشخاص الذين عدتهم المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وأن الوارث بالوصية لا يستفيد من حكم الامتداد المقرر لورثة المستأجر ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٠١ لسنة ١٩٧٣ مدني كلى جنوب القاهرة للحكم بالزام المطعون عليه بصفتة بأن يحرق له عند إيجار عن الشقة رقم ٢٥ بالعقار رقم ٤ شارع قسم الازبكية بذات الشروط الواردة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٧/٥/٢٠ وقال في بيانها أن السيدة استأجرت حينئذ من السيد لاستغلالها سكنا ومكتبا ، وأنه بعقد ثابت التاريخ في ١٩٥٤/١٢/٣ كون مع المستأجرة شركة وكلاء تأمين مقرها العين المؤجرة ، وقد توفيت شريكته المذكورة في ١٩٧٢/١٠/٨ بعد أن أوصت له بكامل ممتلكاتها ، وأنه طلب من المطعون عليه أن يحرق له عقد إيجار فرفض ، وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٨٥ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه أقيم على انتهاء انعقد بوفاة المستأجرة ، وأن الطاعن ليس من الأشخاص الذين حددتهم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، في حين أن العين استؤجرت لغير فرض السكنى فلا يسرى عليها حكم المادة المذكورة ، ولا ينتهي عقد الإيجار بوفاة المستأجر ، وإنما يستمر لصالح الورثة ، وإذا آلت كل تركة المستأجرة إليه وانحصر ميراثها فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا خلا قانون إيجار الأما كن من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدني حتى ولو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت وأصبح العقد ممتدا بقوة القانون الخاص وإذا كان الواقع في الدعوى أخذا من مدونات

الحكم المطعون فيه أنه أشير في العقد المؤرخ ١٩٤٧/٥/٣٠ إلى أن العين أجرة لاستعمالها مكتبا ومسكنا ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي حدثت وفاة المستأجرة في ظل العمل به — حدد المستفيدين من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود إيجار المساكن دون سواها ، فلا يجوز تطبيق حكمه على ما عقد لغير هذا الغرض ، وإنما ينطبق على تلك الأماكن المؤجرة لغير السكنى القواعد العامة الواردة في القانون المدني . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٦٠١ من هذا القانون تقضى بأن موت المستأجر ليس من شأنه أن ينهى عقد الإيجار ، وكان الغرض من إيجار العين موضوع الدعوى هو استعمالها مسكنا ومكتبا فإن الاجارة لا تنتهي بوفاة المستأجرة بالنسبة للمكان المؤجر لغير السكن بل ينتقل الحق فيها إلى ورثتها ، لما كان ما تقدم . وكان البين من الاعلام الشرعى الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية دائرة الأحوال الشخصية لشئون الأجانب بتاريخ ١٩٧٣/١/٩ أن المستأجرة توفيت في ١٩٧٢/١٠/٨ وانحصر إرثها في الطاعن دون سواه بموجب وصيتها المؤرخة ١٩٦٠/٣/١ ، وكان الموصى له بجميع التركة يعتبر خلفا عاما للموصى ويأخذ حكم الوارث بخلاف الموصى له بمال معين الذى يعتبر خلفا خاصا ولا يأخذ حكم الوارث ، فانه يحق للطاعن التمسك باستمرار عقد الإيجار لصالحه في المكان الذى كانت المستأجرة تمارس فيه نشاطها الاقتصادى متى ثبت أنها استمرت فعلا في مزاولة هذا النشاط حتى وفاتها ولم تحدث تعديلا في استعمال العين وتقصره على السكنى وحدها وإذ خالف الحكم هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن الطاعن ليس من بين الأشخاص الذين عدتهم المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وأن الوارث بالوصية لا يستفيد من حكم الامتداد المقرر لورثة المستأجر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه والإحالة دون حاجة لمناقشة باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، وإبراهيم محمد هاشم ، ومحمد طه منجر ، وإبراهيم
محمد فراج .

(٢٧٧)

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٩٩ القضائية :

(١ - ٤) إيجار "حجز أكثر من مسكن" . محكمة الموضوع .

(١) حق المالك في إخلاء الدين المأجور . فطاله .

(٢) حق احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد
الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مخالفة الحظر . أثره . لا يرجع إخلاء المدة لأجر
علة ذلك .

(٣) إخلاء الشخص المحتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد . شرطه . عدم وجود مقتضى .
تقدير ذلك . من ملطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب مائة .

(٤) المسكن الذي ينتهي عقده عند احتجاز المستأجر أكثر من مسكن . هو الذي لا يتوافر
المقتضى لاحتجازه . وجوب تحقق المحكمة من عدم توافر المقتضى عند نظر دعوى الإخلاء .

١ - الأصل أن لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله
والتصرف فيه ، مراعى في ذلك ، مقتضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة
بالمصلحة العامة أو المصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون
المدنى مما يؤده أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التي يملكها ، وأن يطلب
إخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها ، أو قام سبب لفسخ عقد

الإيجار ، وإن يختار مستأجره ، أو يستعذل العين في أى وجه مشروع يراه ،
غير أن المشرع رأى بمناسبة أزمة الإسكان تقييد حق المؤجر في طلب الإخلاء
لانتهاء المدة المتفق عليها ، أو لفسخ العقد إلا لأحد الأسباب التى نص عليها
في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ على أنه " لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من
مسكن دون مقتضى " يدل على أن المشرع قد حذر على كل من المالك
أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر ونص
في المادة ٧٦ - من ذات القانون - على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور
والزام المحكمة عند الحكم بالعقوبة بأن تحكم بانتهاء عقد المسكن أو المساكن
المتحيزة بالمخالفة له ، وهذا مايجب قيام الإيجار مخالفا للنظام العام فيبطل إذا
توافر سبب الحظر عند التعاقد ، أما إذا كان توافره في وقت لاحق فإنه يؤدي
إلى انفساخ العقد ويكون للتو جربا عقابه المتعاقد الآخر أن يطالب بإخلاء المخالف
وتوافره مصلحة قائمة يقرها القانون في إخراج المستأجر الذى بطل عقده
أو انفساخ ، حتى يسترد حريته في استغلال العين على الوجه الذى يراه ،
ولا يتعارض هذا مع ما أوردته المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من
حصر لأسباب انتهاء عقود الإيجار القائمة والمنتجة لآثارها ، لأن مخالفة حظر
الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة .

٣ - إذ كانت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ ومن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تحظر
على الشخص مالكا كان أو مستأجرا أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد
الواحد قد استثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع
المعايير المحددة له ، فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد
الواحد يخضع لمطلق سلطان قاض الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى
وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض طالما ركن في تقديراته

٤ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يعاقب كل من يحتجز أكثر من مسكن في مدينة واحدة دون مقتضى ، على أنه "يحكم فضلا عن ذلك في حالة مخالفة حكم المادة الثامنة بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون" ، يدل على أن المسكن الذي ينتهي عقده عند احتجاز أكثر من مسكن هو الذي لا يتوافق المقتضى لاحتجازه وقد عبر النص عن هذا المعنى بقوله "المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون" أي التي لا يوجد مقتضى لاحتجازها وهذا ما يتسق وحكم القانون من أن عقد المسكن الذي ينعقد بقصد احتجازه دون مقتضى بقوة القانون يقع باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام وأنه إذا ارتفع المقتضى أثناء مريان العقد فإنه ينفسخ بقوة القانون لمخالفته النظام العام كذلك ومؤدى ما تقدم أنه يتعين على المحكمة عند نظر دعوى الإخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن ، أن تستظهر عدم توافر المقتضى لاحتجاز المسكن المطلوب إخلاءه ، وإلا كان حكمها معيبا بالقصور في البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٧٦٦ لسنة ١٩٧٧ لدى كل من جنوب القاهرة ضد الطاعن بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٤/٢٦ وتسليمه العين المؤجرة ، وقال شرحا لما أنه بموجب

هذا العقد إستأجر منه الطاعن الشقة الميئنة بالصحيفة ، وإذ تبين إستئجاره شقة أخرى يقيم بها مع أسرته منذ عدة سنوات ، فإنه يكون قد حجز أكثر من مسكن في بلد واحد دون مقتضى مخالفاً بذلك حكم المادة ٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وبتاريخ ١٩٧٨/٦/٦ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعن من شقة للزراع ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٠ لسنة ٩٥ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المطعون ضده في إقامتها على سند من أن لئالك باعتباره مالكا الحق في طلب الاخلاء إذا ما خالف المستأجر حكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، في حين أن هذا الحق لا يثبت للمؤجر إلا أن يكون طالب إستئجار تبعا لإيراد الحالات التي يجوز له فيها طلب إخلاء المستأجر على سبيل الحصر في المادة ٣١ من القانون سالف الإشارة وعدم دخول واقعة الدعوى ضمنها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الأصل أن لئالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، مراعى في ذلك ما تقضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو المصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المدنى مما مؤداه أن يكون لئالك أن يؤجر الأماكن التي يملكها وأن يطالب بإخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها ، وقام سبب لفسخ عقد الإيجار ، وأن يختار مستأجره ، أو يستعمل العين في أى وجه مشروع يراه ،

خیر ان المشرع رأى بمناسبة أزمة الإسكان تقييد حق المؤجر في طلب الإخلاء لانتهاء المدة المتفق عليها ، أو لفسخ العقد إلا لأحد الأسباب التي نص عليها في المادة ۳۱ من القانون رقم ۴۹ لسنة ۱۹۷۷ كما نص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من ذات القانون على أنه ” لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى “ بما يدل على أن المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر ونص في المادة ۷۶ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وألزم المحكمة عند الحكم بالعقوبة بأن تحكم بانتهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة له ، وهذا ما يجعل قيام الإيجار مخالفا للنظام العام فيبطل إذا توافر الحظر عند التعاقد أما إذا كان توافره في وقت لاحق فانه يؤدي إلى انفساخ العقد ، ويكون للأوثر باعتباره المتعاقد الآخر أن يطلب إخلاء المخالف وتوافره له مصلحة قائمة يقرها القانون في إخراج المستأجر الذي بطل عقده أو انفسخ ، حتى يسترد حريته في استغلال العين على الوجه الذي يراه ، ولا يتعارض هذا مع ما أوردته المادة ۳۱ من القانون رقم ۴۹ لسنة ۱۹۷۷ من حصر لأسباب انتهاء عقود الإيجار القائمة والمنتجة لآثارها ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأقامته بثقة النزاع منذ استنجاره لها وهو ما لم ينازع فيه المطعون ضده واستدل على ذلك ببطاقته العائلية وخطابات وجهت إليه فيها ، وإيصال من المطعون ضده باستلامه قيمة استهلاك المياه وبأنه احتجز الشقة الأخرى بمبرر هو تزويج ابن له فيها وقد تم توثيق الزواج فيها بالفعل وقدم إثباتا لذلك وثيقة الزواج ومع ذلك لم يشر الحكم إلى ما قدمه من مستندات ودلائلها وأطرح هذا الدفاع على سند من أن احتجازه هذه

الشقة كان سابقا لرفع الدعوى بفترة طويلة وأن التليفون المركب فيها باسمه وأن زواج ابنه لم يتم إلا في أواخر سنة ١٩٧٨ وأنه لو صح احتجازها ليتزوج فيها هذا الابن لتحرر عقد الإيجار باسمه وهو ما ينطوى على فساد الاستدلال ومصادرة على المطلوب لأن مقتضى حظر الجمع بين أكثر من مسكن أن تكون عقود استئجارها محصورة باسم شخص واحد وبالتالي التليفونات المركبة فيها ، وإنما العبرة أن يكون هذا الجمع دون مقتضى ، ومن ثم فإن عدم تحرير عقد الإيجار الثانى باسم ابنه مباشرة لا يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم طالما وجد المبرر لاحتجازه شقة أخرى لابنه وهو إعدادها لزواجه الذي تحقق بالفعل .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص مالكاً كان أو مستأجراً أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد استثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، ومن ثم فإن أمر تقدير المقتضى لنجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض طالما ركن في تقديره إلى أسباب سائفة تؤدي إلى ما انتهى إليه في قضائه ، وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — الذى أدرك والعهدة الدعوى قبل أن تستقر المراكز القانونية للتصوم بصدر حكم نهائى يحدد هذه المراكز ومن ثم فإنه يحكمها ، والذى يعاقب كل من يحتجز أكثر من مسكن في مدينة واحدة دون مقتضى — على أنه ” يحكم فضلا عن ذلك في حالة مخالفة حكم المادة ١٨٨ بإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون “ ، يدل على أن المسكن الذى ينتهى عقده عند احتجاز أكثر من مسكن هو الذى لا يتوافر المقتضى لاحتجازه وقد عبر النص عن هذا المعنى بقوله ” المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون “ أى التى لا يوجد مقتضى لاحتجازها وهذا ما يتسق وحكم القانون من أن عقد المسكن الذى ينقضى بقصد احتجازه دون مقتضى يقره القانون يقع باطلا بطلانا مطلقا

لمخالفته للنظام العام وأنه إذا ارتفع المقتضى أثناء سريان العقد فإنه يفسخ بقوة القانون لمخالفته النظام العام كذلك ، ومؤدى ما تقدم أنه يتمين على المحكمة عند نظر دعوى الإخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن ، أن تستظهر عدم توافر المقتضى لاحتجاز المسكن المطلوب إخلاؤه ، وإلا كان حكمها معيباً بالقصور فى البيان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالص إلى انتفاء المقتضى لاحتجاز الطاعن أكثر من مسكن فى مدينة القاهرة ، واستند فى ذلك إلى أن المبرر الذى ساقه فى هذا السبيل وهو إقامته فى إحداها وإعداد الأخرى لزواج ابنه يتعارض مع ما هو ثابت من أنه استأجر الشقة الثانية قبل رفع الدعوى بفترة طويلة ، وحرر عقد استئجارها باسمه ، وقام بتركيب التليفون فيها باسمه أيضاً وأن زواج الابن لم يتم إلا أخيراً بعد إقامة الدعوى ، وأنه لو صح أن الغرض من حجز هذه الشقة هو اختصاص الابن المذكور بها وهو ضابط بالقوات المسلحة لتحرر عقد الإيجار باسمه ، وكان لا يبين من هذه الأسباب أن احتجاز الطاعن للمسكن المحكوم بإخلائه بغير مقتضى وفقاً لما سبق بيانه ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب مما يستوجب نقضه وعلى أن يكون مع النقض الإحالة وذلك دون حاجة لمناقشة ما بقى من أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رقتى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد وعزت جنودة .

(٢٧٨)

للطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٤ القضائية :

تعويض . مسئولية " المسئولية التقصيرية " .

تعدد المستورين عن عمل ضار . أثره . إلزامهم متضامين بالتعويض . الاستثناء . إستغراق
خطأ أحدهم مانسب للآخرين من خطأ .

من المقرر قانوناً أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامين
في إلزامهم بتعويض الضرر قبل المضور إلا أن يستغرق خطأ أحدهم مانسب
إلى الآخرين من خطأ كأن يكون الفعل الضار عمدياً يفوق في جسامته باقى
الأخطاء غير المتعددة أو يكون هو الذى دفع إلى ارتكاب الأخطاء الأخرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٣

لسنة ٧٣ م . ك دمياط ضد الطاعنين والمطعون ضده الثاني — بصفاتهم —
 بطلب الحكم بالزام العائنين بأن يدفعوا له متضامين تعويضا قدره ثلاثون جنيتها
 شهريا اعتبارا من ١٩٧٢/١١/١ وحتى تاريخ تسليمه الشهادة الدالة على قيده
 بالنقابة الى يمثلونها ، وقال بيانا لدعواه انه يحمل رخصة قيادة لجميع أنواع
 السيارات وأن قسم مرور دمياط امتنع عن تجديدها ريثما يقدم إليه شهادة
 ضمان من اللجنة النقابية للنقل البري وأن تلك اللجنة أبت منحه تلك الشهادة رغم
 مطالبته بها وسداده للاشتراك المستحق عليه بما يعد تعسفا من جانب الطاعنين
 بصفاتهم وإنه قد حاق به أضرار أديية ومادية نتيجة عدم تجديد رخصة قيادته .
 بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٨ قضت محكمة أول درجة برفض دعواه فطعن على حكمها
 بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ ق أمام محكمة استئناف المنصورة — مأمورية
 دمياط — طالبا بإلغاء الحكم له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٤/٢/٢ حكمت محكمة
 الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين بصفاتهم بأن يدفعوا للمطعون
 ضده الأول مبلغ خمسة وعشرون جنيتها شهريا اعتبارا من ١٩٧٢/١١/١ وحتى
 تاريخ تسليمه الشهادة الدالة على قيده بالنقابة الى يمثلونها . طعن الطاعنون
 بصفاتهم في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت
 فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني بصفته وأبدت الرأي
 في الموضوع برفض الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول وعرض الطعن على هذه
 المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها
 أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة أن المطعون ضده الثاني بصفته قد وقف
 من الخصومة موقفا سلبيا ولم يكن للمطعون ضده الأول أو الطاعنين بصفاتهم
 أية طلبات قبله مستقلا ولم يحكم بشي عليه .

وحيث أنه لما كان لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة
 التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع
 عن الحكم حين صدوره وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثاني بصفته
 قد اختصم ليصدر الحكم في مواجهته وأنه وقف من الخصومة موقفا سلبيا

ولم يحكم عليه بشيء ما وكان الطاعنون بصفاتهم قد أسسوا طعنهم على أسباب لا تتعلق إلا بالمطعون ضده الأول ، فإنه لا يقبل اختصاص المطعون ضده الثاني بصفته في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينفي الطاعنون بصفاتهم بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المذكور قضى بإلزامهم بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول المبلغ المنهض به رغم أنهم لا يمثلون النقابة العامة للنقل البري الواجب اختصاصهم والتي يمثلها رئيس مجلس إدارتها عملاً بالمادة ١٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣ من قرار وزير العمل رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤ ، أما اللجنة النقابية فليس لها الشخصية الاعتبارية اللازمة للقاضي الأمر الذي كان يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ابتداء لرفعها على غير ذي صفة وأن الدفع بذلك يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض وإدفعى الحكم المطعون فيه بإلزامهم بدفع المبالغ المفضى به فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النفي غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ أورد بمدرناته الواقعية أنه بجملة ١٩٧٢/٥/٢٦ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع المبدى من المستأنف طعيم الأربعة الأول - الطاعنون - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ، ثم سجل بتقريره القانوني أنهم بصفاتهم يمثلون النقابة المقيدة بها المطعون ضده الأول فإنه يكون قد أيد حكم محكمة أول درجة الماضي برفض الدفع آنف الذكر لأسبابه دون أن يورد أسباباً جديدة ، وكان الطاعنون بصفاتهم لم يقدموا صورة رسمية من حكم محكمة أول درجة المشار إليه التي هو متمم للحكم المطعون فيه وبدون الاطلاع عليه لا يتسنى لمحكمة المقص استعمال ما له من سلطة الرقابة القانونية فإن تعميم على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون مجرداً عن الدلائل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثاني والثالث والخامس مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالزامهم بالتعويض على أن التعليمات التي تضمنها قرار وزير العمل إلى وزارة الداخلية بالكتاب رقم ١٠٨ في ١٩٦٥/٥/٢١ والمبلغ إلى مفتش مرور دمياط بتاريخ ١٩٦٥/٢٣ من إدارة المرور المركزية والتي جاء بها أن وزير الداخلية وافق على تكليف سائق للسيارات المرخص لهم بإحدى رخص القيادة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ — بشأن السيارات وقواعد المرور — بتقديم شهادة من نقابة السائقين المقيدين بها عند كل تجديد للرخصة بناء على ما تضمنته الفقرة (ج) من المادة ٢٩ من ذات القانون يعتبر تنظيماً لحسن سير العمل يدخل في نطاق تطبيق المادة مخالفة الذكر وأن امتنع الطاعنين بصفقتهم عن تسليم المطعون ضده الأول الشهادة المطلوبة يعد خطأ يوجب مسئوليتهم في حين أن تعليمات وزير الداخلية المشار إليها جاءت مخالفة للقانون وكان يتعين إطراحها وإعمال نص القانون ذلك أن اشتراط وزير الداخلية تقديم تلك الشهادة يعتبر من ناحية إضافة جديدة إلى القانون لا يملكها لأن نص المادة ٢٩ قد أجاز لطالب الترخيص تقديم البطاقة الشخصية أو شهادة إدارية بحل إقامته أو شهادة بذلك من النقابة المقيدين بها مما مفاده أن طالب الترخيص بالخيار بين تقديم أي من هذه الشهادات الثلاث ولم يحتم تقديم الشهادة الأخيرة ومن ناحية أخرى فقد خالفت هذه التعليمات قاعدة أصولية في قوانين النقابات العمالية وهي حرية العمال في الانضمام إلى النقابات وقد كان خطأ وزير الداخلية — المطعون ضده الثاني — في إصدار هذه التعليمات هو السبب المباشر في إحداث الضرر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الذي ينفي بهذه الأسباب غير منتج ذلك أن من المقرر قانوناً أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامين في التزامهم بتعويض الضرر قبل الضرر إلا أن يستغرق خطأ أحدهم ما سبب إلى الآخرين من خطأ كان يكون الفعل الضار همدياً يفوق في جسامته باقي الأخطاء غير المتعمدة أو يكون هو

الذي دفع إلى ارتكاب الأخطاء الأخرى . لما كان ذلك ، وكان امتناع الطاعنين بصفتهم عن تسليم المطعون ضده الأول شهادة بقيده بالنقابة التي يمثلونها دون مبرر على نحو ما استخلصه الحكم المطعون فيه يعتبر خطأ ترتب عليه ضرر يتمثل في حرمانه من تجديد رخصة القيادة ومن ثم عدم إمكانه ممارسة عمله في قيادة السيارات ، وإذا كان هذا الفعل عمديا وكان ما ينسبه الطاعنون من خطأ إلى المطعون ضده الثاني — وزير الداخلية — أيا كان وجه الرأي فيه — لا يستغرق خطأ الطاعنين إذ لم يكن هو الذي دفعهم إلى ارتكاب ما نسب إليهم من خطأ ، وكلاهما — بفرض ثبوته — خطأ ساهم في إحداث الضرر ومن ثم تكون المجادلة في نسبة خطأ آخر إلى المطعون ضده الثاني — أيا كان وجه الرأي فيها — غير منتجة .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في السبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضده الأول يمتلك السيارة رقم ٣٧٥ ثقل دمياط وبذلك يفقد صفته كعامل بما يحول بين النقابة ومنحه الشهادة التي طلبها ويكون امتناعها عن إصدارها له . شروعا وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان هذا للدفاع يقوم على واقع وكان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على تمسكهم به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لهم إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رضى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد
ومزت حنورة .

(٢٧٩)

الطعنان رقما ١٥٩٠ و ١٦٠٠ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٠١) تقادم " التقادم المكسب . قطع التقادم " . وقف .

(١) المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب . فمر عليها . أن يتوافر فيها معنى لطلب
الجزاء بالحق .

(٢) دعوى ثبوت الاستحقاق في الوقف . لاطاعة لتقادم المكسب للملكة ليل
الخصوم فيها . المطالبة للقضائية بتقدير من غلة الوقف . شملها ضمنا طلب ثبوت
الاستحقاق فيه .

(٤٦٣) حكم " تصحيح الحكم " " تفسير الحكم " . نقض .

(٣) التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . الخطأ الماسى . لا يصلح صيبا للعلن
بالنقض . مثال : بشأن خطأ مادي ردد بالأسباب والمنطوق .

(٤) غرض الحكم . عدم ملاحية صيبا للعلن بالنقض . جواز الرجوع إلى المحكمة
لأن أمدونه يطلب تفسيره .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده ، ولا تعتبر صيغة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توافره مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه .

٢ - قيام الاستحقاق في الوقف الأصلي حين تفاق القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخيرات ، هو أساس تملك المستحق في أعيان هذا الوقف بمقدار نصيبه طبقاً للمادتين الثانية والثالثة من القانون المذكور ، فقد أصبح ذلك الاستحقاق هو أساس هذه الملكية التي يجب بوجوبه وتسقط بسقوطه ، وبالتالي يكون رفع الدعوى بطلب ثبوت الاستحقاق في الوقف إلى وقت إلغائه قاطعاً للتقادم المكسب للملكية بالنسبة لنصيب رافع الدعوى قبل خصومه فيها والمطالبة القضائية بقدر من فلة الوقف الأهلي تنطوي ضمناً على طلب ثبوت الاستحقاق في هذا الوقف .

٣ - التناقض الذي يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هو ما نتج عن أسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه ، كما أنه متى كان ما يوجه إلى الحكم ليس من قبيل النقيض على تقريراته القانونية أو الواقعية التي أسس عليها قضاءه وإنما ينصب على ما عبر به عما انتهى إليه من هذه الأسس بحيث يتضح هذا الخطأ في التعبير من مقارنة منطوق الحكم بمدوناته ولا ينطوي بتصحيحه على تغيير في حقيقة ما قضى به ، فإنه لا يبدو أن يكون مجرد خطأ مادي تختص بتصحيحه المحكمة التي

(١) نقض ١٩٥٤/١/٢١ بمجموعة المصكبات رقم ٥ من ٤٠١ .

نقض ١٩٧٤/١/١ بمجموعة المصكبات رقم ٢٥ من ٩٢ .

أصدرت ذلك الحكم طبقا للإجراءات التي رسمتها المادة ١١١ من قانون المرافعات ولا يصالح سببا للطعن بالنقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في مدوناته أن المقدار الذي يتعين رفض دعوى التسليم بالنسبة له أى استبعاده من نطاق الإلزام بالتسليم هو وأن الباقي الذي يقضى فيه بالتسليم هو فإن إرادته في المنطوق تسليم المقدار الأول بدلا من المقدار الأخير يكون مجرد خطأ مادي بحت، ويكون النعى عليه بالتناقض على غير أساس .

٤ - وقوع غموض في الحكم لا يصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض وإنما يكون مبررا لتفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته عملا بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات - ومن ثم - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالغموض - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المحرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حبت إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم الأربعة الأول (ورثة المرحوم أقاموا الدعوى رقم ٩١٣٠ - سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة التي قيدت بعد ذلك برقم ٤٥٢ - سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد مورثي المطعون ضدهم من الخامس إلى السابعة المرحومين و ممثلين بالقيم عليهما ، وفي مواجهة الطاعنين وباقي المطعون ضدهم ، بطلب تسليم ١٤ ف و ١ ط و ١ ١/٢ ص على الشيوع في وقف محل الداعى وبطلان التصرفات الحاصلة من القيم بصفته زيادة من نصيب المحجور عليهما في أرض الوقف ومحو وشطب التسجيلات التي تمت على

أرض المدين (المطعون ضدهم الأربعة الأول) . ذلك تأسيسا على أنه كان قد صدر لمورثهم المرحوم بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠ حكم في الدعوى رقم ١٦٦٧ سنة ١٩٦١ أحوال شخصية والدعويين المضمومتين لها رقمى ١٥٧ ، ١٤٨٤ سنة ١٩٦٥ كلى القاهرة قاضيا باستحقاقه لمقدار ٦ ط من ٢٤ ط في ريع الوقف المذكور ضد باقى الحصوم جميعا . وأن هذا الحكم تأيد في الاستئناف رقمى ١٠٢ ، ١٠٣ سنة ١٩٦٢ ق ، وأنه صدر لمورثهم كذلك حكم في الدعوى رقم ٥٣٥٥ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة قضى بتثبيت ملكيته بذلك القدر في أعيان الوقف ، وأنه لما كان مسطح أرض الوقف ٥٩ ف و ٥ ط و ٦ س نزع منه مقدار ٢ ط و ١٢ س للنفقة العامة فيكون نصيب مورثهم فى الباقي هو القدر المرفوع بشأنه الدعوى المائلة ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/١٤ قضت المحكمة برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم ، وبتسليم المطعون ضدهم الأربعة الأول مساحة ١٢ ف و ٢٢ ط و $\frac{٢}{٤}$ س شائعة فى ٥١ ف و ١٦ ط و ١١ س مبينة الحدود والمعالم بتقرير الخبير وبشطب التسجيلات التى تمت على هذا القدر ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمى ٣٠٩٢ ، ٣١٢٠ سنة ٩٤ ق بطلب إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع المبدى منهم بسقوط الدعوى واحتياطيا برفضها ، كما استأنفه المطعون ضدهم من الخامس إلى الرابعة (ورثة و) بالاستئناف رقم ٣١١١ سنة ٩٤ ق بطلب إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، واستأنفه أيضا لصالح (المطعون ضده الثامن فى الطعن الأول وهو المطعون ضده الثالث عشر فى الطعن الثانى) بالاستئناف رقم ٣١٣١ سنة ٩٤ ق بطلب تعديل الحكم المستأنف إلى عدم محو وشطب المحرر الخاص به الشهر برقم ٨٣٩٨ فى ١٩٥٤/١٠/٢٥ واحتياطيا إلغاء الحكم المستأنف وسقوط حق المطعون ضدهم الأربعة الأول بالتقادم . وبتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ قضت محكمة الاستئناف فى الاستئناف المرفوعين من الطاعنين بتعديل الحكم المستأنف إلى تسليم المطعون ضدهما الأولى والثانية ٦ ف و ١٤ ط و ٧ س شيوا فى الأطنان المبينة بتقرير الخبير ومحو وشطب التسجيلات الحاصلة على هذه

المساحة ورفضت الاستئنافين الآخرين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين الماثلين وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بعدم قبول الطعنين بالذات لاجبة للطعون ضدهما الآخرين ورفض الطعنين . وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فقررت ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد وحددت جلسة لنظرهما وفيها للزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدهما الآخرين (وزير العدل ومدير عام مصلحة المساحة بصفتيهما) في محله ، ذلك أنهما إيسا خصمين حقيقين في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه فلم توجه منهما أو إليهما أية طلبات بل وقفا من النزاع موقفا سليما ، ولم يقض لهما أو عليهما بشىء ، ومن ثم يكون الطعنان بالنسبة لهما غير مقبولين .

وحيث إن الطعنين — بالنسبة لباقي المطعون ضدهم — قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الطعن الأول أقيم على ثلاثة أسباب ، وأقيم الطعن الثانى على سببين ينمى الطاعنون بالسببين الأول والثانى من الطعن الأول وبسببى الطعن الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون إن الدهرى التى رفعها المرحوم رقم ١٧٧ سنة ١٩٥٤ كلى شرعى القاهرة التى قبلت بعد ذلك برقم ١٦٦٧ سنة ١٩٦١ أحوال كلى القاهرة كانت مجرد دهوى استحقاق ريع الوقف ، وإذ اعتبرها الحكم المطعون فيه مطالبة بأصل حق الملكية يكون قد خالف الثابت فى الأوراق ، وإذ اعتبرها لذلك قاطعة للتقادم المكسب الذى تمسكوا به ، وحجب بذلك نفسه عن بحث توافر أركان التقادم المكسب وقضى بتسليم أطيان النزاع إلى المطعون ضدهما الأولى والثانية قبل ثبوت الملكية لهما ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع للتقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده ، ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه . ولما كان قيام الاستحقاق في الوقف الأهلي حين تقاذ القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخبرات هو أساس تملك المستحق في أعيان هذا الوقف بمقدار نصيبه طبقا للسنتين الثانية والثالثة من القانون المذكور - فقد أصبح ذلك الاستحقاق هو أساس هذه الملكية التي يجب بوجوبه وتسقط بسقوطه ، وبالتالي يكون رفع الدعوى بطلب ثبوت الاستحقاق في الوقف إلى وقت إلغائه قاطعا للتقادم المكسب للملكية بالنسبة لتسبب رافع الدعوى ، قبل خصومه فيها . ولما كانت المطالبة القضائية بقدر من غلة الوقف الأهلي تنطوي ضمنا على طلب ثبوت الاستحقاق في هذا الوقف ، وكانت الدعوى رقم ١٧٧ سنة ١٩٥٤ شرعى كلى التي صارت رقمها ١٦٦٧ سنة ١٩٦١ أحوال كلى القاهرة قد رفعت من مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول ضد القيم على مورثي المطعون ضدهم من الخامس حتى السابعة وتدخل فيها الطاعنون ، وقد تضمنت الطلبات فيها منذ بدء الخصومة طلب ثبوت الاستحقاق في الوقف محل التداعى تارة باللفظ الصريح وتارة ضمن طلب نصيبه في الغلة إلى وقت انتهاء الوقف عملا بالقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وقد قضى باستحقاق رافعها لمقدار ٦ ط من ٢٤ ط من ريع هذا الوقف وتأيد ذلك استلذافيا . لما كان ذلك ، فإن الدعوى المذكورة تكون قاطعة للتقادم المكسب بنوعيه منذ رفعها في سنة ١٩٥٤ وحتى صدور الحكم الاستثنائي فيها بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر منتهيا إلى رفض ما تمسك به الطاعنون من تملكهم للأرض موضوع التداعى بالتقادم المكسب بنوعيه ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي عليه بخالفة الثابت في الأوراق وبخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبالقصور على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث من الطعن الأول على الحكم المطعون فيه التناقض والغموض ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته أن مجموع نصيب المطعون ضده الثالث الذي تنازل عنه باع ٦ ف و ١٤ ط و ٧ س وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف بشأنه والقضاء بتسليم المطعون ضدهما الأولى والثانية القدر الباقي من تركته مورثهما ومساحة هذا الباقي ٦ ف و ٧ ط و ١٩ ٢/٤ شيوعا ومحور شطب التسجيلات بالنسبة لهذه المساحة ، وأن هــذا بالنسبة للاستئناف رقمى ٣٠٩٢ ، ٣١٢٠ سنة ٩٤ ق المرفوعين من ورتة المرحوم لأن التنازل صادر لصالحهم ، وإذ حدد منطوق الحكم المطعون فيه ما يجب تسليمه للمطعون ضدهما الأولى والثانية بمقدار ٦ ف و ١٤ ط و ٧ س يكون قد تناقض مع ما ورد بأسبابه بشأن المقدار الواجب تسليمه ، كما أنه بعدم تحديده نصيب فريق الطاعنين ونصيب المطعون ضده الثامن في المقدار المقضى بتسليمه ، يكون مشوبا بالغموض مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بشقيه مردود ، ذلك أن التناقض الذى يفسد الحكم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به في منطوقه . كما أنه متى كان ما يوجه إلى الحكم ليس من قبيل النعى على تقريراته القانونية أو الواقعية التى أسس عليها قضاءه وإنما ينصب على ما عبر به عما انتهى إليه من هذه الأسس بحيث يتضح هذا الخطأ في التعبير من مقارنة منطوق الحكم بمدوناته ولا ينطوى تصحيحه على تغيير في حقيقة ما قضى به ، فإنه لا يبدو أن يكون مجرد خطأ مادي تختص بتصحيحه المحكمة التى أصدرت ذلك الحكم طبقا للإجراءات التى رسمتها المادة ١٩١ من قانون المرافعات ولا يصالح سببا للطعن بالنقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في مدوناته أن المقدار الذى يتعين رفض دعوى التسليم بالنسبة له أى استبعاده من نطاق الإلزام بالتسليم هو ٦ ف و ١٤ ط و ٧ س

وأن الباى الذى يقضى فله بالتسالم هو ٦ ف و ٧ ط و ١٩ ٢ س فلن
لمراده فى المنطوق تسالم الملمدار الأول بءلا من الملمدار الأءلر يكون
ملمرد خطأ مالمى بلمت . وىكون النعمى عله بالتناقض على فىر أساس .
ولما كان وفوع غموض فى الحكم لا يصللم ملبا للطمع فىه بطرلوق النقض
وإنما يكون مبررا لطلب تفسلره من ذات الملمكة التى أصدرته عملا
بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات ، فان النعمى على الحكم الملمعون فىه
بالغموض — أىا كان وجه الرأى فىه — يكون فىر مقبول .

ولما تقدم لتمعن رفض الطمعن .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوبه الحمد ، أحمد شولي المريجي ، أحمد صبري أحمد وفهمي
عوض محمد .

(٢٨٠)

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٧ قضائية :
تأمينات اجتماعية " المعاش " .

رفع معاش العجز والشيخوخة والوفاء بنسبة ١٠٪ لم تنته خدمتهم قبل العمل بالقانون ٦٣
لسنة ١٩٧١ ، لا محل فيه للفرقة بين الوفاة الطبيعية والوفاء بسبب إصابة عمل . الاستهداء بقصد
الشارع أو ماورد بالمذكرة الإيضاحية . لا محل له مع إطلاق النص .

إذ كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة الرابعة منه على أن "رفع معاش
العجز والشيخوخة والوفاء بنسبة ١٠٪ وذلك بالنسبة لأصحاب الماشات الذين
انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين منهم ، مع سראعة الحد
الأقصى المنصوص عليه في المادة ٩١" ، وكانت عبارة معاش العجز والشيخوخة
والوفاء قد وردت في هذا النص بصفة عامة ومطلقة لتشمل معاش الوفاة سواء
أكانت الوفاة طبيعية أم ناشئة عن إصابة عمل ، فإن القول بقصر مدلول هذه
العبارة على معاش الوفاة الطبيعية واستبعاد معاش الوفاة بسبب إصابة عمل من
زيادة المعاش يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصص وهو
ملا يجوز ذلك لأنه متى كان النص عاما وصريحا في الدلالة على المراد منه فلا محل
لتقييده أو تأويله بمقولة الاستهداء بقصد الشارع أو الرجوع إلى مايرد في شأنه
بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتوى بوضاء الشكينة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها
قاصرى المرحوم أقامت الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٥ عمال كلى
جنوب القاهرة على الطاعنة — الهيئة العامة للأمنيات الاجتماعية — وطلبت
الحكم بأحققتها وولديها القاصرين المشمولين بوصايتها فى زيادة معاشهم
بنسبة ١٠٪ إعتباراً من ١٠/١/١٩٧١ إلى تاريخ الحكم فى الدعوى . وقالت
بيانا لها أن مورثها المرحوم توفى فى ١٨/٣/١٩٦٨ أثناء قيامه بعمله
فى معامل للأدوية بسبب إصابة عمل ، وقامت الهيئة الطاعنة بتسوية
المعاش طبقاً للمادة ٨٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ثم زادت به نسبة ١٠٪
طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ ، وعند إعادة تسوية المعاش
طبقاً للمادة الثالثة من هذا القانون قامت دون وجه حق بخصم زيادة الـ ١٠٪
المشار إليها بحجة أنه لا يصح أن يتجاوز المعاش نسبة ٨٠٪ من الأجر ، وإذا
كانت زيادة المعاش وفقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١
بنسبة ١٠٪ جاءت عامة ومطابقة من كل قيد سوى مراعاة الحد الأقصى
للمعاشات المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فقد أقامت الدعوى
بطلبها السالف البيان . وبتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧٦ قضت المحكمة بنسب غير لاداء
المهمة الميمنة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره طلبت المطعون
ضدها الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبالغ ٢٦٣ ج و ٢٠٠ م ، وبتاريخ
١١/١/١٩٧٧ قضت المحكمة بأحقية المطعون ضدها وولديها قاصرى
المرحوم المشمولين بوصايتها فى زيادة معاشهم بنسبة ١٠٪ إعتباراً من
١٠/١/١٩٧١ إلى ٣١/٨/١٩٧٥ وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها عن

نفسها وبصفتها السابقة مبلغ ٢٦٣ ج و ٢٠٠ م استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٣٠٤ لسنة ٩٤ ق وبتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحسدت لنظره جلسة ٢٠/٤/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول إن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ خص كلا من تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بباب مستقل بسبب تباين التأمينين واختلاف أحكامهما ، وقد أصدر المشرع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية بقصد زيادة اشتراك تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وزيادة المعاش بحيث أصبح $\frac{1}{4}$ من متوسط الأجر بعد أن كان $\frac{1}{6}$ منه وزيادة المعاشات المستحقة عن مدة الخدمة السابقة إلى $\frac{1}{6}$ من متوسط الأجرة ، وأنه لتحقيق المساواة فيما بين أولئك الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بهذا القانون وبين غيرهم ممن انتهت خدمتهم قبله ، نصت المادة الرابعة منه على رفع معاش للعجز والشيخوخة والوفاة بنسبة ١٠٪ لمن انتهت خدمتهم قبل العمل به بمراعاة الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ إلى ذلك ، ومن ثم فإن زيادة المعاش المقررة بالمادة الرابعة من هذا القانون لا تمس سوى المعاش المقرر لحالات الشيخوخة والعجز والوفاة الناشئة عن أسباب طبيعية دون حالات الوفاة الناشئة عن إصابة عمل ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص

في المادة الرابعة منه على أن " يرفع معاش العجز والشيخوخة والوفاء بنسبة ١٠٪ وذلك بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم ، مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٩١ " ، وكانت عبارة معاش العجز والشيخوخة والوفاء قد وردت في هذا النص بصفة عامة ومطلقة لتشمل معاش الوفاء سواء أ كانت الوفاء طبيعية أم ناشئة عن إصابة عمل فان القول بقصر مدلول هذه العبارة على معاش الوفاء الطبيعية واستبعاد معاش الوفاء بسبب إصابة عمل من زيادة المعاش يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص وهو مالا يجوز ، ذلك لأنه متى كان النص عاما وصرحا في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بمقولة الاستهداء بقصد الشارع أو الرجوع إلى ما يرد في شأنه بالمذكرة الإيضاحية بمشروع القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم لمطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ٧٢ بزيادة المعاشات جاء مطلقا وأنى بحكم عام لا يميز بين أسباب الوفاء ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النص عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية للسادة
المستشارين : الدكتور سمير عبد المجيد ، همام المراهى ، محمد فتح الله
وسيد عبد الباقي .

(٢٨١)

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣ ، القضائية :

(١) إثبات . ” الإقرار غير القضائي ” .

الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . جواز تجزئته أو اعتباره دليلا كاملا أو مهادا
ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة . جواز عدم الأخذ به أصلا .

(٢) إثبات . بريد . دعوى . ” الدفاع فيها ” .

المراحل البريدية . الحزمة والسرية المكفولة لها بحكم الدستور . إقتصارها على الرسائل
حالا وجردتها لدى هيئة البريد . لمرسل إليه ولغيره حتى الاستدلال بها بعد وصولها .
الاستثناء . انطوائها على أضرار حظر القانون أو المرسل إنشاءها .

(٣) استئناف . حكم . ” تسييب الحكم ” .

تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى كافية لحل قضائها .
وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائي . لا عيب . على ذلك .

١ — الإقرار غير القضائي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
هو ما يصدر عن الخصم في غير مجلس القضاء وهو يخضع لتقدير قاضي الموضوع
الذى يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، كما أن له مع تقدير

الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوتاً بالكفاية أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً .

۲ — الحرمة والميرية التي كفاها المادة ۴۵ من الدستور للرسائل البريدية إنما تنصرف إلى تلك الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد ، أما بعد وصولها وتسليمها للمرسل إليه ، فإنه يحق له وللغير الاستناد إليها والاستدلال بها إلا إذا انطوت على أمرار حظر القانون أو المرسل إفشاءها .

۳ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي ، إذ أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التبرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ۹۱۴ سنة ۵۸ مدني كلى القاهرة على الطاعنين طالبا الحكم بتثبيت ملكيته لحصة قدرها ۲ ط و ۱۸ من شائعة في ۲۴ ط من المصانع والمخازن الكائنة بسوق السمك القديم بمدخله القبلي ، وقال بيانا لدعواه أن والده المرحوم توفي عن تركه عبارة عن مصانع كانت معروفة باسمه وكائنة بشارع ... تحت رقم ۵۳ ، وقد آلت إليه حصة ميراثية شائعة في تلك المصانع

قدرها ٢ ط و ٧ س وأنه استصدر حكماً في الدعوى رقم ١٥٣١ سنة ٥٠ مدي
 كلى القاهرة بملكيتها لهذا النصيب وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً في الدعوى
 رقم ٧١٣ سنة ٧٠ استئناف القاهرة ، وإذ صدر قرار في سنة ١٩٥٦
 بإزالة حي ... الكائن فيه المصانع المشار إليها فقد قام الطاعنان بنقل
 تلك المصانع إلى مقرها - الحالى - سوق السمك القديم وأنكرا عليه (أى المطعمون
 ضده) ملكيته لحصته الميراثية في تلك المصانع فاضطر إلى إقامة هذه
 الدعوى بطلباته السابقة ، وبجلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٠ قضت محكمة القاهرة
 الابتدائية بتدب خير هندسى ثم عادت بجلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٦١ وقضت بتدب
 خير حسابى لمعاونة الخير الهندسى في أداء ماوريته بناء على طلبه وبعد
 أن قدم الخير الهندسى تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٦٦ بإجابة
 المطعمون ضده إلى طلباته ، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف
 رقم ٧٢ لسنة ٨٤ ق وبجلسة ٢٦ / ١ / ١٩٦٩ قضت محكمة استئناف القاهرة
 بتدب الخيرين الهندسى والحسابى السابق نديهما بمعرفة محكمة أول درجة
 وبعد أن قدم الخيران تقريريهما قضت المحكمة بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٧٣
 برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان في هذا الحكم
 بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن
 وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالظر وحددت
 جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أفيم على ستة أسباب ينحى الطاعنان بالسبب الأول منها
 على الحكم المطعون فيه مخالفة أفانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك
 يقولان إن الحكم أقام قضاءه على ما جاء بتقرير الخير الحسابى الذى
 ركن فيه إلى ما انطوى عليه ملف الطاعنين : مصلحة الضرائب من ميزانين
 ستمى ٥٤ - ١٩٥٥ - ٥٥ - ١٩٥٦ - وبعض الرسائل ، واستخلص
 منها إقرار الطاعنين قضائياً بأن نشاط مصنع النواله الذى خلفه المورث
 قد نقل إلى سوق السمك القديم ، ورغم أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة
 الاستئناف بأن ما جاء بالرسائل المرسلة إلى مصلحة الضرائب لا يعدو
 أن يكون إخطاراً منهما بأن ما نقل إلى سوق السمك هو شركتهما الخاصة

وايست المصانع التي خلفها المورث فلا يعتبر ذلك منهما إقرارا قضائيا ،
وإذ فرض واعتبر كذلك فانه لا يقبل التجزئة كما تمسكا بأن الخبير الهندسي
قد اعتمد في تقريره على الدفتر المقدم من المطعون ضده مع أن هذا الدفتر
خاص بهما وتحصل عليه خصمه بطريقه غير مشروعة ورغم أنهما
قدما إلى محكمة الاستئناف مستندات تقطع بانعدام الصلة بين نشاط المورث
وبين نشاط مؤسستهما التجارية ، وتدل على قيام الصلة واستمرارها بين
نشاط المورث ونشاط المطعون ضده ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل
الرد على دفاعهما الجوهرى ولم يعرض بالبحث لمستنداتهما رغم ما لها من دلالة
مؤثرة في الدعوى بخاء الحكم معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن مخالفة
الفانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الإقرار غير القضائي
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ما يصدر عن الخصم في غير
مجلس القضاء وهو يخضع لتقدير قاضى الموضوع الذى يجوز له تجزئته
والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، كما أن له مع تقدير الظروف التي
صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة
أو لا يأخذ به أصلا ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه سائر
الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من أن المصانع التي خلفها مورث الطرفين
قد نقلت من حى الفوالة إلى سوق السمك القديم مع استمرار نشاطها تحت ذات
الاسم والسجل التجارى وأيده للأسباب الصحيحة التي أقيم عليها مضافا إليها
ما جاء بتقريرى الخبيرين الحسابى والهندسى اللذين اطمانت بصحتها محكمة
الاستئناف ، إذ قطعاً بأن مصنع سوق السمك إنما هو امتداد للمصنع
الذى كان كائنا بحى الفوالة ، وأن الثابت بالأوراق العديدة التي احتواها
ملف الضرائب أن الطاعنين أقرا بهذه الحقيقة سيما الميزانيتين المقدمتين
منهما إلى مصلحة الضرائب من سنى ١٩٥٥ / ٥٤ ، ١٩٥٦ / ٥٥ وأن قيام
الطاعنين بإضافة بعض الآلات إلى المصنع المنقول بهد قائم لا يمكن أن يغير
من طبيعة المنشأة باعتبارها مخالفة عن المورث ولا يكون للطاعنين سوى مطالبة

المطعون ضده بنصيبه في قيمة هذه الآلات الجديدة ، ولما كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه في أسباب سائفة لا يعدو أن يكون تحصيلاً لفهم الواقع واستخلاصاً للحقيقة التي اقتصع بها وتقدير وموازنة للأدلة المقدمة إليه بما في ذلك تقارير أهل الخبرة والإقرارات غير القضائية التي استخلصتها المحكمة من أوراق ملف الضرائب المنظم وكل ذلك يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ويمكنه لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن مجادلة الطاعنين في هذا الخصوص تعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ، ولا يعيب الحكم عدم تتبعه أقوال وحجج الطاعنين والرد عليها استقلالاً ، إذ في قيام الحقيقة مخالفة البيان التي اقتصعت بها محكمة الموضوع وأوردت دلائلها ما يتضمن الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني مخالف الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما اعترضا على ضم ملفهما الضريبي لسريته ولما يحتويه من مراسلات بريدية لها حرمة نصت عليها المادة ٤٥ من الدستور إلا أن محكمة الموضوع قد انتفتت عن هذا الدفاع وضمت الملف الضريبي وأقامت حكمها المطعون فيه على ما تضمنته تقرير الخبير الحسابي من اعتراف الطاعنين في الخطابات المرسلة منهما إلى مصلحة الضرائب والمرفقة بالملف المشار إليه ، فأعدر بذلك الحكم حرمة مراسلاتهما الأمر الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحرمة والسرية التي ناعتها المادة ٤٥ من الدستور للمراسلات البريدية إنما تنصرف إلى تلك الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد ، أما بعد وصولها وتسليمها لأرسل إليه فإنه يحق له وبغير الاستناد إليها والاستدلال بها إلا إذا انطوت على أسرار حظر القانون أو المرسل إفشاءها ، لما كان ذلك . وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده استصدر حكماً نهائياً لحصة بيراتية قدرها ٢ ط و ١٨ س

شائعة في المصانع التي خلفها مورث الطرفين ، وثار الخلاف بينهما عما إذا كانت هي تلك التي نقلت إلى سوق السمك أم غيرها ، فإن المطعون ضده يكون ذا شأن في المطالبة يضم الملف الضريبي لذلك المنشأة التجارية ، فإذا استجابت محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية هذا الطلب واستخلصت من أوراق هذا الملف أدلة وقرائن أقامت عليها مع غيرها من الأدلة والقرائن الأخرى حكمها المطعون فيه فاتها لا تكون قد أهدرت حرمة الرسائل البريدية التي حوفا الملف الضريبي ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم أطرح دفاعهما بانتهاء نشاط مصنع الفوالة الذي خلفه المورث ، فإنهما كونا شركة حديثة لا علاقة لها بنشاط المورث تأسيساً من أنه لم يقم دليل في الأوراق عن حدوث تصفية قضائية أو اتفاقية في شأن مصنع الفوالة ، في حين أن حتى الفوالة تمت إزالته بأكمله ولم يتخلف عن مصنع المورث سوى آلاته وعدده ، ومن ثم يكون المصنع قد هلك وتمت تصفية نشاطه بالفعل وانصب حق المطعون ضده على نصيب فيما تخلف عن المصنع من آلات وعدده ، فإذا كانت قد نقلت واستخدمت في المصنع الجديد بسوق السمك القديم ، فإن ملكيتها تكون قد آلت بالاتصاق إلى الطاعنين بالتطبيق لنص المادة ٩٢٣ من القانون المدني ، ولا يكون للمطعون ضده إلا المطالبة بقيمة نصيبه في تلك الآلات والعدد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بنصيب المطعون ضده في المصنع الجديد وأورد في أسبابه أن إضافة الطاعنين لبعض الآلات إلى المصنع بعد نقله لا يغير من أحقية المطعون ضده لحصته فيه على أن يرجع الطاعنان إليه بقيمة نصيبه في الآلات الجديدة يكون قد خالف الثابت بالأوراق من أن المصنع الذي أنشأ الطاعنان بسوق السمك أقدم مستقل عن نشاط المورث .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن إزالة حتى الفوالة الذي كان يقيم به المصنع الذي خلفه مورث الطرفين لا يؤدي بطريق اللزوم المسمى إلى هلاك

المصنع وتوقف نشاطه ، إذ ليس ثمة ما يمنع من نقله إلى مكان آخر ، ولما كان لمحكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة ومستندات والموازنة بينها وترجيح ما تطعن إليها ، وبحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي للحل ، وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما يبين من الرد على السبب الأول من أسباب الطعن — قد استخلص من أوراق الدعوى وتقارير أهل الخبرة فيها أن المصنع الذي خلفه المورث بحى الفوالة قد تم نقله ففب إزالة الحى المشار إليه إلى سوق السمك القديم حيث استمر في مباشرة نشاطه تحت الاسم والعلامة التجارية الخاص به ، وأقام الحكم هذا الاستخلاص — وعلى ما يبين من الرد على السبب الأول من أسباب الطعن — على أسباب سائغة وكافية لحل قضائه ، فإن ما ينعاه الطاعنان بهذين السببين يعتبر جدلاً في سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع وتقدير الدليل لا تنسح له رقابة محكمة النقض

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن محكمة أول درجة بعد أن قضت بنذب خبيرين أحدهما هندسى والآخر حسابى عادت وفصلت في الدعوى على أساس تقرير هندسى ناقص دون أن تنظر تقديم الخبير الحسابى تقريره ، وإذ تبين لمحكمة الاستئناف هذا القصور فقد قضت بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٦٦ بنذب الخبيرين الهندسى والحسابى لاستكمال عناصر الدعوى ورغم أن الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه إلى الحكم المستأنف المشار إليه ، إلا أنه عاد وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ورغم ما شابهها من قصور ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تناقضت أسبابه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى المقدم صورته الرسمية بملف هذا الطعن — أنه أقام قضاءه على ما استخلصته محكمة أول درجة من أوراق الدعوى وتقارير الخبير الهندسى أن مصنع الفوالة الذى خلفه مورث الطرفين قد نقله الطاعنان إلى سوق السمك

القديم واستمر في استغلال الاسم التجاري لمؤسسة المورث وسجلها للتجاري
ومعاًملها مع الغير، ومن خلو أوراق الدعوى مما يدل على أنها نشاط المصنع،
وكان للبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي
لأسباب الصحيحة التي بنى عليها مضافاً إليها ما جاء بتقرير الخبيرين الهندسي
والحسابي اللذين نديتهما محكمة الاستئناف بتاريخ ۱۹۶۹/۱/۲۶ استكمالاً
للمناصر الدعوى وما استخلصته هذه المحكمة من أوراق ملف ضرائب المنشأة
المنظم فانه لا يكون ثمة تناقض في أسباب الحكم المطعون فيه هذا فضلاً عن أنه
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد
الحكم الابتدائي لأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليه، وكانت
هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون
هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي، إذ اخذت
محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تناقض
مع أسبابها هي، ومن ثم يكرن النعي على الحكم المطعون فيه بالتناقض
غير صحيح .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ
في فهم الواقع والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الخطأ
الذي وقع فيه المحاسب الذي أعد ميزانيتين سنة ۱۹۵۵/۵۴، ۱۹۵۶/۵۵ باعتبار
نشاط مصنع سوق السمك امتداد لنشاط مصنع الفواله يقتصر أثره على علاقة
الطاعنين بمصلحة الضرائب ولا يرتب حقاً للطعون ضده، وإذا استدل الحكم
المطعون فيه بما ورد به من الميزانيتين على أن المنشأة الثانية امتداد لنشاط
الأولى رغم أن الأساس القانوني بالدعوى تشير إلى اختلافهما بأن الحكم
يكون قد أخطأ في فهم الواقع وثابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه لما كان تقدير القرائن
واستخلاصها هو مما يستقل به قاض الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض
بما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائفاً وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص

مما ورد بميزانيتي سـلـتـي ١٩٥٥/٥٤ ، ١٩٥٦/٥٥ المـقـدمـتـين من الطاعن بـمـالـف
الضرائب المنظم أن المصنع بحـي الفـوالـة قد نقل بعد إزاله هذا الحـي إلى
سوق الدمك القديم ، وكان هذا الاستخلاص سائغا وسائده تقرير الخبير
فإن مجادله الطاعن في اقـرـيـنة التي استنبطها محكمة الموضوع مما ورد
بالميزانيتين سالفتي الذكر تعتبر مجادلة موضوعية في ساطة تلك المحكمة في تقدير
واستخلاص القرائن تنسرفها رقابة محكمة للنقض ويكون النعي بهذا السبب
على غير ادس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطاعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / معطفى الفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور سعيد عبد المجيد ، حاتم المرافي ، محمد فلاح الله وميد
عبد الباقي .

(٢٨٢)

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٦٤ القضائية :

(١) إستئناف . " نصاب الاستئناف " . دعوى . " قيمة الدعوى " .

تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الخصوم فيها . كيفية . م ٢٩ مرافعات . دعوى الولي
للشرعي بمطالبة الشركة بنصيب أولاده المفقود الأرباح . وجوب تقدير قيمتها . مطالب به
كل من الأولاد على حدة ، لا يغير من ذلك أن يكون استحقاق الأرباح على نزاع .
علة ذلك .

(٢) إختصاص . إستئناف . " نصاب الاستئناف " . حكم .
" الطعن فيه " .

الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاتاني للطعن فيها . شرطه . م ٢٢١ مرافعات .
مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص خطأ في تطبيق القانون لا يعيب الحكم بالبطلان .

١ — النص في المادة ٣٩ من قانون المرافعات على أنه " إذا كانت الدعوى
مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان
التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفتات إلى نصيب كل منهم فيه " تدل على
أنه إذا تعدد الخصوم في الدعوى — مدعين كانوا أو مدعى عليهم — فإن الأصل
في تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب
من كل من المدعى عليهم على حدة إلا أنه إذا كانت الدعوى تستند إلى سبب
قانوني واحد فإنها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون التفتات إلى نصيب

كل منهم فيه ، والمقصود بالسبب القانوني في مفهوم تلك المادة هو الواقعة التي يستمد منها كل خصم الحق في طلبه وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والمجج القانونية التي يستند إليها الخصوم ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بصفته وليا شرعيا على أولاده الخمسة القصر طالبا لإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لكل من أولاده مبلغ ٢٢٦ ج و ٨٣ م قيمة ما يخصه في أرباح شركة "فرانكو" عن المدة المالية المنتهية في ١٩٦٢/٦/٣٠ قبل تأميمها وإدماجها في الشركة الطاعنة وكانت الواقعة التي يستمد منها كل مساهم حقه في الأرباح هي مساهمته في رأسمال الشركة وهي علاقة يستقل بها كل منهم عن غيره ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة ما يطالب به كل من الأولاد الخمسة القصر (المساهمين) على حدة لاختلاف السبب القانوني الذي يستند إليه كل منهم في مطالبته ، وإذ نصت المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات على أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا لأواد من ٣٦ إلى ٤١ وكان الحكم المطعون قد انتهى في قضائه إلى عدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا وجه لما تنعى به الطاعنة من أن الدعوى غير مقدرة القيمة بمقولة أن استحقاق الأرباح المطالب بها كانت محل نزاع ذلك أن الأصل في الدعاوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي تدفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت للمطالبة بمبالغ محددة فإن منازعة الطاعنة في استحقاق تلك المبالغ لا تعدو أن تكون منها دفاعا لا يخرج به الدعوى عن كونها معلومة القيمة إلى نطاق الدعاوى مجهولة القيمة ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

٢ — مفاد نص المادة ١/٢٢١ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز استثناء الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة في حدود النصاب الإتهائي لمحاكم الدرجة الأولى متى توافر شرطان أساسيان (أولهما) وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ومن ثم فلا يجوز الطعن بالاستئناف في الحكم لمخالفته القانون أو خطئه في تطبيقه . (ثانيهما) أن يودع المستأنف خزانة المحكمة

کفالة مقدارها خمسة جنيهاً عند تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب أو خلال ميعاد الاستئناف وإذا تخلف أحد هذين الشرطين كان الاستئناف غير جائز . لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها قامت باستئنافها على وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ، إذ لا يتوافر هذا الشرط بنعيها على الحكم المستأنف مخالفة لقواعد الاختصاص النوعي ، ذلك أن مخالفة قواعد الاختصاص يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ولكنها لا تبطله كما لم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها أودعت خزانة المحكمة الكفالة المنصوص عليها في المادة ۲۲۱ سالفه البيان ومن ثم فإن نعيها بهذا السبب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - وبالفدر اللازم للفصل فيه تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته وإيا طبعياً على أولاده القصر ... و ... و ... و ... و ... أقام الدعوى رقم ۴۹۷ سنة ۱۹۷۰ طالبا الحكم بإلزام الشركة الطاعنة والمؤسسة المطعون ضدها ثانياً في مواجهة باقي المطعون ضدهم بأن تدفع له بصفته مبلغ ۱۱۸۰ ج و ۴۱۵ م وفوائده القانونية يخص كل من أولاده القصر مبلغ ۲۳۶ ج و ۸۳ م ، وقال شرحاً لدعواه أن كلا من أولاده المشمولين بولايته كانوا يمتلكون أربعة منهم في شركة "واتكو" وقد قررت الجمعية العمومية لتسلك الشركة صرف قيمة الكوون رقم ۱۶ بصافي أرباحها عن السنة المنتهية في ۱۹۶۳/۶/۳۰ على مساهمها ، ثم حدث أن أتمت الدولة تلك الشركة وأدجتها في الشركة الطاعنة فتحوّل أسهم المساهمين بها إلى منندات على الدولة وإذا امتنعت الطاعنة عن صرف قيمة الأرباح التي استحققت للمطعون ضده الأول بصفته قبل التأميم رغم

أن حق أولاده القصر في صرف قيمة كوبون الأرباح المشار إليه يمثل ديناً لهم قبل الشركة الطاعنة فقد أقام المطعون ضده الأول بصفته الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٧٣ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بإلزام شركة الطاعنة في مواجهة باقي المطعون ضدهم بأن تدفع للمطعون ضده الأول صفته مبلغ ١١٨٠ ج ٤١٥ م والفوائد ، إسأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٠٧ سنة ٢٩ ق ، وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ حكمت محكمة استئناف الإسكندرية بعدم جواز الاستئناف ، طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانية وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثالث إلى السادس هو أنهم ليسوا من الخصوم الحقيقيين في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إذ لم يحكم لهم أو عليهم بشيء في الدعوى بل وقفوا من الخصومة موقفاً سلبياً .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يختص في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازع خصمه في طلباته ، وكان الثابت من الأوراق أن كلا من المطعون ضدهم من الثالث إلى السادس وقد وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يكن للمطعون ضده الأول أية طلبات قبلهم ولم يحكم بشيء لهم أو عليهم ، وكانت الشركة الطاعنة قد أسست طعنها على أساس لا يتعلق بهم فلاهم لا يعتبرون من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثالث إلى السادس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه شكلية بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمى الشركة الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك نقول إن هذا الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن قيمة الدعوى تدخل في حدود النصاب الانتهاى لمحكمة أول درجة باعتبار أن المطعون ضده الأول بصفته وليا على أولاده الخمسة كان قد أقام الدعوى بطلب مبلغ ۲۳۶ ج و ۸۳ م قيمة الكوبون المستحق لكل من أولاده لدى الشركة الطاعنة ومن ثم تكون الدعوى قد تضمنت طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة هي مساهمة كل منهم في الشركة ، وبالتالي تكون العبرة في تقدير قيمتها هي بقيمة كل طلب على حدة طبقا لنص المادة ۳۸ من قانون المرافعات ، حالة أن علاقة الأولاد بالشركة وإن كانت كل منها مستقلة عن الأخرى إلا أن السبب القانوني فيها واحد وهو استحقاق الكوبون رقم ۱۶ الذى يمثل أرباح أسهم الشركة وأن الاستحقاق في الأرباح كان هو مدار النزاع الذى فصلت به المحكمة وبذلك تكون الدعوى في حقيقتها دعوى غير مقدرة القيمة فتعتبر قيمتها زائدة على ۲۵۰ ج طبقا لنص المادة ۴۱ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون استئنافها جائزا وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذمى غير صديد ذلك أنه إذ نصت المادة ۳۹ من قانون المرافعات على أنه "إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفتت إلى نصيب كل منهم فيه فقد دلت على أنه إذا تعدد الخصوم في الدعوى - مدعين كانوا أو مدعى عليهم - فإن الأصل في تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حده إلا أنه إذا كانت الدعوى تستند إلى سبب قانونى واحد فإنها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون التفتت إلى نصيب كل منهم فيه والمقصود بالسبب القانونى في مفهوم تلك المادة هو الواقعة التى يستمد منها كل خصم الحق في طلبه وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن

المطعمون ضده أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بدعته وليس شرعياً على أولاده
القصر طالبا إلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لكل من أولاده مبلغ ٢٢٦ ج و ٨٣ م
قيمه ما يخصه في أرباح شركة "فرانكو" عن السنة المالية المنتهية
في ١٩٦٣ ٦/٣٠ قبل تأميمها وإدماجها في الشركة الطاعنة، وكانت التوالفة التي يستمد
منها كل مساهم حقه في الأرباح هي مساهمته رأس مال الشركة وهي علاقة
يستقبل بها كل مساهم عن غيره، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة ما يطالب به كل
من الأولاد الخمسة القصر (المساهمين) على حدة لاختلاف السبب القانوني الذي
يستند إليه كل منهم في مطالبته. وإذا نصت المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات
على أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصب الاستئناف وفقاً للراد من ٣٦
إلى ٤١ وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى عدم جواز الاستئناف فإنه
يكون قد صُدِفَ صحيح القانون، ولا وجه لما تنعى به الطاعنة من أن الدعوى
غير مقدرة القيمة بمقولة أن استحقاق الأرباح المطالب بها كانت محل نزاع
ذلك أن الأصل في الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها
معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل
للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة. ولما كانت الدعوى قد أقيمت للطالبة بمبالغة
محددة فإن منازعة الطاعنة في استحقاق تلك المبالغ لا تعدو أن تكون منها دفاعاً
لا تخرج به الدعوى عن كونها معلومة القيمة إلى نطاق الدعوى مجهولة القيمة
وبكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن شركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون، وفي بيان ذلك تقول إنه وقد انتهى الحكم إلى أن الدعوى بحسب
قيمتها تدخل في الاختصاص القيمي للمحكمة الجزئية فإنه كانت يتعين عليه أن
يقض بطلان الحكم المستأنف لصدوره من محكمة ابتدائية ونزاع من اختصاص
المحكمة الجزئية ذلك أن قواعد هذا الاختصاص أضحيت من النظام العام ويتعين
على المحكمة تطبيقها من تلقاء نفسها ولو لم يتمك بها أحد الخصوم ولا محل لما
قرره الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة لم تسدد الكفالة المنصوص عليها
في المادة ٢٢١ من قانون المرافعات لأن إيداع الكفالة من شأن قلم الكتاب
وإيس شرطاً لقبول الاستئناف وصحته.

وحيث إن هذا النفي في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ١/٢٢١ من قانون المرافعات قد نصت على أنه (يجوز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وعلى المستأنف في هذه الأحوال أن يودع خزنة المحكمة الاستئنافية عند تقديم الاستئناف على سبيل الكفالة خمسة جنيهات) فإن مفاد ذلك أن المشرع أجاز استثناء الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي لمحاكم الدرجة الأولى متى توافر شرطان أساسيان (أولهما) وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه . ومن ثم فلا يجوز للطعن بالاستئناف في الحكم لمخالفة القانون أو خطئه في تطبيقه (ثانيهما) أن يودع المستأنف خزنة المحكمة كغالة مقدارها خمسة جنيهات عند تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب أو حبلان ميعاد الاستئناف ، وإذ تخلف أحد هذين الشرطين كان الاستئناف غير جائز . لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها أقامت استئنافها على وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ، إذ لا يتوافر هذا شرط يعيها على الحكم المستأنف مخالفة لقواعد الاختصاص النوعي ، ذلك أن نفاذ قواعد الاختصاص يعيب الحكم بالحصا في تطبيق القانون ولكما لا بطله . كما لم تقدم طاعنة ما يدل على أنها أودعت خزنة المحكمة لكفالة المصالح عليها في المادة ٢٠١ سالفة بيان ومن ثم فإن نعيها بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠

پرئامة للسيد المنشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد وجدى عبد الحميد ، أنس بقطر حبشى ، محمد على هاشم وملاح الدين
عبد العظيم .

(٢٨٣)

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٦ ٤ القضائية :

(١) دعوى . " الخصوم فيها " . نقض . " الخصوم فى الطعن " .

اختصاص هيئة التأمينات الاجتماعية للحكم فى مراجعتها . استئنافها للحكم الصادر فى الدعوى
حاملة لواء المنازعة . أثره . اعتبارها بحكومتها عليها برفض الاستئناف . طعنها فى الحكم
بطريق التمسك . جاز .

(٢) تأمينات اجتماعية . قانون .

قرار وزير التأمينات ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن لوائح التأمين على عمال المقاولات . وفاة
العامل قبل العمل بأحكامه . أثره . عدم مبرراته على والدة المدعى .

(٣) تأمينات اجتماعية . " إصابة العمل " . عمل . حكم . " ما بعد
قصورا " .

إصابة العمل وفق أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المتصور منها . الوفاة بسبب
هبوط فى الدب . عدم بيان الحكم لأساسه . بأن الوفاة حدثت أثناء العمل
بسببه . قصور .

١ - إذ كانت الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات - قد اختصمت أمام
محكمة الموسوع ليصدر الحكم فى مواجهتها إلا أنه لما كان من شأن الحكم

المطعون فيه أن ينشئ التزامات عليها فإنه تتوافر لها مصلحة في الطعن ، فضلا من أن الطاعة وقد استأنفت الحكم الابتدائي طالبة القضاء بإنائه ورفض دعوى المطعون ضدها الأولى حاملة لواء هذه المنازعة أمام محكمة الاستئناف وقضى برفض استئنافها فلأنها تكون محكوما عليها ويحق لها بالتالي الطعن في الحكم .

٢ - صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات في ١٠/٢٨/١٩٧٣ على أن يعمل به من ١/١١/١٩٧٣ ، وكان اثبات من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدها الأولى - العامل - توفي بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٧٣ قبل العمل بهذا القرار فلا تسرى أحكامه على واقعة الدعوى .

٣ - المقصود بإصابة العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - وفقا لنص الفقرة " د " من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم " ١ " الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه مس جسم العامل وأحدث به ضررا ، وإذا كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن المخضر رقم ٦٢٤٦ لسنة ١٩٧٣ إداري الرمل تضمن أن مورث المطعون ضدها الأولى قد توفي بسبب هبوط في القلب ، وقد خاص ذلك الحكم - الذي أيده وأحل إلى أسبابه في هذا الشأن الحكم المطعون فيه - إلى أن هذه الروايات قد حدثت أثناء العمل وبسببه دون أن يبين الأساس الذي أقام عليه هذا القضاء ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثارته الطاعة بأسباب استئنافها في هذا الشأن فإنه يكون قاصر البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوندائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ۵۲۰
لسنة ۱۹۷۴ الاسكندرية الابتدائية على الطاعنة والمطعون ضدها الثاني
طالبة الحكم على هذا الأخير وفي مواجهة الطاعنة ، بثبوت قيام علاقة العمل
من ۱/۶/۱۹۷۳ بينه وبين مورثها المرحوم — — — لقاء أجر يومي
قدره مائة وثمانين قرشا وانتهاء هذه العلاقة في ۲۹/۱۰/۱۹۷۳ بوفاته . مورثها
المذكور أثناء العمل وبسببه وقالت بيانا لها أن مورثها التحق حامل
بناء بتاريخ ۱/۶/۱۹۷۳ لدى المطعون ضده الثاني وهو مقاول بناء لقاء أجر
يومي قدره مائة وثمانين قرشا ، وتوفي بتاريخ ۲۹/۱۰/۱۹۷۳ أثناء العمل
وبسببه وأن المطعون ضده الثاني كان قد اشترك في التأمين من هماله ومن
بينهم مورثها ، وإذا طالبت الطاعنة بحقوقها قبلها ، فقد رفضت هذه
الأخيرة أداء هذه الحقوق إلا أن يصدر حكم بثبوت قيام علاقة العمل بقيمة
الأجر ومدة الخدمة وسبب انتهائها ، فأقامت الدعوى بالطلبات سالفة الذكر .
بتاريخ ۳۰/۱۲/۱۹۷۴ أجابتها المحكمة الى طلباتها . امتنعت الطاعنة هذا
الحكم بالاستئناف رقم ۱۶۳ لسنة ۳۱ ق الاسكندرية . وبتاريخ ۶/۵/۱۹۷۶
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم فيما قضى به من أن الوفاة
حدثت أثناء العمل وبسببه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت
جلسة لظفره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إنه وإن كانت الطاعنة قد اختصمت أمام محكمة الموضوع
ليصدر الحكم في مواجهتها ، إلا أنه لما كان من شأن الحكم المطعون فيه

أن ينشئ التزامات عليها فانه تتوافر لها مصلحة في الطعن ، فضلا عن أن الطاعنة وقد استأنفت الحكم الابتدائي طالبة القضاء بالغائه ورفض دعوى المطعون ضدها الأولى حاملة لواء هذه المنازعة أمام محكمة الاستئناف ورفض برفض استئنافها فإنها تكون محكوما عليها ويحق لها بالتالي الطعن في الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنة تنهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قد أسس بما انتهى إليه من قيام علاقة العمل ، على ما جاء ببطاقة اشتراك . وورث المطعون ضدها الأولى لدى الهيئة في حين أن المطعون ضده الثاني لم يشرك عنه في التأمين إذ لم يرد اسمه بكشف أسماء العاملين المتقدم من صاحب العمل المذكور وكان يتعين على المحكمة أن تثبت من البيانات الواردة ببطاقة الاشتراك في التأمين .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ، وذلك أن لمحكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الساطة المطلقة في الأخذ بما تطعن إليه من الأدلة وإطراح ما عداها ولا رقابة لمحكمة القضاء عليها متى أقامت قضاؤها على أسباب تكفي لحمله وتسوغ النتيجة التي انتهت إليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضاؤه بقيام علاقة العمل بين مورث المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثاني إلى ما جاء ببطاقة اشتراكه في التأمين لدى الطاعنة من أن عمله بدأ لدى المطعون ضده الثاني بتاريخ ۱/۶/۱۹۷۳ وكذلك على قرار هذا الأخير بقيام هذه العلاقة ، وكانت الطاعنة قد سلمت بورود هذه البيانات في الأوراق ، فإن النعي يكون على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قد حدد أضرار مورت المطعون ضدها الأولى بمبلغ مائة وثمانين قرشا يوميا أخذنا بأقرار المطعون ضده الثاني ، في حين أن في ذلك مخالفة للأجر الذي حدده القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ لعمال المقاولات بمبلغ مائة قرش يوميا ولم يرد الحكم على ما أثارته بدفاعها في هذا الخصوص .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن قرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات قد صدر في ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٣ على أن يعمل به من ١ / ١١ / ١٩٧٣ ، وإذا كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورت المطعون ضدها الأولى توفي بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٣ قبل العمل بهذا القرار ، فلا تسرى أحكامه على واقعة الدعوى ، ويكون ما أثارته الطاعنة من دفاع في هذا الشأن غير قائم على أساس قانوني صحيح ، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعتبر قصورا مبطلا له .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم انتهى إلى أن وفاة مورت المطعون ضدها الأولى قد حدثت أثناء العمل وبسببه ، ولم يورد دليله على ذلك .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المقصود بإصابة العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وفقا لنص الفقرة "د" من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — الذي يحكم واقعة الدعوى — الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم "أ" الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغية بفعل قوة

خارجية أثناء العمل أو بسببه من جسم العامل وأحدث به ضرراً ،
وإذ كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن المحضر
رقم ٦٢٤٦ سنة ١٩٧٢ إداري الرمل تضمن أن مورث المطعون ضدها الأولى
قد توفي بسبب هبوط في القلب ، وقد خلص ذلك الحكم — الذي أيده وأحال
إلى أسبابه في هذا الشأن الحكم المطعون فيه — إلى أن هذه الوفاة قد حدثت
أثناء العمل وبسببه دون أن يبين الأساس الذي أقام عليه هذا القضاء ،
ولم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثارته الطاعنة بأسباب استثنائها في هذا
الشأن ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد نامة نار / محمد كل عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد وجدى عبد الصمد ، الفى بقطر حبش ، محمد على هادى ، صلاح الدين
عبد العظيم .

(٢٨٤)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٧ القضائية :

إفلاس . تقادم . "قطع التقادم" . ضرائب :

حكم إظهار الإفلاس . آثاره . نيابة وكيل الدائنين عن المفسر فى الدعاوى التى ترفع على
التفليسة أو منها . تقدم الدائن بدينه قلم الكتاب أو لوكيل الدائنين . إعتبار مطابقة قضائية
تقطع التقادم . مثال فى دين الضريبة .

النص فى المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ من قانون التجارة والمادة ٣٨٢
من التقنين المدنى يدل على أن صدور حكم إظهار الإفلاس يستتبع قانونا . غل
يد المفسر عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال
حتى لا تصار كتلة دائنيه من نشاطه القانونى فيما يخصهم من حقوق إلا أن يكون
ما يمارسه المفسر من نواحى هذا النشاط مقصورا على نطاق الإجراءات
التحفظية التى قد يفيد البوار فيها دائنية ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يجاوز
هذا النطاق من النشاط القانونى فى إدارة أمواله التى تعلق بها حقوق دائنيه
فمحظور عليه ممارسته ويتوب وكيل الدائنين عنه فى الدعاوى التى ترفع على التفليسة
أو منها ، والدائن الخيرة فى أن يقدم سند دينه إلى قلم كتاب محكمة التفليسة
أو لدى وكيل الدائنين ويقوم التقدم باندين فى تفليسه مقام المطالبة القضائية
فى قطع التقادم وإذا كان ذلك وكان الثابت فى الحكم المطعون فيه أن مصالحة

الضرائب قد أرسلت لإخطارين مؤرخين ١٤/١/١٩٥٤ بتفديرات أرباح مورث المطعون ضده وقيمة الضرائب المستحقة عليه في سنوات النزاع إلى وكيل دائني تقياسة مورثهم الذي أدرج هذه المديونية ضمن تقريره المرفق في دعوى الإفلاس . فإن هذا الإجراء يقطع التقادم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وأوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ مستعجل المنصورة ضد مصلحة الضرائب بطلب عدم انعدامه بالجهاز الإداري المتوقع بتاريخ ٢٧/٥/١٩٦٧ على ما كينة رى وراءه المبلغ ٤٦٥ ج و ٥٣٥ م قيمة الضرائب المستحقة عليه في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣ ، على أساس أنه غير مدين بمصلحة الضرائب بأي مبلغ وأنه على فرض المديونية فإن مبلغ الضرائب المحجوز بموجبها قد سقطت بالتقادم وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٨ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت تحت رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٦٨ وعدل طابعاته إلى طلب الحكم ببطلان وإلغاء الحجز المتوقع ضده واعتباره كأن لم يكن وبتاريخ ٣/١٢/٦٨ قررت المحكمة إحالتها إلى قاضي التنفيذ بحكمة قسم ثاني بندر المنصورة حيث قيدت برقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٨ ، وبتاريخ ٢١/٣/١٩٧١ حكمت المحكمة بإفادتها لاستئناف مورث المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٩ سنة ٩٣ ق . المنصورة ثم حلت المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها محله بعد وفاته وبتاريخ ٩/١/١٩٧٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقصر

المجز الإدارى المتوقع بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٧ على الوفاء بمبلغ ١٥٠ ج و ٥٣٥ م ، طعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ذلك أن الحكم أقام قضاءه بسقوط دين الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ على أن الإخطارين المؤرخين فى ٣ و ١٤/١/١٩٥٤ والمرسلين من مصلحة الضرائب إلى وكيل دائئى تفليسة مورث المطعون ضدهم بقيمة الضرائب المستحقة عن سنوات النزاع والذين تضمنهما تقريره فى مادة الإفلاس رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٣ تجارى المنصورة الابتدائية غير قاطعين للتقادم وأن الإجراء المقاطع للتقادم لا يكون إلا بتقديم سند الدين إلى قلم كتاب محكمة التفليسة فى حين أن الطعن على الربط يكون من وكيل الدائنين ومن ثم وجب توجيه الإخطار بالربط إليه مما يترتب عليه قطع التقادم فضلا عن أن الدائن بالخيار بين أن يتقدم بسند دينه وإيداعه قلم كتاب محكمة التفليسة أو إيداعه لدى وكيل الدائنين وكلاهما يقطع التقادم .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٢١٦ من قانون التجارة على أن الحكم بإشهار الإفلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن إدارة جميع أمواله . . . وفى المادة ٢١٧ من القانون ذاته على أن " ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا إتمام الإجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا إجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار إلا فى وجه وكلاء الدائنين " وفى المادة ٢٨٨ على أن " يجب على الدائنين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الاختصاص بعقارات المفلس لوفاء ديونهم أن يسدوا من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس سنداتهم إلى المحكمة مع كشف ببيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام " . . . وفى المادة ٢٨٩ على أن " إذا

لم يسلم المداينون سنداتهم أنه يجب عليهم أن يحضروا بأنفسهم عند وكلاء المداينين أو يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوما من تاريخ النشر والتعليق والخطابات وبعدها أو وكلاء المداينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها إن لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطيهم وصولات بالاستلام“ وفي المادة ٣٨٣ من القانون المدني على أن ”ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية و او رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتفويض وبالجزء وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى“ يدل على أن صدور حكم إشهار الإفلاس يستتبع قانونا غل يد المفلس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتملك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنية من نشاطه القانوني فيما يخصهم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفلس من تواجى هذا النشاط مقصورا على نطاق الإجراءات التحفظية التي قد يفيد البدء فيها دائنية ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما تجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق دائنية فيحظر عليه ممارسته وينوب وكيل الدائنين عنه في الدعاوى التي ترفع على التفليسة أو منها ، وللدائن الخيرة في أن يقدم سند دينه إلى قلم كتاب محكمة التفليسة أو لدى وكيل الدائنين ويقوم التقدم بالدين في تفليس مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن مصالحة الضرائب قد أرسلت لإخطارين مؤرخين ٣ و ١٤/١/١٩٥٤ بتقريرات أرباح مورث المطعون ضده بقيمة "ضرائب المستحقة عليه في سنوات النزاع إلى وكيل دائني تفليسة مورثهم الذي أدرج هذه المديونية ضمن تقريره المرفق في دعوى الإفلاس فان هذا الإجراء يقطع التقادم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن الإخطارين المذكورين غير قاطعين للتقادم وأن التقادم لا ينقطع إلا بتقديم سند الدين إلى قلم كتاب محكمة التفليسة ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار محمد كمال مياص نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السيد
المستشارين : محمد وجدي عبدالصمد ، أفي بقطر حبشي ، محمد علي همام وملاح الدين
عبد العظيم .

(٢٨٥)

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٧ القضائية :

(١) استئناف . " الاستئناف الفرعي " . نظام عام .

طلب المستأنف عليه قاييد الحكم للاستئناف . اعتباره فيرلا للحكم المستأنف . أثره .
عدم جواز إلزامه اذقتناقا مريحا عنه . تعلق ذلك بالنظام العام .

(٢) استئناف . " الطالب الجديد " . تأمينات اجتماعية .
نظام عام .

الطلب الجديد في الاستئناف . ماديته . طلب ورقة العاقل : حكم لهم بتأمين بضائع لأول مرة
عند نقول الاستئناف . في جاز . تعلق ذلك بالنظام العام .

(٣) حكم . " حجية الحكم " . تأمينات اجتماعية .

الحكم القضائي . ماديته . فصل الحكم الصادر بتدب خير في استحقاقه . ماشر "مجزئ التكميل
على أساس معين . عدم جواز عدول ذات المحكمة عنه بتقرير أساس آخر مغاير .

١ — مفاد نص المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات أنه يشترط لقبول
الاستئناف الفرعي المرفوع من المستأنف عليه أن لا يكون هذا الأخير
قد قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه ، لما كان ذلك . وكان البين
من المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف لدى نظر

الاستئناف الأصلي ، أنهم قبلوا بالحكم الابتدائي فيما قضى به من معاش المعجز بواقع ٤٠ ٪ عن متوسط الأجر الشهري . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد أقاموا استئنافهم الفرعي رقم ١٠٤٤ لسنة ٩٣ القاهرة بمذكرة قدموها بجماعة ١٩٧٦/١٠/٧ أثناء نظر الاستئناف الأصلي ، وكان طلب المطعون ضدهم تأييد الحكم المستأنف في شأن المعاش بعد رفع الاستئناف الأصلي بعد قبوله بمنعهم من إقامة الاستئناف الفرعي في هذا الخصوص وهو أمر يتعلق بالنظام العام بما كان يتعين معه على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبوله .

٢ — تنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى على أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، وفي فقرتها الثانية على أنه " ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصل الأجور والفوائد والمرتببات وسائر الملجئات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات " . ومؤدى هذا النص أنه بعد طلبا جديدا للطلب الذي يزيد أو يختلف عن الطلب السابق إبداءه أمام محكمة أول درجة في الموضوع أو المحكوم كان يجازيه في مقداره ما لم تكن الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة السابقة الذكر ، وإذا كان ذلك . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد طلبوا بالحكم بالتأمين الإضافي لأول مرة أمام محكمة الاستئناف — بعد تقديم الخبير تقريره — وهذا طلب جديد يختلف عن الطلبات الأصلية وهي المعاش والمعونة التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ، ولا يدخل هذا للطلب ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات وبذلك يكون طلبا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية وكان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله من تلقاء نفسها .

٣ — الحكم القطعي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو الذي يوضع حدا للنزاع في جملته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم

لا رجوع فيه من جانب المحكمة التي أصدرته . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجلية ١٩٧٥/٣/٢٣ المودعة صورته الرسمية — أنه قطع في أسبابه بأن مورث المطعون ضدهم يستحق معاش المعجز الكامل بنسبة ٤٠ ٪ / المنصوص عليه في المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وندب خيرا لاحتساب قدر هذا المعاش ، فإن قضاءه في هذا الخصوص يعد قضاء قطعا لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا مغاير ، فاذا ما جاء الحكم المنهى للتصومة ففرض بقيمة المعاش محسوبا على أنه معاش المعجز الكامل عن إصابة عمل وبنسبة ٨٠ ٪ / من آخر مرتب والمنصوص عليه في المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون قد ناقض قضاءه السابق وخالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨ القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة ومن يدعى ... طالبها الحكم بالزام الأخير بأن يدفع له مبلغ ٢٦٥ ج و ٧٥٠ م كتعويض عن الفصل وبدل إنذار ومقابل أجازة ٢ — وبإلزامه هو والطاعنة بالتضامن بأن يدفع له مبلغ ٩٩ ج و ٧٥٠ م مكافأة عن مدة الخدمة ٣ — وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي له معاشا شهريا قدره ثمانية جنيهات عن المعجز الكامل ، وقال بيانها إنه يعمل بمطبعة لدى صاحب العمل المذكور ووصل أجره إلى ثلاث مائة وخمسين مليا يوميا ثم أصيب بمرض صدرى أقعده عن العمل ، ففصله صاحب العمل ، ومن ثم

يحق له أن يقضى له بطلباته سالفة البيان ، وإذ توفى رافع الدعوى فقد حل محله فيها ورثته المطعون ضدهم وبتاريخ ١٩٧٠/١/٣١ حكمت المحكمة بئندب مكتب الخبراء لأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩ — وبعد أن قدم الخبير تقريره — عادت فحكمت بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم متجمد معونة قدره ٢٨٢ ج و ١٠٠ م لكل بحسب نصيبه الشرعى ، وبأن تدفع لهم معاشا شهريا قدره ٣ ج و ٦٤٠ م اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٨ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ لسنة ٨٩ ق القاهرة . بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٣ حكمت المحكمة بئندب مكتب الخبراء لأداء المهمة الميينة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره أقام المطعون ضدهم الاستئناف الفرعى رقم ١٠٤٤ لسنة ٩٣ ق القاهرة وطلبوا فيها إلزام الطاعنة بأن تدفع لهم (١) تأمينا إضافيا قدره مبلغ ٢٣٣ ج و ٥٢٠ م (٢) متجمد معاش قدره ٢٧٣ ج و ٥٩٣ م وما يستجد منه اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/١ بواقع ٦ ج و ٦٧٣ م شهريا . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧ حكمت المحكمة فى الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإجابة المطعون ضدهم إلى طلباتهم الواردة فى الاستئناف الفرعى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

من حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول والوجه الثانى من العيب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين أولهما أن الحكم قضى للمطعون ضدهم بمعاش بنسبة ٨٠ ٪ من آخر مرتب تقاضاه مورثهم فى حين أن هذا الطلب ورد فى استئنافهم الفرعى رقم ١٠٤٤ لسنة ٩٣ ق القاهرة وكان قد سبق لهم قبول الحكم الابتدائى الذى قضى لهم بمعاش بنسبة ٤٠ ٪ من آخر مرتب . وجاء هذا القبول بعد رفع الاستئناف الأصيل بما يجعل الاستئناف الفرعى غير جائز ، وثانيهما أن الحكم قضى للمطعون ضدهم بمبلغ ٢٣٢ ج و ٥٩٦ م قيمة التأمين الإضافى من العجز الكامل ، الذى

لم يطلبه هؤلاء إلا أمام محكمة الاستئناف ولم يكن مطروحا على محكمة الدرجة الأولى بما كان يتعين معه على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله .

ومن حيث إن هذا انمى صحيح في شقيه ، ذلك أن النص في المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات على أنه " يجوز للاستئناف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافا مقابلا بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه - فإذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي اعتبر استئنافا فرعيا " . مفاده أنه يشترط لقبول الاستئناف الفرعي والمرفوع من المستئناف عليه أن لا يكون هذا الأخير قد قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه ، لما كان ذلك ، وكان البين من المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف لدى نظر الاستئناف الأصلي أنهم قبلوا الحكم الابتدائي فيما قضى به من معاش العجز واقع ٤٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد أقاموا استئنافهم العرعى رقم ١٠٤٤ لسنة ٩٣ ق القاهرة بمذكرة قدموها بجلاسة ١٩٧٦/١٠/٧ أثناء نظر الاستئناف الأصلي ، وبعد أن قدم الخبير تقريره طلبوا فيها تعديل المعاش الشهري إلى ٥٠ ٪ من ج ٦ ج و ٦٧٣ م وما نجد منه على النحو الوارد بتقرير الخبير - المقدمة صورته الرسمية بملف الطعن - والذي احتسبه بنسبة ٨٠ ٪ من آخر مرتب طبقا للمادة ٢٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، فإن طالب المطعون ضدهم تأييد الحكم المستأنف في شأن المعاش بعد رفع الاستئناف الأصلي بعد قبوله لا يمنعهم من إقامة الاستئناف الفرعي في هذا الخصوص وهو أمر متعلق بالنظام العام بما كان يتعين معه على المحكمة من تلقاء نفسها أن تفضى بعدم قبوله . وبالنسبة للشق الثاني من النعي فإن المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الأولى على أنه " لا تقل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها " وفي فقرتها الثانية على أنه " ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتبات وسائر المالحقات التي تستحق بعد تقديم هذه

الطالبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات“ ومؤدى هذا النص أنه يعد طلبا جديدا للطلب الذى يزيد أو يختلف عن الطلب السابق إبدؤه أمام محكمة أول درجة فى الموضوع أو الحضور وكان يجاوزه فى مقداره ما لم تكن الزيادة مما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد طلبوا الحكم بالتأمين الإضافى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعد تقديم الخبير تقريره — وهو طلب جديد يختلف عن الطلبات الأصلية وهى المعاش والمعونة التى كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولا يدخل هذا الطلب ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ۲۳۵ من قانون المرافعات وبذلك يكون طلبا جديدا لا يجوز إبدؤه لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حرم فى فضائه على قبول الاستئناف الفرعى شكلا فى شأن المعاش بنسبة ۸۰ ٪ من آخر مرتب للمورث وكذلك فى شأن طلب التأمين الإضافى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بطلانه ذلك أن محكمة الاستئناف أصدرت حكما تمهيدا بجلسة ۱۹۷۵/۳/۳ تضمن قضاء قطعا بأن مورث المطعون ضدهم يستحق معاش المعجز الكمال المنصوص عليه فى المادة ۸۲ من قانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ بنسبة ۴۰ ٪ من آخر مرتب له وعهدت إلى الخبير باحتسابه على هذا الأساس ، إلا أن ذات المحكمة عادت فى حكمها المنهى للتصومة فتمضت بمعاش المعجز الكمال الذى من إسابة عمل بنسبة ۸۰ ٪ وتكون المحكمة بذلك قد ناقضت حكمها السابق وقضت على خلافه .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الحكم القطعى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الذى يضع حدا للتراع فى حملته أو فى جزء

منه أو في مسألة متفرعة عنه بقضاء حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التي أصدرته ، لما كان ذلك . وكان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجلسته ٢٣ / ٣ / ١٠٧٥ — المودعة صورته الرسمية — أنه قطع في أسبابه بأن مورث المطعون ضدهم يستحق معاش العجز الكامل بنسبة ٤٠٪ / المنصوص عليه في المادة ٨٢ من قانون تنأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وندب خيرا لاحتساب قدر هذا المعاش فإن قضاءه في هذا الخصوص يعد قضاء قطعي لا يجوز العدول منه بحكم آخر يقرر أساسا مغايرا فإذا هاد الحكم المنهى للتصومة ففرض بقيمة المعاش محسوبا على أنه معاش العجز الكامل عن إصابة عمل بنسبة ٨٠٪ / من آخر مرتب والمنصوص عليه في المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون قد تناقض قضاءه السابق وخالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الباقي من أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة
المستشارين ، محمد وجدي عبد الحميد ، ألقى بقطر حبش ، محمد علي هاشم وسلاح الدين
عبد العظيم .

(٢٨٦)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) دعوى " المحصوم فيها " . نقض " المحصوم في الطعن " .

اختصاص مصلحة الضرائب للحكم في مواجهتها . رفض استئنافها للحكم الصادر في الدعوى .
آثره . طعنها في الحكم بطريق النقض جائز .

(٢) ضرائب " ضريبة الدفاع والأمن القومي " .

إعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريقتي الدفاع والأمن القومي .
عمال المرافق العامة الملتزمون بالاستمرار في تأدية عملهم . ق ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن الامتياز العامة
عدم اعتبارهم في حكم الأفراد المكملين بخدمة القوات المسلحة ، القضاء بإعفاءهم من الضريبة .
محظا .

١ - إذا كانت الطاعنة قد اختصت أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم
في مواجهتها بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى والطلبات المعدلة إلا أنه لما كان
من شأن الحكم المطعون فيه أن ينشئ التزامات عليها ، فإنه تتوافر لها مصلحة
في الطعن فيه فضلا عن أنها وقد استأثرت الحكم الابتدائي طالبة للقضاء بالغائه
ورفض دعوى المطعون ضدهم من الأول إلى الحادى عشر حاملة لواء المنازعة
أمام محكمة الاستئناف وقضى برفض استئنافها ، فإنها تكون محكوما عليها وبحق
لها بالتعالى الطعن في الحكم .

٢ - النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ على أن "يسرى الإعفاء انتصوص عليه في المادة (١) من ضريبتى الدفاع والأمن القومى - على المرتبات وما فى حكمها والأجور والتكافآت والعويضات التى تصرف من الجهات المدنية للأفراد المنتبذين والمستدعين والاحتياط والمكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة"، يدل على أن هذا الإعفاء يسرى على هؤلاء الأفراد شريطة أن يقوموا بالخدمة فعلا داخل وحدات القوات المسلحة، ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة من أن "يمنح المستدعى أو المكلف بالصفة العسكرية من موظفى ومستخدمى الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والهيئات الإنتاجية رتبة عسكرية شرفية تعادل درجته المدنية" ورخصت المادة ١٢ من القانون ذاته "لكل من صدر أمره تكليفه بأى عمل أن يعارض فى هذا الأمر خلال - بعة أيام من تاريخ إعلان به " ، وإذا كان ذلك وكان النص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون ذاته على أن "يترتب على إعلان التعبئة العامة (أولا) : (ثانيا) : إلزام عمال المرافق العامة التى يصدر تعيينها قرار من مجلس الدفاع الوطنى بالاستمرار فى أداء أعمالهم تحت إشراف الجهة الإدارية المختصة" وفى المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ على أن "يلزم عمال المرافق والمؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق لهذا القرار بالاستمرار فى أداء أعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربى" ، وأورد الكشف المرفق بهذا القرار وزارة الإنتاج الحربى وجميع المؤسسات والشركات التابعة لها ومنها الشركة المطعون ضدها الأخيرة ، مفادهما أن عمال المرافق العامة والمؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق لقرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ سائف الذكر والذين يلزمون بالاستمرار فى تادية أعمالهم تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ،

لا يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بإعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريبة الدفاع والأمن القومي المقررتين بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ ، فإن مرتباتهم لا تعفى من هاتين الضريبتين ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم من الأول إلى الحادى عشر من العاملين المدنيين في الشركة المطعون ضدها الأخيرة التي وردت في الكشف المرفق بقرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ ، بتكليفهم بخدمة المجهود الحربى ، دون أن يحيل صفتهم المدنية إلى الصفة العسكرية أو ينقلهم للعمل في وزارة الحربية ، فإنهم لا يتبرون في حكم الأفراد المكلفين في خدمة القوات المسلحة وبالتالي لا يفيدون من المزايا المقررة في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ولا تعفى مرتباتهم وما في حكمها - بالتالى من ضريبة الدفاع والأمن القومي صالفتى الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدهم من الأول إلى الحادى عشر أقاموا الدعوى رقم ٩٥٧ لسنة ١٩٧٦ عمال جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضدها الأخيرة بطلب الحكم بأحقيةتهم في عدم خصم ضريبة الدفاع والأمن القومي من مرتباتهم التي يحصلون عليها ابتداء من ١/٧/١٩٨٠ وحتى ينتهى تكليفهم من خدمة القوات المسلحة مع صرف متجمد المبالغ المستحقة لهم نتيجة هذا

الحكم ابتداء من تاريخ بدئه حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى ثم عدلوا ، طلباتهم الى (أولا) إيقاف الحكم حتى يفصل في الدعوى نهائيا (ثانيا) إلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي لكل منهم المبالغ التي تم خصمها من راتب كل منهم لضرر بيتي الدفاع والأمن القومي من المدة من ١/٧/١٩٧١ حتى ٣٠/٦/١٩٧٦ ، كما قاموا باختصاص مصلحة الضرائب لتسمع الحكم بالطلبات الواردة بأصل صحيفة الدعوى وبالطلبات المعدلة وبتاريخ ١٥/١/١٩٧٧ أجابتهم المحكمة الى طلباتهم . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ في القاهرة ، وبتاريخ ٣/١١/١٩٧٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إنه وإن كانت الطاعة قد اختصت أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم في مواجهتها بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى والطلبات المعدلة ، إلا أنه لما كان من شأن الحكم المطعون فيه أن ينشئ التزامات عليها ، فإنه تتوافر لها مصلحة في الطعن فيه فضلا عن أنها وقد استأنفت الحكم الابتدائي طالبة القضاء بإلغائه ورفض دعوى المطعون ضدهم من الأول إلى الحادي عشر حاملة لواء المنازعة أمام محكمة الاستئناف وقضى برفض استئنافها ، فإنها تكون محكوما عليها ويحق لها بالنالى الطعن في الحكم .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه ، أقام قضاءه بإحفاء مرتبات المطعون ضدهم من الأول إلى الحادي عشر من ضريبتى الدفاع والأمن القومي على قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ والكشف المرفق به اللذين ألزما جميع العاملين بالشركة المطعون ضدها الأخيرة بالاستمرار في أداء

أعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربي وبذلك يكونون مكلفين في خدمة للقوات المسلحة ، في حين أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ ، تعفى المرتبات وما في حكمها التي تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستبقين والمستدمين والاحتياط والمكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة من ضريقتي الدفاع والأمن القومي ، وبالتالي فإن العاملين في الجهات المدنية التي يشملها قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ لا يجوز أن يتمتعوا بالإعفاء للضريبي لتبعيتهم لجهات مدنية دون أن يكتسبوا الصفة العسكرية .

ومن حيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ على أن "يسرى الإعفاء المخصوص عليه في المادة (١) - من ضريقتي الدفاع والأمن القومي - على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والتويضات التي تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستبقين والمستدمين والاحتياط والمكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة" ، يدل على أن هذا الإعفاء يسرى على هؤلاء الأفراد شريطة أن يقوموا بالخدمة فعلا داخل وحدات القوات المسلحة ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة من أن "يمنح المستدعي أو المكلف بالصفة العسكرية من موظفي ومستخدمي الحكومة والؤسسات والهيئات العامة والهيئات الإقليمية رتبة عسكرية شرفية تماثل درجته المدنية" ، وخصصت المادة ١٢ من القانون ذاته ، لكل من صدر أمر بتكليفه بأى عمل أن يعارض في هذا الأمر خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه به" وإذا كان ذلك ، وكان النص في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ذاته على أن يترتب على إعلان التعبئة العامة "ولا . ثانيا : إلزام عمال المرافق العامة التي يصدر بتعيينها قرار من مجلس الدفاع الوطني الاستمرار في أداء أعمالهم تحت إشراف الجهة الإدارية المختصة" ، وفي المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ على أن "يلزم عمال المرافق والؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق لهذا القرار الاستمرار في أداء أعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربي" ، وأورد الكشف المرفق بهذا القرار وزارة الإنتاج

الحربي وجميع المؤسسات والشركات التابعة لها ومنها الشركة المطعمون ضدها الأخيرة ، مفادهما أن عمال المرافق العامة والمؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق لقرار وزير الحرية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ - ألف الذكر والذين يلتزمون بالاستمرار في تأدية أعمالهم تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن العينة العامة ، لا يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧١ بإعفاء مرتبات القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريقتي الدفاع والأمن القومي المقررتين بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٧ فإن مرتباتهم لا تعفى من هاتين الضريقتين ، لما كان ذلك ، وكان ثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم من الأول إلى الحادي عشر من العاملين المدنيين في شركة المطعمون ضدها الأخيرة التي وردت في الكشف المرفق بقرار وزير الحرية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ بتكليفهم بخدمة المجهود الحربي دون أن يحيل صفتهم المدنية إلى الصفة العسكرية وينقلهم للعمل في وزارة الحرية ، فإنهم لا يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين في خدمة "قوات المسلحة وبالتالي لا يفيدون من المزايا المقررة في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ولا تعفى مرتباتهم وما في حكمها بالتالي من ضريقتي الدفاع والأمن القومي سالفتي الذكر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الظاهر وجري في قضائه على إعفاء مرتبات المطعمون ضدهم من الأول إلى الحادي عشر من ضريقتي الدفاع والأمن القومي على أساس أنهم مكلفون يعملون في خدمة القوات المسلحة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخفاً في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يثبت إعفاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدهم من الأول إلى الحادي عشر .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار محمد كمال هاشم نائب رئيس المحكمة ، ومضربة السادة
المستشارين : محمد وجدي عبدالصمد ، وألفي بقطر حبشي ، محمد علي مازن وصالح الدين
عبداللطيف .

(٢٨٧)

المطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ القضائية :

تأمينات اجتماعية . تقادم "التقادم المسقط" . دفع غير المستحق .
مصاديق العمل اشتراكات عن عماله تزيد عما هو مستحق طئة التأمينات . سقوط حقه
في استردادها بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مصاديق مبالغ غير
مستحقة كلها أصلاً . سقوط الحق في استردادها بعد ثلاث سنوات تبدأ من يوم العلم بالحق
في الاسترداد . م ١٨٧ مدني .

مفاد نص المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
يدل على أن صاحب العمل الذي تستحق في ذمته اشتراكات عن عماله
بمقتضى قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إذا ما قام بسداد
ما يزيد على مستحقات الهيئة فإن حقه في استرداد المبالغ الزائدة يسقط
بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع ، أما إذا كانت المبالغ المدفوعة كلها غير
مستحقة أصلاً فإن الحق في استردادها يسقط طبقاً للمادة ١٨٧ / ١ من
القانون المدني بمضي ثلاث سنوات على اليوم الذي يعلم فيه الدافع بحقه
في الاسترداد ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خاف هذا
للنظر ، دجى في قضائه على سقوط الحق في طلب استرداد المبالغ
المتنازع عليها بمضي خمس عشرة سنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعنة الدعوى رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٧٥
أسيوط الابتدائية بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ٢٢/٣/١٩٧٥ ، طالبين
الحكم بإلزامها بأن ترد لهما مبلغ ٢٣٢٠ ج ، وقالوا شرحا لما لهما لهما بوصفهما
حارسين على وقف المرحوم بمنفلوط ويعمل لديهما أحد عشر عاملا
قد دفعا للطاعنة مبالغ وصلت في مجموعها إلى مبلغ ٢٣٢٠ ج كاشترت
عن هؤلاء العمال في الفترة من ٢٧/٦/١٩٦٦ إلى ٣٠/٦/١٩٧٤ ، ولما تبينا
أن قانون التأمينات الاجتماعية لا ينطبق عليهما باعتبار أن عمالهم زراعيون ،
أقاما الدعوى بطليهما المتقدم وفي ٧/٦/١٩٧٥ حكمت المحكمة بنسب مكتب
خبراء وزارة العدل لإداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم
الخبير تقريره ، دعت الطاعنة بمسقوط حق المطعون ضدهما بالفقار طبقا
للمادة ١٨٧ من القانون المدني ، والمادة ١٢٥ من قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وفي ١٦/٤/١٩٧٧ حكمت المحكمة بإعادة
الأوراق إلى مكتب الخبراء للقيام بالمأورية المدونة بمنطوق الحكم ، وبعد
أن قدم الخبير تقريره للتكيلي عادت في ٢٩/٤/١٩٧٨ فحكمت بإلزام الطاعنة
بأن ترد للمطعون ضدهما مبلغ ٢٣٢٠ ج ، إمتا تمت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف
رقم ١٩٧ لسنة ٥٣ أسيوط ، وفي ٣/١/١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعننا الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقد تمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في فرقة مشورة ، فحددت جلسة

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دفعها بسقوط حق المطعون ضدهما في استرداد المبالغ المسددة منهما بالزيادة بفوات سنتين من تاريخ دفعها تطبيقاً للمادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وباعتبار هذه المبالغ ديناً عادياً يسقط الحق في استرداده بالتقادم الطويل ، على أن عمال المطعون ضدهما لا يخضعون للقانون المذكور بالنسبة لإصابة العمل وأن التزام الهيئة بالرد لا يستند إلى ذلك القانون ، في حين أن المطعون ضدهما دفعا هذه المبالغ استناداً إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه وهو الذي رجعت إليه محكمة الموضوع في المسألة الأولية التي عنيت بها والمتصلة بمدى خضوع هؤلاء العمال للتأمين الشامل وفي تحديد مقدار المبلغ الزائد ، فتكون مدة التقادم التي نص عليها هي الواجبة التطبيق على المنازعة .

ومن حيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة ١٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه : " فضلاً عن أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تقطع مدة التقادم أيضاً بالتنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتاب موصى عليه مع علم الوصول يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ ولا يسرى التقادم ... ويسقط حق صاحب العمل في استرداد المبالغ المدفوعة منه بالزيادة بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع " ، يدل على أن صاحب العمل الذي تستحق في ذمته اشتراكات عن عماله بمقتضى قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إذا ما قام بسداد ما يزيد على مستحقات الهيئة فإن حقه في استرداد المبالغ الزائدة يسقط بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع ، أما إذا كانت المبالغ المدفوعة كلها غير مستحقة أصلاً

فإن الحق في استرداده يستقط طبقاً للادة ١٨٧ / ١ من القانون المدني
بمضى ثلاث سنوات على اليوم الذي يعلم فيه الدافع بحتمه في الاسترداد .
وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ،
وجرى في قضائه على سقوط الحق في طلب استرداد المبالغ المتنازع عليها
بمضى خمس عشرة سنة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه ذلك
الخطأ عن تحري ما إذا كان حق المطعون ضدهما في استرداد المبالغ المتنازع عليها
قد سقط ، مما يكون معه — فضلاً عن خطئه في القانون — قاصر البيان بما
يوجب نقضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨

بمشاركة السيد المستشار / مدهقى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندي ، أمين محمد أبو العلا
ود منصور وجوه .

(٢٨٨)

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢٤١) تزوير . حكم " حجية الحكم " .

(١) نزول المظنون ضده في الادعاء بالتزوير عن التملك بصحة التوقيع على الورقة
المطعون فيها مع تملكه بباقي أجزائها . مضى المحكة في الفصل في الادعاء بالتزوير .
لا خطأ .

(٢) فصل المحكة في كون الادعاء بالتزوير منتج . لا محر بعد ذلك للعودة إلى مناقشة
ما فصلت فيه . اقضاء سلطتها بشأنه .

(٤ ، ٣) هبة . قانون .

(٣) الأحكام الموضوعية في الهبة . مصدرها للشرعية الإسلامية . هم
جواز الخروج على النصوص التشريعية الواضحة في القانون المدني بدعوى الجور
لل مصدرها .

(٤) حق الانتفاع وحق الرقبة وحق الارتفاق . صحة الهبة فيها .

(٥) إثبات . صورية . هبة .

تمسك وارث الواهب بصورية الهبة . صب إثباتها . وقوعه على عاتقه . عجزه عن الإثبات .
آثره . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد .

(٦) انتفاع . ملكية .

إنهاء حق الانتفاع بإنهاء أجله أو بموت المتفع أيهما أقرب . م ٩٩٢ مدني . لا عبرة
بمصدر حق الانتفاع مواءم . كانه قد نشأ بطريق مباشر أم غير مباشر .

(٧) حـكـم . دـعـوى " الـدـفاع قـيـها " .

أمر المحكمه بحجـر بـعض العـبارـات بـهـذ كـرة لاطـاعن . لا عـل لـنـي فـي هـذا الـمـصـوص واولـتـمـنت دقـامـا لـه .

(٨) إـثـبـات " الإقـرار " . مـحـكـمة الـمـوضـوع .

الاقـرار خـبر القـضـائـي . لـمـحـكـمة الـمـوضـوع سـلـطـة تـقـدير قـوة فـي الـاثـبـات مـنـي كان تـقـديرها مـائـنا .

١ — إـذ كان الحـكـم المـطـعون فـيـه قـد اسـتـدل مـا أوردـه عـلى أن الطـاعـن و إن نـزل عـن التـمـسـك بـصـحـة تـوقـيع المـطـعون ضـدـها الأوـلى عـلى صـورة العـقـد فـقـد ظـل مـتـمـسـكا بـباقي أـجـزاء الـورقة الـتي شـملـها الـادعاء بـالتـزوير مـمـا حـدا بـالمـحـكـمة إـلى المـضـى فـي الفـصل فـي الـادعاء بـالتـزوير و هو اسـتـدلـال سـائـع و نـهـج سـليم لا مـخـالـفة فـيـه لأحـكام الفـقرة الأوـلى مـن المـادة ٥٧ مـن قـانـون الإثـبـات الـتي تـقـضـي بـأن لـلـدـعـى طـلـيـه بـالتـزوير إـنـهاء إـجـراءات الـادعاء فـي أـيـة حـالـة كـانـت طـلـيـها بـنزولـه عـن التـمـسـك بـالمـحـرر المـطـعون عـلـيـه .

٢ — إـذا كان مـا أوردـه الحـكـم يـعـتـبر فـصـلا فـي مـسـأـلة كـون الـادعاء بـالتـزوير مـنتـجـا مـن مـدـمـه فـإنـه لا يـجـوز العـودـة إـلى هـذه المـسـأـلة مـرة أـخـرى إـذ مـن المـقـرر أنـه إـذا فـصـلت المـحـكـمة فـي مـسـأـلة مـن المـسـائل المـعـروضة طـلـيـها انقـضت سـلـطـتها بـشـأنـها و بـالـتـالي نـعـرجـت عـن و لا يـنـها .

٣ — القـانـون المـدني قـد نـظـم عـقد الـهـبة تنظيـمـا كـامـلا بـالمـواد ٤٨٦ — ٥٠٤ و إـذ كان مـن المـسـلـم كـا جـاء بـهـذ كـرة الإيضـاحـية أنـه قـد اسـتـدل لأحـكام المـوضـوعـية فـي الـهـبة مـن الشـرـيعة الإـسـلامـية فـإن هـذا لا يـسـوغ الخـروج عـلى النـصـوص الـشـرـيعـية بـدـعـوى اللـجـوء إـلى مـصـدـرـها مـا دامت واطـفـحة الدلـالة فـيـما يـتناولـه لفظـها أو فـحـواها .

٤ - أعمال القواعد العامة للعقود المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب الأول من القانون المدني يقتضي بأن تصبح هبة جميع أنواع الأموال والحقوق العينية التي عليها حق الانتفاع وحق الرقبة وحق الارتفاق ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع ببطلان عقد الهبة المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ لورود، على حق الرقبة دون المنفعة يكون صحيحا ولا يقدح في ذلك احتفاظ الواهب بحقه في الانتفاع ما دام التصرف بالهبة قد تم منجزا .

٥ - التمسك من الطاعن بأن عقد الهبة يستر وصية هو طعن بالصورية النهائية بطريق التستري يخضع للقواعد العامة في الإثبات التي تاتي على الطاعن وهو وارت الواهب عبء إثبات هذه الصورية فإن عجز وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذي يعد حجة عليه .

٦ - نصت المادة ٩٩٣ من القانون المدني صراحة على أن ينتهي حق الانتفاع بانقضاء الأجل المعين فإن لم يعين أجل عد مقرا لحياة المنتفع وهو ينتهي على أي حال بموت المنتفع حتى قبل انقضاء الأجل المعين . وأمام صراحة النص فلا محل للخروج عليه أو تأويله وأمام عموميته فلا محل لتخصيصه ويكون الحكم المطعون فيه قد ألزم صحيح القانون حين قال بمرئان هذه الأحكام على جميع الأحوال، أيا كان مصدر حق الانتفاع وسواء أكان قد نشأ بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

٧ - إذ كانت المحكمة فيما أسرت به من نحو بعض العبارات الواردة بمذكرة الطاعن لما رآته فيها من خروج على الآداب قد استعملت حقا خوله القانون لها في المادة ١٠٥ من قانون المرافعات فليس للطاعن بعد ذلك أن يعيب عليها استعمال هذه الرخصة ولو تضمنت هذه العبارات دفاعا له .

٨ - الإقرار المقصود بالمادة ١٠٤ من قانون الإثبات باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار الصادر أمام القضاء أما الإقرار خارج القضاء

فیضیہ للقواعد العامة إذا لم يرد في شأنه نص خاص والمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الإثبات بغير معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها سائغا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمراجعة وبعد المناولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — بمقتضى أن الطاعن أقام الدعوى ۲۹۲۷ لسنة ۱۹۶۹ مدنى كلى القاهرة طالب الحكم بتثبيت ملكيته الى حصتين قدرها ۲ ۶ ۳ شاعين في عقار من أولها بمصر الجديدة وثانيهما بشرا تخلفين عن ميراثه ومورث المطعون ضده من الدكتور ... مع كف منازعتهم له فيها والتسليم كما افادت المطعون ضدها الأولى للدعوى ۳۰۹۷ لسنة ۱۹۶۹ مدنى كلى القاهرة بطلان الحكم بصحة ونفاذ عقد الوصية المؤرخ أول شابر سنة ۱۹۵۲ الصادر بها من المورث والتي أكدها باقرار موثق بأمورية الرثاق بملوى في ۲۴/۱۱/۱۹۶۱ رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۵۵ فيما تضمنه من الإيصاء لها بأشياء من أملاكها في التتار الثاني الكائن بشرا بثبت ملكيتها لذات ... مصرى قومية بطلان الحكم بتثبيت ملكيته الى حصتين قدرهما ۲ ۶ ۳ شاعين عن ميراثه وتعيين شاعين وأقامت المطعون ضدها الثانية مدوى قومية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها الى ۱۲ من ۱۰ ط شاعين في ۱۲ في عقار شبرا ۶ وبصحة ضمت الدعويين ودرست المطعون ضدها الأولى ما يفيد صدور عقد هبة رسمى سجل برقم ۵۶ ۵ بتاريخ ۱۹۶۲/۷/۹ وهب لها المورث بموجبه كامل أرض وبناء العمار الأول مع احتفاظه مدى حياته بحق إدارته من تأجير وصيانة مع الاستيلاء على ريعه وريع ملحقاته لنفسه وصدور عقد رسمى سجل

برقم ٥٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٦ وهب لها بموجب حق الانتفاع في ذات العقار وقررت المطعون ضدها الثانية والثالثة ومورثة الطاعن أنهن يسلمن بطلبات المطعون ضدها الأولى وباتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٦ قضت المحكمة بتثبيت ملكية الطاعن إلى قيراطين من ١٢ ط شائعة في كامل أرض وبناء المنزل الثاني وتثبيت ملكية إلى حصة قدرها قيراطين من ١٢ ط شائعة في المنزل الثاني وتثبيت ملكية المطعون ضدها لرابعة إلى قيراط واحد شائعا في ١٢ ط شائعة في المنزل الثاني وبصفة ونفاذ الوصية الصادرة من الدكتور المؤرخة أول يناير سنة ١٩٥٢ والمؤكدة بموجب الإقرار الموثق بأمورية نوثيق ملوى في ١٩٥٥/٨/٢٤ فيما تضمنه من الإيصاء للمطعون ضدها الأولى بحصة قدرها سبعة قيراطين من ٢٤ ط شائعة في المنزل الثاني وتثبيت ملكيتها لها وبشطب العبارات الجارحة والمهينة بزواج المطعون ضدها الأولى ومحامي المطعون ضدهن الأخريات واستأنفه كل من الطاعن عن نفسه وبصفته وارثا لشقيقه و والمطعون ضدها الرابعة بالاستئناف ٢٢٩٧ سنة ٧٨ قضائية القاهرة وأمام محكمة الاستئناف ادعت المطعون ضدها الأولى بتزوير صورة عقد البيع المرفق بطلب الشهر العقاري المقدم للأمورية شبرا والذي يفيد أنها اشترت من المورث نفس الحصة العقارية موضوع الوصية والذي كان قد قدمه الطاعن أمام محكمة أول درجة وبتاريخ ١٩٧٠/٢/٢١ قضت المحكمة بقبول الادعاء بالتزوير وندت خيرا لبيان ما إذا كان التوقيع المنسوب للمطعون ضدها على صورة عقد البيع قد صدر منها من عدمه وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٤ بثبوت تزوير التوقيع وبرد وبطالان الورقة وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٢ قضت في موضوع الاستئناف برفضه طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأي برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فندت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ثلاثة عشر ينمي الطاعن بالأول والآخر منها على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٢/٤ مخالف للقانون ووقوع بطلان في الإجراءات

أثر فيه وفي بيان ذلك يقول انه رغم تناوله عن التمسك بصورة عقد البيع المطعون عليها بالتزوير فقد قضى بالحكم بردها وبطلانها مخالف بذلك ما تقضى به المادة ٥٧ من قانون الإثبات وقد أقام هذا القضاء على سند من القول بأن الجدل حول كون الادعاء بالتزوير منتجا قد حسمه الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢١ وعلى أنه رغم عدم تمسكه بمجدي التوقيع بتمسك بأن المطعون ضدها هي التي قدمت صورة العقد مع أن الحكم السابق به لم يقطع في أصل الحق وعدم توقيع المطعون ضدها على صورة العقد لا يستتبع لزما أن يكون غير مقدم منها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قرر " بعدم التمسك بتوقيع الطاعنة ولا شأن له بهذا التزوير وإنما هو يتمك باقراءها بحصول البيع الذي ينطوى عليه تقديم الطلب دون حاجة لصورة عقد البيع التي طعنت عليها بالتزوير مما يجعل التمسك بالتزوير في هذا الخصوص غير منتج " واستطرد يقول " إن الإدعاء بدس صورة العقد خلسة هو قول لا يلتفت إليه لأن الموظف المختص أثبت بالملف تعهدا بتقديم الصورة ولا يغير من الأمر شيئا عدم التوقيع على الصورة من أحد الموظفين وهو - أي الطاعن - لن يعرف بهذا كله إلا هرضا " وقد استدل الحكم من ذلك على أن الطاعن وإن نزل عن التمسك بصحة توقيع المطعون ضدها الأولى على صورة العقد فقد ظل متمسكا بباقي أجزاء الورقة التي شملها الادعاء بالتزوير مما حدا بالمحكمة إلى المضي إلى الفصل في الادعاء بالتزوير وهو استدلال سائح ونهج سليم لا مخالفة فيه لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون الإثبات التي تقضى بأن للدعي عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الادعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمرور المطعون عليه . وأما عن قول الحكم المطعون فيه بأن الجدل حول كون الادعاء بالتزوير منتجا قد حسمه الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢١ فهو أيضا يتفق ومهيح القانون إذ يبين من الاطلاع على الصورة طبق الأصل المقدمة من الحكم المذكور

أنه قضى بقبول الادعاء بالتزوير وأورد في أسبابه " إن المحكمة لا تشاطر المستأنف (الطامن) وجهة نظره وفي أن الطعن بالتزوير غير متبع في النزاع ، ذلك أنه وقد تمسك المذكور برجوع الموصى من الوصية وساق سنداً له في هذا الخصوص الطلب رقم ٣٠ / ١٩٦٩ شهر عقارى شبرا وصورة عقد البيع المرفقة به فانه يتعين على المحكمة قبل أن تقول كلمتها في هذا الشأن وفي مدى دلالة هذه الأوراق في إثبات الرجوع الضمنى من أن تقطع بصدر التوقيع المذيل به صورة عقد البيع من المستأنف عليها (المطعون ضدها الأولى) لأنه تحقق التزوير مسألة أولية ويتعين على المحكمة قبل ثمن محض حجج المستأنف في هذا الخصوص أن تستيقن من صحة التوقيع المذيل به تلك الصورة .. ولأن المطعون عليه بالتزوير ليس هو صورة عقد البيع فحسب إنما التوقيع المذيل به الصورة والقرار الذى سطر على التوقيع بأن ما ورد من نصوص هذه الصورة هي حقيقة ما ارتضاه كل من المستأنف عليها الأولى والموصى لها من بيع .. ولا شك في أن هذا الذى أورده الحكم يعتبر من محكة الاستئناف فصلاً في مسألة كون الادعاء بالتزوير متبجاً من عدمه بحيث لا يجوز لها العودة إلى هذه المسألة مرة أخرى ، إذ من المقرر أنه إذا فصلت في مسألة من المسائل المعروضة عليها انتقضت سلطتها بشأنها وبالتالي خرجت من ولايتها ومن ثم يكون النفي في غير محله .

وحيث إن مبنى النفي بالأسباب من الثانى حتى الخامس من أسباب الطعن هو البطلان والخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطامن إنه أبدى دفاعاً مؤداه أن عقد الهبة المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ باطل بطلاناً لا تصححه أجازة اوروده على حق الرقبه فقط ولأن الاتفاق على بقاء المال الموهوب في يد الواهب لم يكن بعد انعقاد عقد الهبة وإنما حاصر الهبة فمنع عقدها ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع الجوهري كما أغفلت القرينة القضائية التى تقضى بأن احتفاظ المتصرف بالحيازة والاستفاح طيلة حياته دليل على أن التصرف مضاف إلى ما بعد الموت إذا كان التصرف

غير وارث لأن الطامن يمثل تركه المتصرف ويؤيد الظاهر من أن عقد الهبة الذي تمسكت به المطعون ضدها الأولى مضاف إلى ما بعد الموت لاحتفاظ المتصرف بالحيازة ولأنه غير عوض ولأن الشريعة الإسلامية هي مصدر الأحكام الموضوعية في الهبة وهي تقضي بأن القبض شرط في إتمام الهبة وأنه على ذلك كان الحكم المطعون فيه أن يقول إن المطعون الموجهة إلى عقده هبة حق الانتفاع الأخير المؤرخ ١٩٦٨/٩/٢٦ غير منتجة باعتبار أن عقد هبة الرقبة الأول المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ سليم مع أن العقد الأول باطل لم ينشأ التزاما بالتسليم والعقد الثاني لا يصحح هذا البطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن القانون المدني قد نظم عقد الهبة تنظيماً كاملاً بالمواد من ٤٨٦ إلى ٥٠٤ وإذا كان من المعلوم كما جاء بمذكرته الإيضاحية أنه قد استمد الأحكام الموضوعية في الهبة من الشريعة الإسلامية فإن هذا لا يسوغ الخروج على النصوص التشريعية بدعوى اللجوء إلى مصدرها ما دامت واضحة الدلالة فيما يتناولها لفظها أو فوائدها ، لما كان ذلك . وكان أعمال القواعد العامة للعقود المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من القسم الأول من التنفيذ المدني يقضي بأن تصحح هبة جميع أنواع الأموال والحقوق العينية التي عليها حق الانتفاع وحق الرقبة وحق الارتفاق ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع ببطلان عقد الهبة المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ لوروده على حق الرقبة دون المنفعة يكون صحيحاً ولا يقدح في ذلك احتفاظ الواهب بحقه في الانتفاع مادام التصرف بالهبة قد تم منجزاً وهو ما استدل عليه الحكم من تسجيل الواهب لعقد الهبة بغير توثيق مباشرة وعدم اشتراطه فيه منع المطعون ضدها الأولى من التصرف في العقار موضوع الهبة وبما أفصح عنه في المقصد المؤرخ ١٩٦٨/٩/٢٦ ثم أنه لا على الحكم المطعون فيه بما القاضى الموضوع من سلطة تقديرية في استخلاص القرائن القضائية فيما ارتأه من أن احتفاظ الواهب بحقه في الانتفاع بالمسأل الموهوب به هبة حق الرقبة لا يفيد

اعتبار هذا التصرف للطمعون ضدها الأولى وهي فير وارثة تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت ، إذ أن التمسك من الطامع بأن عقد الهبة يترك وصية هو طعن بالصورية الذهبية بطريق التستر يخضع للقواعد العامة في الإلزام التي تلحق على الطامع وهو وارث الواهب عنه إثبات هذه الصورية فإن عجز وجب الأخذ بظاهر نصوص العقد الذي يعد حجة عليه ويكون الحكم المطمعون فيه حين اعتبر الطمعون الموجهة لعقد هبة لانتفاع الأخير المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٦ غير متباعدة لأنها تقوم على اعتبار العقد الأول باطلا قد أترم صحيح القانون .

وحيث إن حاصل السبب السادس من أسباب الطعن الخطأ في القانون وفي بيانه يقول الطامع إن حق الانتفاع الذي نصت عليه المادتان ٩٨٥، ٩٨٦ من القانون المدني هو حق شخصي مؤقت يكتسب بمسند ولا يورث بخلاف حق التمتع الذي للمالك الأصلي على الشيء المملوك له وهو الذي يجوز التصرف فيه بالبيع والهبة والوصية فضلا عن أنه يورث وأن ما جاءت به المادة ٩٩٣ من أن حق الانتفاع ينتهي بوفاة المنتفع إنما ينطبق على كل من نشأ له حق الانتفاع طارئا عليه فيرده لمن كسبه منه أو تلقاه عنه ولا مجال لتطبيقها على من كان له أصلا حق الانتفاع الذي يتضمنه حق التمتع ، وأنه لما كان عقد الهبة الأول المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ لم ينشأ لمورث الطامع حتى انتفاع لم يكر له أصلا فلا يترتب عليه حق للمطمعون ضدها الأول ويؤول إلى و أنه القانون خبطا لأحكام الشريعة في حين أن الحكم المطعون فيه عد أعاما فطاعة على أنه إذا احتفظ الواهب بحق الانتفاع فإن هذا لا يفي بوقاله ثم يبين بالخصائص القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لا أثر في التشريع المصري لتلك التفرقة التي أوردها الطامع بين نوعين من حقوق الانتفاع وقد نصت المادة ٩٩٣ من القانون المدني صراحة على أن ينتهي حق الانتفاع بانقضاء الأجل المعين فإن لم يعين له أجل عد مقروا لحياة المنتفع وهو ينتهي على

أى حال بموت المستفيع حتى قبل انقضاء الأجل المعين وأمام صراحة النص فلا محل للخروج عليه أو تأويله ، وأمام عموميته فلا محل لتخصيصه ، ويكون الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون حين قال بغير بيان هذا الأحكام على جميع الأحوال أيا كان مصدر حق الانتفاع وسواء أكان قد نشأ بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

وحيث إن حاصل السبب السابع من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون والقصور بأن أقام قضاءه على أن للتصرف ابتداء في حق الرقبة بالحبة مع احتفاظ المالك الأصلي الواهب بحق الانتفاع لنفسه يقتضى أن تبقى له قيد المسادية على العين لينتفع بها ويصبح في شأن الرقبة نائبا في الحياة يعنى صاحب هذا الحق الموهوب له فيحوز هذا الحق لحسابه ، وليس لحساب نفسه وهذا يخالف العبارة الصريحة في صلب العقد المؤرخ ٩ يولييه سنة ١٩٦٤ الذى يقتضى في بنده السابع بأن " الواهب احتفظ لنفسه بحق إدارة المنزل الموهوب من تأجير وصيانة وخلافه كما أن له الحق في الاستيلاء على ريعه وبيع ملحقاته لنفسه وذلك طول حياته ، ولأن الأصل أن من عنده الحياة يفترض أنه حائز لنفسه إلى أن يقوم لدليل على أنه حائز لغيره ولأن مقتضى ذلك استمرار حياة العقار للواهب طول حياته واعتبار العقد وصية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن استظهار نية العاقد من ظروف الدعوى ووقائعها مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع وقد استخلصت المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها وأسباب سائغة أن المتعاقدين قصدوا أن يكون التصرف هبة منجزة لا وصية مضافة إلى ما بعد الموت بما يعد معه هذا المعنى جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا توسع إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثامن والتاسع من أسباب الطعن القصور في التبرير ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإعلان عقد هبة الانتفاع الأخير المؤرخ ١٩٦٨/٩/٢٦

لصادوره في شيخوخة الموت ومرض موته بالسرطان ونحت أثر استغلال وهو مسبب الإرادة ضعيف الإدراك إلا أن الحكم جازى المطعون سدها الأولى فما قررته من أن هذا الطعن غير منتج استنادا إلى أن حق الانتفاع ينتهي بوفاء المنتفع فيؤول إلى المطعون ضدها المذكورة باعتبارها مانعة لرقبة في حين أن عقد الرقبة باطل بطلانا مطلقا فيكون إبطال الرقبة على هذا الدفاع قصورا .

وحيث إن هذا النعي بدوره مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن عقد هبة رقبة العقار المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ قد تم صحيحا وأن مقتضى نص المادة ٩٩٣ من القانون المدني أن يؤول حق الانتفاع بعد موت الوهاب إلى المطعون ضدها الأولى مما يجعل الطعون الموجهة إلى عقد هبة الانتفاع غير منتجة في النزاع ومعالجة الدفع ببطلانه غير مجدية ويسقط عن الحكم حالة القصور .

وحيث إن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه بالسبب العاشر من أسباب الطعن القصور في التسبيب وحاصله أن دعواه التي رفعت في الميعاد غير قابلة للتجزئة لأن النزاع غير قابل للتجزئة ويجب أن يفيد منهم للورثة الآخرون وأن انضمام المرحوم المهندس ... لها ورفعها طلبا عارضا في دعوى المطعون ضدها الأولى يعتبر استعمالا لحقه في الميعاد إلا أنه عندما دفع ببطلان عقدي الهبة على أساس الاستغلال دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد سنة من تاريخ عقد هبة المتقدمة فصادق في ١٩٦٨/٩/٢٦ وقبلته منها محكمة الموضوع في حين أنه لا يتصور أن تكون الهبة صحيحة بالنسبة لبعض الورثة وباطلة بالنسبة للآخرين كما أنه يجب النظر إلى التصرفات المنسوبة إلى الموت باعتبارها غير قابلة للتجزئة ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن وورثة المهندس ... بصددهم عدم التجزئة .

وحيث إن هذا النعي غير متيد ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن قد أقام دعواه بعد مضي أكثر من سنة على صدور كل من

الوصية ومقدمة الرقبة المؤرخ ١٩٦٢/٧/٩ وقد تقي قيام الاستغلال بالنسبة لعقدية حق الانتفاع بأسباب سائغة تكفي لحله ومن ثم فلا عليه إن هو لم يرد على دفاع الطاعن القائم على عدم التجزئة في هذا الصدد لأنه غير منتج

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الحادى عشر أنه أسـ باستبعاد بعض ما جاء بمذكرة مورث الطاعن عن المرحوم .. مع أنه من صميم خصوصية الدعوى ولا يمكن فصله عنها لأنه من مستلزمات الدفاع فيها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كانت المحكمة فيما أمرت به من نحو بعض العبارات الواردة بمذكرة الطاعن لما رآته فيها من خروج على الآداب قد استعملت حقا خوله القانون لما في المادة ١٠٥ من قانون المرافعات فليس للطاعن بعد ذلك أن يعيب عليها استعمال هذه الرخصة ولو تضمنت هذه العبارات دفاعا له .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بباقي أسباب الطعن مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أيد حكم محكمة أول درجة في قضائها برفض دفاعه المتضمن أن المورث الدكتور قد رجع قبل وفاته عن الوصية المؤرخة ١٩٥٢/١/١ على أنه عار من الدليل وأضاف أن الإقرار المنسوب للطعون ضدها الأولى في الطلب المقدم منها للشهر العقاري يراعى فيه أن المقر يأخذ في وضع المدين في الالتزام فيغير لصالحها وتلزم بما أقرت به في أضيق الحدود بحيث يقتصر على واقعة تقديمها للطلب متضمنا ما جاء به دون أن يبنى ذلك لزوما أن العقد المشار إليه في الطلب قد أبرم وهذا غير صحيح لأن الإقرار حجة قاطعة ضدها ولا محل للبحث عن الإرادة الباطنة لإزاء وضوح عبارات الإقرار وأن المقررة تعتبر خلقا خاصا للوصى البائع فيعتبر إقرارها ببيع للوصى ما العين محل الوصية إقرارا من ذات الوصى وأن هذا التصرف يعتبر

بنص المادة ۱۸ من قانون الوصية قرينة قانونية كالة قاطعة و العدول عن الوصية وأنه إذا كان هناك شك أو غموض فيجب أن يفسر لمصلحة الطاعن الذي يمثل الزكة المثقلة بالوصية خاصة وأن الوصية من التبرعات التي يفسر فيها الشك لصالح ورثة المتبرع ويضيف الطاعن إلى ذلك قول أن الحكم استند في قضائه برفض دفاعه إلى عدم وجود توقيع من المطعون ضدها على صورة عقد البيع المرفقة بالطلب المقدم منها للشهر العقاري رغم أن هذه الصورة جاءت مطابقة تماماً لما تضمنه الطلب الذي اعترفت بتقديمه فضلاً عن أن الحكم الصادر بجلدة ۱۹۷۲/۳/۲۱ أورد بأسبابه أنه يتعين على المحكمة أن تقرر كلمتها في مدى دلالة الطلب المقدم من المطعون ضدها الأولى إلى الشهر العقاري وصورة عقد البيع المرفقة في إثبات الرجوع الضمني من الوصية ورغم ذلك أفل الحكم الصادر بجلدة ۱۹۷۵/۴/۲ ما لهذه الدلالة ولغض على حكمها .

وحيث إن هذا النفي غير سديد ذلك أن الإقرار المقصود بالمادة ۱۰۴ من قانون الإثبات باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار الصادر أمام القضاء أما الإقرار خارج القضاء فيخصص للفواحد العامة إذا لم يرد في شأنه نص - من والمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الإثبات بنظر معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها سائغاً ، وإذا كان الإقرار المنسوب للمطعون ضدها الأولى في الطلب المقدم منها للشهر العقاري حال حياة الموصي إقرار غير قضائي فلا هو الحكم المطعون فيه إن هو رفض التعويل عليه للقول بأن الموصي قد عاد وتصرف بالبيع في العار الذي كان محلاً لوصيته المؤرخة في ۱۹۵۲/۱/۱ مقياً قضاءه . وهذا الصدد على أسباب تكفي لحمله . وخوها أن الطاعن لم يقدم أدليل على تصرف الموصي في العقار الموصى به قبل وفاته لأن الصورة العرفية من عقد بيع المبال بصدوره من الموصي والمقدمة من الطاعن لافحة لها في الإثبات لأنها لا قبل توقيع من صدر منه التصرف ، هذا ولا يغير من الأمر شيئاً عدم رد الحكم على ما أثاره الطاعن من مطابقة صورة العقد المقدمة منه للطلب المقدم من المطعون ضدها الأولى للشهر العقاري إذ من المقرر أن لقاض الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقية التي اقتنع بها وأن يقيم قصاصه

على أسباب كافية فليس عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام قيام الحقيقة إلى اقتنع بها وأورد دليلاً فيه الرد للضمف المسقط لتلك الأقوال والمجج والطلبات ثم أنه لا تعارض بين ما أورده الحكم الصادر بجلسته ١٩٧٢/٣/٢١ وبين ما انتهى إليه الحكم الصادر من ذات المحكمة من عدم أخذه بدلالة الطلب المقدم من المطعون ضدها في الشهر العقاري وصورة عقد البيع المرفقة به ، إذ أنه فضلاً عما ثبت من تزوير التوقيع المنسوب صدوره للمطعون ضدها الأولى على صورة عقد البيع ، فإن ما أورده الحكم الأول كان بشأن مسألة من مسائل الإثبات مما لا تستنفذ به المحكمة ولايتها ولا يقيد بها ، إذ لها ألا تأخذ بنتيجة إجراء أمرت به .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الزادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، أمين طه أبو زملا ، محمد زغلول عبد الحميد ، والدكتور
منصور وجيه .

(٢٨٩)

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ القضائية :

(١ - ٣) ارتفاق . بيع . شفعة .

(١) حق الجار للأرض المجاورة في الأخذ بالشفعة . شرطه .

(٢) شراء الأرض المشفوعة فيها بمقدار مستقل عن عقد شراء المسقاء لرى الأرض . طلب أخذ
الأرض بالشفعة دون المسقاء . لا يعد بيعاً أصفاة واحدة .

(٣) التنازل عن حق الارتفاق . وجوب شهره . حق الشفيع . ثبوته بمجرد إعلان وغيبه
تتنازل الجار البائع عن حق الارتفاق بالرى من المسقاء الفاصلة بعد رفع الشفعة . لا أثر له .

١ - المادة ٩٣٦ من القانون المدنى قد جرى نصها على أن يثبت الحق
فى الشفعة للجار المالك فى الأحوال الآتية (١) ... (٢) إذا كان للأرض
المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على
المبيعة . (٣) ... ومفاده أنه يجب إقبام حق الجار فى الأخذ بالشفعة وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون الأرض المشفوعة بها والأرض المشفوع
فها مثلاًصقين وأنت يكون لأى من الأرضين حق ارتفاق على الأخرى بحيث
يترتب على الأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق فى الغرضين لها كان ذلك ،
فإن تمسك الطاعن بملكيتة للسقاة لا يجدي فى القول بتوافر شروط الشفيع فيه
إذ أن ملكية المسقاء وحدها لا تتحقق بها صفة الجوار المثبتة لحق

٢ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قاعدة الشفعة لا تنجزا تعنى أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحد بعض المبيع، ولا يضر الآخر حتى لا يصار المشتري بتبعض الصفقة والثابت بالحكم المطعون فيه أن الأرض المشفوع بها كان بعقد مستقل في عقد شراء المسقة فثبت صفقتهن ويحق للشفيعين أن يأخذ الشفعة دون المسقة .

٣ - وجوب أن يتم التنازل من حق الارتفاق وفقا للقانون فهو لا يتم إلا إذا كان قد أشهر وفقا لهانون الشهرى للمقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولا يغنى عن ذلك مجرد التقرير بالتنازل من حق الارتفاق في دعوى الشفعة بعد رفعها ذلك أن حق الشفعين يثبت بمجرد إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة إذ تكون عناصر الشفعة قد تكاملت ويحل محل المشتري في البيع الذى يأخذ فيه بالشفعة وليس رفع دعوى الشفعة مد ذلك وصددور الحكم بثبوت الشفعة إلا تقرير الماسم من أثر قانونى ترتب مباشرة على إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - مما يسوغ الالتفات مما يقرره الطامن في مذكرة دفاعه أمام محكمة الاستئناف من أن البائع له قد سبق له التنازل من حق الارتفاق إلى من المسقاء الفاصله وأن دليله على ذلك هو إنشاء المسقاء الأخرى التى اشتراها الطامن لرى الأرض دون أن يقدم ما يثبت حصول شهر هذا التنازل قبل رفع الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
وللمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق
الطعن - تحصل في أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم ٢٠٥

فيها الحكم بأحقيتهما في أخذ أطيان مبيعة بالشفعة مع ما يترتب على ذلك قانونا من نقل الملكية لهما وتسليمهما الأطيان المبيعة مقابل ما أودعاه خزانة محكمة طنطا الابتدائية من ثمن قدره ١٨٧٦ ج و ٥٦٠ م وما يقضى به من مصروفات رسمية وماحققات ، ، ولا شرحا لها أن المطعون ضد هما الثالثة والرابع باعا إلى الطامن ٤ ف ١ ط و ١٨ س من الأطيان الزراعية لقاء ثمن قدره ١٨٧٦ ج و ٥٦٠ م وتم شهرات صرف برقم ٣٦٥٨ في ٢٧/٩/١٩٧٠ ، ولما كان البائعان لم ينذرهما بالبيع رغم ملكيتهما لأطيان مجاور تلك المشفوع فيها وأرضهما بحملة بحق اتفاق بالرى وقد أودعا الثمن بخزانة المحكمة فإنهما يملكان رغبتهما بموجب الصحيفة في أخذ الأطيان المبيعة بالشفعة ، ومحكمة أول درجة بعد نذب خير في الدعوى وتحقيق أجرته قضت بتاريخ ٦/١١/١٩٧٤ بأحقية المدعين في أخذ الأطيان المبيعة بالشفعة مقابل ما أودعاه بخزانة المحكمة من الثمن وقدره ١٨٧٦ ج و ٥٠٠ م والتسلم فاستأنف الطامن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٠ لسنة ٢٤ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطامن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطامن في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه رفع الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجة ثانيا بأنه تملك المسقى بالقطعة رقم ٣٢ المعدة لرى الاطيان المشفوع فيها وتوافرت له بذلك شروط الشفيع طبقا للمادة ٩٣٦ من القانون المدنى ومن ثم فهو يفضل الشفيعين (المطعون ضد هما الأولين) إعمالا لحكم المادة ٩٣٧/٣ من القانون المدنى ، وما قاله حكم محكمة أول درجة المؤد بالحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفع — من أن مجرد ملكيته وحدها وهى جزء ضئيل يمر بجوار الأرض لا يصح أن يعتبر به جارا تتوافر له شرائط الشفعة بالمعنى الذى قصده المشرع في المادة المذكورة — وجاء مخالفا لما استقر عليه الفقه

والقضاء من أن التلاصق ولو بشير واحد يكفي ، وعلى ذلك فقد جاء قضاء الحكم المطعون فيه والذي يفيد اشتراط أن يكون الجوار بطول الحد أو بجزء كبير منه مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن المادة ٩٣٦ من القانون المدني قد جرى نصها على أن " يثبت الحق في الشفعة — لجار المالك في الأحوال الآتية : (١) — (٢) إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة . (٣) — ... " ومفاده أنه يجب لقيام حق الجار في الأخذ بالشفعة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها متلاصقتين وأن يكون لأى من الأرضين حق ارتفاق على الأخرى بحيث يترتب على الأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق في الغرضين . لما كان ذلك ، فإن تمسك الطامن بما كسبه للمساقاة المكاثرة بالقطعة رقم ٣٢ لا يجديده في القول بتوافر شروط الشفع فيه إذ أن ملكية المسقاة وحدها لا تتحقق بها صفة الجوار المثبتة للحق في الشفعة .

وحيث إن الطامن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني أيضا مخالفة القانون ويقول بيانا لذلك أنه دفع الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بعدم القبول بمقوله أنه اشترى المسقاة بالقطعة رقم ٣٢ لرى الأرض المشفوع فيها ولم يطلب المظعون ضدهما الأول في أخذها بالشفعة وفي ذلك تجزئ للصفقة مما هو ممنوع قانونا وأنه وقد تمك أرض المسقاة فإنه يكون أولى بالشفعة — فضلا عن أن بعض القاطع المشتراة لا يتوافر جوارها للأرض المشفوع بها وينصب حتى الشفع في هذه الحالة على القاطع المتوافر فيها شروط الأخذ بالشفعة دون الأخرى مالم يطالب المشفوع منه عدم مجزئة الصفقة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول غير سديد ذلك بأن من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن قاصدة أن الشفعة لا تجزأ تعنى أنه لا يجوز

للاشفوع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعيض الصفقة ، والثابت بالحكم المطعون فيه أن شراء الأرض المشفوع فيها كان بعقد مستقل عن عقد شراء المسقة فتمتة صفقتان ويحق للاشفعين أن يأخذا الأرض بالشفعة دون المسقة ، وهو غير مقبول في وجهه الثاني المنصب على أن بعض القطع المشتراة لم تكن متصلة ولا يتحقق معها الجوار ذلك بأنه يقوم على ما لم يسبق للطاعن إبدائه أمام محكمة الموضوع ولا يجوز له إبدائه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث عدم الرد على دفاع جوهرى ، وقال بآنا لذلك إنه دفع الدعوى أمام محكمة الاستئناف — بوجود مسقى بين القاطعتين ٤٧ ، ٤٦ لا تدخل ضمن الأرض المشفوع بها أو المشفوع فيها وإنما هي ملك خاص للبك العقارى المهرى وأن الأرض المشفوع فيها ليس لها طريق للرى سوى المسقى المشتراة بمعرفته — وأنه تمسك في مذكرة دفاعه بتنازله عن الاتفاق المقرر لمصلحته على المسقى للفاصلة بين الأرض الشافعة والمشفوع فيها وأن من حقه التمسك بهذا التنازل مادام قد صدر منه قبل الحكم النهائي بالشفعة — كما تمسك أيضا بنسب خبير لتحقيق أن طريق رى الأطيل المشفوع فيها هو المسقى المملوكة له التى تقع شمال الأطنان المشفوع فيها وهو دفاع جوهرى كان يترتب على محكمة الاستئناف أن تنازله بالز : وألا تطرحه دون أن تورد في حكمها ما يبرر هذا الإطراح بأسباب خاصة فإن هى تسكنت عن بحث المستندات التى قدمها أمامها لأول مرة كان حكمها باطلا لقصور أسبابه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ذلك بأن فيما خُص إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه استنباطا من أوراق الدعوى وتقرير الخبير وأقوال الشهود من أن المسقة — الفاصلة بين الأرضين مملوكة ملكية مشتركة لك الأرض المشفوع بها والمشفوع فيها وأنها تروى الأرضين معاً مع ما لمحكمة الموضوع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من مطلق الحرية في تقدير الأدلة المطروحة عليها

دون أن تكون ملزمة بإبداء أسباب ترجيحها دليلا على آخر ما دامت قد أقامت
 قضائهما على أسباب سائغة — لرد الضمني على ما أثير من أوجه الدفاع الأخرى ،
 فضلا عما هو مقرر من وجوب أن يتم التنازل من حق الارتفاق وفقا للقانون ،
 فهو لا يتم إلا إذا كان قد أشهر وفقا لقانون الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦
 ولا يغنى عن ذلك مجرد التقرير بالتنازل عن حق الارتفاق في دعوى الشفعة بعد
 رفعها ذلك أن حق الشفعيم يثبت بمجرد إعلانه وغيثه في الأخذ بالشفعة إذ تكون
 عناصر الشفعة قد تكاملت ويحل محل المشتري في البيع الذي يأخذ فيه بالشفعة
 وليس رفع دعوى شفعة بعد ذلك وصدور الحكم بقبول الشفعة إلا تقريراً
 لما تم من أثر قانوني ترتب مباشرة على إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ، مما
 يسوغ الاتفات عما يقوره الطاعن — في مذكرة دفاعه أمام محكمة الاستئناف —
 من أن البائع له قد سبق له التنازل من حق الارتفاق بالرى من المسقاة الفاصلة
 وأن دليله على ذلك هو إنشاء المسقاة الأخرى التي اشتراها الطاعن لرى الأرض ،
 دون أن يقدم ما يثبت حصول شهر هذا التنازل قبل رفع الدعوى .

جلسه ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محضر كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، عبد العزيز الحنفي ، أمين طه أبو العلا وعبد
ظلول عبد الحميد .

(٢٩٠)

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٦ القضائية :

(١) إثبات . نقل برى . مسئولية " مسئولية عقدية " .

عقد نقل لأشخاص . التزام الناقل بضمان سلامة الركاب . التزام بتحقيق غاية ، عدم التزام
الراكب المضروب بإثبات وقوع خطأ في جانب الناقل . تقي مسئولية . شرط .

(٢) التزام " إقضاء الالتزام " . قوة باهرة . مسئولية .

اعتبار الحادث قوة باهرة شرط . سقوط الأضرار وأثرها على الطريق وتراخي . أمر مالوف
يمكن ترقعه في مثل ظروف الحادث موضوع الدعوى .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد نقل الأشخاص يلتقي على عائق
الناقل التزاما بضمان سلامة الركاب وهو التزام بتحقيق غاية فإذا أصيب
الراكب بضرر أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسئولية الناقل من هذا الضرر بغير
حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسئولية إلا إذا أثبت
هو أن الحادث نشأ عن قوة باهرة أو خطأ من الراكب المضروب أو خطأ
من الغير ، ويشترط في خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسئولية إهماء
كامل إلا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده
هو الذي سبب الضرر للراكب .

۲۔ — اذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أن الضرر قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ قائد سيارة النقل ، حالة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه أو التحرز منه ، ولما كان سقوط الأمطار وأثرها على الطريق الترابي في الظروف والملايسات التي أدت إلى وقوع الحادث في الدعوى المسائلة من الأمور المألوفة التي يمكن توقعها ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر التحرز منها ، وكان الخطأ المنسوب لقائد سيارة النقل قد انتهى بحكم جنائي قضى ببراءته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة — المضرور — بمقولة إن الحادث وقع بسبب أجنبي لا يد لقائد الأتوبيس فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصرتين أقامت الدعوى ۵۰۰۰ سنة ۱۹۷۳ مدني كلي جنوب للقاهرة بطالب الحكم بالزام المطعون ضدهما بصفتهم بأن يدفعاهما متضامنين مبلغ ۲۰۰۰۰ ج تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بهما من جراء وفاة مورثها في حادث أثناء ركوبه سيارة أوتوبيس تابعة للمطعون ضده الأول نتيجة تصادمها مع سيارة نقل . قدمت النيابة العامة قائدها إلى المحكمة في القضية ۱۹۳۶ سنة ۱۹۶۸ جنح السبيلابين بتهمة القتل الخطأ فقضى انتهائياً ببراءته تأسيساً على أن قائد سيارة الأوتوبيس — الذي توفي إثر الحادث — هو المخطئ ،

وقالت إنه لما كان المطعون ضده الأول مسئولاً عن خطأ تابعه طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية فضلاً عن مسئوليته العقدية كأمين للنقل ، وكان المطعون ضده الثاني ملتزماً كأمين بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة بحكم المادة الخامسة من القانون ۶۵۲ سنة ۱۹۵۵ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، فقد حق لها رفع هذه الدعوى بالطلبات السابقة ، وبتاريخ ۲۳ / ۴ / ۱۹۷۴ — قضت المحكمة (أولاً) بسقوط حق الطاعة في إقامة الدعوى قبل المطعون ضده الأول استناداً لأحكام المسؤولية التقصيرية وبسقوط حقها في إقامة الدعوى المباشرة قبل المطعون ضده الثاني . (ثانياً) إلزام المطعون ضده الأول بأن يؤدي للدعوى عن نفسها مبلغ ۱۰۰۰ ج وأن يؤدي لها بصفقتها وصية على ابنتها القاصرتين مبلغ ۵۰۰۰ ج مناصفة بينهما ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف ۲۹۴۲ سنة ۹۱ قضائية القاهرة ، كما استأنفته للطاعة بالاستئناف ۳۰۱۱ سنة ۹۱ ، وقررت المحكمة ضم الأخير للأول ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ۱۹۷۶/۲/۹ حكمت (أولاً) في الاستئناف ۲۹۴۲ سنة ۹۱ ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . (ثانياً) في الاستئناف ۳۰۱۱ سنة ۹۱ ق برفضه ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدد جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنمى الطاعة — بالسبب الثالث — على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أن الحادث وقع بسبب أجنبي لا يد لائق سيارة الأوتوبس فيه يتمثل في سقوط الأمطار التي أدت إلى لزوجة الطريق الترابي المجاور للطريق العام فاعتبرها الحكم قوة قاهرة ، ومن خطأ قائد سيارة النقل بمقولة أنه تجاوز محور الطريق المسموح به وأضاء النور المبهل لسيارته ، ورتب الحكم على ذلك انتفاء علاقة السببية بين الخطأ المنسوب لقائد سيارة الأوتوبس وبين

للضرر ، فأسقط بذلك مسئولية الشركة الناقلة والشركة المؤمنة ، حالة أن المطر لا يعتبر قوة قاهرة لتوقعه وإمكان دفعه ولم يكن سببا في تصادم السيارات ، كما انتهى خطأ قائد سيارة النقل بحكم جنائي هائي .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد نقل الأشخاص يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الركاب وهو التزم بتحقيق غاية فإذا أصيب الركاب بضرر أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسئولية الناقل من هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسئولية إلا إذا أثبت هو أن الحادث نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ من ركاب المضرور أو خطأ من الغير ، ويشترط في خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسئولية إعفاء كاملا ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للركاب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قام قضاءه برفض دعوى الطامنة على ما قاله من أن " المحكمة ترى أن عطول الأمطار الغزيرة وقت الحادث ولزوجة الطريق الترابي المجاور للطريق العام نتيجة عطول المطر ، وأن مرور سيارة النقل في الطريق المضاد بمساحة تبعد عن المسحوح ، وإضاءة قائدها للنور المهر يشكل الهوة القاهرة لاه أحداث تشابكت قبل الحادث وغير متوقعة ويستحيل على من كان في مثل ظروف سائق الأوتوبيس أن يدفعها مما ينفي علاقة السببية بين الخطأ والضرر " ، ومؤدى هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه أن الضرر قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ قائد سيارة النقل ، حالة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة م م إمكان توقعه واستحالة دفعه أو التحرز منه ، ولما كان سقوط الأمطار وأثرها على الطريق الترابي في الظروف واللايسات التي أدت إلى وقوع الحادث في الدعوى المسائلة من الأمور المألوفة التي يمكن توقعها ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر التحرز منها . وكان الخطأ المنسوب لقائد سيارة النقل قد انتهى محكم جنائي قضى ببراءته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطامنة بمقولة إن الحادث وقع بسبب أجنبي لا يد لقائد الأوتوبيس فيه

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وإذا كان البين من الأوراق أن المهندس الفني الذي عاين مكان الحادث قد انتهى من تقريره إلى أنه كان يتعين على كل من قائدي السيارتين الاحتياط والهدئة والتزام أقصى إيمين بالنسبة لحط سير كل منهما في طريقه المضاد للاتر حتى يتواجد الخلو الكافي ما بين الجانب الأيسر لكل سيارة غير أن السائقين تخطيا محور عرض الطريق فتداخل الجانبان الأيسران لأقصى بروز بينهما بمقدار ١٥ سم فوق التصادم ، ومفاد ذلك أن قائد الأوتوبيس التابع للشركة لتأهله قد ساهم في الخطأ الذي سبب الضرر مما يتعين معه مساءلة هذه الشركة وإلزام الشركة المؤمنة بتغطية هذه المسؤولية إعمالاً لنص المادة ٦٤٩ من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والخامسة من القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المنشأ ، السيد صوف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعمورية السادة
المستشارين : محمد محمد الهاجودي ، محمد طه سنجر ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
وزق دورد .

(٢٩١)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ القضائية :

إيجار "توريد الأجرة" .

أمر الأجر تغيرات في المكان يجعله حافوتير منفصلين بدلا من واحد وإضافة
مساحة أخرى لغيرها . إلا أنه عمودا مساحا وعمل صندرة وتركيب باب للحفوت بلعيد .
وجوب اعتبارها لتعديلات جوهرية بموجب العين في حكم المنداة حديثا عند
إجراء التعديلات .

المقرر في قضاء محكمة النقض أن تكييف التعديلات التي تجري في العين
المؤجرة بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المندأ في تاريخها
أو أنها بسيطة لا تحدث به هذا الأثر إنما هو تكييف قانوني يستند إلى تقرير
الواقع وتولاه محكمة الموضوع ولا سلطان عليها طالما أقامت قضاءها على
أسباب صائفة تكفي لجملة ، ولما كان البين من تقرير الخبير أن الدكانين
عمل للتراع كانا أصلا دكانا واحدا فأصبح في سنة ١٩٧٢ بفعل الطائفة
— المسالكة — دكانين منفصلين بعد إدخال بعض التعديلات بإضافة مساحة
من المدخل وإقامة حامود مسلح وكرة مسلحة وعمل صندرة وتركيب باب
بالدكان استجار المطعمون عليه الأول ، فإن هذه التعديلات وقد غيرت
من طبيعة المبنى ، تجعله في حكم المندأ في سنة ١٩٧٢ وتسري عليه أحكام

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وبذلك خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يجعل التعديلات من أثر في المبنى ، فإنه يكون قد شابه فساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت التظلم رقم ١٣٠٧ لسنة ١٩٧٣ مدني على دمنهور طالبة الحكم بتقدير أجرة الدكانين استئجار المتظلم ضدهم والمبينين بالصحيفة بمبلغ ٦ ج شهريا تأسيسا على أنه في غضون سنة ١٩٧٢ قامت بإجراء تعديل في الدور الأرضي بملكها الموضح بالصحيفة والكائن به دكاني للتزاع كلفها أكثر من ٣٠٠ ج ، وبتاريخ ١٩/٩/١٩٧٣ أخطرتها لجنة تقدير الإيجارات بتقدير أجرة الدكان استئجار المطعون عليه الأول بنفس أجرته قبل التعديل مضافا إليها مبلغ ٣٥٠ م وأجرة الدكان استئجار المطعون عليهما الثاني والثالث بنفس أجرته قبل التعديل مضافا إليها مبلغ ٥٥٠ م بخلاف العوائد الأصلية والتبعية وأن هذا التقدير في غير محله ولا يتفق وأحكام القانون ، وبتاريخ ٢٧/١/١٩٧٤ حكمت المحكمة بنسب الخبير الهندسي صاحب الدور لبيان تاريخ إنشاء مدار التزاع وما إذا كانت قد أدخلت عليه تعديلات من عدمه ، فإن كانت فعليه تحديد تاريخ إجراءاتها وأثرها في أمين موضوع الطعن وفي أجرتها وتقدير هذه الأجرة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢/٣/١٩٧٥ برفض الدوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩١ لسنة ٣١ ق الإسكندرية

« مأمورية دمنهور » وتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنهأ الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي التدليل والتحصيل ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول إن الثابت من تقرير الخبير أنه في سنة ١٩٧٢ أدخلت على الدكان الأصلي تعديلات جوهرية غيرت من طبيعته ، بإضافة مساحة ١٥٠٠ × ٢٧٠٠ مترا إليه وقسمته دكانين وأقامت عمود وكرة مساحة وعمل صندرة وتركيب باب بإحدهما . مما يعتبر معه الدكانان في حكم الملتصقين حديثا في تاريخ إحداث التعديل ، وينضمان في تقدير أجرتهما لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذه التعديلات بسيطة وغير جوهرية .

وحيث أن هذا المعنى في شأنه ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكليف التعديلات التي يجري في العين المؤجرة بأنها - جوهرية تغير من طبيعة العين وتبطل في حكم التنازل في تاريخ وقوعها أو أنها بسيطة لا تحدث به هذا الأثر إنما هي مكيفة قانونا بما يقتضيه الواقع وتتنوع أشكالها فتتفاوت في شأنها من حيث طائفة أضرارها وقضاءها على أسبابها من غير تكليف المالك . وكان المثل من تقرير الخبير أن الدكانين محل النزاع كانا أصلا دكانا واحدا فأصبح في سنة ١٩٧٢ بفعل الطاعنة دكانين منفصلين بعد إدخال بعض التعديلات بإضافة مساحة ١٥٠٠ × ٢٧٠٠ مترا من المدخل وإقامة عمود مسلح وكرة مساحة وعمل

التعديلات وقد غيّرت من طبيعة المبنى تجعله في حكم المنشأ في سنة ١٩٧٢ وتسرى عليه أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يجعل للتعديلات من أثر في المبنى ، فإنه يكون قد شاب فساد في الاستدلال ، أدى إلى الخطأ في التكييف القانوني للواقع الثابت بالأوراق ، ذلك أنه وإن كان رأى الخبير لا يخرج عن كونه دليلاً في الدعوى وأن لمحكمة الموضوع مخالفتة ، إلا أنه يشترط أن تقيم قضائها على أسباب سائغة ، مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صرف الدين مابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه مسهر وإبراهيم
محمد فراج .

(٢٩٢)

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٦ القضائية :

(٢ و ١) وقف . "الوقف الخيري" .

- (١) النظر على الوقف الخيري . لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه .
(٢) اعتبار الوقف خيراً . شرط . أن يكون مصروفه جهة بر لا تقطع . إعتباره
إسلامياً . شرط . أن يكون مصروفه بر في إثراء الإسلام . لا مبرر بدهائه للأوقاف
أو المستفيد .

١ - مؤدى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة الثالثة من ذات القانون والمادتين ١ و ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) - أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيري ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه وجعلها أحق بالنظر ممن شرط له الواقف وأو كان من ذريته أو أقاربه باعتبارها صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحمايتها

(١) نقض ١٩٨٠/١/١٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٣١ ص ١٨٦ .

وتوجيهه الريع إلى المصارف ذات النفع العام وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصداقة الجارية، فتصر على أحقيتها في النظر في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣

٢ - أثنى كان الوقف يمد خيرا إذا كان مصرفه جهة من جهات البر
التي لا تنقطع ، وبعد إسلامها إذا اعتبر مصرفه برا في شريعة الإسلام
أيا كانت ديانة الواقف ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه
أن الواقف شرط في كتاب الوقف صرف مبلغ ٥٠٠ ج لمستشفى الأقباط
الخيري بالقاهرة لمداواة الفقراء من المسلمين والنصارى ، ومبلغ ١٥٠ ج للجمعية
التوفيق القبطية لتعليم الفقراء مجاناً بمدارسها ، ١٠٠ ج لمدرسة الأقباط
بمنفلوط لإعانة فقرائها ، وللملجأ الأيتام الخيري بأسبوط . لما كان ذلك ،
وكان الحكم قد جرى في قضائه على أن هذه الجهات تعتبر جهات بر عام ،
وتندرج ضمن المصارف الإسلامية ولا تدخل ضمن الجهات التي استثنىها المادة
الأولى من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ من أحكام القانون رقم ١٥٢
لسنة ١٩٥٧ والتي لا تعتبر جهة بر إسلامية ، ورتب على ذلك أن وزارة
الأوقاف هي صاحبة الحق في النظر على الوقف على تلك الجهات الواردة
بكتاب الوقف على ما سلف بيانه بغير نظر إلى ديانة المستفيد من الصرف
على جهات البر المذكورة ، وكان تفسيره في هذا الشأن سائغا له أخذه الثابت
في الأوراق ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

4521

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن للوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٦٩/٢١٩ مدنى كلى أسبوط بطلب الحكم بمنع تعرض المطعون عليه له في مساحة ٨٦ ف ١٤ ط الميمنة بصحيفة الدعوى وقال شرحا لدهواه أن وقف دير السيدة العذراء الشهير بالدير المحرق يمتلك تلك العين بحجة وقفه و بطريق البذل من المرحوم ... وقد اعتبر المطعون عليه أن لمساحة السالفة تغل ريعا قدره ألفى جنيه مقدار حصلة الخيرات التي يخصصها الوقف ، وطلب تسليمه إياها ، وكذا مساحة ١٤ ف من وقف ... المتبادل به ، وهذا من المطعون عليه بعد تعرضا لحيازته لتلك الأعيان . وبتاريخ ١٨/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة بمنع تعرض المطعون عليه لقطاع في أطيان النزاع ، إستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢ سر ٤٥ ق أسبوط . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى بمنع التعرض . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنقاره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينحى الطاعن بالأسباب من الأول لثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن المصود على مستشفى الأقباط الخيرية بالقاهرة ومدافاة الفقراء من المسلمين والمصري ، وعلى جمعية التوفيق القبطية لتنام المقرة مجانا بمدارسها وعلى مدرسة الأقباط بمنفلوط ، وعلى متجا الأيتام الخيري بأسبوط ، يدخل في المصارف الإسلامية باعتبار مصرفه جهة برعاية ، فيكون لوزارة الأوقاف حق التصرف على تلك الأوقاف أيا كانت دينية الواقف ، في حين أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٦٠ استثنت من أحكام القانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٧ الأراضي الموقوفة على جهات التعليم القبطية وجهات البر الأخرى المتعلقة بالأقباط ، هذا وقد صدر الوقف موضوع الدعوى من غير علم وكان

مصرف الخبز الحبرى على الجهات سالفة البيان وهي جهات بر مسيحية ولم يشترط الواقف النظر لوزارة الأوقاف في كتاب الوقف بالتطبيق لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بما لا يجوز إعطاء حق النظر للطعون عليه فضلا عن أنه لو صح أن ما ينصرف على المسلمين يعتبر مصرفه إسلاميا وتتولى النظر عليه وزارة الأوقاف لتعين تحديده وفرزه فيما يخص المسيحيين .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مؤدى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ، والمادة الثالثة من ذات القانون والمادتين ١ ، ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الحبرى ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وجعلها أحق بالنظر ممن شرط له الوقف ولو كان من ذريته أو أقاربه باعتبارها صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحمايتها وتوجيه الربح إلى المصارف ذات المنفع العام وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصدقة الجارية ، فنص على أحقيتها في النظر في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، لما كان ذلك ، وكان الوقف بعد سريها إذا كان مصرفه من جهات البر إلى لا تقطع ، وبعد الإلزام إذا تخبر مصرفه برأى في شريعة الإسلام في إعماله الحياة الواقفة ، ومن ثبات مما أورده الحكم المذكور في الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٠٠ ج المنشور في الجريدة الرسمية بالقاهرة مدونة الفقهاء من المسلمين والمصارف ، ويبلغ ٥٠٠ ج الجمعية التوفيقية لجمعية الفقهاء شجاعة بمصارفها ، ٥٠٠ ج مدونة لخباط بمنفلوط لإعانة فقرائها وللملجأ لايتام الحبرى بأسبوط . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد جرى في قضائه على أن هذه الجهات تعتبر جهات بر عامة وتندرج ضمن المصارف الإسلامية ولا تدخل ضمن الجهات التي استثنيت

المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ والتي لا تعتبر جهة بر إسلامية ، ورتب على ذلك أن وزارة الأوقاف هي صاحبة الحق في النظر إلى الوقف على تلك الجهات الواردة بكتاب الوقف على ما سلف البيان بغير نظر إلى ديانة المستفيد من المصروف على جهات البر المذكورة ، وكان تفسيره في هذا الشأن سابقا وله أصله في الأوراق ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

وحيث إن المعلن ينمى بالباب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بصحة إجراءات استيلاء المطعون عليه على عين النزاع على أنه قد صدر له قرار بذلك في حدود الاختصاص المنوط باللجنة المشكلة وفقا للقانون ، وفي حين أن القرار صدر ممن لا يملك إصداره ، فيكون الاستيلاء على تلك الأعيان بغير سند ، مما يعد غصبا لحيازته .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من القرار المشار إليه بسبب النعمي كما تتحقق المحكمة ممن صدر ومدى اختصاصه بذلك ، وكاف الحكم المطعون فيه قد أورد في مديوناته أن القرار صدر من لجنة بحث الأوقاف المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٣ تنفيذا للقانون ، فإن النعمي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لاستناده لقرار صادر من لجنة لا يملك إصداره ، يكون عاريا عن دليله .

وحيث إن حاصل النعمي بالسدين الخامس والسادس ، أن الحكم المطعون فيه ما به الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون عليه لم يستصدر حكما بفرز أعيان النزاع وتجنيد لها الاستيلاء على أطان بملكوها الطاعن بطريق التبديل ، وأن أعيان الوقف كانت مملوكة أصلا للدير والمدف للأساس من وقفها منع التصرف فيها ، وقد أغفل الحكم هذه الحقيقة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه وقد خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن ما تضمنه وجه النعى يكون سبباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضائه بعدم قبول الدعى على أن أعيان النزاع لا يمكن تملكها بالتقادم ، ومن ثم فلا تقبل دعاوى اليد بشأنها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى صحيحاً إلى أن وزارة الأوقاف هي صاحبة الحق في النظارة على الأعيان مزار الحلب ، وأنها سلكت الإجراء القانوني في استلامها تلك الأعيان ، وهذا الذي أورده الحكم يكفي لحمل قضائه ، ومن ثم فإن مصلحة الطعن في التمسك بخطأ الحكم في قضائه بعدم قبول الدعى استناداً إلى أن الأعيان سالفة لبيان لا يجوز تملكها بالتقادم المكتسب لو صح ، تكون مصلحة نظرية بحتة ، ويكون النعى بهذا السبب غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس
المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سليم عبد الله سليم ، أمين
طه أبو العلا ، محمد زغلول عبد الحميد و د . منصور وجيه .

(٢٩٣)

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٠١) التزام . حراسة . "حراسة إدارية" . بيع .

(١) الأموال التي فرضت عليها حراسة الطوارئ وصبق بيعها خلال فترة الحراسة .
الإفراج عنها وتسليمها لأصحابها . التزامهم بأداء ما دفع من ثمن للشرى . كفية ذلك في حالة
الإفراج النهائي والإفراج المؤقت .

(٢) حق الحبس . مناهة . مثال بشأن الإفراج عن عقار سبق بيعه أثناء فرض
حراسة الطوارئ .

١ - مفاد المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٠ من قانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤
بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع رتب حالتين
للإفراج عن الأموال محل الحراسة . الأولى : حالة الإفراج النهائي وهي المترتبة
على إلغاء عقد البيع ورد المال المفرج عنه إلى مستحقيه على أن يتم رد الثمن
إلى الجهات المشترية ويلتزم به جهاز التصفية أو الخاضعون وذلك خلال سنة
من تاريخ الإلغاء وكذلك الأمر بالنسبة للتجديلات والتعديلات ، وفي هذه
الحالة ورغم انقضاء البيع فإن المشرع رأى لاعتبارات خاصة التيسير على البائع
وهو الخاضع للحراسة باعتبار أنها كانت نائبة عنه في هذا البيع وأن يده كانت
مغلولة من إدارة أعماله وسداد التزاماته واقتضاء حقوقه - على ما ورد في تقرير

اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب الاقتراحات والشكاوى من مشروع القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - وتمثل ذلك التيسير في أن يتم التسليم فوراً للتخاضع للحراسة وأن يمنح كبائع مدة سنة أجلاً لرد الثمن وملحقاته وذلك استثناء من القواعد العامة مما لا يسوغ معه للمشتري الامتناع عن تسليم المبيع خلال ذلك الأجل بحجة عدم رد الثمن . والثانية : حالة الإفراج المؤقت والتخاضع للحراسة في هذه الحالة لا يستعيد منها حقه المطلق في الملكية على ماله المسلم إليه بل يكون جهاز التصفية وحده وهو المهيمن على المال إلى أن يتم الإفراج النهائي وليس للتخاضع إلا أعمال الإدارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز أعمالاً للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، ومتى كان ذلك فإن التسليم في هذه الحالة ليس أثراً مباشراً من آثار عقد البيع بحيث يترتب التزاماً فورياً في حق التخاضع للحراسة بإداء ما دفع من الثمن إلى المشتري ، والقول بغير ذلك مفاده إن التسليم معلق على شرط مداد الثمن فوراً وهو أمر لا يتسقى ومنع صاحب المال من التصرف فيه ويتنافى مع ما قرره المشرع من تيسيرات للإفراج عن ماله نهائياً بحيث يكون في وضع أفضل ممن استعاد حقه في الإدارة فقط .

٢ - الحق في الحبس لا يقوم ، لا إذا كان المقابل المراد الحبس من أجله حالاً فإن قضاء محكمة الموضوع وقد انتهى إلى أن الثمن المدعى استحقاقه في ذمة المطعون ضدها - التي رفعت عنها الحراسة الإدارية - ليس حالاً ، ذلك أن الإفراج المؤقت عن العقار ليس معلقاً على شرط رد الثمن للطاعة - الشركة التي كانت قد اشترت العقار - ومن ثم لا يجوز للطاعة حبس العقار من أجله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها عن تقسها وبصفقتها وصية على إبنا القاصر أقامت الدعوى ٦٦٢ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى كفر الشيخ على الشركة الطاعنة وجهاز تصفية الحراسات طالبة الحكم بالزامهما متضامنين في مواجهة آخرين بتسليم عقار موصوف وقالت بيانا لها أنه بموجب أمر رئيس الجمهورية ١٤٠ سنة ١٩٦١ فرضت الحراسة على أموال وممتلكات مورثها المرحوم ومن بينها العقار المذكور فقام جهاز الحراسة ببيعه للشركة الطاعنة في ١٠/٤/١٩٦٣ فتسلمته وقامت بتحصيل إيجاراته ، ثم صدر القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وتنفيذا له أصدر جهاز التصفية قرار الافراج ٢٩٢ سنة ١٩٧٥ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٥ وقد نص في مادته الأولى على إلزام الشركة الطاعنة بالافراج عن ذلك العقار وتسليمه للدين بوصفهم ورثة المرحوم كما قضى في مادته السابعة بالزام تلك الشركة بتنفيذ القرار بتسليم العقار للورثة ، إلا أن الشركة الطاعنة امتنعت عن تنفيذه بغير حق فأقامت هى الدعوى للحكم بطلباتها وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٧ قضت المحكمة بالزام المدعى عليها الأولين ” الشركة الطاعنة وجهاز التصفية “ بتسليم المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها العقار على التراجع ، فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٣١ لسنة ١٠ قضائية كفر الشيخ ، وبتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعت الشركة الطاعنة في هذا الحكم طريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعة تنمى في السببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول إن محكمة الاستئناف قد سايرت محكمة أول درجة فى قضائها بتسليم عقار النزاع إلى المطعون ضدها استنادا إلى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والمادة السابعة من قرار الافراج ٢٩٢ سنة ١٩٧٥ ، برغم أن المادة ١٢ من القانون المذكور قد أوجبت الفقرة ١ منها على جهاز التصفية أو الخاضعين للقانون رد ما سدد من الثمن إلى الجهات المشترية وبرغم أن الفقرة ب من المادة الثالثة من قرار الافراج تلزم المطعون ضدها بأن ترد إلى الطاعة قيمة ما تكون قد سدده من ديون متعلقة بالعقار المقرج عنه ، وكان من نتيجة إهدار المحكمة لهذه النصوص وعدم قيامها بنسب خبير حسابى لتصفية مستحقات أطراف النزاع مع ما ثبت من أن جهاز التصفية يدعى بأن مورث المطعون ضدها ما زال مدينا له فى مبالغ ٢٣٥٨ ج و ٩٩٩ م ومن أنه قد نبه على الطاعة بالرجوع على ورثته بمبلغ ١٦٥٨ ج و ٨٨٠ م وقد ترتب على التسليم حرمان الطاعة من استعمال حقه فى حبس المبيع المقرر طبقا لنص المادتين ١/٢٤٦ ، ٤٥٩ / ١ من القانون المدنى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن المادة العاشرة من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جرى نصها على أن تنفى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغرض هذه الجهات وأوبعقود ابتدائية متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لأحكام المواد ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ وذلك فى الأحوال الآتية : ١ - ب العقارات المينة التى لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع

سياحي أو لغرض قومي أو ذي نفع عام ... كما نصت المادة الحادية عشرة من ذلك القانون على أنه في غير الحالات المبينة في المادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمشتريّة للعقارات المبيّنة من الحراسة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الأصلية المفروضة على العقار المبيع في تاريخ البيع ... وبين اعتبار هذه العقود ملغاة وردّ العقارات المبيعة إلى مستحقيها ... كما جرى نص المادة ١٢ من القانون المذكور على أنه "يترتب على إلغاء عقود البيع في الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة ما يأتي :

(أ) رد ما سدد من الثمن إلى الجهات المشتريّة ويلتزم بالرد جهاز التصفية أو الخاضعون حسب الأحوال وذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ الإلغاء

(ب) رد قيمة التحسينات أو التعديلات التي تكون قد أجرتها الجهات المشتريّة ... ويلتزم بالرد الخاضعون الذين يتسلمون هذه الأموال وذلك خلال الأجل المنصوص عليه في الفترة السابقة . (ج) كما تنص المادة الخامسة عشرة من نفس القانون على أنه "لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ فرض الحراسة حتى مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يجوز خلال هذه السنة اتخاذ أية إجراءات تنفيذية بسبب هذه الديون ضد المعاملين بهذا القانون . كما جرى نص المادة ٢٠ من ذلك القانون على أن يتولى رئيس جهاز التصفية إدارة الأموال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون إلى أن يتم تسليمها لمستحقيها ويجوز لرئيس جهاز التصفية الإفراج بصفة مؤقتة عن كل أو بعض الأموال الثابتة المستحقة للمعاملين طبقاً لأحكامه لإدارتها دون النصب فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ، ويعتبر أي تصرف في هذه الأموال قبل الإفراج عنها نهائياً باطلاً ولا أثر له . ومفاد هذه النصوص أن المشرع رتب حالتين للإفراج عن الأموال محل الحراسة (الأولى) حالة الإفراج النهائي وهي المترتبة على إلغاء عقد البيع وود المال المفرج عنه إلى مستحقيه على أن يتم رد الثمن إلى الجهات المشتريّة

ويلتزم به جهاز التصفية أو الخاضعون وذلك خلال سنة من تاريخ الإلغاء وكذلك الأسر بالنسبة لتحسينات والتعديلات ، وفي هذه الحالة ورغم انفساخ البيع فإن المشرع رأى لاعتبارات خاصة التيسير على البائع وهو الخاضع للحراسة باعتبار أنها كانت نائبة عنه في هذا البيع وأن يده كانت مغلوله عن إدارة أعماله وسداد التزاماته واقتضاء حقوقه — على ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب الاقتراحات والشكاوى عن مشروع القانون — ٦٩ — سنة ١٩٧٤ — وتمثل ذلك التيسير في أن يتم التسليم فوراً للخاضع للحراسة وأن يمنح كبائع مدة سنة أجل رد الثمن وملحقاته وذلك استثناء من القواعد العامة مما لا يسوع معه للشترى الامتناع عن تسليم المبيع خلال ذلك الأجل بحجة عدم رد الثمن (والثانية) حالة الافراج المؤقت والخاضع للحراسة في هذه الحالة لا يستعيد فيها حقه المطلق في الملكية على ما له المسلم إليه بل يكون جهاز التصفية وحده هو المهيمن على المال إلى أن يتم الافراج النهائي وليس للخاضع إلا أعمال الإدارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز أعمالاً للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ ، ومتى كان ذلك فإن التسليم في هذه الحالة ليس أثراً مباشراً من آثار انفساخ عقد البيع بحيث ترتب التزاماً فوراً في حق الخاضع للحراسة بأداء ما دفع من الثمن إلى المشتري ، وأقول بغير ذلك . مفاده أن التسليم معلق على شرط سداد الثمن فوراً وهو أمر لا يتسق ومنع صاحب المال من التصرف فيه ويتنافى مع ما قرره المشرع من تيسيرات للفرج من ماله نهائياً بحيث يكون في وضع فضل ممن استعاد حقه في الإدارة فقط ، لما كان ذلك . وكان الحكم الابتدائي الذي اعتمد الحكم المطعون فيه قضاءه قد قرر أن "تسليم العقار للمطعون ضدها كان بناء على قرار الافراج المؤقت رقم ٢٩٢ سنة ١٩٧٥ الذي أصدره رئيس جهاز التصفية تطبيقاً للمادة ٢٠ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ لتخويلها الحق في إدارة العقار دون التصرف فيه فلا يكون التسليم معلقاً على الوفاء بما دفع من الثمن للمشتري" ، وساند قضاءه هذا بما نصت عليه المادة انسابعة من ذلك انقرار من تكليف الطاعنة بتسليم العقار ، وميزر الحكم المطعون فيه هذا القضاء بقوله : "إن المادة الثالثة من القرار ترتب على الافراج المؤقت التزام المطعون ضدها

برد قيمة ما تكون قد سدده الطاعة من ديون متعلقة بالعمارة بما يفيد أن سداد الديون ليس مقابل الافراج المؤقت وإنما هو نتيجة له ، وبأن المادة ١٢ من القانون لا تتعلق بالنسليم النهائي على رد الثمن للمشتري ، وإذا كان الحق في الحبس لا يقوم إلا إذا كان الدين المقابل المراد الحبس من أجله حالا فإن قضاء محكمة الموضوع وقد انتهت إلى أن الثمن المدعى باستحقاقه في ذمة المطعون ضدها ليس حالا ، ذلك أن الافراج المؤقت عن العقار ليس مطلقا على شرط رد الثمن للطاعة ، ومن ثم لا يجوز للطاعة حبس العقار من أجله ، فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه يكون سديدا ومتفقا مع صحيح القانون مما يضحى معه النعي بالسبب الأول والثاني على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث المقصور في التسبب وتقول بيانا لذلك أن محكمة الاستئناف أغفلت الرد على ما أثارته في دفاعها سواء بصحيفة الاستئناف أو مذكرتها المقدمة إليها من أن الدعوى دعوى حساب وليست دعوى تسليم عقار فلم ترد على هذا الدفاع مما يوجب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن من المقرر أن لمحكمة الاستئناف أن تقم قضاءها على ما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة دون إيراد جديد ، وإذا كان وصف الحكم الابتدائي للدعوى بأنها دعوى تسليم عقار وليست دعوى حساب هذا التكييف الصحيح المستمد من الأصول الثابتة بالأوراق فإنه لا جناح على محكمة الاستئناف أن رأيت صواب ما ذهب إليه الحكم الابتدائي دون إيراد جديد كما أنها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست ملزمة بتعقب أقوال الخصوم وحججهم وأن ترد على كل منها استقلالاً طالما أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمله ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد صوف الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
 السادة المستشارين : محمد محمود الباجوري ، وإبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منجر وصبحي
 رزق دأرد .

(٢٩٤)

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٦١) إيجار . "التأجير المفروش" .

(١) المستأجر المصري لعين مفروشة مدة خمس أو عشر سنوات . عقد في استئجارها
 خالية بالأجرة القانونية . الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٧٦ . التصار أحكامه على الأما كن
 المؤجرة للسكنى دون تلك المؤجرة للأغراض التجارية والحرفية . حلة ذلك .

(٢) المستأجر المصري لعين مفروشة مدة خمس أو عشر سنوات . حقه في استئجارها
 بالثبوت المنصوص عليها في عقد الإيجار . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اتفاق حكمها
 على الأما كن المؤجرة لغير السكنى . حلة ذلك .

١ — نص الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ المعمول به في ٢٣ سبتمبر
 سنة ١٩٧٦ في شأن التدابير الخاصة بتأجير الأما كن في مادته الثالثة على أنه
 "مع عدم الإخلال بأحكام المسادين ١ و ٢ منه يجب على الملاك والمستأجرين
 لأما كن مفروشة في تاريخ العمل بهذا الأمر أن يعدلوا أوضاعهم وفقاً للأحكام
 السابقة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل به ، وذلك على
 الوجه الآتي : (١) يحق للمستأجر المصري الذي يسكن في عين مفروشة استأجرها
 من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر
 أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية ورد المفروشات إلى المؤجر مع تعويضه
 عن التجهيزات والزيادات التي يكون قد أدخلها على العين . (ب) يشترط

لاستفادة المستأجر المصري لعين من الباطن مفروشة من أحكام البند السابقة أن يكون قد مضى على امتنجه لها عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر " وورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا الأمر أنه " قد أوجبت المادة ٣ من المشروع على المالك والمستأجرين المؤجرين لأما كن مفروشة في تاريخ العمل بهذا الأمر أن يعدلوا أوضاعهم وفقا لأحكامه خلال المدة التي حددتها لذلك وهي ثلاثة أشهر .. " وورد بها كذلك ، تلك هي أهم الحلول التي تضمنها المشروع المرفق في محاولة عاجلة اوضح حد لما كل الاسكان التي تفقت والتي يعاني منها المواطنون حاليا ، على أنه من المقرر أن هذه الحلول العاجلة سوف تعقبها وتكملها خطة تعيد فيها الحكومة النظر في القوازين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر . وتعني الحكومة حاليا بوضع مشروع القانون المتكامل في هذا الشأن على أسس من العدالة بالنسبة للجميع ، لا كأه مستأجرين " وبين من تعبير نص المادة في فقرتها الأولى باللفظ " يسكن " أن المشرع عمد إلى قصر أحكامه على الأما كن المفروشة المؤجرة للسكنى ، دون تلك المؤجرة للأغراض التجارية والحرفية وأن هذا الحكم يسرى كذلك على الفقرة الثانية من النص ، وذلك لما يبين من سياق الفقرتين وخواتمهما وارتباطهما ، ويؤكد هذا النظر ما أورده المشرع في المذكرة الإيضاحية للأمر من أن القصد منه معالجة مشا كل الاسكان ، أى الأما كن المؤجرة السكنى . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاهن يقر بأنه استأجره من الزراع مفروشة ويستعملها مصنعاً لللابس منذ تأجيرها ، فإنها بذلك تخرج عن نطاق أحكام الأمر المشار إليه ويكون الحكم وقد انتهى إلى النتيجة الصحيحة قانونا ، فإن تعيينه فيما استند إليه من قرارات قانونية لقضائه أيا كان وجه الرأي فيها يكون غير متبع .

٢ - لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص فقرتها الأولى على أنه " يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكة لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها

فی العقد ، ثم جاءت الفقرة الثانية معطوفة عليها ، فنصت على ” فاذا كانت العين قد أجزت مفروشة من مستأجرها الأصلي ، فإنه يشترط لاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون “ مما يدل على أن المشرع الحق هذه الفقرة بحكم الفقرة الأولى ، وإذا استعمل لفظ ” يسكن “ في الفقرة الأولى قاصدا أن يكون الإيجار مفروشا بقصد السكنى ، فإن هذا ينطبق على الفقرة الثانية التي عطف عليها مما يقتضى وحدة الحكم في الفقرتين ، ومن ثم فإن حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا تنطبق على الأما كن المؤجرة لغير أغراض السكنى .

المحكمة

بعد الاعلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن — نتحصل فى أن الطاعن اختصم المطعون ضدها الأولى وبنك ناصر الذى كان العقار تحت يده ثم سلمه إلى المطعون ضدهم السبعة الآخرين — فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم قبل البنك وفى مواجهة الأولى بتحرير عقد إيجار له عن الشقة المبينة بالصحيفة بالأجرة القانونية اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/٥ ، كما اختصمه المطعون ضدها الأولى فى الدعوى رقم ٧٧/٢٢٥٦ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بفسخ عقد الإيجار الصادر منها إلى الطاعن بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ لانتهاه مدته وإخلاء الشقة وتسليمها إليها بالتليفون والمنقولات والأثاث المبين

المؤرخ ١٩٦٣/٩/٢١ استأجر من الممارس على تركة المرحوم
 المستأجر الأصلي الشقة آنفة الذكر بأجرة شهرية مقدارها ١٥ ج و ٥٠٠ م
 بقصد السكن لمدة ٦ شهور تمتد إلى مدد مماثلة عند عدم التنبيه بانتهاء
 الإيجار ، وإذا مضى على الإيجار عند صدور الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ٧٦
 في ١٩٧٦/٩/٢٧ أكثر من عشر سنوات فقد أعلن رغبته لاطعون عليها
 الأولى — وفقاً له — بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ لجعل الإيجار وارداً على عين خالية
 واعتبار علاقته عنها مباشرة مع المؤجر الأصلي الذي ياتزم بتحرير عقد
 إيجار له بالأجرة القانونية للعين خالية ، وبصحيفة معونة في ١٩٧٧/٤/٣٠
 أدخل الطاعن المطعون ضدهم السبعة الآخرين خصوماً في الدعوى بدلا
 من بنك ناصر الاجتماعي لتسليمه العقار إليهم بصفتهم مالكيين له ، وإذا صدر
 القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به في ١٩٧٧/٩/٩ ونص
 في المادة ٤٦ منه على الامتداد القانوني للإيجار وفروشا من المستأجر الأصلي
 إذا كان قد مضى على الإيجار مدة عشر سنوات في تاريخ العمل به ،
 فقد تقدم بجماعة ١٩٧٧/١٠/٢٥ في مواجهة الخصوم بطلب احتياطي —
 بالإضافة إلى الطلب الأصلي هو الحكم بامتداد عقد الإيجار امتداداً قانونياً
 وفقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقالت المطعون ضدها
 الأولى في بيان دعواها رقم ٧٧/٢٢٥٦ مدني كلي جنوب القاهرة ، أنها
 أذرت الطاعن على يد محضر في ١٩٧٧/١١/٥ بعدم رغبته في تجديد العقد
 واعتباره منتهياً بانتهاء مدته في ١٩٧٧/٣/٢٠ وإذا لم يمثل الطاعن لذلك
 فقد أقامت دعواها ، وقررت المحكمة ضم دعواها إلى الدعوى رقم ٥
 سنة ١٩٧٧ وفي ١٩٧٧/١١/١٩ حكمت المحكمة (أولاً) في الدعوى رقم ٥
 سنة ١٩٧٧ برفضها . (وثانياً) في الدعوى رقم ٧٧/٢٢٥٦ مدني كلي
 جنوب القاهرة — بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة الميمنة بصحيفة
 الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٣/٩/٢١ وتسليمها مع المنقولات الميمنة
 بالكشف المرفق بالعقد لاطعون ضدها الأولى بصفتها ، استأنف الطاعن
 هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٧ لسنة ٩٥ ق القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠
 حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم

بطریق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيت إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بقضائه برفض الطلب الأصلي في اندموى وفي بيان ذلك يقول ، إن المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ تنص في فقرتها الثانية على أنه يجب على الملاك والمستأجرين المؤجرين لأما كن مفروشة في تاريخ العمل به في ١٩٧٦/٩/٢٣ أن يعدلوا أوضاعهم وفق أحكامه ومن بينها أنه يحق للمستأجر المصري لعين مفروشة من الباطن — ومضى على استئجاره لها مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر — أن يستأجر العين بالآجرة القانونية إذا أخطر المستأجر الأصلي برغبته في ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، وعملا بهذا فقد أخطر المطعون عليها الأولى بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ باستعداده فورا لتسلم المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة بحالتها التي استلمها بها مع الالتزام بدفع التعويض — عن أى تلف يكون قد لحق بالمنقولات ، وكذلك التعويض عن التحسينات والإضافات التي يكون المستأجر الأصلي قد أدخلها على العين ، ثم أئذرها في ١٩٧٦/١٢/٢٨ لتسلم المنقولات الميمنة بالكشف الملحق بعقد الإيجار ، فلما لم تستجب أمام دعواه بطلب أصل هو أعمال البند ”ب“ من المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ٧٦ في حقه باعتباره مستأجرا للعين خالية منذ إبداء رغبته في ذلك . وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب واستجاب لطلب المطعون ضدها في دعواها باخلائه من العين مستندا في ذلك إلى صدور الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ والذي نص على وقف العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ فيما يتعلق بالتزام المؤجر بتسليم الشقة المؤجرة منه مفروشة إلى المستأجر لها خالية ،

العمل بالمواعيد المنصوص عليها فيه مما يتعين معه عدم الانحراف من ذلك وتعطيل الأحكام الموضوعية أو إلغائها ومع ذلك فإنه بفرض إلغاء الأمر رقم ٥ لسنة ٧٦ هذه الأحكام فإن الطاعن قد أبدى رغبته طبقاً للأمر رقم ٤ لسنة ٧٦ قبل صدور الأمر الثانى فيظل خاضعاً فى دعواه لأحكامه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أنه لما كان الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ المعمول به فى ١٩٧٦/٩/٢٣ فى شأن التدابير الخاصة بتأجير الأماكن ، قد نص فى مادته الثامنة على أنه ” مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ١ و ٢ منه يجب على الملاك والمستأجرين لأماكن مفروشة فى تاريخ العمل بهذا الأمر أن يعدلوا أوضاعهم وفقاً للأحكام السابقة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل به ، وذلك على الوجه الآتى ” ١ “ يحق للمستأجر المصرى الذى يسكن فى عين مفروشة استأجرها من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر أن يستأجرها خالية بالأجرة القانونية ورد المفروشات إلى المؤجر مع تعويضه من التحسينات وزيادات التى يكون قد أدخلها على العين ، ” ب “ يشترط لاستفادة المستأجر المصرى لعين من الباطن مفروشة من أحكام البند السابق أن يكون قد مضى على استئجاره لها عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل به - هذا الأمر “ . وورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا الأمر أنه ” قد أوجبت المادة ٣ من المشروع على الملاك والمستأجرين المؤجرين لأماكن مفروشة فى تاريخ العمل به - هذا الأمر أن يعدلوا أوضاعهم وفقاً لأحكامه خلال المدة التى حددتها لذلك وهى ثلاثة أشهر .. “ وورد بها كذلك ” تلك هى أهم الحلول التى تضمنها المشروع المرفق فى محاولة عاجلة لوضع حد لماشا كل الاسكان التى تفاقمت والتى يعانى منها المواطنون حالياً ، على أنه من المقرر أن هذه الحلول العاجلة سوف تعقبها وتكملها خطة تعيد فيها الحكومة النظر فى القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر وتعنى الحكومة حالياً بوضع مشروع القانون المتكامل فى هذا الشأن على أسس من العدالة بالنسبة للجميع ملاكاً ومستأجرين .. “ ويبين من تعبير نص المادة فى فقرتها الأولى باللفظ ” يسكن “ أن المشرع

عہد إلى قصر أحكامه على الأما كن المفروشة المؤجرة للسكنى ، دون تلك المؤجرة للأغراض التجارية والحرفية ، وأن هذا الحكم يسرى كذلك على الفقرة الثانية من النص ، وذلك لما بين من سياق الفقرتين وفحواهما وارتباطهما ، ويؤكد هذا النظر ما أورده المشرع في المذكرة الإيضاحية للأمر من أن المقصد منه معالجة مشا كل الاسكان ، أى الأما كن المؤجرة للسكنى ، وإذ كان ذلك . وكان الثابت أن الطاعن يقر بأنه استأجر عين النزاع مفروشة ويستعملها مصنعاً للابس منذ تأجيرها ، فإنها بذلك تخرج عن نطاق أحكام الأمر المشار إليه ، ويكون الحكم وقد انتهى إلى النتيجة الصحيحة قانوناً ، فإن تعيينه فيما استند إليه من تقارير قانونية لقضائه أياً كان وجه الرأى فيها يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم للطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ رفض طلبه الاحتياطى ، تأسيساً على أن المادة ۲/۴۶ من القانون رقم ۴۹ لسنة ۱۹۷۷ لا تنطبق إلا على الأما كن المؤجرة للسكنى وأن العبرة بالاستعمال الفعلى ، حالة أن عبارة الفقرة الثانية من المادة المذكورة جاءت خالية من لفظ "يسكن" الوارد فى الفقرة الأولى التى استند الحكم إليها ، وإنما ورد بها تعبير "المستأجر من الباطن" وأن فارق المدة فى الفقرة الثانية جاء دالاً على قصد تطبيق حكم المادة على الأما كن المؤجرة للسكنى أو غيرها ، كما أن لفظ — "يسكن" — لا يبدو أن يكون تعبيراً عن شغل العين ، كما أن عموم عبارات المذكرة الإيضاحية للقانون يدل على أن النص يشمل جميع حالات التأجير مفروشا بغض النظر عن نوع الاستعمال وأنه إذا أخذ بتفسير الحكم فى ذلك ، فإن عقد الإيجار ورد به أن الإيجار بقصد السكن

في قضاء الحكم باعتبار الإيجار لغير السكنى فيه إهدار لمجبة الحكم الصادر في الدعوى ٧٦/١٣٩٦ مدنى كلى جنوب القاهرة واستئنافها ٩٢/٣١٥١ ق. القاهرة الذى أكد أن الاستعمال المقصود من الإيجار هو السكنى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص في فقرتها الأولى على أنه " يحق للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء فى العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط المنصوص عليها فى العقد " ثم جاءت الفقرة الثانية معطوفة عليها ، فنصت على " فإذا كانت العين قد أجرت مفروشة من مستأجرها الأسمى ، فإنه يشترط لاستفادة المستأجرين من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى فى العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون " مما يدل على أن المشرع ألحق هذه الفقرة بحكم الفقرة الأولى ، وإذا استعمل لفظ " يسكن " فى الفقرة الأولى فاصداً أن يكون الإيجار مفروشا بقصد السكنى ، فإن هذا ينطبق على الفقرة الثانية التى عطف عليها مما يقتضى وحدة الحكم فى الفقرتين ، ومن ثم فإن حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا تنطبق على الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى ، لما كان ذلك . وكانت العبرة بالغرض الحقيقى للإيجار الذى انصرفت إليه إرادة العاقدين ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن إرادتهما انصرفت إلى إيجار عين التزاع لاستعمالها مصنعا للاباس فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه من الطعن يكون غير سليم .

وحيث إن الطامن ينهى بالوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فيما ذهب إليه من اعتبار الطلب الاحتياطى

مقاماً منه قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم أنه أبدى في صورة طلب عارض يعد سر يان القانون ، ولا يعتبر مرفوعاً إلا من تاريخ إبدائه وليس كما اعتبره الحكم مرفوعاً مع الطلب الأصلي في الدعوى ، وكذلك فيما ذهب إليه الحكم من خضوع الدعاوى للقواعد الموضوعية السارية وقت رفعها في حين أن المادة ٨٥ من القانون لا تنطبق في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى لو صح فلأنه لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه لقيامه صحيحاً على دعامة كافية لحمله ، وهو عدم استفادة الطاعن من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فيكون النعى على الحكم بهذين الوجهين من الطعن غير منتج ويكون النعى على الحكم بهذا السبب غير قائم على أساس سليم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضيفة السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد مكرم ، إبراهيم محمد فراج ومبصر
رزق دارد .

(٢٩٥)

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) قانون "سريان القانون" . إيجار " إيجار الأماكن " .

المراكز القانونية الاتفاقية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له
في آثارها وانقضائها .

القواعد الأمر في القانون الجديد . وجوب تطبيقها بأثر فوري على هذه المراكز
من حيث آثارها التي تحققت في ظله .

(٢) إيجار " إيجار الأماكن " . " التأجير من الباطن " .

إستئجار الدين لممارسة مهنة الطب . تأجير المستأجر جزءا من العين لمن يمارس هذه المهنة .
لا يلزم للتأجير طلب إخلاء الدين المؤجره . حلة ذلك . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

١ - المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن الأصل أن القانون يسرى
بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء
في نشأتها أو في إنتاجها آثارها ، أو في انقضائها ، وهو لا يسرى على
الماضي ، فالمراد بالقانونية التي نشأت واكتتمت فور تحقق سببها
قبل نفاذ القانون الجديد ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله ،
أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ،
فإن القانون يحكم العناصر والآثار التي تحقق في ظله ، وإن كانت المراكز

القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي تم العقد في ظله — باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن في نشوئها أو في آثارها ، أو في انقضائها — إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية هالفة البيان لقواعد آمرة ، فينبذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز .

٢ — أجازت المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجراها المستأجر من الباطن أو تنازل عنها ، أو تركها للغير بأي وجه من الوجوه ، بغير إذن كتابي صريح من المالك ، واستناداً لهذا النص رفعت المطعون عليها الأولى — المؤجرة — الدعوى طالبة إخلاء المطعون عليه الثاني — المستأجر الأصلي — والطاعنين — المستأجرين من الباطن — من العين التي استأجرها أصلاً مورث الأول وحل محله فيها بعد وفاته ، لتنازله من جزء منها للأخيرين ، وأثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة ٤٠/ب منه على إجازة تأجير المستأجر المكان المؤجر له مفروشا أو خالياً إذا كان مزاولاً لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة بأن يؤجر جزءاً من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته ، وإذا كان هذا النص آمراً فإنه يسرى فوراً على المراكز القانونية للتصوم ، لأن هذه المراكز لم تكن قد استقرت واكتملت بصدر حكم نهائي في النزاع ، ولما كان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون عليه الثاني كان قد استأجر عين النزاع لممارسة فيها مهنة الطب ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أجزأ من العين للطاعنين لممارسة مهنة الطب وهي مماثلة لذات المهنة التي كان يزاولها المستأجر الأصلي وليست بطبيعتها مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة ، فإن هذا التأجير لا يسوغ الإخلاء عملاً بالفقرة (ب) من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظار فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى الإسكندرية بطلب إخلاء الشقة الموضحة بالصحيفة وقالت بيانا لدعواها إنها أجرت بعقد مؤرخ ١٩٥٤/٦/١ لمورث المطعون عليه الثانى الشقة الموضحة بالصحيفة ، وبعد وفاته تنازل المطعون عليه الثانى من عقد الإيجار إلى الطامنين دون الحصول على إذن كتابى بذلك منها مخالفًا شروط العقد . وبتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطامنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٩ ق . وبتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإنهاء عقد الإيجار وإخلاء العين وتسليمها إلى الشركة المطعون عليها . طعن الطامنان على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن بالنسبة للطامنان الأول ونقضه بالنسبة للطامنان الثانى ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعماه الطامنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على أن مورث المستأجر أجر عين النزاع إليهما من الباطن بالمخالفة لشرط الحظر المنصوص عليه فى عقد الإيجار ، فى حين أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أبحاث التأجير
الحاصل لهما ولم يجعله سببا للحكم بالإخلاء .

وحيث إن هذا الذي سديد ، ذلك أن المقرر — في قضاء هذه المحكمة —
أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون
بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في إنتاجها آثارها ، أو في انقضاءها ،
وهو لا يسرى على الماضي ، فالمرأى أن القانونية التي نشأت واكتملت فور
تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذي حمى
في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكمل خلال فترة تمتد في الزمان
فإن القانون يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله ، وإن كانت المراكز
القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي تم العقد في ظله .
باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في انقضاءها —
إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية
سابقة البيان لقواعد آمرة ، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن
قد اكتمل من هذه المراكز ، لما كان ذلك . وكانت المادة ١٣ / ١
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أجازت المؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة
إذا أجرة المستأجر من الباطن أو تنازل عنها ، أو تركها للغير بأي وجه من
الوجوه ، بغير إذن كتابي صريح من المسالك ، وامتداداً لهذا النص رفعت
المطعون عليها الأولى — المؤجرة — الدعوى طالبة إخلاء المطعمون عليه الثاني
— المستأجر الأصلي — والطاعنين — المستأجرين من الباطن — من العين
التي استأجرها أصلاً مورث الأول وحل محله فيها بعد وفاته ، لتنازله عن جزء
منها الأخيرين ، وأثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
ونص في المادة ٤٠ / ب منه على إجازة تأجير المستأجر المكان المؤجر له
مفروشا أو خالياً إذا كان مزاولاً لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة
أو مضرة بالصحة أن يؤجر جزءاً من المكان المؤجر له لهذا الغرض إلى من يمارس
مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته ، وإذا كان هذا النص آمراً
فإنه يسرى فوراً على المراكز القانونية للتصوم ، لأن هذه المراكز لم تكن
قد استقرت واكتملت بصدور حكم نهائي في النزاع ، ولما كان الثابت من الأوراق

أن مورث المطعون عليه الثاني كان قد استأجر عين النزاع ليمارس فيها مهنة الطب ، وكان البيع من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أبر جزءا من العين للطاعنين لممارسة مهنة الطب وهي مماثلة لنفس المهنة التي كان يزاوئها المستأجر الأصلي وليست بطبيعتها مقالقة للراحة أو مضرة بالصحة ، فإن هذا التأجير لا يسوغ الإخلاء عملا بالفقرة ب من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه دون حاجة لمناقشة باقي الأسباب .

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الرئاسة
المستشارين : محمدى التلول ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش
عبد المجيد .

(٢٩٦)

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ القضائية :

- (١) إثبات . " الإثبات بالكتابة " " صور الأوراق العرفية " .
- (١) صور الأوراق العرفية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل .
عدم إنكار المجوع بالورقة مطابقة الصورة لأصلها . أثره . إضمارها حجة عليه
في الإثبات .
- (٢) عدم تنازع الطاعنين في مطابقة صور الأوراق العرفية لأصلها ومناقشتها لموضوعها .
إعتباره إقراراً ضمنياً لها . عدم الاعتداد بمنازعتها فيها في دعوى سابقة . الادعاء بعدم
وضوح الصورة . لا يعد إنكاراً لمطابقتها . للأصل ،
- (٣) مسئولية " المسئولية العقدية " . تعويض " عناصر
الضرر " .
- المدين في المسئولية العقدية . إلزامه بتعويض للضرر المتوقع عادة وقت التعاقد . الضرر
المتوقع . قيامه بمعيار موضوعي لا شخصي .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن صورة الورقة العرفية لا حجية
لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه ، فإذا لم ينكر

المحجوج بالورقة مطابقة الصورة لأصلها كانت هذه الصورة حجة عليه في الإثبات (١) .

٢ - إذ كان البين من الواقع أن المطعون ضدهما قدما صورة من عدم الإيجار المودعة نسخته الأصلية مقر الجمعية التعاونية الزراعية فلم يثر الطاعنان ثمة منازعة في مطابقة هذه الصورة لأصلها أثناء التداعي في الدعوى الموضوعية أمام محكمة أول درجة بل ناقشا موضوع الالتزامات الثابتة بها بما يعتبر إقراراً ضمنياً بمطابقتها للأصل ، فلا يعتبر بعد ذلك بما يكون قد أثاراه من منازعة في هذا الصدد لدى نظر دعوى إثبات الحالة المستعجلة التي سبقت التداعي الموضوعي . وإن كان الطاعنان قد طلبا أمام محكمة الاستئناف تقديم أصل ورقة العقد إلا أنهما أفصحتا عن ملّة هذا الطلب على النحو الثابت بحضر جلسة ... هذه العلة التي كان مردها عدم وضوح الصورة مما لا يستفاد منه إنكاراً بمطابقة الصورة لأصلها .

٣ - المدين في المسؤولية العقدية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يلزم طبقاً لنص المادة ٢٢١ / ١ ، ٢ من القانون المدني بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وهو يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي أي بالضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين لا بالضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ، وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان شقاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وفوقه في المستقبل حتماً (٢) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) نقض ١٩٧٣/٦/٢٦ مجموعة المصنفات لسنة ٢٠٤٠ ص ٩٦٨ .

(٢) نقض ١٩٧٠/١٢/٨ مجموعة المصنفات لسنة ٢١ ص ١٢٠٠ .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٧٣
مدنى كلى دمهـور على الطاعنين طالبين الحكم بإلزامهما متضامنين أن يؤديا
لهما مبلغ ٣٢٧٥ ج ، وقالا بيانا لدعواهما إنه بموجب عقد إيجار
مؤرخ ١٩٦٧/٤/١٢ استأجر منهما الطاعن الأول حديقة لأشجار الفاكهة
مساحتها عشرون فدانا وقد أهمل في العناية بتربتها وأشجارها مما أصابها
بالتلف فبادرا برفع الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٠ مستعجل أبو المطامير بطلب
إثبات حالتها فندب خير انتهى في تقريره إلى أن المستأجر لم ينفذ الالتزامات
الواردة بالعقد من وضع السماد وتطهير أرض الحديقة ومصارفها ومقاومة
آفات وحشرات أشجارها ، الأمر الذى ألحق بها أضرارا تقدر قيمتها
بمبلغ ١١٧٥ ج ، وأردف المطعون ضدهما قائلين إنه إذ تخلى الطاعن
الأول عن العين المؤجرة إليه قبل انتهاء المدة المينة بالعقد فإنه يلتزم بأجرة
المدة الباقية ومقدارها ٢١٠٠ ج بالإضافة إلى تعويض ما حاق بهما من ضرر
يتمثل فى مبلغ ١١٧٥ ج ، وأنه إذ كان الطاعن الثانى قد كفل المستأجر
الطاعن الأول فى التزامات العقد كفالة تضامنية فلاهما يلتزمان معا
متضامنين بأداء المبلغ الذى أقيمت الدعوى بطالبه . وبتاريخ ٣٠ من مارس
سنة ١٩٧٤ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنين متضامنين أن يؤديا
للمطعون ضدهما مبلغ ١١٧٥ ج تعويضا ورفضت طلب الإلزام بأداء
الأجرة عن المدة الباقية من العقد . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة
استئناف الإسكندرية طالبين إلغاءه فيما قضى به عليهما من أداء التعويض
ورفض هذا الطلب ، وقيد الاستئناف برقم ١٨١ لسنة ٣٠ قضائية كما
استأنفه المطعون ضدهما طالبين إلغاءه فى خصوص قضائه برفض طلب
الإلزام بأداء الأجرة وإقضاءهما بهذا الطلب ، وقيد استئنافهما برقم ١٩١
لسنة ٣٠ قضائية . وأمرت المحكمة بضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد .
ثم بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٦ قضت فى استئناف الطاعنين رقم ١٨١
لسنة ٣٠ قضائية برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وفى الاستئناف رقم ١٩١
لسنة ٣٠ قضائية بقبوله شكلا ونلب خير . طعن الطاعنان على الحكم

الصادر في استئنافهما بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض للطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ويقولان في بيان ذلك إن المطعون ضدهما لم يقدم لمحكمة الموضوع أصل عقد الإيجار محل الداعي واكتفيا بتقديم صورة عرفية منه لا تحمل توقيعهما في حين أنهما قررا أثناء نظر دعوى إثبات الحالة المستعجلة أنهما لا يقران هذه الصورة ويطلبان تقديم أصل العقد ، وأصررا على هذا الطلب أيضا أمام محكمة الاستئناف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتد بالصورة العرفية بالرغم من أنها لا تصلح في القانون أن تكون حجة عليهما طالما هي لا تحمل توقيعهما ، واستدل على ذلك بقوله إنهما لا ينكران مطابقة هذه الصورة للأصل مع أن دفاعهما يعني منازعة صريحة في مطابقة صورة العقد لأصله ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صورة الورقة العرفية لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما يهدي إلى الأصل الموقع عليه ، فإذا لم ينكر المحجوج بالورقة مطابقة الصورة لأصلها كانت هذه الصورة حجة عليه في الإثبات ، وإذا كان البين من الواقع أن المطعون ضدهما قدما صورة من عقد الإيجار المودعة نسخته الأصلية مقر الجمعية التعاونية الزراعية فلم يثر انطاعنان نمة منازعة في مطابقة هذه الصورة لأصلها أثناء الداعي في الدعوى الموضوعية أمام محكمة أول درجة بل ناقشا موضوع الالتزامات الثابتة بها بما يعتبر إقرارا ضميا بمطابقتها للأصل ، فلا يعتد بعد ذلك بما يكون قد أثاراه من منازعة في هذا الصدد لدى نظر دعوى إثبات الحالة المستعجلة التي سبقت الداعي الموضوعي ، ولئن كان الطاعنان قد طلبا أمام محكمة الاستئناف تقديم أصل ورقة العقد إلا أنهما أفصحا

عن علة هذا الطلب على النحو الثابت بحضر جاسة ١٩٧٥/٢/٢٠ ، هذه العلة التي كان مردها عدم وضوح الصورة مما لا يستفاد منه إنكارا لمطابقة الصورة لأصلها ، لما كانت ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بصورة عقد الأيجار استنادا إلى قوله ” إن الثابت في جميع مراحل الدعوى أن المستأنف ضدهما لم ينكرا مطابقة الصورة للأصل فلا يجديهما نفعا التمسك بتقديم أصل العقد الأمر الذي ترى معه المحكمة الالتفات من هذا الطلب “ ، فإنه قد التزم صحيح القانون واستقام قضاؤه على استدلال سائغ له أصالة الثابت بالأوراق مما يكون معه النفي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الاستدلال ، ويقولان في بيان ذلك إن تقرير الخبير الذي اتخذته المحكمة عمادا لقضائه قدر مبالغ ٨٠٠ ج تعويضا عن الضرر الذي ينشأ بسبب إنفاق مصاريف تحتاجها الحديقة من زيادة في خدمتها وزيادة التسميد والتطهير ومقاومة الآفات تنفق على مدار سنتين ، ومبالغ ٣٧٥ ج تعويضا آخر يمثل النقص في غلة الحديقة هاتين السنتين ، وبذلك لا يكون الضرر الذي أبانه الخبير وقدر التعويض عنه معروفا على وجه التحديد لأن معرفته والحققة منه يتوقف على أمر مستقبل هو ما عسى أن تتطلبه تربة الحديقة وأشجارها من نفقات الإصلاح خلال عامين متتالين وما عسى أن ينقص من محصولها إبان هذين العامين ، وهو ضرر فصلا عن أنه غير متوقع أو محقق فلنهما قد أثارا جدلا بشأنه أمام محكمة الموضوع بما قدماه من مستندات تغيد أن المطعون ضدهما يباعا الحديقة قبل انقضاء السنتين إلى مشترين قاما بإزالة أشجار الفاكهة منها وزرعا الأرض بحاصل حادية ، فكان على المحكمة قبل البت في طلب

التعويض تحقيق دفاعهما في هذا الصدد فإذا هي التفتت عنه وأسست قضاءها بالتعويض دلي ثبوت الضرر استدلالاً مما ورد بتقرير الخبير فإن حكمها يكون معياراً بالخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن القصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير صديد ، ذلك بأن المدين في المسؤولية العقدية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يلزم طبقاً لنص المادة ٢٢١/٢-١ من القانون المدني بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وهو يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي أي بالضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ، وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً ، وإذ يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أثبت بمدونات ما ورد بتقرير الخبير من بيان لخطأ المستأجر للطاعن الأول في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في العقد بإهماله في تسميد تربة أرض الحديقة تسميداً كافياً وزراخيه في تعاهير مصارفها وعدم العناية ببذل جهد في مقاومة الآفات والحشرات مما ترتب على ذلك ضرر أصاب التربة والأشجار بأن ضعفت التربة وانتشرت بها الحشائش الضارة وتفشيت الأمراض والآفات بأشجار الفاكهة . وفرد الخبير نيحة هذه الأضرار بمبلغ ١١٧٥ ج من ذلك مبلغ ٨٠٠ ج ينفق في إصلاح تربة الحديقة وأشجارها حتى يمكن أن تعود إلى حالتها الطبيعية خلال عامين ومبلغ ٣٧٥ جنيهاً مقدار النقص في غلة الحديقة أثناء هذه المدة ، إذ كان ذلك ، وكان هذا الضرر الذي تسمد الحكم بثبوته من تقرير الخبير هو ضرر متوقع من جراء خطأ الطاعن الأول في تنفيذ التزاماته الناشئة من عقد الإيجار والتي توجب عليه العناية بتربة

الحديقة وأشجارها — وهو ضرر محقق ، فقد وقع بالفعل على نحو ما أثبتته الخبر في تقريره من ضعف اعترى تربة الحديقة وآفات انتشرت بأشجارها ، وليس من شأن تدارك هذا الضرر بالإصلاح لكي تعود الحديقة إلى حالتها الطبيعية خلال عامين أن يجعل منه ضرراً إحتالياً في المستقبل ، كذلك فإن تمسك الطاعنين في دفاذهما أمام محكمة الموضوع بمحصل بيع للحديقة إلى مشترين أزالا أشجارها ليس بذى أثر فيما خلص إليه الحكم من قضاء بالتمويض عن الضرر الذى ثبت تحققه وفاق بالمطعون ضدهما نتيجة خطأ الطاعن الأول فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو انتفت عن هذا الدفاع ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذى يلزم مجابته بالبحث هو الدفاع الجوهرى المؤثر فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، لما كان ذلك ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفعتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوه السادة المستشارين :
عبدى الحولى ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وديويش عبد المجيد

(٢٩٧)

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٧ القضائية :

ملكية . إثبات " الفرائض القانونية " .

ملكية الزوجة في شريعة الأقباط الأرثوذكسى لمنقولات مسكن الزوجة قرينة قانونية بسيطة
وليست قاطعة . لا زوج إثبات عكسها .

النص في المادة ٧٩ من أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس
على " الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج فى شىء منه وإنما له الانتفاع
بما يوضع منه فى بيته . وإذا اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها
فلها مطالبة به أو بقيمته إن هلك أو استهلك عنده " . ثم النص فى المادة ٨٠
من ذات الأحكام على " إذا اختبأ الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ
فى متاع مريض فى البيت الذى يسكنان فيه فما يصالح للنساء عادة فهو للمرأة
إلى أن يقيم الزوج البيعة على أنه له ، وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما
فهو للزوج ما لم تقم المرأة البيعة على أنه لها " . قد دلا على أن القرينة القانونية
التي وردت فى المادة ٧٩ من أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس
من أن منقولات الزوجية ملك للزوجة هى قرينة قانونية بسيطة وليست قرينة
قانونية قاطعة فقد أجازت المادة ٨٠ من ذات الأحكام جواز إثبات عكسها
عند قيام الخلاف بين الزوجين حول ملكية هذه المنقولات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة استصدرت من السيد رئيس محكمة الزقازيق
الابتدائية بتاريخ ١٩٧٢/٨/٨ أمرا لحجز التحفظى الاستحقاقى رقم ٦٧ سنة ١٩٧٢
على منقولات الزوجية المملوكة لها وإلى استولى عليها زوجها المطعون ضده
ونفذ ذلك الأمر بتوقيع الحجز بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩ ، ثم أقامت الطاعنة الدعوى
رقم ٥٢٤ ، سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الزقازيق بطلب الحكم بتثبيت الحجز التحفظى
سالف الذكر وإلزام المطعون ضده بأن يسلمها أعيان جهازها عمل الحجز عينا
أو دفع ثمنها وفدوره ٤٧٧ ج و ٣١٠ م — وقد اظلم المطعون ضده من هذا الأمر
بالحجز التحفظى وقيد بالدعوى رقم ١٤٣٩ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الزقازيق طالبا
إلغاء واعتباره كأن لم يكن — وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين ليصدر
فيهما حكم واحد ، أحالت الدعوى إلى التحقيق ، ثم قضت محكمة الزقازيق
الابتدائية بجلسته ٢١٨ : ١٩٧٤ فى الدعوى ١٤٥٢ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الزقازيق
برفضهاوى الدعوى ٤٣٩ : سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الزقازيق بإلغاء أمر الحجز التحفظى
رقم ٦٧ سنة ١٩٧٢ كلى الزقازيق . استأنفت الطاعنة الحكم بالاستئناف
رقم ٢٩ سنة ٨ ق ، ومحنة استئناف المنصورة (مأمورية الزقازيق) قضت
بجلسته ٢٩/١/٧٧ ، بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم
بطريق التمسك ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ،
وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة سددت جلسة لنظره وفيها ألزمت
النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على
الحكم المطعون فيه الخطأ وتطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن المادة ٧٩

من قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين جاءت بقرينة قانونية قاطعة لا يجوز إثبات عكسها مؤداها ملكية الزوجة لمنقولات الزوجية ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف تلك القرينة وأباح للزوج (المطعون ضده) إثبات عكسها بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ، ذلك أن النص في المادة ٧٩ من أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس على " الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وإنما له الانتفاع بما يوضع منه في بيته . وإذا اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيمته إن ذلك أو استهلك عنده " ، ثم النص في المادة ٨٠ من ذات الأحكام على " إذا اختلف الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ في متاع موصوع في البيت الذي يسكنان فيه فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلى أن يقيم الزوج البيعة على أنه له ، وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج . ألم تقم المرأة البيعة على أنه لها " ، فقد دلت على أن القرينة القانونية التي وردت في المادة ٧٩ من أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس من أن منقولات الزوجية ملك الزوجية هي قرينة قانونية بسيطة وليست قرينة قانونية قاطعة ، فقد أجازت المادة ٨٠ من ذات الأحكام إثبات عكسها عند قيام الخلاف بين الزوجين حول ملكية هذه المنقولات ، لما كان ذلك ، وكما الحكم المطعون فيه قد تقرر هذا النذر وأحال الدعوى إلى التحقيق ليثبت الزوج (المطعون ضده) ملكيته لمنقولات الزوجية التي دار الخلاف على ملكيتها مع زوجته (الطاعنة) فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لا أساس له .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إن المحكمة الاستئنافية أبدت بحكمة أول درجة في اطمئنانها إلى أقوال شهود المطعون ضده الذين استمعت إليهم دون أن يبحث القرائن المتساندة الأخرى التي ترجع شهود الطاعنة على شهود المطعون

ضده ، ومنها ثبوت وجود المنقولات بمنزل الزوجية وقت توقيع الحجز عليها وإقرار المطعون ضده بمحضر الحجز أن الطاعة استلمت أعيان جهازها بإقرارها المؤرخ ١٩٧٢/٧/٦ وقد ثبت تزوير ذلك الإقرار وتنازل المطعون ضده عن التمسك به ، كما أن المطعون ضده قد أشهد من ادعى أن والده — والد الشاهد — صنع الجهاز موضوع النزاع وتبين أن هذا الشاهد كان طفلاً لا يدري من أمره شيئاً وقت صنع الجهاز الأمر الذي لا تكون شهادته محالة بمصدق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه في ترجيحه لشهادة شهود المطعون ضده قد أقام قضاؤه على استدلال فاسد بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود وما يقدم في الدعوى من أدلة هو مما تستقل به محكمة الموضوع تأخذ منها ما يطمئن وجدانها إلى أنه أوفى إلى الحقيقة ، وحسبها أن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة لها أصل ثابت في الأوراق ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي تأيد استئنافاً أنه أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعة ملكيتها المنقولات محل الخلاف مع زوجها المطعون ضده — في حدود ساطته الموضوعية — على سند من اطمئنائه إلى أقوال شهود المطعون ضده والفواير المقدمة منه وإذا كان هذا الاستخلاص سائغاً وله أصل ثابت في الأوراق وأقوال الشهود ومن ثم نكون المجادلة في هذا الشأن مجادلة موضوعية تحسر عنها رفاة هذه المحكمة ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
مهدى الخولي ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وعزت حنورة .

(٢٩٨)

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) تأمين "تأمين إجباري" . " عقد التأمين " . مسئولية " المسئولية المدنية " . " مسئولية تقصيرية " . سيارات .

التأمين الإجباري على السيارة الخاصة . لا يشمل الأفراد التي تحدث لركابها ولا يغطي المسئولية المدنية عن الإصابات التي تقع لهم .

(٢) قانون " تفسيره " .

حكمة للتشريع . عدم جواز الجوء إليها إلا عند غموض النص .

(٣) قانون .

إعمال أحكام القواعد العامة . مناهة . خلو القانون الخاص من تنظيم لها . مثال بشأن مسؤولية شركة التأمين عند إصابة أحد ركاب السيارة الخاصة .

١ - النص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور وفي المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وفي المادة ١٣ من ذات القانون تدل مترابطة على أن التأمين الإجباري على السيارة الخاصة لا تشمل الأضرار التي تحدث لركابها ولا يغطي التأمين في هذه الحالة المسئولية المدنية عن الإصابات التي تقع لمؤلاء الركاب ، وإذا كانت هذه

النصوص واضحة جلية نهى قاطعة الدلالة على المراد منها ولا يجوز الخروج عليها أو تأويلها (١) .

٢ — البحث عن حكمة التشريع لا يكون إلا عند غموض للنص أو وجود تيس فيه مما يكون القاضى معه مضطرا في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه .

٣ — المقرر قانونا أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، ولا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة أعمال قاعدة عامة لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص . لما كان ذلك ، وكأت المادة السابعة من قانون التأمين الإجبارى لاعلاقة لها بتحديد من يعتبر من الغير في تطبيق أحكام القانون المذكور ، ذلك أنها تنص على عدم مسئولية المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو من الإصابات التى تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت للسيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب ، ولو كان صحيحا ما ذهب إليه الطاعن من أن المقصود بالغير في هذا المجال هو من لا يعتبر من الخلف العام لما كان المشرع في حاجة إلى النص صايف الذكر ، هذا فضلا عن أن صفة الخلف العام لا تقتصر على من ساءم الطاعن بل تتوافر في آخرين فيهم كالجد والإخوة والأخوات في أحوال معينة . لما كان ذلك كذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه بصدد وثيقة التأمين الإجبارى أن هذا التأمين كان عن سيارة خاصة فإن شركة لتأمين — المطعون ضدها الأولى — لا تلتزم قانونا بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن وفاة المجنى عليه الذى كان من ركاب تلك السيارة وقت وقوع الحادث .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ٧٨ م . ك
الإسكندرية يطلب الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بصفته — فى مواجهة
المطعون ضده الثانى بصفته بأن يدفع له مبلغ ٧٣٨٩ ج و ٢١٠ م ومصروفات
القضية رقم ٦٨٦ لسنة ٦١ جنح مستأنف دمنهور وقال تديانا لذلك إنه كان
يقود سيارته الخاصة ومعه المهندس وآخرين فى طريقهم إلى السويس
فى مهمة رسمية خاصة بالشركة المطعون ضدها الثانية وأثناء ذلك اصطدمت
السيارة قيادته بسيارة نقل مما أدى إلى إصابة المهندس المذكور بإصابات أودت
بحياته وإنه قدم إلى المحاكمة الجنائية بتهمة التسبب خطأ فى موته حيث ادعى
ورثته مدنيا بالتعويض وقضى نهائيا بإدائته وإلزامه بالتضامن مع الشركة
المطعون ضدها الثانية بأن يدفع للورثة تعويضا مبلغ ٧٢٠٠ ج مع المصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة وقد أوفت الشركة المطعون ضدها الثانية بهذا المبلغ إلى
الورثة ورجعت عليه به حيث أخذت فى استقطاع ربع مرتبه شهريا وإنه يحق
له طلب إلزام شركة التأمين المطعون ضدها الأولى بقيمة التعويض المقضى به
والمصروفات وحمل ذلك المبلغ المطالب به استنادا إلى أن الشركة المذكورة
مؤمن لديها تأميناً إجباريا على سيارته . وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨ قضت محكمة
أول درجة بسقوط الدعوى بالتقادم وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٢٣٢ لسنة ٢٥ ق الإسكندرية طالبا إلغاء والقضاء له بطلباته أمام محكمة
أول درجة . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف فطعن الطاعن على الحكم المذكور بالتقضى بالطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق
وبتاريخ ١٩٧٥/٣/١٩ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف

الإسكندرية للفصل فيها من جديد . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧ قضت تلك المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى رفض دعوى الطامن . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينحى الطامن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتفسيره وفي بيان ذلك يقول إن المذكرة الإيضاحية لقانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي وقع الحادث في ظله قد أوضحت أن المادة السادسة من القانون جاءت بمبدأ جديد هو التأمين من حوادث السيارات لصالح الغير حيث نصت على وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص على أن يكون التأمين غير محدد القيمة لصالح ركاب السيارة والغير وذلك بالنسبة لجميع أنواع السيارات عدا السيارات الخاصة والموتوسيكل فيكتفى بوثيقة تأمين لصالح الغير ، والنص على هذا النحو قاطع في أن التأمين يشمل الغير بالنسبة لجميع السيارات ، والأصل أن الغير قانوناً هو كل من عدا الخلف العام ، وأن المادة السابعة من قانون التأمين الإجباري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ قد أفصحت عن ذات المعنى فحدثت المقصود بالغير بمن عدا زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وهم الذين ينحصر فيهم معنى الخلف العام ، وأن اللبس الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه هو الاستناد إلى الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون المرور السالف الإشارة إليه والتي نصت على أن يكون التأمين من السيارة الخاصة لصالح الغير دون الركاب والباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير ولركاب دون عمالها بينما الملاحظ على هذا النص أنه سكت عن مواجهة حكم راكب السيارة الخاصة إذا كان من الغير وهل يشمل التأمين أم لا مما يتعين معه الرجوع إلى هدف المشرع من إصدار قانون التأمين الإجباري — وهو إيجاد هيئة تأمين تلزم بالتعويض عن الإصابات التي تلحق بسبب السيارة ، فإذا استبعد من هذا التأمين راكب السيارة الخاصة الذي لا تربطه بقائدها أو مالكها صلة قرابة تصل إلى درجة الخلف العام لأدى هذا

إلى تعطيل هدف المشرع من القانون وتمشيا مع هذا المعنى نص المشرع في المادة السابعة من قانون التأمين الإجبارى على أن السيارة الخاصة إذا أحدثت إصابة بزواج فائدا أو أبويه أو أبنائه إذا كانوا من غير ركبها فلا يشملهم التأمين ، وأن لحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن التأمين الإجبارى في السيارات الخاصة يكون لصالح الغير دون الركاب مرتبا على ذلك قضاءه برفض دعواه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وتفسيره بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ذلك أن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والذي وقع الحادث في ظله على أن "تأمين عن السيارة الخاصة - وهي التي عرفت المادة الثانية من هذا القانون بأنها المعدة للاستعمال الشخصى - يكون لصالح الغير دون الركاب ، ولبقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها" وفي المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أن "يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو من أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥" وفي المادة ١٣ من ذات القانون على أنه "في تطبيق المادة سادسة السابق بيانها لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم في تلك المادة إلا إذا كان راكبا في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور" تدل مترابطة على أن التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة لا يشمل الأضار إلى تحدث لركبها ولا يغطى التأمين في هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع لهؤلاء الركاب ، وإذا كانت هذه المنصوص واضحة جلية فهي قاطعة للدلالة على المراد منها ولا يجوز الخروج منها أو تأويلها ، ويكون البحث عن حكمة التشريع ودوافعه غير ذي محل ، ذلك أن البحث عن حكمة التشريع لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضى مضطرا في سبيل تعرف الحد الصحيح إلى تفصى الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه ، الأمر المقضى في النزاع

الراهن ، وكان المقرر قانونا أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، ولا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة أعمال قادمة عامة لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص . لما كان ذلك ، وكالت المادة المابعة من قانون التأمين الإجباري لاعلاقة لها بتحديد من يعتبر من الغير في تطبيق أحكام القانون المذكور ، ذلك أنها تنص على عدم مسئولية المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن الإصابة التي تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب ، ولو كان صحيحا ما ذهب إليه الطاعن من أن المقصود بالغير في هذا المجال هو من لا يعتبر من الخلف العام لما كان المشرع في حاجة إلى النص سالف الذكر ، هذا فضلا عن أن صفة الخلف العام لا تقتصر على من سمام الطاعن بل تتوافر في آخرين غيرهم كالجدة أو الإخوة والأخوات في أحوال معينة . لما كان ذلك كذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه بصدد وثيقة التأمين الإجباري أن هذا التأمين كان من سيارة خاصة فإن شركة التأمين — المطعون ضدها الأولى — لا تلتزم قانونا بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن وفاة المحني عليه الذي كان من ركاب تلك السيارة وقت وقوع الحادث ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم مسئولية شركة التأمين عن الأضرار التي حدثت نتيجة وفاة المحني عليه في الحادث وذلك بالاستناد إلى وثيقة التأمين فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بخالفته والخطأ في تطبيقه وتأويله وتفسيره على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالمبب الثاني أن الحكم المذكور خالف القانون وفي بيانه يقول الطاعن إن الشروط العامة لوثيقة التأمين تلزم شركات التأمين

بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو عن الإصابات البدنية التي تلحق بالغير ممن كانوا من ركاب السيارة الخاصة باستثناء قائد السيارة وأبويه وأبنائه وأن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر يكون معيباً بخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك الحكم المطعون فيه قد سجل في تقريراته أن الطاعن استند في دعواه إلى أنه كان مؤمناً على سيارته رقم ٣٦٥٨ ملاكى اسكندرية لدى الشركة المطعون ضدها الأولى بمقتضى بوليصة التأمين الإلجبارى رقم ١٥٦٩٧ ، ولما كان المذكور لم يقدم وثيقة التأمين أو صورة رسمية منها للتدليل على ما يدعيه فإن نعيه في هذا الخصوص يكون مجرداً عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم بيمين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المنشار / حافظ رلقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المتشارين : يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد
وعزت حنورة .

(٢٩٩)

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٩٤ القضائية :

شفعة . ملكية .

الزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة . شرطه . صدور تصرف من الشفيع
ينطوى على اعتبار المشتري مالكا نهائيا للبيع . مجرد قبول الشفيع للعلاقة الإيجارية بين
زوجها والمذموم منه . لا يفيد ذلك .

الزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم صدور عمل
أو تصرف من الشفيع يفيد حتما رغبته من استعمال هذه الرخصة بأن ينطوى
على اعتبار المشتري مالكا نهائيا للبيع . لما كان ذلك ، وكان مجرد قبول
المطعون ضدها الأولى — بفرض ثبوته — لتعامل زوجها بوصفه مستأجرا
مع الطاعن بوصفه مؤجرا محولا إليه عقد الإيجار ، سواء بالنسبة لاستمرار
العلاقة الإيجارية أو بالنسبة لعرض إنهاؤها مقابل ما باع نقدي ، لا يفيد
حكما أنها اعتبرت الطاعن مالكا نهائيا لهذه الأطنان المؤجرة ونزلت بذلك من
حقها في طلب الشفعة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الودائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ١٢٢٣
لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى المنيا ضد الطاعن (المشتري) والمطعون ضده الثانى
(البائى) بطلب الحكم بأحققتها فى أخذ الفدان محل التداعى بالشفعة
تأسيسا على أنها مالكة على الشبوع فى الأطيان التى بيع منها القسدر
المشفوع فيه . فرفع الطاعن الدعوى بانتفاء حالة الشبوع وبسقوط حق
طلب الشفعة عن المطعون ضدها الأولى لسبق نزولها من هذه الخصمة .
ندبت محكمة أول درجة خبيرا فى الدعوى لتحقيق قيام حالة الشبوع .
وإذ قدم هذا الخبير تقريره مؤيدا أن المطعون ضدها الأولى شريكة على
الشبوع فى الأطيان المشفوع فيها ، قضت المحكمة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٧
بأحققتها فى الشفعة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف
بنى سويف "مأمورية المنيا" بالاستئناف رقم ٣٧ سنة ١٤ ق بطلب إلغاء
الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبتاريخ ١١/٢/١٩٧٩ قضت محكمة
الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ،
وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها
التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن شخص أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعن بالسببين الأولين
منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع وفى تطبيق القانون
والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة

الموضوع بأنه وإن كانت ملكية المطعون ضدها الأولى لما تشفع به قد وصفت في عقد شرائها المسجل في ١٩/٢/١٩٦٧. أنها على الشيوع إلا أن الحقيقة أن القدر الذي اشترته كان محمدا مقرزا في وضع يد البائع لها منذ سنة ١٩٥٤ بمقتضى قسمة مهاياة بينه وبين إخوته الشركاء معه وأنها استمرت في وضع اليد على هذا القدر المقرز بعد شرائها فانقلبت المهاياة إلى قسمة نهائية في سنة ١٩٦٩ بانقضاء خمس عشرة سنة على قسمة المهاياة. ومن ثم لم تكن المطعون ضدها الأولى مالكة على الشيوع حتى تشفع في القدر مشترى الطاعن. وبما أن الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع على سند من القول بأن الطاعن اشترى العين المشفوع فيها شائعة في ١٨/١١/١٩٧٢ فتكون مدة حيازته لها مفرزة دون المدة القانونية ولا يجوز له مدة حيازة سلفة لأن حيازة هذا السلف كانت شائعة على النحو الوارد بمقد البيع الصادر إلى الطاعن، وأنه لا يملك من تلقى حصة شائعة أن يغير بإرادته المنفردة موضوع حقه فيجعله مقرزا، فإنه يكون معيبا بالخطأ في فهم الواقع وفي تطبيق القانون بما يستوجب نقضه. كما أنه إذ هول الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي انتهى إلى أن المطعون ضدها الأولى شريكة على الشيوع في الأرض المشفوع فيها استنادا إلى عقد شرائها المسجل، ورفض الاستجابة إلى طلب الطاعن إعادة المسامورية إلى الخبير للتحقق من قيام قسمة المهاياة أصلا بين الشركاء ووضع كل منهم يده على نصيبه مقرزا إلى أن انقلبت إلى قسمة نهائية، فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي بشقيه مردود، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير والموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى للأخذ بما يطمئن له وإطراح ما عدها منها ما دامت تقيم قضاها على أسباب سائغة ومن ثم فتمت اطمانت إلى رأى الخبير المنتدب ورأت فيه وفي باقى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فليس عليها أن تجيب من يطلب إعادة المسامورية إلى الخبير

أو نذب غيره . كما أنه إذا أقيم الحكم على دعائتين مستقلتين وكانت إحداها كابية وحدها لملحه فإن النعى عليه في الدعامة الأخرى — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على مذكرة الطاعن إلى محكمة الاستئناف — المقدم صورة رسمية منها — أن الطاعن استند في دفاعه إلى إنكار قيام حالة الشروع سواء في ملكية المطعون ضدها الأولى للعقار المشفوع به أو ملكيته هو للعقار المشفوع فيه مقررا أن كلا منهما قد اشترى قدرا محددًا مقررًا . وكان سند المطعون ضدها الأولى في طلب الشفعة هو الادعاء بأن المبيع المشفوع فيه عبارة عن حصة شائعة في الأرض التي تملك هي فيها قدرا شائعا أيضا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بحث البيع المشفوع فيه الصادر للطاعن للتحقق مما إذا كان شائعا أو مقررًا وما إذا كانت المطعون ضدها الأولى تملك قدرا شائعا في المبيع ، يكون قد أصاب فهم الواقع للقانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أنه يطعن إلى تقرير الخبير ويأخذ به لأنه قد بنى تقريره على أسس فنية سليمة وعلى ما استبان له من المعاينة ومن تطبيق المستندات والمناقشة التي أجراها في محضر أعماله المرفق بتقريره ولم يقدم الطاعن صورة من محضري المعاينة والمناقشة المذكورين للنيل من صحة الاستدلال منهما على النتيجة التي انتهى إليها التقرير . وكانت هذه النتيجة قد خلصت إلى أن المطعون ضدها الأولى شريكة على الشيوع في الأرض المشفوع فيها وهو ما يكفي وحده لحمل الحكم بصدد المنازعة حول الإفراز والشيوع . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع لعدم إجابته الطاعن بإعادة المأمورية للخبير يكون على غير أساس . كما أن النعى عليه فيما قرره من أن الطاعن لا يستطيع ضم مدة حيازة سلفه إلى مدة حيازته — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج .

وحيث إن الطامن ينشأ بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه
القصور في التسبب ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول
إنه دفع أمام كل من محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف بسقوط حق
المطعون ضده الأولى في أخذ العقار المبيع بالشفعة لتزولها من هذا الحق
ذلك أن زوجها كان يستأجر قطعة الأرض المشفوع فيها من البائع
المطعون ضده الثاني بموجب عقد إيجار قام المؤجر (المطعون ضده
الثاني) بتحويله إلى طامن إثر شرائه هذه الأتيان بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٢
فقبلت المطعون ضدها الأولى أن تستمر العلاقة الإيجارية بين زوجها
وبين الطامن كما أنها مرضت على الطامن التنازل له من عقد استئجار
زوجها الأرض مقابل أن يدفع لها الطامن مبلغ مائتي جنيه ولكنه رفض .
وأن الطامن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الوقائع ولكن
الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له رفضا هذا الدفاع على
سند من القول بأن استئجار زوج المطعون ضدها الأولى الأرض المشفوع
فيها لا ينسحب أثره عليها هي وأن الطامن لم يورد وقائعا يستفاد منها
التنازل ، مما لا محل معه لإحالة الدعوى إلى التحقيق . ولما كان
الطامن قد ركن إلى قبول المطعون ضدها الأولى - وليس زوجها فقط -
استمرار العلاقة الإيجارية بين زوجها وبين الطامن ، كما ركن الطامن
إلى واقعة أخرى هي أن المطعون ضدها الأولى عرضت اقتضاء مبلغ مائتي جنيه
من الطامن مقابل التنازل له من استئجار الأرض ، فإن الحكم يكون معينا
بالقصور ومخالفا للثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير
دلالة الوقائع التي يطلب الخصوم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها ولها
رفض الطلب إذا رأت أن ثبوت هذه الوقائع غير منتج في النزاع متى بنت
رفضها على أسباب مائغة . ومع ذلك إذا كانت واقعة ما ظاهرة عدم
الحدوى من إثباتها فإنها لا تلزم بدين أسباب رفض تحقيقها ، لما هو
مقرر في قضاء هذه المحكمة بأن الدفاع ظاهر الفساد لا يستأهل ردا . ولما كان

للنزول الضمني من الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد حتما رغبته من استعمال هذه الرخصة بأن يخطو على اعتبار المشتري مالكا نهائيا للبيع . لما كان ذلك ، وكان مجرد قبول المطعون ضدها الأولى — يفرض ثبوته — لتعامل زوجها بوصفه مستأجرا مع الطاعن بوصفه مؤجرا محولا إليه عقد الإيجار سواء بالنسبة لاستمرار العلاقة التجارية أو بالنسبة لعرض انتهائها مقابل مبلغ نقدي ألا يفيد حتما أنها اعتبرت للطاعن مالكا نهائيا لهذه الأطلان المؤجرة ونزلت بذلك من حقها في طلب الشفعة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالفصور ومخالفة الثابت في الأوراق لرفضه طلب التحقيق على سند من أن الطاعن لم يورد وقائع يمكن أن يستفاد منها هذا التنازل ، يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : حسن السنباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد والدكتور
جمال الدين محمود .

(٣٠٠)

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل . تأمين "التأمين ضد البطالة" .

أحكام التأمين ضد البطالة . عدم مبرراتها على العاملين في المقاولات . لاجل التفرقة بين من
يعمل منهم بعمل يدوي أو ذهني . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

نصت المادة ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على
أنه "تسري أحكام هذا الباب (التأمين ضد البطالة) على العاملين الخاصين
لأحكام هذا القانون عدا الفئات التالية : (أ) العاملون الذين يستخدمون في أعمال
عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراجيل والعمال
الموسمين وعمال الشحن والتفريغ " وبذلك يخرج عن نطاق تطبيق أحكام
التأمين ضد البطالة العاملون في المقاولات دون تفرقة بين من يقوم بعمل يدوي
أو ذهني إذ جاء النص عاما مطلقا لا تخصيص فيه ، لما كان ذلك ، وكان
الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يعمل رئيسا للمعاملات بشركة
"بونتفيكا" التي كانت تقوم بعملية امتصلاح ١٥٠٠٠٠ فدان لحساب جمهورية
مصر العربية فإنه يكون من عمال المقاولات المدنية يسري في شأنهم نص
المادة ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية سالف البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطامن أنام الدعوى رقم ٦٧/٦٠٥ عمال كلى
القاهرة — قبل المطعون ضدها الأولى — بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي
له مبلغ ٣٢٦ ج و ٦٥٠ م — وقال بسانا لدعواه أنه كان يعمل لدى المطعون
ضدها الثانية بوظيفة رئيس حسابات واشتركت عنده لدى المطعون ضدها
الأولى فى التأمين ضد البطالة برقم ٢٥٢/٩٣٥٣٣ — وقد فصلته الشركة المطعون
ضدها الثانية من العمل تعسفيا بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١ — ولم يحصل على عمل
ولم يعمل لحساب نفسه منذ فصله — ولما طلب من المطعون ضدها الأولى
أن تصرف له تعويض البطالة بواقع أجر ستة عشر أسبوعا — باعتبار مرتبه
١٧٥ ج شهريا — رفضت الهيئة أدائه له — وبجلسة ١٩٦٨/٦/٢٥ أحالت
محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عناصرها — وبتاريخ ٧٠/١٢/٢٩
حكمت برفض الدعوى — استأنف الطامن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٨٨/٦٢٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة — وبجلسة ١٩٧٣/١٢/٧ أحالت
المحكمة الدعوى إلى خير لأداء المأمورية الواردة بمنطوق الحكم — وبتاريخ
١٩٧٣/٢/٢٩ حكمت المحكمة بالتأييد — طعن الطامن فى هذا الحكم بطريق
النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن —
وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة
المحددة إلزمت النيابة العامة رأيا .

وحيث إنه لما كان المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن يكون للطامن
مصلحة فى اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع
ونازع أى منهما الآخر فى طلباته ، ولما كان ذلك ، وكانت الشركة المطعون
ضدها الثانية — قد اختصمت أمام محكمة الاستئناف دون أن يوجه إليها الطامن

طلبات وكان موقفها من انحصورة سلبيا ولم تصدر منها منازعة ولم يثبت لها دفاع - ولم يحكم لما اوجليها بشئ - فإن اختصاصهما في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطعون ضدها الأولى استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ في تطبيق القانون من وجهين يقول الطاعن يسانا للوجه الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعواه تأسيسا على أنه من عمال المقاولات الذين لا يستفيدون من أحكام التأمين ضد البطالة في حين أن عمله بالشركة المطعون ضدها الثانية - رئيسا للحسابات - هو عمل ذهني لا يدخل تحت أعمال المقاولات وأن المشرع استثنى من التأمين ضد البطالة طوائف العمال الذين يقومون بأعمال يدوية وهذه التفرقة توضيحها نصوص القانون المدني في المواد من ٦٤٦ إلى ٦٥٤ والتي تنظم عقد المقاولات - ويسانا للوجه الثاني - يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعواه تأسيسا على أن عقد العمل الذي يربطه بالشركة المطعون ضدها - عقد عمل مؤقت - لا يخول الطاعن الاستفادة من أحكام التأمين ضد البطالة في حين أورد الحكم أن علاقة العمل تضمنها عقدان أولهما لمدة سنتين ثم تجدد بعقد ثالث مباشرة - ومقتضى ذلك التجديد طبقا للمادة ٧١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن يعتبر العقد غير محدد المدة .

وحيث إن سبب الطعن مردود في وجهه الأول بأن المادة ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أنه "تسرى أحكام هذا الباب (التأمين ضد البطالة) على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون عدا الفئات التالية (أ) العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ" وبذلك يخرج من نطاق تطبيق أحكام التأمين ضد البطالة العاملون في المقاولات دون تفرقة بين من يقوم بعمل يدوي أو ذهني إذ جاء النص عاما مطلقا لا تخصيص فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان يعمل

رئيسا للحسابات بشركة بونيفيكا التي كانت تقوم بعملية استصلاح ١٥٠٠٠٠ ف
لحساب جمهورية مصر العربية فإنه يكون من عمال المقاولات الذين يسرى
في شأنهم نص المادة ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية مالف البيان — وإذا
الترم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون
لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني — مردود — بأن الثابت من الحكم المطعون فيه
أن الطامن قد انحق بالشركة التي تقوم بعملية استصلاح أراض بجمهورية
مصر العربية بمقتضى عقد عمل مؤرخ ١٩٦٣/١/١ وأن العقد المذكور تضمن
أن العملية التي تقوم بها الشركة هي عملية موقوتة بإستصلاح مساحة معينة
من الأراضى لحساب جمهورية مصر العربية وقد جدد هذا العقد وتضمن العقد
المؤرخ ١٩٦٥/٦/١ أن ما تقوم به الشركة موقوت وينتهى بانتهاء إصلاح الأراضى
المتفق عليها ، ومؤدى ذلك أن الطامن كان يعمل في مقاوله مؤقتة تقوم بها
الشركة لاستصلاح مساحة معينة من الأراضى وباتهاء إصلاحها ينتهى عقد
المقاوله وينتهى عقد عمل الطامن باعتباره عقد عمل مؤقت ينتهى بانتهاء العمل
الذى استخدم من أجله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم
هذا النظر وانتهى إلى عدم استفادة الطامن من التأمين ضد البطالة باعتباره من
عمال المقاولات ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، أحمد ضياء الدين عبد الرازق ، الدكتور جمال الدين محمود
ويحيى الرفاعي .

(٣٠١)

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٥ القضائية :

عمل " أبحر العامل " . شركات .

تمين العامل بشركات القطاع العام في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استئنافا للرد
الأدنى المقرر للوظيفة . لا أهمية لإجازة العلية ومدة خبرته السابقة . لا محل لإعمال قواعد
للمسكنين الواردة باللائحة .

إذ كانت لائحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادر بها
القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة
التقضى - هي التي كانت تنظم شئون العاملين بهذه الشركات منذ تاريخ
العمل بها في ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ ونصت المادة التاسعة منها على أن يحدد أبحر
العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الأعمال ، وكان
الأبحر الذي يستحقه من يعين في ظل هذه اللائحة وبالتطبيق لتلك المادة
هو الحد الأدنى المقرر لوظيفته بغض النظر عن نوع الأجازة العلية التي
يحملها وتاريخها وما توافره من خبرة عملية سابقة وما قد يؤهله ذلك لوظيفة
أعلى من تلك التي عين لشغلها . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى
أن المطعون ضده (العامل) عين في ١٨ / ١٠ / ١٩٦٤ - أي بعد تاريخ العمل
بهذه اللائحة - ويتعين من ثم منعه الأبحر المحدد لوظيفته وفقا لما جاء

بجدول وظائف الشركة ، ولا محل في هذه الحالة لتطبيق أحكام المادة ٦٤ من ذات اللائحة بما تضمنته من بيان خطوات الطريق إلى معادلة الوظائف السابقة على التقييم بتلك الواردة بالجدول الجديد - الذي يصدره مجلس إدارة المؤسسة لكل شركة من شركاتها ويصدق عليه مجلس الوزراء - وتسوية حالة العاملين بالشركات وقت صدور اللائحة طبقا لما تسفر عنه تلك الخطوات من تعادل . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده في التسكين وفقا لأحكام المادة ٦٤ المشار إليها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٣١٦٦ لسنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بأحقية في شغل وظيفة ضابط حراسة بالفئة المالية الخامسة إعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٨ التحق بخدمة الطاعنة في وظيفة مساعد ضابط ولكنه شغل وظيفة ضابط منذ بدء تعيينه ، ولما كانت الشركة لم تقم بتقييم وظائفها عملا باللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ حتى حلت محلها اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فسوت حالته في ضوءها على وظيفة ضابط حراسة بالفئة السادسة من ١٩٦٧/٧/١ ، وكان من حقه التسكين على الفئة الخامسة طبقا لمؤهلاته ولأنه أسبق في التخرج ممن تم تسكينهم على هذه الفئة ، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة

الذكر ، وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٢ نذبت محكمة أول درجة خبيراً في الدعوى لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٣/٣/٢٩ برفض الدعوى استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٠/٢٩١٨ . ق. وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالطلبات . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون ضده استوفى شروط التسكين على الفئة الخامسة في حين أنه عين وفقاً لأحكام اللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٩٦٢/٣٥٤٦ فلا يخضع لفواعد التسكين الانتقالية التي نصت عليها هذه اللائحة والتي تطبق على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والذين كانوا يعملون بها عند نفاذها بل يخضع لقواعد التعيين والأجور والفئات المنصوص عليها فيها .

وحيث إن هذا النعي صحيح . ذلك أنه لما كانت لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي التي كانت تنظم شئون العاملين لهذه الشركات منذ تاريخ العمل بها في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ونصت المادة التاسعة منها على أن يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول ترتيب الأعمال ، وكان الأجر الذي يستحقه من يعين في ظل هذه اللائحة وبالتطبيق لتلك المادة هو الحد الأدنى لوظيفته بغض النظر عن نوع الإجازة العلمية التي يحملها وتاريخها وما تتوافر له من خبرة عملية سابقة وما قد يؤمله ذلك لوظيفة أعلى من تلك التي عين لشغلها ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده عين في ١٩٦٤/١٠/١٨

— أى بعد تاريخ العمل بهذه اللائحة — ويتعين من ثم منحه الأجر المحدد لوظيفته وفقاً لما جاء بجدول وظائف الشركة ، ولا محل في هذه الحالة لتطبيق أحكام المادة ٦٤ من ذات اللائحة بما تضمنته من بيان خطوات الطريق إلى معادلة الوظائف السابقة على التقييم بتلك الواردة بالجدول الجديد — الذى يصدره مجلس إدارة المؤسسة لكل شركة من شركاتها ويصدق عليه مجلس الوزراء — وتسوية حالة العاملين بالشركات وقت صدور اللائحة طبقاً لما تسفر عنه تلك الخطوات من تعادل . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده فى التسكين وفقاً لأحكام المادة ٦٤ المشار إليها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما أئتم بتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين ، حسن النباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء الدين عبد الرزاق
عبد . جمال الدين محمود .

(٣٠٢)

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ القضائية :

إعلان . بطلان . حكم " ما يعد قصورا " .

بيان المدعى موطنه الأصلي بصحيفة افتتاح الدعوى وإعادة إعلانها . ثبت أنه لا يقيم فيه
عند إعلانه بصحيفة الاستئناف . القسام . بطلان إعلانه بالصحيفة في النيابة . إبطال
الحكم الرد على دفاع المستأنف أن المستأنف عليه هو الذي تسبب في هذا
البطلان . قعود .

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات — وعلى
ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية — أن البطلان لا يجوز أن يتمسك به من
تسبب فيه ، ويستوى أن يكون من تسبب في البطلان هو الخصم نفسه أو شخص
آخر يعمل بإسمه كما أنه لا يشترط أن يكون قد صدر من الخصم غش أو خطأ ،
بل تكفي مجرد الواقعة التي تؤكد نسبة البطلان إلى الخصم أو من يعمل بإسمه ،
وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهما أوصحا في صحيفة افتتاح الدعوى
الابتدائية المرفوعة منهما ضد الهيئة الطاعنة وفي ورقة إعادة الإعلان الخاص
بهذه الدعوى أنهما يقيمان بشارع ولما وجهت الهيئة إليهما
الإعلان بصحيفة الاستئناف على هذا العنوان أثبت المحضر الكتاب بآرائه أنهما
غير مقيمين به بل إن محل إقامتهما كان فوجهت إليهما
الإعلان بتلك الصحيفة في هذا العنوان الأخير ، لكن المحضر أثبت فيه أنه

لم يستدل عليهما ولا يوجد لهما أى موطن به ، كما أن الهيئة الطاعنة اعتبرت بضابط الشرطة المختص للتحري عن محل إقامة المطعون ضدهما فأخطرها بذات بيانات المحضر الواردة فى الإعلانات المشار إليهما ، مما أدى إلى إعلانها المطعون ضدهما بصحيفة الاستئناف - المودعة قلم الكتاب بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٧١ - فى مواجهة النيابة العامة يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، فدفع المطعون ضدهما باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانهما بصحيفته إعلانا صحيفيا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب ، بمقولة أن محل إقامتهما بمصنع الإساتين لتصدير الأثاث التى تلتزم الهيئة بإعلانها فيه بتلك الصحيفة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول ذلك الدفع واعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان إعلان المطعون ضدهما فى مواجهة النيابة العامة بغير الرد على دفاع الهيئة الطاعنة الذى أبدته أمام المحكمة الاستئنافية بعدم أحقيتهما فى التمسك بهذا البطلان بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات ، حالة أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الاستئناف ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التفسير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن للطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضدهما أنما لا دعوى رقم ٣٩٦٧ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة ضد الهيئة الطاعنة بطلب براءة ذمتها من مبلغ ٢٨٤١٣ ج و ٥٨١ م موضوع المطالبة الخاصة بحماية تصدير أثاث إلى

الاتحاد السوفيتي الواردة بالإخطار المؤرخ ١٩٧٠/٤/٩ واعتباره كأن لم يكن ، وذلك على سند من القول إن هذه العملية غير خاضعة للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لأنها عقد توريد وليست مقاولة أو تصنيع . وبتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة للطعون ضدهما بطلانهما المشار إليها . استأنفت الهيئة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٣٨٧٨ سنة ٨٨ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت في ١٤ من مايو سنة ١٩٧٥ بقبول الدفع المبدى من المطعون ضدهما واعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعنت الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت لنظره جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنهأ الهيئة الطاعة بالسبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب . وبيانا لذلك نقول إن الحكم أسس قضائه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على بطلان إعلان المطعون ضدهما بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة ، في حين أنه طبقا للمادة ٢/٢١ من قانون المرافعات لا يجوز لهما التمسك بهذا البطلان لأنها تسببا فيه بأن ضمنا صحيفة الدعوى بيان الموطن الأصلي لهما الذي أورده الحكم المطعون فيه في ديباجته - على الرغم من عدم إقامتهما به مما أدى إلى التحرى عن موطنهما ثم إعلانهما في مواجهة النيابة ، وقد تمسكت الهيئة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

وحيث إن هذا النعي صديد، ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز التمسك بالبطلان من الحكم الذي تسبب فيه"، مفاده - وكل ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - أن البطلان لا يجوز أن يتمسك به من تسبب فيه ويستوى أن يكون من تسبب في البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل بإسمه كما أنه لا يشترط أن يكون قد صدر من الخصم فحش أو خطأ بل تكفي مجرد الواقعة التي تؤكد

نسبة البطلان إلى الخصم أو من يعمل بإسمه ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهما أوصفا في صحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية المرفوعة منهما ضد الهيئة الطاعنة وفي ورقة إمادة الإعلان الخاص بهذه الدعوى أنهما يقيمان بشارع رقم ١٠٠ بالقاهرة ، ولما وجهت الهيئة إليهما الإعلان بصحيفة الاستئناف على هذا العنوان أثبت المحضر المكلف بإجرائه أنهما غير مقيمين به بل إن محل إقامتهما كائن بشارع رقم ٢٢ بالقاهرة فوجهت إليهما الإعلان بتلك الصحيفة في هذا العنوان الأخير لكن المحضر أثبت فيه أنه لم يستدل عليهما ولا يوجد لهما أى موطن به ، كما أن الهيئة الطاعنة استعانت بضابط الشرطة المختص للتحري عن محل إقامة المطعون ضدهما فأخطرها بذات بيانات المحضر الواردة في الإعلانين المشار إليهما مما أدى إلى إعلانهما المطعون ضدهما بصحيفة الاستئناف - المودعة قلم الكتاب بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٧١ - في مواجهة النيابة العامة يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، فدفع المطعون ضدهما باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانهما بصحيفته إعلانا صحيحا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب بمقولة إن محل إقامتهما بمصنع الإسائين لتصدير الأثاث الذى تلتزم الهيئة بإعلانهما فيه بتلك الصحيفة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول ذلك الدفع واعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان إعلان المطعون ضدهما في مواجهة النيابة العامة بغير الرد على دفاع الهيئة الطاعنة الذى أبدته أمام المحكمة الاستئنافية بعدم أحقيتهما فى التمسك بهذا البطلان بالنطبق للفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات ، حالة أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الاستئناف ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة لهذا السبب بغير حاجة لبحث السبب الثانى من سبب الطعن .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بك — دادي قاشي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، دكتور إبراهيم علي صالح ، عبد العزيز عبد العاطي إسماعيل ، حسن عثمان
عماد وراج الطني جمعة .

(٣٠٣)

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) قانون ” سريان القانون من حيث الزمان “ . نظام عام .

أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . نطاق سريانها من حيث الزمان .

(٢) إيجار ” تحديد الأجرة “ . قانون .

قرار وزير الإسكان سريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على بعض الجهات .
خضوع الأماكن الواقعة بها لأحكام القانون ابتداء من تاريخ العمل بالقرار . المطالبة بخفض
الأجرة استنادا إلى قوانين سابقة فيرجأ . وجوب تطبيق قوانين التخفيض اللاحقة لحسب .

١ — من الأصول الدستورية المقررة أن النص التشريعي لا يسرى إلا على ما يلي نفاذه من وقائع مالم يقص القانون خروجاً على هذا الأصل وفي الحدود التي يجزها الدستور — برجمية أثره . وكان لا يغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام وإذا تجاوز أثر ذلك أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناجمة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه مادامت آثارها سارية في ظله إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تغليباً لاعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين في تحديد التزاماتها وحقوقهما التعاقدية الحال منها والمستقبل على السواء إعمالاً لمبدأ سلطان الإرادة .

٢ - التفويض التشريعي المقرر لوزير الإسكان بنص المادة ١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بمرئيات أحكام هذا القانون على القرى التي يصدر بتحديد ما قرار منه قد جاء خلوا مما يشير إلى رجعية أثر ذلك المريان وهو مالا يتأتى إلا بنص قانوني صريح، فإن أحكام ذلك القانون لا تنطبق على الأماكن المؤجرة في القرى التي امتد إليها سريانها إلا ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الوزاري الصادر بذلك دون المساس بأوضاع الأجرة التعاقدية التي كانت قائمة آنذا احتراماً لإرادة المتعاقدين التي نشأت في ظل المشروعية والتي تحتفظ بهذه الصفة، فلا يسوغ من ثم تعديلها مادام لم يرد في القانون ما يجيز ذلك، لما كان ما تقدم، وكان إلحاق الجهة التي تقع بها العين منازع بالجدول المرفق بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يتحقق إلا في سنة ١٩٦٤ فإن الأجرة الإتفاقية القائمة آنذا لتلك العين تظل بآمن من المساس بها ما لم يطرأ بعد هذا التاريخ الأخير قانون يقضى بتعديلها فيسرى عليها عندئذ بأثر فوري، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم في قضائه هذا النظر القانوني الصحيح بما قرره من انطباق حكم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ دون غيره من القوانين السابقة عليه على الأجرة الإتفاقية بمقتضى عقد الإيجار المبرم بين الطرفين وأنه مادام المسلم به من جانب الطامن - المستأجر - أنه قد تم تخفيض تلك الأجرة بنسبة ٢٠٪ إعمالاً لهذا القانون، فإنه لا يكون له من ثم حق طلب المزيد من التخفيض. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ولا يكون لنهي الطامن عليه بهذا الطعن من سند من القانون.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير لدى تلاء السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المناقشة.

حيث إن الطعن احتوى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١١٠٢ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى الجيزة ضد المطعون عليه للحكم بتخفيض أجرة المخزن المؤجر لها منه والمبين بضعيفة الدعوى إلى مبلغ ثلاثة عشر جنيها وثمانمائة وثمانية مليات شهريا . وقالت بيانا لذلك إنها استأجرت منه المخزن المذكور في ١٢/٦/١٩٦٠ بأجرة قدرها خمسة وعشرون جنيها شهريا ، وإذا صدر قرار وزير الإسكان رقم ١٣٦٥ لسنة ١٩٦٤ بإخضاع المنطقة الواقعة بها المخزن لأحكام قوانين إيجار الأماكن قد أضى من المتعين تخفيض أجرته طبقا لأحكام القوانين أرقام ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولذلك أقامت دعواها . دفع المطعون عليه بعدم انطباق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتعديلاته على العين المؤجرة ، قصت المحكمة برفض هذا الدفع وبندب خير في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتخفيض الأجرة على التفصيل المبين بحكمها . استأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٧٨ سنة ٨٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق القرض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إنه لما كانت قواعد تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ متعلقة بالنظام العام فإنه لا يصح ومن ثم تقاضى أجرة تجاوز الحد الأقصى الذى يجيزه هذا القانون ، ولما كانت الجهة التى تقع بها العين المؤجرة قد ألحقت بالجدول المرفق بذلك القانون بالقرار الصادر في ٣/١٠/١٩٦٤ فإن في ذلك ما يوجب خضوع أجرته لأحكام ذلك القانون وما تلاء من تعديلات متعلقة بتخفيض الأجرة وهى القوانين أرقام ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بعدم قضائه بتخفيض الأجرة على هذا النحو ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس، ذلك أنه لما كان من الأصول الدستورية المقررة أن النص التشريعي لا يسرى إلا على ما يلي نفاذه من وقائع مالم يقض القانون — خروجاً على هذا الأصل — وفي الحدود التي يجيزها الدستور — رجعية أثره، وكان لا يغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام، إذ لا يجوز أثر ذلك أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناتجة من علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه مادامت آثارها سارية في ظله، إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد لاعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصداره، على حق المتعاقدين في تحديد التزاماتهما وحقوقيتهما التعاقدية، الحال منها والمستقبل على السواء، إعمالاً لمبدأ سلطان الإرادة. لما كان ذلك، وكان التفويض التشريعي المقرر لوزير الإسكان بنص المادة ١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — بسريان أحكام هذا القانون على القوي التي يصدر بتحديداتها قرار منه — قد جاء خلواً مما يشير إلى رجعية أثر ذلك السريان، وهو مالا يتأتى إلا بنص قانوني صريح، فإن أحكام ذلك القانون لا تنطبق على الأماكن المؤجرة في القوي التي امتد إليها سريانه إلا ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الوزاري الصادر بذلك، دون مساس بأوضاع الأجرة التعاقدية التي كانت قائمة آنئذ، إحتراماً لإرادة المتعاقدين التي نشأت في ظل المنعروية والتي تحتفظ بهذه الصفة فلا يسوغ من ثم تعديلها مادام لم يرد في القانون ما يبيح ذلك. لما كان ما تقدم، وكان إلحاق الجهة التي تقع بها العين مشاعاً بالحدول المرفق بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يتحقق إلا سنة ١٩٦٤، فإن الأجرة التعاقدية القائمة آنئذ لتلك العين تظل بآمن من المحاس بها مالم يطرا بعد هذا التاريخ آخر قانون يقضى بتعديلها، فيسرى عليها عندئذ باثر فوري، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم في فضائه هذا النظر القانوني الصحيح بما قرره من انطباق حكم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ — دون غيره من القوانين —

السابقة عليه — على الأجرة الإتفاقية بمقتضى عقد الإيجار المبرم بين الطرفين وأنه مادم المسلم به من جانب "الطاعة" أنه قد تم تخفيض تلك الأجرة بنسبة ٢٠٪ إعمالاً لهذا القانون ، فإنه لا يكون لها من ثم حق في طلب المزيد من التخفيض . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ولا يكون لنسب الطاعة عليه بهذا الطعن من سند من القانون .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى ببنادي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الحادة
المستشارين : ابراهيم على صالح ، محمد حسن زغبين ، حسن عثمان عمار ورابع
لطفى حنة .

(٣٠٤)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٦٤ القضائية :

(١) نقض ” التوكيل فيه ” . وكالة .

شمل التوكيل نيابة لوكن عن المعلن أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها .
لتساعه لمباشرة القضاء أمام محكمة النقض طعنا وحضورا .

(٢) إيجار ” تأجير المال الشائع ” . شيوع . ملكية . وكالة .

تأجير المال الشائع . حق لأغلبية الشركاء نيابة عن الأقلية في حدود ثلاث سنوات . حق
الأخيرة في طلب إبطال العقد بالنسبة لتعديهم فيما تجاوز هذه المدة . لا يغير من ذلك حسن
نية المتأجير .

(٣ و ٤) وكالة ” تجاوز الوكيل حدود الوكالة ” . محكمة
الموضوع . فضالة .

(٢) إجازة الأصيل ما يرمه للوكيل مجازا حدود وكالة . أثره . إنصراف أثر
التصرف إلى الأصيل من وقت إبرامه .

(٤) إجازة الأصيل لتصرفات الوكيل خارج حدود وكالة وإجازة عمل القسولي . امتحان
هذه الإجازة من سلطة محكمة الموضوع ما دام امتحانها سائما .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه لا يشترط في عبادة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة واردة فيه تنسج لتشمل الحق في النيابة أمام المحاكم على اختلافها ، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن محامي الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الثاني عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي الطاعنين ، وكانت عبارة توكيل هؤلاء الآخرين للطاعن الثاني وهو رقم ... الذي أشير إليه عند إيداع صحيفة الطعن . وقدمه الطاعنون لهذه المحكمة تشمل وكالته عنهم أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها فإنها بهذا الشمول تنسج لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنا وحفورا ، ومن ثم يكون الطعن المقام من أولئك طاعنين مقدما من ذي صفة .

٢ - النص في المواد ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٥٥٩ و ٧٠١ من القانون المدني يدل على أن حق تأجير المال الشائع باعتباره من أعمال الإدارة كما يكون للشركاء مجتمعين ، يصح أن يكون لأصحاب الأغلبية وتعتبر الأغلبية في هذه الحالة نائبة عن أصحاب الأقلية بصفة قانونية في المال الشائع ولكن لا تنفذ هذه الإجازة في حق الأقلية إلا لمدة ثلاث سنوات ، فإذا عقلت الأغلبية إجازة لمدة تجاوز ذلك كان لأقلية أن تطالب بانقاص المدة بالنسبة إليها إلى هذا الحد ، إذ تعتبر الأغلبية بما جازز أعمال الإدارة المصرح لها بأدائها متعديّة على حقوق الأقلية التي يحق لها إزاء ذلك المطالبة بتعويض الضرر الناجم عن هذا التعدي وذلك بطريق التنفيذ العيني ما دام ممكنا بانتهاء عقد الإيجار المنصوب على تعديهم بعد انتهاء مدة السنوات الثلاث آنفة الذكر دون أن يغير من ذلك حسن نية المستأجر باقتضائه أن المؤجر له هو صاحب الحق في تأجير المأمن ما دام أنه لم يقع من صاحب الأغلبية ما يضمنى على ذلك المؤجر من المظاهر ما يوحي إلى المستأجر بأنه هو صاحب الحق في التأجير إذ بوقوع ذلك من صاحب الأقلية يكون مخطئا فلا يحق له الاستفادة من خطئه في مواجهة المستأجر .

٣ - من حق الأصيل إجازة ما يبرمه الوكيل مجاوزا حدود وكالته أو بعقده مع الغير من تصرفات متعلقة بالأصيل فترتد إلى هذا الأخير آثارها من وقت إرامها .

٤ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع استخلاص ما يعتبر إجازة من الموكل لعمل وكيله المجاوز لحدود الوكالة أو من صاحب المال لعمل الفضولي لتعلق ذلك بالتعبير عن الإرادة الذي يكفي لقيامه اتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود وهو ما تستقل محكمة الموضوع بتقديره لاتصاله بفهم الواقع في الدعوى بغير رقابة عليها من محكمة النقض ما دام استخلاصها سائغا وله أصله الثابت في الأوراق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الشركة المطعون عليها للحكم باخلاصها من العين الميينة بصحيفة الدعوى ، وقالوا بيانا لذلك به بعقد محروفي ١٩٧٠/٥/١٤ أبر احد اشقائهم — بصفته وكيلاً عن بعضهم — قطعة أرض قضاء مملوكة للطاعنين جميعا إلى الشركة المطعون عليها لمدة سبع سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٧٠ ، ولما كان شقيقتهم المؤجر لا يملك شيئا في الأرض المؤجرة وكانت وكالته عن بعضهم لا تجيز له التأجير لمدة تجاوز ثلاث سنوات ، كما أن الطاعن الثاني المسالك لربع العين لم يكن ممثلا أصلا في عقد الإيجار ولم يشر إليه فيه ولم يقره ، فإن العقد يكون قد انتهى بانقضاء ثلاث سنوات على إبرامه ولا يكون للشركة المطعون عليها من حق في البقاء في العين بعد ذلك ، ومن ثم أقاموا عليها دعواهم . قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنفوا

الحکم بالاستئناف رقم ۵۱۰۵ سنۃ ۹۱ ق القاهرة ، وبتاریخ ۱۹۷۶/۲/۲۳ قضت المحكمة بتأييد الحكم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن ممن هذا لطاعن الثاني وفي الموضوع برفضه .

وحيث ان مبنى الدفع بعدم القبول ان التوكيل الصادر من طاعنين الأول والثالثة والرابعة والخامسة إلى للطاعن الثاني — والذي وكل به المحامي الذي أودع صحيفة الطعن بالنقض — لا يبيح له توكيل المحامين في الطعن بطريق النقض .

وحيث ان هذا الدفع مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه لا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة واردة فيه تدفع لتشمل الحق في النيابة أمام المحاكم على اختلافها ، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن محامي الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الثاني عن نفسه وبصفته وكلاء عن باقي الطاعنين ، وكانت عبارة توكيل هؤلاء الآخرين للطاعن الثاني — وهو رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۳۹/۳۸ محكمة أسبوط الشرعية الذي أشير إليه عند إيداع صحيفة الطعن وقدمه الطاعنون لهذه المحكمة — تشمل وكالته عنهم أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها ، فإنها بهذا الشمول تدفع لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنا وحضورا ، ومن ثم يكون الطعن المقام من أولئك الطاعنين مقدما من ذي صفة ويكون الدفع بعدم قبوله غير صديد .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن بني على سبعة أسباب ، ينهى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بأرهاب الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التدبير والإخلال

الموضوع في صفة المؤجر وفي انصبا من تشملهم من الملاك ، فقد تمسكوا بعدم صدور عقد الإيجار منهم جميعا ، وأنه يفرض صدوره من أصحاب الأغلبية فانه لا يسرى لمدة تجاوز الثلاث سنوات ، إذ لا يعتبر هؤلاء وكلاء من أصحاب الأقلية فيما يزيد على ذلك ، وأنه إزاء ثبوت عدم تمثيل الطاعن الثاني - وهو المسالك لربع الدين - في التعاقد فانه ينتهي بانقضاء تلك المدة ، غير أن الحكم المطعون فيه الذي أحال في ذلك إلى الحكم الابتدائي اعتبر الإيجار الصادر من أصحاب الأغلبية ملزما للملاك جميعها ومنهم الطاعن الثاني خلافا لصريح حكم المادتين ٥٥٩ ، ٨٢٨ من القانون المدني ، ولم يعن بالرد على ما تمسك به الطاعنون من عدم جواز الاعتداد بالإيجار الصادر من وكيل فيما يزيد على ثلاث سنوات ولا بتوقيع بعض الطاعنين - وليس من بينهم الطاعن الثاني - على عقد الإيجار كشهود ، مما يشوب الحكم بالقصور في التسبيب ، والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النفي في شقه المتعلق بالطاعن الثاني شديد ، ذلك أن النص في المادة ٨٢٧ من القانون المدني على أنه " يكون إدارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك " ، وفي المادة ٨٢٨ منه على أن " ما يستقر عليه رأى أغلبية الشركاء في أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزما للجميع وتحسب الأغلبية على أساس قيمة الانصبا ، وفي المادة ٥٥٩ منه على أنه " لا يجوز لمن لا يملك إلا حق الإدارة أن يعقد إيجارا تزيد مدته على ثلاث سنوات إلا بترخيص من السلطة المختصة ، فاذا عقد الإيجار لمدة أطول من ذلك انقضت المدة إلى ثلاث سنوات ، كل ذلك ما لم يوجد نص يقضى بغيره ، وفي المادة ٧٥١ منه على أنه " - الوكالة الواردة في لفاظ عامة لا تخصيص فيها حتى لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل ، لا يجوز الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة - ٢ - ويعمد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزيد مدته على ثلاث سنوات - " ، يدل على أن حق تأجير المال الشائع - باعتباره من أعمال الإدارة - كما يكون لشركاء مجتمعين ، يصح أن يكون لأصحاب الأغلبية ، وتعتبر في هذه الحالة نائبة عن أصحاب الأقلية نيابة قانونية في إدارة المال الشائع ، ولكن لا تنفذ هذه الإجارة في حق

الأقلية إلا لمدة ثلاث سنوات ، فإذا عقدت الأغلبية أجرة لمدة تجاوز ذلك كان للأقلية أن تطالب بانقاص المدة بالنسبة إليها إلى هذا الحد ، إذ تعتبر الأغلبية فيما جاوز أعمال الإدارة المصرح لها بأدائها ، متعمدية على حقوق الأقلية التي يحق لها إزاء ذلك المطالبة بتعويض الضرر الناجم من هذا العقد ، وذلك بطريق التنفيذ العيني ما دام مملكتنا بانتهاء عقد الإيجار المنصب على نصيبهم بعد انتهاء مدة السنوات الثلاث آتفة الذكر ، دون أن يغير من ذلك حسن نية المستأجر باعتقاده أن المؤجر له هو صاحب الحق في تأجير العين ما دام أنه لم يقع من صاحب الأقلية ما يضي على ذلك المؤجر من المظاهر ما يوحى إلى المستأجر بأنه هو صاحب الحق في التأجير ، إذ بوقوع ذلك من صاحب الأقلية يكون مخطئاً فلا يحق له الاستفادة من خطئه في مواجهة المستأجر ، لما كان ذلك . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن الطاعن الثاني مالك نصيب الربع في العين المؤجرة وأنه لم يرد له ذكر في عقد الإيجار وأن المؤجر لم يكن وكيلاً عنه في ذلك ، كما أنه لم يقر الإيجار بعد إبرامه ، فإن الحكم بسريان العقد في حقه بكامل مدته ، لمجرد القول بأن الشركة المطعون عليها كانت حسنة النية في استئجارها لكامل العين من المؤجر لها ، دون أن يثبت وقوع خطأ من الطاعن الثاني في ذلك ، يكون على غير سند من صحيح القانون .

وحيث إن النعي في شقه الآخر المتعلق بالطاعنين الأول والثانية والرابعة والخامسة غير سديد ، ذلك أنه وإن كانوا قد نازعوا في صفة شقيقتهم الذي قام بتأجير المال الشائع ولقوا عليه بجوارحه حدود الوكالة من بعضهم ، إلا أنه لما كان من حق الأصيل إجازة ما يبرمه الوكيل مجاوزاً حدود وكالته أو يعقده مع الغير من تصرفات متعلقة بالأصيل فتد إلى هذا الأخير آثارها من وقت إبرامها ، وكان الثابت بمدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن " المؤجرين - الطاعنون - هذا الثاني - هم مالكون على الشيوع للعين المؤجرة وكذلك الثاني - وأن التوكيل الصادر للوكيل - - - وإن خلا من المدعية الخامسة وأن عقد الإيجار قد صدر

من الوكيل باعتباره وكيلًا كما وقع عليه المدعون ١ - ٣ - ٤ كشهود كما أن المدعين جميعا - عدا الثاني - قد وقعوا على الخطاب المؤرخ ١٩٧٣ ٢/٢٨ الصادر من المدعى الأول - كوكيل عن المؤجرين إلى الشركة المدعى عليها - المطعون عليها - والذي ذكروا به عقد الإيجار موضوع الدعوى وينسبون إليه إصدار جميع الشيكات الخاصة بالإيجار المستحق لهم باسم شقيقتهم الأول، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ذلك نفاذ العقد في حق هؤلاء المؤجرين - الطاعنين الأول والثالث والرابعة والخامسة - فانه لا يكون قد جاوز أن ألزمهم بما أجازوه وأعمل في حقهم عقد الإيجار المعتبر بهذه المثابة صادرا منهم والذي لا مطعن عليه من جهتهم قانونا ، مما يكون معه النعي عليه منهم في هذا الشق من قضائه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في الدبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في دعواهم بأن وكالة شقيقتهم الذي تعاقد باسم بمضهم لم تكن إلا وكالة عامة لا تجيز له التأجير نيابة عنهم لأكثر من ثلاث سنوات ، علاوة على أن وكالته صادرة من مالكتي الثلث و العين المؤجرة وأن توقيع من عداها من الملاك على عقد الإيجار كشهود يدل على تمسكهم بعدم صدور العقد منهم ولا يصلح دليلا على إجازتهم له ، بيد أن الحكم المطعون فيه استدلل بما تقدم على غير ما يؤدي إليه منتهيا إلى سر بان مدة العقد إلى ما يجاوز ثلاث سنوات .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبقت الإشارة إليه في الرد على الشق الثاني من السبب الأول ، وبما هو مقرر من حق محكمة الموضوع في استخلاص ما يعتبر إجازة من الموكل لعمل وكيله المجاوز لحود الوكالة ، أو من صاحب الممار لعمل فوضولى ، لتعلق ذلك بالتعبير عن الإرادة الذى يكفى لقيامه اتخاذ موقف لا تدع ظروف الحل شكاً في دلالاته على حقيقة المقصود ، وهو ما تستقل محكمة الموضوع بتقديره لاتصاله بفهم الواقع في الدعوى ، بغير رقابة عليها من محكمة النقض ما دام استخلاصها سائغا وله أصله

الثابت في الأوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يجاوز ذلك ، فإن النعي عليه بما جاء بهذا السبب لا يعدر جدلا فيما لا تجوز إثارتة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالأسباب الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق قولاً منهم بأن الحكم اتخذ مما اعتبره عدم اعتراض من الطاعنين على تصرف المؤجر باسمهم دليلاً على إجازتهم للإيجار ، علاوة على اتساع التوكيل الصادر له التعاقد على إيجار يجاوز مدته ثلاث سنوات ، في حين أن عدم الاعتراض على الاجراء لا يضمن عليه صفة ليست له ، فضلاً عن أن سكوتهم عن مواجهة الشركة المطعون عليها إنما كان اضطراراً لعدم وجود نسخة من العقد بين أيديهم ، كما أن عبارة التوكيل قد وردت عامة ، ومن ثم لا تجيز التأخير لا أكثر من ثلاث سنوات .

وحيث إن هذا النعي برهته غير منتج لما سلفت الإشارة إليه في الرد على السببين السابقين من اتخاذ الحكم المطعون فيه من الشهادة على عقد الإيجار والمطالبة بتنفيذه دليلاً على إجازة الطاعنين - عدا الثاني - له ، وهو ما يكفي لحمل قضائه ، ويغني عن التعرض لما جاوز ذلك من قرائن تعتبر ناقلة ، مما يصبح معه النعي عليها - وأياً كان وجه الرأي فيها ، غير منتج .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الخامس مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب ، لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من حسن نية الشركة المطعون عليها وعدم علمها بملكية أحد غير المتعاقدين معها لتصيب في العين المؤجرة على الرغم من ثبوت علمها بملكية الطاعن الثاني ونمساك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بذلك .

وحيث إن هذا النعي غير منتج سواء بالنسبة إلى الطاعن الثاني بعد ما سبق تقريره في السبب الأول من عدم تأثر حقه بحسن نية الشركة المطعون عليها -

بفرض تحققه — أو بالنسبة لباقي الطاعنين ، بعد ما سلف بيانه في السببين الأول والثاني من إجازتهم لعقد الإيجار والتزامهم بتنفيذه ما لا يغير منه سوء نية الشركة أو حسناتها .

وحيث إن الطاعنين يتعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب السابع القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع قولاً منهم بعدم رد محكمة الاستئناف على أسباب الاستئناف واكتفائها بترديد ما أورده الحكم المستأنف دون مناقشة ما قدموه من مستندات وأوجه دفاع جوهرية ، هذا إلى ما شاب قضاءها من أوجه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من وجوب اشتغال النعي على بيان محدد لمواطن العيب في الحكم المطعون فيه تمكيناً لمحكمة النقض من أعمال رقابتها عليه وفي حدود سبب النعي ، ولما كان هذا النعي مشوباً بالتجهيل ، فإنه يكون غير مقبول .

وحيث أنه لما سلف يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً بالنسبة إلى ما قضى به من رفض دعوى الطاعن الثاني ... مع رفض الطاعن بالنسبة إلى من عداه من الطاعنين .

وحيث إن الموضوع بالنسبة إلى الطاعن الثاني صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإن هذه المحكمة تقضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة إلى الطاعن الثاني وعدم تقاض عقد الإيجار في حقه بالنسبة لتعصيبه البالغ ربع العين المؤجرة فيما جاوز ثلاث سنوات من تاريخ بدء الإيجار وإنهاء العقد في حدود هذا التعصيب اعتباراً من نهاية تلك المدة وتسليم هذا التعصيب إليه .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار/ عدلى مصطفى بنهدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد الباقى ، حسن عثمان عمار ورابع
لطفى جمعة .

(٣٠٥)

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٤) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون . عقد .

(١) المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية . عدم خضوعها لأحكام القانون ١٢١
لسنة ١٩٤٧ و ٦٤ لسنة ١٩٥٥ ، سريانه على المساكن المخصصة لموظفى تلك الجهات دون
الأماكن الملحقة بها .

(٢) المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية . ثبوت أن العلاقة بين الساكن وتلك
الجهات نشأت سنة ١٩٦٧ . أثره . لا محل للاستدلال بأحكام القانونين ٥٢ لسنة ١٩٦٩
و ٤٦ لسنة ١٩٧٧

(٣) عدم مريان تحديد الأجره فى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المساكن المملوكة
للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة . القرار التفسيرى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ . إقتضاره على
قواعد تحديد الأجره بالنسبة للمساكن المخصصة للمال بلك الجهات للشاغلين لها بحكم وظائفهم .

(٤) تخصيص مسكن بإحدى المؤسسات ان يقومون بتأديا خدمات للعاملين فيها لا يعد
بمجردة عقدا إداريا إذا ماتخلفت الشروط اللازمة لاعتباره كذلك .

(٥) إثبات " قواعد الإثبات " . نظام عام .

قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . سكوت الخصم عن الاعتراض على الإحالة
للتحقيق . إعتباره قبولاً ضمناً لما الإجراء .

(٦) إيجار "إنهاء العقد" .

عقود الإيجار الخاصة لأحكام القانون المدني . إنقضاؤها بإنهاء مدتها . تعليق انتهاء إيجار المسكن على انتهاء مدة استقلال المحل التجاري المؤجرات المستاجر . لا مخالفة للقانون .

١ - النص في المادة الأولى من القانون ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ على أنه " لا تسري أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق " يدل على أن هذا الاستثناء إنما يتعلق بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ دون سواه من القوانين المنظمة لعلاقات المؤجر بالمستأجر وأولها القانون المدني الذى لا يعدو القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون استثناء منه هذا إلى اقتضار المساكن المستثناء بنص المادة الأولى من القانون المتقدم على تلك المخصصة لغرض محدد هو سكن موظفى المرافق المشار إليها وعملها دون ما جاوزها من أماكن وإن تكن ملحقة بتلك المرافق إلا أنها ليست مخصصة لهذا الغرض بالذات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن أن المطعون عليها ليست من موظفى الجهة المتعاقدة معها أو من عملها فإن المسكن مثار النزاع لا يكون بذلك من المساكن التى يشملها الاستثناء آنف الذكر مما يغنى بذاته عن النظر فى أثر ذلك الاستثناء فى خضوع العلاقة بشأنه لأحكام القانون المدني أو خروجها عنها ولا يكون ثمة وجه للنقضى على الحكم المطعون فيه لعدم تطبيقه لأحكام القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ على واقعة الدعوى .

٢ - إذا كان الثابت أن علاقة الطرفين بشأن ذلك المسكن - المالحق بإحدى المرافق - إنما ترجع إلى سنة ١٩٦٧ فإنه يحكمها القانون القائم آنشد دون ما أعقبه من قوانين مالم يرد بها ما يسبغ عليها أثرا رجعيًا خلافا للأصل الدستوري العام المقرر فى هذا الصدد ، ولما كان القانونان رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الصادران بعدم قيام العلاقة آنفة الذكر خلا من نص بذلك - بحكم

تلك العلاقة — فانه لا يكون ثمة محل للاستدلال بهما في مقام التعريف بالمساكن التي لا تخضع لحكمها ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنها .

٣ — عدم سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن على المساكن المملوكة للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة المخصصة لعمال معينين بحكم وظائفهم على ما يقضى به القرار التفسيري التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون آنف الذكر علاوة على أن أثره لا يجاوز عدم خضوع تلك المساكن لقواعد تحديد الأجرة التي أوردتها ذلك القانون دون أن يمتد إلى تكييف طبيعة العلاقة التعاقدية المتصلة بتلك المساكن المخصصة لعمال معينين بحكم وظائفهم مما لا انطباق له على المطعون عليها الأمر الذي لا يؤثر فيه استناد الحكم المطعون فيه إلى القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ دون القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ .

٤ — جواز تخصيص المسكن التابع لإحدى المؤسسات لمن يقومون بتأدية خدمات للعاملين فيها لا يستلزم بذاته اعتبار المقصد الصادر منها بشأن المسكن من قبل العقود الإدارية إذا ما تخلفت في العقد الشروط اللازمة لاعتباره إداريا .

٥ — إذ كانت الطاعنة لم تقدم وفق طعنها ما يثبت اعتراضها أمام محكمة الدرجة الأولى على إجراء التتبع فيما أحالت المحكمة الدعوى لإثباته وكانت قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام مما يجيز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا ويعتبر سكوت الخصم عن الاعتراض على الإجراء مع قدرته على إبدائه قبولاً ضمنيا له .

٦ — الأصل في عقود الإيجار الخاضعة لحكم القانون المدني أنها تنقضي بانتهاء المدة المحددة فيها ، ولا مخالفة للقانون في تطبيق انتهاء مدة إيجار المسكن على انتهاء مدة استغلال المحل التجاري المؤجر للمستأجر ذاته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى دسهور ضد الطاعة وآخرين للحكم بتمكينها من المسكن المبين بعهدة جيفة الدعوى وإلزام الطاعة بمبلغ ألفى جنيه تعويضا ، وقالت فى بيان ذلك أنها — بعقد إيجار مؤرخ فى ١٠/٧/١٩٦٧ — استأجرت من الطاعة المسكن آنف الذكر وظلت شاقلة له حتى فوجئت فى ١٣/١/١٩٧٤ بإخطار من الطاعة لإخلائه فاءترضت ولكن الطاعة نفذت الإخلاء بالطريق الإدارى فأقامت دعواها الماثلة ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود قضت للمطعون عليها بالتمكين وبخمسائة جنيه تعويضا ، واستأنفت الطاعة الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٦ سنة ٢٤ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٠/٣/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فى قضائه بالتمكين وبإلغائه فيما جاوز ذلك ، طعنت الطاعة فى الشق الأول من الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب تنعى الطاعة بالثلاثة الأوليات منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك نقول إن الحكم اعتبر العقد المنظم لعلاقة طرفى الدعوى بشأن الإنتفاع بالمسكن مثار النزاع عقد إيجار يخضع لأحكام القانون المدنى ، فى حين أنه لا يعدو أن يكون ترخيصا من الجهة الإدارية — التى تمثلها الطاعة — إلى المطعون عليها بالانتفاع بذلك المسكن الملحق بمرفق من مرافق الدولة ، وهى مديرية التحرير التى تخصص مساكنها للعاملين بها أو المتعاملين معها ، وذلك حسبما تدل عليه

نصوص العقد المبرم بين الطرفين في ٧/١٠/١٩٦٧ مكملة بأحكام القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٣ ولقانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ ، الذي يستثنى تلك المساكن من الخضوع لأحكام القانون المنظم لإيجار الأماكن ، هذا إلى أن ذلك المسكن هو في انقيل من المساكن التي يتم شغلها بسبب العمل والتي أخرجها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، من الخضوع لأحكامهما ، وإذا كان الترخيص للمطعمون عليها يشغل ذلك المسكن إنما كان بسبب الترخيص لها بفتح محل تجاري لتقديم المأكولات للعاملين بمديرية التحرير فإن شغلها له إنما يكون من قبيل الترخيص بالانتفاع الذي ينظمه القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ ، دون القوانين المنظمة للعلاقات الإيجارية العادية وإذا حاد الحكم المطعون فيه عن ذلك وساند قضاءه ملاوة على ما تقدم بأحكام القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بشأن سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المباني المملوكة للحكومة والمؤسسات العامة ، في حين أنه كان عليه تطبيق حكم القرار التفسيري رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي أخرج من تلك المباني المساكن التي تشغل بسبب العمل ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن النعي بهذه الأسباب على غير أساس ذلك أنه لما كان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ على أنه لا تسري أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفي وعمال هذه المرافق — يدل على أن هذا الاستثناء إنما يتعلق بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — دون سواه من القوانين المنظمة لعلاقات المؤجر بالمستأجر وأولها القانون المدني الذي لا يمدد القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون استثناء منه ، هذا إلى اقتضار المساكن المستثناة بنص المادة الأولى من القانون المقدم على تلك المخصصة لغرض محدد هو سكنى موظفي المرافق المشار إليها وعمالها دون مجاوزها من مساكن — وإن تكون ملحقة بتلك المرافق — إلا أنها ليست مخصصة لهذا الغرض بالذات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن أن المطعمون

عليها ليست من موظفي الجهة المتعاقدة معها أو من عمالها فإن المسكن مثار النزاع لا يكون بذلك من المساكن التي يشملها الاستثناء آنف الذكر ، مما يغني بذاته عن النظر في أثر ذلك الاستثناء في خضوع العلاقة بشأنه لأحكام القانون المدني أو خروجها عنها ، ولا يكون ثمة وجه لتعني على الحكم المطعون فيه لعدم تطبيقه لأحكام القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ دلى واقعة الدعوى ، هذا إلى أنه لما كان الثابت كذلك أن علاقة الطرفين بشأن ذلك المسكن إنما ترجع إلى سنة ١٩٦٧ فإنه يحكمها القانون القائم آنثذ دون ماأحقبه من قوانين — مالم يرد بها ماينسب عليها أثرا رجعيا خلافا للأصل الدستوري العام المقرر في هذا الصدد ولما كان القانونان رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — الصادران بعد قيام العلاقة آنفة الذكر — خلوا من نص بذلك ، فإنه لا يكون ثم محل للاستدلال بهما في مقام التعريف بالمساكن التي لا تخضع لحكما ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته منهما ، وكذلك فإنه لما كان عدم سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن على المساكن المملوكة للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ... المخصصة لعمال معينين بحكم وظائفهم ، على مايقضى به القرار التفسيري التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون آنفة الذكر ، دلاوة على أن أثره لا يجاوز عدم خضوع تلك المساكن لقواعد تحديد الأجرة التي أوردتها ذلك القانون دون أن يمتد إلى تكييف طبيعة العلاقة التعاقدية المتصلة بتلك المساكن وما إذا كانت إيجارا أو ترخيصا بالانتفاع ، فإنه لا ينطبق إلا على المساكن المخصصة لعمال معينين بحكم وظائفهم ، مما لا انطباق له على المطعون عليها ، الأمر الذي لا يؤثر فيه استناد الحكم المطعون فيه إلى القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٥ دون القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ ، مما يكون معه التمسك عليه بهذا السبب غير منتج .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبين الرابع والسابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تحصيل الواقع والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قد استدل بما حواه العقد من التزام المطعون عليها بالأجرة المحددة فيه على أن العقد إيجار يخضع لحكم القانون على الرغم مما

فی العقد من شروط استثنائية غير مألوفة تنأى به عن دائرة العقود المدنية وتدرجه ضمن تراخيص الانتفاع الأمر الذى تؤكد صلاية الأجرة المحددة فى العقد وعدم تناسبها مع القيمة الإيجارية الحقيقية ، هذا إلى عدم استساغة القول بتخلى الطائفة عن تخصيص المسكن للعاملين بتأجيرها إياه إلى المطعون عليها ، إذ يندرج الملتزمون بأداء خدمات للعاملين ضمن الفئات الجائز الترخيص لها بالانتفاع بالمساكن عملاً بأحكام القرار رقم ۲۷ لسنة ۱۹۶۳ .

وحيث إن النعى فى شقه الأول غير مقبول لما يشوبه من تجهيل بحول دون أعمال هذه المحكمة لرقابتها على الحكم المطعون فيه ، إذ جاء الطعن خالياً من بيان الشروط الاستثنائية التى يفرضها العقد مشار التزاع عن العقود المدنية علاوة على أن تقدير قيمة الأجرة ليس من بين الضوابط التى جرى قضاء هذه المحكمة على اتخاذ أساساً لإسباغ الصيغة الإدارية على العقود . والنعى فى شقه الآخر مردود بما أورده الحكم الابتدائى المؤرخ فى ۱۵/۲/۱۹۷۶ من أن " العبرة فى تكييف الاتفاقات ليس بالوصف الذى يخضع لها المتعاقدان وإنما العبرة بمضمون الاتفاق وبالقصد المشترك لطرفيه . . . وليس يكفى لاعتبار العقد إدارياً أن تكون الإدارة طرفاً فيه أو أن يكون قد حوى شروطاً استثنائية غير مألوفة فى مجال القانون الخاص وإنما يشترط لاعتباره كذلك أن يتصل بمرفق عام سواء بتسييره أو إدارته أو بإسناد المعاونة أو المساهمة فيه ، هذا إلى أنه لم ينص فى العقد المبرم بين الطرفين أن المدنية (المطعون عليها) إنما خول لها الانتفاع تبعاً لوظيفتها وأن مساكن المدعى عليها (الطائفة) لا يقتصر شغلها على العاملين فى الحكومة أو فى القطاع العام والعقود المتصلة بهذه الأماكن لا تتصل بمرفق عام . . . وقضائهما تقدم فإن هذا المسكن ليس مرفقاً عاماً أو ملحقاً بمرفق عام بطريق التبعية أو التخصص ، كما أن الجهة المؤجرة لم تهدف من العقد إلى تحقيق مصلحة عامة " . وبما أضافه الحكم الاستثنائى إلى ذلك من قوله بأن المستأنفة (الطائفة) بموافقتها على تأجير المكان للمستأنف عليها الأولى (المطعون عليها) وهى ليست من عمالها ولا موظفيها تعتبر أنها تخلت عن التخصيص بإرادتها فلا يجوز لها من بعده أن تنقض ما وافقت عليه " . وإذا كان ماساقه الحكم المطعون فيه فيما سلف مستخلصاً استخلاصاً سائفاً من

أوراق الدعوى — علانية على موافقته لحكم القانون . وكان جواز تخصيص المسكن التابع لإحدى المؤسسات لمن يقومون بتأدية خدمات للعاملين فيها ، لا يستلزم بذاته اعتبار العقد الصادر منها بشأن المسكن من قبيل العقود الإدارية إذا ما تخلفت في العقد الشروط اللازمة لاعتباره إداريا . لما كان ذلك ، فإن استدلال الطاعنة في نعيها على الحكم المطعون فيه بما جاء بهذا الشق من النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسويين الخامس والسادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وذلك بأخذه بشهادة الشهود فيما يخالف الثابت بالكتابة إذ أهدر تنازل المطعون عليها عن المسكن مثار التداعى إلى الغير كتابة بمقولة وقوعها تحت تأثير إكراه في ذلك في حين أنها لم تدع بذلك صواء في صحيفة دموها أو أمام محكمة الدرجة الأولى مما يعتبر من المحكة قضاء بما لم يطلبه الخصوم هذا إلى عدم صلاحية شهادة شاهدي المطعون عليها لإثبات الإكراه المدعى به .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير مقبول ذلك أنه لما كانت الطاعنة لم تقدم وفق طعنها ما يثبت اعتراضها أمام محكمة الدرجة الأولى على أرجاء التحقيق فيما أحالت المحكمة الدعوى لإثباته ، وكانت قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام مما يجيز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا ويعتبر سكوت الخصم عن الاعتراض على الإجراء مع قدرته على إبدائه قبولاً ضمناً له ، فإنه وبغض النظر عن كون الواقعة التي أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها هي الادعاء بالإكراه في توقيع التنازل عن المسكن وهي واقعة يجوز إثباتها بطريق الإثبات كافة — يكون النعي على الحكم بما سلف غير مقبول ، والنعي في شقه الثاني غير صحيح ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٥/٢/١٩٧٦ أن المطعون عليها أبدت أنها إزاء التنبيه عليها بتسليم المسكن وإلا تم إخلاؤه إداريا لم تجد مفاصلا من الرضوخ والتسليم مرغمة ، وكانت المحكمة قد استخلصت من ذلك أن المطعون عليها تمسك بأن الإخلاء تم كرها ، فإنها لا تكون قد خرجت عن المداول الظاهر لهذا الدفوع ولا تكون — وقد اقتنعت بتحقيق ذلك الإكراه — قد قضت في الدعوى بما لم يطلبه الخصوم ،

ولما كان استخلاص ما يطعن إليه وجدان المحكمة من أقوال الشهود هو من خالص إطلاقاتها مادامت لم تخرج في ذلك عن نطاق تلك الأقوال ولم تستخلص منها مالا تؤدي إليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يجاوز ، فيما ارتآه من وقوع إكراه على المطعون عليها في التنازل عن المسكن حدود سلطات محكمة الموضوع في ذلك فإن النعي عليه بما تقدم يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الأخير من أسباب الطعن وفوق الحكم المطعون فيه في تناقض يبطله إذ رغم استبعاده صفة الترخيص بالانتفاع عن العقد المتعلق بالمسكن مثار النزاع عاد فاستشهد بنص البند السابع منه الذي يقضى بانتهاء مدة العقد بانتهاء الترخيص للمطعون عليها بالمحل الذي تستغله مما يربط ما بين هذين الترخيصين ويدل على اتصال عقد المسكن بالترخيص بالعمل .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان الأصل في عقود الإيجار الخاضعة لحكم القانون المدني ، أنها تنقضى بانتهاء المدة المحددة فيها ، وكان لا مخالفة للقانون في تعليق انتهاء مدة إيجار المسكن على انتهاء مدة استغلال المحل التجاري المؤجر للمستأجر ذاته ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه في الدعوى على قوله " إن عقد الإيجار يظل قائماً طوال المدة المتفق عليها فيه وواضح من عقد الإيجار المبرم بين الطرفين أن مدته هي ذات مدة الترخيص للمستأنف عليها بالمحل التجاري . . . وإذ لم يقل أحد أن الترخيص بالمحل قد انتهى فإن مدة العقد تظل سارية وليست للاستأنفة - الطاعنة - أن تنهيه بفعل منها ودون حكم من القضاء " وكانت الطاعنة لم تنع على الحكم ما أورده من عدم انتهاء مدة الترخيص باستغلال المحل ، وكان إنزال أحكام القانون المدني على عقد إيجار المسكن مثار النزاع لا خروج فيه على نصوص العقد أو نطاق القانون ، فإن في ذلك ما ينفي عنه التناقض في التسبيب .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : دكتور سعيد عبد الماجد ، حاصم المرافى ، سيد عبد الباقي
و ، دكتور أحمد حسنى .

(٣٠٦)

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٨ القضائية :

دعوى . " وقف الدعوى " .

وقف الدعوى باتفاق الخصوم . وقفها حين الفصل في مسألة أخرى . المادتان ١٢٨ و
١٢٩ مرافعات . مائة كل منهما . وقف الدعوى ستة أشهر باتفاق الخصوم حتى ترد
المفردات . أثره . وجوب تعجيل الدعوى في الميعاد .

وقف الدعوى إعمالاً لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات لا يخضع
لإرادة الخصوم وإنما هو جوازى متروك لمطلق تقدير المحكمة لدى جدية منازعة
الخصوم في المسألة الأولية التى يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى
وإذا قضت به المحكمة لا تحدد للوقف أجلاً معيناً بل تظل الخصومة في الدعوى
موقوفة حتى يفصل نهائياً في تلك المسألة الأولية بينا الوقف المنصوص عليه
في المادة ١٢٨ من ذات القانون منوط أصلاً باتفاق الخصوم وطلبهم
وإن اشترط المشرع إقرار المحكمة لهذا الاتفاق على ألا تزيد مدة الوقف المتفق
عليها عن ستة أشهر ، لما كان ذلك . وكان أحد من الخصوم لم يدفع بأن
الحكم في الاستئناف متوقف على الفصل فيما أحيل من طلبات إلى مجلس
الدولة وإنما الثابت بمحضر جلسة أن الخصوم اتفقوا على وقف
السير في الدعوى لمدة ستة أشهر حتى ترد المفردات من مجلس الدولة فأقرت

المحكمة اتفاقهم فان هذا الوقف يكون اتفاقيا يخضع لحكم المادة ١٢٨ مرافعات، ولما كان الحكم المطعون قد اترم هذا النظر الصحيح في القانون واعتبر الوقف اتفاقيا ورتب على ذلك قضاءه باختيار الطامنة تاركة لاستثنائها لعدم قيامها بتمجيده في الأجل المحدد في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حـث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — وبالقدر اللازم للفصل فيه — تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته وكيل الدائنين في تفليسة الشركة العامة للواد الغذائية (لاباس وشركاه) أمام الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٢ — إفلاس شمال القاهرة على شركة النيل للجمعات الاستهلاكية — الطامنة — وباقي المطعون ضدهم طالبا الحكم (أولا) بإعلان إحرامات تصفية شركة القاهرة للأكولات (لاباس) واعتبارها كأن لم تكن . (ثانيا) بأحقية بصفته لجميع مقومات مصنع ومخزن الحلوى المملوك لتفليسة الشركة التي يمثلها والميتين بصحيفة الدعوى . (ثالثا) بتعيينه بصفته مصفيا لشركة القاهرة للأكولات ومحلها الكائن بشارع قصر النيل على أن يعهد له بمجرد واستلام ذلك المحل ومباشرة تصفيته بطريق المزاد العلني . دفعت الشركة الطامنة وباقي المطعون ضدهم هذا الأول بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . وبتأريخ ١٩٧٣/١١/١٣ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا فيما يتعلق بالشق الثاني من طلبات المطعون ضده الأول وباختصاصها . (ثانيا) بأحقية بصفته وكلا الدائنين في تفليسة الشركة العامة للواد الغذائية (لاباس وشركاه) لجميع مقومات مصنع ومخزن الحلوى

المملوك للتفليسة . (ثالث) بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الشقين الأول والثالث من طلبات المطعون ضده الأول — الخصمين بطلب الحكم ببطلان إجراءات تصفية الشركة محل التداعي وبتعيينه مصفيا لها — وإحالة الدعوى بالنسبة لذين الطالين إلى مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري لفصل فيهما . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٤ سنة ٩٠ ق وانصب استئنافها على ما قضى به الحكم المستأنف من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بالنسبة للشق الثاني من طلبات المطعون ضده الأول وما قضى به من أحقية هذا الأخير بصفته بجميع مقومات مصنع وتخزين الخلو المملوك للتفليسة وأثناء نظر الاستئناف أثبت بحضور جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٤ أن الأطراف قد اتفقوا على إيقاف السير في الدعوى ستة أشهر حتى ترد المقررات من مجلس الدولة بعد الفصل فيما فوضت المحكمة بناء على ذلك بوقف السير في الاستئناف باتفاق الخصوم لمدة ستة أشهر . عجلت الشركة الطاعنة الاستئناف بصحيفة أملت في ١٠ / ١ و ١٠ / ٤ و ١١ / ٥ سنة ١٩٧٥ كما عجله المطعون ضده الأول طالبا الحكم باعتبار الطاعنة — المستأنفة — تاركة استئنافها لعدم تعجيله في الإيماء بعدم اقتران إيقاف . بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٧ قضت محكمة الاستئناف باعتبار الطاعنة — المستأنفة — تاركة لاستئنافها . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق القرض وأودع المطعون ضدهما الثاني والثالث مذكرة دفعا فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع المشار إليه بقبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون ضدهما الأول والرابع ورفضه موضوعا . وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن منى الدفع المبدى من المطعون ضدهما الثاني والثالث إنهما ليسا خصمين حقيقيين في النزاع الذي يدور أساسا بين الطاعنة وباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدهما الثاني والثالث في محله ، ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة الى صدور فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة اختصمت المطعون ضدهما الثاني والثالث أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليهما أية طلبات وأنهما وقفا من الخصومة وقفا سليبا ولم يحكم عليهما أولهما بشيء ما ، وكانت الطاعنة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق بهما فإنه لا يقبل اختصاصهما في الطعن ويتمين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون ضدهما الأول والرابع .

وحيث إن للطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الثابت بحضور جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ أن الأطراف اتفقوا على وقف الدعوى لمدة ستة أشهر حتى ترد المفردات من مجلس الدولة بعد الفصل فيها ، وإذا أحالت المحكمة في أسباب حكم الوقف إلى ما جاء بحضور الجلسة المشار إليه ، فإن الوقف يكون وقفا تعليقيا طبقا لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ولا دخل لإرادة الأطراف فيه ، وإذا جاء الحكم المطعون فيه وكيف الوقف بأنه ونف اتفاق مما يخضع لحكم المادة ١٢٨ مرافعات ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الطاعنة تاركة لاستئنافها لعدم تعجيلها له في الأجل المقرر في المادة سالفة البيان فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن وقف الدعوى أعمالا لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات لا يخضع لإرادة الخصوم وإنما هو جوازي متروك لمطلق تقدير المحكمة لمدى جدية منازعة الخصوم في المسألة الأولية التي يكون الفصل فيها لازما للحكم في الدعوى وإذا قضت به المحكمة لا يحدد

لوقوف أجلا معيناً بل تظل الخصومة في الدعوى موقوفة حتى يفصل نهائياً في تلك المسألة الأولية ، بينما الوقف المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من ذات القانون منوط أصلاً باتفاق الخصوم وطلبهم وإن اشترط المشرع إقرار المحكمة لهذا الاتفاق على ألا تزيد مدة الوقف المتفق عليها عن ستة أشهر ، ولما كان ذلك ، وكان أحد من الخصوم لم يدفع بأن الحكم في الاستئناف متوقف على الفصل فيما أحيل من طلبات إلى مجلس الدولة وإنما الثابت بحضور جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ أن الخصوم اتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة ستة أشهر حتى ترد المفردات من مجلس الدولة فأقرت المحكمة اتفاقهم فإن هذا الوقف يكون وفقاً لاتفاقها يخضع لحكم المادة ١٢٨ مرافعات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أتم هذا النظر الصحيح في القانون واعتبر الوقف وفقاً لاتفاقها ورتب على ذلك قضاءه باعتباره الطامنة تاركة لاستئنافها لعدم قيامها بتجديده في الأجل المحدد في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٣ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسون نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المتقاربين :
محمد فاروق راتب ، مصطفى قوطام ، جلال الدين أسى ، واحد كمال سالم .

(٣٠٧)

الطعن رقم ١٣ ٥ لسنة ٦ القضائية :

(١ - ٤) تأمين . مسئولية .

(١) للتأمين من المسؤولية . عدم التصاره على مسئولية التعاقد مع المؤمن . جواز شموله
مسئولية من وقع منه الحادث ولولم يكن التعاقد مع المؤمن مسئولاً عنه .

(٢) التأمين الإلجبارى من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . المقصود به . حماية
الضرر بضمان حصوله على حقه في التعويض .

(٣) مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها عن حوادث السيارات . إلزامها بتغطية مسئولية
أى شخص وقع منه الحادث متى ثبت خطأه . لا يبرر من ذلك إقفاء مسئولية مالكها .

(٤) مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها عن حوادث السيارات . الضرر حتى مطالبتها
بالتعويض بدعوى مباشره . إختصاص مالك السيارة فى الدعوى أو تقرير مسئوليته بحكم سابق .
ليس شرطاً لقبول الدعوى .

١ - يبين من نص المادة ٧٤٧ من القانون المدنى أن من صور التأمين
مالاً يرتبط بمسئولية التعاقد مع المؤمن وإنما يرتبط بوقوع حادث معين بتحقيقه
يقوم التزام المؤمن بأداء العرض المالى إلى المؤمن له أو إلى المستفيد ، ومن ثم
يجوز أن يكون التأمين من المسئولية غير مقتصر على مسئولية التعاقد مع المؤمن [

وحده وإنما يجوز أن يشمل مسؤولية أى شخص يقع منه الحادث المبين في العقد ولو لم يكن المتعاقد مع المؤمن مسئولا عن عمله ، وفي هذه الحالة يلزم المؤمن بتغطية المسؤولية المترتبة على الحادث — في الحدود التي وردت في العقد أو نص عليها القانون — ولو انتفت مسؤولية المتعاقد معه .

٢ — التأمين الذي يعقده مالك السيارة إعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن للسيارات وقواعد المرور ليس تأمينا اختياريا يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث ميارته الناشئة عن خطئه أو خطأ من يسأل عن عملهم ، ولكنه تأمين إجباري فرضه المشرع بموجب تلك المادة على كل من يطالب ترخيصا لسيارة ، واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه في التعويض الجابر للضرر الذي وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض .

٣ — المستفاد من نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن لسيارات وقواعد المرور ونصوص المواد ١ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون ٦٥ لسنة ١٩٥٥ ومن المحكمة التي استمدتها المشرع بإصدار القانونين المشار إليهما أن نطاق المسؤولية التي يلتزم المؤمن بتغطيتها لا تقتصر على مسؤولية مالك السيارة وحده أو من يسأل عن عملهم وإنما تمتد إلى تغطية مسؤولية أى شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت خطؤه ولو انتفت مسؤولية مالكها .

٤ — للضرور من الحادث الذي يقع من سيارة صدرت بشأنها وثيقة تأمين أن يرجع على شركة التأمين بدهوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه من الحادث ، ومتى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط القول هذه الدهوى قبل المؤمن أن يكون مالك السيارة مختصا فيها ولا أن يستصدر المضرور أولا حكما بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن الطامن أقام الدعوى رقم ٦٨٠٧ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب
القاهرة ضد الشركة الفنية للقاولات والمطعون عليه الثانى وشركة الشرق للتأمين
(المطعون عليها الأولى) للحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٥٠٠ ج
على سبيل التعويض ، فاستيسا على أن المطعون عليه الثانى تسبب بخطئه أثناء
قيادة السيارة رقم ٤٠٨١ نقل القاهرة المملوكة للشركة الفنية للقاولات فى إصابة
الطامن وتلف سيارته ، وصدر حكم جنائى نهائى بإدائته من الواقعة ، وأن
الشركة المتحدة للتأمين التى أدرجت وشركة الشرق للتأمين هى المؤمن على السيارة
وفقا لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فتازم بأداء التعويض بالتضامن مع
المدعى عليهما الأولين . وفى ١٩٧٣/١١/٢٦ قضت المحكمة باعتماد الدعوى كأن لم
تكن بالنسبة للشركة الفنية للقاولات ، ثم حكمت فى ١٩٧٤/٤/٢١ بإلزام
المطعون عليهما (فائد السيارة وشركة التأمين) بأن يدفعوا إلى الطامن مبلغ ٧٠٠ ج .
استأنفت شركة الشرق للتأمين بالاستئناف رقم ٢٨٤٥ سنة ٩١ ق القاهرة ،
فى ١٩٧٦/٣/٣١ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة
للاستأنفة وبعدم قبول الدعوى قبلها . طعن الطامن فى هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة مذكرة أبطلت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطامن على المحكمة
فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتبادر للظاهر على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اشترط لقبول الدعوى قبل شركة التأمين (المطعون عليها الأولى) أن يكون الطاعن قد استصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية مالكة السيارة التي وقع الحادث منها أو أن تكون مختصة في الدعوى ليتسنى لها أن تدفع مسؤوليتها إن كان لذلك وجه ، وهو شرط لا صدد له من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذي أصدرت المطعون عليها الأولى وفق أحكامه وثيقة التأمين من المسؤولية عن الحوادث التي تقع من هذه السيارة ، لأن كل ما يتطلبه القانون للرجوع على شركة التأمين بالتعويض أن يكون الحادث قد وقع من سيارة مؤمن عليها لديها وأن تثبت مسؤولية مرتكبة .

وحيث إن هذا النقص شديد ، ذلك أن القانون المدني لم يورد تعريفا خاصا بعقد التأمين من المسؤولية وإنما عرف التأمين بصفة عامة في المادة ٧٤٧ بأنه " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد . . . " ويبين من هذا النص أن من صور التأمين مالا يرتبط بمسؤولية المتعاقد مع المؤمن وإنما يرتبط بوقوع حادث معين بتحقيقه يقوم التزام المؤمن بأداء التعويض المالى إلى المؤمن له أو إلى المستفيد ، ومن ثم يجوز أن يكون التأمين من المسؤولية غير مقتصر على مسؤولية المتعاقد مع المؤمن وحده وإنما يجوز أن يشمل مسؤولية أى شخص يقع منه الحادث المبين في العقد ، ولو لم يكن المتعاقد مع المؤمن مسؤولا عن عمله ، وفي هذه الحالة يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المترتبة على الحادث في الحدود التي وردت في العقد أو نص عليها القانون وأما أنت فتثبت مسؤولية المتعاقد معه . ولما كان التأمين الذى يعقده مالك السيارة إجمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات

وقواعد المرور ليس تأميناً اختيارياً بل يفرضه المالك يقصد تأمين نفسه من المسؤولية من حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو عن خطأ من يسأل عن عملهم ، ولكنه تأمين إجباري فرضه المشرع بموجب تلك المادة على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة ، واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه في التعويض الجابر للمضرر الذي وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض ، وكان المشرع استكمالاً لهذا الغرض قد أصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وفصل فيه أحكام هذا التأمين الإجباري وبين مداه ، فالخزط في المادة الأولى من هذا القانون أن تكون وثيقة التأمين صادرة من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لمزاولة عمليات التأمين على السيارات ، وبين في المادة السادسة التزام المؤمن بأنه تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة . . . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم له قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن مبالغ التعويض إلى صاحب الحق فيه . . . ثم حظر في المادتين ٨ ، ١٢ إلغاء وثيقة التأمين أو سحبها أثناء مدة سريانها لأي سبب من الأسباب مادام ترخيص السيارة قائماً ، كما لم يجز في المادة ١٥ للمؤمن أن يتحمل من أداء التعويض إلى المضرور بسبب التأخير في إخطاره بالحادثة ، ثم حدد في المواد ١٢ ، ١٧ ، ١٨ الحالات التي يحق للمؤمن فيها الرجوع إلى مالك لسيارة أو غيره ممن تقع عليه المسؤولية المدنية ، وأردف ذلك بالنص في المادة ١٩ على أن لا يترتب على حق الرجوع القبول للمؤمن طبقاً لأحكام هذه المواد الثلاث أي أساس بحق المضرور قبله " وكان الاستفادة من هذه النصوص ومن المحكمة التي استهدفها المشرع بأصدار القانونين المشار إليهما أن نطاق المسؤولية التي يلتزم المؤمن بتغطيتها لا تقتصر على مسؤولية مالك السيارة وحده أو من يسأل عن عملهم ، وإنما تمتد إلى تغطية مسؤولية أى شخص وقع منه حادث السيارة متى ثبت خطأه ولو انتفت مسؤولية مالكها ،

وكان للضرر من الحادث الذي يقع من سيارة صدرت بشأنها الوثيقة أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض من الضرر الذي أصابه من الحادث ، فإنه متى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث ، لا يشترط لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن أن يكون مالك السيارة مختصا فيها ولا أن يستصدر المضرور أولا حكما بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — رغم ثبوت مسؤولية المطعون عليه الثاني عن إصابة الطاعن بحكم نهائي — قد استلزم لقبول دعوى الطاعن قبل المطعون عليها الأولى (شركة التأمين) للطالبة بتعويض المضرور عن إصابته البدنية أن تكون مالكة السيارة قد اختصمت في الدعوى أو ثبت أولا مسئوليتها بحكم ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعوى برمتها قبل الشركة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتمين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
 محمد فاروق راتب ، عبد الحميد المتغول ، جلال الدين أمي وأحمد كمال سالم .

(٣٠٨)

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٦ القضائية :

(١) شفعة .

رجوب إيداع الشفيع كامل الثمن الحقيقي . لا عمل لإيداع ملحقات التي . م ٩٤٢ مدني .

(٢) بيع . شفعة .

حق الشفيع في طلب الشفعة . نشوؤ . بمجرد انعقاد البيع . فسخ العقد بالتراضي بعد طلب
 الشفعة . لا أثر له في قيام حق الشفيع بإجبار البائع باستمرار البيع معه .

١ — المادة ٩٤٢ من القانون المدني توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن
 ضمانا لحسدية طلب الشفعة وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق
 في الأخذ بالشفعة بما يدل على أن الشارع قد تسمد في القانون القائم — خلافا
 لقانون الشفعة القديم — إغفال ملحقات الثمن مما يجب إيداعه ، إكتفاء منه
 بتقيد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يتبين منه إعمال هذا القيد
 في أضيق الحدود دون أن ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف
 في القانون .

٢ — القانون جعل البيع سببا للشفعة كما جعل حق الشفيع في طلبها متولدا
 من مجرد إتمام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، فإذا فسخ البيع بتراضي الطرفين

بعد طلب الشفعة فانه لا يعدم أثر البيع بالنسبة للشفيع ويظل حقه في الشفعة قائما . ولما كان الثابت بالأوراق أنه بعد إتمام البيع من الطاعن الأول إلى المطعون عليه الثاني بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ قام المطعون عليه الأول بإعلانها في ١٩٧٢/٤/٢ ، ١٩٧٢.٥/٧ ، برغبته في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة ثم أقام دعوى الشفعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب وقيدتها بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ ، فان فسخ البيع الذي ادعى الطاعن الأول حصوله رضاء في ١٩٧٢/٥/١٥ بعد طلب الشفعة ، لا يسقط حق الشفيع ، ويجوز له إجبار البائع بأن يمضى معه في البيع لا مع المشتري .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوصافه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٤٨٤ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي الاسكندرية ضد الطاعن والمطعون عليهما الثاني والثالث بصحيفة أودعت فلم الكتاب في ١٩٧٠/٥/١٠ وانتهى إلى طلب الحكم بأحقته في أخذ الأرض المبيعة بالصحيفة بالشفعة وببطلان عقد الهبة لرسمي الصادر من الطاعن الأول لزوجه الطاعنة الثانية ، وقال بيانا للدعوى ان طاعن الأول باع الأرض المشار إليها للمطعون عليه الثاني بثمن قدره سبعة جنيهات ثمذراع المربع ، وإذا يملك المطعون عليه الأول عقارا مجاور هذه الأرض فقد أطن طاعن الأول في ١٩٧٢/٤/٢ برغبته في أخذها بالشفعة ، وفي ١٩٧٢/٤/٢٣ أنذره المطعون عليه الثاني بأنه اشترى الأرض بمقدار ابتدئ مؤرخ ١٩٧٢ ٢/١٢ نظير ثمن قدره ٢٩٨٨ ج بخلاف الملحقات التي بلغت ٢٥٤٨ ج و ٦٠٠ ملم ورغم أن هذا الثمن

لا يمثل الحقيقة فانه من باب الاحتياط أودع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خزانة المحكمة في ۱۹۷۲/۵/۸ — وأجاب الطاعن الأول على الدعوى بأن البيع الصادر منه للطعون عليه الثاني قد فسخ اتفاقا بتاريخ ۱۹۷۲/۵/۱۵ وأنه وهب الأرض بعد ذلك لزوجته الطاعنة الثانية وأعان المطعون عليه الأول بذلك — وبتاريخ ۱۹۷۳/۴/۲۳ قضت المحكمة بسقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة تأسيسا على أن إيداع الثمن ورفع الدعوى قد تما بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۰۰۸ سنة ۲۹ ق الاسكندرية . وبتاريخ ۱۹۷۵/۴/۲۶ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي صورية المبة الصادرة من الطاعن الأول للطاعنة الثانية كما قضت في أسباب حكمها بعدم سقوط حق الأخذ بالشفعة . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود وقضت في ۱۹۷۶/۴/۲۸ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليه الأول في أخذ العقار المبين بالصحيفة بالشفعة نظير الثمن الذي تم به البيع وقدره ۱۸ ج للنزاع المعماري المربع . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعنان بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه ألغى قضاء الحكم الابتدائي بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة ، في حين أن إيداع الثمن ورفع دعوى الشفعة قد تم بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الطعن الأول في ۱۹۷۳/۴/۲ ، بالرغبة في الأخذ بالشفعة ، وهو ما يترتب عليه سقوط حق الأخذ بها عملا بالمادتين ۹۴۲ ، ۹۴۳ من القانون المدني .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت في ۱۹۷۵/۴/۲۶ قبل الفصل في الموضوع وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي لوفائع الواردة بالمنطوق ، وأن المحكمة قضت في أسباب حكمها المذكور بإلغاء الحكم المستأنف الذي قضى بسقوط حق الأخذ بالشفعة . ولما

كان النعى على ما ورد بهذا الحكم من قضاء بشأن سقوط هذا الحق يستلزم تقديم الصورة الرسمية لهذا الحكم ، وكان الطامنان لم يقدموا بملف الطعن سوى الصورة الرسمية للحكم الصادر في موضوع الاستئناف وهي خالية من كل ما يحتاج إليه محكمة النقض للتحقق من صحة الطعن ، فان النعى بهذا السبب يكون عاريا من الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة القانون ، ذلك أن المطعون عليه الأول أودع خزانة المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨ مبلغ ثلاثة آلاف جنيه باعتباره كل الثمن الذي تم به البيع وملحقاته مع أن ثمن البيع هو مبلغ ٢٩٨٨ جنيها وبإضافة الملحقات إليه وهي تشمل العمولة وأتعاب المحاماة ورسوم الحفر والرخص ، يكون ما أودعه المطعون عليه الأول (الشفيع) أقل من الثمن والملحقات وهو ما يسقط حقه في الشفعة تطبيقا للمادة ٩٤٢ من القانون المدني .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن ضمنا بلحقة طلب الشفعة وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة بمبادل على أن الشارع قد تعمد في القانون القائم — خلافا لقانون الشفعة القديم — إغفال ملحقات الثمن مما يجب إيداعه ، اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يتعين منه إعمال هذا القيد في أضيق الحدود دون أن ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول قد أودع بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨ خزانة المحكمة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وهو يزيد على الثمن الذي تم به البيع ، فان الحكم المطعون فيه إذ لم يرتب أثرا على عدم إيداع الملحقات لا يكون قد خالف القانون .

وحيث أن حاصل السببين الثالث والرابع مخالفة القانون ، ذلك أن فقد البيع المؤرخ ١٢/٢/١٩٧٢ أساس دعوى الشفعة قد فسخ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢ باتفاق الطامان الأول (البائع) مع المشتري ، وبعد حصول هذا الفسخ — الذي من شأن أثره الرجعي إعتبار العقد المفسوخ كأن لم يكن — وهب الطامان

الأول الأرض إلى زوجته الطاعنة الثانية ومجمل عقد الهبة قبل تسجيل طلب الأخذ بالشفعة ، وإذا كان هذا التصرف بالهبة صحيحا وناظرا ولا يجوز الرجوع فيه ومن شأنه أن تخرج الأرض من ملك الطاعن الأول (لو اهب) فان طلب الشفعة يكون قد ورد على غير محل .

وحيث إن هذا النعي مردود ، وذلك أن القانون جعل البيع سببا للشفعة كما جعل حق الشفع في طابها متولدا من مجرد إتمام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، فإذا فسخ البيع بتراضي الطرفين بعد طاب الشفعة فإنه لا يعدم أثر البيع بالنسبة للشفيع ويظل حقه في الشفعة قائما ، ولما كان الثابت بالأوراق أنه بعد إتمام البيع من طاعن الأول إلى المظنون عليه الثاني بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ قام المظنون عليه الأول باعلا نهما في ١٩٧٢/٤/٢ ، ١٩٧٢/٥/٧ برفقته في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة . ثم أقام دعوى الشفعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب وفيدها بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ فإن فسخ البيع الذي ادعى الطاعن الأول حصوله رضاء في ١٩٧٢/٥/١٥ بعد طاب الشفعة ، لا يسقط حق الشفع ، ويجوز له إجبار البائع بأن يرضى معه في البيع لامع المشتري . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد استخلص من أقوال شهود المظنون عليه الأول ومن الترائن التي صانها — وهو مالم يكن محل نعي من الطاعنين — صورية عقد الهبة الرسمي الصادر من الطاعن الأول إلى زوجته الطاعنة الثانية صورية مطابقة ، فإن هذا العقد لا يكون له وجود قانونا ، ولا يسرى في حق الشفع . لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم المظنون فيه بخالفه القانون بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس مخالفه القانون من وجهين «الأول» إن الحكم المظنون فيه أباح لاطمون عليه الأول إثبات صورية عقد الهبة بالبينة في غير الحالات التي يجوز فيها ذلك . «والثاني» أن الطاعنة الثانية حسنة النية ولم يثبت عليها بصورية عقد الهبة ، ومن ثم يجوز لها التمسك باعتباره العقد الظاهر .

وحيث إن النعى في وجهه الأول غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت قواعد
الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام ، وكان الطاعنان لم يتمسكا
أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات صورية عقد الهبة بالبيننة — أيا كان
وجه الرأي في هذا الدفاع — فإنه لا يجوز لها إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
والنعى في وجهه الثاني غير مقبول أيضا لأنه ينطوى على دفاع موضوعي
جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إبداءه لأول مرة أمام
محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : مصطفى قرقطام ، عبد الحميد المغلولي ، جلال الدين أحمد وأحمد
كمال سالم .

(٣٠٩)

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٧ القضائية :

(١) دعوى . شفعة . قانون ” مريان القانون من حيث الزمان ” .

اعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . مريان
ذلك على دعوى الشفعة . لا محل لأعمال أحكام قانون المرافعات السابق الساري وقت صدور
القانون المدني .

(٢) شفعة .

البناء أو التراس الذي يحجره المشرى في الامتياز المشفوع فيه . عدم التزام الشفيع بإيداع
قائمة تربية المحكمة . كفاية إيداعه كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . المادتان ٩٤٢ ،
٩٤٦ مدني .

(٣) بيع . التزام ” حق الحبس ” .

حق الحبس . لا تملك المحكمة أعمال أحكامه ما لم يطلب صراحة صاحب
الحق فيه .

١ — الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات الساري
وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالي تقضي
بأن ترفع الدعوى إلى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون

على غير ذلك ، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى ، وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة دون أن تبيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التى كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدنى أو ترسم طريقاً معيناً لرفعها . إذ كان ذلك ، فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفةها فلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالى المنطبق على واقعة الدعوى .

٢ — بينت المادة ٩٤٦ من القانون المدنى ما يحق للمشتري اقتضائه من الشفع من مقابل البناء أو الفراس الذى يجريه المشتري فى المقار المشفوع به والمادة ٩٤٢ من هذا القانون حددت ما يجب على الشفع إيداعه بأنه " كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع ورتبت على مخالفة ذلك سقوط حق الأخذ بالشفعة ، وعبارة " كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع " لا تتسم لأن يكون المستحق للمشتري مقابل البناء أو الفراس هو مما يجب على الشفع إيداعه ، ومن ثم فإن عدم إيداع الشفع لهذا المقابل لا ينبئ عليه سقوط حق الأخذ بالشفعة ، إذ القول بغير ذلك فيه إضافة لإجراء من إجراءات الشفعة لا يتطابق القانون وإعمال للجزاء فى غير النطاق الذى حدده .

٣ — المحكمة لا تملك إعمال أحكام حق الحبس ما لم يطلبه صراحة صاحب الحق فيه ، ولما كان اثبت بالأوراق أن الطاعنين — المشتريين — قد قصرُوا دفاعهم أمام محكمة الموضوع على الدفع بسقوط حق الأخذ بالشفعة لتنازل الشفعاء عنه وأعدم إيداعهم قيمة البناء الذى أقامه الطاعنون فى الأرض المشفوعة ، وكان هذا الدفاع ، وطب الطاعنين رفض الدعوى استناداً إليه لا يفيد تمسكهم بحق الحبس ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ۱۲۷۹ لسنة ۱۹۷۲ مدني كلى الجيزة ضد الطاعنين والمطعون عليه الأخير للحكم بأحقيتهم في أخذ الأرض الموضحة بالصحيفة بالشفعة وتسليمها إليهم لقاء الثمن المودع وقدره ۶۵۵۳ ج و ۸۰۰ م تأسيسا على أنهم يملكون العقار المجاور لهذه الأرض . دافع الطاعنون "المشترون" بسقوط الحق في الشفعة للنزول عنه قبل البيع ولأن الشفعاء لم يودعوا مع ثمن الأرض قيمة المبنى التي أقامها الطاعنون عليها . وفي ۱۹۷۳/۱/۲۱ قضت المحكمة للمدعين بطلباتهم . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ۶۹۷ سنة ۹۰ ق القاهرة . وبتاريخ ۱۹۷۷/۲/۷ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في فرقة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون والمطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن المشرع عند وضع القانون المدني القائم أراد التضييق من حق الشفعة بأن وضع قيودا عليه ، منها ما نصت عليه المادة ۹۴۳ من وجوب رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة والإسقاط الحق فيها ، ولما كان رفع الدعوى لا يتم وفقا لقانون المرافعات الساري وقت صدور القانون المدني إلا بإتمام إعلان صحيفتها إلى المدعي

عليهم ، فإن المشرع يكون قد قصد برفع الدعوى في مفهوم المادة المذكورة أن يتم إعلان صحيفتها إلى البائع والمشتري خلال ذلك الميعاد ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الدعوى قد تم رفعها في الميعاد لمجرد إيداع صحيفتها قلم الكتاب خلاله ، مع أن إعلانها للدعى عليهم لم يتم إلا بعد انقضاءه مما كان يجب معه على المحكمة أن تقضى بسقوط الحق في الشفعة أعمالاً للمادة ٩٤٣ مخالفة الذكر .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات المساوي وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٩٣ من قانون المرافعات الحالية تقضى بأن ترفع الدعوى إلى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادي لرفع الدعاوى ، وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدني قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة دون أن تحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدني أو ترمم طريقاً معيناً لرفعها . إذ كان ذلك فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالي المنطبق على واقعة الدعوى . ولما كان المطعون عليهم قد أعلنوا الطاعنين والبائع برغبتهم في الأخذ بالشفعة في ١٩ / ٧ / ١٩٧٢ وأودعوا صحيفة الدعوى قلم الكتاب في ١٩٧٢ / ٧ / ٣١ ، فإنها تكون قد رفعت في الميعاد المحدد بالمادة ٩٤٣ السالفة الذكر ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الثاني مخالف للقانون والخطأ

فی تطبیقه ، ذلك أن الطاعنين تمسکوا أمام محكمة الموضوع بسقوط حق الأخذ بالشفعة لأن المطعون عليهم الثلاثة الأول لم يودعوا مع الثمن قيمة البناء الذي أقامه الطاعنون على الأرض المشفوعة والتي بلغت ۷۲۰۰۰ ، ورفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع ، مع أن قيمة هذا البناء تعد جزءاً من الثمن الذي يجب على الشفيع إيداعه وإلا سقط حقه في الشفعة عملاً بالمادة ۹۴۲ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت المادة ۹۴۶ من القانون المدني قد بينت ما يحق للمشتري اقتضاءه من الشفيع مقابل البناء أو الغراس الذي يجريه المشتري في المقار المشفوعة ، إلا أنه لما كانت المادة ۹۴۲ من هذا القانون قد حددت ما يجب على الشفيع إيداعه بأنه " كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع " ورتبت على مخالفة ذلك سقوط حق الأخذ بالشفعة ، وكانت عبارة " كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع " لا تسمح لأن يكون المستحق للمشتري مقابل البناء أو الغراس هو ما يجب على الشفيع إيداعه ، فإن عدم إيداع الشفيع لهذا المقابل لا يبنى عليه سقوط حق الأخذ بالشفعة ، إذ القول بغير ذلك فيه إضافة لأجراء من إجراءات الشفعة لا يتطلبه القانون وإعمال للجزاء في غير النطاق الذي حدده . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظار ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبیقه .

وحيث إن حاصل الشق الثاني من السبب الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبیقه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بتسليم الأرض للطعون عليهم الثلاثة الأول رغم أنه يحق للطاعنين حبسها حتى يؤدي لهم الشفعة ما يلتزمون بأدائه من قيمة البناء ، وأنه وإن لم يتمسك الطاعنون بحق الحبس بلفظه إلا أنهم استندوا في طلب رفض الدعوى إلى عدم أدائهم لتلك القيمة مما يدل بطريق اللزوم على تمسكهم بالحق في الحبس مما كان يوجب رفض طلب التسليم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المحكمة لا تملك أعمال أحكام حق الحبس ما لم يطلب صراحة صاحب الحق فيه ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الطامنين قد قهروا دافعهم أمام محكمة الموضوع على الدفع بسقوط حق الأخذ بالشفعة لتنازل الشفعاء عنه وعدم إبداعهم قيمة البناء الذي أقامه الطامنون في الأرض المشغوعة ، وكان هذا الدفاع وطالب الطامنين رفض الدعوى استنادا إليه لا يفيد تمسكهم بحق الحبس ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه مهدي وإبراهيم
محمد فراج .

(٣١٠)

الطعن رقم ١٥٠٩ و ١٥٥٨ لسنة ٩٩ القضائية :

(١) إثبات " الإحالة للتحقيق " . إيجار " التأجير من الباطن " .

تنازل المؤجر عن حق التأجير من الباطن . جواز إثباته بشكول المؤجر عن إيمان أو بآراء
الصريح أو للضنى . إغفال الحكم بمقتضى طلب المستأجر لإحالة الدعوى للتحقيق لإثبات التنازل
قصود .

(٢) حكم " الطعن فى الحكم " . تجزئة .

صدور الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم عليهم . للآخرين
الطعن فيه ولو بعد المهاد أو التدخل انضماماً للطاعن ولو سبق لهم ترك الخصومة فى طعنهم .
وجوب ألا تغاير مايتهم ما طاع به الطاعن . م ٢١٨ مرافعات .

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العلاقة بين الشركة
الطاعنة - التى تنازل لها المستأجر الأصلي عن العين المؤجرة - والمطعون
ضده الرابع - المستأجر الأصلي - هى علاقة إيجارية يحكمها العقد المؤرخ
أول يناير سنة ١٩٧٦ وقد تم بغير تصريح كتابى صريح من المالكين مخالفاً
المادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كان هذا التصريح
إشترطه القانون باعتبار أن الكتابة وسيلة للإثبات وليست وكنا شكلياً فيه ،

ومن ثم يجوز إثبات التنازل من حظر التأجير من الباطن بنكول المؤجر من اليمين أو بإقراره الصريح أو الضمني ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المالكيتين قد تسلمتا منهما الإيجار بغير تحفظ مدة عامين وذلك بواسطة وكائهما ، مما يعتبر تنازلا ضمنا عن التصريح الكتابي بالتأجير من الباطن ، وطلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعهما المشار إليه ، ومع ذلك لم يفر الحكم هذا الطلب لتفتانا ، ولم يرد عليه ، فإنه يكون قاصر التسبيب .

٢ - أوجب المشرع تمثيل من فإنه ميعاد الطعن من المحكوم عليهم بحكم موضوعه لا يقبل التجزئة ، أو قبل الحكم ، بالطعن في الحكم ، سواء بالطعن بعد الميعاد أو بالتدخل منضما للطعن ، حتى لو كان قد سبق له الطعن وترك الخصومة في طعنه ، ولكن لا يكون له أن يطالب طلبات تغاير ما طلبه الطاعن في الطعن المنظور أو يزيد عليها ، فإن لم يطعن أو يتدخل تعين إدخاله في الطعن وعلّة ذلك أن الحكم في الطعن يسرى عليه طالما كان موضوع الحكم غير قابل للتجزئة بمعنى أنه لا يقبل التنفيذ جزئيا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه كذلك فإن نقضه في الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم يفيد باقهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة في هذا الطعن والطعن المنضم إليه رقم ١٠٥٩ سنة ٤٩ ق .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدها الأولى والثانية اختصاصا الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثالث والرابع وزرجه في الدعوى رقم ٧٧/٤٤٨٧ مدنى كلى الإسكندرية طالبتين لإخلاءهم من العين الميمنة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليهما

وقالتا بيانا لما أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٥/١ استأجر المطعون ضده الثالث من مورثهما "شونة" مسقوفة وقطعة أرض لاستعمالها "ورشة منشار" بإيجار شهري قدره ١٧ ج و ٦٥ م ، ولكنه تنازل عن الإيجار إلى آخرين تنازلوا عنه إلى المطعون عليه الرابع في الطعن رقم ١٠٥٩ سنة ٤٩ ق الذي تنازل عنه إلى الشركة للطاعة في الطعن المذكور المطعون عليها الرابعة في الطعن رقم ١٥٥٨ سنة ٤٩ ق بغير ضرورة وبغير إخطارها ومخالفاً بذلك القانون بما يترتب عليه فسخ عقد الإيجار ، وبتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهم - الطاعة والمطعون ضدهما الثالث والرابع بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمدعيتين - المطعون ضدهما الأولى والثانية - إستانف المطعون عليه الرابع في الطعن رقم ١٥٠٩ سنة ٤٩ ق هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٥٣ سنة ٣٤ ق الإسكندرية ، واستأنفته الشركة للطاعة بالاستئناف رقم ٣٤/٦٦٣ ق ، الإسكندرية وفي ١٩٧٩/٥/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن المطعون عليه الرابع على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥٥٨ سنة ٤٩ ق كما طعنت عليه الشركة للطاعة وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعنين ، وبعرضها على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضمهما والتزمت النيابة رايها .

أولا : الطعن رقم ١٥٠٩ سنة ٤٩ ق :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهما الأولى والثانية - ومن قبليهما مورثهما - قد تنازلا ضمنا عن التمسك بالشرط المانع من الإيجار من الباطن بعلبهما بواقعة التأجير من الباطن وسكوتهما وقبولهما الأجرة بغير تحفظ مدة سنتين واستندا في إثبات ذلك إلى شهادة الشهود وطلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعهما وإذ قضى الحكم باخلاصهما مغفلا هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون قد أخل بدفاعهما .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العلاقة بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده الرابع - المستاجر الأصلي - هي علاقة إيجارية يحكمها العقد المؤرخ في ١٩٧٦/١/١ ، وقد تم بغير تصريح كتابي صريح من المالكين مخالفا المادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كان هذا التصريح اشترطه القانون باعتباره الكتابة وسيلة للإثبات وليست ركنا شكليا فيه ، ومن ثم يجوز إثبات التنازل عن حظر التأجير من الباطن بشكول المؤجر عن التمين أو بإقراره الصريح أو الضمني ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المالكين قد تسلمتا منهما الإيجار بغير تحفظ مدة عامين وذلك بواسطة وكيلهما مما يعتبر تنازلا ضميا عن التصريح الكتابي بالتأجير من الباطن وطالبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاهما المشار إليه ومع ذلك لم يعر الحكم هذا الطلب التفاتا ولم يرد عليه ، فلما يكون قاصر التسبيب ويتعين نقضه والإحالة .

ثانيا : الطعن رقم ١٥٥٨ سنة ٤٩ ق :

وحيث إن الحكم بالإخلاء المطعون فيه هو حكم في موضوع غير قابل للتجزئة بحيث لا يمكن تنفيذه على أحد المحكوم عليهم دون الآخر ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه " إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن بطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أجل زملانه من غير إيلاء في طلباته ، فإن لم يفعل أسرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن ، وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد نواته

بالنسبة لهم" ومفاد هذا أن المشرع أوجب تمثيل من فاته ميعاد الطعن من المحكوم عليهم بحكم موضوعه يقبل التجزئة ، أو قبل الحكم بالطعن في الحكم ، سواء بالطعن بعد الميعاد أو بالتدخل متغيا للطامن حتى لو كان قد سبق له الطعن وترك الخصومة في طعنه ولكن لا يكون له أن يطلب طلبات تغاير ما طلبه الطامن في الطعن المنظور أو يزيد عليها ، فإن لم يطعن أو يتدخل تعين إدخاله في الطعن وهلة ذلك أن الحكم في الطعن يسرى عليه طالما كان موضوع الحكم غير قابل للتجزئة ، بمعنى أنه لا يقبل التنفيذ جزئيا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه كذلك فإن نقضه في الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم يفيد باقيهم ، بما لا يكون معه محل لمناقشة أسباب هذا الطعن .

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، محمد طه حنجر ، إبراهيم محمد فراج ومجدي
رزق داود .

(٣١١)

الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٩ القضائية :

(١) حكم " حجية الحكم " . قضاء مستعجل .

الأحكام المستعجلة . حجيتها مؤقتة . لاجية لها أمام محكمة الموضوع .

(٢) إيجار " إلتزامات المؤجر " . حكم " ما يعد قصورا " . قضاء
مستعجل .

دعوى المستأجر بالزام المؤجر بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة . تمسك الأخير باقضاء
العقد بتنفيذ حكم مستعجل لعدم مداد الأجرة . إلتنازه على دفع بدل التنفيذ . إبطال الحكم
بحيث هذا الدفاع . تصور .

١ — الأحكام المستعجلة وقتية لانتمس أصل الحق فلا تحوز حجية أمام محكمة
الموضوع التي تفصل في أساس الحق المتنازع عليه وبالتالي فإنها لا تنقيد بما
اتهمى إليه قاضي الأور المستعجلة في قضائه الوقتي القائم على مجرد تلمس الظاهر
من الأوراق .

٢ — تمسك الطاعنون أمام محكمة الاستئناف دفعا للدعوى التي يطالب فيها
المطعون ضده الأول بالزام وارثي المؤجر — الطاعنين الأولين — بتمكينه

من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن عقد الإيجار قد انفسخ بمقتضى الحكم المستعجل
القاضى بطرد مورثه من العين المؤجرة تبعا لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ لتخلقه
عن الوفاء بالأجرة المستحقة عن المدة من أبريل سنة ١٩٦٦ حتى آخر مايو
سنة ١٩٦٨ رغم تكليفه بالوفاء وانقضاء المدة المقررة قانونا وهو دفاع يقوم
على توافق موجب انفساخ العقد سندا لدعوى بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ
كما ينطوى على دفع بعدم التنفيذ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بتجيب
هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى بمقولة أن الطاعنين
لم يتسكوا بفسخ عقد الإيجار لعدم الوفاء بالأجرة أو بالدفع بعدم التنفيذ يكون
قد عابه القصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦
مدنى كلى الإسماعيلية ضد للطاعنين والمطعون ضده الثانى بطاب الحكم بتمكينه
من الانتفاع بالشقة الميمنة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٢/٧/١ ، وقال
شرحا لها أنه بموجب هذا العقد استأجر مورثه .. شقة للتزاع من مورث
الطاعنين الأولين المرحوم .. وأنه استمر شاغلا لها وقائما بسداد الأجرة
بعد وفاة مورثه إلى أن هاجر من المدينة هو وأسرته ومع ذلك فقد احتفظ
بمنقولاته فى العين المؤجرة وظل يردد عليها من وقت لآخر حتى فوجئ بالطاعنين
الأوليين يتعرضان له فى الانتفاع بها بالتواطؤ مع باقى الطاعنين وبخلونها من
منقولاته ويغلقونها دون وجه حق ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ حكمت المحكمة

بتمكين المطعون ضده الأول من شقة النزاع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦١ لسنة ٢ ق الإسماعيلية ، وبترخيص ١٩٧٧/١١/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحققي لثبت الطامنان الأولان تحقق الشرط الصريح الفاسخ في - ق مورث المطعون ضده الأول في ظروف طبيعية وغير استثنائية ثم حكمت في ١٩٧٩/٦/١٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة - مدت جلسة لنظاره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أنام قضاءه على عدم مطالبتهم بفسخ عقد الإيجار لعدم سداد الأجرة أو دفعهم بعدم التنفيذ في حين أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن مورث المطعون ضده الأول تأخر في سداد الأجرة من المدة من أبريل سنة ١٩٦٦ حتى مايو سنة ١٩٦٨ وأن الشرط الصريح الفاسخ تحقق وقد صدر حكم مستعجل بطرده من العين المؤجرة بسبب ذلك في الدعوى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ مدنى مستعجل الإسماعيلية وهو ما ينطوى على التمسك بانقضاء العقد لعدم الوفاء بالأجرة وبعدم التنفيذ .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كانت الأحكام المستعجلة وقتية لا تمس أصل الحق فلا تعوز حجية أمام محكمة الموضوع التي تفصل في أساس الحق المتنازع عليه وبالتالي فإنها لا تنقيد بما انتهى إليه قاضي الأمور المستعجلة في فضائه الوقتي القائم على مجرد تماس الظاهر من الأوراق ، إلا أنه لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف دنما للدعوى التي يطالب فيها المطعون ضده الأول بالزام وارثي المؤجر - الطاعنين الأولين - بتمكينه

من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن عقد الإيجار قد انفسخ بمقتضى الحكم المستعجل رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ مدنى مستعجل الإسماعيلية الماضى بطارد ورثة من العين المؤجرة تبعا لتحقق الشرط المصرى الفاسخ لتخلفه عن الوفاء بالأجرة المستحقة من المدة من أبريل سنة ١٩٦٦ حتى آخر مايو سنة ١٩٦٨ رغم تكليفه بالوفاء وانقضاء المدة المقررة قانونا، وهو دفاع يقوم على توافر موجب انفساخ العقد سند الدعوى بتحقيق الشرط المصرى الفاسخ ، كما ينطوى على دفع بعدم التنفيذ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بتمحيص هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى بمقولة إن الطامنين لم يتمسكوا بفسخ عقد الإيجار لعدم الوفاء بالأجرة أو بالدفع بعدم التنفيذ ، يكون قد عابه القصور فى اتسايب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، وعلى أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٤ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنبر ، إبراهيم محمد فراج وصبحى
رزق دارد .

(٣١٢)

لطقن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٩ القضائية :

إيجار . " إيجار الأما كن " ، " تأجير الأما كن المفروشة " ، " الامتداد
لقانونى لعقد الإيجار " .

حق المستأجر فى البقاء فى العين المؤجرة له مفروشة من مالكيها أو مستأجرها الأصل
من استرقها فترة معينة . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقتضاه على المستأجر المصرى
دون الأجنى .

حق المستأجر فى البقاء فى العين المفروشة المؤجرة له من مالكيها أو مستأجرها
الأصلى ولو انتهت المدة المتفق عليها ، إذا أمضى فيها المدة المقررة بالمادة ٤٦
من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مقرر طبقا لصريح نص المادة ٤٨ من
هذا القانون للمستأجر المصرى فقط دون المستأجر الأجنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن لطقن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق —
تتحصل في أن الشركة المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٣٥٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بطلب إخلاصهما من العين الميينة بالصحيفة وتسليمها لها خالية ، تأسيسا على أن المطعون عليه الثانى اليونانى الجنسية إستاجر من النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٧/٩/٢٨ لاستعمالها سكنا خاصا له ثم قام بتأجيرها من باطنه للطاعن دون إذن كتابى صريح منها ، دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى وأنه استأجر العين من المطعون عليه الثانى مفروشة منذ سنة ١٩٥١ .
وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، إستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٣٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعن والمطعون عليه الثانى من الشقة المؤجرة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ما يبين ينهى الطاعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على سند من نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . والتفت عن تطبيق حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر الحكم الابتدائى فى ظله والتى تجيز للمستأجر مفروشا من المستأجر الأصيل البقاء فى العين ولو انتهت المدة المتفق عليها ، إذا كان قد بقى مستأجرا لها عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بأحكام القانون سالف البيان ، مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن حق المستأجر فى البقاء فى العين المفروشة المؤجرة له من مالكها أو مستأجرها الأصيل ولو انتهت المدة المتفق عليها ، إذا أمضى فيها المدة المقررة بالمادة ٤٦ من القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مقرر طبقا لصريح نص المادة ٤٨ من هذا القانون للمستاجر المصري فقط دون المستاجر الأجنبي ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن فرنسي الجنسية ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينتمى بالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه لم يأخذ فى الاعتبار ما قدمته المطعون عليها من أدلة على عدمها بوجود الطاعن فى عين النزاع منذ سنة ١٩٦٦ ، ولم يعول على شهادة الإقامة التى تفيد أن الطاعن مرخص له بالإقامة فى جمهورية مصر العربية ، مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يبين فى صحيفة الطعن الأدلة المشار إليها ولا وجه استدلاله بشهادة الإقامة ووجه فصور الحكم فى الرد عليها للوقوف على ما يتهدى به فى هذا الخصوص ، فإن النعى يكون مجهولا غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : محمد حبيب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد ، الدكتور جمال الدين محمود
ويحيى الرقاصى .

(٣١٣)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣ فى القضائية :

عمل " أجر " " علاوات دورية " " العاملون بالقطعة أو بالانتاج " .

العاملون بشركات القطاع العام . استحقاقهم للعلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ
منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها . العاملون بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ، استحقاقهم
تلك العلاوات طالما لم يصدور نظام خاص لهم .

مفاد نص المادتين ٢٤ ، ٢٥ من لأئحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
والمادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يدل على أن العاملين كافة يستحقون
العلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط
استحقاقها ، وإلى أن يضح مجلس الإدارة نظاما للعمل بالقطعة أو بالانتاج
أو بالعمولة تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع
العام المضافة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تمنع الجمع بين
هذا النظام ونظام العلاوات ، ذلك أن النص فى كل من نظامى العاملين
بالقطاع العام سالفى الذكر - قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٢

لسنة ۱۹۶۷ — على استحقاق العاملين للعلاوات الدورية قد ورد بصيغة عامة مطلقة ولم يستثن الشارع من حكمه العاملين بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ۸۴۱ لسنة ۱۹۷۱ عمال كلى شمال القاهرة ضد الشركة المطعون ضدها طالبين الحكم بأحقية كل منهم في العلاوات الدورية من تاريخ استحقاقها وبالزام الشركة بأن تؤدي لكل منهم ما يستحقه منهما وقالوا بيانا للدوى إنهم اتفقوا بالعمل بالإنتاج بمصنع البطاطين بالشركة لمطعون ضدها وأن الشركة لم تمنح أيا منهم العلاوات الدورية المستحقة له وفقا لأحكام اللائحة رقم ۲۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ واللائحة رقم ۳۳۰۹ لسنة ۱۹۶۶ اللذين قررا مبدأ منح العلاوات لجميع العاملين بشركات القطاع العام ، وفي ۱۹۷۰/۴/۲۸ قضت المحكمة الابتدائية بنذب مكتب الخبراء لأداء المهمة المبنية بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ۱۹۷۲/۴/۲۵ بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي لكل من الطاعنين من الأول إلى الثالث عشر والخامس عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين ومن الخامس والعشرين إلى الحادي والثلاثين مبلغ ۳۰۹ ج و ۶۰۰ م وإلى كل من الطاعنين الرابع عشر ومن السادس عشر إلى الحادي والعشرين والثاني والثلاثين مبلغ ۲۳۲ ج و ۲۰۰ م . إستأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۶۳۵ لسنة ۸۹ ق القاهرة وبجلسة ۱۹۷۳/۱/۲۴ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف

ورفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن
على المحكمة في غرفة مشورة ، فأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المدة التزمت
النيابة العامة رأيها .

وحيث إن مما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى برفض دعوات تأسيسا
على أنه لا يجوز الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو الإنتاج ونظام العلاوات
الدورية في حين أن المادة ٢٤ و ٢٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣١ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
والتي خوات لمجلس إدارة كل من شركات القطاع العام أن يقرر مبدأ
منع العلاوة للعاملين بها لم تخص بها فئة منهم دون أخرى ، كما أن مجلس
إدارة الشركة المطعون ضدها لم يضع بعد نظاما للعمل بالقطعة أو الإنتاج
تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي حظرت
الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ، وعلى ذلك فلا يحق لها حرمان الطاعنين
من العلاوات الدورية المستحقة لهم .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٤ من لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والواردة في الباب الخامس الخاص بالترقيات
والعلاوات على أن " يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ
منع العلاوة أو عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين في الشركة " .
وفي المادة ٢٥ على أن " يشترط في الترقية أو منح العلاوة أن يكون العامل
حاصلا على تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة
وأن يكون قد مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة " .
وفي المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن " يقرر مجلس الإدارة في ختام

كل سنة مبدأ منع الملاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين .. يدل على أن العاملين كافة يستحقون الملاوات الدورية كلما قروت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها ، وإلى أن يفتح مجلس الإدارة نظاما للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة تنفيذا للفقرة اثنتاثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المضافة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والى تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام الملاوات ، ذلك أن النص فى كل من نظامى العاملين بالقطاع العام ما فى الذكر - قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ على استحقاق العاملين للملاوات الدورية قد ورد بصيغة عامة مطلقة ولم يستثن الشارع من حكمه العاملين بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى استنادا إلى أنه لا يجوز الجمع - على إطلاقه - بين نظام العمل بالإنتاج ونظام الملاوات ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد ، د . جمال الدين محمود
ويحيى الرفاعي .

(٣١٤)

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٥ القضائية :

عمل " أجر العامل " ، " مكافأة إنتاج " .

أجر العامل بالإنتاج . كفاية تقديره . الملائمة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . حق العامل في تقاضي
مكافأة الإنتاج . مناهة .

النص في المادة ٣/٢٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار
الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يجوز لمجلس الإدارة وضع نظام
للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الأجر
المقرر لفئة وظيفته إذا وصل إنتاجه إلى معدل الأداء المقرر فإذا لم يصل
إنتاجه إلى هذا القدر منح جانباً من الأجر المقرر له أصلاً لا يقل عن نهاية
مروط الفئة الأدنى مباشرة ، وإذا زاد إنتاجه على المعدل منح أجراً إضافياً
عن هذا الإنتاج الزائد " يدعى على أن أجر العامل بالإنتاج كان يحسب بالتطبيق
لهذا النص على أساس حصول العامل على الأجر المحدد لفئة وظيفته مع ربط
الزيادة والنقص في هذا الأجر بمعدل الأداء المقرر ، وإذا كان ذلك ،
وكان الحق في تقاضي مكافأة الإنتاج - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -
يدور وجوداً وعلماً مع أداء العمل الذي يحقق زيادة في الإنتاج عن ذلك
المعدل ، فإذا تقل العامل من العمل الذي تستحق هذه المكافأة بسببه

امتنع عليه المطالبة بمتوسط ما كان يتقاضاه منها قبل هذا النقل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية العامل في حساب أجره بما يتضمن متوسط ما كان يتقاضاه في السنة الأخيرة من مكافأة بعد نقله من العمل الذي كانت تستحق هذه المكافأة بسببه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٥٠٠٩ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى جنوب القاهرة وطلب الحكم بأحققته لموتب شهرى مقداره ٢٨ ج و ٥٧٤ م اعتبارا من ١/٦/١٩٦٩ مع الفروق .. وقال بيانا لدعواه إنه عمل بالإنتاج لدى الشركة في مهنة عامل بلاط ثم أصيب بمرض أوصى بسببه الأطباء بضرورة تغيير عمله بعيدا عن خبار البلاط فنقلته الشركة في ٢٢/٥/١٩٦٩ إلى وظيفة ملاحظ بأجر شهرى وحددت مرتبه بأول مربوط فئة وظيفته المسكن عليها وهى الثامنة مضافا إليه البدلات ومتوسط المنح والعلاوات التى استحققت له حتى ١/١/١٩٦٩ وأصبح بذلك أجره ٢١ ج و ١٣٥ م بعد أن كان متوسط أجره بالإنتاج في السنة الأخيرة ٢٨ ج و ٥٣٤ م ، ولما كان هذا الحفض مخالفا للقانون فقد أقام دعواه بالطالبات سالفة الذكر . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٧١ قضت محكمة أول درجة بنذب خير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٩/٤/١٩٧٤ برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٦٧٩ / ٩١ ق . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالطالبات .

طعنت الشركة على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن ممّا تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده فى تحديد أجره الشهري الثابت فى الوظيفة المنقول إليها بما يعادل متوسط أجره بالإنتاج خلال السنة الأخيرة فى الوظيفة المنقول منها فى حين أن أجر العامل يحدد بالتطبيق لنظام العاملين القطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الذى يحكم واقعة النزاع — على أساس الفئة المسكن عليها العامل وأن المطعون ضده كان مسكنا على الفئة الثامنة ويتعين تبعا لذلك محاسبته على الأجر المقرر لهذه الفئة فى الوظيفة المنقول إليها دون الأجر الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة المنقول منها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٢٥ / ٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه " يجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الأجر المقرر لفئة وظيفته إذا وصل إنتاجه إلى معدل الأداء المقرر ، فإذا لم يصل إنتاجه إلى هذا المعدل منح جانبا من الأجر المقرر له أصلا لا يقل عن بداية مربوط الفئة الأدنى مباشرة ، وإذا زاد إنتاجه على المعدل منح أجرا إضافيا عن هذا الإنتاج الزائد" ، يدل على أن أجر العامل بالإنتاج كان يحسب بالتطبيق لهذا النص على أساس حصول العامل على الأجر المحدد لفئة وظيفته مع الزيادة والنقص فى هذا الأجر بمعدل الأداء المقرر ، وإذا كان ذلك . وكان الحق فى تقاضى مكانة الإنتاج — وعلى ما جرى به قضاء هذه

عن ذلك المعدل ، فإذا نقل العامل من العمل الذى تستحق هذه المكافأة بسببه امتنع عليه المطالبة بمتوسط ما كان يتقاضاه منها قبل هذا النقل ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية العامل فى حساب أجره بما يتضمن متوسط ما كان يتقاضاه فى السنة الأخيرة من مكافأة بعد نقله من العمل الذى كانت تستحق هذه المكافأة بسببه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ما يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٨ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شهاب الحمد ، أحمد شوق اليحيى ، أحمد صبرى أسعد وفهر
عوض مسعد .

(٣١٥)

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل "الأجر" . شركات .

تسكين العاملين بشركات القطاع العام . أسامه . مرتب العامل شاملا إعانة الغلاء ومتوسط
المنحة في الثلاث سنوات الماضية تم رفعه إلى أول مربوط الدرجة المدعومة لها إن قل عنها .
لا يندرج في هذه العناصر عمولة المبيعات .

مؤدى نص المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة
الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وماورد بالمذكرة الإيضاحية
لذلك القرار أن المشرع وضع حكما إئتقاليا مؤداه أن يستمر العاملون في تقاضى
أجورهم بما فيها إعانة الغلاء والمنحة السنوية إن توافرت شروطها وفي الحدود
التي رسمها القانون حتى يتم التعادل ، على أن يراعى عند إجراء التعادل أن يتم على
أساس الأجر الذى كان يتقاضاه العامل والذى يشمل إعانة الغلاء ومتوسط المنحة
في الثلاث السنوات الماضية ، وأنه إذا تبين بإجراء التعادل أن هذا الأجر
الشامل لهذه العناصر أقل من أول مربوط الفئة المالية التي تستحقها الوظيفة
وتم على أساسها التعادل برفع هذا الأجر إلى أول مربوط الفئة ، ولا يندرج
في هذه العناصر العمولة التي كان يتقاضاها الطامن على ماتم من مبيعات ، فهي -

على ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) - من ملحقات الأجر غير الدائمة لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها ولا تعدوان تكون مكافأة قصيد منها إيجاد حافز في العمل فترتبط وجودا أو عدما بما يتم من مبيعات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
رأى المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام على المصعون ضدها شركة بيع المصنوعات المصرية — الدعوى رقم ٦٨٧ لسنة ٧٢ عمال كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بأحقاقه فى اقتضاء أول مربوط الفئة المالية الرابعة بواقع ٤٥ ج بخلاف ما يحصل عليه من عمولات اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ مع ما يترتب على ذلك من فروق مالية ويلزام المطعون ضدها بأن تؤدي إليه مبلغ ١٠٠٨ ج قيمة الفروق المستحقة له حتى آخر يونية سنة ١٩٧٢ وما يستجد اعتبارا من يولية سنة ١٩٧٢ بواقع ١٢ ج شهريا ، وقال بيانها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها فى سنة ١٩٤٥ ، وتدرج فى وظائفها حتى شغل وظيفة مدير لأحد فروعها وتم تسكينه على الفئة المالية الرابعة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ إلا أن المطعون ضدها لم تمنحه أول مربوط هذه الفئة وقدرها ٤٥ ج شهريا واستحققت له فروق جملة ١٠٠٨ ج حتى آخر يونية ١٩٧٢ بواقع ١٢ ج شهريا فأقام دعواه بطلباته المتقدمة ، وبساريف ١٩٧٢/١١/٢٨ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت فى ٥/١/١٩٧٤ برفض

(١) قنص ١١٧٩/١٢/١٥ مجموعة المسكوب الفنى السنة ٣٠ العدد ٣ ص ٢٨٧ .

الدهوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٦٧ لسنة ٩١ ق ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ، رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٠/٥/١١ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعم بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن المادة ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ تنص على أن يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ويستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم بما فيها إعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة - على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل العامل في المستقبل من بدلات أو علاوات الأجرة بما مفاده وجوب منح العامل أول مربوط الفئة المالية التي وضعه فيها التعاقد وأنه إذا كان يتقاضى أجرا أقل من أول مربوط تلك الفئة تعين زيادة أجره إلى أول مربوطها وإذا كان يتقاضى أجرا يزيد على الأجر المقرر له بمقتضى التعاقد المشار إليه منح أجره الذي يتقاضاه فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه مستقبلا من بدلات أو علاوات دون لامتداد بما يتقاضاه العامل من عمولات لأنها وإن كانت من ملحقات الأجر إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستقرار فلا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وترتبط وجودا وعدما بالمبيعات ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدهوى تأسيسا على أن العمولة جزء من الأجر تستحق أيا كان مقدار الإنتاج فتدخل في حساب الأجر عند التسوية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن "يمنح العاملون المرتبات التي يحددها لقرار انصاف بتسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إمانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة - على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتباتهم تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار إليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستمر الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الزقية" وكانت المذكرة الإيضاحية لذلك القرار قد أوردت "أن المشروع المقترح يتضمن حكما انتقاليا مؤداه أن يقترح مجلس إدارة الشركة جدول تعادل يتم على أساسه معادلة وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجدول المرفق بهذا القانون ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم ويتم ذلك في مدة أقصاها ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون وهذا مع مراعاة أن يضم إلى هذه المرتبات متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث السنوات الماضية" بما مفاده أن المشرع وضع حكما انتقاليا مؤداه أن يستمر العاملون في تقاضي أجورهم بما فيها إمانة الغلاء والمنحة السنوية إن توافرت شروطها وفي الحدود التي رسمها القانون حتى يتم التعادل ، على أن يراعى عند إجراء التعادل أن يتم على أساس الأجر الذي كان يتقاضاه العامل والذي يشمل إمانة الغلاء ومتوسط المنحة في الثلاث السنوات الماضية وأنه إذا تبين بإجراء التعادل أن هذا الأجر الشامل لهذه العناصر أقل من أول مربوط الفئة المالية التي تستحقها الوظيفة وتم على أساسها التعادل يرفع هذا الأجر إلى أول مربوط الفئة ، ولا يندرج في هذه العناصر العمولة التي كان يتقاضاها

الطاعن على ما يتم من مبيعات فهي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من
ملحقات الأجر غير الدائمة لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها ولا تعدو
أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل فترتبط وجودا أو عدما
بما يتم من مبيعات — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف
هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن جملة ما يتقاضاه من أجر
وعمله يزيد على أول مربوط الفئة المالية الرابعة التي تم تسكينه عليها وتستحقها
الوظيفة التي كان يشغلها ، فإنه يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب
نقضه لهذا السبب دون حاجة لتحقيق باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبري أحمد وجهدان
حسين عبد الصمد .

(٣١٦)

الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٩ القضائية :

عمل . انتقال ملكية المنشأة " البيع بالمزاد " .

بيع المنشأة بطريق المزاد شاملاً حقوقها والتزاماتها . بقاء عقود استخدام عمالها قائمة .
مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن حقوق العمال . لا محل للنص بأن انتقال الملكية
لم يتم بتصرف إرادي .

إذ كان القرار المطعون فيه قد خلاص في حدود سلطاته الموضوعية إلى أن
المنشأة وإن كانت قد بيعت بطريق المزاد ، فإن بيعها كان شاملاً حقوقها
والتزاماتها مع استمرار بقاء عقود استخدام عمالها قائمة بما يستوجب مسؤولية
الخلف متضامناً مع السلف عن حقوق هؤلاء العمال وفق ما تنص عليه
المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فان النعي — بأن انتقال الملكية
لم يتم بتصرف إرادي — يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه رسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها انتقابة اعتمد للعامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ، أقامت أمام محكمة استئناف القاهرة النزاع رقم ٤ سنة ١٩٧٠ تسكيم القاهرة ضد الطاعنة شركة القاهرة للتجهيزات المعدنية وطلبت الحكم بإحتمية عمال الشركة المصرية للاغلفة المعدنية التي خلفها الطاعنة في العلاوات الدورية والمنحة السنوية . وقالت بيانا لها أن الطاعنة درجت على صرف منحة سنوية لجميع العاملين بها منذ سنة ١٩٦٢ بما يوازي أجر ٢٧ يوما إلى أن بلغت أجر ٣٧ يوما ، كما أنها اعتادت صرف علاوة دورية سنوية لهم منذ سنة ١٩٥٨ بما يوازي ما بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ من الأجر . وإذا امتنعت الطاعنة منذ سنة ١٩٦٧/١٩٦٩ عن صرف المنحة والعلاوة للعاملين بها فقد أقامت هذا النزاع بطلباتها السالفة لبيان . وبتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٧١ قضت المحكمة بنسب مكسب الخبراء لأداء الأمورية المبينة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٧٩ بتقرير حق العاملين بالشركة المصرية للاغلفة المعدنية التي خلفتها الطاعنة في صرف باقى المنحة السنوية عن عامى ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ١٩٦٨/١٩٦٩ بواقع أجر عشرين يوما عن العام الواحد لكل عامل . طعن الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لظهوره جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على القرار المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول إن القرار أقام قضاءه بالزامها بالمنحة السنوية على سند من نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ . وإذا كان نص هذه المادة لا يتضمن مسؤولية رب العمل — الذى آلت ملكية المنشأة إليه — عن حقوق العاملين فيها التى رتب لهم قبل انتقال الملكية إلا حيث يكون انتقال الملكية قد تم بتصرف إرادى ، وكانت ملكية موجودات الشركة

قد آلت إلى الطاعة بالبيع بالمزاد فإن أعمال القرار المطعون فيه لنص المادة ٨٥ مخالفة الذكر ينطوى على خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأنه لما كان القرار المطعون فيه قد خلاص في حدود سلطاته الموضوعية إلى أن المنشأة وإن كانت قد بيعت بطريق المزاد ، فإن بيعها كان شاملا لحقوقها والتزاماتها مع استمرار بقاء عقود استخدام عمالها قائمة بما يستوجب مسئولية الخلف متضامنا مع السلف عن حقوق هؤلاء العمال وفق ما تنص عليه المادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على القرار المطعون فيه مخالفة القانون وتناقض الأسباب . وفي بيان ذلك تقول إن الخبير المنتدب في الدعوى قد خلاص في تقريره إلى أن الأرباح التي تصرف للعاملين تختلف قيمتها من سنة إلى أخرى . وإذا انتهى للقرار المطعون فيه إلى اعتبار هذه الأرباح منحا رغم افتقارها إلى شروط العمومية والدورية والثبات ، فإنه فضلا عن تناقض أسبابه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأنه متى كان القرار المطعون فيه قد خلاص للأسباب الساتفة التي أوردها ، استنباطا من واقع النزاع ومن تقرير الخبير المنتدب في الدعوى إلى أن المبالغ المطالب بها قد توافرت لها العناصر المؤدية لاعتبارها منحا وأنها ليست أرباحا ، وكان هذا الذي انتهى إليه له أصله الثابت في الدعوى ويؤدي إلى تلك النتيجة ، ومن ثم فلا مخالفة للقانون ويكون النعى عليه بهذا السبب من قبيل الجدل الموضوعي ولا أساس له .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على القرار المطعون فيه القصور في التسبيب . وفي بيان ذلك تقول إن القرار إذ أقام قضاءه

على فروض استنتاجية محضة وقرآن غير مستنبطة من أصول ثابتة في الأوراق
وغير مجبول على أسباب تكفي للحملة فإنه يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك لأنه لما كانت الطامنة لم تبين على
وجه التحديد ماهية القصور المدعى به في أسباب القرار المطعون فيه وموضعه منه
وأثره في النتيجة التي خلص إليها ، فإن نعيها بهذا السبب يكون مجهلا
وغير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يويه سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد المستشار / محمد جدي العصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فوده ، حسن النمر ، منير عبد المجيد ومحمد خليل .

(٣١٧)

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " .

الحكم الصادر بتدب خير . تصويته قاعدة قانونية مجردة دون تطبيقها على واقع
الدعوى . عدم التزام المحقة بها عند انفصل في الموضوع .

(٢) تقديم . حيازة . قسمة . ملكية . وقف .

وجود حصة شائعة لوقف خيرى فى الأطيان محل النزاع . أثره . عدم جواز كسب ملكية
هذه الأطنان بالتقادم . م ٩٧٠ مدنى بعد تعديلها . فرز نصيب الخيرات بقرار لجنة
القسمة بوزارة الأوقاف . لا يحل لأعمال الأثر الرجعى للقسمة فى هذا الخصوص .
هذه ذلك .

١ - مجرد إيراد قاعدة قانونية فى الحكم الصادر بتدب الخير دون أن
يتضمن فصلا فى الموضوع أو فى شق منه لا يمكن أن يكون محلا لقضاء يحوز
الحجية لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة لم يجر تطبيقها على الواقع
المطروح فى الدعوى ، ومن ثم فلا تكون له أية حجية تلتزم بها المحكمة
بعد تنفيذه .

٢ - إذ كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدني قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن الأموال الموقوفة لا تكسب بالتقادم إلا إذا دامت الحيازة ثلاثة وثلاثين سنة ثم نص هذا القانون في الأخير والذي عمل به اعتباراً من ١٩٥٧/٧/١٣ على أنه لا يجوز تملك الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم فإن حيازة الطاعنين وحيازة من سبقهم من المشترين حتى صدور قرار لجنة القسم في ١٩٦٦/١٠/٢٢ بفوز حصة الخيرات في الوقف لا تؤدي إلى كسب ملكية الأطيان محل النزاع بالتقادم لورودها على مال لا يجوز تملكه بهذا السبب عملاً بنص المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لوجود حصة وقف خبري شائعة فيها ، ولا يقدح في ذلك أن المادة ٨٤٣ من القانون المدني تقضى باعتبار المتقادم مالاً للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع ذلك أن علة تقرير هذا الأثر الرجعي للقسمه هو حماية المتقادم من الحقوق التي يرتبها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث ينحصر لكل متقادم نصيبه المفروز الذي خصص له في القسمه . مطهراً من هذه الحقوق ويجب قصر أعمال الأثر الرجعي للقسمه في هذا النطاق واستعماله جميع الحالات التي لا يكون الأمر فيها متعلقاً بحماية المتقادم من تصرفات شركائه المبادرة قبل القسمه ، لما كان ذلك . وكان سند الطاعنين في تملك الأطيان محل النزاع هو وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وهو يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها بلا وجبة من بعد لإعمال حكم الأثر الرجعي للقسمه على واقعة الدهوى - ولما كانت مدة حيازة الطاعنين التي قامت صدور حكم القسمه في ١٩٦٦/١٠/٢١ لا تكفي لتملكهم الأطيان محل النزاع بالتقادم الطويل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض ادعاءهم تملكها بهذا السبب يكون قد صادف صحيح القانون .

الحکمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ۱۶۵ لسنة ۱۹۶۹ مدنى
بنى صويف الالبنة ائمة ضد الطاعنين وآخرين بطالب الحكم بطردهم من الأطيان
الموضحة بصحيفة الدعوى وتسليمها لها .. وقالت بيانا للدعوى أنها تملك
فى وقف والدها المرحوم .. أطيانا زراعية مساحتها ۲۶ ف و ۴ ط و ۱۶ ص
بمقتضى الحكم الصادر من لجنة القسمة وزارة الأوقاف بتاريخ ۱۹۶۶/۱۰/۲۲
فى المادة رقم ۶۳۲ وقد قررت لجنة الاعتراضات بنفسير البند الرابع من
منطوق الحكم المذكور تخصيص المطعون عليها وحدها دون ورثة والدها
بالنصيب الثالث ، ولما اعترض المشترون لبعض أطيان الوقف من بعض
المستحقين فيه على هذا القرار بحجة شرائهم بمقتضى عقود اصنصروا عنها
أحكاما بصحة التعاقد وأنهم يضعون اليد على الأطيان المبيعة لهم قررت لجنة
الاعتراضات عدم قبول اعتراضاتهم لرفدها من غير ذى صفة لأن عقودهم
والأحكام الصادرة بصحة ونفاذ بعضها لم تشهر بعد الا يترتب عليها
نقل الملكية وأضاف المطعون عليها القول بأن وضع يد المشتري على تلك
الأطيان يتعارض مع الفقرة الثانية من المادة ۸۲۶ من القانون المدنى
لعدم وقوع ما اشترطه بعد اقسمة فى نصيب البائعين لهم فأصبحت يدهم
غاصبة ويحق لها طردهم منها ، ومن ثم أقامت الدعوى بطايلاتها مألقة الذكر ،
وبتاريخ ۱۹۷۰/۴/۲۵ حكمت المحكمة بطرد الطاعنين عدا الطاعن الثالث
من الأطيان الزراعية الموضحة بصحيفة الدعوى وتسليمها للمطعون عليها ، وبالنسبة
للطاعن الثالث ينتخب مكتب خبراء وزارة العدل لتحديد المساحة التى يضع
الطاعن المذكور يده عليها وتقيم وضع اليد عليها منذ سنة ۱۹۵۲
وبتاريخ ۱۹۷۱/۲/۲۸ عات فحكمت برفض الدعوى قبل الطاعن الثالث —

استئناف الطاعنون هذا الطاعن الثالث الحكم الصادر بتاريخ ۱۹۷۰/۴/۲۵ بالاستئناف رقم ۶۳ ، ۷۰ سنة ۸ ق بنی سويف كما استأنفت المطعون عليها الحكم الصادر بتاريخ ۱۹۷۱/۲/۲۸ بالاستئناف رقم ۲۵ سنة ۹ ق بنی سويف ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين رقم ۷۰ سنة ۸ ق ، ۲۵ سنة ۹ ق للاستئناف رقم ۶۳ سنة ۸ ق ليصدر فيهما حكم واحد حكمت في ۱۹۷۳/۲/۵ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق وضع يد الطاعنين واسلانهم الى اطيان النزاع . وبتاريخ ۱۹۷۴/۶/۳ حكمت في موضوع الاستئناف رقم ۶۳ ، ۷۰ سنة ۸ ق بتأييد الحكم المستأنف وفي موضوع الاستئناف رقم ۲۵ سنة ۹ ق بإلغاء الحكم المستأنف وبطرد الطاعن الثالث من الأطيان الموضحة بصحيفة الدعوى — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض رقدت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنين من الخامس عشر وحتى العشرين وأبدت إلى أى برفض الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فأتت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع من النيابة العامة أن المحامي الذي رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكلته الرابعة عشر بصفتها وكالة عن الطاعنين من الخامس عشر وحتى العشرين مما يكون معه الطعن بالنسبة لهم غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه تبين من أوراق الطعن أن الأستاذ ... المحامي الذي رفع الطعن عن الطاعنة الرابعة عشرة عن نفسها وبصفتها وكالة عن الطاعنين من الخامس عشر وحتى العشرين لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكلته منهم حتى حجزت الدعوى لديهم ، ولما كان تقديم هذا التوكيل واجبا حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعنة الرابعة عشرة في توكيل المحامين في الطعن بالنقض ، لما كان ذلك . فان الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنين من الخامس عشر وحتى العشرين لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعنين من الأول إلى الرابعة عشرة مستوفى
أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينص الطاعنون بالسبب الأول
والوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون وفي بيان ذلك يقولون : إن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
في ١٩٧٣/٢/٥ حين قضى بتدب خير لتحقيق توافر شروط كسب الطاعنين
للملكة الأتبان محل النزاع بالتقادم الطويل المدة يكون قد رفض دفاع
المطعون عليها بأن وضع بد الطاعنين عليها مشوب بالغموض لوجود حجة
للاؤفاف سائغة في الأعيان محل النزاع لم يتم فرزها إلا في ١٩٦٦/١٠/٢٢ وقطع
في أحقية الطاعنين في تملك الأتبان محل النزاع فيما لو وضعوا يدهم عليها
مفرزة هم وأسلانهم مدة خمسة عشر سنة سابقة على رفع الدعوى بنية التملك
وفي حق الخلف الخاص في تملك العقار بالتقادم الطويل بضم مدة وضع يد
سلفة إلى مدة وضع يده وكان ذلك بعد أن تعادل الطرفان في مدى أحقية
الطاعنين في التملك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وبعد أن أبدى
كل منهما وجهة نظره في هذا الخصوص ، فإذا عاد الحكم المطعون فيه
واتخذ من دفاع المطعون عليها دعامة لقضائه بمقولة أن ما أورده الحكم
السابق في هذا الشأن إنما كان بغرض الوصول إلى تدب خير دون أن يحسم
النزاع حول ادعاء الطاعنين تملك أعيان النزاع بوضع اليد المدة الطويلة
المكسبة للملكية وعدل من القضاء الذي انتهى إليه الحكم السابق في هذا
الخصوص وقضى بطرد الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته
حجية الحكم السابق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مجرد إيراد قاعدة قانونية
في الحكم الصادر بتدب الخبير دون أن يتضمن نصلا في الموضوع أو في شق
منه لا يمكن أن يكون محلا للقضاء يحوز الحجية لأنه يكون قد قرر قاعدة
قانونية مجردة لم يجر تطبيقها على الواقع المطروح في الدعوى ، ومن ثم
فلا يكون له أية حجية تلتزم بها المحكمة بعد تنفيذه ، لما كان ذلك . وكان

الذين من مدونات الحكم الصادر في ١٩٧٣/٢/٥ أن ما أورده في أسبابه لا يعدو أن يكون مجرد تقرير القواعد القانونية لتملك الخلف بالتقادم للطويل المدة بغير مدة وضع اليد على الأراض موضوع النزاع دون أن يقطع بتدب خير لتحقيق مدة وضع اليد على الأراض موضوع النزاع دون أن يقطع برأى في شأن الدفع والدفاع المطروح في الدعوى مستقبلياً ذلك إلى ما بعد استكمال العناصر اللازمة للفصل في النزاع فلا يكون لهذا القضاء أية حجية تمنعه من بعد أن يقيم قضاؤه على أي أساس يراه ولو كان هذا الأساس قائماً في الدعوى قبل للقضاء بتدب الخبير مما يكون النقيض على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لما قضته الحكم السابق على غير أساس

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجهين الثاني والثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان الوجه الثاني يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جواز تملك الطاعنين للأطيان موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية بحجة وجود حصة للخيرات ضمن الوقف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن حصة الخيرات التي تحدت بموجب حكم القسمة هي التي تعتبر وفقاً على الخيرات ومنذ إنهاء الوقف إعمالاً للأثر الكاظم للقسمة وهذه الحصة وحدها هي التي لا يجوز تملكها بالتقادم كما أن ملكية الطاعنون عليها الحصة في الوقف تستند إلى تاريخ إنهاء الوقف على غير الخيرات منذ سنة ١٩٥٢ فتكون قابلة لكسب ملكيتها بالتقادم الطويل المدة ويجوز للطاعنين الادعاء بتملكها بهذا السبب ولو استعمل تملك الجزء الآخر الذي تم إقراره للوقف الخيري لقابلية المسال للانقسام ، وفي بيان الوجه الثالث يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن وضع يد الطاعنين على الأرض محل النزاع مشوباً بالغموض لتداخل حصة الخيرات فيها مع أنه ثبت من تقرير الخبير وضع يدهم وأسلافهم عليها مستوفياً لشروط كسب ملكيتها بالتقادم الطويل المدة ودون أن يقيم الحكم الدليل على أن حيازتهم لها كان يشوبها الغموض فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بهذين الوجهين غير منتج ، ذلك أن البين من الأوراق أن المطعون عليها يامتنعت في طلب طرد الطاعنين من الأطيان محل النزاع إلى أنها اختصت بها ضمن مساحات أخرى بموجب حكم لجنة القسمة الأولى بوزارة الأوقاف الصادر في ۲۲ / ۱۰ / ۱۹۶۶ في المادة ۶۳۲ الخاصة بوقف وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بحكم لجنة القسمة المذكور واعتمد عليه في اعتبار الأطيان محل النزاع من نصيب المطعون عليها بموجب القسمة فقد أضحي واقعا مطروحا في الدعوى حصيلة الحكم المطعون فيه وأقام قضاءه عليه ، ولما كان الثابت من حكم القسمة المشار إليه أن الخيرات حصة في وقف اختصت من أجاها بمساحة ۸ ف و ۷ ط و ۱۴ من الأطيان محل القسمة وكانت المادة ۹۷۰ من القانون المدني قبل تعديلاتها بالقانون رقم ۱۴۷ لسنة ۱۹۵۷ تنص على أن الأموال الموقوفة لا تكسب بالتقادم إلا إذا دامت الحيازة ثلاثة وثلاثين سنة ثم نص هذا القانون الأخير والذي عمل به اعتبارا من ۱۳ / ۷ / ۱۹۵۷ على أنه لا يجوز تملك الأوقاف الخيرية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم فان حيازة الطاعنين وحيازة من سبقهم من المشترين حتى صدور قرار لجنة القسمة في ۲۲ / ۱۰ / ۱۹۶۶ بفوز حصة الخيرات في الوقف لا تؤدي إلى كسب ملكية الأطيان محل النزاع بالتقادم اورودها على مال لا يجوز تملكه بهذا السبب عملا بنص المادة ۹۷۰ من القانون المدني المعدلة بالقانون ۱۴۷ سنة ۱۹۵۷ لوجود حصة لوقف خيري شائعة فيها ولا يقدح في ذلك أن المادة ۸۴۳ من القانون المدني تقضي باعتبار المقتاسم مالكا للجهة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشروع ، ذلك أن حلة تقرير هذا الأثر الرجعي للقسمة هو حماية المتقاسم من الحقوق التي يربها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشروع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المفروض الذي خصص له في القسمة مطهرا من هذه الحقوق ويجب قصر أعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق واستبعاده في جميع الحالات التي لا يكون الأمر فيها متعلقا بحماية المتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة ، لما كان ذلك . وكان سند الطاعنين في تملك الأطيان محل النزاع هو وضع اليد المدة

الطويلة المكتسبة للملكية وهو يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها فلا وجه من بعد لأعمال حكم الأثر الرجعي للقسمة على واقعة الدعوى ، ولما كانت مدة حيازة الطاعنين التي تلت صدور حكم القسمة في ٢١ / ١٠ / ١٩٦٦ لا تكفي لتملكهم الأتيان محل النزاع بالتقادم الطويل المدة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض ادعاءهم عليها بهذا السبب يكون قد صادف صحيح القانون ، لما كان ذلك ، وكان لمحنة النقص أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من أحكام للقانون وأن تصحح ما وقع في تقريراته القانونية من خطأ فإن النسي عليه بالوجهين الثاني والثالث من السبب الثاني يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل النسي بالأسباب الثالث والرابع والخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ومثابه القصور في التسيب ومخالفته الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه إذ رد على تمسكهم بكسب ملكية الأتيان محل النزاع بالتقادم الطويل المدة بأن الأثر الكاشف للقسمة التي تعتبر حجة عليهم قد نقل حقوقهم في المقادير المبيعة لهم إلى ما وقع في نصيب البائع لهم بموجب القسمة وبأن عقودهم وهي ما زالت صرفية لم تسجل وأنه لم تكتمل لهم شرائط كسب الملكية بالتقادم لعدم توفر نية التملك لدى سلفهم وبأن إجراءات القسمة وقد تمت في مواجهة الحارس على الوقف — البائع لجميع الطاعنين — وانتهت بتخصيص المطعون عليها بنصيبها موضوع النزاع تكون حجة عليهم بحكم القانون — مع أنه لا صلة للطاعن بالحارس على الوقف ولا بالمطعون عليها ولم يكونوا خصوماً في طلب القسمة حتى يحتاج عليهم بالحكم الصادر فيها مما لا يكون لإجراءات القسمة أي أثر على وضع يدهم — وكان ادعائهم كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة سبباً مستقلاً منبت الصلة عن عقود البيع فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وجاء معيباً بالقصور في التسيب ومخالفته الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لوروده على ما استطرد إليه الحكم المطعون فيه تزيذا ويقوم الحكم بدونه ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه برفض دفاع الطاعنين بادعائهم كسب ملكية الأطينان موضوع النزاع بالتقادم الطويل المدة على أن الوقف الحيرى كان شريكاً على الشبوع فى الملكية ، الأمر الذى يمتنع معه كنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ كسب الملكية بالتقادم قبل إجراء القسمة مما استوجب استبعاد مدة وضع يد الطاعن على أطينان النزاع فى الفترة السابقة على ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٦ تاريخ صدور قرار لجنة القسمة — من المدة اللازمة لكسب الملكية بالتقادم الطويل وأن المدة التالية وحتى رفع الدعوى لا تكفى فى كسب الملكية بهذا السبب ، وكان فى هذا ما يكفى — وعلى نحو ما جاء بالرد على السبب الثانى — لحمل الحكم المطعون فيه فان النعى عليه بالخطأ فيما استطرد إليه تزيذا — وأيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير منتج .

وحيث إن ، لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / هـ مدق المصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
إبراهيم فودة ، حسن النسر ، منير عبد المجيد ومحمد خليل .

(٣١٨)

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) بطلان . نقض " رفع الطعن " .

رفع الطعن بالنقض بطلب أودع قلم كتاب المحكمة . توافرت فيه بيانات صحيفة الطعن .
لا بطلان . مله ذلك .

(٢) تحكيم . تسجيل . حكم . شهر عقارى .

الدعوى الواجبة للنهر . بياتها . م ١٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مشاركة التحكيم . لا تعد
من قبيل التعريفات أو الدعاوى المذكورة . تسجيل المشاركة . لا أثره . وجوب الاعتداد
بتاريخ تسجيل حكم المحكمين دون تاريخ تسجيل المشاركة .

(٣) بطلان . تأميمات عيلية " حق الاختصاص " . شهر عقارى .

قيد أمر الاختصاص . جوازه في أى وقت بعد صدور الأمر . عدم وجوب إعلان المدين
بالأمر قبل قيده .

(٤) بطلان . تأميمات عيلية " حق الاختصاص " . شهر عقارى .

إعلان المدين بأمر الاختصاص يوم صدوره . الغرض منه . م ١٠٩١ مدق . إغفال إعلان
المدين قبل قيد الأمر . لا بطلان .

١ - إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا التعديل الذي أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعاقبا على المادة ٢٥٣ من الفسقة الذكر إنما قصد به تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع استعمال عبارة "يرفع الطعن بصحيفة تودع" بدلا من عبارة "يرفع الطعن بتقرير يودع" ، مع أن لكل ليس ، وإذ كانت العبارة تتوافر البيانات التي تتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تترتب على الطامن إن هو أودع قلم الكتاب طلبا توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت الأمر الذي يكون معه الدفع بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني في غير محله ولا يقدح في ذلك خلو الطلب من تاريخ إيداعه ، لأنه ليس من البيانات التي أوجبتها المادة ٢٥٣ من الفسقة الذكر ومن ثم لا يترتب على إرفاقه بطلان الطعن .

٢ - نص المادتان ١٥ ، ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يدل على أن المشرع استقصى الدعاوى الواجب شهرها وهي جميع الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف القانوني الذي يتضمنه المحرر واجب الشهر وجودا أو صحة أو نفاذا وكذلك دعاوى الاستحقاق ودعوى صحة التعاقب وجعل التأشير بهذه الدعاوى أو تسجيلها يكون بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة ورتب على تسجيل الدعاوى المذكورة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم يؤشر به طبق القانون فيكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها . ولما كان الثابت أن التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التي هي ملزمة بخولة لصاحب الحق في الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته ، كما أن مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو المكشوفة لحق عيني عقاري أصلي أو من قبيل صحف الدعاوى وإنما هي مجرد اتفاق على مرض نزاع معين على محكمن والتزول على حكمهم ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للتصوم بالحضور أمام هيئة

التحكيم ، مما مفاده أن مشاركة التحكيم لا تكون من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري وإن سجلت أو أشر بها لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به إذا تقرر بحكم المحكم وتأشربه أن يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم ، لأن هذا الأثر يتعلق بالدعوى فقط ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول مباثراً لإجراءات التنفيذ قد أشهر حق اختصاصه بأن قيده في ١٠/٦/١٩٦٤ برقم ٣١١٥ على العقارات المنفذ عليها وكانت الطاعة (المعرضة) قد سجلت عقد شرائها من المدين والحكم الصادر من المحكمين بصحة ونفاذ عقد البيع في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٣٧٤١ أي أن المطعون عليه الأول قيد حق اختصاصه بتاريخ سابق على تسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ولا ضرورة في ذلك بتاريخ تسجيل مشاركة التحكيم على ما سلف البيان . ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه أن حكم المحكمين لم يسجل إلا ضمن أوراق تسجيل عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٥٥ وذلك في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٣٧٤١ في حين أن حكم المحكمين قد سجل ، لأن النعي في هذا الخصوص بعد أن تبين أن قيد الاختصاص سابق على تسجيل حكم المحكمين يضحى غير متيج .

٣ - تنص المادة ٣٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري على أنه إذا كان شهر المحرر بطريق القيد وجب أن يقرن عند تقديمه لمكتب الشهر المختص بقائمة تشمل على بيانات معينة ليس من بينها ما يفيد إعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس يوم صدوره وفقاً لما تقتضيه المادة ١٠٩١/١٠ من القانون المدني ، مما مفاده أن إجراء القيد يتم كقاعدة عامة في أي وقت بعد صدور الأمر بالاختصاص مادامت ملكية العقار المتخذ عليه حق الاختصاص للمدين ، دون انتظار الإعلان بأمر الاختصاص وفقاً للمادة ١٠٩١ من القانون المدني ، إذ أن مصلحة صاحب حق الاختصاص تقتضي إجراء القيد في أقرب وقت حتى لا يتقدم عليه في المرتبة من يتوصل إلى قيد حقه قبله .

٤ — المقصود من إعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس اليوم الذي صدر فيه هو — على ما جاء بمجموعة الأعمال التحضيرية — إخطار المدين بما تم حتى يتظلم منه وفقا لنص المادة ١٠٩٢ من القانون المدني إن كان هناك وجه للتظلم إذ أن المدين لم يكن حاضرا وقت صدور الأمر بالاختصاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول اتخذ إجراءات التنفيذ العقاري ضد مدينه المطعون عليه الثاني على أطياف مساحتها ٦ ف و ٢١ ط و ١٧ ص موصحة الحدود والمعلم بإعلان تنبيه نزع الملكية الحاصل في ١٥/٤/١٩٦٧ والسجل في ٢/٥/١٩٦٧ إقتضاء لدين قدره ٤٧٦ ج و ٧١١ م صدر به الحكم رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق إمتتاف المنصورة بتاريخ ١٨/١/١٩٦٨، إعرضت الطاعنة — وهي زوجة المدين المطعون عليه الثاني — على قائمة شروط البيع المودعة بتاريخ ٣/١٢/١٩٦٧ وقيد الاعتراض برقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ الزقازيق الابتدائية ، وطلبت بطلان إجراءات التنفيذ . وقالت بيانا لاعتراضها :
١ — إن الشهادة المودعة من المطعون عليه الأول غير حقيقية لأن التكليف نقل من اسم المدين . ٢ — إن أمر الاختصاص اللاحق لتسجيل مشاركة التحكيم رقم ٤١١٥ لسنة ١٩٦٤ لم يعلن للمدين عملا بنص المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات مما يبطل إجراءات التنفيذ كما أن هذا الأمر لم يعلن إليها لتظمن عليه بالطرق القانونية . ٣ — إن المدين المطعون عليه الثاني لا يملك العقار المنفذ عليه لأنها كانت طرفا في مشاركة تحكيم سجلت برقم ٥٩٩٨ في ٢٦/١٠/١٩٥٨ في حين أن أمر الاختصاص تقيد برقم ٣١١٥ في ١٠/٦/١٩٦٤ .
وبتاريخ ٣/٤/١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الاعتراض والاستمرار في تنفيذ

إجراءات البيع . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٨٠ لسنة ١١ ق إستئناف المنصورة ، قدم المطعون عليه الثانى مخالصة مؤرخة ١٩٦٩/٣/٩ لإثبات أن المطعون عليه الأول تقاضى الدين المنفذ به وتنازل عن إجراءات التنفيذ . فادعى المطعون عليه الأول تزوير هذه المخالصة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٢/١٠ حكمت المحكمة بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق هذا الحكم وإذ قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٦/١١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون بمنطوق هذا الحكم ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٣/٤/٨ بإعادة المأمورية لقسم أبحاث التزييف والتزوير . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٤ برد وبطلان المخالصة ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وسمدت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن المطعون عليه الأول دفع ببطلان الطعن لرفعه بطلب بينما كان يتعين أن يرفع بصحيفة تودع قلم الكتاب وأن ذلك الطاب خلا من تاريخ التقرير بالطعن ، مما يترتب عليه بطلان الطعن عملا بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا الاستدلال الذى أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات وتعليقا على المادة ٢٥٣ سالفة الذكر إنما قصد به تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم المحامى مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع استعمال عبارة « يرفع الطعن بصحيفة تودع . . . » بدلا من عبارة « يرفع الطعن بتقرير يودع » منعا لكل لبس ،

واذ كانت العبرة بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تترك على الطاعن إن هو أودع فلم للكتاب طنباً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت الأمر الذي يكون معه الدفع ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني في غير محله ، ولا يمدح في ذلك خلط الطلب من تاريخ إيداعه ، لأنه ليس من البيانات التي أوجبتها المادة ۲۵۳ سالفة الذكر ومن ثم لا يترتب على إغفاله بطلان الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب تنحيط الطائفة بالمسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان للخطأ في الإسناد ، وفي بيان ذلك نقول إن المحكمة الاستئنافية حين أوردت أن حكم المحكمين لم يسجل وأن الذي سجل هو حكم صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ۱۹۵۵/۱۲/۲۵ ، فقد اخطأ عليها الأمر إذ اعتقدت خطأ أن حكم المحكمين هو غير الحكم القضائي بصحة ونفاذ هذا البيع ولو كانت قد فطنت إلى أن هذا الحكم ذاته هو حكم المحكمين لما وقعت في الخطأ ، ولما قالت في حكمها إن حكم المحكمين لم يسجل ، وأن هذا الخطأ قد جرهما إلى خطأ آخر ، ذلك قولها إن هذا الحكم لم يسجل إلا ضمن أوراق تسجيل عقد البيع الابتدائي المؤرخ ۱۹۵۵/۱۲/۲۵ وذلك في ۱۵/۷/۱۹۶۴ برقم ۳۷۴۱ وهو تاريخ لاحق لتسجيل الاختصاص ، في حين أن مشاركة المحكمين سجلت في ۱۹۵۸/۱۱/۲۶ برقم ۵۹۹۸ أي بتاريخ سابق على أمر الاختصاص ودلى تنبيه نزع الملكية . ويعني ذلك ارتداد التسجيل إلى تاريخ تسجيل المشاركة وبالتالي يكون سابقاً على تسجيل أمر الاختصاص ودلى تنبيه نزع الملكية وتكون الملكية قد خلصت للطائفة قبل اتخاذ الدائن إجراءاته فتكون إجراءات نزع الملكية إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا المعنى مردود ، ذلك أن النص في المادة ۱/۱۵ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ۱۱۴ لسنة ۱۹۴۶ دلى أنه ” يجب التناشير في هامش سجل المعروضات واجبة شهر ما يقدم ضدها من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً كدعاوى البطلان

أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع . فإذا كان المحرر الأصلي لم يشهر تسجيل تلك
الدعوى . ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية
العقارية أو التأشير بها على حسب الأحوال . كما يجب تسجيل دعاوى صحة
التعاقد على حقوق عينية عقارية وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار إليها
بعد إعلان صحيفة الدعوى وتبينها بجدول المحكمة ، والمادة ۱۷ من هذا
القانون على "أنه يترتب على تسجيل الدعوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة
أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة
على من ثبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها .
ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير
أو التسجيل المشار إليهما" ، يدل على أن المشرع استقصى الدعوى الواجب
شهرها وهى جميع الدعوى التى يكون الغرض منها انطعن فى التصرف القانونى
الذى يتضمنه المحرر واجب الشهر وجودا أو صحة أو نفاذا وكذلك دعاوى
الاستحقاق ودعوى صحة التعاقد وجعل التأشير بهذه الدعوى أو تسجيلها يكون
بعد إعلان صحيفة الدعوى وتبينها بجدول المحكمة ورتب على تسجيل الدعوى
المذكورة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون
فيكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير
بها . ولما كان الثابت أن التحكيم ليس من قبيل الدعوى التى هى سلطة مخولة
لصاحب الحق فى الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته ،
كما أن مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق مبنى
عقارى أصلى أو من قبيل صحف الدعوى وإنما هى مجرد اتفاق على عرض نزاع
ممن على محكمين والتزول على حكمهم ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفاً
للحضور أمام هيئة التحكيم ، مما يفاده أن مشاركة التحكيم لا تكون من
قبيل التصرفات أو الدعوى الواجب شهرها وفقاً لأحكام المادتين ۱۵ ، ۱۷
من القانون رقم ۱۱۴ لسنة ۱۹۴۶ بتنظيم لشهر العقارى وإن سجلت أو أشربها
لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به إذا تقرر بحكم الحكم وتأثر به أن يكون
حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم ،
لأن هذا الأثر يتعلق بالدعوى فقط . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم

الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول مباشر لإجراءات التنفيذ قد أشهر حق اختصاصه بأن قيده في ١٠/٦/١٩٦٤ برقم ٣١١٥ على العقارات المنفذ عليها ، وكانت الطاعنة (الماترزة) قد سجلت عقد شرائها من المدين والحكم الصادر من المحكمين بصحة ونفاذ عقد البيع في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٣٧٤١ أي أن المطعون عليه الأول قيد حق اختصاصه بتاريخ سابق على تسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ولا عبرة في ذلك بتاريخ تسجيل مشاركة التحكيم على ماسلف البيان . ولا يغبر من ذلك قول الحكم المطعون فيه إن حكم المحكمين لم يسجل لا ضمن أوراق تسجيل عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٢٥ وذلك في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٣٧٤١ في حين أن حكم المحكمين قد سجل ، لأن النعي في هذا الخصوص بعد أن تبين أن قيد الاختصاص سابق على تسجيل حكم المحكمين يضحى غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن قيد المطعون عليه الأول (الدائن) أمر الاختصاص في ١٠/٦/١٩٦٤ على العقارات المنفذ عليها وقع باطلا لعدم إعلان المطعون عليه الثاني (المدين) به في الميعاد القانوني نفاذا للمادة ١٠٩١ من القانون المدني ومن ثم فهو غير ذي أثر على المدين وعلى الغير المشتري منه ، وأيس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المستأنف وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة ليست ذات مصلحة في الدفع ببطلان إعلان أمر الاختصاص ذلك لأنها تملك العقار ولها أن تملك بجميع أوجه البطلان التي يملك بها المدين إذ أصبحت خفقا له في هذه الملكية .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تنص على أنه إذا كان شهر الحرر بطريق القيد وجب أن يقرن عند تقديمه لمكتب الشهر المختص قائمة تشتمل على بيانات معينة أيس من بينها ما يفيد إعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس يوم صدوره وفقا لما تقضى به المادة ١٠٩١/١٠ من القانون المدني ، مما مفاده أن إجراء القيد يتم كقاعدة عامة في أي وقت بعد صدور الأمر بالاختصاص مادامت

ملكية العقار المتخذ عليه حق الاختصاص للمدين : دون انتظار لإعلان المدين بأمر الاختصاص وفقا للمادة ١٠٩١ من القانون المدني . إذ أن مصلحة صاحب حق الاختصاص تقتضي إجراء القيد في أقرب وقت حتى لا يتقدم عليه في المرتبة من يتوصل إلى قيد حقه قبله ، كما أن المقصود من إعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس اليوم الذي صدر فيه هو — على ما جاء بمجموعة الأعمال التحضيرية — إخطار المدين بما تم حتى يتظلم منه وفقا لنص المادة ١٠٩٢ من القانون المدني إن كان هناك وجه للتظلم ، إذ أن المدين لم يكن حاضرا وقت صدور الأمر بالاختصاص . ومن ثم فالإخطار غير لازم للقيد مما لا يترتب على إغفاله بطلان قيد الاختصاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف الذي تأيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه "أن الدائن مباشر الإجراءات قد أشهر حق اختصاصه لدى عيني تبعى عقارى بأن قيده في ١٠/٦/١٩٦٤ برقم ٣١١٥ على العقارات المنفذ عليها ، وكانت المعارضة (الطاعنة) قد سجلت عقد شرائها من المدين والحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع عن الأطيان في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٣٧٤١ وإذن فإن تسجيل الحائزة المعارضة لحقها لا يؤثر على الدائن مباشر الإجراءات وهو الذي قيد حق اختصاصه قبل انتقال الملكية إليها" مما مفاده أن الحكم إذا أخذ بهذه الأسباب دون أن يعتد بإعلان المدين كشرط للقيد يكون قد اترم صحيح القانون . ولا يغير من ذلك ما أثارته الطاعنة من أنه ليس صحيحا ما قالت به محكمة أول درجة المؤيد حكمها بالحكم المطعون فيه من أنه لا مصلحة لها في الدفع ببطلان إعلان أمر الاختصاص ، إذ أنها تملك العقار وصارت خلفا للمدين ، لأن ذلك كان يصعد رد المحكمة على اعتراض الطاعنة من أن إجراءات التنفيذ وقعت باطلة لعدم إعلان أمر الاختصاص وفقا للمادة ٤٦٠ من قانون المرافعات القديم والتي توجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند للتنفيذ إلى المدين . ولما كان ذلك ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث القصور في التسبيب ، وذلك من وجهين (أولهما) أنها دفعت بأن الادعاء بالتروير على المحالصة المؤرخة ١٩٦٩/٣/١٩ المقدمة من المدين غير مقبول لأنه غير منتج تأسيسا على أنه متى كانت إجراءات نزع الملكية على الأطيان التي نخرجت من ملك المدين باطلة

فلا يجدى بحث التغاير من الدين ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع إلا بقوله إنه سبق للمحكمة أن فصلت فيه بتدب مكتب الطب الشرعى .
(وثانيهما) أن الطبيب الشرعى قرر بأن توقيع الدائن على المخالصة توقيع صحيح ومع ذلك فإن المحكمة الاستئنائية حكمت برد وبطلان المخالصة لأسباب غير سائغة لا تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الأول مردود ، ذلك أن الدفع الذى أثارته الطاعنة بعدم قبول الإدعاء بالتزوير كان بعد الحكم بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠ بقبول الادعاء بالتزوير شكلا وإذ أورد الحكم المطعون فيه فى أسبابه "حيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى أن المخالصة متبعة فى النزاع بالحكم الصادر فى ١٠/٣/١٩٧٠ مما لا يجوز مناقشة ما انتهت إليه المحكمة " لا يكون قد شابه فصور فى التسبب ذلك أن فى هذا الرد الكافى على ما أثارته الطاعنة من عدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج . وهو غير مقبول فى وجهه الثانى لعدم بيان الطاعنة مواطن النعى على الأسباب التى خلص فيها الحكم المطعون فيه إلى رد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير للوقوف على صحة ما تتحدى به من أنها أسباب غير سائغة مما يجعل طعنها فى هذا الخصوص مجهولا غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وحضرة السادة المستشارين :
 محمد وجدى ، السيد الصمد ، أنى بقطر حبشى ، محمد على هاشم ومصباح الدين
 عبد العظيم .

(٣١٩)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٦٤ القضائية :

(١) ضرائب .

الضريبة لا ترتكن على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول . يجوز تدارك
 الخطأ فيها . لا أول استرداد ما دفع بغير حق . للمصلحة حق المطالبة بما هو مستحق
 زيادة على ما دفع .

(٢) ضرائب "ضريبة الثركات" . حكم "حجية الحكم" . صالح .
 نظام عام .

الألمانيان المخلفان عن المورث . وجوب تقدير قيمتها على أساس القيمة التجارية المحددة
 في سنة الوفاة . لا يغير من ذلك تصالح مصلحة الضرائب مع الورثة على غير ذلك الأساس وانهاد
 اللجنة المختصة لهذا الصالح والقضاء بانتهاء المنازعة في هذا الشأن . حلة ذلك .

١ — الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ترتكن على
 رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التى تفرضها ،
 وليس فى القوانين الضريبية ولا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ
 الذى يقع فيها ، فالله مول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصاحبة أن تطالب بما
 هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

۲ — إذ كان الشارع قد نص في الفقرة الأولى من المادة ۳۶ من القانون رقم ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ على أن "تقدر قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة". مما مفاده أنه أراد أن يجعل من تلك القيمة التجارية معيارا حكما لتقدير قيمة الأطنان الزراعية الداخلة في عناصر التركة ، وكان البين من الأوراق أنه أريد تقدير القيمة التجارية للأطنان لزراعية المحلقة عن المورث ابتداء من سنة ۱۹۵۹ عملا بأحكام القانون رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۳۹ المعدل بالقانونين رقمي ۹۳ لسنة ۱۹۴۳ و ۶۵ لسنة ۱۹۴۹ وأرجىء نفاذها بموجب قوانين متعاقبة إلى أن سرت ابتداء من سنة ۱۹۶۶ وهي السنة التي توفي المورث فيها ، وكان الأصل في تقدير التركات هو اعتبار الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث ، فإن تقدير قيمة الأطنان الزراعية إنما يكون على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة في سنة ۱۹۶۶ ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الاتفاق قد تم بين الطاعنة والمطعون ضدهم طبقا للقانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۶۲ — في شأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمحمولين — على تقدير قيمة الأطنان على غير ذلك الأساس وصدر الحكم بناء على ذلك بانهاء الدعوى ، ذلك أن القواعد التي وضعها الشارع لتقدير قيمة التركة في القانون رقم ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ ، ومنها ما نص عليه في المادة ۳۶ منه ، هي قواعد آمرة ، ومن النظام العام مما لا يجوز معه مخالفتها أو الصلح في المسائل المتعلقة بها وفقا لما تقتضيه المادة ۵۵۱ من القانون المدني ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — الذي أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه — قد خالف هذا النظر وجري في قضائه على أن الصلح المحرور في ۱۶ مارس سنة ۱۹۷۰ بين الطاعنة والمطعون ضدهم والمعتمد من لجنة إعادة النظر والمصدق عليه من المحكمة يمنع مصلحة الضرائب — الطاعنة — من إعادة تقدير الأطنان الزراعية وفقا لأحكام القانون ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — نتج عن فحص الأوراق ما يوجب تركيز الطعن على ما يوجب تركيز الطعن على ما يوجب تركيز الطعن —
مورث المطعون ضدهم المتوفى سنة ١٩٦٦ بمبلغ ٤١٤٠٠ ج ، وإذا عارض الورثة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥ بتعديل التقدير إلى ٣٧٢٧٦ ج و ٢٦٨ م ، فقد أقاموا الدعوى رقم ١٨٢٦ لسنة ١٩٦٨ تجارى القاهرة الابتدائية بالعن فى هذا القرار ، كما قدموا لمصلحة الضرائب مئباً بإعادة النظر فى التقدير طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ وتم الاتفاق بينهم وبينها على تخصيص صافى قيمة التركة إلى ٣٥٧٧٦ ج و ٢٦٨ م مع حفظ حقوقهم فى خصم الضرائب المستحقة على المورث . وباتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦ حكمت المحكمة باعتبار الدعوى منتهية . أعادت المأمورية تقدير قيمة الأقطبان الزراعية الخلفة عن المورث على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأقطبان فى سنة ١٩٦٦ . تاريخ الوفاة — وترتب على ذلك زيادة قيمتها بمبلغ ٤٣٨ ج و ٧٣٦ م أضافته إلى صافى قيمة التركة وأخطرت الورثة بذلك فاعترضوا متمسكين بالاتفاق المبرم بينهم وبينها وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ١٩٧١/٥/١٠ تعديل صافى التركة إلى ٣٢٩٥٠ ج و ٢٨٧ م بعد خصم الضرائب المستحقة على المورث وقدرها ٢٨٢٥ ج و ٩٨١ م تأسيساً على أن الاتفاق المبرم بين الورثة والمأمورية على تقدير عنصر الأقطبان الزراعية أصبح نهائياً وملزماً للطرفين فلا يجوز العدول منه ، سمعت مصلحة الضرائب فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٤٥٧ لسنة ١٩٧١ تجارى القاهرة الابتدائية ، وباتاريخ ١٩٧٣/٢/٨ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة ، إسماقت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٤ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وطلبت إلغاء وتأييد قرار المأمورية

بإعادة تقدير عنصر الأطيان الزراعية على أساس ضريبة الأطيان في سنة ١٩٦٦ بمبلغ ٢٣١٩٣ ج و ٧٨٦ م ليصبح صافي قيمة التركة ٣٧٩٣٧ ج و ٢٣ م و بتاريخ ١٧/١/١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقضه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحسدت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول الطائفة إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بتأييد الحكم المستأنف إلى أن الصلح المبرم بين المطعون ضدهم والطائفة بات نهائيا ملزما لطرفيه فلا يحل لها — من بعد — إعادة تقدير قيمة الأطيان الزراعية في حين أن الالتزام بدين الضريبة مصدره القانون ، وقد وضع الشارع معيارا لتقدير الأطيان الزراعية في المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤٤ هو عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ، وهي قاعدة آمرة تتعلق بالنظام العام فلا ينتج التصالح اثره إذا خالفها ولا يحول دون إعادة تقدير الأطيان المخلفة عن المورث على أساسها .

ومن حيث إن هذا التمسح صحيح ، ذلك أن الضريبة — وهي ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها ، وليس في القوانين الضريبية ولا في القانون العام ما يحول دون تذكر الخطأ الذي يقع فيها ، فلاممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم . وإذ كان ذلك ، وكان الشارع قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أن « تقدير قيمة الأطيان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة » مما مفاده أنه أراد أن يجعل من تلك القيمة التجارية معيارا حكما لتقدير قيمة الأطيان الزراعية الداخلة في عناصر التركة ، وكان البين من الأوراق أنه أعيد تقدير القيمة التجارية للأطيان الزراعية المخلفة عن المورث ابتداء من سنة ١٩٥٩

عملاً بأحكام القانون رقم ۱۱۳ سنة ۱۹۳۹ المعدل بالقانونين رقمي ۹۳ سنة ۱۹۴۳ و ۶۵ سنة ۱۹۴۹ وأرجح نفاذها بموجب قوانين متعاقبة إلى أن سرت ابتداء من سنة ۱۹۶۶ وهي السنة التي تولى المورث فيها ، وكان الأصل في تقدير التركات هو اعتبار الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث ، فإن تقدير قيمة الأطنان الزراعية إنما يكون على أساس القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة في سنة ۱۹۶۶ ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الاتفاق قد تم بين الطاعنة والمطعون ضدهم طبقاً للقانون رقم ۱۴ سنة ۱۹۶۲ — في شأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين — على تقدير قيمة الأطنان على قدر ذلك الأساس وصدر الحكم بناء على ذلك بانهاء الدعوى ، ذلك أن القواعد التي وضعها الشارع لتقدير قيمة التركة في القانون رقم ۱۴۲ سنة ۱۹۴۴ ، ومنها مانع عليه في المادة ۳۶ منه ، هي قواعد آمرة ومن النظام العام مما لا يجوز معه مخالفتها أو الصلح في المسائل المتعلقة بها وفقاً لما تقضي به المادة ۵۵۱ من القانون المدني . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — الذي أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه — قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الصلح المحرر في ۱۶ مارس سنة ۱۹۷۰ بين الطاعنة والمطعون ضدهم والمعتمد من لجنة إعادة النظر والمصدق عليه من المحكمة يمنع مصاحبة الضرائب — للطاعنة — من إعادة تقدير الأطنان الزراعية وفقاً لأحكام القانون فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / كالة عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد وجدي عبد الصمد ، وألفي بقطر حبشي ، ومحمد علي هاشم وصالح الدين
عبد العظيم .

(٣٢٠)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٨ القضائية :

ضرائب " ضريبة الزكات " ، بطلان . تركا . ملكية .

تصرفات المورث لأحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم حاجة مصلحة
الضرائب ١٠ م ٤ ق ٤٢ : لسنة ١٩٤٤ . وبحسب اعتبارها رغم ذلك تصرفات صحيحة .
ولست باطلة . أنه . عدم تحملها بدين الزكاة .

يدل نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - على أن الشارع اتخذ من هذه الخمس سنوات " فترة ريبية " بحيث
لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص
أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها ولا تعتبر
تلك الهبات والتصرفات باطلة بل تبقى صحيحة . نتيجة لكل آثارها فيما عدا
خضوعها لرسم الأيلولة قبل سال الذي ينتقل بطريق الهبة وسائر التصرفات إلى
أحد الورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة لا تدخل في مجموع أصول
الزكاة ولا تتحمل بالتالي بأي دين يثقلها ولكنها تضاف إلى التعيب الذي
يتلقاه ذلك الوارث بالميراث وينحصر المجموع لرسم الأيلولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن مأمورية ضرائب دكرنس قدرت إجمالي تركة مورث المطعون
ضدهم المتوفى بتاريخ ۱۹۶۶/۲/۱۷ بمبلغ ۶۱۷۱۵ ج و ۷۲۴ م شاملا قيمة
ما تملكه المورث المذكور وقدره ۳۰۲۳۴ ج و ۳۵۱ م والباقي وقدره ۳۱۴۸۱ ج
و ۳۷۳ م يمثل قيمة ما تصرف فيه إلى ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على
الوفاة وأن خصوم التركية مبلغ ۴۲۴۹۸ ج و ۳۸۱ م واعتبرت أموال للتركة
مستغرقة بالديون عدا ما تصرف فيه المورث ، وإذا عترض المطعون ضدهم ،
وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ۱۹۷۱/۲/۴
بتعديل تقدير أصول التركية إلى مبلغ ۱۴۸۱۴ ج و ۳۰۵ م وتحديد خصومها
بمبلغ ۴۲۵۹۸ ج و ۳۸۹ م واعتبار أصول التركية مستغرقة بالديون بتخفيض قيمة
التصرفات المبادرة إلى الورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى
مبلغ ۱۷۹۹۹ ج و ۵۸۳ م فقد أقاموا الدعوى رقم ۷۳۳ لسنة ۱۹۷۱ تجارى
المنصورة الابتدائية بالطعن في هذا القرار باعتبار أن مورثهم لم يخلف تركة
وأن جميع الأصول مستغرقة بالديون وبتاريخ ۱۹۷۳/۱/۲۵ حكمت المحكمة بنسب
مكتب خبراء وزارة العدل لبيان صافي التركية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت
و بتاريخ ۱۹۷۶/۱۲/۳۰ حكمت بتعديل القرار المطعون فيه إلى اعتبار أصول
تركة مورث المطعون ضدهم بما فيها للتصرفات التي آلت إلى الورثة طبقا
للأداة ۴ من القانون رقم ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ مبلغ ۳۲۸۱۳ ج و ۸۸۸ م وأن
خصومها مبلغ ۴۲۵۹۸ ج و ۳۸۹ م وأن الأصول جميعها مستغرقة بالدين وعدم
خضوع جميع الورثة لضريبة الشركات ورسم الأيلولة . إستانفت مصلحة الضرائب

هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق . تجارى المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٨/١/٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فجددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن مما تنهاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — أقام قضاء — باعتبار تركة مورث المطعون ضدهم مستغرقة بالديون وبعدم خضوعها لضريبة التركات ورسم الأيلولة — على أن تصرفات المورث إلى ورثته خلال فترة الرية تضاف إلى عناصر الزكة ويخص منها ما على الزكة من ديون ويفرض الرسم على الباقي في حين أن هذه التصرفات وإن كانت لا تحتاج بها مصلحة الضرائب وتخضع بالتالى لرسم الأيلولة إلى أن يثبت جديتها إلا أنها تخرج من عناصر الزكة بحيث لا تتحمل باى دين بثقلها .

ومن حيث إن هذا الذى صيغ ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالهبات أو بالواسطة " . يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشارع اتخذ من هذه الخمس سنوات « فترة رية » بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها لسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورهما ولا تعتبر تلك الهبات والتصرفات باطلة بل تبقى صحيحة منتجة لكل آثارها فيما عدا خضوعها للرسم الأيلولة فالمال الذى ينتقل بطريق الهبة وسائر التصرفات

إلى أحد الورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة لا تدخل في مجموع أصول
التركة ولا تحمل بالتالي بأي دين يثقلها ولا كنها تضاف إلى النصيب الذي يتلقاه
ذلك الوارث بالميراث ويخصم المجموع لرسم الأيلولة . وإذا كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار قيمة التصرفات الصادرة من المورث إلى
ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة من أصول التركة تخصم منها
الديون ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب
نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم
المستأنف وراض دعوى المطعون ضدهم وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد مدني العصار نائب رئيس المحكمة ، وحضور :
السادة المستشارين : حسن النسر ، مسود دويد الباقي ، منير عبد المجيد
ودوق خليل .

(٣٢١)

الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٠١) التزام . بيع . تقادم . حكم .

(١) التزام البائع بضمان عدم التعرض للشراء ولو لم يشهر العقد . مؤداه . عدم جواز
دفع دعوى صحة التعاقد بسقوطها بالتقادم .

(٢) القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فيما تضمنه من بيع العقار المبيع بالتقادم والصحيفة .
ثبوت اختلاف أوصاف العقار في العقد عن الصحيفة . لا يعد تناقضا . عدم ذلك .

١ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من أحكام
البيع المنصوص عليها في المادة ٢٩٩ من القانون المدني ، التزام البائع بضمان
عدم التعرض للشراء في الانتفاع بالمبيع أو منزهته فيه ، وهو التزام مؤبد
يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده ولو لم يشهر ، فيمتنع على البائع أن
يتعرض للشراء لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض . وبالتالي
يتمتع على البائع دفع دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع بالتقادم
استنادا إلى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم
بصحته ، لأن ذلك من قبيل المنازعات التي يمتنع على البائع إبدائها كآثر
من آثار التزام الضمان إلا إذا توافرت لديه بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد
على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه يتعلق بالقدر المبيع حسباً هو مبن بسند الدعوى وهو العقد المؤرخ .. وإذ قضت المحكمة بصحته ونفاذه فيما تضمنه من بيع الطاعن إلى المطعون عليه الحصة البالغ قدرها ١٢ ط على الشيوع في العقار الموضح الحدود والمعالم بالعقد وبصحيفة الدعوى ، فإنها لا تكون قد تناقضت أو قضت بما لم يطلبه الخصوم لأن الإشارة إلى صحيفة الدعوى تنحصر فيما يتفق من أوصاف مع عقد البيع سند الدعوى وهو ما طلبه المطعون عليه في صحيفة دعواه ، مما يكون معه تنقي هذا السبب - التناقض - في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية المقررة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٧٥ الاسكندرية الابتدائية ، بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٥/١ المتضمن بيع الطاعن له حصة قدرها ١٢ ط شيوعاً في كامل أرض وبناء المقار الموضح بالصحيفة نظير ثمن مقبوض قدره ٣٦٠ ج ، وقال شرحاً لدعواه ، إنه اشترى من الطاعن بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٥٤/٥/١ حصة قدرها ١٢ ط شيوعاً في كامل أرض وبناء المنزل المذكور إلا أن البائع - الطاعن - امتنع عن تنفيذ التزامه وتسليمه مستندات الملكية اللازمة لإتمام إجراءات التسجيل . دفع الطاعن الدعوى بسقوط الحق في إقامتها بأي أكثر من ١٥ سنة على نشوء الالتزام ، وطلب استيفاء راض الدعوى لأن المطعون عليه لم يسلم القدر المبيع ، وأنه هو الذي يصح يده على المأثور جميعه ويترجم باستغلاله بصحته إنالك له . وإنه يكون

قد تملكه بالتقادم الطویل المكسب للذكية . وبتاریخ ۱۹۷۶/۳/۲۳ حكمت المحكمة بتدب خیر لتحقيق وضع اليد ، وبعد أن قدم تقريره الذي خلاص فيه إلى أن البائع — الطامن — ظل واضعاً اليد على العقار المبيع حتى اكتسب ملكيته بالتقادم ، عادت فحكمت في ۱۹۷۶/۱۲/۲۸ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ۷۱ لسنة ۲۳ ق الإسكندرية تأسيساً على أن الطامن — البائع — كان يضع يده على العقار بعصفته شريكاً له ونائباً عنه ، وأنه كان يقوم بحسابته عن الربح سنوياً ، وبتاریخ ۱۹۷۷/۱۱/۱۷ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع شهود الطرفين ، حكمت في ۱۹۷۸/۴/۱۸ بإلغاء الحكم المستأنف ، وبصححة ونفاذ عقد البيع . طعن البائع في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطامن ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول له دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من ۱۵ سنة من تاريخ التعاقد ، ورفض الحكم الابتدائي هذا الدفع استناداً إلى التزام البائع بضمان عدم التعرض للشترى في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه إعمالاً لحكم المادة ۴۳۹ من القانون المدني ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطامن تعرض للشترى منذ تاريخ التعاقد بعدم تسليمه المبيع مما يسقط حق المطعون عليه في رفع الدعوى بمضى ۱۵ سنة من تاريخ هذا التعرض . وإذا غفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفع ، فإنه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، لأنه موجه إلى الحكم الابتدائي . أما النعى بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على الدفع المبدى من الطامن

فهو مردود ذلك انه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن من أحكام البيع المنصوص عليها في المادة ٤٣٩ من القانون المدني ، التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه ، وهو التزام مؤيد يتولد عن عقد البيع بمجرد انعقاده ولو لم يشهره فيمتنع على البائع أن يتعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض . وبالتالي يمتنع على البائع دفع دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع ، بالتقادم استناد إلى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم بصحته ، لأن ذلك من قبيل المنازعات التي يمتنع على البائع إبدائها كأثر من آثار التزامه بالضمان إلا إذا توافرت لديه بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على الدين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذا كان المقصود الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو ما يرد في أسباب الحكم الواقعية ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن رد على ما تمسك به الطاعن من دفاع لا سند له في القانون ، ما دامت النتيجة التي انتهى إليها الحكم موافقة للقانون ، مما يكون معه النفي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينفي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه التناقض والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٤/٥/١ المتضمن بيع ١٢ ط من العقار الموصوف بالعقد وبصحيفة الدعوى ، في حين أنه وصف في العقد بأنه دور أرض بالمنافع ، حال أن العقار زيدت به إنشاءات بمعرفة الطاعن ووصف في صحيفة الدعوى بأنه عبارة عن مبنى مكون من ثلاث أدوار ، ولم يطلب المطعون عليه الحكم بثبوت ملكيته للباني المستجدة التي أشار إليها بصحيفة الدعوى ، مما يعيب الحكم بالتناقض والحكم بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إن هذا النفي مردود ، بأن الحكم المطعون فيه إنما يتعلق بالقدر المبيع حسبما هو مبين بسند الدعوى وهو العقد المؤرخ ١٩٥٤/٥/١ ، وإذا قضت المحكمة بصحته ونفاذه فيما تضمنته من بيع الطاعن إلى المطعون عليه الحصاة

البالغ قدرها ١٢ ط على الشيوع في العقار الموضح الحدود والمعامل بالعقد وبصحيفة الدعوى ، فإنها لا تكون قد تناقضت أو قضت بما لم يطلبه الخصوم ، لأن الإشارة إلى صحيفة الدعوى تنحصر فيما يتفق من أرصاف مع عقد البيع سند الدعوى ، وهو ما طلبة المطعون عليه في صحيفة دعواه ، كما يكون معه النعي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبين الرابع والسادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وي بيان ذلك يقول إنه قدم إلى محكمة الموضوع الأدلة الكتابية الرسمية المثبتة لوضع يد على العقار الموصوف بعقد البيع وما استحدثت من بيان بصفته مالكاً ، غير أن الحكم المطعون فيه ، لم يناقش هذا الدليل كما استبعد مباحث الخبير المنتدب أمام محكمة الدرجة الأولى وتقريره الذي انتهى فيه إلى وضع يد على العقار وضع يد مكسب للملكية ، ولم يناقش المستندات التي قدمها إلى الخبير والمنضممة عقود المقاولة والإنشاء منذ نشأة العقار وحتى عملية الأدوار الثلاثة .

وحيث إن هذا النعي غير صديد ، ذلك — أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن رأي الخبير ليس إلا عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى يخضع كغيره من الأدلة لتقدير محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لوضع يد الطاعن على التقدير المبيع ، ونفى عن وضع اليد اقترانه بنية التملك في قوله : " وحيث إن الذي تستخلصه المحكمة من أقوال شهود المستأنف — المطعون عليه — الذين تطعن إليهم المحكمة أن المستأنف عليه — الطاعن — يضع اليد على العقار موضوع النزاع بطريق الإقابة عن المستأنف شريكه على الشيوع في العقار لإدارته ، وأن المستأنف عليه كان يقوم بتحصيل الإيجار لحسابه وحساب شريكه ، وأن المحاسبة كانت تتم بينهما سنوياً على هذا الأسس ، وما دام قد ثبت لمحكمة أن وضع يد المستأنف عليه — الطاعن — بهذه السهولة ، فإن عدم إدراكه مهلة طال أمده لا يذهب به إلى كسب الملكية " ولم يرد ذلك . وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أحوال

الشهود واستخلاص ما تقتنع به وإن خالفت رأى الخبير فى النتيجة التى انتهى إليها ، طالما أقامت قضاءها على أسباب سائنة ولها أصلها المثابت فى الأوراق ، وكان هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه سائغ ومقبول ويصح فى القانون لمواجهة دفاع الطاعن القائم على تملكه العين المبيعة بوضع اليد المكسب للملكية ، فإن النعى عليه بالقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع لا يكون فى محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه رجح أقوال شهود النفى على شهود الإثبات ، مع أن هذا الترجيح لا تؤيده أقوال شهود النفى بمعنى أنه استخلص الدليل من وقع أقوال الشهود على غير مدلول أقوالهم

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك ، إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مضمون ما شهد به شاهد كل من الطاعن والمطعون عليه ، يرجح أقوال شهودى النفى لا طمئنانة إليها ، ولم تخرج بها عن مدلولها وأصلها المثابت فى الأوراق ، فإن النعى عليه فى ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صادق العصار نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
إبراهيم فودة ، وحسين النمر ، ومنير عبد المجيد ، ومحمد إبراهيم خليل .

(٣٢٢)

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٨ القضائية :

عقد . قسمة . شيوخ .

عقد القسمة . عدم انعقاده إلا بين شركاء في المال الشائع . قسمة المال له مع الغير .
إعتباره هبة مستورة في عقد قسمة . وقوعها باطلا لاقتتار عقد القسمة لشروطه القانونية .

إذ كان من المقرر أن عقد القسمة ينعقد بين الشركاء في ملكية المال الشائع ومحله المال المملوك ملكية شائعة بين الجميع وهو من العقود التبادلية التي تتقابل فيها الحقوق ، وكان المطعون عليهما الأول والثاني لا يملكان في مال مورث الطاعنين — الثلاثة أقدنة التي اشتراها من المطعون عليه الأخير شيئا ، فإن انقسام هذا القدر لا يتوافر فيه شرائط المقررة في القانون لعقد القسمة . وكان مؤدى ذلك أن مورث الطاعنين يكون قد تنازل عن ماله لإخوته بدخوله في عقد القسمة دون مقابل مما يجعل العقد هبة مستورة في عقد قسمة فقد شروطه القانونية ولم تتم — باعتبارها هبة — في ورقة رسمية فتقع باطلا طبقا لنص المادة ٤٨٨ من القانون المدني ، هذا إلى أنه يكون قد تنازل بموجب هذه القسمة عن مال لإخوته دون سبب مما يفقد العقد ركنا من أركانه ويضحي إلزامه فيه باطلا بطلانا مطلقا طبقا لنص المادة ١٣٦ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٩٧٣
لسنة ١٩٧٠ محكمة سوحاج الابتدائية بطاب الحكم أولا : بصحة ونفاذ عقد
القسمة المؤرخ ١١/١/١٩٦٠ المحرر بينهما وبين مورث الطاعنين المرحوم ..
ومورث طرفي الطعن هذا المطعون عليه الأخير — المرحوم .. — المتضمن
أحقية المطعون عليهما الأول والثاني لمساحة ١ ف و ١٦ ط و ١٠ س شيوعا
في ٥ ف و ٢ ط و ١٧ س . (ثانيا) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٣/٧/١٩٥٧
المتضمن بيع المطعون عليه الأخير إلى مورث الطاعنين المرحوم .. مساحة
ثلاثة أفدنة موضحة الحدود والمعالم بثمن قدره ٨٣١ ج و ١٣٨ م . (ثالثا) بصحة
وتفاد عقد البيع المؤرخ ٢٣/٧/١٩٥٧ المتضمن بيع المطعون عليه الأخير إلى
المرحوم .. مورث طرفي الطعن هذا المطعون عليه الأخير مساحة ٢ ف
و ٢ ط و ١٧ س موضحة الحدود والمعالم به بثمن قدره ٥٨٥ ج و ٣٤٣ م . وقالا
شرحا للدعوى إنه بموجب عقد بيع تاريخه ٢٣/٧/١٩٥٧ باع المطعون عليه
الأخير إلى مورث الطاعنين المرحوم .. أطيانا زراعية مساحتها ثلاثة أفدنة
بثمن قدره ٨٣١ ج و ١٣٨ م . وبموجب عقد بيع آخر في ذات التاريخ باع
المطعون عليه الأخير إلى مورث طرفي الطعن هذا المطعون عليه الأخير
المرحوم أطيانا مساحتها ٢ ف و ٢ ط و ١٧ س بثمن قدره ٥٨٥ ج
و ٣٤٣ م وذلك بعد أن بحثت حالة كل من المتصرف إليهما بالبيع .
وبتاريخ ١١/١/١٩٦٠ ارتأى الأب المرحوم .. أن يقسم جميع الأرض
الزراعية سالفة البيان بين أولاده المطعون عليهم من الأول إلى الخامس ومورث
الطاعنين المرحوم .. لكل منهم السدس وقد أفرغ ذلك في محرر وقع عليه

الأول عن نفسه فحسب وسند وكالته لا يبيح له التصرف بالبيع ، وأن حضوره أمام محكمة أول درجة ودفاعه عن المطعون عليهم هذا الأول عن نفسه غير صحيح . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في موضوع الدعوى الأصلية إلى صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٩/٣٠ فيما تضمنته من بيع المطعون عليه الأول نصيبه الشخصي في الشقة محل الداعي وهو كامل حق المدفوعة ومقداره ٤ ط من ٢٤ ط مشاءا في حق الرقبة إلى الطاعة وتسليمها إليها وبرفض الدعوى قبل باقي المطعون عليهم وفي الدعوى الفرعية برفضها . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فأرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن المطعون عليهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بالطاب العارض ، فسخ العقد المقدم في صحيفة الاستئناف من الأستاذ ... ، المحامي الذي أنكر المطعون عليهم هذا الأول وعن نفسه فحسب ، وكالته عنهم ، فظل الطاب مطروحا على محكمة الاستئناف حتى رفضته في قضائها ، وهو ما ينطوي ضمنا على تسليمهم بصحة صدور العقد منهم وبقيام وكالة المحامي الذي وقع عليه في التصرف ، إذ لا يتصور طالب نسخ عقد لم ينعقد أصلا لعدم صدوره منهم ، غير أن الحكم المطعون فيه خلص إلى صدور العقد محل التداي من غير وكيل بالنسبة للمطعون عليهم هذا شخص الأول وأنه غير نافذ في حقهم لعدم إقرارهم إياه دون أن يعتد بإقرارهم في صحيفة الاستئناف .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن التصرف الذي يعقده الوكيل دون نيابة لا ينصرف أثره إلى الموكل ، فإن هذا الأخير يكون مع ذلك بالخيار بين أن يقره أو لا يقره ، فإذا اختار أن يقره ، أمكن ذلك صراحة أو ضمنا ، فإذا أنكره لم يجز له الرجوع في هذا الإقرار ويتم الإقرار

بأثر رجعي بما يجعل التصرف نافذا في حق الموكل من يوم أن عقده الوكيل
 إذ أن الإقرار اللاحق في حكم التوكيل السابق . لما كان ذلك ، وكان البين
 من أوراق الطعن أن المطعون عليهم طلبوا في صحيفة الاستئناف إلغاء الحكم
 المستأنف ورفض دعوى الطاعة وفي الدعوى الفرعية - الطلب المعارض -
 المقامة منهم ، بقبولها وفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٩/٣٠ وشطب
 التأشيرات والتسجيلات الموقعة على الشقة الموضحة بالعقد وبصحيفة الدعوى ،
 وتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١ قرر الأستاذ المحامي الحاضر عن المطعون
 عليهم أمام محكمة الاستئناف ، أن الأستاذ لا يعتبر وكيلا من
 المطعون عليهم في التصرفات وإنما هو وكيل في القضايا فقط ، ثم قدم مذكرة
 بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧ باسم المطعون عليهم طلبوا فيها الحكم بالطلبات المبينة بها
 وهي ذات الطلبات المبينة بصحيفة الاستئناف ، وكان طالب المطعون عليهم
 أمام محكمة أول درجة فسخ العقد المبرم بين الطاعة كمشرية والأستاذ
 المحامي كوكيل عنهم واستأنفهم الحكم الصادر برفض هذا الطلب وطلبهم
 الحكم به ثم تمسكهم به حتى بعد إعلانهم عدم وكالة الأستاذ
 عنهم هذا شخص المطعون عليه الأول ، يعني بطريق الأزوم الإقرار بصحة
 هذا العقد وبصدوره من ذي صفة في التعاقد عنهم بما يتضمن إجازة للتصرف .
 لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة طالب المطعون عليهم
 فسخ العقد ولم يعرض للقرينة المستفادة منه ، فإنه يكون مميبا بالقصور
 في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .
 وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين
 بالمصرفات .

جلسة ١١ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود البساجوري ، وإبراهيم محمد مائم ، ومحمد طه منجر ، إبراهيم
محمد فراج .

(٣٢٥)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٤ القضائية :

- (١) إختصاص ” الإختصاص القيمي ” . دفع . نقض .
الدفع بعدم الإختصاص القيمي . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
علة ذلك .
- (٢) إيجار . ” إيجار الأماكن ” . ” إحتياز أكثر من مسكن ” .
إستئناف . ” نطاقه ” .
دموى إخلاء الدبر لانهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر . نعمك المؤجر في مذكرة بإحتياز
المدين عليه لمسكن آخر . صدور الحكم لصالحه بالإخلاء . إستئناف التكموم عليه . أنه .
إعتبار هذا السبب مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
- (٣) إيجار . قانون .

وفاة المستأجر في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء إخلاء الوارث
لاحتياز أكثر من مسكن في ذات المدينة . لاخطأ . علة ذلك .

١ - أن كان الإختصاص القيمي يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز -
وملى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض

لما بخالطه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مقدار المقابل القدى من المدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها .

۲ - الاستئناف ونما لنص المادتين ۲۳۲ و ۲۳۳ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، فتأتم بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أغضت الفصل فيه أو ما فصلت فيه لغير مصلحته دين حاجة لاستئناف فرعى منه شريطة أن يكون الحكم المستأنف قد قضى لصالحه بالطلبات محل الاستئناف ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهم تمسكوا في مذكرتهم المقدمة قبل قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة ، بأن الطاعنة تحتجز مسكنها آخر خلاف شقة النزاع في ذات المدينة ، بالمخالفة لفوانين إيجار الأماكن ، كما تمسكوا بذلك في مذكرتهم المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية خلال فترة حيز الاستئناف للحكم ، وكان الحكم المستأنف قد صدر لصالحهم - بإخلاء العين لانتهاء العقد بوفاة المستأجر - فإن هذا الدفاع يعتبر مطروحا أمام المحكمة الاستئنافية رغم إغفال محكمة أول درجة الفصل فيه مادام لم يتنازل المطعون ضدهم عنه .

۳ - إن كانت نصوص القانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ الذي يحكم واقعة الدعوى التي تمت في ظله بوفاء المورث - المستأجر الأصلي - قد خلت من قواعد تنظيم الآثار المترتبة على وفاة المستأجر مما يتعين معه الرجوع في شأنها للقواعد العامة المقررة في القانون المدني والتي تقضى وفقا للمادة ۶۰۱ بعدم انتهاء الإيجار بموت المؤجر أو المستأجر واستمرار العلاقة الإيجارية قائمة مع ورثته ما لم يطلبوا إنهاء العقد ، إلا أنه لما كانت المادة ۱۰ من القانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۴۷ قد حظرت على الشخص الواحد أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن واحد ، فإن هذا النص بقدر ما يكون مهيأ لجواز طلب إخلاء المساكن المحتجزة بالمخالفة له ، فإنه ولا شك يمد قيدا على الأحوال التي يكون استمرار

العلاقة الإيجارية فيها أو امتدادها مستندا من نصوص قانون لأنه من غير المقبول أن يقرر المشرع استمرار هذه العلاقة مع وارث المستأجر بعد وفاته مع حفظه عليه البقاء في العين المؤجرة لاحتجازه مينا أخرى ، ولذا فقد عمد إلى أن ينص صراحة في قانون إيجار الأماكن اللاحقين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن امتداد العلاقة الإيجارية مع ورثة المستأجر ، قرابته المقيمة معه وقت الوفاة لا يخل بما هو مقرر من عدم جواز احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . لما كان ما تقدم فلأنه تقوم للطعون ضدهم مصاحبه في التمسك بهذا التمسك توصلا إلى نفي وجوب استمرار العلاقة الإيجارية مع الطاعنة بعد وفاة زوجها المستأجر لعين النزاع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تتحصل في أن المصعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣٩٥٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بانتهاء عقد الإيجار الصادر من مورثهم إلى مورث الطاعنة والمؤرخ ١٩٣٥/٧/١٤ — وإلزامها بتسليم العين المؤجرة ومنع تعرضها لهم فيها ، وبعد إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المصعون ضدهم عدم إقامة الطاعنة في هذه العين حتى وفاة مورثها وسماع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ١٩٧٢/٤/١ بانتهاء عقد الإيجار موضوع الدعوى وتسليم العين المؤجرة للطعون ضدهم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٠٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة

مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرنة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت اننيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن المحكمة فصلت فى الدعوى باعتبارها داخلية فى اختصاصها فى حين أن الاختصاص فى شأنها ينعقد للمحكمة الجزئية لأن المنازعة فيها لم تنشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٤ وأن قيمتها تقل عن مائتين وخمسين جنيا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان الاختصاص القيمى يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مقدار المقابل النقدي من المدة التى قام النزاع على امتداد العقد إليها . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن قد خلت مما يفيد إبداء الطاعنة أمام محكمة الموضوع دفعا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فإن النعى عليه بأنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم استند إلى واقعة جديدة أنها تمتعز مسكنين فى بلد واحد — رغم عدم سبق إثارتها فى درجتى التقاضى ، وأن المطعون ضدهم وإن ضمنوها مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف ، إلا أنها لم تقدم إلا فى فترة حيز الاستئناف للحكم ردا على مذكرة دفاعها المودعة خلافا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الاستئناف وفقا لنص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بمآلتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . فلذا لم يفتقر بالفصل

في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة سواء ما أقتلت الفصل فيه أو ما فصلت فيه غير مصاحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه شريطة أن يكون الحكم المستأنف قد قضى لصالحه بالطايات محل الاستئناف ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهم تمسكوا في مذكرتهم المقدمة قبل قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة ، بأن الطائفة تحتجز مسكنها آخر خلاف شقة النزاع في ذات المدينة ، بالمخالفة لقوانين إيجار الأماكن كما تمسكوا بذلك في مذكرتهم المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية خلال فترة حجز الاستئناف للحكم ، وكان الحكم المستأنف قد صدر لصالحهم ، فإن هذا الدفاع يعتبر مطروحا أمام المحكمة الاستئنافية رغم إغفال محكمة أول درجة الفصل فيه مادام لم يتنازل المطعون ضدهم عنه ، ويكون النعى على الحكم المطعون عليه تصديقه للفصل فيه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطائفة أن الحكم خضع للعلاقة الإيجارية موضوع الدعوى لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، في حين أن قواعد استثنائية لا يجوز انقياس عليها أو التوسع في تفسيرها ، وقد حلت من تنظيم الآثار المترتبة على وفاة المستأجر أو شترائط إقامة ورثته في العين المؤجرة وقت وفاته ، لاستمرار العلاقة الإيجارية بالنسبة لهم مما يتعين معه إعمال أحكام القانون بشأن في هذا الخصوص ، وهي تعطى الورثة الحق في البقاء في العين المؤجرة بعد وفاة مورثهم إذ تنقل إليهم الحقوق والالتزامات المتولدة من عقد الإيجار .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قوانين إيجار الأماكن تشريعات استثنائية فلا تسرى إلا في النطاق المحدد لها بمقتضى النصوص الواردة فيها ، وأنها متى خلت من قواعد تنظيم بعض الآثار المترتبة على عقد الإيجار فإن القواعد المقررة بشأنها في القانون المدني تكون هي الواجبة التطبيق باعتبارها القواعد العامة في المواد المدنية والتجارية ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من عدم استمرار العلاقة

الإيجارية مع الطاعة بعد وفاة مورثها — المستأجر الأصل — نظرا لوجود مسكن آخرها في ذات المدينة ، وعدم جواز احتجازها أكثر من مسكن في ذات المدينة طبقا لنص المادة ١٠ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وهو نص خاص يقيد ماورد بالتقنين المدني من قاعدة عام، تقضي باستمرار العلاقة الإيجارية مع وريثة المستأجر بعد وفاته ، فإن النعي عليه لإعماله هذا النص يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعة أنه على فرض احتجازها أكثر من مسكن في المدينة الواحدة ، فإنه ليس للمطعون ضده مصلحة في طلب إخلائها من أحدهما لعدم دخوله ضمن أسباب الإخلاء الواردة على سبيل الحصر في المادتين ٣ ، ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ولأن الهدف من هذا الحظر هو تهيئة السبيل أمام طلاب السكنى ليصلوا إلى غيبتهم فيجوز لهم وحدهم طلب الإخلاء في هذه الحالة . هذا فضلا عن أن المادة ١٠ من هذا القانون وإن حظرت الجمع بين مسكنين في مدينة واحدة إلا أنها لم ترتب جزاء مدنيا على مخالفة ذلك اكتفاء بالجزاء الجنائي الذي أصبح بعد تعديل المادة ١٦ منه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ناصرا على المالك دون المستأجر ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بإخلاء العين المؤجرة تأسيسا على مخالفة نص المادة ١٠ مخالفة للإشارة يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كانت نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي يحكم واقعة الذهوى التي تمت في ظل وفاة المورث — المستأجر الأصلي — قد خلت من قواعد تنظم الآثار المترتبة على وفاة المستأجر مما يتعين معه الرجوع في شأنها للقواعد العامة المقررة في القانون المدني والتي تقضي وفقا للمادة ٦٠١ بعدم انتهاء الإيجار بموت المؤجر أو المستأجر واستمرار العلاقة الإيجارية قائمة مع وريثه ما لم يطلبوا إنهاء العقد ، إلا أنه لما كانت المادة ١٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت على الشخص الواحد أن يستأجر في البلد أكثر من مسكن واحد ، فإن هذا نص يفسر بما يكون

صديا لجواز طلب إخلاء المساكن الممتجزة بالمخافة له ، فإنه ولا شك يعد فيدا على الأحوال التي يكون استمرار العلاقة الإيجارية فيها أو امتدادها مستمدا من نصوص القانون لأنه من غير المقبول أن يقرر المشرع استمرار هذه العلاقة مع وارت المستأجر بعد وفاته مع حظره عليه لبقاء في العين المؤجرة لاحتجازه عينا أخرى ولذا فقد عمد إلى أن ينص صراحة في قانوني إيجار الأماكن اللاحقين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن امتداد العلاقة الإيجارية مع ورثة المستأجر وقرابته المقيمين معه وقت الوفاة لا يخل بما هو مقرر من عدم جواز احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى لما كان مانفدا فإنه تقوم المطعون ضدهم مصاحبة في التمسك بهذا القيد توحيلا إلى نفي موجب استمرار العلاقة الإيجارية مع الطامنة بعد وفاة زوجها المستأجر لعين النزاع ، ويكون النفي على الحكم المطعون عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطامنة تنفي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنها قطعت الصلة بملكها الكائن بعزبة النخل ، وأقامت مع زوجها قبل وفاته في عين النزاع لملائمتها مع كبرهما في السن وانساعهما ، وللخلاف الذي دب بينهما وبين أبنائهما وتركها ملكها لهم بالإيجار لقيمون فيه مع أسرهم ، كما قدمت العديد من المستندات المثبتة لإقامتها في عين النزاع مع زوجها وقت وفاته ورغم جهرية هذا الدفاع الذي يتوافر به المقتضى لجزها أكثر من مسكن مع افتراض حصوله والمثبت لإقامتها في هذه العين فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه ونحيص الأدلة المؤيدة له .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أنه لما كان الدفع الذي تلزم المحكمة بالرد عليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الذي يرد على وجه صريح جازم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن دفاع الطامنة أمام محكمة الموضوع لم يقم على أساس قيام المقتضى لاحتجازها أكثر من مسكن في المدينة الواحدة ، وإنما انتصب على مجرد نفي هذه الواقعة بإدعاء إقامتها مع زوجها بعين النزاع قبل وفاته وتركها الإقامة بملكها الكائن بعزبة النخل من

وقت إتمام هذا الزواج ، فإن ما ساقته الطاعنة من أسباب مبرره لانتقالها من ملكها للإقامة مع زوجها لا يشكل دفعا بقيام المفتضى المبرر لشغلها المسكنين معا ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه إذا لم يعتد بها أو يرد عليها ، ويكون النعي عليه بالقصور في خصوص ما تقدم على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم استند في نفي إقامتها بعين النزاع قبل وبعد وفاة الزوج إلى ثبوت إعلانها بصحيفة الدوى في مسكن آخر ، في حين أن هذا الإعلان لم يتم فيه ، ثم أنه خاص بفترة تالية للوفاة فلا يجوز الاستدلال به على فترة سابقة عليه ، وأيضا فإنه يتناقض مع ما قرره المطعون ضدهم في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة أول درجة من أنها مقيمة في شقة النزاع . هذا فضلا عن اعتماده في ذلك إلى قيام المستأجر بنقل التليفون من عين النزاع إلى هذا المسكن ، لا يقطع في إقامتها قبل الوفاة لأن نقله كان بمناسبة فتح المتوفى عيادة بيطارية في ناحية عزبة النخل ، وأيضا فإنه امتد إلى أقوال الشهود رغم تناقضها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه انصب على الأسباب التي قامت عليها محكمة أول درجة قضاءها ، في حين أن الحكم المطعون فيه وأن أيد هذا القضاء إلا أنه اتخذ لنفسه أسبابا مستقلة لم ينكر فيها على الطاعنة إقامتها في عين النزاع وقت وفاة المستأجر .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

مجلس ١١ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد صوف الدين سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
نذوق داود .

(٣٢٦)

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦ القضائية :

إيجار . " إيجار الأما كن " . الإخلاء لعدم توفاء بالأجرة " .
دعوى .

دعوى إخلاء المستأجر لعدم التوفاء بالأجرة . توق الإخلاء ببدء الأجرة وفوائدها
والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة . اعتبار المرافعة منتهية بانتهاء مهلة المرافعة
الشفهية والكتابية . عرض الأجرة ومطاعنتها بعد انتهاء مهلة المذكرات .
لا أثر له .

تشرط المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ليتوق المستأجر
طلب الإخلاء أداء الأجرة المستحقة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل
إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان باب المرافعة في الدعوى بعد موقوفها
في حالة الترخيص للتصوم بتقديم مذكرات أو مستندات في فترة حجز القضية
لحكم ، انتهاء الأجل الذي حددته المحكمة للتصم لتقديم فيه مذكرته أو مستنداته
لأنه يفعل إذا انتهت فعلا المرافعة شفهية كانت أو كتابية ، وكان الثابت
من الصورة الرسمية لمحضر جلسة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٦/١/٥ أن الدعوى
حجزت للحكم بالجلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٦ وصرح بتقديم مستندات في الأسبوع
الاول ومذكرات بالإيداع في الأسبوع الثاني ، والثابت من الأوراق أن طاعة

عرضت على المطعون ضدها قيمة الأجرة حتى فبراير سنة ١٩٧٦ ومصاريف الدعوى بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١ ، ثم أودعت هذا المبلغ خزينة المحكمة في ١٩٧٦/١/٢٢ ، وكان ذلك بعد قفل باب المرافعة في الدعوى في ١٩٧٦/١/١٩ بانقضاء مدة الأسبوع المحددة لتقديم المستندات والمذكرات فيكون عرض الأجرة قد تم بعد الميعاد الذي حدده القانون ولا يكون الحكم إذ قضي بإخلاء الطاعنة لعدم وفائها بالأجرة إعمالاً لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها اختصمت الطاعنة في الدعوى رقم ٤٦٩٠ / ٧٤ لسنة ١٩٧٥ مذبى كلى جنوب القاهرة طالبة إخلاءها من العين المبينة بصحيفة الدعوى ، وفي بيانها قالت انه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٧/٣/٩ امتأجرت منها الطاعنة العين آنفة الذكر بإيجار شهري قدره ٢ ج و ٧٥٠ م إلا أنها دأبت على المماطلة في سداد الإيجار مما اضطرها الى إقامة دعوى مستعجلة بطلب طردها ، وقضى فيها بالطردها ، إلا أنها استشككت في التنفيذ وأوفت بالإيجار ، ثم تأخرت في سداد الإيجار منذ أبريل سنة ١٩٧٤ حتى أكتوبر سنة ١٩٧٤ وقدره ١٩ ج و ٢٥٠ م ، فأذرتها في ١٩٧٤/٩/١٧ بمنطاب مسجل بعلم الوصول بالسداد دون جدوى ، وفي ١٩٧٥/١/٥ طلب قبوله خصماً في الدعوى منضمها لزوجته الطاعنة لإقامته دعوى بطلب تثبيت ملكيته للمقار ، وفي ١٩٧٥/٢/٢٣ حكمت المحكمة بعدم قبول

طالب التدخل خصما في الدعوى وبإخلاء الطاعنة من العين المؤجرة وتسليمها للطعون ضدها ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢/١٨٥٣ قضائية القاهرة ، وفي ١٩٧٦/٢/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وبعرضه على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لظهوره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فيما ذهب إليه من رفض الدفع المبدى منها ببطلان التنبيه بالإخلاء لأنه تم على خلاف ما تقضى به المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ التي أوجب أن يكون هذا التنبيه بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول بدون مظروف ، إذ أرسلت المطعون ضدها إليها ورقة بيضاء داخل مظروف عادي ، فيكون التنبيه قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمقابلة للمادة ١/٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد بينت أنه يحق للأجير طلب إخلاء العين المؤجرة إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بدون مظروف أو بإعلان على يد محضر .. " ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة ببطلان التكليف بالوفاء لعدم إرساله بدون مظروف بقوله : " وحيث إنه بالنسبة للسبب الأول من سببي الاستئناف فإن المستأنف ضدها قالت في صحيفة افتتاح الدعوى أنها أذرت المستأنفة بخطاب مسجل "منه فيه" بعلم الوصول رقم ٤٦١ في ١٩٧٤/٩/١٧ تسجيل بريد ابياية ولم تنف المستأنفة أمام محكمة أول درجة أن الخطاب المرسل لها "منه فيه" ، كما أنها لم تقدم هذا الخطاب بملزمة الاستئناف تأييدا لهذا القول ، ومن ثم يتعين الالتفات من هذا القول المجرد من دليله " ، كما ورد بأسباب الحكم الابتدائي قوله : "وقدمت المدعية تأييدا لدعواها حافظة مستندات انطوت على

(١) عقد إيجار (٤) صورة كتاب مسجل به علم الوصول تاريخه ١٩٧٤/٩/١٧ كلفت المدعية بمقتضاه المدعى عليها بأن تؤدي إليها خلال ١٥ يوما من تاريخه مبلغ ١٦ ج و ٥٠٠ م قيمة أجرة المخزن المؤجر إليها عن المدة من أبريل سنة ١٩٧٤ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٤ أو تقيم ضدها دعوى إخلاء مع إلزامها بمصروفاتها ومقابل أتعاب المحاماة ، ومرفق بها إيصال التسجيل وعلم الوصول " . كما قدمت المطعون ضدها صورة رسمية من ظهر حافظة المستندات المقدمة إلى محكمة أول درجة ورد بها وصف لخطاب التكليف بالوفاء بالأجرة بأنه خطاب مسجل منه فيه بعلم الوصول ولم تقدم الطاعنة ما ينفي هذا الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى ثبوته من أن المطعون ضدها قد كافئها بالوفاء بالأجرة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بدون مظروف وهو ما عبر عنه الحكم عبارة " منه فيه " فيكون نعيها بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه لما كان يشترط للحكم بالإخلاء طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ عدم وفاء المستأجر بالأجرة قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى وكانت الطاعنة قد عرضت كامل الأجرة المستحقة عليها حتى فبراير سنة ١٩٧٦ ومصاريف الدعوى وقدرها ٦٦ ج و ٨٠٠ م بتاريخ ٧٦/١/٢١ تم أودعت هذا المبلغ خزينة المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٢ قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى وقدمت الدليل على ذلك ، فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك بالإخلاء تأسيساً على عدم تقديم الطاعنة الدليل على الوفاء يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، تشترط ليتوفى المستأجر طلب الإخلاء أداءه الأجرة المستحقة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان باب المرافعة في الدعوى يمد مقفولاً في حالة الترخيص للمصوم بتقديم مذكرات أو مستندات في فترة حجز القضية للحكم بانتهاء الأجل الذي حددته

المحكمة لتخصم ليقدم فيه مذكرته أو مستنداته ، لأنه يقفل إذا انتهت فعلا المرافعة شفوية كانت أو كتابية ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٦/١/٥ أن الدعوى حجت للحكم بـ ١٩٧٦/٢/٢٣ وصرح بتقديم مستندات في الأسبوع الأول ومذكرات بالأيدياع في الأسبوع الثاني ، والثابت من الأوراق أن الطاعنة مرضت على المظعون ضدها مبلغ ٦٦ ج و ٨٠٠ م قيمة الأجرة حتى فبراير سنة ١٩٧٦ ومصاريف الدعوى بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١ ثم أودعت هذا المبلغ خزانة المحكمة في ١٩٧٦/١/٢٢ وكان ذلك بعد قفل باب المرافعة في الدعوى في ١٩٧٦/١/١٩ بانهضاء مدة الأسبوعين المحددة لتقديم المستندات والمذكرات ، فيكون مرض الأجرة قد تم بعد الميعاد الذي حدده القانون ، ولا يكون الحكم إذ قضى باخلاء الطاعنة لعدم وفائها بالأجرة إعمالا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد خالف القانون .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد سيف الدين نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : محمد محمود الباجوري ، إبراهيم محمد هاشم ، إبراهيم محمد فراج وصبحي
رزق داه .

(٣٢٧)

الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٤٩ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " . " وفاة المستأجر أو تركه العين " .

وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . امتداد العقد لصالح أقاربه نسبا أو مصاهرة .
لا عمل للفرقة بين حالتى الوفاة أو التركة . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وق ٤٩ لسنة ١٩٧٧

المقصود بالقرابة فى المادة ٣١ من قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هى القرابة من النسب
أو المصاهرة ، وكان المقرر وفقا لنص المادة ٣٧ من تنفيذ المدنى أن أقارب
أحد الزوجين يعتبرون فى نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر ،
وكانت المادة ٢١ سالفة الإشارة وإن صيغت فى عبارة قد يفهم من ظاهرها
أنها بينما تسوى بين حالة وفاة المستأجر وتركه العين بالنسبة للزوجة وأولاده
والديه ، فإنها تقصر الأمر على حالة وفاته بالنسبة لبقاق أقاربه حتى الدرجة
الثالثة ، إلا أنه استنداء بمحكمة التشريع وما تضمنته المذكرة الإيضاحية لمشروع
القانون يتضح أن قصد الشارع لم ينصرف إلى جعل الحكم مختلفا فى هذا
الخصوص بالنسبة إلى كل من الفريقين وإنما جاء هذا الاختلاف الظاهرى
نتيجة إدخال تعديل على المشروع الأصلى ، قصد به مجرد قصر اشتراط توافر
مدة إقامة فى العين على أفراد الفريق الثانى من الأقارب ، دون الزوجة والأولاد .

والوالدين ، بعد أن كان يشترطه بالنسبة للفريقين معا ، مما يترتب عليه الاختلاف الظاهري المشار إليه ، وإذا افصح الشارع عن قصده إفادة هؤلاء الأقارب من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر أو تركه العين بإرادته نص المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن اللاحق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي أدرك الدعوى قبل أن تستقر مراکز الخصوم بصدور حكم نهائي فيها فيحكمها بسريانه بأثر فوري على المراکز القانونية التي لم تكتمل وتستقر لتعلقه بالنظام العام ، المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، صريحاً في إفادتهم منه في كلتا الحالتين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وحجب بذلك نفسه عن التحقق من توافر شرط عقد الإيجار بالنسبة إلى الطامن - القريب بالمصاهرة للسناجر الأصلي الذي تنازل عن الإيجار - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطمن - تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٦ مدني كلى بحلزة ضد الطامن والمطعون ضده الثاني بطالب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١ وإخلاء العين للأجرة وتسليمها له ، وقال مبرهاً لها أنه بموجب هذا العقد استأجر منه المطعون ضده الثاني شقة النزاع إلا أنه تآزل عن الإيجار للطامن دون موافقته ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول واقعة التنازل عن الإيجار وبعد سماعها شهود الطرفين حكمت في ١٩٧٩/١/٢١ بفسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى

وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمطعون ضده الأول . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٨١ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٣ ، حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن بما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن القرابة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تقتصر على أقارب المستأجر نسباً دون أقاربه من المصاهرة ، وأن استفادة الأقارب غير الزوج والأولاد والوالدين من الامتداد القانوني المقرر بهذه المادة تقتصر على حالة وفاة المستأجر دون تركه العين المؤجرة ، في حين أنه طبقاً للقواعد العامة المقررة في القانون المدني وعلى ما تقتضيه المادة ٣٧ منه ، يعتبر أقارب أحد الزوجين في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر ، وأن الاستفادة من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن الحكم واحد بالنسبة للفريقين المنصوص عليهما في المادة ٢١ منه أي أنه يسوى بالنسبة لهما بين حالتى الترك والوفاة .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أنه لما كان المقصود بالقرابة في المادة ٢١ من قانون إيجاز الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي القرابة من النسب أو المصاهرة — وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٣٧ من القانون المدني أن أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر ، وكانت المادة ٢١ سالمة الإشارة وإن صيغت في عبارة قد يفهم من ظاهرها أنها يلزم تسوى بين حالة وفاة المستأجر وتركه العين بالنسبة لزوج وأولاده والديه ، فإنها تقتصر الأمر على حالة وفاته بالنسبة لباقي أقاربه حتى الدرجة الثالثة ، إلا أنه استدل بالحكمة التشريعية وما تضمنته المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون يتضح أن قصد الشارع لم يتصرف

إلى جعل الحكم مختلفا في هذا الخصوص بالنسبة إلى كل من الفريقين وإنما جاء هذا الاختلاف الظاهري نتيجة إدخال تعديل على المشروع الأصلي ، قصد به مجرد قصد اشتراط توافر مدة إقامة في العين على أفراد الفريق الثاني من الأقارب دون الزوجة والأولاد والوالدين ، بعد أن كان يشترطه بالنسبة إلى الفريقين معا ، مما ترتب عليه الاختلاف الظاهري المشار إليه ، وإذا أفصح الشارع عن قصده إفادة هؤلاء الأقارب من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر أو تركه العين بإرادته نص المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن اللاحق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي أدرك الدعوى قبل أن تستقر مراكز المصنوع بصدد حكم نهائي فيها فيحكمها بسريانه بأثر فوري على المراكز القانونية التي لم تكتمل وتستقر لتعلقه بالنظام العام ، المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، صريحا في إفادتهم منه في كلتا الحالين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وحجب نفسه عن التحقق من توافر شروط استمرار عقد الإيجار بالنسبة إلى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : د. حبيب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق ، الدكتور جمال الدين محمود
ويحيى الرقاصى .

(٣٢٨)

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤ ع القضاية :

عمل . أجر « الميزة العينية » .

حصول العامل على السكن والهدايا نظير مقابل نقدي . لا يعد ميزة عينية . لا يفرض موزك
مقدار المقابل ومدى تناسبه مع التكلفة الفعلية .

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة اثنتاثة من قانون العمل رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ أن ما يعطيه صاحب العمل للعامل من سكن أو غذاء لا يعتبر
ميزة ميلية تأخذ حكم الأجر إلا إذا قدم إليه لقاء عمل ، وعلى ذلك فلا يعتبر
منها كذلك ما يقدم إليه بتناسبه العمل مقابل مبالغ من النقود أيا كان ،
مقدار هذا المبلغ ومدى تناسبه مع تكلفتها الفعلية . ولما كان الثابت
في الدعوى أن الطاعن (العامل) كان يحصل على السكن والغذاء من الشركة
المطعون ضدها الأولى نظير مقابل نقدي يؤديه إليها ، وليس لقاء عمله ، فإن
أيا منها لا يعد من قبيل الأجر العيني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى
كلى شين الكوم طالبا إلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بتقديم تقرير عن قيمة
المزايا العيانية التى كان يتمتع بها أثناء عمله بها — وهى المسكن والوجبات
الغذائية — قبل نقله فى ١٥/٧/١٩٦٤ إلى شركة مصر للخازن الهندسية التى
أدجبت فى الشركة المطعون ضدها الثانية ، وبمجلس ٢٩/٣/١٩٧٠ قضت
المحكمة الابتدائية بنذب مكتب الخبراء لأداء المهمة الميمنة بمنطوق حكمها ،
وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل الطاعن طلباته إلى طالب الحكم بتقدير قيمة
المزايا العيانية التى كان يحصل عليها من الشركة المطعون ضدها الأولى
بمبلغ ٧ ج و ١٠٠ م وإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بإضافة هذا المبلغ
إلى مرتبه اعتبارا من تاريخ نقله فى ١٥/٧/١٩٦٤ ، وتاريخ ٨/١/١٩٧٣
قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٤٤ لسنة ٦ ق شين الكوم وبمجلس ١٣/٥/١٩٧٤ قضت محكمة الاستئناف
بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن
على المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلصة المحددة الترت
النيابة العامة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أيد قضاء محكمة أول درجة برفض دعواه تأسيسا على أن الميزتين المعينتين اللتين يطالب بإضافة قيمتهما بالأجرة وهما المسكن والغذاء ، لا تأخذان حكم الأجر في مفهوم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لأنه كان يحصل عليهما من الشركة المطعون ضدها الأولى مقابل مبلغ من النقود يؤديه إليها وليس مقابل عمله ، في حين أن الثابت كان يحصل عليهما مقابل عمله ، إذ أن المقابل التقدمي الذي كان يؤديه للشركة لم يكن يمثل التكلفة الفعلية لهما ، ومن ثم فإن هاتين الميزتين المعينتين تعتبران جزءا من الأجر في مفهوم المادة سالفة البيان وتأخذان حكمه ويتمين إضافة الفرق بين ما كان يؤديه للشركة من مقابل وبين تكلفتها الفعلية إلى أجره الذي يحصل عليه من الشركة المطعون ضدها الثانية ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن ما يعطيه صاحب العمل للعامل من سكن أو غذاء لا يعتبر ميزة مبنية تأخذ حكم الأجر — ونفقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — إلا إذا قدم إليه لقاء عمله ، وعلى ذلك فلا يعتبر منهما كذلك ما يقدم إليه بمناسبة العمل مقابل مبالغ من النقود أيا كان مقدار هذا المبلغ ومدى تناسبه مع تكلفتها الفعلية ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يحصل على السكن والغذاء من الشركة المطعون ضدها الأولى نظير مقابل تقدمي يؤديه إليها ، وليس لقاء عمله فإن أيا منهما لا يعد من قبيل الأجر المعنى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا التأثير فإنه لا يكون

قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ كان قد أورد في أسبابه من أن توافر المقابل النقدي أيا كان قدره بالنسبة للسكن باستراحة الشركة والوجبات الغذائية يجعل المطالبة بالفارق بين القيمة الفعلية والقيمة الرمزية فاقد الأساس قانونا ، فإنه يكون قد تناول بالرد ما أبداه الطاعن من دفاع مفاده أن المقابل النقدي الذي كان يؤديه للشركة لم يكن يتناسب مع التكلفة الفعلية لما كان يحصل عليه من سكن أو غذاء ، ويكون النهي عليه بالقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنباطي ، محمد حسب الله ، أحمد ضياء عبد الرازق والدكتور
جمال الدين محمود .

(٣٢٩)

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ القضائية :

تأمينات "معاش العامل" . قانون .

طلب المؤمن عليه حساب معاش المدة العاقبة على الاشتراك في التأمين بواقع ٢ ٪ بدل
من ١ ٪ ، جواز عدوله عن هذا الطلب ، ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥
اصححت حكما مغيرا يمنع هذا العدول .

النص في المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن " ... تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه
في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة
الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر
الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ من كل سنة من سنوات تلك المدة
السابقة ... ويجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة
المشار إليها أو جزء منها بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط
أن يؤدي إلى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم ٥ المرفق " ، مفاده
أن المشرع تقيا بمصلحة المؤمن عليه بتقرير حقه في طلب حساب معاش المدة
السابقة لاشتراكه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل
وذلك بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري الذي أفصح عنه بدلا

من ١٪ من هذا المتوسط لتمكينه من زيادة المعاش الذى تقرر أصلا لكفالة الحماية الاقتصادية له وللمستحقين منه بتوفير نفقات معيشته عند بلوغه سن التقاعد ومعيشتهم بعد وفاته فمنحه المشرع حق تقديم ذلك الطلب إذ رأى أنه يحقق مصلحة له ، ولما كان المعاش لا يرتكن فى أساسه على رباط عقدى بين المؤمن عليه والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإنما تحدده أحكام قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى فرضه وليس فى هذه الأحكام ولا فى القانون العام ما يحول دون عدول المؤمن عليه عن طلب حساب ذلك المعاش بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه واسترداده ما دفعه فى هذا الخصوص . يؤيد هذا النظر ان المشرع استحدث حكما مغايرا فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأن منع فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ منه المؤمن عليه من العدول عن طلب ضم المدد أو حسابها أو الاشتراك فيها مما يؤذن بتحول فى السياسة التشريعية من إطلاق حقه فى العدول إلى حظر هذا الحق وتعميم الحظر وجعله شاملا . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده قدم فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٨ طلب حساب المعاش المستحق له عن المدة السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ — وهى السابقة لاشتراكه فى التأمين التى يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل — بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المنوئ عنه بدلا من ١٪ منه وبدأ سداد الأقساط المستحقة فى هذا الشأن اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٨ ثم انضح له أن ذلك الطلب لن يؤدي إلى زياد معاشه ، فانه يحق له العدول عن طلبه واسترداده الأقساط المدفوعة بهدده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى ضامه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر أوراق الطعن — تتحصل في أن المضمون ضده أقام الدعوى رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة ضد الهيئة الطاعنة وشركة تصنيع الورق بطلب إلغاء ضم مدة الخدمة السابقة على ١/٤/١٩٥٦ بالمعاش مع كاتبة ما يترتب على ذلك من آثار ورد المبالغ التي حصلت منها ، وقال بيانا للدعوى أنه يعمل لدى هذه الشركة وتقدم بطلب بإضم مدة خدمة سابقة إلى مدة اشتراكه بتلك الهيئة التي حصلت الأقساط الشهرية المستحقة عنها اعتبارا من ١/٤/١٩٦٨ وإذ تبين أن ذلك الضم لا يحقق له منفعة فقد رفع الدعوى بطلبه سالفه البيان . بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتدبير خير لأداء المأمورية التي أفصح عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه المقيّد برقم ١٢٣ لسنة ٩٣ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة ، فرفضت في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم ضم مدة خدمة المطعون ضده السابقة على اشتراكه بالهيئة الطاعنة وإلزامها أن ترد إليه ما تكون قد حصلت منه من أقساط نظير ضم المدة المذكورة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في فرقة مشورة، وسعدت أخيرا انظاره جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٠، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنحى به الهيئة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون . وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بأن العامل وقد منحه حق ضم مدة خدمته السابقة على اشتراكه في التأمين أو عدم ضمها مراعاة لصالحه يملك العدول من هذا الضم إذا رأى فيه تحقيق منسلحته ، في حين أن ضم مدة الخدمة السابقة إلى مدة الاشتراك في التأمين وجوبى طبقا للسادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي نصت على

أن الاختيار المقرر للعامل هو حقه في طلب حساب النسبة المثوية للمعاش بواقع ٢٪ من متوسط الأجر بدلا من ١٪ منه بشرط سداد المبالغ المحددة بالجدول رقم ٥ من هذا القانون وإذا تقدم العامل بطلب حساب المعاش بنسبة ٢٪ على أساس دفع المبالغ المستحقة فإن إرادته المنفردة لا تملك تغيير المركز التنظيمي المترتب على هذا الطلب ، لكن الحكم يخالف هذا النظر وأجاز له العدول عن طلبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن " .. تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة .. ويجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب المعاش من المدة السابقة المشار إليها أو جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري بشرط أن يؤدي إلى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم ٥ المرافق " ، مفاده أن المشرع تغيا مصلحة المؤمن عليه بتقرير حقه في طلب حساب معاش المدة السابقة لاشتراكه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل وذلك بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري الذي أفصح عنه بدلا من ١٪ من هذا المتوسط لممكنه من زيادة المعاش الذي تقرر أصلا لكفالة الحماية الاقتصادية له وللمستحقين عنه بتوفير نفقات معيشته عند بلوغه سن التقاعد ومعيشتهم بعد وفاته فمنحه المشرع حق تقديم ذلك الطلب إذا رأى أنه يحقق مصلحة له ، ولما كان هذا المعاش لا يرتكن في أساسه على رباط عقدي بين المؤمن عليه والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإنما تحدده أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي فرضه وليس في هذه الأحكام ولا في القانون العام ما يحول دون عدول المؤمن عليه عن طلب حساب ذلك المعاش بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه واسترداده ما دفعه في هذا

المقصود . يؤيد هذا النظر أن المشرع إستعملت حكما مغايرا في قانون التأمين الاجتماعي للصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأن منع في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ منه المؤمن عليه من العدول عن طلب ضم المدد أو حسابها أو الاشتراك فيها مما يؤذن بتحويل في السياسة التشريعية من إطلاق حقه في العدول إلى حظر هذا الحق وتعميم الحظر وجعله شاملا . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قدم في ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٨ طلب حساب المعاش المستحق له من المدة السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ — وهي السابقة لاشتراكه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل — بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري المنوئ عنه بدلا من ١٪ منه وبدأ سداد الأقساط المستحقة في هذا الشأن اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٨ ثم اتضح له أن ذلك الطلب لن يؤدي إلى زيادة معاشه ، فإنه يحق له العدول عن طلبه واسترداد الأقساط المدفوعة بصعده . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن الذي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة : وعضوية السادة
المستشارين : حسن السنيدي ، محمد حسب الله ، أحمد خياط ، عبد الرزاق عبيد ،
والدكتور جمال الدين محمود .

(٣٣٠)

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٤١) تأمينات . معاش العامل . الميزة الأفضل .

- (١) نظام تأمين الشيخوخة . حله محل نظام مكافأة نهاية الخدمة . ق ١٤٣ لسنة ١٩٦١
التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل بأداء معاش العامل .
- (٢) التزام رب العمل بفرق الميزة الأفضل التي تزيد عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية .
مثال بشأن التزام المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين .

١ - أحل المشرع نظام تأمين الشيخوخة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة
إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ في ١/١/١٩٦٢ وأصبح الالتزام بأداء معاش العامل واقعاً على عاتق
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ .

٢ - قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محل القانون
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والذي سرت أحكامه - وفقاً للسادة الثانية منه - على
جميع العاملين عدا من استأنفهم هذه المادة على سبيل الحصر قد أبقى على نظام
تأمين الشيخوخة إلى جانب ما استحدثته من تأمينات أخرى ، وكانت المادة ٨٩

منه بعد أن نصت في فقرتها الأولى على أن " المعاشات وتتمتع بخصائص المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء إلا ما يعادل . كفاة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ " أوردت في فقرتها الثانية أنه " ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة . . " ومفاد ذلك أنه إذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش أو مكافأة أفضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ فإنه لا يظل ملتزماً قبلهم إلا بفرق الميزة التي تزيد وفقاً لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا يغير من ذلك . ما تنص به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفي على أساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ، ذلك أن ما تضمنته هذه المادة ليس حكماً مستحدثاً فهو نريد لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣/١٠/١٩٤٣ ، وإلى أبقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ عمال

كلى شمال القاهرة طالبا إلزام المؤسسة الطاعة أن تؤدي له مبلغ ١٦٠ ج وقال بياناً للدعوى — إنه كان يعمل صحفياً بها وقيد بجدول نقابة الصحفيين منذ ١٩٤٧/٨/١ وحتى تاريخ إحالته إلى المعاش في ١٩٧٣/١/٢١ ، وأنه يستحق مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهر من كل سنة من سنوات التماقد وفقاً لحكم المادتين ١١٠، ١٢١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ . وبجلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ قضت محكمة أول درجة بنسب مكتب الخبراء لأداء المهمة الميينة بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٧/١/٣٠ برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٤ لسنة ٩٤ ق وفي ١٩٧٩/٦/٢٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المؤسسة الطاعة بأن تؤدي للطعون ضده مبلغ ٣٦٨٠ ج . طعنوا المؤسسة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنهأ الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بإلزامها بأن تؤدي للطعون ضده مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها تأسيساً على أنها قد استحدثت بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ وهو قانون خاص جاء لاحقاً على قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم ينسخ نص المادة ٢/٨٩ منه الخاص بفرق الميزة الأفضل ويكون هو القانون الواجب التطبيق ويحق للطعون ضده اقتضاء المكافأة المقررة به كاملة ، في حين أن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ لم يستحدث هذا النظام إذ تضمنته لائحة استخدام الصحفيين الصادرة في سنة ١٩٤٣ ، وقد احتفظ كل من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ المعدل له للصحفيين بالحقوق والامتيازات المقررة لهم بمقتضى تلك اللائحة ومن بينها مكافأة نهاية الخدمة ، ثم ضمن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ هذه المكافأة في المادة ١١٠ منه إبقاء على الحقوق المكتسبة للصحفيين في ظل التشريعات السابقة عليه ، ومن ثم يعتبر نظام هذه المكافأة نظاماً أفضل ارتبطت به

الطامنة قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ ينطبق عليه نص الفقرة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ويكون حق المطعون ضده قبل المؤسسة مقصورا على فرق الميزة الأفضل بين المكافأة المنصوص عليها في القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة القانونية ، وقد أوفت المؤسسة بقيمة هذه الميزة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية التي صرفته بدورها للمطعون ضده ، فضلا عن قيام الهيئة بصرف المعاش المستحق له وفقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث إن هذا النقيض في محله ، ذلك أنه لما كان المشرع قد أحل نظام تأمين الشيخوخة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في ١/١/١٩٦٢ وأصبح الإلزام بأداء معاش العامل واقعا على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ ، وكان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي حل محله والذي صرت أحكامه - وفقا للمادة الثانية منه - على جميع العاملين هذا من استثناء هذه المادة على سبيل المحصر قد أبقى على نظام تأمين الشيخوخة إلى جانب ما استحدثه من تأمينات أخرى ، وكانت المادة ٨٩ منه بعد أن نصت في فقرتها الأولى على أن " المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ " أوردت في فقرتها الثانية أنه " ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة . . . " ومفاد ذلك أنه إذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش أو مكافأة أفضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ فإنه لا يظل ملتزما قبلهم إلا بفرق الميزة التي تزيد وفقا لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا يغير من ذلك ما تنص به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦

لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكانة نهاية الخدمة عند انتهاء عمل الصحفي على أساس شهر من كل سنة من سنوات التعاقد ، ذلك أن مائضياته هذه المادة ليس حكما مستلزما فهو ترديد لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادرة في ١٩٤٣/١١/٢٣ والتي أبقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ عن قصد الشارع من إيراد نص هذه المادة إذ أوضحت أن الهدف من ذلك هو إحياء الأحكام السابقة على صدور القانون والحفاظ على الحقوق المكتسبة للصحفيين ، وكان مؤدى ذلك أن المؤسسات الصحفية ارتبطت بنظام هذه المكافآت منذ ١٩٤٣/١١/٢٣ ولذلك فإن النص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ليس من شأنه أن ينسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما أنه لا يتعارض معه ، بل يتعين إعمال هذين النصين معا فلا تلتزم المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين العاملين بها إلا بقيمة الزيادة بين ما تحمله وفقا لنظام مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليه بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لقانون العمل ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ونفى بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للطعون ضده المكافأة المطالب بها وأقام قضاءه على أن هذه المكافأة قد استحدثت بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الذي نسخ في المادة ١١٠ منه حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باعتباره قانونا خاصا لاحقا له ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نفيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده يحصل من هيئة التأمينات الاجتماعية على معاش الشيخوخة المقرر بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأن الطاعنة قد صدقت للهيئة المذكورة قيمة الميزة الأفضل المستحقة له عملا بالمادة ٨٩ من ذلك القانون وقامت الهيئة بصرفها له ، فإن دعواه تكون على غير أساس ، ويتمين لذلك القضاء في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٦ من يونية سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور سعد عبد المجيد ، د.م. المراهي ، سيد عبد الباقي والدكتور أحمد حنى .

(٣٣١)

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٩ القضاية :

(١) استئناف . محاماة .

قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير آداب المحامي . استئناف . وجوب أن يكون بتكليف
الحكم بالحضور خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الاستئناف بالقرار المطعون فيه .

(٢) إعلان " ميعاد المسافة " . حكم " الطعن فيه " .

ميعاد المسافة . إعتباره هو والميعاد الأعلى وحدة واحدة متراصة الأيام . التزام المحكمة
من تلقاء نفسها إضافة هذا الميعاد .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص
لأعمال القانون العام ، لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من
أجله وضع القانون الخاص ، والنص فى المادة ١١٣ من قانون المحاماة
الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن المشرع قصد الخروج على
القواعد المقررة فى قانون المرافعات فى خصوص إجراءات وميعاد استئناف
قرارات تقدير آداب المحامين ، إذ أوجب النص فى هذه الحالة -
وعلى خلاف ما يقضى به قانون المرافعات - أن يرفع الاستئناف بتكليف
الحكم بالحضور أمام المحكمة المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان قرار
مجلس النقابة بتقدير الآداب .

٢ - متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن بيم بالاسكندرية حيث تم إعلانه بأمر التقدير وكان استئناف الأمر المذكور يقتضى انتقاله أر من ينوب عنه من محل إقامته بالاسكندرية إلى مقر محكمة استئناف طنطا لاتخاذ إجراءات الاستئناف والمسافة بينهما تبلغ ١٢٢ كيلو متر فان من حقه أن يستفيد من ميعاد المسافة الذى نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى وإضافة يومين إلى ميعاد الاستئناف الأصل ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتزم بالميعاد الأصلى فيكون هو والأصل وحدة متواصلة الأيام . ولما كان ميعاد استئناف أمر تقدير الأتعاب موضوع التداعى وقدره عشرة أيام قد بدأ فى السريان اعتبارا من تاريخ إعلانه للطاعن فى ٢٦ / ٦ / ١٩٧٨ بالتطبيق لنص المادة ١١٣ من قانون المحاماة فإنه بإضافة ميعاد المسافة المتقدم ذكره فان ميعاد الطعن فى قرار التقدير تكون غايته يوم ٨ / ٧ / ١٩٧٨ ، وإذا كان المطعون ضده قد أعلن بصحيفة الاستئناف بتاريخ ٨ / ٧ / ١٩٧٨ فان الاستئناف يكون قد أقيم فى الميعاد القانونى ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعن فى الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده استصدر بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٧٨ م قرارا من مجلس نقابة المحامين الفرعية بمحافظة الغربية بتقدير أتعابه قبل الطاعن

بمبلغ ٧٨٥ جنيها نظير مباشرة الذموى أرقام ٤٥٥٠ لسنة ٧٥ مدنى كلى
القاهرة ، ٢٩٩ لسنة ٧٦ تجارى كلى جنوب القاهرة ، ٢٧٥٩ لسنة ٧٧ مدنى
كلى الإسكندرية ، والتي كانت مرفوعة عليه من زوجته ، ثم قام
المطعون ضده بإعلان هذا الأمر للطاعن فى ١٩٧٨/٦/٢٦ م فاستأنفه
أمام محكمة استئناف طنطا بصحيفة أعلنت للطعون ضده بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ م
وقيد استئنافه برقم ٤٥١ لسنة ٢٨ ق . دفع المطعون ضده بسقوط الحق
فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أنه رغم إعلان الطاعن بأمر
التقدير فى ١٩٧٨ / ٦ / ٢٦ م إلا أنه لم يرفع استئنافه خلال العشرة أيام
المحددة للطعن بالاستئناف فى أمر التقدير إعمالا لنص المادة ١١٣ من
قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ م . وبجلسة ١٩٧٩/٦/٢٥ م
قضت محكمة استئناف طنطا بسقوط الحق فى الاستئناف . طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى
بنقض الحكم . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بأولهما على الحكم المطعون
فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم
المطعون فيه أقام قضاءه على أن المادة ١١٣ من قانون المحاماة الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ م أوجبت أن يكون رفع الاستئناف من قرارات
تقدير للأتعاب الصادرة من نقابة المحامين بتكليف المستأنف عليه بالحضور
خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان المستأنف بأمر التقدير فى حين أن
النص المتقدم ذكره لم يتضمن ما يدل على رغبة المشرع فى الخروج على
القاعدة العامة التى أوردتها فى المادة ١٣٠ من قانون المرافعات التى تقضى بأن
يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقا للأوضاع المعتادة لرفع
الذموى ، وأنه يترتب على إيداع الصحيفة قلم الكتاب وقيدها بالجدول قطع
مدد التقادم والسقوط ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام . لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، وكانت المادة ١١٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ م قد نصت على أنه " يجوز للمحامى ولو كل استئناف لقرارات التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية في طلبات التقدير وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام محكمة الاستئناف التي يقع بدائرتها مكتب المحامى إذا كانت قيمة الطلب تجاوز مائتين وخمسين جنيهاً أو أمام المحكمة الكلية إذا كانت قيمة الطلب لا تجاوز المبلغ المذكور خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار . " فإن هذا النص يدل على أن المشرع قصد الخروج على القواعد المقررة في قانون المرافعات في خصوص إجراءات وميعاد استئناف قرارات تقدير أتعاب المحامين إذ أوجب النص في هذه الحالة - وعلى خلاف ما يقضى به قانون المرافعات - أن يرفع الاستئناف بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان قرار مجلس النقابة بتقدير الأتعاب وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر الصحيح في القانون فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينمى بالمعنى الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه فاته أن يضيف ميعاد مسافة إلى الميعاد لأصل إعمالاً لحكم المادة ١٦ من قانون المرافعات ذلك أن إثبات من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطامن يقع بالإسكندرية وهي تبعد عن مدينة طنطا التي يتعين اتخاذ إجراءات الاستئناف فيها مسافة ١٢٢ كيلو متراً ، ومن ثم فإنه يتعين إضافة يومين إلى ميعاد الاستئناف لأصل ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يحتسب ميعاد المسافة المشار إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صديد . ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطامن يقع بالإسكندرية حيث تم إعلانه بأمر التقدير وكان

استئناف الأمر المذكور يقتضى انتقاله أو من ينوب عنه من محل إقامته بالإسكندرية إلى مقر محكمة استئناف طنطا لاتخاذ إجراءات الاستئناف والمسافة بينهما تبلغ ١٧٢ كيلو مترا فإن من حقه أن يستفيد من ميعاد المسافة الذى نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى وإضافة يومين إلى ميعاد الاستئناف الأصيل ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتزم بالميعاد الأصيل فىكون هو الأصيل وحدة متواصلة الأيام . ولما كان ميعاد استئناف أمر تقدير الأنعاب موضوع التداعى وقدره عشرة أيام قد بدأ فى السريان اعتبارا من تاريخ إعلانه للطامن فى ١٩٧٨/٦/٢٦ م بالتطبيق لنص المادة ١١٣ من قانون المحاماة فإنه بإضافة ميعاد المسافة المتقدم ذكره فإن ميعاد الطعن بالاستئناف فى قرار التقدير تكون فايتة يوم ١٩٧٨/٧/٨ م ، وإذا كان المطعون ضده قد أعلن بصحيفة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ م فإن الاستئناف يكون قد أقيم فى الميعاد القانونى ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطامن فى الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حافظ وفق نائب رئيس اذاعة ، وعضوية المادة المستشارين ،
 يوسف أبو زيد ، ومصطفى صالح سليم ، ودرويش عبد الحميد ، وعزت حنورة .

(٣٣٢)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٦ القضائية

إعلان . دعوى . بطلان . وقف

هيئة الأوقاف المصرية . رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها في التقاضي . القرار الجمهوري
 رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . إختصاص الهيئة في شخص مديرها . هو مجرد خطأ في بيان الممثل
 للقانون لا يحول دون اعتبار الهيئة هي المقصودة بالخصومة .

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية نص في مادته
 الأولى على أن تكون لهذه الهيئة شخصية اعتبارية وأسند إليها في المادتين الثانية
 والخامسة تولى إدارة أموال الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها ، واستنادا إلى
 هذا القانون قضت محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة وزير
 الأوقاف في تمثيل جهات الوقف وإذا كان الثابت أن الخصومة استأنفت سريها
 بصحيفة تعجيل وجهها الطاعنون إلى المطعون ضده لأول ومدير هيئة الأوقاف
 المصرية فدللت بصورة الإدلان لإدارة قضايا الحكومة وأبانوا في هذه الصحيفة
 أن هيئة الأوقاف المصرية هي التي حلت محل وزير الأوقاف في اختصاصاته
 وفي تمثيل جهة الوقف محل التداعي ، وكان من المقرر على ما تقرر في المادة ١٣٣
 من قانون المرافعات أن الخصومة تسنأف سريها بتكليف بالحضور يعلن إلى
 من قام مقام الخصم الذي تحقق فيه - هـ - ١ . تقطع ، فإن في هذه الصحيفة

المعلنة مما يكفى للإفصاح من أن هيئة الأوقاف ذات الشخصية الاعتبارية هي الأصلية المقصودة بذاتها في تعجيل سير الخصومة باعتبارها الجهة التي عينها القانون لتقوم مقام وزير الأوقاف الذي زالت صفته في النيابة من جهات الوقف فيكون هذا الإعلان عملاً إجرائياً صحيحاً متبعاً لآثاره قبل هيئة الأوقاف ، ولا يؤثر في سلامة هذا الإجراء ما ورد بالإعلان من عيب في ذكر أن مدير الهيئة هو ممثلها ذلك أنه وإن كان رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الذي يمثلها في التقاضى طبقاً لنص المادة التاسعة من القرار الجمهورى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ إلا أن الهيئة مدير وهو عضو بالمجلس المشكل لإدارتها على ما جاء بنص المادة الثانية من هذا القرار ، الأمر الذى يكون معه العيب الذى شاب الإعلان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون خطأ في بيان شخص الممثل الذى عينه القانون لتمثيل الهيئة ليس من شأنه التجهيل بأن الهيئة ذاتها كشخص اعتبارى هي المعنية بتعجيل سير الخصومة وأنها صاحبة الصفة في الاختصاص بديلاً عن وزير الأوقاف الذى زالت عنه الصفة في النيابة من جهة الوقف . لما كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر إذ لم يعتد بإعلان صحيفة تعجيل سير الخصومة كإجراء يتمتع معه سقوط الخصومة قبل الهيئة المطعون ضدها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين والمطعون ضدهم الأربعة الآخرين " ورثة المرحومة ... " أقاموا الدعوى رقم ٢٤٥٨ لسنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على المطعون ضدهما الأول والثانى محافظ الإسكندرية

ووزير الأوقاف ، قائلين بيزنا لدعواهم إنه بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥١ صدر قرار بنزع ملكية أرض مملوكة لهم أقيمت مبان على جزء منها وقدرت بمائة الإسكندرية بموعدا مقابل نزع الملكية وبعد أن طعنوا في هذا التقدير وصدر بشأنه حكم صار نهائيا أودعت المحافظة خزانة محكمة الإسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١ - وبمقتضى محضر الإيداع الرقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ - مبلغ ألف ومائتي جنيه وأربعمائة وعشرين ملما يمثل جملة التعويض المستحق لهم ولكنها اشترطت في الإيداع ألا يتم صرف المبلغ إليهم إلا بعد التحقق من ثبوت ملكيتهم للعقار المتروكة ملكيته وأن تختم المنازعة التي تثيرها وزارة الأوقاف بعدم الادعاء بأن الأرض عمارة من أوقاف المرمين بأبي العباس والمطارين ، وإنه لما كانت ملكيتهم ومورثتهم من قبل لهذا العقار ثابتة من عقد مسجل في سنة ١٩٤٠ ومن وضع يدهم عليه وضع يد مستوف شرائطه القانونية واستطال المدة الطويلة المؤدية إلى التملك ، وكان ادعاء وزارة الأوقاف لا يقوم على سند سليم فقد أقاموا الدعوى طالين الحكم بأحقيتهم في صرف مبلغ التعويض آنف الذكر المودع خزانة محكمة الإسكندرية الابتدائية ، وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ - قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون والمطعون ضدهم الأربعة الآخرين هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالين الغاءه والقضاء بطايلاتهم وقيد استئنافهم برقم ١٠٨ لسنة ٢٧ قضائية . وأثناء سير الاستئناف وبمجلس ١٨/٣/١٩٧٤ طالب المطعون ضدهما الأول والثاني الحكم بانقطاع مير الخصومة لزوال صفة قائمهما في تمثيل جهات الوقف لصدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف المصرية والقرار الجمهوري رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ العهد بتشكيل هذه الهيئة ، فقضت المحكمة بانقطاع مير الخصومة ، ثم عجل المستأفون السير في الاستئناف بصحيفة أطلت في ١٩٧٤/٧/٣ وجهت إلى مدير الهيئة العامة للأوقاف المصرية ومحافظ الإسكندرية " المطعون ضده الأول " ، وبمجلس ١٩٧٥/١/٢٢ قدم الحاضر عنهما مذكرة طلب فيها الحكم أصليا برفض الاستئناف واحتياطيا بعدم قبوله بالنسبة لمدير الهيئة العامة للأوقاف المصرية لرفعه على غير ذى صفة امتنادا إلى أنه لا يمثل هذه الهيئة ،

وإنما الذى يمثلها هو رئيس مجلس إدارتها ، وبجلسة ۱۱/۲۲/۱۹۷۵ قررت المحكمة تكليف المستأنفين باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف المصرية ” المطعون ضده الثالث “ وتنفيذا لهذا القرار اختصم بالصيغة المعانة في أول يناير سنة ۱۹۷۶ فدفع الحاضر منه بسقوط الخصومة استنادا إلى أن اختصاصه كان بعد إنقضاء مدة السنة المقررة لسقوط الخصومة ولا يستند بالإعلان الذى وجه إلى مدير الهيئة باعتباره إعلانا . وجها أن لصفة له في تمثيل الهيئة ، وبجلسة ۲۷ من مارس سنة ۱۹۷۶ قضت المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطرق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى ” وزير الأوقاف “ لأنه قد زالت صفته أثناء نظر الاستئناف وصدر الحكم المطعون فيه دون أن يكون خصما فيه ، وأبدت النيابة الرأى برفض الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إن الدفع الذى أبدته النيابة صحيح ، ذلك أنه لما كان لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذى فصل فيه المحكم المطعون فيه ، وكان البين من الأوراق أن محكمة الاستئناف قضت بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المطعون ضده الثانى في تمثيل جهات الوقف ، ومن بعد ذلك امتانفت الخصومة سيرها قبل المطعون ضدهما الأول والثالث حتى صدر الحكم المطعون فيه فإن المطعون ضده الثانى لا يكون خصما في هذا الحكم ومن ثم فلا بد من القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إنه مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ويقررون في بيان ذلك أنه أثناء نظر الاستئناف زالت صفة وزير الأوقاف في تمثيل جهة الوقف لصدر القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۷۱ الذى آل بمقتضاه اختصاص الوزير في هذا الشأن إلى الهيئة العامة للأوقاف

المصرية التي صدر القرار الجمهوري رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجلس إدارتها ، فقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٧٤ بانقطاع سير الخصومة لهذا السبب ، وإذ بادر الطاعنون بتعجيل السير في الخصومة قبل هذه الهيئة بالصحيفة المعلنة في ٣ من يوليو سنة ١٩٧٤ والتي سلمت صورتها لإدارة قضايا الحكومة وفقا لحكم المادة ١٣ من قانون المرافعات وقد ورد اسم الهيئة في الإعلان باعتبارها المقصودة بذاتها في الخصومة القائمة ولم يتمسك الحاضر عنها بالإعلان بل طلب بمذكرة دفاعه الحكم أصليا برفض الاستئناف واحتياطيا بعدم قبوله لانتفاء صفة المدير في تمثيل الهيئة فإن هذا الإعلان يكون قد أخرج أثره القانوني في قطع مدة السقوط ولا يعد الخطأ في بيان الممثل القانوني للهيئة بذكر أنه مديرها بدلا من رئيس مجلس إدارتها خطأ يترتب عليه بطلان هذا الإجراء طالما كانت الهيئة هي المقصودة بذاتها في الخصومة وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد بذلك الإجراء في قطع مدة سقوط الخصومة استنادا إلى أنه لم يتخذ في مواجهة الممثل القانوني للهيئة فلاه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية قد نص في مادته الأولى على أن تكون لهذه الهيئة شخصية اعتبارية وأسند إليها في المادتين الثانية والخامسة تولى إدارة أموال الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها واستنادا إلى هذا القانون قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٧٤ بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة وزير الأوقاف في تمثيل جهات الوقف ، وكان الثابت أن الخصومة استأنفت سيرها بصحيفة تعجيل وجهها الطاعنون إلى المطعون ضده الأول ومدير هيئة الأوقاف المصرية فسلمت صورة الإعلان لإدارة قضايا الحكومة في ٣ من يولية سنة ١٩٧٤ وأبأنوا في هذه الصحيفة أن هيئة الأوقاف المصرية هي التي حلت محل وزير الأوقاف في اختصاصاته وفي تمثيل جهة الوقف محل اتداعى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر على ما تنص به المادة ١٣٣ من قانون المرافعات أن الخصومة تستأنف سيرها بتكليف بالحضور يعلن إلى من قام

مقام الخصم الذي تحقق فيه سبب الانقطاع، فإن في هذه الصحيفة المعلنة بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٧٤ ما يكفي للإفصاح عن أن هيئة الأوقاف ذات الشخصية الاعتبارية هي الأصلية المقصودة بذاتها في تعجيل سير الخصومة باعتبارها الجهة التي عينها القانون لتقوم مقام وزير الأوقاف الذي زالت صفته في النيابة عن جهات الوقف، فيكون هذا الإعلان عملا إجرائيا صحيحا متجا لآثاره قبل هيئة الأوقاف، ولا يؤثر في سلامة هذا الإجراء ما ورد بالإعلان من عيب في ذكر أن مدير الهيئة هو ممثلها ذلك أنه وإن كان رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الذي يمثلها في التقاضي طبقا لنص المادة التاسعة من القرار الجمهوري رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ إلا أن للهيئة مدير وهو عضو بالمجلس المشكل لإدارتها على ما جاء بنص المادة الثانية من هذا القرار، الأمر الذي يكون معه العيب الذي شاب الإعلان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون خطأ في بيان شخص الممثل الذي عينه القانون لتمثيل الهيئة ليس من شأنه التجهيل بأن الهيئة ذاتها كشخص اعتباري هي المعنية بتعجيل سير الخصومة وأنها صاحبة الصفة في الاختصاص بديلا عن وزير الأوقاف التي زالت عنه الصفة في النيابة عن جهة الوقف، لما كان ذلك كذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظار إذ لم يعتد بإعلان صحيفة تعجيل سير الخصومة الذي تم في ٣ من يولية سنة ١٩٧٤ كإجراء يمتنع معه سقوط الخصومة قبل الهيئة المطعون ضدها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ١٩ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محيى الخولي ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش
عبد المجيد .

(٣٣٣)

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ - ٤) قضاء . محكمة الموضوع . مسئولية .

(١) إثبات رئيس الدائرة بطل القضية عبارة تدل على تلخيص دفاع الخصم . لا يكشف
عن نحو جازم عن إبداء رأي في الدعوى . مؤداه . عدم تحقق سبب من أسباب عدم
الملاحقة .

(٢) تنفى للقاضي من تلقا . نفسه عن نظر الدعوى . مناهة . م ١٥٠
مرافعات .

(٣) استراة القاضي عن تصرفاته إبّان عمله . تحديد أحوالها . ورودها في القانون
على سبيل الحصر .

(٤) الخطأ المكنى الجسيم . ماهيته . تقدير بجسامة الخطأ من سلطة
محكمة الموضوع .

(٥) تعويض . حكم " قصور " . تقض .

القضاء . بالتعويض عن الضرر الأدبي . عدم بيان الحكم لعناصر هذا الضرر .
أثره . بطلان الحكم للقصور وأسباب الواقعية .

۱۔ اسباب عدم الصلاحیۃ المنصوص علیہا فی المادۃ ۱۴۶ من قانون المرافعات ولقی بحمل القاضی ممنوعا من نظر الدعوی ولو لم یرده أحد الخصوم، الجوہوی فیہا أن یكون القاضی قد كشف عن اقتناعہ برأی معین فی الدعوی قبل الحكم فیہا بما یتعارض مع ما یشرط فیہ من خلو الذہن عن موضوع الدعوی، وإذ كان البین من الصورۃ الرسمیۃ لرول السید رئیس الدائرۃ الی أصدرت الحكم المطعون فیہ أنه دون بہ عبارة ”عدم جواز قبول المخاصمۃ“ مقرا عدم جواز تعلق أوجه المخاصمۃ بالتزاع وعدم قبول المخاصمۃ وبجوارہا عبارة ”الحکم للجلسۃ ۱۴/۶/۱۹۷۷ وصرحت بتقديم مذکرات لمن یشاء فی یومین“ وإذ تقدم المطعون ضدهما الأولین بمذکرۃ دفعا فیہا بعدم جواز قبول المخاصمۃ، فإن ما ورد بالمحرر سالف البیان إن كشف عن تلخیصہ لما أثارہ المطعون ضدهما المذکورین من دفعوع فإنه لا یکشف علی نحو جازم عن رأی رئیس الدائرۃ فیہا إن قبولاً وإن رفضاً قبل انتهاء إجراءات المرافعة .

۲۔ تنحی القاضی عن نظر الدعوی من تلقاء نفسه بالتطبیق لنص المادۃ ۱۵۰ من قانون المرافعات مرده إلى ما یعمل فی ضمیرہ وما یشعرہ وجدانہ دون رقیب علیہ فی ذلك، ولا جناح علی محکمة الموضوع إذا مضت فی نظر الدعوی بعد إذ لم یقم فی حقہا سبب من أسباب عدم الصلاحیۃ ولو لم یتخذ الطامن إجراءات الرد فی مواجهة أحد أعضائها أو یشعر أحدہم حربا فی نظرہا .

۳۔ الأصل هو عدم مسئولیۃ القاضی عما یصدر منه من تصرف فی أثناء عملہ، لأنه یشتمل فی ذلك حقا خوله له القانون وترك له سلطۃ التقدير فیہ، ولكن المشرع رأى أن یقرر مسئولیۃ علی سبیل الاستثناء إذا انحرف عن واجبات وظیفته وأساء استعمالہا، فنص فی قانون المرافعات علی أحوال معینۃ أوردہا علی سبیل الحصر یسأل فیہا عن التضمینات، والحکمة الی توخاها المشرع من ذلك هو توفير الطمأنینۃ للقاضی فی عملہ وإحاطتہ بسياج من الحمايۃ یجعله فی مأمن من کید العابثین الذین یحاولون النیل من کرامتہ وهیبتہ برفع دعاوی کیدیۃ لمجرد التشہیر بہ، ومن ثم فإنه لا تجوز

مقاضاته بالتضمينات من التصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال (١) .

٤ - إذا كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يجيز مخاصمة الفضاة إذا وقع منهم في عملهم خطأ مهنى جسيم فإنه يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان لیساق إليه أو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لإهماله في عمله إهمالا مفرطا ، ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى ، وتقدير مبلغ جسامه الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في التقدير المطلق لمحكمة الموضوع ، وإذا كان من حقها عملا بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها فإن هذا لا يتأتى لها إلا باستعراض أدلة المخاصمة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها .

٥ - تعيين العناصر المكونة للضرر واتى يجب أن تدخل في حساب التعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر الأدبى فإنه يكون قد عابه البطلان لقصور أسبابه الواقعية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٠ لسنة ٩٠ ق . م استئناف المنصوذة
”مأمورية دمياط“ طالبا الحكم بجواز قبول المخاصمة ثم تحديدا جلسة
للقضاء ببطلان الحكمين رقمي ٤٢ ٤ ١٣٣ لسنة ٧٦ أحوال شخصية حبس
بندر دمياط وإلزام المطعون ضده الأول بالتضامن مع المطعون ضدهما الآخرين
بأن يدفعوا له مبلغ ثلاثون ألفا من الجنيهات . وقال بيانا لذلك إن
السيدة أقامت الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٧٦ حبس بندر دمياط
بطلب حبسه لامتثاله عن أداء متجمد نفقة مستندة إلى أحكام نفقة صادرة
لصالحها ضده لم تصبح بعد نهائية خاصة الحكم رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٤
بندر دمياط الذي طعن على ورقة إعلانه بالتزوير وأعلن مذكرة شواهد
إلا أن المحكمة قضت بجلسة ١٩٧٧/٢/١٩ بحبسه وأن هذا الحكم لم يكن
موقعا عليه من المطعون ضده الأول ، وأضاف الطاعن أن السيدة المذكورة
أقامت أيضا الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ٧٦ حبس بندر دمياط بطلب حبسه
وأنه طلب تنحي المطعون ضده الأول عن نظرها لكنه قضى فيها بحبسه
وبذلك يكون المطعون ضده الأول قد ارتكب خطأ مهنيا جسيما يحيز
مخاصمته . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/١١ حكمت المحكمة بعدم جواز قبول المخاصمة
وبتغريم الطاعن مائة جنيه وإلزامه بأن يدفع للمطعون ضده الأول خمسمائة جنيه
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص قضائه
بالتمويض . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير
بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على صهيبن ينعي الطاعن بكل منهما على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب من وجهين
ويقول في بيان الوجه الأول من السبب الأول إن الحكم المذكور لم يرد
بأسباب صحيحة على طلبه تنحي الدائرة التي كانت تنظر دعوى المخاصمة
لكونها قد أبدت رأيها فيها بعدم قبول المخاصمة قبل انتهاء إجراءات

المرافعة على ما يبين من رول جلسة ١٩٧٧/٦/٧ الخاص بالسيد رئيسها بما يعيبه بالقصور في التسبيب علاوة على الخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا الوجه غير متيج ، ذلك أن ما أورده الطاعن في خصوصه لا يقوم به سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات والتي تجعل القاضى ممنوعا من نظر الدعوى ولو لم يرد أحد الخصوم ، إذ الجوهرى أن يكون القاضى قد كشف عن قتناحه برأى معين فى الدعوى قبل الحكم فيها. بما يتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ، والبين من الصورة الرسمية لرول السيد رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أنه دون به عبارة "عدم جواز قبول الخصمة" مقرررا عدم جواز تلاق أوجه الخصمة بالتزاع وعدم قبول الخصمة وبجوارها عبارة "الحكم لجلسة ١٩٧٧/٦/١١ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء فى يومين" ، وإذ تقدم المطعون ضدهما الأولين بمذكرة دفعا فيها بعدم جواز قبول الخصمة ، فإن ما ورد بالحرر سالف البيان إن كشف عن تلخيصه لما أثاره المطعون ضدهما المذكورين من دفوع فإنه لا يكشف على نحو جازم عن رأى رئيس الدائرة فيها إن قبولاً وإن رفضاً قبل انتهاء إجراءات المرافعة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتخذ الإجراءات التى نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات فى شأن رد القضية . وكان ننحى القاضى عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص المادة ١٥٠ من القانون المذكور مرده إلى ما يعتمل فى ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه فى ذلك ، ومن ثم فلا جناح على محكمة الموضوع إذا مضت فى نظر الدعوى بعد إذ لم يقم فى حقها سبب من أسباب عدم الصلاحية ولو لم يتخذ الطاعن إجراءات الرد فى مواجهة أحد أعضائها أو يستشعر أحدهم حرجا فى نظرها ، ويكون النعى فى وجهه الأول منعدم الأساس القانونى وهو بهذا الوصف

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الوجه الثاني من سبب النعي الأول والوجه الأول من السبب الثاني إن الحكم المطعون فيه خلاص إلى أن عدم توقيع المطعون ضده الأول على نسخة الحكم الأصلية والقضاء بحجبه بموجب الحكيم محل دعوى المخاصمة رغم طعنه بالتزوير على ورقة إعلان أحدهما لا يعتبران من قبيل الخطأ المهني الجسم في حين أن عدم التوقيع على النسخة الأصلية للحكم يجعل الحكم باطلا كما أنه لو ثبت أن ورقة إعلان أحد الحكيم المنفذ بهما بالحس ضرورة لا تفتحت أمامه موايد المعارضة والاستئناف خصوصا وأن العبرة في نهائية الأحكام المنفذ بها بوقت رفع دعوى الحس ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي بهذين الوجهين مردود ، ذلك أن الأصل هو عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرف في أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقا خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فنص في قانون المرافعات على أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر يسأل فيها عن التضمينات والحكمة التي توخاها المشرع من ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية مجرد التشهير به ، ومن ثم فإنه لا يجوز مقاضاه بالتضمينات عن التصرفات التي تصدر منه إبان عمله إلا في هذه الأحوال . وإذا كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يجيز مخاصمة القضاة إذا وقع منهم في عملهم خطأ مهني جسم فإنه يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط قاضح ما كان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لإهماله في عمله إهمالا مفرطا ، ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى . وتقدير

الموضوع . وإذا كان من حقها هملا بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أن تبحث مدى تعلق أوجه الخصامة بالدعوى لتقضى بقبولها أو عدم قبولها ، فإن هذا لا يتأتى لها إلا باستعراض أدلة الخصامة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن ما نسب إلى المطعون ضده الأول لا يعتبر خطأ مهنيا جسيما قد أقام قضاءه على قوله : (لما كان يبين مما سلف أن القاضى المخاصم — المطعون ضده الأول — قضى فى الدعوى من ٤٢ و ١٣٣ لسنة ٧٦ بحبس المخاصم — الطاعن — ثلاثين يوما لامتناعه عن أداء متجمد النفقة المقررة بالحكمين رقمى ١٠٤ لسنة ٧٤ ، ١٣٥ لسنة ٧٥ وغيرهما . واستدل على نهائية هذين الحكمين بالشهادات الدالة على عدم حصول طعن فيهما ، وكان لما قرره فى ذلك سند من الأوراق فإنه لا يكون قد أتى خطأ مهنيا جسيما . وحيث إنه لا يفرض من هذا النظر أنه لم يعرض للدعاء بتزوير محضر إعلان الحكم رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٤ ذلك أنه وإن كان الأحجى أن يعرض لهذا الطعن وإن يرد عليه ، إلا أن إغفاله لا يعتبر خطأ مهنيا جسيما وأن الشهادات المقدمة تفيد نهائية هذين الحكمين ، كذلك لا يغير من هذا النظر أنه حصلت ممارضة فى هذين الحكمين .. ذلك أن الحكمين قد صارا نهائيين بعد رفض المعارضة فيهما وعدم حصول استئناف منهما قبل صدور الحكمين بالحبس فى ٢/١٩ ، ٧٧/٤/١٦ كذلك ، فإنه يفرض أن القاضى المخاصم من التوقيع على نسخة الحكم الأصلية ، فإن هذا لا يعتبر من قبيل الخطأ المهني الجسيم وإن كانت أوراق الدعوى تفيد أنه وقع الحكم وحرر مسودته يدل على ذلك أنه حجز الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٧٦ للحكم ونطق به بالجلسة المحددة للنطق به . وإذا كانت هذه الاعتبارات التى ساقها الحكم تكفى لحل قضائه فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضى الموضوع من تقدير مدى جسامه الخطأ ينحصر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون والفصوص فى التسبب بالوجهين آنفى البيان على غير أساس .

وحيث إن مما يقوله الطامن في بيان الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه قضى بالزامه بأن يؤدي إلى المطعون ضده الأول مبلغ خمسمائة جنيه تعويضا عن الأضرار الأدبية التي لحقت نتيجة إقامة دعوى الخصمة ضده دون أن يبين ماهية هذه الأضرار التي قدر التعويض على هديها بما يعيبه بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعي بهذا الوجه في محله ، ذلك أن تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر الأدبي فإنه يكون قد عابه البطلان لقصور أسبابه الواقعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على مجرد قوله ” نتيجة مالحق — المطعون ضده الأول — من ضرر أدبي “ دون بيان لعناصر هذا الضرر المقضى بالتعويض عنه فإنه يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في خصوص قضائه بالتعويض .

جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بنداى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د . إبراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، حسن عثمان عمار ورابع
لطفى جمعة .

(٣٣٤)

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٧ القضائية :

إيجار " بيع الجلدك " . بيع .

بيع المستأجر لمحله التجارى بالجلدك . م ٥٩٤ مدنى . استجاره مخزنا من مؤجر آخر
استعمله فى خدمة المحل المبيع . القضاء بأحقية فى بيع المخزن مع ذلك المحل والتنازل عن
إيجاره لاشرى دون إذن المؤجر . خطأ فى القانون . علة ذلك .

إطلاق القول باعتبار المخزن الذى يستأجره التاجر جزءا لا يتجزأ من محله
التجارى الذى يستأجره من مؤجر آخر ويقع فى مكان مغاير لمجرد استعماله لذلك
المخزن فى خدمة المحل وحقه تبعا لذلك فى التنازل عن إيجار المخزن رغم حظر
هذا التنازل بحكم العقد ، أمر لا يتفق وحكم المادة ٥٩٤ من القانون المدنى التى
استند إليها الحكم المطعون فيه فى قضائه ، ذلك أنه وإن كانت هذه المادة
قد أجازت للمستأجر إهدارا للشرط الاتفاقى المانع له من التنازل عن الإيجار
أن يتنازل عنه إذا كانت العين المؤجرة منشأ بها مصنع أو متجر وبالشروط
الأخرى الواردة بالنص إلا أن ذلك مشروط حتما بأن يكون استعمالها فى هذا
الغرض مصرحا به فى العقد أو فى القليل مسكوتا عنه بأن يراضى المتعاقدان
على استعمال العين فى أغراض الصناعة أو التجارة أو لا يحظر المؤجر على المستأجر
استعمالها لذلك ، أما حيث يحددان فى عقد الإيجار الغرض من التأجير على

نحو آخر مغاير أو يحظر المؤجر على المستأجر استعمال العين في هذين الفرضين فإن مخالفة المستأجر لهذا الحظر باتخاذ من العين مهنعا أو متجرا بغير موافقة من المؤجر يعتبر نقضا من جانبيه لما تم الاتفاق عليه مما يوجب رد مسعاه عليه فلا يحق له تبعا لذلك أن يتخذ من هذه المخالفة سبيلا لمقارفة مخالفة أخرى هي التنازل عن الإيجار على خلاف شروط العقد ، إذ في ذلك إهدار للإرادة المشتركة للتعاقدين وهي قانونهما النافذة في حقهما ما دام في نطاق المشروعية وخروج بالاستثناء المقرر بنص المادة ٥٩٤ آتفة الذكر عن مجاله المحدد بغير سند من أحكام القانون أو قواعد تفسير النصوص التشريعية ، لما كان ما تقدم . وكان سريان هذا القيد على ما يتخذه المستأجر من مصنع أو متجر في العين المؤجرة على خلاف أحكام العقد يستوجب صريانة من باب أولى مع ما يلحق بإيهما من أما كن أخرى لخدمته ، إذ في القول بغير هذا ما يجيز لمستأجر المصنع أو المتجر أن يلحق بإيهما ما قد يكون مستأجرا له من أما كن أخرى على خلاف نصوص عقودها توصلها ليهما والتنازل عن إيجارها تبعا للمصنع أو المتجر الأمر الذي يضمنى على التاجر من الحقوق ما لم يأذن به القانون ويخل بالتوازن الواجب بين أطراف العقود ، لما كان ما سلف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد القول بإلحاق المطعون عليه للعين مشار النزاع بحله التجاري سندا للقول بأحقية في التنازل عن عقد إيجارها بغير إذن من الطاعن وعلى خلاف نص عقد الإيجار دون أن يراعى الحكم في ذلك ما سلف من قيود على حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٥٠٨٤ لسنة ١٩٧٥ مدني كلي شمال القاهرة ضد المطعون عليه للحكم بإخلائه من المخزن الممين بصحيفتها ، وقالت بيانا لذلك إنه بموجب عقد مؤرخ ١/٥/١٩٦٣ استأجر المطعون عليه هذا المخزن ، ولكنه تزل عنه للغير وباعه بالحدك في ٢٧/١١/١٩٧٢ وإذا كان هذا منه مخالفا لحكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بما يجزئ إخلاءه فقد أقام عليه الدعوى ، قضت له المحكمة بما طلب فاستأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦٥ لسنة ٩٣ ق القاهرة ، وتاريخ ٩/٤/١٩٧٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بني قضاءه على أن المخزن مثار النزاع خصص منذ استجواره لتخزين البضائع اللازمة للمحل للتجاري الخاص بالمطعون عليه ، وأن ذلك لم يكن موضع إنكار من جانب الطاعن ، وأنه وقد باع المطعون عليه ذلك المحل بالحدك فإنه يحق له بيع المخزن بوصفه جزءا منه ، في حين أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بانتفاء كل رابطة بين المخزن وبين ذلك المحل الذي لا صلة له به وأن المطعون عليه هو وحده الذي افعل تلك الرابطة بينهما ببيعه إياهما معا ، وأنه لا سند لاعتبار المخزن محلا تجاريا مما يجوز بيعه والتنازل عن إيجاره عملا بحكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه مالاو على مخالفته الثابت بالأوراق قد شابه قصور في التسبيب وخالف في قضائه القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن العين مثار النزاع إنما أجرت بقصد استعمالها مخزنا ، وكان

الطاعن قد تمسك في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بـ ١٩٧٧/٢/٢٤ بـمغايرة هذا المخزن للمحل التجارى الخاص بالمطعمون عليه سواء في الموقع أو في المؤجر له ، وأنه مع تحديد الغرض من إيجار تلك العين وهو استعمالها مخزناً فلا يسوغ اعتبارها متجرراً ، كما أنه لا وجه لاعتبار المخزن من توابع المحل التجارى التى تباع معه إذ يقوم المحل بدوره ، ولما كان قوام أسباب الحكم المطعون فيه أن تخزين البضائع في مخازن تخصص لذلك هو امتداد لنشاط المحل التجارى واستمراره بما يجعل من المخازن وحدة من وحداته وجزءاً لا يتجزأ منه فيسرى عليها ما يسرى على المحل من أحكام متعلقة بالتصرف فيه والتنازل عن إيجاره ، وأنه وإن كانت عين النزاع قد أجرت لاستعمالها مخزناً إلا أنها قد خصصت منذ استئجارها لتخزين البضائع اللازمة للمحل التجارى الخاص بالمطعمون عليه — وإن ذلك لم يكن مثار منازعة من الطاعن — الأمر الذى يحيز للمطعمون عليه بيعهما معا ، لما كان ذلك ، وكان قول الحكم المطعون فيه بأن الطاعن لم يتنازع في ذلك التخصيص على النحو المتقدم يخالف الثابت بدفاعة آنف الذكر الذى نفى فيه ذلك مبدئياً أن الربط بين المخزن وبين المحل التجارى لم يقع إلا بفعل المطعمون عليه عند بيعه لهما في سنة ١٩٧٣ وكان إطلاق القول باعتبار المخزن الذى يستأجره التاجر جزءاً لا يتجزأ من محله التجارى الذى يستأجره من مؤجر آخر ويقع في مكان مغاير لمجرد استعماله لذلك المخزن في خدمة المحل وحققه تبعاً لذلك في التنازل عن إيجار المخزن رغم حظر هذا التنازل بحكم العقد ، أمراً لا يتفق وحكم المادة ٥٩٤ من القانون المدنى — التى استند إليها الحكم المطعون فيه في قضائه ، ذلك أنه وإن كانت المادة قد أجازت للمستأجر — إهداراً للشروط الاتفاقية المانع له من التنازل عن الإيجار — أن يتنازل عنه إذا كانت العين المؤجرة منشأ بها مصنع أو متجر — وبالشروط الأخرى الواردة بالنص — إلا أن ذلك مشروط حتماً بأن يكون استعمالها في هذا الغرض مصرحاً به في العقد أو في القليل مسكوتاً عنه ، بأن يراضى المتعاقدان على استعمال العين في أغراض الصناعة أو التجارة أولاً يحظر المؤجر على المستأجر استعمالها

مغار أو يحظر المؤجر على المستأجر استعمال العين في هذين الغرضين ، فإن مخالفة المستأجر لهذا الحظر بانخاذه من العين مصنعا أو متجرا بغير موافقة من المؤجر ، يعتبر نقضا من جانبه لما تم الاتفاق عليه مما يوجب رد مسعاه عليه ، فلا يحق تبعا لذلك أن يتخذ من هذه المخالفة سبيلا لمقارفة مخالفة أخرى هي التنازل عن الإيجار على خلاف شروط العقد ، إذ في ذلك إهدار للارادة المشتركة للمتعاقدين وهي قانونهما النافذ في حقهما ما دام في نطاق المشروعية — وخروج بالاستثناء المقرر بنص المادة ٥٩٤ آتفة الذكر عن مجاله المحدود بغير سند من أحكام القانون أو قواعد تفسير النصوص التشريعية ، لما كان ما تقدم . وكان سر يان هذا القيد على ما يتخذ المستأجر من مصنع أو متجر في العين المؤجرة على خلاف أحكام العقد يستوجب سر يانه من باب أولى على ما يالحقه بأيهما من أما كن أخرى لمحدثه ، إذ في القول بغير هذا ما يجوز لمستأجر المصنع أو المتجر أن يلحق بأيهما ما قد يكون مستأجرا له من أما كن أخرى على خلاف نصوص عقودها ، توصلا لبيعها والتنازل عن إيجارها تبعا للمصنع أو المتجر ، الأمر الذي يضمنى على التاجر من الحقوق ما لم يأذن به القانون ويخل بالتوازن الواجب بين أطراف العقود ، لما كان ما سلف . وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد القول بالخاق المطعون عليه للعين مشار التزاع عمله التجاري ، سندا للقول بأحقية في التنازل عن عقد إيجارها بغير إذن من اللطامن وعلى خلاف نص عقد الإيجار دون أن يراعى الحكم في ذلك ما سلف من قيود على حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢١ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدلى مصطفى بخدادى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية
السادة المحترمين : دكتور إبراهيم على صالح ، ومحمود حسن رمضان ، وحسن ميثاق
عمار ، ورايح لطفي جمعة .

(٣٣٥)

الطعن رقم ٧٦ ، لسنة ٩ ، القضائية :

(٢٤١) إيجار " إيجار الأماكن : تحديد الأجرة " . حكم " إصدار
الحكم " دعوى . " المطالبات فيها " . نظام عام .

(١) التزام المحكمة بالميات المحصور في الدعوى . خروجها عن هذا النطاق . أثره .
اعتبار الحكم واردا على غير محل . بطلانه بطلانا أساسيا مخالفا للنظام العام .
(٢) طلب تخفيض أجرة العين إلى مبلغ معين . القضاء بتخفيضها إلى مبلغ أقل باعتبار
أن تحديد الأجرة متعلق بالنظام العام . خطأ في القانون .

١ — لا قضاء إلا في خصومة ولا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها ويحدد
طلباته فيها حسبما يجرى به نص المادة ٢٣ من قانون المرافعات ، من أجل
ذلك كان التزام المحكمة بما يطلبه المحصور أمرا نابعا من طبيعة وظيفة القضاء
بوصفه احتكاما بين متخاصمين على حق متنازع عليه ، فإذا ماخرجت المحكمة عن
هذا النطاق ورد حكمها على غير محل ووقع بذلك باطلا بطلانا أساسيا ومن ثم
مخالفا للنظام العام مخالفة تعلق على سائر ماأدناها من صور الخطأ في الحكم فيما
يدخل في نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة .

٢ — إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه —
المستأجر — قد حدد طلباته في الدعوى بتخفيض أجرة العين المؤجرة منه إلى

٣١٠ قرشا شهريا فإنه بذلك يكون قد حدد نطاق الحصومة بينه وبين الطاعن — المؤجر — بما لا يجيز للمحكمة الخروج عليها أيا كان مبلغ تعلق قواعد تحديد أجرة الأماكن المؤجرة بالنظام العام ، ولما كان الحكم المضمون فيه قد حاد عن هذا النهج و قضائه — بتخفيض الأجرة إلى مبلغ ١٧٦ قرشا — بمقولة إن اعتبارات النظام العام تعلو على اعتبارات الحكم بما يطلبه أولا يطلبه الحصوم وهو ... قول غير صحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنفرد ،
والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٩٤٢ لسنة ١٩٧٦ مدني كلى المنصورة ضد الطاعن للحكم بتخفيض أجرة الشقة المبينة بالصحيفة إلى مبلغ ٣١٠ قرشا شهريا وقال بيانا لذلك إنه بمقتضى إيجار مؤرخ ١٩٧٥/٤/٢٧ إمتاجر من الطاعن الشقة آنفة الذكر بأجرة قدرها ٧٠٠ قرشا شهريا وإذ بان له أنها كانت مؤجرة من قبل بأجرة قدرها ٣١٠ قرشا فقد أقام عليه الدعوى بطلب تخفيض الأجرة إلى هذا القدر . نذبت المحكمة خيرا . وبعد أن قدم تقريره قضت بتخفيض الأجرة إلى مبلغ ١٧٦ قرشا بخلاف رسم النظافة . إمتانف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٢ لسنة ٣١ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينهى الطاعن بالثلاثة الأوليات منها على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون والخطأ في تأويله والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان حكم محكمة الدرجة الأولى الذى أيد به الحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه على سند مما ارتأه الخبير من انطباق حكم القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ — الذى يقضى بتخفيض أجور الأماكن التى أنشئت قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ على حين النزاع ، على الرغم من عدم انطباقه عليها لأن العبرة فى ذلك هى بتاريخ إنشائها مكان مماثل لها — كما ذهب الخبير ، وكان الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ومع ذلك لم تمن بالرد عليه اكتفاء بالإحالة إلى تقرير الخبير علاوة على ما أبداه الطاعن فى مرحلتى التقاضى من عدم استكمال إنشاء عين النزاع إلا فى سنة ١٩٧١ ، مما تعتبر معه عناصر هذا الاستكمال من قبيل التعديلات الجوهرية التى تدخل فى تقدير الأجرة عملاً بحكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، إلا أن الحكم المطعون فيه اتخذ من مجرد إثبات تلك العين فى دفتر الجرد لسنة ١٩٦٠ دليلاً على إنشائها قبل هذا التاريخ وهو مالا يصلح رداً على ما سلف الإشارة إليه من دفاع .

وحيث إن النعى بهذه الأسباب مردود ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة فى فهم الواقع فى الدعوى واستخلاص ماقرره أنه وجه الحق فيها للاستناد إليه فى قضائها ما دامت فى ذلك لم تخرج عما هو ثابت بالأوراق أو تستخلص منها ، إلا تؤدي إليه عقلاً ، وكان حسبها أن تورد من الأسباب ما يكفى لحمل قضائها بغير حاجة إلى تعقب جميع مناحى الدفاع المثارة فى الدعوى مادام فى مجموع أسبابها ما يفيد إحاطتها بأوجه الدفاع الجوهرية وإطراحها لما لم تقتنع به منها ، كما أن من حقها الاعتماد فى قضائها على ما حصلته من تقرير الخبير المقدم فى الدعوى مجولاً على أسبابه مادام فيها ما ينطوى على الرد على ما أثير من وجه الاعتراض عليه ، وهى فى ذلك كله بمنأى عن الخضوع لمحكمة النقض مما لا يجيز الطعن على حكمها فى ذلك لتعلقه بأمور واقعية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها . لما كان ماتقدم ، وكان حكم

محكمة الدرجة الأولى — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد تناول بالبيان حجته في الافتناع بأن الأجرة القانونية لعين التزاع في ١/٩/١٩٦٠ هي ٣٠٠ قرشا شهريا ، مستندا في ذلك إلى ماساقه الخبير في تقريره من أدلة له إطمأنت إليها المحكمة لما ارتأته من سلامتها ، وكان ما أثاره الطاعن في أسباب النعي الثلاثة آنفة الذكر لا يعدو أن يكون من قبيل الحدث الموضوعي في تقدير الدليل بشأن تاريخ إنشاء عين التزاع وأجرتها القانونية عندئذ وكان قضاء الحكم المطعون فيه في هذا للصدد قائما على أسباب سائغة تكفي لحمله فإن ألحى عليه بما تقدم يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه على الرغم من أن المطعون عليه لم يطلب طوال مراحل التقاضي ما يجاوز تخفيض الأجرة إلى مبلغ ٣١٠ قرشا شهريا فقد قضى له الحكم بتخفيضها إلى مبلغ ١٧٦ قرشا لحكم له بذلك بأكثر مما طلب ، الأمر الذي لا يصححه قول الحكم بأن قواعد تحديد الأجرة متعلقة بالنظام العام وأنها تملو بذلك على قاعدة التزام طلبات الخصوم ، ذلك أن قواعد التقاضي هي الأخرى مما يتعلق بالنظام العام ، ولا يسوغ إهدارها إلاء لقاعدة أخرى مثلها .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه لما كان لا قضاء إلا في خصومة وكان لا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها ويحدد طلباته فيها — حسبما يجري به نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، من أجل ذلك كان التزام الحكم بما يطلبه الخصوم أمرا تابعا من طبيعة وظيفة القضاء بوصفه احتكاما بين متخاصمين على حق متنازع عليه ، فإذا ما خرجت المحكمة عن هذا النطاق ورد حكمها على غير محل ووقع بذلك باطلا بطلانا أساسيا ومن ثم مخالفا للنظام العام مخالفة تملو على صائر ما عداها من صور الخطأ في الحكم مما يدخل في نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قد حده طلباته في الدعوى بتخفيض أجرة العين المؤجرة منه

إلى ۳۱۰ قرشا شهريا ، فإنه يكون بذلك قد حدد نطاق الخصومة بينه وبين الطاعن بما لا يجوز للحكمة الخروج عليها — أيا كان مبلغ تعلق قواعد تحديد أجرة الأماكن المؤجرة بالنظام العام . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا المنهج في قضائه بمقوله أن اعتبارات النظام العام تعلق على اعتبارات الحكم بما يطلبه أو لا يطلبه الخصوم ، وهو ما سلف البيان قول غير صحيح ، فإن في ذلك ما يوجب نقض الحكم في هذا الجزء من قضائه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف إلى تخفيض أجرة الشقة مزار النزاع إلى ۳۱۰ قرشا شهريا .

جلسة ٢١ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بن هادي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د . ابراهيم علي صالح ، محمود حسن رمضان ، حسن عثمان عمار ودراج
لطفى جمعة .

(٣٣٦)

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٩ القضائية :

(١ و ٢) قانون . ” مريان القانون ” . استئناف . ” اعتبار الاستئناف
كان لم يكن ” .

(١) مريان أحكام القوانين على ما يقع من تاريخ العمل بها . من الأصول
الدستورية المقررة . مريان قوانين المرافعات . نطاقه . م ١ مرافعات .

(٢) انقضاء ثلاثة أشهر دون إعلان صحيفة الاستئناف . أثره . وجوب القضاء
باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . م ٧ مرافعات . تحقق موجب أعمال هذا الجزء
قبل تعديل هذه المادة بحمله جوازا للحكمة . أثره . لا محل لأعمال حكم
القانون الجديد .

١ — من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على
ما يقع من تاريخ العمل بها وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤداه
عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به
من إجراءات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان
معمولا به وقت وقوعها إعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين وهو المبدأ
الذي جاءت به المادة الأولى من قانون المرافعات تطبيقا له بما نصت عليه

من أن "تسرى قوازين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها" .

٢ — تنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على أن "تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب" ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورثة المطعون عليهم أقامت الاستئناف بصحيفة أودعتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ وأنه لم يتم إعلان الطاعة بهذه الصحيفة إلا بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ أي بعد فوات مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، وكان الثابت أن الطاعة قد دفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف هو ميعاد حضور بصرح النص ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن وهو جزء نص عليه المشرع لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفة لقلم الكتاب . لما كان ما تقدم ، فقد كان متبا على محكمة الاستئناف وقد طلبت صاحبة المصلحة فيه إبقاء هذا الجزء أن توفعه دون أن يكون له أثره خيار فيه وذلك أعمالا لنص المادة ٧٠ سالفة الذكر قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ولا يغير من ذلك أن هذا القانون الأخير قد عدل من نص تلك المادة بفعل أعمال ذلك الجزء بجوازا للمحكمة بناء على طلب المستأنف عليه إذا كان عدم الإعلان راجعا إلى فعل المستأنف ذلك أنه وقت أن عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٨/٢٦ كان قد اكتمل انقضاء الثلاثة أشهر على تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب دون إعلان المستأنف عليها — الطاعة — مما مؤداه أن موجب أعمال الجزء

قد تحقق قبل العمل بذلك القانون ، ومن ثم يخضع لحكم المادة قبل تعديلها ، إذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على وضع تحقق قبل العمل بذلك القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المدافعة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مورثه المظعون عليهم أقامت الدعوى رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٤ مدني كلى الاسكندرية ضد الطاعنة عن تقديمها وبصفقتها للحكم بإخلائها من المحل المبين بصحيفة الدعوى وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٧/٤/١ استأجر منها مورث الطاعنة محلاً وحظرت عليه بالبند الخامس من ذلك العقد تأجيرها من الباطن بدون إذن كتابي منها إلا أن الطاعنة خالفت ذلك وأجرت المحل من باطنها إلى آخر ، ومن ثم فقد أقامت عليها الدعوى ، قضت المحكمة برفضها . استأنفت مورثة المظعون عليهم الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٤ لسنة ٣٢ ق الاسكندرية . ودفعت الطاعنة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/١/١٧ برفض هذا الدفع ثم بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبالإخلاء ، طعنت الطاعنة في هذا القضاء بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

(١) نقض ١٩٧٦/٣/٢٣ بمجموعة أحكام المكتب الفني السنة ٢٧ ص ٧٤٢ .

وحيث إن مما تنهاه الطاعة عن تقديمها وبصفتها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ، ذلك أن الصحيفة قدمت إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ بينما لم تعلن بها إلا في ١٩٧٧/٢/١٧ ، غير أن المحكمة قضت برفض هذا الدفع بمقولة أنها ترى أعمالاً للحق المخول لها بمقتضى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ — عدم أعمال الجزاء المنصوص عليه في تلك المادة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لأن عدم الإعلان في الميعاد لم يكن راجعاً إلى فعل المسافة ، وهو خطأ من الحكم في تطبيق القانون ، لأن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ الذي عدل نص المادة ٧٠ آتية الذكر يجعل أعمال الجزاء المشار إليه جوازياً للمحكمة بناء على طلب المدعى عليه إذا كان عدم الإعلان راجعاً إلى فعل المدعى لم يصدر إدا في ١٩٧٦/١/١٤ أى بعد أن كانت مدة الثلاثة أشهر قد اكتملت ، مما كان يبين معه على المحكمة أن تقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن التزاماً بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون سالف الذكر والتي ينسحب حكمها على الاستئناف بمقتضى نص المادة ٢٤٠ من القانون ذاته .

وحيث إن هذا النقص في محله ، ذلك أنه من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسمى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبيلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد ، على ما تكون قد وقع قبل العمل به من إجراءات وتحقق من أوضاع ، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها ، أعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين ، وهو المبدأ الذي جاءت المادة الأولى من قانون المرافعات تطبقاً له بما نصت عليه من أن "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .." ، لما كان ذلك . وكانت المادة ٧٠ من ذلك القانون —

قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أن "تعتبر الدعوى كان لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب"، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورثة المطعون عليهم أقامت الاستئناف بصحيفة أودعتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ وأنه لم يتم إعلان الطاعة بهذه الصحيفة إلا بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ أي بعد فوات مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات، وكان الثابت أن الطاعة قد دفعت — قبل أن تتعرض للوضوح — باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب. وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ميعاد ثلاثة أشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات، التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ منه الواردة في باب الاستئناف، هو ميعاد حضور بصرى النص، ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن، وهو جزاء نص عليه المشرع لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إحالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب. لما كان ما تقدم فقد كان حتما على محكمة الاستئناف — وقد طلبت صاحبة المصلحة فيه إيقاع هذا الجزاء — أن تواتمه دون أن يكون لما أتمه خيار فيه، وذلك إعمالا لنص المادة ٧٠ سالفه الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦، ولا يغير من ذلك أن هذا القانون الأخير قد عدل من نص تلك المادة لجعل أعمال ذلك الجزاء جوازا للمحكمة بناء على طلب المستأنف عليه إذا كان عدم الإعلان واجبا إلى فعل المستأنف، ذلك أنه وقت أن عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٨/٢٦ كان قد اكتمل انقضاء الثلاثة أشهر على تقديم

صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب دون إعلان المستأنف عليها - الطاعة -
 بها ، مما مؤداه أن موجب اعمال الجزاء قد تحقق قبل العمل بذلك القانون ،
 ومن ثم يخضع لحكم المادة قبل تعديها . إذ كان ذلك ، وكان الحكم
 المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات
 بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على وضع تحقق قبل العمل بذلك
 القانون ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقضه لهذا
 السبب دون حاجة إلى بحث باقى الأسباب .

ولما كان الموضوع صالحا لفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين القضاء
 باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

جلسة ٢٢ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبة الحمد ، أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أحمد - وجهدان
حسين عبدالله .

(٣٣٧)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) عمل "وقف العامل" . شركات .

(١) العاملون بشركات القطاع العام . جواز وقف العامل إجتماعيا متى اقتضت مصلحة
التحقيق ذلك ، لأجل التفرقة بين التحقيق الإداري أو الجنائي . (لائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
لأجل لإعمال أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩

(٢) عمل . عمولة البيع . وقف العامل .

(٢) عمولة البيع . عدم استحقاق المال لها إلا إذا تحقق سببها . لا أهمية للعامل
في تقاضى هذه العمولة خلال فترة إبقائه من العمل .

١ - إذا كانت المادة الأولى من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه تسرى أحكام النظام
الموافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ،
وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ، فإن مؤدى ذلك
أن أحكام قانون العمل رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى على العاملين بالقطاع
العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع

احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويرتب على وقف العامل من عمله وقف تصرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه ، وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن ... » وكانت عبارة « وقف العامل من عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » قد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذي تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أكان إداريا أم جنائيا ، فإن قصر الأحكام الواردة في هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق الإداري وحده يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص وهو مالا يجوز ، وإذا نظمت المادة ٦٨ المشار إليها قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام عن العمل ومدى حقهم في الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف ، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن .

٢ - إذ كان الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل وأما ملحقات الأجر فمنها مالا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة البيع التي لا تعدوان تكون مكافأة قصدها إيجاد حافز في العمل ، ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي فإذا باشره العامل استحق العمولة وبمقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلا فلا تستحق هذه العمولة وبالتالي لا يستحقها العامل عن الفترة منذ وقفه عن العمل حتى إعادته إليه ثانية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ۱۹۹۳ لسنة ۷۳ عمال كلى طنطا بطلب الحكم بعدم أحقيته في اقتضاء نصف أجره
عن المدة من ۱۹۷۰/۱۱/۲۶ حتى ۱۹۷۲/۶/۱۵ التى كان موقوفا خلالها عن العمل
وبالزامه بأن يرد إليها مبلغ ۱۵۸۶ ج و ۵۰۷ م قيمة ما قبضه بالزيادة عما هو
مستحق له ، وقالت بياناً لها أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ۸۴ لسنة ۷۱
مستعجل بتدر طنطا بطلب الحكم بعدم الاعتداد بقرار إيقافه عن العمل
في ۱۹۷۰/۱۰/۲۶ مع إعادته إليه وصرف مرتبه كاملاً بواقع ۱۰۵ ج شهرياً من
تاريخ إيقافه حتى يفصل في الدعوى ، وفي ۱۹۷۳/۴/۳ قضت المحكمة برفض
الدعوى فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۹۸ لسنة ۱۹۷۲
مستأنف مستعجل طنطا وإثناء نظر الدعوى أصدرت الطاعنة أمراً إدارياً
في ۱۹۷۲/۶/۱۵ بإنهاء الإيقاف فقصر المطعون ضده طلبه على صرف كامل
أجره عن مدة الإيقاف ، وبتاريخ ۱۹۷۳/۶/۱۱ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم
المستأنف وبعدم تأثير الإيقاف الحاصل في ۱۹۷۰/۱۰/۲۶ حتى ۱۹۷۲/۶/۱۵
على أحقية المطعون ضده في صرف كامل أجره بواقع ۱۰۵ ج شهرياً فأقامت
الطاعنة الدعوى المسائلة بطلباتها المتقدمة تأسيساً على أن المطعون ضده أوقف
عن العمل لاتهامه في جنائية اختلاس بما يسقط حقه في اقتضاء أجره عن مدة
الوقف كما أن نصف أجره عن مدة الإيقاف هو مبلغ ۴۷۵ ج و ۴۰۰ م باعتبار
أجره عند وقفه مبلغ ۵۳ ج و ۳۰۰ م أضيفت إليه علاوة ديرية إعتباراً من
أول يناير سنة ۱۹۷۲ فأصبح مبلغ ۵۵ ج و ۲۰۰ م في حين أنه تقاضى

مبلغ ٢٠٦١ ج و ٥٠٠ م تقاضا للحكم الصادر في الدعوى ١٩٨ لسنة ١٩٧٢ مستعجل مستأنف طنطا مما يتعين معه رد ما قبضه زائدا عن مستحقاته وقدره ١٥٨٦ ج و ٥٠٠ م ، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٣٧ لسنة ٢٣ ق وبتاريخ ١٩٧٤/١١/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، ومرض الطعن على غرفة المشورة فجددت انظره جلسة ١٩٨٠/٥/١١ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من مبادئ الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على أحكام المادة ٦٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والتي تنص على أن " لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويترب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ، ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن " . . . في حين أن المادة الواجبة التطبيق هي المادة ٦٧ من قانون العمل باعتبار أن الوقف كان لاتهم المطعون ضده في جريمة وقعت داخل دائرة العمل طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ المشار إليه والتي تنص على أن " تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام " وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة الأولى من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص

على أنه « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » فإن مؤدى ذلك أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦١ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه تنص على أنه « لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه ، وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة التأديبية قرارها في هذا الشأن . . . » وكانت عبارة « وقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » قد وردت في صيغة عامة مطلقة بحيث تشمل الوقف الذي تقتضيه مصلحة أى تحقيق سواء أ كان إداريا أم جنائيا ، فإن قصر الأحكام الواردة في هذه المادة على حالة وقف العامل بسبب التحقيق الإداري وحده يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو مالا يجوز وإذ نظمت المادة ٦٨ المشار إليها قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام من العمل ومدى حقهم في الحصول على مرتباتهم خلال فترة الوقف ، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل أحكام المادة ٦٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على واقعة الدعوى فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وي بيا أن ذلك تقول إن الحكم بغير قضاءه يرفض طلب استرداد ما قبضه المطعون ضده خلال فترة إيقافه من العمل من

عمولات كان يحصل عليها قبل الإيقاف على ما ذهب إليه من أحقيته لاقتضاء عمولة البيع خلال فترة إيقافه عن العمل باعتبارها جزءا من أجرة في حين أن العمولة لا تعدر أن تكون حافزا ماديا لزيادة حجم المبيعات ترتبط بالتوزيع الفعلي وجودا وعدما وإذا كان المطعون ضده لم يباشر البيع أثناء فترة إيقافه عن العمل فلا يستحق العمولة عنها وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أحقية المطعون ضده للعمولة فترة إيقافه عن العمل بما يعيبه بخالفه للقانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك لأنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لقاء العمل اليومي الذي يقوم به العامل وأما ملحقات الأجرة منها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لما صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة البيع التي لا تعدو أن تكون مكافأة قصدها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي فإذا باشره العامل استحق العمولة وبمقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره العامل أو لم يعمل أصلا فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا يستحقها العامل عن الفترة من وقفه عن العمل حتى إعادته إليه ثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض طلب الطاعنة استرداد ما دفعت من عمولات للمطعون ضده خلال فترة إيقافه عن العمل قولاً منه أن العمولة جزء من الأجر الذي يشمل كل ما يستحقه العامل مقابل أداء العمل أيا كان نوعه وطريقة تحديده أو تسميته ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٢٢ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرحومى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد صبرى أحمد ، فهمى عوض مسعد ، وجهدان
حسين عبدالله ،

(٣٣٨)

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) استئناف " نصاب الاستئناف " . دعوى " قيمة الدعوى " .

(١) الدعوى بطلب فروق إمانة غلاء المعيشة وما يستجد منها . طالب غير قابل للتقدير .
يجوز استئناف الحكم الصادر فيها باعتبار أن قيمتها تجاوزت ٢٥٠ ج .

(٢) عمل " إمانة الغلاء " . قانون .

إنشاء الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن تقرير إمانة غلاء المعيشة وقانون
العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . أثره . عدم جواز طلب العامل أية زيادة في أجره . بالتطبيق
لهذا الأمر .

١ - إذ كان طلب الطاعنين الحكم لهم بفروق إمانة غلاء المعيشة
والبالغة ٤٩ ج و ٨٢٠ م ١٢٤٤ ج ٥٢٤ ج على التوالى وما يستجد اعتبارا
من ١٩٧٢/٩/١ هو طلب لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها
في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات فتعتبر قيمته زائدة على
مائتين وخمسين جنيها كنص المادة ٤١ منه ، ولذا فإن الحكم الصادر
بشأنه لا يعتبر داخلا في النصاب الاتهابى للمحكمة الابتدائية ويجوز استئنافه

أخذا بنص المادة ٤٧ من ذات القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إذ كانت المادة ١٤/٦ من مواد إصدار قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره في ٧ / ٤ / ١٩٥٩ قد نصت على إلغاء الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحال التجارية والصناعية والمعمول به بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ فإن أية مطالبة بزيادة جديدة في الأجر بالتطبيق لقواعد إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في ذلك الأمر العسكري تكون ولا سند لها . ولما كان مقصود الشارع بما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار قانون العمل من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري المشار إليه أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقا لحكم المادة ١٥٦ من هذا القانون نافذة ، هو ما روى إليه من رغبة في استمرار احتفاظ هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال الذين خضعوا لأحكام ذلك الأمر العسكري بما رتب لهم أثناء سريانه من زيادة في إعانة غلاء المعيشة ، دون غيرهم ممن حينوا في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى ألغاه فيقرض في شأنهم أن أجورهم قد شملت تلك الاعانة ، وطالما أنها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر للأجور فإنه لا مخالفة في ذلك للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها الشركة العربية للنسيج الحديث وطلبوا

الحكم بالزامها بأن تدفع لأولهم مبلغ ٤٩ ج و ٨٢٠ م ولثانيهم مبلغ ١٠٩ ج ولثالثهم مبلغ ١٢٤ ج ولرابعهم مبلغ ٥٢ ج وما يستجد اعتباراً من ١/٩/١٩٧٢ . وقالوا بياناً لها أنهم يعملون لدى المطعمون ضدها منذ سنة ١٩٦٥ بالنسبة للثالث منهم ، ومنذ سنة ١٩٦٦ بالنسبة لباقيهم . وإذا تغيرت حالاتهم الاجتماعية أثناء عملهم وصار من حقهم الحصول على فروق إعانة غلاء المعيشة فقد أقاموا دعواهم بطالبتهم السالفة البيان . وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢ قضت المحكمة بتدب مكتب الخبراء الحكوميين لأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٤ بالزام المطعمون ضدها بأن تؤدي إلى الطامنين على التوالي ٥٨ ج و ٢٢ م ، ٢٦٥ ج و ٤٢٨ م ، ١٦٠ ج و ٢٨ م ، ٦١ ج و ٧٤ م . استأنفت المطعمون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤ سنة ٩٢ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطامنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطامنين الثالث وبقبوله بالنسبة للباقيين ورفضه موضوعاً ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت لنظره جلسة ١٨/٥/١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع من النيابة أن المحامي الذي رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكله الطامنين الثاني بصفته وكيلاً عن الطامنين الثالث مما يكون معه الطعن بالنسبة لهذا الأخير غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك لأنه لما كان البين أن الأستاذ المحامي قد رفع الطعن عن الطامنين الثاني عن نفسه وبصفته وكيلاً عن الطامنين الثالث ، إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكله الطامنين الثاني من الطامنين الثالث حتى تجزى الدعوى للحكم . وكان لا يبنى عن تقديم هذا التوكيل مجرده ذكر رقمه في التوكيل الصادر من الطامنين الثاني إلى محاميه ، إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للطامنين الثاني في توكيل المحامين في الطعن بطريق النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطامنين الثالث لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا بعدم جواز الاستئناف لأن فروق إمانة غلاء المعيشة المطالب بها تدخل في حدود النصاب الاتهابي للحكمة الابتدائية . وإذا رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بحجة أن الدعوى غير مقدرة القيمة فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك لأنه لما كان طلب الطاعنين الحكم لهم بفروق إمانة غلاء المعيشة والبالغة ٤٩ ج و ٨٢٠ م و ١٢٤ ج و ٥٢ ج على التوالي وما يستجد اعتبارا من ١٩٧٢/٩/١ ، هو طلب لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات فتعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيتها كنص المادة ٤١ منه ، ولذا فإن الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلا في النصاب الاتهابي للحكمة الابتدائية ويجوز امتثاله أخذا بنص المادة ٤٧ من ذات القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم إذ قضى برفض دعواهم بمقولة إن أجورهم التي تضمنتها عقود عملهم تشمل إمانة غلاء المعيشة بأقصى نتائجها وذلك في حين أن الأوامر العسكرية الخاصة بالإمانة المذكورة من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٤/٦ من مواد إصدار قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٩٥٩/٤/٧ قد نصت على إلغاء الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إمانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحال

التجارية والصناعية والمعمول به بمقتضى القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٥٨ فإن أية مطالبة بزيادة جديدة في الأجر بالتطبيق لقواعد إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في ذلك الأمر العسكري تكون ولا سند لها . لما كان مقصود الشارع بما نصت عليه المادة الرابعة من مواد إصدار قانون العمل من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري المشار إليه إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة طبقاً لحكم المادة ١٥٦ من هذا القانون نافذة ، هو مرمى إليه من رغبة في استمرار احتفاظ هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال الذين خضعوا لأحكام ذلك الأمر العسكري بما رتبته لهم أثناء ميريانه من زيادة في إعانة غلاء المعيشة ، دون فيرهم ممن صينوا في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ الذي ألغاه فيفترض في شأنهم أن أجورهم قد شملت تلك الإعانة ، وطالما أنها لا تقل عن الحد الأدنى المقرر للأجور فإنه لا مخالفة في ذلك للقانون . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من يوتية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شوقي المايجي ، أحمد صبرى أسعد ، فهمى عوض محمد ، وجهدان حسين عبد الله .

(٣٣٩)

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٥ القضائية :

حكم "حجية الحكم" . صلح . عقد .

نقض المحكمة الاستئنافية بإلحاق عقد الصلح بحضور الجماعة وإثبات محتواه فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . صلة ذلك . إنحسار الحجية عن هذا النقض وإن أعطى شكل الأحكام .

مفاد نص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات أن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل فى خصومة بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولائية وليس بمقتضى سلطته القضائية ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقدا وليس له حجية الشيء المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته . لما كان ذلك ، فإن الطعن على هذا الحكم — الذى قضى بإلحاق عقد الصلح بحضور الجلسة وإثبات محتواه فيه — يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم عمال كلى الإسكندرية
على الطاعة — الشركة المصرية للتوريدات والاشغال البحرية — طالبا الحكم
بأحقية لفئة المسالية الأولى في وظيفة المستشار القانوني للشركة الطاعة
اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، وقال بيانا لما إنه يعمل لدى الطاعة ، وإذ رفضت
تسكينه بالفئة المسالية الأولى التي يستحقها في وظيفة المستشار القانوني وهي
الوظيفة المعادلة لوظيفة مدير المكتب الفني لرئيس مجلس الإدارة التي كان
يشغلها في ١٩٦٤/٦/٣٠ وخالفت بذلك أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ فقد أقيم الدعوى بطلبه المتقدم . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٨ قضت
المحكمة بنسب خير لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير
تقريره حكمت في ١٩٧٤/١٢/١٨ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا
الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٠٢ سنة ٣١ ق .
وبجلسة ١٩٧٥/٦/٩ قدم الدفاع عن الطاعة مقد صالح محرر بتاريخ ١٩٧٥/٦/٨
فيما بينها وبين المطعون ضده ، وطلب الطرفان التصديق على هذا العقد ، قضت
المحكمة بذات الجلسة بإلحاق عقد الصالح المؤرخ في ١٩٧٥/٦/٨ بمحضر الجلسة
وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي . طعن الطاعة في هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن
وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٨٠/٥/١١ . وفيها
التمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن ما قضى به الحكم المطعون فيه
من إلحاق عقد الصالح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند
التنفيذي إنما هو توثيق للعقد تم بمعرفة المحكم في حدود سلطتها الولائية وتنتهي
به الدعوى صلحا فلا يعتبر قضاء في نزاع حتى يجوز الطعن فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٠٣ من قانون
المرافعات تنص على أنه " للمحكوم أن يطلبوا إلى المحكمة في أية حالة تكون عليها
الدعوى . ثبوت ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم .

فإذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه ألحق الاتفاق المكتوب بحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه . ويكون لحضر الجلسة في الحالين قوة السند التنفيذي . وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لإعطاء صور الأحكام" مما يفاده أن القاضى وهو يصدق على الصالح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولاية وليس بمقتضى سلطته القضائية ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقدا وليس له حجية الشئ المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته . لما كان ذلك ، فإن الطعن على هذا الحكم يكون فيرجائز ويتمتع معه قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٣ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى القفى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد عبد المجيد ، حاتم المراهي ، محمد فتح الله والدكتور
أحمد حتى .

(٣٤٠)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤ القضائية :

(٢٤١) تسجيل . علامة تجارية . ملكية . قانون . معاهدات . نقض .

(١) ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأصقية استعمالها . التسجيل لا يحدو أن يكون
قرينة على الملكية . جواز ثبوتها لمن ثبتت أصقيته في استعمالها . ثبوت الملكية لمن قام
بتسجيلها واستعمالها لمدة خمس سنوات لاحقة على التسجيل دون حصول الغير على حكم بصحة
منازعتها في الملكية .

(٢) الذي بأن العلامة التجارية لشركة الأجنبية لا تتمتع بحماية دولية طبقا لمعاهدة مدريد .
نهي غير منتج طالما أن العلامة مسجلة في مصر طبقا لأحكام القانون المصري .

١ - نص المادة الثالثة من قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧
لسنة ١٩٣٩ يدل على أن الأصل في ملكية العلامة التجارية أنها تثبت بأصقية
استعمالها ، وأن تسجيلها لا يحدو أن يكون قرينة على ذلك يجوز دحضها لمن
يثبت أصقيته في استعمال تلك العلامة ، إلا أن المشرع قد نرج على هذا الأصل
وأكد ملكية العلامة لمن قام بتسجيلها واستمر في استعمالها بصفة دائمة مدة
خمس سنوات لاحقة على تاريخ تسجيلها دون أن ترفع عليه خلالها دوى من
الغير تتضمن منازعته في ملكية العلامة قضى فيها بصحة هذه المنازعة ولا وجه
لما تمسكت به الطاعنة من وجوب احتساب مدة الخمس سنوات من تاريخ
تقديم طالب تسجيل علامتها الأولى أخذا بمفهوم نص المادة ١٥ من ذات

القانون ، ذلك أن نص المادة الثالثة المشار إليها جاء صريحا وواضحا في احتساب مريان تلك المدة من تاريخ تسجيل العلامة فلا مجال للاجتهاد مع وضوح النص .

٢ - البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه أقام قضاءه على أن علامة الشركة المطعون ضدها الأولى - وهي شركة أجنبية - مسجلة في مصر برقم ... بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٥٩ وأن العلامة الأولى للشركة الطاعنة رقم ٣٨٨١٣ سجلت بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٢ وأن دعوى الشركة المطعون ضدها الأولى رفعت بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٦٦ طعنا في قرار تسجيل العلامة رقم ٤٠٨١٨ المماثلة للعلامة رقم ٣٨٨١٣ أي قبل مضي خمس سنوات من تاريخ تسجيل تلك العلامة ، ومن ثم فإن النعي بأن علامة الشركة المطعون ضدها الأولى لا تتمتع بحماية دواية في مصر طبقا لمعاهدة مدريد يكون غير منتج طالما أن هذه العلامة مسجلة في مصر طبقا لأحكام القانون المصري ، ولم يؤسس الحكم المطعون فيه قضاءه على أن علامة الشركة المطعون ضدها الأولى لا تتمتع في مصر بحماية معاهدة مدريد الدولية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦٦ بجارى كلى القاهرة على الشركة لطاعنة والمطعون ضدها الثانى والثالث بصفتهم طالبة الحكم بإلغاء قرار مرافعة العلامات التجارية الصادر بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٦٦ فى المعارضة رقم ١٨٠٦ ورفض تسجيل علامة الشركة

الطاعة رقم ٤٠٨١٨ ، وقالت بيانا لدعواها إنها تملك العلامة التجارية وهي مسجلة دوليا برقم ٢٢٣١٩٢ كما تم تسجيلها في مصر بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٨ وقد تقدمت الشركة الطاعة في ١٣/١٠/١٩٦٣ بطلب تسجيل علامة تجارية مكونة من كلمتين عن منتجات الكاوتشوك والأصناف المصنوعة منه مما يندرج تحت الفئة ١٧ من فئات المنتجات وهي من نفس طبيعة المنتجات التي تميزها علامة الشركة المطعون ضدها الأولى ، وقيد هذا الطلب برقم ٤٠٨١٨ لذا فقد عارضت في تسجيل هذه العلامة غير أن مراقبة العلامات التجارية رفضت المعارضة وقبلت التسجيل بقرارها المشار إليه الصادر بتاريخ ١٦/١/١٩٦٦ فأقامت دعواها طعنا في هذا القرار ، وطلبت الشركة الطاعة رفض الدعوى تأسيسا على أنها تملك العلامة رقم ٣٨٨١٣ المسجلة بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤ وهي مكونة من كلمتي ولا تختلف عن العلامة رقم ٤٠٨١٨ إلا في الإطار الخارجي ، ومن ثم فلا مصلحة للشركة المطعون ضدها الأولى في الدعوى طالما أنها لم تعارض في تسجيل العلامة الأولى والتي ستبقى ملكيتها للشركة الطاعة . وباتاريخ ١٢/٤/١٩٦٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإلغاء قرار مراقبة العلامات التجارية ورفض تسجيل العلامة رقم ٤٠٨١٨ استأنفت الشركة الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٣ لسنة ٨٤ ق ، وباتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على صيغتين تنعى الطاعة بالوجه الأول من السبب الأول ، وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام لفضاءه على أن الشركة المطعون ضدها الأولى رفعت دعواها أمام محكمة أول درجة في ١٩٦٦/١/٢٦ قبل انقضاء خمس سنوات على تسجيل علامة

الشركة الطاعنة رقم ٣٨٨١٣ في ٢٤/٥/١٩٦٢ بما لا تكون معه ملكية هذه العلامة قد خلصت للشركة الطاعنة وفات الحكم المطعون فيه أن العلامة مودعة بتاريخ ١٠/٧/١٩٦١ وأن المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ تجعل للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب وبذلك تكون الدعوى قد رفعت بعد انقضاء ما يزيد على خمس سنوات من تاريخ إيداع العلامة وبعد أن خلصت ملكيتها للشركة الطاعنة إحصاءاً لحكم المادة الثالثة من ذات القانون ودون أن يبين الحكم سبب عدم احتساب المدة من تاريخ إيداع العلامة واحتسابها من تاريخ تسجيلها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه المقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه " يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعمالها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها . " فقد دلت على أن الأصل في ملكية العلامة التجارية أنها تثبت بأسبقية استعمالها ، وأن تسجيلها لا يعدو أن يكون قرينة على ذلك يجوز دحضها لمن يثبت أسبقية استعمال تلك العلامة ، إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل وأكد ملكية العلامة لمن قام بتسجيلها واستمر في استعمالها بصفة دائمة مدة خمس سنوات لاحقة على تاريخ تسجيلها دون أن ترفع عليه خلالها دعوى من الغير تتضمن منازعته في ملكية العلامة قضى فيها بصحة هذه المنازعة . لما كان ذلك ، وكان البين من مدهنات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قد سجلت علامتها التجارية الأولى رقم ٣٨٨١٣ - المماثلة لعلامتها الثانية رقم ٤٠٨١٨ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٢ وأن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت دعواها بتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٦ تنازع فيها الشركة الطاعنة في ملكية تلك العلامة ، فإن مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان لم تكن قد انقضت على تاريخ تسجيل العلامة

هند رفع الدهوى الحالية ، ومن ثم لم تستقر للشركة الطامنة ملكيتها ، ولا وجه لما تمسكت به الطامنة من وجوب احتساب مدة الخمس سنوات من تاريخ تقديم طلب تسجيل علامتها الأولى أخذا بمفهوم نص المادة ١٥ من ذات القانون ، ذلك أن نص المادة الثالثة المشار إليها جاء صريحا وواضحا في احتساب مريان تلك المدة من تاريخ تسجيل العلامة فلا مجال للاجتهاد مع وضوح النص ، هذا فضلا عن أن المنازعة الحالية قد رفعت قبل انقضاء خمس سنوات على تاريخ تقديم طلب تسجيل العلامة الأولى للشركة الطامنة الحاصل في ٦١/٧/١٠ ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الشركة الطامنة إن الحكم أصبح حماية دولية على علامة الشركة المطعون ضدها الأولى في مصر رغم أنها لا تتمتع بتلك الحماية طبقا لمعاهدة مدريد لأنها شركة تابعة لجمهورية ألمانيا الاتحادية التي لم تنضم إلى تلك المعاهدة ، وبالتالي لا يجوز لها اتخاذ إجراءات التسجيل الدولي للعلامة التجارية طبقا لها . وترتبط على ذلك يكون لعلامة الشركة الطامنة أولوية على علامة الشركة المطعون ضدها التي جاء تسجيلها لعلامتها في مصر نالبا لتسجيل علامة الشركة الطامنة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك أن البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه أقام قضاءه على أن علامة الشركة المطعون ضدها الأولى مسجلة في مصر برقم ٢٢٣١٩٢ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٨ وأن العلامة الأولى للشركة الطامنة رقم ٢٨٨١٣ سجلت بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤

وأن دعوى الشركة المطعون ضدها الأولى رفعت بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٦
 طعنا فى قرار تسجيل العلامة رقم ٤٠٨١٨ المماثلة للعلامة رقم ٣٨٨١٣ أى قبل
 ماضى خمس سنوات من تاريخ تسجيل تلك العلامة ، ومن ثم فإن النعى بأن
 علامة الشركة المطعون ضدها الأولى لا تتمتع بحماية دولية فى مصر طبقا لمعاهدة
 مدريد يكون غير منتج طالما أن هذه العلامة مسجلة فى مصر طبقا لأحكام
 القانون المصرى . ولم يؤسس الحكم المطعون فيه قضاء على أن علامة الشركة
 المطعون ضدها الأولى تتمتع فى مصر بحماية معاهدة مدريد الدولية، ويكون النعى
 بهذا الوجه غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / مصطفى النقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد عبد المجيد ، عامر المرافى ، محمد قنبح الله والدكتور
أحمد حنى .

(٣٤١)

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ القضائية :

- (١) نقض "ميعة الطعن" . حكم "الطعن فيه" . شركات .
ثبت أن الشركة الطاعة موطنها الأصل بفرنسا . وجوب إضافة ميعة مسافة إلى ميعة
الطعن طالما لم يثبت أنها تزال نشاطها تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أو وكلا فيها .
- (٢) تعويض . تقادم "مسقط" . معاهدات . نقل بحرى . قانون .
معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . المراحل السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ .
خضوعها لقانون التجارة للبحرى . تقادم دعوى التعويض عن الضرر . خضوعها لأحكام هذا
القانون دون أحكام المعاهدة طالما حدث بعد تقرير البضاعة .
- (٣) تعويض . دعوى . نقل بحرى .
مقاول التفريغ . إعتباره في مركز الناجع السفينة . عدم جواز رجوع المرسل إليه بالتعويض
حل المقاول شخصيا . الإمتناع . النص في سند الشحن على تفويض الربان في اختيار مقاول
التفريغ والتعاقد معه نيابة عن ذوى الشأن .

١ — للطامن — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضيف إلى الميعاد
المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى يودع بقلم
كتابها صحيفة الطعن ، وطبقا لنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات فإن

ميعاد المسافة ستون يوما لمن يكون موطنه بالخارج ، وإذ كان البين من الأوراق أن الطاعنة شركة تأمين فرنسية موطنها الأصلي مدينة "باريس" بفرنسا ولم يثبت أنها تزاوّل نشاطا تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أو وكلا فيها فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالي هو ستون يوما ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ وكانت الطاعنة قد أودعت صحيفة الطعن في ١٩٧٤/٦/٢٤ فإنه بإضافة ميعاد المسافة مالت البيان يكون الطعن قد أقيم في الميعاد القانوني .

٢ - النص في المادة ٨/١ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ المعمول بها في مصر اعتبارا من ١٩٤٤/٥/٢٩ على أن "نقل البضائع ينسحب إلى الوقت الذي ينتقضى بين شحن البضائع في السفينة وبين تفريغها منها" يدل على أن تطبيق المعاهدة قاصر على الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في السفينة وتنتهي بتفريغها منها ، أما المرحلة السابقة على الشحن أو المرحلة اللاحقة على التفريغ فيحكمها قانون التجارة البحري . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البضاعة موضوع التداعى قد تم تفريغها من السفينة الناقلة إلى الصندل المملوك للشركة المطعون ضدها الثانية بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٧ وأن تلك البضاعة قد هلكت نتيجة الحريق الذي شب في الصندل ليلة ١٢ من ديسمبر ١٩٦٤ ، ومن ثم فإن الضرر الذي لحق البضاعة يكون قد حدث في تاريخ لاحق على تفريغها من السفينة الناقلة فلا تخضع دعوى التعويض عنه للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦١٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن وإنما يسرى بشأنها التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري وهو تقادم يختلف من حيث أحكامه وشروط انطباقه عن التقادم الذي أتت به المعاهدة

٣ - عقد النقل البحري يلقى على عاتق الناقل إلزاما بتسليم البضاعة سليمة إلى أصحابها ، وإذ كان التسليم يستلزم تفريغ البضاعة ، فإن تدخل مقاول للتفريغ إنما يكون أصلا لحساب الناقل وتحت مسؤوليته ويكون مركزه مركز التابع للسفينة ولا يكون المرسل إليه إلا الرجوع على الناقل لتعويض الأضرار الناجمة

عن عمل المفاوض إذ لا تربطه بهذا الأخيرة علاقة قانونية مباشرة تجيز له الرجوع عليه شخصيا إلا إذا تضمن سند الشحن نصا يفوض الربان في اختيار مفاوض التفريغ والتعاقد معه نيابة عن ذوى الشأن ، ففى هذه الحالة يكون للمرسل إليه حق الرجوع بدعوى مباشرة على مفاوض التفريغ لمسألتة عن الأضرار الناجمة عن عمله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من سند الشحن — الذى كان مطروحا على محكمة الاستئناف — أنه قد نص فى بنده العاشر على أن مفاوض التفريغ ولو كان معينا بواسطة الناقل إنما يقوم بعملية التفريغ باعتباره نائبا عن صاحب الشأن فى البضاعة وعلى نفقته ، فإن مفاد ذلك أن المطعون ضدها الثانية كانت تباشر عملها كمفاوض تفريغ لحساب المرسل إليه الذى حلت محله الشركة الطاعنة فحق لها الرجوع على المفاوض المذكور بالتعويض عما لحق بالبضاعة من أضرار بسبب خطأ أو إهمال وقع منه أو من أحد عماله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت دعواها ابتداء أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية على شركة القناة للتوكيلات الملاحية — توكيل دعهور للملاحية — بصفتها وكالة من ملاك السفينة ”يكوبار“ (المطعون ضدها الأولى) وشركة القناة للشحن والتفريغ بورسعيد / السويس (المطعون ضدها الثانية) طالبة الحكم بإلزامها متضامنين بأن يدفع لها مبلغ ١٣٥٦٥ و ٤٧ فرنك سويسرى أو ما يعادله بالعملة المصرية بسعر الصرف الرسمى وقت السداد والفوائد القانونية ، وقالت يسانا لدعواها إنه بموجب سند شحن نظيف صادر فى مرسيليا بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣٠ لأمر السيد / شحن على السفينة ”يكوبار“ التى تنوب عنها المطعون ضدها الأولى قارب ”لانش“ وصندوقين

يحتوي أحدهما على موتور والثاني على قطع غيار وفي يوم ١٢/٧/١٩٦٤م وصلت السفينة المذكورة إلى ميناء السويس وأفرغت الرسالة في الصندوق رقم ٨٦ الخاص بالشركة المطعون ضدها الثانية حيث بقيت به حتى هلكت هلاكاً كلياً نتيجة حريق شب بالصندوق ليلة ١٢/١٣ ديسمبر ١٩٦٤م بسبب يرجع إلى إهمال خفير الشركة المذكورة التي قضى نهائياً بإدانتها في اللجنة رقم ٤٩١٢ سنة ١٩٦٤ السويس ، ولما كانت الرسالة مؤمناً لديها لدى الشركة الطاعنة فقد قامت بدفع تعويض التأمين إلى المرسل إليه وقدره ١٣٥٦٥ و ٤٧ فرنك سويسرى الذى أجال لها حقوقه في الرجوع على المسئول ، ولما كانت الشركتان المطعون ضدهما مسئولتين بالتضامن عن الضرر فقد أقامت دعواها عليهما بطلباتها السابقة ، وبتاريخ ١٥/٥/١٩٦٥ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة السويس الابتدائية فقيدت بجدولها برقم ١١ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى بحرى السويس . دفعت الشركة المطعون ضدها الأولى بسقوط الحق في إقامة الدعوى استناداً إلى المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى و بعدم سماع الدعوى إعمالاً لنص المادتين ٢٧٤ ، و ٢٧٥ من القانون ذاته . وبتاريخ ١١/٣/١٩٧٢ قضت محكمة السويس الابتدائية (أولاً) بسقوط الدعوى بالتقادم بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى . (ثانياً) بإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي الطاعنة مبلغ ٩٠٠ ج وفوائده القانونية . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٥ سنة ٨٩ ق كما استأنفته الشركة المطعون ضدها الثانية بالاستئناف رقم ١٥٥ سنة ٨٩ ق . وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٤ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض استئناف الطاعنة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى من سقوط الدعوى بالتقادم بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى ، وفي استئناف الشركة المطعون ضدها الثانية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزامها بدفع مبلغ ٩٠٠ ج وفوائده للطاعنة و بعدم قبول الدعوى . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت المطعون ضدها الأولى مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع المشار إليه ونقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة

في خرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها الأولى أن الشركة الطاعنة أودعت قلم كتاب محكمة النقض صحيفة الطعن بالنقض في ١٩٧٤/٦/٢٤ وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٤/٣/٢٨ فإنها تكون قد تجاوزت مدة الستين يوما المقررة للطعن بالنقض والمنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات وصحقت حقها في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الطاعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين قصر المحكمة التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن ، وطبقا لنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات فإن ميعاد المسافة ستون يوما لمن يكون موطنه بالخارج ، وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعنة شركة تأمين فرنسية موطنها الأصلي مدينة "باريس" بفرنسا ولم يثبت أنها تزاوّل نشاطا تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أو وكلا فيها فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالي هو ستون يوما ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٧٤/٣/٢٨ وكانت الطاعنة قد أودعت صحيفة الطعن في ١٩٧٤/٦/٢٤ فإنه بإضافة ميعاد المسافة سالف البيان يكون الطعن قد أقيم في الميعاد القانوني ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على تهمه أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الاستئناف رقم ١٦٥ لسنة ٨٩ ق بسقوط دعواها قبل المطعون ضدها الأولى (الناقلة) على سند من المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن قولاً منه إن الرسالة هلكت أثناء عملية

التفريغ التي تعتبر جزءا من عملية النقل البحري ومن ثم تخضع الدعوى بشأنها لأحكام المعاهدة — المنطبقة على النزاع — ولا محل لتطبيق المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري ، وهذا من الحكم مخالفه للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن وحدة عقد النقل البحري لا تؤدي إلى وحدة القانون المنطبق على جميع مراحل العقد ، ولما كانت معاهدة بروكسل لسندات الشحن تنطبق طبقا للمادة ١/٥ منها على المرحلة البحرية التي تنقضي بين شحن البضائع في السفينة وتفرغها منها بينما تخضع المراحل السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ لأحكام القانون الوطني فإن التقادم الخاص بدعوى التعويض عما يصيب البضاعة بعد تفرغها من تلف أو هلاك يخضع للتقادم المنصوص عليه في المادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون التجارة البحري وهو تقادم يختلف في أحكامه وشروطه عن التقادم الوارد بالمادة ٦/٣ من المعاهدة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن النص في المادة ١/٥ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن لسنة ١٩٢٤ المعمول بها في مصر اعتبارا من ١٩٤٤/٥/٢٩ على أن "نقل البضائع ينسحب إلى الوقت الذي ينتهي بين شحن البضائع في السفينة وبين تفرغها منها" ، يدل على أن تطبيق المعاهدة قاصر على المرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضائع في السفينة وتنتهي بتفرغها منها أما المرحلة السابقة على الشحن أو المرحلة اللاحقة على التفريغ فيحكمها قانون التجارة البحري . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البضاعة موضوع للتداعي قد تم تفرغها من السفينة الناقلة إلى الصندل المملوك للشركة المطعون ضدها الثانية بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٧ وأن تلك البضاعة قد هلكت نتيجة الحريق الذي شب في الصندل ليلة ١٢/١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فإن الضرر الذي لحق بالبضاعة يكون قد حدث في تاريخ لاحق على تفرغها من السفينة فلا تخضع دعوى التعويض عنه للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن وإنما يسرى بشأنها التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحري وهو تقادم يختلف من حيث أحكامه وشروط انطباقه عن التقادم الذي أتت به المعاهدة

وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الطاعة تنمى بالمعنيين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تأويله وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه — في الاستئناف رقم ١٥٥ سنة ٨٩ ق — بعدم قبول دعواها قبل المطعون ضدها الثانية (مقاوول التفريغ) تأسيسا على أن هذه الأخيرة قامت بتفريغ الشحنة لحساب الناقل البحري ومن ثم فلا يكون للطاعة الرجوع عليها بدعوى مباشرة في حين أن سند الشحن تضمن شرطا ينحول الناقل تعيين مقاوول التفريغ وهو ما يجعل للطاعة — التي حلت محل المرسل إليه — دعوى مباشرة قبل المقاوول فيكون لها أن تطالب بالتعويض عما يلحق البضاعة من هلاك أو تلف نتيجة فعل أو إهمال المقاوول أو عماله .

وحيث إن هذا النعى في عمله ، ذلك أنه لما كان عقد النقل البحري يلقى على عاتق الناقل التزاما بتسليم البضاعة سليمة إلى أصحابها ، وإذا كان التسليم يستلزم تفريغ البضاعة فإن تدخل مقاوول التفريغ إنما يكون أصلا لحساب الناقل وتحت مسؤوليته ويكون مركزه مركز التابع للسفينة ولا يكون للمرسل إليه إلا الرجوع على الناقل لتعويض الأضرار الناجمة عن عمل المقاوول إذ لا تربطه بهذا الأخير أية علاقة قانونية مباشرة تميزه الرجوع عليه شخصيا إلا إذا تضمن سند الشحن نصا يفوض الربان اختيار مقاوول التفريغ والتعاقد معه نيابة عن ذوى الشأن ، ففي هذه الحالة يكون للمرسل إليه حق الرجوع بدعوى مباشرة على مقاوول التفريغ لمسأله عن الأضرار الناجمة عن عمله ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من سند الشحن — الذي كان مطروحا على محكمة

الاستئناف — أنه قد نص في بنده العاشر على أن مقالول التفريغ ولو كان معينا بواسطة الناقل إنما يقوم بعملية التفريغ باعتباره نائباً عن صاحب البضاعة وعلى نفقته ، فإن مفاد ذلك أن المطعون ضدها الثانية كانت تباشر عملها كمقالول تفريغ لحساب المرسل إليه الذي حلت محله الشركة الطاعنة فحق لها الرجوع على المقالول المذكور بالتعويض عما لحق بالبضاعة من أضرار بسبب خطأ أو إهمال وقع منه أو من عماله ، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه هذا الاتفاق ونفى وجود أية علاقة قانونية تربط الشركة الطاعنة بالشركة المطعون ضدها الثانية بوصفها مقالول تفريغ بمقولة أن عملية التفريغ تمت لحساب الناقل البحري ، فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما أدى به إلى مخالفة القانون بما يوجب نقضه والإحالة لهذين السببين أيضاً دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى الققى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د . سعيد عبد المجيد ، د . مكرم المرافى ، د . محمد فتح الله رحيد
عبد الباقي .

(٣٤٢)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) دعوى . " قيمة الدعوى " . شركات .

تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الطلبات فيها . كيفية . م ٣٨ مرافعات . طلب الحكم
بإعلان الاتفاق على إنهاء الشركة واعتبار عقدها قائما . اعتبار الطلب الأخير مندجا في الطلب
الأول . طلب تصفية هذه الشركة لا يعد مندجا في طلب الإعلان .

(٢) اختصاص . استئناف . دعوى . " قيمة الدعوى " . شركات .

طلب تصفية الشركة . وجوب تقدير قيمته بمجموع أموال الشركة وقت طلب التصفية .
اختصاص المحكمة الابتدائية ينظره . أثره . امتداد اختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة
به ولو كانت مما يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية . الحكم الصادر في الدعوى . جواز
استئنائه طالما تجاوزت قيمة الطلب الأصل التصاب الانتهاء للحكمة .

١ - نص المادة ٣٨ من قانون المرافعات يدل على أنه إذا تعددت
الطلبات في الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن أحدها أو أثرا من
آثاره فإنها تعتبر مندجة في ذلك الطلب وتقدر قيمة الدعوى بقيمة هذا
الطلب وحده ، أما إذا تعددت الطلبات المندجة في الدعوى ولم تندج في بعضها
ولكن جمعها بسبب قانوني واحد كانت العبرة في تقدير الدعوى بمجموع قيمة هذه
الطلبات ، أما إذا انفرد كل طلب في نشأته بسبب قانوني مختلف عن الآخر

فدوت الدعوى باعتبار قيمة كل منها على حدة ، ويقصد بالسبب القانونى فى مفهوم تلك المادة الواقعة التى يستمد منها المدعى حقه فى الطلب ولا تغير بتغير الجحجج القانونية والأدلة الواقعية التى يستند إليها فى طلبه ، لما كان ذلك . وكان طلب الحكم بطلان الاتفاق المؤرخ ٠٠٠٠ على إنهاء الشركة المبرم عقدها بتاريخ يودى حتما إلى اعتبار عقد الشركة قائما ، فان طلب الحكم باعتبار ذلك العقد قائما يعتبر مندمجا فى طلب بطلان الاتفاق على إنهائه وتقدر الدعوى فى شأنهما بقيمة عقد الشركة وحده ، ولما كان طلب بطلان الاتفاق على إنهاء عقد الشركة واعتباره قائما لا يودى حتما إلى تصفية الشركة ، ومن ثم لا يعتبر طلب التصفية مندمجا فى طلب البطلان المشار إليه ، وإذا كانت التصفية تنشأ عن واقعة لاحقة لقيام عقد الشركة فان هذين الطلبين وإن كانا مرتبطين إلا أن كلا منهما يعتبر قائما بذاته ومستقلا فى سببه عن الآخر ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة كل منهما على حدة .

٢ - طلب تصفية الشركة يعتبر طلبا قابلا للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية ، ذلك أن طلب التصفية لا يعدو أن يكون طلب قسمة أموال الشركة فيما بين شركائها بقيمة هذه الأموال هى التى تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، فإذا تجاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيا ، انعقد الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية بل ويمتد اختصاص تلك المحكمة إلى ما ساء يكون مرتبطا بطلب التصفية من طلبات أخرى . ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص القيمى أو النوعى للقاضى الجزئى عمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية فى الطلب الذى يدخل فى اختصاصها الأصل ويجاوز قيمة النصاب الانتهاى لتلك المحكمة وفى الطلبات المرتبطة به جائزا استثناءه ، إذ العبرة فى تقدير قيمة الدعوى فى هذه الحالة هو بقيمة الطلب الأصل وحده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٧٣ م
تجارى كلى شمال القاهرة انتهت فيها إلى طلب الحكم فى مواجهة المطعون
ضدها الثانية ببطالان عقد انتهاء شركة التضامن المؤرخ ١/٨/١٩٧١ م
واستبار عقد الشركة المؤرخ ٢٧/١٢/١٩٦٢ م قائما ، وحل هذه الشركة
وتعيين مصنف لها ، وقالت بيانا لدعواها أنه بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٢ م
تكونت شركة بين مورثها عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر
وبين المطعون ضده الأول ومبريكين آخرين برأس مال قدره (١٨٠) جنيه
يخص كلا منهم فيه الربع ، وبتاريخ ١/١/١٩٦٨ م انسحب الشريك الآخران
وبقيت الشركة قائمة تضامنيا بين مورث الطاعنة والمطعون ضده الأول
وبتاريخ ٤/١٠/١٩٧١ م توفى مورث الطاعنة وحلت بان المطعون ضده
الأول قد أثبت فى تحقيقات نيابة الأحوال الشخصية وعلى خلاف الحقيقة
أنه تحريته وبين المورث فى ١/٨/١٩٧١ م اتفاقا بانتهاء عقد الشركة
القائمة بينهما ويسمى إلى الناشر بذلك فى السجل التجارى فاضطرت إلى إقامة
هذه الدعوى بطاياتها السابقة . وبجلسة ٣٠/٥/١٩٧٤ م قضت محكمة شمال
القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٣٤٢ سنة ٩١ ق ، وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٦ م قضت محكمة استئناف
القاهرة بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . طعنت الطاعنة فى هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول
الطعن بالنسبة للطعون ضدها الثانية وأبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض
الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة وأياها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدها الثانية أن الطاعنة اختصمت المطعون ضدها الثانية ليصدر الحكم في مواجهتها ولم توجه إليها طلبات ما ، وإذ وقفت المطعون ضدها الثانية من الخصومة موقفا سلبيا ولم تنازع الطاعنة في طلباتها فإنها لا تعتبر خصما حقيقيا في الدعوى ولا يقبل اختصاصها في هذا الطعن .

وحيث ان هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لما كان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التداعى حتى تعود على رافع الدعوى منفعة من اختصاص خصمه للحكم عليه بطلب ما ، ولا يخرج الطعن بالنقض عن هذا الأساس فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته هو حتى تكون هناك خصومة حقيقة منعقدة بينهما ، لما كان ذلك . وكانت الطاعنة لم توجه أية طلبات إلى المطعون ضدها الثانية ، ولم تطالب الحكم ضدها بشيء واكتفت بطلب إصدار الحكم في مواجهتها ، ولم تنازع المطعون ضدها الثانية الطاعنة في طلباتها بل وقفت من الخصومة موقفا سلبيا ، فإن اختصاصها في هذا الطعن يكون غير مقبول .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالذسبة للطعون ضده الأول .

وحيث ان مما تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم أسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن العبرة في تقدير قيمة دعوى الطاعنة هي بقيمة عقد الشركة المطلوب الحكم بقيامه واستمراره والذي تبلغ قيمته ۱۸۰ ج في حين أن دعواها تضمنت طلب الحكم ببطلان الاتفاق المؤرخ ۱۹۷۱/۸/۱ م بانتهاء عقد الشركة سالف الذكر واعتبار الشركة قائمة ، والحكم بحلها وتصفيتها ، وإذ كانت دعوى التصفية مقدرة القيمة وتقدر بمجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب

التصفية ، وكان رأس مال الشركة المطلوب تصفيتها وقت رفع الدعوى يجاوز ٤٠٠٠ ج بدليل قيام الشريكين بالتأمين عليها ضد السطو والحريق بوثيقتين ثابت في كل منهما أن قيمة الممتلكات المؤمن عليها ٢٠٠٠ ج ، بدليل أن الشركة تباشر نشاطها بالمقار رقم ٣٢ شارع طلعت حرب قسم قصر النيل بالقاهرة ، هذا فضلا عما أثبت في محضر جرد التركة المقدم فيها إلى محكمة الموضوع أن قيمة موجودات الشركة المطالب بتصفيتها تزيد كثيرا عن نصاب المحكمة الابتدائية الانتهائي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب على الرغم من تجاوز قيمة الدعوى النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النهي شديد ، ذلك أن النص في المادة ٣٨ من قانون المرافعات على أن " إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فإن كانت ناشئة عن أسباب مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة ، أما إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندرجة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده " يدل على أنه إذا تعددت الطلبات في الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن أحدها أو أثرا من آثاره فإنها تعتبر مندرجة في ذلك الطلب وتقدر قيمة الدعوى بقيمة هذا الطلب وحده ، أما إذا تعددت الطلبات في الدعوى ولم تندمج في بعضها ولكن جميعها سبب قانوني واحد كانت العبرة في تقدير الدعوى بمجموع قيمة هذه الطلبات ، أما إذا انفرد كل طلب في نشأته بسبب قانوني يختلف عن الآخر قدرت الدعوى باعتبار قيمة كل منها على حدة ، ويقصد بالسبب القانوني في مفهوم تلك المادة الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في الطلب ولا تنفي الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي يستند إليها في طلبه ، لما كان ذلك ، وكان طلب الحكم بطلان الاتفاق المؤرخ ١٩٧١/٨/١ م على إنهاء الشركة المبرم عقدها بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ م يؤدي حتما إلى اعتبار عقد الشركة قائما ، فإن طلب الحكم باعتبار ذلك العقد قائما يعتبر مندمجا في طلب بطلان الاتفاق على إنهائه وتقدر الدعوى

في شأنهما بقيمة عقد الشركة وحده ، ولما كان طلب بطلان الاتفاق على
إنهاء عقد الشركة واعتباره قائما لا يؤدي حتما إلى تصفية الشركة ، ومن ثم
لا يعتبر طلب التصفية مندمجا في طلب البطلان المشار إليه ، وإذا كانت
التصفية تنشأ عن واقعة لاحقة لقيام عقد شركة فإن هذين الطلبين وإن كانا
مرتبطين إلا أن كلا منهما يعتبر قائما بذاته ومستقلا في سببه عن الآخر ،
ومن ثم تقدر ادهوى بقيمة كل منهما على حدة ، ولما كان طلب تصفية
الشركة يعتبر طلبا قابلا للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب
تصفيتها وقت طلب التصفية ، ذلك أن طلب التصفية لا يبدو أن يكون طلب
قسمة أموال الشركة فيما بين شركائها بقيمة هذه الأموال التي تكون موضوع
المنازعة بين الخصوم ، فإذا جاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيها
مائتين وخمسين جنيها ، انعقد الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية
بل ويمتد اختصاص تلك المحكمة إلى ما ساء يكون مرتبطا بطلب التصفية من
طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الإختصاص القيمي أو النوعي للقاضي
الحزني إعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون
حكم المحكمة الابتدائية في الطلب الذي يدخل في اختصاصها الأصلي ويجاوز قيمة
النصاب الانتهائي لتلك المحكمة وفي الطلبات المرتبطة به جائزا استئنافه ،
إذ انهيرة في تقدير قيمة ادهوى في هذه الحالة هو بقيمة الطلب الأصلي وحده ،
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف
على أساس أن قيمة عقد الشركة المطلوب الحكم بإبطال الاتفاق على إنهائه
يدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية ، وأقل الحكم تقصي قيمة أموال
الشركة المطلوب تصفيها للوقوف على مدى اختصاصها بنظر طلب التصفية
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة
لمبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى القنق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الدائمة
المستشارين : د . سعيد عبد المجيد ، د . عامر المرافي ، د . فتح الله ومحمد
عبد الباقي .

(٣٤٣)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ ، ٢) اختصاص . تأميم " لجان التقييم " . قرار إداري .
ضرائب .

(١) اختصاص لجان تقييم المنشآت المزمعة . نفاذه . لا يجوز لقراراتها فيما يتجاوز
اختصاصها قبل الدولة أو أصحاب الشأن . فصلها في نزاع لا يتعلق بالتقييم في ذاته .
لا يمنع المحاكم من نظره والفصل فيه . لا يبعد ذلك طعنا في قرار إداري
مستمع بالحسنة .

(٢) تأميم المنشأة . أثره . وفاء المنشأة بدين ضريبة لتركات المستحق على أصحابها
للمباقيين . أثره . حقها في الرجوع عليهم لاسترداد ما دفعوا راتدا عما هو مستحق لهم من صافي
موجودات المشروع

(٣) التزام " الوفاء " . دعوى .

الموقف بدين مستحق على الغير . جواز الرجوع عليه بدعوى شخص لا استرداد ما دفعه ما لم
يكن مقربا . م ٢/٢٢٤ مدني .

١ - اختصاص لجان التقييم كما بينه القانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ هو تقييم
رؤوس أموال المنشآت التي أتمت بالقانون المذكور . وتقييم رأس مال المنشأة
لأنها يكون بتحديد على أساس من العناصر المكونة له ، وهي الحقوق والأموال

المملوكة للشاة وقت التأميم ، وليس لها أن تضيف إلى الأموال والحقوق المؤممة شيئا أو أن تستبعد منها شيئا لأن ذلك يخرج عن اختصاص لجان التقييم وتختص به السلطة التشريعية وحدها ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للجان التقييم أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو أن تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأميم فإن هي فعلت شيئا من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر في شأن هذا التجاوز ولا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشآت المؤممة وبين الغير أو في أي نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته ، ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة ، فإن هي تعرضت للفصل في المنازعات التي لا تتعلق بالتقييم في ذاته فإنه لا تكون لقراراتها أية حجة تحول دون المحاكم المختصة والنظر في هذه المنازعات والفصل فيها ، ويكون للدولة وأصحاب الشأن من ملاك المنشآت المؤممة قبل تأميمها والغير أن يتقدموا إلى المحاكم المختصة بمنازعاتهم لتحقيقها والفصل فيها ، ولا يكون ذلك طعنا في قرارات لجان التقييم ، وإنما هو سعي للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات ، لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الأولى — باعتبارها قد آلت إليها المنشأة المؤممة — تنازع في التزامها بسداد رزم الأيلولة وضريبة التركات المستحقة على تركة مورث للطائنين وفي تخصيص لجنة التقييم النصفى لجزء من أموال المنشأة لحساب ذلك الرزم وتلك الضريبة ، فإن هذه المنازعة لا تنطوي على طعن في قرار إداري بل تحسم خلافا حول المسئول عن سداد دين ضريبة التركات ورزم الأيلولة ، الأمر الذي يدخل في اختصاص لجان التقييم ، فإذا تجاوزت لجنة التقييم النصفى اختصاصها وفردت أن دين الضريبة يقع على حائقي المنشأة المؤمن وأدرجت للوفاء به مبلغ ۸۲۵۰ ج ضمن خصوم المنشأة فإن قرار اللجنة في هذا المنصوص لا يجوز أية حجة ولا يتمتع بما تتمتع به القرارات الإدارية من حصانة .

٢ - يترتب على التأميم نقل ملكية المشروع إلى ملكية الدولة مقابل تعويض صاحبه بسندات على خزينة الدولة ، فإن المشروع المؤمم ذا أوفى بدين ضريبة التركات ورسم الأيلولة يكون قد أوفى بدين شخصي على الملاك السابقين للمشروع المؤمم - ويحق له باعتباره من الغير - الرجوع إليهم لاسترداد ما قام بالوفاء به منهم زائدا عن المبالغ المستحق لهم مما آل إلى الدولة من صافي موجودات المشروع المؤمم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى اقامت الدعوى رقم ١٨٢٢ لسنة ٧٢ مدني كلى المنصورة انتهت فيها إلى طلب الحكم بالزام الطاعنين والمطعون ضدهما الثاني بأن يدفعوا لها متضامنين مبلغ ١٨٢٥ ج والفوائد القانونية، وقالت في بيان ذلك أن الدولة أعت مطهر القاضي المملوك لمورث الطاعنين تسمية نصفيا بموجب القانون ٤٢ لسنة ٦٢ باضافته للجدول المرافق للقانون ١١٨ سنة ٦١ وأدرجت لجنة التقييم مبلغ ١٨٥٠ ج قيمة ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحق على شركة المورث في جانب الخصوم ، وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٧ أوقعت مأمورية ضرائب المنصورة (شعب التركات) حجزا تنفيذيا تحت يد شركة المطعون ضدها الأولى التي قررت ما في ذمتها ثم قامت بسداد المبلغ المشار إليه في ٢٦/١١/١٩٦٧ ، وكان قد صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ٧/٥/٦٣ بتأميم المنشأة تأمينا كليا ولم مدرج لجنة

التقييم الخاصة بالتأمين الكلى ذلك المبلغ في جانب خصوم المنشأة على أساس أنه لا يتعلق بنشاط المنشأة المؤتممة وإنما يتحمل به الورثة أنفسهم كل بحسب نصيبه ولذا فقد أقامت الشركة المطعون ضدها الأولى الدعوى الحالية بمطالبة الطاعنين بما سددته عنهم لمصلحة الضرائب. دفع المطعون ضدهما الثانى والثالث بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر النزاع، وبجلسة ١٩٧٢/٥/١ قضت محكمة المنصورة الابتدائية برفض الدفع ورفض الدعوى، واستأنفته الشركة المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ٢٧١ لسنة ٢٤ ق وبجلسة ١٩٧٩/١/٣٠ قضت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين بأن يؤدرا إلى الشركة المطعون ضدها الأولى مبلغ ١٨٢٥٠ ج والفوائد القانونية، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون ضدهما الثانى والثالث مذكرة دفاعا فيها بعدم قبول الطعن قبلهما وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفي موضوع الطعن منقض الحكم نقضا جزئيا، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدهما الثانى والثالث بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما أنهما اختصاصا في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتهما ولم يقضى عليهما بشيء كما أن الطعن بالنقض بنى على أسباب لا تتعلق بهما، ومن ثم يكون اختصاصهما في هذا الطعن غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون وباقى أوراق الطعن أن الشركة المطعون ضدها الأولى اتهمت في طلباتها الختامية أمام محكمة أول درجة إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين والمطعون ضدهما الثانى والثالث بصفتهما متضامنين بأن يدفعوا لها المبالغ المطالب به، وإذا قضى الحكم الابتدائى برفض الدعوى فقد استأنفته الشركة بقية الحكم لها بذات الطلبات ومن ثم يكون المطعون ضدهما الثانى والثالث لم يختصا ليصدر الحكم

في مواجهتهما بل اختصاصتهما للشركة للحكم بالزامهما متضامنين مع الطاعنين بالمبالغ موضوع التداعى، ومن ثم يعتبران خصمين حقيقيين في الدعوى وجاز اختصاصهما في الطعن وبالتالي يكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينسب الطاعنون لأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين حاصل أولهما أن قرار لجنة التقييم يعتبر قرارا إداريا أفصححت فيه الإدارة عن إرادتها الملزمة بناء على سلطتها العامة بقصد إنشاء مركز قانوني معين فلا يختص القضاء العادى بالتصديق له وتأويله لاختصاص مجلس الدولة وحده ودون غيره برقابة مشروعية القرارات الإدارية التي يحظر على القضاء العادى تأويلها عملا بنص المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية ، وتجاوز لجان التقييم لمهمتها لا يفقد قراراتها صفتها الإدارية ولا يخفضها لرعاية القضاء العادى ، إذ لا يعدو هذا التجاوز أن يكون أسرا متعلقا بمشروعية قرار اللجنة الإدارى مما يدخل في اختصاص القضاء الإدارى ، هذا فضلا عن أن قرار لجنة التقييم يكتسب حصانة تماثل حصانة قوة الأمر المقضى لعدم قابليته للطعن عليه بأى وجه من أوجه الطعن عملا بنص المادة الثالثة من القانون ١١٨ لسنة ٦١ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتعرض لمشروعية قرار لجنة التقييم رغم نهائيته وعدم اختصاصه بنظره يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائى المتعلقة بالنظام العام بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التمسك غير سليم ، ذلك أن اختصاص لجان التقييم كما بينته القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ هو تقييم رؤوس أموال المنشآت التى أتمت بالقانون المذكور ، وتقييم راس مال المنشأة إنما يكون بتحديد على أساس من العناصر المكونة له ، وهى الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم ،

لأن ذلك يخرج عن اختصاص لجان التقييم وتختص به السلطة التشريعية وحدها ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للجان التقييم أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو أن تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأميم فإن هي فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقراراتها من أثر في هذا التجاوز ولا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشآت المؤممة وبين الغير أو في أي نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته ، ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة ، فإن هي تعرضت للفصل في المنازعات التي لا تتعلق بالتقييم في ذاته فإنه لا تكون لقراراتها أية حجية تحول دون المحاكم المختصة والنظر في هذه المنازعات والفصل فيها ، ويكون للدولة وأصحاب الشأن من ملاك المنشآت المؤممة قبل تأميمها وللغير أن يتقدموا إلى المحاكم المختصة بمنازعاتهم لتحقيقها والفصل فيها ، ولا يكون ذلك طعناً في قرارات لجان التقييم ، وإنما هو معنى للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات ، لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الأولى — باعتبارها قد آلت إليها المنشأة المؤممة — تنازع في التزامها بسداد رسم الأيلولة وضريبة التركات المستحقة على تركه وورث الطاعنين وفي تخصيص لجنة التقييم النصفى لحزم من أموال المنشأة لحساب ذلك الرسم وتلك الضريبة ، فإن هذه المنازعة لا تنطوي على طعن في قرار إداري بل تحسم خلافاً حول المسئول عن سداد دين ضريبة التركات ورسم الأيلولة ، الأمر الذي يدخل في اختصاص جهة القضاء العادي صاحبة الولاية العامة ويخرج عن اختصاص لجان التقييم . فإذا تجاوزت لجنة التقييم نصفى اختصاصها وقررت بأن دين الضريبة يقع على مائق المنشأة المؤممة وأدرجت للوفاء به مبلغ ۱۸۲۵۰ ج ضمن خصوم المنشأة فإن قرار اللجنة في هذا الخصوص لا يجوز أية حجية ولا تتمتع بما تتمتع به القرارات الإدارية من حصانة ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الأول مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المنشأة المؤتممة قد آلت إليهم إرثا عن مورثهم فتكون هي وأحيان الشركة ضامنة للوفاء بديونها العادية وغير العادية إذ لا تركة إلا بعد سداد الديون ، ولا يلتزم الورثة بديون المورث وأولها رسم الأيلولة وضريبة التركات إلا من مال الشركة وفي حدودها ولا يلزم الوارث بوفائها من ماله الخاص ، ومن ثم فإن قرار لجنة التقييم النصفى بادراج هذا الدين في جانب خصوم المنشأة المؤتممة قرار صحيح ، إذ تلزم الدولة بالتزامات المنشأة المؤتممة في حدود ما آلت إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير متيج ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه وتقارير مكتب الخبراء المقدمة لمحكمة الاستئناف — والمودع صورها ملف هذا الطعن — إن المضرب المؤتم الذي كان المورث قد خلفه قيم في ١٩٦٩/١٠/٢٦ بمبلغ ١٩٤١٦ ج و ٢٢٤ تم سداده لهم بموجب سندات على الدولة وهو ما يزيد عن قيمته من دين رسم الأيلولة وضريبة التركات محل النزاع ، ومن ثم يكون ما قضى به الحكم المطعون فيه بالزام الطاعنين به لا يتجاوز حدود التركة التي آلت إليهم عن مورثهم مما يكون معه النعي بهذا الوجه غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالوجهين الأولين من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تف عنهم بالمبلغ المقضى لها به ، بل أوفت به التراما لأحكام قوانين التأميم وتنفيذا لقرار لجنة التقييم الذي أضاف هذا الدين إلى جانب خصوم المنشأة المؤتممة ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى

بالزامهم به أعمالاً لقواعد الوفاء عن الغير المنصوص عليها في المادتين ٣٢٣ ، ٣٢٤ من القانون المدني وأعمالاً لقواعد الأثر بلا سبب المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من القانون المشار إليه فأخطأ بذلك في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول في غير محله ، ذلك أنه لما كانت ضريبة التركات المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ تستحق من وقت الوفاة على صافي قيمة التركة ويؤول ما بقي من أموال التركة إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي ، وكان رسم الأيلولة يستحق على صافي نصيب كل وارث عملاً بحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ ، وكان الطاعنون ملزمين وفقاً لذلك بسداد دين ضريبة التركات من صافي عناصر التركة عن مورثهم وصداد رسم الأيلولة من صافي النصيب المستحق لكل منهم من التركة ، لما كان ذلك . وكان يترتب على التأميم نقل ملكية المشروع إلى ملكية الدولة مقابل تعويض صاحبه بسندات على خزانة الدولة ، فإن المشروع المؤتم ، إذ أوفى بدين ضريبة التركات ورسم الأيلولة — يكون قد أوفى بدين شخصي على الملاك السابقين للمشروع المؤتم — ويحق له باعتباره من الغير — الرجوع عليهم لاسترداد ما قام بالوفاء به عنهم زائداً عن المبلغ المستحق لهم مما آل إلى الدولة من صافي موجودات المشروع المؤتم : ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر الصحيح في القانون ، وانتهى بقضائه إلى إلزام الطاعنين بما أوفته الشركة المطعون ضدها الأولى عنهم — زائداً عما هو في ذمتها لهم — سداداً لدين ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحق عليهم تطبيقاً لقواعد الوفاء عن الغير وعملاً بحكم المادة ٣٢٤ / ١ من القانون المدني التي تجعل للوفى عن الغير الحق في الرجوع على هذا الغير بالدموى الشخصية يسترد بها مقدار مادفعه عنه سواء كانت له مصلحة في الوفاء أو لم تكن له مصلحة في ذلك ما لم يكن متبرعاً وهو ما لم يقل به أحد من الخصوم وكانت هذه الدعامة

كافية تحمل قضائه فان النعي على الدعامة الثانية التي اقام الحكم قضاءه عليها وهي قواعد الأراء بلا سبب المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من القانون المدني — وأيا كان وجه الرأي في هذا النعي — يضحى غير متيج ، ويكون النعي بهذا السبب في وجهيه الأولين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون من وجهين حاصل أرحما الخطأ في تأويل القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أصبح النهائية على قرارات لجان التقييم بالنسبة للمنشآت المتخذة شكل الشركات المساهمة فقط دون غيرها من المنشآت تأسيسا على أن حكم عدم قابلية قرارات لجان التقييم للطعن ورد في نهاية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ في شأن التأميم ، ولم يرد في نهاية الفقرة الثالثة منها ، على الرغم من أن نص تلك المادة قد أناط بلجان واحدة تقييم المنشآت المؤتممة ولم يفرق بين ما إذا كانت المنشأة المؤتممة من الشركات المساهمة أو غيرها ، إذ الحكمة من إصباح النهائية على قرارات تلك اللجان هو استقرار الأوضاع والمراكز المترتبة على قوانين التأميم ، ومن كان ذلك وكانت لجنة التقييم الأولى — في شأن التأميم النصفى — قد حددت أصول وخصوم المنشأة المؤتممة وأدرجت ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحقين على تركة مورثهم في جانب الخصوم باعتبار أن المنشأة تمثل للتركة فإن قرار تلك اللجنة يكون نهائيا غير قابل للطعن إفيه وهو ما لم يلتزمه الحكم المطعون فيه ، وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خطأ إلى أن الشركة المطعون ضدها الأولى قامت بسداد المبلغ المحكوم لها به إلى مصلحة الضرائب جبرا عنها تنفيذا لحجز ما للمدين لديها في حين أن هذا الحجز يوجب عليها أن تقر بما في ذمتها لهم ، وكان بإمكانها أن تقر بعدم وجود شيء لهم لديها ، وإذا أقرت بهذا الدين فقد أقرت به لعلها بالتزام المنشأة المؤتممة به وعدم التزام الطاعنين شخصيا ويكون وفاؤها به بحض اختيارها وليس بطريق الجبر كما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه وهو ما يعيبه بالخطأ في تأويل القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول غير منتج ، ذلك أن النزاع المسائل — وعلى ما خلصت إليه المحكمة في صدد الرد على الوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن — لا ينطوي على طعن في قرار لجنة التقييم النصفى ، بل يدور حول الملزم بسداد ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحق على تركة مورث الطاعنين وهل تسال عنها المنشأة المؤتممة أم أصحابها السابقون ، وإذا خلص الحكم المطعون فيه صحيحا إلى الترام الطاعنين بسداد ضريبة التركات ورسم الأيلولة باعتبارهما دينان تخصيا عليهم فانه لا يعيبه ما استورد إليه في أسبابه تزيدا من عدم إسباغ الحصانة على قرارات لجان تقييم المنشآت التي لا تتخذ شكل شركات مساهمة ، إذ يستقيم الحكم بدونه ولا تأثير له فيما انتهى إليه الحكم صحيحا كما أن للنعي في وجهه الثاني غير مقبول ، إذ يتضمن دفاعا يخالطه واقع ولم يقدم الطاعنون ما يدل على سبق تمسكهم به أمام محكمة الموضوع مما يعتبر معه سببا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في وجهه غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثالث من السبب الثاني والسبب الرابع بوجهيه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إنه بفرض انطباق قواعد الإثراء بلا سبب فانه لا يجوز الرجوع بمقتضاها إلا بمقدار ما أثرى به الثرى وليس بأكثر منه إذ أن الثابت من تقارير الخبراء أمام محكمة الاستئناف أن المبالغ الذي عرضوا به زائدا عن المستحق لهم في صورة سندات على الدولة نتيجة لاستبعاد هذا المبلغ من المحصوم بمعرفة لجنة التقييم الأخيرة — بعد التأميم الكامل — هو مبلغ ٩١٢٥ ج فقط وهو ما كان يجب الحكم بالزامهم به مسaire لمنطق الحكم لأنه كان قد أنقص من حقهم في التعويض عند التأميم النصفى ما يوازي نصف المبلغ المدرج في جانب المحصوم بمعرفة لجنة التقييم الأولى — أي نصف مبلغ ١٨٢٥٠ ج المدرج في جانب المحصوم — وإن الحكم المطعون فيه قد ألزمهم بكامل هذا المبلغ على أساس أنه سدد من الشركة المطعون ضدها الأولى لمصلحة أنصائب من رأس مال الشركة وأن الطاعنين تم تعويضهم

من نصيبهم في رأس المال كاملا طبقا للقانون ، وهذا من الحكم مخالف
للثابت في تقارير خبراء الدعوى من أن مبلغ الـ ١٨٢٥٠ ج المسددة بمعرفة
الشركة المطعون ضدها الأولى يتكون من شقين الأول منهما مبلغ ٩١٢٥ ج
والذى كان قد انتقص من التعويض المستحق للطاعنين بمناسبة التأميم النصفى
وقد أصبحت ذمتهم بريئة منه ، والثانى عرض الطاعنون عنه بمناسبة التأميم
الكامل بمبلغ ٩١٢٥ ج وهو ما طلبت الشركة المطعون ضدها الأولى احتياطيا
الحكم لها به ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون
وخالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه لما كان مؤدى نص
المادة ٢/٣٢٤ من القانون المدنى الى تنص على أنه " إذا قام الغير بوفاء
الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه " أنه يجوز لمن أوفى بدين
غيره أن يرجع - ما لم يكن متبرعا - بدعوى شخصية على المدين يسترد بها
مقدار ما دفعه عنه ، وكان الثابت بتقرير مكتب الخبراء المقدمة لمحكمة
الاستئناف وانودعة عدورا رسميه أنها ملف الطعن أن لجنة التقييم الأولى
في شأن التأميم النصفى قد أدرجت مبلغ ١٨٢٥٠ ج في جانب خصوم المنشأة
المؤمنة لسداد ضريبة الزكات ورسم البلوية على تركة مورث الطاعنين فترتب
على ذلك انقاص رأس مال المنشأة المؤممة بقيمة هذا المبلغ وبالتالي انقاص
التعويض المستحق صرفه للطاعنين آنذاك مبلغ ٩١٢٥ ج وأن قرار لجنة التقييم
الآخيرة بمناسبة التأميم الكامن باستبعاد مبلغ ١٨٢٥٠ من جانب خصوم المنشأة
ترتب عليه زيادة رأسمالها بمقدار هذا المبلغ واستحق الطاعنون نتيجة له بحق
النصف مبلغ ١٩٤١٩ ج و ٢٢٤ م تم تمسكهم عنه بسندات على الدولة وبذلك
يكون الطاعنون قد عرضوا بالزيادة عما يستحقونه بمبلغ ٩١٢٥ ج وهو ما قامت
الشركة المطعون ضدها الأولى بوفائه لهم ويحق لها الرجوع به عليهم عملا

بنص المادة ١/٣٢٤ من القانون المدني سالف الذكر ، وإذ استخلص الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى وعلى خلاف الثابت فيها أن المبلغ الذي أوفته الشركة المطعون ضدها الأولى لمصلحة الضرائب وقدره (١٨٢٥٠ ج) يعتبر مدفوعا بالكامل من رأسمال الشركة الخاص فيلتزم الطاعنون بإدائه كاملا فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا فيما زاد على مبلغ ٩١٢٥ ج وفوائده القانونية .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فلانه يتعين رفض الاستئناف فيما جاوز المبلغ سالف البيان .

جلسة ٢٤ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد وجدى عبدالصمد ، وألفى بقطر حبشى ، ومحمد حل مادم ، وملاح الدين عبد العظيم .

(٣٤٤)

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٥ القضائية :

ضرائب "رسم الدمغة" .

تسليف النقود على رهونات . تصرف قانونى مركب من طبيعة خاصة لا تخضع للتجزئة
 وجوب تحميل رسم دمغة اتساع واحد على كل عقد .

بالرجوع إلى الأمر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن البيوتات
 المالية المشغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى أدخلت عليه ومن
 قبله الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/١٢/٢٤ — يبين أن الشارع — وعلى
 ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نظم أوضاع عملية "تسليف النقود على
 رهونات" وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانونى مركب ومن طبيعة
 خاصة لا تخضع للتجزئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف
 هذا النظر وطبق المادة الخامسة سالفة الذكر على المحررات موضوع الدعوى
 على أساس اعتبار عملية التسليف على رهونات تشمل عقدين يستحق عن كل
 منها رسم دمغة اتساع فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٤٣ لسنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بطالب الحكم بإلغاء التقدير الصادر من مراقبة ضرائب الدرب الأحمر المعلن للطاعن فى ١٤/٥/١٩٥٧ واعتباره كأن لم يكن — وفى بيان ذلك يقول إنه يقوم بعماليات التسليف على رهونات وقد جرى على أن يضع طابع دمغة فئة خمسين ملياً عن كل عقد من عقود هذه العمليات إلا أن مصلحة الضرائب رأت أن عملية التسليف على رهونات تتضمن عقدين عقد قرض وعقد رهن وأنه يستحق على كل منهما دمغة اتساع فئة خمسين ملياً وطالبته بأن يدفع لها مبلغ ١٠٤٩ ج و ٣٠٠ م قيمة رسم الدمغة الذى لم يدفعه عن ٢٠٩٨٦ عملية قام بها خلال المدة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٦ دفعت مصلحة الضرائب بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفى الموضوع طلبت رفضها . بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدفع وإلغاء تقدير مراقبة الضرائب سالف الذكر. استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٢ لسنة ٧٧ ق . القاهرة ، وبتاريخ ١٤/١/١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ومرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

ومن حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد ينحى به الطاعن الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم جرى فى قضائه

على أن عملية تسليف النقود على رهونات عمليتان لاعمليّة واحدة ويستحق عن كل منها رسم دةغة الاتساع المفروض عليه ، في حين أن عملية التسليف على رهونات تتضمن عقد رهن حيازي واحد لاعددين .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه بالرجوع إلى الأمر العالى الصادر فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ بشأن البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والتعديلات التى أدخلت عليه ومن قبله الأمر الصادر فى ١٢/٢٤/١٩٠٠ يبين أن الشارع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نظم أوضاع عملية "تسليف النقود على رهونات" وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانونى مركب ومن طبيعة خاصة لا تختمل التجزئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر عملية التسليف على رهونات تشمل عدين يستحق عن كل منهما رسم دةغة اتساع فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٥ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندي ، وأمين طه أبوالمعلا ، والدكتور
 منصور وجيه .

(٣٤٥)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٦ القضائية :

بيع . ملكية . شهر عقارى .

عقد البيع ولولم يكن مشهورا . أثره . انتقال كافة الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعوى المرتبطة
 به إلى المشتري . حقه فى استلام المبيع وطرد الغاصب منها .

من المقرر أن عقد البيع — ولولم يكن مشهورا — ينقل إلى المشتري جميع
 الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعوى المرتبطة به ومنها حقه فى استلام المبيع وطرد
 الغاصب منه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أقام دعواه بوصف كونه
 مشتريا بعقدى بيع وأن المطعون ضده يضع اليد على المنزل بغير سبب قانونى ،
 فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض دعواه تأسيسا على أنه لم يكتسب بعد
 ملكية المنزل لعدم شهر عقدى مشتراه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ،
 وإذا حجت محكمة الاستئناف نفسها بهذا الخطأ عن تحقيق سند حيازة المطعون
 ضده واستيفائها الشروط القانونية توصلنا لاستظهار أحقية الطاعن فى طلب
 طرده فإن حكما يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون . والقصور
 فى التسبيب (١) .

(١) نقض جلسة ١٩٧٩/٥/٢٨ مجموعة المصكبات الفنى لسنة ٣٠ ص

نقض جلسة ١٩٧٦/٤/٢٦ مجموعة المصكبات الفنى لسنة ٣٠ ص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ١٣١٠ سنة ١٩٦٨ مدني كلي
المنصورة طلبا للحكم بطرد المطعون ضده من منزل حده والتسليم بمقولة أنه
اشترى ملاحقا بأطيان زراعية بموجب عقدين لم يشهرا وأن المطعون ضده يضع
اليده عليه بغير سبب قانوني ، نذبت محكمة أول درجة خيرا لتحقيق ملكية المنزل
ووضع اليده عليه ثم قضت في ١٩٧٥/١/٢٢ بطرد المطعون ضده والتسليم ،
فاستأنف الحكم بالاستئناف ١٩٢ سنة ٢٧ ق المنصورة ، وفي ١٩٧٦/٣/٤ ،
قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن
في هذا الحكم بطري النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه
وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت لنظره جلسة إلترمت
فيها النيابة وأياها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
والقصور في التسيب إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على أساس تكييفها بأنها
دعوى استحقاق تستند إلى الملكية وأن الطاعن لا يحد مالكا لأنه مشتر بعقد
عرفي لم يسجل ، والحال أن الدعوة تستند إلى حيازة قانونية آلت إليه بالشراء
من مالك يملك المنزل بعقد مسجل ، وقد حجبت المحكمة نفسها بهذا الخطأ من
بحث استيفاء حيازة المطعون ضده لشرائطها القانونية وآثارها مما يعيب
حكمها بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك بأن من المقرر أن عقد البيع — ولو لم يكن
مشهرا ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به

ومنها حقه في استلام البيع وطرده الغاصب منه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أقام دعواه بوصف كونه مشترى بعقدى بيع وأن المطعون ضده يضع اليد على المنزل بغير سبب قانوني ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض دعواه تأسيسا على أنه لم يكتسب بعد ملكية المنزل لعدم شهر عقدي مشتراه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذ حجبت محكمة الاستئناف نفسها بهذا الخطأ عن تحقيق سند حيازة المطعون ضده واستيفائها لأشروط القانونية توصلا لاستظهار أحقية الطاعن في طلب طرده فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سليم عبد الله سليم ، ومحمد عبد العزيز الجندى ، ومحمد زخلول عبد الحميد زخلول ،
والدكتور منصور وجيه .

(٣٤٦)

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٦ القضائية :

مسئولية " مسئولية تقصيرية " .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مناطها ، علاقة التبعية . قوامها السلطة
الفعالية للتبوع في التوجيه والرقابة . جواز مباشرة هذه السلطة من تابع آخر تيمنا عن المتبوع
ولحسابه . مثال بشأن خطأ أحد عمال المقاول من الباطن .

مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — أن مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع
تقوم على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل لإثبات العكس من كان
هذا العمل غير المشروع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أو ساعدته
هذه الوظيفة أو هيأت له إتيان فعله غير المشروع وتقوم علاقة التبعية كلما كان
للتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة
على الرقابة الإدارية ، كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه
بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقه أداء
عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء في طريق العلاقة
العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان

في استطاعته استعمالها ، ومن ثم فإن قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للتبوع على التابع من سلطة فعلية في توجيهه ورقابته ويكفى لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تقى مسئولية الشركة المطعون ضدها تأسيسا على أن الحادث وقع بسبب خطأ عامل يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الشركة بالرغم مما ورد بتقرير الخبير المنتدب من أن جميع عمال المخلج سواء في ذلك عمال الشركة المطعون ضدها أو عمال مقاولي الباطن يعملون تحت إمرة الشركة المذكورة وإشرافها دون أن يعرض لدلالة هذه الرقابة فإنه يكون مشوبا بالخطأ في القانون والقصور في التسبب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٤٦٧٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي إليهم مبلغ ستة آلاف جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ الحكم النهائي لهم بها وقالوا بياناً لدعواهم أنه بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٩ تسبب سقوط ذراع المكبس بمحاج تابع للشركة المذكورة في وفاة مورثهم المرحوم وذلك الخطأ في الحراسة تسأل عنه تلك الشركة وخطأ في الاستعمال يسأل عنه تابعها الذى حكم بادانته في اللجنة رقم ٣١٥٨ سنة ١٩٦٩ منيا القمح . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٨ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بموجب الاستئناف رقم ٤٤٢٩ سنة ٩٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/١٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقضه —

وهرض الطمن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره . وبها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في الأسباب الثلاثة الأولى الخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق فضلا عن القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم مسئولية الشركة المطعون ضدها عن الحادث على سند من القول بأن وقوعه كان لسبب أجنبي لا يد للشركة فيه هو خطأ العامل التابع للمقاولين والذي يعتبر من الغير بالنسبة لها باقرار المستأنفين أنفسهم في حين لم يصدر عنهم إقرار هذا الخواء بل ذكروا في صدر صحيفة استئنافهم ما يؤكد أن المتهم تابع للشركة المطعون ضدها ، كما أن الثابت من تقرير الخبير ومحاضر أعماله وحفاظة مستنداتهم أن جميع العمال الذين يحضرهم المقاولان هم تحت إشراف الشركة المطعون ضدها ورقابتها مما مفاده أن العامل المذكور لا يعد من الغير بل تنصب عليه رقابة الشركة ويتوافر فيه وباقي زملائه بتبعيتهم لها ومن ثم يقع على عاتقها مسئولية الإضرار التي يتسببون فيها طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني ولا يعد بالتالي تدخله سببا أجنبيا نائيا لعلاقة السببية بين انفلات زمام المكبس ووفاة مورث الطاعنين ، وإذ تقي الحكم المطعون فيه قيام علاقة التبعية هذه دون أن يعنى ببحث قيام سلطة الشركة الفعلية في الإشراف والرقابة على عمال المقاول كما نسب إليهم إقرارا لم يصدر عنهم فإنه يكون مشوبا بالخطأ في الإسناد وتطبيق القانون فضلا عن القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المادة ١٧٤ من القانون المدني قد جرى نصها على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا في حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية وللمالك يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة في رقبته وتوجيهه "ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تنوم على خطأ مفترض

في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس متى كان هذا العمل غير المشروع قد وقع منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها أو ساعدته هذه الوظيفة أو هيأت له إتيان فعله غير المشروع ، وتقوم علاقة التبعية كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة والتوجيه وأو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء في طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان في استطاعة استعمالها ، ومن ثم فإن قوام علاقة المتبوع التابع هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية في توجيهه ورقابته ويكفي لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية الشركة المطعون ضدها تأسيسا على أن الحادث وقع بسبب خطأ عامل يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الشركة بالرغم مما ورد بتقرير الخبير المتدب من أن جميع عمال الحاج سواء في ذلك عمال الشركة المطعون ضدها أو عمال مقاولي الباطن يعملون تحت إمرة الشركة المذكورة وإشرافها دون أن يعرض لدلالة هذه الرقابة فانه يكون مشوبا بالخطأ في القانون والقصور في التسبب كما أنه إذ خلاص في مدوناته إلى عدم مسئولية الشركة المطعون ضدها عن الحادث استنادا إلى أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه هو خطأ العامل المذكور — الذي يعد من الغير بالنسبة لها بإقرار المستأنفين أنفسهم — رغم أن أوراق الدعوى خالية من صدور مثل هذا الإقرار المنسوب للطاعنين بل يبين من صحيفة استئنانهم أنهم أوردوا بها أن ذلك العامل تابع للشركة المطعون ضدها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نسب إلى الطاعنين إقرارا لم يصدر عنهم ورتب على ذلك عدم مسئولية الشركة المطعون ضدها يكون أيضا قد خالف الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٦ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محيى الخول ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ودرويش
عبد المجيد .

(٣٤٧)

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٠١) بطلان . حكم "الطعن في الحكم" . خبرة .

(١) مواعيد الطعن في الأحكام . سردياتها كأصل من تاريخ صدورها . الاستثناء .
سردياتها من تاريخ إعلانها . م ٢١٣ مرافعات . مثل الخصم أمام المحكمة قبل قضائها بتدب
خير . وجوب احتساب مهلة الطعن من تاريخ صدور الحكم .

(٢) إغفال إعلان الخصم بإدعاء تقرير الخبير أو بطلان هذا الإعلان اوس من شأنه
انقضاء مهلة الطعن في الحكم الختامى من تاريخ إعلانه .

١ — مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل
سرديات مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام ، إلا أنه
استثنى من هذا الأصل الأحكام التي اقترض المشرع عدم علم المحكوم عليه
بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها ، وقد
أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل
العام على سبيل الحصر ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد مثل أمام
المحكمة الابتدائية في بعض الجلسات السابقة على قضائها بتدب خير وأنه لم ينقطع
تسلسل الجلسات في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب مهلة الطعن
في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الحكم بتدب خير

في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ — عدم إعلان المحكوم عليه بإيداع الخبير تقريره ليس من شأنه انفتاح ميعاد الطعن في هذا الحكم حتى تاريخ إعلانه ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بعدم صحة إعلان الطاعن بإيداع الخبير تقريره — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها (عن نفسها وبصفقتها) أقامت الدعوى رقم ٢٢٠٢ لسنة ١٩٧٢ مدني كلى الاسكندرية طالبة الحكم بالزام الطاعن بصفته بأن يؤدي لها قيمة المعاش الشهري المقرر لها وقدره ٢٥ جنيها عن الفترة من ١/١/١٩٦٤ حتى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٢ وما يستجد منه أثناء نظر الدعوى وقالت في بيان ذلك أن الطاعن قرر بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦١ هذا المعاش الاستثنائي لها هي وأولادها القصر باعتبارهم ورثة المرحوم الذي كان يعمل بصحيفة الجمهورية التي يمثلها الطاعن وتوفي أثناء أدائه مهمة رسمية لتلك الصحيفة وظل الطاعن يصرف هذا المعاش منذ تقريره إلى أن أوقف صرفه بدءا من ١/١/١٩٦٤ دون مبرر فأقامت دعوها للحكم لها بطلباتها . وبعد أن نذبت المحكمة خيرا وقدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٥ بالزام الطاعن بأن يدفع للطالبة مبلغ ٣٦٠٠ جنيها .

الاسكندرية طالبا إلغاءه ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعته بعد الميعاد القانوني . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ مرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة نظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف لرفعته بعد الميعاد القانوني على سند من القول بأن هذا الميعاد يبدأ من تاريخ النطق بالحكم المستأنف طبقا لنص المادة ٣، ٢ من قانون المرافعات التي يقوم حكمها على افراض علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ من إجراءات فإذا ما تأكد انتفاء هذا العلم لأي سبب من الأسباب التي من بينها انقطاع تسلسل الجلسات فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم وإذا أوجب القانون إخطار المحكم بإيداع الخبير تقريره بالجلسة المحددة لنظر الدعوى بعد حصول هذا الإيداع وكان الثابت من الأوراق عدم حصول هذا الإخطار مما يترتب عليه التجهيل بسبب الخصومة وما تم فيها من إجراءات بعد ذلك ، ومن ثم فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى لا يبدأ إلا بإعلانه وليس بصدوره ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل مريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي اقترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها بفعل مواعيد الطعن فيها لا تسري إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام على سبيل الحصر ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية

في بعض الجلسات السابقة على قضائها بنذب خير وانه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه إذ احتسب ميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيسا على أن الحكم بنذب خير الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك ، يقول إن قلم الكتاب لم يلزم حكم المادة ١٣ من قانون المرافعات عند إخطاره الطاعن بإيداع الخبير تقريره حيث لم يوجه هذا الإخطار إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الطاعنة أو الإدارة القانونية بملك المؤسسة بمقرها شارع ... بالقاهرة وإنما وجه الإخطار إلى مكتب صحيفة الجمهورية بالاسكندرية الذي لا يعتبر وكلا عن المؤسسة الطاعنة وليس له نيابة قانونية عنها الأمر الذي يجعل هذا الإخطار باطلا لا ينتج أثره .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه متى كان البين من الرد على السبب الثاني من أسباب الطعن أن عدم إعلان المحكوم عليه بإيداع الخبير تقريره ليس من شأنه انفتاح ميعاد الطعن في هذا الحكم حتى تاريخ إعلانه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بعدم صحة إعلان الطاعن بإيداع الخبير تقريره — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج ، وبالتالي يكون نعي غير مقبول .

مما يتقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ومضرة السادة
المستشارين : هدى الخويل ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم
وعزت حنورة .

(٣٤٨)

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٧ القضائية :

(٢٠١) ملكية " أسباب كسب الملكية " . تنفيذ عقارى .

(١) تقييد نزع الملكية . شموله أرضا أكلها النهر غير موجودة على الطبيعة . ظهورها
بعد تسجيل التنبيه كأرض طرحها للنهر . أثره ، عدم أحقية المدين المنفذ عليه أو الراس عليه
المزاد فى امتلاكها . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) أسباب كسب الملكية . ورددها فى القانون على سجل الحصر . محاضر التقييم
بناء على حكم مرمى المزاد . لا تعد كذلك ولو تم تسجيلها .

إذا كانت أرض النزاع قد حولها النهر من مكانها ثم انكشف عنها فى مرحلة
تالية فلأنها تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ — الذى ظهر
الطرح فى ظله — والذى ينص فى المادة ١١ منه على أن أراضى طرح النهر
تكون من الأموال الخاصة للدولة وفى المادة ١٤ على أن أصحاب أكل النهر
يعرضون نقدا لا مينا ، وفى المادة ١٥ على أن يقدم صاحب أكل النهر
طلب التعويض إلى المحافظة الكائن فى دائرتها الأكل . ومن ثم فإن أطياف
النزاع إن كان قد شملها تنبيه نزع الملكية كأرض أكلها النهر وغير موجودة
فى الطبيعة ثم فى الفترة التالية لتسجيل هذا التنبيه طرحها النهر وظهرت ثانية

على الطبيعة ، فانه لا يحق للدين المنفذ عليه ولا للطاعة الصادر لها حكم مرمى المزااد إمتلاكها قانونا . لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تدع أن أرض النزاع قد تكونت من طعى جلبيه النهر بطريقة تدريجية غير محسوسة فتكون ملكا للملاك المتجاورين حسبما تنص على ذلك المادة ٩١٨ من القانون المدنى ، فان الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعة لا تملك تلك الأرض لعدم احتمال حكم مرمى المزااد عليها مرتبا على ذلك قضاءه برفض دعواها بتثبيت الملكية ، يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ — أسباب كسب الملكية واردة فى القانون على سبيل الحصر وهى وفقا للواد ٨٧٠ وما بعدها من القانون المدنى — الاستيلاء والميراث والوصية والعقد والشفعة والتقادم المكسب فضلا عن أحكام رسوالمزااد فى البيع الجبرية وليس من بين هذه الأسباب محاضر التسليم — بناء على حكم مرمى المزااد — سواء أ كانت مسجلة أم غير مسجلة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحمل فى أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٧٧ م . ك بنى سويف على المطعون ضدهما بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لأرض زراعية مساحتها ٣ ف و ١٢ ط بزمام الحبية مركز الفشن محافظة بنى سويف مدينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها إليها مستندة فى ذلك إلى حكم مرمى مزااد

صادر بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢١ في الدعوى رقم ١ سنة ٥٤ ييوع كلى بنى سويف
ومسجل في ٧٠/٤/٢٠ برقم ١٠١٩ سنة ٧٠ شهر عقارى بنى سويف باعتبار
أن القدر محل الدعوى يدخل ضمن ما آل إليها بموجب ذلك الحكم والذي
تنفذ بموجب محضر تسليم رسمى في ٢٨/١١/٦٧ وقد نذبت المحكمة خبيراً
في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥ برفضها .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠ سنة ١٢ ق بنى سويف
طالبة إلغاء والقضاء بطايلاتها المبدأة أمام محكمة أول درجة بالنسبة لمسطح
قدره ٣ ف و ١٢ ط و ٥ س . وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة
في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في السبب الأول منها
على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول
إن الحكم المذكور لم يفتن إلى أن عين النزاع قد شتمها تضييد نزع الملكية
كأرض أكلها النهر وغير موجودة على الطبيعة وأنه في الفترة التالية لتسجيل
هذا التضييد طرحها النهر وظهرت ثانية على الطبيعة فاستولى عليها المدين
المنفذ عليه عن طريق الحارس القضائي ممثله كما هو مستفاد من عقد الإيجار
والذى أبرمه هذا الحارس مع المطعون ضده الأول بصفته مستأجراً ،
ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون
مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التضييد غير سديد ، ذلك أنه لما كان سند الطاعنة في امتلاك
أطيان النزاع هو حكم مرمى المزايا المسجل فإنه بحسب الحكم المطعون فيه
أنه إذ قضى برفض دعواها قد أقام قضاءه على ما انتهى إليه خبير الدعوى
في تقريره من أن تلك الأطيان لا تدخل ضمن الأطيان محل الحكم المذكور ،
وامتلاك المدين المنفذ عليه أو ورثته لعين النزاع وتأجيرها لا ينهض دليلاً على
شمول حكم مرمى المزايا لها ، إذ يصح أن تكون مملوكة للمدين ولكن لا تدخل

في حدود الأرض التي نزع ملكيته عنها ، وجب هذا الحكم ، وإذا كانت تلك الأرض قد حولها النهر من مكانها ثم انكشف عنها في مرحلة تالية فإنها تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٤ الذي ظهر الطرح في ظله والذي ينص في المادة ١١ منه على أن أراضي طرح النهر تكون من الأموال الخاصة للدولة ، وفي المادة ١٤ على أن أصحاب أكل النهر يعرضون نقدا لا عينا ، وفي المادة ١٥ على أن يقدم صاحب أكل النهر طالب التعويض إلى المحافظة الكائن في دائرتها الأكل . ومن ثم فإن أطياف النزاع إن كان قد شملها تنبيه نزع الملكية كأرض أكلها النهر وغير موجودة في الطبيعة ، ثم في الفترة التالية لتسجيل هذا التنبيه طرحها النهر وظهت ثمانية على الطبيعة فإنه لا يحق للدين المنفذ عليه ولا للطاعة الصادر لصالحها حكم مرمي المازاد امتلاكها قانونا . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لم تدع أن أرض النزاع قد تكونت عن طمى جلبه النهر بطريقة تدريجية غير محسوسة فتكون ملكا للملاك المتجاورين حسبما تنص على ذلك المادة ٩١٨ من القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه إذ خاص إلى أن الطاعة لا تملك تلك الأرض لعدم اشتغال حكم مرمي المازاد عليها سرقا على ذلك قضاءه برفض دعواها يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور في التدبير ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المذكور اعتمد على تقرير الخبير الذي أغفل محضر التسليم وعقد الإيجار الدالين على امتلاك مدينها لعين النزاع وبالتالي دخولها في منطوق حكم مرمي المازاد ، كما التفت الحكم المطعون فيه عن تسجيل محضر التسليم وأثره في نقل الملكية دون أن يراجع الشهر العقاري الذي قام بإجرائه خاصة وأن المطعون ضدهما لم يعترضا على هذا التسجيل ، ومن ثم يكون معيبا بالقصور في التدبير ، مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن أسباب كسب الملكية واردة في القانون على سبيل الحصر وهي — وفقا للواد ٨٧٠ وما بعدها من القانون

المدنى — الاستيلاء والميراث والوصية والعقد والشفعة والتفادى المكسب فضلا عن أحكام رسوالمزاد فى البيوع الجبرية وأيس من بين هذه الأسباب محاضر التسليم سواء أكانت مسجلة أم غير مسجلة ، هذا بالإضافة إلى أن محضر تسليم الطاعة الأرض التى رسا مزادها عليها لا يشف عن زيادة عن الأرض الواردة فى حكم مرسى المزاد ، أما تأجير المدين لعين النزاع فليس — وعلى ما سلف القول — دليلا على شمول هذا الحكم لها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تقدير الدليل قد استندت فى قضائها برفض دعوى الطاعة إلى ما انتهى إليه خبير الدعوى فى تقريره من أن عين النزاع لا تدخل فى نطاق الأطلاق محل حكم مرسى المزاد ، وكان هذا الذى أورده الحكم سائغا ويكفى لحمل قضائه وفيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة مخالفة ، فإن ما تثيره الطاعة يضحى جدلا موضوعيا تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يولية سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار حافظ رفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية للمادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، دويش عبد المجيد ، ومزت حنورة .

(٣٤٩)

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) دعوى " الخصوم فى الدعوى " . حكم " حجية الحكم " . وقف .

الشخصية الاعتبارية للوقف . استقلالها عن غيرها من الأوقاف . لا يميز من ذلك تولى
ناظر واحد لتمثيل عدة أوقاف . إختصاص وزير الأوقاف بصفته ناظرا على وقف خيرى معين ،
لا ينصرف إلى غيره من الأوقاف الخيرية . عدة ذلك .

(٢) إثبات " الإقرار " . محكمة الموضوع .

الإقرار غير القضائى . خضوعه لتقدير قاضى الموضوع . جواز اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ
ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة . جواز عدم الأخذ به .

(٣) إثبات " البيئة " . خبرة .

تصريح المحكمة للخبير المتدب فى الدعوى بمنافسة للشهود دون حلف يمين . عدم اعتباره
تحقيقا قضائيا ولا يلزم الخبير بأجرائه . حق الخصم فى طلب الإحالة لتحقيق أمام المحكمة .

١ - النائب - بصدد تمثيله لمن ينوب عنهم - تقوم لديه صفات تتعدد
بعدد الشخصيات التى يمثلها ، ولا يمنع من هذا التعدد أن تتماثل هذه الشخصيات
أو أن تتماثل صلاحياتها فى تمثيلها ، أو أن تنحصر فيه أصلا - بمقتضى
انقانون - مسئولية النيابة عنها . والوقف يتمتع بشخصية اعتبارية وله نائب

يعبر عن إرادته عملاً بالمادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني . وينشأ الوقف بإشهاد رسمي يصدر من مالك الأعيان محل الإشهاد يبين فيه شروط الوقف ومصارفه ، مما يجعل كل وقف متميزاً عن غيره من الأوقاف طبقاً للإشهاد الصادر بإنشائه ، ومن ثم يتحدد الوقف بإشهاد إنشائه وتثبت له الشخصية الاعتبارية في نطاقه . وإذا تولى شخص واحد النظر على عدة أوقاف ، كانت له صفة نيابة مستقلة عن كل وقف منها على حدة ، كما هو الشأن بالنسبة لوزارة الأوقاف في توليها نظارة الأوقاف الخيرية المتعددة . ولا يقدح في هذا مانص عليه القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ في مادته الثانية من فرض نظارة الوزارة ، على الأوقاف الخيرية ، لم يشترط الواقف النظر لنفسه . وفي مادة الأولى من أنه إذا لم يمين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو حينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى جاز لوزير الأوقاف ، موافقة مجلس الأوقاف الأدنى أن يصرف الربح كله أو بمضمه على الجهة التي بعينها . ذلك أن مقتضى المادتين أنهما مازال لإشهاد الوقف مجاله في تنظيم أحكامه ، فإذا ما تضمن اشتراط الواقف النظر لنفسه امتنعت النظارة أصلاً عن الوزارة ، وإذا عين جهة البر الموقوف عليها وكانت قائمة ولا يوجد ما هو أولى منها امتنع عن الوزارة تغيير هذا المصروف . أما القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ والمغنى بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فليس سوى لائحة بإجراءات وزارة الأوقاف ولم تخرج أحكامها - في هذا الصدد - عما سبق بيانه . ومن ثم فإن ما تدسك به الطاعنة من القول بأن تلك الأحكام قد أنهت الشخصية المستقلة لكل وقف على حدة وصهرتها جميعاً في شخصية واحدة يمثلها وزير الأوقاف بحيث إذا اختصم اعترف أثر ذلك إلى الأوقاف الخيرية جميعاً دون حاجة إلى تحديد الوقف محل التداعى ، يكون غير سليم . إذ كان ذلك ، وكانت مدرجات الحكم المطعون فيه وحكم أول درجة تؤكد أن الطاعنة لم تقم الدعوى السابقة ضد وزير الأوقاف بصفتها ناظراً على وقف لا صراحة ولا ضمناً ، ولم تتضمن هذه الدعوى ثمة إشارة إلى هذا الوقف سواء في قائمتها أو أساسيتها أو في دفاع الخصوم فيها فإن الحكم الصادر فيها لا يحوز أية حجية قبل الوقف المذكور لأنه لم يكن ممثلاً في تلك الدعوى .

ولا يغير من ذلك أنه بعد صدور هذا الحكم أقام وزير الأوقاف التماس إعادة نظره تأسيساً على اكتشاف أن أعيان التراجع تتبع وقف ... الخيري ، ذلك أنه لم يقض في هذا التماس بقضاء موضوعي فرعي ذي حجية وإنما قضى فيه بعدم جواز التماس الأمر الذي لا يعدل أو يغير من صفات الخصوم في الحكم المقام منه هذا التماس . لما كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم فيها في الدعوى رقم ... تأسيساً على أن وقف ... الخيري المقام منه الدعوى الماثلة لم يكن مختصاً في تلك الدعوى السابقة فإن التمس عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ — الإقرار الذي يصدر في غير مجالس القضاء يخضع لتقدير قاضي الموضوع الذي يجوز له أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما يجوز ألا يأخذه أصلاً .

٣ — مأمورية الخبير هي التوصل بخبرته وبحثه إلى الحقيقة الواقعية أو الفنية المطلوب الكشف عنها ، أما ما تآذن له به المحكمة من مناقشة شهود الخصوم أو من يرى هو سماع أفواههم دون حلف يمين عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون الإثبات ، فلا يعد تحقيقاً قضائياً ولا تفويضاً به من المحكمة يلزم الخبير بالقيام به ، وإنما هو مجرد تصريح يرخص له أن يستهدي بهذه المناقشة في أداء مهمته ولا تريب عليه إن هو لم يلجأ إلى الاستعانة بهذا الإجراء ، وعلى من يرى من الخصوم ضرورة سماع الشهود كوسيلة لإثبات إدعاءاته ، أن يطلب من المحكمة إحالة الدعوى للتحقيق^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده بصفته أقام الدعوى رقم ١٢٨٨
سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنة بطلب الحكم بتبعية المقاربات
محل التداعى اوقف الأمير مستحفظان الخبرى المشمول بنظارته ،
تأسيسا على أنها من بين أعيان حجة هذا الوقف . فدفعت الطاعنة بعدم جواز
نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٤٥٥ سنة ١٩٦١ مدنى
كلى القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٢ قضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها فى الدعوى المذكورة . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم
لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٨٨٤ سنة ١٩٧٤ ق . وبتاريخ
١٩٧٤ ٣/٢١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبراى الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى وحددت جلسة لنظر الموضوع . وبعد ذلك ثبت
خبر : الدعوى لبيان ما إذا كانت أعيان النزاع تدخل ضمن عيار حجة الوقف
المشار إليه وبيان وضع اليد عليها وصفته ومدة وسم يده الخ ، وإذا قدم
الخبر تقريره بأن أرض وعقارات التداعى تدخل ضمن حجة ذلك الوقف دون
خلاف بين الطرفين عن ذلك وأن معظم المساحة أرض مضاء غير مستغلة والمباين
مقامة من غير خصوم الدعوى ، أعادت المحكمة المأمورية إليه لتحقيق وضع اليد
على تلك العقارات فى المدة السابقة على ١٩٥٦/٦/٣ ، وهو تاريخ استلام وزارة
الأوقاف لها . قدم الخبر تقريره الثاى منبها إلى أن الطاعنة لم تثبت باى طريق
من طرق الإثبات وضع يدها على أى قدر من أعيان النزاع فى أى مدة سابقة على
التاريخ المشار إليه . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/١٩ قضت محكمة الاستئناف بتبعية
الأعيان محل التداعى اوقف الأمير ابن الخبرى طعنات الطاعنة فى هذا

الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة . فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٧٤ الذي قضى بإلغاء حكم أول درجة ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، بالخطأ في تطبيق القانون . وحاصل هذا الذمى أنه بصدد القانونين رقمي ٢٤٦ و ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ لم يعد لوزير الأوقاف بصدد الأوقاف الخيرية سوى صفة واحدة هي أنه الممثل القانوني لكافة الأوقاف الخيرية عامة في مجموعها فلم تعد له صفات تتمدد بتعدد تلك الأوقاف بحيث تكون له صفة مستقلة تخص كل وقف منها على حدة . ولما كانت الطاعنة قد أقامت الدعوى رقم ١٤٥٥ سنة ١٩٦١ مدني كلى القاهرة ضد وزير الأوقاف بصفته بطلب الحكم لها بأحققتها لعين النزاع قولاً بأنها كانت تتبع وقف كتبخدا الأهل ولم تكن في وقت من الأوقات وعاء لوقف خيري فصدر الحكم للطاعنة بأحققتها ، وصار انتهائيا بعدم استئنافه وحاز قوة الأمر المقضي ضد وزارة الأوقاف بما لا يجيز لها معارضة طرح ذات النزاع بوصفها ناظرة على وقف ، خاصة أن الوزارة كانت قد أقامت إلتماسا عن الحكم المذكور ذات الصفة التي كانت مختصة بها أصلا واستندت فيه إلى العثور على حجة وقف الخيرية وقضى في هذا الإلتماس بعدم جوازه لعدم سبق للطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على سنة من أن القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ قد استبقى الشخصية الاعتبارية لكل وقف بالنسبة لباقي الأوقاف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مفيد ، ذلك أن النائب — بصدد تمثيله لمن ينوب عنهم — تقوم لديه صفات تتمدد بعدد الشخصيات التي يمثلها ، ولا يمنع من هذا التعدد أن تمثل هذه الشخصيات أورا تمثل صلاحياتها في تمثيله لها ،

أو تنحصر فيه أصلاً — بمقتضى القانون — مسئولية النيابة عنها. وكان الوقف يتمتع بشخصية اعتبارية وله نائب يعبر عن إرادته عملاً بالمسادين ٥٢ و ٥٣ من القانون المدنى . وينشأ الوقف بإشهاد رسمى يصدر من مالك الأعيان محل الاشهاد يبين فيه شروط الوقف ومصارفه ، بما يجعل كل وقف متميزاً عن غيره من الأوقاف طبقاً للاشهاد الصادر بإنشائه . فمن ثم يتحدد الوقف بإشهاد لإنشائه وتثبت له الشخصية الاعتبارية فى نطاقه . وإذا تولى شخص واحد النظر على عدة أوقاف كانت له صفة نيابة مستقلة عن كل وقف منها على حدة ، كما هو الشأن بالنسبة لوزارة الأوقاف فى تولىها نظارة الأوقاف الخيرية المتعددة . ولا يقدح فى هذا ما نص عليه القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ فى مادته الثانية من فرض نظارة الوزارة على الأوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . وفى مادته الأولى من أنه إذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى جاز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الربح كله أو بعضه على الجهة التى يعينها . فلك أن مفاد هاتين المادتين أنه ما زال لإشهاد الوقف مجاله فى تنظيم أحكامه ، فإذا ما تضمن اشتراط الواقف النظر لنفسه امتنعت النظارة أصلاً عن الوزارة ، وإذا عين جهة البر الموقوف عليها ، وكانت قائمة ولا يوجد ما هو أولى منها امتنع على الوزارة تغيير هذا المصروف . أما القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٣ والملغى بالقانون رقم ٢٧٢ سنة ١٩٥١ فليس سوى لائحة بإجراءات وزارة الأوقاف ولم تخرج أحكامها — فى هذا الصدد — عما سبق بيانه . ومن ثم فإن ما نتمسك به الطاعنة من القول بأن تلك الأحكام قد أنهت الشخصية المستقلة لكل وقف على حدة وصهرتها جميعاً فى شخصية واحدة يمثلها وزير الأوقاف بحيث إذا اختصم انصرف تأثير ذلك إلى الأوقاف الخيرية جميعاً دون حاجة إلى تحديد الوقف محل التداعى ، يكون غير سديد . إذ كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقدم فى الطعن صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٤٥٥ سنة ١٩٦١ م ك القاهرة ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وحكم أدل درجة تؤكد أن الطاعنة لم تقم الدعوى المذكورة ضد وزير الأوقاف بصفته ناظراً على وقف الخيرية

لاصراحة أولا ضمنا ولم تتضمن هذه الدعوى نمة إشارة إلى هذا الوقف سواء في وقائعها أو أساسيتها أو في دفاع الخصوم فيها . فان الحكم الصادر فيها لا يحوز أية حجية قبل الوقف المذكور لأنه لم يكن ممثلا في تلك الدعوى . ولا يغير من ذلك أنه بعد صدور هذا الحكم أقام وزير الأوقاف التماس إعادة نظريه تأسيسا على اكتشاف أن أعيان النزاع تتبع وقف ... الخيرية ذلك أنه لم يقض في هذا التماس بقضاء موضوعي ذي حجية وإنما قضى فيه بعدم جواز التماس الأمر الذي لا يعدل أو يغير من صفات الخصوم في الحكم المقام عنه هذا التماس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم فيها في الدعوى رقم ۱۴۵۵ سنة ۱۹۶۱ م ك القاهرة تأسيسا على أن وقف ... الخيرية المقام عنه الدعوى المسئلة لم يكن مخضعا في تلك الدعوى السابقة فان النمي عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني للطعن ينصب على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ۱۹/۲/۱۹۶۹ في موضوع التداعي ، ويتكون من خمسة وجوه تنمي الطاعة بالوجهين الأول والثاني منها على الحكم المذكور الخطأ في تطبيق القانون ، والقصور في التسبيب وحاصلهما أنه نظرا لأن حجة وقف ... قد خلت من بيان حدود أعيانه فقد طلب خبير الدعوى من وزارة الأوقاف تقديم كشوف التحديد الرسمية والخرائط . ولما لم تقدم الوزارة تلك الكشوف فقد قرر وكيل الطاعة في محضر أعمال الخبير بأنه يسلم بأن عقارات النزاع تقع ضمن حجة الوقف المذكور وبأن النزاع ينحصر في تحقيق وضع يد الطاعة المكسب لللكية ولا حاجة للمستندات المطلوبة من وزارة الأوقاف . ولما كان الخبير قد خلص في تقريره إلى أن حجة الوقف تنطبق على أعيان النزاع فولا بأن وكيل الطاعة قد أقرب بذلك ، وإذ أيده الحكم المطعون فيه رغم تمسك الطاعة بمذكرتها المؤرخة في ۱۹۷۸/۱/۱۰ بأن ما قرره وكيلها لا يعد إقرارا بالحق وإنما كان من باب التحلل والاقتراض ويهدف المساعدة على إنجاز الأمورية ، ودون رد على هذا

الدفاع الجوهري ، يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الحقيقة منها ولا رقابة دليها في ذلك لمحكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . وأن الإقرار الذي يصدر في غير مجلس القضاء يخضع لتقدير قاضي الموضوع الذي يجوز له أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما يجوز ألا يأخذه أصلا . وكان البين من محضر أعمال الخبير المؤرخ ٧٧/٥/٢٣ أن وكيل الطاعنة بدأ أقواله بعبارة " مع تسليمنا بأن العقارات موضوع النزاع الحال تقع ضمن حجة وقف الأمير فإن النزاع الحال أصبح ينحصر في تحقيق وضع اليد بمعرفة المستأنف عليها " ثم ختم أقواله بعبارة " لا داعي لتقديم كشوف تحديد رسمية عن وقف الأمير مادامنا قد سلمنا بأن العقارات موضوع النزاع تقع ضمن ذلك للوقف وأصبح لا خلاف بين الطرفين في هذا الشق " وكان ما انتهى إليه تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه — من أن ما قرره وكيل الطاعنة يها تين العبارتين يعتبر إقرارا حقيقيا ، هو استخلاص سائغ تحتمله العبارتان ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الإقرار غير القضائي دليلا كاملا جدلا موضوعيا في تقدير الدليل تنحصر منه رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يأخذ محكمة الموضوع بذلك الإقرار وتفسيره كدليل كامل في الدعوى الرد الضمني على ما أنارته الطاعنة من جدل حول دلالة بما لا يستوجب ردا صريحا مستقلا على ذلك الدفاع . فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالأوجه الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت بتبعية أعيان النزاع لوقف الأهل بالتقدم الملك بأن وضع هذا الوقف يده على هذه الأعيان بواسطة

نظاره ثم مستحقه حتى سنة ١٩٥٦ فندبت محكمة الاستئناف خيرا لتحقيق وضع اليد وقدم تقريره الأول منتبها إلى أن أرض النزاع أغلبها فضاء متروك دون احتلال والباقي مبان في وضع يد آخرين غير ممثلين في الدعوى ولم تتضح مدى علاقتهم بأي من الطرفين وأن الطاعنة لم تثبت وضع يدها بأي دليل ، فاعتضت الطاعنة على هذا التقرير بأن المنشآت القائمة على أرض النزاع أقيمت بتصریح من نظار الوقف الأهل فأعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير لفحص هذه الاعتراضات بسماع أقوال الطرفين وشهودهما وواضح اليد الميمنة أسماءهم بالتقرير وصرحت للخبير بالانتقال لوزارة الأوقاف والاطلاع على سجلاتها لبيان صفة واهي اليد ، ولكن الخبير لم ينفذ ذلك مقررا أن واهي اليد رفضوا الحضور للدلاء بأقوالهم في حين أن ذلك كان بالنسبة للتقرير الأول دون الثاني . كما أن الطاعنة قدمت مستندات لاثبات وضع اليد منها الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٥٥ سنة ١٩٦١ والحكم رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ مدني الدرب الأحمر ومحضر تنفيذه وحجتي استبدال واشهاد شرعي صادر سنة ١٩٠٧ متضمنا فتوى من الأوقاف بعدم وجود مانع شرعي من بقاء الوقف المذكور في يد مستحقه . واستندت الطاعنة أيضا إلى ما قرره الحاضر من الوزارة أمام الخبير بأن الطاعنة كانت مقتضية هذه الأرض بما عليها من عقارات بما يفيد الاقرار بوضع يد الطاعنة . ولكن الحكم المطعون فيه أطرح كل ذلك وأخذ بتقرير الخبير رغم قصوره عن تنفيذ المأمورية مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، فذلك أن مأمورية الخبير هي التوصل بخبرته وبحجته إلى الحقيقة الواقعية أو الفنية المطلوب الكشف عنها ، أما ما تاذن له به المحكمة من مناقشة شهود الخصوم أو من يرى مماع أقوالهم دون حلف يمين عملا بالمادة ١٤٨ من قانون الإثبات فلا يعد تحقيقا قضائيا ولا تفويضا به من المحكمة يلزم الخبير بالقيام به ، وإنما هو مجرد تصریح يرخص له أن يستهدي بهذه المناقشة في أداء مهمته ولا تأثير عليه إن هو لم يلجأ إلى

الاعتناء بهذا الإجراء ، وعلى من يرى من الخصوم ضرورة سماع الشهود كوسيلة لإثبات إدعاءاته ، أن يطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق .

وكان رأى الخبير لا يخرج عن أنه عنصر من عناصر الإثبات يخضع لتقدير محكمة الموضوع ومتى اقتنعت بكفاية أبحاثه وسلامة الأسس التي بنى عليها تقريره ورأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ به ، فإن النعى بعد ذلك على التقرير لعدم استعانة الخبير بسماع أقوال بعض الأشخاص يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به المحكمة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتبني جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً لأن الحقيقة التي امتلكتها واقتنعت بها فيها الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها . كما أنها ليست ملزمة بالرد على دفاع ظاهر الفساد أو عار عن الدليل . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لم تطلب من محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لتسكينها من إثبات توافر أركان وشروط تملك أعيان النزاع بالتقادم الطويل . وكان حاصل ما انتهى إليه الخبير أن معظم أعيان النزاع ما زالت أرضاً فضاء متروكة بدون استغلال ولا توجد بها أية مظاهر وضع يد وبعضها منها مقام عليه ورش ومخلات في وضع يد أشخاص آخرين غير ممثلين في الدعوى ورفضوا الإدلاء بأقوالهم ، وأنه بانتقاله إلى وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية للبحث عن عقود إيجار أو أى أوراق تتعلق بوضع اليد في الفترة السابقة على النزاع فلم يجب ، وأن الطاعة لم تقدم أية مستندات تتعلق بتحقيق وضع اليد كما لم تقدم أى شهود . وخلص من ذلك إلى أن الطاعة لم تثبت وضع اليد على شئ من أرض النزاع في أى سنة من السنين السابقة على ١٩٥٦/٦/٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى ما انتهى إليه الخبير وأخذ به مقرراً أن المحكمة لم تعد ترى مبرراً لسؤال واضعي اليد على العقارات الميمنة بالتقرير بعد رفضهم الإدلاء بأقوالهم وعدم تقديم الطاعة أوراقاً أو شهوداً تفيد أن واضعي اليد يستأجرون منها أو أنهم ينوبون عنها في وضع اليد .

وكانت الأوراق التي تشير إليها الطاعنة في صحيفة الطعن أغلبها صورا عرقية غير ذات حججة فضلا عن أنها لا تثبت أن أعيان النزاع بذاتها وحدودها قد توافرت لها الحيابة المملكة بالتقدم بركنهما المادى والمعنوى وشرائطها من ظهور وهدوء واستمرار . وكذلك الحال بالنسبة لما قرره الحاضر عن الوزارة المطعون ضدها أمام الخبير من أن الطاعنة كانت تقتصب أعيان النزاع إذ هو - فضلا عن أنه لا يعتبر إقرارا قضائيا يلزم محكمة الموضوع فإنه لا يكفى بذاته للدلالة على توافر شرائط الحيابة ومدتها . فمن لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم الرد استنلالا على كل حجة مما ساف بيانه . لما كان ذلك كذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالأوجه الثلاثة المشار إليها يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عدل مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور إبراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، حسن عثمان حماد
ورابع لطفى جمعة .

(٣٥٠)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) دعوى . " اعتبارها كأن لم تكن " . دفع . تجزئة .

الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر
م ٧٠ مرافعات . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة دون غيره من المحرم ولو كان الموضع
غير قابل للتجزئة .

(٢) إثبات . نقض . " تقديم الأوراق " .

تقديم الطاعن صورة رسمية للأوراق التى يستند إليها أثناء نظر الطعن . غير مقبول . طالما
أن وجه النعى لا يتعلق بالنظام العام . عدم كفاية إيداع صورة رسمية منها عند
تقديم الطعن .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الجزء المنصوص عليه فى المادة ٧٠
من قانون المرافعات وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى
عليه ومثله المستأنف عليه عملاً بنص المادة ٢٤٠ من ذلك القانون بالحضور
فى خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لا يتصل بالنظام العام
إذ هو مقرر لمصلحة من لم يتم إعلانه من المحرم دون سواء فلا يجوز لغيره أن
يتمسك به ولو كان موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يحق لزملائه فى الدعوى
الإفادة من هذا الجزء إلا بعد قيام موجب بتمسك صاحب الحق فى ذلك .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة أنه لا مبرر في مقام التدليل على أسباب النعي المستندة إلى مجريات الدعوى أمام محكمة الموضوع بغير الصورة الرسمية من الأوراق التي كانت مقدمة إليها ، ومن ثم لا يسوغ الاستدلال أمام محكمة النقض بصورة غير رسمية منها ، لما كان ذلك . وكان الطاعنان لم يقدموا إلى هذه المحكمة وفق أوراق الطعن صورة رسمية من المذكرة التي يدهيان تقديم الطاعنة الثانية لها إلى محكمة الاستئناف فإنه لا يعنينا بعد ذلك تقديم صورة رسمية منها إلى المحكمة أثناء نظر الطعن لعدم تعلق هذا الوجه من الدفاع بالنظام العام مما لا يميز إثارته في غير صحيفة الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي الجيزة ضد الطاعنين للحكم بإخلاصهما من الشقة الميبن بصحيفتها وقال بيانا لذلك أنه بمقد مؤرخ ١/٨/١٩٦٨ استأجر منه الطاعن الأول الشقة آتفة الذكر لاستعمالها سكنا خاصا له ، إلا أنه أجراها من باطنه إلى الطاعنة الثانية بغير إذن كتابي من المطعون عليه وعلى خلاف النص الوارد بالعقد ، فأقام عليها دعواه ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد إجراءات قضت برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٥ لسنة ٩١ ق القاهرة وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٥ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالإخلاص طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة وأبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعنان بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف — أولهما بالدفع لديها والأخرى بمذكرة تقدمت بها — باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات لعدم إعلان الطاعنة الثانية بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقوله أن صاحبة الحق في إبدائه هي الطاعنة الثانية وحدها غير ملتفت إلى تمسكها به في مذكرتها المقدمة إلى المحكمة ، وإذا كان الثابت من أوراق الاستئناف أن إعلان الطاعنة الثانية بصحيفته قد وقع باطلا وأن المطعون عليه لم يثر ذلك البطلان وقد ترتب عليه عدم حضورها أمام المحكمة فإن الحكم الصادر ضدها يكون باطلا ، وإذا خالف الحكم ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات — وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه — ومثله المستأنف عليه عملا بنص المادة ٢٤٠ من ذلك القانون بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب — لا يتصل بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من لم يتم إعلانه من المحكوم دون سواء فلا يجوز لغيره أن يتمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذ لا يحق لزملائه في الدعوى الإفادة من هذا الجزاء إلا بعد قيام وجبه يتمسك صاحب الحق في ذلك به ، وكان مما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا عبرة في مقام التذليل على أسباب النعى المستندة إلى مجموعات الدعوى أمام محكمة الموضوع بغير الصور الرسمية من الأوراق التي كانت مقدمة إليها . ومن ثم لا يسوغ الاستدلال أمام محكمة النقض بصور غير رسمية منها ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لم يقدموا إلى هذه المحكمة برفق أوراق الطعن صورة رسمية من المذكرة التي يدعيان تقديم الطاعنة الثانية لها إلى محكمة الاستئناف ، وكان لا يغنيها

بعد ذلك تقديم صورة رسمية منها إلى المحكمة أثناء نظر الطعن لعدم تعلق هذا الوجه من الدفاع بالنظام العام مما لا يجوز إثارتها في غير صحيفة الطعن . وكان ما رد به الحكم المطعون فيه على ما أثاره الطاعن الأول من دفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لسبب متعلق بالطاعة الثانية ، من عدم قبول هذا الدفع منه موافقا لمصحيح القانون ، لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني من أسباب الطعن ، الخطأ في الاستناد والقصور في التسبيب ، ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الطاعة الثانية تقدمت إلى محكمة الموضوع بما يثبت إقامتها بعين التراجع مع والدتها قبل وفاتها مما يضمن عليها الحق في الاستمرار في الإقامة فيها امتدادا لحي والدتها ودون تقيد بمدة معينة سابقة على الوفاة عملا بنص المادة ۲۱ من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذه الأدلة وقضى على خلافها استنادا إلى شهادة مقدمة من المطعون عليه مفادها أن الطاعة الثانية لم تغير محل إقامتها الثابت ببطاقتها العائلية إلى حين النزاع إلا في أواخر سنة ۱۹۷۱ أي بعد وفاة والدتها ، في حين أنه لادلالة لتلك البطاقة في إثبات محل الإقامة ، وبذلك يكون الحكم مغلوطا على ما شابه من فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى على غير أساس ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع بما لا سلطان لمحكمة النقض عليها فيه إلا أن تخرج بهذه الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها عقلا ، وإن استنباط الحقيقة التي تظمن إليها محكمة الموضوع من قرائن الأحوال هو من خالص حقها بحكم ما تهدي إليه تلك القرائن من تثبيت الطمأنينة في نفس القاضي ليكون حكمه موافقا لما يقتضيه وجه الحق في الخصومة ، وأنه لا إزام على المحكمة بتناول

كل ذلك من أدلة الدعوى بتقدير مستقل ، إذ يحسبها بعد إحاطتها بتلك الأدلة على نحو جلي أن تقيم قضاءها على ما يصلح من هذا الحمله ، إذ يعتبر ذلك منها أطراحا لما عداها مما لم تجد فيه مقنعا ، لما كلن ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على ما اطمأن إليه من واقع أدلتها على أن الطاعنة الثانية لم تنتقل من مسكنها إلى دين الزاع للإقامة فيها إلا بعد وفاة والدتها التي كانت قد انقردت بالإقامة فيها بعد أن تخلى الطاعن الأول عن الدين واستقل بمسكن آخر ، مما خص الحكم منه إلى انعدام سند الطاعنة الثانية في الإقامة في الدين ، وهو منه تقدير سائق لا مخالفة فيه للقانون ، وكانت أوجه النعي طيه بما تقدم بيانه لا تعلو أن تكون من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تسوغ إثارته أمام محكمة النقض ، فان النعي بها يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يولية سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / علي مصافي بخدادى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : الدكتور إبراهيم علي صالح ، محمود حسن ومضان ، حسن عثمان حماد ورايح
لطفى جمة .

(٣٥١)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٧ القضائية :

إيجار . " التغير في استعمال العين " .

أ نهر المستأجر وجهه استعمال العين المؤجرة . تحقق الضرر . ماله . إقامة المستأجر مضيق
بأنه من كل إغريز الطريق المصل بالعين المؤجرة لبيع أدوات وذرات - أدوات . إحتجاره
لأضرارها بالمؤجر وأوجبه المستأجر على ترخيص إدارى بذلك .

المصر في المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن
وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على أنه " لا يجوز للمؤجر أن يطلب
إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد
الأسباب الآتية : ج إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله
بطريقة تنافي بشروط الإيجار المعقولة أو تضرر بمصلحة المالك ثم في الفقرة ج
من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى حل محل القانون
السابق بمثل ذلك ، يدل على أن الأصل في استعمال العين المؤجرة هو التزام
المستأجر بأحكام العقد ما دامت لا تخرج عن المقبول في المعاملات فليس له
بهذه المثابة أن يحدث تغيير في الطريقة المتفق عليها لاستعمال العين إلا أن يثبت
التعسف فيما فرضه عليه العقد أو انتفاء كل ضرر من ذلك التغير يستوى في ذلك

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون تغيير الاستعمال المؤدى إلى الضرر واقعاً بداخل العين المؤجرة ذاتها أو مستطيلاً منها إلى ما يتصل بها مما يؤثر فيها ما دامت هي السبيل المباشر لوقوع الفعل المترتب عليه الضرر كما يستوى أن يكون الضرر لاحقاً بالعين في كيانها المادى أو واقعاً على مصلحة مادية أو معنوية للوَجَر أو لمن يكون هو ضامناً له عدم الأضرار لمصالحه وذلك، نعم، من إساءة استعمال العقد فيما يجاوز المتعاقد عليه، لما كان ذلك. وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه مما لم يكن محل نهي من الطاعنين أن الغرض من استئجار العين مثار النزاع هو بيع أدوات وزيوت السيارات وأن عقد إيجارها يحظر استعمالها بطريقة تنافي شروط العقد وأنها قد أضافاً إلى نشاطيهما المتعاقد عليه بيع البنزين والسولار من مضختين أقامها بالعين وأن هذا للنشاط المستحدث يختلف عن النشاط الأصيل وأن الحكم قد رتب على ذلك اعتبار الطاعنين مخالفين لشروط العقد وأنه لا وجه لما تمسك به من وقوع المضختين على الرصيف خارج العين المؤجرة لارتباط استغلالها باستئجار الطاعنين للعين ارتباطاً عضوياً قوامه أنه ما كان لهما الحصول على ترخيص بإقامة المضختين لولا استئجارها لتلك العين التي أضحت بذلك مستخدمة في تسويق البنزين مما يعتبر تغييراً واضحاً في الانتفاع بالعين يترتب ضرراً للطعون عليهم. لما كان ذلك، وكان لا تلازم حتماً في الواقع أو القانون بين حصول الطاعنين على ترخيص من جهة الإدارة بإقامة مضختين أمام العين المؤجرة لهما من المطاعم عليهم وبين عدم الأضرار بمصلحة مشروعة لهؤلاء الآخرين وذلك لافتقار دلالة الترخيص الإدارى على عدم مخالفة النشاط المرخص به لأحكام القوانين المنظمة لمباشرة ووقوف أثره عند حد تنظيم العلاقة بين جهة الإدارة وبين المرخص له دون أن يمتد إلى ما يجاوز ذلك من علاقات تعاقدية تنظمها قوانين أخرى، وكان ما ارتآه الحكم من أن من شأن استعمال مضختين للبنزين والسولار أمام العين المؤجرة تعريض عقار المطاعم عليهم لخطر الحريق أصراً لا يحتاج للقاضى في إثباته إلى ما يجاوز المعلومات العامة المبذولة للكافة مما لا وجه للنهي على الحكم بانتزاعه ذلك النظر من مصدر لا وجود له.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأوائل أقاموا الدعوى
رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى أسبوط ضد الطاعنين للحكم باخلاؤها
من المحل المين بصحيفتها وقالوا بيانا لذلك أن الطاعنين استأجروا منهم ذلك
المحل في ١ / ١١ / ١٩٦٨ لاستعماله في تجارة أدوات وزيوت السيارات ،
إلا أنهما أقاما مضمختين للبزين والسولار بالمخالفة لشروط عقد الإيجار
وبما يضر بالعقار المملوك لهم ، ومن ثم أقاموا عليهما الدعوى . قضت المحكمة
بالإخلاء . استأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ ق أسبوط ،
وقد تدخلت الشركة المطعون عليها الرابعة في الاستئناف منضمة إليهما .
وبتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بقبول تدخل الشركة وبتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعنان بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
أثبتت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها الرابعة وبتنقض الحكم
المطعون فيه .

وحيث أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الطعن
إنما تقوم بين المحكوم عليه والمحكوم له الذى له بهذه المناوبة مصلحة في الدفاع
عن الحكم المطعون فيه ، فلا يسوغ من ثم توجيه الطعن إلى محكوم عليه
آخر لا يوجب القانون اختصاصه ، ولما كانت المطعون عليها الرابعة
إنما تدخلت في الخصومة منضمة إلى الطاعنين ، ولم يحكم لصالحها بشيء
إلى أن حكم على الطاعنين بالحكم المطعون فيه ، وكان القانون لا يوجب اختصاصها
في مثل واقعة الدعوى المطعون في حكمها ، فإنه لا يقبل من الطاعنين اختصاصها
في هذا الطعن ، ويكون ما دفعت به النيابة العامة من عدم قبول الطعن بالنسبة
للمطعون عليها الرابعة محلله .

وحيث إن الطعن فيما جاوز ذلك احتوى أوضاهه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على صبيين ينعى الطاعنون بثانيتها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون انه على الرغم مما قام عليه الحكم الاستثنائي المطعون فيه من وقوع المضختين اللتين أنشأهما الطاعنان في رصيف الطريق العام خارج العين المؤجرة وحصولهما على ترخيص من الجهات الإدارية المختصة باتشائهما بعد التحقق من توافر شروط الأمن فقد انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي بمقولة مخالفة ذلك لشروط عقد الإيجار ، لما قد يربط على إنشاء المضختين من أخطار تهدد المبنى ، في حين أنه مع وجودهما في الطريق العام ، فانه لا يكون ثمة ارتباط بينهما وبين العين المؤجرة ، وأنه بغرض قيامه — كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه — فانه لا يؤدي عقلا إلى اعتبار بيع البترين من المضخة الواقعة خارج المحل مماوسة للنشاط بداخله ، وإذا كان المظا في تطبيق حكم الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو استعمال المستأجر للعين المؤجرة ذاتها ، فان الحكم المطعون فيه بقضائه بالإخلاء — يكون قد أخطأ في تطبيق أحكام العقد والقانون معا — هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم من احتمال قيام خطر على العين من إقامة المضختين ، متزع مما لا أصل له في الأوراق بما يعيبه بالقصور في التسبيب الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النهي غير صديد ، ذلك أن النص في المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأما كن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على أنه ” لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ج إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك ، ثم في الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حل محل القانون السابق ، يمثل ذلك ، يدل على أن الأصل في استعمال العين ه المؤجرة هو التزام المستأجر بأحكام العقد

ما دامت لا تخرج من المقبول في المعاملات فليس له بهذه المثابة أن يحمّل
تغيراً في الطريقة المتفق عليها لاستعمال العين ، إلا أن يثبت العسف فيما فرضه
على العقد أو انتفاء كل ضرر من ذلك التغير ، يستوى في ذلك —
وهل ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تغير استعمال المؤدى إلى
الضرر واقعاً بداخل العين المؤجرة ذاتها أو مستطيلاً فيها إلى ما يتصل بها
مما يؤثر فيها ما دامت هي السبيل المباشر لوقوع الفعل المترتب عليه الضرر ،
كما يستوى أن يكون الضرر لاحقاً بالعين وفي كيانها المادى — أو واقعاً على
مصلحة مادية أو معنوية للوَجَر أو لمن يكون هو ضامناً له عدم الأضرار
بمصلحته ، وذلك بجامع إساءة استعمال العقد فيما يتجاوز المتعاقد عليه ،
لما كان ذلك . وكان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه — مما لم يكن
محل نعي من الطاعنين — أن الغرض من استئجار العين مشار التزاع هو بيع
أدوات وزيوت السيارات وأن عقد إيجارها يحظر على الطاعنين استعمالها بطريقة
تتأق شروط العقد وأنهما قد أضانا إلى نشاطهما المتعاقد عليه بيع البترين
والسولار من مضختين أقامهما أمام العين وأن هذا النشاط المسمّح به يختلف
عن النشاط الأصلي ، وكان الحكم قد رتب على ذلك اعتبار الطاعنين مخالفين لشروط
العقد ، وأنه لا وجه لما تمسكا به من وقوع المضختين على الرصيف خارج
العين المؤجرة ، لارتباط استغلالهما باستئجار الطاعنين للعين ارتباطاً عضوياً
قوامه أنه ما كان لهما الحصول على ترخيص باقامة المضختين لولا استئجارها
لتلك العين التي أضحت بذلك مستخدمة في تسويق البترين ، مما يعتبر تغييراً
واضحاً في الانتفاع بالعين يرتب ضرراً للطعون عليهم ، لما كان ما تقدم .
فإن الحكم يكون قد اعتبر العين المؤجرة هي السبيل المباشر الذي هيا للطاعنين
أحداث التغير الذي ألحق الضرر بالمطعون عليهم ، مما لا يخالف فيه لأحكام
القانون أو عقد الإيجار أو مستندات الدعوى ومنها الترخيص الإدارى الصادر
للطاعنين — والمقدمة صورته منهما وفق أوراق الطعن — والدال على أن
المحل الصادر بشأنه الترخيص بتشغيل المضختين هو العين المؤجرة ذاتها
والواقعة بملك المطعون عليهم — هذا الأخير — وأن وصف المحل المرخص به
هو مضختان للبترين والسولار ومحله بيع زيوت معدنية . لما كان ذلك ،
وكان لا تلازم حتماً — في الواقع أو القانون — من حصول الطاعنين على

ترخيص من جهة الإدارة بإقامة مضختين أمام العين المؤجرة لهما من المطعون عليهم وبين عدم الاضرار بمصلحة مشروعة لهؤلاء الآخرين ، وذلك لا تدل دلالة الترخيص الإداري على عدم مخالفة النشاط المرخص به لأحكام القوانين المنظمة لمباشرة ووقوف أثره عند حد تنظيم العلاقة من جهة الإدارة وبين المرخص له دون أن يمتد إلى ما جاوز ذلك من علاقات تعاقدية تنظمها قوانين أخرى ، وكان ما ارتأه الحكم من أن من شأن استعمال مضختين للبترين والصولار أمام العين المؤجرة تعريض حقار المطعون عليهم لخطر الحريق أمرا لا يحتاج القاضي في إثباته إلى ما يجاوز المعلومات العامة المبذولة للكافة مما لا وجه معه للنعي على الحكم بإنتزاعه ذلك النظر من مصدر لا وجود له ، لما كان ما سلف ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه تدليلا على مخالفة الطاعنين للشروط المعقولة لعقد إيجار العين مشار التزاع على نحو يلحق ضررا بالمطعون عليهم ، سائغا فإن النعي عليه بما تقدم يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الأول من صبي الطعن قصور الحكم المطعون فيه في التسبب لقيامه على ما يخالف الثابت بالأوراق بمقولة أن الحكم الابتدائي أقام قضاءه على وجود المضختين في العين المؤجرة في حين أن الثابت قيامهما خارجها ، وإذا أيد الحكم الاستثنائي ذلك الحكم لأسبابه فإنه يكون قاصر البيان معينا .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم الاستثنائي المطعون فيه أنه قد عالج الدعوى — حسبما سلفت الإشارة إليه في الرد على السبب السابق — على أساس وجود المضختين أمام العين المؤجرة — وكان يعد ما أورده تثبيتا لقضائه من أسباب ، خلص إلى تأييد الحكم الابتدائي بما لا يتعارض معها من أسبابه ، فإن النعي بما جاء بهذا السبب يكون موجها إلى ما ورد بالحكم الابتدائي من أسباب لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه الذي نشأ لنفسه في هذا المقام أسبابا لم تكن محل نعي من الطاعنين ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق علي راتب نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة
المستشارين : أحمد صبري أسعد ، وسعد حسين بدر ، ووايم رزق بدوي ، وعلى محمد
عبد الفتاح .

(٣٥٢)

للطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٣ ، القضائية :

(١) دعوى "ضم الدعوى" .

ضم الدعوى بين المختلفين -بها وموضوعها . عدم اندماجهما ولو اتحد الخصوم . وحدة
الموضوع والسبب والخصوم . أثره . اندماجهما وفقدان كل منهما استقلاله .

(٢) دعوى "ضم الدعوى" . استئناف ملكية . بيع . حكم . " ما بعد
قصورا" .

ضم دعوى أثبتت ملكية إلى دعوى عدم تقاذه عقد بيع من ذات العقار . أثره . إشتاف
الحكم الصادر في أيهما شمل الحكم الصادر في الدعوى الأخرى .

(٣) صورية . حكم "حكم رسوم مزاء" .

للصورية . ورودها على المقدور والأحكام وبخاصة أحكام رسوم المزايا .

١ - لن كان ضم دعويين مختلفان -بها وموضوعها تسهيلات للإجراءات
لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ،
إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين
هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى .

٢ — إذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى للفيوم ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وآخرين بطلب عدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٠ الصادر لصالح الطاعن وآخرين والمسجل فى ١٩٧٠/٤/٨ فى حقها استنادا إلى أن العقار موضوع هذا العقد قد رسا مزاده عليها بحكم نهائى ، وكانت الدعوى المذكورة لاتعدو أن تكون دفاعا فى الدعوى رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى للفيوم التى أقامها الطاعن وآخر ضد المطعون عليهم بعد أن تدخلت فيها المطعون عليها الأولى ، وهى الدعوى الأصلية بتثبيت الملكية للعقار موضوع الدعوى ، وكانت محكمة أول درجة قد قررت ضم الدعويين مما يبنى عليه أن تندمج دعوى عدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٠ فى دعوى تثبيت الملكية ويلتفى معه القول باستقلال كل منهما عن الأخرى ، فإن استئناف الحكم الصادر فى إحداها يكون شاملا للحكم الصادر فى الدعوى الأخرى .

٣ — الصورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كما ترد على العقود ترد على الأحكام وبخاصة أحكام رسو المزايدة التى لاتعدى مهمة القاضى فيها مجرد مراقبة استيفاء الإجراءات الشكلية ثم إيقاع البيع لمن يظهر أن المزايدة رسا عليه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء ، والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن وآخر أقاما الدعوى رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى للفيوم ضد المطعون عليهم هذا الأولى وطلبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع

العرفى المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٠ المتضمن بيع المطعون عليهم من الثانى إلى الخامسة والسابعة والمرحومة مورثة المطعون عليها السادسة لها وآخر أرضا زراعية مساحتها ٦ ف و ١٤ ط و ٥ ونصف س مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١٢٠٠ ج ٤ ، ثم عدلا طلباتهما بعد أن سجل العقد البيع المذکور فى ١٩٧٠/٤/٨ برقم ٥١٤ شهر عقارى القيوم إلى طلب الحكم بتثبيت ملكتهما للأرض المبيعة لهما والتسليم . وبعد أن طلبت المطعون عليها الأولى قبول تدخلها خصما فى هذه الدعوى والحكم برفضها ، تأسيسا على أن الأرض موضوع النزاع قد رسا مزادها عليها بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بيوع كلى القيوم واستئنافها والمسجل برقم ٥١٧ سنة ١٩٧٠ شهر عقارى القيوم ، أقامت الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القيوم ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وآخرين طالبة الحكم بعدم نفاذ التصرف بالبيع فى حقها الصادر من ورثة المرحوم لصالح الطاعن وآخرين عن الأطيان الزراعية موضوع العقد المسجل برقم ٥١٤ سنة ١٩٧٠ القيوم الرامى مزادها عليها بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بيوع كلى القيوم والمسجل برقم ٥١٧ سنة ١٩٧٠ القيوم ومحو كافة التسجيلات والآثار المترتبة على ذلك . قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية للأولى ثم قضت بتاريخ ٧٢/٣/١٨ (أولا) فى الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القيوم بعدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون عليهم من الثانى إلى الأخيرة والم شهر برقم ٥٩٤ القيوم فى ١٩٧٠/٤/٨ فى حق المطعون عليها الأولى ومحو كافة التسجيلات والآثار المترتبة على شهر التصرف المذكور . (ثانيا) وفى الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٦٩ كلى القيوم بقبول تدخل المطعون عليها الأولى خصما فى الدعوى ورفض الدعوى . استأنف الطاعن وآخر الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القيوم طالبين إلغاء الحكم بتثبيت ملكتهما لأرض النزاع ، وقيد الاستئناف برقم ٤٩ سنة ٨ ق بنى سويف (مأمورية القيوم) ، وبقرار فى ١٩٧٣/٦/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الحكم

المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الموضوع بصورية إجراءات نزع الملكية وبأن العقار الذي طالب بتثبيت ملكيته ليس هو العقار موضوع نزاع الملكية . وقد طرحت محكمة الاستئناف هذا الدفاع بحجة إثارة إياه أمام محكمة أول درجة في الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القيوم والتي قضى فيها بعدم تقاض عقد البيع المسجل موضوع التداعى في حق المطعون عليها الأولى الرامى عليها المازاد ومحو كافة التسجيلات والآثار المترتبة عليه وأن الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر في هذه الدعوى فعبار انتهائيا حائزا لقوة الشئ المفضى ومن ثم لا يجوز العودة إلى إثارة ذات الدفاع المذكور ، ولما كان إصرار الطاعن على طلب ثبوت ملكيته للأرض موضوع الدعوى يحمل في طياته الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القيوم وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن دفاعه بالصورية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأنه وإن كان ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى - إذ كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ ، مدنى كلى القيوم ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وآخرين بطلب عدم تقاض عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٠ الصادر لصالح الطاعن وآخرين والمسجل في ١٩٧٠/٤/٨ في حقها استنادا إلى أن العقار موضوع هذا العقد قد رسا مزاده عليها بحكم نهائى ، وكانت الدعوى المذكورة لا تعدو أن تكون دفاعا في الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القيوم التى أقامها

الطامن وآمر ضد المطعون عليهم بعد أن تدخلت فيها المطعون عليها الأولى ،
وهى الدعوى الأصلية بتثبيت الملكية للعقار موضوع الدعوى ، وكانت محكمة
أول درجة قد قررت ضم الدعويين مما يلبنى عليه أن تندمج دعوى عدم تقاذ
عقد البيع المؤرخ فى ١٠/٧/١٩٥٦ فى دعوى تثبيت الملكية ويلتفى معه القول
باستقلال كل منهما عن الأخرى ، فإن استئناف الحكم الصادر فى إحداها
يكون شاملا للحكم الصادر فى الدعوى الأخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب إلى أن الحكم الصادر فى الدعوى
رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القيوم قد أصبح انتهائيا حائزا لقوة الشئ الملقى
بعدم استئناف الطامن له ، مما أدى به إلى أن حجب نفسه عن التحدى
لدفاع الطامن بصورية لإجراءات نزع الملكية واختلاف العقار موضوع عقد
البيع عن العقار موضوع حكم مرمى المزاد ، وكان هذا الدفاع جوهريا مما
يتغير به وجه الرأى فى الدعوى إذ أن الصورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — كما ترد على العقود ترد على الأحكام وبخاصة أحكام مرمى المزاد التى
لا تتمدى مهمة القاضى فيها مجرد مراقبة استيفاء الإجراءات الشكلية ثم إيقاع
البيع لمن يظهر أن المزاد رصا عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون أخطأ فى تطبيق
القانون وشابه قصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

بزملة السيد المستشار محمد فاروق ذاتي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد المرسى فتح الله ، أحمد ضياء عبد الرازق ، علي محمد عبد الفتاح ومحمد
مختار منصور .

(٣٥٣)

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٦ القضائية :

(١) إعلان . محكمة الموضوع .

ترك المعلن إليه موطنه من عدمه وقت الإعلان . واقع . استقلال محكمة
الموضوع بتقديره .

(٢) استئناف "الحكم في الاستئناف" . بطلان . حكم "استئناف
الولاية" .

امتثال محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . قضاء محكمة
الاستئناف بطلان الحكم لميب فيه أو في الإجراءات لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها
بالفصل في الدعوى .

(٣) خبرة . محكمة الموضوع .

طلب تدب غير . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . إفعال الإشارة إليه . قضاء
ضمني بالرفض .

(٤) محكمة الموضوع . نقض "السبب الموضوعي" .

الترجيح بين البيئات . من ملطاة محكمة الموضوع . الجدل في ذلك . عدم جواز إثارة
أمام محكمة النقض .

١ - تقدير ما إذا كان المعلن إليه ترك الإقامة في موطنه وقت إعلانه فيه أو لم يتركها هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ما دام قضاؤها قائما على أسباب مائنة .

٢ - المحكمة الاستئنافية لا تملك ، عند القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو في الإجراءات المترتب عليها ، أن تميد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها لتتظر فيها ، لأنها إذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفدت ولايتها عليها ، وإنما يتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة نظر الدعوى بمفرقتها والفصل فيها .

٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة أصلا بإجابة طالب نذب خير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين مبدتها للفصل فيها . وقضاؤها فيها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضميا برفضه .

٤ - إذا كانت التقريرات الواردة بالحكم المستأنف مائنة ولها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتتضمن الرد الضمني المسقط لما ساقه الطامن من أوجه دفاع فإن ما يشتره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن اعتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق - تحصل في أن الشركة المطعون عليها تقدمت إلى السيد رئيس محكمة الاستئنافية

الابتدائية بطالب إصدار أمر بالزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ٢٣٧٣ ج وفوائده القانونية قائلة إنها ، بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٧/٨/٦ ، رخصت له في الانتفاع بقطعة أرض فضاء بناحية سيدي كير لمدة تسع سنوات تبدأ من ١٩٦٧/٥/١ مقابل مبلغ ٣٣٩ ج سنويا يدفع مقدما ، وأن الطاعن تأخر عن سداد المستحق من ١٩٦٨/٥/١ وجملته ٢٣٧٣ ج . وقد رفض الطلب وحددت جلسة لنظر الدعوى وقيلت برقم ٢٣٩٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣ قضت المحكمة للطعون عليها بطلانها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣١ لسنة ٣١ ق الاسكندرية وفي ١٩٧٦/٥/٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه وبالزام الطاعن بأن يؤدي للطعون عليها مبلغ ٢٣٧٣ ج وفوائده القانونية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ألزمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك في صحيفة الاستئناف ببطلان جميع إجراءات الدعوى لأن الشركة المطعون عليها أعلنته بها في موطنه المبين في عقد الانتفاع مع أنه كان قد ترك هذا الموطن من قبل رفع الدعوى بتأجير العين التي كان يقيم فيها إلى شركة أسو مصر بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٤/٥/١ وثابت التاريخ في ١٩٧٤/٧/٤ مما كان يتعين معه على المطعون عليها أن تتحرى عن موطنه الجديد لتعلمه فيه ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر إعلانه بالدعوى صحيحا تأسيسا على أنه تم في ١٩٧٤/١١/١٧ قبل تسليمه المسكن إلى شركة أسو مصر في ١٩٧٤/١٢/٩ رغم سبق تركه له منذ التأجير ثم اعتبر إعادة إعلانه بالدعوى في ذات المكان باطلا لتركه العين بعد تأجيرها وتصدى للوضوح بعد أن ألغى الحكم المستأنف فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض وأخل بمبدأ التقاضى على درجتين .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأن تقدير ما إذا كان المعلن إليه ترك الإقامة في موطنه وقت إعلانه فيه أو لم يتركها هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ما دام قضائوها قائما على أسباب سائغة . ولما كان المحكم المظعون فيه قد خلاص في حدود سلطته الموضوعية إلى أن الطاعن لم يسلم المكان الذي اتخذ موطنه في عقد الترخيص له بالانتفاع بالأرض موضوع النزاع إلى شركة اسو مصر — المستأجرة له — إلا بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩ ، ورتب على ذلك صحة إعلانه فيه بصحيفة الدعوى الذي تم قبل هذا التاريخ في ١٩٧٤/١١/١٧ ، وبطلان إعادة إعلانه بعد ذلك في ١٩٧٥/١/١ ، وكانت المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء ببطلان المحكم المستأنف لعيب فيه أو في الإجراءات المترتب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها لتنظر فيها ، لأنها إذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها عليها ، وإنما يترتب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة — طالما أن العيب لم يمتد إلى صحيفة افتتاح الدعوى — نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها ، فإن نعى الطاعن على المحكم المظعون فيه الخطأ في القانون والتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على المحكم المظعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال من وجهين (أولهما) أن المحكم لم يشر إلى المذكرة المقدمة منه وأقل الرد على ما تضمنته من دفاع وعلى طلبه الاحتياطى ندب خبير لتحديد الجهة المالكة للأرض فيكون معيبا بالقصور ، (وثانيهما) أنه أورد في أسبابه أنه لم يتازع في أن سند وضع يده هو عقد الإنتفاع الصادر له من الشركة المظعون عليها مع أنه أقام استئنافه على أنه اشترى الأرض من هيئة تعمير الصحارى ووضع اليد عليها منذ سنة ١٩٦٦ بنية تملكها فيكون معيبا بالخطأ في الاستدلال .

وحيث إن النعى بأوجه الأول مردود . ذلك لأنه لما كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن ماهية الدفاع الذي أفعله المحكم المظعون فيه وكان

لا يغني عن ذلك الاحالة الى مذكرة امام محكمة الاستئناف ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة أصلا باجابة طلب نذب خبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بالفصل فيها ، ونضاوها فيها دون إشارة إليه يعتبر قضاء ضمنيا برفضه ، فان النعى عليه بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس والنعى بالوجه الثاني عار عن الدليل ، ذلك لأن الطامن لم يقدم ضمن مستنداته صورة من صحيفة الاستئناف التي يقول أنه ذكر فيها أنه اشترى الأرض من هيئة تعمير الصحارى ووضع يده عليها بنية تملكها منذ سنة ١٩٦٦ .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأخير أن الأرض محل النزاع من أملاك الدولة الخاصة باعتبارها له هيئة تعمير الصحارى على نحو الثابت بخطابها المؤرخ ١٩٧١/٩/٣٠ وطالبت بمقابل الانتفاع بها من المدة السابقة على البيع مما يعتبر تعرضا له على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، وإذا كان ما ذهب إليه هذا الحكم من أن إيجار ملك الغير صحيح فانه مشروط بعدم تعرض المالك الحقيقي للمستأجر . وقد تعرضت له هيئة تعمير الصحارى ، [وقد كانت الأرض في حيازته من قبل عقد الانتفاع ومكنته الهيئة من حيازتها واستغلالها في سنة ١٩٦٦ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطامن بقوله إن وضع يده على العين كان استنادا إلى العقد المؤرخ ١٩٦٧/٨/١٦ ، وأنه لم يقدم ما يدل على سداد المبالغ المطالب بها فيتعين إلزامه بها من السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٤ مع الفوائد القانونية وأنه لم يتنازع في أن وضع يده على العين كان استنادا إلى العقد الصادر من الشركة المطعون عليها ، وقد انتفع بها من هذا التاريخ ولم يتعرض له أحد في ذلك الانتفاع ، وأن إيجار ملك الغير صحيح ، طالما لم يحدث أى تعرض للمستأجر في الانتفاع بالعين . ولا يتسع

نطاق المصومة المطروحة لبحث أحقية الهيئة العامة لتعمير الصحارى في بيع أرض النزاع المخصصة لمنفعة عامة للطاعن طالما أن يباع بالتالم يتم — لما كان ذلك ، وكله هذا الذى قرره الحكم سائفا وله أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها ويتضمن الرد بالضمين المسقط لما ساقه الطاعن من أوجه دفاع ، فان ما يشير به هذا النعى لا يعدو أن يكون تجديلا فى تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينه على أخرى مما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم فان الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد مدني المصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عبد الحميد المنفلوطي ، علي السعدني ، عبد المنعم بركة ، وأحمد شلبي .

(٣٥٤)

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) نقض " الصفة في الطعن " .

الإختصاص في الطعن بالنقض . وجوب رفع الطعن من الخصم بذات صفته أمام محكمة
الموضوع . صدور الحكم ضد الوكيل باعتباره ممثلاً للأصيل في الخصومة . إقامة الطعن بالنقض
من الأصيل . صحيح .

(٢) نقض " أسباب الطعن : السبب المجهول " .

ورود بعض أسباب الطعن مجهلاً غير مقبول . لا أثر لذلك على باقي أسباب الطعن .

(٣) إعلان " إعلان الإعلنان " . إعلان " إعلان الإجراءات " .
تجزئة . حكم " تسبيب الحكم : مالا إمد قصورا " .

إعلان أوراق التكاليف بالحضور ليس في الإعلان . نسي . الدفع به من غير الخصم الذي
بطل إعلانه . غير مقبول ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . مقال الحكم الرد على الدفع .
لا عيب .

(٤) نقض " أسباب الطعن : السبب الجديد " . إعلان . إعلان .

خلو صحيفة الطعن بالنقض من أي على الحكم المعلن فيه بالإعلان لا يقتضيه على إجراء باطل
شاب إعلان صحيفة الاستئناف . أثره . عدم قبول التمسك بإعلان إعلان صحيفة الاستئناف
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥) إعلان . موطن . محكمة الموضوع "مسائل الواقع" .

الموطن . تقدير عنصر الاعتقاد ونية المواطن . واقع تستل به محكمة الموضوع .

(٦) تزوير "الإدعاء بالتزوير" . حكم "عيوب التسليل : قصور :
خساد في الاستدلال" .

عدم الاعتداد بجهل مدعية التزوير لغة الدورية . لا يفيد بذاته صحة الحرر المدعى بتزويره .
القضاء برفض الادعاء تأملا على ذلك دون مناقشة شواهد التزوير . فساد وانصاف .

(٧) نقض "أثر نقض الحكم" .

نقض الحكم . أثره . نقض جميع الأحكام المؤسدة عليه . م ٢٧١ مرافعات .

١ — لا يقبل الطعن إلا من كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها . وإذا كان الحكم المطعون فيها قد صدر ضد الطاعنة الأولى من نعمتها وبصفتها وكيلة عن الطاعنين الثاني والثالثة بصفتهما الشخصية وممثلة لهما في الخصومة ، فإن الحكمين المطعون فيهما يكونان قد صدرتا ضد الطاعنين بصفاتهم الشخصية . وإذا أقيم الطعن منهم بهذه الصفة ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذوي صفة يكون في غير محله .

٢ — خلو بعض أسباب الطعن من إيضاح مواطن العيب في الحكم المطعون فيه ، لا يؤثر على باقي أسباب الطعن . ولا يرتب بطلان الطعن برمته .

٣ — بطلان أوراق التشكيف بالحضور لعيب في الإعلان ، بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وأيس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز إغفال الحكم الذي بطل إعلانه الدفع به وأو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . وإذا كانت الطاعنة الأولى بصفتها الشخصية هي التي تمسكت ببطلان إعلان الطاعنين الثاني والثالثة بصحيفة الاستئناف ، فإن هذا الدفع منها يكون غير مقبول

لاستثناء صفتها في إبدائه ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليه .

٤ - إذ كان الطاعتان الثانى والثالثة لم يسبق لهما التمسك بإعلان إعلانهما بصحيفة الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية ، أو بضمنا صحيفة الطعن بالنقض النعى على الحكم المطعون فيه بإعلان إبتدائه على إجراء باطل ، فلا يقبل منهما إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض تأييدا لدفعهما باعتبار الاستئناف كان لم يكن .

٥ - تقدير عنصر الاستقرار وثبة الامتيطان اللازم توافرها في الموطن ، هو من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض ، مادام قد أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٦ - إذ كانت الطاعة الأولى قد قررت الإدعاء بتزوير عقد الصلح موضوع للتزاع إستنادا إلى أن التوقيع المنسوب لها عليه مزور وأنه أو ثبتت صحته فإنه يكون مختلصا منها على ورقة لا تعلم محتواها لجهلها باللغة العربية ، وساقط شواهد للتدليل على صحة هذا الإدعاء . وإذا أسس الحكم المطعون فيه رفضه الادعاء بتزوير صلب العقد على عدم الأخذ بجهل الطاعة باللغة العربية وأنه كان عليها أن تستعين بمن يقرأ لها العقد قبل توقيعه . وكان جهلها باللغة العربية وعدم استعانتها بمن يقرأ عليها العقد لا يفيد بذاته صحة العقد ، وكان ما أقام عليه الحكم قضاءه قد حجبته عن بحث شواهد التزوير التي ساقها الطاعة للتدليل على صحة إدعائها ، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

٧ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الإدعاء بتزوير التوقيع المنسوب للطاعة على العقد على الأخذ بقوة الأمر المقضى للحكم الذى قضى بصحة توقيعهما وأصبح نهائيا بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع عنه ، وكان أثبات من الأوراق أن الحكم الصادر في هذا الاستئناف قد نقض ،

فلانه يترتب على تقضيه تقض الحكمين المطعون فيهما لانه أساس لما ، أخذا
بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٣٣٨ لسنة ١٩٦٧
القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وكالة من الطاعنين
الثانى والثالثة ، بطلب الحكم بصحة إيفاء عقد الصلح المؤرخ ١١/٥/١٩٦٦
المبرم بينه وبين الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها حسباً للتخلفات التى كانت
قائمة بينه وبين الطاعنين ، والسابق القضاء بصحة توقيعها عليه بالحكم
رقم ٥٢٢٩ لسنة ١٩٦٦ مدنى القاهرة الابتدائية ، وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٨ ،
حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٧٩١ سنة ٨٥ ق القاهرة ، ودفعت الطاعنة الأولى — بصفقتها الشخصية —
باعتبار الاستئناف كان لم يكن تأسيساً على أنها وباقي الطاعنين لم يعلنوا بصحيفة
الاستئناف خلال ثلاثين يوماً منذ تاريخ تقديمها إلى قلم المحضرين إذ أن الإعلان
الذى حصل فى ٣/٤/١٩٦٨ وقع باطلاً لأنه تم فى غير موطنهم ، وقررت بالادعاء
بتزوير عقد الصلح استناداً إلى أن التوقيع المنسوب لها عليه مزور وأنه لو كان
هذا التوقيع صحيحاً فلانه يكون مغتصباً منها على ورقة لاتعلم بمحتوياتها لجهاها
باللغة العربية التى حرر الصلح بها ، وبعد أن حكمت المحكمة بتاريخ ٢٥/٥/٧٠
برفض الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن ورفض الادعاء بالتزوير عادت
فحكمت بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد الصلح .
طعن الطاعنون على هذين الحكمين الأخيرين بطريق النقض ، ودفع المطعون
عليه بعدم قبول الطعن وببطلانه ، وقدأت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى

بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن أن الطاعنة الأولى اختصمت في الاستئناف بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلة عن الطاعنين الثاني والثالثة وصدر الحكم المطعون فيهما ضدها بهاتين الصفتين ، وإذا قامت والطاعنان الثاني والثالثة الطعن بصفاتهم الشخصية فيكون الطعن أقيم منها بغير الصفات التي صدر بها عليها الحكم المطعون فيهما ، مما يجعل الطعن غير مقبول بالنسبة لها ، ولكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، فإن عدم قبول الطعن بالنسبة لها يجعله كذلك بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر أن الطعن لا يقبل إلا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها ، وكان الحكم المطعون فيهما قد صدرا ضد الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وكيلة عن الطاعنين الثاني والثالثة بصفتها الشخصية وممثلة لها في الخصومة ، فإن الحكمين المطعون فيهما يكونان قد صدرا ضد الطاعنين بصفاتهم الشخصية ، وإذا أقيم الطعن منهم بهذه الصفة ، فإن الدفع بعدم القبول على الأساس الذي بنى عليه ، يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى دفع المطعون عليه ببطلان الطعن أن الطاعنين لم يبينوا في الأسباب الثلاثة الأولى من أسباب الطعن أوجه الدفاع التي يعيرون على الحكمين المطعون فيهما القصور في الرد عليها وأحالوا في بيانها إلى مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف وإلى أسباب الطعنين بالنقض رقمي ٥١٨ سنة ٣٧ ق و ٦١٤ سنة ٤٠ ق وإلى المستندات المقدمة فيهما ، مما مؤداه أن يكون الطعن باطلا لحلوه من الأسباب .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن خلو بعض أسباب الطعن من إيضاح مواطن العيب في الحكم المطعون فيه

يجعل النعى بتلك الأسباب مجهلا وغير مقبول ، ولكنه لا يؤثر على باقي أسباب الطعن ولا يرتب بطلان الطعن برمته ، إذ كان هذا وكان مبنى الدفع أن البعض فقط من أسباب الطعن مجهل فإن ذلك — على فرض صحته — ليس من شأنه بطلان الطعن ، مما يكون معه الدفع بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٥ معيب بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب ، من وجهين ، (الأول) أن الطاعنة الأولى تمسكت في مذكرة المقدمة بـ ٢٧/١/١٩٧٠ بطلان إعلان الطاعنين الثاني والثالثة بصحيفة الاستئناف تأسيسا على أن إعلان هذين الطاعنين بصحيفة الاستئناف تم في ١٤ شارع عزمي بالزمالك على اعتبار أنه موطن وكنيتهم الطاعنة الأولى مع أن هذا المكان لا يعتبر موطننا أصليا أو مختارا لهما ولا يقمان فيه ، ورتبت على ذلك أن الاستئناف يعتبر بعدم إعلان صحيفته لهما إعلانا صحيحا خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين كأن لم يكن تطبيقا لـ ٤٠٥ من قانون المرافعات الملغى ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع واعتبر إعلان صحيفة الاستئناف إلى الطاعنين الثاني والثالثة صحيحا ورتب على ذلك رفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب (الوجه الثاني) أن الطاعنة الأولى تمسكت بأن المكان الذي أعلنت فيه وهو رقم ١٤ شارع محمود عزمي ليس موطننا لهما كما تشير إلى ذلك مستنداتها المقدمة في الطعن رقم ٥١٨ سنة ٣٧ ق ، وإذ لم يحقق الحكم المطعون فيه دفاعها هذا اكتفاء بأنها أعلنت في موطنها الوارد في عقد الصلح موضوع التراجع مع أنه مدعى بتزويره صليا وأوقعا فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بالوجه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام

فلا يجوز انحراف الحكم الذي بطل إعلانه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، وإذا كانت الطاعة الأولى بصفتها الشخصية ، هي التي تمسكت به إعلان إعلان الطاعنين الثاني والثالثة بصحيفة الاستئناف فإن هذا الدفع منها يكون غير مقبول لا تنفاء صفتها في إبدائه ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليه ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين الثاني والثالثة لم يسبق لهما التمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يضمنا صحيفة الطعن بالنقض النعي حل الحكم المطعون فيه بالإعلان لا بتناؤه على إجراء باطل هو إعلانهما بصحيفة الاستئناف فلا يقبل منهما إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض تأييدا لدفعهما باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، بما يكون معه النعي بهذا الوجه على غير أساس . والنعي بالوجه الثاني مردود ، ذلك أن تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن هو من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مادام قد أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في استخلاص مائع إلى أن المسكان الذي أعلنت فيه الطاعة الأولى بصحيفة الاستئناف هو موطنها الأصلي ورتب على ذلك صحة إعلانها فيه ورفض الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن فإن ماتعاه عليه الطاعة الأولى في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه للقصور في التعقيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون — حسبما أوردوه بصحيفة الطعن المائل وصحيفة الطعن رقم ٦١٤ حنة ٤٠ ق التي أودعوا صورتها كذاكرة شارحة — أن الطاعة الأولى استدللت على تزوير صلب عقد الصلح بعدة قرائن منها : (١) أن المطعون عليه لم يبرز هذا العقد رغم احتدام الخصومة وتعدد القضايا بينه وبين الطاعنين ولو في مجال الرد على أمر الجهر الصادر ضده ضمنا لمبلغ ٣٠٦٩٨ ج و ٨٩٥ م . (٢) وأنه لو ثبت صحة التوقيع المنسوب لها على هذا العقد فإن هذا التوقيع يكون قد اختلس منها باستيقاعها عليه بدلا من التوقيع على أصل الإنذار الذي وجه إليها في ١٩٦٦/٥/٢ وهو

مشابہ للعقد المذكور وتخدع به الطاعنة المذكورة بجهلها باللغة العربية ، وقد امتنع المطعون عليه من تقديم أصل الإنذار تحقيقاً لهذا الدفاع . (۳) وأن ما تضمنه العقد المذكور يتم من عدم صحته إذ ورد به الإفراز المطعون عليه بدين يزيد عما كان يطالب به منذ أسبوع سابق على إبرامه . (۴) وأن المطعون عليه ذكر أن هذا الصلح جاء نتيجة المراجعة الحسابية التي قام بها المحاسب مع أن هذه المراجعة أسفرت عن مديونية لأشقائه الطاعنين بسبب حيازته لأطيان التركة واستثناؤه بريعتها ، غير أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم هذه الشواهد ولم يبحثها اكتفاء بالقول بأنها لا تمس الادعاء بالتزوير مع أن كل شاهد منها يصاح دليل على صحة هذا الادعاء ، وأسس قضاءه برفض الادعاء بتزوير صلب العقد على عدم أخذ الطاعنة بجهلها باللغة العربية وعلى أنه كان عليها أن تستعين بمن يقرأ لها العقد قبل توقيعه فإن فرطت في ذلك فلا تلومن إلا نفسها ، مع أن جهلها باللغة العربية وعدم استعانتها بمن يقرأ لها العقد لا يفيد صحة العقد ، هذا إلى أن الحكم رفض الادعاء بتزوير التوقيع المنسوب للطاعنة على العقد أخذاً منه بقوة الأمر المقتضى للحكم رقم ۵۲۲۹ سنة ۱۹۶۶ مدني كلى القاهرة الذي قضى بصحة توقيعهما عليه وأصبح نهائياً بالقضاء بسقوط الحق في الاستئناف المقام عنه في حين أن الحكم الصادر في هذا الاستئناف كان قد طعن عليه بالنقض مما يعيب الحكم بانقصور وبالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الثابت أن الطاعنة الأولى قررت بالادعاء بتزوير عقد الصلح موضوع النزاع استناداً إلى أن التوقيع المنسوب لها عليه مزور وأنه لو ثبتت صحته فانه يكون مختلساً منها على ورقة لا تعلم بمحتوياتها بجهلها باللغة العربية ، وسافت شواهد للتدليل على صحة هذا الادعاء — وإذا أسس الحكم المطعون فيه رفضه الادعاء بتزوير صلب العقد على عدم أخذ الطاعنة بجهلها باللغة العربية وأنه كان عليها أن تستعين بمن يقرأ لها العقد قبل توقيعه ، وكان جهلها باللغة العربية وعدم استعانتها بمن يقرأ لها العقد لا يفيد بذاته صحة العقد ، وكان ما أقام الحكم عليه قضاءه قد حجه من بحث شواهد للتزوير التي ساقها الطاعنة للتدليل على صحة ادعائها ، فانه يكون معيباً بالفساد

في الاستدلال وبالقصور في التسايب بما يوجب نقضه . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه براض الادعاء بتزوير التوقيع المنسوب للطاعة على العقد ، على الأخذ بقوة الأمر المقضي للحكم رقم ٥٢٢٩ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة الذى قضى بصحة توقيعهما عليه وأصبح نهائيا بالقضاء بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع عنه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر في هذا الاستئناف قد نقض في الطعن رقم ٥١٨ سنة ٣٧ ق فانه يترتب على نقضه نقض الحكمين المطعون فيهما لأنه أساس لهما ، أخذا بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكمين المطعون فيهما للسبب الثانى دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صدق المصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم عودة ، محمد إبراهيم خليل ، علي السعدني وعبد المنعم بركة .

(٣٥٥)

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بيع . " نقل ملكية " . دعوى . " دعوى صحة التعاقد " .
تسجيل .

توصل المشتري إلى تسجيل عقد البيع الصادر له أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم
تسجيل سند البائع له . أنه . عدم انتقال الملكية إلى المشتري .

(٢) حكم " تسبیب الحكم " ما يعد قصورا .

إغفال الرد على دفاع جوهرى . قصور .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل فيما يتعلق بأثبات أصل الملكية
أو الحق العيني إلا المحررات التي سبق شهرها ، فإذا توصل المشتري إلى
تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغما عن أن سند
البائع لم يكن قد تم شهره ، فإنه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة
اعتبار المشتري مالكا ، إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر
من البائع له الذي لم تنتقل إليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده .

٢ - إذ كان الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن والمستند المقدم منه ويعنى
بالرد عليه ، مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يذير وجه الرأى
في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ۲۳۱۷ لسنة ۱۹۷۳ شمال
القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما وآخر بطلب تسليمه الأرض الفضاء
المبيعة له من المطعون عليه الأول ، بالعقد الابتدائي المؤرخ ۱۹۶۰/۹/۱
المسجل حكم صحته ونفاذه برقم ۳۱۴۶ في ۱۹۷۲/۹/۹ ، وشطب تسجيل
صحيفه دعوى صحة ونفاذ العقد الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون
عليها الثانية عن ذات القدر واعتباره كأن لم يكن . وقال شرحا لدعواه أن
المطعون عليه الأول باعه قطعة أرض فضاء مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة ،
وإذ فوجئ بالمطعون عليها الثانية تقيم عليها بناء مدعية ملكيتها لها بالشراء من
المطعون عليه الأول ، فقد أقام الدعوى رقم ۷۲۰۲ لسنة ۱۹۶۴ القاهرة
الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر إليه عن ذلك القدر من
المطعون عليه الأول في مواجهة البائع له ، وحكم له بطلباته وتأييد ذلك الحكم
استئنافا ، وأشهر برقم ۳۱۴۶ الجيزة في ۱۹۷۲/۹/۹ وأنه لما كانت المطعون
عليها الثانية تضرع اليد على أرض النزاع ولم يقم المطعون عليهما بتسليمه الأرض
المباعة له ، وكان مؤشرا على صحيفه دعواه بأن هناك صحيفه مشهورة برقم ۲۵۶۸
بتاريخ ۱۹۶۵/۵/۱۸ ، سابقة على شهرها ، وكان الحكم الصادر في دعوى
المطعون عليها الثانية لم يسجل بعد ، فقد أقام هذه الدعوى بالطلبات سالفة
البيان . وبتاريخ ۱۹۷۴/۳/۱۳ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف
الطامن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۴۷۶ لسنة ۹۱ ق القاهرة ،
وبتاريخ ۱۹۷۷/۱/۱۲ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامن

في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ، أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، ومرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعم الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن ملكية أرض النزاع قد انتقلت إلى المطعون عليها الثانية لأسبقيتها في التسجيل ، إذ سجلت في ١٨/٥/١٩٦٥ وبرقم ٢٥٦٨ صحيفة دعوها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليها في ١٣/٩/١٩٦١ وأشرت بالحكم الصادر لصالحها على هامش تسجيل تلك الصحيفة ، بينما لم يسجل هو الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقده إلا في ٩/٩/١٩٧٢ برقم ٣١٤٦ ، في حين أنه قدم إلى محكمة الاستئناف صورة شمسية رسمية مؤرخة ١٨/٥/١٩٧٤ من تسجيل صحيفة دعوى المطعون عليها الثانية المشهورة برقم ٢٥٦٨ في ١٨/٥/١٩٦٥ ظاهرا منها عدم وجود أي تأشير بالحكم الصادر في الدعوى على خلاف ما ورد من بيانات بالشهادة المقدمة من المطعون عليها الثانية ، وتمسك بهذا الدفاع في مذكرتين ووجه حافظته المقدمة إلى محكمة الاستئناف . وأنه حتى لو كانت المطعون عليها الثانية قد أشرت بالحكم الصادر لصالحها ، فإن الملكية ما كانت لتنتقل إليها لأن البائع لها لم تنتقل إليه ملكية أرض النزاع ، إذ هو مشتر بعقد لم يسجل ، ولم تختصم هي البائع لها . وقد خلا الحكم المطعون فيه مما يفيد اطلاعه على هذا الدفاع والمستند المؤيد له وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من مذكرتي الطامن المقدمتين إلى محكمة الاستئناف بجلستي ١٨/٢/١٩٧٦ ، ٢٨/١٢/١٩٧٦ وكذلك حافظة مستنداته أن الصورة الشمسية الرسمية من صحيفة الدعوى رقم ٧٢٤٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية المقامة من المطعون عليها الثانية ضد الأستاذ بصفته وكيلًا لدائي التفليسة والسيد يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٣/٩/١٩٦١ الصادر إليها من المطعون عليه الأول

من ذات عقار النزاع والمشهرة برقم ٢٥٦٨ في ١٥/٨/١٩٦٥ موضوع الطلب رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، المستخرجة بمعرفة الطاعن برقم ١٠٩١ لسنة ١٩٧٤ والمقدمة منه إلى محكمة الاستئناف ، والتي يستهدف الطاعن إصدار الحكم بإلغاء تسجيلها دون سواها من طلبات أخرى ، أن المطعون عليها الثانية لم تختصم البائع للبائع لما ليقضى عليه بصحة العقد الصادر منه ، بل اكتفت باختصاص البائع لها ، وهو لم تنتقل إليه الملكية بعد ، وأنه غير مؤثر عليها بصحته حكم في تلك الدعوى ، على خلاف ما ورد بالشهادة المقدمة من المطعون عليها الثانية والتي تفيد التأشير بالحكم الصادر لها على هامش تسجيل صحيفة دعواها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العيني إلا المحررات التي سبق شهرها ، فإذا توصل المشتري إلى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغمًا من أن سند البائع له لم يكن قد تم شهره ، فإنه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة ، اعتبار المشتري مالكا ، إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذي لم تنتقل إليه الملكية بسبب عدم تسجيل عقده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن " الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف (الطاعن) لم يسجل الحكم الصادر لصالحه بصحة وتنازعه فقد بيعه سوى بتاريخ ٩/٩/١٩٧٦ ، برقم ٣١٤٦ في حين أن المستأنف ضدها الثانية (المطعون عليها الثانية) ، سجلت صحيفة الدعوى التي أقامتها بصحة وتنازعه وقد تبيع الصادر لصالحها عن ذات الدين موضوع عقد المستأنف (الطاعن) وتم هذا التسجيل بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٥ برقم ٢٥٦٨ ، وأنه بعد صدور الحكم في الدعوى المذكورة لصالحها وصدورته نهائياً ، قامت بالتأشير بهذا الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، ومن ثم فإن تسجيل الحكم الصادر لصالحها ينسحب أثره إلى تسجيل صحيفة دعواها في ١٨/٥/١٩٦٥ وهو تاريخ سابق على تسجيل المستأنف للحكم الصادر لصالحه " . دون أن يعرض لدفاع الطاعن والمستند المقدم منه على ما تقدم ، ويعني بالرد عليه مع أنه يدافع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والعمور في التسبيب مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
 محمد المرمي فتح الله ، وأحمد ضياء عبد الرازق عبد ، وسعد حسين بدر ، ووليم
 دزق بدرى .

(٣٥٦)

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٧٤ القضائية :

(١) نقض " أثر نقض الحكم " . حكم . استئناف .

نقض الحكم كلياً . أثره . زوال الحكم الاستئنافى المنقوض دون الحكم الابتدائى .
 لمحكمة الاستئناف مع بقاء الإحالة إلى الحكم الابتدائى .

(٢) تزوير . حكم . استئناف .

لإزالة عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير إيداعه أمام محكمة الدرجة الثانية بعد أن
 فصلت محكمة أول درجة في الإدعاء بالتزوير . غير جائز . على ذلك .

(٣) نقض . " سبب جديد " .

قناع يخالف واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام
 محكمة النقض .

١ - إذا كان يترتب على نقض الحكم المطعون فيه نقضا كلياً زوال ذلك
 الحكم وعودته إلى ما كانت وكانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم
 المنقوض ، فيعود لمحكمة الاستئناف ساططاً المطلق على الحكم الابتدائى الذى
 يظل قائماً بالرغم من نقض الحكم الاستئنافى القاضى بتأييده ، لما كان ذلك ، فإن
 قضاء محكمة النقض بنقض الحكم الاستئنافى الصادر بجلاسة ... لا يمس

الحكم الابتدائي الذي يظل قائماً ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه الصادر بجلسة إن هو أحال إليه في أسبابه ، ولا على الحكم المطعون فيه الصادر بجلسة إن هو أحال إلى الحكم الأول ويكون النعى على كلا الحكمين بالبطلان على غير أساس .

٢ - مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن التزول عن التمسك بالمحزور المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في لادعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد انتهت بالفعل . فتمت كان الثابت من الأوراق أن الطاعة لم تنزل من التمسك بالمحزور المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد والبطلان وليس لما أن تنعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بانتهاء إجراءات الادعاء بالتزوير .

٣ - إذ كان ماثيره الطاعة بشأن توافر مبدأ ثبوت بالكتابة استناداً إلى قيام مورث المطعون عليهما الأولى والثانية بتحرير صلب العقد يعتبر سبباً جديداً يخالطه واقع لم يسبق للطاعة التحدى به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعة أقامت ضد مورث المطعون عليهما الأولى والثانية الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٦٥ كلى الزقازيق طالبة الحكم بصحة عقد

البيع المؤرخ ١٩٦٤/٧/١ والمتضمن بيعه لما العقار المين بصعيفة الدعوى .
 ادعى البائع تزوير العقد وفي ١٩٦٥/١٢/٢٨ قضت محكمة أول درجة بنسب قسم
 أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة التوقيع المنسوب
 إليه على توقيع على ورقة استكتابه . تدخلت المطعون عليها الثالثة في الدعوى
 منضمة إلى المدعى عليه في طلب رفضها . وبعد أن قدم قسم أبحاث التزييف
 والتزوير تقريره قضت المحكمة في ١٩٦٧/٣/٢٨ برد وبطلان عقد البيع ورفض
 الدعوى . إختأفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٩ لسنة ١٠ ق الزقازيق
 وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت
 الطاعنة في هذا الحكم بالنقض ، وقيد طعنها برقم ٣٤٣ لسنة ٢٨ ق .
 وفي ١٩٧٤/١/١٤ قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى
 إلى محكمة استئناف المنصورة مؤسسة قضاءها على أنه لا يجوز الحكم بتزوير
 الورقة وفي الموضوع معا . وبعد تمجيل الاستئناف قضت المحكمة في ١٩٧٤/٣/٥
 في الإدعاء بالتزوير بتأييد الحكم المستأنف وحددت جلسة لنظر الموضوع ،
 وفي ١٩٧٧/٥/٤ قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما اشتمل عليه منطوقه من
 قضاء برفض الدعوى ، طعنت الطاعنة في كلا الحكمين بطريق النقض ،
 وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن
 على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمي الطاعنة بالسبب الأول منها
 على الحكمين المطعون فيهما البطلان وفي بيان ذلك نقول إن الحكم الأول
 الصادر في ١٩٧٧/٣/٥ في الادعاء بالتزوير قضى بتأييد الحكم الابتدائي وأحال
 إليه في أسبابه دون أن يمشى أسبابا جديدة في حين أن ذلك الحكم قد زال
 بقضاء محكمة النقض في ١٩٧٤/١/١٤ بنقض الحكم الاستئنافي الذي صدر
 بتأييده نقضا كليا وبذلك يكون الحكم قد أحال على حكم ابتدائي لا وجود له
 بما يبطله ، كما أن الحكم الصادر في ١٩٧٧/٥/٤ قد أحال في أسبابه على الحكم
 الأول وبذلك يكون قد أحال على حكم باطل فيأجته البطلان بالتبعية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يترتب على نقض الحكم المطعون فيه نقضا كليا زوال ذلك الحكم وعودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، فيعود لمحكمة الاستئناف سلطاتها المطلق على الحكم الابتدائي الذي يظل قائما بالرغم من نقض الحكم الاستئنافي القاضي بتأييده . لما كان ذلك ، فإن قضاء محكمة النقض بنقض الحكم الاستئنافي الصادر بجملة ١٩٦٨/٥/٦ لا يمس الحكم الابتدائي الذي يظل قائما ، ومن ثم فلا تأثير على الحكم المطعون فيه الصادر بجملة ١٩٧٧/٣/٥ إن هو أحال إليه في أسبابه ، ولا على الحكم المطعون فيه الصادر بجملة ٧٧/٥/٤ إن هو أحال إلى الحكم الأول ، ويكون النعى على كلا الحكمين بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الصادر بجملة ١٩٧٧/٣/٥ بخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه قضى برفض طلبها لإنهاء إجراءات الطعن بالتزوير وأسس قضاءه على أنه طلب احتياطي في حين أن المحكمة وقد قضت برفض الطلب الأصلي وهو الحكم بتزوير الورقة المطعون فيها فقد كان عليها أن تعرض لهذا الطلب الاحتياطي دون أن يكون لها خيار في قبول إنهاء الادعاء بالتزوير أو عدم قبوله ، إذ هي ملزمة بأن تقضى بإنهائه عملا بحكم المادة ٥٧ من قانون الإثبات للنزول من التمسك بالمحور المدعى بتزويره وإذ لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٥٧ من قانون الإثبات على أن للدعى عليه بالتزوير لإنهاء إجراءات الادعاء في أية حالة كانت عليها بتزوله عن التمسك بالمحور المطعون فيه فإن مفاد هذا النص أن النزول عن التمسك بالمحور المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدر الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد انتهت بالفعل حتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تنزل عن التمسك بالمحور المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد والبطلان فليس لها أن تنعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات

الادعاء بالتزوير، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد تناول هذا الطلب وخلص إلى رفضه فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الصادر بجلد ۱۹۷۷/۵/۶ مخالفة أثبتت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك نقول أنه قضى برفض طلبها إثبات عقد البيع بالينة لوجود مبدأ ثبوت بالكتابة مستمد من تحرير مورت المطعون عليهما الأولى والثانية لصلب العقد وأقام الحكم قضاءه وعلى أن ذلك يتعارض مع سبق القضاء برد وبطلان العقد في حين أن أركان مبدأ الثبوت بالكتابة متوافرة بما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب مخالفا للثابت في الأوراق ومنطويا على إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير جديد ، فذلك أنه لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعة طلبت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بعد حجز الدعوى للحكم فيها لإثبات حصول البيع بالينة وأثبتت طلبها على أن قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أورد في تقريره وجود تشابه في بعض الحروف عند إجراء المضاهاة على التوقيع يكون في تقديرها مبدأ ثبوت بالكتابة ، ورفضت محكمة الاستئناف هذا الطلب وأقامت قضاءها برفضه على تخلف أركان مبدأ الثبوت بالكتابة لسبق القضاء برد وبطلان الورقة التي تؤسس الطاعة طلبها عليها ، لما كان ذلك فإن ماثيره الطاعة بشأن توافر مبدأ ثبوت الكتابة استنادا إلى قيام مورت المطعون عليهما الأولى والثانية بتحرير صلب العقد يعتبر سببا جديدا يخالطه واقع لم يسبق للطاعة التحدى به أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، أحمد شوق المليجي ، فهمى عوض مسعد ، عبد العزيز فودة
وصعيد صقر .

(٣٥٧)

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) عمل " بدل الانتقال " . قانون . تفسيره . شركات .

• مصاريف الانتقال المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
• شمولها تقفات الانتقال الفعلية وبديل الانتقال الثابت على صواء . أساس ذلك .

(٢) عمل " بدل الانتقال " .

تقرير بديل الانتقال في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الوزراء ١٦٤١
لسنة ١٩٦٤ . شرطه . صدور قرار من وزير المالية والاقتصاد . المادة ٣٥ من لائحة
بدل السفر ٤ لسنة ١٩٥٨ . تقرير لجنة شئون الأفراد له . للقضاء باعتباره مجرد
توصية ، لا خطأ .

(٣) نقض " السحب غير المنتج " .

طلب المساواة على خلاف حكم القانون . غير جاز .

١ - نصت المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للهيئات
العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أن " يصدر
قرار من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبديل السفر
بالنسبة للعاملين بالشركات " وقد جاء تعبيره " بمصاريف الانتقال " الوارد بها

مطلقاً ينصرف مدلوله إلى نفقات الانتقال الفعلية وبديل الانتقال الثابت على السواء ، يؤيد ذلك أن المشرع استعمل ذلك التعبير أيضاً في الباب الثاني من القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالدولة والباب الثالث من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام — بما يكشف عن مراده من أنه رعى به إلى تطبيق حكم المادة ٥٠ المشار إليها على نفقات الانتقال الفعلية وبديل الانتقال الثابت على السواء .

٢ — لما كانت المادة ٥٠ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناطت بالمجلس التنفيذي وضع القواعد الخاصة بمصاريف الانتقال بالنسبة إلى العاملين بالشركات، وقد صدر أعمالاً لحكمها قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ يقضى في مادته الأولى بسريان أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وكانت المادة ٣٥ من هذه اللائحة قد اشترطت لتقرير بدل الانتقال أن يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر قرار لجنة شئون الأفراد توصية يلزم لتقريرها والعمل بها صدور قرار وزاري لا يكون قد خالف القانون .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد أسند قضاءه برفض دعوى الطاعن إلى أساس صحيح إقانوناً ، وكان من المقرر أنه لا أساس لطلب المساواة فيما يناهض حكم القانون فإن النعي بهذا السبب يكون غير منتج .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ٤٥٨٢ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة طالبا الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي إليه مبلغ ١٢٠ ج قيمة بدل الانتقال المستحق له عن المدة من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ حتى تاريخ رفع الدعوى ومبلغ عشر جنهيات بدل انتقال شهرى اعتبارا من ١٩٦٩/٤/١ ، وقال بيانا لما انه يعمل بوظيفة محام لدى الشركة المطعون ضدها وقد صدر قرار من لجنة شئون العاملين بها في ١٩٦٣/٩/٩ بتقرير بدل انتقال ثابت بواقع عشر جنهيات شهريا للوظيفة التي يشغلها وصرف هذا البديل لجميع أقرانه إلا أن المطعون ضدها لم تصرفه إليه فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . قضت المحكمة في ١٩٧٠/٤/١٨ بتلجب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٧١/٣/٢٧ بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي إلى الطامن مبلغ ٢١٣ ج و ٣٣٣ م . استأنف المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣١٧٣ لسنة ٨٨ قضائية، وفي ١٩٧٤/٢/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدعوى . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض على غرفة المشورة وتحديد لنظره جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطامن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى رفض دعواه استنادا إلى نص المادة ٥٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ حال أن حكمها لا ينطبق على واقعة الدعوى الخاصة بطلب بدل انتقال ثابت وهو بهذه المثابة يعتبر جزءا من الأجر وأنه لا علاقة لذلك بمصاريف الانتقال انفعالية التي ينفعها العامل بسبب عمله التي يعينها النص المشار إليه مما يكون معه الحكم قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير جديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٥٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة الصادر بها قرار

رئیس الجمهوریہ رقم ۳۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ نعت علی أن " یتصدر قرار من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبداء السفر بالنسبة إلى العاملين بالشركات " . وقد جاء تعبير مصاريف الانتقال الوارد بها مطلقا ً ينصرف مدلوله إلى نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت علی السواء ، یؤید ذلك أن المشرع استعمل ذلك التعبير أيضا ً فی الباب الثانی من القرار الجمهوری رقم ۴۱ لسنة ۱۹۵۸ الخاص بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملین بالدولة والباب الثالث من قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۲۷۵۹ لسنة ۱۹۶۷ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملین بالقطاع العام — بما یکشف عن مراده من أنه رمى به إلى تطبيق حکم المادة ۵۰ المشار إليها علی نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت علی السواء فان النمی بهذا السبب یكون علی غیر أساس .

وحیث إن الطاعن ینمی بالسبب الثانی علی الحکم المطعون فیہ مخالفة القانون وفی بیان ذلك یقول إن الحکم اعتبر قرار لجنة شئون الأفراد باعتماد لائحة بدل الانتقال توصیة یلزم لتقربها والعمل بها صدور قرار وزاری ، وإذا كانت المادة ۴ من القرار الجمهوری رقم ۳۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ جعلت قرارات هذه اللجنة نافذة بموافقة رئیس مجلس إدارة الشركة علیها صراحة أو ضمنا ً دون النص علی شرط آخر فان الحکم إذا استلزم صدور قرار وزاری فی هذا الشأن یكون قد خالف القانون .

وحیث إن هذا النمی مردود ، ذلك لأنه لما كان الثابت من مدونات الحکم المطعون فیہ أن قرار لجنة شئون الأفراد لدى الشركة المطعون ضدها واعتماد لائحة بدل الانتقال والذي یستند إلیه الطاعن فی دعواه صدر فی ۱۹۶۳/۹/۹ فی ظل العمل بأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بها قرار رئیس الجمهوریة رقم ۳۵۴۶ لسنة ۱۹۶۲ ، وكانت المادة ۵۰ من هذه اللائحة قد ناطت بالمجلس التنفيذي وضع القواعد الخاصة بمصاريف الانتقال بالنسبة إلى العاملين بالشركات ، وقد صدرا عمالا

لحكمها قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ يقضى في مادته الأولى
بسرمان أحكام اللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار
الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات النابعة للتؤسسات العامة
وكانت المادة ٣٥ من هذه اللائحة قد اشترطت لتقدير بدل الانتقال أن يصدر
به قرار من وزير المالية والاقتصاد . فان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد
بقرار لجنة شئون الأفراد واعتبره توصية يلزم لتقريرها والعمل بها صدور
قرار وزارى لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطامن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور
فى التسبب ، وفى بيانه يقول ان الحكم أغفل الرد على دفاع الطامن بشأن أحقيته
للساواة بزملائه رغم توافر عناصر هذه المساواة على ما أورده تقرير الخبير
مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك لانه لما كان الحكم المطعون فيه
قد أسند قضاءه برفض دعوى الطامن إلى أساس صحيح قانونا ، وكان من
المقرر أنه لا أساس لطلب المساواة فيما يناهض حكم القانون ، فإن النعى بهذا
السبب يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المبرجوني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
المادة المستشارين : محمد حسب الله ، ابراهيم فراج ، محمد واهم وعبد الرشيد نوفل .

(٣٥٨)

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٥ القضائية :

دعوى " الطلبات في الدعوى " . استئناف . تقض . " المصلحة في الطعن .
السبب في المنتج " . عمل " الدعوى المالية " .

تضمن العامل دعواه طلبا أصليا بالزام الشركة بتسكينه على فئة مائة معية ، و طلبا
احتياطيا بالتعويض القدي عن تسكينه خطأ على فئة أقل . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم
الابتدائي القاضي للعامل بطلبه الأصل . لتبقى عنها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية
لتفصل في الطلب الاحتياطي ، غير منتج .

إذ كان الطلبان الأصلي والاحتياطي اللذان ضمنهما الطاعن دعواه يجمعهما
أما هو واحد هو أن المطعون ضدها أخطأت في تسكين الطاعن على الفئة المالية
التاسعة ، وكانت الحكم رقم ٦٥ لسنة ٦ ق استئناف المنصورة الصادر
في ١٩٧٥/١/٩ حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أسس قضاءه
على أن تسكين الطاعن على الفئة المالية التاسعة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ قد تم
صحيحا وفق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة
الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنه لا يحق له
التسكين على الفئة المالية الثامنة لعدم توافر شروط شغلها فيه بما ينفي
الخطأ من المطعون ضدها . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه
لعدم إعادة الطلب الاحتياطي إلى محكمة الدرجة الأولى لا تفصل فيه لا يحقق

للطامن سوى مصلحة نظرية بحتة لا يعتد بها ، إذ لو صح واقتضى نقض الحكم طرح الطامن الاحتياطي على المحكمة الاستئنافية لكان مآله حتما كالطلب الأصلي هو الرفض مما يكون معه هذا النعي غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطامن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطامن — تحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ٦٢٣ سنة ١٩٧٢ م مدني كلي دمياط على المطعون ضدها شركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بطلب الحكم بأحققته في التمسك على الفئة المالية الثامنة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ والفئة المالية السابعة اعتبارا من ١/١/١٩٦٨ والفئة المالية السادسة اعتبارا من ١/١/١٩٧٢ مع إلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له مبالغ ٥٦٤ ج ، وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٢ طلب احتياطيا إلزام المطعون ضدها بأن تؤدي مبالغ ١٠٠٠ ج كتعويض عما أصابه من اضرار نتيجة خطئها في تسكينه على الفئة المالية التاسعة . وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٤ قضت المحكمة (أولا) برفض الدفع بسقوط حق الطامن في المطالبة بفروق الأجر والعلاوات بمضي المدة (ثانيا) بأحقية الطامن في التمسك على الفئة المالية الثامنة من ١/٧/١٩٦٤ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له فرق الأجر وقدره ٦٩٦ ج وما يستجد حتى تاريخ الحكم . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٦٥ سنة ٦ ف (مأمورية دمياط) . وفي ٩/١/١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبتاريخ ٢٣/١/١٩٧٥ أعلن الطامن المطعون ضدها بصحيفة طلب فيها إحالة القضية إلى محكمة الدرجة

الأولى للفصل في طلبه الاحتياطي الذي لم تفصل فيه عندما قضت بأحقية طلبه الأصلي عملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون المرافعات ، وأغفلت محكمة الدرجة الثانية الفصل فيه حين قضت بإلغاء الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٩ قضت المحكمة برفض الطلب . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها برفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٨٠ / ١٠ / ٤ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينفي بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول انه طلب أمام المحكمة الابتدائية الحكم أصلياً بأحقية في التمسك على الفئة المالية الثامنة اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ والفئة المالية السابعة اعتباراً من ١٩٦٨/١/١ والفئة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٢/١/١ وألزم المطعون ضدها بأن تؤدي له مبلغ ٥٦٤ ج ، واحتياطياً إلزامها بأن تؤدي له مبلغ ١٠٠٠ ج كتعويض عما أصابه من خسر وقضى له الحكم الابتدائي بطلبه الأصلي ، وإذا استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم قضت محكمة الاستئناف بإلغاءه وظل الطلب الاحتياطي قائماً دون أن تفصل فيه مع أنه كان يجب عليها إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في هذا الطلب اتباعاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الطالبان الأصلي والاحتياطي اللذان ضمنهما الطاعن دعواه يجمعهما أساس واحد هو أن المطعون ضدها أخطأت في تمسك الطاعن على الفئة المالية التاسعة ، وكان الحكم رقم ٦٥ سنة ٦ ق استئناف المنصورة الصادر في ١٩٧٥/١٠/٩ حين قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أسس قضاءه على أن تمسك الطاعن على الفئة المالية التاسعة اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ قد تم صحيحاً وفق أحكام

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وأنه لا يحق له التمسك على الفئة المسالمة الثامنة لعدم توافر شروط شغلها فيه بما ينفي الخطأ عن المطعون ضدها . لما كان ذلك . فان النعى على الحكم المطعون فيه لعدم إعادة الطلب الاحتياطي الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه لا يحقق للطامن سوى مصلحة نظرية بحته لا يستند بها ، اذ لو صح واقتضى نقض الحكم طرح الطلب الاحتياطي على المحكمة الابتدائية لكان ما له حتما كالطلب الاصل هو الرفض ، مما يكون معه هذا النعى غير منتج .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
حاصم المرافي ، صلاح الدين عبد العظيم ، والدكتور أحمد جعتي ، وحافظ السلي .

(٣٥٩)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٨ القضائية :

مسئولية . نقل بحري .

تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . عدم إنقضاء مسؤولية المالك إلا إذا كان المتعاقد مع
الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به أو منح ائتمانه للتأجير شخصيا رغم جهله
بصفته .

النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرية على مسؤولية مالك السفينة
مدنيا من أعمال ربانها وإلزامه بوفاء ما التزم به فيما يختص بالسفينة وتسييرها ،
وإن كان لا يواجه إلا حالة المالك المجهز ، إلا أنه إذا قام المالك بتأجير
السفينة إلى الغير بمشارطة إيجار موقوتة Time Charter مع ما يترتب على
هذا التأجير من انتقال الإدارة التجارية للسفينة إلى المستأجر وتبعية ربانها له
في هذه الإدارة فإن مسؤولية المالك مع ذلك لا تنتفي إلا إذا كان المتعاقد مع
الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به ، أو إذا كان قد منح ائتمانه إلى
المستأجر شخصيا رغم جهله بصفته كمستأجر (١) .

(١) قاض ملقى جامة ١٩٧٥/٢/٢٧ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٦

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تجعل في أن لشركة الطاعة — وكيل دمنهور للملاحة — أقامت الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تجارى كلى السويس على وكيل اسوان للملاحة (المطعون ضده) بصفته وكلاء عن ملك السفينة "ساويث ستار" (دونا جيز سابقا) طالبه إلزامه بدفع مبالغ ٥٨٢ ج و ٨٠٦ م وفوائده القانونية وقالت بيانا لدعواها أن وكيل دمنهور للملاحة التابع لها كان وكلاء ملاحيا من السفينة المشار إليها في رحلتها المؤرخة ١٩٦٦/٣/٦ وقد اتفق عليها بمبلغ ٣٧٨٠ ج و ٦٦٨ م لم يستوف منه مبالغ ٥٨٢ ج و ٨٠٦ م وهو مارفت به الدعوى . نفى المطعون ضده مسئوليته بصفته وكلاء للاك — عن المبالغ المطالب به تأسيسا على أن السفينة كانت مؤجرة في ذلك التاريخ لاتحاد الملاحة الشرقى الأمريكى بمشارطة إيجار موقوتة والتي من بين شروطها أن يتحمل المستأجر النفقات المعتادة للسفينة وبتاريخ ١٩٧١/١/١٦ حكمت محكمة السويس الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الشركة الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ لسنة ١ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٤ حكمت محكمة استئناف الاسماعيلية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنبى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تعايقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن الحكم

إذ قضى برفض دعوى الطامنة تأسيساً على انتفاء مسئولية مالك السفينة عن التزامات الربان في حالة تأجيرها لمشاركة موقوفه إذ كان الغير يعلم بواقعة التأجير أو كان في مقدوره أن يعلم بها يكون قد خالف المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرية التي جاء نصها صريحاً وعاماً في مسئولية مالك السفينة عن العقود التي يبرمها الربان فيما يختص بالسفينة وتسييرها دون تفرقة بين ما إذا كان هو المستغل لها أو كان قد أجراها للغير .

وحيث إن هذا النعى غير مسديد ، ذلك أن النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرية على مسئولية مالك السفينة مدنياً عن أعمال ربانها وإلزامه بوفاء ما التزم به فيما يختص بالسفينة وتسييرها ، وإن كان لا يواجه الإحالة المالك المجهز إلا أنه إذ قام المالك بتأجير السفينة إلى الغير بمشارطة إيجار موقوفه مع ما يترتب على هذا التأجير من انتقال الإدارة التجارية للسفينة إلى المستأجر وتبعية ربانها له في هذه الإدارة فإن مسئولية المالك مع ذلك لا تنتفى إلا إذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به أو إذا كان قد منح ائتمانه إلى المستأجر شخصياً رغم جهله بصفته كمستأجر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطامنة على ثبوت علمها بواقعة تأجير السفينة للغير بمشارطة إيجار زمنية استناداً إلى أنها — أي الطامنة باعتبارها من المشتغلين بالملاحة البحرية لا بد وأن تكون قد اطلعت على أوراق السفينة ومن بينها مشارطة الإيجار بالإضافة إلى ما ثبوت من مستندات الدعوى أن مستأجر السفينة — وليس مالكها — هو الذي حدد للطامنة نفقات السفينة التي رفعت الدعوى للطالبة بما لم تستوفه منها ، وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه وفي حدود سلطته المحكمة التقديرية — يقوم على استخلاص نتائج له أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل قضاءه بتوافر ركن العلم بواقعة التأجير فإن الحكم إذ قضى برفض دعوى الطامنة يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بخالف القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عبد الحميد المنفلوطي ، وعمل السعدني ، وعبد المنعم بركة ، وأحمد شاذلي .

(٣٦٠)

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) تزوير . محكمة الموضوع . حكم " تسبيب الحكم " .

الحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد أية ورقة وإن لم يدع أمامها بالتزوير .
حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبين منها ذلك .

(٢) تزوير " التوقيع على بياض " . إثبات " البينة " .

تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض من امتنن عليها ، خيانة للأمانة . ونوع
التزوير من غير من دلت له الأوراق إختيارا . تزوير . جواز إثباته بكافة الطرق .

(٣) نقض " أسباب الطعن " . حكم " تسبيب الحكم " .

إقامة الحكم لقضائه بتزير المخالصة على قرائن مجتمعة . عدم جواز مناقشة كل قوينة
على حدة .

١ - يجوز للحكمة وفقا لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها
بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من
ظروف اندهوى أنها مزورة ، وحسبها أن تبين في حكمها الظروف والقرائن
التي تبينت منها ذلك ، وقد جاء هذا النص عاما لا يقيد المحكمة بدليل معين على
التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله .

٢ — الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة إلا إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة خش أو طرق احتيالية أو بآية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يخرج من هذا الأصل ، وبعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق .

٣ — إذ كان لمحكمة الموضوع أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من القرائن في الدعوى ، وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو مما تستقل به متى قام قضاؤها على أسباب مقبولة ، ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في تكوين عقيدتها بتزوير المخالصة السالفة الذكر على قرائن مجمعة تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ونكفى لحمل قضائه فلا يجوز للطامن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم استصعدروا أمر أداء رقم ٦٨١ سنة ١٩٦٧ بندر الزقازيق بإلزام الطامن بأن يؤدي لهم مبلغ ٧٠٥ ج و ٩١٩ م والمصروفات وصحة إجراءات المحجز التحفظ على الموقع بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ ، تأسيسا على أن المبلغ المذكور هو أجرة أرض زراعية استأجرها الطامن من مورثهم ، تظلم الطامن من هذا الأمر بالتظلم رقم ٨١٥ سنة ١٩٦٧ مدني بندر الزقازيق طالبا

إلغاء وإلغاء الجزاء بمقولة أنه سدد الأجرة عدا مبلغ ٢٧ ج بمقتضى مخالصة مؤرخة ١٩٦٦/٩/١٠ صادرة من مورث المطعون عليهم ، ادعى المطعون عليهم بتزوير المخالصة المذكورة وبتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٦٨ نذبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لبيان حالة المخالصة وما إذا كانت مزورة ، وبعد أن قدم تقريره بهد أن أعادت المحكمة المأمورية إليه بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ بإحالة الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية للاختصاص وقيدت الدعوى برقم ٢٣٩ سنة ١٩٧٣ مدني الزقازيق الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ حكمت المحكمة برد وبطلان المخالصة السالفة الذكر ثم قضت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤ برفض التظلم وتأيد أمر الأداء ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية الزقازيق بالاستئناف رقم ٢٢٨ سنة ١٨ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم برد وبطلان المخالصة ثم قضت بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ بتعديل أمر الأداء المتظلم منه إلى إلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم مبلغ ٤٧٨ ج و ٩١٩ م وبمصلحة إجراءات الجزاء التحفظي بالنسبة لما قضى به . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بخالفة قواعد الإثبات ، وفي بيان ذلك يقول إن التوقيع على بياض صحيح إلا إذا أثير ادعاء بأن حامل الورقة خان الأمانة وملاً فراغها بغير ما اتفق عليه مع الموانع وفي هذه الحالة يقع عبء الإثبات على حائقي موقع الورقة أو خلفه فلا يجوز الإثبات بغير الكتابة ، أما إذا تم الحصول على التوقيع على بياض من غير علم صاحبه فشأه أرخصة فيجوز إثبات النش أو الاختلاس بكافة طرق الإثبات القانونية ، وإذا ادعى المطعون عليهم أن الطاعن حصل على الورقة التي عليها توقيع مورثهم بالنش والاحتياال والاختلاس من الجمعية لزراعية ودعجروا من إثبات ذلك

فلم يشهدوا أحدا ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرفض الادعاء بالتزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذمى مردود ، ذلك أنه يجوز للمحكمة وفقا لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وحسبها أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين منها ذلك ، وقد جاء هذا النص عاما لا يقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله . لما كان ذلك وكان الثابت من حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استعملت الرخصة المخولة لها في المادة المذكورة وانتهت إلى القضاء برد وبطلان المخالصة السالفة الذكر لما ظهر لها من حالتها ومن ظروف الدعوى أنها مزورة ومن ثم فإن الذمى على الحكم المطعون فيه بخالفة قواعد الإثبات يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الذمى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه التناقض والفساد في الاستدلال ذلك أن محكمة أول درجة أقامت قضاءها برد وبطلان المخالصة عملا بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات سالفة البيان وقد أبدى الحكم المطعون فيه هذا القضاء لأسبابه وأضاف إليها أن المحكمة اقتنعت باختلاس الورقة المذكورة وأنها موقعة أصلا على بياض حسبما هو ثابت من تقرير الخبير ومن قرائن ساقها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءه بتزوير المخالصة على أساسين متناقضين (أولهما) القرائن التي ساقها على أن الورقة وقعت على بياض ثم اختلست . (وثانيهما) ما أورده حكم محكمة أول درجة ومن حق المحكمة في القضاء برد وبطلان الورقة لما ظهر لها من حالتها أنها مزورة مما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذمى غير سليم ، ذلك أن الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن اعتؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة

إلا إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو أية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يخرج عن هذا الأصل ، ويمس تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة أول درجة قد استخلص من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الورقة الآتية المذكورة كانت موقعة على بياض من مورث المطعون عليهم وانتهى إلى القضاء برد وبطلان الورقة لما ظهر للمحكمة من حالتها ومن ظروف الدعوى أنها مزورة وذلك استعمالا للرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات وإذا أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء لأسبابه وأضاف إليها أن المحكمة افتتحت باختلاس الورقة المذكورة الموقعة على بياض للقرائن التي صافها ، فإنه بهذه الإضافة — لا يكون قد خالف ما خلاص إليه حكم محكمة أول درجة بل استكمل أسباب القضاء برد وبطلان المحالصة ، مما يكون معه النفي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينفي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه استدل على ثبوت اختلاس الورقة للسالفة الذكر دون علم مورث المطعون عليهم بثلاث قرائن لا تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم فالقرينة الأولى أن الطاعن لم يبين السبب الذي من أجله تسلم الورقة أما الثانية فهي أن الطاعن لم يبين كيف استعدت الورقة في التخالص والتخالص عادة لا تؤخذ بسببه ورقة ممضاه على بياض لأنها إنما تؤخذ لأمر مستقبل ، والقرينة الثالثة أن الطريقة التي كتبت بها المحالصة حسبما اتضح من تقرير الخبير بها تقارب وتباعدين ألقاها وصغر بعض حروفها وكبر البعض الآخر وإذا كانت القرينة الأولى تؤدي إلى قلب عبء الإثبات لأن الطاعن قدم الورقة على أساس أنه تسلمها من مورث المطعون عليهم دليلا على التخالص فعليهم إثبات اختلاسها ، أما القرينتان الثانية والثالثة فتقرران أن الطاعن كان يعلم عند استلامه الورقة أنها موقعة على بياض وأنه شارك في تحريرها وهو افتراض يقوم على التسليم بصحة واقعة محل نزاع وهذه القرائن لا تؤدي إلى

ما استخلصه الحكم منها وإذا أثبت عدم صحة إحداها ينهار الأساس برمته الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أخذ بما استخلصه حكم محكمة أول درجة من تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير من أن توقيع مورث المطعون عليهم على المخالصة كان على بياض وتوقع به عليها قبل تحرير عبارات صلبها ، وأحال إلى أسبابه في هذا الخصوص ، وأضاف إليها في بيان كيفية خروج الورقة الموقعة على بياض من يد مورث المطعون عليهم قبل تحرير عبارات صلبها . أن المحكمة قد اقتنعت باختلاس الورقة وهي موقعة أصلاً على بياض كما هو ثابت من تقرير الخبير من كون هذه الورقة وصلت إلى يد المستأنف — الطاعن — دون أن يبين السبب الذي من أجله تسلمها بالإضافة إلى أنها استعملت في التخالص والتخالص عادة لا تؤخذ بسببه ورقة ممضاه على بياض وإن تم فعلاً فإن الأولى أن تكتب به المخالصة مباشرة فالورقة التي تؤخذ موقعة على بياض إنما تؤخذ لأمر مستعمل فضلاً عن الطريقة التي كتبت بها المخالصة كل هذه القرائن مجتمعة تكون يقين المحكمة بأن الورقة مختلسة . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستدل على وقوع التزوير بما استخلصه من القرائن في الدعوى ، وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو مما تستقل به متى قام قضاؤها على أسباب مقبولة ، ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في تكوين عقيدتها بتزوير المخالصة السالفة الذكر على قرائن مجتمعة تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وتكفي لحمل قضائه فلا يجوز للطاعن مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الباجوري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد العزيز الخندى ، مصطفى قرطام ، وجمال أنس واحد
كامل سالم .

(٣٦١)

الظعن رقم ٣١٠ لسنة ٩٩ القضائية " أحوال شخصية " :

(١) أحوال شخصية . نقض " ميعاد الظعن بالنقض " . قانون
" إلغاء التشريع " .

ميعاد الظعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . متون يومًا . م ١/٢٥٢
مرافعات . إبقاء قانون المرافعات القائم على المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع . لا أثر له .
حالة ذلك .

(٢) نقض " الخصوم في الظعن بالنقض " .

الاختصاص في الظعن بالنقض . شرطه .

(٣) وقف " لجنة القسمة " . " اختصاصها " .

لجان القسمة المنشأة بموجب القانونين ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . اختصاصها .
قاصر على إجراء القسمة أو رفض الطلب . لا اختصاص لها بالفصل في أصل
الاستحقاق أو مقدارها . حكمها بالقسمة لا أثر له على الحق محل المنازعة .

(٤) وقف " شرط الوقف " . " تفسيره " .

الوقف على رجوه الخير والوقف على غير رجوه الخير . مناط التفرقة بينهما جعل
معرف ربيع حصة . للوقف على تعليم طلبة من القرية وعلمهم بعد إتمام التعليم .
ثم مرهونًا إلى أصل الوقف بهـد اقتراض هاتين الطبقتين . ليس وقفًا على
رجوه الخير .

١ — إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغى الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وهي من المواد التي أبقى عليها قانون المرافعات القائم بتحديد ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بثمانية عشر يوما إلا أن هذه المادة وقد ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذي جعل ميعاد الطعن في هذه المسائل ستين يوما ثم لدى إلغاء هذا القانون بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والعودة إلى القواعد المنظمة للطعن بالنقض التي كان معمولا بها قبل إنشاء دوائر فحص المطعون ومنها ما تقضى به للفقرة الأولى من المادة ٨٨١ السابقة الإشارة ، صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ مستنثيا من هذه القواعد ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بأن نص على بقاءه ستين يوما ، فإن تحديد ميعاد الطعن المقرر بالفقرة الأولى من المادة ٨٨١ المذكورة يكون قد نسخ ضمنا لتعارضه مع نص جديد ورد على ذات المحل مما يستحيل معه إعمالهما معا فيعتبر النص الجديد ناسخا للأول . لما كان ذلك ، وكان إلغاء القانون الأخير بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه — على ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) — أن يبعث من جديد ما نسخ من نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ كما لا يبعثه إبقاء المشرع عليها بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم طالما ينص صراحة على العودة إلى ما تم نسخه منها ، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبارها القانون الأساسي للإجراءات التوجيهية لاتباع في منازعات الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قد خلت من أية قواعد تنظم طريق الطعن بالنقض ، فإنه يمين الرجوع في صدد تحديد ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في هذه المنازعات إلى القواعد المقررة في قانون المرافعات إعمالا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والجلسة التي توجب اتباع أحكام قانون المرافعات

في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية هذا الأحوال التي وودت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها .
وإذا كان ميعاد الطعن بالنقض على ما تقضى به المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات ميتين يوما وكان الطعن وإن تقرر به في اليوم التالي لانقضاء هذا الميعاد ، إلا أن اليوم الأخير منه إذا صادف عطلة رسمية فإنه يكون قد تم في الميعاد .

٢ — المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطامن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأي منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أي منهما الآخر في طلباته . وإذا كان المطعون عليهم المذكورون قد اختصموا في الدعوى دون أن توجه إليهم طلبات من الطامن ، وكان موقفهم من الخصومة سليما ، ولم تصدر عنهم منازعة أو يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء قبل الطاعن ، فإن اختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول .

٣ — مفاد المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف يدل على أن لجان القسمة المنشأة بموجب هذا القانون لا تختص بالفصل في أصل الاستحقاق أو مقداره عند المنازعة فيه ، ولا بالفصل في المنازعة حول تحديد مصرف الوقف وما إذا كان أهليا أم خيريا باعتبارها منازعة في أصل الاستحقاق ، وإنما تأمر إذا ما أثبت لديها منازعة من ذلك إما برفض طلب القسمة وإما بإجرائها حسبما تراه ظاهرا من الأوراق ، ويكون حكمها بالقسمة في هذه الأحوال غير مؤثر على الحق المتنازع فيه وغير مانع من رفع الدعوى به إلى المحكمة المختصة .

٤ — مناط التفريق بين الوقف على خير وجوه الخير والوقف على وجوه الخير هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) — أن الأول لا يكون على سبيل

(١) نقض ١٩٦٣/٦/١٩ مجموعة المسكن الفني لسنة ١٤ ص ٨٥٢ .

القربة والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على الذرية والأقارب أو ذرية الغير إذا لم ينط فيه الاستحقاق بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير — ولما كان الواقف — وعلى ما تفيد أسباب الحكم المطعون فيه ، قد جعل مصرف ريع الحصة المتنازع عليها على تعليم طيقتين من ذريته ثم جعل مصرقه عليهم بعد إتمام تعليمهم إلا من يفصل من وظيفته لإهماله أو سوء خلقه ، ولم ينط فيه الاستحقاق بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير ، وإنما جعله مقصوراً عليهم وعاماً بينهم سواء القادر منهم على تقفات التعليم وغير القادر ، ثم جعل مصرقه مردوداً إلى أصل الواقف بعد انقراض هاتين الطيقتين من ذريته ، فإن وقفه وإن شرط البدء بإتفاق ريعه على تعليم من حددتهم من ذريته يكون على سبيل البر والصلة وليس على سبيل القربة والصدقة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبره وفقاً لأهلياً لم يخالف القانون أو يخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية كلى طنطا ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم طالباً الحكم باستحقاقه لخمس أثمان الثلث من الأطنان الزراعية المبينة بكتب وقف المرحوم والتي مساحتها ١٨ ف و ١٥ ط و ١٣ س وثبوت ملكيته لها وكف المنازعة فيها . وقال في بيان ذلك أنه بموجب كتابي الوقف الصادرين من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية ١١ / ٣ / ١٩٣١ ، ٢٥ / ١ / ١٩٣٢ وكتب أخرى لاحقة أنشأ والده المرحوم وقف الأطنان المذكورة وجعل ثلث ريعها مصروفاً من بعده على تعليم أولاده (المطعون عليه

(الأول) و ... و ... و ... و ... ومن يرزق له من أبناء
ومن بعدهم على أبناء أبنائه يستقل به الواحد في أى طبقة من الطبقتين المذكورتين
إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع — وإذا توفي الواقف
وكان المظعون عليه الأول وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء
نظام الوقف على غير الخيرات طالبا بالكلية الحرية ويستحق خمسة أثمان الريع
المخصص للصرف على التعليم ، فإنه يكون مستحقا لمساحة من الأطنان
المذكورة والتي انتهى فيها الوقف تعادل حصته في الريع . ولما كانت لجنة
القسم بوزارة الأوقاف قد اعتبرت حصة التعليم المشروطة بكتب الوقف
حصة خيرية مع إعطائها لوزارة الأوقاف ، وهو ما يخرج عن اختصاصها
ويخالف شروط الواقف ، فقد أقام الدعوى بطلانته السالفة المذكورة
بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المظعون عليه
الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ سنة ٢٤ ق أحوال شخصية أمام محكمة
استئناف طنطا والتي قضت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٢ بالغاء الحكم المستأنف
وبإنهاء الوقف المنصوص عليه بأشهاد التغير الصادر من محكمة طنطا الابتدائية
الشرعية بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١ وجعله ملكا وباستحقاق المستأنف (المظعون
عليه الأول) لأربعة قراريط من ثمانية قراريط شائعا في ١٥ ف و ١٨ ط و ١٢ س
المؤنحة الحدود والمعالم بكتب وقف المرحوم ... وثبوت ملكيته لها .
طنع الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . دنع المظعون عليه الأول
بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى
بعدم قبول الطعن بالنسبة للمظعون عليهم من الثاني إلى الخامسة وقبوله بالنسبة
للمظعون عليه الأول ونقض الحكم المظعون فيه . ومرض الطعن على المحكمة
في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدي من المظعون عليه الأول
أن إجراءات الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية
تخضع للقواعد المقررة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات الصادر بالقانون
رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ومنها ما تنص عليه المادة ٨٨١ من أن ميعاد الطعن
بالنقض ثمانية عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضوريا .

وقد تقرر بالظمن في الحكم المطعون فيه بعد انقضاء هذه المدة فلا يقبل شكلا .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغى الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وهي من المواد التي أبقى عليها قانون المرافعات القائم بتحديد ميعاد الظمن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بثمانية عشر يوما إلا أن هذه المادة وقد ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظمن أمام محكمة النقض المدني جعل ميعاد الظمن في هذه المسائل ستين يوما ، ثم لدى إلغاء هذا القانون بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والعودة إلى القواعد المنظمة للظمن بالنقض التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون وفيها ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ السالفة الإشارة ، صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ مستثنيا من هذه القواعد ميعاد الظمن بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بأن نص على بقائه ستين يوما ، فإن تحديد ميعاد الظمن المقرر بالفقرة الأولى من المادة ٨٨١ المذكورة يكون قد نسخ ضمنا لتعارضه مع نص جديد وزد على ذات المحل مما يستحيل معه إعمالهما معا فيعتبر النص الجديد ناسخا للأول . لما كان ذلك ، وكان إلغاء القانون الأخير بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يبعث من جديد ما نسخ من نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ كما لا يبعثه إبقاء المشرع عليها بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم طالما لم ينص صراحة على العودة إلى ما تم نسخه منها ، وكانت لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبارها القانون الأساسي للإجراءات الواجبة الاتباع في منازعات الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قد خلت من أية قواعد تنظم طريق الظمن بالنقض ، فإنه يتعين الرجوع في صدد تحديد ميعاد الظمن بالنقض في الأحكام الصادرة في هذه المنازعات إلى القواعد المقررة في قانون المرافعات أعمالا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

بالغاء المحاكم الشرعية والمالية التي توجب اتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها — وإذا كان ميعاد الطعن بالنقض على ما تقضى به المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات ستين يوما ، وكان الطعن وإن تقرر به في اليوم التالي لانقضاء هذا الميعاد إلا أن اليوم الأخير منه إذ صادف عطلة رسمية فانه يكون قد قدم في الميعاد بما يكون معه الدفع على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى عن النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهم من الثاني إلى الخامسة أنهم لم ينازخوا الطاعنين أمام محكمة الموضوع ولم توجه منهم أو إليهم أية طلبات فلا تقوم مصلحة للطاعنين في اختصاصهم أمام محكمة النقض ولا يقبل الطعن بالنسبة إليهم .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر في طلباته . وإذا كان المطعون عليهم المذكورون قد اختصموا في الدعوى دون أن توجه إليهم طلبات من الطاعن ، وكان موقفهم من الخصومة سلبيا ، ولم تصدر عنهم منازعة أو يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء قبل الطاعن ، فإن اختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى المطعون ضده الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينسب الطاعنان بالسبب الأول منهما على المحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وقالوا في بيان ذلك أن المشرع جعل للجان قسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف والتي صدر بإنشائها

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ ولاية الفصل في تقدير أنصبة المستحقين ولأحكامها ما لساير الأحكام من الحجية التي تمنع من إعادة طرح النزاع الذي فصلت فيه على المحاكم ، ويكون التظلم من أحكامها باستنفاد طرق الطعن المقررة بهذا القانون . وإذا كان المشرع قد أجاز في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الرابعة من هذا القانون لمن حدهم من ذوي الشأن رفع الدعوى بحقوقهم إلى المحكمة ، فذلك قاصر على ما ورد بالنص ، ولا يتعداه إلى حالة الدعوى الراهنة التي تمت فيها القسمة بحكم اللجنة الصادر في ٢٠ / ٥ / ١٩٦٨ والذي قضى بفرز نصيب الخيرات مقابل الحصة المشروطة للتعليم وخص وزارة الأوقاف به ، وكانت المنازعة فيها تدور حول استحقاق طالبي القسمة أنفسهم لهذا النصيب ومن ثم يكون لحكمها قوة الأمر المقضى التي تحول دون إعادة طرح هذا النزاع ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النعي في المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهت فيها الوقف على أن تختص اللجنة بفحص الطلبات وتحقيق جديتها . . . وإذا قامت منازعة جديدة حول صفة طالب القسمة كاستحقاق في الوقف فأمر اللجنة برفض طلبه ويجوز لمن رفض طلبه أن يجدده إذا قدم من الأوراق ما يكفي لتأييد حقه مادامت القسمة لم تحصل أو أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة . وإذا قامت منازعة جديدة حول مقدار استحقاق الطالب ورأت اللجنة أن مآل الإجراءات ينتهي إلى بيع أعيان الوقف لعدم إمكان القسمة تمضي اللجنة في الإجراءات حسبما هو مدون في هذا القانون أما في حالة ما إذا كانت أعيان الوقف تقبل القسمة عينا فتقرر اللجنة السير في إجراءات القسمة ويكون تقدير حصة الطالب على أساس ما تراه اللجنة ظاهر من الأوراق وفي كل الأحوال تمضي اللجنة في إجراءات القسمة إذا كان حق طالب القسمة نفسه خاليا من النزاع ، وكان النزاع يدور حول حصة غيره من المستحقين وفي هذه الحالة تتبع اللجنة في شأن قسمة حصص المستحقين المتنازع عليها ما هو مقرر في الفقرة السابقة وللتضرر أن يرفع دعوى بحقه إلى المحكمة ، يدل على أن لجان القسمة المنشأة بموجب هذا القانون لا تختص بالفصل في أصل

الاستحقاق أو مقداره عند المنازعة فيه ، ولا بالفصل في المنازعة حول تحديد مصرف الوقف وما إذا كان أهليا أم خيريا باختياره منازعة في أصل الاستحقاق وإنما تأمر إذا ما أثبتت منازعة من ذلك إما برفض طلب القسمة وإما بإجرائها حسبما تراه ظاهرا من الأوراق ، ويكون حكمها بالقسمة في هذه الأحوال غير مؤثر على الحق المتنازع فيه وغير مانع من رفع الدعوى به إلى المحكمة المختصة ، ويؤكد ذلك ماورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون في التعليق على المادة ١٣ منه والتي تقضى في فقرتها الأخيرة بأن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في الطعن في القرارات النهائية الصادرة من لجان القسمة يكون نهائيا غير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية. من أنه ” وبديهي أنه إذا كان النزاع على مقدار الاستحقاق فإن لصاحب الشأن أن يرفع بحقه دعوى إلى المحكمة على ما سبقت الإشارة إليه في المادة الرابعة من المشروع “. أما النص في المادة السادسة من القانون على أن المعول عليه عند إجراء القسمة في صفة المستحق ونصيبه في الاستحقاق ما جرى عليه عمل الوزارة أو الحراس أو المديرين فيما تحت يدهم من أعيان ومع مراعاة حكم المادة الثالثة من المرسوم رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وما لم يكن قد صدر حكم نهائي في الاستحقاق وفي عدم الإخلال بما نص عليه في هذا القانون تتبع لجان القسمة أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية كما تراعى الأحكام المقررة في شأن القسمة في القانون المدني والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . وتكون اللجان المبينة في هذا القانون هي المختصة بالفصل في جميع المنازعات التي هي من اختصاص المحاكم وفقا لأحكام القوانين المتقدمة . فقد استهدف به الشارع بيان القواعد التي تلتزم اللجنة باتباعها عند تحديد طيقات المستحقين الذين آلت إليهم ملكية ما انتهى فيه الوقف ، وتحديد حصص المستحقين في الغلة وأصحاب المرتبات وذوي السهام طبقا لما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف مع مراعاة ما هو مقرر بالمادة الرابعة السالفة الذكر من أن مضي اللجنة في إجراء القسمة يكون حسب ما تراه ظاهرا من الأوراق إذا اتصل النزاع بأصل الاستحقاق ذاته أو بمقداره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا للنظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من لجنة القسمة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل النعي على الحكم المطعون فيه بالسلب انتأني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي ذلك يقول الطاعنان أن الحكم اعتبر وقف حصصة التعليم أهليا ، مع أن الوقف على الذرية لا يكون أهليا إلا إذا كان خاليا من أي شرط أو قيد أو وصف يدخله في الوقف على وجوه الخير . ولما كان الواقف لم يحمل وقفه على ذريته في خصوص الحصصة المتنازع عليها مطلقا ، وإنما ناطه بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير هو لزوم ذلك التعليم . وكان ماورد لكتب الوقف خاصا بحرمان من يفصل من وظيفته لإهماله أو سوء خلقه من الاستحقاق في ريع هذه الحصصة لا دلالة له على أهلية الوقف فيها . وإنما ورد في معرض النص على أسباب الحرمان من الاستحقاق . فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر وقف حصصة التعليم أهليا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه أن الواقف جعل ثمانية قراريط من أرملة وعشرين قيراطا يتقسم إليها ريع وقفه المذكور وقفا من بعده على تعليم أولاده الأربعة ... و ... و ... و ... و ... ومن سيوجد للواقف من الأولاد ... و ... و ... و ... و ... ومن سيوجد للواقف من الأولاد المذكورين مستقل به الواحد منهم من أي طبقة من الطبقتين المذكورتين إذا انفرد وبشرك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع . وبعد أن قدر لكل طالب ما يصرف له في التعليم العالي أو الثانوي أو الابتدائي أو الروضة أو التخصص بعد التعليم العالي قال على أنه لا يصرف شيء من غلة الثلث المذكور لأحد من أهل الطبقة الثانية حتى يتم تعليم أفراد الطبقة الأولى جميعا على أنه لا يستحق أحد في هذا الوقف من ذرية الواقف في أي طبقة من الطبقات لافي غلة الثلث ولا في غلة الثلثين بعد انقراض المتعلمين من ذرية الواقف إذا كان موظفا وفصل من وظيفته لإهماله أو سوء خلقه ، وإن عاد من فصل منهم إلى وظيفته أو إلى وظيفة أخرى فيعبر له استحقاقه في الوقف المذكور بعد مضي سنة من تاريخ هودته إلى وظيفته ، وأما من فصل منهم بسبب عاهة أو مرض يعجزه عن العمل

أو بلوغ السن المقررة بالإحالة إلى المعاش فلا يحرم من الوقف . ثم قال ويجوز الحال كذلك في غلة الثلث المذكور حتى ينقرض أفراد الطبقتين المذكورتين فإذا انقرضوا صارت غلة الثلث المذكور مناصفة طبقاً لأحكام الوقف حسب شروط الواقف المبينة بكتب وقف المذكور... وأن المحكمة تستخلص من عرضها السابق للوقائع ومما ينص عليه في حجتى الوقف أنفقى الذكر ومن إشهاد التغيير السابق الإشارة إليه أن الثلث في وقف المرحوم ... هو وقف أهل لا وفقاً خيراً ، وأن ... لو كان يريد أن يجعل ربع ثلث وقفه المذكور حيواً لأحفاده بوقفه الخيري المنصوص عليه في إشهاد وقفه رقم ٣٩ الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٣٩ وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه استخلاص مائع تظاهرة شروط الواقف . ذلك أن مناط التفريق بين الوقف على خير وجوه الخير والوقف على وجوه الخير هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الأول لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على الذرية والأقارب أو ذرية الغير إذا لم ينط فيه الاستحقاق بوصف يدخله على وجوه الخير . ولما كان الواقف ، وعلى ما تنفيده أسباب الحكم المطعون فيه — قد جعل مصرف ربع الحصة المتنازع عليها على تعليم طبقتين من ذريته ، ثم جعل مصرفه عليهم بعد إتمام تعليمهم إلا من يفصل من وظيفته لإهماله أو سوء خلقه ، ولم ينط فيه الاستحقاق بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير وإنما جعله مقصوراً عليهم وهما ما بينهم سواء القادر منهم على نفقات التلميم وغير القادر . ثم جعل مصرفه مردوداً إلى أصل الوقف بعد انقراض هاتين الطبقتين من ذريته ، فإن وقفه وإن شرط البدء بإنفاق ريعه على تعليم من حددهم من ذريته يكون على سبيل البر والصلة وليس على سبيل القرية والصدقة ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبره وفقاً لأهلها لم يخالف القانون أو يخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم عودة ، ومنير عبد المجيد ، وعلى السعدني ، وعبد المنعم بركة .

(٣٦٢)

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٩٠ القضائية :

(٢٤١) حكم . "تسبيب الحكم" . ما بعد قصورا .

(١) الإيهام والغموض والنقص . ميوب في تسبيب الحكم تستوجب نقضه . مثال .

(٢) إقفال الحكم الرذ على دفاع الخصم بعدم ملكية طالب الربع لحصة بهتار النزاع .

تصور .

١ - الإيهام والغموض والنقص في تسبيب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه .
وإذا كان الحكم الابتدائي قضى بإلزام الطاعن بربع ثلاثة أرباع المنزل محل النزاع
أرضاً وبناءً ويتسايمه نصيبه في هذا المنزل . ومؤدى هذا الحكم أن التسليم
يشمل النصيب في الأرض والبناء ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير
التحجير المتدب الذي انتهى إلى أن مبانى العقار موضوع النزاع أقامها الطاعن
خلال سنتي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ بعد أن أزيلت المباني القديمة سنة ١٩٦٧ ،
وقضى بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للطعون عليه الربع
المستحق من ثلاثة أرباع الأرض فقط دون المباني . غير أنه أيد حكم محكمة
أول درجة فيما قضى به من تسليم المطعون عليه نصيبه في المنزل دون أن يبين
ما إذا كان هذا النصيب في الأرض فقط حسبما ورد في تقرير التحجير الذي أخذ به

الحكم وأقام عليه قضاءه ، أم في الأرض والمباني وفقا لمؤدى الحكم الابتدائي فإنه يكون قد شابه الغموض (١) .

٢ — كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ، ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في أسباب الحكم . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه غير مالك لثلاثة أرباع أرض العقار السالف الذكر — وأنه بالتالى لا يستحق ريعا — لأن عقد شراؤه لها هو عقد ابتدائي قضى بصحته ونفاذه في دعوى لم يسجل الحكم الصادر فيها . كما أنه لم يكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى ، ولم يتناوله الحكم المطعون فيه وأغفل الرد عليه ، فإنه يكون قد حاربه القصور في التسبيب (٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما علق للتقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٣٢ سنة ١٩٧٢

(١) الإبهام والغموض والنقص في تدعيم الحكم بعبئه ويستوجب نقضه .

(٢) الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣ ق — جلعة ٢٥ / ١ / ١٩٣٤ — بمجموعة ربيع قرن ص ٥٥٢ رقم ٩٢

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلعة ٢١ / ١ / ١٩٤٣ — بمجموعة ربيع قرن ص ٥٥٢ رقم ٩٣

مدنى الزقازيق الابتدائية يطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يسلم له ثلاثة أرباع المنزل المبين بصحيفة الدعوى ويؤدى له مبلغ ٢٨٠ ج قيمة الربيع من المدة من أول مايو سنة ١٩٦٧ حتى آخر أغسطس سنة ١٩٧٢ وما يستجد حتى تمام التسليم ، وقال شرحا للدعوى أنه اشترى الحصة المذكورة من ورثة المرحوم بعقد ابتدائي حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٨٨٠ سنة ١٩٦٤ مدنى الزقازيق الابتدائية ، وأن الموحومة كانت تشاركه فى ملكية المنزل بحق الربيع ، وحكم له ضدها بحقه فى الربيع فى الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٦٥ مدنى بندر الزقازيق . ولما توفيت استولى ورثتها على ربيع المنزل كله ، فأقام ضدهم الدعوى رقم ٩٦١ سنة ١٩٧١ مدنى بندر الزقازيق وحكم فيها لصالحه بنصيبه فى الربيع ، ثم باعوا المنزل إلى الطاعن بعقد ابتدائي فأقام الدعوى رقم ٣٤٦ سنة ١٩٧١ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بصحته ونفاذه وتدخل المطعون عليه فى الدعوى طالبا رفضها فيما جاوز الربيع وأجيب إلى طلبه غير أن الطاعن وضع يده على المنزل كله واستغله منذ ١/٥/١٩٦٧ . بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٣ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن استغل ثلاثة أرباع المنزل فى المدة السالفة الذكر ثم حكمت بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٤ بنسب خبير من خبراء وزارة العدل لتقدير صفات الربيع عن تلك المدة وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢٥/١/١٩٧٧ بالزام الطاعن بأن يؤدى إلى المطعون عليه مبلغ ٢٨٠ ج وبأن يسلمه نصيبه فى المنزل . استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٥٣ سنة ٢٠ ق مدنى المنصورة (مأمورية الزقازيق) طالبا إلغاءه ، وبتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٨ حكمت المحكمة بنسب الخبير المهندس بمكتب خبراء وزارة العدل لإثبات حالة العقار وبيان تاريخ إنشائه والمالك له سنده ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٩ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٦٩ ج و ٢٠٠ م وبأياد الحكم فيما حدا ذلك . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ومرض الطعن على هذه الدائرة

في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتعاه الطامن على الحكم المطعون فيه الغموض والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة قد خلص في تقريره إلى أن المباني القديمة التي كانت قائمة على أرض النزاع قد أزيلت سنة ١٩٦٧ وأقام الطاعن بدلها مباني جديدة يمتلكها وقد أخذت محكمة أول درجة بتقرير الخبير غير أنها قضت للطعون عليه بربع ثلاثة أرباع العقار أرضا وبناء وتسليمه نصيبه في المنزل . وانتهى الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف إلى ما خلص إليه الخبير الأول وقدر الربع المستحق من ثلاثة أرباع الأرض بحسب دون المباني ، وأخذ الحكم المطعون فيه بهذا التقرير وعمل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للطعون عليه الربع المستحق من ثلاثة أرباع الأرض فقط ، إلا أنه أيد حكم محكمة أول درجة في صدد تسليم المطعون عليه نصيبه في المنزل دون أن يبين ماذا كان هذا النصيب يشمل الأرض والمباني أم الأرض فقط ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع جوهرى للطاعن تضمن أن المطعون عليه ليس مالكا لثلاثة أرباع أرض العقار محل النزاع لأن عقد شرائه لها ، إنما هو عقد صرف لم يتم تسجيله كما أنه عجز عن إثبات ملكيته للأرض بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية حسبما ثبت من تقرير الخبير الذي حول عليه الحكم مما يعيب الحكم المطعون فيه بالغموض والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الإبهام والغموض والنقص في تسبيب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه ، وكل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع و يطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ، ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأى في الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في أسباب الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطامن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه غير مالك لثلاثة أرباع أرض العقار السالف الذكر لأن عقد شرائه لها هو عقد ابتدائي قضى بصحته

وتفاده في الدعوى رقم ٨٨٠ سنة ١٩٦٤ مدنى الزقازيق الابتدائية ولم يسجل الحكم الصادر في تلك الدعوى ، كما أن المطعون عليه لم يكسب الملكية بوضع اليد المدة للطويلة المكسبة للملكية ، وهو دفاع جوهري قد يترتب عليه تغير وجه الرأى في الدعوى ولم يتناوله الحكم المطعون فيه وأغفل الرد عليه ، هذا إلى أن الحكم الابتدائى قضى بالزام الطاعن ببيع ثلاثة أرباع المنزل محل النزاع أرضا وبناء وتسليمه نصيبه في هذا المنزل ومؤدى هذا الحكم أن التسليم يشمل النصيب في الأرض والبناء ، وقد أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير المتدب الذى انتهى إلى أن مباني العقار موضوع النزاع أقامها الطاعن خلال سنتى ١٩٦٧ ، و ١٩٦٨ بعد أن أزيلت المباني القديمة سنة ١٩٦٧ ، وقضى بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون عليه الريع المستحق من ثلاثة أرباع الأرض فقط دون المباني غير أنه أيد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تسليم المطعون عليه نصيبه في المنزل دون أن يبين ما إذا كان هذا النصيب في الأرض فقط حسبما ورد في تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم وأقام عليه قضاءه ، أم في الأرض والمباني وفقا لمؤدى الحكم الابتدائى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد هارقه التصور في التسبيب وشابه الغموض مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد حسان درويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
للمادة المستشارين ، ابراهيم فودة ، عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد المجيد
وعلى السعدني .

(٣٦٣)

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٤١) مؤسسات عامة .

- (١) إلغاء المؤسسات العامة . التفرقة بين المؤسسات التي تمارس نشاطا بذاتها وتلك التي لا تمارس نشاطا بذاتها . م ٧٤ ٨٦ ق ١١١ لسنة ١٩٧٥ .
- (٢) إلغاء المؤسسة . أثره . انقضاء شخصيتها وأيلولة حقوقها والتزاماتها إلى الجهة التي يحددها الوزير المختص مع وزير المالية .

١ — مفاد نص المادتين السابعة والثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع فرق بين نوعين من المؤسسات العامة فالتي تلك التي لا تمارس نشاطا بذاتها وهدد إلى رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها لتستمر المدة المنصوص عليها في القانون على النحو الذي أوصفته أحكامه .

٢ — المؤسسات العامة بموجب القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ نيط بالوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتصفية أعمالها وتحديد الجهات التي تؤول إليها مالها من حقوق وما عليها من التزامات وإلغاء المؤسسة العامة يترتب عليه انقضاء شخصيتها الممنوية وأيلولة حقوقها والتزاماتها إلى الجهة التي يحددها الوزير المختص مع وزير المالية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى
الاسكندرية الابتدائية على الشركة الطاعنة وانحرب طلب الحكم بالزامهما متضامنين
بأن يدفع له مبلغ ٣٠٠٠٠ ج وقال شرعا للدعوى ان ابنه كان يعمل لدى
المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى المستصلحة التى حلت محلها
الطاعنة ، وأثناء قيادته بتاريخ ١٩٧٥/٨/٧ جرارا مملوكا لها انقلب الجرار
فأصيب ابنه باصابات أودت بحياته ، وحرر عن الحادث المحضر رقم ١٩٧٥/١٨٥
حوارض العامرية ، ولما كان قد لحق به ضرر من جراء فقد ابنه فقد أقام
دعواه . دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ،
وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١ حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع وبإحالة الدعوى
إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه ما أصابه من ضرر ، وبعد سماع شهادته
حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٦ بالزام الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ١٥٠٠ ج .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف
رقم ١١٤ س ٣٥ ق مدنى الاسكندرية طالبا تعديله والحكم له بطلباته ،
وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٧ قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى إلى الاستئناف
الأول ليصدر فيها حكم واحد ، ثم قضت بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩ برفضهما
وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . ومعرض
الطعن على هذه الدائرة فى غرته مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة
لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث انه مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أنها ليست خلفا للمؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى المستصلحة ، إذ ألغيت المؤسسة المذكورة بالقانون رقم ١١ | ١٩٧٥ وآلت حقوقها والتزاماتها إلى وزارة المالية غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع تأسيسا على أن الطاعنة حلت محل المؤسسة الملغاة وأنه لا توجد شركة أخرى حلت محل ذلك المؤسسة مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا الذى فى محله ، ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قد جرى نفاذها على "تأفى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون - ويصدر الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتصفية أعمالها ، وتحديد الجهات التى تؤول إليها مالها من حقوق وما عليها من التزامات" كما نصت المادة السابعة من ذات القانون على أن "يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها فى تاريخ العمل بهذا القانون - وتستمر هذه المؤسسة فى مباشرة هذا النشاط وفى مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور ويتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها إلى شركة عامة أو إدماج نشاطها فى شركة قائمة ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها أو بأبولة اختصاصاتها إلى جهة أخرى ، وإذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ سنة ١٩٧٥ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها فى تطبيق أحكام القانون رقم ١١١ سنة ١٩٧٥ وتضمن الكشف المرفق به بيان المؤسسات المذكورة وليس بينها المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى المستصلحة ، وقضى قرار وزير الزراعة رقم ٢٦٧٣ سنة ١٩٧٧ بأن تؤول كافة الحقوق والالتزامات الخاصة

بالمؤسسة المصرية العامة لاستزاع الأراضي الملقاة في ۱۹۷۵/۱۲/۳۱ إلى وزارة المالية مما مفاده أن المشرع فرق بين نوعين من المؤسسات العامة ، فأبقى تلك التي لا تمارس نشاطا بذاتها وعهد إلى رئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها وتستمر المدة المنصوص عليها في القانون على النحو الذي أوضحته أحكامه ، أما المؤسسات الملقاة فقد ناط بالوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتصفية أعمالها وتحديد الجهات التي تؤول إليها مالها من حقوق وما عليها من التزامات . لما كان ذلك . وكان إلغاء المؤسسة العامة يترتب عليه انقضاء شخصيتها المعنوية وأبولة حقوقها والتزاماتها إلى الجهة التي يحددها القانون ، وكانت كافة الحقوق والالتزامات الخاصة بالمؤسسة المصرية العامة لاستزاع وتتمية الأراضي الملقاة قد آلت إلى وزارة المالية على نحو ما سلف بيانه — وكانت الشركة الطامنة قد أسست بمقتضى قرار وزير الزراعة رقم ۲۴۸ لسنة ۱۹۷۶ ولها شخصية معنوية منبئة الصلة بالمؤسسة الملقاة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ، على سند من القول بأن المؤسسة العامة لاستغلال وتتمية الأراضي المستصلحة قد ألغيت بالقانون ۱۱۱ سنة ۱۹۷۵ وحلت محلها شركة مريوط الزراعية (الطامنة) ولا توجد شركة أخرى حلت محل المؤسسة الملقاة ، فإن الشركة المستأنفة تعتبر خلفا للمؤسسة وتحل محلها في كافة الحقوق والالتزامات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

برنامج السيد المستشار / محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوق المليجى ، وفهمى عوض محمد ، وعبد الحميد فودة ، ومحمود
صديق خليل .

(٣٦٤)

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٢ القضائية :

عمل " ترقية العامل " .

فهام للعامل على سبيل الاعتبار بأعمال وظيفة أهل لم يستوف شروط شغلها . لا يكسبه
حقا فى الترقية إليها . إعتبار ذلك ندبا لها لا يجرى مجرى لارتقية .

إذا كان الثابت أن الطاعن لم يستوف أحد شروط شغل وظيفة الربان وهو
شروط القيام بوظيفة ضابط أول على إحدى السفن مدة خدمة بحرية فعالية لا تقل
عن ثلاث سنوات ، وكان قيامه على سبيل الاعتبار بأعمال وظيفة الربان التى
لم يستوف شروط شغلها لا يكسبه الحق فى الترقية إليها ولا يمد ذلك أن يكون
ندبا لهذه الوظيفة فلا يجرى مجرى الترقية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى الى
رفض دعوى العامل استنادا إلى عدم أحقيته للترقية إلى وظيفة الربان لا يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المناقشة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطامن أقام على المطعون ضدها — الشركة العربية المتحدة للراحة البحرية — الدعوى رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى الإسكندرية طالبا الحكم (أولا) بصحة قرار رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها في ١٩٦٦/١٢/٧ بترقيته إلى وظيفة ربان و (ثانيا) بإلغاء قرار لجنة شئون العاملين بالشركة والمعتمد من مجلس إدارتها في ١٩٦٧/٨/١٠ لإعلانته و (ثالثا) بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع له فروق الأجر المستحقة له حتى تاريخ الحكم في الدعوى . وقال بيانا لدعواه إنه التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها في ١٩٦١/٣/٨ في وظيفة ضابط ثالث وتدرج إلى أن وصل لوظيفة ضابط أول ثم صدر قرار مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧ بترقيته لوظيفة ربان ونفذ القرار وتسلم عمله الجديد . إلا أن الشركة بعثت إليه بكتاب في ١٩٦٧/٨/٢٣ تخطره فيه بأن لجنة شئون العاملين بها قررت إعادته إلى وظيفته السابقة وأن رئيس مجلس إدارة الشركة اعتمد هذا القرار في ١٩٦٧/٨/١٠ إذ جاء هذا القرار مخالفا للقانون لمساسه بقرار بترقيته الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧ وكان قرار رئيس مجلس الإدارة باعتماده باطلا بدوره فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٦٩ قضت المحكمة بنائب خير لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٩/٤/١٩٧١ برفض الدعوى . استأنف الطامن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافه برقم ٩٥٠ لسنة ٢٧ ق . وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ومرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد أخيرا لنظره جلسة ١٢/١٠/١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب بها الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التمهيد وفي بيان ذلك يقول إن

القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة نظام العاملين بالقطاع العام جاء خلوا من الإشارة إلى نظام للترقية تحت الاختبار وأن الترقية إنما تتم وفقا لأحكامه باتباع قواعد محددة ، كما أن تنظيم العمل الذي وضعتة الشركة تنفيذا لهذا القرار الجمهوري في ١٩/١٢/١٩٦٦ لاحقا لتاريخ صدور قرار ترقية التزاما بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للعاملين ومنها قرار ترقية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بقرار لجنة شئون العاملين بإعادته إلى وظيفته السابقة بعد أن صار قرار ترقية نهائيا بانتهاء مدة الاختبار المحددة وأشاح عن دفاعه في هذا الشأن وما قدمه من مأخذ على القرار الصادر بإعادته إلى عمله السابق مما هو ثابت في الأوراق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه التصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كان الواقع الثابت في الدعوى أن الطامن لم يستوف أحد شروط شغل وظيفة الربان وهو شرط القيام بوظيفة ضابط أول على إحدى السفن مدة خدمة بحرية فعلية لا تقل عن ثلاث سنوات ، وكان قيامه على سبيل الاختبار بأعمال وظيفة الربان التي لم يستوف شروط شغلها لا يكسبه الحق في الترقية إليها ولا يعدو ذلك أن يكون ندبا لهذه الوظيفة فلا يجري مجرى الترقية ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدعوى استنادا إلى عدم أحقية الطامن في الترقية إلى وظيفة الربان لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه بأسباب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهمي عوض محمد ، عبد الرشيد نوفل ومحمود
مصطفى سالم .

(٣٦٥)

الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ القضائية :

(٢٠١) قانون "سريان القانون" . عمل "تجنيد العامل" .
شركات "شركات القطاع العام" .

(١) المجندون عن العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية
مدة خدمة مدنية لم إلا اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ . حلة ذلك . ق ٨٣ لسنة ١٩٦٨
المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . تبينهم بالشركة قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم
النص المتحدث (١) .

(٢) اعتبار فترة امدعاء ضباط الاحتياط للخدمة العسكرية . مدة خبرة تحسب في الأقدمية
عند التعيين في القطاع العام . سريان ذلك اعتبارا من ١٩٧١/٣/١٨ . ق ١٠ لسنة ١٩٧١
المعدل للقانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ . تبين العامل قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم
النص المتحدث .

١ - مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٨
بتعديل المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
أن التسوية بين المجندين من العاملين بالحكومة والعاملين بالقطاع العام
في خصوص اعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون

إلا من ١٩٦٨/١٢/١ — تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه — لأن الأصل في القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، وإذا اتفقت هذا الاستثناء وكان النص المعدل للمادة ٦٣ المنوّه عنها ليس تشريعا تفسيريا لنصها القديم لأنه أورد أحكاما مستحدثة في خصوص مدة عمل المجندين الذين يعينون بشركات القطاع العام التي جاء النص القديم واضح الدلالة على المراد منها في هذا الشأن ، وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن جند في المدة من ١٩٦٢/٥/٢٧ حتى ١٩٦٧/٩/٣٠ وعين بالشركة المطعون ضدها في ١٩٦٨/٣/٢٧ فإنه يخضع لنص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ والذي كان قبل هذا التعديل يقصر الاحتفاظ للمجندين بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس على من يتقدم منهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة فقط ، وتبعا لذلك لا يحق للطاعن المعين بإحدى شركات القطاع العام المطالبة بحساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية ما دام أنه لم يعين بإحدى الجهات المذكورة .

٢ — لا وجه لما يتمسك به الطاعن العامل من إعمال أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط الذي أضاف إلى المادة ٦٦ من القانون المذكور فقرة جديدة ، وأدّاها اعتبار فترة الاستدعاء مدة خبرة تحسب في الأقدمية عند التعيين في وظائف القطاع العام ، ذلك أن هذا القانون لا يعمل به إلا من تاريخ نشره في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ في حين أن تجنيد الطاعن وخدمته كضابط احتياط — وتاريخ التعاقد بالشركة المطعون ضدها في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٨ — كان قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه مما لا محل معه لإعمال حكم هذا النعي المستحدث على واقعة الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتوصل إلى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢٢٧ لسنة ١٩٦٩
عمال كلى الإسكندرية على المطعون ضدها — شركة الإسكندرية لأسمت
بورتلاند — والمصنعي لشركة الرمال السوداء التي نقل إليها — بطلب
اعتبار أقدميته من ١/٦/١٩٦٢ وأحقته لفئة الخامسة المالية من تاريخ
تعيينه والتزام المطعون ضدها والمصنعي متضامين بأن يدفع له متجمد فروق
المرتب الناتجة عن وضعه في الفئة المستحقة له عند تعيينه . وقال بيانا للدعوى
إنه بعد حصوله على ليسانس الآداب عام ١٩٦٢ وانتهاء فترة تجنيده بتاريخ
١٠/١/١٩٦٧ عمل لدى الشركة المطعون ضدها منذ ٢٧/٣/١٩٦٨ وإذ عينته
هذه الشركة بالفئة المالية السادسة مع أنه يستحق الفئة الخامسة من تاريخ
تعيينه وعلاوات المدة السابقة عليه والفروق المالية المترتبة على ذلك باعتبار
أن أقدميته ترجع إلى تاريخ تجنيده ، فقد رفع الدعوى بطلباته السالفة البيان .
وبتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بنسب خير لأداء المهمة التي
أفوضت عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٤ من
يونية سنة ١٩٧٣ باعتبار أقدمية الطاعن من ١/٦/١٩٦٢ وبأحقته لأول مربوط
للفئة الخامسة من تاريخ تعيينه الحاصل في ٢٧/٣/١٩٦٨ والتزام الشركة المطعون
ضدها بأن تؤدي له مبالغ ٦٣ جنيه والمصنعي لشركة الرمال السوداء بأن
يؤدي له مبالغ ٧٣ ج و ٥٠٠ م . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم
باعتدائها المقيد برقم ١٣١٩ سنة ٢٩ ق مدني أمام محكمة استئناف الإسكندرية
فقدضت في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة ، وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطامن أقيم على سببين ينهى بهما الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . وبما أن ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه برفض دعواه على أن القانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٦٨ و ١٠ لسنة ١٩٧١ يبدأ مبرأتهما من تاريخ نشرهما فلا تطبق أحكامهما على الطامن الذي عين قبل هذا التاريخ ، في حين أنهما من الفوازين التفسيرية التي تسرى منذ نفاذ النشريعين الأصليين رقمي ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ و ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ وقد صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ لكفالة المساواة بين العاملين في الحكومة ومن يعمل بالقطاع العام بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ نصت على حساب فترة الاستدعاء لضباط الاحتياط في أقدمية الفئة التي يتم تعيينهم بها في شركات ذلك القطاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - قد نصت على أن (يحتفظ للجندين المنصوص عليهم في المادة الرابعة الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب إتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم ..) وكان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ينص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص المادة ٦٣ من ذلك القانون النص الآتي (تحسب مدة الخدمة العسكرية أو الوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية للجندين الذين يتم تعيينهم في وزارات الحكومة

ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدة تجنيدهم كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في أقدمياتهم على ألا تزيد عن أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس كما تعتبر المدة المشار إليها مدة خبرة لمن يعين من المذكورين بالقطاع العام) ، كما ينص في المادة الثانية على أن ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ ، فإن مؤدى هاتين المادتين أن التسوية بين المجندين من العاملين بالحكومة والعاملين بالقطاع العام في خصوص اعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون إلا من ١٩٦٨/١٢/١ — تاريخ العمل بالقرار بقانون المشار إليه — لأن الأصل في القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، وإذا انتهى هذا الاستثناء ، وكان النص المعمول المادة ٦٣ المنوّه عنها ليس تشريعا تفسيريا لنصها القديم لأنه أورد أحكاما مستحدثة في خصوص مدة عمل المجندين الذين يعينون بشركات القطاع العام التي جاء النص القديم واضح الدلالة على المراد منها في هذا الشأن ، ولما كان البين من الأوراق أن لطامن جنود في المدة ١٩٦٢/٥/٢٩ حتى ١٩٦٧/٩/٣٠ وعين بالشركة المطعمون ضدها في ١٩٦٨/٣/٢٧ ، فإنه يخضع لنص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية قبل تعديله بالقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٧ م ، والذي كان قبل هذا التعديل يقتصر الاحتفاظ للمجندين بأقدمية في التعيين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس على من يتقدم منهم في النوظف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة فقط ، وتبعا لذلك لا يحق للطامن المدين بإحدى شركات القطاع العام المطالبة بحساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية ما دام أنه لم يعين بإحدى الجهات المذكورة . ولا يغير من ذلك كون الطامن من فئة ضباط الاحتياط بعد انتهاء فترة الخدمة الإلزامية ، إذ لا وجه لما يتمسك به من أعمال أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط الذي أضاف إلى المادة ٦٦ من القانون المذكور .

فقرة جديدة مؤداها اعتبار فترة الاستدعاء مدة خبرة تحسب في الأقدمية عند التعيين في وظائف القطاع العام، ذلك أن هذا القانون لا يعمل به إلا تاريخ نشره في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ م في حين أن تجنيد الطاءن وخدمته كضابط احتياط - وتاريخ التحاقه بالشركة المطعون ضدها في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٨ - كان قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه ١٤ لا محل معه لإعمال حكم هذا النص المستحدث على والفة الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بسببي الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما يتقدم بتعيين رافض الطعن .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، ومذوية السادة
المستشارين : هاشم المرافى ، وملاح عبد العليم ، وسيد عبد الباقي ، ودكتور
أحمد حسنى .

(٣٦٦)

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٨ قضائية :

استئناف . إفلاس . قانون . حكم . دعوى .

الحكم الصادر في دعوى إتهار الإفلاس ، ميماد استئنافه خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه .
م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستعدة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما
نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواجد (١) .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن ميماد استئناف الحكم الصادر في دعوى
إتهار الإفلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه
وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وأن حكم هذه المادة جاء صريحا
ينطبق على جميع دعاوى الإفلاس ، فلا يبدأ ميماد الاستئناف إلا من تاريخ
الإعلان بما في ذلك حالة رفض دعوى المدعى وأن هذه القواعد التي استحدثها
قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة
من إجراءات ومواجد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة فوجبا على
القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى إتهار
الإفلاس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن وبالقدر اللازم للفصل فيه — تتحصل فى أن للطامن بصفته أقام الدعى
رقم ١٢٣ سنة ١٩٧١ تجارى كلى إفلاس جنوب القاهرة على البنك المطعون ضده
طالب فيها الحكم ببطلان العقدين المؤرخين ١٩٦١/٢/١ و ١٩٦١/١٢/١٤
المتضمنين كفالة المفلس للشركة الشرقية للمهندسة والتجارة على وجه
التضامن فى الاعتمادين المفتوحين لها بالبنك المطعون فيه . وقال بياناً لدهواه إنه
قضى فى الدعى رقم ٣ سنة ٦٣ صالح واثى بإشهار إفلاس المذكور وتحديد
١٩٦٢/١/١ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وتعين هو وكيلنا مؤقتاً عن
الدائنين وإذا تعدل تاريخ التوقف عن الدفع استثنافياً إلى ١١ / ١١ / ١٩٥٩ فإن
كفالة المفلس للشركة بمقتضى العقدين سالفى الذكر تكون باطلة باعتبارها من
البرعات المنصوص عليها فى المادة ٢٢٧ من القانون التجارى لوقوعها فى فترة
الريبة ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدعى .
استأنف الطامن بصفته هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٦٧ سنة ٩٢ ق ، وبتاريخ
١٩٧٧/١٢/٢٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة بسقوط الحق فى الاستئناف
لرفعه بعد الميعاد . طعن الطامن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم المطعون فيه وإذا عرض الطعن على
المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينشئ به الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق
القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أسس قضائه بسقوط الحق
فى الاستئناف على سند من القول إن ميعاد الاستئناف فى حالة الحكم برفض

دعوى المدعى يكون خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم وكان ما انتهى إليه هذا الحكم يخالف نص المادة ٣٩٤ من قانون التجارة الذي حدد ميعاد الاستئناف في دعاوى الإفلاس بخمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان وجاء هذا النص عاما ومطلقا ومن ثم يسرى حكمه على جميع الدعاوى ولو كان الاستئناف مرفوعا من المدعى الذي رفضت دعواه وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ما يخالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وأن حكم هذه المادة جاء صريحا ينطبق على جميع دعاوى الإفلاس فلا يبدأ ميعاد الاستئناف إلا من تاريخ الإعلان بما في ذلك حالة رفض دعوى المدعى وأن القواعد التي استحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خرجا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى إشهار الإفلاس وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ما يخالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب والإحالة .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار محمد صدق المصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم فردة ، عبد الحميد المنفلوطي ، عبد المنعم بركة وعمل السجل .

(٣٦٧)

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) مسئولية " المسئولية التقصيرية " . تعويض . محكمة الموضوع .

دعوى التعويض . تكليف محكمة الموضوع بالتدخل بأنه خطأ أو غير هذا الوصف منه .
عضوه لرئاسة محكمة النقض . امتثال الخطأ الموجب للمسئولية . من ملطمة
محكمة الموضوع .

(٢) إيجار . مسئولية نقض .

محمدي مالك العقار بأن مسئوليته قبل قابض المتأجر عقليه وليست تقصيرية . دفاع
يخالطه واقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣ ، ٤) مسئولية " المسئولية التقصيرية " مسئولية حارس
البناء . إثبات .

(٣) مسئولية حارس البناء . استنادا إلى خطأ متضمن في جانبه غير قابل للإثبات
العكس . إنفاذاً بقضى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر .

(٤) حارس البناء . تعريفه . الحراسة . السالك في الأصل . عدم التزام المتأجر
بإحضار المزجر لإجراء أعمال الصيانة . م ٦٨ . مدني . لا يصر في شأن المسئولية
التقصيرية المتأجر .

۱ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة (۱) أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف منه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة والتي نفت الخطأ عن المضرور بقولة إن ارتكابه على سائر الشرفه تصرف عادي ومألوف ، إذ أنه ليس من القاطنين بالشقة التي سقطت شرفتها وإنما يتردد عليها بحكم وظيفته فلا يستطيع أن يعلم بأن الشرفه خربة وأن مونة البناء التي تتكون منها قد تحللت ، وهي أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، مما يكون معه النعي جدلا مضرعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

۲ - إذ لم يثبت من الأوراق أن الطاعنة - المالكة - تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المضرور كان تابعا للطعمون عليها الأخيرة - المستأجرة - التي تربطها بها علاقة إيجارية وأن مسئوليتها لذلك تكون عقدية وليست تقصيرية ، ومن ثم لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الذي يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

۳ - مسئولية حارس البناء تقوم قانونا عند تهميد البناء كليا أو جزئيا وهي تستند إلى خطأ مفترض في جانب الحارس بإهمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح ، وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس بإقامة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح ، وإن كانت المسئولية تنفي بنفي علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بإثبات أن وقوع التهميد -

(۱) قض ۱۹۷۶/۶/۲۹ مجرمة المكتب الفني لسنة ۲۷ ص ۱۴۵۴

قض ۱۹۷۹/۱۲/۲۰ مجرمة المكتب الفني لسنة ۲۰ ص ۲۷۷

ولو كان جزئيا - لا يرجع إلى إهمال في الصيانة أو قـدم البناء أو عيب فيه وإنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المـقرور نفسه .

٤ - المقصود بحارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه أو لحساب غيره ، فالحراسة تكون في الأصل للمالك ولا تنتقل بالإجارة أو الحيازة للمستاجر - ، لم يقض الاتفاق بغير ذلك - إذ أن المالك دون المستاجر هو المطالب بتمهيد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير ، ومن ثم فلا يحق للطامنة مالكة العقار أن تنفى مسئوليتها التقصيرية عن تـهدم العقار وإحداث الضرر بقيام العلاقة التعاقدية بينها وبين المستاجر - المطعون عليها الثالثة - وإذا كان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستاجر بإخطار المؤجرة للقيام بإجراء أعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسئولية التقصيرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ٤٨٨٨ سنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطامنين والمطعون عليها الثالثة طالبين بالتزامهما متضامتين بأن يدفع لهما مبلغ خمسين ألف ج . وقالا بيانا للدعوى إنه أثناء وقوف ولدهما ...

الصحة بجلة العمل بمقر النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية - المطعون عليها الأخيرة - بشارع رقم ٢ المملوك لشركة مصر للتأمين - الطاعة - هوت به الشرفه لضمفها وعدم صيانتها وأردى الحادث بحياته وتحرر عن ذلك محضر العوارض رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٤ "عابدين"، ولما كان سقوط الشرفه نتيجة إهمالها في صيانتها فقد أقامت الدعوى بطلباتها مالفه البيان ومويفا عن الاضرار الأدبية والمادية لفقدما ولدهما . دفعت الطاعة بعدم مسؤوليتها لخطأ المحنى عليه حين ارتكز على صائر الشرفه مع وضوح الحال الذى يدركه الرجل العادى ، كما أقامت دعوى فرعية ضد المطعون عليها الأخيرة طالبة الحكم لها عليها بما قد يحكم به عليها فى الدعوى الأصلية استنادا إلى ما ثبت من تقرير خبير لإثبات الحالة فى الدعوى رقم ٥٢٢٥ سنة ٧٤ مستعجل القاهرة من أن سقوط الشرفه يرجع إلى أسباب لم تخف على النقابة المستأجرة للشقة الملحقه بها والشرفه ، والى كان طليهما إخطار الطاعة لأجراء الصيانة اللازمة . وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦ حكمت المحكمة ١ - بالزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليها الأول والثانية مبلغ خمسة آلاف جنيه وبرفض الدعوى الفرعية . استأنف المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ٣٢٧٦ سنة ٩٢ ق ، كما أقامت الطاعة استئنافا قيد برقم ٢٢٧٦ سنة ٩٢ ق ، كما أقامت الطاعة استئنافا قيد برقم ٣٢٨٩ سنة ٩٢ ق ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى إلى الأول حكمت بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة وأياها .

وحيث أن الطعن أقيم على أسباب ستة تنعى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال وفى جوان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على أن المحنى عليه لم يكن يعلم بأن الشرفه خربة وأن موتها قد تحالت إذ أنه ليس من القاطنين بالشقة وإنما يتردد عليها بحكم وظيفته فى حين أن تردده

على الشقة بحكم وظيفته يجعله عالما بحالة الشقة مما كان يقتضيه تجنب الاستناد إلى سائر ما وهو ما يعيب الحكم بفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولأن كان تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نقي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة والتي نفت الخطأ عن المضرور بمقولة أن ارتكابه على سائر الشقة تصرف عادي وهالوف إذ أنه ليس من القاطنين بالشقة التي صدقت شرفتها : إنما يردد عليها بحكم وظيفته فلا يستطيع أن يعلم بأن الشقة خربة وأن مونة البناء التي تتكون منها قد نحللت ، وهي أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها مما يكون معه النعى جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أساس أن عناصر المسئولية التقصيرية تكتمل في جانب الطاعنة في حين أن المطعون عليها الثالثة تستأجر منها العقار والمضرور تابع لها ، ومن المقرر أن المسئولية عن الأضرار التي تصيب المستأجر أو أحد تابعيه مسئولية عقدية وليست مسئولية تقصيرية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المضرور كان تابعا للمطعون عليها الأخيرة التي تربطها بها علاقة إيجارية وأن مسئوليتها لذلك تكون عقدية وليست تقصيرية ومن ثم لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الذي يخالفه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الأسباب الثالث والخامس والسادس الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون ، وفي بيانها نقول الطاعنة أن الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه استند إلى تحقق شرطين لقيام مسئولية الطاعنة حارسه العين المؤجرة أولهما حراسة البناء وثانيهما تهمد البناء ، في حين أن الطاعنة لا تضع يدها ماديا على العين المؤجرة بل تضع اليد المطعون عليها الثالثة المستأجرة للعين ، كما ثبت بتقرير الخبير أن سقوط الشرفة يرجع إلى تحلل المونة الداخلة في بنائها وهو عيب خفي تجاه الطاعنة ولم تخطر بها المطعون عليها الثالثة المستأجرة الملتزمة بهذا الإخطار أخذا بالمادة ٥٨٥ مدني خاصة وأن الحكم المطعون فيه سلم بوجود ثمة شروخ ظاهرة بسائر الشرفة فلا يضمنه المؤجر ولا يلزم بتعويض الضرر عنه أخذا بالمادة ٥٧٥/٥ من القانون المدني وبمفهوم المخالفة للسادة ٥٧٦/٢ منه — كما أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى القرهية على أن لئالك الحق في معانة المكان المؤجر من وقت لآخر ولم يثبت أن المستأجر منه من مباشرة هذا الحق ، مع أن التزام المؤجر بالضمان لا يتحقق إلا إذا أخطره المستأجر بالعيب وعدم قيام المستأجر بواجب الإخطار يسقط بحكم الآزوم كل التزام على المؤجر .

وحيث إن هذا الذي بالأسباب الثلاثة مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة على أساس مسئولية حارس البناء أخذا بالمادة ١٧٧ من القانون المدني ، ولما كانت هذه المسئولية تقوم قانونا عند تهدم البناء كليا أو جزئيا وهي تستند إلى خطأ مفترض في جانب الحارس بإهمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح ، وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس بإقامة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح وإن كانت المسئولية تنفي بنفي علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بإثبات أن وقوع التهمد ولو كان جزئيا لا يرجع إلى إهمال في الصيانة أو قديم في البناء أو عيب فيه وإنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه ، وكان المقصود بحارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية لحساب نفسه لا لحساب غيره ، فالحراسة تكون في الأصل لئالك ولا تنتقل بالإيجارة أو الحيازة للمستأجر — مالم يقصد الاتفاق بغير ذلك — إذ أن المالك دون المستأجر هو المطالب بتمهيد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة

والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير ، ومن ثم فلا يحق للطاعة مالكة العقار أن تنفي مسئوليتها التقصيرية عن تهمد العقار وإحداث الضرر بزيادة العلاقة التعاقدية بينهما وبين المستأجر المطعون عليها الثالثة وكان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستأجر بإخطار المؤجر للاقيام بإجراء أعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسئولية التقصيرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعي بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع تناقض أسبابه وفي بيانه تقول أن الحكم المطعون فيه تضمنت أسبابه أن ظهور الشروخ بسائر الشرفة لا يدل وحده على أنها آيلة للسقوط وأن الانهيار كان بسبب تحلل المونة ، في حين ذهب الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى أن ما كانت تحتاجه العين من ترميمات تستوجب خبيرا متخصصا ثم يقول أن عمال الشركة الطاعة كان يمكنهم أن يلمسوا التلفيات بسائر الشرفة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه ليس ثمة تناقض بين ما ذهب إليه الحكم المستأنف من أن معرفة حالة العين كانت تحتاج إلى خبير متخصص وبين ما أضافه الحكم المطعون فيه من أن مجرد وجود شروخ ظاهرة بسائر الشرفة لا يدل على أنه آيل للسقوط وإنما كان تداعيه وانهياره على ما جاء بتقرير إثبات الحالة سببه تحلل المونة بها وهو عيب خفي ، ما كان يأتي العلم به للنقابة المستأجرة أو لزوارها المترددين على مقرها .

لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق الأمبار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عبد الحميد المنفلوطي ، وعلى السعدني ، وعبد المنعم بركة ، وأحمد شليبي .

(٣٦٨)

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٧ القضائية :

حكم . " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . استئناف " الأحكام غير
الجائز استئنافها " . تعويض " الحكم في دعوى التعويض " .

الحكم بتقرير مبدأ استحقاق التعويض . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢
مرافعات . إمتناعه مع الحكم المنهى للخصومة . للقضاء بسقوط الحق في إمتناعه . خطأ .

مؤدى المادة ٢١٢ مرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
أن المشرع قد وضع قاعدة عامة ، تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال
في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها ،
وذلك فيما عدا الأحكام الوقائية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك
الأحكام التي تصدر في شق في الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى .
وإذا كانت حلة هذا الاستثناء ، هي أن انتظار الحكم المنهى للخصومة يضر بالمحكوم
عليه ، إذ يتعرض فورا لتحمل إجراءات التنفيذ الجبرى ، فإنه لا يسرى إلا
بالنسبة لشق الحكم القابل للتنفيذ الجبرى دون غيره . ومن ثم فإن الحكم
الصادر بتقرير مبدأ استحقاق التعويض لا يكون قابلا للاستئناف استقلالا ،
وإنما يستأنف مع الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها . وإذا استؤنف مع هذا
الحكم الأخير ، فإن استئنافه يكون في الميعاد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه
بسقوط الحق في استئنافه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٢
بني سويف الابتدائية ضد مصاحبة الغرائب الطاعنة وأخرى بطلب الحكم
بالزامهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ١٢٥٥ ج ، وقال يانا لدعواه أن مأمورية
ضرائب بني سويف حددت يوم ١٩٧١/٣/٢٣ لبيع المحل التجارى المملوك
لمدينها ... بما فى ذلك الحقوق الممنوية والجهدك وحق الإيجار وفاء للدين ،
ورسا المزاد على المطعون عليه مقابل مبلغ ٩٠٥ ج سددته جميعا للطاعنة وتسلم
المحل وباشراصلاحه وإعدادة للغرض الذى اشتراه من أجله إلا أنه فوجئ
بتاريخ ١٩٧١/٧/١٠ بتسليم المحل للطعون عليها الثانية تنفيذا للحكم الصادر
لعالقتها فى الدعوى رقم ٦٧٦ سنة ١٩٧٠ مدنى بني سويف الابتدائية ضدورثة
مالك المحل فأقام إشكالا لوقف التنفيذ رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧١ ببندر بني سويف
حكم فيه بوقف التنفيذ ثم اتى فى الاستئناف رقم ٢١٤ سنة ١٩٧١ بني سويف
وحكم بالاستمرار فى التنفيذ وتم إخلاؤه من العين وتسليمها المطعون عليها الثانية
بموجب محضر تسليم مؤرخ فى ١٩٧٢/٥/٣ ومن ثم فلاه يستحق المبلغ الذى دفعه
وقدره ٩٠٠ ج وكذلك ٥٠ ج قيمة الإيجار الذى سددته لمدة سنة بالإضافة إلى
مبلغ ٣٠٠ ج مقابل ماضاع عليه من ريع وما أنفقه من مصروفات التقاضى .
وبتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى قبل المطعون
عليها الثانية وبالزام الطاعنة بأن تؤدى للطعون عليه مبلغ ٨٧٥ ج وقبل الفصل
فى موضوع التمييز بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بني سويف لبحث
ماقات المدعى من كسب وما لحقه من خسارة نتيجة استحقاق حق الإيجار
لآخر بعد رسو المزاد عليه . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة

بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٨ بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٥٧ ج و ٥٠٠ م
أخذاً بما انتهى إليه تقرير الخبير . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٤٠ لسنة ١٣٠٣ ق بنى سوييف ، وبتاريخ ١٩٧٧/٣/١٢ حكمت بسقوط حق
الطاعنة في الاستئناف بالنسبة لمبدأ التعويض لا تقضاء الميعاد القانوني وبقبول
الاستئناف شكلاً بالنسبة لقدر التعويض ورفضه موضوعاً وبتأييد الحكم
المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة بغرفة
المشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة
على رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو الخطأ في تطبيق القانون إذ أن
مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الأحكام التي تصدر أثناء سير
الدعوى لا تقبل الطعن عليها استقلاً بالاستئناف حتى لو قطعت في شق من النزاع
فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة
للتنفيذ الجبري وأن الحكم الصادر بجملة ١٧ / ٣ / ١٩٧٤ اقتصر على الفصل
في مبدأ استحقاق التعويض ولم يمتد إلى الخصومة في شتمها الخاص بتقديره فلا
يجوز الطعن عليه بالاستئناف إلا مع الحكم المنهي للخصومة كلها الصادر بجملة
١٩٧٥/٢/١٨ ومن ثم يكون استئنافه مع الحكم الآخر في الدعوى في الميعاد ،
ومع اعتبار الحكم المذكور ضمن قضاء يقبل التنفيذ الجبري بالنسبة للإلزام
بمبلغ ٨٧٥ جنيه فلا ينسحب ذلك إلى قضائه بمبدأ استحقاق التعويض لأن
الدعوى تضمنت أكثر من طلب ويكون القضاء في إحدى هذه الطلبات بقضاء
يقبل الطعن الفوري عليه لا يؤدي إلى قبول الطعن بالنسبة لباقي الطلبات التي
لم تنته الخصومة بالنسبة لها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات إذ
نصت على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا
تنتهي بها الخصومة كلها إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما

هذا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري "فقد دلت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع من كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، وإذا كانت هذه الاستثناء هي أن انتظار الحكم المنهي للخصومة يضر بالمحكوم عليه ، إذ يمرض فوراً لتعمل إجراء التنفيذ الجبري ، فإنه لا يسرى إلا بالنسبة لشق الحكم المقابل للتنفيذ الجبري دون غيره ، لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٢ بتقرير مبدأ استحقاق التعويض لا يكون قابلاً للاستئناف استقلالاً وإنما يستأنف مع الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها ، وهو الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٨ ، وإذا استؤنف مع هذا الحكم الأخير ، فإن استئنافه يكون في الميعاد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في استئنافه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، ابراهيم قودة ، عبد الحميد المفلوطي ، منير عبد المجيد ومحمد
ابراهيم خليل .

(٣٦٩)

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٧ القضائية :

تحكيم . صاحب . نظام عام . التزام . " يجب الالتزام " . بطلان .

تحديد مسؤولية الجاني عن الجريمة . تفاقها بالنظام العام . لا يصح أن تكون محلا لصالح
أو لتحكيم . بطلان الالتزام المبني على ذلك .

مفاد الفقرة الرابعة من المادة ٥٠١ من قانون المرافعات والمادة ٥٥١
من القانون المدني أنه لا يجوز التحكيم بصدد تحديد مسؤولية الجاني عن الجريمة
الجنائية والإلزام باطلا لمخالفته للنظام العام . وإذا كانت المسألة التي انصب عليها
التحكيم وبالتالي كانت سببا للالتزام في السند إنما تناول الجريمة ذاتها وتهدف
تحديد المسئول عنها وهي من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز أن يرد
الصالح عليها وبالتالي لا يصح أن تكون موضوعا لتحكيم وهو ما يستتبع أن
يكون الالتزام المثبت في السند باطلا لعدم مشروعية سببه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه كان قد تقدم إلى السيد رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية بطلب إصدار أمر بالأداء بالزام الطامن بأن يؤدي له مبالغ ١٠٠٠ ج قولاً منه أنه يداينه بالمبالغ المذكور بمقتضى سند إذني مؤرخ ١٩٧٥/٤/٢ مستحق السداد وقت الطلب . وإذ رفض إصدار الأمر ، تحددت جلسة لنظر الدعوى قيدت برقم ١٧٢١ سنة ١٩٧٥ الزقازيق الابتدائية . وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة بالزام الطامن بأن يؤدي إلى المطعون عليه مبالغ ١٠٠٠ جنية . استأنف الطامن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٦ من ١٩ ق مدني المنصورة — مأمورية الزقازيق — وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحلت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهض الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن التحكيم — الذي حول عليه في قضائه — باطل طبقاً للمادتين ٥٠١ من قانون المرافعات ، ٥٥١ من القانون المدني ، إذ قضى في ثبوت الجريمة ونسبتها إلى شخص معين ، وهي مسألة لا يجوز الصلح فيها ولا التحكيم في شأنها مما يجعل سبب الالتزام غير مشروع ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد أبدى الحكم المستأنف مستنداً إليه معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٥٠١ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الرابعة على أنه "ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح" وكانت المادة ٥٥١ من القانون المدني تنص على أنه "لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام ... فإن حاصل ذلك أنه لا يجوز التحكيم بصدد تحديد مسؤولية الجاني عن الجريمة الجنائية ، والا حد باطلا لمخالفته للنظام العام ، وإذ كان دفاع المطعون عليه

الذي مول عليه الحكم المطعون فيه في قضائه ، أنه اتفق مع الطاعن على الاحتكام إلى شخص طلب من كل واحد منهما أن يحضر على نفسه سندا بمبلغ ١٠٠٠ ج واحتفظ بهما ليساهما إلى من يثبت أن له الحق قبل الآخر ، وأن الحكم استبان له أن المطعون عليه هو صاحب الحق بعد أن ظهر له أن الطاعن قد حرض على سرقة مواشي المطعون عليه فسلمه السند موضوع المطالبة وكان يبين من الصورة الرسمية للحضر رقم ٢٥٤٣ سنة ١٩٧٥ فافوس التي أعتد عليها الحكم في قضائه أيضا ، أن الذي احتكم إليه الطاعن والمطعون عليه قرر أنه طلب من كل منهما أن يحضر على نفسه سندا يكون ضد المخطيء لمن يثبت أنه صاحب الحق فيه ، فإن ثبتت مسؤولية الطاعن حق عليه المبلغ كتعويض وإن لم تثبت حق له مبلغ السند كتعويض له عن اتهامه كذبا ، وأنه قد بان له أن أن المطعون عليه هو صاحب الحق في السند بعد أن أدى شهوده اليمين على أن الطاعن حرضهم على سرقة مواشي المطعون عليه ، مما مفاد، أن المسألة التي أنصب عليها التحكيم ، وبالتالي كانت سببا للالتزام في السند إنما تناول الجريمة ذاتها وتهدف تحديد المسئول عنها وهي من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز أن يرد الصلح عليها وبالتالي لا يصح أن تكون موضوعا لتحكيم وهو ما يستتبع أن يكون الالتزام المثبت في السند باطلا لعدم مشروعية سببه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم تعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدوى .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صدقي العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم قودة ، محمد ابراهيم خليل ، علي السعدي وأحمد شلبي .

(٣٧٠)

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) إثبات . " القرائن القانونية " . بيع . " البيع بالعربون .

دفع العربون قرينه قانونية على جواز المدول بمن البيع . جواز الاتفاق على أنه يفيد
البت والتأكد .

(٢) عقد " تفسير العقد " محكمة الموضوع .

تفسير العقود من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها ليس فيه خروج عن المعنى
الظاهر لمباراتهما .

١ — النص في المادة ١٠٣ من التقنين المدني على أن " دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في المدول عنه ، إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك " يدل على قيام قرينه قانونية — قابلة لإثبات العكس — نقضى بأن الأصل في دفع العربون أن تكون له دلالة جواز المدول عن البيع ، إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على أن دفع العربون معناه البت والتأكد والبدء في تنفيذ العقد .

٢ — تفسير العقود واستظهار نية طرفيها ، هو أمر تستقل به محكمة الموضوع ، ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لمباراتهما ، وهي في ذلك لا تنفذ بما تفيد عبارة معينة منها ، وإنما بما تفيد في جملة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر/
والمرافعة وبعد للمداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أنما الدعوى رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦٩ دمياط
الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٨/١٠/٣١
من العقار المبين الحدر والمالم بالصحيفة نظير ثمن قدره ١٣٥٢ ج ٧٨٠٠ م .
وقال شراح لها ، أن مورث المطعون عليهم ، المرحوم — — — — — باعهما ،
بعقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦٨/١٠/٣١ ، المتل الكائن بشارع خضير
على أساس سعر المتر ١٣ ج ، وإيهما دفعا إليه من الثمن ١٠٠ ج كعربون ،
واتفق على أن دفع يبلغ آخر تكملة العربون ، على أن يتم تحرير العقد النهائي خلال
ثلاثة شهور ، وفي ١٩/١/١٩٦٩ دفعا إليه ١٠٠ ج من أصل الثمن ، وإذ لم يقدم
إيهما مستندات الملكية حتى توفي في يونية سنة ١٩٦٩ ، وتبين من بحث أصل
الملكية بالمساحة ، أنه لا يملك إلا ١٥٤ و ٥٦٥ مترا مربعا من مساحة العقار
المبيع ثمنها طبقا لما ورد بالعقد ١٣٥٢ ج ٧٨٠٠ م دفعا منه ٢٠ ج ، فقد أقاما
الدعوى بطالبهما سالف البيان . دفع المطعون عليهم الدعوى بأن محرر ١٩٦٨/١٠/٣١
هو بيع بالعربون لكل من التعاقدين فيه حق الرجوع طبقا لـ ١٠٣ من
القانون المدني ، وإن ملاسات العقد تؤكد عدول الطاعنين عن البيع بعدم تحرير
العقد . وتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعنان
هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٤ لسنة ٤٢٢ استئناف المنصورة (مأمورية دمياط)
وتاريخ ١٩٧٦/٦/٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان
في هذا الحكم بطريق النقض وقدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي
برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، قرأت أنه جدير
بالنظر ، وحدثت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه خطأ في تكييف محرمى ١٩٦٨/١٠/٣١ ، ١٩٦٩/١/١٩ إذ عدل عن المعنى الظاهر لعبارة العقد ومسح ألفاظها وحرف معناها ، فاعتبر العقد غير لازم في حق الطرفين قابلاً للعدول من أى منهما أخذاً بالمادة ١٠٣ من القانون المدنى ، في حين أن عباراتها فاطمة الدلالة في أن العقد لا يرتكز على عربون من شأنه أن يسمح بالعدول عنه ، بل هو عقد منجز لازم في حق طرفيه ، ذلك أن محرم ١٩٦٩/١/١٩ الذى اندمج في المحرر الأول وشكل معه علاقة تعاقدية واحدة قد نسخ فيها لفظ العربون ، وأفصح عن نية الطرفين من أن التعاقد بينهما أمر لازم ، بالنص فيه على امتلاك البائع لهما مبلغ ١٠٠ ج من أصل الثمن وأن جملة الواصل مبلغ ٢٠٠ ج .

وحيث إن هذا النقص في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ١٠٣ من القانون المدنى على أن "دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه ، إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك" . يدل على قيام قرينة قانونية قاطعة لإثبات العكس — تقضى بأن الأصل في دفع العربون أن تكون له دلالة جواز العدول عن البيع ، إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على أن دفع العربون معناه البت والتأكيد والبدء في تنفيذ العقد . إذا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محرم ١٩٦٨/١٠/٣١ أنه ورد به استلام مورث المطعون عليهم من الطاعنين مبلغ ١٠٠ ج عربون المنزل المبين به على أساس سعر المتر ١٣ ج على أن يدفع مبلغ كالة للعربون في بحر شهر من تاريخه وبعد أن يحرر العقد النهائي في بحر ثلاثة أشهر من تاريخه ، كما يبين من الاطلاع على محرم ١٩٦٩/١/١٩ بأنه ورد به استلام المورث المذكور من الطاعنين مبلغ ١٠٠ ج من أصل الثمن المشتري المنزل المبين به وأن جملة الواصل ٢٠٠ ج ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن "النائب من المحرر المؤرخ ١٩٦٨/١٠/٣١ أنه نص به صراحة على أن المبالغ المدفوعة من المشتري وقدره ١٠٠ ج يمثل عربوناً للبيع ، وكانت المحكمة تستخلص من الاتفاق على تحرير العقد النهائي في بحر ثلاثة أشهر أن نية الطرفين قد انتهت إلى اعتبار هذا البيع مصحوباً بخيار العدول ، وكانت المحكمة تستظهر من ظروف الحال وفي

ضوء ما اشتمل عليه المحرر المؤرخ ۱۹۶۸/۱۰/۳۱ التزام المستأقین (الطاعین) من دفع مبلغ المائة جنية المدفوعة منها تكملة للعربون المقبوض بالمحرر ۶۹/۱/۱۹ .. ولا یغیر من هذا النظر ما ورد بالإبصال المؤرخ ۱۹۶۹/۱/۱۹ أن مبلغ المائتی جنية التي دفعت به من أصل الثمن وجاء به أن جملة المبلغ المقبوض مائتی جنية ما یقطع أن نية المتعاقدين قد أنصرفت إلى إكمال العربون على النحو السابق . ، ” — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى على أسباب سائفة ، وكان تفسير العقود واستظهار نية طرفيها ، هو أمر تستقل به محكمة الموضوع ، مادام قضاؤها يقوم على أسباب سائفة ، وطالما إنها لم تخرج في تفسيرها للتقدم واستظهار نية المتعاقدين من المعنى الظاهر لعبارة ، وهي في ذلك لا تنقيد بما تنقيد عبارة معينة منها ، وإنما بما تنقيد في حملتها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم بتمين رفض الطعن .

جاسية ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق راتب ، ومضوية السادة المستشارين : أحمد مبرى أحمد ،
ومحمد المرمي فتح الله ، ووليم رزق بدوي ، ومحمد مختار منصور .

(٣٧١)

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٤٩ القضائية :

حكم "حجية الحكم الجنائي" . قوة الأمر المقضي . مسئولية . تعويض .
حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نظامه . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه
في الخطأ أو تقريره مساهمة فيه . لاجية له في تقدير القاضي المدني للتعويض . مله ذلك .

مفاد نص المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من
قانون الإثبات أن الحكم الجنائي يقتصر حجته أمام المحكمة المدنية على المسائل
التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ
والضرر ، ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ
أو تقريره مساهمة فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة إذ أن
تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجني عليه أو نفيها لا يؤثر لا في تحديد العقوبة
بين حديها الأدنى والأعلى ، والقاضي الجنائي غير ملزم ببيان الأسباب التي
من أجلها يقرر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص
عليهما في القانون . إذ كان ذلك ، فإن القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائماً
أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده دون غيره ، كما أن له أن يقرر أن المجني عليه
أو الغير كما أن له أن يقرر أن المجني عليه أو الغير قد أسهم في إحداث الضرر
رغم نفي الحكم الجنائي هذا أو ذلك ايراعى ذلك في تقدير التعويض وذلك إعمالاً
لنص المادة ٢٠٦ من القانون المدني .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما أقامتا الدعوى رقم ٥٨٨٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن (وزير الدفاع والإنتاج الحربى بصفتة) بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لهما مبلغ عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية — فالتا بيانا لذلك إن المرحوم ... زوج الأولى ابن الثانية قتل فى حادث إنقلاب سيارة قيادة جندى من القوات المسلحة تابع للطاعن وقضى إيدانته وأصبح الحكم الجنائى نهائيا . ولما كانت مسؤولية الطاعن قائمة إعمالا لنص المادتين ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدنى وأصابتها أضرار مادية وأدبية من جراء الحادث فقد أقامتا الدعوى بطليهما مالف البيان . بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليهما مبلغ أربعة آلاف وأربعمائة جنيه وفوائده القانونية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٣٩ س ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها صحت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطاعن ينمى بنفسه طعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن إيمورت المطعون عليهما قد أسهم بخطئه فى وقوع الحادث . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع بحجة أن الحكم الجنائى الصادر بإدانة تابعة قد صار نهائيا ، فيمتنع على القاضى المدنى بحث أى خطأ

آخر — غير خطأ التابع — يكون قد أسهم في وقوع الحادث ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعمى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها " وفي المادة ١٠٢ من قانون الإثبات على أنه " لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الواقع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا " مفاده أن الحكم الجنائي تقتصر حججته أمام المحكمة المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فإن إمتداد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ، إذ أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى ، والقاضي الجنائي غير ملزم ببيان الأسباب التي من أجلها يقرر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون ، إذ كان ذلك فإن القاضي المدني يستطيع أن يؤكد دائما أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده دون غيره كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم في إحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي هذا أو ذلك ليراعى ذلك في تقدير التعويض أعمالا للمادة ٢١٦ من القانون المدني التي تنص على أنه " يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد عليه " — كما كان ذلك وكان الطاعن قد نعى على الحكم المطعون

فيه أن الحادث وقع نتيجة خطأ مورث المظعون عليهم الذي استغرق خطأ تابع للطامن وأن الحكم جنع إلى المغالاة في تقدير التعويض حين أقل مشاركة المورث في الخطأ المسبب للضرر وكان الحكم المظعون فيه قد نفي في الدعوى على أساس أن الحكم الجنائي لهجية وثبت خطأ تابع الطامن الذي أدى إلى وقوع الحادث وأن القاضى المدينى يرتبط بما يقرره الحكم الجنائى من نفي نسبة الخطأ للمورث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما حجبته عن تحقيق دفاع الطامن الذى لو ثبت فقد يتغير به وجه الرأى في تقدير التعويض بما يستوجب نقضه .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد فاروق واتب نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشارين :
أحمد صبرى أحمد ، محمد المرسى فتح الله ، وسعد حسين بدر محمد مختار منصور .

(٣٧٢)

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٩ القضاية :

(١ - ٣) إرتفاق " إرتفاق بالمطل " . تقادم " تقادم مكسب " .

(١) كسب حق إرتفاق بالمطل بالتقادم . أثره . لصاحب الحق لاستبقاء مطله مفتوحا على أقل من المسافة القانونية . عدم أحقية الجار في البناء على مسافة أقل من متر حتى لو كان المطل مفتوحا في حائط مقام على الخط الفاصل بين العقارين . م ٨١٩ ٤ ١٠١٦ / ٢ من القانون المدنى .

(٢) حق الإرتفاق بالمطل . اكتسابه بالتقادم . تحققه بتوافر شرطى الظهور والاستمرار بنية استعمال الحق مدة خمس عشرة سنة . هلاك المقار المرتفق به أو العقار المرتفق . أثره . لإنهاء حق الإرتفاق . م ١٠٢٦ من القانون المدنى .

(٣) عككة الموضوع " سلطتها في تقدير عمل الخبير " . خبرة . أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محولا على أسبابه . مؤداه عدم إلزامها بإلزامه امتثالا على القانون المرجحة إليه .

١ - مفاد المادة ٨١٩ من القانون المدنى أن المطل إذا كان مفتوحا على مسافة أقل من متر وظل على هذا النحو مدة خمس عشرة سنة ، وكانت الحيابة مستوفيه اشتراطها وايست على سبيل التيساح ، فإن صاحب المطل يكسب حق إرتفاق بالمطل بالتقادم ويكون له الحق فى استبقاء مطله مفتوحا على أقل من المسافة القانونية كما هو وليس لصاحب العقار الجاور أن يعترض حتى لو كان المطل مفتوحا فى حائط مقام على الخط الفاصل بين العقارين بل ليس له فى هذه

الحالة أن يقيم حائطاً في ملكه إلا بعد أن يتعد عن الخط الفاصل بمسافة متر وذلك حتى لا يسد المطل المكتسب بالتقادم .

٢ — حق الارتفاق إذا توافره شرطا الظهور والاستمرار بنية استعمال هذا الحق جاز كسبه بالتقادم إعمالاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ١٠١٦ من القانون المدني . وينتهي إعمالاً لما تنص عليه المادة ١٠٢٦ من القانون المدني بهلاك العقار المرتفق هلاكاً تاماً .

٣ — إذ كانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير للأسماء التي أوضحها في تقريره لإقتناعها بصحتها وهي أسباب سائفة تكفي لحمل الحكم ، فلا عليها أن هي لم ترد على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به بحسب ما يحول على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٧٣٢ سنة ١٩٦٧ مدني كلي القاهرة ضد الطاعن طالبن الحكم بإزالة ما أقامه هذا الأخير من مباني العقار رقم ٧ الكائن بدرب المواهي المبين بصحيفة الدعوى . وقالوا بياناً لها أنهم يمتلكون العقار رقم ٩ الكائن بدرب المواهي بموجب عقدين مسجلين بينما يمتلك الطاعن العقار الملاصق رقم ٧ ، وأن قراراً صدر بترع ملكية بعض العقارات توطئة لإنشاء طريق جديد ، ترتب عليه إزالة جزء من مباني منزل الطاعن ، وإذا شرع هذا الأخير في إعادة البناء لم يترك سوى مسافة مترين المتراين مما أدى إلى سد مطلات منزلهم رغم أن لهم حق ارتفاق بالمطل على منزل

للطاعن ، فأقاموا الدعوى رقم ٣٠٣٨ سنة ١٩٦٧ مستعجل القاهرة بطلب وقف أعمال البناء ، فير أن الطاعن أتم البناء قبل أن يباشر الخبير المنتدب في هذه الدعوى المأمورية التي أسندت إليه الأمر الذي اضطروا معه إلى ترك الخصومة فيها . ولما كانوا قد اكتسبوا حق ارتفاق بالمطل على منزل الطاعن بوضع اليد منذ أكثر من خمسين عاما ، وكان في قيام الطاعن بالبناء على النحر المذكور ، إعتداء على هذا الحق فقد أفتاء الدعوى المثلة بطلبهم للسالف البيان .

وبتاريخ ١٩٦٨/٣/١٦ ، ١٩٦٨/١١/٢ ، ١٩٦٩/٤/١٩ حكمت المحكمة بنسب خير الجدول ومكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميينة بمنطوق كل من أحكامها المذكورة ، وبعد أن قدم الخبراء تقاريرهم حكمت بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٨ بإزالة ما يعوق — من منزل الطاعن — حق المطعون عليهم بالمطل وذلك بالجهة الشرقية من الغرفة البحرية بمنزل المطعون عليهم في كل من الدور الأرضي والدور المسروق والدور الأول العلوي والدور الثاني العلوي وذلك بالارتداد لمسافة لا تقل عن متر . إستانف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٣ سنة ٨٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩ ، ١٩٧٣/١٢/١٥ ، ١٩٧٧/٣/٢٢ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الحكومي لأداء المأمورية الميينة بكل من منطوق أحكامها ، وبعد أن أودعت تقارير الخبراء حكمت المحكمة في ١٩٧٩/١/٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعي بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول أن المطعون عليهم قد خالفوا القانون حينما أقاموا عقارهم وبه فتحات المجلات دون مراعاة المسافة القانونية بينه وبين عقار الطاعن الذي كان وقتها أرضا فضاء ولما كانت المجلات المفتوحة على أرض فضاء والمتركة عن طريق التسامح لا يمكن أن تكتسب حق ارتفاق بالمطل ، فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى أن المطعون عليهم قد اكتسبوا بالتقادم الطويل حق ارتفاق بالمطل على عقار الطاعن ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا للنهي مردود ، ذلك لأن المادة ٨١٩ من القانون المدني تنص على أنه لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر وتقياس المسافة من ظهر الحائط الذي فيه المطل أو من حافة المشربة أو الخارجية . وإذا كسب أحد بالتقادم الحق في مطل مواجه لملك الجار على مسافة تقل عن متر فلا يحق لهذا الجار أن يبنى على أقل من متر يقاس بالطريقة السابق بيانها وذلك على طول البناء الذي فتح فيه المطل مما مفاده أن المطل إذا كان مفتوحا على مسافة أقل من متر وظل على هذا النحو مدة خمس عشرة سنة وكانت الحياة مستوفية لشرائطها وايست على سبيل التسامح ، فإن صاحب المطل يكسب حق ارتفاق بالمطل بالتقادم ويكون له الحق في إحتباء مطله مفتوحا على أقل من المسافة القانونية كما هو ، وليس لصاحب العقار المجاور أن يعترض ، حتى لو كان المطل مفتوحا في حائط مقام على الحائط الفاصل بين العقارين بل ليس له في هذه الحالة أن يقيم حائطا في ملكه إلا بعد أن يستعد من الحائط للفاصل بمسافة متر وذلك حتى لا يسد المطل المكتسب بالتقادم . إذ كان ذلك وكان حق الارتفاق إذا توافر له شرطا الظهور والاستمرار بنية استعمال هذا الحق جاز كسبه بالتقادم إعمالا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ١٠١٦ من القانون المدني وكان يبين من تقارير خبراء الدعوى المقدمة صورها الرسمية بأوراق الطعن التي أخذت بها محكمة الموضوع ، أن مطلات منزل المظنون عليهم عبارة عن نوافذ بالجهة الشرقية بالطوابق الأرضي والمسروق والأول والثاني العلويين وأن تاريخ فتحها يرجع إلى مدة لا تقل عن تسع عشرة سنة ، وكان البين من حكم محكمة أول درجة الذي أخذ بتقرير خبير الجدول ومكتب خبراء وزارة العدل ، والمؤيد بالحكم المظنون فيه أن هناك حق ارتفاق بالمطل لعقار المظنون عليهم على عقار الطامن قد اكتسب بالتقادم بعد أن توافرت شروطه إذ أن علامة هذا الحق الظاهرة هي تلك النوافذ المفتوحة على عقار الطامن وكان الطامن لم يتجد بأنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع بأن المطلات موضوع التداعى كانت على سبيل التسامح ، فإن النعي بما جاء بهذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل النتي بالوجه الثانى أن الخبير الذى نديته محكمة ثانى درجة لم ينفذ المأمورية التى حددتها له بمحكمة الصادر فى ١٩٧٧/٣/٢٢ ، ووقع فى العديد من الأخطاء الواضحة ، إمترض عليها الطاعن وقتذاك بعد أن قدم قرارا إداريا بهدم منزل الماطعون عليهم بأكمله لخلل أصابه . ولما كان الحكم الماطعون فيه ، رغم ذلك قد أخذ بما انتهى إليه الخبير فى تقريره وأجاب الماطعون عليهم إلى طلبهم للتعسفى المشوب بسوء استعمال الحق ، فقضى بإزالة مبانى منزل للطاعن مع أن فى ذلك إرهاقا ماديا له ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النتي مردود ، ذلك لأنه لما كان البين من الحكم الاستثنافى الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢ أنه إزاء الخلاف الذى ثار فى الاستثناف حول ما إذا كان فى إزالة المبانى إلى أقالها الطاعن والارتداد للمسافة القانونية يتضمن إرتفاقا له ، وأت المحكمة نذب الوكيل المهندس لمنكتب خبراء وزارة العدل بمنسوب القاهرة للاطلاع على تقارير الخبراء السابقة لبيان وجه الحقيقة فى هذه المسألة ، وقدم الخبير تقريراً مؤرخاً ١٩٧٨/٥/١٣ — أخذت به محكمة الموضوع — وأورد الحكم الماطعون فيه فى هذا الخصوص قوله ” وحيث إن — المحكمة تأخذ بما جاء بالتقرير الأخير المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٣ والذى أيد ما جاء بالتقرير المؤرخ ١٩٧٦/٥/١١ ومربحاً له محمولا على الأسس السليمة التى تبناها هذه المحكمة وتجهلها من ضمن أسبابها . وتخلص المحكمة إلى أن إزالة المبانى التى أقامها الطاعن والارتداد للمسافة القانونية لا يتضمن إرهاقا له وأن الضرر الذى سبب به الماطعون عليهم من تعطيل حق الارتفاق المقرر لهم باعتبار أن طبيعة الفتحات هى مطلات وليست مناوور وأن هذا الحق موجود لاكثر من المدة القانونية اللازمة لاكتسابه سيكون ضررا يتجاوز بكثير الضرر الذى سبب به الطاعن فيما لو قام بالهدم وإعادة البناء إذ أن هذا الضرر كما انتهى إليه الخبيران بتقريريهما السابقين يعادل مبالغ ٦٠٠ ج نتيجة تعطيل استعمال حق الارتفاق المقرر لهم بينما أن تكاليف إعادة الحال إلى أصلها بعد إزالة مبانى الطاعن لا تزيد عن مبالغ مائة جنيه ” ولما كان بين من ذلك أن المحكمة فى حاود سلطتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة التى انتهى إليها الخبير للأمانيد التى أوصىها فى

تقريره لاقتناعها بصحتها وهي أسباب سائلة تكفي لحل الحكم ، فلا عليها إن هي لم ترد على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به مجولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنته التقرير . لما كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه قد قرر أن الطاعن لا يناله من الحكم بالإزالة إرتفاق أو ضرر جسيم فإن هذا يفيد أن المطعون عليهم لم يكونوا متعسفين في طلب الإزالة وإذا كان حق الارتفاق ينتهي إعمالا لما تنص عليه المادة ١٠٢٦ من القانون المدني بهلاك العقار المرتفق به أو العقار المرتفق هلاكاً تاماً وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع الدليل على تنفيذ القرار الإداري الصادر بهدم عقار المطعون عليهم ، فإن النعي بما جاء بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، حاتم المرافى ، صلاح الدين عبد العظيم ، والدكتور أحمد حسن
وحافظ السلي .

(٣٧٣)

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ القضائية :

حكم " تسبيب الحكم " ، " ما يعد قصورا " . نقل بحرى .

تسبيب الحكم : ضوابط : رفض دعوى مالكة السفينة المطالبة بأجرة النقل استنادا إلى
قيامها بتأجير السفينة . عدم تعرض الحكم لبيان شكل الإيجار لتعدد من يحق له اقتضاء أجرة
النقل . قصور .

يجب سلامة الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ألا يصدر على
أساس فكرة مبهمة أو غامضة لم تتضح معالمها أو خفيت تفاصيلها وإنما
يجب أن يؤد من الحكم على أسباب واضحة أسفر عنها تمحيص دفاع الخصوم ،
ووزن ما استدلوا إليه من أدلة واقعية وحجج قانونية ، وتحديد ما استخلص
ثبوته من الوقائع ، وطريق هذا الثبوت وذلك تمكينا لمحكمة النقض من بسط
وقايتها على سلامة تطبيق القانون وصحة تفسيره . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة — مالكة السفينة — على
إنتفاء صفتها كناقلة وبالتالي عدم أحقيتها في المطالبة بأجرة النقل وذلك
لجرد ثبوت تأجيرها للسفينة دون أن يعنى ببيان شكل هذا الإيجار وما إذا
كان ، شارطة زمنية أو بشارطة بالرحلة رغم اختلاف آثار العقد في كل من الحالتين
بشأن تحديد من بين طرفيه تكون له صفة الناقل الذى يحق له اقتضاء أجرة النقل

إذا كانت مستحقة الدفع في ميناء الوصول طبقا لبيانات سند الشحن ،
والمستند في ذلك إلى تقارير قال بصورها من وكيل الطاعة لم يعرض
ليانها ولا لبيان وجه استدلالها على النتيجة التي خلص إليها ، فإنه يكون مشوبا
بالقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعة أقامت على المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٧٢٨
سنة ١٩٧٢ تجارى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بإلزامها بمبلغ ٤٠١٣ ج ١٦٤ م
وفوائده القانونية ، وقالت بيانا لدعواها إنه بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٢ وصلت إلى
ميناء الاسكندرية السفينة " ساحل الكويت " المملوكة لها وعليها ثمان رسائل
شحن من ميناء كونستانزا برومانيا إلى الإسكندرية بموجب ثمانية سندات شحن
نص فيها على أن تحصل أجرة النقل في ميناء الوصول ، ولما كانت المطعون
ضدها الأولى بصفتها أمينة للسفينة منتزعة بموجب عقد الوكالة بعدم تسليم
الشحنة إلى المرسل إليه إلا بعد تحصيل أجرة النقل المستحقة إلا أنها أخلت
بالإلزامها هذا وقامت بتسليم الرسائل إلى المرسل إليهم دون تقاضى أجرة
النقل ، كما تنازلت عن حق الحبس المقرر في المادة ١٢٥ من قانون التجارة
البحرى فإنها تلزم بتعويضها — أى الطاعة — عما أصابها من ضرر نتيجة
ذلك وهو ما تقدره بالمبالغ المطالب به . قامت المطعون ضدها الأولى
باختصاص المطعون ضدها الثانية طالبة الحكم عليها بما سمى أن يحكم به
عليها تأسيسا على أن تحصيل أجرة النقل موضوع الدعوى يقع على عاتقها .
ندبت المحكمة خبيرا حصابيا لبيان ما تستحقه الطاعة وبعد أن قدم الخبير

تقريره قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٨ في الدعوى الأصلية بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطامنة مبلغ ٤٠١٣ ج ٤ ، ١٦٤ م وفوائده بواقع ٥٪ ، وفي دعوى الضمان الفرعية بإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للمطعون ضدها الأولى مبلغ ١٣ - ٤ ج ٤ ، ١٦٤ م وفوائده بواقع ٥٪ ، استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١ سنة ٣١ ق ٣١ كما استأنفت المطعون ضدها الثانية بالاستئناف رقم ٢٧ سنة ٣١ ق ٣١ ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/١٠ حكمت محكمة استئناف الإسكندرية بقبول الاستئنافين شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطامنة . طعن الطامنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنمي به الطامنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني المقصود في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم مع تسليمه بملكيتها للسفينة الناقلة فقد أقام قضاءه برفض دعواها على أنها رقدت السفينة للغير فإن الدعوى تصبح محكمة بعقود النقل الذي أبرمه المستأجر وأن هذا الأخير هو صاحب الحق في المطالبة بأجرة النقل دون الطامنة مالكة السفينة ، وقد استند الحكم في ذلك إلى قرارات قل بصدرها من وكيل الطامنة لم يكشف عنها ولا من أين استقاهما مما يعيبه بالقصور في السبب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يجب لسلامة الحكم — وعلى ما جرى أبه قضاء هذه المحكمة — ألا يصدر على أساس فكرة مبهمه أو فامضة لم تتضح معالمها أو خفيت تفاصيلها ، وإنما يجب أن يؤسس الحكم على أسباب واضحة أمفر عنها ، محيصر دفاع الخصوم ، ووزن ما احتندوا إليه من أدلة واقعية وحجج قانونية وتحديد ما استخلص ثبوته من الوقائع ، وطريق هذا الثبوت وذلك تمكين المحكمة النقض من بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون وصحة تفسيره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطامنة — مالكة السفينة على إلقاء صفتها كناقلة وبالتالي عدم أحقيتها في المطالبة بأجرة النقل وذلك لمجرد ثبوت

تأجيرها للسيفنة دون أن يعنى ببيان شكل هذا الإيجار وما إذا كان بمشارطة زمنية أو بمشارطة بالرحلة رغم اختلاف آثار العقد في كل من الحالتين بشأن تحديد من بين طرفيه تكون له صفة الناقل الذى يحق له إقتضاء أجرة النقل إذا كانت مستحقة الدفع في ميناء الوصول طبقا لبيانات الشحن ، واستند في ذلك إلى تقويرات قال بصدورها من وكيل الطاعنة لم يعرض لبيانها ولا لبيان وجه استدلالها على النتيجة التى خلص إليها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي ادعاء الطامن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد عثمان فريش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : عبد الحميد المغلولي ، منير عبد الحميد ، علي الصعدني وأحمد شلي .

(٣٧٤)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٧ القضائية :

(١) دعوى " انعقاد الخصومة " .

وفاء المطعون عليه الأول قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . اعتبار الخصومة في التأمين معدومة .
حالة ذلك .

(٢) محكمة الموضوع . نقض .

فهم الواقع في الدعوى . من ملحة محكمة الموضوع .

(٣) بيع " دعوى صحة التعاقد " .

دعوى صحة التعاقد . دعوى استحقاق مالا .

(٤) قضية " القحة غير المسجلة : أثرها " . شيوع .

قضية المبالاة . أثرها بالنسبة للمتقاسمين . عام الاحتجاج بها قبل الغير ، لا إذا سجلت .
المقصود بالغير . انشترى الجزء مفرز من أحد المتقاسمين لا يعتبر غيرا ولو سجل عقده قبل تسجيل
القصة . اتردك .

١ - الأصل أن تقوم الخصومة بين أطرافها من الأحياء فلا تنعقد أصلا
إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثرا

ومن ثم يتعين اعتبار الخصومة في الطعن معدومة بالنسبة للطعون عليه الأول الذي توفي قبل رفع الطعن .

٢ - لمحكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولا رقيب عليها فيما تحصله طالما أنها لم تعتمد على واقعة بخير سند لها وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب مائغة تكفي لملءه .

٣ - دعوى صحة التعاقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتناول محله ومداه ونفاذه ، والحكم الذي يصدر فيها هو الذي يكون مقروا لكافة ما انعقد عليه الرضاء بين المتعاقدين ، وهي بماهيتها هذه تعتبر دعوى استحقاق مآلا .

٤ - مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين ، الكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه هو دون غيره من أجزاء العقار المقسم وأنه لا يحتاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة ، وأن الغير في حكم المسانة المذكورة هو من يتلقى حقا عينيا على العقار هل أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ، أما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفرزا فإنه لا يعتبر غيرا ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة ، إذ أن حقه في الجزء المفرز الذي انصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدني من أن التصرف إذا انصب على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي اختص به المتصرف بموجب القسمة مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويرتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا الجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٦٢٢ سنة ١٩٧٢ مدنى
جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم على المطعون عليه
الأول فى مواجهة المطعون عليه الثانى بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين
١٩٦٩/٤/٢٢ والمتضمنين بيع المطعون عليه الأول لما لأطيان المدينة فى صحيفة
الدعوى . وقالت شرحاً للدعوى إنها اشترت منه هذه الأطيان شائعة ، فبرأه
كان قد أجرى مع المطعون عليه الثانى قسمة مهايأة اختص كل منهما بمقتضاها
بمساحة من الأرض يتنفع بها حتى تم القسمة النهائية ، ولما أرادت إنهاء
حالة الشبوع فوجئت بادتبار القسمة نهائية مما يتعارض مع ما هو وارد بعقدى
البيع بشأنها فأقامت دعواها ، وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٤ حكمت المحكمة بصحة
ونفاذ عقدى البيع السالفى الذكر المتضمنين بيع المطعون عليه الأول للطاعنة
الأرض الزراعية الميينة بالعقدين والمحددة طبقاً لعقد القسمة المؤرخ ١٩٦١/١٢/٢٨
المبرم بين المطعون عليهما . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف
القاهرة بالاستئناف رقم ٢٨٩٦ سنة ٩٠ ق مدنى طالبة القضاء فيما قضى به من
أن يكون القدر المبيع محدداً طبقاً لعقد القسمة المذكور. وبتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٣
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق
المنقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بإلغاء الطعن بالنسبة
للمطعون عليه الأول ، وأبدت فيها رأى برفض الطعن بالنسبة للمطعون عليه
الثانى ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى فرقة مشورة فأتت أنه جدير
بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن المطعون عليه الأول
توفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وصدر الحكم فيها على المطعون

عليه الثاني من نفسه وبصفته الوارث الوحيد للطعون عليه الاول فيكون الطعن بالنسبة لهذا الأخير معدوما .

وحيث إن هذا اندفع في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر ضد المطعون عليه الثاني عن نفسه وبصفته الوارث الوحيد للطعون عليه الاول مما مفاده وفاة المطعون عليه الاول قبل صدور الحكم المطعون فيه وزفع الطعن بالنقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الأحياء ، فلا تنعقد أصلا إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثرا ، ومن ثم يتعين اعتبار الخصومة في الطعن معدومة بالنسبة للطعون عليه الاول ، والحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطعون عليه استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنحى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ومسح الثابت في الأوراق وخرج على نطاق الدعوى وقضى بما لم تطلبه الطاعنة ، ذلك أن نطاق الخصومة كان مقصورا على تحديد الأرض المبيعة طبقا لعقدي البيع المؤرخين ١٩٦٩/٤/٢٢ فتدسكت الطاعنة بهقاء حالة تشيوع على أساس أن تعيين المبيع إنما يكون طبقا لما يرد بشأنه في عقد البيع ، بينما تدسك المطعون عليهما بالقسمة التي تم إجراؤها بينهما بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٨ ، وبأنها قسمة نهائية وذلك بقصد استبعاد المباني والمنشآت عند تحديد الأرض المبيعة لما ، وكان مؤدى دفاعهما أن تقضى المحكمة برفض الدعوى غير أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة وتقاذ العقدين المذكورين مع تعيين المبيع طبقا لما ورد بعقد القسمة النهائي ، فمسح الثابت بالأوراق وعدل شروط لتعاقد وخرج على نطاق الدعوى وقضى بما لم تطلبه الطاعنة وأخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولا رقيب عليها فيما تحصله طالما لم تعتمد على واقعة بغير سند

لها ، وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعة أفاضت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع آنفى الذكر المتضمنين بيع المطعون عليه الأول لها الأتيان المدينة بصحيفة الدعوى شائعة في أطيان أنرى أجرى بشأنها عقد قسمه بين المطعون عليهما بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٨ ولم تنازع الطاعة في أن تحديد الأرض المبيعة لها طبقا للعقدين تم وفقا لعقد القسمة غير أنها وصفتها بأنها قسمة مهاياة يذا قام دفاع المطعون عليها على أنها قسمة نهائية . لما كان ما تقدم ، وكانت دعوى صحة التعاقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتناول محله ومداه ونفاذه والحكم الذى يصدر فيها يكون مقررًا لكافة ما انه قد طيه الرضاء بين المتعاقدين ، وهى بماهيتها هذه تعتبر دعوى استحقاق مالا . وكان حكم محكمة أول درجة الذى أيد الحكم المطعون فيه قد بنى قضاها على " أن الثابت من شهادة الشهود العقارى ببليس أن هذا القسم قد قدم لتلك الدائرة فى ١٩٦١/١٢/٢٠ أى قبل تاريخ البيع وأن القسمة نهائية طبقا للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٠٩٩ سنة ١٩٧٢ مدنى القاهرة الابتدائية التى رفعت بصحة ونفاذ عقد القسمة ، وقد اعتد الحكم المطعون فيه بهذه القسمة النهائية المسجلة وأقام قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، ومن ثم فإن هذا النعى يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والفصوص فى التسبب ، ذلك أن الطاعة تمسكت بأنها تملك مساحة قدرها ١٢ ط/٢ ف بيعت لها مساحة مفرزة من المطعون عليه الأول بعقد مسجل بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٣ فلا يكون عقد القسمة للنهائى المقود بين المطعون عليهما نافذا فى حقها . كما أن عقد القسمة النهائى حرر قبل رفع الدعوى رقم ٣٠٩٩ سنة ١٩٧٢ مدنى القاهرة الابتدائية التى رفعت بطلب الحكم بصحته ونفاذه وأعطى له على خلاف الحقيقة تاريخ ١٩٦١/١٢/١٨ ليكون سابقا على عقد البيع غير أن حكم محكمة أول درجة اعتبره ثابت التاريخ باعتبار من تاريخ تقديم الطلب بشأنه إلى مكتب الشهر العقارى ببليس فى ١٩٦١/١٢/٢٠ فى حين أن تاريخ عقد قسمة المهاياة كان ١٩٦١/١٢/١٨ ويانتهى تحتلف عن يانات عقد القسمة النهائى . وإذا لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع الجوهرى

وخلط بين قسمة المهايأة التي ورد بيانها بمقتضى البيع وبين القسمة النهائية التي حررت بين المطعون عليهم فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والمقصود في التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم وأنه لا يحتاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة ، وأن الغير في حكم المادة المذكورة هو من تلقى عينا على العقار على أساس أنه أزال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ، أما من تلقى من أحد شركاء حقا مفرزا فإنه لا يعتبر غيرا ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن حقه في الجزء المفرز الذي أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة ، وذلك لما هو مقرر بالمادة ٨٢٦/٢ من القانون المدني من أن التصرف إذا نصب على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء بموجب عقد القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي إختص به المتصرف بموجب القسمة مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتاج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع وإعتبار كل متقاسم مالكا للجزء الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، واعتد بالقسمة النهائية المسجلة التي أجراها المطعون عليهم حسبما سلف البيان في الرد على الدبيب الأول ، وقد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله . لما كان ما تقدم ، وكان لا يعيب الحكم أنه لم يورد كل حجج الطاعنة فيمنعها طالما أنه قد أتم قضاءه على ما يكفي لحمله ومن ثم فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمود حبان درويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فودة ، وعبد الحميد المغلولي ، ومخير عبد المجيد ، ومحمد إبراهيم خليل .

(٣٧٥)

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٩ القضائية :

جمعيات . مسئولية " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه " . دنوع
" الدفع بانتفاء الصفة " .

الجمعية التعاونية الزراعية . لها شخصية اعتبارية . ق ٥١ لسنة ١٩٦٩ . لا يغير من ذلك
خضوعها لإشراف الدولة . الحكم برفض الدفع بانتفاء صفة وزير الزراعة عن عمل تابع الجمعية
غير المشروع . خطأ .

مؤدى نص المواد ١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٣٣ من القانون ٥١ لسنة ١٩٦٩
بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية أن الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية اعتبارية
مما يقتضاه أن تكون لها عملاً بالمادة ٥٣ من القانون المدنى ذمة مالية مستقلة كما
أن لها حق التقاضى ونائب يعبر عن إزادتها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون
عليه الثالث وقت وقوع الحادث كان تابعا للجمعية التعاونية الزراعية فتكون مسئولة
عن الضرر الذى أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طالما كان واقعا منه فى حالة
مادية وظيفته أو بسببها وفقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، لما كان ماتقدم
وكان يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون المتبوع على التابع سلطة فعلية ورقابته
وتوجيهه ، ومن ثم فإنه لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٢ من القانون
رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ من أن تباشر الدولة سلطاتها فى الرقابة على الجمعيات التعاونية
الزراعية بواسطة الوزير المختص ، لأن ذلك لا يفقد الجمعية السالفة الذكر
شخصيتها الاعتبارية . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد حكم محكمة

أول درجة يصدد ما تضمنه من رفض الدفع المبدى من الطاعن — وزير الزراعة بصفته — بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة له وما ترتب على ذلك من إلزامه بإداء مبلغ التمويض المقضى به فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ٥٠٢٣ سنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثالث بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا لهما مبلغ ١٠٠٠٠ ج ، وقالا شرحا للدعوى إنه بتاريخ ١٢/٨/١٩٧١ كان المطعون عليه الثالث يقود جرارا مملوكا للجمعية التعاونية الزراعية ببلدة الحصانة بمحافظة الشرقية وتسبب فى قتل مورثهما المرحوم ... خطأ وحرر عن الواقعة المحضر رقم ٣٧٣٩ سنة ١٩٧١ جنح بليس وحكم بإدانة المطعون عليه الثالث وأصبح الحكم نهائيا . وقد أصيبا بأضرار من جراء هذا الحادث ، وإذا كان الطاعن مسئولاً عن أعمال تابعه المذكور ، فقد أقاما الدعوى . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٥ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبإلزام الطاعن والمطعون عليه الثالث بالتضامن بأن يؤديا للمطعون عليهما الأول والثانية مبلغ ٢٠٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٧ سنة ٩٣ ق مدنى القاهرة ، وبتاريخ ١٧/٦/١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتأنيص الحكم . وعرض الطعن

على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره .
وفيهما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينحى به الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وحاصل هذا السبب أن لكل من الجمعيات التعاونية الزراعية ومن بينها الجمعية السانغة الذكر الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ولها حق التقاضي ، ويمثلها رئيس مجلس إدارتها طبقا لنصوص المواد ١٢ و ١٨ و ٣٠ و ٣٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ، وأن الرقابة التي يباشرها الوزير أو الجهات المختصة الأخرى على هذه الجمعيات إنما هي رقابة بنص القانون للتأكد من مراعاة تلك الجمعيات للاشتراطات التي يتطلبها قانون إنشائها وعدم خروجها عن وظائفها التي قامت من أجلها ، وإذ ذهب الحكم إلى قيام علاقة التبعية بين وزير الزراعة بصفته - الطامن - والجمعية الآنفة الذكر ، ورتب على ذلك إلزامه بالتعويض ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية - الذي يحكم واقعة النزاع - فإن الجمعية اتعاونية الزراعية جماعة شعبية تتكون من الأشخاص المشتغلين بالزراعة أو الذين لهم مصالح مباشرة مرتبطة بها أو المتجدين في المجالات المنصلة بها في المنطقة التي تباشر الجمعية فيها نشاطها ، ووفقا للمادة (١٢) من ذات القانون فإن الجمعية تكتسب الشخصية الاعتبارية بشهر عقد تأسيسها ولها لخص نظامها الداخلي ، كما أن موارد الجمعية حسبما جرى به نص المادة ١٨ من القانون هو رأس المال ويتكون من عدد غير محدود من الأسهم ، ولكل جمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويؤلف من خمسة أعضاء على الأقل ينتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها طبقا لنص المادة ٣٠ ، وينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيسا ، وتقضى المادة (٣٣) بأن يكون لمجلس إدارة الجمعية جميع السلطات اللازمة لمباشرة الأعمال التي تتصل بنشاطها عدا ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية ، وأن يتولى مجلس الإدارة بوجه خاص أمورا

من بينها الإشراف على شئون الجمعية ونشاطها ومتابعة سير العمل فيها وتعيين العاملين بها والرقابة عليهم ، مما مفاده أن الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية اعتبارية على النحو الذي سلف بيانه ، ومما يقتضاه عملا بالمادة ٥٣ من القانون المدني ، أن لها ذمة مالية مستقلة ، كما أن لها حق التقاضي ونائب يعبر عن إرادتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليه الثالث وقت وقوع الحادث كان تابعا للجمعية الآتفة الذكر ، فتكون مسئولة عن الضرر الذي أحدثته تابعا بعمله غير المشروع طالما كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها وفقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، لما كان مانقدا وكان يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للتبوع على التابع سلطة فعالية في رقابته وتوجيهه ، ومن ثم فإنه لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة (٥٢) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ من أن تباشر الدولة سلطاتها في الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية بواسطة الوزير المختص ، لأن ذلك لا يفقد الجمعية السالفة الذكر شخصيتها الاعتبارية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأيد حكم محكمة أول درجة بعدم ما تضمنه من رفض الدفع المبدى من الطامن — وزير الزراعة بصفته — بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة له وما ترتب على ذلك من إلزامه بأداء مبالغ التعويض المقررى به ، فإن الحكم المطعون فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للطامن والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة له .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / حسن السباطي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد المرعي فتح الله ، محمد حسين بدر ، وليم رزق بدرى ومحمد
مختار منصور .

(٣٧٦)

الطعن رقم ١١ لسنة ٦ القضائية :

(١) إثبات "القرائن القانونية" . حكم "حجية الحكم" . قوة
الأمر المقضى .

حجية الحكم في دعوى لاحقة . شرطه . إتحاد الدعويين موضوعا وسببا ومحصوما .

(٢) دعوى "سبب الدعوى" .

سبب الدعوى . ماديته . عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية للخصوم .

(٣) دفع "قوة الأمر المقضى" . نقض "ما لا يصلح سببا
للطعن" .

رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها امتدادا إلى اختلاف الدعويين
سببا . لنفى على ما أورده الحكم بشأن اختلاف الموضوع والخصوم . غير منتج .

(٤) تقادم "التقادم المكسب" . حكم "تسليب الحكم" . محكمة
الموضوع . ملكية .

اكتساب الملكية بالتقادم . وجوب بيان الحكم للوقائع التي تؤدي إلى أواخر شروط
وضع اليد . لا إلزام ببيان كل شرط على استقلال .

١ - من المقرر طبقا للسادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحكم
السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع

في كل من الدعويين واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلا عن وحدة الخصوم .

٢ - السبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى اختلاف الدعويين من ناحية السبب الذي بني عليه كل منهما فإن هذا الذي قرره يكفي لحمل قضائه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ومن ثم يكون النعي عليه في شأن وحدة الموضوع أو الخصوم وأيا كان وجه الرأي فيه غير منتج .

٤ - من المقرر قانونا وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (١) أنه يتعين على الحكم المثبت للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهي أن يكون مقرونا بنية التملك مستمرا هادئا وظاهرا فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها إلا أن قاضي الموضوع غير ملزم بأن يورد هذا البيان على وجه خاص فلا عليه إن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان بحيث مستقل متى بان من مجموع ما أورده في حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) الطعن ٤٠٣ لسنة ٤٠ في - جريدة ١١/١١/١٩٧٦ السنة ٢٧ ص ١٦٢٧ .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل في أن المطعون عليه والسيدة .. أقاموا الدعوى ١٥١ سنة ١٩٧١ مدي كلى
المنصورة ضد الطاعن بطلب تثبيت ملكيتهم للعقار المبين بصحيفة ذلك لدعوى وقالوا
بيانا لذلك إن مورثهم المرحوم يمتلك ذلك العقار بوضع اليد المدة الطويلة
المكسبة للملكية منذ سنة ١٩٣٠ حتى وفاته في ٢٨/١٠/١٩٦٥ وقد آلت ملكيته
إليهم ميراثا عن والدهم وقد زعم الطاعن أنه يمتلك ذلك العقار بموجب عقد بيع
رسمى صادر له من آخرين أوردوا فيه أن الملكية آلت إليهم بوضع اليد المدة الطويلة
المكسبة للملكية . قضت محكمة أول درجة في ٢٤/١/١٩٧١ بنسب خير ليحدث
تسلسل الملكية ووضع اليد وبعد أن قدم الخبير تقريره دفع الطاعن بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفعل فيها في الدعوى رقم ٥٤٨ سنة ١٩٦٨ مدي كلى المنصورة
وطلب احتياطيا الحكم برفضها . قضت محكمة أول درجة في ٢٤/٤/١٩٧٤
برفض الدفع وبجواز نظرها وبطلبات المطعون عليها . استأنف الطاعن هذا
الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٠ سنة ٢٦ والمنصورة . قضت المحكمة بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٦
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة
لحدوث جلسة لظره وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن
المطعون عليه الثانى كان قد أقام الدعوى رقم ٥٤٨ سنة ١٩٦٨ مدي كلى المنصورة
ضد المطعون عليه الأول والسيدة ثم أدخل فيها الطاعن وآخرين بطلب الحكم
بصححة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٥/٣/١٩٦٥ الصادر له من المرحوم ...
والمتمضمّن بعه له العقار موضوع النزاع والتسليم وببطلان عقد البيع المسجل رقم
١١٥٨ سنة ١٩٦٧ المنصورة الصادر للطاعن من بعض الخصوم عن حصا قدرها
٢٢ ط من ٢٤ ط من العقار موضوع النزاع لصدره من غير مالك وقد قضى
في هذه الدعوى بعدم اختصاص المحكمة قيميا بنظر طلب صححة ونفاذ عقد البيع
الابتدائى المؤرخ ٢٥/٣/١٩٦٥ وإحالة إلى المحكمة المختصة وبرفض طلب بطلان
عقد البيع المسجل برقم ١١٥٨ سنة ١٩٦٧ وصار الحكم نهائيا بالنسبة للشق الأخير

لعدم استثنائه وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٥٤٨ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى المنصورة لاختلاف الدعويين خصوما وسببا وموضوعا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أوجه : الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه دلى على اختلاف الخصومة في الدعويين بأن الدعوى الأولى قد رفعت من مدع واحد هو المطعون عليه الثانى ضد المطعون عليه الأول والمرحومة أما الدعوى الحالية فقد رفعت أصلا من الورثة الثلاثة وأن الحكم السابق قد صدر برفض دعوى لإبطال عقد الطاعن وذلك في مواجهة الخصوم جميعا مدع ومدعى عليه ومدخاين فيكون بذلك حجة عليهم جميعا دون أن يؤثر في ذلك أن أحدهم كان مدعى عليه في الدعوى الأولى وأصبح مدعى في الدعوى الحالية وقد كان في مقدور أى من المطعون عليهم والمرحومة استئناف الحكم الصادر برفض طاب بطلان عقد الطاعن إلا أنهم لم يستأنفوه فصار نهائيا ، فالقول باختلاف الخصوم في الدعويين يكون على غير أساس . والوجه الثانى إن الحكم المطعون فيه قرر إن السبب في الدعوى الأولى هو عقد البيع الصادر من المورث إلى المطعون عليه الثانى أما في الدعوى الحالية فهو ملكية العقار بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وهو سبب مستقل عن سبب الدعوى السابقة ولم يكن مطروحا على المحكمة فيها ، وهذا الذى قرره الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن المطعون عليه الثانى أقام دعواه السابقة على أساس تملك مورثه للعقار الزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وعلى ذلك فالسبب واحد في الدعويين وهو ملكية المورث للعقار بالتقادم . والوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قرر باختلاف الموضوع في كل من الدعويين لأن الموضوع في الدعوى الأولى كان بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع أما في الثانية فكان تثبيت الملكية بالميراث في حين أن الأمر في الدعوى الأولى لم يقتصر على طاب الحكم بصحة ونفاذ العقد بل تعداه إلى طاب بطلان العقد الصادر للطاعن وقد حكم نهائيا بصحته في مواجهة جميع الخصوم ومن ثم فإن الطاب في الدعوى الثانية بتثبيت الملكية يؤدى حتما إلى بطلان العقد المذكور أصدره للطاعن من غير مالك وعلى ذلك فإن الموضوع واحد في الدعويين وهو إثبات ملكية المورث وإذا كان القضاء نهائيا في الدعوى الأولى

بطلانه بدوى أخرى تختلف فيها الطلبات عن السابقة ولكنها تتفق في النتيجة وهي صحة العقد أو بطلانه .

وحيث إن النعى بالوجه الثانى من السبب الأول مردود ذلك أن المقرر طبقاً للسادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه لا يحوز الحكم السابقى قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتخذ الموضوع فى كل من الدعويين واتخذ السبب المباشر الذى تولدت عنه كل منهما هذا فضلاً عن وحدة الخصوم ، ولما كان السبب فى معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى السابقة أقامها المطعون عليه الثانى ضد المطعون عليه الأول والمرحومة بطالب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من مورثه ثم أدخل الطاعنة وآخرين وأضاف طالبا ثانيا هو بطلان عقد البيع المسجل الصادر إلى الطاعن من بعض الخصوم المدخلين من حصة فى العقار موضوع النزاع لصدوره من غير مالك وأن الطلب الثانى الذى قضى برفضه هو وحده الذى يصح اتخاذ أساساً لقوة الأمر المقضى وسببه هو الواقعة التى نشأ عنها الحق فى طلب البطلان وهو صدور البيع من غير مالك بينما الدعوى الحالية قد أقامها المطعون عليهما وأخرى بطالب تثبت ملكيتهم للعقار سالف الذكر تأسيساً على أن مورثهم يملك العقار بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وأن ملكيتهم قد آلت إليهم من بعده بالميراث ، فإن سبب هذه الدعوى يكون وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية والميراث وهو سبب يختلف من سبب الدعوى السابقة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى هذا النظر فلاز لا يكون قد خالف القانون وإنما طبقه سليماً ويفضى النعى بهذا الوجه من السبب الأول على غير سند من القانون .

وحيث إنه من النعى بالوجهين الأول والثالث فهو غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون قد انتهى صحيحاً إلى اختلاف الدعويين من ناحية السبب الذى بنى عليه كل منهما فإن هذا الذى قرره يكفى لحمل قضائه بتأييد الحكم الابتدائى الصادر برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ومن

ثم يكون النعى عليه في شأن وحالة الموضوع أو الخصوم وأيا كان وجه الرأي فيه غير متبع .

وحيث إن ما ينهض الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للكية يجب أن تترن بأفعال مادية يجابه بها واضع اليد لئلا يكتسب الأصل وتفصح عن نية التملك وقد قدم لمحكمة الموضوع كشوف تكليف من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٦٩ تثبت أن الفضاء موضوع النزاع في تكليف المالك الأصلي وأن إبنته تملك مساحة ٢٢,٥ في المقار المذكور بطريق الميراث ويعقود مسجلة وهو القدر الذي باعت له بالعقد المسجل في سنة ١٩٦٧ ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قضى بتثبيت ملكية المطعون عليها أخذاً بتقرير الخبير من أن مورثهما كان يضع اليد على المقار من سنة ١٩٣٠ حتى وفاته سنة ١٩٦٥ ومن بعده ورثته فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر قانوناً وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على الحكم المثبت للملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهي أن يكون مقروناً بنية التملك ومستمرراً وهاذاً وظاهراً فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها ، إلا أن قاضي الموضوع غير ملزم بأن يورد هذا البيان على وجه خاص فلا عايله إن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان يبحث مستقل متى إن من مجموع ما أورده في حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليها للمقار موضوع النزاع وأورد في ذلك قوله " وإذا كان الخبير قد أثبت في تقريره أن المرحوم مورث المدعين (المطعون عليهما) هو واضع اليد من ١٩٣١/١٠/١٠ على المقار جميعه يعقود بيع ابتدائية وأن حيازتهما استمرت حتى تاريخ وفاته سنة ١٩٦٥ ثم انتقلت

الحيازة إلى المدين بصفقتهم ملاكا وأن هذه الحيازة طبقا لأقوال الشهود كانت هادئة ومستمرة وبدون منازعة من أحد ومن ثم فإن الشروط القانونية لتلك العقار بالمدة الطويلة المكسبة للملكية تكون متوافرة في حق مورث المدين وهم من بعده "خلاف له". ولما كانت هذه الأسباب مائقة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب ويضحي النعي بهذا السبب — وهو مجادلة موضوعية مما تستقل بها محكمة الموضوع — على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتمين القضاء برفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، وعبد العزيز عبد الحاملي ، وجهادان حسين عبد الله ،
ورابع لعنق حمة .

(٣٧٧)

الطعن رقم . . اسنة . . القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " . قانون " سريان القانون " .
نظام عام .

سريان القانون على الواقع التي تنشأ بعد نفاذه مالم يكن قد استحدثت أحكاما تتعلق بالنظام
العام . تطبيقها بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله .

(٢) إيجار " إيجار الأماكن " .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر التغير في وجه استعمال العين المؤجرة . م ٢١ / ج ٤٩
لسنة ١٩٧٧ . الحكم بالإخلاء ومن يتوفر الضرر . على ذلك .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون يسري
على الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه إلا إذا كان قد استحدثت أحكاما متعلقة بالنظام
العام أفرغتها نصوص آسرة فإنها تسري بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة
وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله ، وكان ما تنظمه قوانين إيجار الأماكن
من أحكام خاصة بالإخلاء هي مما يتعلق بالنظام العام . لما كان ذلك ،
وكانت المادة ٢١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، المقابلة للمادة ٢٢ ج
من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد استحدثت حكما جديدا بما نصت عليه من
جواز الإخلاء إذا استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف

شروط الإيجار المعقولة أو المتعارف عليها وتضرر بمصلحة المؤجر أو باستعماله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، فإن هذا النص يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى المسائلة .

٢ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق المؤجر في طلب الإخلاء وفقا لحكم المادة ٢٣ ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يقوم بمجرد الاستعمال المحظور على المستأجر بل يشترط أن يقع عنه ضرر للمؤجر بحيث إذا انتهى الضرر امتنع الحكم بالإخلاء ، وإذ نصت المادة ٣١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة على هذا الحكم في حالة مخالفة المستأجر لطريقة استعمال العين المؤجرة مما قد يوحى في ظاهره بانتفاء هذا الشرط في حالة مخالفة الغرض من الاستعمال باعتبار أن شرط الضرر حسب ما ورد في النص قد اقترن بمخالفة شروط الإيجار المعقولة دون مخالفته للغرض من الاستعمال إلا أن ذلك مردود بأن الاستفادة من مناقشات مجلس الشعب في شأن هذه الفقرة أن واضع النص اعتبروا أن توافر الضرر شرط للحكم بالإخلاء في الحالتين المنصوص عليهما لوجودة العلة بينهما وهي حماية المستأجرين من غش المالك وباعتبار أن طلب الإخلاء مع عدم توافر الضرر ينطوي على تعسف في استعمال الحق فضلا عن أن النص في المادة ٥٨٠ من القانون المدني من أنه " لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه ضرر للمؤجر " يدل على أن المحظور هو الاستعمال أو التغيير الذي ينشأ عنه ضرر للمؤجر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٩٤٤ لسنة ٧٦ مدني كلّي جنوب القاهرة ضد الطاعن وباقي المطعونون

ضدهم للحكم بإخلائهم من المحل المدين بصحيفة الدعوى ، وقالت بيانا لدعواها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٠/١١/١ استأجر المطعون ضده الثانى المحل المشار إليه بقصد استعماله فى كى الملابس ، إلا أنه عمد إلى تغيير الغرض من الإيجار باستعماله فى تنظيف الملابس والاتجار فى الملابس الجاهزة والأقمشة والخردوات مخالفاً للبند الرابع من عقد الإيجار ، فضلاً عن أنه أجرى تعديلات تضر بالمبنى فقد أقامت الدعوى ، نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قضت برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٥٣/٩٥ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ١١/١١/١٩٧٩ قضت المحكمة بالنقض بالحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن والمطعون ضدهم من الثانى إلى الأخير . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالإخلاء على سند من أن استعمال الدكان المؤجر بطريقة تنافى شروط الإيجار يكفى وحده سبباً للإخلاء دون حاجة للبحث عن حدوث ضرر للمؤجر ، وفق الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمماثلة فى حكمها لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى حين أنه يشترط للحكم بالإخلاء المنصوص عليه فيها فضلاً عن مخالفة المستأجر لشروط الإيجار المعقولة أن يكون من شأن ذلك وقوع ضرر بمصلحة المؤجر ومادام قد انتهى الضرر فإنه يتمتع بالحكم بالإخلاء ، ولما كان البين من تقرير الخبير استفاء الضرر بمصلحة المطعون عليها الأولى بسبب المخالفة المذسوبة للطاعن وكان الحكم قد قضى رغم ذلك بالإخلاء استناداً إلى أن تغيير الاستعمال يضر بمصلحة المؤجر ، وأغفل بيان هذا الضرر ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القانون يسرى على الوقائع التى تنشأ بعد نفاذه إلا إذا كان

قد استحدث أحكاما متعلقة بالنظام العام أفرغها في نصوص آمرة لأنها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت نشئة قبله وكان ما تنظمه قوانين إيجار الأماكن من أحكام خاصة بالإخلاء هي مما تتعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣١ ح من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، المقابلة للمادة ٢٣ ح سالفه البيان — قد استحدثت حكما جديدا فيما نصت عليه من جواز الإخلاء — إذا استعمل المستأجر المكان أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو المتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعماله في غير الأغراض التي أوجر من أجلها — فإن هذا النص يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى الماثلة . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق المؤجر في طلب الإخلاء وفقا لحكم المادة ٢٣ ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يقوم بمجرد الاستعمال المحظور على المستأجر بل يشترط أن يقع منه ضرر للمؤجر بحيث إذا انتفى الضرر امتنع الحكم بالإخلاء وإذا نصت المادة ٣١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة على هذا الحكم في حالة مخالفة المستأجر بطريقة استعمال العين المؤجرة . مما قد يوحى في ظاهره بانتفاء هذا الشرط في حالة مخالفة الغرض من الاستعمال باعتبار أن شرط الضرر حسبما ورد في النص قد افترز بخالفة شروط الإيجار المعقولة دون مخالفة الغرض من الاستعمال إلا أن ذلك مردود بأن المستفاد من مناقشات مجلس الشعب في شأن هذه الفقرة أن واضح النص اعتبر أن توافر الضرر شرطا للحكم بالإخلاء في الحالتين المنصوص عليهما لو حدة العلة بينهما وهي حماية المستأجر من هنت المالك وباعتبار أن طلب الإخلاء مع عدم توافر الضرر يناوئ على تعسف في استعمال الحق فضلا عن أن النص في المادة ٥٨٠ من القانون المدني من إنه " لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا يثأ عنه ضرر للمؤجر " يدل على أن المحظور

هو الاستعمال أو التغير الذي يتشأ عنه ضرر للأوثر . لما كان ما تقدم وكان الطامن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بإنتفاء الضرر عن المؤثر من تغير الاستعمال وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن مجرد تغير استعمال العين المؤثرة يسوغ للفضاء بالإخلاء وبحجب نفسه بذلك من الرد على دفاع الطامن بأن ضررا لم يلحق الشركة المطعون عليها من جراء ذلك التغير ، وكان ما انتهى إليه الحكم يتجاف ومقصود الشارع من المادة ٣١ سالف الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطمن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

بإدارة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، ومغربية
السادة المستشارين صبيح رزق دارو ، عبد العزيز عبد الحميد ، جاهدان حسين عبدالله
ورابع لطفي بجمعة ،

(٣٧٨)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ القضائية :

إيجار . " إيجار الأماكن " . خبرة . " مهمة الخبير " . حكم . ما بعد
قصورا .

تشكيت الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية لا يجوز للخبير التطرق إليها ولا المحكمة
للازول عنها . وصف الخبير للعلاقة بين الخصوم بأنها تأجير من الباطن وليست مشاركة
في الاستغلال . اعتداد المحكمة بالقرار دون أن تعرض بأسباب منقولة لتشكيت العلاقة
خطأ وقصور .

إذ كان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين بمواف الطعن أنهم
تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجة بما بدفاع مؤداه أن الرابطة القانونية بينهم
وبين آخره مشاركتة في استغلال وإدارة جزء من الورشة المقامة على أرض
التزاع وأن هذه المشاركة لا تعد تأجيرا من الباطن أو تنازلا عن الإيجار ،
وكان الحكم المطعون فيه قد استند في النتيجة التي خلص إليها على ما ساقه الخبير
في تقريره للتدليل على أن التصرف القانوني الذي أجراه الطاعن الأول وهو
تأجير من الباطن وأن عقد الشركة المقدم هو عقد صوري ورتب الحكم على
ذلك قضائه بفسخ العقد حالة أن وصف الرابطة بين الخصوم وإسباغ
التكييف القانوني عليها — وهي مسألة قانونية بحتة — فلا يجوز للخبير أن

يتطرق إليها ، ولا المحكمة أن تنزل عنها لأنها ولايتها وحدها ، هذا إلى أن الحكم لم يتناول دفاع الطاعنين بالبحث والتحصيل ، ولم يورد أسبابا تكفي لحمل ما انتهى إليه من رفض ما تهاجوا به رغم أن مثل هذا الدفاع لو صح فإنه يؤثر في النتيجة ويتغير به وجه الرأي مما يقتضاه أن تواجهه محكمة الموضوع صراحة وتفرد أسبابا لرد عليه ، وما أغنى عنه استنادها لما أورده الخبير في هذا الصدد ، وإذا لا غناء عن أن تقول هي كلمتها في شأنه ، وإذا كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عما أثاره الطاعنون من دفاع جوهرى فإنه يكون مشوبا بقصور في التسبيب جره إلى خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٤٨٣ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن وآخرين للحكم بإخلائهم من قطعة الأرض المبينة بصحيفتها وقال يانا لذلك أن مورث الطاعنين وآخر استأجرا منه بعقد إيجار مؤرخ ١٩٦٧/٢/١ قطعة أرض قضاء مسورة ، وبتاريخ ١٩٦٨/١١/١ أبروا ملاحقا لذلك العقد نص فيه على استمرار العلاقة التجارية بين مورث الطاعنين والمطعون عليه ، وإذا توفى المورث ، وعين الطاعن الأول وصيا خاصا حل أولاده القصر قام بتأجير جزء من الأرض لآخر دون موافقة كتابية من المطعون عليه بالمخالفة لعقد الإيجار وملاحقه ولذلك أقام دعواه . نذبت المحكمة خيرا وبعد أن قدم تقريره قضت بفسخ عقد الإيجار المؤرخ في ١٩٦٧/٢/١ وملاحقه المؤرخ ١٩٦٨/١١/١ وإخلاء الطاعنين من الزاع . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف

رقم ٦٠٠٥ سنة ٩٥ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحسدت جلسة انظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعم الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتقصير في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقوون إن الحكم قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي استند إلى ما أورده الخبير في تقريره من أن الوصي الخامس (الطاعن الأول) أجز من الباطن جزءا من الورشة ، ورب على ذلك تحقق شروط المادة ١٥٧/١ من القانون المدني في حق للطاعنين ، وانتهى لذلك إلى القضاء بفسخ عقد الإيجار والإخلاء ، في حين أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأنهم لم يخلوا بالتزامهم العقدي ، وأن التصرف القانوني الذي أجراه الطاعن الأول (الوصي الخاص) لا يبدو أن يكون إشراك آخر معه في الأعمال الصناعية والتجارية التي أنشأت الورشة بغرض القيام بها ، وهو ذات النشاط الذي كان يمارسه مورثهم مما يحق معه للورثة الاستمرار في القيام بذات النشاط مستقلا أو بطريق المشاركة ، وقد أثر الطاعن طريقة المشاركة لما تحققه للقاصر وباقي الورثة من نفع ، إلا أن الحكم المطعون فيه استند إلى تقرير الخبير ما نفى البيان ولم يعن بتحديد ما أبدوه من دفاع جوهرى والتفت عن الرد عليه .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يحق لقاضي الموضوع أن يستعين بالخبراء في المسائل التي يستلزم التفصيل فيها استيعاب النقاط الفنية التي لا تحيط بها معارضة والوقائع المسادية التي يشق عليه الوصول إليها فحسب ، إلا أنه يتعين عليه أن يكون عقيده في فهم الوقائع في الدعوى استمدادا من العناصر المطروحة عليه جميعها وألا يغفل بحث ما يشتره الخصوم من دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . ثم ينزل الصحيح من الأوصاف والكيوف على الدعوى ويطبق عليها حكم القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين بمواف الطعن أنهم تمسكوا أمام

محكمة الموضوع بدرجتها مؤداه أن الرابطة القانونية بينهم وبين آخر هي مشاركة في استغلال مع إدارة جزء من للورشة المقامة على أرض النزاع وإن هذه المشاركة لا تعد تاجيرا من الباطن أو تنازلا عن الإيجار ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في النتيجة التي خلص إليها على ما ساقه الخبير في تقريره للتدليل على أن التصرف القانوني الذي أجراه الطاعن الأول هو تاجير من الباطن وأن عقد الشركة المقدم هو عقد صوري ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بفسخ العقد حالة أن وصف الرابطة بين الخصوم وإسباغ التكييف القانوني عليها وهي مسألة قانونية بحتة فلا يجوز للخبير أن يتطرق إليها ولا للمحكمة أن تنزل عنها لأنها ولايتها وحدها إلا أن الحكم لم يتناول دفاع الطاعنين بالبحث والتمحيص ، ولم يورد أسبابا تكفي لحل ما انتهى إليه من رفض ما تحتاجوا به رغم أن مثل هذا الدفاع واضح فإنه يؤثر في النتيجة ويتغير به وجه الرأي مما مقتضاه أن تواجهه محكمة الموضوع صراحة وتفرد أسبابا لارد عليه وما أغنى عنه استنادها لما أورده الخبير في هذا الطعن وإذا لاغناء عن أن تقول هي كائنها في شأنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عما أثاره الطاعنون من دفاع جوهرى ، فإنه يكون مشوبا بقصور في التسبيب جره إلى خطأ في تطبيق القانون لما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد الماعز ، سمير ، جهادان حسين عبد الله
ورابع لطفى جمعة .

(٣٧٩)

الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٤١) إيجار . "إيجار الأما كن" . "تحديد الأجرة" . حكم . "الطعن
في الحكم" .

(١) إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى (م ١٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩) امتثاء من
أحكام المادة ٢١٨ مرافعات . لا محل للاحتجاج بقاعدة — ألا يضار الطامن بطعنه —
إذا كان الطامن منصبا على توزيع الأجرة الإجمالية على وحدات المبنى أو كان منصبا على
وحده واحدة وكان المسالك قد طعن عليها .

(٢) قضاء المحكمة الابتدائية بتحديد الأجرة بناء على طلب المالك والمستاجر استئناف المستاجر
الحكم دون المسالك . عدم جواز القضاء بزيادة الأجرة من القيمة التي حددتها محكمة أول درجة .
هذه ذلك .

١ — مفاد نص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون
إلا إذا اشتمل قرار اللجنة المطعون فيه على تقدير لأجرة وحدة أو أكثر خلاف
الوحدة المطعون على تقديرها . ذلك أن المشرع أوجب في هذه الحالة — استثناء
من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١/٢١٨ من قانون المرافعات عند
الحكم لمصلحة الطامن ، إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات وأول لم تكن
محلا للطعن من ذوى الشأن ، مما يؤداه أن المستاجر لا يضار بطعنه إلا إذا

كان الطمن منصبا على توزيع الأجرة الإجمالية على وحدات المبنى أو كان منصبا على تلك الأجرة ، وكان المالك قد طمن عليها ، ففي أى من هاتين الحالتين يعاد النظر في تقدير الأجرة ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين إعمالا لنص المادة ۱۳ آتفة البيان .

۲ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن هي من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي نص المشرع — حماية للمستأجر — على تأييم مخالفة القواعد الواردة بشأنها والتعاضل على زيادتها أو إخفاء حقيقة مقدارها للتهرب من حكم القانون ، مما يؤداه أنه يجوز للمالك أن يتعاقد على أجرة أقل من الحد الأقصى للأجرة القانونية ، وكان الثابت من الأوراق أنه لا خلاف بين الطاعنين على توزيع الأجرة على الشقتين موضوع التداعى ، وأن المطعون عليهما — وهما المالكان لعين النزاع — قد ارتضيا حكم محكمة أول درجة ولم يستأنفا ، في حين أن الطاعنين سلكا سبيل الطمن عليه بالاستئناف بغية تخفيض أجرة هاتين الشقتين ، وكان من المقرر طبقا للمادة ۲۱۸ / ۱ من قانون المرافعات أنه لا يفيد من الطمن إلا من رفعه ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تسوى سرر المستأنف بالاستئناف الذي أقامه ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بزيادة أجرة الشقتين بما لفتي البيان مما قضى به حكم محكمة أول درجة على الرغم من أن المطعون عليهما ارتضياه وأن الطاعنين هما اللذان طرحا الاستئناف على محكمة الدرجة الثانية ، فانه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أرضاعه الشكالية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٨٦ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الجيزة ضد المطعون عليهما طامنا في قرار لجنة تقدير الإيجارات رقم ٣/٢ سنة ١٩٧٣ الجيزة فيما تضمنه من تقدير القيمة الإيجارية للشقتين مثار النزاع والحكم بتعديلها للقيمة المناسبة ، وقال بيانا لذلك إنهما استأجرا هاتين الشقتين من المطعون عليهما ، وإذا قدرت لجنة الإيجارات أجرة الشقة الأولى بمبلغ ١٢ جنيها وستين مليا وأجرة الشقة الثانية بمبلغ ثمانية جنيها وتسعمائة مليا في الشهر وكان هذا التقدير مخالفا للواقع والقانون فقد أقاما دعواهما . كما أقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٤٩٣ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الجيزة للحكم بإلغاء قرار لجنة تقدير الإيجارات مالف البيان قررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، ونذبت خيرا ، وبعد أن قدم تقريره قضت في الدعوى رقم ٤٩٣ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الجيزة بتعديل قرار اللجنة وأعتبر أجرة الوحدتين ٢٩ جنيها شهريا على أن تكون أجرة شقة الطاعن الأول ١٦ جنيها وخمسمائة مليا ، و ١٢ جنيها وخمسمائة مليا بالنسبة للطاعن الثانى ورفض دعواهما رقم ٤٨٦ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الجيزة . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٣ سنة ٩١ قضائية القاهرة ، نذبت المحكمة خيرا وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠ بتعديل الحكم المستأنف وقرار اللجنة بجعل الأجرة الشهرية لشتى النزاع ٢١ جنيها ومائة وخمسين مليا ، يخص الشقة المؤجرة للطاعن الأول مبلغ ١٧ جنيها وستمائة مليا ويخص الثانى ١٣ جنيها وخمسمائة وخمسين مليا طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة في حرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إنه مما ينهض الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وذلك من وجهين وفى بيان الوجه الأول منهما يقولان إن الحكم قضى بزيادة الأجرة عما قضت به محكمة أول درجة بقوله إنه لا يتعارض فى ذلك مع القاعدة المقررة من أن الطاعن لا يضار بطعنائه إنه يترتب على قبول الطعن فى قرار لجنة تقدير الإيجارات إعادة النظر فى أجرة

جميع الوحدات التي شملها قرار اللجنة عملاً بالمادة ۱۳/۴ من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۸ سواء بالزيادة أو النقصان ، في حين أنهما استأقفا حكم محكمة أول درجة ابتغاء تخفيض الأجرة التي قدرها اشقيتهما وقبله المطعون عليهما ولم يستأنفاه وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه بالقاعدة التي تقضى بأن لا يضار الطامن بطعنه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وفي بيان الوجه الثاني من هذا النعي يقول الطاعنان من أن الخبير أخطأ في تقدير ثمن الأرض ولم يبين الأساس الذي اعتمد عليه في ذلك ، إذ قدر ثمن المتر المربع منها بمبلغ عشرة جنيهات في حين أنه كان مطروحاً على محكمة الموضوع تقرير خير سابق في الدعوى رقم ۳۲۳ سنة ۱۹۷۲ مدني كأي الجيزة من وحدات سكنية أخرى في ذات العقار الواقع به الشقتان ، ثار النزاع قدر فيه ثمن المتر من الأرض بشماتية جنيهات ، مما يشوب الحكم المطعون فيه بالتقصير في التسبيب .

وحيث أن هذا النعي في وجهه الأول صحيح ، ذلك بأن النص في المادة ۱۳ من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۱ المطبق على وائفة الدعوى " وتكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها وتعتبر نهائية إذا لم يطن عليها في المياد ، ويكون الطعن على هذه القرارات أمام المحكمة ... وعلى نلم الكتاب أن يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطمن وبالمساحة المحددة ويترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة الوحدات التي شملها لقرار المطعون عليه ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المسالك والمستأجرين " — يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا اشتمل قرار اللجنة المطعون فيه على تقدير الأجرة لوحدة أو أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها ، وعلى أن المشروع أوجب في هذه الحالة — استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ۱/۲۱۸ من قانون المرافعات عند الحكم لمصلحة للطامن ، إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات ولو لم تكن عملاً لطمن من ذرى الشأن ، مما مؤداه أن المستأجر لا يضار بطعنه إلا إذا كان الطعن منصوباً على توزيع الأجرة الإجمالية على وحدات المبنى أو كان منصوباً على تلك الأجرة وكان المسالك قد طعن عليها ، ففي أي من هاتين الحالتين يباد النظر في تقدير الأجرة ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن

ملزما لكل من المالك والمستأجرين أعمالا لنص المادة ١٣ آنفة البيان ، لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي نص المشرع حماية للمستأجر — على تأييم مخالفة القواعد الواردة بشأنها والتعاضل على زيادتها أو أخطأ حقيقة مقدارها للتهرب من حكم القانون ، مما يؤداه إنه يجوز للمالك أن يتعاقد على أجرة أقل من الحد الأقصى للأجرة القانونية ، وكان الثابت من الأوراق إنه لاختلافات بين الطاعنين على توزيع الأجرة على الشقتين موضوع الدعاوى وأن المطعون عليهما — وهما المالكان لعين النزاع — قد ارتضيا حكم محكمة أول درجة — ولم يستأتماه ، في حين أن الطاعنين سلكا سبيل الطعن عليه بالاستئناف بقيمة تخفيض أجرة هاتين الشقتين ، وكان من المقرر طبقا للمادة ١/٢١٨ من قانون المعرفات أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفته ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أنه تسوء مركز المستأنف بالاستئناف الذي أقامه لما كان وكان الحكم المطعون فيه قضى بزيادة أجرة الشقتين سالفتي البيان عما قضى به حكم محكمة أول درجة على الرغم من أن المطعون عليهما ارتضيا وأن الطاعنين هما اللذان طرعا الاستئناف على محكمة الدرجة الثانية ، فانه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . والنسب في وجهه الثاني سديد ، ذلك بأن المادة ١٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن يعاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد الأجرة في حالة تعلية البناء وذلك إذا تمت العملية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنشاء المباني الأصلية أو في حالة ما إذا طرأ على المقار ما يستوجب تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن مقابل التحسين ، وفي هذه الحالة تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تحديد أجرة المباني المستجدة فقط ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير في الدعوى رقم ٣٢٣ سنة ١٩٧٢ آنفة البيان ومن الحكم الصادر فيها والمؤيد لاستئنافا والمودع منه صورة رسمية ملف هذا الطعن والذي كان

مطروحا على محكمة الدرجة الثانية من أن الحبير المتدب في تلك الدعوى قدر
ثمن المزم من الأرض المقام عليها شقتان أحريان بذات الطابق الذي تقع به
الشقتان مئار التزاع بمبلغ ثمانية جنيهاً ولم يكن قد مضى خمس سنوات من
إنشاء هاتين الشقتين ، وكان الطامنان قد تمسكا من الدفاع في مذكرتيهما المقدمة
منهما لمحكمة الدرجة الثانية والمودع صورة رسمية منها ملف هذا الطعن ،
وكان الحكم بالرغم من ذلك — لم يأخذ بالتقرير السابق لثمن المزم من الأرض
أويين سبب إطراحه هذا التقدير والتفت من دفاع الطامنين في هذا الشأن ،
فإنه يكون قد شابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث
بأق أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : صبحي وزق داود ، عبد العزيز عبدالعالي اسماويل ، جهدان حسين عبد الله
ورابع لطفي جمعة .

(٣٨٦)

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٩٠ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " .
استئناف .

الدعوى طلب الإخلاء للنصب والتسليم . غير مقدرة للقيمة . جواز استئناف الحكم
المصادر فيها . على ذلك .

(٢) حكم . " تسبیب الحكم " . نقض " ملطحة محكمة النقض " .
" السبب غير المنتج " .

انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة ، التي عليه خطأ قانوني يرد في أسبابه . غير منتج . لحكمة
النقض تمسح هذه الأخطاء .

(٣) حكم . " تسبیب الحكم " . " ما لا يعد قصورا " .

مقامة الحكم نفاذ . على أدلة لها أملاها للثابت بالأوراق . لا تصور .

١ — إذا كان ثابت بالأوراق أن المطعون عليها أقامت دعواها ابتداء بطلب
الحكم بإخلاء الطاعنين من العين المؤجرة باعتبارهما خاصيين لها أعمالا لما التزم
به في عقد الصلح المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ من إخلاء العين وتسليمها إلى المطعون عليها
في ميعاد غايته ١٩٧٣/٣/١٥ ، ومن ثم فإن الدعوى تكون مقامة بطلب غير قابل

للتقدير وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالمواد رقم ٣٧ إلى ٤٠ من قانون المرافعات وبالنسبة فإن قيمتها تعتبر زائدة على مبلغ ٢٥٠ ج طبقاً لنص المادة ٤١ من القانون المذكور ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً امتثاله ويضحي الدفع المبدئى من الطاعنين بعدم جواز الاستئناف على غير أساس .

٢ - إذا كان الحكم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يعيبه ما يكون قد وقع فيه من خطأ فى تقديراته القانونية التى أوردتها ، إذ المقرر أن لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع من خطأ فيها دون أن تنقضه .

٣ - إذا كان البين أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أدلة لما أصلها الثابت بالأوراق وؤديه إلى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها ودلل عليها بأسباب سائغة . وكافية لحلها فإن النعى عليه بالقصور يكرن على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتدح أوضاع الشكلىة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومما عاين أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦١٥٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى شمال للقاهرة ضد الطاعنين بطلب الحكم بإخلائهما من الشقة الميمنة بصحيفة الدعوى تأصيدها على لهما يضمنان يدهما عليها بغير سند ، وقالت ياناً لذلك أنهما كانا يستأجران منها تلك الشقة مفروقة إلا أنهما تأخرتا فى سداد الأجرة المستحقة منها فاستصدرت ضدتهما هذه أحكام بالتأخر منها ثم تصالحتا معهما بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ بموجب عقد صلح التزم فيه بأن يسددا من الأجرة المتأخرة مبلغ ٥٠٠ جنيه مقدسماً على أن يقوموا بإخلاء الشقة وتسليمها إليها فى ميعاد غايته

١٥ مارس ١٩٧٣ والإحقى لهما طلب طردهما منها باعتبارهما قاصبين لهما وإذا تخلفا عن تنفيذ ما التزاما به فقد أقامت دعواها . حكمت المحكمة بتدب خير إلا أن الحكم لم ينفذ فقضت برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها الحكم بالاستئناف رقم ٣٢١٩ لسنة ٩٢ ق القاهرة دفع الطاعنان بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ونهائية الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعنين طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التخصيص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب : حاصل السببين الأول والثاني منها الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما دفعا بعدم جواز نظر الاستئناف لقلة النصاب تأسيسا على أن الدعوى أقيمت ابتداء بطلب لإنهاء عقد الصالح المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ ومن ثم فإن قيمة الدعوى تقدر بالأجرة الشهرية الواردة بالتقدير وقدرها ١٠ جنيهات لا تتواءم الإمتداد القانوني له باعتباره عن شقة مفروشة وهو ما يدخل في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية . غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بمقوله أن المطعون عليهم أضافت لدعواها سببين آخرين من أسباب الإخلاء إستنادا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وأن هذا القانون قد نص في المادة ٤ منه على فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية تطبيقا له ، وهذا الذي انتهى إليه الحكم يخالف صحيح القانون لأن المايط في تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف — وعلى ما تقضى به المواد ٢٢٣ و ٣٦ إلى ٤١ من قانون المرافعات — وبالطلبات الواردة فيها وليس بسببها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر بالمادتين ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون المرافعات إن قيمة الدعوى تقدر — فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ وعلى أساس الطلبات الختامية للمصوم أمام

ابتداء بطلب الحكم بإخلاء الطاعنين من العين المؤجرة باعتبارهما خاصيين لها إعمالا لما ألزما به في عقد الصلح المؤرخ ١٢/٢/١٩٧٢ من إخلاء العين وتسليمها إلى المطعون عليها في ميعاد غايته ١٥/٢/١٩٧٣ ومن ثم فإن الدعوى تكون مقامة بطلب غير قابل للتقدير وفقا لأنواع المخصص عليها بالمواد من ٣٧ إلى ٤٠ من قانون المرافعات وبالتالي فإن قيمتها تعتبر زائدة على مبلغ ٢٥٠ ج طبقا لنص المادة ٤١ من القانون المذكور ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه ويضحي الدفع المبدى من الطاعنين بعدم جواز الاستئناف على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعيبه ما يكون قد وقع فيه من خطأ في تقريراته القانونية التي أوردها في هذا الصدد ، إذ المفروض أن المحكمة النقض أن تصحح ما وقع من خطأ فيها دون أن تنقضه ، ويضحي النعي على الحكم بذلك غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينميان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم لم يتعرض لما انتهت إليه محكمة الدرجة الأولى من اعتبار الإيجار المطالب به مسددا . كما لم يتعرض لما تمسك به الطاعنان في دفاعهما من أن المطعون عليها لم تبادر إلى طلب الإخلاء رغم مضي الأجل المحدد له بل إنها قامت بقبض الأجرة المستحقة بعد ذلك مما يعد هدولا من جانبها عن تنفيذ الإخلاء وتنازلا عن طلبه ، وهو دفاع جوهري لو عرض له الحكم لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي غير شديد ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحاط بهذا الدفاع وقام ببيحه وتفنيد ورد عليه بقوله . . ومن ثم فإن قول محكمة أول درجة الذي أسست عليه الحكم برفض دعوى الإخلاء بأن تأخر المستأنفة في رفع دعواها في ٤/١٢/١٩٧٣ أي — بعد مرور إحدى وعشرين شهرا على المدة المحددة للإخلاء وأن ذلك يعني أن المتعاقدين قد عدلا عن شروط عقد الصلح وأن المؤجرة المستأنفة أرتضت أن يسمع للمستأجرين بالبقاء في العين المؤجرة بعد تاريخ الإخلاء وأن ذلك ينتهي بالمدول عن الشرط الخاص بالإخلاء

الوارد بعقد المصلح هذا القول بعيد عن الصواب لما سبق بيانه من أن المستأنفة دأبت على استخلاص حتمها في طلب الإخلاء بالإجراءات الآتفة الذكر . . ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالإخلاء . . دون ما حاجة إلى بحث باقي أسباب الإخلاء . . لما كان ذلك وكان البين أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق ومؤدية إلى النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ودلل عليها بأسباب مائفة وكافية لحماها فإن النعى عليه بالفصور يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المحاضر / د. فاضل المرجوني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شروق الملقبي ، إبراهيم فراج ، وعبد العزيز فودة
وصعيد صقر .

(٣٨٧)

الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٩٩ القضائية :

استئناف . تأمينات اجتماعية . " استحقاق المعاش " . حكم . " الطعن
فيه " . نظام عام .

قبول هيئة التأمينات الاجتماعية أمام محكمة أول درجة تسوية معاش المدعى طبقاً للحكم
الذي يصدر فيها . لا يعد مانعاً من احتوائها له . هــ ذلك . تعلق الأحكام الخاصة بأحكام
المعاش بالنظام العام .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن قانون التأمينات الاجتماعية هو وحده الذي
ينظم حالات المستحقين للمعاش ومدى استحقاقهم فيه باعتبار أن أحكام قانون
التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص إنما تتعلق بالنظام العام فلا يصح أن يجري
اتفاق في شأنها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا خالف هذا النظر
وقضى بعدم قبول استئناف الطاعنة بقوله أن ما قرره ممثلها بـ ١٩٧٦/٤/٨
أمام محكمة الدرجة الأولى من أن الهيئة لا تمانع في تسوية مستحققات المطعون
ضده حسب الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر قبولاً للحكم يمنع من الطعن فيه
وفقاً للسادة ٢١١ من قانون المرافعات وصادر ذلك حق المستأنفة في الاستئناف
فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — نتج عن أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٥٩ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى المنيا على الدكتور ... والطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — طالبا الحكم بإثبات ملاقة العمل فيما بينه وبين الدكتور ... في المدة من ١/١١/١٩٥٤ الى ٣١/١٢/٧٢ وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه ما يستحقه من تعويض ومعاش ومكافأة . وقال بيانا لدهواه إنه التحق بالعمل لدى الدكتور ... فى ١/١١/١٩٥٤ خفيرا لزماعته بأجر شهري مقداره أربعة جنيهات وأن صاحب العمل فصله فى نهاية سنة ١٩٧٤ مما دعاه لإقامة الدعوى بطالباته السالفة البيان . وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٦ قضت المحكمة بنسب خير لآداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١١/١١/١٩٧٦ بإثبات أن مدة خدمة المطعون ضده لدى الدكتور ... بدأت فى ١/١١/١٩٥٤ ونهت فى ٣١/١٢/١٩٧٤ وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي الى المطعون ضده معاش شهريا مقداره ستة جنيهات اعتبارا من تاريخ استحقاقه للمعاش طبقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبأن تدفع مبلغ ٩٠٠٠ قيمة الإذخار عن هذه المدة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف — مأمورية المنيا — وقيد استئنافها برقم ٢٠٧ سنة ١٢ ق . وبتاريخ ٩/٥/١٩٧٩ قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظرة أخيرا جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٠ وفيها ألتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والمخطط في تطبيقه وفي بيانه نقول الطاعة أن قواعد قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قواعد أمره تتعلق بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها وتطبيقها على المطعون ضده وهو من عمال الزراعة الذين استثناهم القانون من الخضوع لأحكامه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف تأسيساً على أن ممثل الطاعة قرر أمام محكمة أول درجة أن الهيئة لاتمانع في تسوية مستحقات المطعون ضده وأن ذلك يعتبر قبولاً منه للحكم المستأنف بمنع من استئنافه عملاً بالمادة ٢١١ من قانون المرافعات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك لأنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قانون التأمينات الاجتماعية هو وحده الذي ينظم حالات المستحقين للعاش ومدى استحقاقهم فيه باعتبار أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص إنما تتعلق بالنظام العام فلا يصح أن يجري اتفاق في شأنها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعة بمقوله أن ما قرره ممثلها بجلسته ١٩٧٦/٤/٨ أمام محكمة الدرجة الأولى من أن الهيئة لاتمانع في تسوية مستحقات المطعون ضده حسب الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر قبولاً للحكم يمنع من الطعن فيه ونقلاً للمادة ٢١١ من قانون المرافعات وصادر بذلك حق الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صدق المعمار نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : إبراهيم قودة ، عبد الحميد المنفلوطي ، ومدير عبد المجيد ، وأحمد شلي .

(٣٨٢)

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤ القضائية :

إختصاص " إختصاص فرعي " . دفع " الدفع بعدم القبول " . استئناف
" نطاقه " .

الحكم استئنافيا بإلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم إختصاصها نوعيا بنظر الدعوى .
وبحسب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها . تصدى محكمة الاستئناف للدفع بعدم
قبول الدعوى . خطأ . علة ذلك .

من المقرر ان قبول محكمة أول درجة للدفع بعدم إختصاصها نوعيا بنظر
الدعوى والقضاء به ، هو دفع شكلي ، لا تستنفذ به — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — ولايتها بنظر الموضوع . فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة
الاستئناف بالإلغاء ورفض الدفع ، وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول
درجة للفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لمسا نقل كلماتها
فيه ، فلم نواجه هذا الدفع أو ترد عليه ، ومن ثم لم تستنفذ ولايتها للفصل فيه .
وإذا تصدت محكمة الاستئناف للموضوع وقضت في الدفع بعدم القبول ، فإنها
تكون قد فوتت إحدى درجات التقاضي على المصوم ، مع أن مبدأ التقاضي
على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها
ولا يجوز للمصوم التزول عنها (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٦٥ مدني اسكندرية
الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإثبات صحة وثيقة عقد البيع الصادر
لهما وأخرين بتاريخ ١٩٥٥/٥/٨ في حدود نصيب المطعون عليهما فيه ، لم
يعترض المطعون عليه الأول بشرط أن يستوفي باقي الثمن بينما دفعت المطعون
عليها الثانية الدعوى بعدم قبولها لرفعها على غير ذي صفة ، بمقولة أنها شريكة
في شركة تضامن قضى بإشهار إفلاسها بالحكم رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ إفلاس دمنهور
وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى
وأمرت بإحالتها بحالتها إلى محكمة دمنهور (دائرة الإفلاس) تأسيساً على أن النزاع
بين الطرفين يدور حول صفة المطعون عليها الثانية التي كانت شريكة في شركة
الأرز البحرية وقضى بإشهار إفلاسها بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥ كما يدور حول صحة
عقد البيع موضوع الدعوى بطلانه ، وهي منازعات ينعقد الاختصاص بنظرها
لمحكمة الإفلاس عملاً بالمادة (٦٠) من قانون المرافعات . استأنف الطاعن
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤٢ لسنة ٢٢ ق مدني أمام محكمة استئناف اسكندرية .
وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٥ — حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص
محكمة أول درجة بنظر الدعوى ، وبعدم قبولها لرفعها على غير ذي صفة تأسيساً
على أن محكمة أول درجة مختصة بنظر النزاع باعتباره دعوى صحة تعاقد ولا اختصاص
لمحكمة الإفلاس بنظرها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن
على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر . وحددت جلسة لنظره
وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه بعد أن قضى بإلغاء الحكم الابتدائي واختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى كان يتعين عليه أن يعيد الدعوى إلى تلك المحكمة للحكم في موضوعه غير أنه تصدى للفصل فيه فقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تأسيساً على أن قضاء محكمة أول درجة يتضمن قضاء برفض الدفع بعدم القبول وهو فصل في الموضوع . فقوت بذلك على الطاعن درجة من درجات التقاضي .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن قبول محكمة أول درجة الدفع بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى والقضاء به وهو دفع شكلي لا تستنفد به وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولايتها بنظر الموضوع . فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغائه ورفض الدفع وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لما ثقل كلماتها فيه ، فلم تواجه هذا الدفع أو ترد عليه ، ومن ثم لم تستنفد ولايتها للفصل فيه . وإذا تصدت محكمة الاستئناف موضوع وقضت في الدفع بعدم القبول فإنها تكون قد فوتت إحدى درجات التقاضي على المحكوم . مع أن مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها . ولا يجوز لتقصير التزول عنها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن صالح للفصل فيه . ولما تقدم . يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، أحمد صبرى أحمد ، محمد الرضى فتح الله ، ولیم وزق بدرى وعلى محمد
عبد الفتاح .

(٣٨١)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) ملكية . شيوخ . تقادم . ” تقادم مكسب ” .

لشريك على الشيوخ . جواز تملك بالتقادم حصص باقى الشركاء . شرط ذلك .

(٢) تقادم . ” تقادم مكسب ” . بيع . ” البيع بالمازاد ” .

المطالبة بالتضامنية القاطنة بالتقادم . شرطها . الدعوى بطلب بطلان حكم مرمى مراد عقار
غير قاطنة تملك هذا العقار بالتقادم . حلة ذلك .

(٣) نقض . أثر نقض الحكم . ” إحالة ” .

نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة الاستئناف بما فعلت فيه محكمة النقض من مسائل
قانونية م ٢٦٩ مرافعات .

(٤) ملكية اكتساب الملكية بالتقادم . ” حيازة ” .
محكمة الموضوع .

(٥) الحيازة التى تصاح أماما للتملك بالتقادم . شروطها . استقلال محكمة الموضوع
بتقدير توافر هذه الشروط .

(٦) وضع اليد . واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . تعرف قبة واضح اليد من
حالة محكمة الموضوع .

(٦) تقدير الوقائع المزدية إلى كسب الملكية بالتقادم ، من ملطمة محكمة الموضوع ، التي طليا في ذلك جادل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

(٧) التأشير على سند بنظره في الاستئناف . لا يفيد بذاته نظره في الاستئناف موضوع للعلن بالنقض .

١ — الحصبة الشائمة يصح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانتفراد بنية تملكها ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عيبا في ذاتها وإنما العيب فيها ينشأ عنها من غموض وإبهام ، فإذا استطاع الشريك في العقار الشائم أن يحوز حصبة باقى شركائه المشتامين حيازة تقوم على معارضة حق الملاك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء ومظنة التسامح ، واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم .

٢ — إن كان يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده ، فإن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعد قاطعة إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه ويسقط بسقوطه ، فإذا تغير الحقان أو تغير مصدرهما فإن الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ... ضد مورث المطعون عليهم بطلب تثبيت ملكيتهم للقدر موضوع النزاع الحالى ثم عدلوا طلباتهم إلى طلب بطلان حكم مرمى المزداد بالنسبة لهذا القدر ، وهو ما يفيد نزوله عن الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وكان الحق موضوع تلك الطلبات المعدلة يتغير الحق في ملكية الحصبة موضوع النزاع الحالى والمدعى اكتسابها بالتقادم ، فإنه يترتب على ذلك التعديل زوال أثر الصحيفة في قطع التقادم ويعتبر الانقطاع كأن لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفتهما مستمرا في مريانه .

٣ — تحتم المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع في قضائها حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة .

٤ — الحيازة التي تصلح أساساً لملك العذار أو المنقول بالتقادم تقتضي القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة حق المالك على نحو لا يحمل مكوتة فيه على مجمل التسامح ولا يحتمل الخفاء أو اللبس في قصد التملك بالحيازة كما تقتضي من الحائز الاستمرار في استعمال الشيء بحسب طبيعته وبقدور الحاجة إلى استعماله ، وللمحكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من استيفاء الحيازة للشروط التي يتطلبها القانون ، ولا سهيل لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب مائفة .

٥ — وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أي مصدر يستقي منه دليله . وللمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى وقضاؤها في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض ما دامت هذه العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلاً النتيجة التي استفادتها .

٦ — تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضي المدة الطويلة مما تستقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت فيه على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

٧ — الشهادة — الصادرة من — محكمة القاهرة للأحوال الشخصية المودعة ملف الطعن والمؤشر عليها بعبارة (نظر في الاستئناف) دون بيان لرقم الدعوى الاستئنافية المعنية بهذه العبارة ، لا تقطع بسبق تقديمها لمحكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المرحوم ... مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٥٥٨٨ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين الأول والثالثة والرابعة والمرحوم ... مورث الطاعنة الثانية وآخرين طالبا الحكم بتثبيت ملكيته لحصة قدرها ١٤ ط ١٤ ، ١٢ من شيوخها فى المزرع المبين الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى . وقال بيانا لما أن المرحوم ... المورث الأصل للطاعنين ترك كامل منزل النزاع لورثته حيث خص البالغ منهم ٩ ط ١٢ من وخص القصر ١٤ ط ١٢ من . ووقفاً لدين المورث الأصل المذكور إتخذ بعض الدائنين بعد ذلك إجراءات نزع ملكية هذا المنزل بالدعوى رقم ٢٧٠ سنة ٥٩ ق مدنى القاهرة الابتدائية المختلطة التى قضى فيها بالشطب . وبعد أن إشتري مورث المطعون عليهم حصة البالغ بموجب عقدى بيع مسجلين فى ٢٢ / ١١ / ١٩٣٧ سار الدائنون فى إجراءات نزع ملكية المنزل بأكمله . وبتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٩٣٨ وسا المزاد على مورث المطعون عليهم الذى إستلم المنزل كله ووضع اليد عليه بصفته مالكاً للحكم مرسى المزاد بموجب محضر تسليم مؤرخ ٦ / ٨ / ١٩٣٨ وقد تم تسجيل هذا الحكم . غير أن القصر أقاموا ضد الدعوى رقم ٣٠٤٨ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم للحصة التى آلت إليها بالميراث . وإذ دفع بأنه تملك المنزل بمقتضى حكم مرسى المزاد فقد عدلوا طلباتهم إلى طلب بطلان هذا الحكم بالنسبة لحصتهم وقد قضى فى هذه الدعوى بعدم قبولها وتأيد بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٠٨ سنة ٧٦ ق القاهرة الذى طعن فيه بطريق النقض بالطعن رقم ٢٦٦ سنة ٣٠ ق . وفى ١٠ / ٦ / ١٩٦٥ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وحكت فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان حكم

مرسى المزاد بالنسبة لحصة قدرها ١٤ ط ١٢ س تأسيسا على عدم توجيه إجراءات نزع الملكية إلى من كان يمثل القصر . وفى ١٢/٥/١٩٦٨ أصدرت محكمة النقض قرارا بتصحيح الخطأ المادى الحسابى الذى وقع فى منطوق حكمها بأن جعلت مقدار الحصة ١٠٥/٨٥٨/٨ س ١١ ط بدلا من ١٤ ط ١٢ س . ولما كان هذا القضاء لا يحول دون تمتك مورث المطعون عليهم هذه الحصة بالتقادم الطويل لوضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فقد أقام دعواه بطلانية السالفة البيان . بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف مورث المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ سنة ٨٥ ق القاهرة وفى ٤/١/١٩٧٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن مورث المطعون عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٤٢ سنة ٤٠ ق . بتاريخ ٢/٢/١٩٧٨ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه لم يتعدت من الأدلة والمستندات التى قدمها مورث المطعون عليهم للتدليل على أن حيازته لحصة شركائه فى المنزل قامت على مناهضة حقهم وبنية الملك وأن الحكم اعتبر التقادم قد انقطع من تاريخ إعلان مورث المطعون عليهم بصحيفة الدعوى رقم ٣٠٤٨ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة وبعد تعجيل الاستئناف حكمت المحكمة بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية مورث المطعون عليهم للقدر البالغ ١٤ ط ١٢ س شيوعا فى كامل أرض وبناء العقار موضوع الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض .

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن مدة التقادم فى الدعوى المسائلة تبدأ من ١٠/٦/١٩٦٥ يوم أن صدر حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — ببطلان حكم مرسى المزاد وما ترتب عليه من آثار ، إذ أن مورث المطعون عليهم كان

يضع يده على منزل النزاع بصفته مالكا حتى صدور الحكم المذكور ، والمالك لا يجوز له أن يملك بالتقادم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب إلى جواز ورود التملك بالتقادم على حصة شائعة مادام أن الحائز لها يحوزها على وجه التخصيص والانفراد بنية التملك ، وإلى أن مدة التقادم في الدعوى الحالية لا تبدأ من ١٠/٦/١٩٦٥ وإنما من وقت تنفيذ حكم مرمى المزداد في سنة ١٩٣٨ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذه التمسى مردود ذلك لأن الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست حيبا في ذاتها وإنما العيب فيها ينشأ منها من غموض وإبهام فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة باقي شركائه المشتاهين حيازة تقوم على معارضة الملاك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء وفطنة التسامح واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم . وإذا كان يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده ، فإن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق مالا تعد قاطعة إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توافقه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإذا تباير الحقان أو تباير مصدرهما فإن الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن الطامنين أقاموا الدعوى رقم ٤٨-٣ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة ضد مورث المطعون عليهم بطلب تثبيت ملكيتهم للقدر موضوع النزاع الحالى ثم عدلوا طلباتهم إلى طلب بطلان حكم مرمى المزداد بالنسبة لهذا القدر ، وهو ما يفيد نزولهم من الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ، وكانت الحق موضوع تلك الطلبات المعدلة يباير الحق في ملكية الحصة موضوع النزاع الحالى والمدعى اكتسابها بالتقادم فإنه يترتب على ذلك التعديل زوال أثر الصحيفة في قطع التقادم ويعتبر الانقطاع كأن لم يكن والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا في مريانه . وإذا كانت محكمة النقض قد فصلت في الطعن

رقم ١٤٢ سنة ٤٠ ق المرفوع من مورت المطعون عليهم ضد الطاعنين في المسائل القانونية الخاصة بزوال أثر صحيفة الدعوى رقم ٣٠٤٨ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة في قطع التقادم ، و بجواز حيازة الشريك في العقار الشائع لخصه باقى شركائه واكتساب ملكيتها بالتقادم متى توافرت شروط الحيازة ، وكانت المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات تحتم على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها أن تتبع فى قضائها حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة . وكان الحكم المطعون فيه قد تتبع فى قضائه حكم محكمة النقض فى المسائل القانونية سالفة الذكر فإن النعى بما جاء بهذا السبب لا يعدو أن يكون تعيبا لحكم النقض المذكور وعود إلى المجادلة فى المسائل القانونية التى بت فيها هذا الحكم . ولما كانت أحكام محكمة النقض بانه ولا سبيل إلى الطعن فيها ولا يجوز تعيبها أمام محكمة الإحالة فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولون إن مورت المطعون عليهم دلى لمحكمة الموضوع على وضع يده على منزل النزاع بإعلانه حكم مرسى المزايد فى ٦ / ٨ / ٢٨ إلى جميع الورثة وتسليمه المنزل ، وباتفراده بتأجير هذا المنزل للغير وابعض الطاعنين وبقيدهم تهمتى القتل والإصابة الخطأ ضده وحده على أثر إتهام ذات المنزل وباستصداره ترخيصا باسمه وحده وإعادة بناء المنزل منفردا من ماله الخاص وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأدلة والمستندات مع أن المادة ٨٣٠ من القانون المدنى تخول كل شريك فى الشيوع الحق أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ الشئ ولو كان ذلك بغير موافقة باقى الشركاء ، وأن إعلان حكم مرسى المزايد تم إلى الوصى على القصر بعد عزله ، فضلا عن أن محكمة النقض قضت ببطلان هذا الحكم وما ترتب عليه من آثار . وإذ كان مجرد إنكار الحائز العرضى لحق المالك لا يكفى كما لا يكفى تصرفه فى العين تصرف المالك لأن تصرفه هذا يعتبر تمسقا فى استعمال حيازته العرضية وإيس من شأنه أن يغير صفة الحيازة ويحولها إلى حيازة أصلية ، وكان الحكم المطعون فيه — بناء على ما استخلصه من المستندات سالفة الذكر رغم كونها سابقة على الحكم ببطلان مرسى المزايد

ورغم أن بعضها غير صحيح والبعض الآخر لا يصحح لإثبات تغيير سبب وضع اليد - قد ذهب إلى أن حيازة مورث المطعون عليهم قامت على مناهضة حق الطاعنين له فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأن الحيازة التي تصاح أماما لملك العقار أو المنقول بالتقادم تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة حق المالك نحو لا يحمل سكوتة فيه على مجمل التسامح ولا يحتمل الحفاء أو اللبس في قصد التملك بالحيازة كما تقتضى من الحائز الاستمرار في إضمار الشئ بحسب طبيعته وبقدر الحاجة إلى استعماله . ولحكمة الموضوع السلطة النامة في التحقق من استيفاء الحيازة للشروط التي يتطلبها القانون ، ولا مبدل لحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب مائفة . ولما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاضى منه دليله ، وكان لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التعرف على نية واضع اليد من جميع الدعوى وقضاؤها في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض مادامت هذه العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلا النتيجة التي استفادتها وكان تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمعنى المدة الطويلة مما تستقل به محكمة الموضوع متى اضممت فيه على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " أن الأدلة تجمع على أن مورث المطعون عليهم كان مشتريا لقدر معين بموجب عقدى البيع المسجلين وأصبح مالكا لكامل العقار بموجب حكم مرمى المزار الصادر في ١٩٣٨/٥/٢٨ والذي تم تنفيذه في ١٩٣٨/٨/٦ على نحو ما يقرر المورث المذكور دون منازعة من الخصوم وأنه منذ ذلك التاريخ وضع يده على كامل العقار وضع يد مستوف لكافة شرائطه القانونية وبنية التملك وأن وضع اليد استمر لأكثر من خمس عشرة سنة . وقد أقر الطاعنون في صحيفة دعوى الريع المرفوعة منهم ضد مورث المطعون عليهم . . . بأن هذا الأخير يضع اليد على عقار النزاع كله منذ ١٩٣٨/٨/٦ . . . وطالبوه بأن يدفع لهم الريع المستحق عن ١٤ ط ١٢ س موضوع النزاع الحال وما يعادل نصيبهم في إنقاص المنزل القديم يضاف إلى ذلك عقود الإيجار العديدة . . . والتي تتضمن

تأجير مورث المطعون عليهم للغير شقة بمثل النزاع ، ومن بينها عقد إيجار — يتضمن إستئجار الطاعن الأول من مورث المطعون عليهم شقة بذات المنزل — فضلا عن الإنذار الرسمي الموجه من أحد المستأجرين للمورث المذكور المتضمن عرض متأخر الإيجار . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يصدر ضده قرار بهدم منزل قديم على أرض النزاع في ١٩٥٦/١١/٥ ثم تهدمه وما ترتب عليه من وفاة وإصابة آخرين وقيدت الواقعة ضده برقم ٨٦٢٥ سنة ١٩٥٦ جنح السيدة زينب باعتباره المالك المسئول . . . ثم إستيلائه على الأتقاض لحسابه الخاص ثم إقامته ومن ماله الخاص بموجب رخصة بناء صادرة سنة ١٩٥٧ منزلا جديدا استمرارا لحيازته السابقة . . . ونقل تكليف المنزل بإسمه وتحمله وحده دفع الأموال الأميرية على النحو الثابت بالمستندات المقدمة منه . . . ” وكان يبين من الحكم أنه اعتمد على الأدلة التي ساقها في ثبوت حيازة مورث المطعون عليهم لمنزل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بصفة ظاهرة ومستمرة وبنية التملك ، ومن شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتواجه دفاع الطاعنين بما أورده من بيان مظاهر الحيازة طوال هذه المدة وهو ما ينفي عن الحيازة مظنة التسامح وشبهة الخفاء أو كونها عرضية ، فإن النعى عليه بما جاء بهذا السبب لا يعد وأن يكون جدلا في تقدير موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولا عبرة بما يثيره الطاعنون من بطلان إعلان حكم مرسى المازد بمقولة إنه تم في مواجهة الوصى على القصر بعد عزله ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه لم يكن يصدد مسألة تتعلق بصحة أو بطلان هذا الإعلان وإنما هو قد اتخذ منه قرينة استدلال بها على وضع يد مورث المطعون عليهم على منزل النزاع ، وليس بطلان الإعلان — بفرض صحة البطلان المدعى به — بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها في هذا المقام .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بوقف التقادم لأنهم كانوا قسرا ، حصيا هو ثابت من شهادة محكمة القاهرة للأحوال الشخصية المؤرخة ١٩٧٢/٣/٩ المودعة ملف الطعن ، وقد بلغوا سن الرشد القانوني في الفترة من سنة ١٩٣٨ وحتى سنة ١٩٤٧ . ولما كان الحكم المطعون فيه لم

يعتد بهذه الشهادة وأخذ بإقرار الطاعنين الأول والثالثة والرابعة — بصحيفة الدعوى المرفوعة متهم خدومة المطعمون عليهم لمطالبته بالريع — بانتهاء إشراف المجلس الحسبي على القصر في سنة ١٩٤٣ لبلوغهم سن الرشد ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأن شهادة محكمة القاهرة للأحوال الشخصية المؤرخة ١٩٧٢/٣/٩ المودعة ملف الطعن والمؤشر عليها بعبارة " نظر في الاستئناف " دون بيان لرقم الدعوى الاستئنافية المعنية بهذه العبارة ، لا تقطع بسبق تقديمها لمحكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه . ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن الشهادة المذكورة كانت معروضة على محكمة الاستئناف وأنهم تمسكوا بها أمامها ولم يرد بالحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك ، فإنه لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بإقرار الطاعنين الأول والثالثة والرابعة الوارد بصحيفة دعواهم — التي أقاموها ضد مورث المطعمون عليهم مطالبين إياه بالريع — بانتهاء إشراف المجلس الحسبي على القصر في سنة ١٩٤٣ لبلوغهم سن الرشد القانوني ، واعتبر أن وضع يد مورث المطعمون عليهم قد استمر في المدة ما بين أول سنة ١٩٤٤ وحتى نهاية سنة ١٩٦٤ بكافة شروطه القانونية وبنية التملك بعيدا عن أى إجراء موقف أوقاطع التقادم فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق ، ويكون النعى عليه بما جاء بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن حكم محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٣٠ ق قى بطلان حكم مرسى المازاد بالنسبة إلى حصة القصر البالغ قدرها ١٤ ط ١٢ س . ولما كانت محكمة النقض قد أصدرت قرارا بتصحيح الخطأ المادى الحسابي الذي وقع في منطوق حكمها المذكور بأن جعلت مقدار حصة القصر ١١ ط ٨ س بدلا من ١٤ ط ١٢ س حسب التوزيع الذي أجرته بين الورثة ، وكان الحكم المطعون فيه رغم ذلك قد قدر حصة القصر كما قدرها مورث المطعمون عليهم في دعواه ب ١٤ ط ١٢ س ، فإنه يكون قد خالف ما قضى به حكم نهائي .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأن محكمة النقض لم تتعرض في حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٠٠٠ ق للملكية منزل النزاع وحصص كل شريك فيه ، ولم تكن هذه المسألة محل مناقشة بين الخصوم ومن ثم فإن قضاء محكمة النقض المذكور لا يكون له حجية الأمر المفضى في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى أن مورث المطعون عليهم وضع اليد على منزل النزاع بجمعه وضع يد مستوف لشرائطه القانونية وببعية التملك ، فإنه لا تكون ثمة جدوى من تحديد حصص القصر ويكون النعي عليه غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد المرمي عبد الفتاح ، وأحمد ضياء عبد الرازق ، دولم رزق بدوي ، ومحمد
مختار منصور .

(٣٨٤)

الطعن رقم ٣ لسنة ٧ في القضايا :

استئناف ” نطاق الاستئناف “ . دعوى ” دعوى الضمان “ .

الاستئناف . نطاقه . تعرضه على ما رفع عنه . م ٢٣٢ مرافعات . استئناف المدعى بالحكم
في الدعوى الأصلية لزيادة التعويض . لا يطرح على محكمة الاستئناف الحكم الصادر في دعوى
للضمان الفرعية . حلة ذلك .

الاستئناف — وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات — ينقل الدعوى
إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف
بالإسبة لما وقع عنه الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعرض للفصل
في أمر غير مطروح عليها ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه
أن الطاعن أدخل تابعه ضامنا في الدعوى ، وأن الحكم الابتدائي
قضى في الدعوى الأصلية بالتعويض وفي الدعوى الفرعية بالضمان وأن المطعون
عليها هي التي استأنفت الحكم في الدعوى الأصلية فقط طالبة زيادة التعويض
المحكوم لها به على الطاعن فإن الاستئناف يكون إقاصرا على قضاء الحكم
في الدعوى الأصلية بالتعويض ولا يتناول قضاءه في دعوى الضمان ، وإذا كانت
دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دفعا ولا دفعا فيها
فإنه يتمتع كل محكمة الاستئناف أن تعرض لدعوى الضمان المرفوعة من الضامن

«الطاعن» أثناء نظر الاستئناف المرفوع من المطعون عليها من الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعن بصفته طالبة إلزامه بأن يدفع لها عشرة آلاف جنيه تأسيسا على أن تابعه العريف تسبب بخطئه في وفاة ابنها المرحوم أثناء قيادته للسيارة رقم ٩٩ أوتوبيس خاص القاهرة مما ألحق بها أضرارا مادية وأدبية تستحق عنها التعويض المطالب به . وجه الطاعن بصفته دعوى الضمان الفرعية إلى العريف طالبا إلزامه بما صمى أن يحكم عليه به، بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي إلى المطعون عليها مبلغ خمسمائة جنيه وفي الدعوى الفرعية بإلزام المدعى عليه فيها بأن يؤدي إلى الطاعن بصفته ما قد يدفعه في الدعوى الأصلية . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٩ لسنة ١٨ ق المنصوبة قبل الطاعن وحده ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٧٦/١١/٨ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بمبلغ ألف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه لم ينشأ دعوى جديدة عندما اختتم تابعه أمام محكمة أول درجة . وإنما أدخله طرفا جديدا في الدعوى الأصلية باعتباره المسؤول الأصلي عن التعويض ولذا كان يتعين اختصاصه في الاستئناف المرفوع من المطعون عليه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى في الاستئناف دون أن يختصم التاج ، فإنه يكون - فضلا عن مخالفة المواد ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ٢/٢١٨ من قانون المرافعات - باطلا لما شاب إجراءاته من بطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأن الاستئناف - وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع منه الاستئناف ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أدخل تابعه العريف - - - ضامنا في الدعوى ، وأن الحكم الابتدائي قضى في الدعوى الأصلية بالتعويض وفي الدعوى الفرعية بالضمان وأن المطعون عليها هي التي استأنفت الحكم في الدعوى الأصلية فقط طالبة زيادة التعويض المحكوم لها به على الطاعن ، فإن الاستئناف يكون قاصرا على قضاء الحكم في الدعوى الأصلية بالتعويض ولا يتناول قضاءه في دعوى الضمان . وإذا كانت دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دافعا ولا دفعا فيها ، فإنه يمتنع على محكمة الاستئناف أن تعرض لدعوى الضمان المرفوعة من الضامن " الطاعن " أثناء نظر الاستئناف المرفوع من المطعون عليها من الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : أحمد صبرى أحمد ، ولیم رزق بدوى ، عل محمد عبد الفتاح ومحمد
مختار منصور ،

(٣٨٥)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) تنفيذ عقارى "حكم إيقاع البيع" . استئناف "استئناف حكم
إيقاع البيع" .

حكم إيقاع البيع . حالات استئناف . ورودها معمر فى المادة ١٠٤ / ١ مرافعات . عدم
امتدادها إلى هروب مرحلة تصفية المنازعات . مبدل للطعن عل هذه المبرور .

(٢) دعوى "إقطاع سير الخصومة" ، "الصفة فى الدعوى" . تنفيذ
"خصومة التنفيذ" . أهلية .

خصومة التنفيذ . فقد المقتضى ضد أهلية أو زوال صفة نائبه . لا يؤدي إلى انقطاع سير
الخصومة . وجوب توجيه الإجراءات اللاحقة إلى صاحب الصفة .

(٣) تنفيذ "خصومة التنفيذ" . استئناف "استئناف حكم إيقاع
البيع" . نيابة عامة . بطلان .

عدم إخطار النيابة بمجرد معرفى خصومة التنفيذ . لا يمتد إليها فى إجراءات المزايدة بمجرى
استئناف حكم إيقاع البيع .

١ - مفاد نص المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات أن المشرع أجاز الطعن بالاستئناف في حكم إيقاع البيع في حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر ، ومن هذه الحالات العيب في إجراءات المزايدة . ولما كان الأمر في هذه الحالة يقتصر على إجراءات المزايدة ولا يمتد إلى عيوب مرحلة تصفية المنازعات السابقة على مرحلة البيع فهذه يجب التمسك بها إما بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع أو بطريق المنازعة أمام قاضي التنفيذ قبل جلسة البيع حسب الأحوال ، وكان العيب الذي تقول للطاعتان إنه شاب إجراءات المزايدة والممثل في عدم إعلان الطاعنة الأولى - باعتبارها من ورثة المدين - بالسند التنفيذي بعد بلوغها سن الرشد أثناء سير الدعوى ، لا يتدرج ضمن عيوب إجراءات المزايدة ، بل ينصرف إلى الإجراءات السابقة عليها ، فإن النتي على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .

٢ - مفاد نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة ، وإنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، وفي إجراءات التنفيذ لا يحدث أى انقطاع للخصومة إذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التنفيذ وإنما يجب توجيه الإجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة إلى نائبه ، أو إلى المنفذ ضده إذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الأحوال .

٣ - لن كان المشرع قد أجاز - بمقتضى المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون المرافعات - أن تتدخل النيابة العامة أمام المحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب في المادة ٩٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة العامة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيها ، ورتب على إفعال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم ، وكان هذا البطلان لا يتدرج ضمن عيوب إجراءات المزايدة

على تميز استئناف حكم إيقاع البيع وفقاً للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات ،
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وذهب إلى أن هذا البطلان
لا يميز استئناف حكم إيقاع البيع ، فإن النعي عليه يكون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى باشرت — بالدهوى رقم ٣٠
سنة ١٩٦٩ بيوع الجزائية — إجراءات التنفيذ العقارى على حصصة
قدرها ٤ ط و ١٢ م شيوخاً في كامل أرض وبناء المنزل المبين بصحيفة الدعوى ،
وفاء لدينها ومقداره مبلغ ٩٨٢ ج و ٣٦٠ م ، وذلك قبل ورثة المرحوم
وهم الطاعتان والمطعون عليها الثانية والثالثة و وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٢
قضت المحكمة بإيقاع بيع العقار على مباشرة الإجراءات — المطعون عليها الأولى —
بمبلغ قدره ٧٤٠ ج و ٦١ م . استأنفت الطاعتان و هذا الحكم ،
وقيد استئنافهم برقم ٣٤٥٨ م ٨٧ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٩ قضت
المحكمة بقبول الدفع المبدى من المطعون عليها الأولى بعدم جواز الاستئناف .
طلعت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت
فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، حاصل السبب الأول منها الخطأ
في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان
إن الحكم المطعون فيه خلط في تطبيق المادة ٤٥١ من قانون المرافعات بين

”إجراءات المزايدة“ و”جلسة المزايدة“ التي يتم فيها الحكم بإيقاع البيع ، وقصر عيوب إجراءات المزايدة على إجراءات الجلسة التي تمت فيها المزايدة دون الإجراءات السابقة عليها ، ولم يعتبر مخالفة قاضي التنفيذ لحكم المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات — التي توجب ألا يمضي قاضي التنفيذ في إجراءات البيع والمزايدة إلا بعد قيام المظعون عليها الأولى بإعلان السند التنفيذي للطاعة الأولى ومضي ثمانية أيام على هذا الإعلان — واستمراره في إجراء البيع والمزايدة دون اتخاذ هذا الإجراء ، مما يبطل حكم إيقاع البيع ، وبالتالي يجوز استئنافه طبقاً للمادة ٤٥٢ من قانون المرافعات ، وإذا قضى الحكم المظعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات تنص على أنه ”لا يجوز استئناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا“ ، مما يفاده أن المشرع أجاز الطعن بالاستئناف في حكم إيقاع البيع في حالات معينة أوردها على سبيل الحصر . ومن هذه الحالات العيب في إجراءات المزايدة . ولما كان الأمر في هذه الحالة يقتصر على إجراءات المزايدة ، ولا يمتد إلى عيوب مرحلة تصفية المنازعات السابقة على مرحلة البيع ، فهذه يجب التمسك بها إما بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع أو بطريق المنازعة أمام قاضي التنفيذ قبل جلسة البيع حسب الأحوال ، وكان العيب الذي تقول الطاعتان إنه شاب إجراءات المزايدة والمتمثل في عدم إعلان الطاعة الأولى — باعتبارها من ورثة المدين — بالسند التنفيذي بعد بلوغها سن الرشد أثناء سير الدعوى ، لا يندرج ضمن عيوب إجراءات المزايدة ، بل ينصرف إلى الإجراءات السابقة عليها ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير سليم .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان إن الطاعة الثانية قررت أمام قاضي التنفيذ بجلدة ١٩٧٠/٣/٢ أن الطاعة الأولى باغت سن الرشد ورفعت وصايتها عنها ،

ولما كانت إجراءات التنفيذ على العقار خصومة تخضع لما تخضع له خصومة الادعاء من إجراءات وأحكام ومن بينها ما نصت عليه المادة ١٣٠ من قانون المرافعات من انقطاع سير الخصومة بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النص، ولم يقض - رغم ذلك - بانقطاع سير الخصومة، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تفسير القانون وتأويله وتطبيقه.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن مفاد نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه ذاته انقطاع سير الخصومة، أما بلوغ سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة إنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر. وفي إجراءات التنفيذ لا يحدث أي انقطاع للخصومة إذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التنفيذ، وإنما يجب توجيه الإجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة إلى نائبه، أو إلى المنفذ ضده، إذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الأحوال. وإذا كانت الطاعة الأولى قد اختصمت في دعوى البيوع بعد بلوغها من الرشد وأعلنت بالإجراءات في ١٤/٢/١٩٧٠، ٢٨/٢/١٩٧٠، ٤/٦/١٩٧٠، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في عدم اعتباره هذه الحالة من حالات الوقف الوجوبي للإجراءات التي تجيز رفض طلب وقف الإجراءات فيها، استئناف حكم إيقاع، البيع ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ في تفسير القانون وتأويله وتطبيقه، وفي بيان ذلك نقول الطاعتان إنهما دفعتا بإعلان الحكم المستأنف لعدم اختصاص النيابة العامة وإخطارها بوجود قصر في الدعوى عملاً بالمادتين ٨٩، ٨٨ من قانون المرافعات، مما يعتبر عيباً من عيوب إجراءات المزايدة يحيز استئناف حكم إيقاع البيع، وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفوع، فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لئن كان المشرع قد أجاز —
 بمقتضى المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون المرافعات — أن تتدخل النيابة العامة
 أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حدودها من بينها القضايا
 الخاصة بالقصر ، وأوجب في المادة ٩٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة
 إخبار النيابة العامة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى ، حتى تناح لها
 فرصة السلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيها ، ورتب على
 إغفال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم ، وكان هذا البطلان لا يندرج
 ضمن عيوب إجراءات المزاينة التي تجيز استئناف حكم إيقاع البيع وفقا
 للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم
 هذا النظر وذهب إلى أن هذا البطلان لا يجوز استئناف حكم إيقاع البيع
 فإن النعى عليه بما جاء بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد كمال دباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، ومحمود حسن رمضان ، وصبحي رزق دارد ، ومحمد علي هاشم .

(٣٨٦)

الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٧ القضائية :

(١) نقض "ميعة الطعن" .

الطعن بالنقض . الأصل إيداع صحيفة قلم كتاب محكمة النقض . جواز إيداعه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . م ٢٥٣ مرافعات . إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض —
بوجوب إضافة مواد المسافة إن تحقق مرره .

(٢) إيجار "إيجار الأراضي الزراعية" . إختصاص "الإختصاص النوعي" .
إستئناف . حكم .

المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية . إختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيما كانت قيمة الدعوى . إختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استثنائيا في قضاء المحكمة الجزئية والعامون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ١٩٧٥/٦٧ . أوردك . علم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .

١ — مؤدى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن الشارع جعل الأصل في إيداع صحيفة الطعن بالنقض أن يتم بقلم كتاب هذه المحكمة ، وأنه أباح إيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم دون التزام بذلك ، فإن اتبع الطاعن الأصل المقرر بإيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض تعين أن يزداد الميعاد المحدد لتقديمها يوما لكل مسافة قدرها خمسين كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة — مقر محكمة النقض — وكذلك يوما لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلومترا وبما لا يتجاوز أربعة أيام عملا بالمادة ١٦ من قانون المرافعات .

٢ — مفاد نص في المادتين ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافتين بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — المعدول به من تاريخ نشره في ١٩٧٥/٧/٣١ — والفقرة الأولى والثانية من المادة ٣ من هذا القانون ؛ أن الشارع إذ استبدل المحكمة الجزئية باللجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية ، فقد ناط — بصريح النص — بالمحكمة الجزئية أن تفصل في النزاع — أيا كانت قيمة الدعوى — ابتدائيا ، وناط بالمحكمة الابتدائية — وحدها — أن تفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة ، والطعون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد استؤنفت بعد أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات سالفة الذكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ، والحكم الصادر منها في هذا الشأن هو حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الاستئناف ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، على أن المحكمة الابتدائية تنظر النظم في قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال إليها من اللجنة الاستئنافية باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا النظم جائزا استئنافيا ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفسير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنة تقدمت إلى لجنة المنازعات الزراعية بنساحية دهمشا مركز بليس طالبة طرد المطعون ضده من الأطيان الزراعية التي يستأجرها منها لأنه لم يسدد إيجار سنة ١٩٧٣ الزراعية . بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣٠ أجابتها اللجنة

إلى طلبها فتظلم المطعون ضده من هذا القرار أمام لجنة الإصلاح الزراعي الاستثنائية وقبل أن تفصل هذه اللجنة فيه صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، فأحالته — إعمالاً لهذا القانون — إلى محكمة الزقازيق الابتدائية ، وقيدت الدعوى برقم ٢٩١ سنة ١٩٧٦ مدني مستأنف الزقازيق . بتاريخ ١٩٧٧/٢/٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه . أقام المطعون ضده استئنافاً من هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة "مأمورية الزقازيق" قيد برقم ٩٥ سنة ٢٠ ق ، ولدى نظره دفعت الطاعة بعدم جواز الاستئناف . بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قرار لجنة المنازعات الزراعية بتأحية دهمشا مركز بليس الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠ وبرفض طلب الطاعة . طمنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بسقوط الحق في الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها قبول الطعن شكلاً وأبت الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه ، ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن مبنى دفع المطعون ضده بسقوط الحق في الطعن بالنقض ، أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات في حين أن القانون أباح للطاعة أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة "مأمورية الزقازيق" وبالتالي فلا وجه للاستفادة من ميعاد المسافة .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه "يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه" ، مؤداه أن الشارع جعل الأصل في إيداع صحيفة الطعن بالنقض أن يتم بقلم كتاب هذه المحكمة ، وأنه أباح لإيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم دون إلزام بذلك ، فإن اتبع الطاعن الأصل المقرر بإيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض تعين أن يزداد الميعاد المحدد لتقديمها يوماً لكل مسافة قدرها خمسين كيلو متراً بين المكان الذي

يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة — مقر محكمة النقض — وكذلك يوما لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو مترا وبملا يجاوز أربعة أيام عملا بالمادة ۱۶ من قانون المرافعات، وإذا كان ذلك وكانت المسافة بين مدينة الزقازيق والقاهرة تزيد على الثلاثين كيلو مترا فإن ميعاد الطعن يزداد يوما ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ۱۹۷۷/۵/۴ ، وأودعت صحيفة الطعن قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ۱۹۷۷/۷/۵ ، فإنها تكون قد أودعت في الميعاد القانوني .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مما تنعاه الطامنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الطعن بالاستئناف لأن الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية ، هو حكم نهائي صدر منها بوصفها محكمة ثاني درجة فلا يجوز الطعن فيه بالاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض الدفع وجواز الاستئناف .

ومن حيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أن النص في المادة ۳۹ مكررا من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ — المضافة بالقانون رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۵ المعمول به من تاريخ نشره في ۱۹۷۵/۷/۳۱ — على أن "تختص المحكمة الجزئية — أي كانت قيمة الدعوى — بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية .. الواقعة في دائرة اختصاصها والمبينة فيما يلي (۱) المنازعات الناشئة عن العلاقة التجارية بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها ... " والنص في المادة ۳۹ مكررا أ — المضافة بذات القانون — على أنه "يجوز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقا لأحكام المادة السابقة — أي كانت قيمة الدعوى — وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أمام المحكمة الابتدائية المختصة" والنص في الفقرة الأولى من المادة ۳ من القانون رقم ۶۷ لسنة ۱۹۶۵ على أن "تحال إلى المحاكم الجزئية المختصة" جميع المنازعات المنظورة في تاريخ العمل بهذا القانون أمام لجان الفصل في المنازعات الزراعية

المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية والنص في الفقرة الثانية من ذات المادة على أن "تحال المحاكم الابتدائية المختصة بالتظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة أمام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه . . . ويجوز الطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة في القرارات النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها في الفقرة الأولى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون" يدل على أن للشارع إذ استبدل المحكمة الجزئية بلجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية فقد ناط — بصريح النص — بالمحكمة الجزئية أن تفصل في النزاع — أيا كانت قيمة الدعوى — ابتدائياً — وناط بالمحكمة الابتدائية وحدها — أن تفصل استئنافياً في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة ، والطعون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد استؤنفت — بعد — أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات سالفة الذكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ، والحكم الصادر منها في هذا الشأن هو حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الاستئناف ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على أن المحكمة الابتدائية تنظر النظم في قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال إليها من اللجنة الاستئنافية ، باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا النظم جائز استئنافه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

ولما تقدم يتعين الحكم في الاستئناف رقم ٩٥ سنة ٢٠ ق المنصورة (مأمورية الزقازيق) بعدم جوازه .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : صلاح الدين عبد العظيم ، محمد عبد الباقي ، الدكتور أحمد حسني
وحافظ الدلسي .

(٣٨٧)

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) إثبات . إفلاس . حكم . عقد .

(١) الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . بالنسبة للمفلس وجماعة الدائنين .

(٢) العقد المرفق الصادر من المفلس . لا حجة له في مواجهة جماعة الدائنين ما لم يكن
قد اكتسب تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم إشهار الإفلاس .

١ - النص في المادة ٢١٦ من قانون التجارة على أن الحكم بإشهار الإفلاس يوجب بحجود صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن إدارة جميع أمواله وعن إدارة الأموال التي تؤول إليه الملكية فيها وهو في حالة الإفلاس - يدل على أن حكم إشهار الإفلاس يغفل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها من يوم صدور الحكم بذلك ، وينشأ لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الأموال ويصبحون من غير بالنسبة إلى تصرفاته المدنية .

٢ - إذا استلزم القانون اسريان التصرف على الغير اتباع إجراءات معينة لتنفيذ التصرف على الغير كاشتراط ثبوت التاريخ ، ولم يتم هذه الإجراءات حتى صدور حكم إشهار الإفلاس فلانها لا تسرى في مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الإثبات قد نصت على أن المحرر العرفي ، لا يكون حجة على الغير في تاريخه إلا أن يكون له تاريخ ثابت ، فإذا لم يكتسب العقد الذي صدر من المفلس تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم إشهار الإفلاس ،

فانه لا يحتاج به في مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التي تغياها المشرع من اشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهي منع ما يقع في المحررات العرفية عن طريق تقديم قواربها ضشا وإضرارا بالغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطمن إستوفى أوضاعه للشكالية .

وحيث إن الوقائم — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ، وبالفدر اللازم للانفصل فيه — تحصل في أن الطامن بصفته وكلا لدائني تفليسة الشركة التجارية أقام الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ إقلاص شمال القاهرة ضد المطعون ضدها طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ٢٥/٥/١٩٥٢ م المتضمن بيع المفلسين للطعون ضدها أطيانا مساحتها ١٣ ف و ٢٠ ط و ١٤ س مينة الحدود والمالم بصحيفة الدعوى وتثبيت ملكية المفلسين لهذه الأطيان ، وقال للطامن بياناً لدعواه أن المفلسين تملكوا تلك الأطيان بموجب عقد بيع مسجل برقم ٢٩٧٨ في ١٤/٦/١٩٥١ وفضى بأشهار إقلاص بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٦ ، واعتبار يوم ٣١/٢/١٩٥٤ تاريخاً لتوقفهما عن الدفع ، وإضرارا بحقوق الدائنين قام المفلسين بعد إشهار إقلاصهما ببيع هذه الأطيان للطعون ضدها هي زوجة أحدهما ، وأرجعا عقد البيع إلى يوم ٢٥/٥/١٩٥٢ ومكناها من وضع يدها على أطيان النزاع ، وإن كان لا يحتاج بهذا التاريخ في مواجهة الدائنين وجاء وضع يد المطعون ضدها على هذه الأطيان غير معاصر لتاريخ العقد فقد أقام الطامن دعواه بطلانته سالفه البيان . وبتاريخ ٢٥/١/١٩٧٧ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بإجابة الطامن بصفته إلى طلباته .

استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٩٤ ق .
وبتاريخ ١٩٧٨/١/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف
وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة
في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بها على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسيب ، وفي بيان
ذلك يقول إن الحكم قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن
تأسيسا على أن الحكم بإشهار الإفلاس لا يعادل الحجز وأن جماعة الدائنين
لا تعتبر من الغير في حكم المادة ٢١٦ من قانون التجارة : بل تعد خلفا للدين
المفلس وبذلك فإنه يحتاج بتاريخ العقد العرفي في ١٩٥٢/٢/٢٥ م على جماعة
الدائنين لأن هذه الجماعة مكونة من دائنين عاديين وليس فيها دائن حاجز ،
ويكون للدائنين الحق في إثبات عدم صحة هذا التاريخ ورتب على ذلك
حساب مدة وضع يد المطعون ضدها على أطيان النزاع بنية تملكها مدة تزيد
على خمسة عشر عاما من تاريخ العقد وحتى ١٩٦٩/٤/١٠ م تاريخ صدور أمر
التفليسة بالإذن لوكيل الدائنين باستلام الأطيان ، ومن ثم تعتبر مالكة بأثر
رجعي يترد إلى تاريخ وضع يدها في ١٩٥٢/٥/٢٥ ، وهو من الحكم الخطأ، ذلك
أن حكم إشهار الإفلاس بمجرد صدوره يجعل أموال المدين برمتها عملة بحجز
شامل لمصلحة جماعة الدائنين وتصبح هذه الجماعة من الغير بالنسبة للتصرفات
الصادرة من المدين فلا يحتاج بها على جماعة الدائنين إلا إذا كانت ثابتة التاريخ
واكتمل في تصرف المفلس شروط صحته ونفاذه في حق الغير قبل إشهار
الإفلاس ، ولما كان عقد البيع العرفي الذي تستند إليه المطعون ضدها لم يسجل
حتى صدور حكم إشهار الإفلاس فإنه لا يعد سنداً نافذاً للملكية وتبقى الأطيان
موضوع النزاع في ملكية المفلس وإذ لم تستكمل المطعون ضدها المدة اللازمة
لتملكها بوضع اليد المدة الطويلة قبل صدور حكم إشهار الإفلاس
في ١٩٦٩/٤/١٠ م برفض يددها في ١٩٦٩/٢/٢٨ م باستلام ما مور التفليسة للإطيان

بمحضر رسمي في التاريخ المذكور فانه لا يجوز لها الاحتجاج بوضع اليد في مواجهة جماعة الدائنين اعتبارا من تاريخ هذا الحكم .

وحيث إن هذا النعي في محله ، فلك أن النص في المادة ٢١٦ من قانون التجارة — على أن الحكم بإشهار الإفلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن إدارته جميع أمواله وعن إدارة الأموال التي تؤول إليه الملكية فيها وهو في حالة الإفلاس — يدل على أن حكم إشهار الإفلاس يفل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها من يوم صدور الحكم بذلك ، وينشأ لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الأموال ويصبحون من الغير بالنسبة إلى تصرفاته المدنية ، ومؤدى ذلك أنه إذا استلزم القانون لسريان التصرف على الغير اتباع إجراءات معينة لنفاذ التصرف كاشتراط ثبوت التاريخ ، ولم تتم هذه الإجراءات — حتى صدور حكم إشهار الإفلاس فإنها لا تسرى في مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الإثبات قد نصت على أن المحرر العرفي لا يكون حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ، فإذا لم يكتسب العقد الذي صدر من المفلس تاريخا ثابتا قبل صدور حكم إشهار الإفلاس ، فانه لا يحتاج به في مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التي تغياها المشرع من اشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهي منع ما يقع في المحررات العرفية من طريق تقديم تواريخها غشا وإضرارا بالغير ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأن عقد البيع العرفي سند ملكية المطعون ضدها يعتبر حجة على الطامن بصفته وكذا لجماعة الدائنين ورتب على ذلك أن ما ورد في العقد بخصوص وضع يدها وتاريخه يكون حجة عليهم ، واستخلص أن وضع يدها استوفى شرائطه القانونية من تاريخ انعقد في ١٩٥٢/٥/٢٥ حتى ١٩٦٩/٤/١ تاريخ صدور أمر مأمور التفليسة باسئلام الأفيان ، فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله ويتعين لذلك نقض الحكم .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور معطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، عامر المرافي ، صلاح الدين عبد العظيم ، وسيد عبد الباقى ، والدكتور
أحمد حسني .

(٣٨٨)

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ القضائية :

- (١) إعلان . شركات . تقض " إجراءات الطعن " .
شركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية من شخصية ممثلها . ذكر اسمها المميز لها في صحيفة
الطعن — دون اسم ممثلها القانوني — كاف لصحة الطعن .
- (٢) (٣٤٢) عقد " فسخ العقد " . إلزام " إنقضاء الإلزام " .
(٢) الحق في طلب فسخ العقد جزاء إخلال أحد الطرفين بالتزاماته . م ١٥٧ مدني .
إعتبار العقد منضمنا له ولو خلا من اشتراطه . عدم جواز حرمان المتعاقدين من هذا الحق
أو الحد منه إلا باتفاق صريح .
- (٣) إنقضاء الإلزام . أثره . استحالة تنفيذه . مؤذاه . إنقضاء الإلزام المقابل .
- (٤) إلزام " الدفع بعدم التنفيذ . الحق في الحبس " .
الدفع بعدم التنفيذ . م ٢٤٦ مدني . تطبيق الحق في الحبس في العتود التبادلية .
الحق في الحبس . إنقضاءه . بخروج الشيء من يد حازه .
- (٥) دعوى " سبب الدعوى " .
سبب الدعوى . المقصود به . مثال . مالا يعد تغييرا للسبب .
- (٦) خبرة . محكمة الموضوع . حكم " تصايب الحكم " .
طلب تدب خير آخر . عدم التواء المحكمة بإجابهته متى وجدت في تقرير الخبر السابق وفي
أوراق الدعوى ما يكتفي لتكوين عقيدتها . عدم إشارتها إلى هذا الطلب ، قضاء ضمنى برفضه .

١ - متى كان الواضح من صحيفة الطعن أنه أقيم من الشركة الطاعنة وكان لهذا الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليها ، وكانت هي الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثليها ، فإن ذكر اسم الشركة الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافيا لصحة الطعن في هذا الخصوص .

٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من التقنين المدني على أن "في العقود الملزمة للجانبين ، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه ، جاز للمتعاقد الآخر بعد إخطاره المدين ، أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه . . ." والنص في المادة ١٥٩ من ذات القانون على أنه : "في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه . يدل على أن حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفي العقد الملزم للجانبين بأحد التزاماته الناشئة عن العقد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح .

٣ - الفسخ القانوني يقع عند انقضاء الإلتزام على إثر استحالة تنفيذه ، فانقضاء هذا الإلتزام يستتبع انقضاء الإلتزام المقابل له .

٤ - إذا كان الدفع بعدم التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ من التقنين المدني هو تطبيق للحق في الحوس في دائرة العقود التبادلية ، وكانت المادة ٢٤٨ من ذات القانون تنص على أن الحق في الحوس ينقضي بخروج الشيء من يد حائزه ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه لا يحق للطعون ضده مطالبة الطاعنة بتنفيذ التزامها مادام أنه لم ينفذ التزامه بدفع باقي ثمن البضاعة وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعنة قد تصرفت في البضاعة محل التعاقد إلى آخرون ثم فليس لها أن تدفع بعدم تنفيذ التزامها بسبب عدم وفاء المطعون ضده بالتزامه المرتبط بهذه البضاعة .

٥ - سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم . لما كان ذلك ، وكان سبب الدعوى مدد المطعون ضده في دعواه من أن الشركة الطاعنة لم تقم بتنفيذ التزاماتها طبقا للعقد المحرر بينها وبين المطعون ضده ودل على إخلال الطاعنة بالتزاماتها . أنها لم تسلم مستندات شحن البضاعة ، وأنها قامت باستلام البضاعة من المحرك ، وإذا استند الحكم إلى ما جاء بتقرير الخبير من عدم قيامها بفتح الاعتماد بالكمية جميعها المتفق على استيرادها فإن ذلك لا يعتبر منها تغييرا لسبب الدعوى .

٦ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق تدبيرا وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، ومن ثم فإن عدم الإشارة صراحة إلى طلب تدبير خبير يعتبر بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب ، إذ إفاة الحكم على اعتبارات مبررة يعتبر ردا ضمنيا على ما أبدى من دفاع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده تقدم في ١٩٧٨/١/٢ بمريضة إلى رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية قال فيها أنه حصل بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ على موافقة استيرادية رقم ٢٦٦٦٢ باستيراد كمية من الصاج المجلفن من بلغاريا قدرها ثلاثمائة طن وذلك بموجب فاتورة مبدئية رقم ٨٢ وقع عليها والطاعنة وإنه نظرا لأن الأخيرة لديها صلاحيات فتح الاعتماد الخاص بتلك الصفقة فقد اتفق معها بالعقد المؤرخ ١٩٧٧/٧/١٩ على أن تقوم الطاعنة بفتح الاعتماد في ظرف ثلاثة أيام من تاريخه وأن يكون المطعون

ضده مسئولا عن شحن البضاعة طبقا لخواصها وفي المواعيد المحددة في الفاتورة المشار إليها كما انتم بأن يدفع للطاعة مقابل إستلام سندات الشحن مبالغ وقدره ٢٤٠٧٥ ج ٥٠٠ م مع مصاريف فتح الاعتماد ، ونفاذا لهذا الاتفاق دفع المطعون ضده للطاعة مبلغ ٨٥٠٠ دولار بما يعادل ٦٣٧٥ ج إلا أن الطاعة لم تقم بتنفيذ التزاماتها - بتسليم المطعون ضده مستندات فتح الاعتماد ومستندات الشحن وتظهيرها إليه حتى يتمكن وفقا للإجراءات الجمركية وحسب الاتفاق المعقود بين الطرفين من إستلام البضاعة التي وصلت إلى الإسكندرية وأنه سجل عليها ذلك بموجب خطاب موسى عليه مؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٥ واستلمت الطاعة البضاعة محل التعاقد من الجمرك وقامت بتخزينها بالمقار الموضح بالعريضة وإذ خشي - المطعون ضده تصرف الشركة الطاعة فيها طلب إصدار أمر بتوقيع حجز تحفظي على البضاعة ضمانا لاستيفاء المبلغ المطالب به ، وبتاريخ ١٩٧٨/١/٣ صدر أمر حجز رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ تجارى شمال القاهرة وتنفذ هذا الأمر بتاريخ ١٩٧٨/١/٥ وبتاريخ ١٩٧٨/١/١٤ تقدم المطعون ضده بطلب إصدار أمر بأن تدفع له الشركة الطاعة مبالغ وقدره ٦٣٧٥ ج مع صحة الجحز الموقع ، وإذ امتنع السيد رئيس المحكمة عن إصدار هذا الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع فقد تداعى المطعون ضده مع الطاعة بالدعوى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٨ تجارى شمال القاهرة الابتدائية وطلب فيها الحكم بطلان سالف الذكر وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٦ حكمت المحكمة بطلب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان مقدار ما قد يكون مستحقا من مبالغ للمطعون ضده قبل الشركة الطاعة عن العلاقة محل عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٧٧/٧/١٩ وأساس ذلك وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ بالإزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٦٣٧٥ ج وبصحة إجراءات الجحز التحفظي الموقع وجعله نافذا . إستأنفت الشركة الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٩١ ق تجارى - وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٦ حكمت محكمة إستئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون ضده ببطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة المبدى من المطعون ضده ، أن الطعن قد رفع من الشركة الطاعنة وهي شخصية اعتبارية دون أن يتوب عنها ذلك ممثلها القانوني .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه متى كان الواضح من صحيفة الطعن أنه أقيم من الشركة الطاعنة وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها ، وكانت هي الأصل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسم الشركة الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كافياً لسير الطعن في هذا الخصوص ويكون الدفع المشار إليه متعيناً رفضه .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والعمور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في استرداد المبلغ المطالب به وقدره ٦٣٧٥ ج من الطاعنة على أساس التقرير المقدم من الخبير في الدعوى الذي تضمن أن الطاعنة لم تنفذ شروط العقد ولم تفتح الاعتماد بالقدر المتفق عليه فيه والثابت باذن الاستيراد وامتنعت عن تسليم المطعون ضده مستندات شحن البضاعة بعد تظهيرها إليه حتى يتمكن من استلامها من الجمرک ، في حين أن هذه المسألة التي مهدت محكمة أول درجة إلى الخبير لبحثها مسألة قانونية كان يتعين على الحكم أن يقول كلمته فيها إذ رتب الخبير على عدم تسليم مستندات الشحن إلى المطعون ضده أحقيته في استرداد المبلغ الذي دفعه على الرغم مما ورد في العقد من أن هذا المبلغ لا يرد إلا في حالة عدم شحن البضاعة بسبب ظروف طارئة ، كما لا يخفى للمطعون ضده المطالبة بمستندات الشحن مادام لم يتم بتنفيذ التزامه بدفع باقي ثمن ، وأن خطاب المطعون ضده المؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٥ إلى الطاعنة تدل عبارته صراحة على أن الخصومة التي قلزم

الطاعنة بفتح الاعتماد عنها مقدارها مائة طن مما لا يعتبر معه أن الطاعنة قد أخلت بالتزامها ، وأخذ الحكم بتقرير الخبير في هذه المسألة دون أن يبين سند القانوني في ذلك مجهلا بذلك الأساس القانوني الذي أقام عليه قضاءه .

ومن حيث أن هذا الذي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من التقنين المدني على أن " في العقود الملزمة للجانبين ، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه ، جاز للمتعاقد الآخر بعد أذاره المدين ، أن يطالب بتنفيذ العقد أو يفسخه . . . والنص في المادة ١٥٩ من ذات القانون على أن " في العقود الملزمة للجانبين إذا إنقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه أنقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه " ، يدل على أن حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفي العقد الملزم للجانبين بأحد التزاماته الناشئة عن العقد هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من النصوص المشكلة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو أحد من نطاقه إلا باتفاق صريح كما أن الفسخ القانوني يقع عند إنقضاء الالتزام على أثر استحالة تنفيذه فانقضاء هذا الالتزام يستتبع أنقضاء الالتزام المقابل له ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ، أن المطعون ضده أقام الدعوى بطلب إلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي له مبلغ ٦٣٧٥ ج تأعيسا على عدم قيام الطاعنة بتنفيذ التزاماتها الواردة في العقد المبرم بينهما والمؤرخ ١٩٧٧/٧/١٩ ومؤدي طلبات المطعون ضده هو طالب فسخ هذا العقد وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد ورد المبلغ المدفوع منه ، وإذا حكمت محكمة الدرجة الأولى بتعيين خبير في الدعوى لبيان مقدار ما قد يكون مستحقا من مبالغ للمطعون ضده قبل الطاعنة عن العلاقة محل العقد خالف الذكر وأساس ذلك وإذا أوردت في مدونات حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ — ما انتهى إليه الخبير من أن الطاعنة لم تقم بتنفيذ التزاماتها بفتح الاعتماد بالكيفية المتفق عليها بالعقد والثابتة بإذن الاستيراد وقدرها ثلاثمائة طن صاج مجلفن وإنما قامت بفتح اعتماد بكيفية قدرها مائة طن فقط وأخطارته بخطاب مؤرخ ١٩٧٧/٩/١٠ بطلب دفع مبالغ

٢١٠٠ ج لكي تسلمه خطاب ضمان من البنك وظهرت الطاعنة مستندات شحن البضاعة إلى شخص آخر قام بالتخليص عليها واستلامها وانتهى الحكم إلى أحقية المطعون ضده في استرداد المبلغ المطلوب أخذاً بالأسباب التي أوردتها الخبير في تقريره — وكان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير المميز في الدعوى لافتناعها بنتيجة محوله على أسبابه ، وكان التقرير قد أورد أسباباً مؤدية لما خالص إليه وأخذ بها حكم محكمة الدرجة الأولى وسأيره الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — من عدم وفاء الطاعنة بالتزاماتها — بما لا يعتبر من الخبير فصلاً في مسألة قانونية بل هو من قبيل تحقيق الواقع في الدعوى ، وإذ رتب الحكم على ذلك أحقية المطعون ضده في فسخ العقد المبرم بينه وبين الطاعنة وقد بان له أن الطاعنة قد تصرفت في البضاعة محل التعاقد إلى الغير فخرجت بذلك من حيازتها بما مؤداه استعانة تنفيذ التزامها بتسليم البضاعة إلى المطعون ضده ويستتبع ذلك فسخ العقد ورد المبلغ المسدود منه ففضى بالزام الطاعنة بأن تؤديه إليه وبذلك تكون المحكمة قد أحلت أحكام الفسخ بما لا يخالف فيه للقانون ، ومتى انتهى الحكم إلى هذه ، النتيجة الصحيحة فإنه لا يبطله القصور في أسبابه القانونية وللمحكمة النقض أن تستوفي ما قصر فيه منها ، وإذ انتهى الحكم إلى إلزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده المبلغ المدفوع منه إليها عند التعاقد فإنه يكون انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون . كما لا يعيب الحكم قصوره من الرد على دفاع قانوني للمصم متى كان هذا الدفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح — على ما سلف بيانه — وكان الدفع بعدم التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ من التقنين المدني هو تطبيق للحق في الحبس في دائرة المقود التبادلية ، وكانت المادة ٢٤٨ من ذات القانون تنص على أن الحق في الحبس ينقضى بخروج الشيء من يد حائزه لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه لا يحق للمطعون ضده مطالبة الطاعنة بتنفيذ التزامها مادام أنه لم يتخذ التزامه بدفع باقي ثمن البضاعة وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعنة قد تصرفت في البضاعة محل التعاقد إلى آخر ومن ثم فليس لها أن تدفع بعدم تنفيذ التزامها بسبب عدم وفاء المطعون ضده بالتزامه المرتبط بهذه البضاعة .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في استرداد المبالغ المدفوعة منه إلى الشركة الطاعنة على أنها أخلت بالتزامها بعدم قيامها بفتح الاعتماد عن الكمية المتفق عليها وقصرت فتح الاعتماد على كمية قدرها مائة طن فقط ، في حين أن المطعون ضده أسس دعواه على أن الطاعنة امتنعت عن تسليمه مستندات شحن البضاعة وتظهيرها إليه حتى يتمكن من استلامها ، فيكون الحكم قد غير الأساس المرفوعة به الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستند منها المدعى الحق في الطلب ، وهو لا يتغير بتغيير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان سبب الدعوى حده المطعون ضده في دعواه — من أن الشركة الطاعنة لم تقم بتنفيذ التزاماتها طبقا للعقد المحرر بينها وبين المطعون ضده ودل على إخلال الطاعنة بالتزاماتها بأنها لم تسلمه مستندات شحن البضاعة ، وأنها قامت باستلام البضاعة من الجرك وإذا استند الحكم إلى أن إخلال الطاعنة بتنفيذ التزاماتها إلى ما جاء بتقرير الخبر من عدم قيامها بفتح الاعتماد بالكمية جميعها المتفق على استيرادها فإن ذلك لا يعتبر منها تغييرا لسبب الدعوى .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم إذ قضى بصحة إجراءات حجز التعهضي الموقع في ١٩٧٨/١/٥ على أساس أن الحجز وقع بناء على حق حال الأداء محقق الوجود معين المقدار ، في حين أن الدين موضوع المطالبة تنور منازعة جدية في شأن وجوده وأن استحقاقه معلق على شرط هو عدم شحن البضاعة أو عدم قيام الطاعنة بتنفيذ التزامها الخاص بفتح الاعتماد فضلا عن أنه وقع على مال غير مملوك لمدينه فكان من المتعين على المطعون ضده أن ياجأ إلى قاضي التنفيذ لإصدار إذنا بالحجز بعد تقدير دينه مؤقتا .

ومن حيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن البين لما أورده الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه الذي أبدى وأحال إلى أسبابه ، أن الطاعنه تسلمت من المطعون ضده بموجب إيصال مؤرخ ١٩٧٧/٧/١٩ يبلغ ٨٥٠٠ دولار وهو ما يعادل ٦٣٧٥ ج ونص في الاتفاق المبرم بينها على التزامها بفتح الاعتماد وبقيمة الصفقة وإخطاره بذلك ثم تسليمه مستندات الشحن بعد تظهيرها حتى تسلم بموجبها البضاعة عند وصولها في مقابل دفعه باقي الثمن إلا أن الطاعنه لم تقم بتنفيذ التزامها بتسليم مستندات الشحن بل قامت بتظهيرها لآخر والذي قام بالتخليص عليها واستلامها فإنه يحق للمطعون ضده استرداد ما دفعه من نقود إلى الطاعنه وبذلك أصبح دينه محقق الوجود وحال الأداء وبيده السند الدال عليه وعلى تحديد مقداره وإذا توافرت هذه الشروط وكان تقديرها مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه للطاعنه يكون على غير أساس .

ومن حيث أن الطاعنه تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه ، الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك نقول ، أنها تمسكت بمذكرة دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأنها قامت بتنفيذ التزامها كاملاً وأن الاتفاق انعقد بين الطرفين على أن يكون فتح الاعتماد من مائة طن من الصاج المجافى وقد طلبت من المحكمة نذب خير آخر لأداء المأمورية على وجهها الصحيح ، إلا أن — المحكمة لم تجب الطاعنه إلى طلبها دون أن تورد سبباً لرفضه .

ومن حيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق بديه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، ومن ثم فإن عدم الإشارة صراحة إلى طلب نذب خير يعتبر بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب ، إذ أقامه الحكم على اعتبارات مبررة يعتبر رداً ضمنياً على ما أبدى من دفاع ، لما كان ذلك وعلى ما سلف في الرد على السبب الثالث من أسباب الطعن أن هذا الدفاع الذي أبدته الطاعنه أمام محكمة الاستئناف — لا أساس له وغير منتج مما لا جدوى معه من نذب خير لتحقيقه ، الأمر الذي يكون معه النعي على الحكم بهذا السبب في غير محله .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حاسم المرافى ، صلاح الدين عبد العظيم ، والدكتور أحمد حسن
وحافظ السمر .

(٣٨٩)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) معاهدات . قانون . كفالة .

نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية
مصر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداهما . قادی للسيارات بمدد كافيلا متضامنا بحكم
القانون مع طالب الترخيص .

(٢) نقض " سبب الطعن " .

السبب القانوني متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٣) التزام . فوائد . جمارك " رسوم جمركية " .

مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . م ٢٢٦ مدني . المنازعة في استحقاق
مصلحة الجمارك الرسوم الجمركية دون مقدارها . لیس من شأنها جعل هذه الرسوم غير معلومة
المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية .

١ — إذ كانت جمهورية مصر العربية قد وافقت بمقتضى القانون رقم ١٩٩
لسنة ١٩٥٦ المذشورة في الوقائع المصرية في ٦/٥/١٩٥٦ عدد ٣٦ مكرج
على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها
في نيويورك بتاريخ ٤/٦/١٩٥٤ وبذا صارت هذه الاتفاقية تشريعا نافذا

في مصر تطبق على المنازعات الخاصة لها بوصفها قانوناً داخلياً كما هو الحال بالنسبة لسائر الممارسات الدولية التي تمت الموافقة عليها ، وإذ نصت تلك الاتفاقية في المواد ١٠ ، ١٣/١٨ ، ٢١ ، ٢٣ على أن تجديد تراخيص الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تقدم به الهيئة الضامنة للترخيص ، الأمر الذي مفاده أن طالب الترخيص مازم بتقديم كفيل اسمه الاتفاقية بالهيئة الضامنة وألزمت نصوص تلك الاتفاقية هذه الهيئة الضامنة بالالتزامات عديدة منها ما نصت عليه في المادة ٢٧ من وجوب تقديم الدليل على إعادة تقدير المركبات أو الأجزاء المكونة لها خلال سنة من تاريخ إخطارها بعدم الوفاء بشرط تراخيص الاستيراد المؤقت وإلا التزمت بإيداع رسوم وضرائب الاستيراد للواجب أدائها وذلك بصفة مؤقتة ويصير الإيداع نهائياً بعد سنة من تاريخه ، لما كان ذلك فإن هذا الضمان الذي قدمه المطعون ضده الأول — نادي السيارات — للمطعون ضده الثاني بشأن بقاء السيارة التي استوردها الأخير لمدة عام يعد كفاية قانونية مصدرها نصوص تلك الاتفاقية سالفة الذكر والتي توجب تقديم هيئة ضامنة ، ومن ثم يكون المطعون ضده الأول كفيلاً متضامناً بحكم القانون نقاذاً لنص المادة ٧٩٥ مدني وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن كفاية المطعون ضده الأول للثاني هي كفاية بسيطة ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٢ — إذ كان النعي — وإن لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع — إلا أنه متعلق بسبب قانوني مصدره نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات سنة ١٩٥٤ وكانت عناصره الموضوعية مطروحة على المحكمة ، ومن ثم يجوز للطعن إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن الفوائد القانونية تسرى من تاريخ المطالبة القضائية كلما كان محل الالتزام دفع مبلغ من النقود ومعلوم المقدار وقت الطلب ، بمعنى أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء

سلطة في التقدير ، لما كان ذلك ، وكان الدين محل المنازعة عبارة عن الرسوم الجمركية المستحقة على استيراد المطعمون ضده الثاني للسيارة الميمنة بصحيفة الدعوى بالتطبيق لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وكانت تلك الرسوم عبارة عن مبلغ معلوم المقدار وقت طلبها بعد أن تحددت نسبتها وأسس تقديرها بمقتضى التعريفة الجمركية الصادرة تنفيذا للسادة السادسة من ذلك القانون بما لم يعد معه للقضاء سلطة في التقدير وليس في شأن المنازعة في استحقاق مصلحة الجمارك لهذه الرسوم دون مقدارها ما يصح معه القول بأنها غير معلومة المقدار وقت الطلب ، ولما كانت الأوراق قد خُتت من منازعة المطعمون ضدهما في مقدار الرسوم المطالب بها وبالتالي فإن الفوائد القانونية المستحقة بشأنها تسرى طبقا للسادة ٢٢٦ مدني من تاريخ المطالبة القضائية بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع للنقير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أركان الشككية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعمون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٤٣ لسنة ١٩٧٣ كلى شمال القاهرة ضد المطعمون عليها بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يؤدبا له مبلغ ٦٨٧ ج و ٨٠٠ م والفوائد القانونية وقل بيانا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٧٠/٥/٦ ترخص للطعمون ضده الثاني بإدخال للسيارة المرسيديس الميمنة بصحيفة الدعوى بإذن إفراج مؤقت لمدة عام من ١٩٧٠/٥/٤ حتى ١٩٧١/٥/٣ بعد أن ضمن المطعمون ضده الأول إخراج السيارة من البلاد في نهاية هذا الأجل أو بسداد الرسوم المستحقة إلا أن الأجل انتهى دون أن تصدر تلك السيارة أو تسدد الرسوم المستحقة عليها ومن ثم فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته مالفة الذكر . وبتاريخ

١٩٧٤/١/٣١ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يدفع للطامن مبلغ ٦٨٧ ج و ٨٠٠ م والفوائد القانونية . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم وفي استئنافه رقم ١٠٢٢ سنة ٩١ ق ٠ وبتاريخ ٧٧/١١/١٦ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضده الثاني بصفته مدينا والمطعون ضده الأول بصفته كميلا غير متضامن بأن يؤدي للطامن مبلغ ٦٨٧ ج و ٨٠٠ م ، طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطامن على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يتول أنه بمقتضى القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٦ المنشور في الوقائع المصرية بتاريخ ١٩٥٦/٥/٦ وافقت جمهورية مصر العربية على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها في نيويورك بتاريخ ١٩٥٤/٦/٤ وأصبحت بالتالي تلك الاتفاقية تشريعا نافذا في مصر يطبق من ١٩٥٦/٥/٦ ، وكان يبين من نصوص تلك الاتفاقية أن المطعون ضده الأول قد وصف بالهيئة الضامنة حسب نصوص تلك الاتفاقية ومن ثم يكون الضمان المقرر في تلك الاتفاقية هو ضمان مقور بنص القانون نفاذا للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٦ وإذ كانت المادة ٧٩٥ من القانون المدني تنص على أنه في الكفالة التي مصدرها القانون يتضامن الكفيل مع المدين فإن المطعون ضده الأول يكون متضامنا مع المطعون ضده الثاني في أداء الرسوم والضرائب الجمركية على السيارة موضوع الدعوى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتعديل حكم محكمة أول درجة وأنهى إلى أن كفالة المطعون ضده الأول للثاني هي كفالة بسيطة وليست تضامنية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن هذا النفي سديد ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٩٥ من القانون المدني أنه في الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائما متضامنين ومن ثم فإن الكفيل القانوني يكون بنص القانون متضامنا مع المدين

والكفيل القانوني هو الذي ياترم المدين بتقديمه نفاذا لنصوص القانون ومت
 قدم المدين لدائته هذا الكفيل ، فان هذا الكفيل القانوني يكون متضامنا مع
 المدين . لما كان ذلك ، وكانت جمهورية مصر العربية قد وافقت بمقتضى
 القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٦ المنشور في الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٥/٦ عدد
 رقم ٣٦ مكرج على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات
 الموقع عليها في نيو يورك في ١٩٥٤/٦/٤ وبذا صارت هذه الاتفاقية تشريعا
 نافذا في مصر تطبق على المنازعات الخاضعة لها بوصفها قانونا داخليا كما هو
 الحال بالنسبة لاسائر المعاهدات الدولية التي تمت الموافقة عليها ، وإذ نصت
 تلك الاتفاقية في المواد ١٠ و ١٣/٣ و ١٨ و ٢١ و ٢٣ على أن تجديد تراخيص
 الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تتقدم به الهيئة الضامنة للترخيص الأمر
 الذي مفاده أن طاب الترخيص ملزم بتقديم كفيل أسمته الاتفاقية بالهيئة الضامنة
 وألزمته نصوص تلك الاتفاقية هذه الهيئة الضامنة بالتزامات عديدة منها ما نصت
 عليه في المادة ٢٧ من وجوب تقديم الدليل على إعادة تصدير المركبات
 أو الأجزاء المكونة لها خلال سنة من تاريخ إخطارها بعدم الوفاء بشرط
 تراخيص الاستيراد المؤقت وإلا ألزمت بإيداع رسوم وضرائب الاستيراد
 الواجب أدائها وذلك بصفة مؤقتة ويصير الإيداع نهائيا بعد سنة من تاريخه .
 لما كان ذلك ، فان هذا الضمان الذي قدمه المطعون ضده الأول للطعون ضده
 الثاني بشأن بقاء السيارة التي استوردها الأخير لمدة عام يعد كفالة قانونية
 مصدرها نصوص الاتفاقية سالفة الذكر والتي توجب تقديم هيئة ضامنة ومن ثم
 يكون المطعون ضده الأول كفيلا متضامنا بحكم القانون نفاذا لنص المادة ٧٥٩
 مدني وهذا النوع من التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب
 قانوني مصدره نصوص تلك الاتفاقية ، وكانت عناصره الموضوعية مطروحة
 على المحكمة ، ومن ثم يجوز للطاعن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا خالف
 الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن كفالة المطعون ضده الأول للثاني
 هي كفالة بسيطة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب
 نقضه لهذا الوجه .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الثالث من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وريبان ذلك يقول إن الدين محل المنازعة هو مبالغ مقدر محدد بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ والقرارات المنفذة له ، ولم تكن ثمة منازعة في مقداره ومن ثم فهو لا يخضع لسلطة محكمة الموضوع وبالتالي تسرى الفوائد القانونية عليه من تاريخ المطالبة القضائية إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى باستحقاق الفوائد القانونية من تاريخ الحكم دون بيان سنده القانوني فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه بهذا الوجه أيضا .

وحيث إن النمي بهذا الوجه في عمله ذلك أن نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن الفوائد القانونية تسرى من تاريخ المطالبة القضائية كلما كان محل الالتزام دفع مبالغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، بمعنى أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير. لما كان ذلك وكان الدين محل المنازعة عبارة عن الرسوم الجمركية المستحقة على استيراد الطاعن ضده أثنائي للسيارة الميمنة بصحيفة الدهوى بالتطبيق لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ وكانت تلك الرسوم عبارة عن مبالغ معلوم المقدار وقت طلبها بعد أن حددت نسبتها وأسس تقديرها بمقتضى التعريف الجمركية الصادرة تنفيذا للمادة السادسة من ذلك القانون بمالم يعد معه للقضاء سلطة في التقدير وليس في شأن المنازعة في استحقاق مصالحة الجمارك لهذه الرسوم دون مقدارها ما يصح معه القول بأنها غير معلومة وقت الطلب ، ولما كانت الأوراق قد حلت من منازعة الطاعن ضدها في مقدار الرسوم المطالب بها وبالتالي فإن الفوائد القانونية المستحقة بشأنها تسرى طبقا للمادة ٢٢٦ مدني من تاريخ المطالبة القضائية بها كما قضى بحق الحكم الابتدائي ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى دون بيان سنده القانوني ببدء سريان الفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن مخالفته للقانون مما يستوجب نقضه لهذا الوجه أيضا دون حاجه لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حاتم المراهي ، وملاح الدين عبد العظيم ، والدكتور أحمد حسني
ومحافظ السلي .

(٣٩٠)

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٩٠ القضائية :

التزام . بنوك " خطاب الضمان " .

خطاب الضمان . علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر لصالحه . مناطها . عدم جواز قيام
البنك بدأجله دون مراقبة العميل . منوط لالتزام البنك ما لم يخطر المستفيد بالدفع قبل نهاية
الأجل المحدد .

من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا ما أصدر
البنك خطاب ضمان لكفالة عميله ، فإن علاقة البنك بالمستفيد يحكمها هذا
الخطاب وحده ، وصباراته هي التي تحدد التزام البنك والشروط التي يدفع
بمقتضاها ، حتى إذا ما طوّل بالوفاء في أثناء سريان أجل الضمان وتحققت
الشروط وقدمت إليه المستندات المحددة في الخطاب ، وجب عليه الدفع
فورا ، بحيث لا يلتزم إلا في حدود تلك الشروط أو يعتد بغير هذه
المستندات . وفي ذات الوقت ليس له أن يستقل — دون موافقة عميله —
بمد أجل خطاب الضمان عن الأجل الموقوف فيه والمتفق على تحديده مقدما .
ويسقط التزام البنك إذا لم تصل إليه مطالبة المستفيد بالدفع قبل حلول نهاية
ذلك الأجل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ^{الخبير} والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول — بصفته — أقام الدعوى رقم ٥٤٠ لسنة ٢٥ ق أمام محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة على كل من البنك الطاعن ، والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بالإمههما متضامتين بأن يدفع له مبلغ ٦٦٨٥ ج و ٢٩٧ م ، وفوائده القانونية . وقال بيانا لدعواه أن المطعون ضده الثانى تعاقد فى ١٩٦١/٥/٧ مع هيئة مديرية التحرير ، التى أدرجت فى المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى ، على شراء ٥٠٧٨ أردبا من الفول السودانى ، وقدم لها خطابى ضمان مؤرخين ١٩٦٠/١٠/٥ ، صادرين من البنك الأهلى التجارى السعودى ، الذى أدرج فيما بعد فى بنك مصر — الطاعن — تعهد البنك فى كل منهما بأن يدفع عند أول طلب مبلغ ٥٢٠٠ ج مقابل أن توافيه هيئة مديرية التحرير بما يفيد تسليم كمية الفول السودانى المتعاقد عليها إلى المطعون ضده الثانى الذى تسلم ما قيمته ٦٦٨٥ ج و ٢٩٧ م من أصل الكمية ، ثم تجدد خطابا الضمان من ١٩٦١/١/٣ حتى ١٩٦١/٧/٣ ، وفى ١٩٦١/١/١٠ قام البنك باخطار الهيئة السالفة الذكر بصورة من الخطاب الوارد إليه من المطعون ضده الثانى والذى طالبه فيه بدفع مبلغ ٦٦٨٥ ج قيمة ما تسلمه من البضاعة وأبدى البنك استعداده للوفاء بالمبلغ بشرط أن ترد إليه خطابى الضمان المشار إليهما ، وفى ١٩٦١/٦/١١ طلبت الهيئة من البنك الوفاء بالمبلغ أو تجديد الضمان لمدة سنة أشهر أخرى ، إلا أنه رفض طلبها بخطابه المؤرخ ١٩٦١/٦/١٦ كما امتنع المطعون ضده الثانى عن سداد قيمة ما تسلمه من الصفة المتعاقد عليها ، فاقامت المؤسسة دعواه بطلباتها السابقة . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣

قضت محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وأحيلت إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية المختصة بنظرها حيث قيدت برقم ٢٨٤٦ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٧٨/١/٣١ قضت المحكمة للمدعى بطلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ ق كما استأنفه المطعون ضده الثانى بالاستئناف رقم ٢٠٧ لسنة ٢٤ ق وبعد ضم الاستئنافين ، قضت محكمة استئناف الاسكندرية فى ١٩٧٩/٤/١٨ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن والمطعون ضده الثانى بأن يدفعما للؤسسة بالتضامن مبلغ ٦٦٨٥ ج والفوائد القانونية وبإلزام المطعون ضده الثانى بأن يدفع لما مبلغ ٣٩٧ م والفوائد القانونية . طعن البنك فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا ، بالنسبة إلى ما قضى به على البنك — الطاعن — وإذ عرض هذا الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة العامة رأيا .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ فى الإسناد والقصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالزامه بدفع مبلغ ٦٦٨٥ ج بالتضامن مع المطعون ضده الثانى تأسيسا على أنه وقد خرج من نطاق الكفالة المحددة بخطابى الضمان والتي انتهت بعد مدها فى ١٩٧١/٧/٣ ، فقد ألزم بخطابه المؤرخ ١٩٦١/١/١٠ أى خلال فترة سريان الكفالة — بالوفاء بقيمة خطابى الضمان ، فى حين أن الطاعن تمسك أمام درجتي التقاضى بأن إلزامه بالوفاء هو التزام مستقل يتحدد بما ورد فى خطابى الضمان ، وذلك بمطالبته بالوفاء إبان الميعاد المحدد فيهما وتحقق الشرط الوارد بهما ، ومقط عنه هذا الالتزام بمطالبته فى ١٩٦١/٧/١٧ ، بعد انتهاء الأجل المحدد للخطابين ، ولا يغير من هذا النظر صدور خطاب من الطاعن فى ١٩٦١/١/١٠ لأن هذا الخطاب لم ينشئ التزاما جديدا على الطاعن بالوفاء بعد انتهاء أجل الخطابين .

وحيث إن هذا النعى في عمله ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذا ما أصدر البنك خطاب ضمان لكفالة عميله ، فإن علاقة البنك بالمستفيد يحكمها هذا الخطاب وحده ، وعباراته هي التي تحدد التزام البنك والشروط التي يدفع بمقتضاها حتى إذا ما طوّل بالوفاء في أثناء سريان أجل الضمان وتحققت الشروط وقدمت إليه المستندات المحددة في الخطاب ، وجب عليه الدفع فوراً ، بحيث لا يلتزم إلا في حدود تلك الشروط أو يعتد بغير هذه المستندات . وفي ذات الوقت ليس له أن يستقل — دون موافقة عميله — بمد أجل خطاب الضمان من أجل الموقوف فيه والمتفق على تحديده مقدماً ويسقط التزام البنك إذا لم تصل إليه مطالبة المستفيد بالدفع قبل حلول نهاية ذلك الأجل . ولما كان للثابت في الدعوى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الخطاب الصادر من البنك في ١٠/١/١٩٦١ تضمن مجرد إخطار هيئة مديرية التحرير — الجهة المستفيدة — بصورة من الخطاب المرسل إليه من عميله — المطعون ضده الثاني — في ذات التاريخ ، ومطالبته بموافاته بخطابي الضمان المؤرخين ٥/١٠/١٩٦٠ ، وهما اللذان بينا شروط الكفالة والأوراق الواجب تقديمها إليه ، حتى يتمكن من الوفاء لما بقيمة ما يتسلمه عميله من البضاعة المتعاقدة عليها ، ولم ينشأ هذا الخطاب التزاماً جديداً مستقلاً عما سبق الاتفاق عليه وتحديد في الخطابين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن البنك — الطاعن — خرج من نطاق الكفالة المحددة في خطابي الضمان المؤرخين ٥/١٠/١٩٦٠ التي كانت تنتهي في ٣/٧/١٩٦١ ، والزم بموجب خطابه المؤرخ ١٠/١/١٩٦١ ، في الفترة الداخلة في أجل سريان الكفالة ، بأن يدفع للهيئة المستفيدة مبلغ ٦٦٨٥ ج ، ومقر من جانبه بأن هذا المبلغ مودع من جانب المشتري — المطعون ضده الثاني — بغير أن يشترط للبنك للدفع سوى رد خطابي الضمان دون سائر شروط الكفالة التي كان يتضمنها الخطابان وإذا امتد الحكم من الخطاب

المؤرخ ١٩٦٠/١/١٠ على إنشاء التزام جديد على هاتق للطامن يمتد إلى ما بعد نهاية أجل الخطابين أصل الضمان ، وقيام الجهة المستفيدة بالوفاء بالتزامها بتقديم الأوراق المشروطة فيهما ، حتى يتحقق التزام الطامن بالدفع ، مع أن هذا الخطاب لا يؤدي بذاته إلى ذلك ، فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال ، بما يوجب نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كانت الهيئة المستفيدة لم تقم بموافاة الطامن بالأوراق المشروطة في خطابي الضمان المؤرخين ١٩٦١/١٠/٥ ، في خلال مريان أجلهما ، فيكون حتماله الامتناع عن الدفع ورفض الوفاء لما على غير مقتضى شرط الكفالة . ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة للطامن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم فودة ، عبد الحميد المنلوطنى ، منير عبد المجيد وأحمد شلبى .

(٣٩١)

الطعن رقم ٧٧٢٢ لسنة ٩٠ القضائية :

(١) بيع " صورية البيع " . صورية " الصورية المطلقة " .

مشتري العقار بعدد مسجل ، اعتباره من الغير بالنسبة لبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . له باعتباره خلفا خاسا لنفسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة .

(٢) بيع . صورية . محكمة الموضوع . وصية .

انتهاء الحكم بأسباب مائة إلى أن عقد النزاع هو بيع بات غير مورى . نعى الطاعن باغتيال دفاعه بشأن رجوع المورث — البائع — عن وصيته . جدل موضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة القضا .

(٣) إرث " مسئولية الوارث " . بيع " آثار البيع " . التسليم .

شخصية الوارث . استقلالها عن شخصية المورث . مسئولية الوارث عن ديون الزكاة . انحصارها فيما آل إليه من ميراث . لزامه بتسليم ما بابه المورث . لا يشمل ما يكون ضمن مشتراه المجل .

(٤) بيع . تسجيل . دعوى " صحة التعاقد " .

تسجيل صحيفة دعوى انعقاد . مقصوده وأثره . انتقال الملكية لأتم إلا بعد صدور الحكم وللأشيرة .

١ — الطاعن يعتبر من الغير بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ فى حدود القدر الذى اشتراه ، بموجب العقد الذى صدر حكم بصحته وتفاذه وسجل

في ١٩٧٠/٤/٦ وله باختياره خلفا خاصا للبائع أن يضمن بصورية العقد الأول
صورية مطانة بالنسبة لاندرا المبيع له .

٢ — إذ أقامت محكمة الاستئناف قضاءها بنفي صورية العقد وبأنه كان
بيعا باتا مقابل الثمن المحدد به والذي قبضه البائع في وقت إبرام العقد على
ما خلصت إليه من أقوال الشهود وما اطمأن إليه وجدانها على أسباب
ماتعة تكفي لحمله . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من نفي باعنا دفاعه الجوهري
المؤسس على رجوع المورث عن وصيته — لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير
الحكمة للأدلة مما لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض .

٣ — شخصية الوارث — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تعتبر مستقلة
عن شخصية المورث وتتعلق ديون المورث بتركته لا بذمة ورثته ولا يقال بأن
التزامات المورث تنتقل إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثا إلا إذا أصبح الوارث
مسئولا شخصيا عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته من التركة ، وتبعاً لذلك
لا يعتبر الوارث الذي جعلت له ملكية أعيان التركة أوجزاً منها قبل وفاة مورثه
مسئولا عن التزامات الأخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها
بعد ويعتبر هذا الوارث شأنه شأن الغير في هذا الخصوص ، لما كان ذلك
وكان الطاعن قد آلت إليه ملكية الأعيان البالغ مساحتها ٢٨ ط ٢ ف بموجب
عقد بيع صدر حكم بمنحه ونفاذه وسجل الحكم وباع مورثه هذه الأعيان
للطاعن عليهم من الأول إلى الثانية عشر وفقا لما سلف بيانه فإن الطاعن
لا يكون ملزماً بتسليمهم الأعيان المذكورة كسائر من أثار عقد البيع
الصادر لهم .

٤ — القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري إذ أجاز بنص
الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية
عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبقاً للقانون إنسحاب
أثر الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى إنما قصد حماية أصحاب هذه
الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحفها

ولم يقصد أن يرتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذي يقرر حق المدعى فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر أقاموا الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٠ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد المرحوم ... — مورث الطاعن وباقي المطعون عليهم والمطعون عليه الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ المتضمن بيعه لهم ٩ ف ، ١٠ ط ، ٢٢ س أطيانا زراعية مبينة بصحيفة الدعوى على قطعتين مساحة الأولى ٧ ف ، ٢ ط ، ٢٠ س والثانية مساحتها ٢ ف ، ٨ ط ، ٢ س لقاء ثمن مقبوض مقداره ٧٢٧١ ج وتسليم تلك الأطيان إليهم ، دفع المدعى عليه بأن عقد البيع المذكور هو في حقيقته وصية وأنه رجع عنها ، وطلب الطاعن قبول تدخله في الدعوى والحكم برفضها بالنسبة لقطعة الأرض الثانية البالغ مساحتها ٢ ف ، ٨ ط ، ٢ س تأسيسا على أنه اشتراها من المدعى عليه بعقد حكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٧١٤ سنة ١٩٧٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ومجل الحكم في ١٩٧٠/٤/٦ ، دفع المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر بصورية العقد الصادر إلى الطاعن صورية مطلقة ، بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٤ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعن في الخصومة وأحالت الدعوى إلى التحقيق أثبت المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر صورية العقد الصادر إلى الطاعن وبعد سماع الشهود حكمت — بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣٠ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ صالف الذكر وتسليم المدعين الأطيان البالغ

مساحتها ٧ ف ، ٢ ط ، ٢٠ س ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٧ سنة ١٥ ق المتعمرة مأمورية الزقازيق طالبا إلغاء كما استأنفه المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر بالاستئناف رقم ٢٨٩ سنة ١٥ ق المتعمرة طالبين تعديله والحكم بتسليمهم باقي الأطنان البالغ مساحتها ٢ ف ، ٨ ط ، ٢٠ س واستأنفه كذلك باقي المطعون عليهم بالاستئناف رقم ٢٨١ سنة ١٥ ق المتعمرة طالبين إلغاء ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف رقم ٢٥٧ سنة ١٥ ق ، ٢٨٩ سنة ١٥ ق إلى الاستئناف رقم ٢٨١ سنة ١٥ ق حكمت بتاريخ ١٩٧٤/١/١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون في الاستئناف رقم ٢٥٧ سنة ١٥ ق ، ٢٨١ سنة ١٥ ق . أن العقد الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١/٥ هو عقد صوري وأنه في حقيقته وصية رجع عنها الموصي حال حياته وليثبت المستأنفون في الاستئناف رقم ٢٨٩ سنة ١٥ ق ، ٢٨١ سنة ١٥ ق صورية العقد الصادر إلى الطاعن ، وبعد سماع الشهود إدعى الطاعن تزويرا قراره مندوب إليه بضم أن أنه لم يدفع تمنا الأطنان التي اشتراها ، وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٥ بنبق قسم البحات التزييف والزوير بصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة بين التوقيع المذيل به الاقرار واستكتاب الطاعن وبعد أن قدم الخبير المتدب تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٨/٤/١١ برد وبطلان الاقرار المذكور ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢ في موضوع الاستئناف رقم ٢٨٩ سنة ١٥ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف عليهم بتسليم كامل الأطنان الزراعية محل عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ إلى المستأنفين وبتأييد الحكم فيها عدا ذلك ورفض الاستئناف رقم ٢٨١ سنة ١٥ ق . طعن الطاعن هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا بالنسبة لفضائه بالنسليم فيما زاد على ٧ ف ، ٢ ط ، ٢٠ س وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الترتت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك

يقول أن الحكم حصل شهادته شاهدى المظعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر بما لا يتفق ومدلولها ومسوخ أقوالهما إذ ورد بأسباب الحكم أن الشاهد الأول — ... — شهد بأن البائع باع الأطنان آفة الذكر مقابل الثمن الوارد بالعقد والذي قبضه وقت إبرام العقد في حين أن هذا الشاهد قرر إنه لم يشاهد واقعة دفع الثمن ولكن للبائع أخبره إنه قبضه كما أن مفاد أقوال الشاهد الثاني — ... — إنه شاهد المشتري والبائع بحصيان نقودا لم يتبين مقدارها في غرفة بمنزل المشتري ثم خرجا إلى ردهة المنزل حيث تم تحرير عقد البيع وقراء محوره وسأل البائع فأقر قبضه الثمن ، غير أن الحكم المظعون فيه خلص إلى أن الشاهد المذكور رأى المشتري يدفع الثمن للبائع ، كما حول الحكم على شهادة هذين الشاهدين رغم التناقض بينهما إذ قرر الشاهد الثاني أن الشاهد الأول سأل البائع في حضوره عما إذا كان قد قبض الثمن فأجابه بالإيجاب في حين أن الشاهد الأول لم يذكر في أقواله أن الشاهد الثاني كان حاضرا مجلس العقد .

وحيت أن السعي في شقة الأول مردود ، ذلك أن الحكم المظعون فيه حصل أقوال شهادى المظعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر — ... — بأنه " قد شهد أولهما إنه حرر عقد بيع صادر من المورث إلى ابنته ... عن نفسه بمساحة فدانين وثلاث حديقة مانجو بثمن قدره ثلاثة آلاف جنيه وبسبعة أفدنة أرضا زراعية لأولاده القصر بسعر الفدان ٧٠٠ ج وأقر البائع أمامه بقبض الثمن ووقع على العقد وأضاف أن المورث طلب منه تحرير عقد بيع ولم يطلب منه تحرير وصية وأنه تنفيذا لطلبه حرر عقد بيع بات وقع عليه البائع ثم باشر — أى الشاهد — إجراءات تسجيله كما أوضح أن من يدعى ... كان حاضرا مجلس العقد ، وقد شهد الشاهد الثانى ... إنه حضر مجلس العقد الذى تم فيه بيع المورث لابنته ... تسعة أفدنة أرضا زراعية مقابل ثمن قدره ٧٠٠٠ جنيه شاهد المشتري يدعنه للبائع في إحدى غرف المنزل بعيدا عن المكان الذى يجلس فيه كاتب العقد ، وكان البين من التحقيق الذى أجرته محكمة الاستئناف أن الشاهد الأول شهد بأنه حرر عقد البيع المذكور ، وسأل البائع فأقر قبضه الثمن وثبت بالعقد صداده وشهد الشاهد الثانى أنه شاهد المشتري والبائع يقومان

بعد نقود و علم إنها من الارض المبيعة وقرا محرر العقد عقد البيع الذي حرره
وسأل البائع فأقر قبضه الثمن ، وكان ما حصله الحكم المطعون فيه من أقول
الشاهدين لأخروج فيه عما يؤدي إليه مداولها ، وكان تقدير شهادة الشهود
واستخلاص الواقع منها مما تستقل به محكمة الموضوع ولما أن تأخذ بمعنى
للشهادة دون معنى تحمله أيضا طالبا أن المعنى الذي تأخذ به لا يتجاني مع
مدلول الشهادة ، لما كان ذلك فان ما يشير الطاعن في الشق الأول من هذا
السبب لا يبدو أن يكون جدلا مرضوحيا لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ،
والنهي في شقة الثاني غير صحيح ذلك أن الثابت من التحقيق آنف الذكر أن
الشاهد الأول - قرر أن الشاهد الثاني - - كان حاضرا
مجلس العقد ومن ثم فإن النهي بهذا الشق يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النهي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه القصور
في التسبيب ذلك أن الطاعن دفع بصفته خلفا خاصا للبائع بصورية العقد المؤرخ
١٩٦٩/١/٥ بصورية مطالبة واستدل على هذا الدفع بعدة قرائن منها أن محرر
العقد - - شهد بأن تمنا لم يدفع لقاء البيع فضلا عن ضالة الثمن
الوارد بالعقد وأن المتصرف قرر بصورية العقد وظل محتفظا بوضع يده على
الأطيان محل العقد ولم تكن به حاجة إلى بيعها وأن المتصرف إليهم لا تسمح
حالتهم المسالية بدفع الثمن غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا المدافع
وأغفل بحث المستندات التي استند إليها الطاعن في هذا الشأن وعرض المدافع
للطاعن المبني على الدفع بصورية العقد المذكور لانطوائه على وصية وأخذ
بشهادة شاهدي المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشرة بأن المتصرف كان
يعا باتا مقابل الثمن المحدد بالعقد الذي قبضه البائع في وقت إبرام العقد رغم
تعيب ما حصله الحكم من شهادتهما على النحو المبين بالسبب الأول ، فيكون
الحكم معيبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النهي مردود ، ذلك إنه وإن كان الطاعن يعتبر من الغير بالنسبة
للعقد المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ في حدود القدر الذي اشتراه بموجب العقد الذي صدر
حكم بصحته ونفاذه وسجل في ١٩٧٠/٤/٦ ولا باعتباره خلفا خاصا للبائع أن

صادر لوارث وقد ظل المورث — البائع — محتفظا بحيازة الأطنان المبعة ومتفهما بها مدى حياته مما تتوافره القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني واستند في ذلك إلى الفرائض السالف ذكرها في السبب الثاني والتي ساقتها للتدليل على ضرورة العقد صورية مطلقة غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع الجوهري وحجب نفسه عن بحث دفاع الطاعن المؤسس على رجوع المورث عن وصيته مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن محكمة الاستئناف أحالت الدعوى إلى التحقيق تمكينا للطاعن من إثبات طعنه بأن العقد المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ صوري وأنه في حقيقةه وصية رجع منها الموصى حال حياته ثم أقامت قضاءها بنفى صورية العقد وبأنه كان بيما بائنا مقابل الثمن المحدد به والذي قبضه البائع في وقت إبرام العقد على ما خلصت إليه من أقوال الشهود وما اطمأن إليه وجدناها على النحو الذي سلف بيانه في الرد على السببين السابقين وقد أقامت قضاءها في هذا الشأن على أسباب سائفة تكفي لحمله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا السبب لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة مما لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه ألغى الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التسليم بالنسبة للقدر المبيع للطاعن ، ووجب العقد الذي حكم بصحته ونفاذه وسجل الحكم تأسيسا على أن التسليم أثر من آثار البيع وأن المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر سجلوا صحيفة دهوهم قبل أن يسجل الطاعن الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر له من مساحة ٢ ف ٨ ط ٢ مس في حين أن الطاعن يضع يده على تلك المساحة ، ومجال الحكم بالتسليم باعتباره أثرا من آثار البيع إنما يكون في العلاقة بين البائع والمشتري وليس بالنسبة للغير الذي اكتسب حقا على المبيع ، والطاعن قد أسلم الأطنان المذكورة بناء على عقده المسجل الذي انتقلت إليه ملكيتها بموجبيه فلا يجوز الحكم بتسليمها إلى المطعون عليهم آنفي

الذكر لأن التسجيل لا يترتب اثره بمجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد بل يجب التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتسليم الأطيان المبيعة للطاعن إلى المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشرة قبل التأشير بمنطوق الحكم الصادر لهم بصحة التعاقد إكتفاء بأنهم قاموا بتسجيل صحيفة الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا انتهى في محله . ذلك أن شخصية الوارث — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تعتبر مستقلة عن شخصية المورث وتعلق ديون المورث بتركته لا بذمة ورثته ولا يقال بأن التزامات المورث تنتقل إلى ذمة الوارث بمجرد كونه وارثاً إلا إذا أصبح الوارث مسئولاً شخصياً عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته من التركة ، وتبعاً لذلك لا يعتبر الوارث الذي خلصت له ملكية أعيان التركة أو جزءاً منها قبل وفاة مورثه مسئولاً عن التزامات هذا الآخر قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل إليه ملكيتها بعد ويعتبر هذا الوارث شأنه شأن الغير في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد آلت إليه ملكية الأطيان البالغ مساحتها ٢ ف و ٨ ط و ٢ ص بموجب عقد بيع صدر بحكم بصحته ونفاذه وسجل الحكم و باع مورثه هذه الأطيان للمطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشرة وفقاً لما سلف بيانه فإن الطاعن لا يكون ملزماً بتسليمهم الأطيان المذكورة كآثر من آثار عقد بيع الصادر لهم ، هذا إلى أن التسجيل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله ، وأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري إذا جاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق مبنية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبقاً للقانون انسحاب اثر الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى إنما قصد حماية أصحاب

هذه الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات المقار المبيع بعد تسجيل صحيفتها ، ولم يقصد أن يترتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذى يقرر حق المدعى فيها ، فتسجيل المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشر صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه انتقال ملكية المبيع لهم قبل التأشير بالحكم الصادر فى تلك الدعوى طبقا للقانون وهو ما خلت الأوراق مما يفيد تمامه ، وإذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام الطاعن بتسليم المطعون عليهم من الأول إلى الثانية عشرة الأطنان البالغ مساحتها ٢ ف و ٨ ط و ٢ س سالفة البيان فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فودة ، وعبد الحميد المنفلوطي ، ومنير عبد المجيد ، وعبد إبراهيم خليل .

(٣٩٢)

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٦ القضائية :

نقض " المصلحة في الطعن " .

المصلحة في الطعن بالنقض ، منطلها . صدور الحكم محققا مقصود الطاعنين . الطعن عليه
بالنقض . غير جائز .

قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثامنة من قانون المرافعات تطبق
حين الطعن بالنقض ، كما تطبق في الدعوى خلال رفعها وعند استئناف الحكم
الذي يصدر فيها ، ومعيار المصلحة الحقة ، سواء كانت حالة أو محتملة ، إنما
هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها
أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر
به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها . وإذا كان الحكم المطعون فيه
قد صدر محققا لمقصود الطاعنين ، مما تنفي معه مصلحة الطاعن في الطعن ، ويتعين
من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل في أن المطعون عليه الأربعة الأول أقرن الدعوى رقم ٨٤٤ سنة ١٩٧٠
مدني شين الكوم الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليهما الخامسة والسادس
بطلب الحكم ببطالان عقد البيع المؤرخين ١٩٥٩/٨/١٠ والمنضمين أولهما بيع
المرحوم مورث المرحوم للمطعون عليها الخامسة العقارين المميزين
بصحيفة الدعوى وثانيهما بيعة للطاعنين والمطعون عليه السادس صيدلية مبيدة
بتلك الصحيفة واعتبار المتسدين تخفيان وصية وقلن شرحا للدعوى ، أن
العقدين لم يدفع فيهما ثمن ولم يقرنا بوضع يد المشتريين على المبيع ، وأنه سبق
للطاعنين والمطعون عليه السادس أن أقاموا الدعوى ٥٥٥ سنة ١٩٦٥ مدني شين
الكوم الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع عمارة ومزل ، صادر لهم
من المورث المذكور ، وقضى بأنه يخفى وصية وأن ذلك العقد والمقدين محل
الدعوى حرروا في تواريخ متقاربة ، مما يكشف عن نية الإيصال فيها وتسرى
هذه العقود في حدود ثلث تركة المورث . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٠ حكمت المحكمة
ببطالان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٠ والصادر للمطعون عليها الخامسة واعتباره
وصية مضافة إلى ما بعد الموت ورفض طلب بطلان بيع الصيدلية . استأنف الطاعنان
هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٥٠ سنة ٧٩ مأمورية شين
الكوم طاعنين إلغاء فيما قضى به في الشق الأول من منطوقه . والحكم بانتهاء الخصومة
بالنسبة لهذا الشق . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨ حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة .
طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها الرأي أصليا بعدم جواز الطعن واحتياطيا : برفضه ، وعرض الطعن على
هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظره وفيها
الترمت النيابة وأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم جواز الطعن أنه يشترط
في الطاعن أن تكون له مصلحة في الطعن بمعنى أن يكون محكوما عليه بشيء المصلحة
أورفضت بعض طلباته وإذا كان حكم محكمة أول درجة قد قضى ببطالان عقد
البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٠ الصادر للمطعون عليهما الخامسة واعتباره وصية مضافة
إلى ما بعد الموت وقضى في أسبابه المرتبطة بمنطوقه بعدم نفاذ الوصية لأن الموصل

لما ردت الموصى به على التركة امتعاجاً لطلب الطاعنين وقضى الحكم المطعون فيه بانهاء الخصومة مما لا يكون معه للطاعنين مصلحة في الطعن ومن ثم يكون غير جائز .

وحيث ان هذا الدفع في محله ، ذلك انه لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفعها وعند اختلاف الحكم الذي يصدر فيها ، ومعيار المصلحة الحقة ، سواء كانت حالة او محتملة ، إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد اضر بالطاعن حين قضي برفض طلباته كلها او قضي له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته او علقا لمقصوده منها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بانهاء الخصومة ، وكان حكم محكمة اهل درجة قد قضى باعتبار عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٠ المتضمن بيع مورث المصوم الى المطعون عليه الخامسة العقارين المبينين بصحيفة الدعوى وباعتباره وصية مضافة الى ما بعد الموت وقضى في أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه بأنه ولما كانت المدعى عليها الأولى - المطعون عليها الخامسة - قد ردت الموصى لها به على التركة فلا محل بعد للقضاء بتنفيذ هذه الوصية مما مفاده ان الحكم المطعون فيه قد صدر محققا لمقصود الطاعنين ، الأمر الذي تنفي معه مصابحتهما في الطعن وتعين من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد محمود الهاجروني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد العزيز الجندى ، وجلال أنس ، ومحمد أحمد حدى ، وأحمد كمال سالم .

(٣٩٣)

الطعن رقم ٥ لسنة ٨ القضائية "أحوال شخصية"

(١) أحوال شخصية . موطن .

الموطن في الشريعة الإسلامية . المذهب . الموطن يحمل النعوت ، ولا ينتقض بموطن
السكن .

(٢) موطن . محكمة الموضوع .

تقدير قيام عنصر الاستقرار ونوعية الاطمان . وانع استقلال به محكمة الموضوع .

(٣) إثبات " البينة " . أحوال شخصية " الإثبات " .

قواعد الإثبات بينهم لبعض . مقبول . الاستثناء . سادة الأصل لفرعه .
والفرع لأصله .

(٤ ، ٥) أحوال شخصية " دعوى الأحوال الشخصية " " الطلاق " .

صلح . وكالة . دعوى " التحكيم في الدعوى " .

(٤) التحكيم في النزاع بين الزوجين . شرطه . تكرار طلب الزوجة للتفريق مع هجرها من

إثبات الضرر . ٦ م مرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩

(٥) ثبوت عجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين . كفاية حضور الوكيلين المفوضين

ورفض أحدهما الصلح . لا يلزم مثل الزوجين بتخصيما .

١ - الموطن الأصلي طبقاً للرأى السائد فى فقه الشريعة الإسلامية هو وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) موطن الشخص فى بلدته أو فى بلدة أخرى اتخذها داراً توطن فيها مع أهله وولده وليس فى قصده الارتحال عنها ، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن ، وهو ما استلهمه المشرع حين نص فى المادة ٢٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقبلاً فيه عادة .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض (٢) على أن تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٣ - إذ كان من الأصول المقررة شرها وجوب انتفاء التهمة من الشاهد ، فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله من جهة الأبوة أو الأمومة سواء هلا الأصل أو سفل ، أما فيما عدا ذلك من شهادة سائر القرابات بعضهم لبعض وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (٣) فهى مقبولة .

٤ - مفاد نص المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يدل على أن التبعاء القاضى إلى التحكيم فى النزاع بين الزوجين لا يلزمه إلا إذا تكرر من الزوجة طلب التفريق لأضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما نتضرر منه ، وإذ خالص الحكم المطعون فيه إلى ثبوت وقائع الأضرار المدعاة ، فإن موجب أعمال قاضى التحكيم يكون متفياً .

٥ - إذ كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض (٤) أنه لا يشترط لإثبات عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين وفقاً لنص المادة ٦ من المرسوم

(١) قض ١٩٧٠/١١/٢٥ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢١ ص ١١٦١

(٢) قض ١٩٧٧/١/١ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٨ ص ١٢٥٤

(٣) قض ١٩٧٥/١٢/٣ مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٦ ص ١٥٤٤ .

(٤) قض ١٩٧٥/٢/١٢ مجموعة المكتب الفنى - لسنة ٢٦ ص ٣٧٨

بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مثولاً بشخصيهما أمامه ، وإنما يكفي فيه حضور الوكيلين المفوضين بالصلح منهما ورفض أحدهما الصلح ، وكان البين من الصورة الرسمية لمخبر جلسة ١٩٧٧/٥/٧ أمام محكمة أول درجة أن وكيل المطعون عليها حضر بالجلسة ورفض الصلح ، فإن ما جاء بالحكم من معجز المحكمة من الإصلاح بين الزوجين لا تكون فيه مخالفة للثابت بالأوراق ، ويكون الدعي بهذا السبب في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية نفس أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتطليقها منه طلاقاً أولى بأية للضرر وقالت يريانا لدعواها أنها تزوجت بالطاعن بصحيح العقد في ١٩٦٧/٩/٧ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج إلا أنه أساء عشرتها بأن اعتدى عليها بالضرب والسب مما أصابها بضرر بالغ وبما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما . وفي ١٩٧٦/٤/١٧ قضت المحكمة غيابياً بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها زوجة للطاعن بصحيح العقد الشرعي ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا زالت في عصمته وطاعته ، وقد أضر بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما بأن اعتدى عليها بالسب والضرب ، وبجلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ دفع الحاضر عن الطاعن بعدم اختصاص المحكمة محلها بنظر الدعوى تأسيساً على أنه والمطعون عليها يقيمان بدولة قطر وليس لأحدهما محل إقامة بدائرة المحكمة ، كما دفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلانه

بصحيفتها في الميعاد إعلانيا صحيفا . وبعد أن سمعت المحكمة شهادتي المطعون عليها وأموت الطاعن لإحضار شهوده فلم يفعل ، حكمت في ١٩٧٧/١٢/٣١ برفض الدعين المبدئين من الطاعن وبتطبيق المطعون عليها منه طلاقه بآئنة . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣ لسنة ٢١ ق تقرر المنصورة (مأمورية الزقازيق) . وفي ١٩٧٨/٥/١٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لمنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول فيها على الحكم المطعون الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال . وفي بيان ذلك يقول أن الاختصاص المحلى بنظر دعوى الفقرة بين الزوجين معقود طبقا لنص المادتين ٢٢ ؛ ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية للمحكمة التي بدأرتها محل إقامة المدعى أو المدعى عليه ، فإن لم يكن للمحكمة التي بدأرتها محل وجود المدعى عليه وقت الإعلان والإفعل وجود المدعى في هذا الوقت . وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه والمطعون عليهما مقيان بدولة قطر وليس لأحدهما محل إقامة بدائرة المحكمة أو محل وجود بمصر وقت الإعلان مما يؤداه انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة القاهرة طبقا لنص المادة ٦١ من قانون المرافعات وهو مما استند إليه الطاعن في الدفع بعدم اختصاص المحكمة عليا بنظر الدعوى إلا أن الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه - قضى برفض الدفع تأسيسا على أن للطاعن محل إقامة في شارع الخياط بمدينة أبو كبير محافظة الشرقية واستدل على ذلك بإعلان الطاعن بصحيفة الدعوى في هذا المحل ثم إعلان فيه مرة أخرى بالحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبما هو ثابت بعقد زواجه بالمطعون عليها من أن له محل إقامة بهذه المدينة في حين أن الثابت بالإعلان أن الطاعن لم يخاطب مع شخصه فلا يسوغ اعتبارهما دليلا على الإقامة كما لا يصحاح عقد الزواج دليلا عليها إذ فضلا على أنه لم يعد أصلا لإثبات محل إقامة الزوجين فإن تاريخه سابق على إقامة الدعوى بعشر سنوات ومن ثم فإن الحكم إذ قضى

برفض الدفع على هذا الأساس يكون معينا بالفساد في الاستدلال فضلا عما أدى إليه من الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود ذلك أن الموطن الأصلي طبقا للرأي السائد في فقه الشريعة الإسلامية هو — وعلى ما جرى به قضاء المحكمة — موطن الشخص في بلدته أو في بلدة أخرى اتخذها دارا توطن فيها مع أهله وولده وليس في قومه الارتحال عنها وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا يقتصر بموطن السكن وهو ما استلهمه المشرع حين نص في المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة فلم يفرق بين الموطن وبين محل الإقامة المادي وجعل المول عليه في تعيينه الإقامة فيه بصفة مستقرة ولو لم تكن مستمرة تتخللها فترات خيبة متفاوتة أو متباعدة ، ولما كان تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان — وعلى ما جرى به قضاء المحكمة — من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه لها ممكنا . وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه — أنه أورد في هذا الخصوص قوله : ” وحيث إن الدفع المبدى من المدعى عليه بعدم الاختصاص المحلي . . . فردود بأن الثابت من مستندات الدعوى أن كلا الطرفين يقيم بأبو كبير شرقية ذلك أن وثيقة زواج المدعى عليه بالمدعية ثابت منها أنه يقيم بأبو كبير كما أن صحيفة إعلانه بالدعوى ثبت منها أن السيد المحضر خاطب وادة المدعى عليه المقيمة معه إلا أنها رفضت الاستلام ، كما أن الثابت من إعلانه بحكم الإثبات أنه أعلن في محل إقامته بكفر أبو كبير مخاطبا مع زوجته . . . ، مما يؤكد صدق الشاهد الثاني من شهود المدعية من أنه تزوج بزوجة ثانية ، ومن أن — المدعى عليه له محل إقامة أصيل بدائرة بندر أبو كبير ، هذا بالإضافة إلى أن محل إقامة المدعية الأصلي هو بندر أبو كبير ، ومن ثم وعملا بالمادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ينعقد الاختصاص المحلي بنظر الدعوى لهذه المحكمة “ وهو استخلاص سائق بقرائن متساندة مما له أصل ثابت بالأوراق تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من وجود موطن للطاعن بدائرة المحكمة . ولا يجوز مناقشة كل

قوية فيها على حده لبيان عدم كفايتها في الإثبات ، ولا يجدى الطاعن في هذا الصدد الاحتجاج بوجود موطن له في دولة قطر لأن الموطن يحتمل التعدد كما سلف البيان . وإذا كان ذلك وكان الحكم قد رتب على ما تقدم قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الحلي واختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد طبق القانون في هذا الخصوص تطبيقاً صحيحاً ولم يعبه فساد في الاستدلال ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بحق المدافع ، وبقول الطاعن في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه على ما شهد به شاهدان المطعون عليهما في حين أن قرابتهما بها تفقدان الصلاحية للشهادة بما ادعت من ضرر ففصلا عن أن شهادتهما بالتسامع مما لا يقبل شرعاً في دعوى الطلاق للضرر ، هذا إلى أن الحكم لم يرد على تبريح الطاعن لهما ولم تستجب المحكمة إلى طلبه إعلان شهوده .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود من جميع الوجوه ، ذلك أنه وإن كان من الأصول المقررة شرعاً وجوب إنتفاء الهمة عن الشاهد ، فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله من جهة الابوة أو الأمومة سواء علا الأصل أو سفل أما فيما عدا ذلك من شهادة سائر القرابات بهضمهم لبعض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فهي مقبولة ، ولما كان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن الشاهد الأول للمطعون عليها زوج بنت عمته والشاهد الثاني ابن عمته وجاءت بشهادتهما مباشرة في خصوص ما أوقعه للطاعن بالمطعون عليهما من ضرر ولم تكن قبيل الشهادة بالتسامع فإنه لا تثريب على المحكمة في الاعتداد بشهادتهما بما لهما من سلطة تقدير أقوال الشهود والزجيج بين البيّنات إذ كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات التحقيق المشار إليها أن المحكمة أجابت الطاعن إلى طلب التأجيل لإحضاره شهوده أكثر من مرة ولم يفعل ، فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد ، ويكون النعي بهذا السبب قائماً على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بطلان إجراءاته ومخالفة الثابت بالأوراق وبقول الطاعن في بيان ذلك أنه سبق الحكم

برفض دعوى من المظعون عليها بتطليقها منه للفرر فكان يتعين على المحكمة مع عدم كفاية الأدلة في الدعوى المسائلة لإثبات الضرر ألا تحكم بالتطليق قبل أن تبعت حكما من أهله وحكما من أهلها طبقا لنصوص المواد من ٦ إلى ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وإذ لم تنبع المحكمة ذلك فإن الحكم يكون معيبا ببطلان إجراءاته — هذا إلى أن ما أورده الحكم من عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين بخالف الثابت بحضور جلسة ١٩٧٧/٥/٧ من أن المحكمة وقفت عند حد عرض الصالح على وكيل الطرفين فأباه وكيل الزوجة ولم يبد الحاضر عن وكيل الزوج رأيا فيه وطلب أجلا لحضور المحامي الأصلي ، وهو مالا يتمثل فيه عجز المحكمة عن إتمام الصالح .

وحيث أن هذا النعي غير محدد ، ذلك إنه لما كان النص في المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي للتفريق وجهين بطلانها القاضي طلبة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بهش القاضي يحكم على الوجه المبين بالمواد ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧ " يدل على أن التبعاء القاضي إلى التحكيم في النزاع بين الزوجين لا يلزمه إلا إذا تكرر من الزوجة طلب التفريق لأضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما تتضرر منه ، وإذ خاص الحكم المظعون فيه إلى ثبوت وقوع الأضرار المدعاء ، فإن موجب أعمال قاعدة التحكيم يكون متفيا . إذ كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه لا يشترط لإثبات عجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين وفقا لنص المادة ٦ سالفه لبيان مظلوما بشخصيهما أمامه ، وإنما يكفي فيه حضور الوكيان المفوضين بالصالح منهما ورفض أحدهما الصالح ، وكان البين من الصورة الرسمية بحضور جلسة ١٩٧٧/٥/٧ أمام محكمة أول درجة أن وكيل المظعون عليها حضر الجلسة ورفض الصالح ، فإن ما جاء بالحكم من عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين لا تكون فيه مخالفة للثابت بالأوراق ، وبكون النعي بهذا السبب في غير محله .

ولما تقدم يكون الظمن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / جعفر المنبري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد ضياء عبد الرازق ، محمد حسين بدر ، وليم وزق بدرى
ومل محمد عبد الفتاح .

(٣٩٤)

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٤١) نقض " حالات الطعن " قوة الأمر المقتضى . حجية الحكم
الجنائي . نظام عام .

(١) الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . الطعن فيه بالنقض .
مرطه م ٢٤٩ مرافعات . مخالفة لحجية حكم جنائي . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
حالة ذلك .

(٢) الطعن بالنقض . جوازه من عدمه . تعلقه بالنظام العام . المحكمة أن تقضى به
من تلقاء نفسها .

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية
فانه وفقا لنص المادة ٢٤٩ مرافعات لا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا إذا كان
قد فصل في نزاع خلافا للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز
قوة الأمر المقتضى ، وإذا كان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه
قد خالف القانون باهدار حجية الحكم الجنائي الصادر في الجلسة رقم ٤٠٤٨
لسنة ١٩٧٢ الساحل واستئنافها ، وكان هذا المظن لا يعد نعيما بأن الحكم
المطعون فيه خالف حجية حكم سابق أتجه معه في الخصوم والموضوع والسبب
وحاز قوة الأمر المقتضى بل يعد تعييدا للحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق نص

المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات ، ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما سابقا صدر في نزاع بين
الخصوم أنفسهم .

٢ — إن ما ينهض الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق
القانون — لمخالفته حجية حكم جنائي — هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز
الطعن فيها بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية — بهيئة
استئنافية — ومن ثم فإن الطعن في الحكم المطعون فيه غير جائز قانونا وتقضى
المحكمة بذلك من تلقاء نفسها لتعلق جواز الطعن بالنقض من عدمه
بالنظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول بأمر إجراءات نزاع ملكية
حصصة عل الشيوع للطاعن في المنزل رقم ٢١ شارع ... بشبرا ...
استصدر ضده حكما بإيقاع بيع هذه الحصصة عليه في الدعوى رقم ٢٨٩٠
سنة ١٩٦٩ بيوع شبرا واستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩
سنة ٨٧ ق القاهرة وقضى فيه بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد . وعقب ذلك
أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٤١٦ سنة ١٩٧٠ مدعى شبرا ضد المطعون عليه طالبا
الحكم ببطالان إجراءات حكم مرمى المزداد الصادر في الدعوى رقم ١٨٩٠
سنة ١٩٦٩ بيوع شبرا وحكم فيها بتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ بعدم قبولها لسبق
الفصل فيها نهائيا بالحكم الصادر في القضية رقم ١٨٩٠ سنة ١٩٦٩
بيوع شبرا واستأنفها . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة القاهرة

الابتدائية — بهيئة استئنافية — وقيد استئنافية برقم ۲۲۸ سنة ۱۹۷۱ من القاهرة ، وأثناء تداوله قدم الطاعن إقراراً مؤرخاً ۱۹۷۲/۲/۳ مذموباً صدره لأطعون عليه الأول بزعم أن الأخير أقر فيه بتصاله وتنازله عن الأحكام الصادرة لصالحه ضد الطاعن وقرر المطعون عليه الأول بالطعن على هذه الورقة بالتزوير ، كما أبلغ النيابة العامة التي ضبطت محضر الجلسة رقم ۴۰۴۸ سنة ۱۹۷۲ الساحل ضد الطاعن وآخرين بتهمة الاشتراك في التزوير المدعى به ، وحكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية في ۱۱/۶/۱۹۷۲ بوقف الفصل في الاستئناف لحين الحكم نهائياً في اللجنة آنفة الذكر . وبعد صدور الحكم الجنائي النهائي بتأييد براءته بتاريخ ۲۷/۱۲/۱۹۷۵ في القضية رقم ۲۷۷ سنة ۱۹۷۵ من شمال القاهرة عجل الطاعن السير في استئنافية وحكم فيه بتاريخ ۱۶/۵/۱۹۷۶ برد وبطلان محضر الملاح المؤرخ ۱۹۷۲/۲/۳ وتحديد جلسة لنظر الموضوع ثم قضى في ۲۶/۱۲/۱۹۷۶ برفض الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن الطاعن أقام طعنه استناداً إلى نص المادة ۲۴۹ مرافعات على سند من القول أن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم جنائي نهائي سابق بين ذات الخصوم هو الحكم الصادر في اللجنة رقم ۴۴۸ سنة ۱۹۷۲ الساحل واستئنافها برقم ۲۷۷ سنة ۱۹۷۵ من شمال القاهرة القاضي براءة الطاعن من تهمة الاشتراك في تزوير عقد الصالح المؤرخ ۱۹۷۲/۲/۳ وبذلك يكون قد خالف القانون بأهدار حجية ذلك الحكم الجنائي النهائي .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإنه وفقاً لنص المادة ۲۴۹ مرافعات لا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلاف لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي — وإذا كان ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد خالف القانون بأهدار حجية الحكم الجنائي الصادر

في اللجنة رقم ٤٠٤٨ سنة ١٩٧٢ الساحل واستئنافها ، وكان هذا المظمن لا يعد نعيما بأن الحكم المظمن فيه خالف حجية حكم سابق اتحد معه في المضموم والوضوح والسبب وحاز قوة لأمر المقضى بل يعد تعديلا للحكم المظمن فيه بالخطأ في تطبيق نص المصادين ١٠٢ من قانون الاثبات ، ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فان الحكم المظمن فيه لا يكون قد خالف حكما سابقا صدر في نزاع بين المضموم أنفسهم ، وكان ما ينعمه الطاعن من أن الحكم المظمن فيه قد اخطأ في تطبيق القانون على النحو السالف بيانه هو سبب يخرج من الحالة التي يجوز الطعن فيها بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ، ومن ثم يكون الطعن في الحكم المظمن فيه غير جائز قانونا ونقض المحكمة بذلك من تلقاء نفسها يتعلق جواز الطعن بالنقض من عدمه بالنظام العام .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / حسن السنباطي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صبري أسعد ، و محمد حنين بدر ، وليم رزق بدوي ، وحل محمد
محمد الفتح .

(٣٩٥)

الظعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) تنفيذ عقارى " إجراءات حكم إيقاع البيع " . بيع " بيع عقارى " .
حكم إيقاع البيع . بطلانه . وجوب بدء المزايدة بالمناذاة على الثمن الاساسى أو المعدل
والمصاريف شاملة أتعاب المحاماة .

(٢) تنفيذ عقارى " العيب فى إجراءات المزايدة " . بطلان .
حكم إيقاع البيع . ماهيته . وجوب عيب فى إجراءات المزايدة أو إتمامها على خلاف
القانون . أثره . بطلان الحكم .

(٣) تنفيذ عقارى " شروط صحة حكم إيقاع البيع " .
حكم إيقاع البيع . وجوب بطلان الإجراءات التى اتبعت ، لا يمكن إثباته . إتمامه
الإجراءات .

١ - مفاد نص الفقرة الأولى فى كل من المادتين ٤٣٧ ، ٤٤٦ مرافعات
أن المزايدة فى البيع العقارى يتمين أن تبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الاساسى
الذى ذكره مباشر الإجراءات فى قائمة شروط البيع إلا إذا كان قد تعدل -
بحكم فى الاعتراض على قائمة شروط البيع بمحدد تمنا أكبر أو أقل - فينادى
المحضر على الثمن المعدل كما ينادى على مصاريف إجراءات التنفيذ على العقار
بما فيها مقابل أتعاب المحاماة والذى يقوم قاضى التنفيذ بتقريرها فى الجلسة
قبل افتتاح المزايدة ، ثم يتم البيع بحكم - يأخذ الشكل العادى للأحكام القضائية

ويصدر بديهاجتها - من ذات القاض على من رما عليه المزايدة مشتتلا على صورة من قائمة شروط البيع بعد تعديلها إن كانت قد عدلت ، وبيان الإجراءات التي اتبعت في تحديد يوم البيع وإعلان عنه وصورة من محضر جلسة البيع وأمر للدين أو الحائز أو الكفيل العين بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه .

٢ - إذ كان حكم إيقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في المصوبات وإنما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الإجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون فإن هذا الحكم يعتبر باطلا إذا تبين وجود عيب في إجراءات المزايدة أو كانت هذه الإجراءات قد تمت على خلاف ما نص عليه القانون لأن صحة الحكم المذكور تفترض صحة إجراءات المزايدة ، فإذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية .

٣ - إذ كانت المحكمة لم تثبت بمحضر جلسة إيقاع البيع أن المزايدة قد بدأت بمناداة المحضر على الثمن الأسامي والمصاريف ، فإن إجراءات المزايدة تكون قد تمت على خلاف القانون ، ولا يكفي أن يثبت الحكم أن هذه الإجراءات قد استوفيت وفق القانون بل يتعين عليه بيان الإجراءات التي اتبعت .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١١٨٠ سنة ١٩٧٢ مدني جزئي الوابل ضد الطاعنة طالبة فرز وتجنيد حصتها بالعقار المبين بصحيفة الدعوى حتى تنقضي حالة الشبوع . وقالت يسانا لها أنها والطاعنة تما كان

متأصلة بينهما أرض وبناء العقار موضوع الدعوى . ولما كانت ملكيتها شائعة بما يحول دون انتفاعها الكامل بحصتها ، فقد أقامت الدعوى بطلانها سالب البيان . وبتاريخ ١٩٧٣ ٢/٢٧ حكمت المحكمة بتدب خير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره متضمنا استعالة قسمة العقار ، حكمت بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ باعتماد تقرير الخبير وكانت المطعون عليها الأولى اتخذت الإجراءات القانونية في شأن بيع العقار . اتخذت المطعون عليها المذكورة إجراءات البيع للعقار بالدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ ببيع الوابل وفي ١٩٧٨/٥/٢ حكمت المحكمة بإيقاع البيع على مباشرة الإجراءات المطعون عليها الأولى من كامل أرض وبناء العقار موضوع التداعى وذلك بثن قدره ٤٤٠٠ ج وأمنتها من الثمن في حدود حصتها بحق النصف وأمرت بتسليم العقار للأمن عليها المزايد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٨ شمال القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٩ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها قيميا بنظر الاستئناف وأمرت بإحالة لمحكمة استئناف القاهرة حيث قيد برقم ٣٥٦١ سنة ٩٦ ق ٠ وفي ١٩٨٠/٢/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة في فرقة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنص الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان حكم إيقاع البيع لوجود عيب في إجراءات المزايدة إذ خلا محضر جلسة ١٩٧٨/٥/٢ المحددة للبيع مما يفيد حضور المحضر وقيامه بالمناداة على الثمن الاساسي والمصاريف . ولما كانت المادة ٤٣٧/١ من قانون المرافعات تنص على أن المزايدة في جلسة البيع تبدأ بمناداة المحضر على الثمن الاساسي والمصاريف ، وكان الحكم المطعون فيه - رغم خلو محضر جلسة البيع مما يفيد حضور المحضر - قد ذهب إلى أن الثابت من حكم إيقاع البيع أن الإجراءات قد استوفيت وفق القانون بما يقطع بأن المحضر قد حضر جلسة البيع ونادى على الثمن الاساسي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأن الفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون المرافعات تنص على أن " تبدأ المزايدة في جلسة البيع بمناذاة المحضر على الثمن الأساسى والمصاريف " كما أن الفقرة الأولى من المادة ٤٤٦ من ذات القانون تنص على أن " يصدر حكم بإيقاع البيع بديباجة الأحكام ويشتمل على صورة من قائمة شروط البيع وبيان الإجراءات التى اتبعت في تحديد يوم البيع والإعلان عنه وصورة من محضر الجلسة ويشتمل منظوقه على أمر المدين أو الخائز أو الكفيل بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه " مما مفاده أن المزايدة يتعين أن تبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الأساسى الذى ذكره مباشر الإجراءات في قائمة شروط البيع إلا إذا كان قد عدل — بحكم في الاعتراض على قائمة شروط البيع — يحدد ثمتا أكبر أو أقل فينادى المحضر على الثمن المعدل كما ينادى على مصاريف إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها مقابل أتعاب المحاماة والى يقوم قاضى التنفيذ بتقديرها في الجلسة قبل افتتاح المزايدة ، ثم يتم البيع بحكم — يأخذ الشكل العادى للأحكام القضائية ويصدر بديباجتها — من ذات القاضى على من رسا عليه المزداد ، مشتملا على صورة من قائمة شروط البيع ، بعد تعديلها إن كانت قد عدلت ، وبيان الإجراءات التى اتبعت في تحديد يوم البيع وإعلان عنه وصورة من محضر جلسة البيع وأمر للمدين أو الخائز أو الكفيل العبنى بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه . وإذا كان حكم إيقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات ، وإنما هو محضر يحمره للقاضى باستيفاء الإجراءات والبيانات التى يتطلبها القانون ، فإن هذا الحكم يعتبر باطلا إذا تبين وجود عيب في إجراءات المزايدة أو كانت هذه الإجراءات قد تمت على خلاف مانص عليه القانون ، لأن صحة الحكم المذكور تفترض صحة إجراءات المزايدة ، فإذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية . لما كان ذلك ، وكان البين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة إيقاع البيع المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٢ المودعة ملف الطعن أنه ورد بها بعد إثبات تاريخ الجلسة وهيئة المحكمة ورقم الدعوى وأسماء الخصوم ، أنه نودى على الخصوم . حضر الأستاذ ... من مباشرة الإجراءات وقدم نشرة بيع وإعلان لصق وحضر ... عن الطامنة بتوكيل سابق للإثبات وهتق ذلك أثبتت المحكمة ما يأتى " بعد

مطالبة الأوراق . حيث إن الإجراءات استوفيت وفق القانون وتم النشر واللعق صحيحا ولم يتقدم أحد للمزايدة سوى مباشرة الإجراءات رغم تلاوة القائمة وصرور الوقت المقرر وعرضت الشراء بمبلغ ٤٠٠٠ ج ومن ثم لا ترى المحكمة مانعا من إيقاع البيع على مباشرة الإجراءات وأمرت بتسليم العين المبيعة مع إلزام الرامى عليها المزاد المصاريف . وكانت المحكمة لم تثبت بحضور جلسة إيقاع البيع أن المزايدة قد بدأت بمناداة المحضر على الثمن الأسمى والمصاريف ، فإن إجراءات المزايدة تكون قد تمت على خلاف القانون ، ولا يكفي أن تثبت الحكم أن هذه الإجراءات قد استوفيت وفق القانون ، بل يتعين عليه بيان الإجراءات التي اتبعت . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن الثابت من مطالعة محضر جلسة إيقاع البيع أن الإجراءات قد استوفيت بما يقطع بأن المحضر قد حضر جلسة البيع ونادى على الثمن الأسمى . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محيى رزق داود ، عبد العزيز عبد الحملى ، سمير ، جيهان حنين عبد الله
ورابع لطفى جمعة .

(٣٩٦)

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٩٩ اقمضائية :

(١) الشخصية الاعتبارية " اقمضاؤما " . حكم " تسبيب الحكم " .
" ما بعد قصورا " .

مراكز الإعفاء الطبي . انقضاء شخصيتها الاعتبارية بصور القانون ٨ لسنة ١٩٦٦ . إخفاء
الحكم المطعون فيه للشخصية الاعتبارية دون سند . قصور .

(٢) إيجار " إيجار الأما كن " .

زوال الشخصية الاعتبارية لمركز الاسعاف الطبي وتعيينه اوزارة الصحة . إخلال اسم الملازم
محله في الدين المؤجرة . لا يترك أو تارلا عن الإيجار . علة ذلك .

١ - مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦
وقرار وزير الصحة رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ أن الإعفاء الطبي قد أصبح بدءا
من أول يوليو سنة ١٩٦٦ - تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - جهازا
من أجهزة وزارة الصحة تتولى إدارته والإنفاق عليه ، ولم يعد له شخصية
اعتبارية مستقلة من مجالس المحافظات المستقلة عن إدارته في حدود السيادة
العامة لوزارة الصحة وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ،
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت من بحث أثر صدور القانون رقم ٨
لسنة ١٩٦٦ على بقاء أو انقضاء الشخصية الاعتبارية لمراكز الاسعاف

الطبي ، وكان مفاد ما أورده أنه أضفى الشخصية الاعتبارية على ذلك المركز دون أن يبين السند القانوني لما انتهى إليه فإن من شأن ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يجهل بالأسباب التي أقام عليها قضاءه ويعجز محكمة القضاء عن صحة مراقبه تطبيقه لأحكام القانون ويكون معيبا بالقصور .

٢ — إذا كان قد ترتب على صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ زوال الشخصية الاعتبارية للاسعاف الطبي وصورته من المرافق التي تتولى إدارة وحداته المحافظة الواقعة في نطاقها ، وذلك في حدود السياسة العامة لوزارة الصحة في هذا الشأن ، فإنه أصبح لا يعدو وحدة أو فرعا من مكونات وزارة الصحة وليس له استقلال ذاتي فاذا ما رؤى نقله من مقره إلى مكان آخر وإحلال نوع آخر في المكان الذي يشغله فإنه لا يعد تركا للمكان المؤجر ولا تنازلا عنه باعتبار أن كليهما وحدتان تابعتان لذات الجهة الإدارية والتي ترخص وحدتها تحقيقا للمصلحة العامة التي تنفيها بتنظيم إدارتها والمرافق التابعة لها ، لما كان ذلك ، وكان قسم الملاريا الذي حل محل مركز الاسعاف الطبي في العين المؤجرة هو أيضا من أجهزة وزارة الصحة فإن شخصية المستأجر لم يطرأ عليها أي تغيير وبالتالي لا يعتبر اسم الملاريا من الغير بالنسبة لمركز الاسعاف الطبي في حكم الفقرة "ب" من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز للمؤجر طلب إخلاء المكان المؤجر إذا تركه المستأجر للغير بغير إذن كتابي صريح من المالك ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالإخلاء على سند من أن الجمعية الاسعاف الطبي شخصية اعتبارية مستقلة عن وزارة الصحة فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٦٥ لسنة ١٩٧٢
مدنى كلى دمنهور ضد الطاعنين للحكم بإخلاء العين الميمنة بالصحيفة وتسليمها
إليه خالية ، وقال بيانا لدعواه أن جمعية الاسعاف الخيرية بأبي المطامير
— الطاعنة الثالثة — استأجرت منه الدور الأرضى من منزله المبنى بالصحيفة ،
وإذ فوجئ بأن المستأجرة قد أخلت العين المؤجرة وسلمتها إلى قسم الملاريا
— الطاعنة الثانية — دون سند من القانون فقد أقام الدعوى . حكمت المحكمة
باستجواب الخصوم ثم أحالت الدعوى على التحقيق وبعد إجرائها قضت
بإخلاء عين النزاع وتسليمها للمطعون عليه — استأنف الطاعنون هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٣٢ قى الاسكندرية " مأمورية دمنهور " وبتاريخ
١٩٧٩/٣/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنون
على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض
الحكم ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها
التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون
والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على
أن لجمعية الاسعاف الطبي بأبي المطامير شخصية معنوية مستقلة عن وزارة
الصحة وما يتبعها من وحدات طبية وأن إخلاءها للعين المؤجرة يعتبر تركا
لها وأن إشغال قسم الملاريا التابع لوزارة الصحة لتلك العين يكون بغير سند
ورتب الحكم على ذلك قضاءه بالإخلاء فى حين أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦
قد صدر فى أول مايو سنة ١٩٦٦ وحمل به وفقا لقادة الخامسة منه بدءا
من أول يوليو سنة ١٩٦٦ مما ترتب عليه زوال الشخصية المعنوية لجمعية
الاسعاف الخيرية وأصبحت جهازا من أجهزة مديريات الشؤون الصحية
بالمحافظات على غرار قسم الملاريا ومثيلا له ، فإذا ما أخلت العين المؤجرة
وحل محلها قسم الملاريا وكلاهما وحدتان فى هيكل إدارى واحد تابع لمجلس
محافظة البحيرة فإنه لا محل والحالة هذه للاستناد إلى الفقرة " ب " من
المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه

قضاءه على أن جمعية الاسعاف بأبي المطامير ما زالت تحتفظ بشخصيتها الاعتبارية فتعتبر من أشخاص القانون استقلالاً ولم يكن يبحث أثر صدور القانون سائب البيان على بقاء أو انقضاء تلك الشخصية ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النقص في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ۸ لسنة ۱۹۶۶ على أنه " يكون الاسعاف الطبي من المرافق التي تتولاها الدولة وتنضم مراكز ووحدات الاسعاف الطبي بالمحافظات بمواردها المالية وموجوداتها إلى مجالس المحافظات التي تقع في نطاقها " ... وتكون مجالس المحافظات هي المسئولة عن إدارة مراكز ووحدات الاسعاف الطبي الواقعة في نطاقها ، وذلك في حدود السياسة العامة لوزارة الصحة في هذا الشأن ، والنص في المادة الثانية منه على أنه " ... يعين في وزارة الصحة العاملون بمراكز ووحدات الاسعاف الطبي الذين كانوا قائمين بالعمل بها وقت العمل بهذا القانون " وما تلى ذلك من صدور قرار وزير الصحة رقم ۱۴ لسنة ۱۹۶۷ بتعيين العاملين بمراكز ووحدات الاسعاف الطبي في وزارة الصحة يدل على أن الاسعاف الطبي قد أصبح بدءاً من أول يوليو سنة ۱۹۶۶ - تاريخ العمل بالقانون - الف الذكر - جهازاً من أجهزة وزارة الصحة ، تتولى إدارته والاتفاق عليه ، ولم يعد له شخصية اعتبارية مستقلة عن مجالس المحافظات المسئولة عن إدارته في حدود السياسة العامة لوزارة الصحة وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون من أنه لما كان هذا الوضع يحتاج إلى تغيير جذري بمعنى أن يصبح الاسعاف الطبي من مسؤوليات الدولة وأن يعاد تنظيمه تنظيمياً شاملاً بحيث يؤدي أعلى مستوى الخدمات المرجوة منه ليلاً ونهاراً ، فقد كان من الضروري أن يصبح جهازاً من أجهزة مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات تتولى إدارته والاتفاق عليه ، شأنه في ذلك شأن وحدات الوقاية والعلاج ، مما مؤداه أن مراكز الاسعاف الطبي أصبحت لا تعدو وحدة إدارية ينظمها هيكل إداري يضم وحدات متعددة ومتدرجة على سلمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن بحث أثر صدور

ذلك القانون على بناء أو اقضاء الشخصية الاعتبارية لمركز الاسعاف الطبي صالف البيان ، وكان مفاد ما أروده أنه أضفى الشخصية الاعتبارية على ذلك المركز دون أن يبين السند القانونى لما انتهى إليه ، فان من شأن ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يجهل بالأسباب التى أقام عليها قضاءه ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون ويكون معيبا بانقصور ، هذا إلى أنه لما كان من المقرر فى القضاء الإدارى أنه قد يكون من فروع الدولة ما ليس له الشخصية الاعتبارية كأوزارات والمصالح التى لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية ، والأصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير فى الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بامتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وكان قد ترتب على صدور القانون صالف البيان زوال الشخصية الاعتبارية للاسعاف الطبي وصيرورته من المرافق التى تتولى إدارة وحداته المحافظة الواقعة فى نطاقها ، وذلك فى حدود السياسة العامة لوزارة الصحة فى هذا الشأن ، فإنه أصبح لا يعدو وحدة أو فرعا من مكونات وزارة الصحة وليس له استقلال ذاتى فاذا ما رؤى نقله من مقره إلى مكان آخر وإحلال فرعا آخر فى المكان الذى يشغله فإنه لا يعد تركا للمكان المؤجر أو تنازلا عنه باعتبار أن كليهما وحدتان تابعتان لذات الجهة الإدارية والتى ترخص وحدها لتحقيقا للصحة العامة التى تنفيها بتنظيم إدارتها والمرافق التابعة لها ، لما كان ذلك ، وكان قسم الملايا الذى حل محل مركز الاسعاف الطبي فى العين المؤجرة هو أيضا من أجهزة وزارة الصحة ، فان شخصية المستأجر لم يطرا عليها أى تغيير وبالتالي لا يعتبر قسم الملايا من الغير بالنسبة لمركز الاسعاف الطبي فى حكم الفقرة "ب" من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تجيز للأجير طلب إخلاء المكان المؤجر إذا

تركه استاجرو للغير بغير إذن كتابي صريح من المالك ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض بالاخلاء على مسند من أن الجمعية الاهداف الطبي شخصية اعتبارية مستقلة عن وزارة الصحة فإنه يكون قد خالف القانون .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
 المستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، وعبد العزيز عبد العاطي ، ومحمود ، وجهادان حسين عبد الله ،
 ودراج لاني جمة .

(٣٩٧)

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ القضائية :

- (١) قوة الأمر المقضى به . إيجار " إيجار الأماكن " .
التقريرات القانونية الواردة بأسباب الحكم المتعلقة بوقائع النزاع المطروح والمرتبطة بالمنازعة
لاكتسابها قوة الأمر المقضى . مثل إيجار الأماكن .
- (٢) إختصاص . حكم . حجية الحكم . قوة الأمر المقضى .
قضاء المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص والإحالة للمحكمة الابتدائية . قضاءه منصوص
بجواز استئنافه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . عدم استئنافه . أثره . وجوب تقيد المحكمة
الابتدائية بما اتفق عليه الحكم من أسباب مرتبطة بالمنازعة .

١ — متى كان النزاع في الدهرى قد دار حول الطبيعة القانونية لعقد الإيجار
المبرم بين الطاعنة والمطعون عليه وما إذا كان محله تأجير وحدة سكنية مفروشة
فتكون مدة سريانه هي المنصوص عليها فيه ، أم أنه أنصب على إيجارة لعين
خالية فيصاحبه الامتداد القانوني الذي تكفلت بتنظيمه التشريعات الاستثنائية
المتعاقبة لإيجار الأماكن حماية للاجئين من غنى المالك وتسلطه ، وكانت
هذه المسألة القانونية أساسية في الدعوى تجادل فيها الخصوم ، وبحيث الحكم
فانه يكون قد فصل في تطبيق القانون على واقع مطروح عليه ، وتكون
التقريرات القانونية التي تضمنتها أسبابه والتي تتعلق بالوقائع محل النزاع — وعلى
راجري به قضاء هذه المحكمة — مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق وداخله في بناء

الحکم وناسیئہ ولازمۃ للنتیجۃ الی اتمی الیہا ، وتکون مع منظورہ وحدۃ واحده لا تقبل التجزئۃ ، ویرد علیہا ما یرد علی منظورہ من قوۃ الأمر المقضی .

۲۔ لما کان الحکم الصادر فی الدعوی . . قد أقام قضاءہ بعدم اختصاص المحکمۃ بنظر الدعوی علی أن من النزاع أوجرت للطاعنة خالیة ، وان الاختصاص بہا ینفذ للمحکمۃ الابتدائیة ، ورب علی ذلک قضاءہ بعدم الاختصاص وبالإحالة إلی تلك المحکمۃ ، وكان ذلک الحکم قد صار نہائیا لعدم استئنافہ رغم قابلیتہ للطعن علیہ بالاستئناف باعتباره من الأحکام المنہیة لمصومة طبقا للسادة ۲۱۲ من قانون المرافعات ، فإن الحکم یکون قد حاز قوۃ لأمر المقضی بالاسباب لمنظرہ بما أفیم علیہ من أسباب مرتبطة بہ . . وودی هذه الحجیة أن یمتنع علی الخصوم أنعمهم معاودة النزاع فی أیة دعوی تكون هذه المسألة بذاتها هی الأساس فیما یدعیه أی من الطرفين قبل الآخر من حقوق مرتبة علیہا ، هذا لأنها — الحجیة — تلزم المحکمۃ الحال إلیہا الدعوی بالتزول علیہا وعدم الخروج عنها .

المحکمۃ

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذی تلاه السید المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولۃ .

حیث إن الوقائع — علی ما یرین من الحکم المطعون فیہ وسائر أوراق الطعن — تتحصل فی أن المطعون خذہ أقام الدعوی رقم ۱۳۹ لسنة ۱۹۷۷ مدنی المنتزہ علی الطاعنة بطلب الحکم بإلزامها بتسليم الشقة المبینة بصحیفتها والمنقرلات الواردة بالقائمة الملاحقة ، وقال بیانا لدعواه ، أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ۱/۴/۱۹۷۶ ، استأجرت منه الطاعنة تلك الشقة المقروشة بأجرة شهریة قدرها تسعة جزیئات لمدة ثلاثة أشهر ، ولما انتهت أجزاها برفبتہ فی إنہائہ ، وإذا امتنعت عن تسليم الشقة فقد أقام دعواه ، دفعت الطاعنة

بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها تستأجر الشقة خالية ، ومن ثم فإن العقد يحكمه قانون إيجار الأماكن وتختص بنظره المحكمة الابتدائية ، قضت المحكمة باحالة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماح الشهود حكمت بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى ، وإحالتها إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية وقيلت برقم ١٩٧٩/٢٧٦ مدنى كلى الإسكندرية وحكمت برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥/٢٧٩ قضائية الإسكندرية وبساريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ، وأجابت المطعون ضده لطلباته ، طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك نقول ، إن الحكم أسس قضاءه بتدعيم شقة التراجع على ما استخلصه من أن الطاعنة استأجرتها مفروشة لمدة محددة وأن المؤجر أعلن رغبته فى عدم تجديد الإجارة ، فى حين أن الحكم الصادر فى الدعوى من محكمة المنتزه قضى بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة تأسيسا على أن الشقة مؤجرة خالية إلى الطاعنة فيكون غير محدد المدة طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا وحاز قوة الأمر المقضى ، فيما قرره فى أسبابه من أن الدين أوجرت خالية ، لأن هذه الأسباب — وقد تضمنت الفصل فى مسألة جوهرية مرتبطة بالمناطوق وجودا وعدمها — فإنها تكون مرتبطة به ، وتحوز معه قوة الأمر المقضى ، مما يمنع معه معاودة النظر فى أساس هذا قضاءه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن الشقة أوجرت مفروشة ، ورتب على ذلك قضاءه ، فإنه بذلك يكون قد أهدر حجية الحكم مالف البيان . وجاء لذلك معينا بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه متى كان النزاع فى الدعوى قد دار حول الطبيعة القانونية لعقد إيجار بين الطرفين وما إذا كان محله تأجير وحده

سكنية مفروشة فتكون مدة مريانه هي المنصوص عليها فيه ، أم أنه أنصب على إجازة لعين خالية فيصاحبه الامتداد القانوني الذي تكفلات بتنظيمه للتشريعات الاستثنائية المتعاقبة لإيجار الأماكن حماية للمستأجرين من هنت المالك وتسلطه ، وكانت هذه المسألة القانونية أساسية في الدعوى تجادل فيها الخصوم وبحثها الحكم ، فإنه يكون قد فصل في تطبيق القانون على واقع مطروح عليه ، وتكون القرارات القانونية التي تضمنتها أسبابه والتي تتعلق بأوقائع محل النزاع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق وداخله في بناء الحكم وتأسيسه ، ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها . وتكون مع منطوقه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة ، ويرد عليها ما يرد على المنطوق من قوة الأمر المقض ، ولما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٣ مدني المنتزه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أن من النزاع أوجرت للطاعة خالية ، وأن الاختصاص بها ينعقد للمحكمة الابتدائية ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى تلك المحكمة ، وكان ذلك الحكم قد صار نهائياً لعدم استئنافه رغم قابليته للطعن عليه بالاستئناف باعتباره من الأحكام المنهية للخصومة طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، فإن الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضي بالنسبة لمنطوقه وما أقيم عليه من أسباب مرتبطة به . ومؤدى هذه الحجية أن يتمتع على الخصوم أنفهم معاودة النزاع في أية دعوى تكون هذه المسألة بذاتها هي الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مرتبة عليها ، هذا لأنها — الحجية — تلزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بالتزول عليها ، وعدم الخروج عنها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المنظر ، وقضى بإخلاء للطاعة تأسيساً على أن موضوع العقد منسار النزاع هو تأجير لعين مفروشة ، فإنه يكون بذلك قد أهدر قوة الأمر المقضي التي حازها قضاء المحكمة الجزئية هالف البيان ، وجاء معيباً بخالفة القانون ، بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية لائحة المستشارين : محمد حسب الله ، محمد راسم ، محمد علق خليل وصعبد صقر .

(٣٩٨)

الطعن رقم ٤ لسنة ٥ القضاية :

(١) عمل "تسكين العامل" . شركات "شركات القطاع العام" .

العاملون بشركات القطاع العام . تسوية الأهم . وعرب الرط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها وقت التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعده .

(٢) عمل . "ترقية العامل" . شركات "شركات القطاع العام" .

الوظيفة واللجنة المالية . ملازمان . الترقية إلى فئة مالية معينة . مؤداها . الترقية إلى إحدى وظائف هذه الفئة . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين بالقطاع العام .

(٣) تقادم . "تقادم مسقط" . عمل "تقادم الأجر" .

القضاء بأحقية العامل في فروق الأجر المستحقة له نتيجة الترقية . حكم مقرر المحن وليس منشأ له . مردان أحكام التقادم التي عليه من تاريخ الاحتجاج ونفس من تاريخ القضاء به .

(٤) تقادم "تقادم مسقط" . عمل "تقادم حقوق العامل" .

علاقة النجعة بين العامل ورب العمل . عدم اعتبارها مانعا أدبيا بحرق دون مطالبة العامل بحقوقه .

١ - إذ كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لأئحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان مؤدى ذلك أن هذه النسوية تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى كان يشغلها وقت التقييم في ١٩٦٤/٦/٣٠ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها .

٢ - لن كانت المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أنه " لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالميكمل التنظيمى بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأهل مباشرة .. " إلا أنه لما كانت المادة ٢ من القانون ذاته قد أوجبت أن يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وترتيبها داخل إحدى مستويات جدول المرتبات والعلاوات المالحق بذلك القانون ، وكان هذا الجدول الأخير قد أورد مستويات وظيفية مختلفة لكل منها نطاق أجرها السنوى الذى ينقسم بدوره إلى عدد من الفئات المالية التى تنظم مختلف الوظائف حسبما ترد فى جداول التوصيف المشار إليها ، وكان مفاد ذلك أن كل وظيفة أو مجموعة من الوظائف يجب أن تقابلها فئة مالية معينة بما مؤداه أن الوظيفة والفئة المالية أمران متلازمان لا يتأتى وجود أحدهما بدون الآخر ، فإن الترقية إلى فئة مالية معينة تعنى حتما وبطريق اللزوم الترقية إلى إحدى وظائف هذه الفئة . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تبادل فى سبب النعى فى وجود وظائف خالية فى الميكمل التنظيمى لها من الفئتين الخامسة

والرابعة في التاريخ الذي حدده الحكم لترقية المطعون ضده إلى كل منهما
ونعمل مباشرة الوظيفة التي كان يشغلها هذا الأخير حكما بموجب الحكم ،
كما أنها لا تجادل في استيفاء المطعون ضده لاشتراطات شغل الوظيفة بهاتين
الفئتين من التاريخ المشار إليه ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون
على غير أساس .

٣ - لما كان البين من تقارير الحكم أن الفروق المالية التي قضى
بها للمطعون ضده نتيجة لتسكينه على الفئة المالية السادسة تمثل في فرق
الأجر الذي حرم منه ، وكان قضاء الحكم بهذه الفروق مقورا لحق المطعون
ضده فيها وليس مذهباً له فإن هذا الحق القائم أصلاً يبقى له سببه ووصفه
ويسرى عليه التقادم من تاريخ استحقاقه لا من تاريخ القضاء به ،
وإذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص على أن " يتقادم بخمس
سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المبنى ...
والمهايا والأجور والمعاشات " فإن فروق الأجر المترتبة على التسكين تخضع
لهذا التقادم الخمسي من تاريخ استحقاقها ، وإذ ذهب الحكم إلى غير ذلك
فلأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى قضاؤه في شأن دفع الطاعة
بالتقادم الخمسي على أن علاقة التبعية بين المطعون ضده والطاعة تعد حذراً
يجب احتمالات التسوية الودية مما يشكل مانعاً أدبياً يوقف مريان التقادم ،
وكانت هذه الاحتمالات بشأن التسوية للحقوق المتنازع عليها بين العامل
وصاحب العمل حال قيام علاقة العمل لا تقف حائلاً دون مطالبة العامل
بهذه الحقوق على النحو الذي رسمه له القانون مما لا يصح معه اعتبارها مانعاً
يوقف مريان التقادم ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر يكون قد شابه
الفساد في الاستدلال مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون . وإذ كان
الحكم بعد أن قرر عدم مريان التقادم على الفروق المالية المحكوم بها إلا من
تاريخ الحكم بها ثم اتبع ذلك بأن علاقة العمل تعد مانعاً أدبياً يوقف
مريان التقادم مما مؤداه أن الفروق المالية المحكوم بها يسرى عليها

التقادم قبل الحكم بها فيما إذا لم يوجد هذا المانع ، وكان الحكم بذلك قد نفى في أسبابه ما أثبتته في موضع آخر بحيث لم يعد يعرف على أى الأمرين أقام قضاءه بخصوص التقادم فإنه يكون قد شابه التناقض في التسبيب بما يستوجب نقضه جزئيا لهذا السبب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى طنطا على الشركة الطاعنة بطالب الحكم بإحقاقه في التسيكين على الفئة السادسة اعتبارا من سنة ١٩٦٤ وبما يترتب على ذلك من صرف الفروق المالية المستحقة له اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ وتدرج ترقيته أسوة بزملائه ، وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى الطاعنة في ١٩٤٦/٧/٢٧ وعند تقييم الوظائف وتعاقداتها سنة ١٩٦٤ قامت بتسكينه على الفئة الثامنة بينما سكنت زملاء له على فئات أعلى كما طبقت عليه قانون الإصلاح الوظيفي سنة ١٩٧٥ على نحو خاطيء فأقام الدعوى بطالباته سائلة لبيان . قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٣ بتدب خبر لأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٩، ٣/٥ بأحقية المطعون ضده للفئة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وبالزام الطاعنة بأن تصرف له الفروق المستحقة من تاريخ ١٩٦٥/٧/١ وتدرج ترقيته أسوة بزملائه له . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٥٤ لسنة ٢٩ قضائية ، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٣ قضت ببطلان الحكم المستأنف وأحقية المطعون ضده للتسكين على وظيفة

رئيس ودية تحضير أيدروجين بالفئة السادسة اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ وبالزام للطاعة بأن تؤدي إليه الفروق المالية المترتبة على ذلك من تاريخ ٥٦/٧/١ ويتدرج ترقبته إلى الفئة الخامسة اعتباراً من ١٩٧١/٣/٢ وإلى الفئة الرابعة من ١٩٧٥/٤/٣٠. طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على فرقة المشورة وعدد لنظره جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمي الطاعة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده في التسكين على وظيفة رئيس ودية تحضير أيدروجين بالفئة السادسة إمتداداً إلى أن أعمال هذه الوظيفة على نسق الأعمال التي كان يؤديها المطعون ضده وإلى وجوب التسوية بينه وبين زميله المسترشد بهما حال أن أن المطعون ضده لم يكن شاغلاً تلك الوظيفة وقت التقييم في ١٩٦٤/٦/٣٠ ، وإذا كان يشترط للتسكين على مقتضى المادتين ٦٣ ، ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن يكون العامل في التاريخ المشار إليه شاغلاً للوظيفة التي تقرر لها الفئة المالية المطالب بها فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصليفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وأن تسوى حالات العاملين بها طبقاً لهذا التعادل ، وكان مؤدى ذلك أن هذه التسوية تقتضي الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها وقت التقييم في ١٩٦٤/٦/٣٠ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها ، وإذا كان الثابت

من مدونات الحكم المطعون فيه - أخذاً بتقرير الخبير - أن المطعون ضده كان في ١٩٦٤/١/٣٠ يشغل وظيفة رئيس ورديّة تحضير أيدروجين وتوافرت له في هذا التاريخ مدة خبرة مقدارها ٢١ سنة ، وأن هذه الوظيفة قد هودلت في جداول الطامنة بوظيفتين بذات المسمى إحداهما "ب" من الفئة المالية السابعة والأخرى "أ" من الفئة المالية السادسة التي يشترط لشغلها من غير الحاصدين على مؤهل توافر مدة خبرة مقدارها ١٧ سنة ، وكان الحكم قد خلص من ذلك وبما يكفي لحمل قضائه إلى استيفاء المطعون ضده لشروط شغل هذه الوظيفة الأخيرة وجعل أمر تسكينه عليها أثراً مباشراً لذلك ، فإنه إذ انتهى إلى القضاء بأحقية المطعون ضده في التسكين على وظيفة رئيس ورديّة تحضير أيدروجين بالفئة المالية السادسة لا يكون قد خالف القانون ، وليس يعيبه بعد ذلك الخطأ فيما تزيفه من أن أعمال هذه الوظيفة على نسق الأعمال التي يؤديها المطعون ضده من قبل ، ومن وجوب التسوية بين هذا الأخير وبين زميليه المشتركين بها .

وحيث إن الطامنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بترقية المطعون ضده إلى الفئة الخامسة من ١٩٧٢/٣/٢ وإن الفئة الرابعة من ١٩٧٥/٤/٣٠ أسوة بزميليه المقارن بهما ، وإذ كانت المادة ٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا تجيز الترقية إلا لو وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للشركة وفي الوظيفة الأعلى مباشرة فإن الحكم يكون قد قضى بترقية المطعون ضده على فير وظيفة تعمل مباشرة وظيفته التي كان يشغلها مخالفاً بذلك القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك لأنه وإن كانت المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد نصت على إنه " لا تجوز الترقية إلا لو وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة . . . " إلا إنه لما كانت المادة ٣ من القانون ذاته قد أوجبت أن يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وترتيبها داخل إحدى مستويات جدول المرتبات والعلاوات الملحق بذلك القانون ، وكان هذا الجدول

الآخر قد أورد مستويات وظيفية مختلفة لكل منها نطاق أجزائها السنوي الذي ينقسم بدوره إلى عدد من الفئات المالية التي تنظم مختلف الوظائف حسبها ترد في جداول التوصيف المشار إليها ، وكان مفاد ذلك أن كل وظيفة أو مجموعة من الوظائف يجب أن تقابلها فئة مالية معينة مما مؤداه أن الوظيفة والفئة المالية أمران متلازمان لا يتأتى وجود أحدهما بدون الآخر ، فإن الترقية إلى فئة مالية معينة تعنى حتما وبطريق اللزوم الترقية إلى إحدى وظائف هذه الفئة . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لا تجادل في سبب النعى في وجود وظائف خالية في الهيكل التنظيمي لها من الفئتين الخامسة والرابعة في التاريخ الذي حدده الحكم اترقية المطعون ضده إلى كل منهما وتعلو مباشرة الوظيفة التي كان يشغلها هذا الأخير حكما بموجب الحكم ، كما أنها لا تجادل في استيفاء المطعون ضده لاشتراطات شغل الوظيفة بهاتين الفئتين في التاريخ المشار إليه ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم انتهى إلى رفض دفعها بالتقادم الخامس وفقا للسادة ۳۷۵ من القانون المدني استنادا إلى أن للفروق المالية المترتبة على التسكين لا يلعبها التقادم إلا من تاريخ الحكم بها فضلا عن أن علاقة العمل بين طرفي الدعوى تعد مانعا أدبيا يوقف سريان التقادم ، وإذا كانت الأحكام مقروزة للحقوق وليست منشئة لها مما كان يوجب إعمال أحكام التقادم كما أن علاقة العمل لا تعتبر مانعا أدبيا يوقف سريان التقادم ، وإذا كان الحكم بعد أن قرر بعدم تقادم الحق في الفروق المالية إلا من تاريخ الحكم ماد وقرر بأن علاقة العمل تعتبر مانعا يوقف سريان التقادم فإنه يكون قد خالف القانون وشابه التناقض في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك لأنه لما كان البين من تقريرات الحكم أن الفروق المالية التي قضى بها للمطعون ضده نتيجة امتسكته على الفئة المالية السادسة تتمثل في فرق الأجر الذي حرم منه ، وكان قضاء الحكم بهذه الفروق

سببه ووصفه ويسرى عليه التقادم من تاريخ استحقاقه لا من تاريخ القضاء به
 وإذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص على أن " يتقادم بخمس
 سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المبنى ...
 والمهايا والأجور والمعاشات " فإن فروق الأجر المترتبة على التسيكين تخضع لهذا
 التقادم الخمسى من تاريخ استحقاقها ، وإذا ذهب الحكم إلى غير ذلك فإنه يكون
 قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
 قد جرى قضاؤه فى شأن دفع الطامنة بالتقادم الخمسى على أن علاقة التبعية بين
 المطعون ضده والطامنة تعد مذكرا يجب إعمال الاحتمالات الزمنية الوذية مما يشكل
 مانعا أدبيا يوقف سريان التقادم ، وكانت هذه الاحتمالات بشأن التسوية للحقوق
 المتنازع عليها بين العامل وصاحب العمل حال قيام علاقة العمل لا تنفد حائلا دون
 مطالبة العامل بهذه الحقوق على النحو الذى رسمه له القانون مما لا يصح اعتبارها
 مانعا يوقف سريان التقادم ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر يكون قد شابه
 الفساد فى الاستدلال مما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون . وإذا كان الحكم
 بعد أن قرر عدم سريان التقادم على الفروق المالية المحكوم بها إلا من تاريخ
 الحكم بها ثم أنبع ذلك بأن علاقة العمل تعد مانعا أدبيا يوقف سريان التقادم
 مما مؤداه أن الفروق المالية المحكوم بها يسرى عليها التقادم قبل الحكم بها فيها
 إذا لم يوجد هذا المانع ، وكان الحكم بذلك قد نفى فى أسبابه ما أثبتته فى
 موضوع آخر بحيث لم يعد يعرف على أى الأسس أقام قضاؤه بخصوص
 التقادم ، فإنه يكون قد شابه التناقض فى التسيب بما يوجب نقضه جزئيا
 لهذا السبب .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهيم عوض محمد ، ومحمد راسم
وعبد العزيز فودة .

(٣٩٩)

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٦ القضائية :

تأمينات اجتماعية " اشتراكات التأمين " .

مدة الخدمة العسكرية الإلزامية . إنهاء رب العمل والعامل المجنّد . من أداء الاشتراكات عنها
إلى هيئة للتأمينات الاجتماعية . م ١٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم مريان ذلك على مدة الاستبقاء
في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط .

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها
في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعفى صاحب العمل والمؤمن عليه من
أداء الاشتراكات عنها ، مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها
دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك
أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستدعاء
من الاحتياط . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بهذه
الأسباب يضحى غير سديد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء،
والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۳۱۱ لسنة ۱۹۷۳ عمال كلي
الاسكندرية بطلب إلزام المطعون ضدهما متضامتين بأن ترد إليه
مبلغ ۹۰ ج و ۸۲۰ م استقطعت الأولى من مرتبه لصالح الثانية في المدة
من ۱/۹/۱۹۶۹ حتى ۲۸/۲/۱۹۷۳ وما يستجد من أول مارس سنة ۱۹۷۳
والتوقف عن تحصيل اشتراكات التأمينات الاجتماعية من أجره خلال مدة
استدعائه لخدمة الاحتياط العسكرية . وقال بيانا للدعوى أنه يعمل لدى
الشركة المطعون ضدها الأولى وجند بالقوات المسلحة ثم نقل إلى الاحتياط
من ۱/۹/۱۹۶۹ وإذا قامت هذه الأخيرة بنحهم اشتراكات التأمينات
الاجتماعية من مرتبه منذ ذلك التاريخ مع أن المادة ۳۱۵ من القانون
رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ تعني المؤمن عليه وصاحب العمل من أدائها عن مدة
التجنيد فقد رفع الدعوى بطلبائه للسالفة البيان . وبتاريخ ۱۱ من ديسمبر
سنة ۱۹۷۳ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم
باعتدائه المقيد برقم ۴۹ سنة ۳۰ ق مدني أمام محكمة استئناف الاسكندرية ،
فقضت في ۲۶ من مايو سنة ۱۹۷۶ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي
برفض الطعن وعرض الطعن في غرفة المشورة، وتحدد لنظره أخيرا جلسة ۲۶
من أكتوبر سنة ۱۹۸۰ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب . ينفي الطاعن بها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التفسير .

وبيانا لذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه على أن الإعفاء من اشتراكات التأمينات الاجتماعية قاصر على مدة التجنيد الإلزامية باعتبار أن هذه الاشتراكات تدور وجودا وعدما مع الحصول على الأجر ، حال أن هذا الإعفاء يشمل مدة الاستدعاء من الاحتياط ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب الطامن رد اشتراكات التأمين التي جرى خصمها من أجرة مدة استبقائه بالقوات المسلحة ولم يرد على دفاعه في هذا الشأن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود ، ذلك لأنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مدة تجنيد المؤمن عليه المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي يعنى صاحب العمل والمؤمن عليه من أداء الاشتراكات عنها مقصورة على مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وحدها دون مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط ، وكان لازم ذلك أن المؤمن عليهم لا يعفون من أداء اشتراكات التأمين عن مدة الاستدعاء من الاحتياط ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بهذه الأسباب يضحى غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عامر المرافي ، وسلاح عبد العظيم ، وسيد عبد الباقي ، والدكتور
أحمد جعفي .

(٤٠٠)

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٤ القضائية :

نقض " نقض الحكم كلياً " . تنفيذ " للسند التنفيذي " . حكم .

نقض الحكم كلياً . أثره . زواله . بجموع آثاره وإلغاء جميع الأحكام وإجراءات التنفيذ
المؤسسة عليه . ونوع ذلك الأثر بقوة القانون . مؤداه . إعتبار حكم النقض سنداً تنفيذياً
لإعادة الحال إلى ما كانت عليه .

اذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات على أنه
" يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أياً كانت الجهة التي أصدرتها
والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها " فقد دلت -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن نقض الحكم كلياً يترتب عليه إعتباره
كأن لم يكن فيزول وتزاول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى
مراكزهم السابقة على صدوره ، كما يترتب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التي كان
ذلك الحكم المنقوض أساساً لها ، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون وبغير حاجة
إلى صدور حكم آخر يقضي به ، وتلغى كذلك جميع إجراءات وأعمال التنفيذ
التي تمت بناء على الحكم المنقوض ، ويعتبر حكم النقض سنداً تنفيذياً صالحاً
لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبري دون حاجة لاستصدار حكم
جديد بذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المنور
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن ، وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه — تحصل فى أنه بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٨
وضعت الأختام على محلات ومخازن الطاعن نفاذاً للحكم الصادر فى ذات التاريخ
من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٨٨/٤٠٤ ق بتهر لإفلاسه بنسأه
على طالب المطعون ضدهما الأول والثانى . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض بالطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق وطاب وقف تنقيذه ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩
قضت محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً لحين الفصل فى هذا
الطعن ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤ استصدر الطاعن الأمر رقم ٢٣ لسنة ٧٤ من
قاضى التنفيذ بمحكمة الجمالية برفع الأختام عن محله ومخازنه وفتحها فتظلم المطعون
ضدهما الأولين من هذا الأمر بالظلم رقم ٢٣٧ لسنة ٧٤ مدنى الجمالية ،
وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣ قضت محكمة الجمالية الجزئية بتأييد الأمر المتظلم فيه فيما
هذا المخزن للكائن بوكالة السكرية وما اشتمل عليه الأمر بالتنفيذ هو دونه . استأنف
المطعون ضدهما الأول والثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١/٤٣١ ق .
وبتاريخ ١٩٧٥/٤/١٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلاً
وفى الموضوع بإلغاء أمر رفض الأختام رقم ٢٣ لسنة ٧٤ مدنى الجمالية الصادر
بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤ من السيد قاضى التنفيذ بمحكمة الجمالية وبإلغاء الحكم
المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة ٧٤ مدنى الجمالية فيما جرى به
قضاؤه من تأييد أمر رفض الأختام رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ وإعادة الحال بالنسبة
لمحلات ومخازن المستأنف عليه الأول (الطاعن) وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٤ طعن
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وإذا قضت محكمة النقض بتاريخ
١٩٧٨/٤/٣٠ فى الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق بنقض حكم الإفلاس الصادر

في الاستئناف رقم ٤٠٤ لسنة ٨٨ ق قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا واعتبار الحكم المطعون فيه مانى واعتبار الخصومة منتهية ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه : يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها فقد دلت - وعلى ما يرى به قضاء هذه المحكمة - على أن نقض الحكم كليا يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره ، كما يترتب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم المنقوض أساسا لها ، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون وبغير حاجة إلى صدور حكم آخر يقضى به وتلغى كذلك جميع إجراءات وأعمال التنفيذ التي تمت بناء على الحكم المنقوض ، ويعتبر حكم النقض سندا تنفيذيا صالحا لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبرى دون حاجة لاستصدار حكم جديد بذلك . لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أشهر إفلاسه ووضعت الأختام على محلاته ومخازنه بموجب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٤٠٤ لسنة ٨٨ ق القاهرة وطعن عليه بالنقض رقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق ، وأجابته محكمة النقض بجلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ إلى طلب وقف تنفيذ الحكم ، وقتا حتى يفصل في الطعن فيبادر الطاعن إلى استصدار أمر من قاضى التنفيذ برفع الأختام عن محلاته ومخازنه إلا أن هذا الأمر ألغى بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٤٣٠ لسنة ٩١ ق القاهرة - موضوع الطعن بالنقض الحالى - والذي قضى بإعادة وضع الأختام

على محلات ومخازن الطاعن كما كانت عليه من قبل نفاذا لحكم إشهار الإفلاس .
ولما كان الثابت بالأوراق أن محكمة النقض انتهت بـجـلـسـة ١٩٧٩/٤/٣٠ في الطعن
رقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق إلى نقض حكم إشهار الإفلاس ، فإنه يترتب على ذلك
زوال الحكم المنقوض واعتباره كأن لم يكن وإلغاء جميع الإجراءات والأعمال
التي تمت نفاذا له ومنها وضع الأختام على محلات ومخازن الطاعن ، وإذ صدر
الحكم المطعون فيه حاليا بإعادة وضع الأختام إلى ما كانت عليه تأسيسا ونفاذا
لحكم إشهار الإفلاس ، فإنه يترتب على نقض حكم الإفلاس نقضا كليا إلغاء
الحكم المطعون فيه بالطعن الحالي وتضيحي الخصومة حول وضع الأختام
أو رفعها غير ذات موضوع .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د. ناصر الراغب ، صلاح الدين عبد العظيم ، والدكتور أحمد جنى
وحافظ العلى .

(٤٠١)

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) إثبات " الإثبات بالبيئة " ، " المانع الأدبي " .
محكمة الموضوع .

المانع من الحصول على سند كتابي . - انتقال قاضى الموضوع بتقديره . شرطه .
أن يقيم قضاءه على أسباب سائفة .

(٢) بطلان . حكم .

استناد الحكم الصادر فى الموضوع على نتيجة للتحقيق رغم بطلان حكم الاحالة إلى التحقيق .
أثره . البطلان .

١ - تقدير المانع من الحصول على سند كتابي - وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض - من الأمور الواقعية التى يستدل بها قاضى الموضوع
إلا أنه يتعين عليه أن يؤسس قضاءه على أسباب سائفة تكفى لجملة ، وإذا كان
يبين من مدونات الحكم التمهيدى المطعون فيه الصادر فى أن المحكمة
أجازت للطعون ضده الأول إثبات صورية عقد شركة التضامن المؤرخ
بكافة طرق الإثبات استنادا إلى قيام مانع أدبي إلا أنها لم تبين ظروف الحال
التي اعتمدت عليها فى تبرير عدم الحصول على دليل كتابي مما يجعل حكمها
مشوبا بالقصور المبطل .

استدراك

مقط مهرا أثناء الطبع الرد على النعى الوارد في الطعن
رقم ٩١٩ لسنة ٤٥ جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩ •

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك - أنه وإن كان تقدير المانع من الحصول على سند كتابي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الأمور الواقعية إلى يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه أن يؤسس قضائه على أسباب سائقة تكفي لجملة وإذا كان يبين من مدونات الحكم التمهيدى المطعون فيه الصادر في ١٩٧٥/٣/٥ أن - المحكمة أجازت للمطعون ضده الأول إثبات صورية عقد شركة التضامن المؤرخ ١٩٦٨/٧/١ بكافة طرق الإثبات استنادا إلى قيام مانع أدبي إلا أنها لم تبين ظروف الحال التي اعتمدت عليها في تبرير الحصول على دليل كتابي مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور المبطل ، وإذا كان الحكم الصادر في الموضوع قد اعتمد في قضائه على التحقيق الذي تم نفاذا للحكم الأول فإن البطلان يمتد إليه ، مما يتعين منه نقضهما معا دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن •

٢ — إذ كان الحكم الصادر في الموضوع قد اعتمد في قضائه على التحقيق الذي تم نفاذاً للحكم الأول — حكم الإحالة إلى التحقيق الباطل — فإن البطلان يمتد إليه مما يتعين معه نقضهما معاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام اندعوى رقم ٣ سنة ١٩٧٣ تجارى كلى المنيا على الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث وقل بيانا لها أنه يدير لحسابه الخاص محلا لتجارة الأقمشة والملبوسات دون ما شريك وقد فرضت هيئة التأمينات الاجتماعية اشتراكات شهرية من ولديه الطاعن والمطعون ضده الثانى على أساس أنهما يعملان لديه بمحله المذكور فأقام الدعى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ مدنى بندر ملوى لاسترداد ما أداه عن ولديه المذكورين من اشتراكات إلا أن دعواه رفضت وتأييد الحكم استئنافيا وإزاء ذلك وتفاديا لمطالبات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حرر عقد شركة تضامن بتاريخ ١٩٦٨/٧/١ بينه وبين أولاده الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث ونص في العقد على أن مدة الشركة خمس سنوات تنتهى فى ١٩٧٣/٦/٣ وذلك دون أن يشارك أحدهم فى رأس مال الشركة ، ولما كانوا لا يرغبون فى أداء مهمتهم فقد أنذيرهم بفض الشركة لانتهاؤ مدتها ، ولما حذقتهم من خسارة مادية وانتهى إلى طاب الحكم بفسخ عقد الشركة وإنهاءها . دفع الطاعن بعدم قبول الدعى لرفعها بعد تجديد عقد الشركة بينما سلم المطعون ضدهما الثانى والثالث بطليات المطعون ضده الأول . وبتاريخ ١٩٧٤ / ٣ / ٣١ قضت محكمة المنيا الابتدائية .

(أولا) بإنهاء عقد الشركة المؤرخ ١٩٦٨/٧/١ بالنسبة للمطعمون ضدهما الثاني والثالث (ثانيا) برفض الدعوى بالنسبة للطاعن استأنف المطعمون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ سنة ١٠ ق ودفع بصورية عقد الشركة كما طلب السماح له بإثباتها بكافة طرق الإثبات لقيام مانع أدبي بينه وبين الطاعن وهو رابطة البنوة والأبوة بينما تمسك الأخير بعدم جواز الإثبات بالبينة وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٥ حكمت محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية المنيا) بقبول الاستئناف شكلا ، وقبل للفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (المطعمون ضده الأول) بكافة طرق الإثبات ومنها البينة والقرائن صورية عقد الشركة المؤرخ ١٩٦٨/٧/١ والمستأنف ضدهم (الطاعن والمطعمون ضدهما الثاني والثالث) النفي بذات الطرق ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي المطعمون ضده الأول حادت وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٤ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للاستئناف ضده الأول (الطاعن) وببطلان عقد الشركة المؤرخ ١٩٦٨/٧/١ . طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض وقدت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشوره رأت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكمين المطعمون فيهما القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه دفع في مذكرته التي قدمها لمحكمة الاستئناف وقبل صدور حكم الإحالة إلى التحقيق بعدم جواز إثبات صورية عقد شركة التضامن المكتوب بغير الكتابة غير أن الحكم الصادر في ١٩٧٣/٣/٥ الذي أحال الدعوى إلى التحقيق ، وإن كان قد أشار إلى هذا الدفاع إلا أنه استند في قضائه إلى قيام مانع أدبي دون أن يبين ظروف الحال التي تبرر ذلك مما يجعله مشوبا بالقصور .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق المعصاير نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
عبد الحميد المنفلوطي ، وعمل السعدني ، وعبد المنعم بركة ، وأحمد شلبي .

(٤٠٢)

الطعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٩٩ القضائية :

تحكيم * بطلان حكم المحكمين * . بطلان .

بطلان حكم المحكمين . موافقة طرفيه . لا تنجج أثرا . لا تعنى إنصراف نيتهما إلى الارتباط
باتفاق أبرم بإرادتهما .

وإن انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم استيفاء حكم المحكمين موضوع
الدعوى للشروط القانونية اللازمة لصحة أحكام المحكمين مما يجعله باطلا ،
إلا أنه ذهب إلى أن هذا لا ينفي كونه عقدا رضائيا موقعا عليه من الطرفين إتفاقا
فيه على اختصاص كل منهما بمسطح معين من الأرض وأقام على ذلك قضاءه
بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بإبطال هذا العقد . ولما كان التوقيع
من الطرفين في نهاية حكم المحكمين بما يفيد أنهما قبلاه ووضع كل منهما يده
على نصيبه من قطعة الأرض حسب ما أوضح به لا يعنى إنصراف نيتهما إلى
الارتباط باتفاق أبرم بإرادتهما ، إنما يعنى الموافقة على حكم المحكمين الباطل
وهو مما يستتبع بطلان هذه الموافقة فلا تنتج أثرا ، وإذا خالف الحكم المطعون
فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۱۹۷۷۰ سنة ۱۹۷۶ محكمة الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإبطال حكم المحكمين المؤرخ ۱۹۶۹/۱۰/۳۱ ومنع تعرض المطعون عليه الأول له في الأرض موضوع التحكيم والموضحة بالصحيفة ، وقال بيانا للدعوى إنه لم يتفق مع خصومة على إنهاء النزاع بطريق التحكيم بل صدر حكم المحكمين سالف البيان إمتثالا لأوامر من شرطة ابو كبير وبغیر وثيقة تحكيم قاضيا باختصاص المطعون عليه الأول لمساحة ۳۲۰ مترا مربعا من تلك الأرض فجاء مخالفا لأحكام نهائية قضت بملكية الطاعن لأرض النزاع كما لم يستوف ذلك الحكم الشكل الذي نص عليه قانون المرافعات فلم يبين فيه مكان صدوره ولم يشتمل على صورة من وثيقة التحكيم ولا على ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ولم تودع صورة قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى ، مما يمييه بالبطلان ومن ثم أقام الدعوى بطلباته ، دفع المطعون عليه الأول بسقوط حق الطاعن في إبطال حكم المحكمين تأسيسا على أنه في حقيقته عقد رضائي يستمد قوته من توقيع طرفيه عليه ، وإن سمى حكما ، وأن دعوى الطاعن بطلب بطلانه رفعت بعد إنقضاء ميعاد الثلاث سنوات المنصوص عليه في المادة ۱۴۰ من القانون المدني ، وبتاريخ ۱۹۷۸/۲/۱۵ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبإبطال حكم المحكمين المؤرخ ۱۹۶۹/۱۰/۳۱ ، إمتثان المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۶۹ سنة ۲۱ ق مدني المنصورة (مأمورية الزقازيق) وبتاريخ ۱۹۷۹/۵/۵ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى أخذا بدفع المطعون عليه الأول . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة

مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رآيها .

وحيث إن مما ينعم الطاعن الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إنه أقام الدعوى بطلب بطلان حكم المحكمين لعدم استيفائه الشروط التى استلزمها القانون ولأن توقيع عليه بالموافقة جاء نتيجة إكراهه بمعرفة رجال الشرطة على التوقيع ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيسا على أن السند المطلوب القضاء ببطلانه وإن كان فى صورة حكم محكمين لم يستوف الشروط التى استلزمها قانون المرافعات فى شأنه إلا أن هذا لا ينفى اعتباره عقدا رضائيا بتوقيع الطرفين عليه ، فيكون بذلك قد مسخ عبارات السند المطلوب القضاء ببطلانه وخرج عن نطاق الدعوى إذ التوقيع على هذا السند باعتباره حكم محكمين لا يغير من وصفه كذلك ولا يؤدى إلى اعتباره عقدا .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت من الطاعن بطلب بطلان حكم المحكمين المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٢١ تأسيسا على عدم استيفائه الشروط التى استلزمها قانون المرافعات لأحكام المحكمين وعلى أن توقيع الطاعن عليه بالموافقة كان تحت تأثير تهديد من رجال الشرطة بالحبس ، وقضت محكمة أول درجة ببطلان ذلك الحكم لعدم استيفائه الإجراءات التى يتطلبها قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه وإن انتهى إلى عدم استيفاء حكم المحكمين موضوع الدعوى للشروط القانونية اللازمة لصحة أحكام المحكمين — وهو أمر ليس محل نعى من أحد — إلا أنه ذهب إلى أن هذا ينفى كونه عقدا رضائيا موقعا عليه من الطرفين اتفاقا فيه على اختصاص كل منهما بمسطح معين من الأرض وإقام على ذلك قضاءه بالغاء

الحكم المستأنف ورفض الدعوى بإبطال هذا العقد ، ولما كان التوقيع من الطرفين في نهاية حكم المحكمين بما يفيد أنهما قبلاه ووضع كل منهما يده على نصيبه من قطعة الأرض حسب ما توضح به لا يعني إنعراف نيتهما إلى الارتباط باتفاق أبرم بإرادتهما إنما يعني الموافقة على حكم المحكمين الباطل وهو ما يستتبع بطلان هذه الموافقة فلا تنتج أثرها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

ولما تقدم يكون الحكم المستأنف صحيحا في القانون مما يتعين تأييده .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العمار نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : جلال الدين رافع وعبد الحميد المنفلوطي ومنير عبد الحميد
ومحمد إبراهيم خليل .

(٤٠٣)

الطعن رقم ٤٢ • لسنة ٢٤ القضائية :

إلزام " تنفيذ الإلزام " . بيع " التزامات المشتري " . " حبس الثمن " .

حبس المشتري لبقاق الثمن . شرطه . وجود سبب يولد خشية نزع المبيع من يده . تقدير
جدية هذا السبب . من ملأطة محكمة الموضوع .

في العقود الملزمة للجانبين وعلى ما تنقضى به المادة ١٦١ من القانون المدني .
إذا كانت الإلزامات المتقابلة ، مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع
عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وقد أجاز المشرع
تطبيقاً لهذا الأصل في الفقرة الثانية من المادة ٥٧٤ للمشتري ما لم يمنعه شرط
في العقد أن يحبس الثمن إذا خيف على المبيع أن ينزع من يده ، ومقتضى ذلك
أن قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه
عن الثمن ، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذي يهدده ، وتقدير
جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده
هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه متى أقام
تقصاه على أسباب سائغة تكفي لجملة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة المعادى الإسكان والتعمير — المطعون عليها تقدمت بطلب على مريضة إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية . طلبت فيه إصدار أمر أداء بالزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ٣٥٩٧ ج و ٦٥٦ م والفوائد بواقع ٦٪ سنويا اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٦٤ حتى السداد ، وقالت فى بيان ذلك أنه بموجب عقد مؤرخ ١٧/٥/١٩٥٤ باعت للطاعن قطعة أرض مساحتها ١١٧٠ مترا مربعا تحت العجز والزيادة بسعر المتر ٢ ج و ٥٠٠ م ودفع من جملة الثمن وقت التوقيع على العقد ٧٣٠ ج ، والتزم الطاعن بسداد الباقي مع فوائد التقسيط بواقع ٥ ر ٤٪ على عشرة أقساط سنوية يستحق الأول منها فى أول مايو سنة ١٩٥٥ ، ونص فى العقد على أنه إذا تأخر المشتري عن سداد أى قسط فى ميعاده ، تحمل باقى الأقساط ، وتسرى عليها الفوائد بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق ، وإذ ثبت من كشف التعديد أن مساحة القطعة المبيعة ١٤٥٣ ر ٣١ مترا مربعا يبلغ ثمنها مع الفوائد المستحقة عنها حتى يوم ١٠/١٠/٦٤ مبلغ ٥٠٥٠ ج و ٩٦٤ م سدد منه الطاعن ١٤٥٣ ج و ٣٠٨ م . فىكون الباقي عليه مبلغ ٣٥٩٧ ج و ٦٥٦ م رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر ، وتحدثت جلسة لنظر الموضوع فقيمت دعواها بذات الطلبات برقم ٥١٤٥ سنة ١٩٦٧ القاهرة الابتدائية ، وبتاريخ ٢١/٤/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٣٢ سنة ٨٦ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل للانتقال إلى العين ومعاينتها وبيان حقيقة مساحتها على الطبيعة ومقدار ثمنها . وقدم الخبير تقريره

اتہی فیہ إلى أن مساحة الأرض موضوع النزاع ۱۴۵۲ مترا مربعا ، وأن ثمنها طبقا للأساس المحدد في العقد هو ۲۶۳۲ ج و ۵۰۰ م دفع منه للطاعن مبلغ ۱۴۹۳ ج و ۳۰۸ م . وبتاريخ ۱۹۷۲/۵/۲۳ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليها مبلغ ۲۱۳۹ ج و ۱۹۲ م ، والفوائد بواقع ۶٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق في ۱۰/۱۰/۱۹۶۴ حتى تمام السداد . طعنت الشركة — المطعون عليها في الطعن المائل — في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ۵۷۶ سنة ۴۲ ق ، وبني طعنها على سببين . (أولا) مخالفة الثابت بالأوراق ، إذ أن ما أوفاه المشتري — المطعون عليه فيه — مبلغ ۱۴۵۳ ج و ۳۰۸ م وليس مبلغ ۱۴۹۳ ج و ۳۰۸ م كما انتهى إليه الخبير ، (وثانيتها) تنافي الحكم فيما يتعلق بمبدأ مريان فوائد التأجير وبتاريخ ۱۹۷۶/۵/۲۲ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه للسبب الثاني على أساس أنه لا يعرف مما إذا كانت المحكمة قد اعتبرت الفوائد المستحقة للشركة للطاعنة فيه — عن المبلغ المحكوم به — تسري من ۱۰/۵/۱۹۵۵ أو أنها لا تكون مستحقة عن المبلغ المذكور إلا اعتبارا من ۱۰/۱۰/۱۹۶۴ ، ورفضت السبب الأول ، كما طعن الطاعن في هذا الحكم بالطعن المائل ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها عدم جواز نظر الطعن في الشق الخاص بالفوائد ، ورفض باقي الأسباب ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة . فرأت أنه جدير بالنظر ، وحدثت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسببين الأول والثالث والوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب . ومخالفة الثابت بالأوراق ، والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم وقرار الخبير لم يتقهما السبب في تأخير استخراج كشف التحديد ، إذ أن الشركة لم تحصل عليه إلا في ۲۴/۳/۱۹۷۱ وأن رسوم التسجيل لا تسدد إلا بعد أن تقوم المطعون عليها بتحرير عقد البيع النهائي استنادا إلى كشف التحديد . وإذا عجزت هذه الأخيرة عن استخراج هذا الكشف حتى التاريخ المشار إليه ثم قدمته لتقرير في ۱۳/۴/۱۹۷۱ ولم تقدم سند ملكيتها خلال

قوة التقاضى ، ولم تستجب المحكمة إلى طلب الطاعن مناقشة الخبير في سبب عدم سداده لرصوم التسجيل . فانه يكون معيبا بالقصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه في العقود الملزمة للجانبين وعلى ما تقضى به المادة ۱۶۱ من القانون المدنى إذا كانت الإلتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وقد أجاز المشرع تطبيقا لهذا الأصل في الفقرة الثانية من المادة ۵۷ للشترى ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن إذا خيف على المبيع أن ينزع من يده ، ومقتضى ذلك أن قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن . ولر كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده . وتقرير جدية السبب الذى يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه متى أقام قضاءه على أسباب مائغة تكفى لحمله . وإذا كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في استدلال سديد أخذا بتقرير الخبير — الذى يعتبر في هذا الصدد جزءا مكملا لأحبابه — أن الطاعن وضع يده على العين المبيعة منذ التعاقد ، وأقام عليها مبان دون منازعة من أحد وأن المطعون عليها تقدمت بعدة طلبات لاستخراج كشف التحديد تمهيدا لتسجيل عقد البيع الصادر منها إلى الطاعن . وقد تم استخراج هذا الكشف بتاريخ ۱۹۷۱/۳/۲۴ ، وانه نظرا لعدم سداد الطاعن ورصوم التسجيل لم تتم إجراءاته ، وكان مفاد ذلك أن الحكم قد خاص بأسباب سائفة لها سندها في الأوراق إلى استحقاق المطعون عليها للباقي من الثمن مادامت لم تقصر في تنفيذ التزامها وإلى عدم وجود سبب جدى ينحش معه نزع المبيع من تحت يد الطاعن بما لا يسوغ له قانونا حبس الثمن ، ولا على الحكم بعدم ذلك إن هو لم يعرض بأسباب خاصة لتبرير عدم إجابة الطاعن إلى طلب مناقشة الخبير ، لأن في أخذه به محولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في هذا الطلب ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير . لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثاني ، مخالفة الثابت بالأوراق ، والتناقض في التسبب . وفي بيمانه يقول الطاعن ، إن الحكم قضى بفوائد ٦٪ من باقى الثمن ، فى حين أنه كان متفقاً على تحديد ما بواقع ٤٫٤٪ سنوياً ، ثم حدد الحكم تاريخاً لاستحقاقها ١٠/١٠/١٩٦٤ دون أن يبين أساس هذا التحديد ، فعقد البيع حدد الفوائد على الأقساط واتفق على تحديد الأقساط بعقد البيع النهائى الذى التزمت الشركة بأعداده خلال ثلاثة أشهر ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والتناقض فى التسبب .

وحيث إن النعى فى شقه الخاص بسعر الفائدة غير صحيح ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الفوائد المحددة فى العقد بواقع ٤٫٤٪ سنوياً ، هى الفوائد التعويضية التى تسرى على أقساط الثمن ، وتنصرف إلى مقابل الانتفاع بالأجل أما الفوائد المحددة بواقع ٦٪ سنوياً ، فالمراد بها الفوائد التأخيرية التى تبدأ من تاريخ حلول الثمن الذى ثبت تأخر الطاعن فى الوفاء به أما فيما يتعلق بشق النعى الخاص بتاريخ استحقاق هذه الفوائد ، فإنه لما كان الطعن رقم ٥٧٦ سنة ٤٢ ق السابق رفعه من المطعون عليها من ذات الحكم المطعون فيه ، قد انتهى إلى نقضه جزئياً فى هذا الخصوص للتناقض الذى لا يعرف منه ما إذا كانت المحكمة قد اعتبرت الفوائد المستحقة من المبلغ المحكوم به تسرى من ١٠/٥/١٩٥٥ أو أنها لا تكون مستحقة من المبلغ المذكور إلا اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٦٤ مما مؤداه أن ما يثيره الطاعن بهذا الشق من النعى لا يستهدف محلاً يرد عليه ، إذ لا ينصب على قضاء قائم وبهذه المثابة فإنه لا محل لمناقشة ما تضمنته أسباب الطعن من نعى عليه فى هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار محمد صدق المعمار نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : جلال الدين رافع وعبد الحميد المنفلوطي وعمل السعدني وأحمد شلبي .

(٤٠٤)

للطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) حكم " إصدار الحكم " . بطلان .

وجوب توابع التماسي الذي اشترك في إصدار حكم لم يحضر جلسة التناق به على مسودته .
إغفال الحكم ببيان ذلك . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٠ م ١٧٨ مرافعات .

(٢) نقض . " مخالفة القانون " . وصية . إرث .

الوصية تقادما في ثلث أتركة بغير إجازة للورثة . انتهاء الحكم إلى أن عقد الزاع إلى حقيقة
وصية ، تقريره تقادما في ثلث الوارد به دون استظهار عناصر الزكة لبيان القدر الذي
تنفذ فيه . خطأ .

١ - إذ توجب المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يشتمل الحكم
على بيانات حددتها من بينها أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة و اشتركوا
في إصدار الحكم ورتبت على إغفال هذا البيان بطلان الحكم ، كما توجب
المادة ١٧٠ من ذات القانون أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة
تلاوة الحكم فإذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم ، فانه

يتعين أن يبين في الحكم أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته وإلا كان الحكم باطلا (١) .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار التصرف الحاصل بالمقد وصية فإن هذه الوصية تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة للورثة وذلك أخذا بنص المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذى انتهى إلى تثبيت ملكية مورث المطعون عليهم الأربعة الأول للنصف شيوعا في الأحيان موضوع الدعوى بعد استبعاد الثلث وهو نصيب الوصية ، وذلك دون أن يحيط بجميع أموال التركة من عقار ومنقول لبيان القدر الذى تنفذ فيه الوصية من الأحيان موضوع المقتد وما يبقى من أموال التركة ويكون محلا للارث فإنه يكون قد خالف القانون (٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون عليهم الأربعة الأول المرحوم أقام الدعوى رقم ١٢٤٦ سنة ١٩٧٠ النيابية الابتدائية ضد المطعن عليه الأخير والطاعن بطلب الحكم بتثبيت ملكيته لأطيان مساحتها ٣ ف و ١١ ط و ٩ س شيوعا في ٦ ف و ٢٢ ط و ١٩ ف والنصف في أرض مساحتها ٢٨٥ مترا

(١) تقض ٧ / ٤ / ١٩٧٥ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٦ ص ٧٥٥ .

(٢) تقض ٦ / ١٢ / ١٩٧٧ مجموعة المكتب الفنى ص ٢٨ ص ١٧٤٢ .

مربعا موضحا الحدود والمعامل بالصحيحة ، مع تسليمها له تسليما فعليا وكف
منازعتها له فيها ، وقال بيانا للدعوى أنه بتاريخ ۱۹۷۰/۸/۲۰ توفيت
المرحومة ... عن أطيان وعقارات واموال سائلة ومنقولات ، وانحصر
إرثها فيه وفي المطعون عليه الأخير باعتبارهما أخواهما لكل منهما النصف ،
وعندما طالب المطعون عليه الأخير بحصته الميراثية نازعه الطاعن مدعيا
أن المالكة المتوفاة كانت قد باعته الأرض والعقارات بعقد بيع
تاريخ ۱۹۶۸/۱۱/۱ قضى بصحته في الدعوى رقم ۱۸۲۹ سنة ۱۹۶۸ المنيا
الابتدائية ، وإذ كان هذا العقد صوريا صورية مطلقة وأبرم بالتواطؤ
بين المطعون عليه الأخير وابنه الطاعن والمورثة بقصد حرمانه من نصيبه
الميراثي فقد أقام الدعوى بطلباته . وبتاريخ ۱۹۷۲/۱۱/۱ أحالت المحكمة
الدعوى إلى التحقيق ليثبت مورث المطعون عليهم الأربعة الأول أن عقد
البيع المذكور صوري صورية مطلقة وقصد به التحايل على قواعد الإرث ،
وبعد أن تنفذ هذا الحكم حادت فخكت في ۱۹۷۵/۱/۱۸ بتبني ملكية
مورث المطعون عليهم الأربعة الأول للنصف شيوعا في العقارات الميينة
الحدود والمعامل بالصحيحة بعد استبعاد الثلث وهو حصص الوصية . استأنف
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۵۹ سنة ۱۱ ق بني سويف (مأمورية
استئناف المنيا) ، وبتاريخ ۱۹۷۵/۴/۷ حكمت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه
الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها
لترمت النيابة رأيا ،

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينفي الطاعن بالسبب الأول
منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم
الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد ورد بديباجته أن الهيئة التي أصدرته
مشكلة برئاسة الأستاذ رئيس المحكمة وعضوية الأستاذين
و القاضيين ، وجاء بنهايته أنه تلى بجلطة ۱۹۷۵/۱/۱۸ برئاسة

الاستاذ رئيس المحكمة وعضوية الاستاذين و
القاضيين وفي حضور الاستاذين و القاضيين اللذين سيمما
المرافعة وحضرا المداولة ووقعا على مسودة الحكم ، ولما كان الاختلاف
في اسمى القاضيين بين ما جاء بديباجة الحكم وما ثبت بنهايته من شأنه التجهيل
بمن حضر من القضاة في جلسة النطق بالحكم ومن اشترك منهم في إصداره ،
مما يعيب الحكم بالبطلان أخذا بالمادة ۱۷۸ من قانون المرافعات ، وهو
بطلان متعلق بالنظام العام تقضى به محكمة النقض من تلقاء نفسها ويجوز التمسك به
لأول مرة أمامها ، وإذا أيد الحكم المظنون فيه هذا الحكم المعيب بالبطلان فإنه
يكون باطلا مثله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن المادة ۱۷۸ من قانون
المرافعات توجب أن يشتمل الحكم بيانات حددتها من بينها بيان أسماء القضاة
الذين سيموا المرافعة واشتركوا في إصدار الحكم ورتبت على إغفال هذا البيان
بطلان الحكم ، وتوجب المادة ۱۷۰ من ذات القانون أن حضر القضاة الذين
اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع
مسودة الحكم ، وتعين أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد
اشترك في المداولة ووقع على مسودته وإلا كان الحكم باطلا به لما كان ذلك
وكان الثابت من مطالبة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أبان أن
الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة الاستاذ / ورئيس المحكمة وعضوية
الاستاذين القاضيين وأن الهيئة التي تلتها مشكلة برئاسة الاستاذ /
رئيس المحكمة وعضوية الاستاذين القاضيين وفي غيبة الاستاذين /
القاضيين اللذين سيموا المرافعة وحضرا المداولة ووقعا مسودة الحكم الأصلية ،
فإنه يكون قد بين دون تجهيل أسماء القضاة الذين سيموا المرافعة واشتركوا في
الحكم ووقعوا على مسودته وأن اثنين منهم هما الاستاذان / تخلفا عن
حضور جلسة النطق بالحكم وحل محلهما فيها القاضيان مما يكون
النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن نية البائنة انصرفت إلى تنجيز التصرف المطعون فيه إذ لم تكتف بإصدار العقد وتوقيده بل عملت على تسجيله بأن حضرت شخصيا في دعوى صحة التعاقد التي رفعت عنه وأبرمت صلحا أقرت فيه بصحة العقد وتفاذه وقد الحق ذلك الصلح بحضور الجلسة ، وتم تسجيل صحيفة تلك الدعوى بعد ذلك بعلم البائنة ودون اعتراض منها ، وأن البائنة مكنته من أن ينقل حيازة بعض الأطنان المباعة لأسمه أما الأطنان الباقية فكانت مؤجرة منها لآخرين وقد غيرت عقود الإيجار برضاها وحررت بدلا منها عقودا أخرى جديدة بإسمه وعندما أرادت البائنة الاحتفاظ بمساحة اف ، ٩ من الأطنان لتستغلها لحسابها استأجرتها منه بعقد مسجل في الجمعية التعاونية الزراعية ، وعقب وفاتها استصدر ضد ورثتها المطعون على الأخير ومورث المطعون عليهم الأربعة الأول قرارا من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بفسخ العقد والتسليم ، وقد نفذ هذا القرار وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به للرد على هذا الدفاع الجوهرى المؤيد بمستندات رسمية مقدمة واكتفى بأقوال شهود مورث المطعون عليهم الأربعة الأول في الدلائل على أن البائنة كانت تضع يدها على الأطنان حتى تاريخ وفاتها مع إنها سماعية ومخالفة للواقع ، فإنه يكون مميبا بالقصور ، هذا إلى أن ما استخلصه الحكم من أن المصغينة تدل على نية الإضافة إلى ما بعد الموت هو استخلاص غير سائق ولايس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار العقد المتنازع عليه وصية لا يبا على أدلة وقرائن منها ما قرره شهود مورث المطعون عليهم الأربعة الأول من أن أعيان النزاع بقيت في حيازة المورثة حتى وقت وفاتها ومنها أن شهود الطرفين لم يشهدوا الطامن بدفع ثمن الأعيان المباعة له من المورثة وقت تحرير العقود ، رغم ما ثبت بالعقد من أن الثمن دفع في ذلك الوقت ، ومنها أن المطعون عليه الأخير أنكر في الدعوى رقم ١١٣٥ لسنة

١٩٧٠ إدارى ملوى معرفته لتركه المورثه للتصرف الحاصل لأبنته الطامن مع أنه لصيق الصلة بهذا الأخير وبالتركة، ومنها ما استخلصه من أن الحصومة المحتومة بين مورث المطعون عليهم الأربعة الأول من جهة وبين الطامن ووالده المطعون عليه الأخير والمورثه من جهة أخرى كانت دافعا للمورثه إلى التصرف صوريا في أملاكها للطامن بقصد حرمان مورث المطعون عليهم الأربعة الأول من الأثر فيها وهي أسباب سائفة لها أصاهاا الثابت بالأوراق وتكفى لحمل النتيجة التي انتهى إليها وفيها الرد الضمني المسقط لكل حجة أو قرينة سائفا الطامن ، لا يغير من ذلك كون الشهادة سمعية لأنها جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثاها تخضع لتقدير قاضى الموضوع ، لما كان ذلك فإن ما يثريه الطامن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لدليل مما لا يجوز أبدائه أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطا في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بتثبيت ملكية مورث المطعون عليهم الأربعة الأول إلى النصف شيورا في الأعيان الموضحة بالصحيفة بعد استبعاد الثلث وهو حصص الوصية بما يعنى أن الثلث الذى استبعده الحكم لتنفيذ فيه الوصية هو ثلث تلك الأعيان المتصرف فيها وهو ما يخالف القانون لأن الثلث الذى تنفذ فيه الوصية هو ثلث التركة كلها ، فلا يتحدد مقدار ما تنفذ فيه الوصية من الأعيان موضوع العقد ولا مقدار تصفها الذى قضى به الحكم للوارث بعد الوصية ، إلا بعد تقييم التركة كلها وحصر عناصرها بعد تحقيقها بمعرفة المحكمة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ١٩٦٨/١١/١ وصية ، فإن هذه الوصية تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة وذلك أخذا بنص

المادة ٢٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذي انتهى إلى تثبيت ملكية مورث المطعون عليهم الأربعة الأول للنصف شيوعاً في الأعيان موضوع الدعوى بعد استبعاد الثلث وهو نصيبه بالوصية ، وذلك دون أن يحيط بجميع أموال التركة من عقار ومنقولات لبيان القدر الذي تنفذ فيه الوصية من الأعيان موضوع العقد وما يتبقى من أموال التركة ويكون محلاً للإرث فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / عبد حفيظ المصاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عبد الحميد المفلوطي ، علي السعدني ، عبد النعم بركة ، وأحمد شلبي .

(٤٠٥)

الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) تعويض . مسئولية " مسئولية تقصيرية " . موظفون .

مستزادة الإدارة مع تابعها الموظف المخطئ عن تعويض المضرور . م ١٧٤ مـ .
وجبرها عليه بما حكم به دأيا . ناصر علي حالة الخطأ ناشئ عن درن المرفق . المقصود
بالخطأ الشخص .

(٢) محكمة الموضوع " مسائل الواقع " . نقض .

استخلاص الخطأ وملأه السببية بين الخطأ والضرر وتقدير أدلة الدهوى ، واقع
تستقل به محكمة الموضوع متى كان امتزاجها حائفا . عدم التزامها بالرد اعتقلا على كل
جميع المصوم .

١ - أن كانت الإدارة مسئولة مع الموظف أمام المضرور عن التعويض
المستحق له عما يصيبه من ضرر بسبب الخطأ الذي يرتكبه هذا الموظف على
أساس مسئولية المتبرع عن أعمال التابع المنصوص عليها في المادة ١٧٤
من القانون المدني سواء كان هذا الخطأ عرقيا أو شخصيا ، إلا أنها -
وعلى ما نصت عليه المادة ٥٨ من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
المقابلة للمادة ٣/٧٨ من القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٥٧
من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ في شأن هيئة الشرطة المقابلة للمادة ٣/٤٧
من القانون اللاحق عليه رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، وما أفصحت عنه المذكرة

الإيضاحية لهذا القانون الأخير — لا ترجع على هذا الموظف بما حكم به عليها من تعويض إلا إذا كان الخطأ الواقع منه خطأ شخصيا ، إذ لا يسأل الضابط في علاقته بالدولة من هذا التعويض إذا كان ما وقع منه خطأ مصاحبا أو مرفقيا . ولا يعتبر ما وقع من الموظف خطأ شخصيا إلا إذا كان خطأه جسما ، أو كان مدفوعا فيه بعوامل شخصية قصد بها مجرد التكاية أو الإيذاء أو تحقيق منفعة ذاتية له أو لغيره .

٢ — استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي يقدرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه لمحكمة النقض فيه إلا بالقدر الذى يكون استخلاصه غير سائغ كما أن لقاضى الموضوع السلطة النامة في بحث الدلائل والمسندات المقدمة تقديمها جميعا ، وترجيح ما يطمئن إليه منها ، واستخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه لمحكمة النقض في تلك متى كان استخلاصه سليما ، ولا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بأن تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالاً لأن في قيام الحقيقة التي افتتحت بها وأوردت دليلها التميل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الثانية أقامت الدعوى رقم ٢٤٠٩ سنة ١٩٧٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الأول بمفاته ، وطلبت

وقالت شرحا لها أن طالبا في كلية الشرطة اعتدى عليها مساء يوم ١٩٧١/٧/٢٥ أثناء سيرها بالطريق العام بسبب خصومة بينها وبين آخرين من بينهم هذا الطالب ، فسيقوا جميعا إلى قسم شرطة الدرب الأحمر حيث قدمت شكوى إلى نائب المأمور الذي ثبت الطاعن لأجراء الصلح بينهما ، وبعد أن انتهى تحرير المحضر أمر الطاعن تحييزا منه لتصورها بحبسها في سجن الساقطات ، وفي اليوم التالي سبقت إلى مكتب حماية الآداب الذي لم يجد موجبا لاتخاذ أى إجراء قبلها فأعادها إلى قسم الشرطة ، إلا أن الطاعن تعسفا وبجاملة منه لطالب الشرطة أعادها مرة أخرى إلى مكتب حماية الآداب لاتخاذ الإجراءات اللازمة معها وتصويرها وترقيم صورتها ووضعها في اللوحة المعدة لصور الساقطات وإعداد ملف خاص لها وإدراجها ضمن الخطرين على الآداب العامة ، ثم أعيدت ثانية إلى القسم وحجزت به حتى أخلى سبيلها صباح يوم ١٩٧١/٧/٢٧ فقدمت شكواها إلى الجهات المسئولة التي ثبت لها أن الطاعن تعمد القبض عليها وحبسها واتخاذ الاجراءات السالف يانها قبلها رغم علمه أنها طالبة وتمت لذلك مجازاته على مسلكه وألقى الملف والصورة والبطاقة التي أعدت لها بمكتب حماية الآداب ، ولما كان ما ارتكبه الضابط الطاعن من خطأ وتعسف قد أثر على أصابها ، وأنفقت بسببه المال الكثير للعلاج من الأمراض النفسية التي أصابتها فضلا عما لحقها من نظرات الشك من زميلاتها وجيرانها فإن المطعون عليه الأول بصفته يكون مسئولا قبلها عن التعويض الذي تستحقه عن هذا الضرر مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه مما أقامت من أجله الدعوى بطلبها سالف البيان . أقام المطعون عليه الأول بصفته دعوى فرعية على الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بما قد يحكم به عليه . بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الثانية أن الطاعن ارتكب في حقها ما نسبته إليه وأنها تستحق منه التعويض المطلوب الحكم لها به . وبعد أن استتمت المحكمة إلى أقوال شاهدي المطعون عليها الثانية حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨ بإلزام المطعون عليه الأول بصفته أن يدفع لها مبلغ ألفي جنيه وفي الدعوى الفرعية

بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول بصفته ما قد يقتضى منه نفاذا للحكم فى الدعوى الأصلية . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٥٠٩ سنة ٩٥ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف . والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى الفرعية لرفعها بغير الطريق القانونى . واحتياطيا الحكم برفضها . وبتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقول إنه دفع بعدم قبول الدعوى الفرعية لرفعها بغير الطريق القانونى إذ أقامها المطعون عليه الأول بتكليف بالحضور دون أن يودع صحيفة قلم الكتاب كما هو الشأن فى رفع الدعوى تطبيقا لنص المواد ٦٣ ، ١١٧ ، ١١٩ من قانون المرافعات ، ورد الحكم على هذا الدفع برفضه على سند من القول بأن صحيفة الدعوى الفرعية أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١١/٣/١٩٧٣ ورفعت بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى بدليل أن قلم الكتاب أشر على صحيفتها بعبارة أن الرسم خاص بالحكومة وسلمت الصحيفة فى اليوم التالى إلى قلم المحضرين ، فى حين أن الناشر بالرسم وسداده خطوة سابقة على الإيداع ، فإذا تم الإعلان بعدها وقبل التقييد والإيداع فى قلم الكتاب فلا تكون الدعوى مقبولة .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه فى مدوناته من أن محكمة الاستئناف قد اطاعت على صحيفة الدعوى الفرعية وإتتهت إلى "أنها أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١١/٣/١٩٧٣ بدليل أن قلم الكتاب المذكور قد أشر على صورة هذه الصحيفة بعبارة أن الرسم خاص بالحكومة ، وفى اليوم التالى سلمت إلى قلم المحضرين . . . " ولما كان الأصل فى الإجراءات أنها روجيت ،

فإن مفاد ما أثبتته المحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد تأكدت من أن صحيفة الدعوى الفرعية قد أودعت قلم الكتاب طبقا للقانون ، وإذا لم يقدم الطاعن الدليل على ما يخالف ذلك ، فإن النعي يصبح عاريا عن الدليل غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على المحكم فيه الخطأ في تطبيق القانون وتقصور في التمييز والفساد في الاستدلال ، وفي بيانه يقول إنه دفع بهام مسؤوليته عن أساس أن خطاه ليس خطأ شخصيا وإنما هو خطأ مرفقي لا يسأل عنه مدنيا طبقا لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ، فرد عليه المحكم برفضه استنادا إلى ما قرره من أن المتبوع إذ يسأل عن الضرر الذي يحدثه تابعا بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأديته وظيفته أو بسببها أعمالا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني ، فإن هذه المسؤولية تقوم على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجعة سوء الاختيار لتابعيه وتقصيره في رقائهم ، وهو رد لا يواجه دفاع الطاعن ولا يصلح في إثبات مسؤولية الطاعن كتابع لا متبوع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك إنه ولئن كانت الإدارة مسئولة مع الموظفين أمام المضرور عن التعويض المستحق له عما يصيبه من ضرر بسبب الخطأ الذي يرتكبه هذا الموظف على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من القانون المدني سواء كان هذا الخطأ مرفقيا أو شخصيا ، إلا أنها — وعلى ما نصت عليه المادة ٥٨ من قانون العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المقابلة للمادة ٣/٧٨ من القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ في شأن هيئة الشرطة المقابلة للمادة ٣/٤٧ من القانون اللاحق عليه رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير — لا ترجع على هذا الموظف بما حكم به عليها من تعويض إلا إذا كان الخطأ الواقع منه خطأ شخصيا ، إذ لا يسأل الضابط في علاقته بالدولة عن هذا التعويض إذا كان ما وقع منه خطأ مصلحيا أو مرفقيا ، ولا يعتبر ما وقع من الموظف خطأ شخصيا إلا إذا كان

خطوہ جسمی ، اور کان مدفوعا فیہ بعوامل شخصیة قصد بہا مجرد النکایۃ
 أو الإیذاء أو تحقیق منفعة ذاتیة له أو لغيره . لما کان ذلک ، وکان الواقع الذی
 حصلہ الحکم المستأنف المؤید لأسبابہ بالحکم المظعون فیہ أن الطامن باعتبارہ
 ضابطا بقسم شرطة الدرب الأحمر فی يوم ۱۹۷۱/۷/۲۵ هو الذی کلف الرقیب
 — بعمل محضر التحری لاطمعون علیہا الثانیة بمقولة أنه ضبطها مشتبها فیہا
 رغم أنها كانت بدیوان القسم للتحقیق فی الخلاف الذی وقع بیها و بین طالب
 کلیة الشرطة ، ثم حجزها به إلى اليوم التالی ولم یعرض أمرها علی مکتب حمایة
 الآداب إلا فی وقت متأخر من اللیل ، فأمر بإعادتها إلى القسم مرة أخرى حیث
 تم احتجازها إلى صباح اليوم التالی ۱۹۷۱/۷/۲۷ فأخلی سبیلها ، وأمرت
 وزارة الداخلية — نتیجة للتحقیق الذی أجرى فی هذا الخصوص ووصفت فیہ
 هذه الإجراءات بأنها غیر قانونیة بإلغاء البکارت الذی حرر لاطمعون علیہا الثانیة
 وبرغم صورتها — مما مفاده أن الحکم قد استظهر خطأ الطامن الجسیم الذی
 بعده عن المصلحة العامة ، واستهدف من وراءه تحقیق مصلحة شخصیة هی
 مجرد النکایة وإیذاء المظعون علیہا الثانیة بمخاللة لطالب الشرطة . لما کان ذلک
 فإن الحکم إذا اعتبره خطأ یجوز للمظعون علیہ الأول بصفته الرجوع علی الطامن
 بالتعویض المحکوم به علیہ یكون صحیحا فیا إنهی إلیه من نتیجة ، لا یفسده
 مجرد القصور فی أسبابه القانونیة ، إذ لمحکمة النقض أن تستكمل هذه الأسباب
 بما ترى استكمالها به ، مما یكون معه الذمی بهذا السبب علی غیر أساس .

و حیث إن حاصل الذمی بالسبب الثالث القصور فی التسبیب ، وفی بیانہ یقول
 الطامن إنه تمسک أمام محکمة الموضوع بدرجتها بأنه لم یفعل سوى أن أمر
 بتحریر محضر تحرر لاطمعون علیہا الثانیة بعد أن ضبطها مع أحد طلاب کلیة الشرطة
 بإحد طرقاں القسم المظالمة فی وضع یدعو إلى الاشتباه ثم انصرف من القسم
 دون أن یرى ما حدث للمظعون علیہا بعد ذلک ، فقد کان بسبب تدخل أجهزۃ
 سلطات أخرى غیره لا یسال هو عنه غیر أن الحکم المظعون فیہ لم یورد هذا
 اندفاع ولم یرد علیہ رغم أنه دفاع جوهری له تأثیره فی تقدیر مدى المسئولیة عن
 التعویض المحکوم به بما یمیبه بالقصور فی التسبیب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك إن استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه لمحكمة النقض فيه إلا بالقدر الذي يكون استخلاصه غير صائب ، كما أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة تقديمًا صحيحًا ، وترجيح ما يطمئن إليه منها ، واستخلاص ما يراه متفقًا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه لمحكمة النقض وذلك متى كان استخلاصه صائبًا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد خلص بما له من حيلة تحصيل وفهم الواقع في الدعوى إلى " أن ما أقدم عليه تابع المدعى عليه الملازم .. ومن تكليف .. بعمل محضر تحرر للدعية للاشتباه خطأ واضح ظاهر ، وقد ترتب على هذا الخطأ أن تحرر للدعية كارت وصورة بمكتب الآداب وأدى بالإضافة إلى ذلك إلى احتجازها بالقسم من يوم ٢٥ إلى ١٩٧١/٧/٢٧ ، وكان نتيجة لهذا الخطأ أن أصيبت المدعية بحالة عصبية وساءت سمعتها وهي فتاة .. " وهو من الحكم استخلاص صائب تتوافر به أركان المسؤولية له أصله الثابت في الأوراق ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ، ويكفي لحمل قضائه . ولا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بأن تورد كل الحجج التي يلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالاً وأن في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دلياًها التعاليل الضمنية المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ذلك أنه عاب على محكمة أول درجة إنها لم تستجب لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهوده بعد أن سمعت شهودي المطعون عليها الثانية ، كما لم تستجب له محكمة ثاني درجة رغم تمسكه أمامها بهذا الطاعن بقوله إنه لم يحضر شهودا أمام محكمة أول درجة ، في حين أن الجلسة التي أحييت إليها الدعوى لسماع شهوده تخلفت فيها الطاعنة مما ترتب عليه أن القاضي المنوط به إجراء التحقيق أحال الدعوى إلى المرافعة دون أن يستكمل التحقيق .

وحيث إن هذا الدعوى غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته التي لم يقدم الطاعن ما يخالفها — أنه " قد ثبت للمحكمة من مطالعة محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أنه بجلسة ١٩٧٥/٤/٥ مثل وكيل المستأنف — الطاعن — أمام المحكمة وطلب أجلا لإعلان شهوده ، وقد أجابته المحكمة إلى هذا الطلب بالتأجيل بلجنة ١٩٧٥/٤/١٩ لاختار الشهود وبالجلسة الأخيرة سمعت محكمة أول درجة شهادة شاهدي الإثبات ، ولا تثرب عليها في ذلك ، وذلك بحضور وكيل المستأنف المسائل بجلسة التحقيق المذكورة والذي طلب بذات الجلسة أجلا لإحضار شهوده ووافقت المحكمة على طلبه بأن أصدرت قرارها بتأجيل الدعوى بلجنة ١٩٧٥/٥/٢٤ لإحضار شهود النفي ، وبالجلسة الأخيرة لم يحضر أحد ومن ثم أحال قاضي التحقيق الدعوى إلى المرافعة بذات الجلسة . ثم أصدرت المحكمة بكامل هيئتها قرارها بشطب الدعوى ، ويبين مما تقدم إنه ليس هناك ثمة إخلال بدفاع المستأنف . ومؤدى هذا الذي حصله الحكم المطعون فيه وإقام عليه قضاءه أن محكمة أول درجة قد أجابت الطاعن إلى طلبه تأجيل التحقيق إلى جلسة أخرى حتى يعلن شهوده لسماعهم فيها . ولكنه تخلف عن حضور تلك الجلسة . ومن إعلان شهوده فلا على محكمة الاستئناف أن هي رفضت طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق مرة أخرى مما يكون معه النفي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود البساجورى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد العزيز الجندى ، جلال أنسى ، محمد أحمد حمادى ، وأحمد
كمال سالم .

(٤٠٦)

الطعن رقم ٤ لسنة ٨٨ القضائية "أحوال شخصية" :

(٢٠١) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" "الطلاق" .
محكمة الموضوع .

(١) وجوب صدور الأحكام فى منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى
الطائفة والملة وفق مبادئهم . المقصود بلفظ مبادئهم .

(٢) الزنا المحكمى . هو سوء السلوك الذى لا يرق إلى حد الزنا . إعتباره مبيهاً يبيح
الطلاق . م ٦٠ من لائحة الأقباط الأرثوذكس ١٩٣٨ . تقدير الأفعال المكونة لذلك .
مرجعه محكمة الموضوع . عدم تقيدها بصدور توقيع سابق من الرئيس الدينى .

١ - مفاد الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية
للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة طبقاً لمبادئهم ، لا يقتصر
مداولة على ما جاء بالكاتب السماوية وحدها بل ينصرف إلى ما كانت تطبقه
جهات القضاء الملى قبل إلغائها باعتباره شريعة نافذة ، وإذ كان البين من
الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بالتطبيق
إلى مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة

سنة ١٩٢٨ التي أطورت المجالس المليية على تطبيقها فانه لا يصح النفي عليه
بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق (١) .

٢ - إذ كانت مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقيساط
الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٢٨ بعد أن نصت على التطبيق لعلة الزنا
في المادة ٥٥ منها أخذت بسوء السلوك - وهو ما يعرف بالزنا المحكى -
كسبب آخر من أسباب التطبيق بالص على المادة ٥٦ بقولها "إذا ما
سلوك أحد الزوجين فسدت أخلاقه وانغمس في نكاح الرذيلة ولم يجد في إصلاحه
توبيخ الرئيس الديني ونصائح جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق" . ففاد
ذلك أن التطبيق كما يكون لعلة الزنا يكون أيضا لسوء السلوك الذي لا يرقى إلى
هذا الحد . لما كان ذلك ، وكان سوء السلوك مسألة نسبية تختلف من مكان
إلى آخر ومن زمان إلى آخر ، فإن تقدير ما إذا كانت الأفعال المكونة لسوء
السلوك بلغت من الخطورة بحيث تحصل بما يجب من إخلاص بين الزوجين
أو يحتمل معها أن تؤدي إلى الزنا مرجعه إلى محكمة الموضوع تستخلصه من
ظروف الدعوى بغير معقب عليها من محكمة النقض مادام استخلاصها مائتفا ،
وهي غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النص من أن يوبخ الرئيس الديني الزوج
من السلوك فلا يرتدع ، إذ هذا التوبيخ لا يعد شرطا للتطبيق بل هو من قبيل
الزجر الديني وليس إجراء قانونيا يقتضيه تطبيق النص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حجت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المظنون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المظنون ضده أرقام الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة أسيرت الابتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بتطبيقها منه ، وقال شرحا لها إنه تزوجها بعقد صحيح محرر بتاريخ ١٧/٧/٦٠ على شريعة الأقباط الأرثوذكس وأنجب منها ثلاثة أولاد ، ثم ساء سلوكها بأن ارتبطت بعلاقة غير مشروعة بمن يدعى ... وتمادت في غيها بأن عرضت الأخير على الاعتداء عليه بالضرب وتحرر عن هذه الواقعة اللجنة رقم ٩٩٦ لسنة ١٩٧٤ عسكرية المتبادرين فيها المذكور بقرامة خمسين جنديا ، وقدم قسم حماية الآداب تقريرا بوجود علاقة غير مشروعة بينهما وبين هذا الشخص كما طلبت النيابة الإدارية من المحكمة التأديبية إبعادها عن التدريس لهذا السبب ، ولما لم يجد نصحها أرقام الدعوى . وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتطبيق الطاعنة من المظنون عليه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف وتم ١٠ لسنة ٥٢ أحوال شخصية أسيرت . وبتاريخ ١٠/١/١٩٧٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فأقر أنه جدير بالنظر . وبالحلقة المدة التزم النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن بني على تسعة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المظنون فيه مخالفة القانون ، ذلك أنه طبق أحكام مجموعة الأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ مع أنها مجرد رأى لبعض الناس ولم تطبق كقانون من قوانين الدولة وأن القواعد الواجبة التطبيق على الدعوى هي لائحة الأقباط الأرثوذكس الصادرة في ١٤/٥/١٨٨٣ والتي لم يرد بها سوء الملوك كسبب من أسباب التطبيق ، هذا إلى أن الحكم المظنون فيه أخذ بالزنا الحكمي كسبب للتطبيق مع أنه ليس في الشرائع السماوية ما يسمى بالزنا الحكمي ولا تعرف إلا الزنا الفعلي الذي عتبت بتعريفه وتشددت في طريق إثباته ، فضلا عن أن المحكمة وقد طبقت المجموعة مخالفة الذكر فلما لم تلازم

وحيث إن النفي مردود ، ذلك أن ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال لشخصية لتصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة طبقا لشريعتهم ، لا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكتب العيارية وحدها بل يتصرف إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الأعلى قبل إلغائها باعتباره شرعة نافذة ، وإذا كان البير من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالتطبيق في مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال لشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ التي أطردت المجالس المليية على تطبيقها فإنه لا يصح النفي عليه بالانحراف من تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق ، أما لأئحة الأقباط الأورثوذكس الصادرة في ١٤/٥/١٨٨٢ - المشار إليها بسبب النفي - فهي خاصة بإعادة تنظيم المجلس الملي للأقباط الأورثوذكس ولم تتضمن أية قواعد موضوعية . ولما كانت مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأورثوذكس بعد أن نصت على التطبيق لعلة الزنا في المادة ٥٥ منها أخذت بسوء السلوك - وهو ما يعرف بالزنا الحكيم كسبب آخر من أسباب التطبيق بالنص عليه في المادة ٥٦ بقولها " إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حياة الرذيلة ولم يجد في إصلاحه توبخ الرئيس الديني ونصائحه جاز للزوج الآخر أن يطالب الطلاق " . ففاد ذلك أن للتطبيق كما يكون لعلة الزنا يكون أيضا لسوء السلوك الذي لا يرقى إلى هذا الحد ، لما كان ذلك وكان سوء السلوك مسألة نسبية تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر ، فإن تقدير ما إذا كانت الأفعال المكونة لسوء السلوك بلغت من الخطورة بحيث تخل بما يجب من إخلاص بين الزوجين أو يحتمل معها أن تؤدي إلى الزنا مرجعه إلى محكمة الموضوع استخلاصه من ظروف الدعوى بغير معقب عليها من محكمة النقض ما دام استخلاصها سائفا ، وهي غير مقيدة في ذلك بما تضمنته النص من أن يوبخ الرئيس الديني الزوج سوء السلوك فلا يرتدع ، إذ هذا التوبخ لا يعد شرطا للتطبيق بل هو من قبيل الزجر الديني وليس إجراء قانونيا يقتضيه تطبيق النص ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد للحكم المطعون فيه قد استخلص سوء سلوك الطائفة من قرائن استمداده

من المستندات المقدمة في الدعوى هي ما ورد بمدونات حكم اللجنة رقم ۹۹۶ سنة ۷۴ عسكرية قسم المنيا التي ادين فيها ... بالاعتداء على الماطعون ضده واحداث اصابات به من أن الطاعنة كانت مرفقة لثبوتهم وتدعوه إلى الاستمرار في التعدي على الماطعون ضده حتى يجهز عليه وأن إنكار الطاعنة لهذه الواقعة لم تقصد منه سوى التستر على ما حاول المجني عليه كشفه من وجود دلالة آثمة بينا وبين المظالم ، وما ورد بتقرير قسم حماية الآداب بالمنيا الذي جاء مؤيدا لوجود هذه العلاقة ، وما جاء بمذكرة النيابة الإدارية بطلب عما كتبها هي ... تأديبا بسبب هذه العلاقة مع إبعادها عن تربية النشء لأنها غير أمينة عليهم ، وكان هذا الاستخلاص يتوافق به سوء السلوك الموجب للتطبيق فإن النعي على الحكم بخالفه القانون يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينفي بالسبب الثماني والأسباب من الخامس إلى الأخير على الحكم الماطعون فيه قصور التبرير ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاء على الظن والاستنتاج إذ الحكم الجنائي الذي عول عليه لاشان لها به ولم تكن طرفا فيه فضلا عن أنه غير نهائي ، هذا إلى أنها قدمت العديد من المستندات التي تدحض ادعاء الماطعون ضده بأنها على علاقة آثمة مع من يدعى ... منها خطابات مرسله من الماطعون ضده للأخير تشهد بالود والصداقة القائمة بينهما وشهادة من كنيسة منفلوط بأنها حسنة السلوك وهي قرائن من شأنها أن تغير وجه الرأي في الدعوى ومع ذلك التفتت عنها المحكمة ولم ترد عليها وهو ما يوجب الحكم بالقصور في التبرير .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن قاضي الموضوع له — بحسب الأصل — السلطة المطلقة في استنباط القرائن التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس ثمة ما يمنع في القانون من أن تستند المحكمة في حكمها إلى التحقيقات التي أثبتتها المحكمة في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفا فيها لتدعيم الأدلة والقرائن التي سردتها فيه لأن ذلك لا يعدو أن يكون استنباطا لقرينة رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها ، وليس بلام

أن يكون الحكم الصادر في القضية الأخرى قد حاز قوة الأمر المقضى ما دامت حجته قائمة وقت استنباط القرينة معه ، لما كان ذلك فإنه لا تريب على الحكم المطعون بعد أن استند من الحكم في الجنحة رقم ٩٩٦ سنة ١٩٧٤ عسكرية قسم الدنيا قرينة مؤيدة للقرائن الأخرى التي اعتمد عليها ، لما كانت ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة في محصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير قيمة ما يقدم لها من أدلة أو قرائن وكان لا تريب عليها في الأخذ بما تكون قد اقتنعت به من قرائن ما دامت من طرق الإثبات القانونية وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن يتم قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله وهي غير ملزمة بالتحديث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم من طريق الاستنباط ، وهي غير مكافئة بأن تتبع الخصوم في مخالف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والمجج ، لما كان ما تقدم وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه — على ما ساف بيانه — سائفة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في قضائه وتضمن الرد على ما يخالفها ، فإن النفي عليه بقصور أسبابه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بطلانه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم فيه ذكر في مدوناته رأى النيابة ثم أعقبه بذكر أمائد الخصوم وآرائهم وفي ذلك مخالفة لما نص عليه المادة ٩٥ من قانون المرافعات من أن النيابة آخر من يتكلم مما يصم الحكم بإعلان .

وحيث إن النفي مردود ، ذلك أن ترتيب البيانات الواجب تدوينها في الحكم والواردة بالمادة ١٧٨ من قانون المرافعات ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان أما نص المادة ٩٥ من قانون المرافعات فمحل تطبيقه هو مرحلة المرافعة في الدعوى ومن ثم لا شأن لهذه المادة بإثبات رأى النيابة بمدونات الحكم ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تجادل في أن النيابة أبدت رأيها في الدعوى طبقاً للقانون ، فإن نعيها ببطلان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بمقولة مخالفة للمادة ٩٥ سائفة الذكر يكون على غير أساس .

ومتى كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، جلال أنسي ومحمد
أحمد عدي .

(٤٠٧)

الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ القضائية "أحوال شخصية" :

دعوى . أحوال شخصية .

دعوى الزوجية . من سماعها عند الانكار إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية . م ٩٩
من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ . لا حرة بما إذا كانت الدعوى مجردة أو ضمن حق
آخر ، مبرهاته سواء كانت الدعوى مرددة بين الزوجين أو ورثتها أو بين هـ لاء وبين الغير
أو النيابة .

مفاد الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن دعوى الزواج لا تثبت بعد آخر يوليو
سنة ١٩٣١ إلا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مخص بتوثيق عقود الزواج
أو يقر بها المدعى عليه في مجلس القضاء سواء أكانت دعوى الزواج مجردة
أم ضمن حق آخر باستثناء دعوى النسب ، ولورود النص عاما موجها للحطاب
فيه للكافة فإن المنع يسرى على الدعاوى التي يقيمها أحد الزوجين على الآخر
كما يسرى على الدعاوى التي يقيمها ورثة أيهما على الآخر أو ورثته ، ويسرى
أيضا على الدعاوى التي يقيمها الغير أو النيابة العامة في الأحوال التي تباشر فيها
الدعوى كطرف أصيل قبل أيهما أو ورثته . لما كان ذلك ، وكان
ثبوت زواج المطعون ضده بالطائفة الأولى هو الأساس الذي يبنى عليه

الاحتياطى بالتفريق بينهما فيعتبر الادعاء بالزوجية مطروحا ضمن حق آخر . ومتى كانت هذه الزوجية المدعى بها غير ثابتة بوثيقة رسمية ومنكورة من جانب الطاعنة الأولى فإن الدعوى المؤسّسة على ثبوتها تكون غير مسموعة . ولا يغير من ذلك طالب المطعون ضده — في طلبه الاحتياطى — سماع الدعوى بصفته "متسبيا" لأن المتسبب هو من الغير فيشمله عموم الحظر على نحو ما سلف بيانه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأبد الحكم المستأنف القاضي بالتفريق بين الطاعنتين استنادا إلى أن الطاعنة الأولى سبق لها الزواج بالمطعون ضده به قد عرفى يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٨ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد الطاعنتين بطلب الحكم بإبطال عقد زواج الطاعنة الأولى من الطاعن الثانى الحاصل فى ١٩٧٧/٥/٢٩ واعتباره كأن لم يكن ، وقال بيانا لدعواه أنه تزوج الطاعنة الأولى بمقتضى عقد زواج عرفى مؤرخ ١٩٧٧/٢/٢٢ دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وبقي هو مسلما على دينه بينما ظلت هى مسيحية على دينها . وإذا فوجئ بها بترك منزل الزوجية وتزوج من الطاعن الثانى ، فقد أقام دعواه . دفع الطاعنان بعدم سماع الدعوى لعدم وجود وثيقة زواج رسمية عن الزواج المدعى به بين المطعون ضده والطاعنة الأولى . وطالب المطعون ضده ورفض هذا الدفع واحتياطيا الحكم فى الدعوى باعتبارها حسبة . وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨

حكمت المحكمة في الشق الأول من الدعوى بعدم تمامها وفي الشق الثاني بتفريق الطاعنة الأولى من الطاعن الثاني . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٢٥ ق أحوال شخصية بنى صوفى ربتاريخ ١٩٧٩/١٢/٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بتقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت، جديرا بالنظر ، وبالحامسة المحددة التزمت النيابة رآها .

وحيث إنه مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم إذ جرى قضاؤه على قصد تطبيق المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على دعوى الزوجية والطلاق والإقرار بها فقط دون الدعاوى الأخرى المترتبة عليها يكون قد خالف القانون ، إذ كل ما يترتب على ثبوت الزوجية من آثار يسرى في شأنه ما يسرى على الطلب الأصل وهو الادعاء بالزوجية وبأخذ حكمه عملا بقاءة أن الفرع يتبع الأصل وعلى هذا يشمله حكم عدم السماع المنصوص عليه في هذه المادة ، وإذا كانت الدعوى غير مسموعة فيما ذكر فلا يقبل التعايل على تمامها بالالتجاء إلى رفعها عن طرق الحسبة لأن دعوى الحسبة لا تنهى من الحقوق إلا ما كان جائزا سماع الدعوى بها أصلا . وإن قضت محكمة أول درجة بقبول الدعوى باعتبارها من دعوى الحسبة وبالتفريق بين الطاعنين امتنادا إلى ثبوت الزوجية السابقة بين المطعون ضده والطاعنة الأولى رغم أن هذه الزوجية غير ثابتة بوثيقة رسمية ومنكورة من جانب الأخيرة وسايرها في ذلك الحكم المطعون فيه فإنه يكون معيبا بخالفة القانون مما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلانحة ترتيب المحاكم الشرعية تنص على أنه لا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١

ورود بالمذكرة الايضاحية للرسوم بقانون صالف الذكر ما نصه "وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعا في دعاوى النسب" .. ومفاد ذلك أن دعوى الزواج لا تثبت بعد آخر يوليو سنة ١٩٣١ إلا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مختص بتوثيق عقود الزواج أو يقر بها المدعى عليه في مجلس القضاء سواء كانت دعوى الزواج مجردة أم ضمن حق آخر بامتناء دعوى النسب . ولورود النص عاما موجها للخطاب فيه للكافة فإن المنع يسرى على الدعاوى التي يقيمها أحد الزوجين على الآخر كما يسرى على الدعاوى التي يقيمها ورثة أيهما على الآخر أو ورثته ويسرى أيضا على الدعاوى التي يقيمها الغير أو النيابة العامة في الأحوال التي تباشر فيها الدعوى كطرف أصيل قبل أيهما أو ورثته . لما كان ذلك وكان ثبوت زواج المطعون ضده بالطاعة الأولى هو الأساس الذي يبنى عليه المطعون ضده طلباته سواء الطلب الأصلي بإبطال عقد زواج الطاعنين أو الطلب الاحتياطي بالتفريق بينهما فيعتبر الادعاء بالزوجة مطروحا ضمن حق آخر ، ومتى كانت هذه الزوجة المدعى بها غير ثابتة بوثيقة رسمية ومنكورة من جانب الطاعة الأولى فإن الدعوى المؤسسة على ثبوتها تكون غير مسموعة . ولا يغير من ذلك طلب المطعون ضده — في طلبه الاحتياطي — سماع الدعوى بصفتها (محتسبا) لأن المحتسب هو من الغير فيشماله عموم الحظر على نحو ما سلف بيانه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر . وأيد الحكم المستأنف القاضي بالتفريق بين الطاعنين استنادا إلى أن الطاعة الأولى سبق لها الزواج بالمطعون ضده بعقد مرفى يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

ولما كان الموضوع صالحا للانصل فيه ولما تقدم فانه يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى .

(ملاحق)

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٤

رئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
نواب رئيس المحكمة : محمد عثمان دويش ، والدكتور محمد عبد المجاد ، وعاصم المراضى ،
وعبد العزيز عبد الهادى إسماعيل ، وأحمد صبرى أحمد ، وجلال الدين عبد العزيز أنس ،
د. يوسف كمال أبو زيد ، ومحمد الرمس فتح الله ، وأحمد كمال سالم ، والدكتور أحمد
محمد حسن .

(١)

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٩ القضاية (هيئة عامة) :

عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى
المنتهى لها . الاعتناء . م ٢١٢ مرافعات المنصوص بالخصومة على الخصومة الأصلية المرددة بين
طرفى الدعى .

مفاد نص المادة ٢١٢ مرافعات — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة
الإيضاحية للقانون — أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن
على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنتهى
لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقعية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ،
أو التى تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورأى المشرع
فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف
المحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك
من زيادة نفقات التقاضى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى
إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للطعون ضدها
الثانية . وكانت الهيئة ترى العمل بالمبدأ الذى قرره أحكام سابقة صادرة من

الدائرة المدنية والتجارية ، ومواد الأحوال الشخصية بالمحكمة من أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها إعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هي الخصومة الأصلية المرددة بين طرفي التداعي ، وأن الحكم الذي يجوز الطعن فيه تبعاً لذلك هو الحكم الذي تنتهي به الخصومة الأصلية برمتها . وليس الحكم الذي يصدر في شق منها ، أو في مسألة عارضة عليها ، أو متصلة بالإثبات فيها ، ولا يعتد في هذا الصدد بالخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — وفي حدود ما يتيحه الفصل فيه — تتصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٠٠٠ لسنة ٧٦ مدني كلى الإسكندرية بطالب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٢/١٠/١٩٧٠ الصادر لهما من المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن المطعون ضدها الثانية ببيع — مع حصة شائعة في المغار المبين بالأوراق بمحاكمة لهما مناصفة وذلك لقاء ثمن مقداره ٢٨٥ ج . وبتأريخ ٣٠/٣/١٩٧٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة للطاعنون ضدها الثانية ، وإعادتها لارابعة بالنسبة للطاعنون ضده الأول . إستانف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية برقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق . وبتأريخ ٢١/١١/١٩٧٨ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان وكالة المطعون ضده الأول عن الثانية في البيع ، ثم قضت بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التماس ، وقامت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن . وإذ عرض الطعن على دائرة المواد المدنية

والتجارية المختصة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدائرة المختصة رأت بجاستها المعقودة في ١٧/٥/١٩٨٢ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية للفصل فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وإذ حددت الهيئة جلسة لنظر الطعن قدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية رأت فيها قبول الطعن شكلاً والمصل في موضوعه ، ثم عادت وقدمت مذكرة بجلسة ١٤/١١/١٩٨٢ عدلت فيها عن هذا الرأي ، وانتهت إلى رأيها الأول بعدم جواز الطعن .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه " لا يجوز للطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى إلا بعد صدور الحكم المنهى للحصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الرقبة والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " . فإن مفاد ذلك — وعلى ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية للقانون — أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الحصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرقبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك من زيادة نفقات التقاضي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالاسباب للطعون ضدها الثانية . وكانت الهيئة ترى التمسك بالمبدأ الذي قرره أحكام سابقة صادرة من الدائرة المدنية والتجارية ، ومواد الأحوال الشخصية بالمحكمة من أن الحصومة التي ينظر إلى انتهائها إعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هي الحصومة الأصلية المرددة بين طرفي التداعى ، وأن الحكم الذي يجوز الطعن فيه تبعاً لذلك هو الحكم الذي تنتهي به الحصومة الأصلية

برمتها ، وليس الحكم الذي يصدر في شق منها ، أو في مسألة عارضة عليها ، أو متصلة بالإثبات فيها ، ولا يعتمد في هذا المصدد بالخصومة حسب نظامها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف ، وإذا كان الحكم المدعون فيه لم تنته به الخصومة الأصلية كلها التي تعلق النزاع فيها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ١٩٧٠/١٠/٢٢ باعتباره صادرا من المطعون ضدهما للطاعنين عن حصة عقارية شائعة مملوكة لهما مناصفة . بل لا يزال شق من موضوعها مطروحا أمام محكمة أول درجة . وكان هذا الحكم لا يقبل التنفيذ الجبري ولا يتأرجح ضمن باقي الأحكام التي استئنفتها - على سبيل المعبر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات . وأجازت الطعن فيها استنالا . وكانت محكمة الاستئناف قد قبلت بالرغم من ذلك الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي ثم حكمت في موضوعه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في شق من الدعوى برأيه فإن حكمها المطعون فيه لا يكون بدوره منهيًا للخصومة برمتها . ومن ثم فإنه لا يقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها . لما كان ما تقدم فإنه يتم الحكم بعدم جواز الطعن .

القسم الثاني

فهرس مجائى موضوعى

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية وفى طلبات
رجال القضاء ومن الدوائر المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

السنة الحادية والثلاثون

عن يناير إلى ديسمبر ١٩٨٠

(١) الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية

والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة

القاعدة

(١)

إيجار

تكرار المستأجر في الإمتناع أو التأخير في سداد الأجرة .
وجوب إخلائه من العين المؤجرة رغم الوفاء بالأجرة أثناء سير
الدعوى . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يكون
الإمتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية
بالإخلاء . لا يكفي سبق إقامة دعوى مستعجلة بالطرد .

(الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) ١

(ب)

بيع

عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء
سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢
مرافعات المقصور بالخصومة . الخصومة الأصلية المرددة
بين طرفي الداعي .

(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣)

(ب) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

الصفحة

القائمة

(١)

إجازات . إجراءات . إختصاص .
استقالة . إعارة . أفندية

إجازات

إجازة دراسية :

التصريح للطالب بإجازة دراسية بمرتب لمدة محددة بعام . التزام
جهة الإدارة عند مد الإجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً خلالها .
لا عمل للقباس على حالات أخرى منحت فيها الإجازة بمرتب
طالما لم يدع الطالب أنها تماثل حالته من جميع الوجوه .

٢٤ ٦١ (المطلب رقم ٨ لسنة ٤٦ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠)

إجازة مرضية :

إصابة القاضى بأحد الأمراض الواردة في المادة الأولى
من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ . وجوب منحه إجازة مرضية
استثنائية بمرتب كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية

الصفحة	المقابلة	
		استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته . إنهاء خدمته في أثناء الأجازة . غير جائز . أن ذلك .
٦٠	١٥	(الطلبات أرقام ٥٦ لسنة ٤٨ ق ٤٩ و ٥١ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاة" جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)
		إجازة بدون مرتب :
		منح القاضي إجازة بدون مرتب . رخصة للإدارة . انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوماً ولو كان عقب إجازة أو إعاره أو نذب . اعتباره استقالة ضمنية في حكم الجزاء . إنتفاء هذه القرينة . شرطه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		الانقطاع عن العمل :
		١ — انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوماً عقب إجازة أو إعاره أو نذب . اعتباره استقالة ضمنية . عدم وجوب إخطاره بالعودة للعمل . مد جهة الإدارة للإعارة متروك لها في حدود المصلحة العامة .
١٤	٣	(للطلب رقم ٨٨ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاة" — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٢ — منح القاضي إجازة بدون مرتب . رخصة للإدارة . انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوماً ولو كان عقب إجازة . أو إعاره أو نذب . اعتباره استقالة ضمنية في حكم الجزاء . إنتفاء هذه القرينة . شرطه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات
		ميعاد الطعن :
		القرار الإداري الضمني بتخطي الطالب في الاعارة . الدفع بعدم جواز طاب التعويض منه بصيرورته نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد . لا محل له . حلة ذلك .
٢٨	٧	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		اختصاص
		اختصاص محكمة القضا بالفعل في طاب التعويض عن القرارات الإدارية . مناطه . طاب التعويض عن افعال الجهة الإدارية تعيين الطالب في النيابة سنة ١٩٦٩ ثم تعيينه في وقت لاحق . عدم اختصاص المحكمة بنظره .
٣٤	٨	(الطل رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		استقالة
		١ — انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما عتب إجازة أو إعاره أو ندب . اعتباره استقالة ضمنية . عدم وجوب إخطاره بالعودة للعمل . مد جهة الإدارة للاعارة متروك لها في حدود المصلحة العامة .
١٤	٢	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠) ..
		٢ — استقالة القاضي . لا يسقط بها حقه في المطالبة براتبه المستحق له عن فترة عمله .
٢٤	٦	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ٤/٣/١٩٨٠) ..

الصفحة	الفاصلة	٧
		٣ — منح القاضي إجازة بدون مرتب • رخصة للإدارة • إنتطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما ولو كان عقب إجازة أو إعاره أو ندب • إعتباره إستقالة ضمنية في حكم الجزاء • إنتفاء هذه القرينة • شرطه •
٤١	١٠	الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق — «رجال القضاء» جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢
		إعاره
		١ — إعاره للقضاة متروك للجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة • إلزامها في القرار المطعون فيه قاعدة ألا يزيد سن المعار عن السادسة والخمسين • لا خطأ •
٢	٥	(الطلب رقم ٩ لسنة ٤٩ ق «رجال القضاء» — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٢ — طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت للطالب نتيجة تخطئه دون مبرر في الإعاره للخارج • إختصاص محكمة النقض بنظره •
٢٨	٧	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق «رجال القضاء» — جلسة ١٩٨٠/٤/١٧)
		٣ — القرار الإداري الضمني يتخطى الطالب في الإعاره • الدفع بعدم جواز طلب التعويض عنه بصيرورته نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد • لا محل له •
٢٨	٧	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق «رجال القضاء» — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		٤ — تخطى الطالب في الإعاره للخارج رغم استيفائه للشروط التي وضعتها وزارة العدل • عدم ادائها بوجود أي مسوغ للتخطي • أنزه • إعتبار القرار مشوبا بإساءة استعمال السلطة •
٢٨	٧	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق «رجال القضاء» — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

المصفحة	القاعدة	
		٥ - ثبوت أن تخطي الطالب في الإحارة لخارج مشوب بإساءة استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار أدبية ومادية .
٢٩	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٦ - منح القاضي إجازة بدون مرتب . رخصة للإدارة . إنقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما ولو كان عقب إجازة أو إحارة أو نذب . إعتباره استقالة ضمنية في حكم الجزاء . إنتقاء هذه القرينة . شرطه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٨٠)
		٧ - إحارة القضاة متروك بلجهة الإدارة في حدود المصلحة العامة . عدم موافقة وزارة العدل على إحارة الطالب لسبق إحارته وعمله بالخارج بعد استقالته ولعدم تناسب مدة عمله - بعد إعادة تعيينه - مع مدة عمله بالخارج . لا خطأ .
٥٧	١٤	(الطلب رقم ١٧ لسنة ٥٠ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٠/٦/١٩٨٠)
		أقدمية
		١ - تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم . المعبرة فيه بتاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . لا اعتداد بتاريخ تعيينهم في الدرجات الأدنى .
١٧	٤	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء " - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تعيين وكيل النيابة الإدارية وكيلا للنائب العام . تحديد أقدميته بعد زملائه الذين كان يسبقهم فيها . لا خطأ طالما سبقوه في التعيين في النيابة العامة .
١٧	٤	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٥٠/٢/٢٦)
		٣ — تعيين من استوفى شروط الصلاحية لوظيفة قضائية في وظيفة أدنى أمر جوازي لجهة الإدارة . رئيس المحكمة السابق الذي لم يقض ثلاث سنوات في وظيفته . عدم جواز تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة "أ" . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

(ت)

ترقية . تمويض . تعيين . تقادم

ترقية

		١ — إلغاء قرار نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية . أثره . وجوب تقدير أهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل النقل . ولو حصل على تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط . حلة ذلك .
٤٤	١١	(الطعن رقم ١٤٨ و ٢٥ لسنة ٤٩ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		٢ — وظائف رؤساء محاكم الاستئناف الخالية لبلوغ شافليها من التقاعد قبل انتهاء العام القضائي . عدم قيام

الصفحة	القاعدة	
		وزارة العدل بشغلها . لا يعد إساءة لاستعمال السلطة طالب لم تهدف لغير الصالح العام .
٤٨	١٢	(الطلب رقم ١٨ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
		٣ — قرار تعيين الطالب في وظيفة قضائية . تحقق أثره فور صدوره طالما لم يسند التعيين لتاريخ آخر . أرجاء تنفيذ التعيين بقرار لاحق . لا أثر له . وجوب ترشيح الطالب للترقية متى حل دوره بعد صدور قرار التعيين .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٤ — تخطي الطالب في الترقية دون إخطاره . وجوب إلغاء القرار المطعون فيه . أثره . استعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهليته . عدم أحقيته للترقية بمجرد هذا الإلغاء .
٥٠	١٣	(الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٥ — تخطي الطالب في الترقية دون إخطاره . أثره . وجوب إلغاء القرار المطعون فيه واستعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهليته .
		(الطلبات الأرقام ٥٦ لسنة ٤٨ ق ٣٩٤ ، ٥١٤ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠) — — — — —
٦٠	١٥	

تعويض

		١ — طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطيه دون مبرر في الإحارة الخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القرار الإداري الضمني يتخطى الطالب في الإحارة . الدفع بعدم جواز طلب التعويض عنه لصيرورته نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد . لا عمل له . عليه ذلك .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٣ — ثبوت أن يتخطى الطالب في الإحارة للتأرجع مشوب بإساءة استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار أدبية ومادية .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٤ — مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .
٢٨	٧	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢١/١/١٩٨٠)
تعيين		
		١ — وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف . عدم وجوب التعيين فيها من بين رجال القضاء والنيابة . طعن الطالب بشأن إعادة تعيين مستشارين سابقين له في الأقدمية بدرجة نائب رئيس استئناف . لا عمل له .
١١	٢	(الطلب رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٩/١/١٩٨٠)
		٢ — تعيين المحامين في وظائف القضاء . شرطه . م ٤٦ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٢٧	٩	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٢/٤/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
٣٧	٩	٣ — تعيين المحامين في وظائف القضاء . وجوب أن تكون مدة اشتغالهم الفعلية بالمحاماة اللازمة للتعيين متصلة . عمل الطالب في وظيفة مأمور ضرائب . قاطعة لشرط إتصال المدة . لا يغير من ذلك اعتبار هذا العمل نظيرا للعمل القضائي . (الطلب رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
٥٠	١٣	٤ — قرار تعيين الطالب في وظيفة قضائية . تحقق أثره فور صدوره طالما لم يسند التعيين لتاريخ آخر . لإرجاء تنفيذ التعيين بقرار لاحق . لا أثر له . وجوب ترشيح الطالب للترقية متى حل دورة بعد صدور قرار التعيين . (الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
٥٠	١٣	٥ — تعيين من استوفى شروط الصلاحية لوظيفة قضائية في وظيفة أدنى . أمر جوازي بلجهة الإدارة . رئيس المحكمة السابق الذي لم يقض ثلاث سنوات في وظيفته . عدم جواز تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة "أ" . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . (الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

تقادم

مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصلوها القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .

(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

المرتبة	القاعدة
	(م)
	مرتبات
٢٤	١ - استقالة القاضي . لا يسقط بها حقه في المطالبة براتبه المستحق له من فترة عمله . (الطلب رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
٢٤	٢ - التصريح للطالب بإجازة دراسية بمرتب لمدة محددة بعام . عدم التزام جهة الإدارة عند مد الإجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً خلالها . لا عمل للقياس على حالات أخرى منحت فيها الإجازة بمرتب طالمالم يدع الطالب أنها تماثل حالته من جميع الوجوه . (الطلب رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

القاعدة الصفحة

(١)

إثبات . أحوال شخصية . اختصاص . إرثفاق . إوثة .
استئناف . استيلاء . إصلاح زراعى . إعلان . إفلاس .
إلزام . التصاق . التماس إعادة النظر . أمر أداء . أمر على
حريضة . أهلية . أوراق تجارية . انتفاع . إيجار .

إثبات

عبء الإثبات :

١ - المطاعن الموجهة لشخص المرشح لتعيينه حارساً
قضائياً . عبء إثباتها . وقوعه على عاتق من يدعيها مدعياً كان
أو مدعى عليه .

١٩٠ ٤١ ... (الظن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧) ...

٢ - إلزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة نزلاءه .
إلزام ببذل عناية . كفاية إثبات الدائن قيام العقد دون حاجة
لإثبات الخطأ . للدين نفى مسئوليته بإثبات أنه بذل عناية
الشخص العادى في تنفيذ التزامه .

٢٥٥ ٥٣ ... (الظن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحقق الشرط الجزائي . أثره . إقراض وقوع الضرر . نفي ذلك . وقوع عبء إثباته على المدين أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه .
٥٠٨	١٠٠	(للطن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		٤ - الورقة العرفية الموقع عليها . حجة على طرفيها بكافة بياناتها . الإدعاء بصورية أحد هذه البيانات . وجوب إثباته بالكتابة .
٦٧٧	١٣٣	(للطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٨٠)
		٥ - إقامة المستاجر المصري بالخارج . الأصل فيها أنها مؤقتة ما لم يثبت طالب الإخلاء استدامتها .
٧٣٠	١٤٣	(للطن رقم ١٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٥/٢/١٩٨٠)
		٦ - تمسك وارث اللواهب بصورية الهبة . عبء إثباتها . وقوعه على مانقده . عجزه من الإثبات . أثره . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد .
١٥٣١	٢٨٨	(للطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠)
		٧ - عقد نقل الأشخاص . التزام الناقل بضمان سلامة الراكب . التزام بتحقيق غاية . عدم التزام الراكب المضروب بإثبات وقوع خطأ في جانب الناقل . نفي مسئوليته . شرطه .
١٥٥١	٢٩٠	(للطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠)
		٨ - مسئولية حارس البناء . استنادها إلى خطأ مفترض في جانبه غير قابل لإثبات العكس . انتفاؤها بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر .
١٩٧٨	٣٦٧	(للطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٨٠)

المنطقة	القاعدة	إجراءات الإثبات :
		(أولا) الإحالة للتحقيق :
		١ - رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . إغفالها بيان الرد السائق . إخلال بحق الدفاع .
٨٧١	١٧٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		٢ - قامده عدم جواز الإثبات بالبيئة . غير متعلقة بالنظام العام . عدم تمسك الخصم بذلك قبل سماع شهادة الشهود . إعتباره تنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٣ - خلو محضر التحقيق الذي أجرته المحكمة من تاريخ إجراءات وسادة بدئه وانتهائه . لا بطلان . م ٩٣ من قانون الإثبات .
١٣٢٥	٢٥٢	(الطن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٠)
		٤ - مد أجل التحقيق أو تأجيله . أمر متروك لمطلق تقدير المحكمة .
١٣٢٥	٢٥٢	(الطن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٦)
		٥ - قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . سكوت الخصم عن الاعتراض على الإحالة للتحقيق . إعتباره قبولا ضمنيا لهذا الإجراء .
١٦٣٧	٣٠٥	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)

الصفحة	القائمة	
		٦ - تنازل المؤجر عن حظر للتأجير من الباطن . جواز إثباته بنكول المؤجر من اليمين أو بإقراره الصريح أو القسنى . إفقال المحكم بحث طلب المستأجر إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات التنازل . قصور .
١٦٦٩	٣١٠	(الطنان رقم ١٥٠٩ ، ١٥٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤)
		٧ - تصريح المحكمة لتخير المتدب في الدعوى بمناقشة الشهود دون حلف يمين . عدم اعتباره تحقيقاً قضائياً ولا يلتزم الخبير بإجرائه . حق الخصم في طلب الإحالة للتحقيق أمام المحكمة .
١٨٧٧	٣٤٩	(الطنان رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦)
		(ثانياً) ندب الخبراء :
		(راجع خبرة) .
		(ثالثاً) الإدعاء بالتزوير :
		(راجع تزوير) .
		(رابعاً) المدول من إجراءات الإثبات :
		أحكام الإثبات . جواز المدول منها أو عدم التقيد بنتيجتها . الاستثناء . الأحكام المتضمنة فصلاً في شق من الخصومة .
٢٨٦	٦٠	(الطنان رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		طرق الإثبات :
		(أولاً) مسائل عامة :
		عقد بيع المتجر . لا تشترط الكتابة لانعقاده أو إثباته .
		عدم وجوب بيان المشتكلات المادية والمعنوية وقيمتها في العقد . استلزام ذلك في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا أثر له على قيام العقد .
٩٠٩	٢٤	(الطنان رقم ٢٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)

المفحة	القامدة	
		٢ — ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد . جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات . لا تترتب على المحكمة إن هي استغلت في قضائها إلى شهود سمعهم الخبير دون حلف اليمين .
١٦٢	٢٦	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٣ — صفة النهجير للتنازل له عن الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص توافرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
١١٤	٢٥	(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٩)
٢٦١	٥٤	(الطن ١٦٩٧ لسنة ٤٨ — جلسة ١٩٨٠/٧/٢٣)
		٤ — الغير في الصورية . هو كل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين طرفي العقد المطعون فيه رابطة عقدية . جواز إثباته للصورية بكافة طرق الإثبات .
٩٠٤	١٧٧	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٥ — تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة للأمانة . وقوع التغيير من غير من سلمت له الأوراق اختياراً . تزوير . جواز إثباته بكافة الطرق .
١٩٤٠	٢٦٠	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥)
		(ثانياً) الكتابة :
		إتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين . أثره . تغيير هذا الموطن . وجوب الإنصاح منه كتابة . إفعال ذلك . جواز الإعلان فيه ولو ثبت تغييره وعلم طالب الإعلان بذلك .
٩٦٥	١٨٨	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق — لسنة ١٩٨٠/٣/٢٩)

الذاعنة الصفحة

«الأوراق العرفية وصورها»

		١ — كشف الحساب الجمل . ليس حجة على من وقعه إلا إذا كان عالمًا بتفصيلاته .
٨٧٨	١٧٣	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٢ — حصول الخصم على ورقة عرفية من تحت يد خصمه بطريق غير مشروع دون علمه أو رضاه . أثره . عدم جواز الاحتجاج بالدليل المستمد منها أو الدفع بعدم جواز إثبات عكسها بالبينة .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٣ — النعي بعدم جواز الاحتجاج بالصورة الشمسية لمستند في الدعوى . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٦٥	٢٢٤	(الطعن رقم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		٤ — صور الأوراق العرفية . لاجبة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل . عدم إنكار المحجوج بالورقة مطابقة الصورة لأصلها . أثره . اعتبارها حجة عليه في الإثبات .
١٥٨٧	٢٩٦	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)
		٥ — عدم منازعة الطاعنين في مطابقة صورة الورقة العرفية لأصلها ومناقشتها لموضوعها . إعتباره إقراراً ضمنياً لها . عدم الاعتداد بمنازعتها فيها في دعوى سابقة . الادعاء بعدم وضوح الصورة . لا يعد إنكاراً لمطابقتها للأصل .
١٥٨٧	٢٩٦	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - العقد العرفي الصادر من المتقاس . لاجية له في مواجهة جماعة الدائنين ما لم يكن قد اكتسب تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم بإشهار الإفلاس .
٢٠٧٨	٢٨٧	(الظن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢) " المراسلات البريدية "
		المراسلات البريدية . الحرمة والسرية المكفولة لها بحكم الدستور . إقتصارها على الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد . للرسل إليه وللغير حق الاستدلال بها بعد وصولها . الاستثناء . إنطواؤها على أسرار حظر القانون أو المرسل إقضاءها .
١٤٨٨	٢٨١	(الظن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦) " المانع الأدبي "
		المانع من الحصول على سند كتابي . استقلال قاضي الموضوع بتقديره . شرطه . أن يقيم قضاءه على أسباب مائغة .
٢١٥٩	٤٠١	(الظن رقم ٩١٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩) (ثالثاً) شهادة الشهود :
		١ - الشهادة الجماعية . جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية .
٨٩٤	١٧٦	(الظن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) ٢ - تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها مائتاً .
١٢٤٢	٢٣٦	(الظن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الإثبات في المواد التجارية . جوازه بالبيننة كقاعدة عامة . عقود شركات التضامن . والتوصية والمعاهمة . وجوب إثباتها بالكتابة . شركات الواقع . جواز إثباتها بالبيننة . لمحكمة الموضوع امتتخلاص قيامها من ظروف الدعوى .
١٣٣٦	٢٥٤	(الظن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٢) - - - ٤ - تصريح المحكمة للتعبير المتدب في الدعوى بمناقشة الشهود دون حلف يمين . عدم اعتباره تحقيقا قضائيا ولا ياتزم التعبير بإجرائه . حق الخصم في طلب الإحالة للتحقيق أمام المحكمة .
١٨٧٧	٢٤٩	(الظن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦) - - - "البينة في مسائل الأحوال الشخصية" . ١ - تدارك الشاهد ما وقع في شهادته من خطأ . شرطه . أن يتم ذلك قبل مبارحته مجلس القاضى .
٥٠٠	٩٨	(الظن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) ٢ - النسب يثبت بالفراش أو الإقرار أو البينة . لا يشترط لقبول البينة معارضة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد . كفاية دلالتها على الزوجية والفراش بمعناه الشرعى .
٧٤٦	١٤٧	(الظن رقم ٢٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/٥) ٣ - إختلاف الشاهدين في اللفظ دون إختلافهما في المعنى غير مانع من قبول شهادتهما .
٧٥٢	١٤٨	(الظن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق - «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دعوى التطليق للضرر . وجوب الرجوع في إثباتها إلى أرجح الأقوال في المذهب الحنفى . إثبات للضرر بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين .
١٠٠٩	١٩٧	(الظن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
		٥ - شهادة اقترابات بعضهم البعض . مقبولة . الاستثناء شهادة الأصل لفرعه ، والفرع لأصله .
٢١١٥	٢٩٣	(الظن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
		(وراجع أحوال شخصية) .
		(رابعا) الإقرار :
		(أ) الإقرار القضائي :
		عقد العمل في - محدد المدة . جواز إنهاء رب العمل له ولو اتسم بالتعسف . حق العامل في التعويض إن كان له عمل . القضاء للعامل باعتدائه له للأجر رغم إقراره بفصله من العمل خطأ .
١٣٠١	٢٤٧	(الظن رقم ١٨٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٤)
		(ب) الإقرار غير القضائي :
		١ - الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . جواز تجزئته أو اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة . جواز عدم الأخذ به أصلا .
١٤٨٨	٢٨١	(الظن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)
		٢ - الإقرار غير القضائي . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الإثبات متى كان تقديرها سائغا .
١٥٢١	٢٨٨	(الظن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

الصفحة	القائمة	
		الإقرار في مسائل الأحوال الشخصية
		الإقرار بالأبوة . شرطه . أن يكون المقر له مجهول النسب . وجوب إقامته الدليل على عدم صحة نسبه لمن هو منسوب إليه . القضاء بثبوت نسبه لمجرد الإقرار بالأبوة . خطأ في القانون . (الطن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق — (أحوال شخصية) جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
١٤٥٦	٢٧٥	
		(خامسا) القرائن :
		(١) القرائن القانونية :
		١ — هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . أثره . افتراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرحل إليه . الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٩٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٧)
		٢ — عدم إخطار المرسل إليه للناقل كتابة بهلاك البضاعة قبل أو وقت تسليمها . اعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالحالة الموصوفة بها في السند . م ٣ / ٦ من معاهدة بروكسل . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
١١٦٠	٢٢٣	(الطن رقم ٨٧٧ لسنة ٩٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		٣ — ملكية الزوجة في شريعة الأقباط الأرثوذكس لتنقولات مسكن الزوجية قرينة قانونية بسيطة وليست قاطعة . للزوجة إثبات حكمها .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٩٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)

المقدمة	القاعدة	
		٤ — دفع العربون قرينة قانونية على جواز العلول من البيع . جواز الاتفاق على أنه يفيد للبت والتأكيد . (الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) ٣٧٠ ١٩٩٢
		(ب) القرائن القضائية :
		١ — التزام المستأجر بسداد قيمة استهلاك المياه . مجرد سكوت المالك السابق مدة طويلة عن المطالبة بها . لا يصلح دليلا كافيا يفيد تنازله عن حقه . (الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ١٠٩ ٥٥٧
		٢ — إدعاء الطامن شراء المنقولات من المطعمون عليه دون أن يقدم دليلا على ذلك . قرينة على ملكية الأخير لهذه المنقولات . (الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢) ١٥٩ ٨٠٦
		(سادسا) اليمين :
		« اليمين الحاسمة » :
		١ — اختلاس التوقيع على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . استناد الحكم المطعمون فيه في قضائه إلى هذه اليمين . أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق للنقض لا بقتائه على إجراء باطل . (الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢) ١٥٥ ٧٩٠
		٢ — الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للحصم . إعلانه بصيغتها التي أقرتها المحكمة . حضور الحصم بالجلسة المحددة . عدم حلقه

المنفعة	القاعدة	
		اليدين أو منازعته فيها . أثره . وجوب اعتباره نا كلا . الظعن في الحكم غير جائز .
٨٨٢	١٧٤	(الظعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) — — —
		٣ — اليدين الحاشية ملك للمصم . التزام تقاضي إجابة طالب توجيهها متى توافرت شروطها وكان الطالب غير متعسف في طلبها . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص كيدية اليدين متى استندت لأسباب هائغة .
١٠١٧	١٩٩	(الظعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) — — —

أحوال شخصية

المسائل الخاصة بالمسلمين :

(أولا) الطلاق :

٥٠٠	٩٨	١ — طلاق الغضبان في الفقه الحنفي . عدم وقوعه إذا أفقده الغضب الإرادة والإدراك الصحيحين . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا . عدم وجود معياري لليلة التي يستغرقها الغضب . (الظعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
٥٠٠	٩٨	٢ — بطلان طلاق الغضبان . وجوب أن تصاحب حالة الغضب المؤثرة إيقاع الطلاق . لا يكفي أن يكون مبعثه الغضب . (الظعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)

الصفحة	القائمة	
		٣ - إنقضاء مدة الزوجة بالقروء . القول قولها بيمينها . مدة السنة التالية للطلاق . هو الحد الأقصى لادعائها عدم إنقضاء مدتها في دعوى الإرث . م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ (الطن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
١٤٠٢	٢٠٢	"التطبيق للضرر" : ١ - التطبيق للضرر . التفويض في الصالح . مقاده أيضا التفويض برفضه . رفض وكيل الزوجة للصالح المفوض فيه . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
٧٥٢	١٤٨	دعوى التطبيق للضرر . وجوب الرجوع في إثباتها إلى أرجح الأقوال في المذهب الحنفى . إثبات الضرر بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين .
١٠٠٩	١٩٧	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢) ٣ - طلب الزوجة التطبيق للضرر . تحقق الضرر بالإيذاء المتعمد بالقول أو الفعل أو هجر الزوج زوجته .
١٠٠٩	١٩٧	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢) ٤ - التحكيم في النزاع بين الزوجين . شرطه . تكرار طلب الزوجة التفريق مع عجزها عن إثبات الضرر . م ٦ مرسوم بهاون ٢٥ لسنة ١٩٢٩
٢١١٥	٣٩٣	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣) ٥ - ثبوت عجز للقاضي عن الإصلاح بين الزوجين . كفاية حضور الوكيالين المفوضين ورفض أحدهما الصلح . لا يلزم مثول الزوجين بشخصيهما .
٢١١٥	٣٩٣	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)

(ثانياً) النسب :

١ - يثبت بالفراش أو الإقرار أو البيعة . لا يشترط
تقبول الهيئة معaine واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
كفاية دلالتها على الزوجية والفراش بمعناه الشرعي .

(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٣/٥) ٧٤٦ ١٤٧

٢ - إقامة كل من الخصمين دعوى بإثبات وراثته .
القضاء برفض الدعوى الأولى وفي الدعوى المنضمة بثبوت
النسب مع إحالتها للتحقيق لإثبات أن المدعى هو الوارث
الوحيد . تأييده استئنافياً . قضاء غير منه التصومة . عدم جواز
الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٧ ، ٢٨ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢) ١٠٠٣ ١٩٨

٣ - الإقرار بالأبوة شرطه . أن يكون المقر له مجهول
النسب . وجوب إقامته الدليل على عدم صحة نسبه لمن هو
منسوب إليه . القضاء بثبوت نسبه لمجرد الإقرار بالأبوة .
خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٥/٢١) ١٤٥٦ ٢٧٥

المسائل الخاصة بغير المسلمين :

(أولاً) تغيير للطائفة أو الملة :

١ - اتباع المذهب البروتستانتي في مصر . اعتبارهم
طائفة واحدة هي طائفة الانجليكان الوطنيين . انضمام الزوج

الصفحة	القائمة	
		البروتستنتي إلى إحدى كنائس أو شيع هذه الطائفة . لا يعد تغير الملة أو لطائفته .
٤٣٩	٨٥	(الطن رقم ٣١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ — تغير الطائفة أو الملة . اتصاله بحرية العقيدة . تحقق أثره بآتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .
٦٤٦	١٢٦	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٣ — المجلس الملى الانجيلي العام . هو الهيئة ذات الاختصاص الأصيل في قبول الانضمام إلى طائفة الانجيليين . الأمر العالي المؤرخ أزل مارس سنة ١٩٠٢ .
٦٤٦	١٢٦	(الطن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٤ — وجوب صدور الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية للصيرين غير المسلمين المتعدى الطائفة والملة وفق شريعتهم . المقصود بلفظ شريعتهم .
٢١٥٣	٤٠٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)
		(ثانياً) أسباب التطلاق :
		الزنا المحكمى . هو سوء السلوك الذى لا يرقى إلى حد الزنا . إعتباره سبباً يبيح التطلاق . م ٥٦ من لائحة الأقباط الأرثوذكس ١٩٢٨ ، تقدير الأفعال المكونة لذلك . مرجعه محكمة الموضوع . عدم تقيدها بصدور توقيع سابق من الرئيس الدينى .
٢١٥٣	٤٠٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)

القاعدة

المرحلة

(ثالثا) الطلاق بالإرادة المنفردة .

١ - جماعة الادفنتست وكنيسة الانجيليين الوطنيين كلاهما من شيع المذهب البروتستانتي . انتقل الزوج البروتستانتي من أحدهما إلى الأخرى . لا يعد تغيير الطائفة أثره . عدم جواز تطليقه زوجته بالإرادة المنفردة .

(الظن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) ٨٥ ٤٣٩

٢ - إبطال المحاسن الملى الانجيلى العام لقرار انضمام الزوج للطائفة لعدم التصديق عليه . أثره . عدم جواز تطليقه زوجته بالإرادة المنفردة طالما اتحدت معه فى الطائفة والملة .

(الظن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ١٢٦ ٦٤٦

المسائل الخاصة بالأجانب :

الزوج المسلم أردنى الجنسية ، لا يعد من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة . استئناف الحكم الصادر ضده بالتطليق . وجوب اتباعه الإجراءات الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الظن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩) ٢٠٣ ١٠٥٠

دهوى الأحوال الشخصية :

(أولا) الإجراءات :

الدهاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها فى سنة ١٩٥٥ . بيانها بحسب التطور التاريخى لتحديد ولايتها . خضوعها للإجراءات المنصوص عليها فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(الظن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩) ٢٠٣ ١٠٥٠

الصفحة	القائمة	
		(ثانيا) سماع الدعوى .
		١ - التناقض المانع من سماع الدعوى . ماهيته . جواز ان يكون التناقض من المدعى أو منه ومن الشهود .
٧٤٦	١٤٧	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/٥)
		٢ - دعوى الزوجية . عدم سماعها عند الإنكار إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية . م ٩٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ . لا حبرة بما إذا كانت الدعوى مجردة أو ضمن حق آخر . سرية سواء كانت الدعوى مرددة بين الزوجين أو ورتتهما أو بين هؤلاء وبين الغير أو النيابة .
٣١٨٩	٤٠٧	(الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق وأحوال شخصية - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)
		(ثالثا) الاثبات .
		راجع إثبات .
		(رابعا) الحكم في الدعوى .
		١ - الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة . ذات حجية مؤقتة . بقاؤها طالما أن دواعي الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير .
١٢٦٩	٢٤١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠)
		٢ - الحكم نهائيا برفض طلب ضم الصغيرة لو ادعاهما لاحتها إلى خدمة النساء . مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية ذلك الحكم رغم عدم تغير الظروف . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٢٦٩	٢٤١	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) الطعن في الحكم .
		(أ) "الاستئناف" .
		١ - استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . خضوعه للقواعد المبينة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم جواز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)
		٢ - القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في مسائل الأحوال الشخصية . شرطه . تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف . تخلفه عن الحضور بأى جلسة تالية . أثره . شطب الاستئناف .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)
		(ب) "النقض" .
		١ - خطأ الحكم المطعون فيه بقضائه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه لهذا السبب . غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٦/١/١٩٨٠)
		٢ - ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . ستون يوما . م ١/٢٥٢ مرافعات . إبقاء قانون المرافعات القائم على المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع . لا أثر له . حلة ذلك .
١٩٤٦	٣٦١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٥/١١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		مسائل الولاية على المال :
		(أولا) الولاية على القاصر :
		١ - تصرف الأب بالبيع للتجرا لاجنه القاصر . صحيح وإن كان هبة مستترة في صورة عقد بيع . ثبوت صورية الثمن . لا يترتب عليه سوى إقفاء الأب من تقديم حساب عن العقار محل التصرف وعدم استئذان المحكمة عند تصرفه فيه للغير .
١٤٣١	٢٧١	(الطن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		٢ - بيع المتصرف ذات العقار لأشخاص مختلفين على أساس أسبقية تسجيل عقودهم . لأجل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ مدني بتفضيل المتسك بالعقد الظاهر على من يتسك بالعقد المستتر . اقتضاره على حالة اختلاف شخص المتصرف .
١٤٣١	٢٧١	(الطن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		٣ - القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بالإذن للولي الشرعي ببيع بعض أطيان ابنه للقاصر . عدم تضمنه فصلا في تكييف سند ملكية القاصر باعتباره بيعا أو هبة مستترة . لاجية له في النزاع القائم بين الولي الشرعي وآخرين بشأن تكييف هذا التصرف . علة ذلك .
١٤٣٩	٢٧٢	(الطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		٤ - المال الآيل للقاصر عن طريق التبرع من أبيه صريحا أو مستترا . جواز تصرفه فيه دون إذن المحكمة . عدم التزامه بالجرد أو تقديم كشف حساب عنه . م ١٣ . ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢
١٤٣٩	٢٧٢	(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		هـ - المال الآيل للقاصر عن طريق التبرع من أبيه . تصرفه فيه بالبيع . لا يشترط في هذا التصرف خلوه من الغبن الذي يزيد عن خمس القيمة . هذا القيد مقصور على التصرفات الخاضعة لاستئذان المحكمة .
١٤٣٩	٢٧٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩) (ثانيا) الحجر . " وفاة المطلوب الحجر عليه " . وفاة المطلوب الحجر عليه أثناء نظر معارضته في الحكم النهائي الصادر بتوقيع الحجر عليه . أثره . وجوب الحكم فيها بانتهاء دعوى الحجر . حلة ذلك .
٢٦٩	٥٦	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) (ثالثا) دعوى الأحوال الشخصية للولاية على المال "الاختصاص" اختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالفصل في مواد الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين الذائب عنهما . مناطه . قيام المسادة أمامها . عدم تقديم الحساب إليها . أثره : للقاصر منذ بلوغه سن الرشد حق الالتجاء إلى طريق الدعوى العادية وفقا للقواعد العامة .
١٠١٧	١٩٩	(الطن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣) " إجراءات نظر الدعوى " . ١ - الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

الصفحة	القائمة	
		٢ — دهاوى الأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غير ملانية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .
١٣٠٦	٢٤٨	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٥/٧)
		٣ — خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من تنظيم للإجراءات في الدهاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . وجوب الرجوع في شأنها إلى قانون المرافعات وما ورد بالكتاب الرابع منه .
١٣٠٦	٢٤٨	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٥/٧)
		"الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية"
		١ — مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال . حالات الطعن فيها بطريق النقض . ورودها على سبيل الحصر بالمادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٢ — القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بالزام الوصى الخاص بتقديم كشف حساب . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

إختصاص

(اولا) الأختصاص الولائي :

« الدفع بعدم الاختصاص الولائي » .

صحيفة الطعن بالنقض . إقتصارها على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الموضوع . عدم اشتغالها على نفي يتعلق بالاختصاص الولائي . أنه . عدم قبول إثارة النيابة العامة لمسألة الاختصاص . هــ ذلك .

(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢) ... ١٦٩ ٨٥٧

« القرار الإداري » .

للمحكم التحقق من قيام القرار الإداري بمقتضى القانونية . تطبيقها له وفقا لظاهر نصوصه على النزاع المطروح . لا يعد تعرضا للقرار بالتأويل .

(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١) ... ١١٢ ٥٧٢

« لجان التقييم » .

(١) لجان تقييم المنشآت المؤممة . اختصاصها . نهائية قراراتها . شرطه . تحميل المنشأة بديون ليست ملزمة بها . لاجية له قبل الدولة أو أصحاب الشأن .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ... ٦٦ ٣٢٧

(٢) لجان تقييم المنشآت المؤممة . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤممة والغير . فصلها في هذه المنازعات لا يكتسب « صيانة تحول دون طرحها على المحكمة المختصة .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ... ٦٦ ٣٢٧

المقنة	القاعدة	
		٣ — اختصاص بلجان تقييم المنشآت المؤتممة . نطاقه . لا حجية لقراراتها فيما يجاوز اختصاصها قبل الدولة أو أصحاب الشان . فصلها في نزاع لا يتعلق بالتقييم في ذاته . لا يمنع المحاكم من نظره والفصل فيه . لا يعد ذلك طعنًا في قرار إداري ممنوع بالحصانة .
١٨٤٦	٣٤٢	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣) "منازعات إيجار الأراضي الزراعية" .
		١ — الاختصاص الاتقراوى بلجان الفصل فى المنازعات الزراعية . مناطه . الذس على اختصاص اللجنة بنظر بعض المنازعات دون أفرادها بها . لا يحول دون عرضها على المحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل فيها .
١٢١٢	٢٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٢ — دعوى المستأجر بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم . اختصاص المحاكم بلجان الفصل فى المنازعات الزراعية بنظرها . منازعة المدعى عليه بشأن بطلان العقد لتنازل عن الإيجار للغير . وجوب تقديمه طلبا بذلك إلى اللجنة . المنازعة بشأن مقدار حيازة المدعى وأسرته . لا تعد من حالات الاختصاص الاتقراوى بلجان المذكورة .
١٢٢٣	١٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) (هـ) "اختصاص محكمة النقض" . إختصاص محكمة النقض بالفصل فى طلب التعويض عن القرارات الادارية . مناطه . طلب التعويض عن إغفال الجهة الإدارية تعيين الطالب فى النيابة سنة ١٩٦٩ ثم تعيينه فى وقت لاحق . عدم اختصاص المحكمة بنظره .
٣٤	٨	(الطن رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

الصفحة	اللمعة	
		(و) "قوة الأمر المقتضى"
		١ - صدور حكم حائزاً لقوة الأمر المقتضى من جهة قضائية غير مختصة ولائياً . لا حجية له أمام الجهة القضائية المختصة . احتفاظه بحجيته أمام محكمة الجهة التي أصدرته .
٣١٢	٦٣	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ - الأتعاب المستحقة للمهندس التقابى عند عدم الاتفاق عليها . اختصاص مجلس النقابة بتقديرها . عدم التغلظ في الميعاد من قرار المجلس . أثره . اكتسابه قوة الأمر المقتضى . لا يغير من ذلك أن تكون المنازعة حول سبب الالتزام .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)
		(ثانياً) الاختصاص النوعى :
٨٨٨		١ - دعوى الإخلاء لاستعمال المستأجر المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بالمالك . اختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بنظرها . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
١٣٩٣	٢٦٥	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)
		٢ - طريقة استعمال المكان المؤجر . مردها لإرادة المتعاقدين طالما لا تخالف قاعدة آمرة في التشريعات الاستثنائية . تحديد نطاق إحداث الضرر . عدم اقتصاره على ما يقع داخل العين المؤجرة . جواز شمول الاتفاق لما يتصل بها من أجزاء أخرى . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى الإخلاء عند المخالفة .
١٣٩٣	٢٦٥	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحكم استثنائيا بإلغاء حكم محكمة أول درجة للقاضي بعدم اختصاصها نوبيا بنظر الدعوى . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها . تعبدى محكمة الاستئناف للدفع بعدم قبول الدعوى . خطأ . حلة ذلك .
٢٠٥٠	٣٨٢	(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٠) "قاضي الأمور الوقفية"
		أجر مصفى الزكاة . جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التي عينته . م ٨٨٠ مدني . لا يمتن ذلك من اختصاص قاضي الأمور الوقفية بإصدار أمر على مريضة بتقدير أجره . م ٩٥٠/٥ مرافعات .
٩١٠	١٧٨	(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٠) "قاضي التنفيذ"
		١ - الاشكال الأول المرفوع من الملتزم بالدين . أثره . وقف تنفيذ الحكم ولو رفع إلى محكمة غير مختصة . زوال الأثر الواقف . مناطه .
٩٨	٢٢	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/١/١٩٨٠) ٢ - الحكم بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الاشكال وإحالة إلى محكمة الجناح . حكم غير منه لخصومة في الاشكال . مؤداه . بقاء الأثر الواقف للاشكال .
٩٨	٢٢	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/١/١٩٨٠) ٣ - رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة . لا بطلان . قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف في منازعة متعلقة بالتنفيذ وإحالة إلى محكمة الاستئناف التزم المحكمة المحال عليها بالإحالة . لا خطأ .
١٣٨٠	٢٦٢	(الطن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”مسائل الولاية على المال“ .</p> <p>١ - اختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالفصل في مواد الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما . مناطه . قيام المسادة أمامها . عدم تقديم الحساب إليها . أثره . لتقاصر عند بلوغه من الرشد حق الإلتجاء إلى طريق الدعوى العادية وفقا للقواعد العامة .</p>
١٠١٧	١٩٩	<p>(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)</p> <p>٢ - تكييف التصرف الصادر من الوالد لإبنته بأنه عقدي بيع أو هبة مستترة . اختصاص المحكمة المدنية بالفصل فيه . لاشأن لمحكمة الأحوال الشخصية بذلك .</p>
١٤٣٩	٢٧٢	<p>(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)</p> <p>” المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية “</p> <p>المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قبضة الدعوى . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استثنائيا في قضاء المحكمة الجزئية والطعون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ١٩٧٥/٦٧ . أثر ذلك . عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .</p>
٢٠٧٣	٢٨٦	<p>(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)</p> <p>(ثالثا) الاختصاص القيمي :</p> <p>١ - دعوى العامل بأحقية في تقاضي بدل إقامته وبالزام رب العمل بالمبلغ المستحق له . الطلب الأول غير قابل للنقد</p>

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبار أن قيمته تزيد على ٢٥٠ ج .
٥٣٩	١٠٥	(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٢ — اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر أحد الطلبات في الدعوى . أثره . امتداد اختصاصها إلى ما عسى أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى . لا يغير من ذلك أن تكون داخلة في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي .
٥٣٩	١٠٥	(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٣ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ولو لم يتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج .
٩٨٢	١٩١	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		٤ — مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص . لا يمنع من ثبوت الجحبة لامتى صدر من جهة قضائية لها ولاية إصداره .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٥ — الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاتمائي الطعن فيها . شرطه . م ٢٢١ مرافعات . مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص خطأ في تطبيق القانون لا يعيب الحكم بالبطلان.
١٤٩٧	٢٨٢	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)
		٦ — الدفع بعدم الاختصاص القيمي . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . هـ ذلك .
١٧٤٦	٣٢٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١١)

القاعدة الصفحة

٧ — طلب تصفية الشركة . وجوب تقدير قيمته بمجموع أموال الشركة وقت طلب التصفية . اختصاص المحكمة الابتدائية ينظره . أثره . امتداد اختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة به ولو كانت مما يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية . الحكم الصادر في الدعوى . جواز استثنائه طالما تجاوزت قيمة الطلب الأصل النصاب الاقتهائي للمحكمة .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢) ٣٤٢ ١٨٤٠

٨ — قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والإحالة للمحكمة الابتدائية . قضاء منه للتصومة . جواز استثنائه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . عدم استثنائه . أثره . وجوب تأكيد المحكمة الابتدائية بما انبى عليه الحكم من أسباب مرتبطة بالمنطوق .

(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧) ٣٩٧ ٢١٣٧

إرتفاق

١ — حق الارتفاق بتخصيص المسالك الأصلية . نشوؤه من وقت صيرورة للمقارين محل الارتفاق المتبادل مملوكين لمالكين مختلفين مع تماقهما على هذا الوضع . وجوب أن يكون الغاؤه باتفاق صريح بينهما . لا يكفي خلو عتد البيع من شموله هذا الحق ، أو ضمان خلو المبيع من الحقوق العينية .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥) ٢١٧ ١١٣٦

٢ — التنازل عن حق الارتفاق . وجوب شهره . حق الشفيع . ثبوته بمجرد إعلان رغبته . تنازل الحار البائع عن حق

المفحة	القائمة	
		الارتفاق بالرى من المسقاء الفاصلة بعد رقع دعوى دعوى الشفعة . لا أثر له .
١٥٨٨	٢٨٩	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) — — — ١ — كسب حق ارتفاق بالمطل بالتقادم . أثره . لصاحب الحق إستبقاء مطلقه مفتوحا على أقل من المسافة القانونية . عدم أحقية الجار فى البناء على مسافة أقل من متر حتى لو كان المطل مفتوحا فى حائط مقام على الخط الفاصل بين المقارين . م ٨١٩ ، ١٠١٦ / ٢ من القانون المدنى .
٢٠٠٠	٣٧٢	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤) — — — ٢ — حق الارتفاق بالمطل . ١ كتسابه بالتقادم . تحققة بتوافر شرطى الظهور والاستمرار بنية استعمال الحق مدة خمسة عشرة سنة . هلاك العقار المرتفق به أو العقار المرتفق أثره . إنتهاء حق الارتفاق . م ١٠٢٦ من القانون المدنى .
٢٠٠٠	٣٧٢	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤) — — —
لورث		
(أولا) ما يصح اختياره ما لا يورث :		
موت المضرور فى الحال نتيجة الاعتداء عليه . ضرر مادى انتقال الحق فى التعويض عنه إلى ورثته .		
٢٥٥	٥٣	(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) — — —
(ثانيا) تمثيل الوارث للورثة .		
النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . اختصاص مصلحة الضرائب المستأنفة لبعض		

الصفحة	القائمة	
		الورثة المحكوم لهم . أثره . بطلان الاستئناف . عدم جواز اعتبار من اختصم من الورثة نائبا لمن كان حاضرا مثله في الخصومة .
٢٢٢	٦٧٠	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) — — — (ثالثا) دعوى الإرث .
		١ — قضاء محكمة أول درجة برفض إبطال إسمهاد ورواية مع تحديد جلسة انظر طلب إثبات الوفاة والوراثه . تأييده استئنافيا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق — «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ٢ — انقضاء مدة الزوجة بالقروء . للقول قولها يمينها . مدة السنة التالية للطلاق . هو الحد الأقصى لادعائها عدم انقضاء عدتها في دعوى الارث م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
١٠٤٢	٢٠٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق — «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٠/٤/٩) — — — (رابعا) ثبوت الملكية بالميراث .
		١ — ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد . جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات . لا تثريب على المحكمة إن هي استندت في قضائها إلى شهرد سمعهم الخبير دون حلف يمين .
١٦٢	٣٦	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥) — — — ٢ — إقامة الحكم قضاءه في ثبوت الملكية على الميراث . النعى عليه في خصوص ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد ، غير منتج .
١٦٢	٣٦	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥) — — —

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) مسئولية الوارث .
		شخصية الوارث . استقلالها عن شخصية المورث . مسئولية الوارث عن ديون الزكاة . انحصارها فيما آل إليه من ميراث . التزامه بتسليم ما باعه المورث . لا يشمل ما يكون ضمن مشتراه المسجل .
٢١٠٢	٣٩١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
		إستئناف
		(أولا) ميعاد الاستئناف :
		١ — ميعاد المسافة . وجوب اعتباره مع ميعاد الاستئناف ميعادا واحدا يتكون منهما ميعاد الطعن . قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف . إفعالها بحث ما إذا كانت المسافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة توجب إضافة ميعاد مسافة . قصور .
٥٤٨	١٠٧	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٢ — الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئنافه خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه . م ٣٩٤ من قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما نصت عليه القواين الخاصة من إجراءات وموايد .
١٩٧٥	٣٦٦	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١)
		(ثانيا) رفع الاستئناف :
		«الإستئناف الفرعي» .
		١ — طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف . هو

المفصلة	القاعدة	
		قبول منه للحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي . أثره . عدم جواز إقامته استئنافا فرديا . حلة ذلك .
٥٩٣	١١٥	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣) ٢ — طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف . إختياره قبولاً للحكم المستأنف . أثره . عدم جواز إقامته استئنافا فرديا عنه . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٥١٤	٢٨٥	(الطن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧) (ثانيا) صحيفة الاستئناف : ١ — الإستمئناف المرفوع ضد أحد المحامين . عدم وجوب توقيع محام على صحيفته متى عجز المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الإذن من مجلس النقابة لمحامي المستأنف برفعه . لا محل لاشتراط التقدم بطلب الإذن بالفعل .
٤١٣	٨٠	(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦) ٢ — قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي إستئنافه . وجوب أن يكون بتكليف الخصم بالحضور خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان المستأنف بالقرار المطعون فيه .
١١٧٧	٢٣١	(الطن رقم ١٩١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٦) (رابعا) إعلان الاستئناف : ١ — البطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة . بطلان نسي . وجوب تمسك صاحب الشأن به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوما فيه بالتضامن .
٢٩٨	٧٨	(الطن رقم ٤٣ سنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

المقنة	القاعدة	استئناف
		٢ - إعلان صحيفة الدعوى أو الاستئناف . إجراء لازم لانعقاد المحصومة . مريان قواعد إجراءات الدعوى والأحكام فيها على الاستئناف . م ٢٤٠ مرافعات . مؤداه مريان إجراءات إعلان الدعوى في الموايد المنصوص عليها في المادة ٧٠ مرافعات .
٤٠٤	٧٩	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٣ - تعجيل ورثة المدعى للدعوى بعد انقطاع سير المحصومة عدم بيان الموطن الأصلي لهم بصحيفة التعجيل واتخاذهم فيها موطنًا مختارًا لهم . عدم جواز إعلانهم بصحيفة الاستئناف في هذا الموطن . حلة ذلك .
٤٠٤	٧٩	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		« إعتبار الاستئناف كأن لم يكن » .
		١ - القضاء بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن في مسائل الأحوال الشخصية . شرطه . تخلف المستأنف عن الحضور بأي جلسة تالية . أثره . شطب الاستئناف .
١٨٢	٣٩	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق، (أحوال شخصية) - جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		٢ - خطأ الحكم المطعون فيه بقضائه بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه لهذا السبب . غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق - «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		٣ - الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وجوب التمسك به ممن لم يعلن بصحيفته دون غيره ولو كان موضوع الدعوى غير

الصفحة	القائمة	
		قابل للتجزئة . ترك المستأنف لتقصوطة قبل المستأنف عليه التمسك بالدفن . أثره . سقوط الدفع .
٣٣٢	٦٧	(الطن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٤ — إختيار الاستئناف كان لم يكن لإعلان صحيفة بعد الميعاد المحدد . المادتان ٧٠ ، ٢٢٠ مرافعات . إستبعاد هذا الجزء من نص المادة ٢٢٠ مرافعات . لايعنى عدم إعماله . وله ذلك .
٤٠٤	٧٩	(الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥) ٥ — إنتهاء ثلاثة أشهر دون إعلان صحيفة الاستئناف . أثره . وجوب إقتضاء بإختيار الاستئناف كان لم يكن م . ٧٠ مرافعات . تحقق موجب إعمال هذا الجزاء قبل تعديل هذه المادة بمجمله جوازيا للحكمة . أثره . لا محل لإعمال حكم القانون الجديد .
١٨٠٦	٣٣٦	(الطن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١) (خامسا) نصاب الاستئناف : ١ — دعوى لأعمال بالمطالبة بفروق أجر قدرها ٣٢ ج وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا . طلب غير قابل للتقدير . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٦٩١	١٣٥	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢) ٢ — تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الخصوم فيها . كفيته . م ٣٩٩ مرافعات . دعوى الولي الشرعي بمطالبة الشركة بتصيب أولاده المقصر في الأرباح . وجوب تقدير قيمتها بما يطالب به

الصفحة	القاعدة	
		كل من الأولاد على حدة . لا يذير من ذلك أن يكون استئناف الأرباح محل نزاع . حلة ذلك .
١٤٩٧	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)
		٣ - الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاتهامي . الطعن فيها . شرطه . م ٢٢١ مراقعات . مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص خطأ في تطبيق القانون لا يعيب الحكم بالبطلان .
١٤٩٧	٢٨٢	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)
		٤ - الدعوى بطلب فروق إهانة غلاء المعيشة وما يستجد منها . طلب غير قابل للتقدير . جواز استئناف الحكم الصادر فيها باعتبار أن قيمتها تجاوزت ٢٥٠ ج .
١٨١٨	٣٣٨	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		٥ - طلب تصفية الشركة . وجوب تقدير قيمته بجموع أموال الشركة وقت طلب التصفية . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . أثر امتداد اختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة به ولو كانت مما يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية . الحكم الصادر في الدعوى . جواز استئنافه طالما تجاوزت قيمة الطلب الأصلي النصاب الاتهامي للمحكمة .
١٨٤٠	٣٤٢	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)
		٦ - الدعوى بطلب الإخلاء للنصب والتسليم . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . حلة ذلك .
٢٠٤٣	٣٨٦	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) جواز الاستئناف :
		(١) الأحكام الجائز استئنافها :
		١ - طلب إنهاء عقد إيجار المسكن المفروش لانتهاء مدته . منازعة المستأجر بأن العين المؤجرة ليست مفروشة . إعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٣٠٦	٦٢	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ - حكم مرسوم الزاد . جواز استئنافه في حالات أوردتها المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . العيب في إجراءات المزايدة من بين هذه الحالات .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ و ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٠)
		٣ - قبول هيئة التأمينات الاجتماعية أمام محكمة أول درجة تسوية معاش المدعى طبقا للحكم الذي يصدر فيها . لا يعتبر مانعا من استئنافها له . علة ذلك . تعلق الأحكام الخاصة بأحكام المعاش بالنظام العام .
٢٠٤٧	٣٨٧	(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٤)
		(ب) الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ - استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . خضوعه للقواعد المبينة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم جواز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٠/١/١٦)

الصفحة	القائمة	
		٢ - الحكم بتوجيه اليمن الحاصمة للتعلم . إعلانه بصيغتها التي أقرتها المحكمة . حضور التعلم بالجلسة المحددة . عدم حلفه لليمين أو منازعته فيها . أثره . وجوب اعتباره ناكلا . الطعن في الحكم غير جائز .
٨٨٣	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٣ - الأحكام غير المنهية للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا بعد صدور الحكم المنهى للتصومة . الاعتناء . م ٢١٢ مرافعات . اعتبار هذه الأحكام مستأنفة مع استئناف الحكم المنهى للتصومة ما لم تكن قبلت صراحة . م ٢٣٩ مرافعات .
١٢٨٩	٢٤٥	(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢)
		٤ - استئناف الحكم برفض الطعون بالجهالة والافتكار والتزوير مع إعادة الدعوى للرافعة في الموضوع . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الطعن استقلالا في هذا الحكم . صحيح . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٥١	٢٥٧	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
		٥ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري الجائز الطعن فيها استقلالا . هي الأحكام الصادرة في بعض الطلبات الموضوعية . الحكم بالغرامة عند رفض الادعاء بالتزوير . جزاء مقرر لصالح الخزنة العامة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٥١	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٣)
		٦ - الحكم بتقرير مبدأ استحقاق التعويض . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . استئنافه مع الحكم المنهى للتصومة . القضاء بسقوط الحق في استئنافه . خطأ .
١٩٨٥	٣٦٨	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
٢٠٦٧	٣٨٥	٧ - حكم إيقاع البيع . حالات استئنافه . ورودها حصرا في المادة ١/٤٥١ مرافعات . عدم امتدادها إلى عيوب مرحلة تصفية المنازعات . سبيل الطعن على هذه العيوب . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
٢٠٦٧	٣٨٥	٨ - عدم إخطار النيابة بوجود قصر في خصومة التنفيذ . لا يعتبر حيا في إجراءات المزايدة يجيز استئناف حكم إيقاع البيع . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
٢٠٧٣	٣٨٦	٩ - المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الدعوى . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية والطعون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ١٩٧٥/٦٧ . أثر ذلك . عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية . (الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)
		(سابعاً) الخصوم في الاستئناف :
١٣١	٢٩	١ - دعوى استحقاق المعاش من العامل المتوفى . اختصاص رب العمل بالحكم في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لانقضاء حلافة العمل . ترك المدعى للخصومة في الاستئناف قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حجته بشأن نفى علاقة العمل . حلة ذلك . رب العمل ليس خصما حقيقيا في النزاع . (الطن رقم ١٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ - الصفة في الطعن . نبوتها لمن كان خصما في الدعوى . إقامة الدعوى من الحارس القضائي . صدور الحكم عليه بهذه الصفة . زوال صفة قبل رفع الاستئناف . عدم جواز رفعه منه لا بصفته حارسا ولا بصفته الشخصية .
٤٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠) ٣ - التدخل في الدعوى . أثره . صيرورة التدخل طرفا في الدعوى . الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه . للتدخل منضما لأحد الخصوم حتى امتثاله ولو لم يسأفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠) (ثامنا) أثر الاستئناف ١ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما قدم فيها من أدلة ودفع وما يطرح منها وما يكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة .
١٢٥	٢٨	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٠) ٥ - استئناف الحكم . أثره . انتقال الدعوى للمحكمة الاستئنافية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام المحكمة الابتدائية من دفع وأوجه دفاع طالما لم يتنازل عنها صراحة أو ضمنا .
٤٧٠	٩١	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١١/٢/١٩٨٠) ١ - الحكم بعدم سماع الدعوى أو بعدم قبولها أو رفضها بحالتها . أثره . استنفاد المحكمة ولايتها فيها . إلغاؤه استئنافيا . عدم جواز إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع النزاع .
١٣١٠	٢٤٩	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨/٥/١٩٨٠) قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لعدم الاتجاه أولا إلى اللجنة المختصة للاعتراض على تقدير التوبيخ . إلغاؤه استئنافيا . أثره وجوب إعادة الدعوى للمحكمة الابتدائية لنظر الموضوع عدم استنفاد ولايتها فيه .
٩٢٥٥	٢٥٨	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٠)

المفحة	القاعدة	
		(تاسعا) نطاق الاستئناف
		١ - الدفع المبدى من النائب عن وزير التأمينات أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيله لهيئة التأمينات الاجتماعية . هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى . جواز إبداءه لأول مرة في الاستئناف .
١٢٥	٢٨	(الطنان رقم ٣١٨ ، لسنة ٥٥١ ق ٤٨ - جلسة ١٩٨٠/١/١٠) ..
		٢ - استئناف إبطال الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد . جواز تمسكه بانتقال ملكية المبيع إلى مشتر آخر منه . لا يعد هذا الدفاع تعرضا منه للشترى الأول .
٣٦٦	٧٣	(الطنان رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٣ - الدفع وأوجه الدفاع التي سبق للسائق عليه إبدائها أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية . لا حاجة لإعادة ترديدها أمامها طالما لم يتنازل عنها . مثال بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة .
٤٥٥	٨٨	(الطنان رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٤ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لرفعها قبل الأوان ، استنادا إلى عدم أحقيته بعد في الترقية . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادة المحكمة أول درجة . حلة ذلك .
٥٨٨	١١٤	(الطنان رقم ٧٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	استئناف
		٥ - دفاع المستأنف عليه ودقوعه أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف ولو كان قد فصل فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه طالما قضى له بكل طلباته .
٨٤١	١٦٦	(الظن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
		٦ - استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة . عدم تقييد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .
٨٩٤	١٧٦	(الظن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		٧ - إجراءات الخصومة في الاستئناف . استقلالها عن الخصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة لا يحول دون تمسكه ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .
١١٩٠	٢٢٩	(الظن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		٨ - الدفاع الوارد بمذكرة المستأنف أمام محكمة أول درجة والتي استبعدتها لتقديمها بعد الميعاد . عدم التمسك به أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٢٤	٢١٥	(الظن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)
		٩ - ضم دعوى تثبيت ملكية إلى دعوى عدم نفاذ عقد بيع من ذات المقار . أثره . استئناف الحكم الصادر في أيهما شموله الحكم الصادر في الدعوى الأخرى .
١٨٩٩	٢٥٢	(الظن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٦)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - نقض الحكم كلياً . أثره . زوال الحكم الاستئنافي المنقوض دون الحكم الابتدائي . لمحكمة الاستئناف من بعد الإحالة إلى الحكم الابتدائي .
١٩٢٣	٣٥٦	(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠)
		١١ - التزول عن التمسك بالحرر المطعون فيه بالتزوير إبداءه أمام محكمة الدرجة الثانية بعد أن فصلت محكمة أول درجة في الإدعاء بالتزوير . غير جائز . دلة ذلك .
١٩٢٣	٣٥٦	(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠)
		١٢ - الحكم استئنافياً بإلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم اختصاصها نوبياً بنظر الدعوى . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها . تصدى محكمة الاستئناف للدفع بعدم قبول الدعوى . خطأ . دلة ذلك .
٢٠٥٠	٣٨٢	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٦)
		١٣ - الاستئناف . نطاقه . قصره على ما رفع عنه . م ٢٢٢ مرافعات . استئناف المدعية الحكم في الدعوى الأصلية لزيادة التعويض . لا يطرح على محكمة الاستئناف الحكم الصادر في دعوى الضمان الفرعية . دلة ذلك .
٢٠٦٤	٣٨٤	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		(عاشراً) الطلبات في الاستئناف :
		١ - الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي في معنى المادة ٢٣٤ مرافعات . ماهيتهما . إلغاء المحكمة الاستئنافية لحكم محكمة أول درجة الذي استجاب للدفاع الأصلي للمتهم . لا محل

الصفحة	القائمة	
		لإعادة الدعوى إليها للفصل في دفاعه الاحتياطي . هـ . فك .
٧٦	١٨	(الطن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢) ٢ - تضمين العامل دعواه طلبا أصليا بإلزام الشركة بتسكينه على فئة مالية معينة ، وطلبا احتياطيا بالتعويض التقدي من تسكينه خطأ على فئة أقل . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي للقاضي للعامل بطلبه الأصلي . المنع ما بها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج .
١٩٣٣	٣٥٨	(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣) "الطلبات الجديدة" : ١ - رفض المحكمة الابتدائية دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة . طلبه أمام محكمة الاستئناف إنهاء عقد الإيجار . غير متجاوز في مبناه طاب الإخلاء . إجابته إلى طلبه . لا خطأ .
٦٧٧	١٢٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١) ٢ - طلب المدعي أمام محكمة أول درجة أصليا بإبطال العقد واحتياطيا فسخه مع التعويض . احتشاده الحكم برفض الدعوى طالبا انقضاء العقد لاستحالة تنفيذه . هو تغيير للسبب ولا يعد طلبا جديدا .
٨٣٧	١٦٥	(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧) ٣ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف . الاستثناء م ٢٣٥ مرافعات . طلب زيادة التعويض في الاستئناف

المفحة	القاعدة	
		دون بيان المستأنف ما طرأ لتبرير تلك الزيادة . اعتباره طلبا جديدا غير مقبول .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ ، لسنة ١٢٣٥ ق ٤٧ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) ٤ — الطالب الجديد في الاستئناف . ماهيته . طلب ورثة العامل المحكم لهم بتأمين إضافي لأول مرة عند نظر الاستئناف . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٥١٤	٢٥٨	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧) (عاشرا) الحكم في الاستئناف : مسائل عامة : ١ — تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عطلة رسمية . حجز الدعوى للحكم دون إعلان المستأنف بالجلسة المحددة . ثبوت علمه بها وتقديمه مذكرة بدفاعة . أثره . لا عمل للتمسك بالبطلان أو النهي بعدم إعادة الدعوى للرافعة .
٥٥١	١٠٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ٢ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان الحكم لعيب فيه أو في الإجراءات لا يمتد إلى صحيفه الدعوى . إلزامها بالفصل في الدعوى .
١٩٠٤	٣٥٢	(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٢) « بطلان الاستئناف » . ١ — النزاع بشأن عناصر التركة قبل أيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . اختصاص مصلحة الضرائب المستأنفة

الصفحة	القاعدة	
		لبعض الورثة المحكوم لهم . أثره . بطلان الامتناف . عدم جواز اعتبار من اختصم من الورثة نائبا لمن كان حاضرا مثله في الخصومة .
٢٢٢	٦٧	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - رفع الامتناف إلى محكمة غير مختصة . لا بطلان . قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة امتنافية بعدم اختصاصها بنظر الامتناف في منازعة متعاقبة بالتنفيذ وإحالة إلى محكمة الامتناف . إلزام المحكمة المحال عليها بالإحالة . لا خطأ .
١٣٨٠	٢٦٢	(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
		(حادي عشر) تسبب الحكم الامتنافي :
		١ - عدم إفصاح الحكم عن الأساس القانوني لقضائه . عدم منافقته للأسباب المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف . لا خطأ . طلب صدر قضاؤه موافقا للقانون .
٥٥٧	١٠٩	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٢ - النعي بخلو الملف الامتنافي من نسخة الحكم الابتدائي عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . إثبات الحكم المطعون فيه في مدوناته بطلانه على ذلك الحكم . اعتبار النعي حاريا عن الدليل .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		٣ - تأييد المحكمة الامتنافية للحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى كافية لحمل قضائها . وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائي . لا يجب حلة ذلك .
١٤٨٨	٢٨١	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)

الصفحة القائمة

إستيلاء

١ - القضاء نهائياً في دهرى سابقة بتحديد مقابل الانتفاع بالعين المستولى عليها بمعرفة وزارة التربية والتعليم . عدم فصل المحكمة في خضوع المالك للقوانين المعدلة بتخفيض الأجرة من عدمه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم انطباق هذه القوانين . لا مخالفة فيه لمصلحة الحكم السابق .

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩) ... ١٦٦ ٨٤١

٢ - اعتبار الأماكن المستولى عليها مؤجرة للجهات التي تم الإستيلاء لصالحها . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تحديد مقابل الانتفاع بها طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب استبعاد أحكام قانون إيجار الأماكن في تحديد الأجرة .

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩) ... ١٦٦ ٨٤١

إصلاح زراعي

١ - تصرف المالك لأولاده في حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الإصلاح الزراعي المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ . رخصة نذب إليها الشارع سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض . وجوب استبعاد إيراد ما تم التصرف فيه من وعاء الضريبة العامة على إيراد المورث .

(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢) ... ٥١ ٢٤٦

٢ - مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلائه من العين إلا إذا أخل بالتزام جوهرى في القانون أو العقد . م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . تعلق هذا الحكم بالنظام العام .

(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤) ... ١٤٢ ٧٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدائن المرتهن الذي إنتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة . حقه في تأجيرها للغير . عدم إنقضاء الإيجار بانقضاء الرهن . إمتداد عقد الإيجار تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن اشترى منه العقار .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		إعلان
		(أولا) ميعاد الإعلان :
		١ - عدم مراعاة ميعاد إعلان صحيفة الطمن بالنقض . لا بطلان . م ٣/٢٥٦ مرافعات .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٢ - ميعاد المسافة . إعتباره هو والميعاد الأصلي وحدة واحدة متواصلة الأيام . إلزام المحكمة من تلقاء نفسها بإضافة هذا الميعاد .
٩٧٧٧	٢٣١	(الطن رقم ١٩١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٦)
		(ثانيا) الإعلان في الموطن الأصلي :
		١ - إغفال المحضر إثبات أن قريب المعلن إليه الذي تسلم صورة صحيفة الاستئناف يقيم معه . أثره . بطلان الإعلان . تخلف المستأنف عليه من الحضور . أثره . بطلان الحكم .
٣٢٤	٦٥	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ - ترك المعلن إليه موطنه من عده وقت الإعلان . واقع إستقلال محكمة الموضوع بتقديره .
٩٩٠٤	٢٥٣	(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الوطن . تقدير عنصر الاستقرار ونية التوطن . واقع تستقل به عكمة الموضوع .
١٩١٠	٣٥٤	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٨٠) (ثالثا) الإعلان في الوطن المختار :
		١ - إتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين . أثره . تغير هذا الوطن . وجوب الإفصاح عنه كتابة . إقتال ذلك جواز الإعلان فيه ولو ثبت تغييره وعلم طالب الإعلان بذلك .
٩٦٥	١٨٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٠) ٢ - إتخاذ الخصم موطنا مختارا له . وجوب إخطار خصمه عند إلغائه وإلا صح إعلان فيه . مجرد إتخاذ موطنا مختارا جديدا أثناء سير الدعوى . لا يعد دليلا على إلغاء موطنه السابق عالم يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء . حلة ذلك .
١١١٣	٢٢٥	(الطن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٨٠) (رابعا) إعلان الشركات الأجنبية :
		١ - الأجنبي - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا - الذي يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة في مصر . المكان الذي يزاول فيه نشاطه . إعتباره موطنا له بالأسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٣٨٨	٧٦	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٠) (خامسا) إعلان الطمن :
		إعلان الطمن . وجوب أن يكون لشخص الخصم

الصفحة	القاعدة	إعلان
		أوفي موطنه الأصل . الإعلان في الموطن المختار . شرطه . م ٢١٤ مرافعات .
٤٠٤	٧٩	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥) راجع . إعلان . "ميعاد الإعلان" .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤) (سادسا) بطلان الإعلان : ١ - إجراءات الخصومة في الاستئناف . إمتلاكها من الخصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة بإعلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة . لا يحول دون تمسكه بإعلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .
٩١٩٠	٢٢٩	(الطن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣) ٢ - تمسك الطامن أمام محكمة الاستئناف بإعلان إعلانه لإقامته بالخارج . عدم جواز تمسكه بإعلان لأول مرة أمام محكمة النقض لحالو بيانات الإعلان من غيابه واسم المخاطب منه .
٩٠٢٧	٢٥٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٣) ٣ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة . بطلان نسبي . وجوب تمسك صاحب الشأن به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للإنجزة أو محكوما فيه بالتضامن .
٣٩٨	٧٨	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

الصفحة	القائمة	
		٤ - المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى الممولين . توجيه إعلان النموذجين ١٨ ٤ ١٩ خرائب لدول بمقر منشأته . وجوب تسليمه إليه شخصيا أو نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلا . تسليم الإعلان لمن ادعى أنه ابنه . أثره . بطلان الإعلان .
٧٧١	١٥٢	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		٥ - ورقة الإعلان . لا تنتج أثرها إلا بالنسبة للعان إليه بالصفة المحددة بالورقة . توجيه التنفيذ العقاري للوصية باعتبارها نائبة عن القاصر رغم بلوغه من الرشد . أثره . عدم اعتباره خصما في تلك الإجراءات .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)
		٦ - أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقاري . وجوب إبداء المدين لها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . جواز إنقائه دعوى أصلية بالبطلان إذا لم يكن طرفا في إجراءات التنفيذ بأن لم يملن بها .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٧ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر . اعتباره موطنا لما لك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الوطن دون موطنه الأصلي في الخارج . مثال في الطعن بالنقض .
٣٨٨	٧٦	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٨ - بيان المدعي موطنه الأصلي بصحيفة انتاح الدعوى وإعادة إعلانها . ثبوت أنه لا يقيم فيه عند إعلانه بصحيفة

الصفحة	القائمة	
		الامتثال . القضاء ببطلان إعلانه بالصحيفة في النيابة . إغفال الحكم الرد على دفاع المستأنف أن المستأنف عليه هو الذي تسبب في هذا البطلان . قصور .
١٩١٦	٣٠٢	(الطن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		٩ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في لاملان . نسي . الدفم به من غير الخصم الذي بطل إعلانه . غير مقبول ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . إغفال الحكم الرد على الدفم . لا عيب .
١٩١٠	٣٥٤	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
		١٠ - خلو صحيفة الطمن بالنقض من نعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يثنائه على إجراء باطل شاب إعلان صحيفة الامتثال . أثره . عدم قبول التمسك ببطلان إعلان صحيفة الامتثال لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩١٠	٣٥٤	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
		(مابعا) إعلان أفراد القوات المسلحة :
		إعلان أفراد القوات المسلحة . تمام الإعلان بتسليم الصورة للإدارة القضائية المختصة . لا جبرة بوصول الصورة للجان إليه شخصيا من عدمه .
١٤٠٩	٢٦٧	(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)
		(ثامنا) إعلان الأشخاص الاعتبارية :
		١ - هيئة الأوقاف المصرية . رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثيها في التقاضي . الفرار الجمهوري رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . إختصاص الهيئة في شخص مديرها . هو مجرد خطأ في

الصفحة	القاعدة	
		بيان الممثل القانوني لا يحول دون اعتبار الهيئة هي المقصودة بالخصومة .
١٧٨٢	٢٣٢	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٩)
		٢ - شركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية من شخصية ممثلها . ذكر اسمها المميز لها في صحيفة الطعن - دون اسم ممثلها القانوني - كاف لصحة الطعن .
٢٠٨٢	٢٨٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
إفلاس		
		١ - مدير شركة التضامن أو التوصية . جواز أن يكون أجنبيا غير شريك فيها . أثره . عدم جواز إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة .
٧٦٥	١٥١	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٠)
		٢ - الشريك الموصي في شركة التوصية . تدخله في إدارة أعمالها بصفة معتادة حتى بلغ حداً من المساهمة يؤثر على ائتمان الغير له . أثره . جواز اعتباره مسئولاً شخصياً مع الشركاء المتضامنين عن ديون الشركة . إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التجارية . لاخطأ .
٧٦٥	١٥١	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٠)
		٣ - منع اتخاذ إجراءات انفرادية على أموال المدين المفلس . عدم سريانه على الدائنين المرتبهين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده . حقهم في مباشرة هذه الإجراءات .
٢٣٠	٤٨	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٠)

المقدمة	القاعدة	
		٤ - أجرة عقار المفلس المنفذ ضده . تراخي الدائن المرتين مباشر الإجراءات في تكليف المستأجرين بعدم الوفاء بها للأجر . لأجل إلزام وكيل دائني التفايدة بتحصيها طالما أن الدين قد استغرق ثمن العقار وإراداته .
٢٣٠	٤٨	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		٥ - الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص . سريان فوائدها الإتفاقية أو القانونية على الرغم من الإفلاس . جواز تنفيذها على الأموال المحملة بهذه التأمينات .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ و ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٠)
		٦ - حكم إشهار الإفلاس . أثره . نيابة وكيل الدائنين عن المفلس في الدعاوى التي ترفع على التفايسة أو منها . تقدم الدائن بدينه لألم الكتاب أو لوكيل الدائنين . إعتباره مطالبة قضائية تقطع الزحام . مثال في دين الضريبة .
١٥١٠	٢٨٤	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		٧ - الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد استثنائه خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه . م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها نسيئة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد .
١٩٧٥	٣٣٦	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١)
		٨ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . بالدرجة للمفلس وجماعة الدائنين .
٢٠٧٨	٣٨٧	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		الالتزام
		(أولا) سبب الالتزام :
		« العقد ».
		١ - الالتزام التعاقدى . إتساعه ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته . التزام صاحب الفندق قبل التزويل . شموله فضلا عن تقديم المكان اتخاذ الحيلة واصطناع الحذر مما قد يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته .
٢٥٥	٥٣	(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٢ - التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة نزلائه . التزام ببذل عناية . كفاية لإثبات الدائن قيام العقد دون حاجة لإثبات الخطأ . للدين نفى مسئوليته بإثبات أنه بذل عناية للشخص العادى فى تنفيذ التزامه .
٢٥٥	٥٣	(الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٣ - الاشتراط لمصلحة الغير . أثره . جواز نقض المشتراط للاشتراط . شرطه .
٣٤٤	٦٩	(الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٤ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري ولو لم يشهر العقد . مؤداه . عدم جواز دفع دعوى صحة التعاقد بسقوطها بالتقادم .
١٧٢٦	٣٢١	(الطن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تحديد مسؤولية الجاني من الجريمة . تعلقها بالنظام العام . لا يصح أن تكون محلا لصلح أو تحكيم . بطلان الالتزام المبني على ذلك .
١٩٨٩	٣٦٩	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)
		(ثانيا) أوصاف الالتزام :
		« التضامن »
		١ - التظهير التأميني للورقة التجارية . عدم انتقال الحق الثابت فيها في مواجهة المظهر الراهن إلى المظهر إليه المرتين .
		الالتزام المظهر إليه . نطاقه . ضمان المظهر دفع القيمة متضامنا مع الساحب إلى المظهر إليه . قاصر على التظهير الناقل للملكية .
١١١٤	٢١٣	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٤)
		٢ - خصص العقار . فعل ضار . الربح هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب . تعدد المسئولين عن هذا الفعل الضار . اثره . التزامهم متضامين بالتعويض .
٧٠١	١٣٧	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٣ - التزام الكفيل - متضامنا أو غير متضامن . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		(ثالثا) انتقال الالتزام :
		حوالة الحق :
		١ - مشتري العقار بمقد غير مسجل . حقه في مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن عقود الإيجار . شرطه .
		حوالة البائع لهذه العقود إلى المشتري .
٦٢١	١٢٣	(الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٦٢٩	١٢٣	<p>٢ - إعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة . إعتباره إعلاناً له بها . تقاذفها في حقه منذ هذا التاريخ . مشتري العقار المحال إليه عقود الإيجار . حقه في طلب إخلاء العين بسبب سوء استعمالها .</p> <p>(الظن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)</p> <p>» حوالة الدين «</p> <p>إتفاق طرف عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المبيعة . إعتباره حوالة دين . قبول الدائن المرتهن لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع المستمدة من عقد الحوالة ومنها عيوب الرضا .</p> <p>(الظن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)</p> <p>(رابعاً) تنفيذ الالتزام :</p> <p>إلتزامات الحارس القضائي . وجوب بذله عناية الرجل المعتاد . عدم جواز احتجاجه بأنه لم يحصل شيئاً من أجره الأتبان محل الحراسة في مواعيدها .</p> <p>(الظن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)</p> <p>» الحق في الحوس «</p> <p>١ - تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق . إنتفاء حقه في الحوس لعلمه بالبيع وسند ملكية البائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد . القضاء بالفسخ . لا خطأ .</p> <p>(الظن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)</p> <p>٢ - حق الحوس . مناطه . مثال بشأن الإفراج عن عقار سبق بيده أثناء فرض حراسة الطوارئ .</p> <p>(الظن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)</p>
٨٧١	١٧٢	
٣٤٠	٥٠	
٨٨٨	١٧٥	
١٥٦١	٢٩٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حق الحبس . لا تملك المحكمة أعمال أحكامه ما لم يطلبه صراحة صاحب الحق فيه .
١٦٦٣	٣٠٩	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
		٤ - الدفع بعدم التنفيذ . م ٢٤٦ مدني . تطبيق الحق في الحبس في العقود التبادلية . الحق في الحبس . انقضاؤه بمخرج الشيء من يد حائزه .
٢٠٨٢	٣٨٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		٥ - حبس المشتري لباقي الثمن . شرطه . وجود سبب يولد خشية نزع المبيع من يده . تقدير جدية هذا السبب . من سلطة محكمة الموضوع .
٢١٦٣	٤٠٣	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٠)
		(خامسا) انقضاء الالتزام :
		« الوفاء »
		١ - وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا العجز . الاستثناء . اتجاه إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . هـ ذلك . لأوفي طالب استرداد ما دفعه بغير حق .
٣١٢	٦٣	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ - الموفي بدين مستحق على الغير . جواز الرجوع عليه بدعوى شخصية لاسترداد ما دفعه ما لم يكن متبرعا . م ٢/٣٣٤ مدني .
١٨٤٦	٣٤٣	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		« مسائل متنوعة »
		١ - الاتفاق على فسخ العقد في حالة تحقق واقعة معينة . جواز الحكم بالفسخ بناء على هذا الاتفاق ولو لم ينحل التعاقد بالتزامه .
٣٩٣	٧٧	(الطن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ - اعتبار الحادث قوة قاهرة . شرطه . سقوط الأضرار وأثرها على الطريق الزاني . أسرار الوفاء يمكن توقعه في مثل ظروف الحادث موضوع الدعوى .
١٥٥١	٢٩٠	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		٣ - الأموال التي فرضت عليها حراسة الطوارئ وسبق بيعها خلال فترة الحراسة . الإفراج عنها وتسليمها لأصحابها . التزامهم بإداء ما دفع من ثمن للشئى . كيفية ذلك في حالة الادراج النهائى والافراج المؤقت .
١٥٦٦	٢٩٣	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		٤ - الحق في طلب فسخ العقد جزاء إخلال أحد الطرفين بالتزاماته . م ١٥٧ مدنى . اعتبار العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه . عدم جواز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صريح .
٢٠٨٢	٣٨٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		• - انقضاء الالتزام . أثره . احتمالية تنفيذه . مؤداه . انقضاء الالتزام المقابل .
٢٠٨٢	٣٨٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . م ٢٢٦ مدني . المنازعة في استحقاق مصلحة الجمارك الرسوم الجمركية دون مقدارها . ليس من شأنها جعل هذه الرسوم غير مملومة المقدار وقت الطاب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية .
٢٠٩١	٣٨٩	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		٧ - خطاب الضمان . علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر لصالحه . مناطها . عدم جواز قيام البنك بمد أجله دون موافقة العميل . سقوط التزام البنك ما لم يخطر المستفيد بالدفع قبل نهاية الأجل المحدد .
٢٠٩٧	٣٩٠	(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
إلتصاق		
		١ - إقامة منشآت على أرض غير مملوكة لمن أقامها من ماله الخاص . صيرورتها ملكا لصاحب الأرض بالالتصاق . شرطه . ان يتم البناء دون اتفاق سابق معه . المادة ٩٢٢ مدني .
٥٠٥	٩٩	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٢ - شراء الوكيل المستر العقار بعقد غير مسجل . إنصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الالتصاق .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

الزائدة الصفحة

إلتماس إعادة النظر

أحكام محكمة النقض . عدم جواز الطعن فيها بالإلتماس إعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن . الاستثناء . توافر حالة من حالات عدم الصلاحية بأحد القضاة الذين أصدروا الحكم . م ١٤٧ مرافعات .

(الظن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢١) ... ١٩٥ ... ١٠٠٣

أمر أداء

١ - أمر الأداء عمل قضائي وليس عملاً ولائياً . عريضة استصدار الأمر . هي بديلة صحيفة الدعوى . تقديم العريضة يترتب كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار . لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالي .

(الظن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) ... ١٠٠ ... ٥٠٨

٢ - إلغاء محكمة النظم لأمر الأداء بسبب تخلف شرط تعيين مقدار الدين . أثره . وجوب الفصل في موضوع النزاع طالما أن العيب لم يمتد إلى عريضة الأمر .

(الظن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) ... ١٠٠ ... ٥٠٨

أمر على عريضة

أجر مصفى التركة . جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التي جيلته م ٨٨٠ مدني . لا يمنع ذلك من اختصاص قاضي الأمور

الصفحة	القائمة	
		الوقفية بإصدار أمر على عويضة بتقدير أجره . م ٥/٩٥٠ مرافعات .
٩١٠	١٧٨	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		انتفاع
		إنهاء حق الانتفاع بانتهاء أجله أو بموت المتفع أيهما أقرب . م ٩٩٣ مدني . لا عبء بمصدر حق الانتفاع سواء كان قد نشأ بطريق مباشر أم غير مباشر .
١٥٣١	٢٨٨	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		أهلية
		١ — المتعاقد القاصر . حقه في إبطال التصرف الدائر بين النفع والضرر وأو تجرد من أي غبن . إخفاء القاصر لقصره أو ادعائه كذبا بلوغه سن الرشد . لا أثر له في إبطال العقد .
٨٠٦	١٥٩	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٢ — العقد الباطل بسبب قصر المتعاقد . عدم جواز صدور الإجازة من القاصر قبل بلوغه سن الرشد .
٨٠٦	١٥٩	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٣ — القاصر المأذون . إعتباره كامل الأهلية فيما إذن فيه . ماعداه . قابل للإبطال متى كان دائرا بين النفع والضرر .
٦٩٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٤ — عقد التدريب . إلزام العامل القاصر فيه بأداء تعويض عند فسخه . إعتباره تصرفا دائرا بين النفع والضرر . لا يدخل

الصفحة	القاعدة	
		في نطاق ما أذن القانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال لمصلحة القاصر .
١٩٦	١٣٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٥ — إختصاص الوصية باعتبارها نائية عن القاصر رغم بلوغه سن الرشد . حضورها في المحسومة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية . لا أثر له .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٦ — إختصاص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالفصل في مواد الحساب بين عدم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما . مناطه . قيام المادة أمامها . عدم تقديم الحساب إليها . أثره . للقاصر عند بلوغه سن الرشد حق الالتجاء إلى طريق الدعوى العادية وفقا للقواعد العامة .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
أوراق تجارية		
		التظهير التأميني للورقة التجارية . عدم انتقال الحق الثابت فيها في مواجهة المظهر الراهن إلى المظهر إليه المرتهن . التزام المظهر إليه . نطاقه . ضمان المظهر دفع القيمة متضامنا مع الساحب إلى المظهر إليه . قاصر على التظهير الناقل للملكية .
١١١٤	٢١٣	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٤)

إيجار

القواعد العامة في الإيجار :

(أولا) "المساكن التي تشغل بسبب العمل" :

١ - المساكن التي تشغل بسبب العمل . عدم مريان أحكام الباب الأول من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ عليها .

(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩) ... ١٩١ ... ٩٨٢

٢ - طلب إخلاء شاغل العين بسبب انتهاء عمله كحارس للمقار . ثبوت أن سكناه تعتمد إلى عقد إيجار قيد بإيصالات سداد للأجرة . أثره . امتداد العقد بقوة القانون .

(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩) ... ١٩١ ... ٩٨٢

(ثانيا) إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة :

إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بدون إذن من المؤجر . م ٥٩٢ مدني . عدم إبداء المؤجر رغبته في تملك هذا البناء . أثره . اعتباره مملوكا للمستأجر . عدم جواز إلزامه بمقابل انتفاعه .

(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ... ١٥٦ ... ٧٩٤

(ثالثا) التزامات المؤجر :

دعوى المستأجر بإلزام المؤجر بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة . تمسك الأخير بانهساخ العقد بمقتضى حكم مستعجل لعدم سداد الأجرة . انطوائه على دفع بعدم التنفيذ . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .

(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤) ... ٣١١ ... ١٦٤٧

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) التزامات المستاجر :
		«الوفاء بالأجرة»
		١ - تنازل وكيل المؤجرة عن أجرة العين . ثبوت أنه كان مقابل تنازل المستاجر عن عقد الإيجار ليتمكن الوكيل من هدم العقار وإقامة بناء جديد . لا يعد تبرعاً منه للمستاجر . جواز أن تكون الأجرة مقدمة أخرى غير النقود .
٦٢٢	١٢٢	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ - دعوى المؤجر بإخلاء المستاجر لتأخره في سداد الأجرة منذ بدء التماقذ . إغفال المحكم بحث دفاع المستاجر بأن العين المؤجرة لم يتم إعادتها للانتفاع بها إلا بعد هذا التاريخ . قصور .
٢٦٦	٥٥	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٣ - أجرة عقار المفلس المنفذ ضده . تراخي الدائن المرتهن مباشر الإجراءات في تكليف المستاجرين بعدم الوفاء بها للمؤجر . لا محل لإلزام وكيل دائني التفايسة بتحويلها طالما أن الدين قد استغرق ثمن العقار وإراداته .
٢٣٠	٤٨	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		(خامساً) إيجار الأراضي الفضاء :
		١ - الأراضي الفضاء . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن . القانونان ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وجوب الرجوع إلى ما تضمنه عقد الإيجار للتعرف على طبيعة العين طالما كان مطابقاً للواقع . لا عبرة بتسوير الأرض أو إقامة مظلة بها .
٨٠٣	١٥٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إيجار الأرض الفضاء . عدم انطباق أحكام قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها . العبرة في وصف العين هو بما يتضمنه العقد . وجود حجرة غير مستقوفة بها . لا يدر من طبيعتها كأرض فضاء .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٣ - إعتبار الأراضي الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم المقارنات المبنية . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة . عدم سريان هذا الحكم الاعتباري في مجال العمل بقانون إيجار الأماكن .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٤ - القضاء بإنهاء عقد إيجار الأرض الفضاء المؤجرة للورث موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		(سادسا) الوكالة في الإيجار :
		نفي الحكم لوكالة المتعاقد بصفته نائبا عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إغفاله بحث إنصراف أثر العقد للمؤجر إعمالا لنص المادة ١٠٦ مدني . قصور .
٧٣٧	١٤٥	(الطن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		(سابعا) تأجير المال الشائع :
		تأجير المال الشائع . حق لأغلبية الشركاء نيابة عن الأقلية في حدود ثلاث سنوات . حق الأخيرين في طلب إنهاء العقد

الصفحة	القاعدة	
		بالنسبة لتعويضهم فيما يتجاوز هذه المدة . لا يغير من ذلك حسن نية المستأجر .
١٦٢٨	٣٠٤	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		(ثامنا) المفاضلة بين عقود الإيجار :
		تفضيل المستأجر الأسبق في وضع يده على العين المؤجرة .
		م ١/٥٧٣ مدني . إخلاء المستأجر جبرا تنفيذ الحكم مستعجل بطرده وتأجير العين لآخر . الحكم يتمكن المستأجر الأول من العين ثبوت أن عقده صحيح وقائم . لا خطأ . اعتباره الأسبق في حيازة العين المؤجرة بنقض النظر عن حسن نية المستأجر الآخر .
١٢٥٨	٢٥٩	(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٤)
		(ثاسما) إنهاء عقد الإيجار :
		١- الاتفاق على مدة عقد الإيجار . تحديد الطرفين إنهاء العقد بامر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائه . وجوب إعتبار العقد ممتدا للفترة المحددة لدفع الأجرة .
٧٤١	١٤٦	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٢- عقود الإيجار الخاضعة لأحكام القانون المدني . إقضاؤها بانتهاء مدتها . تعليق إنهاء إيجار المسكن على انتهاء مدة استغلال المحل التجاري المؤجر لذات المستأجر . لا مخالفة للقانون .
١٦٣٨	٢٥٥	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		تشريعات إيجار الأماكن :
		(أولا) تحديد الأجرة .
		(أ) الاتفاق على أجرة تقل عن الأجرة القانونية :
		١ - عقود إيجار الأماكن . حظر الاتفاق فيها على أجرة تزيد على الأجرة القانونية . جواز الاتفاق على أجرة أقل .

الصفحة	القاعدة	
٧٣٤	١٤٤	تخفيض الأجرة التعاقدية إتفاقا بين الطرفين . وجوب الاعتداد بهذا الاتفاق عند تحديد الأجرة القانونية . (الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٥)
١٨٠١	٣٣٥	٢ - طلب تخفيض أجرة العين إلى مبلغ معين . القضاء بتخفيضها إلى مبلغ أقل باعتبار أن تحديد الأجرة متعلق بالنظام العام . خطأ في القانون . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)
٤٩٦	٩٧	(ب) الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومية . الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها غير الواقعة في المناطق الخاضعة للقانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعها لكافة أحكامه بما في ذلك تحديد الأجرة . لا حجة بتاريخ إقامة المبنى سواء كان قائما عند العمل بالقانون أو أنشئ في وقت لاحق . (الطن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
٥٥٧	١٠٩	(ج) الالتزام بقيمة استهلاك المياه : ١ - الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب إعمال القواعد العامة في القانون المدني . (الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
٥٥٧	١٠٩	٢ - القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الالتزام بقيمة استهلاك المياه وما ورد بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في هذا الشأن . عدم مريان أحكامهما على الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ (الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الصفحة	اللائحة	
		٣ - سحب الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٦ لسنة ١٩٦٢ م ٥٦٧ مدني . وجوب أعمال اتفاق المتعاقدين . عدم الاتفاق عليها . أثره . التزام المؤجر بها متى كان التقدير جازقا . التزام المستأجر بها متى كان مقدرا بالعدد .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٤ - منازعة المستأجر بمرور شرط ضمن البنود المطبوعة بالعقد يفيد عدم قبوله الالتزام بقيمة استهلاك المياه . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		(د) المساكن الملحقة بالمنشآت الحكومية .
		١ - المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية عدم خضوعها لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ .
		سريانه على المساكن المخصصة لموظفي تلك الجهات دون الأماكن الملحقة بها .
١٦٣٧	٣٠٥	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		٢ - المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية .
		ثبوت أن العلاقة بين المساكن وتلك الجهات نشأت سنة ١٩٦٧ .
		أثره . لا محل للاستدلال بأحكام القانونين ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٦ لسنة ١٩٧٧ .
١٦٣٧	٣٠٥	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		٣ - عدم سريان تحديد الأجرة في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المساكن المملوكة للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة .
		لقرار التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ . إقتضاره على قواعد

الصفحة	القاعدة	
		تحديد الأجرة بالنسبة للمساكن المخصصة للعمال بتلك الجهات الشاغلين لها بحكم وظائفهم .
١٦٣٧	٣٠٥	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		٤ - تخصيص مسكن بأحدى المؤسسات لمن يقومون بتأدية خدمات للعاملين فيها لا يعد بمجرد عقد إداريا إذا ما تخلفت الشروط اللازمة لاعتباره كذلك .
١٦٣٧	٣٠٥	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		(٥) حجية الأحكام في تحديد الأجرة :
		١ - القضاء نهائيا في دعوى سابقة بتحديد مقابل الانتفاع بالعين المستولى عليها بمعرفة وزارة التربية والتعليم . عدم فصل المحكمة في خضوع المكان للقوانين الصادرة بتخفيض الأجرة من عدمه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم انطباق هذه القوانين . لا مخالفة فيه لحجية الحكم السابق .
٨٤١	١٦٦	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
		٢ - صدور قرار لجنة تحديد الأجرة بشأن وحدة واحدة من المبنى . طعن المستأجر وحده في هذا القرار دون المالك . أثره . وجوب عدم زيادة الأجرة عما قررتة اللجنة . حلة ذلك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٨١	١٩	(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢)
		٣ - إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى (١٣٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩) استثناء من أحكام المادة ٢١٨ مراقبات . لا محل للاحتجاج بقاعدة - ألا يضار الطامن بطعنه - إذا كان الطعن منصبا على توزيع الأجرة الإجمالية على وحدات المبنى أو كان منصبا على وحدة واحدة وكان المالك قد طعن عليها .
٢٠٣٦	٣٧٩	(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قضاء المحكمة الابتدائية بتحديد الأجرة بناء على طلب المالك والمستأجر . استئناف المستأجر الحكم دون المالك . عدم جواز القضاء بزيادة الأجرة عن القيمة التي حددتها محكمة أول درجة . علة ذلك .
٢٠٢٦	٢٧٩	(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠)
		(و) دعوى تخفيض الأجرة :
		قرار وزير الاسكان بسريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على بعض الجهات . خضوع الأما كن الواقعة بها لأحكام القانون ابتداء من تاريخ العمل بالقرار . المطالبة بتخفيض الأجرة استنادا إلى قوانين سابقة غير جاز . وجوب تطبيق قوانين التخفيض اللاحقة لحسب .
١٦٢٣	٢٠٢	(الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٨٠)
		(ز) الإصلاحات والتحسينات :
		إجراء المؤجر تغييرات في المكان يجعله حائزاً من مصلحين بدلا من واحد وإضافة مساحة أخرى إليهما . إقامة عمودا مساحا وعمل صندرة وتركيب باب للحائز الحديد . وجوب اعتبارها تعديلات جوهرية تجعل العين في حكم المنشأة حديثا منذ إجراء التعديلات .
١٥٥٦	٢٩١	(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠)
		(ثانيا) زيادة الوحدات السكنية :
		حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية . عدم جواز إخلاء المستأجر ولو مؤقتا

الصفحة	القاعدة	
		مكيننا لئلا نك من استعمال هذا الحق . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . علة ذلك .
٢١٧	٤٥	(الطنن رقم ١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩) (ثالثا) احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد : ١ - حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد . م ٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مخالفة الحظر . أثره . للتأجير ولو لم يكن طالب سكنى حق إخلاء المستأجر . علة ذلك .
١٢٦٤	٢٤٠	(الطنن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) ٢ - حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مخالفة الحظر . أثره . للتأجير حق إخلاء المستأجر . علة ذلك .
١٢٦٥	٢٦٠	(الطنن رقم ١٣١٢ ، ١٣٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٤) ٣ - تأجير المستأجر لمسكن مفروشا للغير ولو بتصریح من المالك . لا يحد من قبيل المقتضى الذى يسمح له احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . المقصود بالمقتضى . هو الحاجة الشخصية للمستأجر للكان المؤجر وليس الرغبة في المضاربة .
١٢٦٥	٢٦٠	(الطنن رقم ١٣١٢ ، ١٣٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٤) ٤ - حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مخالفة الحظر . أثره . للتأجير حق إخلاء المستأجر . علة ذلك .
١٤٦٤	٢٧٧	(الطنن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)

الصفحة	القائمة	
		٥ - إخلاء الشخص المحتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد شرطه . عدم وجود مقتضى . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
١٤٦٤	٢٧٧	(الطن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		٦ - المسكن الذي ينتهى عقده عند احتجاز المستأجر أكثر من مسكن . هو الذي لا يتوافر المقتضى لاحتجازه . وجوب تحقق المحكمة من عدم توافر المقتضى عند نظر دعوى الإخلاء .
١٤٦٤	٢٧٧	(الطن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		٧ - دعوى إخلاء العين لا تنهأ عقد الإيجار بوفاة المستأجر . تمسك المؤجر في مذكرة باحتجاز المدعى عليه لمسكن آخر . صدور الحكم لصالحه بالإخلاء . استئناف المحكوم عليه . أثره . إعتبار هذا السبب مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
١٧٤٦	٢٢٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١١)
		٨ - وفاة المستأجر في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء بإخلاء الوارث لاحتجازه أكثر من مسكن في ذات المدينة . لاخطأ . حلة ذلك .
١٧٤٦	٢٢٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١١)
		(رابعاً) تبادل الوحدات السكنية :
		١ - تبادل المستأجرين بذات العقار للعين المؤجرة لكل منهما . إخطار المؤجر بذلك مع استمراره في تقاضي الأجرة مدة سبع سنوات . إعتباره إنراداً ضمنياً من المؤجر يعنى عن صدور تصريح كتابي منه بالتنازل عن الإيجار .
٦٢٥	١٢٤	(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		(خامسا) الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة .
		١ - تكرار تأخر المستاجر في الوفاء بالأجرة الذي يوجب إخلاءه من العين . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . المقصود به ثبوت سبق تأخره في سداد الأجرة في دعوى إخلاء موضوعية سابقة . معاودة امتناعه في الدعوى الحالية . أثره . توافر حالة التكرار في جانبه .
٧٩٨	١٥٧	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٢ - توافر حالة تكرار امتناع المستاجر أو تأخيره في سداد الأجرة . وجوب الحكم بإخلاءه ولو أوفى بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ما لم يقدم مبررات مقبولة لامتناعه أو تأخره .
٧٩٨	١٥٧	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٣ - دعوى إخلاء المستاجر لعدم الوفاء بالأجرة . توقي الإخلاء بسداد الأجرة ونوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة . اعتبار المرافعة منتهية بانتهاء ميعاد المرافعة الشفوية والكتابية . عرض الأجرة وملحقاتها بعد انتهاء ميعاد المذكرات . لا أثر له .
١٧٥٤	٣٢٦	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١١)
		٤ - تأخير المستاجر في الوفاء بالأجرة . تقدير مبرره وقبوله من مسائل الواقع التي تستقل بمحكمة الموضوع . الإدعاء بقبول منازعة جدية على قيمة الأجرة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٨	١٥٧	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٥ - تكرار المستاجر في الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة وجوب إخلاءه من العين المؤجرة رغم الوفاء بالأجرة أثناء سير

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٤ . شرطه . أن يكون الامتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية بالإخلاء . لا يكفي سبق إقامة دعوى مستعجلة بالطرد .
٥	١	(الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٦ ق — هيئة عامة جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) ..
		١ — مطالبة المؤجر المستأجر بالأجرة . تمسك المستأجر بأن الجهد الموجود بالعين المؤجرة مملوك له بالشراء من المستأجر السابق لما على خلاف ما ورد بالمعقد من أن الإيجار بالهدك . إغفال الحكم مناقشة هذا الدفاع بدعوى عدم إثارتة . مخالفة الثابت بالأوراق وقصور .
٤٩٣	٩٦	(الطن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		(سادسا) التنازل عن العين والتأجير من الباطن :
		١ — عقد الإيجار من الباطن . إنقضاؤه بانقضاء عقد الإيجار الأصلي . مطالبة المستأجرة الجديدة للمستأجر من الباطن بمقابل انتفاعه بجزء من العين . القضاء برفض الدعوى استنادا إلى أن كلاهما يعتبر مستأجرا أصليا مع إغفال الحكم بمحتمل دفاعهما بانقضاء عقد الإيجار من الباطن وقيام علاقة إيجارية جديدة بينهما وبين المالك . قصور .
٤٣١	٨٣	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ — المستأجر الذي يزاول مهنة أوحرفة غير ملققة للراحة جواز تأجيره جزءا من المكان المؤجر له لمن يزاول مهنة أوحرفة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إيراد المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ما يفيد استبعاد المنشأة التجارية من حكم المادة ٤٣ من المشروع . لاصلة بالمادة ٤٠
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التاجر هو كل من اتخذ من المعاملات التجارية حرفة معتادة له . حق المستأجر إذا كان تاجرا في تأجير جزء من العين المؤجرة له لمن يزاول مهنة أو حرفة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم جواز تقييد مطلق النص مع وضوحه وصراحته . (الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ١٢٥ ٦٣٩
		٤ - تأجير المستأجر للعين المؤجرة من الباطن . وجوب حصوله على إذن كتابي من المالك أو ممن ينوبه في ذلك . لا هبة بالموافقة الصريحة أو الضمنية الصادرة من أحد موظفي الإدارة المؤجرة . (الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ١١١ ٥٦٨
		٥ - مجرد علم المؤجر بواقعة التأجير من الباطن قبل رفع الدعوى بإخلاء المستأجر بضممة أشهر . لا يمد نزولا ضمنيا عن حقه فيها . (الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠) ١١١ ٥٦٨
		٦ - الدعوى بطلب التمكن من شقة النزاع . استناد المدعى إلى عقد إيجار صادر له من المستأجرة الأصلية دون موافقة المالك . القضاء برفض الدعوى . لا خطأ . (الطن رقم ٥١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢) ٢٠٥ ١٠٦٤
		٧ - اعتياد العبد لممارسة مهنة الطب . تأجير المستأجر جزءا من العين لمن يمارس هذه المهنة . لا يبيح للتأجير طلب إخلاء العين المؤجرة . هـ ذلك . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) ٢٩٥ ١٥٨٢
		٨ - تنازل المؤجر عن حظر التأجير من الباطن . جواز إثباته بتكول المؤجر عن اليقين أو باقراره الصريح أو الضمني .

الصفحة	القاعدة	
		إغفال المحكم بحث طلب المستأجر إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات التنازل . قصور .
١٦٦٩	٣١٠	(الظمن رقم ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٤)
		٩ - تكييف الرابطة بين المحصوم مسألة قانونية لا يجوز تهجير التطرق إليها ولا للمحكمة التزول عنها . وصف الخبير للعلاقة بين المحصوم بأنها تأجير من الباطن وليست مشاركة في الامتثال . اعتداد المحكمة بالتقرير دون أن تعرض بأسباب مستقلة لتكييف العلاقة . خطأ وقصور .
٢٠٣٢	٣٧٨	(الظمن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٢)
		« التأجير من قباطن للمهجرين » .
		١ - صفة التهجير للتنازل له عن الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . لمحكمة الموضوع حاطة استخلاص توافرها متى أقامت قضاءها على أسباب مائة .
١١٤	٢٥	(الظمن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٩)
٢٦١	٥٤	(الظمن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٢ - تحرير بطاقة التهجير . لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صفة التهجير . نفى المحكم المطعون فيه صفة التهجير عن المتنازل له عن الإيجار لأن البطاقة لا تطابق الحقيقة . لا خطأ طالما كان استخلاصه مائفا .
٢٦١	٥٤	(الظمن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٣ - جواز تنازل المستأجر الأصلي عن الإيجار أو التأجير من الباطن لأحد المهجرين من محافظات القناة وحسيناء . ق ٧٦ لسنة

المفحة	القاعدة	
		١٩٦٩ المعدل . التنازل عن الإيجار قبل وقوع العدوان . أثره . عدم مريان أحكام القانون المذكور على واقعة التنازل .
٤٣٥	٨٤	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦) « التأجير من الباطن في المصايف » .
		١ - تأجير المستأجر الأصلي للعين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية في موسم الصيف للغير مفروشة . لا يهدأ تأجير من الباطن .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ٢ - تأجير المستأجر الأصلي للعين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية إلى الغير مفروشة . ثبوت أن العقد أبرم من مدة غير محددة بفترة الصيف . القضاء بإخلاء المستأجر للتأجير من الباطن . لا خطأ . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) « بيع الحدك » .
		١ - إجازة بيع مستأجر المصنع أو المتجر بالحدك . ٥٩٤م مدني . امتثاء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه وجوب توافر صفة المصنع أو المتجر في المكان المؤجر .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) ٢ - إسباغ الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة . شرطه . استخدام عمالا أو الآلات يضارب على عملهم أو إنتاج هذه الآلات . انتفاء صفة المضاربة . أثره . عدم اعتبار المكان المؤجر له متجرا .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)

المرحلة	القاعدة	
١٢٧٤	٢٤٢	٣ - المشتري محل الخلافة من مستأجره . تمسكه بأن سبب البيع راجع إلى متاعب المستأجر مع عماله . هو إدماء بالمضاربة على عملهم . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور . (ولم الطعن ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)
١٧٩٦	٣٣٤	٤ - بيع المستأجر لمحله التجاري بالحدك . م ٥٩٤ مدني . احتجاره مخزنا من مؤجر آخر استعمله في خدمة المحل المبيع . القضاء بأحقية في بيع المخزن مع ذلك المحل والتنازل عن إيجاره للمشتري دون إذن المؤجر . خطأ في القانون . حلة ذلك . (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١) " المساكنة " .
٩١٣	١٧٩	١ - طلاق مستأجر السكن لزوجته . الحكم ببناء على طلبه بإخلائها من العين . لا خطأ . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
٦٧١	١٣٢	٢ - المشاركين للمستأجر منذ بدء الإجارة في سكن العين المؤجرة . حقهم في الانتفاع بها . عدم أحقية المؤجر أو المستأجر في إخلالهما من العين . (الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
٢١٢	٤٤	٣ - المقيمون مع المستأجر الأصلي في العين المؤجرة إقامة مستقرة منذ بدء الإجارة . حقهم في الانتفاع بالامتداد القانوني للعقد . لا يفتى ذلك اعتبارهم مستأجرين أصليين للعين . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٩) ٤ - المشاركة السكنية للمستأجر الأصلي . ق ١٣١ لسنة ١٩٤٧ وجوب أن تكون معاصرة لعقد الإيجار ولا تنقطع منذ بدايتها .

الصفحة	القاعدة	
٢١٢	٤٤	<p>إتخاذ الساكن لنفسه مسكناً مستقلاً . أثره . إعتباره أجنبياً عن المسكن الأول . عدم جواز التنازل له عنه إلا بإذن كتابي .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩)</p> <p>٥ - إمتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لاشأن لهذا النص بتنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما لهم من حقوق متبادلة . إبرام العقد في ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب أعمال أحكام المساكنة .</p>
٦٧١	١٣٢	<p>(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١)</p> <p>« التأجير للسفر المؤقت للخارج » .</p> <p>١ - إقامة المستأجر المصري بالخارج بصفة مؤقتة . جواز تأجيره المكان المؤجر له للأغراض مفروشا أو غير مفروش . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم اشتراط أن يكون التأجير لذات الغرض من الإجارة الأصلية . إخلاء المستأجر لتغيير هذا الغرض . مرهون بطلب المؤجر .</p>
٧٣٠	١٤٣	<p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)</p> <p>٢ - إقامة المستأجر المصري بالخارج الأصل فيها أنها مؤقتة ما لم يثبت طالب الإخلاء إستدامتها .</p>
٧٣٠	١٤٣	<p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)</p> <p>(سابعاً) تأجير الأماكن المفروشة .</p> <p>١ - طلب إنهاء عقد إيجار المسكن المفروش لانتهاؤه مدة .</p> <p>منازعة المستأجر بأن العين المؤجرة ليست مفروشة . إعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .</p>
٣٠٦	٦٢	<p>(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المستأجر المصري لعين مفروشة مدة خمس أو عشر سنوات . حقه في استئجارها خالية بالأجرة القانونية . الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . إقتصاراً على الأماكن المؤجرة للسكنى دون تلك المؤجرة للأغراض التجارية والحرفية . حلة ذلك .
١٥٧٣	٢٩٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		٣ - المستأجر المصري لعين مفروشة مدة خمس أو عشر سنوات . حقه في استئجارها بالشروط المنصوص عليها في عقد الإيجار . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم انطباق حكمها على الأماكن المؤجرة لغير السكنى . حلة ذلك .
١٥٧٣	٢٩٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		٤ - حق المستأجر في البقاء في العين المؤجرة له مفروشة من ماليتها أو مستأجرها الأصل متى استمر فيها فترة معينة . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إقتصاره على المستأجر المصري دون الأجنبي .
١٦٧٨	٣١٢	(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤)
		(ثمنا) إساءة استعمال العين واستعمالها بالمخالفة لشروط الإيجار :
		١ - إخلاء العين المؤجرة لاستعمال المستأجر لها استعمالاً مخالفاً لشروط الإيجار المنقولة . شرطه . أن يترتب على هذا الاستعمال ضرر بالمؤجرة .
١٠٩	٢٤	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إخلاء المستأجر لتغييره الغرض من الاستعمال . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر . لا يكفي مجرد النص في العقد على منع المستأجر من إجراء أى تغيير .
٩٢١	١٨١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٣ - إخلاء المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة . شرطه . عدم موافقة المؤجر وأن يلحق به ضرر . منح الإدارة للمستأجر ترخيصا لإقامة مصنع بالعين المؤجرة سكنا . لا أثر له .
٢٨٦	٦٠	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٤ - الإضرار بالمؤجر الذى يبيع له إخلاء المستأجر لإجرائه تغييرا فى العين المؤجرة . المقصود به . إضرار المستأجر بباقي المستأجرين فى ذات المقار . إعتباره ضررا يلحق بالمؤجر . حله ذلك . م ٥٧١ مدنى .
٢٩٧	٦١	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٥ - طلب إخلاء المستأجر للتغيير فى الغرض من استعمال العين المؤجرة . تمسكه بموافقة المؤجر ضمنا على هذا التغيير بسكوته مدة ست سنوات دون اتخاذ أى إجراء . إفعال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .
٩٢١	١٨١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٦ - الذى بأن سكوت المؤجرة قية من الزمن عن طلب إخلاء المستأجر لإجرائه تغييرا بالعين المؤجرة بعد إسقاطا لحقه فيه . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٩٧	٦١	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - مجرد علم المؤجر بتغيير المستأجر وجه استعمال العين المؤجرة . لا يعنى الموافقة عليه .
٤٩٠	٩٥	(الظن رقم ٧٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		٨ - القضاء بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتغيير وجه استعمالها من مكتبة إلى ورشة ميكانيكية . إستخلاص الحكم للضرر . هو من قبيل المعلومات العامة التي يفترض علم الكافة بها .
٤٩٠	٩٥	(الظن رقم ٨٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		٩ - إنتفاع المستأجر بشقتين متلاصقتين في مبنى واحد بطريق الإيجار . إجراءات فتحة بينهما تيسيرا للانتفاع بهما دون أن يلحق ضرر بالعين المؤجرة أو المؤجر . وجوب رفض دعوى الإخلاء لهذا السبب .
١٠٦٩	٢٠٦	(الظن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ و ٩٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٠)
		١٠ - الاتفاق على تأجير العين لاستعمالها محلا للكلوى . تفسير هذا الاتفاق بقصره على الاتجار فيها دون تصنيعها . عدم بيان الحكم سنده في هذا التخصيص . قصور .
٩٢١	١٨١	(الظن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٠)
		١١ - دعوى الإخلاء لاستعمال المستأجر المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضرر المالك . اختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بنظرها . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
١٣٩٣	٢٦٥	(الظن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)

المرحلة	القاعدة	
		١٢ — إخلاء المستأجر لاستعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار . مناهضة . معقولة هذه الشروط بخلوها من عيب إساءة استعمال الحق .
١٣٩٣	٢٦٥	(الظن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		١٣ — طريقة استعمال المكان المؤجر مرددة لإرادة المتعاقدين طالما لا تخالف قاعدة آمرة في التشريعات الاستثنائية . تحديد نطاق إحداث الضرر . عدم اقتضائه على ما يقع داخل العين المؤجرة . جواز شمول الاتفاق لما يتصل بها من أجزاء أخرى . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى الإخلاء عند المخالفة .
١٣٩٣	٢٦٥	(الظن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		١٤ — الاتفاق على حظر استخدام المستأجر لبدروم المنزل وحديقته . إخلاء المستأجر لمخالفته شروط العقد . لا خطأ .
١٣٩٣	٦٢٣	(الظن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		١٥ — مخالفة المستأجر لشروط الإيجار المعقولة بما يضر بالمؤجر . تألق حق المؤجر بطلب إخلائه ولو أزال المستأجر أسباب المخالفة .
١٣٩٣	٦٢٣	(الظن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		١٦ — تغيير المستأجر وجه استعمال العين المؤجرة . تحقق الضرر . ما هيته . إقامة المستأجر مضى بتزوين على إفريز الطريق المتصل بالعين المؤجرة لبيع أدوات وزيوت السيارات إعتباره إضرارا بالمؤجر ولو حصل المستأجر على ترخيص إداري بذلك .
١٨٩٣	٣٥١	(الظن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٨/٦/١٩٨٠)

الصفحة	ألفا حدة	
		١٧ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتغيير في وجه استعمال العين المؤجرة . م ٣١ / ج ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحكم بالإخلاء رهين بتوفر الضرر . هـ ذك .
٢٠٢٧	٣٧٧	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠)
		١٨ — طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وضارة بالمؤجر . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفا .
٦٨٧	١٣٤	(الطن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١/٣/١٩٨٠)
		١٩ — إقامة المستأجر بناء بملك المؤجر خارج العين المؤجرة . القضاء بإخلائه لمخالفته شروط الإيجار . عدم بيان الحكم وجه اتصال هذا التعدي على الملكية المؤجر بإخلال الطامن بالتزامه التعاقدى . قصور وفساد في الاستدلال .
٦٨٧	١٣٤	(الطن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١/٣/١٩٨٠)
		(تاسعا) وفاة المستأجر أو تركه العين :
		١ — امتداد عقد الإيجار لصالح زوجة المستأجر وأولاده ووالداه المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لاستلام المستأجر العين المؤجرة وعدم إقامته بها أصلا وشغلها بإبنه ابتداء . حق الأخير في التمسك بامتداد العقد لصالحه دون اشتراط الإقامة المشتركة مع والده .
٩٢٦	١٨٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٨٠)
		٢ — امتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا شأن لهذا النص بتنظيم

الصفحة	القاعدة	
		العلاقة بين هؤلاء الأقاليم فيما لهم من حقوق متبادلة . إبرام المقد في ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب أعمال أحكام المساكنة .
٦٧١	١٣٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٣ - تأجير العين لاستئجارها مكتبا ومكنا . وفاة المستأجر . أثره . وجوب الرجوع للتوابع العامة في القمارن المدني دون أحكام التمرير الاستثنائي لإيجار الأماكن ولو امتد المقد بقوة هذا التمرير .
٦٤٦٠	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		٤ - تأجير العين لاستئجارها مكتبا ومكنا . وصية المستأجرة للغير بجميع التركة . إعتباره خلفا عاما للوصي في حكم الوارث . حقه في امتداد الإيجار لصالحه في المكان الذي كانت نزاول فيه نشاطها .
١٤٦٠	٢٧٦	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		٥ - وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . امتداد المقد لصالح أقالبه نسبيا أو مصامرة . لا محل للتفرقة بين حالي الوفاة أو الترك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
١٧٥٩	٣٢٧	(الطعن رقم ١٨٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١١)
		٦ - زوال الشخصية الاعتبارية لمركز الإعصاف الطبي وتبعية لوزارة الصحة . إحلال قسم الملاوي محلها في العين المؤجرة . لا يعد تركا أو تنازلا عن الإيجار . علة ذلك .
٢١٣١	٣٩٦	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(مائرا) الامتداد القانونى لعقد الإيجار :
		١ - المشاركون للمستأجر منذ بدء الإجارة فى سكنى العين المؤجرة . حقهم فى الانتفاع بها . عدم أحقية المؤجر أو المستأجر فى إخلائهم من العين .
٦٧١	١٣٢	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٢ - مستأجر المسكن المفروش . تحريره عقد إيجار جديد من العين المؤجرة له . لا يحول دون تمسكه بالعلاقة الإيجارية السابقة لإعمال حكم المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٥٣٠	١٠٣	(القانون رقم ٩٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		٣ - المستأجر المصرى لمسكن مفروش من المالك مدة خمس سنوات متصلة سابقة على ١٩٧٧/٩/٩ . إمتداد عقد إيجاره بقوة القانون . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٥٣٠	١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		٤ - حق المستأجر فى البقاء فى العين المؤجرة له مفروشة من مالكيها أو مستأجرها الأصلي متى استوفىها فترة معينة . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إلتصاره على المستأجر المصرى دون الاجنبى .
١٦٧٨	٣١٢	(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤)
		٥ - وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . إمتداد العقد لصالح أقاربه نسبيا أو مصاهرة . لا محل للفرقة بين حالتى الوفاة أو الترك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
١٧٥٩	٣٢٧	(الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١١)

الرقم	القاعدة	المقابلة
		(حادى عشر) حوالة الحق فى الإيجار :
٢٦٩	١٢٢	١ — مشتري العقار يعقد غير مسجل . حقه فى مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن عقود الإيجار . شرطه . حوالة البائع لهذه العقود إلى المشتري . (الظن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
٢٦٩	١٢٢	٢ — إعلان المحال عليه بصحيفة الدوى المنضممة بيانات الحوالة . إعتباره إعلانا له بها . فقاذا فى حقه منذ هذا التاريخ . مشتري العقار المحال إليه عقود الإيجار . حتمه فى طلب إخلاء العين بسبب سوء استعمالها . (الظن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		(ثنى عشر) الدواوى الناشئة عن عقد الإيجار :
٩٠٤	١٧٧	١ — التدخل الانضمامى والتدخل العجوى . ماهية كل منهما . الدوى بطالب إخلاء المدعى عليه من العين . تدخل الغير فى الدوى طالبا رفضها لانه هو مستأجر العين . تدخل هجوى . (الظن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
٩٠٤	١٧٧	٢ — شروط قبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . مقررة لحماية المستأجر . لا مصلحة للغير فى التمسك بيطان تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . (الظن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
٩٠٤	١٧٧	٣ — رفض المحكمة الابتدائية دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة . طلبه أمام محكمة الاستئناف إنهاء عقد

الصفحة	القاعدة	
		الإيجار . غير متجاوز في مبناه طلب الاخلاء . إجابته إلى طلبه . لا خطأ .
٦٧٧	١٣٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١) ٤ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ولو لم تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج .
٩٨٢	١٩١	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) ٥ — دعاوى الحيازة من المستأجر . تقدير قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه . مستأجر الأما كن الخاضعة لتشريعات الاستثنائية . حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة . غير قابل للتقدير لامتداد العقد لمدة غير محدودة . الحكم الصادر فيها . جائز امتثاله .
١٢٤٣	٢٣٦	(الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٦ — الدعوى بطلب التمكين من شقة النزاع . استناد المدعى إلى عقد إيجار صادر له من المستأجر الأصلي دون موافقة المالك . القضاء برفض الدعوى . لا خطأ .
١٠٦٤	٢٠٥	(الطن رقم ٥١٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٢) ٧ — خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون الساري وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها بأثر فوري .
٦٧١	١٣٢	(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١) ٨ — دعوى المؤجر باخلاء المستأجر لتأجير جزء من العين المؤجرة للغير . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . صدور القانون ٤٩

المنفعة	القاعدة	
		لسنة ١٩٧٧ الذي يتيح هذا التاجر بشروط معينة أثناء نظر الاستئناف . وجوب تطبيق أحكامه على واقعة الدوى لتعلقها بالنظام العام .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٩ — الدوى التي أقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب نظرها طبقا للقواعد والإجراءات السارية قبل تقاذه . م ٨٥ منه . عدم سريان هذه القاعدة على الأحكام الموضوعية .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		١٠ — استئناف المستأجر من الباطن الحكم الصادر باخلائه مع المستأجر الأصلي من العين المؤجرة . القضاء باعتبار الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة للآخر . خطأ في القانون . حلة ذلك .
١١٨٦	٢٢٨	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		١١ — الدوى بطلب الاخلاء للتعصب والتسليم . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . حلة ذلك .
٢٠٤٢	٢٨٦	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٢)
		(ثلاث عشر) مسائل متنوعة :
		رب الأسرة المستأجر للسكن . إعتباره دون أفراد أسرته المقيمين معه الطرف الأصيل في عقد الإيجار . عدم إعتباره قائما عنهم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٩١٣	١٧٩	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		إيجار الأراضي الزراعية :
		١ — مستأجر الأرض الزراعية . عدم جواز إخلائه من العين إلا إذا أخل بالتزام جوهرى في القانون أو العقد . م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . تعلق هذا الحكم بالنظام العام .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)

المفردة	القاعدة	
		٢ - الدائن المرتهن الذي انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة . حقه في تأجيرها للغير . عدم إنقضاء الإيجار بانقضاء الرهن . إمتداد عقد الإيجار تلقائيا في مواجهة المدين الراهن ومن اشترى منه العقار .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤) -- --
		٣ - الاختصاص الانفرادي للجان الفصل في المنازعات الزراعية . مناطه . للنص على اختصاص اللجنة بنظر بعض المنازعات دون إنفرادها بها . لا يحول دون عرضها على المحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل فيها .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) -- --
		٤ - دعوى المستأجر بصحة وتقاذم عقد الإيجار مع التسليم . إختصاص المحاكم ولجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظرها . منازعة المدعى عليه بشأن بطلان العقد للتنازل عن الإيجار للغير . وجوب تقديم طلبا بذلك إلى اللجنة . المنازعة بشأن مقدار حيازة المدعى وأمرته . لا تمتد من حالات الاختصاص الانفرادي للجان المذكورة .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) -- --
		٥ - عقود إيجار الأراضى الزراعية المبرمة قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ . عدم وجوب إيداع نسخة منها مقرات الجمعية التعاونية الزراعية . إخلال المؤجر بالتزامه بالإيداع . آثره . لا محل لتسككه بعدم قبول دعوى المستأجر لهذا السبب . حلة ذلك .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) -- --
		٦ - القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . لا يعد دفا بمعدم القبول بما

الصفحة	القاعدة	
		تستنفذ به المحكمة ولايتها بالفصل في الموضوع . إلغاء الحكم استثنائيا . أثره . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
١٢٢٣	٢٣٣	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		٧ - المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية . اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الدعوى . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استثنائيا في قضاء المحكمة الجزئية والطعون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ١٩٧٥/٦٧ . أثر ذلك . عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .
٢٠٧٣	٢٨٦	(الطن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

(ب)

بطلان . بريد . بنوك . بيع

بطلان

(أولا) بطلان التصرفات :

		١ - إبطال العقد للغلط في الواقع أو القانون . شرطه . أن يكون جوهريا .
٦٢٢	١٢٢	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ - المتعاند القاصر . حقه في إبطال التصرف الدائرين النفع والضرر ولو تجرد من أي قبح . إخفاء القاصر لقصره أو ادعائه كذبا بلوغه سن الرشد . لا أثر له في إبطال العقد .
٨٠٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

المرسلة	القاعدة	
		٣ - العقد الباطل بسبب قصر التعاقد . عدم جواز صدور الإجازة من القاصر قبل بلوغه سن الرشد . (الظن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠) ١٥٩ ٨٠٦
		٤ - القاصر المأذون . إعتباره كامل الأهلية فيما أذن فيه . ماعدا . قابل للإبطال متى كان دائرا بين النفع والضرر . (الظن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٠) ١٣٦ ٦٩٦
		٥ - عقد التدريب . التزام العامل القاصر فيه بأداء تعويض عند فسخه . إعتباره تصرفا دائرا بين النفع والضرر لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال لمصلحة القاصر . (الظن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٠) ١٣٦ ٦٩٦
		٦ - الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل . لا يعد باطلا . إلا إذا تضمن المساس بحقوق تقرر لها قوانين العمل . الاتفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة . لا بطلان . (الظن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٠) ٢١٢ ١١١٠
		٧ - بيع العبدلية إلى غير صيدلي مرخص أو بيعها لصيدلي موظف أو مالك لصيدليتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام . الشروع في بيع إحدى العبدليتين بعد البيع . لا أثر له . (الظن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٨٠) ٢٣٠ ١١٩٢
		٨ - حظ بيع الحقوق المتنازع عليها لأمين القضاة والمحامين . جزاؤه . بطلان التصرف بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٤٧١ ، ٤٧٢ مدني . (الظن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٠) ٢٦١ ١٣٧٣

الصفحة	للقاعدة	
		٩ - تصرفات المورث لأحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم حاجة مصلحة الضرائب بها . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وجوب اعتبارها رغم ذلك تصرفات صحيحة وليست باطلة . أثره . عدم تجاهها بديون التركة .
١٧٢٢	٣٢٠	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		١٠ - تحديد مسئولية الجاني عن الجريمة . تعلقها بالنظام العام . لا يصح أن تكون محلا لصالح أو تحكيم . بطلان الالتزام المبني على ذلك .
١٩٨٩	٣٩٦	(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)
		(ثانيا) بطلان الإجراءات :
		البطلان العرّيج والبطلان غير المنصوص عليه . التفرقة بينهما م ٢٠ مرافعات . الشكل في الإجراء وسيلة لتحقيق غاية في الخصوصية . تحقق الغاية دون توافر الشكل . أثره . الحكم بالبطلان عن تخلف الشكل أو البيان المطلوب . مناطه .
١٣٢٥	٢٥٢	(الطن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٠)
		” بطلان الإعلان “
		١ - إغفال المحضر لإثبات أن قريب المعلن إليه الذي تسلم صورة صحيفة الاستئناف يقيم معه . أثره . بطلان الإعلان . تخلف المستأنف عليه من الحضور . أثره . بطلان الحكم .
٣٢٤	٦٥	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ - تمسك الطامن أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه لإقامته بالخارج . عدم جواز تمسكه بالبطلان لأول مرة أمام

المنحة	القاعدة	
		محكمة النقض تحل بياتات الإفلان من غيايه وامم المخاطب معه .
١٠٢٧	٢٠٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) ٣ — إجراءات الخصومة في الاستئناف . استقلالها عن الخصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة . لا يحول دون تمسكه ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .
١١٩٠	٢٢٩	(الطن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣) ٤ — بيان المدعى موطنه الأصلي بصحيفة افتتاح الدعوى وإعادة إعلانها . ثبوت أنه لا يقيم فيه عند إعلانه بصحيفة الاستئناف . القضاء ببطلان إعلانه بالصحيفة في النيابة . إغفال الحكم الرد على دفاع المستأنف أن المستأنف عليه هو الذي تسبب في هذا البطلان . قصور .
١٦١٩	٢٠٢	(الطن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩) ٥ — قيد أمر الاختصاص . جوازه في أى وقت بعد صدور الأمر . عدم وجوب إعلان المدين بالأمر قبل قيده .
١٧٠٧	٣١٨	(الطن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠) ٦ — إعلان المدين بأمر الاختصاص يوم صدوره . الغرض منه . م . ١٠٩١ مدني . إغفال إعلان المدين قبل قيد الأمر . لا بطلان .
١٧٠٧	٣١٨	(الطن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

المادة	القائمة	المادة
١٧٨٢	٣٣٢	٧ — هيئة الأوقاف المصرية . رئيس مجلس إدارتها هو الذى يمثلها فى التقاضى . القرار الجمهورى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . إختصاص الهيئة فى شخص مديرها . هو مجرد خطأ فى بيان الممثل القانونى لا يحول دون اعتبار الهيئة هى المقصودة بالخصومة . (الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٩)
١٩١٠	٣٥٤	٨ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نسبى . الدفع به من غير الخصم الذى بطل إعلانه . غير مقبول ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . إغفال الحكم الرد على الدفع . لا عيب . (الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٨) • بطلان إجراءات التحقيق • خلو محضر التحقيق الذى أجرته المحكمة من تاريخ إجراءات وساعة بدئه وإنتهائه . لا بطلان . م ٩٣ من قانون المرافعات . (الطن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٠)
١٣٢٥	٢٥٢	• بطلان عمل الخبير • ١ — إثبات الخبير بمحض أعماله دعوته للخصوم بكتب مسجلة حدة مرات . عدم التزامه بإرفاق إيصالات البريد . خلو الأوراق مما يفيد عدم وصول الإخطار للخصم . لا بطلان . (الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
٣٤٠	٥٠	٢ — الأصل فى الإجراءات أنها روجيت . إثبات الخبير بمحض أعماله إخطاره الطرفين . إغفاله إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه . لا بطلان . (الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
١١٧٣	٢٢٥	

الصفحة	القائمة	
		” بطلان إجراءات المزايدة “
		عدم إخطار النيابة بوجود قصر في خصومة التنفيذ . لا يعتبر عيباً في إجراءات المزايدة تميز استئناف حكم إيقاع البيع .
٢٠٦٧	٢٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٨٠)
		(ثالثاً) بطلان الأحكام :
		١ — النعى يبطلان الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . دلائل ثبوته نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التي تلي بها منطوق الحكم . حلة ذلك .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٨٠)
		٢ — إشراك أحد القضاة في المداولة دون سماع المرافعة أو تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عند النطق به بسبب مانع قهري دون أن يثبت في الحكم توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم .
٧٠	١٧	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١/١/١٩٨٠)
		٣ — إشراك أحد القضاة في المداولة دون سماعه للمرافعة أو عدم إثبات تخلف أحدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم . عدم جواز مخاصمة القاضي لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته . القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات . غير جائز .
٥١٤	١٠١	(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)
		٤ — وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتب البطلان إذا أودعت المسودة بالملف متدنت ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .
٥١٤	١٠١	(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		٥ - حصول مانع مادي لأحد القضاة بجلسة النطق بالحكم وحلول غيره محله . وجوب إثبات ذلك في الحكم وأنه قد وقع على المسودة . الحاجة لبيان حقيقة المانع . خلو الأوراق مما يفيد وجود مانع قانوني . لا محل للنعي على الحكم بالبطلان .
٨٤١	١٦٦	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٦ - عدم ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي فلا يترتب البطلان . التصحيح . وجوب أن يستمد من محضر جلسة النطق بالحكم . تقديم شهادة رسمية لإثبات هذا التصحيح . غير كاف .
٧٠	١٧	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٧ - خلو أسباب الحكم الطعون فيه مما قدمه المحصوم من طلبات ودفاع ودفع وخلاصة للأدلة الواقعية في الدعوى . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات .
٧١٩	١٤١	(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٨ - المستشار المتطلب لرئاسة المحكمة الابتدائية . عدم اقتصار ولايته على العمل الإداري . امتدادها إلى ولاية القضاء . رئاسته إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية . لا بطلان .
١٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٩ - إحالة الحكم الاستثنائي على الحكم الابتدائي في أسبابه . ورود اسم التابع في هذه الأسباب وإشارة باعتباره أحد المستأنف عليهم في الحكم الاستثنائي . إقصاء ذكر اسمه في ديباجة الحكم . لا بطلان .
٣٩٨	٧٨	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - النemy ببطلان الحكم بسبب قبول المحكمة لمذكرة الخصم دون اطلاق الطاعن عليها . عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم نemy غير مقبول .
٩٦٠	١٨٧	(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		١١ - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
		١٢ - تحصيل رسوم الدعوى . من شأن قلم الكتاب . عدم أدائها . لا يترتب عليه البطلان . للحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة . ق ٩ لسنة ١٩٤٤ المعدل .
٨٩٠	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		١٣ - قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبيل الحصول على إذن النقابة . لا بطلان . جواز مساءلته تأديبيا . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٨	٢٢	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		١٤ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان الحكم لعييب فيه أو في الإجراءات . لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل في الدعوى .
١٩٠٤	٣٥٣	(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٢١٢٦	٣٩٥	١٥ - حكم إيقاع البيع . ماهيته . وجود عيب في إجراءات المزايدة أو إنعقادها على خلاف القانون . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥)
		« بطلان حكم الإحالة للتحقيق »
٢١٥٦	٤٠١	١٦ - استناد الحكم الصادر في الموضوع على نتيجة التحقيق رغم بطلان حكم الإحالة إلى التحقيق . أثره . البطلان . (الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩)
		١٧ - وجوب توقيع القاضي الذي اشترك في إصدار حكم لم يحضر جلسة النطق به على مسودته . إفعال الحكم بيان ذلك . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٠ ، ١٧٨ مرفعات . (الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)
١١٦٨	٤٠٤	« الدوى الأصلية ببطلان الحكم »
		عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية . عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم لصورية عقد البيع موضوع الدعوى . (الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)
٢٧٢	٥٧	« بطلان حكم المحكمين »
		بطلان حكم المحكمين . موافقة طرفيه . لا تنتج أثرا . لا تعني إنصراف نيتهما إلى الارتباط باتفاق أبرم بإرادتهما . (الطعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)
٢١٥٩	٤٠٢	« بطلان الطعن »
		١ - وجوب ايداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه وإلا كان الطعن باطلا .

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن غير المتعلقة بالأسباب المحال بشأنها . لا محل لإبطاله بالنسبة لها . الطعن المتعلق بتلك الأسباب . وجوب إبطاله جزئيا .
٩٦٥	١٨٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		٢ — الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة . جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد قوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن لم يتدخلوا فيه . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ — القضاء بإنهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٤ — رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة . لا بطلان . قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة امتثافية بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف في منازعة متعلقة بالتنفيذ وإحالة إلى محكمة الاستئناف . التزام المحكمة المحال عليها بالإحالة . لا خطأ .
١٢١٢	٢٦٢	(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
		٥ — رفع الطعن بالنقض بطلب أودع قلم كتاب المحكمة . توافرت فيه بيانات صحيحة الطعن . لا بطلان . حلة ذلك .
١٧٠٧	٣١٨	(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٦ — مواعيد الطعن في الأحكام . سريلانها كأصل من تاريخ صدورها . الامتناء . سريلانها من تاريخ إعلانها .

الصفحة	القاعدة	
		م ٢١٣ مرافعات • مثل الخصم أمام المحكمة قبل قضائهما بندب خير • وجوب احتساب ميعاد لاطمن من تاريخ حدود الحكم •
١٨٦٨	٣٤٧	(الظن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) ٧ — إغفال إعلان الخصم بإيداع تقرير الخبير أو بطلان هذا الإعلان • ليس من شأنه انتقاح مواعيد الطعن في الحكم الختامى من تاريخ إعلانه •
١٨٦٨	٣٤٧	(الظن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦) ٨ — خلو صحيفة الطعن بالنقض من نعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يثنائه على إجراء باطل شاب إعلان صحيفة الاستئناف • أثره • عدم قبول التمسك ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف لأول مرة أمام محكمة النقض •
١٩١٠	٣٥٤	(الظن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٨) بريد المراسلات البريدية • الحرمة والسرية المكفولة لها بحكم الدستور • إقتصارها على الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد • الرسل إليه وللغير حتى الاستدلال بها بعد وصولها • الاستثناء انطوائها على استمرار حظر القانون أو المرسل إفشاءها •
١٤٨٨	٢٨١	(الظن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦) بنوك « خطاب الضمان » ١ — خطاب الضمان • التزام البنك خلال الأجل بسداد قيمته

الصفحة	القاعدة	
		المستفيد بمجرد طلبه دون حاجة لموافقة العميل . وجوب الحصول على موافقته قبل مد الأجل .
٤٧٠	٩١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		٢ - خطاب الضمان . علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر لصالحه .
		مناطها . عدم جواز قيام البنك بمد أجله دون موافقة العميل .
		حقوق التزام البنك ما لم يخطر به المستفيد بالدفع قبل نهاية الأجل المحدد .
٢٠٩٧	٢٩٠	(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		بيع
		(أولا) عقد البيع الابتدائي :
		١ - عقد البيع غير المسجل . أثره . للشري طلب فرض الحراسة القضائية على العين المبيعة إذا خشي بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .
١٩٠	٤١	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٢ - عقد البيع غير المسجل . أثره . انتقال الحيازة القانونية للعين المبيعة والدهاوى المرتبطة بها إلى المشتري . دمواء . بطرد الغاصب من العين . القضاء برفضها بوصفها دعوى استحقاق . خطأ .
١١٧٨	٢٢٦	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		٣ - مشتري العقار بعقد غير مسجل . حقه في مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن عقود الإيجار . شرطه . حوالة البائع هذه العقود إلى المشتري .
٦٢٩	١٢٣	(الطن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عقد البيع ولو لم يكن مشهرا . أثره . إنتقال كافة الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به إلى المشتري . حقه في استلام المبيع وطرد الغاصب منها . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥) ٣٤٥ ١٨٦١
		(ثانيا) التزامات البائع : "نقل الملكية"
		توصل المشتري إلى تسجيل عقد البيع الصادر له أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم تسجيل سند البائع له . أثره . عدم انتقال الملكية إلى المشتري . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨) ٣٥٥ ١٩١٩
		"دهوى صحة التعاقد"
		١ - دهوى صحة التعاقد . ماهيتها . إنسائها لبحث ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد ومدى صحته وجديته . (الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٢٣١ ١٢٠١
		٢ - دهوى صحة التعاقد . نطاقها . إنسائها لبحث صحة البيع ونفاذه . (الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٢٣٠ ١١٩٣
		٣ - المشتري لخصه مفرزة من العقار من أحد الملاك على الشيوع . عدم أحقيته في طلب الحكم بصحة عقده طالما أن الحصة المباعة لم تقع في نصيب البائع له بعد القسمة . (الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٩٢ ٤٧٦
		٤ - الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . حجة على دائن البائع . تسجيل صحيفة الدهوى قبل تسجيل تتيبه نزع ملكية

الصفحة	القاعدة	
		العين المبيعة. أثره. إعتبار المدين البائع غير مالك لها عند التنفيذ عليها .
٢٧٢	٥٧	(الظن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)
		٥ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . البائع هو الخصم الأصل فيها ولو كان قد باع ذات المبيع لمشتري آخر . للبائع حق الطعن في الحكم الصادر فيها .
٣٦٦	٧٣	(الظن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٦ - استئناف البائع الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد . جواز تمسكه بانتقال ملكية المبيع إلى مشتري آخر منه . لا يعد هذا الدفاع تعرضاً منه للمشتري الأول .
٣٦٦	٧٣	(الظن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٧ - دعوى صحة التعاقد . عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى من المشتري الآخر من ذات البائع . القضاء برفض الدعوى بطلب نقل الملكية إلى المدعى . لا خطأ .
٣٦٦	٧٣	(الظن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٨ - تكييف الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٥٧٣	١١٢	(الظن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٩ - ضم الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع إلى دعوى الخصم بتثبيت ملكيته لذات العين المبيعة لصورية هذا العقد الصادر من مورثه . الحكم بصحة العقد وإعادة الدعوى إلى الرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه لخصومة

المفحة	القاعدة	
		كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٦٥٠	١٢٧	(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨)
		١٠ — القضاء بصحة وتناذ عقد البيع فيما تضمنه من بيع المعار المبين بالعقد والصحيفة . ثبوت اختلاف أوصاف العقار في العقد عن الصحيفة . لا يعد تناقضا . حلة ذلك .
١٧٢٦	٣٢١	(الطن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		١١ — دعوى صحة التعاقد . دعوى استحقاق مالا .
٢٠١٠	٣٧٤	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)
		١٢ — تسجيل صحيفة دعوى التعاقد . مقصوده وأثره . انتقال الملكية لا يتم إلا بعد صدور الحكم والتأشير به .
٢١٠٢	٣٩١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
		« ضمان عدم التعرض »
		١ — التعرض الشخصي الذي يضمنه البائع . ماهيته . دعوى صحة التعاقد . دنوع البائع فيها الموجهة لإجراءات الخصومة . لا تعد من قبيل التعرض .
٣٦٦	٧٢	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٢ — ضمان البائع عدم التعرض للمشتري وخلفه . المشتري بعقد عرفي لا يعد خلقا خاصا للبائع . عدم جواز تمسكه بضمان التعرض في مواجهة البائع لباتمه إلا بطريق الدوى غير المباشرة .
١٠٢٧	٢٠٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٣)

الصفحة	الناحة	
		٣ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري ولو لم يشهر للعقد . مؤداه . عدم جواز دفع دعوى صحة التعاقد بسقوطها بالتقادم .
١٧٢٦	٣٢١	(الطن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٨٠) (ثالثا) التزامات المشتري : « الوفاء بالثمن » التمن ركن أساسي في عقد البيع لا يشترط أن يكون معيناً بالفعل في العقد . كفاية أن يكون قابلاً للتعيين باتفاق الطرفين صراحة أو ضمناً .
٣١٨	٦٤	(الطن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٨٠) « إيداع الثمن » التمن الواجب على الشفيع إيداعه خزينة المحكمة هو الثمن الحقيقي م ٢/٩٤٢ مدني . اشتراط إيداع الثمن المسمى بالعقد ولو كان صورياً . لا محل له .
١٠٠٦	١٩٦	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١/٤/١٩٨٠) « حبس للثمن » ١ — تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بخير حق . إلتفاء حقه في الحبس لعدمه بالمبيع وسند ملكية البائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد . القضاء بالقـخ . لا خطأ .
٨٨٨	١٧٥	(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠) ٢ — حق الحبس . مناطه . مثال بشأن الإفراج عن عقار سبق بيعه أثناء فرض حراسة الطوارئ .
١٥٦٦	٢٩٣	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حق الحبس . لا تملك المحكمة أعمال أحكامه ما لم يطلبه صراحة صاحب الحق فيه .
١٦٦٣	٣٠٩	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢)
		٤ - حبس المشتري لباقي الثمن . شرطه . وجود سبب يولد خشية نزع المبيع من يده . تقدير جدية هذا السبب . من حاطة محكمة الموضوع .
٢١٢٣	٤٠٣	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)
		(رابعاً) "آثار البيع" التسليم
		شخصية الوارث . استقلالها من شخصية المورث . مسئولية الوارث من ديون التركة . إنحصارها فيما آل إليه من ميراث . التزاع بتسليم ما باعه المورث . لا يشمل ما يكون ضمن مشتراه المسجل .
٢١٠٢	٣٩١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		(خامساً) بطلان البيع .
		بيع الصيدلية إلى غير صيدلي مرخص أو بيعها لصيدلي موظف أو مالك لصيدليتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام . الشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد البيع . لا أثر له .
١١٩٧	٢٣٠	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		(سادساً) صورية عقد البيع .
		١ - عدم جواز رفع دعوى أصالية ببطلان الحكم . الاستثناء تجرده من أركانه الأساسية . عدم جواز رفع دعوى أصالية ببطلان الحكم لصورية عقد البيع موضوع الدعوى .
٢٧٢	٥٧	(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)

المفحة	القاعدة	
٨٩٠	١٧٦	٢ - حجبة الحكم . مناطه . طلب صحة وثقاذه عدة عقود بيع مستقلة . الدفع بصورتها . القضاء برفضه بالنسبة لإحداها . لا يقيد المحكمة عند الفصل في صورية باقى العقود . (الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
١٤٢١	٢٧١	٣ - تصرف الأب بالبيع المنجز لابنه القاصر صحيح ولو كان هبة مستترة في صورة عقد بيع . ثبوت صورية الثمن . لا يترتب عليه سوى إعفاء الأب من تقديم حساب عن العقار محل التصرف وعدم استئذان المحكمة عند تصرفه فيه للغير . (الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
١٤٢١	٢٧١	٤ - بيع المتصرف ذات العقار لأشخاص مختلفين على أساس أسبقية تسجيل عقودهم . لا محل لإعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ مدنى بتفضيل المتمسك بالعقد الظاهر على من يتمسك بالعقد المستتر . اقتضاره على حالة إختلاف شخص المتصرف . (الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
٢١٠٢	٣٩١	٥ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . له باعتباره خلفا خاصا المتمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة . (الطن رقم ٧٧٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
٢١٠٢	٣٩١	٦ - إنتهاء الحكم بأصباغ سائغة إلى أن عقد النزاع هو بيع بات غير صورى . نعى الطاعن بإغفال دفاعه بشأن رجوع المورث - البائع - عن وصيته . جدل موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . (الطلب رقم ٧٧٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ساجا) بيع أنواع البيوع . "بيع التجار أو المصنع" .
		١ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . يبيع المتجر . شرطه وجوب ممارسة المشتري ذات نشاط المستأجر الأصلي (البائع) . وجوب أن تشمل عناصر البيع حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .
١٠٩	٢٤	(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩) ٢ - عقد يبيع المتجر . لا يشترط الكتابة لانعقاده أو إثباته . عدم وجوب بيان المشتريات المادية والمعنوية وقيمتها في العقد . استلزام ذلك في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا أثر له على قيام العقد .
١٠٩	٢٤	(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩) ٣ - أجازة يبيع مستأجر المصنع أو المتجر بالحدك . م ٥٩٤ مدني . استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه وجوب توافر صفة المصنع أو المتجر في المكان المؤجر .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) ٤ - المشتري لحل الخلافة من مستأجره . تمسكه بأن سبب البيع راجع إلى متاعب المستأجر مع عماله . هو ادعاء بالمضاربة على عملهم . إقفال الحكم بحث هذا الدفاع ، قصور .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) ٥ - يبيع المستأجر لمحلته التجاري بالحدك . م ٥٩٤ مدني . استنجاؤه مخزنا من مؤجر آخر استعمله في خدمة المحل المبيع .

الصفحة	القائمة	
		القضاء بأحقيةته في بيع المخزن مع ذلك المحل والتنازل عن إيجاره المشتري دون إذن المؤجر . خطأ في القانون . حلة ذلك .
١٧٩٦	٣٣٤	(الطن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١) "بيع المزاد"
		١ — حكم مرسى المزاد . طلب بطلانه بدهوى مبتدأة في ظل قانون المرافعات السابق . عدم قبوله إلا من الغير أو ممن كان طرفاً في الإجراءات ولم يصح إعلانه بها .
١٥٤	٣٥	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ — إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف — في ظل قانون المرافعات السابق — أثره . إنقضاء البيع الأول وزوال ما يكون المشتري الأول قد رتبته من حقوق عينية على العقار .
١٥٤	٣٥	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٣ — المطالبة القضائية الفاطمة للتقادم . شرطها . الدعوى بطلب بطلان حكم مرسى مزاد عقار غير فاطمة لتملك هذا العقار بالتقادم . حلة ذلك .
٣٠٥٣	٣٨١	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥)
		٤ — حكم إيقاع البيع . بياناته . وجوب بدء المزايدة بالمناداة على الثمن الأساسى أو المعدل والمصاريف شاملة أنصاب الحمام .
٢١٢٦	٣٩٥	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		٥ — حكم إيقاع البيع . ماهيته . وجود عيب في إجراءات المزايدة أو إتمامها على خلاف القانون . أثره . بطلان الحكم .
٢١٢٦	٣٩٥	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥)

المرحلة	القائمة	
٢١٢٦	٣٩٥	٦ - حكم إيقاع البيع . وجوب يسانه للإجراءات التي اتبعت . لا يكفي إثباته . استيفاء الإجراءات . (الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٥) « البيع بالعربون » دفع للعربون قرينة قانونية على جواز العدول عن البيع . جواز الاتفاق على أنه يفيد للبث والتأكيد . (الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) « بيع الحقوق المتنازع عليها » . ١ - حظر بيع الحقوق المتنازع فيها لمال القضاء والمحامين . جزاؤه . بطلان التصرف بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٤٧١ ، ٤٧٢ مدني . (الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥) ٢ - تحريم ثراء المحامي للحق المتنازع فيه . شرطه . م ٤٧١ و ٤٧٢ مدني . (الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥) « البيع مع الاحتفاظ بحق الملكية » تأمين المشتري على السيارة المباعة مع احتفاظ البائع بحق الملكية لحين سداد الثمن . استحقاق المؤمن له لقيمة ما يلحق المبيع من إضرار . حق البائع المستفيد من عقد التأمين . آثاره على مقابل التأمين في حالة الهلاك الكلي . (الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩) ١٤٢٤ ٢٧٠

الصفحة	التامدة	
		« بيع الأموال الخاضعة للحراسة »
		الأموال التي فرضت عليها حراسة الطوارئ وحقق بيعها خلال فترة الحراسة . الافراج عنها وتسليمها لأصحابها التزامهم بأداء ما دفع من ثمن المشتري . كيفية ذلك في حالة الافراج النهائي والافراج المؤقت .
١٥٦٦	٢٩٣	(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		« بيع المال الشائع »
		١ - القسم العقارية غير المسجلة . ليست حجة على الغير . المقصود بالغير . المشتري من المتقادم لحظه مفروز ولو سجل هذه قبل تسجيل القسم . لا يعد من الغير .
٤٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		٢ - بيع الشريك على الشيوع جزءا مفروزا من المال الشائع قبل القسم . تمسك المشتري بعدم ملكية البائع للبيع مفروزا . لا محل له . حلة ذلك . م ٢/٨٢٦ مدني .
٨٨٨	١٧٥	(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٣ - بيع المسالك على الشيوع حصته مفروزة للغير . بيع صحيح معلق على نتيجة القسم أو إجازة باقي الشركاء . اعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم . حقهم في أخذ الحصص المبيعة بالشفعة . م ٩٣٦ مدني .
٢٤٤		(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة أول مايو ١٩٨٠)
		« الوكالة في البيع »
		١ - الشخص الذي يعبر باسمه . هو وكيل عن أماره .

مجم	القاعدة	المقابلة
		إعتبار وكالة مسترة . انصراف أثر تصرفه للوكيل في علاقته بالغير . شرطه . م ١٠٦ مدني .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٢ — وكالة في بيع وشراء العقار . رضائية . لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانقضاءها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مسترة .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٣ — شراء الوكيل المستر العقار بعقد غير مسجل . انصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشأة للبائع بحكم الالتصاق .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٤ — التناقض الذي يفسد الأحكام . ماهيته . مثال بشأن الصورية في شخص المشتري .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		(ثانيا) مسائل متنوعة :
		١ — عدم إنذار الشفيع رسميا بحصول البيع وبيان أطرافه . أثره . الدفع بسقوط حقه في الشفعة لعدم اختصاصه أحد البائعين في الدعوى في الميعاد القانوني . لا محل له . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائعين بغير وسيلة الإنذار الرسمي .
٥٨٢	١١٣	(الطن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٢ — الوعد بالبيع . إتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من مبيع ومن وعلى مدة إظهار الرغبة في الشراء .

الصفحة	القاعدة	
		أثره . إنعقاد البيع بمجرد إعلان الرقبة في الميعاد . اختلاف الطرفين حول تنفيذ التزاماتهما . لا أثر له . مثال بشأن ميعاد الوفاء بالثمن .
٦١٨	١٢١	(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ٣ - إدماء الطاعن شراء المنقولات من المظعون عليه . دون أن يقدم دليلا على ذلك . قرينة على ملكية الأخير لهذه المنقولات .
٨٠٦	١٥٩	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٤ - اتفاق طرفي عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المبيعة . إعتباره حوالة دين . قبول الدائن المرتهن لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبضه بالدفع المستمدة من عقد الحوالة ومنها عيوب الرضا .
٨٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) ٥ - تسجيل عقد البيع خلوا من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد في العقد الابتدائي . لا يؤثر على حق المتفع فيه . حالة ذلك .
٣٤٤	٦٩	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٦ - إعلان الحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة . إعتباره إعلانا له بها . تقاضا في حقه منذ هذا التاريخ . مشتري العقار الحال إليه عقود الإيجار . حقه في طلب إخلاء العين بسبب سوء استعمالها .
٦٢٩	١٢٣	(الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

الصفحة	القائمة	تأميم
		أولا - أثر التأميم .
		١ - تأميم بعض الشركات والمنشآت . احتفاظ المشروع المؤمم بشخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة . مسؤوليته عن كافة التزاماته السابقة على التأميم .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٢ - التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون أرباحها المحققة قبل التأميم . عدم اندماجها في رأس المال بعد التأميم .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٣ - عدم صدور قرار بتوزيع الأرباح على المساهمين . أثره . جواز التجاؤم للقضاء للطالبة بنصيبهم فيها . اختصاصه بتحديد هذه الأرباح وفق ما ثبت لديه .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٤ - تأميم المنشأة . وجوب اتخاذها شكل الشركة المساهمة . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وجوب تخصيص نسبة ٢٥٪ من صافي الأرباح للوظفين والمال . ق ١١١ لسنة ١٩٦١ .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٥ - تأميم المنشأة . أثره . وفاة المنشأة بدين ضريبة الشركات المستحق على أصحابها السابقين . أثره . حقها في الرجوع عليهم لاسترداد ما دفع زائدا عما هو مستحق لهم من صافي موجودات المشروع .
٩٨٤٦	٣٤٣	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٠)

المنحة	القاعدة	
		ثانيا - لجان التقييم .
		١ - لجان تقييم المنشآت المؤممة . اختصاصها . نهائية قراراتها . شرطه . تحميل المنشأة بديون ليست ملزمة بها . لا حجية له قبل الدولة أو أصحاب الشأن .
٣٢٧	٦٦	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ - لجان تقييم المنشآت المؤممة . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤممة والغير . فصلها في هذه المنازعات لا يكتسب حصانة تحول دون طرحها على المحكمة المختصة .
٣٢٧	٦٦	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٣ - تقدير لجنة للتقييم لأحد عناصر المنشأة المؤممة خميسوما أو أصولا بصفة مؤقتة . تحديد هذا العنصر بصفة نهائية فيما بعد . وجوب أعمال أثره من وقت التأميم . مؤداه استحقاق أصحاب المنشأة لأية زيادة في صافي رأس المال المترتبة على هذه التحديد .
٣٢٧	٦٦	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٤ - اختصاص لجان تقييم المنشآت المؤممة . نطاقه . لا حجية لقراراتها فيما يجاوز اختصاصها قبل الدولة أو أصحاب الشأن . فصلها في نزاع لا يتعلق بالتقييم في ذاته . لا يمنع المحاكم من نظره والفصل فيه . لا يعد ذلك طعنا في قرار إداوى متمتع بالحصانة .
١٨٤٦	٣٤٣	(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	تأمين
		(أولا) التأمين من حوادث السيارات .
٤٢٣	٨١	١ - التأمين الإجبارى من حوادث سيارات النقل . سريانه لصالح الراكبين المصرح بركوبهما بجوار قائد سيارة . عدم امتداد التأمين لغيرهما من الراكبين في صندوق السيارة . (الظن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
١٤٢٤	٢٧	٢ - تأمين المشتري على السيارة المباعة مع احتفاظ البائع بحق الملكية لحين سداد الثمن . استحقاق المؤمن له لقيمة ما يلحق المبيع من ضرر حتى البائع المستفيد من عقد التأمين اقتصره على مقابيل التأمين في حالة الهلاك الكلى . (الظن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٩)
١٥٩٨	٢٩٨	٣ - التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة . لا يشمل الأضرار التي تحدث لراكبها ولا يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع لهم . (الظن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)
١٦٥١	٣٠٧	٤ - التأمين من المسؤولية . عدم اقتصره على مسؤولية التعاقد مع المؤمن . جواز شموله مسؤولية من وقع منه الحادث وأولم يكن التعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله . (الظن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
١٦٥١	٣٠٧	٥ - التأمين الإجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . المقصود به . حماية المضرور بضمان حصوله على حقه في التعويض . (الظن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٣)

الصفحة	العدد	
١٦٥١	٣٠٧	٦ - مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها عن حوادث السيارات . إلزامها بتغطية مسئولية أى شخص يقع منه الحادث متى ثبت خطأه . لا يفر من ذلك إنتفاء مسئولية مالكها . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢)
١٦٥١	٣٠٧	٧ - مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها عن حوادث السيارات . للضرور حق مطالبتها بالتعويض بدعوى مباشرة . إختصاص مالك السيارة في الدعوى أو تقرير مسئوليته بحكم سابق . ليس شرطاً لقبول الدعوى . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢)
١٦١١	٣٠٠	(ثانياً) التأمين ضد البطالة أحكام التأمين ضد البطالة . عدم سرانها على العاملين في المقاولات . لا محل للفرقة بين من يعمل منهم بعمل يدوى أو ذهنى . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
تأمينات إجتماعية		
أولاً - تعلق قانون التأمينات الاجتماعية بالنظام العام .		
٢٨٠	٧٥	١ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . تعاقبها بالنظام العام . عدم جواز نحلل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه . (الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣)
		٢ - قبول هيئة التأمينات الاجتماعية أمام محكمة أول درجة تسوية معاش المدعى طبقاً للحكم الذى سيصدر فيها . لا يعد

الصفحة	القاعدة	
		مانعا من استثنائها له . حلة ذلك . تعلق الأحكام الخاصة بأحكام المعاش بالنظام العام .
٢٠٤٧	٢٨٧	(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٨٠) ... (ثانياً) نطاق تطبيق القانون :
		١- العاملون بالزراعة بما في ذلك من يؤدي منهم أعمالاً إدارية أو كتابية متعلقة بها . خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لا عبرة بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون على خلاف ذلك .
٢٨٠	٧٥	(الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢/٢/١٩٨٠) ... ملحوظة : بعد صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . استقر المبدأ الآتي :
		«العاملون بالزراعة استثنائهم من أحكام القوانين ٤١٩/١٩٥٥ م و ٩٢/١٩٥٩ و ٦٣/١٩٦٤ قاصر على من يعمل بالفلاحة البحتة . العاملون في الزراعة بصفة غير مباشرة كالإداريين وعمال الحراسة والمشتغلين على الآلات الميكانيكية خضوعهم لجميع أنواع التأمينات التي نظمها تلك القوانين . اعتبار نص المادة ١٠ من القانون ٩٣/١٩٨٠ نص تفسيري كاشف عن مراد الشارع . أثره . سريانه من تاريخ العمل بالقوانين المفصلة » . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ — بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨١) (الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥١ — بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٢) (الطن رقم ١٥١٣ لسنة ٥٢ — بتاريخ ٢/١/١٩٨٣)

الصفحة	القاعدة	
		وستنشر الأحكام في حينه .
		٢ - قرار وزير التأمينات ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد التأمين على عمال المقاولات . وفاة العامل قبل العمل بأحكامه . أثره . عدم سريانه على واقعة الدعوى .
١٥٠٤	٢٨٣	(الطن رقم ٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		(ثالثا) أداء الاشتراكات :
		مدة الخدمة العسكرية الإلزامية . إعفاء رب العمل والعامل المجتهد من أداء الاشتراكات عنها إلى هيئة التأمينات الاجتماعية م ١٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم سريان ذلك على مدة الاستبقاء في الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط .
٢١٤٩	٢٩٩	(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)
		(رابعا) إصابات العمل .
		١ - طلب العامل إعادة النظر أمام لجنة التحكيم الطبي في تقدير هيئة التأمينات انسية العجز نتيجة إصابة عمل . صدور قرار اللجنة . وجوب التقيد به باعتباره قرارا نهائيا غير قابل للطعن فيه . م ٤٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٤٦٦	٩٠	(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
		٢ - ثبوت إصابة العامل بالذبحة الصدرية وقصور الشريان التاجي . رفض الحكم إحالته للكشف الطبي . لا خطأ طالما لم يدع العامل أن إصابته كانت نتيجة حادث مفاجئ وقع أثناء العمل أو بسببه .
٩٦٠	١٨٧	(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٣ - دعوى العامل المصاب بالتعويض عن إصابة العمل قبل رب العمل . جواز استناده إلى المسؤولية التقصيرية إذا كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث جسيما . م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٢٤٦	٢٣٤	(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		٤ - إصابة العمل وفق أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٤٦٤ . المقصود بها . الوفاة بسبب هبوط في القلب . عدم بيان الحكم لأساس قضائه بأن الوفاة حدثت أثناء العمل بسببه . قصور .
١٥٠٤	٢٨٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)
		(خامسا) النظام الخاص والميزة الأفضل .
		١ - الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . وجوب الرجوع للقواعد الخاصة المنظمة لها دون اعتداد بما ورد باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٩٧٣	١٨٩	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٢ - الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة وقيمة المكافآت الأفضل . وقوعه على هاتق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٩٧٧	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٣ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية للفوائد فروق الميزة الأفضل من تاريخ إبداءها حتى تاريخ صرفها للعامل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ثبوت عدم إيداع هذه الفروق . أثره عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبقا للسادة ٢٢٦ مدني .
٩٧٧	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إلزام رب العمل بفرق الميزة الأفضل التي تزيد عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . مثال بشأن إلزام المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين .
١٧٧٢	٣٣٠	(الظن رقم ١٨١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٠) (سادسا) معاش العامل .
		١ - التأمين الاختياري . خبر جائز في ظل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القضاء بأن قبول هيئة التأمينات للاشتراك رغم عدم إلزام رب العمل بها يكسب العامل حقا في المعاش . خطأ في القانون .
٣٨٠	٧٥	(الظن رقم ١٠٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/٢/١٩٨٠)
		٢ - العمال الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر . وجوب احتساب أيام العمل ستة وعشرين يوما . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب مراعاة ذلك عند حساب المعاش .
٨٦٣	١٧٠	(الظن رقم ٩٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٣ - ضم مدة الخدمة لسابقة على صدور القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في حساب المعاش . شرط . أن تكون مما يستحق . مما مل عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٤٠٢	٢٦٦	(الظن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		٤ - قائد السيارة الخاصة . عدم استحقاقه لمكافأة نهاية الخدمة ، ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم جواز ضم مدة خدمته السابقة على القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عند حساب المعاش المستحق له .
١٤٠٢	٢٦٦	(الظن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - ثبت أن مدة الاشتراك في المعاش منذ العمل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حتى نهاية خدمة العامل تقل عن المدة الموجبة لاستحقاق المعاش . وجوب رفض الدعوى به . لا يغير من ذلك تقاضى هيئة التأمينات اشتراكات سابقة على هذا القانون رغم عدم استحقاقها قانوناً .
١٤٠٢	٢٦٦	(الظن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		٦ - رفع معاش العجز والشيخوخة والوفاء بنسبة ١٠٪ لمن انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧١ ، لا عمل فيه للفرقة بين الوفاة الطبيعية والوفاء بسبب إصابة عمل . الاستهداء بقصد الشارع أو ماورد بالمذكرة الإيضاحية . لا عمل له مع إطلاق النص .
١٤٨٤	٢٨٠	(الظن رقم ١٤٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨٠)
		٧ - الحكم القطعي . ماهيته . فصل الحكم الصادر بتدب خبير في استحقاق معاش العجز الكامل على أساس معين . عدم جواز عدول ذات المحكمة عنه بتقرير أساس آخر مغاير .
١٥١٤	٢٨٥	(الظن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٨٠)
		٨ - طالب المؤمن عليه حساب معاش المدة السابقة على الاشتراك في التأمين بواقع ٢٪ بدل من ١٪ جواز عدوله عن هذا الطلب . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ استحدث حكماً مغايراً يمنع هذا العدول .
١٧٦٧	٣٢٩	(الظن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٠)
		« نظام تأمين الشيخوخة »
		٩ - نظام تأمين الشيخوخة . حلوله محل نظام مكافأة نهاية

الصفحة	القاعدة	
		الخدمة . ق ١٤٣ لسنة ١٩٦١ إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل بأداء معاش للعامل .
١٧٧٢	٢٢٠	(الطنن رقم ١٨١٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٨٠) سابعاً — التعويض الإضافي .
		تأخر هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم مستنداته . أثره . التزامها بأداء ١ % من المستحقات عن كل يوم تأخير ولو جاوز ذلك اصل المستحقات ق . ٦٣ لسنة ١٩٦٤ جزاء ماليا وليس فائدة قانونية .
١٣٨	٣١	(الطنن رقم ١٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٨٠) ٢ — التأمين الإضافي المستحق للعامل في حالات العجز المكامل أو الوفاء . تأخر هيئة التأمينات في صرفه له . أثره . التزامها بدفع ١ % من قيمته عن كل يوم تأخير . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . عدم اقتصار هذا الجزء على التأخر في صرف المعاشات وتعويض الدفعة الواحدة .
٩٨٧	١٩٢	(الطنن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٨٠) ٣ — إلزام هيئة التأمينات بسداد ١ % من قيمة مستحقات العامل عند التأخير في صرفها إليه . الغرض منه . تقاضيه من تاريخ ائتمانه مستندات الصرف .
٩٨٠	١٩٢	(الطنن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٨٠) (ثامناً) منازعات التأمينات الاجتماعية .
		١ — عدم إخطار هيئة التأمينات الاجتماعية رب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . أثره . عدم افتتاح مواعيد الاعتراض عليه . م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٢١٣	٤٦	(الطنن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - إخطار هيئة التأمينات لرب العمل بحساب الاشتراكات في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . اعتراضه عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون . صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب أعمال ما استحدثته من إجراءات ومواعيد بأثر فوري على ما لم يتم من إجراءات .
٤٦١	٨٩	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
		٣ - مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المطلوبة لهيئة التأمينات الاجتماعية . إفصاحها باخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . رده إلى الهيئة لوروده له . لا يفيد حصول الإخطار مستوفيا للبيانات .
٦٠٠	١١٧	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٤ - المنازعة بين العامل وهيئة التأمينات الاجتماعية بشأن المعاشات والتعويضات م ٨٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم التجاء العامل إلى اللجنة المنصوص عليها فيها . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على اللجنة المذكورة . خطأ . علة ذلك .
٦٦٠	١٢٩	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢)
		(قاسما) التقادم المسقط .
		١ - علم هيئة التأمينات الاجتماعية بالتمحاق عمال بالانشاء . مستحققاتها قبل رب العمل سقوطها بالتقادم الخمسى .
٢٢٧	٤٧	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٠)
		٢ - سداد رب العمل اشتراكات عن عماله تزيد عما هو مستحق لهيئة التأمينات . سقوط حقه في استردادها بانقضاء

الصفحة	القاعدة	
		سنتين من تاريخ الدفع . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . سداد مبالغ غير مستحقة كلها أصلاً . سقوط الحق في استردادها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من يوم العلم بالحق في الاسترداد . م ١٨٧ مدني .
١٥٢٧	٢٨٧	(الطن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
تأمينات عينية		
		١ — الدائن المرتهن الذي انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة . حقه في تأجيرها للغير . عدم انقضاء الإيجار بانقضاء الرهن . امتداد عقد الإيجار تلقائياً في مواجهة المدين الراهن ومن اشترى منه العقار .
٧٢٤	١٤٢	(الطن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٢ — انه ق طرفي عقد للبيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المباعة . اعتباره حوالة دين . قبول الدائن المرتهن لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع المستمدة من عقد الحوالة ومنها عيوب الرضا .
٧٨١	١٧٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		٣ — قيد أمر الاختصاص . جوازه في أي وقت بعد صدور الأمر . عدم وجوب إعلان المدين بالأمر قبل قيده .
١٧٠٧	٣١٨	(الطن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٤ — إعلان المدين بأمر الاختصاص يوم صدوره . الغرض منه . م ١٠٩١ مدني . إغفال إعلان المدين قبل قيد الأمر . لا بطلان .
١٧٠٧	٣١٨	(الطن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

القائمة

المفحة

تجـزئة

		١ - نقض الحكم بالنسبة للطامن في موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب نقضه بالنسبة للطامن في الطعن المنظم . (الطعان رقم ٢١٨ و ٥٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
١٢٥	٢٨	٢ - دعوى بطلان إجراءات التنفيذ . عدم قابليتها للتجزئة للقضاء ببطلان حكم مرعى المازاد بالنسبة لأحد الخصوم . انسحاب أثره للخصوم الآخرين . (الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
١٩٨	٤٢	٣ - بطلان إجراءات البيع الجبرى . موضوع غير قابل للتجزئة . نقض الحكم بالنسبة لمباشر الإجراءات . أثره . وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم في الدعوى . (الطعان رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٠)
١٥٧	٢٠٤	٤ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن قدروا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات . (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
٤٤٣	٨٦	٥ - القضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر للاستأجر موزع الطامعات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطامعات عدا الطامعة الأولى . أثره . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن . م ٢١٨ مرافعات . (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
٤٤٣	٨٦	

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة . جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد فوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن لم يتدخلوا فيه . ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٧ - القضاء بانتهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لبقا في الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٨ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم عليهم في الميعاد . للآخرين حق الطعن بعد الميعاد أو التدخل متضمنين للطاعن أو بادخالهم في خصومة الطاعن . ليس لهم إبداء طلبات تزيد على طلبات من طعن في الميعاد . م ٢/٢١٨ مرافعات .
١١٨٦	٢٢٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		٩ - حجية الحكم . مناطه . اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى . إختلاف الخصوم . أثره . إنحسار الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة .
١٦٢	٣٦	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		١ - الإعلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة . بطلان نسبي . وجوب تمسك صاحب الشأن به

الصفحة	القاعدة	
		ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوماً فيه بالتضامن .
٢٩٨	٨٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		١١ - استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة عدم تقييد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنده باقي المحكوم عليهم .
٨٩٤	١٧٦	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		١٢ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم عليهم . للاخرين الطعن فيه ولو بعد الميعاد أو التدخل انضماماً للطامن وأو سبق لهم ترك الخصومة في طعنهم وجوب ألا تغاير طلباتهم ما طلبه الطامن . ٢١٨ مرافعات
١٦٦٩	٣١٠	(الطعن رقم ١٥٠٩ و ١٥٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤)
		١٣ - الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر . م ٧٠ مرافعات . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة دون غيره من الخصوم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
١٨٨٨	٣٥٠	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨)
		١٤ - بطلان أوراق التوكليف بالحضور أعيب في الإعلان . نسبي . الدفع به من غير الخصم الذي بطل إعلانه . غير مقبول ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . إغفال الحكم الرد على الدفع . لا عيب .
١٩١٠	٣٥٤	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)

المفحة	القائمة	تحكيم
		١ - الدعاوى الواجبة الشهر . بيانها . م ١٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مشاركة التحكيم . لاتعد من قبيل التصرفات أو الدعاوى المذكورة . تسجيل المشاركة . لا أثر له . وجوب الاعتداد بتاريخ تسجيل حكم المحكمين دون تاريخ تسجيل المشاركة .
١٧٠٧	٣١٨	(الظمن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨٠) تحديد مسئولية الجاني عن الجريمة . تعلقها بالنظام العام . لا يصح أن تكون محلا لصلح أو تحكيم . بطلان الإلزام المبني على ذلك .
١٩٨٩	٣٦٩	(الظمن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٨٠) بطلان حكم المحكمين . موافقة طرفية . لا تنتج أثرا . لانعني إنصراف نيتهم إلى الارتباط باتفاق أبرم بإرادتهما .
٢١٥٩	٤٠٢	(الظمن رقم ١٥٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٠) ٢ - أجر مصفى التركة . جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التي عينته . م ٨٨٠ مدني . لا يمنع ذلك من إختصاص قاضي الأمور الوقفية بإصدار أمر على عريضة بتقدير أجره . م ٢٥٠/٥ مرافعات .
٩١٠	١٧٨	(الظمن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٠) ٢ - تصرفات المورث لأحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاء . عدم حاجة مصلحة الضرائب بها . م ٤ ق

نزك

الصفحة	القاعدة	
		١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وجوب اعتبارها رغم ذلك تصرفات محيطة . وايست باطلة . اثره . عدم تحملها بديون التركة .
١٧٢٢	٣٢٠	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		تزوير
		١ - الإدعاء بالتزوير . عدم جواز إضافة مدعى التزوير إلى دفاعه أمام المحكمة أوفى مذكره الشواهد إدعاء بتزوير محرر آخر أو إضافة مواضع أخرى للتزوير في ذات المحرر لم ترد بتقرير الطن بالتزوير .
٣٩٣	٧٧	(الطن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ - إختلاس التوقيع على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . استناد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى هذه اليمين . اثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض لا بتناؤه على إجراء باطل .
٨٩٠	١٥٥	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٣ - قبول الإدعاء بالتزوير . مناطه . أن يكون منتجاً في النزاع . ثبوت أن التظلم قد رفع بعد الميعاد . إدعاء المتظلم بتزوير سند متعلق بموضوع الدعوى . غير منتج .
١١٢٤	٢١٥	(الطن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)
		٤ - استئناف الحكم برفض الطعون بالجهالة والانكار والتزوير مع إعادة الدعوى للرافعة في الموضوع . قضاء المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		الامتثالية بعدم جواز الطعن إستقلا في هذا الحكم . صحيح .
		م ٢١٢ مرافعات .
١٢٥	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٨٠)
		٥ — نزول المطعون ضده في الإدعاء بالتزوير عن التمسك بصحة التوقيع على الورقة المطعون فيها مع تمسكه بباقي أجزائها .
		مضى المحكمة في الفصل في الإدعاء بالتزوير . لاخطأ .
١٥٣١	٢٨٨	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠)
		٦ — فصل المحكمة في كون الإدعاء بالتزوير متبع . لا محل بعد ذلك للعودة إلى مناقشة ما فصلت فيه . إنقضاء سلطانها بشأنه .
١٥٣١	٢٨٨	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠)
		٧ — عدم الاعتماد بجهل مدعية التزوير باللغة العربية . لا يفيد بذاته صحة المحرر المدعى بتزويره . القضاء برفض الادعاء تأسيسا على ذلك دون مناقشة شواهد التزوير . فساد وقصور .
١٩١١	٣٥٤	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٨٠)
		٨ — النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير إبداءه أمام محكمة الدرجة الثانية بعد أن فصلت محكمة أول درجة في الإدعاء بالتزوير . غير جائز . هـ . ذلك .
١٩٢٣	٣٥٦	(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٨٠)
		٩ — للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها برد وعلان أية ورقة وإن لم يدع أمامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك .
١٩٤٠	٣٦٠	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	تسجيل
		١ - تسجيل عقد البيع خلوا من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد في العقد الابتدائي . لا يؤثر على حق المنتفع فيه . حالة ذلك .
٣٤٤	٦٩	(الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - دعوى صحة التعاقد . عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى قبل المشتري الآخر من ذات البائع . القضاء برفض الدعوى بطالب نقل الملكية إلى المدعى . لا خطأ .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٣ - شراء الوكيل المستر العقار بعقد مسجل . إنصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الالتصاق .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٤ - بيع المتصرف ذات العقار لأشخاص مختلفين على أساس أسبقية تسجيل عقودهم . لا محل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ مدني بتفضيل التمسك بالعقد الظاهر على من يمسك بالعقد المستر . إقتضاه على حالة اختلاف شخص المتصرف .
١٤٣١	٢٧٧	(الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٧١ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		٥ - الدعاوى للواجبة الشهر . بيانها . م ١٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . شريطة التحكيم . لا تعد من قبيل التصرفات أو الدعاوى المذكورة . تسجيل المشاورة . لأثره . وجوب

الصفحة	القاعدة	
		الاعتداد بتاريخ تسجيل حكم المحكمين دون تاريخ تسجيل المشاركة .
١٧٠٧	٣١٨	(الطن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠) ٦ - ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأصقية استعمالها . التسجيل لا يكون قرينة على الملكية . جواز ثبوتها لمن يثبت أصقيته في استعمالها . ثبوت الملكية لمن قام بتسجيلها واستعمالها لمدة خمس سنوات لاحقة على التسجيل دون حصول الغير على حكم بصحة منازعة في الملكية .
١٨٢٦	٣٤٠	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣) ٧ - توصل المشتري إلى تسجيل عقد البيع الصادر له أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم تسجيل سند البائع له أثره . عدم انتقال الملكية إلى المشتري .
١٩١٩	٣٥٥	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨) ٨ - تسجيل صحيفة دعوى النفاذ ، مقصوده وأثره ، انتقال الملكية لا يتم إلا بعد صدور الحكم والتأشير به .
٢١٠٢	٣٩١	(الطن رقم ٢٧٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣)

تعويض

الخطأ الموجب للتعويض :

		١ - غصب العقار . فعل ضار . الرام هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب . تعدد المستولين عن هذا الفعل الضار . أثره . إلزامهم متضامين بالتعويض .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ - البلاغ الكاذب . مساءلة المبلغ عن التعويض . عدم تحققها إذا قامت لديه شبهات تبرر اعتقاده بصحة ما نسب له للبلاغ ضده .
٤٧	٢٨٢	(الظن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١١/٢/١٩٨٠)
		٣ - الاتفاق على تجديد العقد تلقائياً لسنة تالية مالم يخطر أحد الطرفين الآخر برفقته في عدم التجديد خلال مدة معينة . الإخطار الصادر بعد انقضاء هذه المهلة . أثره . تجديد العقد تلقائياً التزام المتعاقد بالتعويض عند امتناعه عن تنفيذ العقد .
١١١٩	٢١٤	(الظن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٠)
		٤ - تخطي الطالب في الإدارة للخروج رغم استيفائه للشروط التي وضعتها وزارة العدل . عدم ادائها بوجود أي مسوغ للتخطي . أثره . إختيار القرار مشوباً بامساءة استعمال السلطة .
٢٨	٧	(الظن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق "وجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٥ - الحكم نهائياً ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسئولة بالحق المدني . استناده إلى ثبوت السبب الأجنبي وهو خطأ للغير . أثره . عدم جواز إقامة الضرر دعواه بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة على أساس المسئولية الشيعية .
١١٨١	٢١٧	(الظن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٨٠)
		٦ - التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء الوصول . حق المشتري المرسل إليه في الرجوع على الناقل أو على الشاحن بالتعويض من العجز أو التلف أثناء الرحلة البحرية . رجوع

الصفحة	القائمة	
		المرسل إليه على الشاحن . حق الأخير في الرجوع على الناقل .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ ١٢٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨)
		٦ — طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطيه دون مبرر في الإعارة للخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		٧ — القرار الإداري الضمني بتخطي الطالب في الإعارة . الدفع بعدم جواز طلب التعويض عنه لعدم روثه نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد . لا محل له . علة ذلك .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		٨ — ثبوت أن تخطي الطالب في الإعارة للخارج مشوب بإساءة استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار أدبية ومادية .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		٩ — مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		١٠ — تعدد المسئولين عن عمل ضار . أثره . التزامهم متضامين بالتعويض . الاستثناء . استغراق خطأ أحدهم ما نسب للآخرين من خطأ .

الرقم	القاعدة	الصفحة
	١١ - للفعل الضار الواقع من أحد التلاميذ بقاء المدرسة قبل انتهاء الدراسة مسئولية رئيس المدرسة متولى الرقابة عن التعويض . لا تنفي باختيار مشرفين لملاحظة التلاميذ . تحتق مسئولية هؤلاء المشرفين أيضا .	
١٧٣٦	٣٢٣ (الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)	
	١٢ - مسئولية متولى الرقابة . أسامها . نفيها بإثبات المفاجأة في وقوع الفعل الضار . وجوب أن تكون المفاجأة قد بلغت حدا لا تجدى معه الرقابة في منع وقوعه .	
١٧٣٦	٣٢٣ (الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)	
	١٣ - مسئولية الإدارة مع تابعيها الموظف الخاطئ عن تعويض الضرر . م ١٧٤ مدني . وجوبها عليه بما حكم به عليها . قاصر على حالة الخطأ الشخصي دون المرفقي . المقصود بالخطأ الشخصي .	
٢١٧٥	٤٠٥ (الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)	
	الضرر في التعويض :	
	١ - التعويض عن الضرر المادي . مناطه . وجوب أن يكون الضرر قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا . لا يكفي مجرد احتمال وقوعه في المستقبل .	
١٧٩	٢٨ (الطن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦)	
	٢ - موت المضرور في الحال نتيجة الاعتداء عليه . ضرر مادي . إنتقال الحق في التعويض منه إلى ورثته .	
٢٥٥	٥٣ (الطن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)	

الصفحة	القائمة	
		٣ - تحقق الشرط الجزائي . أثره . إقراض وقوع الضرر . نفي ذلك . وقوع عبء إثباته على المدين أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه .
٥٠٨	١٠٠	(الطن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)
		٤ - التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلاً على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .
١٣٧	١٨٤	(الطنان رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ ، لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠) ..
		٥ - المدين في المسؤولية المقدية . إلزامه بتعويض الضرر المتوقع عادة وقت التعاقد . الضرر المتوقع . قيامه بمعيار موضوعي لا شخصي .
١٥٨٧	٢٩٦	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٨٠)
		٦ - القضاء بالتعويض عن الضرر الأدبي . عدم بيان الحكم لعناصر هذا الضرر . أثره . بطلان الحكم للقصور في أسبابه الواقعية .
١٧٨٨	٣٣٢	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٨٠)
		٧ - حجبة الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقه . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمة فيه . لاجبية له في تقدير القاض المدني للتعويض . حالة ذلك .
١٩٩٦	٧٣١	(الطن رقم ١٨٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٨٠)
		تعويض العامل والتأمينات الاجتماعية : حق العامل أو ورثته قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات

الصفحة	القاعدة	
٩٣٠	١٨٣	عن إصابات العمل . إخلاله من حقه في التعويض قبل المستول من الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين . (الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		دعوى التعويض :
		١ - دعوى العامل بتعويضه عن الفصل التفسى . مقوتها بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ورود لوقف والاتقطاع عليها . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . قادم للتقادم .
٦٦	١٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٢ - دعوى العامل بوقف قرار الفصل أمام المحكمة المتجولة . طلبه احتياطيا التعويض من فصله . أثره . اتقطاع مدة تقادم دعوى التعويض . لا يبر من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الأصلية .
٦٦	١٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٣ - دعوى التعويض الناشئة من وفاة أحد ضباط القوات المسلحة بسبب الخدمة هي من الدعاوى التي تسمى عليها المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المانعة من التقاضى والتي قضى بعدم دستورتها .
٩٣٧	١٨٤	(الطنان رقم ٥٠٧ و ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٤ - القرار الإدارى الضمنى يتخطى الطالب في الإعارة . البتع بعدم جواز طلب التعويض منه بصيروته نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد . لا محل له . ملة ذلك .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء - جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطئه دون مبرر في الإدارة الخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٦ - اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب التعويض عن القرارات الإدارية . ماطه . طلب التعويض عن اغتيال الجهة الإدارية تعيين الطالب في النيابة سنة ١٩٦٩ ثم تعيينه في وقت لاحق . عدم اختصاص المحكمة بنظره .
٣٤	٨	(الطلب رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		٧ - عدم جواز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف . الاستثناء ٢٣٥ سرافعات . طلب زيادة التعويض في الاستئناف دون بيان المستأنف ما طرأ لتبرير تلك الزيادة . إعتباره طلباً جديداً غير مقبول .
١٢٥٢	٢٣٨	(الطلبان رقم ١٢٢٧ ، ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٠)
		٨ - مقال للتفريع . إعتباره في مركز التابع للسفينة . عدم جواز رجوع المرسل إليه بالتعويض على المناول شخصياً . الإستثناء . النص في سند الشحن على تفويض الربان في اختيار مقال للتفريع والتعاقد منه نيابة عن ذوى الشأن .
١٨٣٢	٣٤١	(الطلب رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٠)
		٩ - دعوى التعويض . تكليف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية . من سلطة محكمة الموضوع .
١٩٧٨	٣٦٧	(الطلب رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		١ - الحكم بتقرير مبدأ استحقاق التعويض . عدم جواز الطعن فيه استقلاً . م ٢١٢ مرافعات . استثنائه مع الحكم المنهي للتصومة . القضاء بسقوط الحق في استثنائه . خطأ .
١٩٨٥	٣٦٨	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) تقادم دعوى التعويض .
		معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . المراحل السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ . خضوعها لقانون التجارة البحرية تقادم دعوى التعويض عن الضرر . خضوعها لأحكام هذا القانون دون أحكام المعاهدة طالما حدث بعد تفريغ البضاعة .
١٨٣٢	٣٤١	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣) تقادم
		التقادم المكسب :
		١ - حجية الحكم . أثرها . إدعاء الطامن كسب ملكية العقار بالتقادم من قبل مدور الحكم بتثبيت ملكية خصمه له في دعوى سابقة لأن التقادم انقطع برفع تلك الدعوى . إطراح المحكمة لهذا الإدعاء . لا خطأ .
٣٦٠	٧٢	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٢ - المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب . شروطها أن يتوافر فيها معنى الطالب الجازم بالحق .
١٤٧٦	٣٧٩	(الطعن رقم ١٥٩٠ و ١٦٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ - وجود حصص شائعة لوقف خيري في الأطنان محل النزاع . أثره عدم جواز كسب ملكية هذه الأطنان بالتقادم . م ٩٧٠ مدني بعد تعديلاتها . فوز نصيب الخيرات بقرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف . لا محل لأعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا الخصوص .
١٦٩٨	٣١٧	(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٠) ٤ - حق الارتفاق بالمطل . أكتسابه بالتقادم . تحققه بتوافر شرطي الظهور والاستمرار بنية استعمال الحق مدة خمس عشرة سنة . هلاك العقار المرتفق به أو العقار المرتفق . أثره . انتهاء حق الارتفاق . م ١٠٢٦ من القانون المدني .
٢٠٠٠	٣٧٢	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٨٠) ٥ - أكتساب الملكية بالتقادم . وجوب بيان الحكم للوفائع التي تؤدي إلى توافر شروط وضع اليد . لا إلزام ببيان كل شرط على استقلال .
٢٠٢٠	٣٧٦	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٠) ٦ - الشريك على الشبوع . جواز تملكه بالتقادم حصص باقي الشركاء . شرط ذلك .
٢٠٥٢	٣٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٠) التقادم المسقط : ١ - دعوى العامل بتعويضه عن الفصل التعسفي . حقوطها بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ورود الوقف والاتقطاع عليها . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . قاطم للتقادم .
٦٦	١٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/١/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ — دعوى العامل بوقف قرار الفصل أمام المحكمة المستعجلة . طلبه احتياطيا التعويض من فصله . أثره . انقطاع مدة تقادم دعوى التعويض . لا يغير من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الاصلية .
٦٦	١٦	(الطنن رقم ٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١/١/١٩٨٠)
		٣ — علم هيئة التأمينات الاجتماعية بالتحاق عمال بالمشاة . مستحققاتها قبل وب العمل . سقوطها بالتقادم الخمس .
٢٢٧	٤٧	(الطنن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١/٢٠/١٩٨٠)
		٤ — حق العامل في الأجر الإضافي وبدل السكن وبدل السفر . حق دوري متجدد . خضوعه للتقادم الخمس . م ١/٢٧٥ مدني .
٦٦٢	١٣٠	(الطنن رقم ٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١/٢/١٩٨٠)
		٥ — الإجراءات القاطعة لتقادم دين الضريبة . ماهيتها . مجرد استدعاء الممول أو وكيله المناقشة . لا يعد ذلك إجراء قاطعا لتقادم ضريبة للتركات .
٧١٥	١٤٠	(الطنن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢/٤/١٩٨٠)
		٦ — النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المانع من التفاضل . بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .
٩٢٧	١٨٤	(الطنان رقم ٥٠٧ و ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢/٢٧/١٩٨٠)
		٧ — مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ٤/١٥/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - سداد رب العمل اشتراكات من عماله تزيد عما هو مستحق لهيئة التأمينات . سقوط جفته في استردادها بانقضاء سنتين من تاريخ الدفع . ق ٦٣ لسنة ١٩٥٤ . سداد مبالغ غير مستحقة كلها أصلاً . سقوط الحق في استردادها بمضي ثلاث سنوات تبدأ من يوم العلم بالحق في الاسترداد . م ١٨٧ مدني .
١٥٢٧	٢٨٧	الطن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		٩ - التزام البائع بغيان عدم التعرض للشترى ولو لم يشهر العقد . مؤداه . عدم جواز دفع دعوى صحة التعاقد بسقوطها بالتقديم .
١٧٢٦	٢٢١	(الطن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		١٠ - معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . المراحل السابقة على الشحن واللاحة على التفريغ . خضوعها لقانون التجارة البحري . تقديم دعوى التعويض عن الضرر . خضوعها لأحكام هذا القانون دون أحكام المعاهدة طالما حاث بعد تفريغ البضاعة .
١٨٢٢	٣٤١	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		١١ - القضاء بأحقية العامل في فروق الأجر المستحقة نتيجة التسكين . حكم مقرر للحق وايس منشأ له . مريان أحكام التقديم الخمس عليه من تاريخ الاستحقاق وايس من تاريخ القضاء به .
٢١٤١	٣٩٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)
		١٢ - علاقة التبعية بين العامل ورب العمل . عدم اعتبارها مانعاً أدبياً يحول دون مطالبة العامل بحقوقه .
٢١٤١	٣٩٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)

الصفحة	القائمة	
		إنقطاع التقديم :
		١ - الإجراء القاطع لتقديم الضريبة النوعية . أثره . قطع تقديم الضريبة العامة على الإراد بالنسبة لهذا العنصر فقط .
١٤٤٩	٢٧٣	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٠)
		٢ - دعوى ثبوت الاستحقاق في الوقف . قاطمة للتقديم المكسب للملكية قبل المصوم فيها . المطالبة القضائية بقدر من غلة الوقف . شمولها ضمنا طلب ثبوت الاستحقاق فيه .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطنان رقم ١٥٩ ، ١٦٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢)
		٣ - حكم إشهار الإفلاس . أثره . نيابة وكيل الدائنين من المفلس في الدعاوى التي ترفع على التفليسة أو منها . تقدم الدائن بدينه لقلم الكتاب أو لوكيل الدائنين . إعتباره مطالبة قضائية تقطع التقديم . مثال في دين الضريبة .
١٥١٠	٢٨٤	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		٤ - المطالبة الدفعية القاطمة للتقديم . شرطها . الدعوى بطلب بطلان حكم مرمى مزايد عقار غير قاطمة لتلك هذا العقار بالتقديم . حلة ذلك .
٣٠٥٣	٣٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		تنفيذ
		أولا - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى :
		١ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام المستأنف بأتعاب المحاماة . لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التي يجوز الطن فيها استقلالا . حلة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق - «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٢ - تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا . وقوعه على مسؤولية طالب التنفيذ . تحمله مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٣ - نقض الحكم كليا . أثره . زواله بجميع آثاره وإلغاء جميع الأحكام وإجراءات التنفيذ المؤسسه عليه . وقوع ذلك الأثر بقوة القانون . مؤداه . إعتبار حكم النقض صندا تنفيذا لإعادة الحال إلى ما كانت عليه .
٣١٥٢	٤٠٠	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩)
		ثانيا - إشكالات التنفيذ :
		١ - الإشكال الأول المرفوع من الملتزم بالدين . أثره . وقف تنفيذ الحكم وأودفع إلى محكمة غير مختصة . زوال الأثر الواثق . مناطه .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ - الحكم بعدم اختصاص قاض التنفيذ بنظر الإشكال وإحالة إلى محكمة الجنح . حكم غير منه للتصويرة في الإشكال . مؤداه بقاء الأثر الواثق للإشكال .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٣ - الإشكال في تنفيذ الججز . أثره . وقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائي في الإشكال . بده مريان الميعاد المحدد لاعتبار الججز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	تنفيذ عقارى
		(أولا) مسائل عامة :
		١ - إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف - فى ظل قانون المرافعات السابق . أثره . إلتفاسخ البيع الأول وزوال مايكون المشتري الأول قد رتبته من حقوق عينية على العقار .
١٥٤	٣٥	(الظن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠)
		٢ - الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . حجة على دائن البائع . تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تقييد نزع ملكية المدين المبيعة . أثره . اعتبار المدين البائع غير مالك لها عند التنفيذ عليها .
٢٧٢	٥٧	(الظن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٨٠)
		٣ - الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص . سريان فوائدها الاتفاقية أو القانونية على الرغم من الإفلاس . جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التأمينات .
١٠٥٦	٢٠٤	(الظن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)
		(ثانيا) حكم مرمى المازاد :
		١ - حكم مرمى المازاد . طلب بطلانه بدعوى مبتدأة فى ظل قانون المرافعات السابق . عدم قبوله إلا من الغير أو ممن كان طرفا فى الإجراءات ولم يصح إعلانه بها .
١٥٤	٣٥	(الظن رقم ٤١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠)
		٢ - إختصاص الراسى عليه المازاد فى دعوى بطلان حكم مرمى المازاد . صدور الحكم بالإعلان
١٩٧	٤٢	(الظن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠)

المادة	القاعدة	
		٣ - حكم مرمى المزااد . جواز استثنائه في حالات أو ردتها المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر ، العيب في إجراءات المزايدة . من بين هذه الحالات .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠) ...
		٤ - التنفيذ الجبرى على العقار . إجراء المزايدة في اليوم المحدد للبيع دون طلب من مباشر الإجراءات أو ممن ورد ذكرهم بالمادة ٤٣٥ مرافعات . أثره . بطلان حكم إيقاع البيع . تحقق مصلحتهم في الطعن عليه .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠) ...
		٥ - تنبيه نزع الملكية . شموله أرضاً أكلها النهر غير موجودة على الطبيعة . ظهورها بعد تسجيل التنبيه كارض طرحها النهر أثره . عدم أخقية المدين المنفذ عليه أو الرامى عليه المزااد في امتلاكها . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .
١٨٧٢	٣٤٨	(الطن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦) ...
		ثالثاً - دعوى بطلان الإجراءات :
		١ - أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى . وجوب إدعاء المدين لها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . جواز إقامة دعوى أصلية بالبطلان إذا لم يكن طرفاً في إجراءات التنفيذ بأن لم يعلن بها .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ - جلسة ١٩٨٠/١/١٧) ...
		٢ - دعوى بطلان إجراءات التنفيذ . عدم قابليتها للتجزئة القضاء ببطلان حكم مرمى المزااد بالمسبة لأحد الخصوم . انسحاب أثره للخصوم الآخرين .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧) ...

الرقعة	القاعدة	
		٣ - بطلان إجراءات البيع الجبرى . موضوع غير قابل للتجزئه نقض الحكم بالنسبة لمباشر الإجراءات . أثره . وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم فى الدعوى .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطعن رقم ٩٤٤ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠) ..
		رابعا - حكم إيقاع البيع
		١ - حكم إيقاع البيع . حالات استثنائه . ورودها حصرا فى المادة ١/٤٥١ مرافعات . عدم امتدادها إلى عيوب مرحلة تصفية المنازعات . سبيل الطعن على هذه العيوب .
	٢٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٠)
		٢ - حكم إيقاع البيع . بيانه . وجوب بدء المزايدة بالمناداه على الثمن الأصامى أو المعدل والمصاريف شاملة أتعاب المحاماه .
٢١٢٦	٢٩٥	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٠)
		٣ - حكم إيقاع البيع ، ماهيته . وجود عيب فى إجراءات المزايدة أو إتمامها على خلاف القانون . أثره . بطلان الحكم .
٢١٢٦	٢٩٥	(الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٥٠ ق - جلسة ٥٢/١٢/١٩٨٠)
		٤ - حكم إيقاع البيع . وجوب بيانه للإجراءات التى اتبعت . لا يكفى إثباته . إستيفاء الإجراءات .
٢١٢٦	٢٩٥	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٠)

(ج)

جمارك . جمعيات

جمارك

(أولا) الرسوم الجمركية :

١ - وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا تبرأ به ذمة الناقل من الإلتزام بسداد رسوم هذا العجز . الاستثناء . إتجاه إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن قناتل . حلة ذلك . للوفى طلب استرداد ما دفعه بغير حق .

(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) ... ٦٣ ٣١٢

٢ - مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . م ٢٢٦ مدنى . المنازعة فى استحقاق مصلحة الجمارك الرسوم الجمركية دون مقدارها . ليس من شأنها جعل هذه الرسوم غير معلومة المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية .

(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢) ... ٣٨٩ ٢٠٩١

(ثانيا) التهريب الجمركى :

أحكام التهريب الواردة فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . مريانها على حالات التهريب من الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج والاستهلاك . القرار الجمهورى رقم ٤٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ . إقتضاره على فرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك .

(الطن رقم ٦٨١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤) ... ١٧١ ٧٦٧

الصفحة القاعدة

جمعيات

الجمعية التعاونية الزراعية . لها شخصية اعتبارية . ق ٥١
لسنة ١٩٦٩ . لا يغير من ذلك خضوعها لإشراف الدولة .
الحكم برفض الدفع بانتفاء صفة وزير الزراعة عن عمل تابع
الجمعية غير المشروع . خطأ .

(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩) ... ٢٧٥ ... ٢٠١٦

(ج)

حجز - دراسة - حكم - حيازة

حجز

١ - الإشكال في تنفيذ الحجز . أثره . وقف التنفيذ لحين
صدور الحكم النهائي في الإشكال . بدء مريان الميعاد المحدد
لاعتبار الحجز كأن لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨) ... ٢٢ ... ٩٨

٢ - مبالغ التأمين المودعة من شركات ووكالات السفر
والسياحة بخزينة مصلحة السياحة . كيفية التصرف فيها .
ق ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ . الحجز عليها تحت يد المصلحة . أثره .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢) ... ٥٢ ... ٤٩٠

حراسة

(أولا) الحراسة القضائية :

١ - عقد البيع غير المسجل . أثره . للشترى طلب فرض

الصفحة	القاعدة	
		الحراسة القضائية على العين المبيعة إذا خشي بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .
١٩٠	٤١	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٢ — تقدير الضرورة والخطر في النزاع الموجب لفرض الحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
١٩٠	٤١	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٣ — المطامن الموجهة لشخص المرشح تعيينه حارساً قضائياً . عبء إثباتها . وقوعه على عاتق من يدعيها مدعياً كائب أو مدعى عليه .
١٩٠	٤١	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٤ — التزامات الحارس القضائي . وجوب بذله عناية الرجل المعتاد . عدم جواز احتجاجه بأنه لم يحصل شيئاً من أجره الأتبان عمل الحراسة في مواعيدها .
٣٤	٥٠	(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		(ثانياً) الحراسة الإدارية :
		١ — الأموال التي فرضت عليها حراسة الطوارئ* وسبق بيعها خلال فترة الحراسة . الإفراج عنها وتسليمها لأصحابها . التزامهم بأداء مادفع من ثمن المشتري . كيفية ذلك في حالة الإفراج النهائي والإفراج المؤقت .
١٥٦٦	٢٩٣	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		٢ — حق الحبس . مناطه . مثال بشأن الإفراج عن عقار سبق بيعه أثناء فرض حراسة الطوارئ* .
١٥٦٦	٢٩٣	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

المنحة	القاعدة	حكم
		<p>(أولا) بيانات الحكم :</p> <p>(أ) "أسماء المحصوم" .</p> <p>إحالة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي في أسبابه . ورود إسم التابع في هذه الأسباب والإشارة باعتباره أحد المستأنف عليهم في الحكم الاستثنائي . إغفاله ذكر اسمه في ديباجة الحكم . لا بطلان .</p>
٣٩٨	٧٨	<p>(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)</p> <p>(ب) "إسم أمين السر" .</p> <p>خلو الحكم من بيان إسم أمين السر . لا بطلان . علة ذلك م ١٧٨ مرافعات .</p>
١٢٨٩	٢٤٥	<p>(الطن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣)</p> <p>(ثانيا) إصدار الحكم :</p> <p>(أ) "ولاية القضاء" .</p> <p>المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية . عدم اقتصار ولايته على العمل الإداري . إمتدادها إلى ولاية القضاء . رئاسته إحدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية . لا بطلان .</p>
١٦٢	٢٦	<p>(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) "عدم الصلاحية"
		حصول مانع مادي لأحد القضاة بجماعة النطق بالحكم وحلول غيره محله . وجوب إثبات ذلك في الحكم وأنه قد وقع على المسودة . الحاجة لبيان حقيقة المانع . خلو الأوراق مما يفيد وجود مانع قانوني . لا محل للنعي على الحكم بالبطلان .
٨٤١	١٦٦	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)
		(ج) "المدافعة في الحكم والنطق به"
		١ - إشراك أحد القضاة في المدافعة دون سماع المرافعة . أو تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عند النطق به بسبب مانع قهري دون أن يثبت في الحكم توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره بطلان الحكم .
٧٠	١٧	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٢ - إشراك أحد القضاة في المدافعة دون سماعه للمرافعة أو عدم إثبات تخلف أحدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم . عدم جواز مخاصمة القاضي لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات غير جائز .
٥١٤	١٠١	(الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
		٣ - النعي ببطلان الحكم لعدم دوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . دليل ثبوته . نسخة الحكم ذاته . عدم كفاية محضر الجلسة التي تليها منطوق الحكم . علة ذلك .
١٢٠١	١٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
٢١٦٨	٤٠٤	<p>٤ - وجوب توقيع القاضي الذي اشترك في إصدار حكم لم يحضر جلسة النطاق به على مسودته إغفال الحكم ببيان ذلك .</p> <p>آثره . بطلان الحكم . م . ١٧٠ ، ١٧٨ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)</p> <p>(د) "إيداع مسودة الحكم"</p> <p>وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتيب البطلان إذا أودعت المسودة بالالف عندئذ ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .</p>
٥١٤	١٠١	<p>(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٤)</p> <p>(هـ) "نسخة الحكم الأصلية"</p> <p>المبرة في الحكم هي بالنسخة الأصلية له . مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم . وجوب أن يكون الحكم دالا بذاته على استكمال شروط صحته . عدم جواز تصحيحه بورقة خارجية من الدعوى .</p>
٧١٩	١٤١	<p>(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)</p> <p>(و) "إغفال الفصل في بعض الطلبات"</p> <p>١ - إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . وجوب اتباع الاوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .</p>
١٠٥	٢٣	<p>(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)</p> <p>٢ - إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . عدم إيداع الطاعن صورة من حكم النقض السابق وصورة من الحكم الاستثنائي المطعون فيه . آثره .</p>

الصفحة	القاعدة	
		بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن تكون الصورة الأخيرة مودعة بالطعن .
١٠٥	٢٢	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٣ — إقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهم . القضاء برفضه دون بحث الشق الآخر في الحكم المطعون فيه الصادر ضد خصم آخر . لا يعد إغفالا للفصل في شق من الطلبات .
١٠٥	٢٢	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		(ز) "القضاء بما لم يطلبه المحصوم" :
		١ — إقامة العامل دعواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة لا تريب على المحكمة إن هي لم تعرض لاستحقاقه الفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطالب مطروحا عليها .
٥١٦	١٠٢	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		٢ — تكييف الدعوى . من ملطمة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات المحصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطلب صحة وتفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه المحصوم .
٥٧٢	١١٢	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٣ — إلتزام المحكمة بطلبات المحصوم في الدعوى . خروجها عن هذا النطاق . أثره . إعتبار الحكم واردا على غير محل . بطلانه بطلانا أساسيا متعلقا بالنظام العام .
١٨٠١	٢٢٥	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٤ - طلب تخفيض اجرة العين الى مبلغ معين . القضاء بتخفيضها الى مبلغ اقل باعتبار أن تحديد الأجرة متعلق بالنظام العام . خطأ في القانون .
١٨٠١	٣٣٥	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١) -- -- (ثالثا) تسبب الحكم :
		١ - خلو أسباب الحكم المطعون فيه مما قدمه الخصوم من طلبات ودفاع ودفع وخلاصة للأدلة الواقعية في الدعوى أثره . بطلان الحكم . م ١٧٨ مرافعات .
٧١٩	١٤١	(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤) -- -- -- --
		٢ - رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . إيفائها ببيان الرد السائق . إخلال بحق الدفاع
٨٧١	١٧٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) -- -- -- --
		٣ - تقديم مستندات أو مذكرات في فترة حيز الدعوى للحكم دون التصريح بتقديمها ودون إطلاع الخصم الآخر عليها . عدم بحث المحكمة لها . لا خطأ .
٩٦٥	١٨٨	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩) -- -- -- --
		٤ - وجوب تقييد المحكمة بطلبات الخصوم والسبب المباشر لها . عدم تقييدها بدائل دون آخر . المطالبة بنصيب في أرباح شركة إستنادا لعقد معين . لا يمنع المحكمة من الاستناد لعقد شركة آخر - حل محل العقد السابق - مقدم في الأوراق . لا يعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .
١١٦٥	٢٢٤	(الطن رقم ١٢٣٧ و ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - أحكام الإثبات . عدم التزام المحكمة بوضع أسباب لها إلتزامها بتسبيب المسائل الأولية التي لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها .
٢٨٦	٦٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) ٦ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى كافية لحل قضائها . وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائي . لا عيب . دلة ذلك .
١٤٨٨	٢٨١	(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦) ٧ - للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة وإن لم يدع أمامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك .
١٩٤٠	٣٦٠	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥) ٨ - إقامة الحكم قضاء بتزوير المخالصة على قرائن مجمعة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة .
١٩٤٠	٣٦٠	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥) ٩ - طلب نذب خبير آخر . عدم التزام المحكمة بإجابته متى وجدت في تقرير الخبير السابق وفي أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم إشارتها إلى هذا الطلب . قضاء ضمني برفضه .
٢٠٨٢	٣٨٨	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢) "قضاء القاضي بعلمه" . القضاء باخلاء المستاجر من العين المؤجرة لتغير وجه استعمالها من مكتبه إلى ورشة ميكانيكية . استخلاص الحكم

المرحلة	القاعدة	الحكم
		الضرر . هو من قبيل المعلومات العامة التي يفترض علم الكافة بها .
٤٩٠	٩٥	(الطن رقم ٧٨١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٠) "القرارات القانونية الخاطئة" .
		١ — تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون نقضه . شرطه . أن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بالقانون دون الواقع .
٤٥٥	٨٨	(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٩/٢/١٩٨٠) ٢ — نقض الحكم بسبب متعلق بقبول الدعوى . أثره . وجوب نقضه فيما قضى به في الموضوع .
٤٥٥	٨٨	(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٩/٢/١٩٨٠) ٣ — انتهاء الحكم سلباً في نتيجته . اشتماله على أسباب قانونية خاطئة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٦٧٨	١٣٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١/٢/١٩٨٠) ٤ — انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة ، النعي عليه لخطأ قانوني ورد في أسبابه . غير منتج . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء .
٢٠٤٢	٢٨٦	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠) (رابعاً) صوب للتدليل : (١) " ما بعد قصورا " ١ — أطيان أكل البحر . بقاؤها في تكاليف مالكة وأورثته لحين تمويطهم عن أطيان طرح البحر . ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢ .

الصفحة	القاعدة	
١٢١	٢٧	اعتبارها موجودة بالطبيعة لورودها في تركته . فساد في الاستدلال . خلو الحكم من دليل يؤيد وضع اليد عليها . قصور . (الطن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
٢٦٦	٥٥	٢ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر تأخره في سداد الأجرة منذ بدء التعاقد . إغفال الحكم بحث دفاع المستأجر بأن العين المؤجرة لم يتم إعدادها للانتفاع بها إلا بعد هذا التاريخ . قصور . (الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
٤٣١	٨٣	٣ - عقد الإيجار من الباطن . انقضاؤه بانقضاء عقد الإيجار الأصلي . مطالبة المستأجرة الجديدة للمستأجر من الباطن بمقابل انتفاعه بجزء من العين . القضاء برفض الدعوى المتنادا إلى أن كلاهما يعتبر مستأجر أصليا مع إغفال الحكم بحث دفاعها بانقضاء عقد الإيجار من الباطن وقيام علاقة إيجارية جديدة بينها وبين المالك . قصور . (الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
٤٤٩	٨٧	٤ - انقطاع السير في الحصومة ب وفاة أحد الخصوم . لا محل له متى كان الخصوم قد أبدوا دفاعهم الختامي في الدعوى حقيقة أو حكما باتاحة الفرصة لهم في ذلك . عدم استجابة المحكمة لطلب الانقطاع لأن الدعوى قد تهيأت للحكم . إغفالها بيان مندها في ذلك . قصور . (الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
٤٥٥	٨٨	٥ - وجوب إيراد الحكم خلاصة . وجزة للدفع ولو لم تكن دفوعا جوهرية . إغفال الحكم . الرد عليها أو على أرجه الدفاع الجوهرى . قصور . (الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	حكم
٤٩٣	٩٦	٦ - مطالبة المؤجر المستأجر بالأجرة . تمسك المستأجر بأن الجهد الموجود بالعين المؤجرة مملوك له بالشراء من المستأجر السابق لها على خلاف ما ورد بالعقد من أن الإيجار بالجهد . إغفال الحكم مناقشة هذا الدفاع بدعوى عدم إدارته . مخالفة للثابت بالأوراق وقصور . (الطن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
٥٤٨	١٠٧	٧ - ميعاد المسافة . وجوب اعتباره مع ميعاد الاستئناف ميعادا واحدا يتكون منهما ميعاد الطعن . قضاء المحكمة من تقاء نفاذها بحقوق الحق في الاستئناف . إغفالها بحث ما إذا كانت المسافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة توجب إضافة ميعاد مسافة . قصور . (الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
٦٨٧	١٣٤	٨ - إقامة المستأجر بناء بملك المؤجر خارج العين المؤجرة . القضاء باخلائه لمخالفته شروط الإيجار . عدم بيان الحكم وجه اتصال هذا التحدى على ملكية المؤجر باخلال للطاعن بالتزامه التعاقدي . قصور وفساد في الاستدلال . (الطن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
٧٣٧	١٤٥	٩ - نفى الحكم لوكالة المتعاقد بصفته قائما عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إغفاله بحث انصراف أثر العقد للمؤجر إعمالا لنص المادة ١٠٦ مدني . قصور . (الطن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٥)
٩٢١	١٨١	١٠ - الاتفاق على تأجير العين لاستعمالها محلا للملوى . تفسير هذا الاتفاق بقصره على الاتجار فيها دون تصديرها . عدم بيان الحكم منته في هذا التخصيص . قصور . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - طلب إخلاء المستاجر للتغيير في الغرض من استعمال العين المؤجرة . تمسكه بموافقة المؤجر ضمنا على هذا التغيير بسكوته مدة ست سنوات دون اتخاذ أى إجراء . إغفال الحكم ببحث هذا الدفاع . قصور .
٩٢١	١٨١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		١٢ - إغفال الحكم ببحث دفاع جوهرى للمتهم . قصور في أهباب الحكم الواقعية . موجب لبطلانه .
		(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
١٠٦٩	٢٠٦	(١٩٨٠/٤/١٢)
		١٣ - استناد الحكم إلى أدلة مجمعة . ثبوت فساد إحداها . قصور .
١٢٤٣	٢٣٦	(الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		١٤ - المشتري لحل الخلاقة من مستأجره . تمسكه بأن سبب البيع راجع إلى متاعب المستاجر مع عماله . هو ادعاء بالمضاربة على عمالهم . إغفال الحكم ببحث هذا الدفاع قصور .
١٢٧٤	٢٤٢	(الطن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠)
		١٥ - إصابة العمل وفق أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بها . الوفاة بسبب هبوط في القلب . عدم بيان الحكم لأساس قضائه بأن الوفاة حدثت أثناء العمل بسببه . قصور .
١٥٠٤	٢٨٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		١٦ - بيان المدعى موطنه الأصلي بصحيفة افتتاح الدعوى وإعادة إعلانها . ثبوت أنه لا يقيم فيه عند إعلانه بصحيفة الاستئناف . القضاء ببطلان إعلانه بالصحيفة في النيابة .

الصفحة	القاعدة	حكم
		إغفال الحكم الرد على دفاع المستأنف أن المستأنف عليه هو الذي تسبب في هذا البطلان . قصور .
١٥٠٤	٣٠٢	(الطن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		١٧ - دعوى المستأجر بالزام المؤجر بتأمينه من الانتفاع بالمين المؤجرة . تمسك الأخير بانفساخ العقد بمقتضى حكم مستعجل لعدم سداد الأجرة . إنطواؤه على دفع بعدم التنفيذ . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .
١٦٧٤	٣١١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤)
		١٨ - القضاء بالتعويض عن الضرر الأدبي . عدم بيان الحكم لعناصر هذا الضرر . أثره . بطلان الحكم للفصير في أسبابه الواقعية .
١٧٨٨	٢٣٣	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٩)
		١٩ - عدم الاعتداد بجهل مدعية التزوير لغة العربية . لا يفيد بذاته صحة المحرر المدعى بتزويره . القضاء برفض الادعاء تأسيساً على ذلك دون مناقشة شواهد التزوير . فساد . وقصور .
١٩١٠	٣٥٤	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
		٢٠ - إغفال الرد على دفاع جوهرى . قصور .
١٩١٩	٣٥٥	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
		٢١ - الإبهام والغموض والنقص . هيوب في تسبب الحكم تستوجب نقضه . مثال .
١٩٥٧	٣٦٢	(الطن رقم ٩٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥)
		٢٢ - إغفال الحكم الرد على دفاع الخصم بعدم ملكية طالب الريع لحصة بعقار التزاع . قصور .
١٩٥٧	٣٦٢	(الطن رقم ٩٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - تهيب الحكم . ضوابطه . رفض دعوى مالكة السفينة المطالبة بأجرة النقل استنادا إلى قيامها بتأجير السفينة . عدم تعرض الحكم لبيان شكل الايجار لتحديد من يحق له اقتضاء أجرة النقل . قصور .
٢٠٠٦	٢٧٣	(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٨٠)
		٢٤ - تكيف الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية لا يجوز للتخير التطرق إليها ولا للمحكمة النزول منها . وصف الخبير للعلاقة بين الخصوم بأنها تأجير من الباطن وايسست مشاركة في الاستغلال . اعتداد المحكمة بالتقرير دون أن تعرض بأسباب مستقلة لتكييف العلاقة خطأ وقصور .
٢٠٢٢	٢٧٨	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢/١٣/١٩٨٠)
		٢٥ - مراكم الاسعاف الطبي . انقضاء شخصيتها الاعتبارية بصدر القانون ٨ لسنة ١٩٦٦ إضفاء الحكم المطعون فيه الشخصية الاعتبارية دون سند . قصور .
٢٠٣١	٢٩٦	(الطن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٠)
		(ب) " ما لا يعد قصورا " .
		١ - إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن التصريح باستخراج شهادة إدارية لإثبات دفاعه . لا خطأ طالما لم يقدم تعذر حصوله عليها دون إذن المحكمة . مثال في إيجار .
٢٨٦	٦٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٨٠)
		٢ - عدم إقصاح الحكم من الأساس القانوني لقضائه . عدم مناقشته للأسباب المخالفة التي بني عليها الحكم المستأنف . لا خطأ . طالما صدر قضاؤه موافقا للقانون .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢/٢٠/١٩٨٠)

المادة	المادة	المادة
١١٩٢	٢٣٠	٣ - قصور الحكم في الإفصاح عن منتهى القانوني . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور متى كان الحكم صحيحاً في نتيجته . حقها في تكليف الواقعة إتياناً على ما حصلته محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
١٩١٠	٢٥٤	٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . الدفع به من غير الخصم الذي بطل إعلانه . غير مقبول ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . إغفال الحكم الرد على الدفع . لا عيب . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
٢٠٤٢	٢٨٦	٥ - إقامة الحكم لقضاءه على أدلة لها أصالتها الثابت بالأوراق لا قصور . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٣)
		(ج) التناقض
١٤٧٦	٢٧٩	١ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . الخطأ المصادي . لا يصلح سبباً للطعن بالنقض . مثال : بشأن خطأ مادي ورد بالأسباب والمنطوق . (الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢)
١٧٢٦	٣٢١	٢ - القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فيما تضمنه من بيع المقار المبين بالمقد والصحيفة . ثبوت اختلاف أوصاف المقار في المقد عن الصحيفة . لا يعد تناقضاً . حلة . ذلك . (الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) حجية الحكم :
		(أ) شروط الحجية :
		١ - إكتساب الحكم . قوة الأمر المقضى . شرطه .
		إستنفاد طريق الطعن فيه بالاستئناف . أو فوات مواعيله .
٨٩	٢١	(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		٢ - حجية الحكم . مناطها . إتحاد الخصوم والموضوع
		والسبب في الدعويين . إختلاف الخصوم . أثره . إنحسار
		الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادرا في موضوع غير قابل
		للجزئية .
١٦٢	٣٦	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٣ - الأحكام الصادرة على السلف . حجة على الخلف بشأن
		الحق الذي تلقاه منه . الأحكام الصادرة على الخلف الخاص .
		لاحجية لها قبل السلف .
١٦٢	٣٦	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٤ - حجية الحكم . مناطها . فصل المحكمة في حق من
		الحقوق فصلا بآزما غير معلق على إحتال ثبوت أمر آخر .
٢٨٦	٦٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٥ - حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة
		النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على
		محكمة الموضوع . لا يكفي مجرد الإشارة في المذكرة المقدمة
		لمحكمة الاستئناف إلى صدور الحكم أو تقديم صورته إلى محكمة
		النقض . النعي في هذه الحالة . إعتباره مبيها جديدا .
١٠٦٩	٢٠٦	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ، ٩٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) ما يجوز الحجية :
		١ - ثبوت الحجية لأسباب الحكم . شرطه . أن تكون وثيقة الصلة بمنطوقه بحيث لا يقوم بدونها .
٢٨٦	٦٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ - حجية الحكم . مناطها . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل .
		لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم جائز قوة الأمر المقضى فيه .
١٠٢٢	٢٠٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		(ج) أحكام لها حجية :
		١ - الحكم الصادر في أحد العلقات في الدعوى قبل صدور الحكم المنى المحصومة كلها . اكتسابه حجية الأمر المقضى .
		لا يجوز مع ذلك الاستناد إليه في حكم صادر في دعوى أخرى قبل صيرورته نهائيا .
٨٩	٢١	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		٢ - القضاء نهائيا للعامل بفروق الأجر المستحقة له مساواة بزميله المقارن به . اكتسابه حجية الأمر المقضى في دعواه التالية بفروق الأجر عن مدة لاحقة طالما أن أساس الطلب في الدعوى بين واحد .
١٤٢	٣٢	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٣)
		٣ - اعتبار المدين بمثل الدائنة المادى في المحصومة . أثره .
		إفادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه . الحكم على المدين على حجة دائنه . للدائن ولو لم يكن طرفا في المحصومة الطعن في الحكم .
٢٧٢	٥٧	(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم نهائيا بتأييد قرار تقويم الشركة الناقلة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة . دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية المستحقة عن هذا العجز . وجوب التقيد بموجبة الحكم السابق بشأن وجود العجز .
٣١٢	٦٣	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٥ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى . الاستثناء . عدم تغير مراكز الخصوم وظروف الدعوى .
٥٦٤	١١٠	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٦ - القضاء نهائيا في دعوى سابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم بإخلاء المستأجر لصدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على عين النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه - في مادة مستعجلة - بإخلاء المحافظ بصفته استنادا إلى أن قرار الاستيلاء معدوم . مخالفة لمحجية الحكم السابق . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٥٦٤	١١٠	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٧ - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الفيمى . لا يمنع من ثبوت الحجية له متى صدر من جهة قضائية لها ولاية إصداره .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٨ - التدخل في الدعوى . أثره . صيرورة التدخل طرفا في الدعوى . الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه . التدخل منضما لأحد الخصوم حتى استئنافه ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم إليه .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	حكم
١٣٥٥	٢٥٨	٩ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لعدم الالتجاء أولا إلى اللجنة المختصة للاعتراض على تقدير التعويض إلغاؤه إستئنافيا . أثره . وجوب إعادة الدعوى للمحكمة الابتدائية لنظر الموضوع . عدم استنفاد ولايتها فيه . (الظن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٤)
١٣٩٠	٢٦٤	١٠ - اكتساب الحكم حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه . وقف الحجية بمجرد استئنافه . رفض الاستئناف . أثره . صيرورة الحكم انهنائيا حائزا لقوة الأمر المقضى . (الظن رقم ٢٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)
١٥١٤	٢٨٥	١١ - الحكم القطعي . ماهيته . فصل الحكم الصادر بئدب خير في إستحقاق معاش العجز للكامل على أساس معين . عدم جواز عدول ذات المحكمة منه بتقرير أساس آخر مغاير . (الظن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
١٥٣١	٢٨٨	١٢ - فصل المحكمة في كون الادعاء بالتزوير منتج . لأعمل بعد ذلك للعودة إلى مناقشة ما فصلت فيه . إنقضاء سلطتها بشأنه . (الظن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
١٦٧٤	٣١١	١٣ - الأحكام المستعجلة . حجيتها . وقتها . لأحجية لها أمام محكمة الموضوع . (الظن رقم ١٧٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤)
١٦٩٨	٣١٧	١٤ - الحكم الصادر بئدب خير . تضمينه قاعدة قانونية مجردة دون تطبيقها على واقع الدعوى . عدم إلزام المحكمة بها عند الفصل في الموضوع . (الظن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - الشخصية الاعتبارية للوقف . استقلالها عن غيرها من الأوقاف . لا يغير من ذلك تولى ناظر واحد تمثيل عدة أوقاف . إختصاص وزير الأوقاف بصفتة ناظرا على وقف خيرى معين . لا ينصرف إلى غيره من الأوقاف الخيرية . ملة ذلك .
١٨٧٧	٣٤٩	(الطن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦)
		١٦ - النزول عن التسك بالحرر المطعون فيه بالتزوير إبداءه امام محكمة الدرجة الثانية بعد أن فصلت محكمة أول درجة في الإدعاء بالتزوير . فيرجأ . ملة ذلك .
١٩٢٢	٣٥٦	(الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠)
		١٧ - حجية الحكم في دعوى لاحقة . شرطه . إتحاد الدعوىين موضوعها وسببها وخصوما .
٢٠٢٠	٣٧٦	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١١)
		١٨ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والإحالة للمحكمة الابتدائية . قضاء منه للتصومة جواز استئنافه استقلالا م ٢١٢ مرافعات . عدم استئنافه . أثره . وجوب تقييد المحكمة الابتدائية بما اتبنى عليه الحكم من أسباب - مرتبطة بالمنطوق .
٢١٣٧	٣٩٧	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧)
		”حجية الحكم الجنائي“ :
		١ - الحكم نهائيا ببراءة المتهم لا تنفاه الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المستولة بالحق المدني . استناده إلى ثبوت السبب الأجنبي وهو خطأ الغير . أثره . عدم جواز إقامة المضرور دهواه بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة على أساس المسؤولية الشيكية .
١١٨١	٢٢٧	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢ - حجبة الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقه . استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجرى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاجبية لا في تقدير القاضي المدني للتعويض . هذه ذلك .
١٩٩٦	٣٧١	(الطن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٤) "حجبة الأحكام في مسائل الأحوال الشخصية" : ١ - الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة . ذات حجبة مؤقتة . بقاؤها طالما أن دواعي الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير .
١٢٦٩	٢٤١	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) ٢ - الحكم نهائيا برفض طلب ضم الصغيرة لوالدها لاحتياجها إلى خدمة النساء . مخالفة الحكم المطعون فيه لحجبة ذلك الحكم رغم عدم تغير الظروف . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٢٦٩	٢٤١	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٣٠) (د) أتر حجية الحكم : "امتداد الولاية" ١ - حجبة الحكم . أثرها . إدعاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقادم من قبل صدور الحكم بتثبيت ملكية خصمه له في دعوى سابقة لأن التقادم انقطع بإقامته تلك الدعوى . إطراح المحكمة لهذا الادعاء . لا خطأ .
٣٦٠	٧٢	(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٢ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لرفعها قبل الأوان استنادا إلى عدم أحقيته بعد في الترقية . قضاء

الصفحة	المقابلة	
		المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب انفصل في موضوعها دون إحادتها لمحكمة أول درجة . دلة ذلك .
٥٨٨	١١٤	(الطن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣) ٣ - تقدير قيام المصلحة في الدعوى أو انتفاءها . إتصالة بموضوع الدعوى . قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها . أثره . امتناع ولايتها .
١٢٢٢	٢٣٣	(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٤ - القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع نسخة من عقد الأيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . لا يعد دئعا بعدم القبول مما تستنفذ به المحكمة ولايتها بالفصل في الموضوع . إلغاء الحكم استئنافيا . أثره وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
١٢٢٣	٢٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٥ - الدعاوى الواجبة النشر . بيانها . م ١٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مشاركة الحكيم . لا تعد من قبيل التصرفات أو الدعاوى المذكورة . تسجيل المشاركة . لا أثر له . وجوب الاعتداد بتاريخ تسجيل حكم المحكمين دون تاريخ تسجيل المشاركة .
١٧٠٧	٣١٨	(الطن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠) ٦ - امتناع محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف بإعلان الحكم لغيره . أو في الإجراءات لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل في الدعوى .
١٩٠٤	٢٥٣	(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الحكم بأشهار الإفلاس . أثره . بالنسبة للفلس وجماعة الدائنين .
٢٠٧٨	٢٨٧	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		(٥) أحكام لا حجية لها :
		١ - دعوى استحقاق المداش عن العامل المتوفى . . اختصاص رب العمل للحكم في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لانتفاء علاقة العمل . ترك المدعى للتصومة في الامتناع قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حجيته بشأن نفى علاقة العمل . علة ذلك . رب العمل ليس بخمما حقيقيا في النزاع .
١٣	٢٩	(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)
		٢ - صدور حكم حائز لقوة الأمر المقضي من جهة قضائية غير مختصة ولائيا . لا حجية له أمام الجهة القضائية المختصة . احتفاظه بحجيته أمام محكمة الجهة التي أصدرته .
٣١٢	٦٣	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٣ - القضاء برفض دعوى فسخ العقد . لا يعد قضاء ضمنا بصحته . الحكم النهائي برفض الفسخ . لا يحوز قوة الأمر المقضي إلا بالنسبة لسبب الفسخ أحاس الدعوى .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٤ - الأصل في الأحكام المستعجلة . لا تحوز قوة الأمر المقضي . الاستثناء . عدم تغير مراكز الخصوم وظروف الدعوى .
٥٦٤	١١٠	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مخالفة الحكم لحقيقة أخذ بها حكم آخر لا يحتاج به طرفا النزاع . لا خطأ .
٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
		٦ - القضاء نهائيا في دعوى سابقة بتحديد مقابل الانتفاع بالعين المستولى عليها بمعرفة وزارة التربية والتعليم . عدم فصل الحكمة في خضوع المكان للقوانين الصادرة بتخفيض الأجرة من عدمه . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم انطباق هذه القوانين . لا مخالفة فيه لمجبة الحكم السابق .
٨٤٢	١٦٦	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٠)
		٧ - استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للإنجزة . عدم تقيد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠)
		٨ - حجبية الحكم . مناطها . طلب صحة ونفاذ عدة عقود بيع مستقلة . الدفع بصورتها . القضاء برفضه بالأسبة لإحداها . لا يقيد المحكمة عند الفصل في ضرورة باقي العقود .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٠)
		٩ - الأطيان الخلفة عن المورث . وجوب تقدير قيمتها على أساس القيمة الإيجارية المحددة في سنة الوفاة . لا يغير من ذلك تصالح مصلحة الضرائب مع الورثة على غير ذلك الأساس واعتماد اللجنة المختصة لهذا الصلح والقضاء بانتهاء المنازعة في هذا الشأن . حلة ذلك .
١٧١٧	٣١٩	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		(و) تصديق القاضي على الصالح
		قضاء المحكمة الاستئنافية بإلحاق عقد الصالح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . علة ذلك . انحسار الحجية من هذا القضاء وإن أعطى شكل الأحكام .
١٨٢٣	٢٢٩	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		(ز) قرارات لاحجية لها
		القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بالإذن للولي الشرعي ببيع بعض أطياف ابنه القاصر . عدم تضمنه فصلا في تكييف سند ملكية القاصر باعتباره يباع أوهية مستترة . لاحجية له في النزاع القائم بين الولي الشرعي وآخرين بشأن تكييف هذا التصرف . علة ذلك .
١٤٣٩	٢٧٢	(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		(مادما) تصحيح الحكم :
		« تصحيح الخطأ المادي » .
		عدم ورود إسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته . جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي فلا يترتب البطلان . تصحيحه . وجوب أن يستمد من محضر جلسة النطق بالحكم . تقديم شهادة رسمية لإثبات هذا التصحيح غير كاف .
٧٠	١٧	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١)

الصفحة	القائمة	
		(سابعاً) الطعن في الحكم :
		جواز الطعن في الحكم من عدمه . أمر متعلق بالنظام العام . وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسها .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		(١) المصوم في الطعن :
		١ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم متضمنين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن قعدوا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٢	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٢ - ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن . أثره . وجوب إعمالها عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم لهم . فله ذلك .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ - القضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر للمستأجر موثر للطاعات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطاعات هذا الطاعة الأولى . أثره . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٤ - الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة . جواز أنضام الآخرين إليه ولو بعد

الصفحة	القاعدة	حكم
		قوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إذ لم يتدخلوا فيه . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩) — — —
		• — القضاء بإنهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٩) — — —
		٦ — صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم عليهم في الميعاد . للآخرين حق الطعن فيه بعد الميعاد أو التدخل منضمين للطاعن أو بإدخالهم في خصومة الطعن . ليس لهم إبداء طلبات تزيد على طلبات من طعن في الميعاد . م ٢/٢١٨ مرافعات .
١١٨٦	٢٢٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣) — — —
		٧ — استثنائي المستأجر من الباطن الحكم الصادر باخلائه مع المستأجر الأصلي من العين المؤجرة . القضاء باعتبار الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة للآخر . خطأ في القانون . حلة ذلك .
١١٨٦	٢٢٨	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) — — —
		٨ — الصفة في الطعن . ثبوتها لمن كان خصما في الدعوى . إقامة الدعوى من الحارس القضائي . صدور الحكم عليه بهذه الصفة . زوال صفته قبل رفع الاستئناف . عدم جواز رفعه منه . لا بصفته حارسا ولا بصفته الشخصية .
٤٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) — — —

المقحة	للتأخذ	
		٩ - الطعن في الحكم . وجوب أن يكون الطاعن على قيد الحياة وقت رفع الطعن . ليس لمن كان يمثل صفة في الطعن على الحكم بعد وفاته . اعتبار خصومة الطعن في هذه الحالة معدومة ولا يصححها إجراء لاحق .
٧١٢	١٣٩	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		١٠ - إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المعين في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء ما . شرطه .
١٤٢٠	٢٦٩	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		١١ - إضافة ميعاد مسافة لمن يكون موطنه في مناطق الحدود . المقصود بهذه المناطق . هي تلك الواقعة بالقرب من الحدود السيادية لمصر ولا تربطها بالمدن الرئيسية وسائل مواصلات منتظمة . مدينة مره مطروح . لا تعد من مناطق الحدود .
١٤٢٠	٢٦٩	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		١٢ - الأحكام الصادرة في حدود النصاب الاتهامي الطعن فيها . شرطه . م ٢٢١ مرافعات . مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص خطأ في تطبيق القانون لا يعيب الحكم بالبطالان .
١٤٩٧	٢٨٢	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)
		١٣ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المحكوم عليهم . للآخرين الطعن فيه ولو بعد الميعاد أو التدخل انضماماً للطاعن ولو سبق لهم ترك الخصومة في طعنهم . وجوب الاعتراض طلباتهم ما طلبه الطاعن . م ٢١٨ مرافعات .
١٦٦١	٣١٠	(الطعن رقم ١٠٥٩ و ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٤)

الصفحة	القائمة	
		١٤ - ميعاد المسافة . إعتباره هو والميعاد الأصلي وحدة واحدة متواصلة الأيام . التزام المحكمة من تلقاء نفسها بإضافة هذا الميعاد .
١٧٧٧	٣٢١	(الطن رقم ١٩١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٨٠)
		١٥ - ثبوت أن الشركة الطاعنة موطنها الأصلي بفرنسا . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن طالما لم يثبت أنها تراول نشاطها تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أو وكلا فيها .
١٨٣٢	٣٤١	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٠)
		١٦ - مواعيد الطعن في الأحكام . مزيانها كإصل من تاريخ صدورها . الامتضاء . سريانها من تاريخ إعلانها . م ٢١٣ مرافعات . مثول الخصم أمام المحكمة قبل قضائها بتدبير . وجوب احتساب ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم .
١٨٦٨	٣٤٧	(الطن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٨٠)
		١٧ - إغفال إعلان الخصم بإيداع تقرير الحبير أو بطلان هذا الإعلان ليس من شأنه انفتاح مواعيد الطعن في الحكم الختامى من تاريخ إعلانه .
١٨٦٨	٣٤٧	(الطن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٨٠)
		١٨ - الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئنافه خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه . م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها فسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد .
١٩٧٥	٣٦٦	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١/١٢/١٩٨٠)

المرجع	القاعدة	
		١٩ - إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى. (م ١٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩) استثناء من أحكام المادة ٣١٨ مرافعات . لا محل للاحتجاج بقاعدة - ألا يضار الطامن بطعنه - إذا كان الطعن منصبا على توزيع الأجرة الإجمالية على وحدات المبنى أو كان منصبا على وحدة واحدة وكان المالك قد طمن عليها . (الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠) ... ٣٧٩ ٢٠٢٦
		٢٠ - قبول هيئة التأييدات الاجتماعية أمام محكمة أول درجة تسوية معاش المدعى طبقا للحكم الذي سيصدر فيها . لا يرد مانعا من استئنافها له . حلة ذلك . تعلق الأحكام الخاصة بأحكام المعاش بالنظام العام . (الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٠) ... ٣٨٧ ٢٠٤٧
		(ب) القبول المانع من الطعن : طاب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف . هو قبول منه للحكم بعدم رفع الاستئناف الاصل . أثره . عدم جواز إقامته استئنافا فرعيا . حلة ذلك . (الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٠) ... ١١٥ ٥٩٣
		(ج) الأحكام الجائز الطمن فيها : ١ - الأحكام الجائز الطمن فيها في قواين المرافعات المتعاقبة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطبقات في أسبابها أو تعدد الخصوم فيها . جواز الطعن فيها مع الحكم الختامي المنهى للمصوم برمتها م ٢١٢ مرافعات . حلة ذلك . (الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٥/١/١٩٨٠) ... ٢١ ٨٩

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢ - الحكم الصادر على خلاف احكام سابقة . جواز الطعن فيه . المادتان ٢٢٣ و ٢٤٩ مرافعات . حلة ذلك . منع التناقض بين الأحكام .
٨٩	٢١	(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		٣ - الأحكام غير المنهية للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا بعد صدور الحكم المنهى للتصومة . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . إعتبار هذه الأحكام متنافية مع استئناف الحكم المنهى للتصومة ما لم تكن قبلت صراحة . م ٢٣٩ مرافعات .
١٢٨٩	٢٤٥	(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣)
		(د) الأحكام غير الجائز الطعن فيها : ١ - قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الاصلى للدعى مع إعادتها للرافعة في الطلب الاحتياطى . تأييده استثناء فيا للطعن بالنقض فيما قضى به في الطلب الاصلى . غير جائز ما لم يكن قد فصل نهائيا في الطلب الاحتياطى . م ٢١٢ مرافعات .
٨٩	٢١	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ - القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدوى المدنية بالمسبة للكفيل انتضا من مع تدب خير لتحديد دين المدين الأصلى . قضاء غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه استغلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		٣ - ضم الدعوى بصحة ونفاذ فقد البيع إلى دعوى الحسم بتأديت ملكيته لذات العين المبيعة لصورية هذا المقدم الصادر

الصفحة	القاعدة	
		من مورثه . الحكم بصحة العقد وبإعادة الدعوى الأخرى للرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع عن هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٦٥٠	١٢٧	(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨)
		٤ — قضاء محكمة أول درجة برفض إبطال إسهاد وراثة مع تحديد جاسة لنظر طالب إثبات الوفاة والوراثة . تأييده استئنافيا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٥ — قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام المستأنف بأعباء المحاماة . لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري التي يجوز الطعن فيها استقلالا . حلة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق (أحوال شخصية) جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦)
		٦ — قضاء محكمة أول درجة بالزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى جزءا من المبالغ المطالب به مع إحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة لشق آخر من الطلبات . استئناف المدعى لهذا الحكم . تأييده استئنافيا . قضاء غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض من جانب المدعى . الحكم المطعون فيه برفض بعض الطلبات . غير قابل للتنفيذ الجبري . م ٢١٢ مرافعات .
٩٩٩	١٩٤	(الطن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - إقامة كل من المصممين دعوى بإثبات وراثته . القضاء برفض الدعوى الأولى وفي الدعوى المنضمة بثبوت الذنب مع إحالتها للتحقيق لإثبات أن المدعى هو الوارث الوحيد . تأييده استئنافيا . قضاء غير منه لتقصوطة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا . م ٢١٢ مرافعات . (الطعن رقم ٣٧ ٤ ٣٨ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٤/٢)
١٠١٢	١٩٨	٨ - إخلاص للتوقيع على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥ من قانون الإثبات . استناد الحكم المطعون في قضائه إلى هذه اليمين . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض لابتنائه على إجراء باطل . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
٧٩٠	١٥٥	٩ - الحكم الصادر بناء على النكول من اليمين . عدم قبول الطعن فيه بأي طريق . الاستثناء . حالته . (الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
٨٨٣	١٧٤	١٠ - الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للمتهم . إعلانه بصيغتها التي أقرتها المحكمة . حضور المتهم بالجلسة المحددة . عدم حلفه لليمين أو منازعته فيها . أثره . وجوب اعتباره ناكلا . للطعن في الحكم غير جائز . (الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
٨٨٣	١٧٤	١١ - مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال حالات الطعن فيها بطريق النقض . ورودها على سبيل الحصر

الصفحة	القاعدة	
		بالمادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/٢/١٩٨٠)
		١٢ - القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بالزام الوصي الخاص بتقديم كشف حساب . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق - (أحوال شخصية) جلسة ١٩/٢/١٩٨٠)
		١٣ - الأحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض . المادتان ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات . أحكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بالنقض .
١٣١٩	٢٥١	(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٠)
		١٤ - استئناف الحكم برفض الطعون بالجهالة والإنكار والتزوير مع إعادة الدعوى لرافعة في الموضوع . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الطعن استقلالا في هذا الحكم . صحيح . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٥٠	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٠)
		١٥ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري الجائز الطعن فيها استقلالا . هي الأحكام الصادرة في بعض الطلبات الموضوعية الحكم بالقراءة عند رفض الادعاء بالتزوير . جزاء مقرر لصالح الخزائن العامة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
١٣٥٠	٢٥٧	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	حكم
		١٦ - الأحكام الصادرة من الحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية الطعن فيها بطريق النقض . شرطه . مخالفة الحكم المطعون فيه للحكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضي . عدم الطعن فيه - بطريق النقض .
١٣٩٠	٢٦٤	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)
		١٧ - أمر المحكمة بنحو بعض العبارات بمذكرة الطاعن .
		لا محل للنفي في هذا الخصوص ولو تضمنت دقاً ما له .
١٣٥١	٢٨٨	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		١٨ - غموض الحكم . عدم صلاحيته سبباً للطعن بالنقض
		جواز الرجوع إلى المحكمة لتبيأ صدرته بطلب تفسيره .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطعن رقم ١٥٩٠ و ١٦٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢)
		١٩ - الحكم بتقرير مبدأ استحقاق التعويض . عدم جواز الطعن فيه استقلاً . م ٢١٢ مرافعات . استئنافه مع الحكم المنهي للمصومة . القضاء بسقوط الحق في استئنافه . خطأ .
١٩٨٥	٣٦٨	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)
		٢٠ - المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية . إختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الدعوى . إختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استئنافياً في قضاء المحكمة الجزئية والطعون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية .
		ق ١٩٧٥/٦٧ . أثر ذلك . عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .
٢٠٧٢	٣٨٦	(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

(ثامنا) بطلان الحكم :

- ١ - عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم .
الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية . عدم جواز رفع دعوى
أصلية ببطلان الحكم لصورية عقد البيع موضوع الدعوى .

(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤) ... ٥٧ ٢٧٢

- ٢ - وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن
محضر منه . خلو الأوراق من دليل إثبات وكالة المحامي عن
الطاعن الذي أنكر وكالته . إغفال إعلانه بقرار إعادة الدعوى
للمرافعة . أثره . بطلان الحكم .

(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ... ١٠٦ ٥٤٤

- ٣ - تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عطلة
رسمية . حجز الدعوى للحكم دون إعلان المستأنف بالجلسة
المحددة . ثبوت علمه بها وتقديمه مذكرة بدفائه . أثره .
لا محل للتمسك بالبطلان أو النفي بعدم إعادة الدعوى للمرافعة .

(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ... ١٠٨ ٥٥١

- ٤ - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على
المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية .
مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام
العام .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩) ١٦٨ ٨٥٤

- ٥ - النفي ببطلان الحكم بسبب قبول المحكمة لمذكرة الخصم
دون اطلاع الطاعن عليها . علم بيان ما أحتوته هذه المذكرة

		من دفاع حرم الطامن من مناقشته وكان له أثر في الحكم . نفي غير مقبول .
٩٦٠	١٨٧	(الطمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩) " راجع المداولة في الحكم وتسبيب الحكم " .
		٦ - استناد الحكم الصادر في الموضوع على نتيجة التحقيق وغم بطلان حكم الإحالة إلى التحقيق . أثره . البطلان .
٢١٥٦	٤٠١	(الطمن رقم ٩١٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩) (قاسما) تنفيذ الحكم :
		١ - تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا . وقوعه على مسئولية طالب التنفيذ . تحمله مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به .
٩٨	٢٢	(الطمن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨) ٢ - الإشكال الأول المرفوع من الملتزم بالدين . أثره . وقف تنفيذ الحكم ولو رفع إلى محكمة غير مختصة . زوال الأثر الواقف . مناطه .
٩٨	٢٢	(الطمن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨) ٣ - الحكم بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الإشكال وإحالاته إلى محكمة الجنح . حكم غير منه لتخصومة في الإشكال . مؤداه . بقاء الأثر الواقف للإشكال .
٩٨	٢٢	(الطمن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨) ٤ - نقض الحكم كليا . أثره . زواله بجميع آثاره وإلغاء جميع الأحكام وإراءات التنفيذ المؤسدة عليه . وقوع ذلك

الصفحة	القاعدة	
		الآثر بقوة القانون . مؤداه . إعتبار حكم النقض حينما تنفيذا لإعادة الحال إلى ما كانت عليه .
٣١٥٣	٤٠٠	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩)
		(عاشرا) تقادم الحكم :
		الحكم المقرر لحق الملكية . عدم سقوطه بالتقادم . إعتباره متبجا لأثره ولو لم ينفذه . عدم جواز إطراحه إلا إذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .
٣٦٠	٧٢	(الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		(حادى عشر) صورية الحكم :
		الصورية . ورودها على العقود والأحكام وبخاصة أحكام ربح المزايا .
١٨٩٩	٣٥٣	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٦)
		(ثانى عشر) أثر نقض الحكم :
		نقض الحكم كليا . أثره . زوال الحكم الاستثنائى المنقوض دون الحكم الابتدائى . لمحكمة الاستئناف من بعد الإحالة إلى الحكم الابتدائى .
١٩٢٣	٣٥٦	(الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠)
		حياسة
		(أولا) اكتساب الملكية :
		١ — أطيان أكل البحر . بقاؤها فى تكليف مالكة هاوورشة
		لحين تعويضهم من أطيان طرح البحر . ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢ .
		إعتبارها موجودة بالطبيعة لو ورودها فى تركته . فساد

الصفحة	القاعدة	
		في الاستدلال . خلو الحكم من دليل يؤيد وضع اليد عليها . قصور .
١٥١	٢٧	(الطن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
		٢ - إقامة الحكم قضاء في ثبوت الملكية على الميراث . النهي عليه في خصوص ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد . غير منتج .
١٦٣	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٣ - ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد . جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات . لا تريب على المحكمة إن هي استندت في قضائها إلى شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين .
١٦٣	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٤ - ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير لرى أرض الحار . الحيازة المستندة إلى حق استعمال المسقاة . حيازة تنتفى بها نية تملك أرض المسقاة مهما طال أمدها . الاستثناء تغيير سبب الحيازة .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٥ - تغيير سبب الحيازة الوقتية . كفيته . م ٩٧٢ / ٢ مدنى .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٦ - عقد البيع غير المسجل . أثره . إنتقال الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها إلى المشتري . دعواه بطرد الغاصب من العين . القضاء برفضها بوصفها دعوى استحقاق . خطأ .
١١٧٨	٢٢٦	(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٧ - الأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها مهما طال الزمن . وضع اليد المكتسب . مشروطه . منع سماع الدعوى . مناطه . م ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب أعمال حكمها مقيدة بالشروط التي أقرها المذهب الحنفي لعدم سماع الدعوى .
١٠٣٨	٢٠١	(الظن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٨ - وضع وزارة الأوقاف يدها على أعيان الوقف المطالب بحصته فيها وذلك بوصفها ناظرة أو حارسة . عدم قبول الدفع المبدي منها بعدم سماع الدعوى بانقضاء ٣٣ سنة . حلة ذلك .
١٠٣٨	٢٠١	(الظن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٩ - حيازة النائب . انصراف أثرها للأصيل دون النائب .
١٢٠١	٢٣١	(الظن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		١٠ - وجود حمصة شائمة لوقف خيري في الأطنان محل النزاع . أثره . عدم جواز كسب ملكية هذه الأطنان بالتقادم . م ٩٧٠ مدني بعد تعديلها . فرز نصيب الخيرات بقرار لجنة القسم بوزارة الأوقاف . لا عمل لأعمال الأثر الرجعي للقسم في هذا الخصوص . حلة ذلك .
١٦٩٨	٣١٧	(الظن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		(ثانيا) دعاوى الحيازة :
		١ - استئجار الشخص مكانا لتشغله شركة . قبولها للإيجار . أثره . نشوء عقد جديد بينها وبين المؤجر . إقامة

الصفحة	القائمة	
		المستأجر الأول دعوى حيازة ضد الغير غير مقبولة • لاستنفاء حيازته للعين •
١١٧	٢٦	(الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٩)
		٢ — دعاوى الحيازة من المستأجر • تقدير قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه • مستأجر الأماكن الخاضعة للتشريعات الامتثالية • حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة • غير قابل للتقدير لاستداد العقد لمدة غير محدودة • الحكم الصادر فيها • جائز استئنافه •
١٢٤٢	٢٣٦	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٦)
		٣ — تفضيل المستأجر الأسبق في وضع يده على العين المؤجرة م ١/٥٧٢ مدني • إخلاء المستأجر جبرا تنفيذا للحكم مستعجل بطرده وتأجير العين لآخر • الحكم يتمكن المستأجر الأول من العين لثبوت أن عقده صحيح وقائم • لا خطأ ، إعتباره الأسبق في حيازة العين المؤجرة بغض النظر عن حسن نية المستأجر الآخر •
١٣٥٨	٢٥٩	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/١٤)
(خ)		
خبرة		
(أولا) نذب الخبراء :		
١ — تعيين الخبير أو إبداله لتأخره في إيداع التقرير • وجوب صدور حكم قضائي به • استبداله بناء على طلبه أو لأن تعيينه		

الصفحة	القاعدة	
		لم يصادف محلا . جواز صدور قرار به من رئيس الدائرة أو القاضي الذي عينه .
١٢١٨	٢٣٢	(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٢ — طلب نذب خير . عدم التزام محكمة الموضوع باجابته . إفعال الإشارة إليه . قضاء ضمن بالرفض .
١٩٠٤	٢٥٢	(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٢)
		٣ — طلب نذب خير آخر . عدم التزام المحكمة باجابته متى وجدت في تقرير الخبير السابق وفي أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم إشارتها إلى هذا الطلب . قضاء ضمنى برفضه .
٢٠٨٢	٢٨٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		(ثانيا) أعمال الخبير :
		عدم التزام الخبير بأداء عمله على وجه محدد . خضوع عمله ومدى كفايته لتقدير محكمة الموضوع .
٢٩٧	١٦	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		” دعوة الخبير للمصوم “ :
		١ — إثبات الخبير بحضور أعماله دعوته للمصوم بكتب مسجلة هدة مرات . عدم التزامه بإرفاق إيصالات البريد . خلو الأوراق مما يفيد عدم وصول الإخطار للمصوم . لا بطلان .
٢٤٠	٥٠	(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الخبر بمخبر أعماله إخطاره للطرفين . إفعاله إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه . لا بطلان .
١١٧٣	٢٢٥	(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١) " مهمة الخبر "
		تكييف الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية لا يجوز للخبر التطرق إليها ولا المحكمة النزول عنها . وصف الخبر للعلاقة بين الخصوم بأنها ناجر من الباطن وليست مشاركة في الاستغلال . اعتداد المحكمة بالتقرير دون أن تعرض بأسباب مستقلة لتكييف العلاقة خطأ وقصور .
٢٠٣٢	٣٧٨	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٢) " الاخطار بإيداع التقرير "
		إفقال إعلان الخصم بإيداع تقرير الخبر أو بطلان هذا الإعلان ليس من شأنه إفتتاح مواعيد الطعن في الحكم الختامي من تاريخ إعلانه .
١٨٦٨	٣٤٧	(الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦) (ثالثا) تقدير تقرير الخبر :
		أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبر محمولا على أسبابه . مؤداء بخدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه .
٢٠٠٠	٣٧٢	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٤)

الصفحة	القائمة	
		(د)
		دستور . دعوى . دنوع
		دستور
		١ - تعارض التشريع مع أحكام الدستور . وجوب التزام هذه الأحكام وإصدار ما عداها . ورود نص بالدستور صالح بذاته للإعمال دون حاجة إلى سن تشريع أدنى . وجوب إعماله .
٨١٠	١٦٠	(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٠)
		٢ - جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم موط الذهوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . جريمة التعذيب المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ عقوبات . دخولها في هذا النطاق .
٨١٠	١٦٠	(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٠)
		٣ - دعوى التعويض عن التعذيب . القضاء بوقف تقادمها منذ وقوع التعذيب في سنة ١٩٥٥ حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ . إعمال الحكم الأثر المباشر للمادة ٥٧ من الدستور لا خطأ .
٨١٠	١٦٠	(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٠)
		٤ - النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالحرية الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضي . بدء مريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .
٩٣٧	١٨٤	(الطنان رقا ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		يصدر الإذن من مجلس النقابة لمحامى المستأنف برفعه . لا محل لاشترط التقدم بطلب الإذن بالفعل .
٤١٣	٨٠	(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ — أمر الأداء عمل قضائى وايس عملا ولائيا . هريضة استصدار الأمر . هى بديلة صحيفة الدعوى . تقديم العريضة يرتب كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار . لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالى .
٥٠٨	١٠٠	(الطن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		(ثالثا) قبول الدعوى : « الصفة فى الدعوى » .
		١ — الشريك الموصى فى شركة التوصية . عدم جواز توليه إدارتها أو تمثيلها أمام القضاء .
٩١٧	٢٦	(الطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٩)
		٢ — الدفع المبدئى من النائب عن وزير التأمينات أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيله لهيئة التأمينات الاجتماعية . هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى . جواز إبدائه لأول مرة فى الاستئناف .
١٢٥	٢٨	(الطنان رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٠)
		٣ — هيئة التأمينات الاجتماعية . تعيين النائب عنها وبيان حدود نيابته . مرجعه القانون الذى ينظم أحكامها .
٩٢٥	٢٨	(الطنان رقم ٣١٨ ، ٥٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ورقة الإعلان . لا تنتج أثرها الا بالنسبة للمعلن إليه بالصفة المحددة بالورقة . توجيه إجراءات التنفيذ العقارى للوصية باعتبارها نائبة عن القاصر رقم بلوغه سن الرشد . أثره . عدم اعتباره خصما في تلك الإجراءات .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠)
		٥ - إختصاص الوصية باعتبارها نائبة عن القاصر رغم بلوغه سن الرشد . حضورها في المحصومة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية . لا أثر له .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠)
		٦ - توجيه إجراءات الشفعة من الشفيع الى طرفي عقد البيع محل الشفعة . وجوب مراقبته لما يطرأ على أطرافه من تغيير في الصفة أو الحالة وقت مباشرة هذه الإجراءات .
٤٨١	٩٣	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٧ - تصحيح المدعى للدعوى بإدخال صاحب الصفة الحقيقي فيها . لا أثر له إلا إذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى م ١١٥ مرافعات . إختصاص الشفيع لباقي المشتري بعد الميعاد المحدد . أثره . سقوط حقه في الشفعة ولو سبق له إختصاص الولي الشرعى عليهم في الميعاد رغم بلوغهم سن الرشد .
٤٨١	٩٣	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٨ - الصفة في الطعن . ثبوتها لمن كان خصما في الدعوى . إقامة الدعوى من الحارس القضاء . صدور الحكم عليه بهذه الصفة . زوال صفته قبل رفع الاستئناف . عدم جواز رفعه منه لا بصفته حارما ولا بصفته الشخصية .
٤٨٧	٩٤	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		٩ — الدفع بعدم قبول الدعوى . ماهيته . تعلقه بالشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى .
١٢٢٣	٢٢٢	(الظن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		١٠ — هيئة الأوقاف المصرية . رئيس مجلس إدارتها هو الذى يمثلها فى التقاضى . القرار الجمهورى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . اختصاص الهيئة فى شخص مديرها . هو مجرد خطأ فى بيان الممثل القانونى لا يحول دون اعتبار الهيئة هى المقصودة بالخصومة .
١٧٨٢	٢٢٢	(الظن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٩)
		١١ — المؤسسات العامة . اختصاص الإدارات القانونية بها بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم . نيابة إدارة قضايا الحكومة عن هذه المؤسسات . شرطه . صدور تفويض لها من مجلس إدارتها . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
١٤٥٢	٢٧٤	(الظن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٠)
		١٢ — خصومة التنفيذ . فقد المنفذ ضده أهليته أو زوال صفة نائبه . لا يؤدى إلى انقطاع سير الخصومة . وجوب توجيه الإجراءات اللاحقة إلى صاحب الصفة .
٢٠٦٧	٢٨٥	(الظن رقم ٢١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		« المصلحة فى الدعوى »
		تقدير قيام المصلحة فى الدعوى أو انتفاؤها . اتصاله بموضوع الدعوى . قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها . أثره . استنفاد ولايتها .
١٢٢٣	٢٢٢	(الظن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		« سماع الدهوى » .
		١ - التناقض المانع من سماع الدهوى . ماهيته . جواز أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن الشهود .
٧٤٦	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٢ - الأصل في تشريعة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها . بها طال الزمن . وضع اليد المكسب . شروطه . منع سماع الدهوى . مناطه . م ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب أعمال حكمها مقيدة بالشروط التي أقرها المذهب الحنفى لعدم سماع الدهوى .
١٠٧٨	٢٠١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		٣ - وضع وزارة الأوقاف يدها على أعيان الوقف المطالب بحصة فيها وذلك بوصفها ناطرة أو حارسة . عدم قبول الدفع المبدي منها بعدم سماع الدهوى بإنقضاء ٣٣ سنة . علة ذلك .
١٠٧٨	٢٠١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٤/٩)
		(رابعاً) قيمة الدهوى :
		١ - طلب إنهاء عقد إيجار المسكن المفروش لانتفاء مدته .
		منازعة المستأجر بأن العين المؤجرة ليست مفروشة . إعتبار الدهوى غير مقدرة القيمة . أثره . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٣٠٦	٦٢	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ - دهوى العامل بأحقية في تقاضى بدل إقامته وبإلزام رب العمل بالمبلغ المستحق له . الطلب الأول غير قابل للتقدير .

المرجع	القاعدة	
		إختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبار أن قيمته تزيد على ٢٥٠ ج .
٥٢٩	١٠٥	(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ٣ - إختصاص المحكمة الابتدائية بنظر أحد الطلبات في الدعوى . أثره . إمتداد إختصاصها إلى ما سوى أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى . لا يغير من ذلك أن تكون داخلة في الإختصاص النوعى للقاضى الجزئى .
٥٩٢	١٠٥	(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ٤ - دعوى العامل بالمطالبة بفروق أجر قدرها ٣٢ ج وما يستجد بواقع ٤ ج شهريا . طالب غير قابل للتقدير . جواز إستئناف الحكم الصادر فيها .
٦٩١	١٣٥	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ٥ - دعاوى الحيازة من المستأجر . تقدير قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه . مستأجر الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . حقه فى الانتفاع بالعين المؤجرة . غير قابل للتقدير لإمتداد العقد مدة غير محدودة . الحكم الصادر فيها . جائز إستئنافه .
١٢٤٣	٢٣٦	(الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٦ - تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الخصوم فيها . كفيته . م ٣٩ مرافعات . دعوى الولى الشرعى بمطالبة الشركة بنصيب أولاده القصر فى الأرباح . وجوب تقدير قيمتها بما يطالب به كل من الأولاد على حدة . لا يغير من ذلك أن يكون استحقاق الأرباح محل نزاع . حلة ذلك .
١٤٩٧	٢٨٢	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		٧ - للدعوى بطلب فروق إعانة غلاء المعيشة وما يستجد منها . طلب غير قابل للتقدير . جواز استئناف الحكم الصادر فيها باعتبار أن قيمتها تجاوزت ٢٥٠ ج .
١٨١٨	٣٣٨	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		٨ - تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الطلبات فيها . كقيمتها . م ٣٨ مرافعات . طلب الحكم بإعلان الاتفاق على إنهاء الشركة واعتبار عقدها قائماً . اعتبار الطلب الأخير مندمجاً في الطلب الأول . طلب تصفية هذه الشركة لا يندمجاً في طلب الإعلان .
١٨٤٠	٣٤٢	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		٩ - طلب تصفية الشركة . وجوب تقدير قيمته بمجموع أموال الشركة وقت طلب التصفية . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . أثره . امتداد اختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة به ولو كانت مما يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية . الحكم الصادر في الدعوى . جواز استئنافه طالما تجاوزت قيمة الطلب الأصلي النصاب الانتهائي للمحكمة .
١٨٤٠	٣٤٢	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		١٠ - الدعوى بطلب الاخلاء للنصب والتسليم . غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك .
٢٠٤٢	٣٨٦	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٢)
		(خامساً) سبب الدعوى .
		١ - وجوب تقييد المحكمة بطلبات الخصوم والسبب المباشر لها . عدم تقييدها بدليل دون آخر . المطالبة بتصيب

الصفحة	القائمة	
		في أرباح شركة استنادا لعقد معين . لا يمنع المحكمة من الاستناد لعقد شركة آخر - حل محل العقد السابق - مقدم في الأوراق . لا يعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .
١١٦٥	٢٢٤	(الطعن رقم ١٢٢٧ ، ١٢٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		٢ - سبب الدعوى . ماهيته . عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية للمصوم .
٢٠٢٠	٣٧٦	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١١)
		٣ - سبب الدعوى . المقصود به . مثال . ما لا يعد تغييرا للسبب .
٢٠٨٢	٣٨٨	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		(سادما) المصوم في الدعوى :
		١ - اعتبار المدين ممثلا لدائته المادى في المصومة . أثره . إفادة الدائن من الحكم الصادر لمصلحة مدينه . الحكم على المدين حجة على دائته . للدائن ولو لم يكن طرفا في المصومة الطعن في الحكم .
٢٧٢	٥٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٤)
		٢ - المصومة لا تنعقد إلا بين الأحياء . ثبوت أن أحد المطعون عليهم توفي قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . اعتبار المصومة في الطعن بالنقض له منعدمة .
٣١٨	٦٤	(الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٣ - وفاة المطعون عليه الأول قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . اعتبار المصومة في الطعن معدومة . فله ذلك .
٢٠١٠	٣٧٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
٣٦٦	٧٢	٤ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . البائع هو الخصم الأصيل فيها ولو كان قد باع ذات المبيع لمشترا آخر . للبائع حق الطعن في الحكم الصادر فيها . (الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
٥٨٢	١١٢	٥ - عدم إنذار الشفيع رسمياً بمحصول البيع وبيان أطرافه . آثره . الدفع بسقوط حقه في الشفعة لعدم اختصاصه أحد البائعين في الدعوى في الميعاد القانوني . لا عمل له . لا يغير من ذلك . لم الشفيع بالبائعين بغير وسيلة الإنذار الرسمي . (الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
١٥٠٤	٢٨٣	٦ - اختصاص هيئة التأمينات الاجتماعية للحكم في مواجهتها . استثنائها للحكم الصادر في الدعوى حاملة لواء المنازعة . أثره . اعتبارها محكوماً عليها برفض الاستئناف . طعنها في الحكم بطريق النقض . جائز . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
١٥٢١	٢٨٦	٧ - اختصاص مصلحة الضرائب للحكم في مواجهتها . رفض اعتئنافها للحكم الصادر في الدعوى . أثره . طعنها في الحكم بطريق النقض جائز . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
١٨٧٧	٣٤٩	٨ - الشخصية الاعتبارية للوقف . استقلالها عن غيرها من الأوقاف . لا يغير من ذلك تولى ناظر واحد تمثيل عدة أوقاف . اختصاص وزير الأوقاف بصحته ناظراً على وقف خيري معين . لا ينصرف إلى غيره من الأوقاف الخيرية . هذه ذلك . (الطن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦)

راجع أيضا "قبول الدعوى" و "الصفة فى الدعوى"

"التدخل فى الدعوى"

١ - التدخل فى الدعوى . أثره . صيرورة التدخل طرفا فى الدعوى . الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه . للتدخل منضميا لأحد الخصوم حق استئنافه ولو لم يستأنفه الخصم الاصلى الذى انضم إليه .

(الظن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) ١٧٦ ... ٨٩٤

٢ - التدخل الإنضمامى والتدخل الهجوى . ماهية كل منهما . الدعوى بطلب إخلاء المدعى عليه من الدين . تدخل الغير فى الدعوى طالبا ردها لأنه هو مستأجر الدين . تدخل هجوى .

(الظن رقم ١٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ١٧٧ ... ٩٠٤

٣ - شروط قبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة . مقرونة لحماية المستأجر . لامصلحة للغير فى التمسك ببطلان تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة .

(الظن رقم ١٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ١٧٧ ... ٩٠٤

(سابعا) الطلبات فى الدعوى :

١ - الطلب الاصلى والطلب الاحتياطى فى معنى المادة ٢٣٤ مرافعات . ماهيتهما . إلغاء المحكمة الاستئنافية لحكم محكمة أول درجة الذى استجاب للدفاع الاصلى للخصم . لا محصل لإعادة الدعوى إليها للانفصل فى دفاعه الاحتياطى . فله ذلك .

(الظن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢) ١٨ ... ٧٦

الصفحة	القائمة	
١٥٠	٣٤	٢ - قضاء محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي المدعى مع إعادتها للرافعة في الطلب الاحتياطي . تأييده استثنائيا . الظعن بالنقض فيما قضى به في الطلب الأصلي . غير جائز ما لم يكن قد فصل نهائيا في الطلب الاحتياطي . ٢١٢ مرافعات (الظعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
٢٨٢	٥٩	٣ - العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى . لا عبرة بالطلبات التي تنصحنها بحقيقتها طالما لم يحل المدعى في مذكرته الختامية إليها . (الظعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
٥١٦	١٠٢	٤ - إقامة العامل دعواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة . لا تريب على المحكمة إن هي لم تتعرض لاستحقاقه في الفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطلب مطروحا عليها . (الظعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
٥٧٣	١١٢	٥ - تكييف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطلب صحة وتفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم . (الظعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
٨٣٧	١٦٥	٦ - طالب المدعى أمام محكمة أول درجة أصليا بإبطال العقد واحتياطيا بفسخه مع التعويض . استئنائه الحكم برفض الدعوى طالبا انقضاء العقد لاستحالة تنفيذه . هو تغيير للسبب ولا يعد طالبا جديدا . (الظعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)

الصفحة	القائمة	
		٧ - إلزام المحكمة بطلبات الخصوم في الدعوى . خروجها من هذا النطاق . أثره . اعتبار الحكم واردا على غير محل بطلانه بطلانا أساسيا متعلقا بالنظام العام .
١٨٠١	٢٢٥	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)
		٨ - تضمين العامل دعواه طلبا أصليا بإلزام الشركة بتسكينه على فئة مالية معينة ، و طلبا احتياطيا بالتعويض التقدي عن تسكينه خطأ على فئة أقل . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي القاضي العامل بطلبه الأصلي . النعى عليها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج .
١٩٣٣	٢٥٨	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣)
		« إغفال الفصل في بعض الطلبات » . راجع حكم . « الطلبات العارضة » .
		الطلب المقدم من المدعى عليه الذي يترتب على إجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته كلها أربعضها أو يحكم بها مقيدة لمصلحة المدعى عليه . طلب عارض . وجوب الحكم فيه مع الدعوى الأصلية أو استيقاؤه للحكم فيه بعد تحقيقه .
١٤٢٤	٢٧٠	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		(ثمنا) نظر الدعوى :
		١ - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" ١٩/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - دعاوى الأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غير علائية . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .
١٣٠٦	٢٤٨	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/٥/٧)
		"تكييف الدعوى" .
		١ - تكييف الدعوى . من ساطة محكمة الموضوع . وجوب إلزامها بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى بطلب صحة وتفاد عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٢ - قصور الحكم في الإفصاح من سند القانوني . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور متى كان الحكم صحيحا في نتيجته . - منها في تكييف الواقعة اعتمادا على ما حصلته محكمة الموضوع .
١١٩	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		"ضم الدعوى" .
		١ - وجوب تفادى الحكم احتمال تناقضه مع حكم آخر . سهيل ذلك . وقف الدعوى أو ضمها للدعوى الأخرى المرتبطة أو باءاتها للمحكمة المطروح عليها النزاع الآخر .
٨٩	٢١	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥)
		٢ - ضم الدعوى بين المتعديتين خصوما وموضوعا وسببا . أثره . رفع الطعن الضريبي بطريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . إختلافه عن طريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات .
٢٢٨	٦٨	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)

الصفحة	القائمة
	٣ - ضم الدعوى بصحة وتقاذ عقد البيع إلى دعوى الخصم بتثبيت ملكيته لذات العين المبيعة لصورية هذا العقد الصادر من موثره . الحكم بصحة العقد وبإعادة الدعوى الأخرى للرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع عن هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . ٢١٢ مرافعات .
٦٥٠	١٢٧ (الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨) ٤ - ضم الدعويين المختلفين مبياه وموضوعا . عدم اندماجهما واو اتحاد الخصوم . وحدة الموضوع والسبب والخصوم . أثره . اندماجهما وفقدان كل منهما استقلاله .
١٨٩٩	٣٥٢ (الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٦) ٥ - ضم دعوى تثبيت ملكية إلى دعوى عدم تقاذق مبيع عن ذات المقار . أثره . استئناف الحكم الصادر في أيهما شمول الحكم الصادر في الدعوى الأخرى .
١٨٩٩	٣٥٢ (الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٦) "الدفاع في الدعوى" .
	١ - إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن للتصريح باستخراج شهادة إدارية لإثبات دفاعه . لا خطأ طالما لم يقدم ما يفيد تهذو حصوله عليها دون إذن المحكمة . مثال في إيجار .
٢٨٦	٦٠ (الطن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) ٢ - الدفع وأوجه الدفاع التي سبق للاستئناف عليه إبدائها أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة بقوة القانون على

الصفحة	الترتيب	المادة
		محكمة الدرجة الثانية . لاجابة لإعادة ترديدها أمامها طالما لم يتنازل عنها . مثال بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لونهما من غير ذى كامل صفة .
٤٥٥	٨٨	(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣- رفض المحكمة طلب الاحالة للتحقيق . وجوب بيان سبب رفضها له . إغفالها بيان الرد السائق . إخلال بحق الدفاع .
٨٧١	١٧٢	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٤ - المراسلات البريدية . الحرمة والسرية المكفولة لها بحكم الدستور . إقتصارها على الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد . للرسول إليه وللغير حق الاستدلال بها بعد وصولها . الاستثناء إنطوائها على اسرار وحظر القانون أو المرسل إنشاءها .
٩٤٨٨	٢٨١	(الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦)
		٥ - أمر المحكمة بحج بعض العبارات بمذكرة الطاعن . لأجل للنفي في هذا الخصوص ولو تضمنت دفاعا له .
١٥٣١	٢٨٨	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		«تقديم المستندات والمذكرات»
		تقديم مستندات أو مذكرات في فترة حيز الدعوى للحكم دون التصريح بتقديمها ودون إطلاع الخصم الآخر عليها . عدم بحث المحكمة لها . لاخطأ .
٩٦٥	١٨٨	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		« شطب الدعوى »
		إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها . إعتباره من مواعيد السقوط . وقوف هذا الميعاد عند تحقق القوة القاهرة . السفر للخارج للعلاج . لا يعد كذلك .
٤٢٧	٨٢	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		« حجز الدعوى للحكم »
		تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عطلة رسمية . حجز الدعوى للحكم دون إعلان المستأنف بالجلسة المحددة . ثبوت عاهه بها وتقديمه مذكرة بدفاعة . أثره . لا يحمل للتمسك بالبطلان أو النعي بعدم إعادة الدعوى للرافعة .
٥٥١	١٠٨	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		« إعادة الدعوى للرافعة »
		١ — إعادة الدعوى للرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة طرفيها بإعلانيتهما قنونا إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار لا يفتى من ذلك قرار باعتبار النطق به إعلانا للخصوم .
٥٤٤	١٠٦	(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٢ — وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن محضر عنه . خلو الأوراق من دليل إثبات وكالة المحامي من الطاعن الذي أنكر وكالته . إفتال إعلانه بقرار إعادة الدعوى لرافعة . أثره . بطلان الحكم .
٥٤٤	١٠٦	(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٣ — إعادة الدعوى للرافعة . أمر متروك تقديره لمحكمة الموضوع .
٩٦٥	١٨٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		(تاسعا) مسائل تعرض سير الخصومة :
		(أ) انقطاع سير الخصومة :
		١ — تأجيل الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة . إجراءاته . م ١٣٣ مرافعات . إقامة المدعين دعوى أخرى

الصفحة	القاعدة	
		بذات الطلبات ضد نفس الخصوم دون الإشارة إلى الدعوى السابقة . لا يعد تعجيلا لها .
٣٦٦	٧٢	(الظن رقم ١١٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		٢ - تعجيل ورثة المدعى الدعوى بعد إنقطاع سير الخصومة . عدم بيان الموطن الأصلي لهم بصحيفة التعجيل واتخاذهم فيها موطنًا مختارًا لهم . عدم جواز إعلانهم بصحيفة الاستئناف في هذا الموطن . حلة ذلك .
٤٠٤	٧٩	(الظن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٣ - إنقطاع السير في الخصومة بوقوع أحد الخصوم . لأجل لهتمى كان الخصوم قد أبدوا دفاعهم الختامى في الدعوى حقيقة أو حكما بإتاحة الفرصة لهم في ذلك . عدم استجابة المحكمة لطلب الانقطاع لأن الدعوى قد تهيأت للحكم . إغفالها بيان سندها في ذلك . قصور .
٤٤٩	٨٧	(الظن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٤ - إنقطاع سير الخصومة . بدء سريان ميعاد سقوطها من تاريخ إعلان من حل محل الخصم بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط . لاجرة بالعلم المؤكد بقيام الخصومة بأى طريقة أخرى لأجل التمسك بتحقيق الغاية من الإعلان .
٤٧٠	٩١	(الظن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		٥ - زوال صفة ممثل المدعى عليه أثناء سير الدعوى . إختصاص صاحب الصفة الجديد . أثره . لأجل للقضاء بانقطاع سير الخصومة .
١٣٠١	٢٤٧	(الظن رقم ١٨٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - خصومة التنفيذ . فقد المنفذ ضده أهليته أو زوال صفة نائبه . لا يؤدي إلى إنقطاع سير الخصومة . وجوب توجيه الإجراءات اللاحقة إلى صاحب الصفة . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨) ٢٨٥ ٢٠٦٧
		(ب) وقف الخصومة : ١ - وجوب تهادي الحكم احتمال تناقضه مع آخر . سبيل ذلك . وقف الدعوى أو ضمها للدعوى الأخرى المرتبطة أو بإحالتها للحكمة المطروحة عليها النزاع الآخر . (الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥) ٢٧ ٨٩
		٢ - الحكم بإخلاء الطاعن من المدين باعتباره غاصبا لها . استناده إلى ما قضى به في شق من دعوى أخرى بين ذات الخصوم رغم عدم قابليته للاشتتاف إستقلالاً من الطاعن . خطأ . وجوب الحكم بوقف الدعوى . (الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٥) ٢٧ ٨٩
		(ج) ترك الخصومة : ١ - ترك الخصومة في الدعوى . أثره . الطلبات والدفع المقدمة من المدعي أو المدعى عليه أثناء سير الدعوى . سقوطها . (الطن رقم ٦١٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٦٧ ٢٢٢
		٢ - ترك الخصومة . وجوب أن يكون خلو من أي تحفظات تهدف إلى التمسك بآثارها . ترك الطاعن لخصومة في الطعن بالنقض بشرط نفاذ عقد البيع المقضى نهائياً بفسخه . أثره . عدم قبول الترك . (الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) ١٧٢ ٨٧١

الصفحة	القاعدة	
		(د) سقوط الخصومة :
		١ - دعوى العامل بتعويضه من انفصل التعسفى . سقوطها بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . ورود الوقف والانتقاط عليها . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . قاطع للتقادم .
٦٦	١٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٢ - دعوى العامل بوقف قرار انفصل أمام المحكمة المستعجلة . طلبه احتياطيا التعويض من فصله . أثره . انتقاط مدة تقادم دعوى التعويض . لا يغير من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الأصلية .
٦٦	١٦	(الطن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١)
		٣ - طالب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة القانونية . لا يعتبر ثمة تعسف في استعمال الحق . حلة ذلك .
٣٦٦	٧٢	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١)
		٥ - انتقاط سير الخصومة . بدء مريان ميعاد سقوطها من تاريخ إعلان من حل محل الخصم بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط . لا عبرة بالعلم المؤكد بقيام الخصومة بأى طريقة أخرى . لا محل للتمسك بتحقيق الغاية من الإعلان .
٤٧٠	٩	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		٦ - سقوط الخصومة . مناطه . عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها . عدم نظر الدعوى فى الجلسة المحددة . لا أثر له على صحة إعلان الخصم بالجلسة المذكورة .
١٠٢٧	٢٠٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)

المرجع	القاعدة	
		٧ - نقض الحكم . أثره . وجوب تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض . إغفال ذلك . أثره . لكل ذى مصلحة التمسك بسقوط الخصومة . م ١٣٤ مرافعات .
١٤٠٩	٢٦٧	(الطبعة رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)
		(أ) انقضاء الخصومة .
		١ - الدعوى والخصومة . ماهية كل منها . انقضاء الخصومة . لا يترتب عليه المساس بأصل الحق المرفوع به الدعوى .
٢٦٦	٧٣	(الطبعة رقم ١٤٥١ لسنة ١٩٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		٢ - طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة القانونية . لا يعتبر ثمة تعسف في استعمال الحق .
٢٦٦	٧٣	(الطبعة رقم ١٤٥١ لسنة ١٩٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)
		(و) اعتبار الخصومة كأن لم تكن :
		١ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وجوب التمسك به ممن لم يعلن بصحيفته دون غيره ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . ترك المستأنف للخصومة قبل المستأنف عليه التمسك بالدفع . أثره . سقوط الدفع .
٢٢٣	٦٧	(الطبعة رقم ٦١٩ لسنة ١٩٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها . إعتباره من موايد

الصفحة	القاعدة	
		المسقوط . وقوف هذا الميعاد عند تحقق القوة القاهرة . السفر للخارج للعلاج . لا يعد كذلك .
٤٢٧	٨٢	(الظن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٣ — الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر م ٧٠ مرافعات . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة دون غيره من الخصوم ولو كان الموضوع غير ابل للتجزئة .
١٨٨٨	٣٥٠	(الظن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨)
		هـ (ز) وقف الدعوى . وقف الدعوى باتفاق الخصوم . وقفها لغير الفصل في مسألة أخرى . المادتان ١٢٨ ، ١٢٩ مرافعات . ماهية كل منهما . وقف الدعوى ستة أشهر باتفاق الخصوم حتى ترد المفردات . آثره . وجوب تعجيل الدعوى في الميعاد .
١٦٤٦	٣٠٦	(الظن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢)
		(عاشرا) مسائل متنوعة : ١ — وجوب حصول المحامي هل إذن من مجلس النقابة القرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل له . م ١٢٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لصالح نفسه أو وكلاء غيره .
٤١٣	٨٠	(الظن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ — تحصيل رسوم الدعوى . من شأن قلم الكتاب . عدم أدائها . لا يترتب عليه البطلان . لاحتمال أن تستبعد القضية من جدول الجلسة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الملل .
٨٩٤	١٧٦	(الظن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بعدم سماع الدعوى أو بعدم قبولها أو رفضها بحالتها. أثره . استنفاد المحكمة ولايتها فيها . إلغاؤه استثنائيا . عدم جواز إعادة الدعوى للمحكمة أول درجة . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع النزاع .
١٣١٠	٣٤٩	(الطن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٨) (حادى عشر) بعض أنواع الدعاوى : " دعوى صحة التعاقد "
		١ - التعرض الشخصى الذى يضمه البائع . ماهيته . دعوى صحة التعاقد . دفعوع البائع فيها الموجهة لإجراءات المقصومة . لا تعد من قبيل التعرض .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٢ - توصيل المشتري إلى تسجيل عقد البيع الصادر له أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم تسجيل سند البائع له . أثره . عدم انتقال الملكية إلى المشتري .
١٩١٩	٣٥٥	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨) ٣ - تسجيل صحيفة دعوى التعاقد . مقصوده وأثره . انتقال الملكية لا يتم إلا بعد صدور الحكم والتأشير به .
٢١٠٢	٣٩١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣) " دعاوى متنوعة " .
		١ - ضمان البائع عدم التعرض للمشتري وخلفه . المشتري بمقد عرفى لا يعد خلفا خاصا للبائع . عدم جواز تمسكه بضمان التعرض في مواجهة البائع لبائعه إلا بطريق الدعوى غير المباشرة .
١٠٢٢	٢٠٠	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . توفى الإخلاء بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة . اعتبار المرافعة منتهية بانتهاء ميعاد المرافعة الشفوية والكتابية . عرض الأجرة وملحقاتها بعد انتهاء ميعاد المذكرات . لا أنزله .
١٧٥٤	٣٢٦	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١١)
		٣ - الموفى بدين مستحق على الغير . جواز الرجوع عليه بدعوى شخصية لاسترداد ما دفعه ما لم يكن متبرعا . م ٢/٣٢٤ مدني .
١٨٤٦	٣٤٣	(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)
		٤ - الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئناف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه . م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد .
١٩٧٥	٣٦٦	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١)
		٥ - الاستئناف . نطاقه . قصره على ما رفع عنه . م ٢٣٢ مرافعات . استئناف المدعية الحكم في الدعوى الأصلية لزيادة التعويض . لا يطرح على محكمة الاستئناف الحكم الصادر في دعوى الضمان الفرعية . ملة ذاك .
٢٠٦٤	٣٨٤	(الطن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		٦ - دعوى الزوجية . عدم سماها عند الإنكار إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية . م ٩٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ . لاهية بما إذا كانت الدعوى مجردة أو ضمن حق آخر . مريانه سواء كانت الدعوى مرعدة بين الزوجين أو وورثتهما أو بين هؤلاء وبين الغير أو النيابة .
٢١٨٩	٤٠٧	(الطن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)

دفع

١ - التعرض لشخصي الذي يضمته البائع . ماهيته .
دعوى صحة التعاقد . دفع البائع فيها الموجهة لإجراءات
المقصومة . لا تعد من قبيل التعرض .

(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١) ٧٣ ٣٦٦

٢ - الدفع وأوجه الدفاع التي سبق للمستأنف عليه إبدائها
أمام محكمة أول درجة . إعتبارها مطروحة بقوة القانون على
محكمة الدرجة الثانية . لا حاجة لإعادة ترديدها أمامها طالما
لم يتنازل عنها . مثال بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفوها من
غير ذي كامل صفة .

(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٨٨ ٤٥٥

٣ - دفاع المستأنف عليه ودفعه أمام محكمة أول درجة .
إعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف ولو كان قد فصل فيها
لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي منه طالما قضى له
بكل طلباته .

(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ١٦٦ ٨٤١

٤ - إجراءات المقصومة في الاستئناف . استقلالها عن
المقصومة أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك الخصم أمام
محكمة أول درجة بطلان إعلانه بصحة حجة الدعوى في مواجهة
النيابة . لا يحول دون تمسكه بطلان إعلانه بصحة حجة الاستئناف
في مواجهة النيابة .

(الطن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢) ٢٢٩ ١١٩٠

الصفحة	القاعدة	
		٥ - وجوب إيراد الحكم خلاصة موجزة للدفع ولو لم تكن دفوعاً جوهرية . إفعال الحكم الرد عليها أو على أوجه الدفاع الجوهرى . قصور .
٤٥٥	٨٨	(الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) الدفع بعدم القبول :
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى . ماهيته . تعلقه بالشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى .
١٢٢٣	٢٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٢ - تقدير قيام المصلحة في الدعوى أو انتفاؤها . اتصاله بموضوع الدعوى . قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها . أثره . استنفاد ولايتها .
١٢٢٣	٢٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى . التكييف الصحيح له . البرة فيه بحقيقة مرماه . وجوب استجلاء المحكمة لمساهمة الدفع .
١٢٢٣	٢٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦) ٤ - القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . لا يجد دفعا به - عدم التبول مما تستنفذه المحكمة ولايتها بالفصل في الموضوع . إلغاء الحكم استئنافيا . أثره . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
١٢٢٣	٢٣٢	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الدفع المبدي من النائب عن وزير التأمينات أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيله لهيئة التأمينات الاجتماعية . هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى . جواز إبدائه لأول مرة في الاستئناف .
١٢٥	٢٨	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٥٥١ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٠) ..
		٦ - الحكم استئنافيا بإلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها . تصدى محكمة الاستئناف للدفع بعدم قبول الدعوى . خطأ . دلة ذلك .
٢٠٥٠	٣٨٢	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٨٠)
		« الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن » الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر م ٧٠ مرافعات . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة دون غيره من المصوم وأو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
١٨٨٨	٣٥٠	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٨٠)
		« الدفع بعدم الاختصاص » الدفع بعدم الاختصاص القيمي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٤٦	٣٢٥	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٠)
		« الدفع بانتفاء الصفة » الجمعية التعاونية الزراعية . لها شخصية اعتبارية . ق ٥١ لسنة ١٩٦٩ . لا يغير من ذلك خضوعها لإشراف الدولة .

الصفحة	القاعدة	
		الحكم برفض الدفع بانتفاء صفة وزير الزراعة عن عمل تابع الجمعية غير المشروع . خطأ .
٢٠١٦	٢٧٥	(الظن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٩/١٩٨٠)
		« الدفع بعدم جواز نظر الدعوى »
		رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها إستنادا إلى إختلاف الدعويين سببا . للنهي على ما أورده الحكم بشأن إختلاف الموضوع والمحكوم . غير منتج .
٢٠٢٠	٣٧٦	(الظن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٠)

(ر)

رد غير المستحق . رسوم . ريع

رد غير المستحق

١ - وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا تبرأ إليه ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا العجز . الاستثناء . إجماع إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . حلة ذلك للوفى طلب استرداد ما دفعه بغير حق .

(الظن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١/٢٨/١٩٨٠) ٦٣ ٣١٢

٢ - سداد رب العمل إشتراكات عن عماله تزيد عما هو مستحق لميثة التأمينات . سقوط حقه في استردادها بانقضاء صلتين من تاريخ الدفع . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . سداد مبالغ غير مستحقة كلها أصلا . سقوط الحق في استردادها بمضى ثلاث

المادة	القاعدة	
		سنوات تبدأ من يوم العلم بالحق في الاسترداد . م ١٨٧ مدني .
١٥٢٧	٢٨٧	الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة (١٩٨٠/٥/٢٧) — — —
		رسوم
		تحصيل رسوم الدعوى . من شأن قلم الكتاب . عدم أدائها ، لا يترتب عليه الإبطال . للحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .
٧٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة (١٩٨٠/٣/٢٥) — — —)
		ريع
		غصب العقار . فعل ضار . الربح هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب . تعدد المسئولين من هذا الفعل الضار . أثره . إلزامهم متضامين بالتعويض .
٧٠١	١٣٧	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة (١٩٨٠/٢/٤) — — —)
		(ش)
		شخصية اعتبارية . شركات . شعبة . شيوخ . شهر عقارى
		شخصية اعتبارية
		مراكز الإسعاف الطبي . إنقضاء شخصيتها الاعتبارية بصدور القانون ٨ لسنة ١٩٦٦ . إضفاء الحكم المطعون فيه الشخصية الاعتبارية دون سند . قصور .
١٣١	٢٩٦	(الطن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة (١٩٨٠/١٢/٢٧) — — —)

الصفحة	القائمة
--------	---------

شركات

(أولا) الشخصية الاعتبارية للشركة :

١- للشركة شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء . جواز ضمان مدير الشركة سداد دين في ذمة أحد الشركاء مما يستتبعه من أرباح . إعتبار هذا الضمان من أعمال الإدارة وليس تبرعا بمس أموال الشركة .

١٧١	٣٧	(الطن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠)
-----	----	---

٢- الشركة . استقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية ممثليها . ذكر اسمها المميز لها في صحيفة الطعن - دون اسم ممثلها القانوني - كاف لصفحة الطعن .

٢٠٨٢	٣٨٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٠)
------	-----	---

(ثانيا) إدارة الشركة :

تعدد مديري الشركة . حق كل منهم في إدارة الشركة منفردا . شرطه . عدم تحديد نظام الشركة اختصاص كل منهم أو النص على أن تكون القرارات بإجماع المديرين أو بأغليتهم . م ١٧٠ مدني .

١٧١	٣٧	(الطن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٠)
-----	----	---

(ثالثا) الشركات المساهمة :

١ - تأميم بعض الشركات والمنشآت . احتفاظ المشروع المؤمم بشخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة . مسؤوليته عن كافة التزاماته السابقة على التأميم .

٧٨١	١٥٤	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٠)
-----	-----	---

الصفحة	القائمة	
		٢ - التأميم لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون أرباحها المحققة قبل التأميم . عدم اندماجها في رأس المال بعد التأميم .
٧٨١	١٥٤	(الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٣ - عدم صدور قرار بتوزيع الأرباح على المساهمين . أثره . جواز التنازل لهم للقضاء للطالبة بتخصيصهم فيها . اختصاصه بتحديد هذه الأرباح وفق ما ثبت لديه .
٧٨١	١٥٤	(الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٤ - تأميم المنشأة . وجوب اتخاذها شكل الشركة المساهمة . ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخصيص نسبة ٢٥٪ من صافي الأرباح للوظفين والعمال . ق ١١١ لسنة ١٩٦١ .
٧٨١	١٥٤	(الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		(رأبما) شركات التضامن :
		١ - مدير شركة التضامن أو التوصية . جواز أن يكون أجنبيا غير شريك فيها . أثره . عدم جواز إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة .
٧٦٥	١٥١	(الظن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٠)
		٢ - الشريك الموصى في شركة التوصية . تدخله في إدارة أعمالها بصفة معتادة حتى بلغ حدا من الجسامة يؤثر على ائتمان الغير له . أثره . جواز اعتباره مسئولاً مسئولية شخصية تضامنية مع الشركاء من ديون الشركة التجارية . إشهار إفلاسه تبعا لإشهار إفلاس الشركة التجارية . لا خطأ .
٧٦٥	١٥١	(الظن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٠)
		٣ - ضرورة المنشأة الفردية شركة توصية بسيطة . أثره . اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتها ولو اتحد النشاط فيهما .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب إخطار مصاحبة الضرائب بذلك في الميعاد القانوني . إخفال ذلك . أثره .
١٢٤٦	٢٥٦	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٠) (خامسا) الشركات الأجنبية : ١ - الأجنبي - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا - الذي يباشر نشاطا تجاريا أو حرفا في مصر . المكان الذي يزاول فيه نشاطه . إعتباره موطنه بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٢٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٠) ٢ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر . إعتباره موطنه لمالك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الوطن دون موطنه الأصلي في الخارج . مثال في الطعن بالنقض .
٢٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٠) ٣ - ثبوت أن الشركة الطاعنة موطنها الأصلي بفرنسا . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن طالما لم يثبت أنها تزاول نشاطا تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أوركيلا فيها .
١٨٣٢	٢٤١	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٠) (سادسا) شركات القطاع العام : (١) التعيين بالشركات : ١ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمكافأة شهرية تحت النسوية . تعيينه بعد ذلك في وظيفة من

المرحلة	القاعدة	
		الفئة السادسة . أثره . استحقاقه لأجر هذه الوظيفة إعتباراً من تاريخ تعيينه فيها .
٥٩٧	١١٦	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤) ٢ — العامل المدين تحت الإختبار في شركات القطاع العام . تقدير مدى صلاحيته للإستمرار في العمل . خضوعه للنظام الذي يضعه مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص . م ٦ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . إنهاء العقد دون اعتبار لتبعية الإختبار . خطأ .
٧٥٦	١٤٩	(الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٩) ٣ — تعيين العامل بشركات القطاع العام في ظل اللائحة ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه للحد الأدنى للأجر المقرر للوظيفة . لا أهمية لإجازته العادية ومدة خبرته السابقة . لا محل لإعمال قواعد التسكين الواردة باللائحة .
١٦١٥	٣٠١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٣١) ٤ — المجندون من العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لهم إلا اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ . علة ذلك . ق ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . تعيينهم بالشركة قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم النص المستحدث .
١٩٦٩	٣٦٥	(الطن رقم ١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠) ٥ — إعتبار فترة استدعاء ضباط الإحتياط للخدمة العسكرية مدة خبرة تحسب في الأقدمية عند التعيين في القطاع العام . صرح بذلك اعتباراً من ١٨/٣/١٩٧١ . ق ١٠ لسنة ١٩٧١ المعدل

الرقم	القائمة	المادة
		للقانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ . تعيين العامل قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم النص المستحدث .
١٩٦٩	٢٦٥	(الظن رقم ١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٣٠) (ب) تسوية حالة العاملين :
		١ - شركة الأهرام للجمعيات الاستهلاكية . تسكين العاملين بها . وجوب اتباع أحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في هذا الشأن . علة ذلك .
٦٠٩	١١٩	(الظن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤) ٢ - تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . كيفية . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . إعتقال العامل . آثره . وقف العقد لا انقضاؤه . تسكينه على احتياوشغله للووظيفة التي كان سيحصل إليها لو ظل في العمل دون أن يعتقل . خطأ في القانون .
٨٢٧	١٦٣	(الظن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٦) ٣ - عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بمجداول التوصيف المعتمدة . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٨٥٧	١٦٩	(الظن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢) ٤ - التجاوز من ثلث مدة الخبرة عند تسوية حالة العامل . أسر جوازي للشركة . لا محل لإعمال مبدأ المساواة للخروج على القاعدة المقررة بنص صريح .
٨٥٧	١٦٩	(الظن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - العاملون السابقون بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين . تعيّنهم بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وشركاتها بالقرار الجمهوري رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ وتسوية حالهم . وجوب الاعتداد عند حساب مدة الخبرة بمدة عملهم بتلك المؤسسات أو الشركات وعملهم بالحراسة دون المدة السابقة عليها .
١٢٩٧	٢٤٦	(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٤)
		٦ - قيام شركات القطاع العام بوصف وظائفها وتحديد واجباتها وتقييمها وتصنيفها في جداول ممتدة . جواز اختلاف مسئولية العمل الواحد من شركة إلى أخرى . نقل العامل . وجوب تسوية حاله طبقا لقواعد التوظيف والتقييم بالشركة المنقول إليها .
١٣١٩	٢٥١	(الطن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٠)
		٧ - تسكين العاملين بشركات القطاع العام . أساسه . مرتب العامل شاملا إمانة الغلاء ومتوسط المنحة في الثلاث سنوات السابقة ثم رفعه إلى أول مربوط الدرجة المستحق لها إن قل عنها . لا يندرج في هذه العناصر عمولة المبيعات .
١٦٨٩	٣١٥	(الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨)
		٨ - العاملون بشركات القطاع العام . تسوية حالهم . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها وقت التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعده .
٢١٤١	٣٩٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) ترقية العاملين :
		١ - ترقية العاملين إلى المستوى الأول والثاني . بلجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترقية زملاء الطاعن الأقدم منه في المؤهل والدرجة . لاخطأ . طالما لم ينسب لرب العمل إساءة استعمال حقه في الاختيار .
٦١٣	١٢٠	(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٢ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . أساسها . الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة كل شركة . عدم إتمامها إلا لوظيفة خالية . ضرورة توافر شروط شغلها لمن يرشح للترقية إليها .
٨٢١	٦٢	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		٣ - الوظيفة والفئة المالية . متلازمان . الترقية إلى فئة مالية معينة . ووداها . الترقية إلى إحدى وظائف هذه الفئة . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين بالقطاع العام .
٢١٤١	٣٩٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)
		(د) أجور العاملين :
		١ - العاملون بشركات القطاع العام . عملهم بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليل . منحهم مقابلا لهذا العمل عدم اندماجه ضمن عناصر الأجر عند تسوية حالتهم . آثره . احتيتهم في تقاضي هذا المقابل مضافا لأجورهم بعد التسوية .
١١٥٠	٢٢١	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - حظر رفع مرتبات العاملين بشركات القطاع العام إستنادا إلى الحدة الأدنى للأجور الواردة باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ . عدم جواز الخروج على هذا الحظر من طريق المساواة في الأجر .
١٠٨٨	٢٠٩	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٣ - مصاريف الانتقال المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شمولها نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت على السواء . أساس ذلك .
١٩٢٨	٣٥٧	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣)
		(د) ملاقة العاملين بشركات القطاع العام :
		العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها إمامية . إختصاص القضاء العادي بنظر منازعاتهم .
٨٢١	١٦٢	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٦)
		(و) مسائل متفرقة :
		١ - إستعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها للانتقال إلى مقر أعمالهم . شرطه . قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . إعتبار ذلك ميزة عينية . شرطه . الانتقال بالمخالفة لهذا القرار لا يكسب العامل حقا .
٩٥٤	١٨٦	(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٢ - إعادة تقييم مستوى شركات القطاع العام . صريان الآثار المترتبة على ذلك إبتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء له . عدم امتداد هذا الحكم إلى حالة إعادة تقييم وظائف هذه الشركات . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٨ .
١٠٨٤	٢٠٨	(الطن رقم ٧١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)

المفحة	القائمة	
		٣ - مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام . حقه في تحديد وقت الإجازة الاعتيادية للعاملين بها . جواز تأجيله لها لسنوات تالية عددا ستة أيام متصلة سنويا . رفض الترخيص بالإجازة المستحقة للعامل رغم طلبها . أثره . إحتدافه مقابلها . نقديا منها .
١٢٢٢	٢٥٢	(الطن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١١)
		٤ - العاملون بشركات القطاع العام . جواز وقف العامل لإحتياطيا متى اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، لا محل للفرقة بين التحقيق الإداري أو الجنائي . اللائحة ٩٣ لسنة ١٩٦٦ . لا محل لإعمال أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٨١٢	٢٢٧	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		وراجع : " عمل " . (سابعاً) مسائل متنوعة :
		١ - الإثبات في المواد التجارية . جواز الإثبات بالبينة كقاعدة عامة . عقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة . وجوب إثباتها بالكتابة . شركات الواقع . جواز إثباتها بالبينة . لمحكمة الموضوع إستخلاص قيامها من ظروف الدعوى .
١٣٣٦	٢٥٤	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٢)
		٢ - تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الطلبات فيها . كقيمتها . ٣٨ مرافعات . طلب الحكم بإبطال الاتفاق على إنهاء الشركة وإعتبار مقدما قائما . إعتبار الطلب الأخير مندجاً في الطلب الأول . طلب تصفية هذه الشركة لا يعد مندجاً في طلب الإبطال .
١٨٤٠	٢٤٢	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ - طلب تصفية الشركة . وجوب تقدير قيمته بجموع أموال الشركة وقت طلب التصفية . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . أثره . إمتداد إختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة به ولو كانت مما يدخل في إختصاص المحكمة الجزئية . الحكم الصادر في الدعوى . جواز امتثاله طالما تجاوزت قيمة الطلب الأصلي النصاب الا نهائي للمحكمة .
١٨٤٠	٣٤٢	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		شفعة
		(أولا) أسباب الشفعة :
		١ - ثبوت الشفعة لجار الملاصق من جهة واحدة . شرطه . أن يكون المقاران المشفوع به المشفوع فيه من المباني أو الأراضى المعدة للبناء . الجار المالك لأرض زراعية . ثبوت حقه في الشفعة عن بيع المباني والأراضى المذكورة . شرطه . م ٩٣٦ مدنى .
١١٣٢	٢١٦	(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		٢ - بيع المالك على الشيوع حصته مفرزة للغير . بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو إجازة باقى الشركاء . إعتباره فى حكم التصرف فى قدر شائع بالنسبة لهم . حقتهم فى أخذ الحصة المبعة بالشفعة . م ٩٣٦ مدنى .
١٢٨٢	٢٤٤	(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١)
		٣ - حق الجار للأرض المبعة فى الأخذ بالشفعة . شرطه .
١٥٤٥	٢٨٩	(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

القائمة الصفحة

(ثانياً) البيع موضوع الشفعة :

١ - شراء الأرض المشفوع فيها بعقد مستقل عن عقد شراء المسقة لرى الأرض . طالب أخذ الأرض بالشفعة دون المسقة . لا يعد تبعية لصفة واحدة .

(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) ٢٨٠ ... ١٥٤٥

٢ - النزول عن حق الارتفاق . وجوب شهره . حق الشفيع . ثبوته بمجرد إعلان رغبته . تنازل الجار البائع عن حق الارتفاق بالرى من المسقة للناصلة بعد رفع دعوى الشفعة . لا أثر له .

(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) ٢٨٩ ... ١٥٤٥

٣ - حق الشفيع فى طلب الشفعة . نشوؤه بمجرد إنقضاء البيع . فسخ العقد بائراضى بعد طلب الشفعة . لا أثر له فى قيام حق الشفيع باجبار البائع باستمرار البيع معه .

(الطن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢) ٣٠٨ ... ١٦٥٧

(ثالثاً) دعوى الشفعة :

«الخصوم فى الدعوى»

١ - توجيه إجراءات الشفعة من الشفيع إلى طرفى عقد البيع محل الشفعة . وجوب مراقبته لما يطرأ على أطرافه من تغيير فى الصفة أو الحالة وقت مباشرة هذه الإجراءات .

(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٩٣ ... ٤٨١

٢ - تصحيح المدعى للدعوى بإدخال صاحب الصفة الحقيقى . لا أثر له إلا إذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى . ١١٥٢ مرافعات . إختصاص الشفيع لباقي المشتريين بعد الميعاد

المقدمة	القاعدة	
٤٨١	٩٣	المحدد . أثره . سقوط حقه في الشفعة ولو سبق له اختصاص الولي الشرعي عليهم في الميعاد رغم بلوغهم سن الرشد . (الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
٥٨٢	١١٣	٣ - عدم إنذار الشفيع رسمياً بمحصول البيع وبيان أطرافه . أثره . الدفع بسقوط حقه في الشفعة لعدم اختصاصه أحد البائعين في الدعوى في الميعاد القانوني . لا محل له . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائعين بغير وسيلة الإنذار الرسمي . (الطن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		” رقم دعوى الشفعة “
١٦٦٢	٣٠٩	إعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . مريان ذلك على دعوى الشفعة . لا محل لإعمال أحكام قانون المرافعات السابق الساري وقت صدور القانون المدني . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
		” إجراءات دعوى الشفعة “
١٠٠٦	١٩٦	١ - الثمن الواجب على الشفيع إيداعه خزينة المحكمة . هو الثمن الحقيقي . م ٢/٩٤٢ مدني . اشتراط إيداع الثمن المسمى بالعقد ولو كان صوريا . لا محل له . (الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١)
		٢ - وجوب إيداع الشفيع كامل الثمن الحقيقي . لا محل لايداع ملهقات الثمن . م ٩٤٢ مدني .
١٦٥٧	٣٠٨	(الطن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - البناء أو الغراس الذي يجريه المشتري في المقار المشفوع فيه . عدم التزام الشفيع بإيداع قيمته خزينة المحكمة . كفاية إيداعه كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . المادتان ٩٤٢ ، ٩٤٦ مدني .
١٦٦٢	٢٠٩	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢)
		(رابعاً) تنازل عن الشفعة :
		النزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة . شرطه . صدور تصرف من الشفيع ينطوي على اعتبار المشتري مالكا نهائياً للبيع . مجرد قبول الشفيع للعلاقة التجارية بين زوجها والمشفوع منه . لا يفيد ذلك .
١٦٠٥	٢٩٩	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)
		(خامساً) سقوط الحق في الشفعة :
		تقدير قيام النحاييل بقصد إسقاط حق الشفيع في الشفعة . من سلطة قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائفاً .
٤٨١	٩٣	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
شروع		
		(أولاً) تصرف الشريك على الشيوع :
		١ - بيع الشريك على الشيوع جزءاً مفرزاً من المال الشائع قبل القسمة . تمسك المشتري بعدم ملكية البائع لبيع مفرزاً . لا محل له . هــهـه ذلك . م ٢/٨٢٦ مدني .
٨٨٨	١٥٧	(الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — بيع المسالك على الشروع حصّة مفرزة للغير . يسمح مصحح معلق على نتيجة القسمة أو إجازة باقي الشركاء . إعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم . حقهم في أخذ الحصّة المبيعة بالشفعة . م ٩٣٦ مدني .
١٢٨٢	٢٤٤	(الظن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١) (ثانياً) إدارة المسال الشائع :
		تأجير المسال الشائع . حق لأغلبية الشركاء نيابة عن الأقلية في حدود ثلاث سنوات . حق الآخرين في طلب إنهاء العقد بالنسبة لنصيبهم فيما تجاوز هذه المدة . لا يفرض ذلك حسن نية المستأجر .
١٦٢٨	٣٠٤	(الظن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٣١) (ثالثاً) حيازة المسال الشائع :
		الشريك على الشروع . جواز تملكه بالتقادم حصص باقي الشركاء . شرط ذلك .
٢٠٥٢	٣٨١	(الظن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨) (رابعاً) قسمة العقار الشائع :
		١ — قسمة العقار الشائع . حجة على المتقاعمين ولو لم يسجل العقد . عدم جواز الإحتجاج بها على الغير إلا بعد تسجيلها .
٤٧٦	٩٢	(الظن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٢ — القسمة العارضية غير المسجلة ليست حجة على الغير . المقصود بالغير . المشتري من المتقاعمين بحزء مفرز ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة . لا يعد من الغير .
٤٧٦	٩٢	(الظن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) ٣ — المشتري لخصّة مفرزة من العقار من أحد الملاك على الشروع . عدم أحقيته في طلب الحكم بصحة عقده طالما أن الخصّة المبيعة لم تقع في نصيب البائع لا بعد القسمة .
٤٧٦	٩٢	(الظن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عقد القسمة . عدم انعقاده إلا بين الشركاء في المال ثلاث . قسمة المالك لماله مع الغير . إعتباره حصة مستورة في عقد قسمة . وقوعها باطلة لا انتقار عقد القسمة لشروطه القانونية .
١٧٣٢	٣٢٢	(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٥ - قسمة المهايأة . أثرها بالنسبة للتقاسمين . عدم لاحتجاج بها قبل الغير إلا إذا سجلت . المقصود بالغير . المشتري لجزء مفرز من أحد المتقاسمين لا يعتبر غيرا ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة . أن ذلك .
٢٠١٠	٣٧٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

شهر عقارى

		١ - الدعاوى الواجبة الشهر . بيانها م ١٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . مشاركة التحكيم . لاتعد من قبيل التصرفات أو الدعاوى المذكورة . تسجيل المشاركة . لا أثر له . وجوب الامتداد بتاريخ تسجيل حكم المحكمين دون تاريخ تسجيل المشاركة .
١٧٠٧	٣١٨	(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٢ - قيد أمر الاختصاص . جوازه في أى وقت بعد صدور الأمر . عدم وجوب إعلان المدين بالأمر قبل قيده .
١٧٠٧	٣١٨	(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٣ - إعلان المدين بأمر الاختصاص يوم صدوره . الغرض منه . ١٠٩١ دنى . إغفال إعلان المدين قبل قيد الأمر . لا بطلان .
١٧٠٧	٣١٨	(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

الصفحة	القائمة	
١٨٦١	٣٤٥	٤ - عقد البيع ولو لم يكن مشهورا . أثره . انتقال كافة الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به إلى المشتري . حقه في استلام المبيع وطرد الغاصب منها . (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥)
		(ص)
		صالح . صورية
		صالح
٧٥٢	١٤٨	١ - التطبيق للضرر . التفويض في الصلح . مفاده أيضا التفويض برفضه . ورض وكيل الزوجة للصلح المفوض فيه . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٢ - الإنفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل . لا يمسد باطلا إلا إذا تضمن المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . الإنفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة . لا بطلان .
١٠	٢١٢	(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٣)
		٣ - الأطيان المخلفة عن المورث . وجوب تقدير قيمتها على أساس القيمة التجارية المحددة في سنة الوفاة . لا يغير من ذلك تصالح مصالحة للضرائب مع الورثة على غير ذلك الأساس واعتماد اللجنة المختصة لهذا الصلح والقضاء بانتهاء المنازعة في هذا الشأن . هـ ذلك .
١٧١٧	٢١٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلحاق عقد الصلح بحضور الجلسة وإثبات عتوؤه فيه . عدم جواز الطعن فيه . بطريق التقض . ملة ذلك . إحصار المجبة عن هذا القضاء وإن أطل شكل الأحكام .
١٨٢٢	٢٣٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		٥ - تحديد مسؤولية الجاني عن الجريمة . تعلقها بالنظام العام . لا يصح أن تكون علانصالح أو تحكيم . بطلان الإلزام المبنى على ذلك .
١٩٨٩	٢٦١	(الطن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		٦ - ثبوت حيز الفاض عن الإصلاح بين الزوجين . كفاية حضور الوكيلان المفوضين ورفض أحدهما الصلح . لا يلزم مثول الزوجين بشخصهما .
٢١١٥	٢٩٣	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
صورية		
(أولا) الغير في الصورية :		
		١ - الغير في الصورية . هو كل ذى مصلحة ولو لم تكن بينه وبين طرفي العقد المطعون فيه رابطة عقدية . جواز إثباته الصورية بكافة طرق الإثبات .
٩٠٤	١٧٧	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)
		٢ - مشتري العقار بعقد مسجل . إعتباره من الغير بالمسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . له باعتباره خلفا خاصا التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة .
٢١٠٢	٢٩١	(الطن رقم ٧٧٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)

المرحلة	القاعدة	
		(ثانيا) دهوى الصوربة :
		١ - حجة الحكم . مناطها . طالب صحة وتقاذ عدة عقود بيع مستقلة . الدفع بصورتها . القضاء برفضه بالإسبة لإحداها . لا يقيد المحكمة عند الفصل في صوربة باقى العقود .
٨٩٤	١٧٦	(الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥)
		٢ - الصوربة . ورودها على العقود والأحكام وبخاصة أحكام رسوم المزااد .
١٨٩٩	٢٥٢	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٦)
		(ثالثا) إثبات الصوربة :
		١ - الورقة العرفية الموقع عليها . حجة على طرفيها بكافة بياناتها . الإدعاء بصوربة أحد هذه البيانات . وجوب إثباته بالكتابة .
٦٧٧	١٣٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٢ - تصرف الأب بالبيع المنجز لابنه القاصر . صحيح ولو كان هبة مسترة في صورة عقد بيع . ثبوت صوربة الثن . لا يترتب عليه سوى إعفاء الأب من تقديم حساب من العماز محل التصرف وعدم استئذان المحكمة عند تصرفه فيه للغير .
١٤٣١	٢٧٠	(الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)
		٣ - بيع المتصرف ذات المقار لأشخاص مختلفين على أساس أصقية تسجيل عقودهم . لأجل لإعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ مدنى بتفضيل المتمسك بالعقد الظاهر على من يتمسك بالعقد المستتر . إقتضاره على حالة اختلاف شخص المتصرف .
١٤٣١	٢٧١	(الطن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)

الصفحة	القائمة	
		٤ - تمسك وارث الواهب بصورىة المبة . عبء إبناتها . وقومه على عاتقه . عجزه عن الإبنات . أثره . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد .
١٥٣١	٢٨٨	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		(رابعاً) الصورىة المطلقة :
		مشتري العقار بعقد مسجل . إعتباره من الغرب بالمسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . له باعتباره خلفاً خاصاً التمسك بصورىة العقد الآخر بصورىة مطلقة .
٢١٠٢	٣٩١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
		(ض)
		خرائب
		(أولاً) الضريبة العامة على الإراد :
		١ - تصرف المالك لأولاده في حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الإصلاح الزراعى المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ . ولخصه نذب إليها الشارع سواء كان التصرف بعرض أو بغير عرض . وجوب استبعاد إيراد ما تم للتصرف فيه من وعاء الضريبة العامة على إيراد المورث .
٢٤	٥١	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٢ - للخرائب المباشرة أصلية أو إيفانية . وجوب خصم ما دفع منها في سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات إستحقاقها

الصفحة	القاعدة	
		من وعاء الضريبة العامة . خعم الحكم الضريبة الإضافية دون التحقق من سداد الممول لها . خطأ في القانون .
٧٠٨	١٢٨	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤) (ثانيا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		١ - إيرادات رؤوس الاموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني المملوكة للنشأة . وجوب استبعادها بعد تنزيل ١٠ ٪ من قيمتها من وعاء ضريبة الأرباح التجارية . إنطباق هذه القاعدة سواء في حالة الربح أو الخسارة .
٢٥١	٧٠	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٢ - مبرورة المنشأة الفردية شركة توصية بسيطة . أثره . اعتبار نشاط المنشأة الفردية منتها ولو اتخذ النشاط فيهما . وجوب إخطار مصلحة الضرائب بذلك في الميعاد القانوني . إغفال ذلك . أثره .
١٢٤٦	٢٥٦	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٣) (ثالثا) ضريبة التركات :
		١ - الأطياف المخلفة عن المورث . وجوب تقدير قيمتها على أساس القيمة الإيجارية المحددة في سنة الوفاة . لا يغير من ذلك تصالح مصلحة الضرائب مع الورثة على غير ذلك الأساس واعتماد اللجنة المختصة لهذا الصلح والقضاء بانتهاء المنازعة في هذا الشأن . حلة ذلك .
٩٧١٧	٣١٩	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠) ٢ - تصرفات المورث لأحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم محاجة مصلحة الضرائب بها . م ٤ ق

الصفحة	القائمة	
		١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وجوب اعتبارها رغم ذلك تصرفات صحفية . وليست باطلا . أثره . عدم تحملها بديون الشركة .
١٧٢٢	٢٢٠	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٣ - تأميم المنشأة . أثره . وفاة المنشأة بدين ضريبة التركات المستحق على أصحابها السابقين . أثره . حقها في الرجوع عليهم لاسترداد ما دفع زائدا عما هو مستحق لهم من صافي موجودات المشروع .
١٨٤٦	٢٤٢	(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		(رابعا) ضريبة الدفاع والأمن القومي :
		إعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريقتي الدفاع والأمن القومي . عمال المرافق العامة الملتزمون بالاستمرار في تأدية عملهم . ق ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن النعبة العامة . عدم اعتبارهم في حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة . القضاء بإعفائهم من الضريبة . خطأ .
١٥٢١	٢٨٦	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		(خامسا) رسم الدفعة :
		١ - تعدد رسم الدفعة بتعدد الإعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة . جواز أن يتم التمدد تباعا بتغير الإعلان سواء ظل سنة كاملة أو جزأ منها . إمتداد الإعلان لأكثر من سنة . أثره . استحقاق رسم جديد منه .
١٢٦٠	٢٢٩	(الطن رقم ١٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٩)
		٢ - تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب من طبيعة خاصة لا يشمل الجزئية . وجوب تحصيل رسم دفعة لاتساع واحد على كل عقد .
١٨٥٨	٢٤٤	(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) الطعن الضريبي :
		١ - الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات . وجوب رتبها طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات . لا ولاية للجان الطعن في خصوص هذه الضريبة . ولا حجية لقراراتها في هذا الشأن .
٢٢٨	٦٨	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - ضم الدعويين المتحدثين خصوما وموضوعا وحيدا .
		أثره . رفع الطعن الضريبي بطريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ . إختلافه عن طريق الإيداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات .
٢٢٨	٦٨	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٣ - النزاع بشأن عناصر اتركة قبل ايلوتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . إختصاص مصلحة الضرائب المستأنفة لبعض الورثة المحكوم لهم . أثره . بطلان الاستئناف . عدم جواز إعتبار من اختصم من الورثة نائبا ان كان حاضرا مثله في الخصومة .
٢٢٢	٦٧	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٤ - المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى الممولين . توجيه إعلان النموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب للمول بمقر منشأته . وجوب تسليمه إليه شخصيا أو نائبه أو أحد مستخدميه وإلا كان باطلا . تسليم الإعلان لمن ادعى أنه ابنه . أثره . بطلان الإعلان .
٧١٧	١٥٢	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٨ - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)

القاعدة الصفحة

(سابعاً) تقادم دين الضريبة :

١ - الإجراءات الدافعة لتقادم دين الضريبة . ماهيتها .
مجرد استدعاء الممول أو وكيله للناقشة . لا يعد إجراء قاطعاً
لتقادم ضريبة الزكات .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤) ١٤٠ ٧١٥

٢ - الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية . أثره .
قطع تقادم الضريبة العامة على الإيراد بالامسبة لهذا العنصر فقط .

(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٠) ٢٧٢ ١٤٤٩

٣ - حكم إشهار الإفلاس . أثره . نيابة وكيل الدائنين عن
المفلس في الدعاوى التي ترفع على التفليسة أو منها . تقدم الدائن
بدينه لقلم الكتاب أو لوكيل الدائنين . إعتباره مطالبة قضائية
تقطع التقادم . مثال في دين الضريبة .

(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧) ٢٨٤ ١٥١٠

(ثامناً) استرداد الضرائب :

الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب
والممول . جواز تدارك الخطأ فيها . للمول استرداد ما دفع بغير
حق . للمصلحة حق المطالبة بما هو مستحق زيادة على
مادفع .

(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠) ٣١٩ ١٧١٧

القائمة

المرتب

(ع)

عقد . علامة تجارية . عمل

عقد

(أولا) الوعد بالتعاقد :

الوعد بالبيع . إتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من مبيع وثمن وعلى مدة إظهار الرغبة في الشراء . أثره . إعتقاد البيع بمجرد إعلان الرغبة في الميعاد . إختلاف الطرفين حول تنفيذ التزاماتهما . لا أثر له . مثال بشأن ميعاد الوفاء بالثمن .

(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) ١٢١ -- -- -- ٦١٨

(ثانيا) تفسير العقد :

١ - الإتفاق على تأجير الدين لاستعمالها محلا للحوى .
تفسير هذا الاتفاق بقصره على الإتجار فيها دون تصليحها . عدم بيان الحكم سنده في هذا التخصيص . قصور .

(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ١٨١ -- -- -- ٩٢١

٢ - تفسير العقود . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها ليس فيه خروج عن المعنى الظاهر لعباراتها .

(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) ٢٧٠ -- -- -- ١٦٦٢

(ثالثا) آثار العقد :

١ - استئجار الشخص مكانا لتشغله شركة . قبولها للإيجار أثره . نشوء عقد جديد بينها وبين المؤجر . إقامة المستاجر الأول دعوى حيازة ضد الغير . غير مقبولة لانتفاء حيازته للدين .

(الطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٩) ٢٦ -- -- -- ١١٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تحقق الشرط الجزائي . أثره . إفراض وقوع الضرر . نفي ذلك . وقوع عبء إثباته على المدين أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه .
٥٠٨	٦٠٠	(الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
		٣ - اتفاق طرفي عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بدين الرهن على العين المبيعة . إعتباره حوالة دين . قبول الدائن المرتن لها . أثره . جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع المستمدة من عقد الحوالة ومنها عيوب الرضا .
٨٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٤ - العقد المرفق الصادر من المفلس . لا حجية له في مواجهة جماعة الدائنين ما لم يكن قد اكتسب تاريخا ثابتا قبل صدور حكم بإعهار الإفلاس .
٢٠٧٨	٣٧٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢)
		(رابعاً) النيابة في التعاقد :
		١ - الوكيل المسخر . من يتعاقد لحساب الموكل دون أن يعلن وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته قائماً . عدم انصراف أثر العقد لموكل في هذه الحالة . الاستثناء . م ١٠٦ مدني .
٧٢٧	١٤٠	(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٢ - نفي الحكم لو كالة المتعاقد بصفته قائماً عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إغتماله بحث انصراف أثر العقد للمؤجر أعمالاً لنص المادة ١٠٦ مدني . قصور .
٧٢٧	١٤٠	(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

المنفعة	القاعدة	
		٣ — الشخص الذي يغير اسمه هو وكيل عن أعاره . اعتبار وكالة مستترة . انصراف أثر تصرف الوكيل في علاقته بالغير . شرطه ٠ م ١٠٦ مدني .
١٢٠١	٢٣١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٤ — الوكالة في بيع وشراء العقار . رضائية . لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعدامها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .
١٢٠١	٢٣١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		(خامسا) تجديد العقد :
		الاتفاق على تجديد العقد تلقائيا اسنة تالية ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد خلال مدة معينة . الإخطار الصادر بعد انقضاء هذه المهلة . أثره . تجديد العقد تلقائيا والتزام المتعاقد بالتعويض عند امتناعه عن تنفيذ العقد .
٥١١٨	٢١٤	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٤)
		(سادسا) تكوين العقد :
		١ — الفرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بالإذن للولي الشرعي ببيع بعض أطياف ابنه القاصر . عدم تضمته فضلا في تكوين سند ملكية القاصر باعتباره يباع أو هبة مستترة . لاحجية له في النزاع القائم بين الولي الشرعي وآخرين بشأن تكوين هذا التصرف . حلة ذلك .
٩٤٢٩	٢٧٢	(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٩)

الصلبة	القاعدة	
		٢ - تكليف التصرف الصادر من الوالد لابنته بأنه عقد بيع أهلية مستترة . إختصاص المحكمة المدنية بالتفصيل فيه . لاشأن لمحكمة الأحوال الشخصية بذلك .
١٤٣٩	٢٧٢	(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٩) (سابعاً) إبطال العقد : إبطال العقد المخلط في الواقع أو القانون . شرطه . أن يكون جوهرياً .
٦٢٢	١٢٢	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧) (ثامناً) زوال العقد : "إنهاء العقد" المعجز المبرور لإنهاء عقد العمل هو المعجز من أداء العمل المتفق عليه بمهفة دائمة وأو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع . غاير . هدم التزام رب العمل بإستاد عمل آخر عليه تنفيذا لتوجيه الأطباء .
٩٩٦	١٩٣	(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢) "فسخ العقد" : ١ - تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق . إنتفاء حقه في الحوس اعلمه بالمبيع وسند ملكية للبائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد . القضاء بالفسخ . لا خطأ .
٨٨٨	١٧٥	(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥) ٢ - القضاء برفض دعوى فسخ العقد . لا يعد قضاء ضمني بصدقه . الحكم النهائي برفض الفسخ . لا يجوز قوة الأمر الملقى إلا بالنسبة لسبب الفسخ أساس الدعوى .
٣٦٦	٧٣	(الطن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الاتفاق على نسخ العقد في حالة تحقق واقعة معينة . جواز الحكم بالفسخ بناء على هذا الاتفاق ولو لم يخل المتعاقد بالتزامه .
٢٩٢	٢٧	(الظن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٥٠/٢/٤) ٥ — الحق في طلب فسخ العقد جزاء إخلال أحد الطرفين بالتزاماته . م ١٥٧ مدني . إعتبار العقد متضمنًا له ولو خلا من اشتراطه . عدم جواز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صريح .
٢٠٨٢	٢٨٨	(الظن رقم ٢٩١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢) « بطلان العقد » . استخلاص عناصر الغش المبطل للتصرفات . تقدير ما يثبت به . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أبواب سائغة .
١٢٧٣	٢٦١	(الظن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
		علامة تجارية
		١ — ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأصقية استعمالها . التسجيل لا يعدو أن يكون قوينة على الملكية . جواز نقيها لمن يثبت أصقيته في استعمالها . ثبوت الملكية لمن قام بتسجيلها واستعمالها لمدة خمس سنوات لاحقة على التسجيل دون حصول الغير على حكم بصحة منازعته في الملكية .
١٨٢٦	٣٤٠	(الظن رقم ٢١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)

الصفحة	القائمة	
١٨٢٦	٢٤٠	٢ — النعى بأن العلامة التجارية لاشركية الأجنبية لا تتمتع بحماية دولية طبقا لمعاهدة مدريد . نعى غير منتج طالبا أن العلامة مسجلة في مصر طبقا لأحكام القانون المصرى . (الظن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
عمل		
(أولا) علاقة العمل .		
١٢٤١	٢٣٥	١ — علاقة العمل . بدء مبرياتها وترتيب آثارها هذا الأجر من تاريخ صدور قرار التعيين . لا هبة بتاريخ تسلم العمل إلا عند تحديد بدء استحقاق الأجر . (الظن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
٨٢١	١٦٢	٢ — العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها تعاقدية . اختصاص القضاء العادى بنظر منازعاتهم . (الظن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٦)
(ثانيا) عقد العمل .		
”عقد التدريب“		
٦٩٦	٣٦	١ — عقد العمل وعقد التدريب . ماهية كل منهما . عدم اشتراط ان يتلقى العامل أجرا عند التدريب . (الظن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٢ — عقد التدريب . التزام العامل القاصر فيه بأداء تعويض عند فسخه . عتباره تصرفا دائما بين النفع والضرر . لا يدخل

الصفحة	القائمة	
		في نطاق ما أذن القانون للقاصر فيه . قابليته للإبطال لمصاحبة القاصر .
٦٩٦	١٣٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		(ثالثا) أجر العامل .
		١ - انقضاء نهائيا للعامل بفروق الأجر المستحقة له مساواة بزميله المقارن به . إكتسابه حجية الأمر المنقضي في دعواه التالية بفروق الأجر عن مدة لاحقة طالما أن أساس الطلب في الدعويين واحد .
١٤٢	٢٢	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
		٢ - استحقاق العامل للأجر . شرطه . أن يكون عقد العمل ما زال قائما . فعيل العامل . أثره إنقضاء الالتزام بدفع أجره .
٢٠٦	٤٢	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩)
		٣ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمكافأة مبررة تحت النسوية . تعيينه بعد ذلك في وظيفة من الفئة السادسة . أثره . استحقاقه لأجر هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ تعيينه فيها .
٥٩٧	١١٦	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٤ - الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . وجوب الرجوع للقواعد الخاصة المنظمة لها دون اعتداد بما ورد باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٩٧٣	١٨١	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)

المقنة	القاعدة	
		٥ - حظر رفع مرتبات المامان بشركات القطاع العام امتنادا إلى الحد الأدنى للاجور الواردة باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . في ٥١ لسنة ١٩٦٨ . عدم جواز الخروج على هذا الحظر من طريق المساواة في الأجر .
١٠٨٨	٢٠٩	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٦ - تقسيم وقت العمل اليومي . من ملطة رب العمل . مثال بشأن توزيع ساعات العمل الإضافي .
١١٤١	٢١٨	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٥)
		٧ - العاملون بشركات القطاع العام . عملهم بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليلي . منحهم مقابلا لهذا العمل . عدم اندماجه ضمن عناصر الأجر عند تسوية حالتهم . اثره . أحقيتهم في تقاضي هذا المقابل مضافا لأجورهم بعد التسوية .
١١٥٠	٢٢١	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠)
		٨ - شمول مرتب العامل عن مقابل نقدي أزايا عينية تقورت له كبديل سيارة واستعمال تلفون . عدم جواز الانتقاص منه . مخالفة الحكم لهذه القاعدة رغم تمسك العامل بالنص على هذه المزايا في قرار تعيينه واستمرار صرفها له دون إتفاقه فعلا . خطأ في القانون .
—	٢٦٨	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٨)
		٩ - تعيين العامل بشركات القطاع العام في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه للحد الأدنى المقرر للوظيفة . لا أهمية لإجازته العلمية ومدة خبرته السابقة . لا محل لإعمال قواعد التسكين الواردة باللائحة .
١٦١٥	٣٠١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - أجر العامل بالإنتاج . كيفية تقديره . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . حق العامل في تقاضي مكافأة الإنتاج . مناهضة .
١٦٨٥	٣١٤	(الظمن رقم ١١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٧)
		١١ - تسكين العاملين بشركات القطاع العام . أساسه . مرتب العامل شاملاً إعانة الغلاء ومتوسط المنحة في الثلاث سنوات السابقة ثم رفعه إلى أول مربوط الدرجة المستحق لها إن قل عنها . لا يندرج في هذه العناصر عمولة المبيعات .
١٦٨٩	٣١٥	(الظمن رقم ٥٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٨)
		« العمولة » .
		العمولة . مر ملحقات الأجر غير الدائمة . الأجر الذي يؤدي للعامل عن فترة الإجازات . عدم جواز إضافة العمولة إليه .
٦٥٥	١٢٨	(الظمن رقم ٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٢ - عمولة البيع . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها . لا أحقية للعامل في تقاضي هذه العمولة خلال فترة إيقافه من العمل .
١٨١٧	٣٣٧	(الظمن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		« الميزة العينية » .
		١ - اعتبار الميزة العينية جزءاً من الأجر . شرطه . أن يلتزم صاحب العمل بها باعتبارها من مقتضيات العمل . الملابس التي تمنح للعامل لحسن مظهره أو بقصد توحيد الزي . لا تعد ميزة عينية .
٦٥٥	١٢٨	(الظمن رقم ٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١)

الصفحة	القائمة	
٩٧٤	١٨٦	٢ - استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها للانتقال إلى مقر أعمالهم . شرطه . قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . إعتبار ذلك ميزة عينية . شرطه . الانتقال بالمخالفة لهذا القرار . لا يكسب العامل حقا . (الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
١٧٦٣	٣٢٨	٣ - حصول العامل على السكن والبدل نظير مقابل نقدي . لا يعد ميزة عينية . لا يغير من ذلك مقدار المقابل ومدى تناسبه مع التكلفة الفعلية . (الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٤)
		« العاملون بالقطعة أو بالإنتاج » .
١٦٨١	٣١٣	١ - العاملون بشركات القطاع العام . استحقاقهم للملاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها . العاملون بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة استحقاقهم لتلك الملاوات طالما لم يصدر نظام خاص لهم . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٧)
١٦٨٥	٣١٤	٢ - أجر العامل بالإنتاج . كيفية تقديره . الأثمة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . حق العامل في نقاض مكافأة الإنتاج . مناطه . (الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٧)
		البدلات المختلفة .
٥٣٩	١٠٥	١ - بدل الاقتراب . إدراج في بدل طبيعة العمل . استحقاق العامل له . وجوب صدور قرار به من رئيس الجمهورية أو من مجلس إدارة الشركة معتمدا من الوزير المختص . لأجل لإعمال قاعدة المساواة في هذا الخصوص . (الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - منح العامل مقابلاً نقدياً لقاء ما كان يقوم به من جهد إضافي . القضاء بعدم استحقاقه له بعد زوال سببه . لا خطأ .
٦٩١	١٣٥	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢)
		٣ - بدل الإقامة في الأماكن النائية . ماهيته . عدم اعتباره إعاقة غلاء معيشة التي تقر عدم مريان قواعدها على العاملين بالقطاع العام باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
١٠٧٩	٢٠٧	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٤ - المساواة بين عمال صاحب العمل . قاعدة تفرضها قواعد العدالة . منح بدل إقامة العاملين بفرع أسوان . أثره . استحقاق العامل المنقول إليه لهذا البدل .
١٠٧٩	٢٠٧	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٥ - مصاريف الانتقال المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شمولها نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال الثابت على السواء أساس ذلك .
١٩٢٨	٣٥٧	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢)
		٦ - تقرير بدل الانتقال في ظل اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الوزراء ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ . شرطه . صدور قرار من وزير المالية والاقتصاد . المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ٤١ لسنة ١٩٥٨ . تقرير لجنة شؤون الأفراد له . القضاء باعتباره مجرد توصية . لا خطأ
١٩٢٨	٣٥٧	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	عمل
		(إعانة غلاء المعيشة) .
		١ - القرار الجمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . له قوة القانون في إلغاء نظم إعانة غلاء المعيشة .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٢ - النظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة . عدم مبرراتها على العاملين بشركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يغير من ذلك إلغائها باللائحة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٣ - إعانة غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الذي أحال إليه الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم نفاذها إلا في حق العمال المعيّنين بعد ١٩٤١/٦/٣٠ وقبل نفاذ الأمر الأول .
٩٤٧	١٨٥	(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٤ - دعاوى أفراد أطعم السفن البحرية بطلب إعانة غلاء المعيشة . إعتبارها منتهية . ق ٧٦ لسنة ١٩٧٤ ، عدم اندماج دعوى الربان بطلب هذه الإعانة في تلك الدعوى . علة ذلك .
٩٤٧	١٨٥	(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)
		٥ - العمال المعيّنون بعد نفاذ الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . عدم استحقاقهم إعانة غلاء معيشة وزيادة على أجورهم . إقتراض أن إعانة الغلاء قد روجت في تقدير الأجر ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك .
١١١٧	٢٢٠	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٩)

الرقم	القائمة	المقدمة
١٨١٨	٣٨٨	٦ - إلغاء الامر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن تقرير إمانة خلاء المعيشة بقانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أثره ، عدم جواز طلب العامل أية زيادة في أجره بالتطبيق لهذا الامر . (الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
		(رابعاً) نقل العامل .
٦٦٧	١٣١	نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من مركزه الذي كان يشغله . عمل تعسفي إذا قصد الإساءة إليه . حق صاحب العمل أن يعهد إليه بعمل آخر ولو اختلف عنه اختلافاً جوهرياً متى اقتضت ذلك ضرورة ماجة . شرطه . أن يكون ذلك مؤقتاً بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة . (الطن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		(خامساً) إصابة العمل :
١٥٠٤	٢٨٣	إصابة العمل وفق أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بها . الوفاة بسبب هبوط في القلب . عدم بيان الحكم لأساس قضائه بأن الوفاة حدثت أثناء العمل أو بسببه . قصور . (الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		وراجع تأمينات إجتماعية
		(سادساً) العاملون بشركات القطاع العام :
٨١٥	١٦١	١ - اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطاع العام . نطاق سرياتها من حيث الزمان . (الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قرارات رئيس الجمهورية إستنادا للإعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ . لحاق قوة القانون في إلغاء وتعديل القانون .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٠) « التعيين تحت الاختبار » العامل المعين تحت الاختبار في شركات القطاع العام . تقدير مدى صلاحيته للاستمرار في العمل . خضوعه للنظام الذي وضعه مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص . م ٦ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . إنهاء العقد دون اعتبار لنتيجة الاختبار . خطأ .
٧٥٦	١٤٩	(الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٩/٣/١٩٨٠) « تسكين العاملين وتسوية حالاتهم » ١ - قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام عدم جواز إعمالها للخروج على أحكام التسكين باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٢٣٥	٤٩	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٨٠) ٢ - إعادة تقييم فئات العاملين بشركات القطاع العام من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . العاملون بالفئات من الثامنة الى الحادية عشرة ، نقاهم إلى المستوى الثالث . عدم سريان ذلك على شاغلي الفئة الثانية عشرة . البعث من حكمة التشريع . غير جائز .
٦٠٥	١١٨	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
٢٨٣	٥٩	٣ - عدم جواز تسوية حالة العامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم المعتمدة . التجاوز عن ثلث مدة الخبرة . أمر جوازي للشركة . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
٢٧٧	٥٨	٤ - تسوية حالة العاملين بالطعام العام أمامها . المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ١٩٦٤/٦/٣ . وجوب إضافة العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ إلى مرتباتهم . لا يغير من ذلك إرجاء صرف الفروق المسالية المترتبة على التسوية . (الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
٥١٦	١٠٢	٥ - إقامة العامل دعواه على أساس استحقاقه الفئة التاسعة . لا أثر على المحكمة إن هي لم تتعرض لاستحقاقه للفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطالب مطروحا عليها . (الطن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
٦٠٩	١١٩	٦ - شركة الأهرام للجمعيات الإستهلاكية . تسكين العاملين بها . وجوب إتباع أحكام الأنحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في هذا الشأن . حلة ذلك . (الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
٨٥٧	١٦٩	٧ - التجاوز عن ثلث مدة الخبرة عند تسوية حالة العامل . أمر جوازي للشركة . لا محل لإعمال مبدأ المساواة للخروج على هي القاعدة المقررة بنص صريح . (الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢)
٨٥٧	١٦٩	٨ - عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بمداول التوصيف المعتمدة . الأنحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . (الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إعادة تقييم مستوى شركات القطاع العام . مريان الآثار المترتبة على ذلك ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء له عدم امتداد هذا الحكم إلى حالة إعادة تقييم وظائف هذه الشركات . اللائحة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهوري ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ .
١٠٨٤	٢٠٨	(الطن رقم ٧١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٠)
		١٠ - العاملون السابقون بالحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين . تعيينهم بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وشركاتها بالقرار الجمهوري رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٥ . تسوية حالاتهم . وجوب الاعتداد عند حساب مدة الخبرة بمدة عملهم بتلك المؤسسات أو الشركات وعملهم بالحراسة دون المدة السابقة عليها .
١٢٩٧	٢٤٦	(الطن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤/٥/١٩٨٠)
		١١ - قيام شركات القطاع العام بوصف وظائفها وتحديد واجباتها وتقييمها وتصنيفها في جداول معتمدة . جواز اختلاف مسئولية العمل الواحد من شركة إلى أخرى . نقل العامل . وجوب تسوية حالته طبقا لقواعد التوصيف والتقييم بالشركة المنقول إليها .
١٣١٩	٢٥١	(الطن رقم ٤٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٠)
		١٢ - العاملون بشركات القطاع العام . تسوية حالاتهم . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها وقت التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعده .
٢١٤١	٣٨٩	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		« ترقية العاملين »
		١ - ترقية العاملين إلى المستوى الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على أساس الكفاية وفقاً لمصاحبة العمل . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . ترقية زملاء الطاعن الأقدم منه في المؤهل والدرجة . لا خطأ . طالما لم ينسب لرب العمل إساءة استمال حقه في الاختيار .
٦١٣	١٢٠	(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)
		٢ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام . أمامها . الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة كل شركة . عدم إتمامها إلا لو وظيفة خالية . ضرورة توافر شروط شغلها لمن يرشح للترقية إليها .
٨٢١	١٦٢	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)
		قيام العامل على مهيل الاختيار بأعمال وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها . لا يكسبه حقاً في الترقية إليها . إعتبار ذلك ندباً لها لا يجري مجرى الترقية .
١٩٦٦	٣٦٤	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٣٠)
		الوظيفة والفئة المسالية . متلازمان . للترقية إلى فئة مالية معينة . مؤداها . الترقية إلى إحدى وظائف هذه الفئة . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين بالقطاع العام .
٢١٤١	٣٩٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)
		« العلاوة الدورية »
		العاملون بشركات القطاع العام . إستحقاقهم للعلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط

الصفحة	القاعدة	مجل
١٦٨١	٣١٢	<p>استحقاقها . العاملون بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة .</p> <p>استحقاقهم لذلك العلاوات طالما لم يصدر نظام خاص لهم .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٧)</p> <p>« أجازات العاملين »</p> <p>مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام . حقه في تحديد وقت الأجازة الاعتيادية للعاملين بها . جواز تأجيله لها لسنوات مالية عدا ستة أيام متصلة سنويا . رفض الترخيص بالأجازة المستحقة للعامل رغم طلبها . أثره . استحقاقه مقابل تقديمها .</p>
١٣٣٢	٢٥٢	<p>(الطن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١١)</p> <p>« وقف العاملين »</p> <p>١ - العاملون بشركات القطاع العام . جواز وقف العامل احتياطيا متى اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، لا محل للفرقة بين التحقيق الإداري أو الجنائي ، اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>لا محل لإعمال أحكام قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٩٨١٢	٣٣٧	<p>(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)</p> <p>٢ - عمولة البيع . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق حجبها . لا أحقية للعامل في تقاضي هذه العمولة خلال فترة إيقافه عن العمل .</p>
٩٨١٢	٣٣٧	<p>(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)</p> <p>« انتقال العاملين »</p> <p>تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . كفيته .</p>

الصفحة	القاعدة	
		للائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . إعتقال للعامل . أثره . وقف العقد لا انقضاءه . تسكينه على اعتبار شغله للوظيفة التي كان سيحصل إليها أو ظل في العمل دون أن يعتقل . خطأ في القانون .
٨٢٧	١٦٣	(للطن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٨٠) « تجنيد العامل »
		١ - المجندون من العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لهم إلا اعتبارا من ١/١٢/١٩٦٨ . حلة ذلك . ق ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . تعيينهم بالشركة قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم النص المستحدث .
١٩٦٩	٣٦٥	(للطن رقم ١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٨٠) ٢ - اعتبار فترة استدعاء ضباط الاحتياط للخدمة العسكرية مدة خبرة تحسب في الأقدمية عند التعيين في القطاع العام . مريان ذلك اعتبارا من ١٨/٣/١٩٧١ . ق ١٠ لسنة ١٩٧١ المعدل القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ . تعيين للعامل قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم النص المستحدث .
١٩٦٩	٣٦٥	(للطن رقم ١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٨٠) (مابعا) انقضاء عقد العمل :
		١ - إتهام العامل بارتكاب جناية أو جنحة داخل دائرة العمل لرب العمل الحق في وقفه أو فصله ا كتفاء بالتحقيق الإداري .
٣٠٦	٤٣	(للطن رقم ٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١/١٩٨٠)

القاعدة	الامثلة	عمل
٢ - عقد العمل غير محدد المدة . انتهاء رب العمل له بإرادته المنفردة . أثره . إنقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء بالتعسف . القضاء بإعادة العامل إلى عمله . شرطه .	(الظمن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩) ٤٣	٢٠٦
٣ - استحقاق العامل للأجر . شرطه . أن يكون عقد العمل ما زال قائماً . فصل العامل . أثره . إنقضاء الالتزام بدفع أجره .	(الظمن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩) ٤٣	٢٠٦
٤ - المعجز المبرر لإنهاء عقد العمل . هو المعجز من أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير . عدم التزام رب العمل بإسناد عمل آخر إليه تنفيذاً لتوجيه الأطباء .	(الظمن رقم ٨١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٠) ١٩٣	٩٩٦
٥ - الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين . حق العامل في الاستمرار في العمل لمدة سنة أخرى من تأريخ نفاذ اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . تحديد رب العمل سناً معينة للتقاعد . لا يرتب حقاً مكتسباً للعامل .	(الظمن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢) ٣٠	١٣٤
٦ - عقد العمل غير محدد المدة . جواز إنهاء رب العمل له ولو اتسم بالتعسف . حق العامل في التعويض إن كان له محل . القضاء للعامل باستحقاقه للأجر رغم إقراره بفصله من العمل . خطأ .	(الظمن رقم ١٨٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٤) ٢٤٧	١٣٠١

(ثامنا) دعوى العمل :

١ - دعوى استحقاق المعاش عن العامل المتوفى . إختصاص رب العمل للحكم في مواجهته . الحكم برفض الدعوى لانتفاء علاقة العمل . ترك المدعى للتصومة في الاستئناف قبل رب العمل . لا يكسب الحكم الابتدائي حجية بشأن نفى علاقة العمل . حلة ذلك . رب العمل ليس خصما حقيقيا في النزاع .

(الطن رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢) ٢٩ ... ١٣١

٢ - طاب العامل إعادة النظر أمام لجنة التحكيم الطبي في تقدير هيئة التأمينات لنسبة العجز نتيجة إصابة عمل . صدور قرار اللجنة . وجوب التقيد به باعتباره قرارا نهائيا غير قابل للطعن فيه . م ٤٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٨٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠) ٩٠ ... ٤٦٢

٣ - قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العامل لرفعها قبل الاوان ، إستنادا الى عدم أحقيته بعد في الترقية . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادة المحاكمة أول درجة . حلة ذلك .

(الطن رقم ٧٥١ لسنة ١٩٨٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣) ١١٤ ... ٥٨٨

٤ - دعوى التقاية . دعوى مستقلة ومميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها . القرار الصادر من هيئة التحكيم في دعوى التقاية . لا حجية له في النزاع القائم بين العامل والشركة .

(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٨٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٢) ٢٠٩ ... ١٠٨٨

٥ - دعوى العامل المصاب بالتعويض عن إصابة العمل

الصفحة	القاعدة	عمل
		قبل رب العمل . جواز استناده إلى المسؤولية التقصيرية إذا كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث جـيـا م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٢٣٦	٢٣٤	(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		٦ — تضمين العامل دعواه طلبا أصليا بالزوم الشركة بتسكينه على فئة مالية معينة ، و طلبا احتياطيا بالتعويض النقدي عن تسكينه خطأ على فئة أقل . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي القاضي للعامل بطلبه الأصلي . النعي عليها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج .
١٩٣٣	٣٥٨	(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣)
		(تاسعا) التقادم
		١ — حق العامل في الأجر الإضافي وبدل السكن وبدل السفر حتى دوري متجدد . خضوعه للتقادم الخمس م ٣٧٥/١ مدني .
٣٦٦	١٣٠	(الطن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٢ — للقضاء بأحقية العامل في فروق الأجر المستحقة له نتيجة التسكين . حكم مقرر للحق وليس منشا له . مريان أحكام التقادم الخمس عليه من تاريخ الاستحقاق وليس من تاريخ القضاء به .
٢١٤١	٣٩٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)
		٣ — علاقة التبعية بين العامل ورب العمل . عدم اعتبارها مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بحقوقه .
٢١٤١	٣٩٨	(الطن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨)

الرقم	القاعدة	الصفحة
	(عاشرا) الاتفاق بالصلح :	
	١ - الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل . لا يعد باطلا ، إلا إذا تضمن المساس بحقوق تقررها قوانين العمل . الاتفاق على استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة . لا بطلان .	
١١١٠	٢١٠ .. (الظن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٠) ..	
	٢ - بطلان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل . شرطه . أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل .	
٩٥٤	١٨٦ .. (الظن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٠) ..	
	(حادى عشر) مسائل منوعة	
	« إنتقال ملكية المنشأة »	
	بيع المنشأة بطريق المزاد شاملا حقوقها والتزاماتها . بقاء عقود إستخدام عمالها قائمة . مسئولية الخلف متضامنا مع السلف عن حقوق العمال . لا محل للنص بأن إنتقال الملكية لم يتم بتصرف إدارى .	
١٦٩٤	٣١٦ .. (الظن رقم ١٢٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨/٦/١٩٨٠) ..	
	« سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته »	
	٥ - سلطة رب العمل فى تنظيم منشأته . حقه فى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته . إنهاؤه عقود بعض عماله لهذا السبب . إنتفاء وصف التعسف عنه . إقتصار رقابة المحكمة على التحقق من جدية المبررات .	
١٣٨٦	٢٦٣ .. (الظن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٠) ..	

الصفحة	القاعدة	
		« قاعدة المساواة »
		٣ - قاعدة المساواة بين عمال رب العمل . قاعدة أساسية تفرضها قواعد العدالة ولو لم يجر بها نص في القانون . (الطن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٠)
١٣١٥	٢٥٠	
		« تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة »
		٤ - تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بشأن عدم ضم مدد الخدمة السابقة في القطاع العام في أقدمية الوظيفة . تعليمات إدارية لا يمكن أن تعدل من قاعدة المساواة . (الطن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٠)
١٣١٥	٢٥٠	
		(ف)
		فضالة - فوائذ
		فضالة
		إجازة الأصيل لتصرفات الوكيل خارج حدود وكالته وإجازة عمل الفضولي . استخلاص هذه الإجازة من ملطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا . (الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٠)
١٦٢٨	٣٠٤	
		فوائذ
		١ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بفوائذ فروق الميزة الأفضل من تاريخ إيداعها حتى تاريخ صرفها للعامل . ق ٦٣

الصفحة	القائمة	
		لسنة ١٩٦٤ . ثبوت عدم إبداء هذه الفروق . أثره . عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبيقاً للسادة ٢١٦ مدني .
٩٧٧	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩) ...
		٢ - الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص .
		سريان فوائدها الانفاقية أو القانونية على الرغم من الإنفلاس .
		جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التأمينات .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ و ٤١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		٣ - سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه .
		م ٢٢٦ مدني . المنازعة في استحقاق مصاحبة الجمارك الرسوم الجمركية دون مقدارها . ليس من شأنها جعل هذه الرسوم غير معلومة المقدار وقت الطلب . استحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية .
٢٠٩١	٢٨٩	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢) ...

(ق)

- قانون . قرار إداري . قسمة . قضاء مستعجل .
- قضاء . قوة الأمر المقضي . قوة قاهرة .

قانون

(أولاً) دستورية القوانين :

- ١ - تعارض التشريع مع أحكام الدستور . وجوب إلزام هذه الأحكام وإصدار ما عداها . ورود نص بالدستور صالح بذاته للإعمال دون حاجة إلى سن تشريع أدنى . وجوب إعماله .

(الطن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣) ...

٨١٠ ١٦٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . جريمة التعذيب المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ عقوبات دخولها في هذا النطاق .
٨١٠	١٦٠	(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٣ - دعوى التعويض عن التعذيب . القضاء بوقف تقادمها منذ وقوع التعذيب في سنة ١٩٥٥ حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ أعمال الحكم الأثر المباشر للمادة ٥٧ من الدستور . لا خطأ .
٨١٠	١٦٠	(الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٤ - دعوى التعويض الناشئة عن وفاة أحد ضباط القوات المسلحة بسبب الخدمة هي من الدعاوى التي تسرى عليها المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المانعة من التقاضي والتي قضى بعدم دستورتها .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٥ - النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها . عدم تقاضها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية . القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضي . بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لامن تاريخ صدوره .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		(ثانيا) القانون الواجب التطبيق :
		« في التجارة البحرية »
		١ - السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة .

الصفحة	القاعدة	
		نخرجها من نطاق تطبيق قانون التجارة البحري وأحكام التصادم البحري بمعاهدة بروكسل . مؤداه . عدم سرعان المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون المذكور على التصادم بين سفينة حربية وأخرى تجارية . وجوب تطبيق القواعد العامة في القانون المدني .
١٤٦	٢٣	(الطن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٤) ٢ — النعى بأن العلامة التجارية للشركة الأجنبية لا تتمتع بحماية دوائية طبقا لمعاهدة مدريد . نعى غير منتج طالما أن العلامة مسجلة في مصر طبقا لأحكام القانون المصري .
١٨٢٦	٣٤٠	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣) ٣ — معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . المراحل السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ . خضوعها لقانون التجارة البحري . تقادم دعوى التعويض عن الضرر . خضوعها لأحكام هذا القانون دون أحكام المعاهدة طالما حدث بعد تفريغ البضاعة .
١٨٢٢	٣٤١	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣) ٤ — نصوص الاتفاقية الدوائية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية مصر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداه . نادى السيارات يعد كفيلا متضامنا بحكم القانون مع طالب الترخيص .
٢٠٩١	٣٨٩	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢) « في مسائل الإيجار » ١ — الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها غير الواقعة في المناطق الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

الصفحة	القاعدة	
		خضوعها لكافة أحكامه بما في ذلك تحديد الأجرة . لا عبرة بتاريخ إقامة المبنى سواء كان قائما عند العمل بالقانون أو أنشئ في وقت لاحق .
٤٩٦	٩٧	(الطن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		٢ — الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وجوب أعمال القواعد العامة في القانون المدني .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٣ — القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الالتزام بقيمة استهلاك المياه وما ورد بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في هذا الشأن . عدم سريان أحكامها على الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٤ — سبب الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . م ٥٦٧ مدني . وجوب أعمال أنفاق المتعاقدين . عدم الاتفاق عليها . أثره . التزام المؤجر بها متى كان التقدير جازفا . التزام المستأجر بها متى كان مقدرا بالعداد .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٥ — إيجار الأرض الفضاء . عدم إنطباق أحكام قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها . العبرة في وصف العين بما يتضمنه العقد . وجود حجرة غير مسقوفة بها . لا يغير من طبيعتها كأرض فضاء .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٦ - اعتبار الأراضى الفضاء المستغلة أو المستعملة في حكم العقارات المبنية . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة . عدم مريان هذا الحكم الإعتبارى في مجال العمل بقانون إيجار الأماكن .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٧ - المستأجر الذى يزاول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة جواز تأجير جزءا من المكان المؤجر له لمن يزاول مهنة أو حرفة م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إيراد المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ما يفيد استبعاد المنشآت التجارية من حكم المادة ٤٣ من المشروع . لاصلة له بالمادة ٤٠ .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٨ - التاجر هو كل من اتخذ من المعاملات التجارية حرفة معتادة له . حق المستأجر إذا كان تاجرا في تأجير جزء من العين المؤجرة له أن يزاول مهنة أو حرفة . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم جواز تقييد مطلق للنص مع وضوحه وصراحته .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٩ - إمتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لاشان لهذا النص بتنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما لهم من حقوق متبادلة . إبرام العقد في ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب إعمال أحكام المساكنة .
٦٧١	٣٢	(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - المشاركون للمستأجر منذ بدء الإجارة في سكنى العين المؤجرة . حقهم في الانتفاع بها . عدم أحقية المؤجر أو المستأجر في إخراجهم من العين . (الطن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١) ٦٧١ ٣٢
		١١ - تأجير العين لإستعمالها مكتباً وسكناً . وفاة المستأجر أثره . وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني دون أحكام التشريع الاستثنائي لإيجار الأماكن وإوأمدة العقد بقوة هذا التشريع . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١) ١٤٦٠ ٢٧١
		“ في مسائل الأحوال الشخصية ”
		١ - الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها في سنة ١٩٥٥ . بيانها بحسب التطور التاريخي لتعدد ولايتها . خضوعها للإجراءات المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . (الطن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٩) ١٠٥٠ ٢٠٣
		٢ - الزوج المسلم أردني الجنسية . لا يعد من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم القنصلية أو المحاكم المختلطة . إستثناءه الحكم الصادر ضده بالتطليق . وجوب إتباعه الإجراءات الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . (الطن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٩) ١٠٥٠ ٢٠٣
		٣ - خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من تنظيم للإجراءات في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . وجوب الرجوع في شأنها إلى قانون المرافعات وماورد بالكتاب الرابع منه . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق “ أحوال شخصية ” - جلسة ١٩٨٠/٥/٧) ١٣٠٧ ٢٤٨

المرافعة	القاعدة	
١٩٤٦	٢٦١	٤ - ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . متون يومًا . م ١/٢٥٢ مرافعات . إبقاء قانون المرافعات القائم على المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع . لا أثر له . علة ذلك . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٩ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١١/٢٥/١٩٨٠)
		" في مسائل العمل والتأمينات "
		١ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحلل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه . (الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/٢/١٩٨٠)
٢٨٠	٧٥	٢ - التأمين الاختياري . فيرجأ في ظل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . القضاء بأن قبول هيئة التأمينات للاشتراك رغم عدم التزام رب العمل بها يكسب العامل حقه في المعاش . خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/٢/١٩٨٠)
٢٨٠	٧٥	٣ - إعادة تقييم فئات العاملين بشركات القطاع العام في القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . العاملون بالفئات من الثامنة إلى الحادية عشرة . نقلهم إلى المستوى الثالث . عدم مريان ذلك على شاذل الفئة الثانية عشرة . البحث عن حكمة التشريع . غير جائز . (الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/٢٤/١٩٨٠)
٦٠٥	١١٨	٤ - النظم الخاصة بإعانة فلاء المعيشة . عدم مريانها على العاملين بشركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يغير من ذلك إلغاؤها باللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/١٥/١٩٨٠)
٨١٥	١٦١	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - قرارات رئيس الجمهورية استنادا للإعلان الدستوري الصادر في ٢٧/٩/١٩٦٢. لـ «قوة» القانون في إلغاء وتعديل القوانين.
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٠)
		٦ - القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢. لقوة القانون في إلغاء نظم إعانة غلاء المعيشة.
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٠)
		٧ - إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بفوائد فروق الميزة الأفضل من تاريخ إيداعها حتى تاريخ صرفها للعامل. ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤. ثبوت عدم إيداع هذه الفروق. أثره. عدم جواز إلزام الهيئة بالفوائد تطبقها للسادة ٢٢٦ مدني.
٩٧٧	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٠)
		٨ - الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة وقيمة المكافآت الأفضل. وقومه على عاتق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل. ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤.
٩٧٧	١٩٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٠)
		٩ - قرار وزير التأمينات ١٦٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد التأمين على عمال المقاولات. وفاة العامل قبل العمل بأحكامه. أثره. عدم مبررانه على واقعة الدعوى.
١٥٠٤	٢٨٣	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٨٠)
		١٠ - طلب المؤمن عليه حساب معاش المدة السابقة على الاشتراك في التأمين بواقع ٢٪ بدل من ١٪. جواز جدول من هذا الطلب. ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤. القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ استحدث حكما مفاريا بمنع هذا الجدول.
١٧٦٧	٣٢٩	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		١١ - إلغاء الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن تقرير إعانة غلاء المعيشة بقانون الحمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . أثره . عدم جواز طلب العامل أية زيادة في أجره بالتطبيق لهذا الأمر . (الظن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)
١٨١٨	٣٣٨	١٢ - مصاريف الانتقال المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شمولها نفقات الانتقال الفعلية وبدل الانتقال أثابت على السواء . أساس ذلك . (الظن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣)
١٩٣٨	٣٥٧	” في إجراءات الدعوى “ ١ - إعلان صحيفه الدعوى أو الاستئناف . إجراء لازم لانعقاد الخصومة . سريان قواعد إجراءات الدعوى والأحكام فيها على الاستئناف . م . ٢٤ . مرافعات . مؤداة سريان إجراءات إعلان الدعوى في الموايد المنصوص عليها في المادة ٧٠ . مرافعات . (الظن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
٤٠٤	٧٩	٢ - إعتبار الاستئناف كأن لم يكن لإعلان صحيفته بعد الميعاد المحدد . المادتان ٧٠ ، ٢٣ . مرافعات . إستبعاد هذا الجزء من نص المادة ٢٣٠ . مرافعات . لا يعنى عدم إعماله . حلة ذلك . (الظن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
٤٠٤	٧٩	٣ - الحكم الصادر في دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئنافه خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه . م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم إعتبارها

المادة	القاعدة	القانون
		ناتجة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد (١) .
١٩٧٥	٣٦٦	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١) (ثالثا) في القواعد الآمرة :
		١ - إخطار هيئة التأمينات لرؤساء العمل بحساب الاشتراكات في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . إقراره عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون . صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب أعمال ما استحدثته من إجراءات ومواعيد بأثر فوري على ما لم تتم من إجراءات .
٤٦١	٨٩	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
		٢ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر لتأجيله جزء من الدين المؤجرة للغير . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيح هذا التأجيل بشروط معينة أثناء نظر الاستئناف . وجوب تطبيق أحكامه من واقعة الدعوى لتعلقها بالنظام العام .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٣ - خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون السابق وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها بأثر فوري .
٦٧١	٣٢	(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		١ - القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام . ماهيتها .
١١٩٢	٢٣٠	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) مريان القانون من حيث الزمان :
		١ - القانون الجديد المعدل للواعيد . عدم مريانه على المواعيد التي بدأت قبل العمل به . م ١ مرافعات . قصر ذلك على القانون المعدل لليعاد فقط . القوانين التي تستحدث إجراءات أو آثار جديدة عند فوات الميعاد أو عند احترامه . وجوب إعمالها بأثر فوري .
٤٦١	٨٩	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٠)
		٢ - اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطاع العام . نطاق مريانها من حيث الزمان .
٨١٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٠)
		٣ - أحكام القانون الجديد . الأصل هو عدم مريانها على المراكز القانونية السابقة عليها ما لم ينص على خلاف ذلك . الاستثناء . الأحكام المتعلقة بالنظام العام . مريانها على الآثار المرتبة من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز سابقة عليه . تعلق القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل لبعض أحكام القانون ٥٢/١٧٨ بالنظام العام . أثره .
١٣١٠	٢٤٩	(الطن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨/٥/١٩٨٠)
		٤ - حق المالك في استعمال واستغلال العين المؤجرة . نطاقه . نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مقيدا حقه في الإخلاء م ٣١ ق قبل صدور حكم نهائي في الدعوى . أثره . وجوب تطبيق أحكامه على العقود المبرمة قبل نفاذه .
١٣٦٥	٢٦٠	(الطنان رقم ١٢١٣ و ١٣٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٠)
		٥ - المراكز القانونية الاتفاقية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وانقضاءها .

الصفحة	القاعدة	
١٥٨٢	٣٩٥	<p>القواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب تطبيقها بأثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها التي تحققت في ظله .</p> <p>(الظن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)</p> <p>٦ — أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . نطاق سريانها من حيث الزما .</p>
١٦٢٣	٣٠٣	<p>(الظن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)</p> <p>٧ — قرار وزير الإسكان بسريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على بعض الجهات . خضوع الأماكن الواقعة بها لأحكام القانون ابتداء من تاريخ العمل بالقرار . المطالبة بتخفيض الأجرة استنادا إلى قواين سابقة غير جائز . وجوب تطبيق قواين التخفيض اللاحقة لحسب .</p>
١٦٢٣	٣٠٣	<p>(الظن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)</p> <p>٧ — اعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع محيقتها فلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . مريان ذلك على دعوى الشفعة . لا محل لإعمال أحكام قانون المرافعات السابق للسارى وقت صدور القانون المدنى .</p>
١٦٦٣	٣٠٩	<p>(الظن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢)</p> <p>٨ — مريان أحكام القواين على ما يقع من تاريخ العمل بها . من الأصول الدستورية المقررة . مريان قواين المرافعات . نطاقه . م ١ مرافعات .</p>
١٨٠٦	٣٣٦	<p>(الظن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)</p> <p>٩ — المجندون عن العاملين بشركات القطاع العام . عدم احتساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لهم إلا اعتبارا</p>

الصفحة	القاعدة	
		من ١٩٦٨/١٢/١ . حلة ذلك . ق ٨٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . تعيينهم بالشركة قبل ذلك التاريخ . لا محل لإعمال حكم النص المستحدث .
١٩٦٩	٣٦٥	(الطن رقم ١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٣٠) — — — ١٠ — مريان القانون على الوقائع الآ تشأ بعد نفاذه ما لم يكن قد استحدث أحكاما تتعلق بالنظام العام . تطبيقها بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله .
٢٠٢٧	٢٧٧	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٢) — — — أحكام عامة : ١ — الأحكام الموضوعية في الحبة . مصدرها الشريعة الإسلامية . عدم جواز الخروج على النصوص التشريعية الواضحة في القانون المدني بدموى اللجوء إلى مصدرها .
١٥٣١	٢٨٨	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) — — — ٢ — حكمة التشريع . علم جواز اللجوء إليها إلا عند غموض النص .
١٥٩٨	٢٩٨	(الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩) — — — ٣ — إعمال أحكام القواعد العامة . مناطه . خلو القانون الخاص من تنظيم لها . مثال بشأن مسؤولية شركة التأمين عند إصابة أحد ركاب السيارة الخاصة .
١٥٩٨	٢٩٨	(الطن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩) — — —

الصفحة القاعدة

قرار إداري

١ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها . القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .

٢٨ ٧ (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء ") جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٠)

٢ - للمحاكم التحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية . تطبيقها له وفقا لظاهر نصومه على النزاع المطروح . لا يعد تعرضا للقرار بالتأويل .

٥٧٣ ١١٢ (الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٠)

٣ - ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير لرى أرض الحار . الحيازة المستندة إلى حق استعمال المسقاة . حيازة تقتضى بها نية تملك أرض المسقاة مهما طال أمدها . الإستثناء . تغيير صهب الحيازة .

٥٧٣ ١١٢ (الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٠)

٤ - اختصاص بلان تقييم المنشآت المؤسسية . نطاقه . لاجتبية لآثاراتها فيما يجاوز اختصاصها ببلان الدولة أو أصحاب الشأن . فصلها في نزاع لا يتعلق بالتقييم في ذاته . لا يمنع إذا لم من نظره والفصل فيه . لا يعد ذلك طعنًا في قرار إداري يتمتع بالحصانة .

٥٧٣ ٣٤٣ (الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	قسمة
		(أولا) أثر القسمة على المتقاسمة :
		١ — قسمة العقار الشائع . حجة على المتقاسمين ولولم يسجل العقد . عدم جواز الاحتجاج بها على الغير إلا بعد تسجيلها .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٢ — عقد القسمة . عدم انعقاده إلا بين الشركاء في المال الشائع . قسمة المالك لماله مع الغير . إعتباره هبة مستورة في عقد قسمة . وقوعها باطلة لافتقار عقد القسمة لشروطه القانونية .
١٧٣٢	٢٢٢	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٠)
		٣ — قسمة المهايأة . أثرها بالنسبة للمتقاسمين . عدم الاحتجاج بها قبل الغير إلا إذا سجدت . المقصود بالغير . المشتري لحظه مفرز من أحد المتقاسمين لا يعتبر غيرا ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة . أثر ذلك .
٢٠١٠	٢٧٤	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٨٠)
		(ثانيا) أثر القسمة على الغير :
		١ — القسمة العقارية غير المسجلة . ليست حجة على الغير . المقصود بالغير . المشتري من المتقاسم لحظه مفرز ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة . لا يعد من الغير .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٢ — المشتري لحصة مفرزة من العقار من أحد الملاك على الشيوع . عدم أحقيته في طلب الحكم بحصة عقده طالما أن الحصة المباعة لم تقع في نصيب البائع له بعد القسمة .
٤٧٦	٩٢	(الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)

المقعة	القاعدة	
		٣ - بيع الشريك على الشيوع جزءا مفروزا من المال الشائع قبل القسمة . تمسك المشتري بعدم ملكية البائع للبيع مفروزا . لا محل له . حلة ذلك م ٢/٨٢٦ مدني .
٨٨٨	١٧٥	(الطن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		٤ - بيع المسالك على الشيوع حصته مفروزة للغير . بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو إجازة باقي الشركاء . إعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم . حقهم في أخذ الحصة المبعة بالشفعة . م ٩٣٦ مدني .
١٢٨٢	٢٤٤	(الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١)
		٥ - وجود حصة شائعة لوقف خيرى في الأعيان محل النزاع أثره . عدم جواز كسب ملكية هذه الأعيان بالتقادم . م ٩٧٠ مدني بعد تعديلاتها . فوز نصيب الخيرات بقرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف . لا محل لإعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا الخصوص . حلة ذلك .
١٦٩٨	٣١٧	(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
قضاء مستعجل		
(أولا) حجية الحكم المستعجل :		
		١ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى . الاستثناء - عدم تغير مراكز المحكوم وظروف الدعوى .
٥٦٤	١١٠	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠)
		٢ - تفضيل المستأجر الأسبق في وضع يده على أمين المؤجرة م ١/٥٧٣ مدني . إخلاء المستأجر جبرا لتنفيذ الحكم مستعجل

الصفحة	القاعدة	
		بظروده وتأجير العين لآخر . الحكم بتمكن المستأجر الأول من العين لثبوت أن عقده صحيح وقائم . لا خطأ . إصابته الأسبق في حيازة العين المؤجر بغض النظر عن حسن نية المستأجر الآخر .
١٣٥٨	٢٥٩	(الظن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٠) ٣ - الأحكام المستعجلة . حجيتها مؤقتة . لاجية لها أمام محكمة الموضوع .
١٣٥٨	٢٥٩	(الظن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٠) ٤ - دعوى المستأجر بالزام المؤجر بتسكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة . تمسك الأخير بإفصاخ العقد بمقتضى حكم مستعجل لعدم سداد الأجرة . إنطواؤه على دفع بعدم التنفيذ . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .
١٣٥٨	٢٥٩	(الظن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠) (ثانياً) الظمن بالنقض : القضاء نهائياً في دعوى سابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم بإخلاء المستأجر لصدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على عين الزاع . قضاء الحكم المطعون فيه - في مادة مستعجلة بإخلاء المحافظ بصفته استناداً إلى أن قرار الاستيلاء معدوم . مخالفته لجحية الحكم السابق . أثره . جواز الظمن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٥٦٤	١١٠	(الظن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠)

القاعدة الصفحة

قضاة

(أولا) مخاصمة القضاة :

« أحوال المخاصمة وماهيتها » :

١ - أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات . الغش
والخطأ الجسيم . ماهية كل منهما . تقدير جسامته الخطأ . من
سلطة محكمة الموضوع .

٥١٤ ١٠١ ... (الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٠) ...

٢ - الخطأ المهني الجسيم . ماهيته . تقدير جسامته الخطأ من
سلطة محكمة الموضوع .

١٧٨٨ ٣٣٣ ... (الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٨٠) ...

(ثانيا) مسؤولية القضاة .

١ - عدم مسؤولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات
أثناء عمله . الاستثناء . مسؤوليته إذا انحرف عن واجبات
وظيفته أو أساء استعمالها . أحوال مساءلته عن التضمينات .
ورودها على سبيل الحصر .

٥١٤ ١٠١ ... (الطن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠) ...

٢ - مسؤولية القاضي عن تصرفاته إبان عمله . تعديد
أحوالها . ورودها في القانون على سبيل الحصر .

١٧٨٨ ٣٣٣ ... (الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٨٠) ...

(ثالثا) ولاية القضاة المتدبون لرئاسة المحاكم .

المستشار المتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية . عدم اقتصار

المرجع	القاعدة	
		ولايته على العمل الإداري . إمتدادها إلى ولاية القضاء . رئاسته إحدى الدوائر بالمهكمة الابتدائية لا بطلان .
١٦٢	٣٦	(الظن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥) (رابعا) وكالة القضاة السابقين .
		المحامون من القضاة السابقين . جواز أن يكون أحدهم وكيلا عن أحد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .
١٩٧	٤٢	(الظن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٧) (رابعا) تنحى القضاة تنحى القاضي من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى . مناطه . م ١٥٠ مرافعات .
٩٧٨٨	٣٣٣	(الظن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٩)
قوة الأمر المقضي		
		الحكم المقرض لحق الملكية . عدم سقوطه بالتقادم . إعتباره متبعا لآثاره ولولم ينفذ . عدم جواز إطراحه إلا إذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .
٣٦٠	٧٢	(الظن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) (أولا) الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضي . ١ ... الحكم نهائيا تأييد قرار تقديم الشريك الدفلة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة . دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية المستحقة عن هذا العجز . وجوب التقيد بحجية الحكم السابق بشأن وجود العجز .
٣١٢	٦٣	(الظن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)

الصفحة	التعليق	
		٢ - صدور حكم حائز لقوة الأمر المقضي من جهة قضائية غير مختصة ولائيا . لاجية له أمام الجهة القضائية المختصة . إحتفاظه بحجته أمام محكمة الجهة التي أصدرته . (الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) .. ٦٣ .. ٣١٢
		٣ - الحكم الاتهامي الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أقدمهم في ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضي جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن تكون العناصر الواقعية للحكم السابق غير مطروحة على المحكمة . (الطن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١) .. ٢١٢ .. ١١٤٥
		٤ - أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . إكتسابها قوة الأمر المقضي . (الطن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١) .. ٢١٢ .. ١١٥٤
		٥ - الاتعاب المستحقة للمهندس النقابي عند عدم الإنفاق عليها . إختصاص مجلس النقابة بتقديرها . عدم النظم في الميعاد من قرار المجلس ، أثره ، إكتسابه قوة الأمر المقضي لا يغير من ذلك أن تكون المنازعة حول سبب الالتزام . (الطن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥) ... ٢١٥ .. ١١٢٤
		٣ - حجية الحكم في دعوى لاحقة . شرطه . اتحاد الدعويين موضوعا وسببا وخصوما . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١١) .. ٣٧٦ .. ٢٠٢٠
		٤ - القرارات القانونية الواردة بأسباب الحكم المتعلقة بوقائع النزاع المطروح والمرتبطة بالمنطوق إكتسابها قوة الأمر المقضي . مثال إيجار الأماكن . (الطن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧) .. ٣٩٧ .. ٢١٣٧

الصفحة	القائمة
	٥ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والإحالة للمحكمة الابتدائية . قضاء منه للتصومة . جواز استئنافه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . عدم استئنافه . أثره . وجوب تقييد المحكمة الابتدائية بما إبنى عليه الحكم من أسباب - مرتبطة بالمنطوق .
٢١٣٧	٣٩٧ (الطن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧) (ثانيا) الأحكام غير الحائزة لقوة الأمر المفضى . ١ - حجبة الحكم . أثرها . إدعاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقادم من قبل صدور الحكم بتثبيت ملكية خصمه له في دعوى سابقة لأن التقادم انقطع باقامة تلك الدعوى . إطراح المحكمة لهذا الإدعاء . لاخطأ .
٣٦٠	٧٢ (الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) ٢ - حجبة الحكم . مناطه . طلب صحة ونفاذ عدة عقود بيع مستقلة . الدفع بصورتها . القضاء برفضه بالنسبة لإحداها لايقيد المحكمة عند الفصل في صورية باقى العقود .
٨٩٤	١٧٦ (الطن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٥) حجبة الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . نطاقه . استبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه . لاجبية له في تقدير القاضى المدنى للتعويض . هـ ذلك .
١٩٩٦	٣٧١ (الطن رقم ١٨٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٤)

قوة القاهرة

١ - إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها . إعتباره من مواعيد

الصفحة	القاعدة	
		الصفوط . وقوف هذا الميعاد عند تحقق القوة القاهرة . السفر للتخرج للعلاج لا يعد كذلك .
٤٧٢	٨٢	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٢ — شرطاً توافر القوة القاهرة . عدم إمكان توقع الحادث وإحتمالة دفعه . استقلال محكمة الموضوع بتحصيلها .
٩٣٠	١٨٣	(الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

(ك)

كفالة

		١ — للشركة شخصية مستقلة من أشخاص الشركاء . جواز ضمان مدير الشركة سداد دين في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه من أرباح اعتبار هذا الضمان من أعمال الإدارة وليس تبرعاً بمس أموال الشركة .
١٧١	٣٧	(الطن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ — التزام الكفيل — متضامناً أو غير متضامن . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي .
٥٣٤	١٠٤	(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		٣ — نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية مصر بالقانون رقم ١٩٩ ١٩٥٦ . مؤداها نادي السيارات يعد كفيلاً متضامناً بحكم القانون مع طالب الترخيص .
٢٠٩١	٣٨٩	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)

القائمة الصفحة

(م)

محاماه . محكمة الموضوع . مسئولية .
معارضة . معاهدات . ملكية . موطن .
موظفون

محاماة

(أولا) نيابة المحامي عن الخصم :

١ - المحامون من القضاة السابقين . جواز أن يكون أحدهم
وكيلا عن أحد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .

(الطن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٠) ... ٤٢ ١٩٧

٢ - علاقة الخصوم بوكلائهم . عدم جواز تصدى المحكمة
لها طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٠) ... ٨٠ ٤١٣

٣ - تكييف العقد المبرم بين الخصوم والمحامي بأنه عقد
وكالة . قيامه بأعمال مادية تابعة للعمل القانوني الذي يشره
لصالحهم . لا يغير من صفته كوكيل عنهم .

(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٠) ... ٨٠ ٤١٣

٤ - وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته ممن
يحضر عنه . خلو الأوراق من دليل إثبات وكالة المحامي عن
الطاعن الذي أنكر وكالته . إغفال إعلانه بقرار إعادة الدعوى
للمرافعة . أثره . بطلان الحكم .

(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٠) ... ١٠٦ ٤٤٤

الصفحة	القاعدة	
		« إذن النقابة »
		١ - قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبل الحصول على إذن النقابة . لا بطلان . جواز مساءلته تأديبيا . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ - وجوب حصول المحامي على إذن من مجلس النقابة الفرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل له . م ١٣٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لصالح نفسه أو وكلاء عن غيره .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٣ - الاستئناف المرفوع ضد أحد المحامين . عدم وجوب توقيع محام على صحيفته متى عجز المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الإذن من مجلس النقابة لمحامي المستأنف برفعه . لا محل لاشتراط التقدم بطلب الإذن بالفعل .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		« في الطعن بالنقض »
		١ - تقديم المحامي الذي رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعنة الأولى عن تقديمها وبصفتها وصية وبصفتها وكالة عن الطاعنين الآخرين . عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية أو التوكيل الصادر لها من الآخرين . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن هذا الطاعنة الأولى .
٤٢٣	٨٦	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٢ - الطعن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . لا محل لصدور

الصفحة	القائمة	
		تفويض خاص من الهيئة للإدارة . حلة ذلك . الذاتونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ و ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
١٤٠٢	٢٦٦	(الظمن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٧) ... (ثانيا) التوقيع على صحيفة الظمن بالنقض : توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الظمن . عدم وجود إثبات درجة قيده . بجدول المحامين أو رقم توكيله .
٢٣٥	٤٩	(الظمن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢) ... (ثالثا) أتعاب المحامي : ١ — أتعاب المحامي المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة . خضوعها لتقدير القاضي . جواز تخفيض المحكمة لم ٧٠٩ م مدني .
٤١٣	٨٠	(الظمن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦) ... ٢ — تقدير المحكمة لأتعاب المحامي عما قام به من أعمال لصالح موكله . استنادها إلى أهمية الدعوى والجهود المبذولة فيها . عدم إلزامها سرد بيان مفصل لجميع ما باشره المحامي من أعمال .
٤١٣	٨٠	(الظمن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٦) ... ٣ — قضاء المحكمة الاستئنافية بإلزام المستأنف بأتعاب المحاماة . لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري التي يجوز للظمن فيها استقلالا . حلة ذلك . م ٢١٢ مراقعات .
٩١٧	١٨٠	(الظمن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)

الصفحة	القائمة	
١٧٧٧	٢٣١	٤ - قرار مجلس نقابة العاملين بتقدير أتعاب المحامي . إستئنافه . وجوب أن يكون بتكليف الخصم بالحضور خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان المستأنف بالقرار المطعون فيه . (الطن رقم ١٩١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٦)
		(رابعا) تعيين المحامين في وظائف القضاء .
		١ - تعيين المحامين في وظائف القضاء . شرطه . م ٤٦ ق ٤٣ لسنة ١٩١٥ .
٣٧	٩	(الطلب رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		محاماة . محكمة الموضوع
		٢ - تعيين المحامين في وظائف القضاء . وجوب أن تكون مدة اشتغالهم الفعلية بالمحاماة اللازمة للتعيين متصلة . حمل الطالب في وظيفة مأمور ضرائب . قاطعة لشرط اتصال المدة . لا يغير من ذلك اعتبار هذا العمل نظيرا للعمل القضائي .
٣٧	٩	(الطلب رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق - "رجال القضاء" جلسة ١٩٨٠ ٤ ٢٢)
		"مسائل متنوعة" :
		١ - حظر بيع الحقوق المتنازع عليها لعمال القضاء والمحامين جزاؤه . بطلان التصرف بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٤٧١ ، ٤٧٢ مدني .
١٣٧٢	٢٦٠	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
		تحريم شراء المحامي للحق المتنازع فيه . شرطه . م ٤٧١ ، ٤٧٢ مدني .
١٣٧٢	٢٦١	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٥١)
		٢ - المؤسسات العامة . إختصاص الإدارات القانونية بها مباشرة الدعاوى أمام المحاكم . نيابة إدارة قضايا الحكومة

الصفحة	القاعدة	
		من هذه المؤسسات . شرطه . صدور تفويض لها من مجلس إدارتها . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
١٤٥٢	٢٧٤	(الظن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٠)
		محكمة الموضوع
		(أولا) التكييف :
		تكييف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب التزامها بطلبات الخصوم وصحب الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد ونهيت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٥٧٢	١١٢	(الظن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		(ثانيا) مسائل الواقع .
		” في الوطن “
		الوطن . ماهيته . تقدير توافر عنصرى الاعتياد والاستيطان بحل الإقامة . من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . مجرد إعلان الخصم فى مكان معين . لا ينهض دليلا على إتخاذ موطنه له .
٦٧٧	١٢٣	(الظن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		١ - ترك المعلن إليه موطنه من عدمه وقت الإعلان . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره .
١٩٠٤	٣٥٣	(الظن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٢)
		٢ - الترجيح بين البيئات . من سلطة محكمة الموضوع . الجدل فى ذلك . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٩٠٤	٣٥٣	(الظن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ - الموطن . تقدير عنصر الاستقرار ونية التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع .
١٩١٠	٣٥٤	(الظن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
		٤ - تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاعتبطان . واقع تستقل به محكمة الموضوع .
٢١١٥	٣٩٣	(الظن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
		« في المسئولية »
		١ - علاقة السببية بين الخطأ والضرر . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض شرطه مثال بشأن خطأ المشرف على حمام السباحة .
٣٥٦	٧١	(الظن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات . الغش والخطأ الجسيم . ماهية كل منهما . تقدير جسامته الخطأ . من سلطة محكمة الموضوع .
٥١٤	١٠١	(الظن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٤)
		٣ - شرطا توافر القوة القاهرة . عدم إمكان توقع الحادث وإستحالة دفعه . إستقلال محكمة الموضوع بتحصيها .
٩٣٠	١٨٣	(الظن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٤ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع مادام إستخلاصها مائفا .
٩١٠	١٨٣	(الظن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - استخلاص عناصر الغش المبطل للتصرفات . تقدير ما يثبت به . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضاها على أسباب سائغة .
١٣٧٣	٢٦	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
		٦ - الخطأ المهني الجسيم . ماهيته . تقدير جسامته الخطأ من سلطة محكمة الموضوع .
١٧٨٨	٣٢٣	(الطن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٩)
		٧ - دعوى التعويض . تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع .
١٩٧٨	٣٦٧	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)
		« في الحراسة »
		تقدير الضرورة والخطورة في النزاع الموجب لعرض الحراسة . من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
١٩٠	٤١	(الطن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		« في الشفعة »
		تقدير قيام التعايل بقصد إسقاط حق الشفع في الشفعة . من سلطة قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا .
٤٨١	٩٣	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		« في فهم الواقع »
		١ - فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
٢٠١٠	٣٧٤	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - امتنخلاص الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر وتقدير أدلة الدعوى . واقع تستقل به محكمة الموضوع متى كان امتنخلاصها سائفا . عدم الزامها بالرد امتنخلالا على كل حجج الخصوم .
٢١٧٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠) « في إيجار الأما كن »
		١ - صسفة التهجير للتنازل له عن الإيجار . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . جواز إثباتها - باعتبارها واقعة مادية - بطرق الإثبات كافة . لمحكمة الموضوع سلطة امتنخلاص توافرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
٢٦١	٥٤	(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٢ - تحرير بطاقة التهجير . لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صسفة التهجير . نفى الحكم المطعون فيه صسفة التهجير من المتنازل له عن الإيجار لأن البطاقة لا تطابق الحقيقة . لا خطأ طالما كان امتنخلاصه سائفا .
٢٦١	٥٤	(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٣ - طلب إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تتألف شروط الإيجار المعقولة وضار بالمؤجر . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون امتنخلاصها سائفا .
٢٨٧	١٣٤	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٤ - تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة . تقدير مبرره وقبوله . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .

الصفحة	القائمة	
		الادعاء بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٨	١٥٧	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٥ - إخلاء الشخص المحتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد . شرطه . عدم وجود مقتضى . تقدير ذلك . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
١٤٦٤	٢٧٧	(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢١)
		(ثالثا) مسائل الإثبات :
		١ - عدم التزام الخبير بأداء عمله على وجه محدد . خضوع عمله ومدى كفايته لتقدير محكمة الموضوع .
٢٩٧	٦١	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)
		٢ - اليمين الحاسمة . ملك الخصم . إلزام القاضي بإجابة طلب توجيهها متى توافرت شروطها وكان الطالب غير متعسف في طلبها . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص كيدية اليمين متى استندت لأسباب سائفة .
١٠١٧	١٩٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		٣ - تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصه سائفا .
١٢٤٣	٢٣٦	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٦)
		٤ - الإثبات في المواد التجارية . جواز الإثبات بالبينة كقاعدة عامة . عقود . شركات التضامن والتوصية والمساهمة وجوب إثباتها بالكتابة . شركات الواقع . جواز إثباتها

الصفحة	القائمة	
		بالبيتة . لمحكمة الموضوع استخلاص قيامها من ظروف الدعوى .
١٣٣٦	٢٥٤	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٢) ٥ — الاقرار غير القضائي . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الإثبات متى كان تقديرها سائغا .
١٥٣١	٢٨٨	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) ٦ — إجازة الأصيل لتصرفات الوكيل خارج حدود وكالته وإجازة عمل الفضولي . استخلاص هذه الإجازة من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا .
١٦٢٨	٣٠٤	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٣١) ٧ — للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة وإن لم يدع أمامها بالتزوير . حسبها بيان الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك .
١٩٤٠	٣٦٠	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥) ٨ — أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير مجزئاً على أسبابه . مؤداه عدم التزامها بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه .
٢٠٠٠	٣٧٢	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٤) ٩ — الحيابة التي تصلح أساساً للنمك بالتقادم . شروطها استقلال محكمة الموضوع بتقدير توافر هذه الشروط .
٢٠٥٣	٣٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨) ١٠ — وضع اليد . واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . تعرف نية واضع اليد من سلطة محكمة الموضوع .
٢٠٥٣	٣٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)

الصفحة	القائمة	
		١١ - طالب ندب خير آخر . عدم التزام المحكمة بإجابته حتى وجدت في تقرير الخبير السابق وفي أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم إشارتها إلى هذا الطلب . قضاء ضمني برفضه .
٢٠٨٢	٢٨٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢) ...
		١٢ - المانع من الحصول على سند كتابي . استقلال قاضي الموضوع . بتقديره . شرطه . أن يقيم قضاءه على أصحاب مائفة .
٢١٥٦	٤٠١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩) ...
		(رابعاً) في تقدير الدليل :
		التنازل الضمني عن الحق . تقدير أدلته . من ملطة محكمة الموضوع .
٥٥٧	١٠٩	(الطن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) ...
		(خامساً) في تفسير العقود .
		تفسير العقود من ساطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها ليس فيه خروج عن المعنى الظاهر لعباراتها .
١٩٩٢	٢٧٠	(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) ...
		مسئولية
		(أولاً) المسؤولية العقدية :
		١ - الالتزام التعاقدى . إتساعه يشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعة التزام صاحب الفندق قبل النزول .

الصفحة	القاعدة	
٢٥٥	٥٣	شموله فضلا عن تقديم المكان إتخاذ الحيلة واصطناع الحذر مما قد يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته . (الظن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
٢٥٥	٥٣	٢ - التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة نزلائه . إلتزام ببذل عناية . كفاية إثبات الدائن قيام العقد دون حاجة لإثبات الخطأ . للمدين نفى مسئوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص العادي في تنفيذ التزامه . (الظن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)
٢٥٥	٥٣	٣ - تحقق الشرط الجزائي . أثره . إقتراض وقوع الضرر نفى ذلك . وقوع عبء إثباته على المدين أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه . (الظن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣)
٥٠٨	١٠٠	٤ - فقد نقل لأشخاص . إلتزام الناقل بضمان سلامة الراكب . إلتزام بتحقيق غاية . عدم إلتزام الراكب بالضرر بإثبات وقوع خطأ في جانب الناقل . نفى مسئوليته . شرطه . (الظن رقم ٢٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
١٥٥	٢٩٠	٥ - إعتبار الحادث قوة قاهرة . شرطه . سقوط الأمطار وأثرها على الطريق الترابي . أمر مألوف يمكن توقعه في مثل ظروف الحادث موضوع الدعوى . (الظن رقم ٢٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
١٥٥١	٢٩٠	٦ - المدين في المسؤولية العقدية . إلتزامه بتعويض الضرر المتوقع مادة وقت التعاقد . الضرر المتوقع . قياسه بمقياس موضوعي لا شخصي . (الظن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)
٣٥٨٧	٢٩٦	

الصفحة	القاعدة	
١٩٧٨	٣٦٧	٧ - تحدى مالك المقار بأن مسئوليته قبل تابع المستأجر عقدية وليست تقصيرية . دفاع بخالطة واقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢) "مسئولية الناقل البحري" .
٧٦٠	١٥٠	١ - تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . المستأجر إصدار سندات شحن لصالح الغير . مسئوليته عن تنفيذها باعتباره ناقلا . عدم انتفاء مسؤولية مالك السفينة إلا إذا كان الغير يعلم بتأجيرها . وجوب الرجوع في ذلك إلى سند الشحن . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)
٨٣٢	١٦٤	٢ - عقد النقل البحري . عدم انتضائه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى مصلحة الجمارك . غير مبرئ لئذ الناقل قبل المرحل إليه . حلة ذلك . (الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)
٨٣٢	١٦٤	٣ - الاتفاق على إعفاء الناقل من المسؤولية عن الضرر الذي يلحق البضاعة قبل الشحن أو بعد التفريغ . لا محل لأعمال شرط الإعفاء طالما خلت الأوراق مما يفيد حصول الضرر خلال هاتين الفترتين . (الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)
٨٣٢	١٦٤	٤ - الاتفاق على أعمال شرط "بارامونت" . مؤداه . تطبيق معاهدة بروكسل سنة ١٩٢٤ بشأن سندات الشحن . (الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
٨٣٢	١٦٤	٥ - هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . أثره . إفتراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرسل إليه . الأعمال التحضيرية لمدة بروكسل . (الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٠)
١٩٣٧	٣٥٩	٦ - تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . عدم انتفاء مسؤولية المالك إلا إذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به أو منح ائتمانه للتأجير شخصيا رغم جهله بصفته . (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٨٠)
٤٢٢	٨١	« مسؤولية شركات التأمين » التأمين الاجبارى من حوادث سيارات النقل . مريانه لصالح الركاب المصرح بركوبها بمحاور قائد السيارة . عدم امتداد التأمين لغيرهما من الركاب في صندوق السيارة . (الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٠)
٩٨	٢٢	(ثانيا) المسؤولية التقصيرية . « الخطأ » ١ - تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا . وقوعه على مسؤولية طالب التنفيذ . تحمل مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/١/١٩٨٠)
٢٩٧	٦١	٢ - إساءة استعمال الحق . مناطها . معيار الموازنة بين مصلحة صاحب الحق وبين الضرر الواقع على الغير . معيار مادي دون النظر للظروف الشخصية للمتضرر أو المضرور . (الطن رقم ١٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨٠)

المادة	القائمة	المادة
		٣ - عدم مسئولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسئوليته إذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أثناء استمهالها . أحوال مساءلته عن التضمينات . ورودها على سبيل الحصر .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)
		٤ - أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات . انقش والخطأ الحسيم . ماهية كل منهما . تقدير جسامته الخطأ . من سلطة محكمة الموضوع .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)
		٥ - إشراك أحد القضاة في المداولة دون سماعه المرافعة : أو عدم إثبات تخلف أحدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله . أثره . بطلان الحكم . عدم جواز مخاصمة القاضي لهذا السبب ، طالما لم ينص القانون على مساءلته . القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات . غير جائز .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)
		٦ - وجوب إيداع مسودة الحكم عند صدوره . عدم ترتيب البطلان إذا أودعت المسودة بالملف عندئذ ثم تبين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)
		٧ - القضاء بأن قصور الحكم في أسبابه أو خطئه في تفسير العقد لا يرقى إلى مرتبه الخطأ المهني الحسيم . منازعة للطعن بشأن مدى جسامته الخطأ . مجادلة موضوعية . تنحصر فيها رقابة محكمة النقض .
٥١٤	١٠١	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القائمة	
		٨ - البلاغ الكاذب . مساءلة المبلغ عن التعويض . عدم تحققها إذا قامت لديه شبهات تبرر اعتقاده بصحة مانسبه المبلغ ضده .
٧٧٥	١٥٣	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٨٠)
		٩ - تخطي الطالب في الإفادة للتأرج رغم استيفائه للشروط التي وضعتها وزارة العدل . عدم إدعائها بوجود أى مسوغ للتخطي . أثره . إعتبار القرار مشوباً بإساءة استعمال السلطة .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٤/١٩٨٠)
		١٠ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إمتصاص الخطأ الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع مادام استغلاصها سابقاً .
٩٣٠	١٨٢	(الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٠)
		١١ - تعدد المسئولين عن عمل ضار . أثره . إلزامهم متضامين بالتعويض . الاستثناء إستغراق خطأ أحدهم مانسب للاتخرين من خطأ .
١٤٧١	٢٧٨	(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٠)
		١٢ - التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة . لا يشمل الأضرار التي لحقت لركابها ولا يغطي المسئولية المدنية عن الإصابات التي تلحق لهم .
١٤٩٨	٢٩	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٨٠)
		١٣ - التأمين من المسئولية . عدم اقتصاره على مسئولية المتعاقد مع المؤمن جواز شموله مسئولية عن وقع منه الحادث ولو لم يكن المتعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله .
١٦٥١	٣٠٧	(الطن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٣/١/١٩٨٠)

المصنعة	القاعدة	
١٦٥١	٣٠٧	١٤ — التأمين الإجبارى من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . المقصود به . حماية المضرور بضمان حصوله على حقه في التعويض . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
١٦٥١	٣٠٧	١٥ — مسؤولية شركة التأمين المؤمن لديها عن حوادث السيارات . التزامها بتغطية مسؤولية أى شخص يقع منه الحادث متى ثبت خطأه . لا يغير من ذلك انتفاء مسؤولية مالكها . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
١٦٥١	٣٠٧	١٦ — مسؤولية شركة التأمين المؤمن لديها عن حوادث السيارات . للضرور حتى مطالبتها بالتعويض بدعوى مباشرة . إختصاص مالك السيارة فى الدعوى أو تقرير مسؤوليته بحكم سابق . ليس شرطاً لقبول الدعوى . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٣)
١٧٣٦	٣٢٣	١٧ — الفعل الضار الواقع من أحد التلاميذ بفناء المدرسة قبل انتهاء الدراسة . مسؤولية رئيس المدرسة متولى الرقابة عن التعويض . لا تنفى باختيار مشرفين للملاحظة التلاميذ . تحقق مسؤولية هؤلاء المشرفين أيضاً . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
١٧٣٦	٣٢٣	١٨ — مسؤولية متولى الرقابة أساساً . تقبها بإثبات المفاجأة فى وقوع الفعل الضار . وجوب أن تكون المفاجأة قد بلغت حداً لا يجدى معه الرقابة فى منع وقوعه . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
١٧٣٦	٣٢٣	١٩ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مناطها علاقة التبعية . قوامها السلطة الفعلية المنهوع فى التوجيه

الصفحة	القاعدة	
		والرقابة . جواز مباشرة هذه السلطة من تابع آخر نيابة عن المتبوع ولحسابه . مثال بشأن خطأ أحد عمال المقاول من الباطن .
١٨٦٤	٢٤٦	(الظن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥)
		٢. — مستولية حارس البناء . استنادها إلى خطأ مفترض في جانبه غير قابل لإثبات العكس . انتفاؤها بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر .
١٩٧٨	٢٦٧	(الظن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)
		٢١ — الجمعية التعاونية الزراعية . لها شخصية اعتبارية . ق ٥١ لسنة ١٩٦٩ . لا يغير من ذلك خضوعها لإشراف الدولة . الحكم برفض الدفع بانتفاء صفة وزير الزراعة من عمل تابع الجمعية غير المشروع . خطأ .
٢٠١٦	٢٧٥	(الظن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)
		٢٢ — مسئولية الإدارة مع تابعها الموظف الخطيء . عن تعويض المضرور . م ١٧٤ مدني . رجوعها عليه بما حكم به طاماً . قاصر على حالة الخطأ الشخصي دون المرفق . المقصود بالخطأ الشخصي .
٢١٧٥	٤٠٥	(الظن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)
		٢٣ — استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر وتقدير أدلة الدعوى . واقع تستقل به محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً . عدم التزامها بالرد استقلالاً على كل حجج الخصوم .
٢١٧٥	٤٠٥	(الظن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

الرقم	القاعدة	المقابلة
		« الضرر والتعويض عنه »
		١ - التعويض عن الضرر المادي . مناطه . وجوب أن يكون الضرر قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا . لا يكفي مجرد احتمال وقوعه في المستقبل .
١٧٩	٢٨	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦)
		٢ - موت المضرور في الحال نتيجة الاعتداء عليه . ضرر مادي . إنتقال الحق في التعويض عنه إلى ورثته .
٢٥٥	٥٣	(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)
		٣ - فسخ العقار . فعل ضار . الربح هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصد . تعدد المسؤولين عن هذا الفعل الضار . أثره . التزامهم متضامون بالتعويض .
٧٠١	١٣٧	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٤ - حق العامل أو ورثته قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن إصابات العمل . إختلافه عن حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
٩١٠	١٨٣	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٥ - التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعمل طالب التعويض فعلا وفي نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار كانت محققة .
٩٣٧	١٨٤	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧)
		٦ - ثبوت أن تخطي الطالب في الاعارة لتأجير مشوب بإساءة استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار أديبية ومادية .
٢٩	٧	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		« علاقة السببية »
		١ — علاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستفل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض . شرطه . مثال بشأن خطأ المشرف على حمام السباحة .
٢٥٦	٧١	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ — حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . نطاقه . إمتداد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمة فيه . لاجية له في تقدير القاضي المدني للتعويض .
١٩٩٨	٣٧١	(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		« المسؤولية الشيعية »
		مسئولية حارس الأشياء مسؤولية تقصيرية . إفتراض مسؤولية الحارس . قاصر على المسؤولية المدنية . هلة ذلك .
١١٨١	٢٢٧	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		« حجية الحكم الجنائي »
		الحكم نهائيا ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسؤولة بالحق المدني . استناده إلى ثبوت السبب الأجنبي وهو خطأ الغير . أثره . عدم جواز إقامة المضرور دعواه بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة على أساس المسؤولية الشيعية .
١١٨١	٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)
		« تقادم دعوى المسؤولية »
		مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية . مصدرها

الصفحة	القاعدة	
		القانون وليس العمل غير المشروع . سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم المادي دون التقادم الثلاثي .
٢٨	٧	(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٤/١٩٨٠) ..
		معارضة
		إستئناف الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية . خضوعه للقواعد المبينة باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . عدم جواز إستئنافه .
١٨٢	٢٩	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٦/١/١٩٨٠) ..
		معاهدات
		١ — الاتفاق على أعمال شروط « بارامونت » . مؤداه . تطبيق معاهدة بروكسل لسنة ١٩٢٤ بشأن سندات الشحن .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠)
		٢ — هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . إقتراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرسل إليه . الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٠)
		٣ — ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأبوية استعمالها . التسجيل لا يثبت أن يكون ثبوتها على الملكية . ثبوتها بأبوية استعمالها . ثبوت الملكية لمن قام بتسجيلها واستعمالها لمدة خمس سنوات لا يثبت على التسجيل دون حصول الغير على حكم بصحة منازعته في الملكية .
١٨٢٧	٢٤٠	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٢/١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . المراحل السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ . خضوعها للقانون التجاري البحري لقادم دعوى التعويض عن الضرر . خضوعها لأحكام هذا القانون دون أحكام المعاهدة طالما حدث بعد تفريغ البضاعة .
١٨٣٢	٣٤١	(الظن رقم ٣١٢ لسنة ٤٤٤ ق — جلسة ١٩٥٠/٦/٢٣)
		• — نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية مصر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداها . نادى السيارات يعد كفيلا متضامنا بحكم القانون مع طالب الترخيص .
٢٠٩١	٣٨٩	(الظن رقم ٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
ملكية		
(أولا) أسباب كسب الملكية :		
« الحيازة » .		
		١ — الحكم المقرر لحق الملكية . عدم سقوطه بالتقادم . إعتباره متبعا لأثره ولو لم ينفذ . عدم جواز إطرأحه إلا إذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية .
٣٦٠	٧٢	(الظن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ — ترخيص جهة الإدارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير لرى أرض الحار . الحيازة المستندة إلى حق استعمال المسقاة . حيازة تنتفى بها نية تملك أرض المسقاة مهما طال أمدها . الاستثناء تغيير سبب الحيازة .
٥٧٣	١١٢	(الظن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)

القائمة المنقحة

		٣ — وجود حصة شائعة لوقف خبرى فى الأقطيان على النزاع . أثره . عدم جواز كسب ملكية هذه الأقطيان بالتقادم . م ٩٧٠ مدنى بهد تعديلها . فوز نصيب الخيرات بقرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف . لا عمل لأعمال الأثر الرجعى للقسمة فى هذا الخصوص . علة ذلك .
٨٢٩٩	٣١٧	(الطن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٤ — أسباب كسب الملكية : ورودها فى القانون على حيل الحصر . محاضر التسليم بناء على حكم مرسى المزاد . لا تعد كذلك ولو تم تسجيلها .
١٨٧٢	٣٤٨	(الطن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٧ — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦)
		٥ — اكتساب الملكية بالتقادم . وجوب بيان الحكم للوقائع التى تؤدى إلى توافر شروط وضع اليد . لا إلزام ببيان كل شرط على استقلال .
٢٠٢٠	٣٧٦	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١١)
		٦ — الشريك على الشيوع . جواز تملكه بالتقادم حصص باقى الشركاء . شرط ذلك .
٢٠٥٣	٣٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		٧ — المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . شرطها . الدعوى بطلب بطلان حكم مرسى مزاد عقار غير قاطعة لملك هذا العقار بالتقادم . علة ذلك .
٢٠٥٣	٣٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		٨ — الحيازة التى تصلح أمعاء التملك بالتقادم . شروطها . استقلال محكمة الموضوع بتقدير توافر هذه الشروط .
٢٠٥٣	٣٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)

«الاتصاق»

١ — إقامة منشآت على أرض غير مملوكة لمن أقامها من ماله الخاص . صيرورتها ملكا لصاحب الأرض بالاتصاق . شرطه . أن يتم البناء دون اتفاق سابق معه . المادة ٩٢٢ مدني .

(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٠) ... ٩٩ ... ٥٠٥

٢ — إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بدون إذن من المؤجر . م ٩٢ «مدني» . عدم إبداء المؤجر زغبته في تملك هذا البناء . أثره . إعتباره مملوكا للمستأجر . عدم جواز إلزامه بمقابل انتفاعه به .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٠) ... ١٥٦ ... ٧٩٤

٣ — شراء الوكيل المستتر العقار بعقد غير مسجل . إنصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الاتصاق .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٢٤/٤/١٩٨٠) ... ٢٣١ ... ١٢٠١

«الميراث»

إقامة الحكم قضاء في ثبوت الملكية على الميراث . النعي عليه في خصوص ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد . غير منتج .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٥/١/١٩٨٠) ... ٣٦ ... ١٩٢

(ثانيا) إثبات الملكية :

١ — الملكية بالميراث أو وضع اليد . جواز الإثبات فيها

الصفحة	القائمة	
		بكافة طرق الاثبات . لا تثريب على المحكمة إن هي اعتندت في قضائها إلى شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين .
١٦٢	٣٦	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		٢ — إهداء الطامن شراء المنقولات من المطعمون عليه . دون أن يقدم دليلا على ذلك . قرينة على ملكية الأخير لهذه المنقولات .
٨٠٦	١٥٩	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)
		٣ — ملكية الزوجة في شريعة الأقباط الأرثوذكس للمنقولات مسكن الزوجية قرينة قانونية بسيطة وليست قاطعة . للزوج إثبات حكمها .
١٥٩٤	٢٩٧	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)
		٤ — ملكية العلامة التجارية . ثبوتها بأصقية استعمالها . للتسجيل لا يعدو أن يكون قرينة على الملكية . جواز نقيها لمن يثبت أصقيته في استعمالها . ثبوت الملكية لمن قام بتسجيلها واستعمالها لمدة خمس سنوات لاحقة على التسجيل دون حصول الغير على حكم بصحة منازعته في الملكية .
١٨٢٦	٢٤٠	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)
		٥ — وضع اليد . واقعة مادية . جواز إثباتها بكافة الطرق . تعرف نية واضح اليد من سلطة محكمة الموضوع .
٢٠٥٣	٢٨١	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		(ثالثا) إنتقال الملكية :
		١ — الأراضي الفضاء المعدة للبناء المملوكة للخاصين للحراسة . أيلولة ملكيتها للدولة . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . إلزام مدير

الصفحة	القائمة	
		إدارة الأموال بردها إلى أصحابها نفاذا للقرار الجمهوري ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ . وجوب استئصال قيمتها من التعويض المقرر لهم .
٨٤	٢٠	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢) ٢ - استئناف اليازم الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد . جواز تمسكه بانتقال ملكية المبيع إلى مشتر آخر منه . لا يعد هذا اندفاع تعرضا منه للمشتري الأول .
٣٦٧	١٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٣ - دعوى صحة التعاقد . عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى قبل المشتري الآخر من ذات اليازم . القضاء برفض الدعوى بطالب نقل الملكية إلى المدعى . لا خطأ .
٣٦٧	٧٣	(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٣١) ٤ - بيع الصيداية إلى غير صيدلي مرخص أو بيعها لصيدلي موظف أو مالك لصيدليتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام . المشروع في بيع إحدى الصيدائتين بعد البيع . لا أثر له .
١١٩٣	٢٣٠	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٥ - عقد البيع ولو لم يكن مشهورا . أثره . انتقال كافة الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعوى المرتبطة به إلى المشتري . حقه في استلام المبيع وطرد الغاصب منها .
١٦٨١	٣٤٥	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥) (رابعا) دعوى الملكية : ١ - تكييف الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . وجوب

الرقم	القاعدة	المادة
		إلزامها بطلبات الخصوم ومهيب الدعوى . الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى . قضاء بمالم يطلبه الخصوم .
٥٧٣	١١٢	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢١)
		٢ — عقد البيع غير المسجل . أثره . انتقال الحيازة القانونية للدين المبيعة والدعوى المرتبطة بها إلى المشتري . دعواه بطرد الغاصب من الدين . القضاء بوصفها دعوى استحقاق . خطأ .
١١٧٨	٢٢٦	(الطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٢)
		(خامسا) القيود الواردة على الملكية :
		حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . نشوؤه من وقت صيرورة العقارين محل الارتفاق المتبادل مملوكين للمالكين مختلفين مع تماقهما على هذا الوضع . وجوب أن يكون إلغاؤه باتفاق صريح بينهما . لا يكفي خلو عقد البيع من شموله هذا الحق ، أو ضمان خلو البيع من الحقوق العينية .
١١٣٦	٢١٧	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٥)
		”حق الملكية الخاصة“ .
		الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة أو غيرها من الحقوق والحريات العامة . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنه . م ٥٧ من الدستور . الاعتداء على حق الملكية الخاصة . لا يندرج تحت هذا النص .
١٢٧٩	٢٤٣	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١)
		(سادسا) مسائل متنوعة :
		١ — قصر تملك المعبدليات على الميادنة المرخصين . عدم

الصفحة	القاعدة	
		جواز أن يكون الصيدلى مالكا أو شريكا في أكثر من صيدلية أو أن يكون موظفا حكوميا . ق ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . أحكام متعلقة بالنظام العام فرض المشرع لمخالفتها عقوبة جنائية .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٢ — ضم دعوى تثبيت ملكية إلى دعوى عدم تقاذع قد بيع عن ذات المقار . أثره . استئناف الحكم الصادر في أيهما شمول الحكم الصادر في الدعوى الأخرى .
١٨٩٩	٣٥٢	(الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٦)
موطن		
(أولا) الموطن الأصلي :		
		١ — إفعال بيان إمام الموظف الذى تسلم صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . بيان موطن المحامى الموكل من الطاعنين . إفعال بيان موطنهم بالصحيفة . لا بطلان .
٦٢٩	١٢٣	(الطن رقم ١٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ — الموطن . ماهيته . تقدير توافر عنصرى الاعتياد والاستيطان بحمل الإقامة . من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . مجرد إعلان التحم في مكان معين . لا ينهض دليلا على اتخاذ موطن له .
٦٧٧	١٢٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٣ — الموطن . تقدير عنصر الاستقرار ونية التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع .
١٩١١	٣٥٤	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)

الصفحة	القائمة	
		٤ - الموطن في الشريعة الإسلامية . المقصود به . الموطن يحتمل التعدد ، ولا ينتقص بموطن الساكن .
٢١١٥	٢٩٢	(الطبعة رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		(ثانيا) الموطن المختار :
		١ - إتخاذ المقيم موطنًا مختارًا له . وجوب إخطار خصمه عند إلغائه وإلا صح إعلانه فيه . بمجرد إتخاذه موطنًا مختارًا جديدًا أثناء سير الدعوى . لا يعد دليلًا على إلغاء موطنه السابق مالم يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء . علة ذلك .
١١٧٣	٢٢٥	(الطبعة رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١)
		٢ - بيان المدعى لموطنه المختار بصحيفة الدعوى دون الإفصاح عن موطنه الأصلي . أثره . جواز إعلانه بصحيفة الطعن في هذا الموطن المختار . بيان موطن أصلي غير صحيح أو ذكر بيان ناقص له . إعتباره في حكم إغفال هذا البيان . م ٢١٤ مرافعات .
١٢٤١	٢٥٥	(الطبعة رقم ٢٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٢)
		(ثالثا) موطن الأعمال :
		١ - الأجنبي - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا - الذى يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة في مصر . المكان الذى يزاول فيه نشاطه . إعتباره موطنًا له بالأسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٣٨٨	٧٦	(الطبعة رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التى تباشر نشاطا تجاريا في مصر . إعتباره موطنًا لمالك السفينة . وجوب احتساب

الصفحة	القائمة	موطن
		موايد المسافة من هذا الوطن دون موطنه الأصلي في الخارج مثال في الطعن بالنقض .
٢٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٤) "موظفون"
		مسئولية الإدارة مع تابعها الموظف المخطيء عن تعويض المضرور. م ١٧٤ مدني. رجوعها عليه بما حكم به عليها. قاصر على حالة الخطأ الشخصي دون المرفق . المقصود بالخطأ الشخصي .
٢١٧٥	٤٠٥	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠) مؤسسات عامة
		١ — المؤسسات العامة . اختصاص الإدارات القانونية بها مباشرة الدعاوى أمام المحاكم . نيابة إدارة قضايا الحكومة عن هذه المؤسسات . شرطه . صدور تفويض لها من مجلس إدارتها . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
١٤٥٩	٢٧٤	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٥) ٢ — إلغاء المؤسسات العامة . التفرقة بين المؤسسات التي تمارس نشاطا بذاتها وتلك التي لا تمارس نشاطا بذاتها . م ٨٤٧ ق ١١١ لسنة ١٩٧٥ .
١٩٦٢	٣٥٣	(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥) ٣ — إلغاء المؤسسة . أثره . إنتضاء شخصيتها وأيلولة حقوقها والتزاماتها إلى الجهة التي يحددها الوزير المختص مع وزير المالية .
١٩٦٢	٣٦٣	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥)

(ن)

نظام عام . نقابات . تقض . نقل . نيابة عامة

نظام عام

(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام :

(أ) القواعد الآمرة :

١ — القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام . ماهيتها .

(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ... ٢٣٠ ١١٩٣

٢ — قصر تلك الصيدليات على الصيادلة المرخصين .
عدم جواز أن يكون الصيدلي مالكا أو شريكا في أكثر من
صيدليتين أو أن يكون موظفا حكوميا . ق ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
أحكام متعلقة بالنظام العام فرض المشرع لمخالفتها عقوبة
جنائية .

(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ... ٢٣٠ ١١٩٣

٣ — بيع الصيدلية إلى غير صيدلي مرخص أو بيعها لصيدلي
موظف أو مالك لصيدليتين . باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة
متعلقة بالنظام العام . الشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد
البيع . لا أثر له .

(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ... ٢٣٠ ١١٩٣

٤ — أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . نطاق مبادئها
من حيث الزمان .

(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٣١) ... ٣٠٣ ١٦٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأطيان المخالفة من المورث . وجوب تقدير قيمتها على أساس القيمة الإيجارية المحددة في سنة الوفاة . لا يغير من ذلك تصالح مصلحة الضرائب مع الورثة على غير ذلك الأساس واعتماد اللجنة المختصة لهذا التصالح والقضاء بانتهاء المنازعة في هذا الشأن . حلة ذلك .
١٧١٧	٣١٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٦ - تحديد مسئولية الجاني عن الجريمة المتعلقة بالنظام العام . لا يضح أن نكون عملاً لمصالح أو تحكيم . بطلان الالتزام المبني على ذلك .
١٩٨٩	٣٦٩	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢)
		٧ - قبول هيئة التأمينات الاجتماعية أمام محكمة أول درجة تسوية معاش المدعى طبقاً للحكم الذي سيصدر فيها . لا يعد مانعاً من استئنافها له . حلة ذلك . تعلق الأحكام الخاصة بأحكام المعاش بالنظام العام .
٢٠٧٨	٣٨٧	(الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٤)
		(ب) في الطعن :
		١ - جواز الطعن في الحكم من عدمه . أمر متعلق بالنظام العام . وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسها .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨)
		٢ - صحيفة الطعن بالنقض . تقتصرها على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الموضوع . عدم اشتغالها على نفي يتعلق بالاختصاص الولائي . أثره . عدم قبول إثارة النيابة العامة لمسألة الاختصاص . حلة ذلك .
٨٥٧	١٦٩	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٢)

المفحة	القائمة	
		٣ - قبول السحب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالظه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
١٣٧٣	٢٦١	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
		٤ - حظر بيع الحقوق المتنازع عليها لعمال النقضاء والمحامين . جزؤه . بطلان التصرف بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٤٧١ ٤٧٢ مدني .
١٣٧٣	٢٦١	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
		٥ - طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف . اعتباره قبولاً للحكم المستأنف . أثره . عدم جواز إقامته استئنافا فرميا عنه . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٥١٤	٢٨٥	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		٦ - الطلب الجديد في الاستئناف . ماهيته . طلب ورثة العامل الحكم لهم بتأمين إضافي لأول مرة عند نظر الاستئناف . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام .
١٥١٤	٢٨٥	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧)
		(ج) في الأحوال الشخصية :
		الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية للولاية على المال . وجوب نظرها في غرفة مشورة في جلسة سرية . مخالفة ذلك أثره . بطلان الحكم . تعلق ذلك بالنظام العام .
٨٥٤	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ..
		(د) في إيجار الأماكن :
		١ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر التاجر لتنازله عن جزء

الصفحة	القائمة	
		من العين المؤجرة للغير . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيح هذا التنازل بشروط معينة أثناء نظر الاستئناف . وجوب تطبيق أحكامه على واقعه الدعوى لتعلقها بالنظام العام .
٦٣٩	١٢٥	(الطن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٢ — خضوع عقد الإيجار لأحكام القانون السارى وقت إبرامه . الاستثناء . أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام . وجوب تطبيقها بأثر فوري .
٦٧١	١٣٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١)
		٣ — عقود إيجار الأماكن . حظر الاتفاق فيها على أجرة تزيد على الأجرة القانونية . جواز الاتفاق على أجرة أقل . تخفيض الأجرة التعاقدية إنفاذاً بين الطرفين . وجوب الاعتداد بهذا الاتفاق عند تحديد الأجرة القانونية .
٧٣٤	١٤٤	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٤ — إلزام المحكمة بطلبات الخصوم في الدعوى . خروجها من هذا النطاق . أثره . إعتبار الحكم وارداً على غير محل . بطلانه بطلاناً أساسياً متعلقاً بالنظام العام .
١٨٠١	٢٣٥	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)
		• طلب تخفيض أجرة العين إلى مبلغ معين . القضاء بتخفيضها إلى مبلغ أقل باعتبار أن تحديد الأجرة متعلق بالنظام العام . خطأ في القانون .
١٨٠١	٢٣٥	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة . غير متعلق بالنظام العام
		عدم تمسك الخصم بذلك قبل سماع شهادة الشهود . إعتباره
		تنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني .
١٢٠١	٢٢١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

نقابات

		١ — دعوى النقابة دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وصيبتها وآثارها . القرار الصادر من هيئة التحكيم في دعوى النقابة . لاجبة له في النزاع القائم بين العامل والشركة .
١٠٨٨	٢٠٩	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
		٢ — الأتعاب المستحقة للمهندس النقابي عند عدم الاتفاق عليها . اختصاص مجلس النقابة بتقديرها . عدم انتظام في الميعاد من قرار المجلس . أثره . اكتساب قوة الأمر المقضي . لا يغير من ذلك أن تكون المنازعة حول سبب الالتزام .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)

نقض

إجراءات الطعن :

(أولا) رفع الطعن :

		١ — إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها الفصل في بعض الطلبات . وجوب اتباع الأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .
١٠٥	٢٣	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطعن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح لأجل لصدور تفويض خاص من اذينة للإدارة . حلة ذلك . القانونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
١٤٠٢	٢٦٦	(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		٣ - رقم الطعن بالنقض بطاب أودع قلم كتاب المحكمة توافرت فيه بيانات صحيفة الطعن . لا بطلان . حلة ذلك .
١٧٠٧	٣١٨	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨٠)
		(ثانيا ميعاد الطعن :
		١ - ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة . اختباره بإيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .
٧٠	١٧	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/١/١٩٨٠)
		٢ - ثبوت أن الشركة الطاعنة . وطنها الأصلي بفرنسا . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن طالما لم يثبت أنها تزاوّل نشاطا تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أو وكلا فيها .
١٨٣٢	٣٤١	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٠)
		٣ - ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . مستون يوما . م ١/٢٥٢ مرافعات . إبقاء قانون المرافعات القائم على المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع . لا أثر له . حلة ذلك .
١٩٤١	٣٦١	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤- الطعن بالنقض . الأصل إيداع صحيفته قلم كتاب محكمة النقض . جواز إيداعه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . م ٢٥٣ مرافعات . إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض وجوب إضافة ميعاد المسافة إن تحقق مبرره .
٢٠٧٣	٣٨٦	(الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠) ..
		٥- تقديم الطعن صورة رسمية للأوراق التي يستند إليها أثناء نظر الطعن . غير مقبول . طالما أن وجه النعي لا يتعلق بالنظام العام . عدم كفاية إيداع صورة غير رسمية منها عند تقديم الطعن .
١٨٨٨	٢٥٠	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨)
		(خامسا) إعلان الطعن :
		١ - الأجنبي - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا الذي يباشر نشاطا تجاريا أو حرفه في مصر . المكان الذي يزاول فيه نشاطه . اعتباره موطنه له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٢ - مقر الوكيل الملاحى للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر . اعتباره موطنه لمالك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون موطنه الأصلي في الخارج مثال في الطعن بالنقض .
٣٨٨	٧٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		٣ - إعلان الطعن . وجوب أن يكون لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي . الإعلان في الموطن المختار . شرطه . م ٢١٤ مرافعات .
٤٠٤	٧٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إغفال بيان إمام الموظف الذى تسلم صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . بيان موطن المحامى الموكل من الطاعنين إغفال بيان موطنهم بالصحيفة . لا بطلان .
٦٢٩	١٢٣	(الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٥ - عدم مراعاة ميعاد إعلان صحيفة الطعن بالنقض . لا بطلان . م ٣/٢٥٦ مرافعات .
٧٠١	١٣٧	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		شروط قبول الطعن :
		(أولا) الصفة :
		١ - الطعن فى الحكم . وجوب أن يكون الطاعن على قيد الحياة وقت رفع الطعن . ليس لمن كان يمثل صفة فى الطعن على الحكم بعد وفاته . إعتبار خصومة الطعن فى هذه الحالة معدومة ولا يصححها إجراء لاحق .
٧١٢	١٣٩	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٢ - شمول التوكيل نيابة الوكيل عن الطاعن أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها . إنساعه لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنا وحضورا .
١٦٢٨	٣٠٤	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		٣ - الإختصاص فى الطعن بالنقض . وجوب رقم الطعن من الخصم بذات صفته أمام محكمة الموضوع . صدور الحكم ضد الوكيل باعتباره ممثلا للأصيل فى الخصومة . إقامة الطعن بالنقض من الأصيل . صحيح .
١٩١٠	٣٥٤	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)

المقابلة	القاعدة	
		(ثانيا) المصلحة في الطعن :
		١ - بطلان الاستئناف . تساويه في النتيجة مع اعتباره كأن لم يكن . المصلحة النظرية الصرفة لا تصلح سببا لنقض الحكم .
٣٣٣	٦٧	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٩)
		٢ - المصلحة في الطعن بالنقض . مناطها . صدور الحكم محققا مقصود الطاعنين . الطعن عليه بالنقض . غير جائز .
٣١١٢	٣٩٢	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
		الخصوم في الطعن :
		١ - الخصومة لا تنعقد إلا بين الأحياء . ثبوت أن أحد المطعون عليهم قد توفي قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . اعتبار الخصومة في الطعن بالنسبة لمتعددة .
٣٠٨	٦٤	(الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨)
		٢ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين . جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن قدموا عن التدخل . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ - ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن . أثره . وجوب إعمالها عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليهم . لا محل لإعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم لهم . حالة ذلك .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٤ - القضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر للمستأجر موث الطاعنات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض

الرقم	القاعدة	المادة
		بالإسبة للطاعات هذا الطاعة الأولى . أثره . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٣	٨٦	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٥ - الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة . جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد فوات الميعاد . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن إن لم يتدخلوا فيه . م ٢١٨ مرافعات .
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٦ - القضاء بانتهاء عقد إيجار الأرض القضاء المؤجرة للورث . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين . اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه . صحيح . م ٢١٨ مرافعات
٤٤٩	٨٧	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩) ٧ - اختصاص هيئة التأمينات الاجتماعية للحكم في مواجهتها . امتناعها للحكم الصادر في الدعوى حاملة لواء المنازعة . أثره . اعتبارها محكوما عليها برفض الاستئناف . طعنها في الحكم بطريق النقض . جائز .
١٥٠٤	٢٨٣	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧) الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .
١٩٤٦	٣٦١	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٩ م - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥) حالات الطعن : ١ - القضاء نهائيا في دعوى سابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم باخلاء المستاجر لصدور قرار من المحافظ

الصفحة	القائمة	
		بالاستيلاء على عين النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه — في مادة مستعجلة — بإخلاء المحافظ بصفته استنادا إلى أن قرار الاستيلاء معدوم . مخالفته لنجية الحكم السابق . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٥٦٤	١١٠	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٠) .. ٢ — مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال . حالات الطعن فيها بطريق النقض . وورودها على سبيل الحصر بالمادة ١٠٢٥ مرافعات . القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) .. ٣ — طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالطالب نتيجة تخطئه دون مبرر في الإهارة الخارج . اختصاص محكمة النقض بنظره .
٢٨	٧	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٨٠/٤/١٥) ٣ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . الخطأ المادي . لا يصلح سببا للطعن بالنقض . مثال : بشأن خطأ مادي وورد بالأسباب والمنطوق .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطعن رقم ١٥٩٠ و ١٦٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢) ٤ — غموض الحكم . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض . جواز الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته بطلب تفسيره .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطعن رقم ١٥٩٠ ، ١٦٠٠ لسنة ٤٨ م — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - جواز الطعن في الحكم من عدمه . أمر متعلق بالنظام العام . وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسها .
٥٣٤	١٠٤	(الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٠)
		٢ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف . جواز الطعن فيه بطريق النقض لأحد الأسباب المقررة قانونا . الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بشأن حكم مرعى الزاد . لا محل له .
١٠٥٦	٢٠٤	(الطنان رقم ٤٥٩ ، ٤٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٠)
		٣ - الحكم الانتهاى الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم في ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى . جواز الطعن فيه بطريق النقض . لا يغير من ذلك أن تكون العناصر الواقعية للحكم السابق غير مطروحة على المحكمة .
١١٥٤	٢٢٢	(الطن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٨٠)
		٤ - جواز الطعن بالنقض استثناء في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته . شرطه . م ٢٤٩ مرافعات .
١٢٦٩	٢٤١	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٣٠/٤/١٩٨٠)
		٥ - الحكم نهائيا يرفض طلب ضم الصغيرة لوالدتها لحاجتها إلى خدمة النساء . مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية ذلك الحكم رغم عدم تغير الظروف . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
١٢٦٩	٢٤٠	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٣٠/٤/١٩٨٠)
		٦ - إختلاس التوقييم على بياض . جريمة معاقب عليها . عدم جواز توجيه التهمة الحاسمة بشأن هذه الواقعة . م ١١٥

الصفحة	القاعدة	
		من قانون الإثبات . إمتناع الحكم المطعون فيه في قضائه إلى هذه المدين . أثره . جواز الطعن فيه بطريق النقض لا بتناؤه على إجراء باطل .
٧٩٠	١٥٥	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢) الأحكام غير الجائز الطعن فيها : ١ - القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية بالنسبة للكفيل المتضامن مع نذب خير لتحديد دين المدين الأصلي . قضاء غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٥٣٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٨) ٢ - ضم الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الى دعوى الخصم بتثبيت ملكيته لذات العين المباعة لصورية هذا العقد الصادر من مورثه . الحكم بصحة العقد وبإعادة الدعوى الأخرى للرافعة . قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من هذا الشق بالغاء الحكم المستأنف . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٦٥٠	١٢٧	(الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨) ٣ - القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بإلزام الوصي الخاص بتقديم كشف حساب . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٨٥١	١٦٧	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩) ٤ - قضاء محكمة أول درجة برفض إبطال إسهاد وراثه مع تحديد جلسة لنظر طلب إثبات الوفاة والوراثة . تأييده

الصفحة	القاعدة	
		استثنافيا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام المستأنف بأتعاب المحاماة . لا يبعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز الطعن فيها استقلالا . حلة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٩١٧	١٨٠	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٦) ٦ - قضاء محكمة أول درجة بالزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى جزءا من المبلغ المطالب به مع إحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة لشق آخر من الطلبات . استئناف المدعى لهذا الحكم . تأييده استثنافيا . قضاء غير منه لتصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض من جانب المدعى . الحكم المطعون فيه برفض بعض الطلبات . غير قابل للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات .
٩٩٩	١٩٤	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣١) ٧ - إقامة كل من الخصمين دعوى باثبات وراثته . القضاء برفض الدعوى الأولى وفي الدعوى المنضمة بثبوت النسب مع إحالتها للتحقيق لا ثبات أن المدعى هو الوارث الوحيد . تأييده استثنافيا . قضاء غير منه لتصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
١٠٠٢	١٩٨	(الطعن رقم ٣٧ ، ٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢) ٨ - الأحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض . المادتان ٢٤٨ ، ٢٤٩ مرافعات . أحكام المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بالنقض .
١٣١٩	٢٥١	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . الطعن فيها بطريق النقض . شرطه . مخالفة الحكم المطعون فيه لحكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضي . عدم جواز الطعن . فيه بطريق النقض .
١٣٩٠	٢٦٤	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		١٠ - اختصاص مصلحة الضرائب للحكم في مواجهتها . رفض استئنافها للحكم الصادر في الدعوى . أثره . طعنها في الحكم بطريق النقض جائز .
١٥٠٤	٢٨٦	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٨٠)
		نطاق الطعن :
		الطعن بالنقض في الحكم المنهى للخصومة . النعي الموجه للحكم السابق عليه بقبول الاستئناف شكلا . إعتبار الطعن شاملا لهذا الحكم . م ٢٥٣ مرافعات .
٨٨٣	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٨٠)
		أسباب الطعن :
		(أولا) السبب الجديد :
		١ - النعي بصورية العقد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٧٦	٩٢	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٠)
		٢ - منازعة المستأجر بورود شرط ضمن البنود المطبوعة بالعقد يفيد عدم قبوله الالتزام بقيمة استهلاك المياه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٥٧	١٠٩	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	نقض
		٣ — النعي المتعلق بسبب يختلط بيمه الواقع بالقانون . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن ترقية عامل .
٥٨٨	١١٤	(الطن رقم ٧٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣)
		٤ — العامل المدرب بإحدى شركات القطاع العام . إلزامه بالتعويض . شرطه . الاستناد إلى قاعدة الإثراء بلا سبب في طلب التعويض . عدم جواز التحدي بهذا الواقع الجديد لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٩٦	١٣٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٤)
		٥ — تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة . تقدير مبرره وقبوله . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع . الادعاء بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٨	١٥٧	(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/١٢)
		٦ — النعي بخلو الملف الاستثنائي من نسخة الحكم الابتدائي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . إثبات الحكم المطعون فيه في مدوناته إطلاعه على ذلك الحكم . اعتبار النعي حارياً عن الدليل .
١٠١٧	١٩٩	(الطن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٣)
		٧ — تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه لإقامته بالخارج . عدم جواز تمسكه بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لخلو بيانات الإعلان من غيابه وإهم المخاطب معه .
١٠٢١	٢٠٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٣)

المرحلة	القاعدة	
		٨ - حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفي مجرد الإشارة في المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف إلى صدور الحكم أو تقديم صورته إلى محكمة النقض . النعى في هذه الحالة . إحتيابه سبها جديدا . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق ، ٩٨٣ لسنة ٤٨ - جلسة ١٩٨٠/٤/١٢)
١٠٦٩	٢٠٦	٩ - النعى بعدم جواز الاحتجاج بالصورة الشمسية لمستند في الدعوى . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢١) ..
١١٦٥	٢٢٤	١٠ - الدفاع الوارد بمذكرة المستأنف أمام محكمة أول درجة والتي استبعدتها لتقديمها بعد الميعاد . عدم التمسك به أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥)
١١٢٤	٢٠٥	١١ - عدم جواز التمسك بأسباب طعن لم ترد بصحيفة الطعن بالنقض . الاستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . مثال في نقل بحري . (الطعن رقم ١٢٢٧ ، ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨) ..
١٢٥٢	٢٢٨	١٢ - قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)
١٣٧٣	١٢٦١	

المرجع	الرقم	المادة
		١٣ - الدفع بعدم الاختصاص القيمي . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . حلة ذلك .
١٩٤٦	٣٢٥	(الظن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/١١)
		١٤ - دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٢٣	٣٥٦	(الظن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠)
		١٥ - محمدي مالك العتاربان مسؤوليته قبل تابع المستاجر عقدية وليست تقصيرية . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩٧٨	٣٦٧	(الظن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٥٠/١٢/٢)
		١٦ - السبب القانوني متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٠٩١	٣٨٩	(الظن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		(ثانيا) السبب الموضوعي :
		تقدير الضرورة والخطر في النزاع الموجب لفرض الحراسة .
		من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
١٩٠	٤١	(الظن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		(ثالثا) السبب المجمل :
		١ - عدم بيان الطامن الدفاع الجوهرى الذى أخفاه الحكم للطعون فيه . نفي مجمل غير مقبول .
٢٦١	٥٤	(الظن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - النعى ببطلان الحكم بسبب قبول المحكمة لمذكرة الحكم دون اطلاع الطاعن عليها . عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم . نعي غير مقبول .
٩٦٠	١٨١	(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩)
		٣ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفا واضحا نافيا عنها الغموض والجهالة . عدم بيان سبب النعي بيانا دقيقا وتقديم المستندات الدالة عليه . نعي غير مقبول .
١٢٨٩	٢٤٥	(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢)
		٤ - ورود بعض أسباب الطعن مجهلا غير مقبول . لا أثر لذلك على باقي أسباب الطعن .
١٩١٠	٣٥٤	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
		(رابعا) السبب المفتقر للدليل :
		عدم تقديم الطاعنة ما يفيد التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية وأنها قدمتها في الميعاد متضمنة الدفاع الذي تدعى إخفال الحكم الرد عليه . نعي عار عن الدليل .
٩٢٢	١٢٢	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		(خامسا) السبب غير المنتج :
		خطأ الحكم المطعون فيه بقضائه باعتباره الاستئناف كأن لم يكن . الطعن فيه لهذا السبب . غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه .
١٨٢	٣٩	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/١/١٦)

المادة	القاعدة	المادة
١٨٢٦	٢١٣	٢ — النعي بأن العلامة التجارية للشركة الأجنبية لا تتمتع بحماية دوالية طبقاً لمعاهدة مدريد . نعي غير منتج طالما أن العلامة مسجلة في مصر طبقاً لأحكام القانون المصري . (الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)
١٩٣٣	٣٥٨	٣ — تضرع المدعى بطلبه أصلياً بالزام الشركة بتسكينه على فئة مالية معينة ، وطلبه احتياطياً بالتعويض النقدي عن تسكينه خطأ على فئة أقل . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي للقاضي للتعامل بطايقه الأصلي . النعي عاينها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج . (الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣)
١٩٢٨	٣٥٧	٤ — طلب المساواة على خلاف حكم القانون . غير جائز . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٣)
٢٠٢٠	٣٧٦	٥ — رفض الدفع بعدم جواز نقار الدعوى لسابقة الفصل فيها استناداً إلى اختلاف الدعويين سبباً . النعي على ما أورده الحكم بشأن اختلاف الموضوع والخصوم . غير منتج . (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١١)
٢٠٤٢	٣٨٦	٦ — إنهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة ، النعي عليه خطأ قانوني ورد في أسبابه . غير منتج . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/١٣)
٢٥٣	٤٩	(ثالثاً) صحيفة الطعن : ١ — توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن . عدم وجوب إثبات درجة قيده بجدول المحامين أو رقم توكيله . (الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — صحيفة الطعن بالنقض . إقتصارها على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الموضوع . عدم إشتغالها على نهي يتعلق بالاختصاص للولائي . أثره . عدم قبول إثارة النيابة العامة لمسألة الاختصاص . حلة ذلك .
٨٥٧	١٦٩	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢)
		٣ — خلو صحيفة الطعن بالنقض من نهي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يثنائه على إجراء باطل شاب إعلان صحيفة الاستئناف أثره . عدم قبول التمسك ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩١٠	٣٥٤	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)
		٤ — شركة . إستقلال شخصيتها الاعتبارية عن شخصية ممثليها . ذكر اسمها المميز لها في صحيفة الطعن — دون إسم ممثليها القانوني — كاف لصحة الطعن .
٢٠٨٢	٣٨٨	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢)
		(رابعاً) إيداع المذكرات والأوراق :
		١ — إقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى إغفالها للفصل في بعض الطلبات . عدم إيداع الطاعن صورة من حكم النقض السابق وصورة من الحكم الاستثنائي المطعون فيه . أثره . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك أن تكون الصورة الأخيرة مودعة بالطعن .
١٠٥	٢٣	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ — تقديم المحامي الذي رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية وبصفقتها وكيالة من الطاعنين الآخرين . عدم تقديم صورة رسمية من قرار

الصفحة	القاعدة	
		الوصاية أو التوكيل الصادر لها من الآخرين . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا الطاعنة الأولى .
٤٤٢	٨٦	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٣ - وجوب إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه وإلا كان الطعن باطلا . أسباب الطعن غير المتعلقة بالأسباب المحال بشأنها . لا عمل لإبطاله بالنسبة لها . الطعن المتعلق بتلك الأسباب . وجوب إبطاله جزئيا .
٩٦٥	١٨٨	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٩)
		نظر الطعن . (أولا) ساطة محكمة النقض :
		١ - تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون نقضه . شرطه . أن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بالقانون دون الواقع نقض الحكم لسبب متعلق بقبول الدعوى . أثره . وجوب نقضه فيما قضى به في الموضوع .
٤٥٥	٨٨	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٢ - إنهاء الحكم سليا في نتيجته . إشتماله على أسباب قانونية خاطئة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٦٧٧	١٣٣	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١)
		٣ - تكييف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للاستولية . من ساطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا .
٩٣٠	١٨٣	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)

المرجع	القاعدة	
		٤ - قصور الحكم في الإفصاح عن سند القانوني . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور متى كان الحكم صحيحا في نتيجته . اعتمادها في تكييف الواقعة على ما حصلت عليه محكمة الموضوع .
١١٩٣	٢٣٠	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤) ٥ - استخلاص عناصر الفش المبطل للتصرفات . تقدير ما ثبت به . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١٣٧٢	٢٦١	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٥) ٦ - التزام محكمة النقض بالفصل في موضوع النزاع عند الطعن في الحكم للمرة الثانية . شرطه . أن يكون الحكم المنقوض قد فصل في الموضوع . إلتصاره على الفصل في إجراء شكلي . أثره . لمحكمة النقض بعد نقض الحكم إحالة النزاع إلى محكمة الموضوع .
١٤٠٩	٢٦٧	(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧) ٧ - الترجيح بين البيّنات . من سلطة محكمة الموضوع . الجدل في ذلك . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
١٩٠٤	٢٥٣	(الطن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ م - جلسة ١٩٨٠/١١/١٢) ٨ - إقامة الحكم قضاءه بتزوير المخالعة على قرائن مجمعة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة .
١٩٤٠	٣٦٠	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥) ٩ - فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .
٢٠١٠	٣٧٤	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١. - وفاة المطعون عليه الأول قبل رفع الطعن بالنقض . آثره . إعتبار الخصومة في الطعن معدومة . هــ ذلك .
٢٠١٠	٣٧٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)
		١١ - استخلاص الخطأ وعلاقة لسببية بين الخطأ والضرر وتقدير أدلة الدعوى . واقع تستقل به محكمة الموضوع متى كان استخلاصها ماتفا . عدم التزامها بالرد استقلالا على كل حجم الخصوم .
٢١٧٥	٤٥٥	(الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)
		(ثانيا) ترك الخصومة في الطعن :
		ترك الخصومة . وجوب أن يكون خلوا من أى تحفظات تهدف إلى التمسك بآثارها . ترك الطاعن للخصومة في الطعن بالنقض بشرط نفاذ عقد البيع المقضى نهائيا بفسخه . آثره . عدم قبول الترك .
٨٧١	١٧٢	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥)
		الحكم في الطعن :
		إقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهم . القضاء برفضه دون بحث الشق الآخر في الحكم المطعون فيه ضد خصم آخر . لا يعد إغفالا للفصل في شق من الطلبات .
١٠٥	٢٢	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		الوصية نفاذها في ثلاث الزكة بغير إجازة الورثة . إنتهاء الحكم إلى أن عقد النزاع في حقيقة وصية . تقريره نفاذها في ثلاث الوارد به دون استظهار عناصر الزكة لبيان القدر الذى تنفذ فيه . خطأ .
٢١٦٨	٤٥٤	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		أثر نقض الحكم :
١٢٥	٢٨	١ - نقض الحكم بالنسبة للطامن في موضوع غير قابل للتنجزة . وجوب نقضه بالنسبة للطامن في الطعن المنظم . (الطعن رقم ٣١٨ ، لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٩/١٠) ..
١٠٥٦	٢٠٤	٢ - بطلان إجراءات البيع الجبرى . موضوع غير قابل للتنجزة . نقض الحكم بالنسبة لمباشر الإجراءات . أثره . وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم في الدعوى . (الطعن رقم ٤٥٩ ، لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/١٠) ..
١٤٠٩	٢٦٧	٣ - نقض الحكم . أثره . وجوب تهجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض . إغفال ذلك . أثره . لكل ذى مصلحة التمسك بسقوط الخصومة . م ١٣٤ مرافعات . (الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧) ..
١٩١٠	٢٥٤	٤ - نقض الحكم . أثره . نقض جميع الأحكام المؤسسة عليه . م ٢٧١ مرافعات . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/١٨) ..
١٩٢٣	٢٥٦	٥ - نقض الحكم كلياً . أثره . زوال الحكم الاستثنائى المنقوض دون الحكم الابتدائى . لمحكمة الاستئناف من بعد الإحالة سلطانها المطلق على الحكم الابتدائى . (الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠) ..
٢٠٥٣	٢٨١	٦ - نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة الاستئناف بمافصلت فيه محكمة النقض من مسائل قانونية م ٢٦٩ مرافعات . (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨) ..

القاعدة

المصلحة

٧ - نقض الحكم كليا . أثره . زواله جميع آثاره وإلغاء جميع الأحكام وإجراءات التنفيذ المؤسمة عليه . وقوع ذلك الأثر بقوة القانون . مؤداه . إضبار حكم النقض مندا تنفيذا لإعادة الحال إلى ما كانت عليه .

(الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩) - ٤٠٠ - ٢١٥٣

نقل

أولا - نقل بحري :

١ - الحكم نهائيا بتأييد قرار تفريم الشركة الناقلة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة . دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية المستحقة من هذا العجز . وجوب التنفيذ بحجية الحكم السابق بشأن وجود العجز .

(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) - ٦٣ - ٣١٣

٢ - وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا يبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا العجز . الامتناء . إتجاه إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل . حلة ذلك . للوفى طلب أترداد مادفنه بغير حق .

(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨) - ٦٣ - ٣١٣

٣ - أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري . عدم تعلقها بالنظام العام وإن كان لمصافاة الإجراءات جواز الاتفاق على استبعادها .

(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١) - ٢٤٢ م - ١٢٧٧
١٢١

القائمة المصنفة

- ٤ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر . إعتباره موطننا لمالك السفينة . وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون موطنه الأصلي في الخارج . مثال في الطعن بالنقض .
- (الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤) - ٧٦ - ٣٨٨
- ٥ - تأجير السفينة بمشارطة لإبحار مرفوعة . للاستاجر إصدار سندات شحن لصالح الغير . مسئولية من تنفيذها بإعتباره ناقلا . عدم إنتفاء مسئولية مالك السفينة إلا إذا كان الغير يعلم بتأجيرها . وجوب الرجوع في ذلك إلى سند الشحن .
- (الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٠) - ١٥٠ - ٧٦٠
- ٦ - التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء الوصول حتى المشتري المرسل إليه في الرجوع على الناقل أو على الشاحن بالتعويض عن العجز أو التلف أثناء الرحلة البحرية . وجوع المرسل إليه على الشاحن . حق الأخير في الرجوع على الناقل .
- (الطعن رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨) - ٢٣٨ - ١٢٥٢
- ٧ - فقد النقل البحري . عدم إنقضاؤه إلا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه أو نائبه . تسليم البضاعة إلى مصلحة الجمارك . غير مبرئ لذمة الناقل قبل المرسل إليه . حلة ذلك .
- (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧) - ١٦٤ - ٨٣٢
- ٨ - الاتفاق على إعفاء الناقل من المسئولية عن الضرر الذي يلحق البضاعة قبل الشحن أو بعد التفريغ . لأجل لإعمال

الصفحة	القاعدة	قطن
		شرط الإغناء طالما خلت الأوراق مما يفيد حصول الضرر خلال هاتين الفترتين .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٠)
		٩ - هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها . تعذر تحديد وقت حصوله . أثره . إقراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ . إلزام الناقل بتعويض المرسل إليه . الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٠)
		١٠ - عدم إخطار المرسل إليه الناقل كتابة بهلاك البضاعة قبل أو وقت تسليمها . إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالحالة الموصوفة بها في السند . م ٦/٣ من معاهدة بروكسل . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
١١٦٠	٢٢٣	(الطن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٨٠)
		١١ - مقالو التفريغ . إعتباره في مركز التابع للسفينة . عدم جواز رجوع المرسل إليه بالتعويض على المقالو شخصيا . الاستثناء . النص في سند الشحن على تفويض الريان في اختيار مقالو التفريغ والتعاقد معه نيابة عن ذوى الشأن .
١٨٣٢	٣٤١	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٠)
		١٢ - تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة . عدم إنتفاء مسئولية المالك إلا إذا كان المتعاقد مع الريان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به أو منح إيمانه للتأجير شخصيا رغم جهله بصفته .
١٩٣٧	٣٥٩	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٨٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - تسبيب الحكم . ضوابطه . رفض دعوى مالكة السفينة المطالبة بأجرة النقل استنادا إلى قيامها بتأجير السفينة . عدم تعرض الحكم إيمان شكل الإيجار لتعديد من يحق له اقتضاء أجرة النقل . قصور .
٢٠٠٦	٣٧٣	(الطن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٨) معاهدة بروكسل :
		٢ - أحكام معاهدة بروكسل . توافر شروط تطبيقها . م . مؤداه . استبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المتعلقين بالإجراءات .
١٢٧٨ ١٢/	٢٢٤٢	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		٢ - سند الشحن . عدم خضوعه لأحكام معاهدة بروكسل . م . ١٠ . غير مانع من الاتفاق على تطبيقها بشرط (بارامونت) .
١٢٧٨ ١٢/	٢٢٤٢	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		٣ - معاهدة بروكسل . انطباقها عند توافر شروطها أو الاتفاق على تطبيقها . مؤداه . استبعاد تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية .
١٢٧٨ ١٢/	٢٢٤٢	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١)
		٤ - الاتفاق على أعمال شرط " بارامونت " . مؤداه . تطبيق معاهدة بروكسل ١٩٢٤ بشأن سندات الشحن .
٨٣٢	١٦٤	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)
		٥ - معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . المراحل السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ . خضوعها لقانون التجارة البحرية . تقادم دعوى التعويض عن الضرر . خضوعها لأحكام هذا القانون دون أحكام المعاهدة طالع حدث بعد تفريغ البضاعة .
١٨٣٢	٣٤١	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً - نقل برى :
		مقد نقل الأشخاص . إلزام الناقل بضمان سلامة الراكب .
		إلزام بتحقيق غاية . عدم إلزام الراكب المضروب بإثبات وقوع خطأ في جانب الناقل . نفى مسئوليته . شرطه .
١٥٥١	٢٩٠	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		نيابة عامة
		عدم إخطار النيابة بوجود قصر في خصومة التنفيذ . لا يعتبر
		هيباً في إجراءات المزايدة يجوز استئناف حكم إيقاف البيع .
٢٠٦٧	٢٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨)
		(٥)
		هبة - هبات عامة
		هبة
		١ - الأحكام الموضوعية في الهبة . مصدرها الشريعة الإسلامية .
		عدم جواز الخروج على النصوص التشريعية الواضحة في القانون
		المدني بدعوى الجور إلى مصدرها .
١٥٣١	٢٨٨	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		٢ - حق الانتفاع وحق الرقبة وحق الارتفاق . صحة الهبة فيهما .
١٥٣١	٢٨٨	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

الصفحة	العام	
		٣ - تمسك وارث الواهب بصورية الهبة . عبء إثباتها . وقوعه على مآقده . عجزه عن الإثبات . أثره . وجوب الأخذ بظاهر تخصص العقد .
١٥٢١	٢٨٨	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		هيئات عامة
		الطعن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . لا محل لصدر تفويض خاص من الهيئة للإدارة . حلة ذلك . القانونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ و ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
١٤٠٢	٢٦٦	(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٧)
		(و)
		وصية . وقف . وكالة .
		<hr/>
		وصية
		٢ - انتهاء الحكم بأسباب سائغة إلى أن مقد التزاع هو بيعات غير صوري . نفي الطامن باغفال دفاعه بشأن رجوع المورث - البائع - عن وصيته . جدل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٢١٠٢	٢٩١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٣)
		٢ - الوصية نفاذا في ثلث التركة بغير إجازة الورثة .
		إنهاء الحكم إلى أن مقد التزاع في حقيقته وصية . تقريره

الصفحة	القاعدة	
		تأذنها في ثلث الوارد به دون استظهار عناصر التركة لبيان القدر الذي تنفذ فيه . خطأ .
١٦٨	٤٠٤	(الظن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)
		وقف
		الوقف الخيري :
		١ — الوقف الخيري . ماهيته . الوقف على جهة من جهات البر التي لا تنقطع . حبس الأعيان اللازمة لإقامة الأخيرة والإتفاق عليها . هو وقف خيري .
١٨٦	٤٠	(الظن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٨٠/١/١٦) ..
		٢ — النظارة على الوقف الخيري بعد صدور القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل . لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . إلزام من انتهت نظارته بتسليم أعيان الأوقاف . إعتباره حارسا عليها حين تمام تسليمها .
١٨٦	٤٠	(الظن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٠/١/١٦) ..
		٣ — النظارة على الوقف الخيري . إختيار الناظر حارسا حين تسليم الأعيان إلى وزارة الأوقاف . ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ آثره . عدم جواز عزل قضاء أو استبدال غيره به . وجه استمرار صفته حين استلام وزارة الأوقاف للأعيان .
١٨٦	٤٠	(الظن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق — "أحوال شخصية" ١٩٨٠/١/١٦) ..
		٤ — النظر على الوقف الخيري . لوزارة الأوقاف ما لم يشترط لواقف النظر لنفسه .
١٥٦٠	٢٩٢	(الظن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	المادة
		٥ - إعتبار الوقف خيرا . شرطه . أن يكون مصرفه جهة بر لا تنقطع . إعتباره إسلاميا . شرطه . أن يكون مصرفه برا في الشريعة الإسلامية . لا عبادة بديانة الوافق أو المستفيد .
١٥٦٠	٢٩٢	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ هـ - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨)
		٦ - وجود حصة شائعة لوقف خيري في الأقطان محل النزاع . أثره . عدم جواز كسب ملكية هذه الأقطان بالتقادم . م ٩٧٠ مدني بعد تعديلها . فوز نصيب الخيرات بقرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف . لا عمل لأعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا الخصوص . حلة ذلك .
١٦٦٨	٣١٧	(الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		٧ - هيئة الأوقاف المصرية . رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها في التقاضي . القرار الجمهوري رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ . إختصاص الهيئة في شخص مديرها . هو مجرد خطأ في بيان الممثل القانوني لا يحول دون إعتبار الهيئة هي المقصودة بالخصومة .
١٧٨٢	٣٣٢	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٩)
		٨ - الشخصية الاعتبارية للوقف . استقلالها عن غيرها من الأوقاف . لا يغير من ذلك تولى ناظر واحد تمثيل عدة أوقاف . إختصاص وزير الأوقاف بصفته ناظرا على وقف خيري معين . لا ينصرف إلى غيره من الأوقاف الخيرية . حلة ذلك .
١٨٧٧	٣٤٩	(الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٦)
		٩ - لجان القسمة المنشأة بموجب القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . إختصاصها قاصر على إجراء القسمة أو رفض الطلب .

الصفحة	القاعدة	
		لا اختصاص لها بالفصل في أصل الاستحقاق أو مقدارها . حكما بالقسمة لأثره على الحق محل المنازعة .
١٩٤٦	٣٦١	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٢٥/١٩٨٠) ١٠- الوقف على وجوه الخير والوقف على غير وجوه الخير . مناط التفرقة بينهما . جعل مصرف ريع حصص الوقف على تعليم طبقتين من التوبة وعليهم بعد إتمام التعليم ثم مردودا إلى أصل الوقف بعد انقراض هاتين الطبقتين . ليس وقفا على وجوه الخير .
١٩٤٦	٣٦١	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٢٥/١٩٨٠) "عدم جواز كسب ملكية الوقف بالتقادم" ١- الأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكتسب ملكيتها بوضع اليد عليها . مما طال الزمن . وضع اليدين المكسب . شروطه . منع سماع الدعوى . مناطه م ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب أعمال حكما بقيدة بالشروط التي أقرها المذهب الحنفي لعدم سماع الدعوى .
١٠٣٨	٢٠١	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أجرال شخصية" - جلسة ٤/٩/١٩٨٠) ٢- وضع وزارة الأوقاف يدها على أعيان الوقف المطالب بمحصة فيها وذلك بوصفها ناطرة أو حارسه . عدم قبول الدفع المبدى منها بعدم سماع الدعوى بانقضاء ٣٢ سنة . علة ذلك .
١٠٣٨	٢٠١	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "أجرال شخصية" - جلسة ٤/٩/١٩٨٠) ٣- دعوى ثبوت الاستحقاق في الوقف . قاطعة للتعادم المكسب لللكية قبل المصوم فيها . المطالبة القضائية

المرجع	القاعدة	
		بقدر من غلة الوقف . شمولها ضمنيا . طلب ثبوت الاحتفاظ فيه .
١٤٧٦	٢٧٩	(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢) ..

وكالة

(أولا) انعقاد الوكالة :

الوكالة في بيع وشراء للعقار . رضائية . لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

(ثانيا) صفة الوكالة :

١ — الوكيل المسمو . من يتعاقد لحساب الموكل دون أن يعلن وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائبا . عدم إنصراف أثر العقد للوكيل في هذه الحالة . الاستثناء . م ١٠٦ مدني .

(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

٢ — الشخص الذي يعبر باسمه . هو وكيل عن أماره . إعتبار وكالته مستترة . إنصراف أثر تصرفه للوكيل في علاقته بالغير . شرطه . م ١٠٦ مدني .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)

المصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) التوكيل في الخصومة :
		١ - قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له قبل الحصول على إذن النقابة . لا بطلان . جواز مساءلته تأديبيا . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٨	٢٢	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٨)
		٢ - المحامون من القضاة السابقين . جواز أن يكون أحدهم وكلا عن أحد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٣ - إختصاص الوصية باعتبارها نائية عن القاصر رغم بلوغه من الرشد . حضورها في الخصومة بغير سند من نيابة قانونية أو إتفاقية . لا أثر له .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧)
		٤ - وجوب حصول المحامي على إذن من مجلس النقابة الفرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل له . م ١٢٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لصالح نفسه أو وكلا عن غيره .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٥ - علاقة المصوم بوكلائهم . عدم جواز تصدى المحكمة لها طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٦ - تقدير المحكمة لأتخاب المحامي عما قام به من أعمال لصالح موكله . إستنادها إلى أهمية الدعوى والجهد المبذول

الصفحة	التقابلة	
		فيها . عدم التزامها بسرد بيان مفصل لجميع ما يشره المحامي من أعمال .
٤١٣	٨٠	(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦)
		٧ - تقديم المحامي الذي رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية وبصفقتها وكيلة عن الطاعنين الآخرين . عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية أو التوكيل الصادر لها من الآخرين . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا الطاعنة الأولى .
٤٤٣	٨٦	(الطن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)
		٨ - وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن محضر عنه . خلو الأوراق من دليل إثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذي أنكر وكالته . إفتال إعلانه بقرار إعادة الدعوى الرافعة . أثره . بطلان الحكم .
٥٤٠	١٠٦	(الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)
		٩ - الطعن في الحكم . وجوب أن يكون الطاعن على قيد الحياة وقت رفع الطعن . ليس لمن كان يمثل بصفة في الطعن على الحكم بعد وفاته . اعتبار خصومة الطعن في هذه الحالة معدومة ولا يصححها إجراء لاحق .
٧١٢	١٣٩	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤)
		١٠ - التطليق للضرر . التفويض في الصلاح . مفاده أيضا التفويض برفضه . رفض وكيل الزوجة للصالح المقوض فيه . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .
٧٥٢	١٤٨	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)

		١١- الطعن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . لا محل لصدور تفويض خاص من الهيئة للإدارة . حلة ذلك . القانونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ٤٧٤ لسنة ١٩٧٣ .
١٤٠٢	٢٦٦	(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)
		١٢- شمول التوكيل نيابة الوكيل عن الطامن أمام جميع المحاكم على أختلاف درجاتها وأنواعها . إتساعه لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنا وحضورا .
١٦٢٨	٣٠٤	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٠)
		١٣ - ثبوت عجز القاضى من الإصلاح بين الزوجين . كفاية حضور الوكيلين المفوضين ورفض أحدهما الصلح . لا يلزم مشول الزوجين بشخصيهما .
٢١٥١	٣٩٣	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق «أحوال شخصية» - جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٠) ..
		(رابعاً) تصرفات الوكيل :
		١ - تكييف العقد المبرم بين المحصوم والمحامي بأنه عقد وكالة . قيامه بأعمال مادية تابعة للعمل القانونى الذى يباشره لصالحهم . لا يغير من صفته كوكيل منهم .
٤١٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٠)
		٢ - أتعاب المحامى المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة . خضوعها لتقدير القاضى . جواز تخفيض المحكمة لها . م ٧٠٩ مدنى .
٤١٢	٨٠	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٦/٢/١٩٨٠)

المقدمة	القاعدة	
		٣ - تنازل وكيل المؤجرة من أجرة العين . ثبوت أنه كان مقابل تنازل المستأجر من عقد الإيجار ليتمكن الوكيل من هدم العقار وإقامة بناء جديد . لا يعد تبرعا منه للمستأجر . جواز أن تكون الأجرة مقدمة أخرى غير النقود .
٦٢٢	١٢٢	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧)
		٤ - نفى الحكم لوكالة المتعاقد بصفتها نائبا عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد . إغفاله بحث إنصراف أثر العقد للمؤجر إعمالا لنص المادة ١٠٦ مدني . قصور .
٧٢٧	١٤٥	(الطن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٥)
		٥ - حيازة النائب . إنصراف أثرها للأصيل دون النائب .
١٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٦ - شراء الوكيل المستتر العقار بعقد غير مسجل . إنصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه إلى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم انتقال ملكية الأرض أو البناء إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية الماشآت للبائع بحكم الالتصاق .
٢٠١	٢٣١	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤)
		٧ - إجازة الأصيل ما يبرمه الوكيل مجاوزا حدود وكالته . أثره . إنصراف أثر التصرف إلى الأصيل من وقت إبرامه .
٦٢٨	٣٠٤	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)
		٨ - إجازة الأصيل لتصرفات الوكيل خارج حدود وكالته وإجازة عمل القضيولى . استخلاص هذه الإجازة من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها صالحا .
٦٢٨	٣٠٤	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)

المرجع	القاعدة	
		٩ - تجاوز الوكيل حدود الوكالة . أفراد الموكل لتصرفه صراحة أو ضمنا . عدم جواز الرجوع فيه . اعتبار التصرف نافذا في حق الموكل منذ تاريخ إنعقاده .
١٧٤٢	٣٢٤	(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		(خامسا) مسائل متنوعة .
		رب الأسرة المستأجر للسكن . إعتباره دون أفراد أسرته المقيمين معه الطرف الأصيل في عقد الإيجار . عدم إعتباره قائما عنهم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٩١٣	١٧٩	(الطن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء
المئة الحادية والثلاثين

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
طلبات رجال القضاء		المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية	
(أ)		(أ)	
أجازات	١	إثبات	١٤
إجراءات	٦	أحوال شخصية	٢٥
إختصاص	٦	إختصاص	٢٥
إستقالة	٦	إرتفاق	٤١
إمارة	٧	إرث	٤٢
أقدية	٨	إستئناف	٤٤
(ت)		إستيلاء	٥٩
ترقية	٩	إصلاح زراعى	٥٩
تعويض	١٠	إعلان	٦٠
تعيين	١١	إفلاس	٦٥
تقادم	١٢	إلتزام	٦٧
(م)		إلتصاق	٧٢
مرتبات	١٣	إلتماس إعادة النظر	٧٣

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤٦	تسجيل	٧٣	أمر أداء
١٤٧	تعويض	٧٣	أمر على مريضة
١٥٤	تقادم	٧٤	إنتفاع
١٥٨	تنفيذ	٧٤	أهلية
١٦٠	تنفيذ عقارى	٧٥	أوراق تجارية
	(ج)	٧٦	إيجار
١٦٣	جوارك		(ب)
١٦٤	جميعات	١٠٤	بطلان
	(ح)	١١٤	بريد
١٦٤	حجز	١١٤	بنوك
١٦٤	حراسة	١١٥	بيع
١٦٦	حكم		(ت)
٢٠١	حيازة	١٢٨	تأمين
	(خ)	١٣٠	تأمين
٢٠٤	خبرة	١٣١	تأمينات اجتماعية
	(د)	١٣٩	تأمينات عائلية
٢٠٧	دستور	١٤٠	تجزئة
٢٠٨	دهوى	١٤٣	تحكيم
٢٣١	دفوع	١٤٣	تركة
		١٤٤	نزول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ف)		(د)
٢٨٢	فضالة	٢٣٤	رد غير المستحق
٢٨٢	فوائد	٢٣٥	رسوم
	(ق)	٢٣٥	ربح
			(ش)
٢٨٣	قانون		
٢٩٦	قرار إداري	٢٣٥	مخصصة اعتبارية
٤٩٧	قسمة	٢٣٦	شركات
٢٩٨	قضاء مستعجل	٢٤٥	شفعة
٣٠٠	فضاة	٢٤٨	شيوخ
٣٠١	قوة الأمر المقضى	٢٥٠	شهر مقارى
٣٠٢	قوة قاهرة		(ص)
	(ك)	٢٥١	صلح
٣٠٤	كفالة	٢٢٥	صورية
	(م)		(ض)
٣٠٥	محاماه	٢٥٤	ضرائب
٣٠٩	محكمة الموضوع		(ع)
٣١٥	مسئولية	٢٥٩	مقد
٣٢٥	معارضة	٢٦٣	علامة تجارية
٣٢٥	معاهدات	٢٦٤	عمل

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
ملكية	٣٢٦	(هـ)	
موطن	١٣٢	حبة	٣٦٤
(ن)		هيئات عامة	٣٦٥
نظام عام	٢٣٥	(و)	
تقابات	٢٣٩	وصية	٣٦٥
تقضى	٣٣٩	وقف	٣٦٦
تقل	٣٦٠	وكالة	٣٦٩
نيابة عامة	٣٦٤		

تصويبات

الجزء الثاني من السنة الحادية والثلاثين

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
١٢٨٤	١٣	وتسليمها	وتسليمهما
١٢٨٧	٢	وفقا بلا	وتقا بلا
١٢٩٤	١٧	التأمين	التأمين
١٣٠٧	١٤	القواعد المستأنفة	القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى والسيرة فيها أمام المحاكم الابتدائية على الدعاوى المستأنفة
١٣١٢	٢٤	لستنفذ	تستنفذ
١٣٢٣	١٧	ورئيس	رئيس
١٣٣٨	٨	شك	شركة
١٣٣٩	١٩	بنفس	بنفى
١٣٤٦	السطر الأخير	ص	ص ٤٩٥
١٣٥٩	٢	الفراو	الفر
١٣٦٦	٢٣	إنهاء	بإنهاء
١٣٧٧	٥	تحملا	محملا
١٤٥٦	الأخير	أ	أن
١٥١١	١٩	البوار	البلاء
١٥٣٦	١٧	لن يعرف	لم يعرف
١٥٣٧	٩	لأنه تحقق	لأن تحقيق
١٥٣٧	١٠	نمن	أن
١٥٣٨	٦	كان الحكم	كان على الحكم
١٥٣٨	١٧	تصحح	تصح

(ر)

الاصواب	الخطا	رقم المطر	رقم المنفعة
يستر	ترك	٣	١٥٣٩
المنفعة	المنفعة	٢٠	١٥٤١
الأرض المبيعة	المبيعة	١٧	١٥٤٥
دون البعض	والبعض	٤	١٥٤٦
الأول والثاني	لأول في	١٩	١٥٤٨
الطامن	الطمن	١٢	١٥٦٥
التصرف	لنصرف	٢٥	١٥٧٠
المقد به	المقوبة	١٧	١٥٨٧
لا	إلا	٨	١٦١٠
أه	به	١٧	١٦٣٠
ونعوا	ولفوا	٢١	١٦٣٣
الخفض	الخفض	٢١	١٦٨٦
للتع	للتص	١٠	١٦٩٤
القانون	القانوني	٤	١٦٩٩
العيلتين	المعينين	٤	١٧٦٥
رقم ٩١	رقم ٦١	١٩	١٨١٢
جلسة ٦ نوفمبر ١٩٨٠	جلسة ٢٨ يونيو ١٩٨٠	١	١٩٠٠
جلسة ٦ نوفمبر ١٩٨٠	جلسة ٢٨ يونيو ١٩٨٠	١	١٩٠١
خيريا	خبويا	٨	١٩٥٦
لسنة ١٢ ق	لسنة ٤٢ ق	٤ مامش	١٩٥٨
من	عن	١٠	١٩٦٩
بإخطار	بإحضار	١٩	١٩٧٨

(ز)

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
١٩٩٦	١٥	لا	إلا
١٩٩٧	١٩	بنفسه	بسبب
٢٠٠٥	٦	ارتفاق	إرهاق
٢٠٥٠	٧	فرعى	نوعى
٢١٨٦	٦	الأعلى	الملى
٤ فهرس	٥	التزام	عدم التزام

طبع بأمره العظمى لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة

(مصطفى حسن على)
رئيس مجلس الإدارة

” رقم الإيداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٩ “

المطابع الأميرية (تار القضاة السالى ١ ٢٤٢٠ / ٨٢ / ٥٢٤٩



Bibliotheca Alexandrina



0347371